

الحرف والاستعارة في معنى الحرف تبعية فكذلك كان مجازاته وتقريرها في قولنا **العلم هو نور** موضوعا لتخصيص الاول والثاني
 أو تعريته به فاستعملت هنا في تبين الثاني الاول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني نسبة شيء لشيء على أن
 الثاني مخصص أو معرف الاول بجماع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه الجزئيات فاستعير صورة **النور** لبيان حقيقة العلم
 المفيدة للتعريف والتخصيص النسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة (٥) **التصريحية**

الرابع لفظ الجلالة
 الذات العلية علم
 لا جنسي وقيل لا تعلق
 الاعلام الشخصية فقبل
 انها حقيقة لانها استعملت
 فيما وضعت له وقيل انها
 واسطة بين الحقيقة والمجاز
 لانها من خواص الامور
 الكلية والاعلام الشخصية
 موضوعا لعان جزئية
 فعلى القول الاول لفظ
 الجلالة حقيقة وعلى الثاني
 لاحقيقة ولا مجاز بل
 واسطة بينهما * المص
 الخامس حقيقة الرجعة
 في القلب وانعطاف مقتضى
 التفضل والاحسان وهي
 مستحبة عليه سبحانه
 وتعالى فيراد منها لازمها
 وهو التفضل والاحسان
 واشتق منها هذا المعنى
 رحمن ورحيم بمعنى متفضل
 ومحسن فهو مجاز مرسل
 تبعي لان التمجيز فيهما
 تابع التمجيز في أصلهما
 وذكر بعضهم انه يصح أن
 يكون في الكلام استعارة

الافهام ومحال كثيرة تقتضى لاجلها الى مزيد من الكلام وأكثرها لا يكتفى فيه ما في المطول بل
 يحتاج الى خارج عما في ذلك الشرح من بيان أو زيادة في التكميل فرايت أن أضع عليه شرحا يكون
 لذلك المختصر مجازا بقصديان عويصة مع زيادة قوائد وأبحاث تتعلق بالحمل تكبيل الحقيقة وتلخيصه
 فيكون للشرح بسطا وقفا فان وجد فيه مطالعة زيادة بسط في التعبير أو تكرارا لبيان
 المعنى في أثناء التقرير والتصور فلا ينبغي له أن يعتد من الأدوار التي لا يعرج عليه ومن التطويل

مقتضى الحال وتعرض حقيقة ما سيكون من ادراك الآمال

أتاني هرا قبل أن أعرف الهوى * فصاف قلبا خاليا فتمكنا

الى ان أعربت عن حال التميز وبلغت ما تازع اليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما بين مطب ووجيز
 فلم أطلع للتأخرين فيه على تصنيف محكم تقرب تذهيبه العين ولا وقفت لهم فيه على تأليف يحمل أو مفصل
 أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثر بعده عن أمأهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله
 تعالى عليه من الذوق السليم والفهم المستقيم والأذهان التي هي أرق من النسيم وألطف من ماء
 الحياة في المحيا الوسم أكسبهم النبل تلك الحلاوة وأشار إليهم بأصابعه فظهرت عليهم هذه الطلوة
 فهم يدركون بطباعهم ما أقنت فيه العلماء فضلا عن الأغمار الأعمار ويرون في مرآة قلوبهم الصفة
 ما احتجب من الأسرار خلف الأستار

والسيف مالم يلف فيه صيقل * من طبعه لم ينتفع بصقال

فيها لغنية لم يوحف عليها من خيل ولا ركاب ولم يزحف اليها بعد وعدية ولا يلحق لاحق وانسكاب
 سكاب فلذلك تصرفوا همهم الى العلوم التي هي نتيجة أو مآلة تعلم البيان كاللغة والنحو والفقه والحديث
 وتفسير القرآن وأمأهل بلاد المشرق الذين لهم اليد الطولى في العلوم ولا سيما العلوم العقلية والمنطق
 فاستوفوا همهم الشاغرة في تحصيله واستولوا بجتههم على جلته وتفصيله ووردوا مناهل هذا العلم
 فصدروا عنها جمل مجملهم وكيف لا وقد أجلبوا عليه بجملهم ورجلهم فلذلك عمروا منه كل دارس
 وعبروا من حصونه المشيد منار قد عتسه الحارس وبلغوا عنان السماء في طلبه ولو كان الدين بالثريا
 لنال رجال من فارس الى أن خرج عنهم المقناح فكان الباب أغلق دونهم وظهر من مشكاة بلاد
 الغرب المصباح فكانوا يحيل بينه وبينهم وأدارت المون على قطبهم الدوائر فتعطلت بوقاته من
 علومه أمواه الحار وبطون الفاتر وانقطعت زهراتهم الطيبة عن المقطف وتسلط على العضد
 لسان من يعرف كيف تؤكل الكتف فلم نظفر بعده هؤلاء الأئمة رجعهم الله تعالى من أهل تلك البلاد
 عن محض هذا العلم قالني لطالب زبدته ومحض النصح فشرع على أعطاف العلى برده ولا حلت

تمثيلية بأن يقال شبه حال الله مع عباده في إصالة لهم جلائل النعم ودقائقها بحال ملك رقيق قلبه على رغبته فأوصلهم انعامه بجماع أن
 كلاً حالة عظيم مستول على ضغنى عمدتهم باحسانه واستعير اللفظ الدال على التشبيه للشبه * وأورد عليه أن اللفظ المستعار في التمثيلية
 لا بد أن يكون مراداً كما في أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى وما هنا مفرد وأجيب بأن يجوز أن يقتصر على بعض المفردات ويرمز به
 الى المركب على أن المشروط في اللفظ منها انما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحمن الرحيم وليس بالآزم أن يكون تركيباً واحداً واعتراض
 بأن التشبيه شأنه أن يكون أقوى من التشبيه وجعل حال الملك أقوى من حال الله لا يتم وأجيب بأنه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة
 ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا حال الملك باعتبار مشاهدته للقائرين أقوى واعتراض أيضاً بأن استعارة اللفظ من

شيء لنفي مقتضى استعمال اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على أن الرحمن الرحيم مختصان بالله ولم يستعمل في غيره وأجيب بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بلازم بل يكفي الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح يجوز وجود مجازات لاحقاق لها **في** وأما ما يتعلق به من البديع فاعلم أن (٦) فيها التورية وهي أن يطلق لفظه معنيان قريبين ويجوز إيراد البعيد اعتمادا على

الذي لا يلتفت في الشرح إليه بل يعتمد من مناسبة وما يكون مرغوبا للطالب لانه غير خال من احكمة إما لصعوبة المعنى ما يريد اظهاره في غير ما طالب ليتضح على الوجه الاكمل أو لتوقف كمال البيان على ما سبق فأريد كفاية مؤنة المراجعة لان ذلك هو السبيل الاعلى أو لعدم ذلك مما يدركه العيب ويعتد المنصف من القصد الحسن العجيب وحيث كان هذا هو المقصود من تأييد بنينه ناس أن أضيف الى ذلك أو لا ندرج خطبته وعلى مطالعته نسبة صوابه الى الله تعالى الموفق له

قبول القبول اليانعة بطاقه ولا حصلت لتطلع من لهذا العلم على تلك الابواب طاقه ولا رأينا بعد أن انطمت تلك الشموخ المشرقة واندرست طبقة تحرى القرقره ولم يبق الارسوم هي من فضائلهم مستقره من أطلع غصن قلبه من روض الازهار زهرة على ورقه ولان من علو شنه طبقة بهم فيقال وافق شئ طبقة بل ركبت بينهم في هذا الزمان ريحه وخبث مصايحه وناداهم الأدب سواكم أعني ورب كلمة تقول دعني

وما بهض الإقامة في ديار * يمان بها الفتى الابله

فعند ذلك أزمع هذا العلم الترحل وأذن بالتحول

واد الكريم رأي التحول نزيه * في منزل قال رأي أن يتحولا

وفزع الى مصر فالتقى بها عصا التسيار وأنشد من ناداهم من تلك الديار

أقت بأرض مصر فلا ورائي * تحبني الركاب ولا أمانى

ولقد وصل البناء من تلك البلاد على التخصيص شروح رحم الله مصنفها فأنهم ما نواوهم أخبار وبيض وجوههم في الآخرة كما سودهم بالمال في هذه الدار لا تشرح لبعضها الصدور الضيقة ولا تنفتح عندها مغلقه ولا ينقدح فيها رناد الفكر عن مسئلة محققه يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة ويتناولون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه لا يخالف المتأخر منهم المتقدم لا بتغيير العبارة ولا بجده على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما انضج حساره ولا بطمع أن ينروق ما في الاستندر لمن الله ولا تطمع نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبته بل يسرى خلف من تقدمه حتى في الكامة الفذة ويسبب أثره حذو الفذة بالقذة فصارى أحدهم أن يعزوا آياتا من الشواهد لقائلها ويوسع الدائرة بما لا يفامه وزن من تكيل فأنصهاوا نشاد ما قبلها وما يليها وينشر الراغب مفردات اللفاظ من واضح كلام العرب وبذكر ما لا خرج على مخالفته من اصطلاحات بعض أهل الأدب ولا يزيد في شرح عبارة المصنف على الايضاح زينا وجده فيه أم شينا فلو نطق التخصيص لثلا ما جثم به هذه بضاعتنا رقت اليينا وهذا الشرح بطول الوقت ينقز ولم يكتب لطالب البيان وصول فاستفرغوا في ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعري وقد انقضى العمر متى يسبحون في البحيرة ويبحسون الى بياض الحجرة أبعد أن يشيب الغراب ويرجع الشباب الحائل أم يصبرون الى أن تعود الى الدنيا القرون الاوائل

وحتي بؤب القارطان كلاهما * وينشر في القنلى كليب لوائل

وفي آية منة يصلون الى تلك الطائف ويحصلون على تلك الحقائق التي طاف بأركان بينها من حجر سليم ومقام كريم كل طائف

فريضة خفية فقد أطلعت
الرجة وأريد بها التفضل
والاحسان الذي هو معنى
بعبادتها لانه مجازي اعتمادا
على قرينة خفية وهو
استعمال المعنى القريب
الذي هو الرقة وفيها أيضا
القول بالموجب ويقال له
المذهب الكلامي وهو أن
يساق المعنى بدليله كافي
قوله

لوم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منطلق

وكافي قوله تعالى لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدنا

وبينه هنا أن قوله بسم الله

الرحمن الرحيم في قوة قولنا

لا أبسدي الا باسم الله لانه

الرحمن الرحيم وفيها

أيضا الاستخدام بناء

على أن المراد من اسم

الجلالة اللفظ وفي الرحمن

ضمير يعود على الله باعتبار

الذات وفيها التفات على

مذهب السكاكي لان

مقتضى الظاهر في التوجه

له تعالى الخطاب بأن يقال

يا سمك اللهم فعدل عن

مقتضى الظاهر وقبل

بسم الله الرحمن الرحيم

وفيها أيضا الادماج وهو أن

يضمن الكلام السوق لغرض

غرض آخر كافي قوله

أقلب فيه أجفاني كافي * أعذبها على الدهر الذنوبيا

والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أخرج فيها الثناء على الله بكونه رحما نازحا

(قوله فحمدك... من المعلوم أن كل أوصافه صفة تكبره...
 صفة التكبر...
 منه أنه لا جلي...
 الملك...
 بأنه...
 بالحمد لله فهو...
 عمل الجوارح...
 باللفظ...
 لأنه ليس المراد بالشكر المقتضى لزيادة النعم في الآية خصوص الشكر (٧) الفظي أعني الشكر بخصوص لفظه في

الشكر العرفي الشامل لثنا
 بغير لفظه وسندة الأركان
 واعتقاد الجنان في مقابلة
 النعمة واختارها على
 ملأه المدح للأمرين الأولين
 وتبها على أنه تعالى فاعل
 مختار واختار الجملة الفعلية
 المضارعية على الأهمية
 والماضوية لأفادت التجدد
 مضمونها على سبيل الدوام
 والاستمرار ليناسب الحمد
 المحمود عليه هنا وهو نعمة
 شرح الصدور للتبيين
 المذكور وتصور القلوب المتجدد
 ذلك وقتا بعد وقت بخلاف
 الماضوية فإنها إنما تدل
 على الحدوث فقط والاسمية
 تدل على الدوام فقط فلا
 يناسب الحمد عليه هنا

نحمدك
 ونسبة خطته إلى موافقه مع عذره بأن المؤلف غالب يقع في تأليفه ولومع شدة التفتق بالعلوم سقطه
 وزله ولما أملت انما به بعون الله تعالى وفضله على الوجه المشار إليه راجبانه تعالى بلوغ المراد
 ومتوكلانه في ذلك عليه ترجته في عوهاب الفتح في شرح تلخيص الفتح وهذا أو أن الشروع
 في ذلك وعلى الله الانكسار في تحقيق ما هنالك (نحمدك) أي نصفك بالوصف الجليل الذي أنت أهله
 لولا العقول لكان أدنى ضيغ • أدنى إلى شرف من الإنسان
 فكلم من معضلة في الكتاب يمزون عليها وهم عن حلاوة حالها معرضون ومشكلة يمحون ألفاظها
 وهم للعاني معرضون وكم أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم لو قيل ما هكذا تورد يا سعد الأبل
 وكم هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت نجوى هيان ما هذا بعشك فادرجي وكم عاود النظر في شيء
 من هذا الشروح على سبيل التزل معالغ ثم نفي طرفه وهو يقول باخية المطامع ويحلف صادقا أنها
 لم تكن تكتب إلا بطراف الأصابع هناك يعلم الطالب أنه أمل له فيما أمل عليه وأنه في مهمه مهم
 لا يجاب داعبه ولا يلتفت إليه
 فلما أنشدت نعشا هنالك بناته • لمات ولم يسمع لها صوت منشد
 وإنما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناصخ وأحلت أن يصدر شيء منه عن
 المصنفين فأنهم أرباب قدم في العلم راسخ والله القائل
 أنا العلم لا تجعل بعيب مصنف • ولم يتيقن زلة منه تعرف
 فكلم أفسد الراوي كلاما بعقله • وكم حترف المقول قوم ومحقوا

وأيضا المضارعية تدل على الأمرين معا أعني الحدوث الذي تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية وحيث شذفت
 أشرف منهما كذا قبل ولكن اعترض بأن الاستمرار من وظائف الاسمية فقط كما يأتي الآن يقال إن الذي تدل عليه الاسمية الاستمرار
 بمجرد أن التجدد والذى تدل عليه الجملة المضارعية استمرار مع التجدد ولما رأى بعض الاشباخ هذا الاشكال قرأ أن الجملة
 الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وليست أن الماضي كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم إلا أن يقال /
 قوة دلالة الماضي على الانقطاع تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك بغير شيء آخر وهو أن الاستمرار التجددي لضمون الجملة هنا محال لأن
 الحدوث هو عرض يزول بمجرد حصوله وأجيب بأن هذا دوام واستمرار تحصيلي لا تحقيقي وأما جواب بعضهم بأن الدوام باعتبار الثواب
 ففيه نظر لأن الدوام المدلول بالجملة متعلق بضمونها لا بالثواب فهو غير منظوره • والنون في قوله فحمدك يحتمل أن تكون للعظم
 نفسه وأتى بها مع أنها تدل على العظمة المتأدية لمقام التأليف وهو الذل والانكسار اظهارا للزومها وهو تعظيم الله فهو من باب الحدث
 بالنعمة الذي هو أولى من سلكه التواضع عند الفقهاء والحدثين ويحتمل أنها التكميل ومعه غيره والمراد بالغير أخوانه الخامدون أو
 العلماء وأدخلهم معه في الحمد ما لكون أمر الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وإنما

لنعوذ بركة الحمد عليهم شفقة منه عليهم كما قرأنا في نواحيه والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر انه نزل الشريعة في الحمد منزلة الشركة في الثواب اقله السبب مقام السبب ويحتمل أن المراد بالعبارة انما فكاكته جعل كل جارية بمنزلة شخص مستقل ادعاء لكن لا يخفى أن من جملة كل جارية الحمد الثلاثة اللسان واليد والاركان ومن المعلوم أن اسناد الفعل لا لانه مجاز ولما علم حقيقة فيكون اسناد الحمد للتكلم حقيقة والى الموارد الثلاثة المذكورة مجازا فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار ذلك تقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى أنه ولا بعد فيه على مذهب من جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فان جعلت انشائية في المعنى تعين أن تكون النون العظيمة لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يتأتى أن تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الا على سبيل التنزيل * واعلم أنه اذا جعلت الجملة خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التأليف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده وهذا يستلزم أن صاغة بالجبل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بذلك الاخبار كما قيل (٨) في نحو أنكم انه اخبار عن تكلم حصل به * وانما عدل عن اسم الجملة الذي

ورد التعبير به في الكتاب والسنة في مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان اللاحق بجمال الحمد أن يلاحظ المحمود في حال حمد حاضرنا مشاهد البكون حمد على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه في التعبير بالضمير المذكور اشارة الى أن الحمد يبلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث حمد على وجه الخطابية والمشافهة وانما آثرنا خبر المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص لان تأخيره هو الاصل والاشارة الى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه (قوله يا من) أي

يا من شرح صدورنا لتخصيص البيان

(يا من) المشهور جواز الاطلاق كما يشهد به قوله تعالى أفن يخلق كمن لا يخلق وقوله ومن عنده علم الكتاب فاعل الخلاف المفعول عن صاحب المتوسط في غير من قلبي لا يراد عبارة كبرية جنته (شرح) أي فتح (صدورنا) أي فلو بنا بتهيئتها (العلم كيفية) (تخصيص) أي تنقيح وتهذيب (البيان)

وكما ناسخ أضحى لمعنى مغيرا * وجاء بشئ لم يرد ما لم يصنف فدانى ذلك على أن أشد جوارح الحزم وأتمركب العزم الى شرح لتخصيص محي من هذا العلم الرفاه ويدرك منه ما فات ويمتطي من معاليه أقصاها ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفه الا أحصاها ويجمع من شأنه ما تفرق شغريه ويضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدي سبأ وتفرق شذره مذر ويقتض من أبقاره ما مضت عليه القرون ويقتض من ختامه ما انطوى على كل درم كنون وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره ويحوى من القصب ما أحرز المدي وأطرب بوسكون عن تبعه أبصار قوم لم يذوقوا حل ألوانه المكرره ويقدم الطلاب معمولا على عطف ما فلا من المتخلين باستعمال الادب عام ولا خص محشوا بتأليف حبات من القلوب نصلي مسير طبقات من طبقات الخواص مختصا بصواب من مختار القول لانه معمول مقدم وتقديم المعمول مقيد للاختصاص ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب خليا من العصية حريا بالنسبة الى مصر فانها بقعة من عند الله مباركة طيبة لا شرقية ولا غربية فسبحان قالوا صبا حها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل يملا وجاعل الشمس مصر الانحطاه * بين النهار وبين الليل قد فصلا وكيف لا يدرك القسطا من هذا العلم المدي وبسلك في ابراز حقائقه طرائق قددا ويستخرج من

بما الموضوع انما البعيد مع انه تعالى أقرب اليه من جبل الوريد اشارة الى علومه تبة الحضرة العلية عن الحمد ركابه الملائكة بالكدورات البشرية من القلوب والالام ولذا قال بعض الافاضل العبد عبد وان ناسي والمولى مولى وان تنزل ولا يتألف هذا ما صر في نكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى * واستعمل من في الذات العلية مع أنهم من المبهمة لورودا. ذن في اطلاقها عليه كتابا وسنة نحو سبحان الذي أسرى أفن يخلق كمن لا يخلق وفي الحديث يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجز مشي تمنع اطلاقها عليه تعالى فيه انظر (قوله شرح) الشرح في الاصل الفهم والمراد به هنا التهيئة وقوله صدورنا جمع صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل واردة الحال وفي الحقيقة المهيأ العلوم انما هو النفس بمعنى الروح لا القلب بمعنى المصغرة الحسنة في الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يا من هيأ ارواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور وفيه مجازة بربوبية من اطلاق المحل على الحال فيهما وتخصيص الكلام تنقيصه أي الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل * والبيان هو الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والعنى يا من هيأ ارواحنا العلم كيفية تخصيص الكلام الفصيح وتنقيصه وتخليصه من الحشو والتطويل والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا ذلك لان الذي تهيأ النفس لقبوله العلوم والمعارف

* وقوله في ايضاح المعاني يحتمل ان تكون في معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في امم اي تحمداً بامن هي اقلوبنا العلم بكيفية التبيان بالكلام الفصيح من تمام ما يحتاج الى ايضاح المعاني أي معاني ذلك البيان وعلى هذا فلا تبيان بلقظ في التي بمعنى مع إشارة الى أن المقصود بالذات ايضاح المعاني وأما التبيان بالكلام الفصيح من تمام ما يحتاج الى ايضاح المعاني لان مع تدخل على التبرير ويحتمل أن تكون بمعنى لام التعليل متعلقة بتلخيص على حد قوله تعالى لمسلم فيما أفضم فيه أي لاجل ما أفضم فيه أو باقية على حالها متعلقة بمحذوف صفة لتلخيص أو لبيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالته أو أنها بمعنى عند والمعنى بامن علمنا كيفية تلخيص البيان عند قصدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا يعني ما في كلام الشارح من الاحتباس اندر بما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله في ايضاح المعاني على حد قوله

نسقي ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودبته تهمي

ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العليين وحينئذ في معنى مع * ولا يعني ما في كلام الشارح من المحسنات البديعة في التعبير بشرح الصدور حسن الاقتراح لان شرح الصدور أصل لكل خير في افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع * وفيه ايضاً براعة استهلال لا يشير الى أن الكلام الاتي شرح وقوى البراعة بما ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعاني وفي ذكر التلخيص والايضاح والبيان ودلائل الاجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا (٩) الفن الاولان للمصنف والثالث

الطبي والآخران للشيخ عبد القاهر التوجيه وهون يوجه الكلام الى أسماء منلائمة ولواصطلاحاً كما في قول علام الدين الكندي من أم يابك لم تبرح جوارحه تروى أحاديث ما أوليت

من من قال عين عن قرّة والكف عن ملة والقلب عن جابر والسمع عن حسن (قوله وتورقلوبنا) التنوير ادخال النور في القلب

في ايضاح المعاني * وتورقلوبنا بلاوامع التبيان

وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير (في ايضاح) يتعلق بتلخيص أي تحمداً بامن علمنا كيف تلخص البيان عند قصدنا لا ايضاح (المعاني) بذلك البيان (وتورقلوبنا) هو بمعنى شرح صدورنا الآن الاول في علم كيفية التلخيص وهذا في العلم مطلقاً (بلاوامع) متعلق بتورأى تحمداً بامن أذهب عن قلوبنا الظلمة بسبب ايجاد المعاني المعروفة التي هي في قلوبنا كالنجوم الوامع أي الطاهرة الضوء فعلى هذا تكون اضافته الى قوله (التبيان) من اضافة الموصوف الى الصفة لان المعلومات موصوفة ركاها أفلاذلاً كباد ويضم من جياته ما شرح في البلاد بباد وهو قد اقتلع من نخوم خوارزم أساس البلاغة وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باغته وزنت اليه من ثم الخريدة بالانغاني وكفل ليمساورا البينة فكان كباد عليه الخير خير المعاني واقتطع من جيد المغرب عفسده ورشوق مصنفاته بسهام النقد فاعنت عن ابن رشيق الحمدة ونشر قلائد عقباته ونثر زهر آدابه عن أفنائه واستولى على النخوة واستوفى محاسن أهل الجزيرة فلذلك رجوت أن تخرج طينته في هذا العلم كتاباً يلى على المقترين من العلم فيملاً صدورهم ملاه وأن يرد ما أخذ من عبادة ملاه ثم أجمعت عن ملوك هذا المسرى

(٣ - شروح التلخيص اول) والمراد بالقلوب النفوس والوامع جمع لامعة وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم

والتبيان هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان فهو أخص من البيان * واطافة اللوامع للتبيان اما من قبيل اضافة المشبه به للشبه أي بالتبيان الذي هو كالانجم اللوامع في الاهتداء بكل وعلى هذا فال في التبيان للاستغراق فيكون جمعا في المعنى فاللامعة بين المشبه والمشبه به في الجمعية حاصلة وحينئذ لا يقال إن فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع أو يقال انه قصد المبالغة في تشبيه بجميع اللوامع حيث جعله مقاراً لجميعها وقولهم بالمتع محله ما لم تقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالمع والثاني بالنسب ويحتمل أن تكون الاضافة على حقيقتها والمراد بالوامع المعاني المفهومة بالتبيان على طريق الاستعارة التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال أو من اضافة الموصوف لصفته أي اللوامع المينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان لتبيان في الأصل مصدرين وهو يكسر التاء على غير قياس ونظيره في الكسر شذوذ التلفظ وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وانما عبر الشارح بالبيان في جانب شرح الصدور وبالتبيان في جانب تنوير القلوب لان التبيان أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فالبيان هو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر وأعمال قلب وتنوير القلب أقوى من شرح الصدر لان تنوير القلب ادخل النور فيه وشرحه فيه والا ببلغ أولى بالأقوى * وانما قدم شرح الصدر على تنويره لانه وسيلة مقدمة على المقصد وهذا كله بحسب الأصل والا فالمراد بشرح الصدور وتنوير القلوب واحداً وبدل ما قالوه في قوله تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام أي قذف في قلبه تنويراً فنفذ به فان هذا يدل لما قلنا من أن شرح الصدر عبارة عن تنويره وحينئذ في العبارة تفنن أي ارتكاب فنن ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم

(قوله من مطالع الثاني) حال من التبيان وصحة لان الجار والمجرور الواقع بعد المعرف بالالتسبية يجوز فيه الاحران ومن التسبية وهذا ترشيح للتسبية على الاحتمال الاول والمعنى وتورقوا بنا بالتبيان الشبيه بالوابع كما تذا لك التبيان أو الكائن بسبب ند بر مطالع الثاني وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور حالا أو صفة للوابع ترشيحا لاستعارة والمعنى وتورقوا بنا بجماعى التبيان حالة كونها فاشته من مطالع الثاني فن لا بد ادعى على هذا معانى التبيان معان أخر غير معانى القرآن استقيمت من ممارسته والثاني بالثالث المثلثة كما فى النسخة التى صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصاص فيه ثبت أى كورت أو لتكررت زوله وهو جمع مشقى كفعول اسم مكان أو مشقى بالتشديد من التثنية على غير قياس * والمطالع جمع مطلع وهو فى الاصل اسم لطلوع الكواكب والمراد به هنا الفاظ القرآن فشبهت ألفاظ القرآن بعمل طلوع الكواكب بجماع أن كلا محل لطلوع ما يهتدى به واستعير اسم المشبه به للتشبه على طريق الاستعارة التصريحية وإضافة مطلع الثانى على هذا من إضافة الاجزاء لكل أويانية ويحتمل أن إضافة مطالع للثالث من إضافة المشبه به للتشبه كليين السابقين فى الكلام استعارة (١٠) وبين الثانى والمعانى من المحسنات البديعة الخناس الا حقا لاختلافهما بحرفين

من مطالع الثاني ونصلى على نبيك محمد المؤيد لدلائل إيجازه

بالبیان أى بیان ما ظهر بها (من مطالع الثاني) حال من الوابع أى فحصل بيان من تورقوا بنا بالوابع حال كون تلك الوابع حاصلة فى قلوبنا من مطالعنا مطالع الثاني والثاني جمع مشقى سمى به القرآن لان السور والقصاص تنفى فيه ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدوا المعانى وتطلع ويحتمل أن يكون نعتا أى الوابع الحاصلة لتسلم مطالع الثانى (ونصلى على نبيك محمد) أى نطلب له منك زيادة التفسير والتعظيم (المؤيد) أى الذى أيدت أى قويت (دلائل إيجازه) أى الامور التى حصل بها إيجازه الخلق عن معارضته فى دعوى الرسالة وهى من القرآن وغيره فدللت على صدقه فإضافة الدلائل الى الاعجاز من الاضافة لجرد الملازمة لان تلك الدلائل الكائنة من القرآن كالاخبار بالغيوب والاساليب العجيب والكائنة من غيره كانشقاق القردان بواسطة اظهارها عجز الخلق على صدقه فالمدلول عليه هو الصدق والاعجاز ملابس لتلك الدلائل لانه

فصرت أقدم رجلا وأخر أخرى لعل أن الباع نصير والمتاع يسير والبضاعة من جاه والصناعة لا تصف الا مل كل وقت عمار جاه هذا مع ضيق الوقت بأعداء ندرأ بالله فى مخورهم ونعوذ به من شرورهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرون ويعكرون ويصدفون عما انتهى اليهم منافات ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أ كثر الناس لا يشكرون

ان يسمعوارية طاروا بها فرحا * متى وما سمعوامن صالح دقتوا

مثل العداقير أحلاما ومقدرة * لو يوزفون بزف الريش ما وزفوا

سم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم آذوا

ابتناهم من الامم الايام واسالى ويحولون لو قدروا بين القلب وما يحارله من العاوم والمعالى لا تصدع

متباعدين فى المخرج (قوله ونصلى الخ) لعل لم يأت بالسلام خطا اكفاه بآبانه له لفظا فلا يقال ان اسراد الصلاة عن السلام مكروه أو أنه ترجع عند القول بعدم كراهة الافراد (قوله على نبيك) بالهمز مأخوذ من التبا وهو الخبر لانه مخبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام أو لاخباره الناس بأنه نبي فيحترم ويدون همز من النبوة وهى الرفعة لارتفاع رتبته وان لم يقل على رسولك مع أن الرسالة أشرف لان الوصف بالنبوة أشهر استعمالا (قوله محمد) بيل أو عطف بيان من نبيك (قوله المؤيد) من التأيد وهو احتويه وهونعت لمحمد

لأننى لا يلزم تقديم غير انعت من التوابع عليه (قوله دلائل) جمع دليل على غير قياس كوصيد وواثد لان شرط المواعظ

جمع فعيل على فعال أى يكون مؤثرا كسعيد اسم امرأة والاولى أن تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولا شذوذ ولا شى قال فى الخلاصة

وبفعال اجمن معاله وشبه ذاتاه أو عزاله ثم ان دليل الشى ما يؤدى الى معرفته وحينئذ لدلائل إيجازه عليه الصلاة والسلام المعجزات التى يعرف بها إيجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاثبات بماتقى به * واعتراض بأن المعجزات انما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاثبات بها الايجاز الذى هو اثبات عجز الغير وحينئذ فالاولى للشارح أن يقول المؤيد لدلائل صدقه الخ وأجب بأن الاجاز فى الاصل اثبات المعجزات الغير ثم نقل لاطهار المعجزات ثم نقل لاطهار صدق النبى عليه الصلاة والسلام فى دعواه الرسالة فهو مجاز مبنى على مجاز وحينئذ لمعنى المؤيد لدلائل صدقه وبأن الاضافة لادنى ملازمة وبيان ذلك أن الدلائل لما كانت ملازمة لاجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاثبات بعجزه او دلت على اصدق بواسطة أضيفت اليه * وفى كلامه من المحسنات البديعة جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان

(قوله بأسرار البلاغة) أي الأسرار المعبرة في البلاغة وهي من طائفة الكلام تقتضي الخلال مع فصاحتها وأسرارها الأمور التي تقتضي الخلال كالتأكيده عند لا سكاروز كعدمه وغير ذلك مما سياتي وتلك الأسرار لا يعرفها إلا أربابها الشبهت بالسر الذي يفتن لا يعرفه إلا ههنا واستعير اللفظ الدال على المشبه به للشبه على طريق الاستعارة المصروفة وتلك التي من جهة دلائل إيجازه انشاق الأسرار وسعي الجهر وغيرهما وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما معنى كونها مؤيدتين بتلك الأسرار وأجيب بأن المجزآت يؤيد بعضها بعضها فالتأيد ثابت لها ما بالأسرار بهذا الاعتبار ونوضح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة وهو مؤيد بلبقته المجرى ان التورية بالتواتر وبقائه على الدوام فتكون الأسرار مؤيدة بلبقته المجزآت لان مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا ان جعلنا إضافة دلائل إلى إيجازه للاستغراق فان جعلناها الجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها الله كذا ورد دلائل إيجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدوة سورة ومعنى تأيد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإيجاز فيه وإن كانت كثيرة من الأخبار بالغيوب والاساليب الجميلة وغيرها لكن أقوى تلك الأمارات كل البلاغة الحاصل بتلك الأسرار (قوله المهرزين) صفة لآل والأصحاب مأخوذة من الأحرار وهو الخويز والضم أي الذين حازوا وضموه وقوله نصب السبق نصب جمع نصبة وهي سهم صغير تعرضه القرسان في آخر الميدان يأخذ من سبق إليه أولاً وإضافة نصب السبق من إضافة الدال للدول أي القصب الدال على السبق أي الدال حوزة عليه وقوله في مضمار صفة لقصب أي المغرور في مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق القرسان بالخيل ويقال له (١١) أي صاميدان وانما سمى مضمار التسابق القرسان فيه بالخيل المضمرة

بأسرار البلاغة * وعلى آله وأصحابه المهرزين نصب السبق في مضمار الفصاحة والبراعة

بما حصل (بأسرار البلاغة) متعلق بالمؤيد أي الذي نويت دلائل صدقه عند ظهور بعض الخلق عن معارضته بأسرار البلاغة لانها ظاهرة في الإيجاز بها فتقويت بها تلك الأدلة وإضافة الأسرار إلى البلاغة يحتمل أن تكون من إضافة البيان أي بالأسرار التي هي مجموع جريئات البلاغة على أن يرد بالبلاغة ما تحصل به ويحتمل أن تكون الإضافة على بابها أي بالحكم المراعاة لتعصيل البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال كإعادة التأكيده عند الانكار ووزنه عند علمه (و) نصلي (على آله) أي أقاربهم من بني هاشم (وصحبه) أي أصحابه وهم من لقبه وآمن به (المهرزين نصب السبق) أي الفائزين بالغلبة عند المناضلة والمباراة (في مضامير) جمع مضمار وهو في الأصل موضع إجراء الخيل والمراد هنا مواطن المباراة والمغالبة في (الفصاحة) وهي ملكة يقتدر بها على الاتيان بكلام فصيح والمراد مضامير استعمال تلك الملكة (والبراعة) وهي تفوق الإنسان على أقرانه في البلاغة وغيرها

المواعظ فلو بهم فتردهم ولا يسمعهم المذكري أيام الله ولو أسمعهم وإيرداقه نفعهم فأنفعهم هذا مع غشيان الفتنة لهم في كل عام وأتبان دائرة السوء عليهم عابصرهم كالانعام وأن أحدا منهم لا يصل

* ثم إن الفصاحة سياق تعريفها وأما البراعة فمصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه فالبراعة فوقان الأقران والمراد بها هنا ما به القوفان من الكمال والشرف * ثم لا يخفى أن كلام من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما وحسن تدقيق الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه ههنا آل والأصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المداورة

والتحاطب بهيئة القرسان في حوزهم نصب السبق عند التسابق بالخيل في الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو استعارة مفردة مصروفة في نصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدال على علو مرتبتهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعير اسم المشبه به للشبه والمضمار ترشيح أو مكتبة في الآل والأصحاب بأن شبههم بفرسان أو في الفصاحة والبراعة بأن شبههم بالخيل الجيدة الموصلة لمراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخيل وأحرار نصب السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الأول من الوجهين تخرير وأقرب من ذلك أن تقول الأحرار في الأصل هو الضم والمراد به هنا التعصيل والقصب في الأصل هي السهام الصغيرة التي تفرز في آخر الميدان بحيث يعتد من أخذها أولاً سباقاً والمراد هنا النكات الدقيقة أي الحاصلين لأعلى الدقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله في مضمار حال من الآل والأصحاب أي حال كون الآل والأصحاب تسابق أذهانهم في مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله ورسوله كما أن المضمار الأصلي تركض وتسابق فيه القرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه أذهان الآل والأصحاب وإضافة المضمار بمعنى الكلام البليغ لفصاحة والبراعة من حيث أنه يغيد أن الرأى فيه ذوق فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ولا يخفى ما في كلام الشارح من التلميح وهو الإشارة لشيء من كلام الله أو كلام رسوله أو قصة أو مثل فذكر السبق إشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما ساءلني مذأبهم ولا نصبفه

(قوله وابدأ) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعته من الاضافة لفظا لا معنى اي بعد البسملة والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على نوبهم أما في الكلام والواو عاطفة قصة على قصة أو الاستئناف إما النحوي وهو ظاهر أو الباني فتكون الجملة واقعة في جواب سؤال مقدر أي ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب بقوله وبعد هما يقول الخ وعلى هذا الاحتمال أعني كون أما توهمة والواو عاطفة واستنفاة فالظرف معمول ليقول ويحتمل أن تكون أما مقدر في نظم الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال تعامل بعد أما المحذوفة لنبا تنها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بهما يمكن من شيء أو جوابه وهو يقول (قوله فيقول) مقتضى الظاهر أن يعبر بأقول لكنه التفت من التكلم في تحميدك إلى الغيبة ووصلا لوصف بالعبودية الذي هو أشرف الأوصاف ولو عبر بما يقتضيه الظاهر وأتى بنات الوصف لكاتب جلته فضله واللاتي بذلك الوصف أن تكون جلته محذوف (قوله الفقير) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتي للبالغه وصيغة مشبهة وهي هنا اللعينين بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه وحيتثنا للمعنى كثير الفقر ودأبه وهذا الوصف لازم لكل أحد لا ينفك عنه قال تعالى (١٣) يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله وهذا معنى البطالة في قول ليدي الأكل شيء ما خلا

الله باطل (قوله الغني) بالجر صفة لله أي المستغنى عن كل شيء فهو سبحانه منزّه عن الاحتياج وبين الفقير والغني من المحسنات البديعية جناس الطباق وفي كلامه إشارة إلى أن ما عليه الحادث نقض ما عليه القديم ويصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعباد أي المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى هذا فقيه إيهام التضاد (قوله مسعود ابن عمر) بدوى تنوين لأن العلم الموصوف بابن يحذف تنوينه سواء كان العلم اسما أو كنية أو لقباً وهو يدل من العبد الفقير أو عطف بيان لأن نعت المعرفة إذا قسم عليها أعرب بحسب العوامل

(وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني * مسعود بن عمر المدعو بسعد

والكلام تمثيل شبه حال المتسابقين على التحليل في الميدان إلى ذهب ينصب أمامهم ليفوز بالغلبة محرز بالسبق إليه بحال الصعابة وغلبتهم لها قواهم في الفصاحة والبلاغة في وجه هو الظفر بالعلو بعد المنازعة والمباراة فاستعمل كلام الأول في الثاني ولا يخفى وجه الابتداء بالحمد والصلاة وأما التعبير بالجملة المضارعة فلا فائدة تدوام التجدد المناسب لتجدد النعم المحمودة عليها والنون فيها إشارة إلى أن الحمد والصلاة مما لا ينفرد فيه ولا يخفى ما في ذكر البيان والفصاحة والبلاغة والبراعة فيها والمعاني والأعجاز والمثاني من براعة الاستهلال وما في ذكر التخصيص والإيضاح والمصباح التي هي أسماء الكتب من الإيهام الذي هو أن يشار باللفظ إلى البعيد من معنييه (وبعد) هو ظرف مبني على الضم لقطعته عن الاضافة والأصل وبعد الحمد والصلاة وهو منعك بما التي قامت الواو مقامها أو بالشرط التي قامت أما مقام جلته وهو مهم ما يمكن من شيء ولما كان هذا الشرط عاماً بقيد التاكيد في جوابه لا فائدة لتحقيقه بكل حال فادته أما القائمة مقامه والغرض هنا مجرد الانتقال من غرض إلى آخر وانما نفدت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شيء المقاد للشرط بعد الحمد والصلاة بقيد ترتيب ذلك الجواب عليها وأرنباطه ببعضها هو ما لا بد أن يفتقر (فيقول العبد الفقير مسعود بن عمر المدعو) أي المسمى (سعداً) وفي بعض النسخ المدعو بسعد بن زياد الباء وحذف المقصاف إليه وهو الذين لأن لقبه سعد الذين انذاك جائز

إلى ما يتبادر فأنحول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى كلما أو قدواتا العرب أطفالاً الله وأيامنا مشهورة في عسرتنا * لها غرر معروفنة وحجول وأسبافنا الطاق رب دفاعه * منيع برذا الطرف وهو كليل

وأعربت بدلالة منه أو عطف بيان وانعكس الأمر فصار التابع متبوعاً بخلاف نعت النكرة إذا قدم عليها فإنه ينصب معودة على الحال غاياتي النكرة على ما هي عليه من الأعراب كافي قوله . لية موحشاً طلل * ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كافي قوله ما مررت بمثلك أحد (قوله المدعو بسعد) أي المسمى بسعد وكما أن التسمية تتعدى للفعول الثاني بالباء كما تتعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي هو غانارة يتعدى للفعول الثاني بالباء قال تعالى وتله الأسماء الحسنى فادعوه بها أي سموه وتارة يتعدى له بنفسه قال تعالى أياماً عوافله الأسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتباه تضميناً نحو يا أوريا تافعداه بالباء أو نمنه معنى التسمية تضميناً ببيان لا نحو بالان الدعاء بمعناه وضعافلا معنى لاشترابه بمعناه وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباعزائدة نعتاً كيداً للتقوية لأن الباء ترد في مواضع منها المفعول كافي قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فاندفع ما نقل عن القشوح من أن الأولى المدعول لسعد باللام لأن الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى للمفعول بنفسه والشائع زيادة التقوية باللام لا الباء اه وقد يقال في رده زيادة على ما مر أن زيادة اللام للتقوية انما ثبتت في المفعول الأول لا الثاني فلا يقال زيد يعط عمراً لهم تأمل ثم ان قوله المدعو بسعد أصله بسعد الذين فحذف جزء العلم اختصار العلم به بواسطة الشهرة وتادى كونه الذين سعد بن عمرو والنصرف في العلم شائع على التحقيق ✓

(قوله التفاتاني) بالجرمثة لسعداً أو بالرفع صنفه فمستندة لتفتازان قريبة من أعمال خراسان ولقد جاء الله تعالى ستة أثنى بحسنة
وسبعمائة بتقديم السبع وثم في ستة إحدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القمط الرأزي وعن العنيد بسمرقند (قوله هدا الله سواء
الطريق) على الهداية للفعل الثاني بنفسها دون إلى أو اللام ملاحظة لما قبل أن الهداية إذا تعدت للفعل الثاني بنفسها يراد بها
معنى الاتصال وإن تعدت باللام أو إلى أريد بها معنى الدلالة قال تعالى إن هذا القرآن يهدي إلى صراط
مستقيم كذا في الخطأ ويذكر عليه ما في المصباح من أن لغة الحجازيين تعدتها إلى الفعل الثاني بنفسها ولغة غيرهم تعدتها إليه
بالي أو اللام ودعوى أنها عند الحجازيين دائماً بمعنى الاتصال وعند غيرهم دائماً بمعنى الدلالة بعيدة وإضافة سواء إلى الطريق من إضافة
الصفة إلى الموصوف أي إلى الطريق سواء أي السوي بمعنى المستقيم أو الإضافة على معنى من أي سواء بمعنى السوي من الطريق
والطريق يحتمل أن يراد بها هنا الموصلة المقصود دنيوياً كان أو آخروياً ويحتمل أن يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة
المصرحة ومن المعلوم أن من هدى الدلائل القطعية صار عالماً محققاً (قوله وأذانه حلوة التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه
الحق أو إثبات المسئلة بالدليل وحينئذ إضافة الحلوة إليه من إضافة المشبهة للمثبه (١٣) والاذقة ترشيح التشبيه أو أنه شبه

التحقيق بشيء حلوا كحل
النحل استعارة بالكناية
وإثبات الحلوة تخييل باقي
على معناه أو مستعار للذقة
أي وأذانه لذة التحقيق
وهي لذة مغشوبة وأما لذة
الجماع والشيء الحلوا كالحل
فهو حسنة والمعتبر اللذة
المغشوبة رأماً الحسنة فهي
دفع آلام ولذا حصر بعضهم
اللذة في المعارف والعلوم
وإثبات الاذقة ترشيح
إماتان على معناه أو أنها
مستعارة للأعطاء في التعبير
بالاذقة إشارة إلى أن
التحقيق أمر صعب المرام
لا ينال جميعه وإنما يصل
الإنسان إلى طرف منه كما
يصل الدائن إلى طرف مما

التفتازاني * هدا الله سواء الطريق * وأذانه حلوة التحقيق * قد كنت شرحت فيما مضى
تلخيص المفتاح * وأغنيته بالأصباح عن المصباح

اختصاراً (التفتازاني) نسبة لتفتازان ببلد بخراسان (هدا الله سواء الطريق) أي بين له الطريق
السواء وهو الذي لا عوجاج فيه ويحتمل وسط الطريق والمراد بالطريق الدليل الموصول إلى حقيقة
العلم ولذلك عطف عليه نتيجة ذلك فقال (وأذانه حلوة التحقيق) لأن التحقيق الذي هو إثبات ما يحاول
عليه في كنهه من غير أن يثبت جهلاً في غير كنهه نتيجة الدليل الواضح ولمناسبة التحقيق بشيء له حلوة
كالعسل في استطابة النفوس أضر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف له الحلوة والاذقة
الذين هما من لوازم المشبه به تخيلاً والدعاء بالهداية أمام الشروع في تحقيق العلم لا تخفى مناسبة
(قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح) هدا مقوله والمقصود الأخبار لا أن بهذا القول لاحكامه قوله
في المستقبل كالابحني (وأغنيته) أي التلخيص (بالأصباح) أي بشرح ذي أصباح لأنه هو في
وضوحه يكون النظر فيه كالدخل في الصباح فالأصباح ملابس للشرح لاتصافه بما يشبهه (عن
المصباح) أي عن شروح آخر يكون النظر فيها كالشهود بالمصباح وفي ذكر اسم المصباح الذي هو
اسم كتاب لابن مالك إيهام وفي إطلاق الأصباح على شرحه إيهام إلى أنه ينبغي أن يسمى بالأصباح ولكن

معونة نصراً من الله غالباً * يعز على من كاد وبطول
هو الصمد الفرد الذي مستجيره * عزيز وجار المعتدين ذليل
سلي ان جهات الناس عنا وعنهم * فليس سوا عالم و جهول

يدوقه ثم إن هذا الجملة وما قبلها معترضتان بين القول ومقوله أعني قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لهما خبر بتان لفظاً اثباتاً بمعنى (قوله
فيما مضى) أي به وإن كان الماضي مستفاداً من شرحت أذهو فعل ماضٍ تأكيداً لدفع توهم التجوز في شرحت وأنه بمعنى أشرح أو أن شرح
وإن كان الماضي محتمل القرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فإنها تشعر بالبعد فإني بها لأفهام بعد زمن تأليف المطول وبؤد هذا
التوجيه التعبير به في قوله ثم رأيت الخ المفيدة للتواخي بين الفعلين (قوله تلخيص المفتاح) للسلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني
خطيب جامع دمشق (قوله وأغنيته) أي صبره غنياً والضمير في أغنيته وفي معانيه وأستاره تلخيص المفتاح وباقي الضمائر اللاحقة
راجعاً للشرح وهذا وإن كان فيه تشبث في مرجع الضمير لكن إن كل الشارح في ذلك على ظهور المعنى (قوله بالأصباح) هو
الدخول في وقت الأصباح أريد به لازمه وهو الصبح ثم استعمل لشرح الشارح بجماع اظهار ما كان خفياً في كل والمصباح هو السراج أي
الفتيلة استعارة لشرح هذا المتن التي لغير الشارح بجماع اظهار ما كان خفياً في كل والمعنى حينئذ وصيرت ذلك المتن غنياً بالمطول الشبيه
بالأصباح عن غير من الشروح الشبيهة بالمصباح وإنما آثر لفظ الأصباح على لفظ الصبح لزاوجة لفظ المصباح وفي ذلك إيهام إلى أنه
ينبغي أن يسمى شرحه بالأصباح لكن لم يشهر بذلك وإنما غلبت عليه التسمية بالمطول

(أوله وأودعته) أي وضعت فيه شبه شريعة بأمرين تودع عنده الفرائض على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير بأودعته دون وضعت فيه للإشارة إلى عزة تلك النكات لأنه يفهم منه أنه ملئت إليها وملاحظ لها كما هو شأن من يودع ولا إشارة إلى أن تلك النكات من مستنبطاته لأن الشخص إنما يودع ما كان ملكا له (قوله غرائب نكت) من إضافة الصفة لوصف أي نكتا غريبة مستنبطة مستظرفة الشأن أي تلتفت إليها القوس لأن شأن النفس التفاتها للشيء الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهي في الأصل البحت في الأرض يعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لوت في ذلك المكان المبهوث فيه مخالف لكون ما أحاط به ثم استعملت النكتة في كل لون مخالف لما أحاط به على طريق المجاز المرسل والعلاقة الملزومية ثم استعيرت للطائف المعاني لخالفها غيرها عند الذين في الحسن فاطلاقها على لطائف المعاني مجاز مبنى على مجاز ذلك أن تقول إن إطلاق النكتة على المعنى الحقيقي مجاز مرسل للاقته المجاورة لأن الإنسان إذا استعمل فكره في المعنى الغامض ينكت في الأرض يعود أو بأصبعه بحسب العادة (قوله سمعت) بفتح السين المهملة والميم مأخوذة من السماحة وهو الجود أي جادت بها الأنظار وفي تعبيره سمعت إشارة لعزة تلك النكات لأن الجود إنما يقال في مثابة البخل والشأن أن الإنسان إنما يبخل بالعزير وحيد فالعزير جادت بها الأنظار مع أنها عزيرها إنما يبخل بها وأساند الاستعارة لا نظار مجاز على (١٤) إذا الحقيقة أسناد السماحة لأصحاب الأنظار أو أن في الكلام استعارة بالكناية

حيث شبه الأنظار بقوم جادوا بمخول به بجماع أن زه المتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات السماحة تخييل وأن في الأنظار عوض عن المضاف إليه أي انطاري ولنظيره الفكر المؤدى لعلم أوطن والفكر حركة النفس في أنه قول (قوله ووشحنه) مأخوذ من التوشيح وهو لابس الوشاح والوشاح شيء يخدم الجادير مع جواهر تلبسه المرأة ما بين

وأودعته غرائب نكت سمعت بها الأنظار * ووشحنه بلطائف فقر سبكتها بدالافكار

لم يعثره على هذه التسمية فغلبت عليه التسمية بالطول (وأودعته) أي الشرح المفهوم من شرحه ويحتمل على بعد أن يعود الضمير على التخصيص أي أودعت التخصيص بواسطة الشرح (غرائب نكت) أي نكتا غريبة تستبدع وتستظرف يقال نكت في الأرض يعود إذا بحث به فيه ومن لازم ذلك ظهور لون في ذلك المكان مخالف لما أحاط به ثم استعملت النكتة من هذه المادة في كل لون مخالف لما أحاط به ثم استعير ذلك للطائف المعاني لخالفها غيرها (سمعت بها الأنظار) أي جادت بها الأنظار مع أنها للطائف إنما يبخل به وشبه النظر بانسان جاد بمخول به في التلبس بإيجاد ما يستحسن فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية ثم أضاف إليها السماحة استعارة تخيلية (ووشحنه) أي زين الشرح (بلطائف فقر) جمع فقره وهي عظم الظهور في الأصل ثم استعير طلي يصاغ على هيئته ثم استعير الكلام مخصوص سياتي إن شاء الله تعالى وهو المراد هنا (سبكتها) أي صاغت تلك الفقر (بدالافكار)

فإن رسول الله قطب رحائنا * تدور رحانا حوله ونحول
إنهم الله كلامنا ومنهم توبة تضع من الأوزار عن الظهور وكلاهما وإياهم حصائد السنة وهل
بكب الداس في الدار على وجوههم إلا وحساد على نعم الله تعالى لا في اثنين ولا يربصون بنا إلا إحدى

الحسين

وربته ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق الاستعارة المكنية والتوشيح تخييل (قوله بلطائف فقر) إما بالاضافة من إضافة الصفة لوصف فلطائف مجرور بالكسرة وإما بترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وفقر بدل أو عطف بيان والفقر جمع فقره بكسر الفاء وهي في الأصل أحد فقرات الظهور أي عظمه التصل المسمى بسلسلته ثم استعير طلي يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير هذا الكلام المجمع المقنى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز مبنى على مجاز وبصح أن يراد بفقر هنا الحلي المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى تراء الاضافة تكون فقر صفة لطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد باللطائف الكلام المجمع المقنى فظهر ذلك مما قلناه أن هذه السجعة تضمنت مدح أشرف باعتبار ما أشمل عليه من العبارات الرائقة والجل الفاتحة والسجعة التي قبل هذه تضمنت مدح باسمه المعنى الطيبه لحسنه فماد كل منهما غير مفاد الأخرى (قوله سبكتها بدالافكار) أي صاغت ما وصفتها وإضافة بدالافكار من إضافة المشبه به إلى المشبه أي الافكار المشبهة بالأيدي بجماع ترتب المنفعة على كل وقوله سبكتها ترشيح التشبيه أما بقا على معناه أو مستعار لآخرتها وبصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الفكر في النفس بصانع على طريق الاستعارة المكنية وإثبات البد تخييل وذكر السبيل ترشيح لأن البد من لوازم المشبه به والسبيل من ملائحته وأل في الافكار عوض عن المضاف إليه أي أفكار

(قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر به ثم التي في ترتيب التراخي بين الفعلين ورأى يحتمل أنها على لغة فتكون جملة سالوني في محل نصب مفعولاً ثانياً ويحتمل أن تكون بصرية فتكون الجملة الازدكورية في محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككريم وكرامه والفاضل من اتصف بفضيلته كذا كانت أوصافاً وعلماً والمراد به هنا من كثرة علمه والجار والمجرور حال من الكثير أوصافه (قوله والجم) مأخوذ من الجوم وهو الكثرة والغفر من الغفر وهو السراى والجمع العظيم السائر لكثرة وجه الأرض أو ما وراءها والاذكيا جمع ذكيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لأن كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال إن هذه السبعة عين ما قبلها لأن الهم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكيا أعم من الفضلاء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سالوني) أي طلبوا مني وفي هذا إشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتعلم بالعلم أي يعتد أن الله عظمه بأعطائه نعمة العلم والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هاتعدى للفعل ولعن نفسه وإن كان بمعنى الاستفهام تعدى الثاني بعن أو ما بعناهما فهو فاسأل به خبير أو نحو فان سالوني بالنساء (١٥) فأتى * خير بادواء النساء طيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون لأن المراد يسألونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله صرف الهمة) هي لغة الإرادة وعرفاً حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما فإن كان عليها فهي عليه والافهي دنشة والمراد هنا المعنى القسوى أي سالوني أن أصرف إرادتي وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمة بشاقة يبد صاحبها زمامها بصرفها إلى أي جهة يريد صرف تخيل أماً باق على حقيقته أو مستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) أي إلى جهة اختصاره فشبّه الاختصار بكان ذي جهة بجماع ارتباط النفس في كل واثبات الصور تخيل أماً باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ووضح أن تكون إضافة النحول الاختصار بانية ولا استعارة ولا شيء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي بعده يرجع إلى التخصيص بخلاف الضمائر اللاحقة بانهما راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سالوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه يبلغ يفهم به المتن وليس المراد به أن يأتي بمعنى المطول كلها في ألفاظ قليلة أذه هذا حال عادة وقوله على بيان معانيه أي تبين مدلولات ألفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أسناره) أي توضيح معانيه الصعبة وإزالة احفاء عنهم أشبه تلك المعاني بعروس على سبيل المسكنية وإثبات الستر تخيل والكشف ترشيح أو شبه لغموض وإخفاء الاستار واستمرار المشبه بالشيء على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الاستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لأن كشف الاستار فاسر على تدن المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذي كاه من تأكيدهم واجب الامتنال حيث كان السؤال عن هوي هذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة

* ثم رأيت الكثير من الفضلاء * والجم الغفير من الاذكيا * سالوني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

ولما شبه الفكر بصواعق في إيجاده ما يستفاد حسنة أنحر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إليه البدو السبل تخيلاً (ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم) أي الكثير من الجوم وهو الكثرة (الغفير) أي السائر للأرض من كثرة فهو لزادة البالغة في الكثرة (من الاذكيا) أي أي أهل الازكاه وهو كمال العقل (سالوني صرف الهمة) أي إرسال قصدي (نحو) أي إلى جهة (اختصاره) أي اختصار الشرح وأراد بالجهة الاشتغال باختصاره وأراد بالاختصار مجرد الاتيان منه ببعضه مع اسقاط بسط التعبير عن ذلك إلى بعض بدليل قوله (والاقتصار على بيان معانيه) أي معاني التخصيص (وكشف أسناره) هو بمعنى ما قبله ولا يخفى ما فيه من تشبث الضمائر تكل فيها على الظهور لذهن السامع وفي ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذي كاه من تأكيدهم واجب الامتنال حيث كان السؤال عن هوي هذا الوصف مع مباشرتهم ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة ولا من غيرهم ثم بين الحامل لهم

الحسين لا أقول إن حينهم بل كفيئتهم ومينهم وحال الله بين منا هم وبينهم يريدون اطفاء العلم بأنواهم فلا يحصلون الأعلى إعتاب شفاهم ونسود جباههم وفي تعب من يحسد الشمس نورها . ويجهل أن يأتي لها بضرب نسال الله أن يجعلنا من قوم عرفوا نعمته فحمدوا

محمد بن علي ما كان من نعم لا ينزع الله منهم ماله حسدا إلى ما انضم إلى ذلك من فراق لذلك والاداستولى على الجسد فهدت فواء ورعى القلب بسهام الوجع فأصمها وشارفه باستيفاء ألسام الحزن عاملاً على مباشرة سهمي رقيبته ومعلاه فانصرفت آمال النفس عن

النفس في كل واثبات الصور تخيل أماً باق على حقيقته أو مستعار للاشتغال بالاختصار ووضح أن تكون إضافة النحول الاختصار بانية ولا استعارة ولا شيء (قوله والاقتصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذي بعده يرجع إلى التخصيص بخلاف الضمائر اللاحقة بانهما راجعة للشرح والاقتصار عطف على اختصاره أو على مفعول سالوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد أخذ بعض الشرح على وجه يبلغ يفهم به المتن وليس المراد به أن يأتي بمعنى المطول كلها في ألفاظ قليلة أذه هذا حال عادة وقوله على بيان معانيه أي تبين مدلولات ألفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف أسناره) أي توضيح معانيه الصعبة وإزالة احفاء عنهم أشبه تلك المعاني بعروس على سبيل المسكنية وإثبات الستر تخيل والكشف ترشيح أو شبه لغموض وإخفاء الاستار واستمرار المشبه بالشيء على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الاستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لأن كشف الاستار فاسر على تدن المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذي كاه من تأكيدهم واجب الامتنال حيث كان السؤال عن هوي هذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة

(قوله لما شاهدوا) متعلق بما لوني أي لما علموا لما فاشيا كالشاهدة ثم يحتمل أن يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألوني وما موصول اسمي
أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها في الإتيان ويحتمل
أن يقرأ بالتشديد فتكون ظرفا لسألوني ومن وأن زائدتان وإنما كان التقاصر والتقاعد عمادا كروا التغليب والمدا المذكوران على
لطلب الاختصار لأن في اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم وقع المتصلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن ممنوعهم
فيتكون الاتماب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتمونه (قوله المحصلين) أي المريدون للتصصيل
أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال
أن وصفهم بالتصصيل وتفاصيل الهم فيه تنافي (قوله قد تقاصرت الخ) ما تقبده صيغة التفاعل من التمعن والتكاف غير مراد أي
فليس المراد أن همهم توجهت ثم أخذت في الرجوع والكسل وإنما المراد قصرت من أول الأمر ومثله يقال في قوله الآتي وتقاعدت
وفرر شيخنا العدوى أن تفاعل يأتي للبالغة كما هنا وحيث قد فالعني قصرت فصورا تاما لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى والهمم جمع
«مه وهي والعزيمة شيء واحد وهي الإرادة على وجه التصميم وحيث تدغمي كلامه تفتن حيث عبرا أولا بالهمم وثانيا بالعزائم واستناد
القصور الذي هو العجز إلى الهمم والقعود (١٦) إلى العزائم مجاز عقلي إذا لم تصف بهما حقيقة الأشخاص (قوله عن استطلاع

طالع أنواره) السين والتاء
إما للطلب أي عن طلب
طالع أو زائدتان لتحسين
اللفظ والمعنى عن طالع أي
ادراك وفهم على طريق
الاستعارة المصروفة
وجعلهما للطلب ببلغ من
جعلهما زائدتين لأفاده
أنهم عجزوا عن طلب الطالع
أي الإدراك فضلا عن
طالعهم وادركهم بالفعل
والإضافة في طالع أنواره
من إضافة الصفة للموصوف
أي أنواره الطالعة بمعنى
الظاهرة والمراد بأنوار
أشرف معانيه استعارها

* لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طالع أنواره * وتقاعدت
عزائمهم عن استكشاف خبيات أسرارهم
على السؤال بقوله سألوني ذلك (لما شاهدوا من أن المحصلين) أي الذي حصلوا غيره هذا الشرح أو من
شأنهم التحصيل (قد تقاصرت) أي قصرت إذ ليس المراد أنهم قدر والكن تقاصر وأي استعملوا
القصور (همهم) أي عزائمهم (عن استطلاع طالع) أي لم تبلغ عزائمهم أن يستطلعوا طالع
(أنواره) أي علوم ذلك الشرح التي هي كالأنوار الحقيقية الطالعة فإذا كان المحصلون في هذه الحالة
بالنسبة لذلك الشرح فطالعهم لا بد من الاستطلاع والطالع لأن تلك الطالع باعتبارهم
غائبة في لطائفها تحتاج إلى استطلاع أي إلى طلب طالعها وإلى اطلاعها بناء على أن السين والتاء للطلب
أو التعدية (وتقاعدت عزائمهم) هو بمعنى تقاصرت همهم (عن استكشاف) أي إظهار (خبيات
أسرارهم) أي لمئات علومه الخبيات في لطائفها تحتاج إلى استكشاف فهو بمعنى استطلاع طالع

الاماني ونحرفت عما كان يعز عليها من معاني المعاني
قد كنت أشق من دمي على بصري * فاليوم كل عز يز بعدهم هانا
في استغراق الزمن ذكر الروس التي هي غير هذا العلم موضوعه والاخذ في نصاب في الفقه
وأصوله نرجوا كما بالشأن لله تعالى وتكميل ما نرى فيه من الخير سنة مشروعه فليت شعري هل

لفظ الأنوار استعارة مصروفة والطوع ترشيح ويحتمل أن تكون الطوائع استعارة لمعاني الشرح والأنوار استعارة
لأفاده أي عن إدراك معاني قضاياه وحيث تدغم من إضافة المدلول للدال ثم إن كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند
الشارح أو بالنسبة إلى الواقع فلا ينافي في نسبة إليهم في غاية الدقة فتحتاج إلى استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قيل في
تقاصرت ويقال في السين والتاء في استكشاف الكشف هو الإظهار (قوله خبيات أسرارهم) الإضافة فيه
من إضافة الصفة للموصوف أي أسرار الخبيات أي شأنهم تختبأ بعاقبة الدهر لعظمها ولشرفها والأسرار جمع سر وهو ضد الجهر
والمراد بها هنا النكات فنسبته نكات المطور ومعانيه شديدة له عوبة بالأسرار والجمع الاحتياج لزيادة الاهتمام في كل واستعيرت
الأسرار للنكات المذكورة استعارة مصروفة ويحتمل أن تكون إضافة حقيقة بأن أريد بالأسرار مطلق الأسرار وأراد بالخبيات
أشرف الأسرار أي أدقها والمعنى عن إظهار أدق الأسرار أي أدق الدقائق ثم إن هذه السجعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة والدقة
وما قبلها بالدقيقة الصعبة فقط فلا ينافي في هذه عين ما قبلها لكن قد يقال إن الأولى الاقتصار على السجعة الأولى وحذف الثانية لأنه إذا
تقاصرت همهم وعجزت عن المعاني الصعبة فتصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الأولى الآن يقال أني بهذه الثانية دفعا لما يترجم
أن همهم وإن تقاصرت عن إدراك المعاني الصعبة لم تقاصر عن إدراك الشديدة الصعوبة لتكون همهم عليه ثم لا يفتي حسن التعبير هنا

بتقاء سدت وفيما مر بتقاصر و ذلك لان طسوالع الافوار شأنا العلو فيناسبها التعبير بالتقاصر وشأن خيئات الاسرار الانخفاض
فيناسبها التعبير بالتقاعد (قوله وأن المتخلين) جمع متخل وهو لا خذ لكلام الغير وينسب لنفسه تصريحا وتلو يحاى وأن
الاخذين لكلام غيرهم مظهرين انهم (قوله قلبوا أحداق الاخذ) الاضائة لادنى ملايسة أى قلبوا أحداقهم الملابس ثقلها
للاخذ والانتباب لان الشأن أن الانسان وقت أخذ كلام غيره يقاب أحداقه أو شبه الاخذ والانتباب بشخص نظام بجماع القبح في كل
على طريق الاستعارة الممكنة واثبات الاحداق تخيل والتقلب ترشح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته
لانفسهم والانتباب هو الاخذ فمراه ومن عطف الخاص على العام لكن الشارح قصده التفسير فهو تفسير مراد (قوله ومدوا أعناق
المسخ) مد العنق تطويله أى وطولوا أعناقهم الملابس مدها للمسخ فالافاضة لادنى ملايسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له أو
في الكلام استعارة وتقريرها أن يقال شبه أخذ معاني المطول مع التعبير عنها بعبارة (١٧) أخرى بالمسخ الذى هو تبديل صورة

وأن المتخلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتباب * ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب * وكنت
أضرب عن هذا الخطب صفحا

أقاروه (و) لما شاهدوا أيضا (أن المتخلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين انهم (قد قلبوا
أحداق الاخذ والانتباب) شبه الآخذ لكلام الغير طلبا وهو الانتباب بانسان غاصب بجماع ملايسة
التعدى فيما هو الغير بأشهر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وذ كرقلب الاحداق تخيل لان
تقلب الحدقة من لوازم المشبه به وبالحدقة يتكلم أو يتقوم وجه الشبه اذ بالنظر يحصل التعدى في
الاخذ ويحتمل ان تكون اضافة الاحداق الى الاخذ مجردا ملايسة أى قلبوا أحداقهم لا خذ فيكون
الكلام كناية عن الاعتناء بالاخذ فتقليبهم أحداق الاخذ عبارة عن اعتنائهم بذلك الاخذ (و) أن
المتخلين (مدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب) شبه أيضا أخذهم الذى هو كالمسخ وهو تبديل صورة
بأقبح منها بانسان مفسد يضع الأشياء في غير واضعها بجماع التلبس بالافساد وعبر عن الاخذ بالمسخ
بجاء الاشارة الى أن المعنى المنقول بعبارةهم يكون في تلك العبارة التى هى كالصورة أقبح منه في عبارة
الكتاب ولما شبهه كذلك أضمر التشبيه في النفس كناية وأضاف اليها الاعناق تخيلا فالمسخ على هذا قد
اجتمع فيه كونه مجازا حقيقيا واستعارة بالكناية وهو من الغريب الذى لا يكاد يوجد له مثال وفي التعبير
بمد العنق على الكتاب المضم معنى العكوف عليه اشارة الى شدة الاشتغال به كما تقدم في قلب الاحداق
فهذه الفقرة بمعنى التى قبلها وانما كان التقاصر وأخذ المتخلين علة لطلب اختصار الكتاب لان في
اختصاره نفع المتقاصرين بأعطائهم مقدورهم وقع المتخلين باطراح الناس بذلك المختصر مدحهم
فيتمعون عن الاشتغال بالانتهال لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (وكنت أضرب عن هذا
الخطب) أى عن هذا الامر وهو اختصار الكتاب يقال أضرب عن كذا بمعنى أعرض عنه (صفحا) أى

تفضل من امرعى هذه الشواغل بقبه وهل دون هذه السهام القوا تل من نقيه غير انه قد أسعدت
اللطافى الالهيه وأسعدت العناية المحمديه حتى وضعت لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعزفه
بالحد ولا بجانب الرسم فأصفيه بما يوجب القبول أو الرد بل هو بآدى الصنعة مدرك بالعه وها أنا

بصورة أدنى من الاولى ثم
استعمل اسم المشبه وهو
لفظ المسخ في المشبه على
طريق الاستعارة المصروفة
ثم بعد ذلك شبه الاخذ
المسذ كور أيضا بانسان
مفسد تشبيها مضم راق
النفس على طريق
الاستعارة بالكناية واثبات
الاعناق تخيل والمد ترشح
فقد دأبت المصروفة
والمكسبة والتخييلية على
حد ما قيل في قوله تعالى
فأذاقها الله لباس الجوع
والخسوف ولا يخفى ما في
التعبير بالمسخ من الاشارة
الى أنهم لو عبروا عن معاني
المطول بعبارة أخرى
لكان تعبيرا يرهم بعبارة
منسقة جدا للمعاني
أن المسخ تبديل صورة
به صورة أدنى من الاولى
(قوله على ذلك الكتاب)

(٣ - شروح التلخيص اول) متعلق بمدوا وعلى بمعنى أو وأنى باشارة الى بعد اشارة لبعده من ثبوت ذلك الكتاب عنهم
واما عبر بلى دون الى لطيفة وهى أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع في التعبير بها اشارة الى أنهم حين مدوا لاعناق ارتفع
عنهم فلم يصلوا اليه وبصح الوقف على قوله مدوا أعناق المسخ والابتداء بقوله على ذلك الكتاب أى ارتفع ذلك الكتاب عن مد أعناقهم
لاجل مسخهم فهو توبيخ لكتابهم (قوله وكنت أضرب) الواو للعلل والضرب يطلق بمعنى الصرف والامسالة أى كنت أمسك نفسي
وأصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح ومعنى الاعراض أى أعرض عن هذا الامر العظيم فالفعل على الاول متعد
حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفا مفعول مطلق وقيل منه وللاجله فان قلت ان لصفحة عن الاعراض وهو عين
الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشئ بنفسه وهو لا يصح والى راب ان ادلة أثر الصفح ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال
الذين لا يحلون منها وثان ولوا بدع في المقال فيكون من باب اطلاق المازم واردة اللام

(قوله وأطوى دون مرامهم كشفا) الطى ضد النثر ودون مرامهم معنى قدام مطلوبهم أى قبل وصولهم اليه والكشف ما بين أسفل
 الناصرة إلى آخر عظم الجنب فكشف هو الوسط وطفى الكشف عبارة عن لى الجنب ومن لزامه عدم تبليغ السائل مقصوده فاطلق
 هنا وأريد لزامه والمعنى ولا أبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ويحتمل أن يكون الكلام غملا حيث شبه حاله من الامتناع من
 الشئ المطلوب بحال من طوى كشفه معرضا عن شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به الشبيه (قوله علماني) على لفظة
 اضرب وأطوى على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به من اختصار المطول تسخسه كل الطباع فكيف
 يجعل عدم القدرة على ذلك علة الامتناع ويجاب بأن فى الكلام حذفوا الأصل علماني بأن الاختصار الذى طلبوه اذا فعلته لا يسلم
 من طعن اناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لان الاتيان بالأمر الذى تسخسه كل الطباع أمر لا تسعه قدرتي فلذا آثرنا الراحة
 (قوله بأن مستحسن) أى بأن الاتيان بالأمر (١٨) الذى تسخسه ذوو الطباع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسرى فى الأصل

وأطوى دون مرامهم كشفا * علماني بأن مستحسن الطباع بأسرها * ومقبول الاسماع عن
 آخرها * أمر لا تسعه مقدرة البشر * وانما هو شأن خالق
 اعراضا فيكون مفعولا مطلقا أو معرضا على انه حال مؤكدة أو لا اعراض على انه مفعول لاجله
 ولكن على هذا يجب ان يراد ما يصح علة للاعراض كثرة الاعراض اذا يصح كون الشئ علة لنفسه
 فيراد به مثلا هنا قطعه الحج القيل والقال لان التالف لا يخلو صاحبه من ذلك ولو أبدع فيه وفي الاعراض
 قطع ذلك أو استجلا بالراحة لأن فى الاعراض استجلا بذلك فليست أم (وأطوى دون مرامهم) أى
 مطلوبهم (كشفا) والكشف هو ما من أسفل الخاصرة الى الضلع الأسفل وطبه معلوم وعبر به عن لزامه
 عرفا وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ بحجاز امر سلا
 من التعبير عما هو لعدم الوصول لشيء مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل ان يكون الكلام غملا
 وأنه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشفه عن محاسة الشئ فعبر بالنظ الثاني
 عن الزل والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم ثم عمل الغاء النظر بقوله (علماني) بأن مطلوبهم وهو
 شرح يقع الاتفاق عليه فيترك غيره مما للتخمين كالحمل (أن مستحسن الطباع بأسرها) أى بجميعها
 والاسرى فى الأصل حذر يربط به الأسير ويقال ذهب الأسير بأسره أى جعله واذا ذهب بأسره فقد ذهب
 بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا (ومقبول الاسماع) قبولاً آتيا (عن آخرها) فيلزم عمومته
 لجمعها لان الاتيان عن الآخر فرع الاتيان عما قبله (أمر) خبر مستحسن أى تركت ذلك لما علمت
 من أن ما يستحسنه الناس جميعا أمر (لا يسعه) أى لا يقو به (مقدور البشر) أى لا يتأوله مقدور
 الخلق (وانما هو) أى مستحسن جميع الناس (شأن خالق

القبيل الذى يشبهه الأسير
 يقال ذهب الأسير بأسره
 أى بقبيله ومن لزام ذلك
 ذهابه جميعه وذلك اللازم
 مراد هنا غفد اطلق اسم
 المزموم وهو الأسير وأريد
 اللازم وهو الجميع وهذا
 تأكيد لما استفيد من ال
 الاستغراقية (قوله
 ومقبول الاسماع) أى
 ولعلمي بأن الاتيان بالأمر
 الذى تقبله الاسماع أى
 ذوو الاسماع (قوله عن
 آخرها) أى الى آخرها أى
 من أولها الى آخرها فمن
 يعنى الى الغاية وفى الكلام
 حذف البند وهو تأكيد
 لان ال الاستغراقية فى
 الاسماع تقبل ذلك الشمول
 ويصح جعل عن باقية على
 حالها وهى متعلقة بمعدون
 أى قبولاً ناشئا عن آخرها
 واذا نشأ ذلك القبول عن
 الآخر كان ناشئا عن غيره

قد أخرجه عن يد وجعله موقوفا فى سوق الاعتراض مصر وفاين يستحق منا هذه وهو المبرأ من
 أمراض الاعراض فنظر بعين انصاف واعتبره وهو مصاف وله بهمة الدهن انصاف علم هو
 جدير بأن يندب لعراء ويهجر هجر واصل لاراء أم هو حقيق بأن تضرب له أيدى التجبأ أباط
 التجائب وتهند عاصره على مافيه من عجائب المحاسن ومحاسن العجائب فان تصفح الناظر فيه الغلط
 يلبسه ولا يكن بن أناس بالانما يطفرحون واصل ما يجده فاسد افان الله تعالى ذمهم طامال فيهم

بالاولى فدفع مابقال ان نشأ القبول عن آخر الاسماع لا تشمل جميع الاسماع اذ قد فى الاول وما بين الاول
 والاخر وهو الوسط فلا يصح قوله به لذلك أمر لا تسعه الخ وأجاب عنه بعضهم بجوابين غير ماهر الاول منهما أن ذلك التعبير يستلزم
 عرفا نشأ القبول عن الجميع باعتبار أنه أسس القبول أولا الى الاسماع المحلى بال الاستغراقية ثم قيد بالصدور عن الآخر على سبيل
 التوكيد دفعه لئلا يظن عدم وصول اليه (الثاني) منهما أن فى العبارة حذفوا المعنى عن آخرها الى أولها وفى هذا الجواب الثانى نظر من
 وجهين أولهما أن اللانتم فى المناسب دخولها على الآخر لا على الاول اثنى أن الى انما تقابل عن لابعن وأجيب عن الاول بأن فى
 الكلام قلبا والاصل عن أولها و آخرها وعن الثانى بأن عن ثانى معنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده أى منهم (قوله
 مقدرة البشر) بضم الدال وقفها صدومى معنى قدرتهم وأما المقدرة بمعنى اليسار فى الضم لا غير

(قوله القوي) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القوي على القوي بقدرة القوي بقوة السمع والبصر ومعلوم أن خالق ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وأن هذا الفن) عطف على قوله أن مستحسن أي ولعلني بأن هذا الفن الخ أي وحيث أن التعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لأجل جعله وقلة المشتغلين به (قوله فنضرب اليوم مأوّه) يقال نضرب الماء بنضرب كتعد بقعد إذا غار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره بجماع عدم الانتفاع واستعير النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشح إماما بقا على حقيقته أو مستعار لسائل هذا الفن أو شبه مسائل الفن انقبضة بالماء بجماع أن كلاسبب في الحياة واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة ونضوب ترشح إماما بقا على حقيقته أو مستعار لذهب على طريق التبعية أو شبه الفن بنضوب تشبيها منزها في النفس على طريق المكنية والمختصّل والنضوب ترشح وهما إماما بقا على حقيقتهما لم يقصد بهما الاتقوية الاستعارة أو الماء مستعار للسائل والنضوب (١٩) للذهاب ومعنى التركيب وأن هذا العلم

قد ذهب مسائله الحسن
وذهبها بذهاب أهل هذا
الفن ومراده باليوم زمان
الشرح وما قرب منه مما
قبله (قوله فصار) أي
ذلك الفن حسدا لا أي
خصومة أي صار التكلم
فيه حسدا لا أو صار الفن
محل جدال فلا بد من تقدير
في الكلام والافان ليس
جدالا اللهم إلا أن يكون
جمعه جدالا فصلا للبالغة
وقوله بلا أثر أي بلا فائدة
وذلك لعدم وقوف
متعاطيه على حقائق
أسراره فيستكملون
بظواهره (قوله وذهب
رواؤه) بضم الراء والمدة
أي منظره الحسن استعارة
للطائفة على طسرين
المصرحة أو شبه الفن
بأنسان ذي منظر حسن
بجماع الرغبة في كل على

القوي والقدر • وأن هذا الفن قد نضب اليوم مأوّه فصار جدالا بلا أثر • وذهب رواؤه فعاد خلافا
بلا أثر • حتى طارت بقية آثار السلف

القوي والقدر) ولا يلزم من هذا القول بتأثير القدرة الحادثة كما يقول به من هذه عبارة في الأصل وهو الرغشي لجواز التعبير بذلك عند السني عن الاستطاعة (و) معنى أيضا عن مساعدتهم على (أن هذا الفن قد نضب) أي غار (اليوم مأوّه) ونضوب مأوّه عبارة عن ذهاب فائدته شبه حال الفن في انقطاع نتائجه بأصل يابس لنضوب مأوّه فأن مراد تشبيهه في النفس استعارة بالكاتبه وذكر نضوب الماء تخييل (فصار) عند متعاطيه (جدالا) أي اختلافا ولغطا (بلا أثر) أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارها فيتمشّدون بظواهره (وذهب رواؤه) بضم الراء أي حسن منظره أو بفهمها بمعنى عذبه وهو عبارة عن ذهاب حقائقه (فصار) أي ذلك الفن (خلافًا) أي إنكارا أو احتجا (بلا أثر) أي بلا فائدة وفيه لطف تشبيه الكلام فيه بشجر الخلاف وهي لا غر لها وهي المسماة بالصفاف (حق طارت) أي انتهى بها الأمر في الاضمحلال إلى أن طارت (بقية آثار) أي أبحاث (السلف) من العلماء

يفسدون في الأرض ولا يصلحون وإن رأه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليعوده بقوله تعالى قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون وكأني عن لا يعرف من التحقيق قبلا من دبير ولا هو من التدقيق في العبر ولا في الدفيع ولا تلك يدمن هذا العلم قطمير أو أن بسط ذراعيه يوسيد كهف العلم كأنه قطمير يجدي في كلب هذا قواعد مختصرة ومعاقده في بادئ الرأي هادمة لقواعد المتقدمين وأغماهي عند التأمل والتحقيق من كلامهم متزعة وركوب لجه ماركبها السابحون وسلوك محجة ماطرقتها السارحون ولاسلوكها القادون والرائحون أو ينظر أول كلامي دون آخره ويفسر عن ذلك دقائقه حتى تغشى ساعاته حول ظواهره فيظن أنه قد وجد غرة الغراب أو أنه قد سبق المهجين العرب

طريق المكنية وإثبات الروافتحيل إماما بقا على حقيقته لم يقصد به الاتقوية الاستعارة أو استعارة لسائله اللطيفة وأسرارها بذهابها بذهاب من يعرفها لا بنسيانها (قوله فصار) أي فصار ذلك الفن أي صار التكلم فيه خلافا أو صار ذلك الفن محل خلاف أو في الكلام مبالغته وقوله بلا أثر أي فائده ويحتمل أن الكلام فيه تشبيه بليغ يحذف الكاف أي فصار ذلك الفن كخلاف أي كشجر الخلاف وهو المسمى بالصنصاف وهو لا غر له وعلى هذا فقوله بلا أثر بيان للواقع ثم إن هذه السجعة بمعنى مقلها لكن الخطب محل الطناب (قوله حتى طارت الخ) أي واستمر هذا الفن في الازمحلال شيئا فشيئا أو أن طارت حتى لا ينتهوا بصح أن تكون تعليلية والسلف في الأصل من تقدمك من آبائك والمراد هنا علماء هذا الفن لأنهم آباء في التعليم والمراد ببقية آثارهم من فوائدهم وعلمهم أو ما بقي من تلامذتهم المفتردين لقواعد هذا الفن السائرين لها بالإفادة وفي الكلام استعارة بالكاتبه حيث شبه بقية آثار أهل هذا الفن بطائر وإثبات الطير ان تخييل إماما بقا على حقيقته أو مستعار للذهاب

(قوله ادراج الرياح) الادراج جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجاً أي طواه طياً والمراد بها الطرق أي ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح وبلغ من ذلك عدم وجودها بالمرّة لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها فغير بالمرزوم وأراد ألا يرد على هذا فالادراج منصوبة على الظرفية ويصح أن يراد بالادراج الاحوال وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فالادراج منصوب على الحال على حذف مضاف أي طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح أو على المفعولية المطلقة على حذف الموصوف والصفة أي طارت طيراناً مثل طيران الرياح فالخامس أن ادراج الرياح يجوز فيه الوجه الثلاثة المنصب على الظرفية والحالية (٣٠) والمفعولية المطلقة لكن في الأول شيء وهو أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية

باطراد إلا إذا كان مبهماً
والاجتريني وأما قوله

ادراج الرياح * وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح

كما غسل الطريق الثعلب *
أي اضطرب في الطريق
الثعلب فضرورة (قوله
وسالت) أي سارت شبيهة
السير بالسيلان واستعير له
اسمه واشتق من السيلان
سالت بمعنى سارت وانما
عبر بسالت دون سارت
إشارة إلى أن السيرة فيه
بثابة سيل الماء والبطاح
جمع أبطح على غير قياس
والقياس أباطح والأبطح
هو أغل المتسع فيه دفاق
الحصى وهو فاعل لسالت
واسناد السيلانها مجاز
عقلى وأصل التركيب
وسارت المطايا بتسلك
الأحاديث في البطاح لأن
السير حقه أن يسند للمطايا
فعدل عن التعبير بالسير
إلى التعبير بالسيلان قلنا
من الإشارة وعدل عن
اسناد السير إلى المطايا
إلى اسناده للأباطح مجازاً

(ادراج الرياح) أي اضمحلت فلم يبق منها فائدة والادراج جمع درج وهو الطريق وهو منصوب على أنه مفعول مطلق أو ظرف أي في طريق الرياح أو طيران طريق الرياح وأراد بطريق الرياح حالها وهو سرعة ذهابها بطارت به ومن لازم ذلك تلفه وعدم وجدانه وهو المعبر عنه هنا مجازاً مرسلًا وكثيراً ما يعبر بالادراج الرياح عن عدم وجدان فائدة الشيء ثم هذا الوجه ومنه قولهم ذهب دمه أدراج الرياح أي ذهب هدرًا ولم يترتب على دمه فائدة الأخذ بالنار ولا غيرها (و) حق (سالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح) وهذه عبارة أيضاً عن اضمحلال بقية السلف وبشوجه في هذه العبارة أن يكون شبه الأحاديث في تلك الأبحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان والغيبة بعد الحضور بسرعة فأنهم التشبيه في النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعتناق تخميل ويحتمل أن يكون الكلام غيباً لاوانه شبه حال الأبحاث في ذهابها بالركب المسرعين فاستعمل تركيب الثاني للأول وعلى هذا يكون ذكر الأحاديث مجازاً وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دفاق الحصى والمطي هي الإبل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه من جهة الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الإبل فيه بالسيلان ونسبوه للأعناق لأن فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ومجوز به ثاباً بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا

عذرت البزل إن هي خاطرتي * فما بالي وبالبنى لبسون

هيئات لا يدرك شأوى الضليع هذا الطالع ولا علق ما طمع فيه وانما تقطع أعناق الرجال المطامع فليعلم هذا القمير ليعلم البطن من مكبته ما استطاع أنه لم يبق وجهه بل نضح نفسه وصنفته ولا أمر ما جدع قصير أنفه وأنه لا يزال يتقلب من كده على الحجر ويأمر من اجتنب هذا الكتاب بالفحشاء ولا يطاع تقصير أمر

وكم من عائب قولا صهيها * وآفته من العهم السقيم

ولكن تأخذنا الآذان منه * على قدر الفرائح والعلوم

أجيب أن ما تقدم من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلاً أم يظن أن التقصير أغلق على خرائثهم

دوني

عقبا البالغة كأنه من قوة السير وسرعة سارت أم كتته التي هي الأباطح وقوله بأعناق أي

المتيسرات السير بالأعناق وانما جعل سبلاً لهم ليسبوا الأعناق لأن السرعة والبط في سير المطايا يظهران غالباً فيها وسائر الأجزاء تستدل بهم في الحركة وتتبعهم في النقل والطفة والمطاي في الأصل الإبل استعير لعلها هذا الفن يجمع الخيل في كل فكا أن المطايا تحمل الأثقل ككذلك العلماء تحمل العلم والأعناق ترشح والمراد بالأحاديث أسرار هذا الفن والبطاح هنا مجوز به عن أمكنة العلماء كالمدرس وذلك لأنه في الأصل اسم المكان المتسع فيه دفاق الحصى أريد به مطلق موضع ثم أريد به موضع العلماء على طريق المجاز المزيل وحيث عدل عن التركيب وسارت المدارس ملتبسة بأعناق العلماء الشبهين بالمطايا الخاملين لأسرار هذا الفن والمقصود من هذا التركيب الاختبار بأن أسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهبت مواضعهم كذلك

(قوله وأما الاخذ بالخ) أمارة صليقة بما يلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق أعني قوله علم الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ وأما الاخذ والانتهاج فليس بمحمل على الاختصار لانه أمر يرتاح الخ والخاصل انهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين تقاصرهم المحصلين والاخذ والانتهاج بأجابه - م أن ما ذكرتموه من مجموع الامرين لا يقتضي الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال عن ذلك الثاني فأجاب بقوله أما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجمل المفصل بأما وما دلهما ويصح جعل أما مجرد التأكيد والواو الاستئناف حيثئذ وسكت عن المسخ الصادره تسم لانه غير وافع في شرحه بل في عبارته - فلما لم يحجج لا عند رغبته (قوله يرتاح) أي يفرح وينبسط له اللبيب أي كامل العقل الذي وقع الاخذ من كلامه لا الاخذ وذلك لان العاقل لا يرضى بالاخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب وإذا كان أمر يرتاح له اللبيب (٣١) فلا يطلب قطعه بالاختصار لاني لو وضعت

مختصرا لالتفت الناس

اليه وأعرضوا عن تأليف

المتخلين وأذا فالت المتخلين

مرجوههم من اقبال الناس

على تأليفهم تركوا الانتهاج

(قوله فللارض الخ) هذا

شطرييت مأخوذ من قول

بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند

طيب *

كذلك شراب الطيبين طيب

شربنا وأهرقنا على الارض

جرعة *

وللارض من كاس

الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو

بالفاء لتكون جعله علما

قبلة وفي الكلام تشبيه

الشارح نفسه بالكرام

ونفس المطول بالكأس

والمتخلين بالارض فقررات

التركيب باقية على حقيقة

والكلام على التشبيه

وأما الاخذ والانتهاج فأمر يرتاح له اللبيب * فللارض من كأس الكرام نصيب * وكيف ينهر عن الانهار السائلون

فليفهم (وأما الاخذ والانتهاج) هذا معطوف على مفرد إذ كانه قال أما ما ذكرتم من وضع الاختصار له لينفق عليه فينتفع به فذلك مما يرغب فيه ويحمل على الوضع لولا أني أعلم أن مستحسن الطباع غير ممكن من مخلوق عاذ مع على بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضيقا للوقت لعدم وجدان المستغلين وأما دفع الاخذ والانتهاج فليس مما يحمل على الوضع (د) انه (أمر يرتاح) أي يطمئن (له اللبيب) ويفرح به فلا يطلب قطعه بالاختصار لما فيه من الاجر والرفعة لان نسبة الاخذين من ذلك الشرح مناسبة شارب وضيع لفضله من هو أعلى كما قال

شربنا فأهرقنا على الارض جرعة * (فللارض من كأس الكرام نصيب)

وقد جعل المصنف الفاء مكان الواو للترتيب يعني قسبتهم مناسبة الارض من ارب ملا الكأس وهذا يعلم ان الكلام حكاية على وجه الاشارة الى التمثيل ويحتمل أن يكون تمثيلا حقيقة وانه شبه حاله معهم في رفعة ودونهم في اخذ النفع القليل بحال الارض مع الشاربين فاستعمل للعل الاول للمحال الثاني اذ المعنى ان لا تنغيط من ذلك لانهم من فضلنا ما للارض من كأس الشارب فليفهم ثم قال (وكيف ينهر) أي يطرد (هن) علومنا التي هي ك(الانهار السائلون) نائب فاعل ينهر

دونى فقل لا يدري انى وردت حياضهم فرشفت صفوا وقذفت ثفلا وجبت أنجادهم وأغوارهم فتخربت منها ما يصلح علوا وسفلا أولى له فأولى ان لم يعط القوس باريها لقد كان الاخرى به والاولى أن يتظر آخر الكلام أو يرجع من كتب المتقدمين ما فيها فالاستيعاب لا طرف الكلام الموطأ برشده وبوقته من سنة الكرى والاستد كل ما أسسه السلف من تمهيد القواعد بنشده

أطرق كرا أطرق كرا * ان النعام في القرى

كأنما ضرب بينه وبين العلم سور من الشدائد وجعل عليه دون هذا الكتاب ستم من حديد فهو

محذوف التشبيه أو أن الكرام والكأس والارض مستعاران فالكرام مستعار للشارح والكأس المطول والارض المتخلين ويصح أن يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة - اصله من رفعة عليهم وهم دونهم وأخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه علم واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة به الهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد عن الانهار السائلون أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتخلين الذين هم كالسائلين عن المطول الذي هو كالانهار فنفى لكلام تشبيهه ضمني أو أنه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمتخلين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عدة شبهه بالانهار لا ينهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكاري بمعنى النفي في قوة تعليل فان أو أنه تعجب فيكون زعمنا بما أفاده من كونه لا ينبغي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختر النعير بالانهار عن البحر لعدويتها واختار ينهر على بطر لجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار

(قوله ولئلا يظن هذا العمل العامون) هذا اقتباس من الآية لكن الإشارة في الآية للفوز العظيم من النعمة والآ من من العذاب وأما هنا فلا اخذ والانتباه وأفراد اسم الإشارة لانهم ما يعني واحد أولئك وأربابهم بالمد كورأى ويعمل العامون لئلا هذا الاخذ أي لئلا يظن أن هذا الاخذ من الرفعة النبوية والثواب الاخرى لا يحفظ النفسانية وجنته فلا يبقى قطعه ووضع مختصر والفاء في قوله فليعمل لئلا لا تمنع من عمله بعدها فيما قبلها وأما السببية واقعة في جواب شرط مقتدر والتقدير مهيا يكن من شيء فليعمل العامون لئلا هذا حذف الشرط مع أداته اختصار الاعتماد على الفاء وقدم المعمول لأفادة الحصر واستشكل بأن فاء السببية لا يعمل ما بعده مما قبلها ناهي الصدادة والجواب أنه لا يثبت لها هذا الحكم أعني الصدادة الا اذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا فان لم توسط بين (٣٣) الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكرنا في قوله تعالى وربك فكبر

ولئلا يظن هذا العمل العامون * ثم ما زادتهم مدافعتي الاشغافا وغراما * وطما في هواجر الطلب وأواما * فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقتضاهم ثانيا

(ولئلا يظن هذا) الاخذ (فليعمل العامون) لما فيه من رفعة صاحبه علمنا لدينا أما على الاحتياج المتعجلين الى الاخذ من علومه وأما دينا فلتعظيمهم بظهوره من الاخذ منه ولم يمنعهم حسدكم مع صبركم على نيتهم ما لا ينسبهم بغيره فلا يكون ذلك حاصلا على التأليف وفي الكلام تعبير لا اخذين وثقيل لشأنهم بالنسبة الى أنفسهم ولو كان بالنسبة الى ما اخذ منه رفعة له (ثم ما زادتهم مدافعتي) بترك اجابتهم (الاشغافا) أي حباشديا (وغراما) أي ولوعا بالاطلوب (وطما) أي عطشا عن رغبة في مطلوبهم (في هواجر الطلب) شبه الطلب بمن به هواجر جمع هاجرة وهي وقت اشتداد الحر يجمع كون كل منهما مظنة للاشتغال على ما يطلب دفعه وأنتم التشبيه استعارة بالكناية وذكر الهواجر تخميلا (وأواما) بضم الهمزة وهو العطش (ف) لما رأيت ازدياد شغفهم رجتمهم (ف) انتصبت أي فت وانتصبت (لشرح الكتاب) شرحا كائنا (على وفق مقتضاهم) بأن يكون على الحالة التي يطلبون من الاختصار والاقتراح طلب من غير روية وهو ما يدل على كمال الرغبة (ثانيا) نعت للشرح المقدر بعد نعتيه بالجرور أي شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون طرفا أي شرحا كائنا في زمن ثان باعتبار الاول ويحتمل على وجه آخر أن يكون حالا من ضم انتصبت ويكون معنى جاعلا الشرح ثانيا وفيه يجوز في تعديته ثانيا الى الشرح بضمينه للفعل المتعدي جاعلا وانما قلنا ذلك لانه انما يقال نيته صرته ثانيا لاجتماع له شيئا آخر ثانيا وعلى هذا الاحتمال المستبعد يكون لفظ ثانيا في قوله

يضرب فيه بنه الكليل الشارد وفيل ارجع وراحت فالتبس نورافانما أنت تضرب في حديد بارد حتى يرجع بحني حنين ويمسي بحسده اشغل من ذات النخيل ولوارق رشده لا تف أن يسخر منه الساخر واغترف من هذا البحر الزاخر واعترف بأنه الذي يلتقط منه جواهر المقامر وتري القلأ فيه بشرع العلم مواخر ويقول من تفرع اسماعه كم ترك الاول للاخر وهب أنه ظفر بزلات معدوده وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهان هذا الفن مردوده ألم يعلم أن السعيد من

المشبه به للشبه أي ورغبة في الطاب الشبه بالهواجر يجمع المعوكة على النفس في كل والمراد بالطلب طلب عدت اختصارا لمطول أو انه شبه الطلب بالبرم الطويل الذي فيه هواجر يجمع الاشتغال في كل على ما يطلب دفعه على طريق المكتبة والهواجر تخمیل والاوام يضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظما من عطف اللازم على المأمور والمراد بالاورام هنا لازمه وهو الميل والحب (قوله فانتصبت الخ) أي فلما زادت رغبتهم وانما يمكن مداهمتهم تدب عن ذلك في انتصبت أي قصدت وتعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقتضاهم) الجار والمجرور صفة لمحدوف أي انتصبا أو شرحا كائنا على وفق أي موافقة مقتضاهم أي مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرافيه على بيان معاني المتن وكشف أسناده وفي التعبير بمقتضاهم دون مطلوبهم أو مسؤولهم إشارة الى أنهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشيء من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نعتيه بالجرور والمجرور رأى انتصبا ثانيا أو شرحا ثانيا ويحتمل أن يكون طرفا أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان

من أن الفاء واقعة في غير محال عدم التوسط والمعمول مقدم لأفادة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول (قوله ثم ما زادتهم مدافعتي الخ) عبر بتم لأفائدة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت أضرب الخ وفي التعبير لمفاعلة إشارة لتكرار السؤال وتكرار الاعراض عنهم أي ما زادتهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بترك اجابتهم الاشغافا أي حباشديا في مطلوبهم الذي سألوه بدخل ذلك الحب في شغف القلب أي جلده التي هو في داخلها والغرام الولوع (قوله وطما) هو العطش استعارة للرغبة استعارة مصرحة والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر واضافتها للطلب من إضافة

(قوله ولعنان العنابة) كان الاول حذف الواو فيكون ثانيا الثاني حال من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضي مشاركته في اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجب بان يمكن عطف ثانيا الثاني على الاول وجعل ثانيا الثاني صفة للمصدر المحذوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازي لان ثانيا الثاني بمعنى صار ظاهرا من جوارح حق الصرف والتجميع أن يستدل للشخص فاستدل بصفته وهو الانتصاب على حذف جده وذلك أن نجعل ثانيا الاول أيضا حال من فاعل انتصبت أي انتصبت في حال كوني جاء لا ومصدر الشرح ثانيا وقوله ثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى مبنية لجهتها حالا وأورد على هذا أن الحال وصف مشتق وان الذي من أسماء العدديس مشتق وأجب بأن ثانيا المذکور اذا كان بمعنى التصير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول تدينه ثانيا أي صبرته اثنين بانضمامي اليه لكن في تعدية فان الاول الى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل اعلaque الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثانيا بمعنى جعله بنفسه ثانيا لا جعله (٣٣) شيأ غيره ثانيا وبما يقال ثانيا بمعنى صيرت الله ثانيا

فهو موضوع لتصير مقيد
يجعل ذات الفاعل ثانيا
ثم اطلق عن ذلك التقييد
ثم نقل الى تصير مقيد
يجعل ذات المفعول ثانيا
أو استعارة تبعية بأن شبه
تصير الشارح غيره ثانيا
بتصيره نفسه ثانيا بجامع
ترتب الزوجية على كل
واستعير اللفظ الموضوع
لثاني وهو الثاني بنفسه
للاول واشتق منه ثانيا
على طريق التبعية أو تقديري
ثانيا الاول لا يعطف عليها
ثانيا الثاني أي فانتصبت
ثانيا بجهتها ولعنان الخ أو
نجعل في الكلام فعلا
محذوفا معطوفا على انتصبت
فيكون ثانيا الثاني حال من
فاعل أي واجتهدت أو

ولعنان العنابة نحو اختصار الاول ثانيا • مع جود القرينة بصر البليات • وخود الفطنة

(ولعنان العنابة نحو اختصاره ثانيا) معطوف على ثانيا الاول لانهم ما حالان معا جندوا على الاحتمالين الاولين يجب اسقاط الواو لعدم ظهور ما يعطف عليه وقوله لعنان متعلق بثانيا الثاني وهو من ثبت القرين بالعنان صرف نفسه به وقد شبه العنابة التي هي شدة الاهتمام بالشئ في التوصل الى المرغوب بالقرين كناية فذكر صرف العنان تخجيلا ونحو الاختصار جهته وأراد بالجهة اشتغاله به ثم شكك بما صاحب هذا الانتصاب مما ينافي حصول المراد فقال (مع جود القرينة) أي الطبيعة العقلية وجودها عدم انبساطها في المدارك وهو مستعار من جود الماء في قلة الانتفاع الابد التكاف وأصل القرينة أول ما يستنبط من البئر ثم استعير لأول مستنبط من العلم لا لبسنة كل منهما الحياة لان العلم سبب حياة الروح والماء سبب حياة الجسم ثم استعمل في نفس العقل بناء على أنه نفس العلم مجازا مرسل ثم صار حقيقة عرفية وبنيوحيه أنه شبه العقل بالماء كناية وذكرا الجود تخجيلا (بصر البليات) والصبر البرد الشديد الذي يجمد به الماء وضافته الى البليات من اضافة المشبهة الى المشبه كالا ينفخ (وخود) أي انقطاع (الفطنة) أي العقل والذكاء بذهاب كثرة منافعه في مداركه وكأنه شبه الفطنة بالنار في انتشارها في المدارك ونحو حكمها فيها كانتشار النار وعدم تقلب نبي من المحرق عنها فأضمر التشبيه كناية

عذت غلطاته وردت الى استقصاء الاحصاء عطاءه

من ذا الذي ترضى مجاباه كلها • كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولكن لا أمر ما سود من يسود وعسى أن يسوء الإنسان من ذم الحاسد ما تسفر عهده عن محمود السعود

سرعت ثانيا لعنان العنابة والعنابة هي الهمة أي الارادة المصاحبة لتصميم أو المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بداية تشبيهها ضمرا في النفس على سبيل المكثبة واثبات العنان بمعنى المقود تخجيل وقوله نحو ظرف لثانيا بعده معناه الجدية (قوله مع جود القرينة) حال من فاعل انتصبت أو من شرح والجود بالجسم عدم السيلان استعير هنا الضعف القرينة أي عدم انبساطها وعدم توغها في المدارك بجامع قلة الانتفاع الابد تكلف أو أنه شبه القرينة بجماع على طريق المكثبة واثبات الجود تخجيل اما باق على حقيقة أو مستعار لضعف الفطنة والقرينة في الاصل اسم لأول مستنبط من ماء البئر استعير لأول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم اطلق على العقل لانه محل العلم أو دونه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرم من مجازا مرسل اعلaque الحالية أو الكلبة أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصر البليات) أي بصر البليات التي كالصبر وهو يرد في يضرب بالنبات ويجمد الماء (قوله وخود الفطنة) الجود بانها الهمة مكون لهب النار والفطنة في الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العفر اما مجازا مرسل اعلaque فالبية أو حقيقة عرفية ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار في كل لان الفطنة تنتشر في المدارك كما أن النار تنتشر في الحرق والجود تخجيل

(قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة وضافته لنكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من إضافة المشبه به للمشبه أي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة لهيب النار كما أن النكبات مزيلة لانتشار القطنة في المدارك ولا يخفى ما في جميع هذه الالفاظ أي الجود والبر والخود والصرصر من اللطافة لما فيه من مراعاة النظر وهو الجمع بين الشيء وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسبه الجود لان به يحصل جود الماء والريح العاصفة تناسب الجود لانهم الشدتها تذهب النار وفي إضافة الجود الى الفريجة والخود الى القطنة القضية الى تشبيهه بطبيعته العقلية بالماء اشارة الى حودتها واعتدالها بأخذها طرفي الحرارة والبرودة ولا يرد أن المقام للتشكي وهو لا يكون بما يحمد لان الجود باعتبار الاصل والتشكي باعتبار ما عرض من الجود والخود (قوله وتراى البلدان) أي ومع تراى أي رمى كل بلدة في الأخرى ورمى البلدة طرد ما به وهو كتابة عن تذكرها طرفه في ضيق المعاش وعدم استقراره في محل لتلبسه بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك (٢٤) البلاد الخارج منها صار كأن كل بلدة تطرده للآخرى وفي الكلام استعارة بالكناية حيث

نسبته البلدان والاقطار بعفلاء على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات التراى تخيل أوفى الكلام حذف مضاف أي تراى أهل البلدان والاقطار جمع فطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يلزم من تراى البلاد تراى الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبتو) أي ومع نبتوا بعد الاوطان عنى والاقطار * حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الارجاء * وأحرز كل سطر منه في شطر من الغبراء يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالغذيب يوما ويوما بالخليصاء ولما وافقت بعون الله للاتمام

ونسب لها ما هو من لوازم المشبه به وهو الخود (بصرصر) أي الريح الشديدة (النكبات) أي المصائب وإضافته لما بعده كإضافة الصرصر لما بعده قيل وفي تشبيه الطبيعة العقلية بالماء والنار ما يدل على جودتها واعتدالها وأخذها من طرفي الحرارة والبرودة معا ولم نل لهما على الخصوص (و) مع (تراى) البلدان (والاقطار) للتباس بالاسفار الضرورية (و) مع (نبتو) أي بعد (الوطان عنى) في تلك الاسفار (و) نبتو (الوطان) أي الخواج عنى فيها لانها سبب الاغتراب المانع عادة من نيل الاوطان (حتى) أي (طفقت) أي جعلت (أجوب) أي أقطع (كل) مكان (أغبر) أي كثير الغيرة (قائم الارجاء) أي مظالم النواحي بتلك الغيرة (و) طفقت (أحرز) أي أذهب وأتقح (كل سطر منه) أي من هذا المختصر (في شطر) أي قطعة وطرف (من الغبراء) وهي التراب المتطاير عند المشي أو غيره وصار حالى في هذه الاسفار في انتقال من موضع الى آخر حال القائل (يوما) أكون (بحزوى) اسم موضع (و) أكون (يوما) آخر (بالعقيق) موضع (و) أكون (بالغذيب) موضع آخر (و) أكون (يوما) آخر (بالخليصاء) موضع (ولما وافقت بعون الله تعالى) أي بأعانتة وتقربته (للاتمام) هذا يدل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طوبى أتاج لها لسان حسود
لولا اشتغال الابر فيما جاورن * ما كان يعرف طيب عرف العود
أعاذنا الله تعالى من هوى يرمى بالخرس لسان الاعتراف ويعمى أبصار البصائر عن جميل الاوصاف
ويصمى انقلب ولا يصل اليها نور الانصاف ولما أوصلتني السرى منه الى صباح فدرصدته فلاح

انتهى بي الحال الى أن جعلت أجوب أي أقطع ويحتمل أن حتى تفريعية على وتراى الخ (قوله كل وأغبر) أي كل مكان أغبر أي ذي غيرة (قوله قائم الارجاء) جمع رجا بالصدر بمعنى الساحة أي مظالم النواحي بتلك الغيرة (قوله وأحرز) أي أذهب وأخلص (قوله كل سطر منه) أي من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغبراء) أي في قطعة من الأرض فالنهر يربط منوا ليا حتى يكون مستقيما وبين سطر واطر الجناس المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربين المخرج (قوله يوما بحزوى) أي وصار حالى في هذه الاسفار من جهة عدم الانتظام بجامع التنقل كحال القائل يوما أكون بحزوى وأكون يوما آخر بالعذيب يوما وأكون يوما بالخليصاء وهذه الاربعة أسماء مواضع بالجواز والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بأنه ألف كتابه هذا في حالة متعبة فان حصل منه دفرة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون اسم مصدر بمعنى الاعانة والماء التصوير لا للسببية لئلا يلزم سببية الشيء لنفسه اذ الاعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الا أن تكون منعة بالانعام ولا بضرة قدم معقول المصدوع عليه اذا كان طرفا على ما اختاره الشارح وقوله للاتمام أي اتمام هذا المختصر وفيه اشارة الى أن الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر

(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم استعير لازالة تني قوضت استعارة تبعية أو مجاز مرسل نبي لان تقويض البناء يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة المسبب الى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب اختتامه أي انتظار انعامه ولا يخفى ما في الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ تقفيس كعروس مستتر في الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخييل والمراد من هذا الكلام ولما وقعت لاتمامه وأظهرته للناس بعد أن كان مخفيا قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين * واعلم أن هذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان أولى لان فيه جناس التصحيف وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أي بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر الطالبين وفي بعضها وقضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بكتوب ختم فهو شمع فازيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كسفت الخ) متعلق بقوله قوضت والخرائد جمع خريدة وهي المسنعة من النساء استعارها لالدقائق من المسائل بجامع الحس والاحتجاب في كل على (٢٥) طريق الاستعارة المصروفة والتمام وهو ما

يحول على الفهم من الثقاب وكذلك الوجه ترشيجان للاستعارة ثم ان التمام يجوز أن يكون باقيا على حقيقته لم يعمد به الا تقوية الاستعارة وكذلك الوجه ويجوز أن يكون استعار التمام الخفاء أو استعماله في لازمه وهو الخفاء واستعار الوجه لا عظم تلك الدقائق استعارة مصروفة وحيدة فلما عني وأزلت عن أدق وأشرف مسائله الدقيقة الخفاء وألست بها قوب الايضاح قوله ووضعت أي وبعد ما وضعت كنوز فرائده انكوز جمع كنز بمعنى مكوز ووضعت فرائده من اضافة الصفة لوصف

وقوضت عنه خيام الاختتام * بعدما كسفت عن وجوه خرائده التمام * ووضعت كنوز فرائده على طرف التمام *

على تأخير الخطبة عن التأليف (وقضت) أي أزلت وقضت (عنه) عن الكتاب المشروح أو عن الشرح (ختامه بالاختتام) أي بختمه وتمامه أما ازالته اختتام أي الطابع السائر للشرح باختتام الشرح فالمراد به ازالة (٣) آخر مما ختمته والمراد بالختام على هذا انها مع مجاز عن الختام تحسوس وأما ازالة الختام عن الشرح فلا نه مستورا لا يشتغل به الا بعد ختمه ويحتمل حذف في المشروح أيضا لانه لا يفهم منه الا بعد تمامه وفي بعض النسخ وقوضت بانها ثم الواو من تقويض وهو نقض البناء من غير هدم وفي موضع الختام في هذه النسخة الخيام بالثمانية أسفل جمع خيمة وهو بمعنى ما قبله لان المراد ازالة السائر عن الاشتغال بالشرح بختامه (بعدهما كسفت عن وجوه خرائده التمام) شبه معاني الكتاب في حسناتها واحتجابها على الافهام بالخرائد وهي اخوارى المسنعات فاستعار لها الخرائد وذر التمام وهو ما يوضع على الفهم والوجوه ترشيع (و) بعدما (وضعت كنوز فرائده) أي محاسن علومه التي هي كالكنوز في خفائها والخرائد في الاصل الجواهر المستحسنة ثم استعبرت لمحاسن العلم (على طرف التمام) متعلق بوضعت أي وضعت تلك العلوم على حد التمام وطريقته والتمام ثبت سهل التناول وما كان على حده وطريقته في السهولة يكون سهل التناول وبعده التقويض وأسفر صبه فأجاب من سمع من مناديه حتى على الفلاح وشرح طائره الميمون ييطاف به بالعلم بمشيرة بالتدوم يخفق بها جناح النجاح ووصلت فيه الى اجتناء عروس ثمارها على أفتان الفنون مرتصه وحصلت منه على اجتلاء عروس في حلي الانراح على منه حبلت الله تعالى على تمام نمتي الاتمام

(٤ - شروح التلخيص اول) أي فرائده المكسورة أي التي شأنها أن تكثر وتختل بالعزتها كما هو الشأن في الاموال العزيرة والخرائد جمع فريدة وهي في الاصل الدرة الثمينة أي ذات الثمن الكثير التي تحفظ في طرف على حدة ولا تخلط بغيرها من الدقائق لشرفها والمراد بها المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصروفة (قوله على طرف التمام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الاعلى والتمام بضم التاء وقصها ثبت لطيف سهل التناول وما كان في طرفه يكون سهل لتناول والمراد من هذا الكلام انه أنى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا شقة فحسه لهيئة المتزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المتزعة من حال فرائد موضوعة على طرف التمام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المتزعة من طريق الاستعارة التمثيلية أو الكلام كناية عن سهولة أخذها ونحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لا يلزم من وضعه على طرف ثمار ما ذكر من سهولة الاخذ والحصيل ويجوز أن يكون المراد بطرف التمام حله وحيدته يكون الطرف متعلق بمحذوف لا يوضع وألفت فرائده المكسورة وضعها وبالألف نيا على حالة التمام من سهولة التناول وعلى هذا الاحتمال فلس في كلام مجوزة للاستعارة

(٢) آخر مما ختمته كذا في النسخ التي بيدنا وانظر حركته

(قوله سعد الزمان) أي يظهر الخبير فيه واسناد السعد الزمان مجاز عقلي أي سعدت في زمانى وهو جواب لما (قوله وساعد الاقبال) أي وساعدنى اقبال الناس على تحصيل أغرانى لأن من أعرض الناس عنه تعمير عليه تحصيل مطلوبه ومن أقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلي لأن حق المساعدة أن تستند للناس لا لأقبالهم (قوله ودعا النى) أي قرب ما أتمناه يظهر أمارته بعد أن كان بعيدا (قوله وجابت الآمال) جمع أمل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه أى أن آماله أجاوبته وحصلت له بعد أن كانت ممنوعة واسناد الاجابة الآمال مجاز عقلي إذا الحقيقة أجاوبني الله في آمالى بأن حصل لى ما أومله وأنه شبه الآمال بشخص يجيب بعد الطلب بجماع لنفع فى كل وأجاب تخييل (قوله وتبسم) عطى على سعد والمطالب فاعله وشبه المطالب بأنسان من غوب فيه العطاء لا يقابل سائله لا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بأنسان طالب استعارة بالسكنية فيهما وإضافة الوجود الى الرجاء والتبسم الى المطالب تخييل وتبسم المطالب فى (٣٦) وجه الرجاء كناية عن اقبال المطالب بعد اليأس منها (قوله بأن توجهت) سبب الانفعال

الخسنة قبله والسبب مع
 سببه مرتبان على الشرط
 وهو التوفيق أى انى لما
 وقعت الانعام سعد الزمان
 وساعد الاقبال ودنا المني
 الخ بسبب توجهى فانفع
 ما يقال انه قد جعل السبب
 فى الافعال الخسنة التوفيق
 المتقدم لتعليقها به حيث
 قال ولما وقعت الخ سعد
 الزمان الخ وهنا قد جعل
 السبب فيها التوجه المذكور
 أو يجاب بأنك هنا نسبت
 لتعليق بل مجرد الزمان بعموم
 حيث لا دخولها على المنى
 أو يقال انها تتعلق وجوب
 سعدومبعده وأما قوله بأن
 توجهت فهو سبب سرله
 وتبسم الخ وحده ولا يخفى
 ما فى كلام الشرح من
 حسن تخلص (قوله تعالى
 مدين ارب) أى جهة
 مدين فى هو موضعه

بعد الزمان وساعد الاقبال * ودنا السنى وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب * بأن توجهت تلقا مدين المآرب * حضرة من أتام الانام في ظل
الامان

عن كشف اسرار الكذب انما يتم اذا ربيده كما تقدم رفع الحجاب بينه وبين الناس في تمكنهم من مطالعته ولا شك ان ذلك يكون بالاقتسام الذي هو بعد تفسيره وكشف أستاره (سعد الزمان) بظهور الخديف فيه وهو حواب لما (وسعد الزمان) أي واقفي بعد الابابه على كل مطلوب (ودنا المني) أو قرب ما تنني بظهور أمارته (وأجاب الآمال) أي وانقضي في الاتصال بها مخرجوا في بعد الادب ونسبة السعادة الى الزمن والمساهمة لاقبال مجاز عقلي والمراد أهلها ودنو المني بدنو زمانه فهو على اسنط المضاف وشبه الآمال بانسان عجيب بعد الطلب في حصول المراد في الجملة فانهم التسمية في انفس كتابه وذكر الاجابة تخميلا (وتسمي) عطف على سعد (في وجوه رجائي المطالب) شبه المطالب بانسان مرغوب منه لتماثل متبسم وشبه الرجا بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافته الى الاول لوجه ولى ثي انبسم تخميل والمراد قبل لما لم يجد بعدا ثمينين بسبب سعادة الزمان وقيل للمطالب بتوبه بـ ب (ب وجهت تالعا) أي جهة امدين أي مكان شبيه بدين وهو مكان شعيب عليه السلام في حصول ما قرب فيه وهو استعارته من لهو وبأقرب وجه ذلك في بابه ان شاعرا تعالى وضاعته ي (لم رز) أي عاى به شبهه وهذا الكلام مقتبس من قوله تعالى فلما توجه تلقاه مدين ثم بدل من لمكان انما هو بـ بـ لم رز قوله (حضرة) أي مكان (من أنام الانام) أي جعل الخلق نائمين (في مثل الامان) أي في الامان الذي هو كالظل في وجود لراحة فيه وهذا تخلص لدخ صاحب

[illegible][illegible]

(قوله وأفاض) أي أنزل بكثرة من أفاض الماء في الخوض أنزل فيه حتى فاض ونزل من جواتبه استعاره لا ظهر والسجل جمع سجل اسم السجل المتلى ما عان كان اللوحاليا عن الماء قبل له غرب وإضافة السجل لما بعده من إضافة المشبه به للمشبه أي وأظهر فيهم العدل والاحسان الشبهين بالدلاء المثلثة بالماء بجمع ن كلامها به حياة النفس لأن الدلائل كور به حياة النفس من حيث الماء الذي فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس إجابة الكاملة لأن الناس عند كثرة الظلم كوفون في حكم الاموات وإن كانوا أحياء وأفاض ترشح للنشبه مسنة ولا ظهر كما علت وأنه شبه العدل والاحسان بجمع الأحياء تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجل تخييل وأنه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ما يدري به واستعمل المركب الدال على الثاني في الأول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسة) السياسة التدبير وحسن التصرف في أمور الرعية والقرار بكسر العين المعجمة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجتنان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من أعلى وأسفل وهذا كناية عن كثرة الأمن والرفاهية في زمنه التي يكون معها النوم وعدم الحفاته في الرعية التي كان مفقودا قبل زمانه والحاصل أن الاجتنان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد

(٣٧)

حصول الراحة ويطلق القرار أيضا على حد السيف والخن على غمد وهو يصح إرادة ذلك هنا أي أنه أرجع أسيف إلى أغمداها بعد ما كانت مسالوة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته في القرار والخن على هذا إيهام وما أحسن قول بعضهم بين السيف وعينه مشاكلة

من أجهل قبل لأغمد أجفان (قوله وستبهيته) أي بسبهيته والهيبة حال يقوم بالشخص بوجوب خوف الناس منه والمراد به هنا لزمه وهو الخوف منه وقوله دون طرف بمعنى أمام

وأفاض عليهم مجال العدل والاحسان * ورد بسياسة القرار إلى الاجتنان * وستبهيته دون بأجوج الفتنة طرق العدو * وأعاد رميم الفضائل والكلمات منشورا

مكانه ووقته (وأفاض عليهم مجال العدل والاحسان) شبه حال الملك في نفعه العام وكثرة عدله بالسجل جمع سجل وهو الدلو فيه الماء بجمع عموم النفع للطالين مطلقا فاستعمل فيه ما استعمل في الأول (١) بساق مثلا ودكر العدل تجريد في التمثيل (ورد بسياسة) وحسن تدبيره (القرار) بكسر العين وهو النوم (إلى الاجتنان) أي العبور وهذا كناية عن كثرة العافية التي يكون معها النوم المفقود في وقت الشر الكائن قبل المدح (وستبهيته) أي بخافته غيره (دون بأجوج الفتنة) أي دون الفتنة التي هي في كثرة أفسادها (أجوج (طرق العدو) مفعول سد وسد طرق العدو ونقهر أهل العدو ونفسد طريقه عبارة عن قطع أسبابه لأن سد الطريق يستلزم قطع ما يأتي منه له فهو مجاز مرسل ويحتمل غير ذلك (وأعاد رميم الفضائل منشورا) شبه الفضائل بجمع فضيلة وهو ما عده به الإنسان من الأخلاق بالموت في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان كناية عن سبب اليأس العظيم الرميح وهي البؤس في تخيلا ونسب

طيب الشاهد يعرف ضائع ويأمن من الاسقاط فاني استخرج به بالفكره وعدلته بتزكي العفول والتفل عند فاض من التأمل ليست عنده فترة وأحسنته في مجالس العلما فابتوا غيره وأطلت البحث عنه ولم أجده في كتاب ولم اسمعه من ذي فطره ر واعلم أني مرحت فواعد هذا العلم بقواعد الاصول والعربية وجعلت نفع هذا الشرح مفسوما بين طالبي العلوم الثلاثة وكذا أقول بالسوية وأضفت اليه من أعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محروروان كن رقيق الحاشية ومن ضبط ألفاظ أحاديث النبوة ما كانت خبايا من الجامع الأزهر الصحيح وزوده وضمت شيئا من القواعد

(قوله بأجوج الفتنة) من أضافه المشبه به للمشبه أي الفتنة التي هي في فسادها وكثرة أفسادها بأجوج الفتنة الشبيهة بأجوج وطرفه أسبابه والمراد بالعدوان الفتنة فهو تطهار في محل لانحمار أي وستبهيته أمام الفتنة الشبيهة بأجوج طرفها وحصله أن الفتنة كانت قادمة ومتوجهة على رعية فسد هذا السلطان طرق التعدي فدامها فلم تصل للرعية (قوله وأعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البلى وانهضائل جمع فضيلة وهو ما عده به الإنسان من الأخلاق والكلمات جمع كل فهو عموم من نكث فهو ما عده به الإنسان من الأخلاق أو غيرها كالعلم فشبه الفضائل والكلمات بالموت في ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضف إليها العظام الرمية أي البؤس في تخيلا ونسب إلى المدح أنه أعادها منشورة أي مبعثرة بعد موتهم ترشحا ويصح أن تكون الإضافة معنى من أي الرميم من الفضائل والكلمات وعلى هذا فيكون الرميم استعارة لمضجع من الفضائل والكلمات من الميت المنجوز إليه بالرميم عز العظم البلى فهو مجاز على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا في الشرع حيث جمعه لعظمه فقط ويصح أن يكون من إضافة الصفة للوصف فالرميم استعارة كإمرأ من إضافة المشبه به للمشبه وعلى هذا فالرميم حقيقة

(١) قوله بساق مثلا كذا في الأصل ولعل هاتين الكلمتين في غير محلها وسرر كنهه

(قوله ووقع) التوقيع في الاصل الكتابة اذ ينبغي الازمها وهو التأثير واصله افعال الى الخطيان من اضافة المشبه به للشبه اى الخطيان
التي كالاتلام في التأثير بها والخطيات بضم السين بعدها طاء الله ثم اعمدة جمع خطية بالتصغير منهم صغير قدر ذراع ليس فيه نصل
فان كان فيه نصل قيل له خطوة بفتح الخاء وود تضم والصفحة جمع صحيفة بتقديم الفاء سيوف أعدائه العراض واصله الصفائف
جمع صحيفة بتقديم الخاء بمعنى ورقة لي تصفح من اضافة المشبه به للشبه اى الصفائح التي كالصفائف بجمع ان كلا يؤثر فيه غير
وقوله لنصرة الاسلام معلوم و منشور في اصل الكلام المكتوب اذ يبدل زمه وهو التأثير والمعنى ان هذا المدح اثر بالسهم
الصغيرة تشبيهه بالقدم في سيوف أعدائه بضم السين (٣٨) الشبهة بالاوراق تأثيرات وتكسرات ككتابة كلام منشور واختار

اشارح التعبير بالخطيات
دور احظرات ودور السهام
اشارة لقوة ذلك الملك حيث
بجمع الاعدا بالسهام
الصغيرة التي لانصل لها
وتخصيص المنشور بالذكر
لانه اغلب من النظم وهذا
الكلام كناية عن ابطار
آلات أعدائه واصله في
قواهم وعزمهم وبه من
المباغ في مدحه ودم أعدائه
مالا يخفى حيث جعل
لاضعف آلهة التأثير في
أقوى آلات أعدائه فبالت
بأقوى آذنه وأضعف
آلهم وبين الصفائف
والصفائح الجناس المقلوب
(قوله السلطان من السطره
وهي اقهر قوا لعظم)
أى لا وزيره (قوله ملك
رقاب الامم) أي ذواتهم و
عبر بالرقاب لان اثر الملك
يظهر فيها لان العبد
غالب يخضع لسيده بعينه

الى المدح انه أعادها منشورة في معروفة بعد موتها (ووقع بأفلام الخطيات) أي كتب بالخطيات
وهي الرماح التي هي في التأثير في ذي صفح كالاقلام (على صفائف الصفائح لنصرة الاقام) أي كتب على
الصفائح وبني سيوف العرض التي هي للتأثير بالخطيات كالصفائف الفسطاسية للتأثير بالاقلام
(منشور) أي اثر تأثيرا ككتابة كلام منشور فاضافة الاقلام والصفائف لما بعدهما من اضافة المشبه
به الى المشبه وفي قوله وقع استعارة تسمية حيث طلق التوقيع به وهو في العرف الكتب على تأثير
الخطيات في السيوف وذلك كناية عن كثرة الجهاد وذلك قال لنصره أي كتب
منشور بالخطيات على السيوف لاجل نصرة الخلق أي المدح هو (السلطان الاعظم) لا وزيره أو
خليفته (مالك رقاب الامم) بقهره لهم (ملاذ) أي ملجأ (سلاطين العرب والعجم) لدفعه عنهم مالا يطيقون
دفعه ولو كانوا يماهم عنيه (ملجأ) أي مهرب (من ادب) جمع صنديد بكسر الصاد وهو الشجاع المقدام
(ملوك العالم) لان اشجاعة واقوة تنمي اليه فيلجئون اليه فيما لا يستطيعون (قل الله تعالى على برينه)
أي خليفته رسمية السيد فلا يلجأ اليه من الشدائد كما يلجأ الى الظل من الحر واصله الى الله
تعالى لله التوسل به ولله في خليفته حيث أعطاه قوة يتحكم بها في العباد وأمرهم فيهم

المطوية وانقعد كلامه وحكمة الرياضيه والطبيعه وأخففته من فوائد والود ونحيفه
ومر فرائد علمه بصرف وسلك وتقيمه ما هو نج على هام الكواكب ومراج اذا انلهمت
الغيب وطرد على حبه الطاب وعزة وجهه العلوم رفع عن عين اليقين الحاجب وهو الذي
تلقفت عنه علم لبي ن وتكيفت به بكى معنى الله تعالى من المواهب الحسان وأنا أسأل الله
تعالى واتضرع به ونوسا يه بعهد صلى الله عليه وسلم فانه أكرم خلقه عليه أن يسكه
وأى وس ترد رينه في حصة سكان مرقعاً ونـ هل لمجول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق
وغيره من اشكال الاعمال المنحرفة لاهل الاكرام من الاوزار موضوعاً في واعلم أنني لم أضع هذا

والمراد بكونه ما كانه ايامهم به... ن بهم ولغيرهم و... نهم احرار والامم جمع أمة تطلق على الجماعة الشرح
وعلى المفرد (قوله مدد أي مفرغ من غير العرب و... في دفع ما يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق
(قوله ملجأ صناديد الخ) أي مهرب شجعان من لسلوة الكبريين في عالم فهو لزيادة شجاعته على شجاعتهم بهرون اليه عند اشتداد
الامر عليهم (قوله ظل الله) سمى ظلوا يلجأ اليه كالجاء الى الظل من الحر فيه استعارة صراحة حيث شبه السلطان بظل لان كلا
منهما يلجأ اليه لدفع الضرر والظلمة في رءوسهم و... ن يلجأ اليه لدفع حر الشمس واستعراهم المشبه به للشبه على
طريق الاستعارة صراحة واصله الظل لان الله تعالى و... ن اعلم أن اخل ظلة تشأ خلق الله عند حجب الحرم الكيف للورع عن
الارض والظلة كالنور عرصة قائم بكرة ليرى (قوله وخليفته في خليفته) الخليفة في الاصل كل من حلف غيره في أمر من الامور ثم
جعل اسمها لمن حلف غيره في الملك أي نه طه س قوة وعد لا يحكم في العباد فقد خلف المولى بحسب الظاهر

(قوله حافظ البلاد) أي أهل البلاد من الشرور ويحتمل أنه ماحي نفس البلاد وأنه لولا هو ظلمت (قوله وناصر العباد) ممن يتعدى عليهم بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين تحت ذمتهم من الكفار (قوله ماحي ظلم الظلم) الكلمة الأولى جمع ظلمة والثانية مفردة بمعنى النصر في ملك الغريب برحق والاضافة من قبل اضافة المشبه إلى ماحي الظلم الذي كالظلم في القبح وعدم الاهتداء وفي تشبيه الظلم بالظلم إشارة إلى أن ذلك الظلم الذي محاموازاله كان كثيراً ويحتمل أنه شبه الظلم بالليل تشبيهاً مضمراً في النفس والظلم تخييل ودين الظلم والظلم الجناس المصحف شكلاً وأما بين خليفته وخليفته فالجناس المصحف لفظاً والمضارع (قوله والعناد) قبل هو الميسل عن الحق وعدم الانقياد إليه وقيل هو المكابرة أي انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الشريعة الخ) الشريعة هي الأحكام الشرعية شبيهة بمسجد على طريق المكتبة والمنار تخييل أو أن رفع منار الشريعة يستلزم إظهار الشريعة فأطلق اسم المنار وارتدنا للآزم والمعنى أن الشريعة بعد أن كانت مهمة تقرر براوعاً لا رفع شأنها وأظهرها بكثرة تقرر بها (٣٩) وحمل الناس على العمل بها وأتت شبه أدلة الشريعة

منار واستعار اسم المشبه
للمشبه على طريق المصراحة
وحتمت فلا يراد أن أدلة
الشريعة انخفضت وهذا
المكروه بها باتفاق الناس
إليها (قوله ناصب رايات
الخ) المراد بصبر رافعها
والرايات جمع راية بمعنى العلم
واصفة رايات العلوم من
اضافة المشبه إلى المشبه أي
أنه رافع للعلوم الدينية التي
هي كل رايات بجامع أن كلا
بهمجه لاهل وشبه العلوم
الدينية بجيش عظيم بجامع
حصول المقصود بكل
استعارة مكينة والرايات
تخييل قوله خافض جناح
الخ) في ضمير خافض
ستعارة بالكنية تشبه
المثالب بترخيض جناحه
على أفراده بجامع الشفقة
والحنو تشبيهاً مضمراً في
النفس والجناح تخييل

حافظ البلاد * وناصر العباد * ماحي ظلم الظلم والعناد * رافع منار الشريعة النبوية * ناصب
رايات العلوم الدينية * خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين * ماسر أدق الأمن بالنصر العزيز
والفتح المبين *

بالعدل الذي هو وصفه (حافظ البلاد) من الشرور وبأسرها (وناصر العباد) على جميع الأعداء (ماحي ظلم
الظلم والعباد) أي مذهب الظلم والعناد الذين هما كالظلمات في الاعتقادات عندهما وعدم الوصول معهما
إلى رشد ونفع (رافع منار الشريعة النبوية) والمنار الصومعة ورفع منار الشريعة كناية عن إظهارها
لأن رفع المنار يستلزم ظهور مصاحبها وهو ما رفع له (ناصر) أي رافع (رايات) أي أعلام (العلوم الدينية)
فالكلام كناية كقوله (خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين) شبه رحمة بطائر له أفرار يخفض
الجناح ويرخيها لحفظ تلك الأفرار ووجه التشبه حفظ ما يخشى فساد فاضم التشبيه في النفس استعارة
بالكنية وذ كرجح تخييل ويحتمل غير ذلك (ماسر أدق الأمن) الحاصل (بالنصر والعز والفتح
المبين) أي اليقين والسرادات هي أخبية الرؤساء وضافتها إلى الأمن من اضافة المشبه إلى المشبه

الشرح حتى استعنت عليه بنص من ثلثمائة تصنيف وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف في
هذا العلم منها ما وقفت عليه ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه وقال أنه جمع بين طريقتيه
وأنى اختصر فيه أكثر من خمسين مصنفاً في علم البلاغة وقفت عليها لم أترك منها إلا ما هو خارج عن
هذا العلم أو قليل الجدوى فيه أو هو في غاية الوضوح أو شواهد لا حاجة لها لكثرة أمثالها أو ما زاغ البصر عنه
أو ما ن تأملته علمت أنه فاسد ترتضيه فن ذلك دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني والبديع
لأبن المعتز وإعجاز القرآن للرملي والواسطة لعلي بن عبد العزيز الجرجاني والبديع لأبن منقذ وسر
الفصاحة لأبن سنان الخفاجي والعمدة لأبن رشيق القيرواني والعمدة في اختصار العمدة للصولي
وكليات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجاني والتصف من حلية المحاضرة للحاتمي ومنهاج البلغاء وسراج
الأدباء لحازم والصناعتان للعسكري ونهاية الإيجاز في الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي والمعيار

والخفص ترشيح والاول مستعار للجانب والثاني للين واطافة جناح إلى الرحمة لجراد الملابس إذ الرحمة التي هي سبب تخفص الجناح ملازمة
للجناح والمعنى خافض جناحه الملابس للرحمة لاهل الحق أي لاجلهم أو عليهم والحق على أنه مصدر مطابقة أرفع للكلام وعلى أنه صفة
مشبهة للكلام الذي طابقه الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم عن دليل والمعنى أنه خافض جناحه الملابس للرحمة لاجل العلماء الذين
كلامهم مطابق للواقع ومعنفدين ما يقولون اعتقاداً جازماً عن دليل وأما أهل الكبر والمعاصي فبتكبر عليهم معنى أنه يعرض عنهم ويذكر
عليهم حالهم وليس المراد أنه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادات) جمع سرادق وهو الخيمة التي تحف فوق من الدار لاجل دمع حر الشمس
مثلاً واطافة السرادق للأمن من اضافة المشبه إلى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح أو شبه الأمر بدار بجامع الحفظ والاطاع
الضرر في كل تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق المكتبة والسرادق تخييل وما د ترشيح مستعار لجدد (قوله بالنصر) أي الحاصل ذلك
الأمن بالنصر على الأعداء (قوله العزيز) الذي لا يحصل نظيره لأحد من السلاطين (قوله المبين) أي اليقين الخواص لكل أحد وهو
من أبان بمعنى بان بمعنى ظهر واتضح والمراد بالفتح فتح بلاد العدو

(قوله كهف الانام) أي ملجؤهم والكهف في الأصل هو غار الوحش في الجبل شبه السلطان بكهف بجامع الالتجاء إلى كل فالسلطان يلجأ إليه أهل مملكته والكهف يلجأ إليه الوحش واستعير اسم المشبه به للشبه (قوله ملاذ) أي ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) أي عظمة الحق وقد مر معناه وقوله والدين أي وجلال الدين أي وعظمة الاحكام الشرعية بمبالغة على حذف زائد والمراد أن الحق والدين يعظمان بسببه في صدور الخلق وهما به دون ذلك المالك حقيران (قوله أبو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه وأعاد لفظ السلطان مع تقدمه في قوله وهو السلطان الأعظم تأد بالانه يستقيم عادة أن يوثق باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بد خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبير السلطان لان جاني معناه روح وبك دفع الباهوسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان ويراد من بك وخان الجمع كقولنا (قوله سرادق عظمته) أي خيمة عظمته فشبه العظمة بمالك تشبها مضمرا في النفس على طريق (٣٠) المكنية واثبات السرداق بمعنى الخيمة تخييل أو أن اضافة السرداق للعظمة من

كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة . ظل الاله جلال الحق والدين
أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان . خلد الله سرادق عظمته وجلاله . وأدام روائعهم الآمال من
سجبال فضاله . خذولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال

وذكر المذتر شيئا تشببه ووجه الشبه كون كل منهما ملجأ يدفع ما يكره (كهف الانام) شبه بالكهف في الالتجاء اليه (ملاذ) أي ملجأ (الخلق قاطبة) أي جميعا (ظل الاله) الالتجاء من حواله الشدائد اليه كالظل (جلال الحق والدين) أي به يعظم الحق في صدور الخلق ويعظم الدين ولا يخفى ما في هذا التناهي من سوء المبالغة (أبو المظفر) كنية لممدوح (السلطان محمود) اسمه (جاني بك خان) لقب أعجمي له (خلد الله سرادق عظمته) أي أدام الله عظمته التي هي كالسرادق في الالتجاء اليها (وأدام روائعهم) حسن منظر أو عذب (نعيم لآمال) أي تتم أرباب الآمال الكائن (من سجبال فضاله) أي من فضاله الذي هو في فضاله على ادوام كلسجبال في أفرانها على العطاش (ف) بحيث كان الممدوح بهذه الصفة (حاولت) أي أرمت (بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال) شبه أقبال الممدوح بالعطاء برجل لابس شريف من استمسك بأذياله بلغ المراد ونجاس كل جائحة في استغناها به واخبر التشببه في النفس كناية وأضاف

بزي نجاشي وقوفي لبلاغة اجب المطبق البعداى والمفتاح للسكاكى وشرحه الامام قطب الدين
شيرازى وشرحه شيخنا ميرزا لادين الترمذى وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخطاى وشرحه
أبى الشيخ عماد الدين الكاشى وشرحه أبى القاضى حسام الدين قاضى الروم وتنفيح المفتاح للشيخ
تاج الدين انبربرى وروضه انوار شيخنا بدر الدين ابن ابن مالك والمصباح بصله وضوء المصباح
مختصر المصباح لابن النخوية وشرحه والافصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن
عمر واتموني والمثل السائر صاحب ضياء الدين نصر الله بن الاثير والجامع الكبير لآخيه ومختصر
لمثل السائر لابن عسك والصف لآل من كثر لبلاغة لعماد الدين اسمعيل بن الاثير ومختصر كثر
لبلاغة لمه كور ورواه مصنفه وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى والفلک الدائر على المثل

اضافة تشببه بالشبه وكذلك ضافة السجبال لافضل أي آدم التي تتم أهل
الآمال الشبيه بالارواح من فضله اشبه بسجبال أي دلو ماء بجامع لفيض في كل ويصح أن تكون اضافة نعيم لاهل الآمال من
اضافته انصفة للوصوف أي أدام الله روائعهم لآمال الآمال انعمه من سجد الافضال هذا كله على كسر الراء من روا وفصره ويصح فتح
الراء مع الممدوح معناه الماء العذب ونعم الراء مع الممدوح أيضا وعنه منظر الحسن وعليها ما تكون اضافة روائعهم بمعنى التسم من اضافة
المشبه به للمشبه أي أدام الله نعيم أهل لآمال تشببه الماء لعذب أو بالمظهر الحسن بجامع الاشتياق لكل من فضاله الشبيه بالسجبال
والوجه الاول أعنى كسر ر مع البصر أقرب للتعبير سهل (قوله حاولت) هذا مقترح على محذوف أي توجهت تلقاها من
فلما وجدت به تلك لصفت المذكرة حولت أي رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب التشبث أي التعلق بأذيال اقباله شبه اقبال السلطان
عليه بتوب انسان من استمسك بأذياله بلغ المراد على طريق المكنية والأذيال تخييل والتشبيث ترشيع

اضافة التشببه للشبه أي
أدام الله عظمته وجلاله
الذين هما كالسرادق في
الارتياح والالتجاء لكل
والجلال مرادف للعظمة
(قوله وأدام روائعهم) الروا
بالكسر والقصر بمعنى
الارتواء وقوله نعيم بمعنى
تسم وفيه استعارة بالكناية
حيث شبهه بزروع أو انسان
يرتوي رائبان الروا تخييل
وسجبال ترشيع وقسوله
الآمال على حذف مضاف
أي نعيم أهل الآمال أو أن
اسناد التسم للآمال مجاز
عفلى إذا التسم أهلها
وقوله من سجبال متعلق
بروا وفي فضله استعارة
بالكناية حيث شبهه به
بجامع الاحياء وسجبال
تخييل ويصح أن تكون
اضافة لروائعهم من

السائر

(قوله والاستقلال) أي وحاولت الاستقلال بظلال الرأفة وهي شدة الرحمة والافضال الاحسان وازدادة الظلال للرأفة من اضافة التشبيه الى التشبه أي الاستقلال برأفته ورحمته الشبهين بالظلال بجامع الانحاء والاستقلال ترشيح التشبيه أو أنه شبه الرأفة والافضال بستان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل (قوله فجعلته) الفاعل السببية أي بسبب هذا القصد جعلته أي هذا الترخيص المختصر وقوله خدمة أي ذا خدمة أو حامدا للخدمة (٣١) السعابة في مراد المخدم (قوله لسنة) هي

العبية في الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتي وأما ان بقيت على معناها الاصل فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتي وقوله ملتزم أي محمل التام والشفاة جمع شمة والاقبال جمع قبل يعنى التاف وسكون الباء وهو في الاصل ملك حير قبيلة باليمن والمراد به هنا مطلق ملك وإذا كانت تلك السنة أي العتبة ملتزمة بالسؤال فهي ملتزمة بغيرهم بالاولى أي أن هذه العتبة شأنها أن يقبلها المولود وغيرهم لعظم صاحبها (قوله ومعقول) أي والتي هي معقول أي معتمد رجاها مال شبه الآمال باشخاص طالعين استعارة بالكناية والرجاء تخييل أي أن ما ترجوه الآمال ونطلبه لا بعقول في تحصيله على أحد الاعلى هذه السنة أو الكلام على حذف مضاف أي معقول رجاها أهل الآمال وحينئذ فلا استعارة (قوله ومبوءا

والاستقلال بظلال الرأفة والافضال * فجعلته خدمة لسنة التي هي ملتزم شفاء الاقبال * ومعقول رجاها الآمال * ومبوءا العظمة والجلال * لازالت محط رحال الافاضل * وملاذ أرباب الفضائل * وعون الاسلام * وغوث الانام

التشبيث بالاذبال اليه تخييلا (و) حاولت (الاستقلال بظلال الرأفة والافضال) أي دمت تناول افضاله ورأفته اللذين هما كالظلال في الاتجاه فاضافة الظلال الى الرأفة من اضافة التشبه الى التشبيه وذلك الاستقلال ترشيح التشبيه (ف) سبب قصدي لتلك المحاولة والدخول في تلك الرأفة والافضال (جعلت تاليفه) أي هذا الكتاب (خدمة لسنة التي هي ملتزم شفاء الاقبال) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قبل وهو ملك من ملوك حمر والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها ملتزمة أي تستلم بشفاء المولود فما طلبك بغيرهم والسدة كناية عن المدح أي جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة في الاصل سعابة في مراد المخدم ولما كان هذا الممدوح راغبا في الحق والعلم في زعم المادح كان التاليف خدمة في الكلام مدح به هذا المعنى وهو كونه راغبا في الخير ان امرأها (و) خدمة للسدة التي هي (معقول رجاها الآمال) أي على تلك السنة يعني مولاها يعول رية كل الراجون في آماله وفي الكلام تشبيه الآمال بالطالعين كناية عن كرا رجاها والنعريل تخييل (و) تلك السنة أيضا (مبوءا) أي منز (العظمة والجلال) وهذا كناية عن صاحبها (لازالت) تلك السنة (محط) أي محلا تحط به (رحال الافاضل) عند انقضاءهم في أسفارهم اذ لا يرحلون الا لطلب افضالها (و) لازالت (ملاذ) أي ملجأ (أرباب) أي أصحاب (الفضائل) وهي ما يطلب تحصيلها من الفضل (و) لازالت (عون الاسلام) يستعينون بها على جلب كل مهم (و) لازالت (غوث الانام) يستعينون بها على دفع كل مل

السائر لعز الدين بن أبي الحديد ومطعم الدابر عن الفلك الدائر 'عبد العزيز بن عيسى وتحرير التعبير لابن أبي الاصبغ ومواد البيان لابي الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب وبديع القرآن والبيان لابن الزمكلى والبرهان له والبيان للشيخ شرف الدين الطبري وشرحه والابيض للمصنف وحواشي الابيض للجزري شيخ والذي في علم الكلام وشرح التلخيص للإمام الزاهد دوى الله شمس الدين اتوفى وشرحه أيضا خطيب وشرحه أيضا الشيرازى وشرحه الزوزنى وشرح البديعية للصفي بن سرايا الحلبي والطريق الى الفصاحة لشيخ لرئيس علماء الدين بن لقيس شيخ والذي في الطب والمقدمة في علم البيان شيخنا شمس الدين اذصفها في الموضوعات في أول تفسيره والمقدمة في البيان والبديع الموضوعات في أول تفسيره من التتبع والطيف في علم البديع لابن معطى والفوائد الغائبية للشيخ عضد الدين وإذا أردت أن تعلم مقدار ما رادته التريفة من المباحث والفوائد فراجع هذه الكتب فأنت تعلم أن غالب ما عندنا من ارائد و بانه تعالى أستعين وهو حسبي ونعم

العظمة) أي والتي هي منزل العظمة والجلال ومحلها والظلمة والجلال له جمع به لا يدر أودق ن عني بهما والمعنى أن تلك السنة محمل أفاء فيه العظمة و بلال (قوله رالت) أي تلك السنة تعني ذات لها أو المراد لرسولهم به على أن المراد بالسنة معناها الاصل وهو العتبة (قوله محط رحال الافاضل) أي محلا لا تحط رحال الافاضل عندها أسفارهم تكونهم مقصودهم في ارتحالهم لطلب افضالها (قوله وملاذ) أي ولا زالت ملادا وملجأ لأصحاب الفضائل أي الاخلاق الحميدة في يتدح بها (قوله وعون الاسلام) أي ولا زالت معبته لأهل الاسلام بان تجلب لهم كل نفع (قوله وغوث الانام) أي ولا زالت مغبته للانام من حوادث الدهر وفي دفع الضرر

(قوله بالنبي) متعلق بمحذوف أي وأطلب ماذا كره حال كوني متوسلاً بالنبي ومن توسل به لم ينجب (قوله بحمد الله) عطف على قوله سابقاً فتصبت لشرح هذا الكتاب أي بحمد الله (قوله كبر روق) (٢) بضم الباء وسكون الراء وكسر الواو أي ينجب أي جاء حال كونه مشابهاً للنبي روق وإذا كان مثل الشيء الموصوف بهذه الصفات كان متمفهاً فكأنه قال جاء على حالة تعجب النواظر (قوله صدأ الأذهان) شبه الأذهان بشئ بنفس كذهب عليه صدأ تشبهاً مضمر في النفس على طريق المكنية وإثبات الصدأ تخيل (قوله ويرهف) أي يحد البصار وهو جمع بصيرة وهي عين في القلب وشبه البصار بصيف غير حاد لا يقطع شيئاً على طريق المكنية وإثبات يرهف بمعنى يحد تخيل (قوله ويضيء) أي يتورعقول أرباب البيان بمعنى أنه يذهب ما فيها من لاسوداد والبيارها يحتمل أن يراد به العلم الآتي ويحتمل أن المراد به المنطق الفصيح العربي عما في الضمير (قوله ومن الله التوفيق) أي والتوفيق والهداية أطلبهما من الله لا من غيره (قوله في البداية) أي في ابتداء هذا التأليف وفي انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة يصح أن تكون خبرية باعتبار صدرها وهو أولف لأن التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على النطق بها بل يجوز حصوله خارجاً ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق فان قلت إن كلاماً من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تمة الخبر لانه فيدملاحظ فيه والقيد محط القصد نفياً وإثباتاً وحينئذ يقتضي الظاهر أن يلتفت القيد وهو مستعينا ولا شك أن الاستعانة يتوقف على له على النطق به وحينئذ تكون الجملة انشائية وأجيب بأنهما وإن كانا من تمة الخبر لكنهما ليسا بجزأين منه بل من متعلقاته الخارجة عن (٣٢) حقيقة وقيد به وإن توقف مضمون الخبر المطلوب شرعاً عليهما إلا أن

ذلك التوقف لا يقتضي الجزئية كتوقفه على الحال في نحو وقاموا كسالى وما خلقا لسموات والارض وما بينهما الاعين والحاصل أن القيد وان كان محلاً قصد لكنها لا تخرج عن كونها فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء إنما هو الحمد لأنهار كذا الاسناد والمقصود بالذات انما هو المسند والمسند اليه لكن رد على هذا مني ضربت

بالحمد (النبي) محذوف بحمد (آله عليه وعليهم الصلاة والسلام) بحمد الله كبر روق النواظر ويرهف البصار ويرهف الأذهان ويرهف البصائر ويضيء أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل (بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله) محذوف بحمد (آله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) انتهى شرح الخطبة فلنشرع بعدها في المقصود فنقول ابتداء المصنف كتابه بعد التبرك بالجملة بالجملة لانه لا يتم على الدوام والتبوت وليكونها فاتحة الكتاب العزيز ولورود الامر بالابتداء فيها في الحديث الشريف مع تضمنها أداء شكر بعض ما يجب شكر من النعم التي تأليف هذا الكتاب من آثارها فقال

الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وأقوض أمري الى الله ان الله يدير بالعباد وحسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما شاء الله لا قوة الا بالله لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم قال المصنف رحمه الله

انهما جملة انشائية مع أن أداء الاستفهام فضلة وحينئذ فلا يصح أن يقال ان الذي يوصف بالخبر والانشاء هو الحمد وأجيب بأن محصل كون الفضلات ان يتطرا اليها لم يكن لها تأثير ومثني أثرت في الجملة لانشاء لكونها عريضة في الاستفهام المنافي للخبر بخلاف الاستعانة مثلاً فانها تنافي الاخبار بالتأليف وأجيب عن أصل الاشكال بحجواب فان وهو أن المأخوذ من كلام المحققين أن الاعتبار في انشائية الكلام وجوبه به انما هو صدوره لا بعجزه وأن كان محمداً كما في زيد اضربه فقالوا ان هذه جملة خبرية نظراً الى الصدر مع أنه انشائية نشوء وعنده فكيف بالعجز هنا مع كونه غير عدة ويحتمل أن تكون جملة انشائية نظراً للعجز وهو الاستعانة لانه يتوقف حصوله على مطوبها ان قلت ان هذا العجز فضلة والمطوب في الانشائية والخبرية انما هو العدة قلت قد تقرر وانها الى أن القيد محط القصد ثم اعلم ان جعله انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافته اسم الى الله سبحانه ويقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله وأما من جعلها حقيقة وأن المراد بالاسم المسمى ومن اجلالة اللفظ فلا يصح أن تكون انشائية لان الاستعانة بالله لا تتوقف على انطق بل تحصل بمجرد توجه القلب وحينئذ فتكون خبرية باعتبار العجز أيضاً وقد يقال يمكن أن يتوجه الانسان بقلبه لا سمعاً لله تعالى ويستعين به فانه يكون خبرية حتى على جعل الاضافة بيانية والظاهر أن يقال انه ان أريد الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت الاضافة بيانية أو رتبة متقدمة وان أريد الاستعانة العقلية كانت انشائية لافرق بين أن تكون حقيقة أو بيانية هذا ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز عز أن الاضافة بيانية بناء على انه مخبر عن استعانة حاصلة بهذا اللفظ كما في قولك أتكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال ان خبره متحقق له بدون اللفظ به وأجيب بأنه ليس المراد من ذلك أن الخبر دائماً مدلوله متحقق بدون اللفظ بل المراد أن مدلوله يتوقف على المطوب دائماً وهذا لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به

(٢) قوله بسم الله كذا في الاصل والصواب فتح الباء بضم الراء والمعل ثلاث من باب قال كما في كتب اللغة كتبه صححه

(قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة النشائية وجملة الخبرية أو العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع وأما على انهما منفقان في الخبرية أو الانشائية فترك العطف إشارة إلى أن كلامنا من الجانبين مقصود بالذات وليست أحدهما تابعة للآخرى ثم ان كون هذه الجملة بصيغة جدها ظاهران قلنا انها انشائية أي لانشاء الشاهد على الله بأنهم مالك لجميع الهامد الكائنات من الخلق وأما ان قلنا ان خبرية أي انها الاخبار بأن الله مالئ ذلك فجعلها بصيغة جده مشكل لان الاخبار بثبوت شيء لا يستلزم حصول ذلك الشيء من الخبر فقولا ان القيام لا يلزم من ذلك أن تكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد أن يكون المصنف حامدا مع أن المطالب منه أن يحمده الله في الابتداء وأجيب بأجوبة منها أن هذه الجملة خبرية في الاصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها كافي بصيغ العقود نحو بعث وأجرت فانها أخبار في الاصل ثم نقلت شرعا لانشاء مضمونها هو حمد شرعي يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوي من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ولا يقال هذا ظاهرا إذ لم يجعل الال للاستغراق إذ لا يتأتى انشاء جميع الهامد لانا نقول المستحيل انما هو انشاء جميع الهامد لغة بصيغ متعددة بعد الحمد عليه وأما انشاء الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استعمال فيه لانها انشاء انشاء مضمونها لانشاء مضمونها ومنها أن ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بأن الله مالئ لجميع الهامد وصف به بحملي فيكون جدها على هذا فجعل كون الخبر بالشيء ليس آتيا بذلك الشيء ما لم يكن الاخبار فردا من أفراد الخبر عنه كما غنا وهذا ظاهران قلنا ان الاخبار بأن الله مالئ لجميع الهامد وأما ان قلنا ان موضوع الاخبار بوقوع الحمد منه من الغير فقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون جدها بهذا الاعتبار (قوله هو الشاهد) أي الحمد في اللغة واقتصر الشارح على تفسير الحمد اللغوي إشارة إلى أن الحمد الذي طلبت البداهة فيه الحمد اللغوي لا الاصطلاحي ووجه ذلك كما قال بعض العلماء أن الحمد العرفي طارئ بعهد النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كان كذلك فيحمل الحمد الذي طلب البداهة به على ما كان موجودا (٣٣) في زمنه وهو الحمد اللغوي وقد يقال

ان هذا التوجيه لا يصح
الاول كان المراد اصطلاح
طائفة مخصوصة مع أن المراد
العرف العام فهو أمر قديم
فالاولى أن يقال انما حمل
على المعنى اللغوي لان خبر
ما فسر به باوارد والوارد في
الحديث بالحمد لله بالرفع

(الحمد) هو الثناء باللسان	
(الحمد لله) الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم والشكر فعمل فيه تعظيم المنعم بسبب النعمة فحين لم يقيد الحمد بكونه في مقابلة النعمة صح أن يكون متعلقه النعمة وأن يكون مجردا متعلقا بالكمال	
(الحمد لله على ما أنعم) ثم الحمد هو الثناء بالقول على جبل الصفات والأفعال وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه فان الشكر يكون على الأفعال فقط بالقول أو الفعل أو الاعتقاد وعبارا لم تحشرى وهو بالقلب واللسان والحوارج يريد التنويع لأن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة ثم استدل على ذلك بقوله	

(٥ - شروح النخب) على الحكاية وهو يقتضي أن المراد بهذا اللفظ ولو كان المراد العرفي لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه (قوله الثناء الخ) أي الذي ذكر بحسبه مأخوذ من أثبت اذا ذكرت بحسبه ولو مرة لا من ثبت اذا كررت والالزم أن الثناء مرة واحدة لا يقال له حمد وليس كذلك وضد الثناء بتقديم التثنية وهو الذي ذكر بحسبه ما عليه الجمهور وقال العزبن عبد السلام الثناء حقيقة في الذي ذكر بالخير والشر وتمسك بحديث من بجزاة فاشترى عليها حسيرا ومن باخرى فأنشأ عليها شرا وأجيب بان هذا من قبيل المشاكلة واعتراض بان الثناء بالمعنى المذكور لا يكون إلا باللسان وحينئذ قد كره من يدركه وأجيب بان اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه صرح به لتخصيص على اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابله للشكر نصا لمقتضية لظهور التفرع لبيان النسبة بينهما أو يجاب بأنه لما كان يحتمل الجوز في الثناء باطلاقه على ما ليس باللسان كالجنان والاركان كرهه خراج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيد اللسان محتاج لذكره ولا بد وأما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من انشاء وانما ذكرنا من ثم ان تفسير الثناء بما ذكره مني على أنه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح انه يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحينئذ فيفسر بأنه الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجملة وعلى هذا فقوله باللسان فيدل على أنه لا يخرج الثناء بغيره كالجنان والاركان واعتراض هذا التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه وعلى حراص خلقه ذا المولى منزوع عن الجارحة وأجيب بان هذا تعريف لنوع من الحمد وهو الحمد الحادث أو يقال المراد باللسان الكلام مجازا من إطلاق السبب وارادة السبب والعلاقة يكتفي بحققها في بعض الأفراد فلا يقال ان كون اللسان سببا في الكلام ظاهر في الحمد الحادث دون القديم وأورد على الجواب الثاني أن المجاز لا يدخل التعاريف قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم

مباينة حقيقة الحادث وحسنه فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا اردنا ان حقيقة كل على التفصيل وأما اذا كان المراد بيانها اجمالاً فلا مانع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على معنى مع أى الثناء باللسان حال كونه مصاحباً لقصد التعظيم واعلم انك اذا نظمت بقولك زيد عالم مثلاً نارة نكود قاصداً ذلك التعظيم ونارة تكون مكذباً لذلك وقاصداً به الهزم والسخرية ونارة تقصد شيئاً فلم تقصد شيئاً أو قصدت الاستهزاء بظاهره أنه لا يكون جده الغنى مع أنه اذا لم تقصد شيئاً يكون جده الغنى والجواب أن الشارح أراد أن بين الحمد للغوى الأكل المعنوية ولا يعتد بالجد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيراً أكمل (قوله سواء تعلق بالثمة) أى سواء وقع في مقابلة ثمة أو في مقابلة غيرها وهذا تعميم في المحمود عليه واعلم أن الحمد له أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة الحمد من صدر منه الثناء والمحمود هو من أثنى عليه (٣٤)

والمحمود به هو مدلول لصيغة وهي اللفظ ثم ان المحمود عليه به نارة مختلفة ان ذاتا واعتباراً كما اذا قلت زيد عام في مقابلة اكرامه كـ وتارة يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه كـ فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة محمود به ثم ان المحمود عليه بشرط أن يكون اختيارياً وان لم يكن ثمة بخلاف المحمود به فلا يشترط أن يكون اختيارياً اذا علمت هذا فباعتراض على التعريف بأن فيه قصوراً من حيث أنه لم يعتبر فيه أن يكون واجباً ودع عليه جعلاً لان غير الثمة صادق بما اذا كان غير جليل مع أنه لا بد منه واجيب بجوابين الاول أن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل يجوز قدماً المناطق في التعريف الناقص الثاني أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جليلاً لان المراد بالجميل في زعم الحامد أنظر المحمود بزعم الحامد لا الجليل في الواقع اذ ليس بشرط وفي هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام بهجورة في التعاريف واعترض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو أن الجليل المحمود عليه يجب أن يكون اختيارياً ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى جداولاً لا اعتباراً لاختيارها قلت المراد بالاختيار ما يشمل الاختيار حقيقة أو حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأ الأفعال الاختيارية عتدت اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيراً عتدت اختيارية حكماً بلا واسطة ملازمة للذات أو يقال المراد بالاختيار ما ليس باضطراري فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيار ما كان منسوباً للفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أى مؤثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس النسيب للمحمود وتعلق الثناء بالثمة من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه وقوله بالثمة أى الانعام

على قصد التعظيم سواء تعلق بالثمة أو بغيرها وقد قيد باللسان فلا يرد الا منه وحين لم يقيد بالشكر بكونه فعل اللسان صح ورود منه ومن سائر الأركان وقد قيد بكونه في مقابلة الاحسان فلا يكون متعلقاً به غيره فالحمد على هذا أخص مورداً اذا لا يرد الا من اللسان وأعم متعلقاً بالثمة كونه متعلقاً بالاحسان وغيره والشكر أعم مورداً لو رده من اللسان وغيره وأخص متعلقاً بالثمة لا يكون الا في مقابلة الاحسان فلهذا كان ينسب ما عموم من وجه يجتمعان في الفعل اللساني في مقابلة الانعام ويتفرد بالشكر فيما يكون بغير اللسان والحمد فيما يكون في مقابلة الاحسان وهذا أمر مشهور معلوم والله علم على ذات واجب الوجود المستحق لكل كمال ولذلك علق به الحمد ثلاثاً لا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد بخلق بوصف كل راق مثلاً بحقيقة ذلك الوصف فتضمن الكلام الاستحقاق الذاتي وسينبه على الاستحقاق الاحسانى بقوله بعد على ما أنتم وأل في الحمد للجنس لانه المتبادر عند انتفاعه بآثاره اذ عموماً الافراد والعهد الخارجى ومع ذلك لا ينافى الاختصاص لان التعريف بالالف واللام الجنس يعم كون الخبوط فاحاصاً مما يفيد الاختصاص كقولنا الكرم أفادتكم النعماني ثلاثة بدى ولساني والضمير المحمداً وفيه نظر لان البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكراً فضلاً عن كل واحد فميدل على اطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب قوله صلى الله عليه وسلم وقد آمل بالصلوى ويكى كيف نسكى وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر أفلاً كون عبداً شكوراً وقوله تعالى اعلموا آل داود شكراً وأما المدح فاختلف النحاة في ته مقابول الحمد ولا يعزى الاول لابن الانبارى وأما المعنى فقال الرخشى الحمد والمدح أخوان لا يريد أنهما متشابهان غير مترادفين كالتوهمه الطيبي بل يريد أنهما لانه صرح بذلك في الفائق فقال الحمد هو المدح واليه أشار أيضاً في تفسير قوله تعالى ولكن الله جيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام ولا بدح فيه ان السكاكى في خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر وفصل بين الحمد والمدح فقال حمد الله ومدحه بماله من الممدوح أزلوا بدأ وبم الخروط في سلكهما من الحمد متجدداً لانه في مقام اطناب يناسبه عطف الشئ على نفسه بلفظين مختلفين ونما جعل مسماء متجدداً منخرطاً في سلك ماسماء أبدأ وأفاير بين اللفظين لانه جعل معنى الحمد منخرطاً في معنى الممدوح فيكون بينهما تباين أو عموم وخصوص وقد فرق السهيلي بينهما بأن

التعريف الناقص الثاني أن اعتبار قصد التعظيم يستلزم أن يكون المحمود عليه جليلاً لان المراد بالجميل في زعم الحامد أنظر المحمود بزعم الحامد لا الجليل في الواقع اذ ليس بشرط وفي هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام بهجورة في التعاريف واعترض بأن فيه قصوراً من وجه آخر وهو أن الجليل المحمود عليه يجب أن يكون اختيارياً ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من أنه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان الثناء على ذاته وعلى صفاته تعالى جداولاً لا اعتباراً لاختيارها قلت المراد بالاختيار ما يشمل الاختيار حقيقة أو حكماً فذاته تعالى لما كانت منشأ الأفعال الاختيارية عتدت اختيارية حكماً بلا واسطة وأما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيراً عتدت اختيارية حكماً بلا واسطة ملازمة للذات أو يقال المراد بالاختيار ما ليس باضطراري فتدخل ذات الله وصفاته أو المراد بالاختيار ما كان منسوباً للفاعل المختار سواء كان مختاراً فيه أى مؤثراً فيه بالاختيار أم لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) أى الثناء وليس النسيب للمحمود وتعلق الثناء بالثمة من تعلق الشيء بسببه الباعث عليه وقوله بالثمة أى الانعام

كأن قلت زيد عالم في مقابلة كرامته وهذا هو المعبر عنه بالفواضل في قول بعضهم سوا تعلق بالفواضل وقوله أو غيرها كالأوقات أو
فاضل في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكأنه على مجرد الذات العلية ثم إن قوله سوا تعلق بجهة مستأنفة
مصرحة بتعلق الحمد لا من جهة التعريف وذلك لأن التعريف تصوير لما فيه الحدود لا بيان لعمومه لأن التسميم انما هو للأفراد وتعلق
في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابق لأن السبك بدون حرف مصدرى مطرد في باب النسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في العطف
في تأويل المصدر أيضا وسواء بمعنى مستو غير مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر أي تعلق بالنعمة أو تعلقه بغيرها مستو
واعترض هذا الأعراب بأن أول واحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين أحده وأجيب بأن أو بمعنى الواو لا يجل ما يقتضيه
معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب تطرأ له بنا في جعل سوا بمعنى مستو لأن مستو انما يتغير به عن الواحد تقول زيد مستو مع
عمرو ولا يتغير به عن متعدد فلا تقول زيد و عمرو مستو بل مستويان وأجيب بأن الأخبار بحسب الظاهر لأن سوا في الأصل مصدر بمعنى
الاستواء فيصح الأخبار به عن الاثنين لأن المصدر يقع على القليل (٣٥) والكثير وإن أريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء

أو على بابها وضح الأخبار
نظرا للمعنى المراد أي أحد
التعلقين مستو مع الآخر
وانما جعل سوا خبرا
والمصدر بعده مبتدأ دون
العكس لأن سوا نكرة
من غير مستو والمقصود
الأخبار عن التعلقين
بالاستواء لا العكس ويجوز
جعل سوا خبرا مبتدأ
محذوف أي الأمران سواء
والجمل دليل الجواب والجملة
بعدها شرطية على جعل
ههنا الاستفهام المحذوف
مضمونه معنى إن الشرطية
لاشترائه ما في الدلالة على
عدم الجزم والتقدير إن تعلق
بالنعمة أو غيرها فالأمران
سواء ويجوز أن تكون سواء
بمعنى مستو مبتدأ والمصدر
المأخوذ من الفعل فاعل
مستد على مذهب

والشكر فعل

في العرب والشجاعة في فريش والطريق في افادة أن التخصيص بالجنس من حيث هو يستلزم
انتفاء كل فرد منه عن غيره لوجود الجنس في ضمن ذلك الفرد والالزام عدم الاختصاص حينئذ والفرق
بين افادة لام الجنس لعموم الأفراد و افادتهم بواسطة حصر ما هي فيه لعموم نفي الأفراد عن الغير ظاهر وهو
أن الوجه الأول فيه الإشارة بالإلام إلى الحقيقة في ضمن كل فرد مجموعة القرائن كقوله تعالى إن الإنسان
لني خسر والثاني انما فيه الإشارة إلى الجنس في ضمن فرد واحد لكن لما افاد التعريف والتقديم
الاختصاص استلزم انتفاء عامة أفراد الجنس عن غير المختص فن قال هنا بالعموم أراد حصر أفراد
الجنس في المختص لاقتضاء الاختصاص المستفاد من التعريف نفيها عن غيره ومن قال بالانسيبة أراد أنها
الإشارة إلى الجنس في ضمن فرد واحد والمآل في الاختصاص واحد والحصر على المذهب السني
ظاهر لأن الحمد إما مستحق بالذات أو بالفعل وأما في المذهب الاعتزالي فلا أن غير المستحق بالذات
هذا المحور هو الذي يمكن من أسبابه وهو خالق تلك الأسباب وتلك القوى فعاد الكل إليه ذاتا وفهلا
ولهذا صح من الزمخشري أن نكابه مقاد الحصر في هذا المقام مع كونه اعتزاليا ممن يقول بخلق الأفعال
أذل الله بدعته ومخاها أبدا ثم إن افادة الجملة لانشاء الحمد الذي هو المقصود منها إما أنها نقلت من مادة
الأخبار إلى الانشاء عرفا كما نقلت الفاظ العقود كعبت واعتقت من الخبر إلى الانشاء وإما لأن المراد

الحديث شرط صدوره عن علم لا ظن وإن تكون الصفات المحمودة صفات كمال والمدح قد يكون عن ظن
وبصفة مستحسنة وإن كان فيها نقص ما وقال لهذين الشرطين لا يوجد الحمد لغير الله تعالى وهو المستحق
له على الإطلاق وقد يرد عليه قول عائشة رضي الله عنها في قصة الأفلح لا أجد إلا الله وفولها أجد الله
لا أجدك وقوله تعالى عسى أن يعينك ربك مقام محمود قال ابن عباس رضي الله عنهما بمحمد فيه أهل
السموات والأرض ولا أدري كيف استخرج السهيلي من الشرطين للذين ذكرهما كون الحمد
لا يستعمل لغير الله فإن صفات النبي صلى الله عليه وسلم صفات كمال يصدر كثير من ذكرها عن علم لا ظن

من لم يشترط الاعتماد والمستوغ لا يشهد أهل فالوجه في هذا أنه كب ثلاثة ويجوز وجه رابع وهو جعل سوا بمعنى مستو خبرا
مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لأنه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سوا وهي مجردة عن الاستفهام
لمجرد التسوية وكأنه قبل تعلقه بالنعمة أو بغيرها مستو ويقال على هذا سوا الأوجوب أو ما قبل على الأول (قوله والشكر) أي لغة وأما
اصطلاحا فهو صرف لعباد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق له من جهة أصرها بحسب الطهارة البشرية لا مطلق
صرف ولذا قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وانما عترف بالشكر مع أنه لم يذكر في آيتين لأن أحوالهم يومئذ عرفت بالمدح كأنه مراعاة
لما قال الزمخشري إن المدح واحد شئ واحد (قوله فعل) اعترض بأن الفعل مقابل لقول الاعتقاد كما هو أعرف وحينئذ يكون
الفعل في كلامه غير شامل للشكر الإنساني والجنائي بل الذي باللسان قول والذي باللسان كيفية نية وحينئذ فلا يصح تجميعه في
الفعل بعد ذلك بقوله سوا الخ فكان الأولى أن يعبر بأحر يشمل الموارد ثلث ويجاب بأنه أراد بغير الأمر والشأن على اصطلاح أهل
اللغة لا ما قبل القول والاعتقاد كما هو المتعارف أو المراد بالفعل مقابل للانفعال ولا شك أن كلاما من القول والاعتقاد ليس انفعالا

(قوله ينبغي) فيه أن الشكر الجنائي وهو الاعتقاد لا يصح أنبأه عن التعظيم إذ لا معنى لانبأه بالنسبة لما كرم لما فيه من تحصيل الخاص بل ولا بالنسبة لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر بقول أو فعل فالنبي حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد وحيث أنه يكون تعريضا - الشكر غير جامع تلويح اعتقاد الجنان لعدم الانبأ فيه مع أنه من أفراده ويكون قوله الاتي وبالجنان فاسدا لعدم انبأه فلت لمراد بالانبأ دلالة لا الاخبار ولا شك أن الشكر الجنائي وهو اعتقاد الشاكر أن النعم متعدي بصفات الكمال على تعظيم النعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يبعد في كون الاعتقاد الأعلى تعظيم النعم بالنسبة لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لانه (٣٦) لورال المانع وعلمه لم يدلوله وهو تعظيم النعم لان الدليل ما يلزم من

العدم به العلم بشئ آخر لما يلزم من وجوده العلم بشئ آخر ألا ترى أن الدخا دل على النار بالنسبة للاعبي لانه لو عرّفه لهم بالسار بغير واسطة فتحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر انصاف النعم بصفات الكمال يدل الشاكر وغير الشاكر من له اطلاع عليه بالهام أو بزوال المانع واطلاع على انسرا أو بقول أو بفعل من الشاكر على تعظيم النعم ولا يقال ان الاطلاع على ذلك الاعتقاد اذا كان بقول أو بفعل من الشاكر فلينبئ عن التعظيم حينئذ انما هو ذلك القول أو الفعل لا الاعتقاد لانه نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكر ان أحدهما بالجنان والآخر بالسان أو بالاركان والذي بالاركان أو بالسان دل على الجنائي وكل من الجنائي وغيره دل على تعظيم النعم الاول بواسطة والثاني بدونها

ينبغي عن تعظيم النعم لكونه منها

بالحمد المحمود به فتضمن الجملة ثبوت انصاف المحمود بجميع ما يحمده فيصح الثناء بضمون الجملة ويصح أن يراد بالحمد معناه وبفيله هذا المعنى بطريق الزوم أيضا إذ بصيرا التقدير حينئذ والتابع لكل وصف جميل ينصفه الله تعالى وإذا استحق أن يتقى عليه بكل جميل فقد أثبت عليه ذا كمال الجملة بأنه قد استحق أن ينصف بكل جميل وقد ذكر لفظ الحمد على لفظ الجلالة ولو كان الوصف بالجميل لا يستفاد الا من مجموع الجزأين مع كون الجلالة أهم لشرف ذاتها لان لفظ الحمد أنسب لمقام الثناء مع كونه عبارة عن وصف ممدوق الجلالة فليس غيرها كما أنه ليس عنها في المصدوق والاهمية النسبية ولو بالعرض تقدم في ثم لا نسلم له امتناع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال فقد يحمده غير الانسان كقول العرب عند الصباح يحمده القوم السري ومن أسمائه تعالى الحميد وقد قال الامام خراساني في تفسيره في أوخر البقرة وفي كتابه الوامع ان حميدا يصح أن يكون بمعنى حامدا أي يحمده الأفعال الحسنة (٢) وبمعنى حامدا وقال الشاعر ومن يلق خيرا يحمده الناس أمره * ومن يقول لا يعدم على الفتي لا نأما ولا يقدح في الاستدلال به ان البيت للرقش الا كبر والكلام انما هو في الجواز الشرعي بل في موضوع الكلمة لغتها لما يعلم من وقف على كلامه وقد يحمده من فعل خيرا كأنما كان كقول تلك المرأة بالحدبية يا أيها المائح دلوى دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجري في أماليه انه لرؤية وانه في مال لافي ما فذ كر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المراد في الحدبية أنشدته من كلام غيرها وقد يستأنس لان الحمد لا يكون لغير الله تعالى بما ورد في الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد وهذه صيغة اختصاص بالاستغراق الذي هو ظاهر الالف واللام في قوله تعالى الحمد لله فاما قول الزمخشري ان الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس في الحمد وهم يقبل انها نزعة اعتزال انهم يرون ان فعل العباد مخلوقه لهم وانهم يحمدون عليها تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكان فائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى وما يكمن من آية في الله وقوله صلى الله عليه وسلم عند الصباح اللهم ما أصبح من نعمة فقد وحدك لا شريك لك وقبل أراد ان الالف واللام ليست للاستغراق إذ دخلت على اسم الجنس وليس كذلك بل هي للاستغراق عنده وعند الاكثرين وقبل أراد ان التقدير أجد الله حمدا لانه مفسر بقوله آياته نعبد فكان المقصود به حمدا خاصا فلا يكون الاستغراق

فظهر أن حصر المنع من انبأه في القول الذي هو الشكر للسان والفعل الذي هو الشكر الاركانى ممنوع بنى شئ وان آخره هو أن الشكر انبأه هو اعتقاد عظمة النعم وهو لا يصح انبأه عن تعظيم النعم لان المراد بالتعظيم المذكور ان تعظيم عند الشاكر لا يحسم نفس الامر وهو اعتقاد له عظمة أيضا ونسب ينبي عن نفسه وأجيب بأن الشكر الجنائي اعتقاد انصاف النعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لانه أعم منه والعام ينبي عن الخاص أي يدل عليه (قوله (١) بسبب كونه منها) متعلق بتعظيم وفيه أن هذا معلوم من قوله قبل عن تعظيم النعم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلمه مانه الاشتقاق وأجيب بأن هذا نصريح بما علم انما يكون دلالة لاتزام بهورد في التعريف وقوله بسبب كونه منها أي على الشاكر أو غيره

(١) بسبب كونه منها عبارة تشرح لكونه منها والمعنى واحد (٢) وبمعنى حامدا الصواب وبمعنى محمود لغير ما قبله كسبه

(قوله سواء كان) أي الفعل وقوله باللسان أي صادر من اللسان (قوله أو بالحنان) أي أو كان ذلك الفعل صادر من الحنان أي القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد انصاف المنعم بصفات الكمال كما علمت واعلم أن المعتدل لا يقال له شاكر إلا إذا انقاد وأدعى والا فلا يعد اعتقاد شكر كما في الإيمان فإدعاء شحنا العلامة العدوي (قوله أو بالاركان) أي الجوارح وآل الجنس فيصدق بمجارحة واحدة كالواكر متني فقبلت يدك أو وضعت يدي على صدرى لتأوقت لك أجلا لا واعلم أن عمل الجوارح لا يقال له شكر إلا إذا كان خدمة لأن كان بطريق اعتناء والترحم والاجرة (قوله فورد الخ) الفاعل واقعة في جواب شرط مقدر أي إذا علمت تعريف كل من الحمد والشكر وأردت معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فورد الخ واعترض التعبير بالمورد لاختصاصه بدور الحمد من شئ قبل ثم ورد على اللسان بعد أن مورد الشئ ما يرد عليه ألا ترى أن الحيوان إذا أخرجته من بيتك للعروض مثلا فالخوض يقال له مورد والبيت مصدر مع أن الحمد إنما صدر من اللسان فالأولى أن يقول مصدر الحمد وأجيب بأن مراده بالمورد المصدر أي ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن المصدر بالمورد لأن الثعلب كان لا يعتدب بالحمد إلا إذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصده التعظيم صادرا من القلب وورد على اللسان في التعبير بالمورد إشارة إلى أنه لا يعتدب بالحمد إلا إذا كان صادرا من القلب بأن يكون قصده التعظيم وورد على اللسان لأن قصد به الهزة والسخرية أو لم يقصد به شئ (قوله ومتعلقه) وهو ما يكون في مقابله ويجعل بآرائه وهو المحمود عليه (قوله وغيرها) لكن لا بد أن يكون ذلك الغير فعلا جيلًا اختياريًا كحسن الخط والاركان مدحا كالتعظيم في مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول الشارح يكون النعمة وغيره ما يعلم جواب سؤال وهو أن الحمد ينقسم إلى مطلق ومقيد فاعترض بأنه كيف يكون مطلقا ليس في مقابلة شئ مع أن المحمود عليه ركن من أركان الحمد والمهاجمة تنعدم باتعدام جزئها وحاصل الجواب أن المراد بالحمد المطلق ما ليس في مقابلة نعمة وكونه ليس في مقابلة نعمة لا ينافي وفوقه في مقابلة فعل جيل اختياري غير نعمة فالخاصل (٣٧) أن الحمدان وقع في مقابلة نعمة فهو المقيد وان وقع في مقابلة

سواء كان باللسان أو بالحنان أو بالاركان فورد الحمد لا يكون إلا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومنعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد أهم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم

باب البلاغة على الأهمية الذاتية وليس المراد بالذاتية إلا ما يحق عند عدم عروض مناسب للمقام ولهذا قيل في قرأ باسم ربك قدم اقرأ لأن الأهم أي الأنسب للمقام القراءة اللفظ الدال عليها وانما قلنا كذلك وان أراد ذلك ففيه نظر ، وقال عبد الطيف البغدادي في شرح الخطب النبائية معناه ما متقارب إلا أن في الحمد تعظيم وتكامل ليس في المدح والشكر وهو أخص بالعقلاء والعظماء منهم فذلك إطلاعه

المقيد وان وقع في مقابلة فعل جيل اختياري غير نعمة فالمطلق فالمحمود عليه متحقق في كل منهما (قوله ومنعلق الشكر الخ) لم يقدم المورد كما قدمه في الحمد بل قدم المتعلق لأجل أن يكون بين المتعلقين قرب

ولأجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث الخصوص في كل منهما فليبدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظيره في الخصوص (قوله فالحمد الخ) اعترض بأنه لا حاجة لذلك بعد ما تقدم من قوله فورد الخ وأجيب بأن الكلام السابق مسوق لبيان مورد ما ومتعلقه وهذا الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهي العموم والخصوص الوجهي (قوله فالحمد أعم) أي مطلقا وقوله باعتبار الباعضية ثم أن أفعل إما على غير وجه أو على وجه نظر إلى أن متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله أخص قرره شحنا العدوي (قوله وأخص) أي مطلقا (قوله بالعكس) أي مخالف للحمد باعتبار أنه أعم منه نظر المورد وأخص منه نظر المتعلق فالمراد بالعكس العكس العرفي وهو المخالفة ولا يصح أن يراد به المعنى المنطقي ولا القوي لأن الأول قلب جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم في غير الموجبة الكلية والثاني قلب الجزأين مع بقاء مطلقا فمعكس كل إنسان حيوان على الأول بعض الحيوان إنسان وعلى الثاني كل حيوان إنسان لأن التعريفين لا قلب فيهما على أن التعريف من قبيل التصور فلا قضية أصلا حتى يقلب جزأيهما (قوله هو) أي لفظ الله من قدام اسم الخ والاسم يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنية والقلب وعلى ما قابل الصفة ويصح إرادة ما عدا الأول إذا توهم فيه وإرادة ذلك أنسب لأن حمله مقابلا للصفة فيه رد على من قال كالبيض أي أنه صفة في الأصل لا علم لأن العلم ما وضع لمعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقة فكيف نوضع لها العلم وانما كان صفة مع أنه مدله مؤول بمشتق أي معبود بحق ثم راعى بالقلب التقديرية وما ذكره الشارح لا يصح أن يكون تعريفا حقيقة لفظ بخلافه لأنه يجب أن يكون ما ناهى عن دخول الغير فيه وهذا ليس كذلك لأنه يدخل فيه غير لفظ أحد له من الالفاظ المرادفة من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمي المتصور منه بيان المعنى الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا يلفظ بل كل ما رادفه صح أن يعبر به عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشئ يقال على حقيقته الكلية وعلى هويته الخارجية والمراد هنا الثاني وقسم العمل الذات استعمال النفس

واستعمال الشيء فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث (قوله لذات) أورد العرف باللام إشارة إلى أنه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون على تنصيب (قوله الواجب الوجود) الخ اعترض ذكرهذين الوصفين بأنه ان كان لكونهما من جهة الموضوع له لازم عليه أن لفظ الجلالة كليهما في جزئي وهو باطل فإنه يلزم عليه عدم إرادة لاله إلا لاله للوحييد والعقلاء مجتمعون على إرادته تلك وإنما بطل اللزوم بطل اللزوم وار كان ذكره تتميز بوضع له عن غير فوجه تخصيصهما بالذات كمن بين الأوصاف المميزة وأجيب باختيار الثاني ونما خص به كذا فيهما وخصص بهما لفظا ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيرهما ليس أحد في الواقع منهما فواحد منهما غير محلي ودم لا على الثاني لأن الأول أصل لغيره من صفات الكمال لأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه ان مفهوم عند الآخر فوجب لوجود من حيث هو كذلك أكمل الموجودات وأشرفها فيجب اقصافه بأشرف طرق التقصيص من أي وصف اعتبر رانرا وصف الثاني عن الأول لأن استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمدي بمعنى الحمداي المستحق لكل فرد من أفراد الحمد (قوله العدول إلى الجملة الاسمية الخ) هذا ينبغي أن أصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها هو كذلك لانه ين أن الحمد من المصادر الدالة على الأحداث المتعلقة بمحاله من الذات والشائع الكثير في بيان الأحداث المنسوبة فحالها انعلقة بها هو الأفعال الدالة على وقوع تلك الأحداث في أزمنة مخصوصة ثانيها أن ذلك المصدر هو المحمد في أكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بأنفعال محذوفة بأن يقال حمد الله والاصل حدث حمد الله فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات) أي لضمومها والثبات هو الحصول المستقر وحينئذ قطع على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فإنه أعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التحدود مع الدوام ثم ان ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجرد مضمونها (٢٨) وحدوده أي حصوله بعد أن لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشاف وصاحب

الفتح وكلام الشيخ بمبدأ الذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم التخصيص إياه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجي

لأنها كما بانترجيح في التقديم في باب البلاغة قد صد البليغ وهو تابع لما يناسب المقام وقد ينزل لما يناسب ذلك التصدد لا يرى أن الـ كن الأعظم في الاستناد وهو المبدأ قد ينزل به قصد البليغ أن يفيد أي أنه قد ذكره يطق عليه المدح قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحب المدح ولذلك مدح نفسه أو قل يحل لا يفسد نفسه ولا يقال حمدا إذا طلب منهم فضيلة فطاعته قلت ولفظ الحديث لا أحد

من جهة كماله لشبهه بغيره ما أخرجه عن وضع وكلام صاحب الكشاف وصاحب الفتح بالنظر أحب فرائض كرامة المقام (٢٩) عن قوله وتقدم الحمد) أي على لفظ الجلالة وقوله باعتبار أي بسبب اعتبار وملاحظة أنه أي الحمد في أي من اسم نفسه في المقصود عليه بعلمه واعتراض على الشارح بأن الأصل تقديم المبدأ لتقديم الحمد على لفظ الجلالة آن على الأصل وما كان كذلك لا يحتاج إلى تفسيرا وأجيب بأنه لما كان أصل الحمد لله حمد الله فحذف الفعل اكتفاء لدلالة مصدره على فعله عز وجل ثم دخلت لام الجر على المفعول فصارت حمدا ثم دخلت أل على الحمد لإفادة الاستعارة أول تعريف الجنس في قوله تعالى ذكره من يدل على الدوام والثبات صار أصل الحمد أنا خبر عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة لتقديمه سلمنا أن أصل التقديم لكن بطرفين أحدهما هو أهمية اسم الله فقد تعارضت أصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة مرتجة لذلك التقديم (قوله نظر إلى كون المقام اسم) هذا على ذكر كون المقام اسم الله أي وإنما كان الحمد هنا أهم من اسمه تعالى نظرا إلى كون المقام وهو مفتتح له بتقديم الحمد مقدم كرامة تعالى فان قلت الحمد الذي يقضيه المقام عبارة عن الشاء على الله والشاء على الله لا يحصل إلا بجمع بينه وتأخر وحينئذ فالقائم بما يقتضيه تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحينئذ فتعيل أهمية الحمد على الله تعالى لمتنزهة تقدمه يكون المقام مقام حمد لا يصح وحاصل الجواب أناسم أن الحمد الذي يقضيه المقام هو الله وأن الله لا يسمى إلا بجمع بينه الجلالة أن الله تعالى كان موضوعا للشاء كان تقديمه على لفظ الآخر أهم لاشعاعهما يقتضيه المقام وعلم من كانه أن أهم لغيره إذا اقتضاه لكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي (قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ) حيث قال فيهم هو لأنه أهم من اسم الله المقام أي قراءة وهذا مبني على أن قوله باسم ربك متعلق بأقرأ الأول وأما ان علق بالثاني ونزل الأول منزلة لا يلزم فلا يرد البحث من أصله

(قوله وان كان ذكر الله) الواو والساو وان زائدة أي والخال أن ذكر الله أي ذكر هذا اللفظ أهم من كل شيء تنظر إلى ذاته لكونه ذا الأعلى
الذات العلية المقدمة على غيرها وجودا ورتبة فان قلت الاهتمام باسم الذات في العلم والاهتمام بالجد عرضي أي عارض بالنظر
لخصوص المقام والاول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وأنهما متساويان في نفسه فهما متعارضان
فاما أن يتسافطا ويعادل إلى أمر آخر أو يرجع اعتبار أحدهما يرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضي الحاصل بتقديم الجد
فصل المنكلم لأن إلحاحكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة قصد البليغ أو كون تقديم الجد هو الأصل لا مستندا واستند العامل
بحسب الأصل أو أن أهمية الله الذاتية كفت شهرتها مؤثرة ما يدل (٣٩) عليها بخلاف الاهتمام بالجد فإنه عارض

فاللائق الاتيان بما يدل

عليه كالقديم لخاقه

(قوله على ما أنعم) ليس

متعلقا بالجد على أن الله

خير لئلا يلزم الاخبار

عن المصدر قبل تمام عمله

بل هو ما يتعلق بمحذوف

خير بعد خبر أي كائن على

أنعمه فيكون مشيرا إلى

استحقاقه تعالى الجد على

صفاته كما يستحقه لذاته

أو متعلق بمحذوف خبر

ولله صلة بالجد أو متعلق

بمحذوف مستأنف أي

أحمد على ما أنعم به وعلى

معنى لام تعليل علة لإنشاء

الجد أو أنهم ما صلحوا بالحمد

والخبر محذوف أي واجب

قوله أي على أنه أنه أشار

إلى أن ما موصول

خرفي لاسم واختار ذلك

لام بين الاول أن الجد على

الانعام أمكن وأقوى من

الجد على النعمة لأن الجد

على الانعام جديلا واسطة

وعلى النعمة جسد بواسطة

وان كان ذكر الله أهم نظر إلى ذاته (على ما أنعم) أي على أنعمه

بمحذوف أهم ان ذكره كالعبث لوجود ما يدل عليه في المقام (على ما أنعم) أي على أنعمه وهو متعلق

بأحمد مقدرا وأعماله متعلقة بالجد المحذوف لئلا يلزم الاخبار عن الموصول قبل كمال لعله وجعلنا

ما مصدرية لئلا يخرج جعلها اسما إلى تقدير الضمير ولأن الجد على الانعام الذي هو وصف المحذوف

من الجد على النعمة إذ لا يصح على النعمة إلا باعتبار الانعام وحذف مفعول نعم ليومهم السامع قصور

العبارة عن الإحاطة به وقلنا ليومهم السامع ولما قبل لتحقق قصور العبارة ولو كان ذلك هو الواقع عند قصد

الإحاطة بنفسه لانه لا يتحقق القصور لصفة الإحاطة بالجمال كقولنا الحمد لله على كل نعمة أولان الذي

ينبغي عند قصد شكر نعم المحمود تفصيلها بالبين جمال المشكور وكرمه عند ذلك يتعدرا لاستيعابه فيتموه

اختصاصها بشئ دون شئ تحذف نفي ذلك التوهم الواقع بذلك التفصيل ثم لما قال العموم المحذوف

ذكر خصه من نوعين بالذكرة الأولى هي أنها الحاجة إليها في بقاء الإنسان في عاقبته وسلامته وهما ممتدة إليه

ونعمة تحقق العدل أما نعمة البيان وهو المذوق الفصيح المعرب عما في الضمير بخلافه المقيدة لأهميته

أحب إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ومراد عبد الطيف بقوله قد يخلق المدح على الله تعالى ذلك

تقول مدحت الله وما ذكره هو ما فهمه النور وليس سر محال احتمال أن يكون المراد أن الله تعالى

يجب أن يمدح غيره ولذلك مدح نفسه لأن المراد يجب أن يمدحه غيره وقيل المدح أعم من الحمد لأن المدح

يحصل للمعاني وغيره والحمد لا يحصل إلا للفاعل المختار قاله الامام فخر الدين الرازي ويرد عليه بما سبق وقال

الراغب المدح أعم لأن الحمد يكون على الصفات الاعتبارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية

وقال سيبويه في باب ما ينتصب على المدح ان الحمد لا يطلق تعظيما لغير الله تعالى وذكر في باب آخر أنه يشترط

جدته إذا جزيته على حقه وهذا الكلام هو التحقيق فتخلص أن الحمد أن أريد به النعمة تليق بخص به أنه

سبحانه وتعالى وان أريد به المجازاة لا يكون خاصا ولا يراد به ما سبق على هذا القول فان أخذ بعبارة

المعنى الجائز وهو المجازاة والثناء جنس للجميع بل لأعم فانه يكون في الشر وفي العيب فمرجح ما

فأثنى عليها بشر بل ربما أتى الشكر في الشكر كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام في بعض كلامه وقوله

على ما أنعم أي لأجله ان كانت على التعليل وهو مذهب كوفي وان أبعد الله على معناه من الاستعلاء

فعله لاحظ فيه من البلاغة الإشارة إلى تعظيم الحمد فلو نظرت من وجهين أحدهما أن الحمد من جهة

النعم والثاني ان ارادة الاستعلاء على النعمة مخي بالبلاغة في هذا المعنى ولهذا كانت النعمة في الغالب

انما أثر الانعام لانه لا يصح الجد على النعمة إلا باعتبار الانعام الأمر الثاني أن جعلها موصولا اسميا يخرج إلى تقدير عائذ والعائد المحرور

لا يحذف أطراف الا إذا جرت مثل ما جرت الموصول مجرور به على والعماد مجرور به بالبلاغة المحذوف حية فلا يفسد على أنه لا يظهر

بالنسبة للعطوف لأن علم أخذ مفعوله فلا يمكن أن يقدّر العائد فيه ولا يبيح عطف الجملة على الصلة من حيث كان

العطف بالفاء وأما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائذ في المعطوف بإرفاق وعله ويحذف ما بعده من خبر وخبر المبتدأ محذوف

أو مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني فتعسف وخروج عن الطريق المستقيم أما الاول فلا لزوم له لأن من المحذوف محذوف المبتدأ

منه غير جائز عند الجمهور في غير الإنشاء وعند ابن الحاجب مطلقا وأما في الأخير فلا ضرورة له ما حذف به من أجله ولأن الرابع

والنصب على المدح وان كانا لطيفين في أنفسهما لكنه لا ينف في بيان ما علم بعام نعم

(قوله ولم يتعرض للنعم) أي كلاً أو بعضاً تفصيلاً أو إجمالاً لأن أقسام التعرض للنعم أربعة الأول أن يكون بذ كر جميع الجزئيات تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على السمع والبصر إلى آخر النعم الثاني أن يكون بذ كرها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على جميع النعم الثالث أن يكون بذ كر بعضها تفصيلاً بأن يقال الحمد لله على العلم الرابع أن يكون بذ كر بعضها إجمالاً بأن يقال الحمد لله على بعض النعم (قوله أيها المقصود بالعبارة الخ) أي لأجل أن يتوهم السامع قصور العبارة عن الإحاطة بالنعم به على جميع الاحتمالات وإن كانت العبارة في الواقع لا تقصر إلا عن القسم الأول ولذلك عبر بالأيهام وبصريح أن يراد بالأيهام الإيقاع في الوهم أي الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالأيهام التوهم وهو الطرف المرجوح (٤٠) والمعنى حينئذ لأجل أن يقع في وهم السامع وفي ذهنه أن العبارة

قاصرة لا تحيط بالنعم به
أعم من أن يكون الإيقاع
على سبيل الجزم كما في القسم
الأول أولاً كما في بقية
الأقسام فاندفع ما يقال إن
التعرض للنعم به كلاً على
سبيل التفصيل تقصر عنه
العبارة قطعاً فلا وجه
للتعير بالأيهام وحينئذ
فالأولى إسقاطه (قوله
ولثلاث توهم اختصاصه)
أي المنعم به أي أنه لو اقتصر
في جمده على بعض النعم
إجمالاً أو تفصيلاً لتوهم
أن المنعم به مختص بهذا
البعض وبصريح رجوع
ضمير اختصاصه الحمد لله
وعلى كل حال فقوله ولثلاث
يتوهم الخ على عدم
التعرض لبعضه إجمالاً
وتفصيلاً وبصريح أيضاً أن
يكون على عدم التعرض
لنعمه كلاً إجمالاً كما قال
الخطابي من حيث أنه يمكن
أن يراد بالعموم انحصار
أدق كثر استعمال العام
في الخاص ولا يقال إن هذا
يعكر علينا في العموم المأخوذ
من الحذف إذ لا فرق فلا

ولم يتعرض للنعم به أيها المقصود بالعبارة عن الإحاطة به ولثلاث توهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم)
تخصيصها بالذ كر أن الإنسان في غاية الافتقار عادة في مصالحه إلى مخالطة أبناء جنسه ليستعين بهم على
التوصل إلى مآربه الضرورية وغيرها وعند الاستعانة يحتاج كل منهم إلى أن يطلع صاحبه عما في
ضميره ليعينه فيه والتوصل بالإشارة مع ما فيه من مشقة البطء في التبليغ لا يتم غير المصير والتوصل
بالكتابة فيه مشقة عظيمة فكان التوصل بالعبارة غاية النعمة لعمومها وسهولتها لكونها كيفيات تعرض
لنفس الضرورية وأمانة العدل فلا تخالطة الموقوف عليها بقا النوع الإنساني عادة تؤدي عند
فقد التوصل إلى ما يقتصر إليه كل إلى التخالف في الشهوات فيدافع كل صاحبه عما يشتهي لنفسه فيظلم
القوى الضعيف ويدفع الصالح عما ينبغي له كل مصيف فاحتج إلى العدل الرافع للظلم والعدل لا يتم إلا
بقضايا كلييات تحيط بجميع الجزئيات ضرورية أن تتعلق بجزئية فلا يتعدى إلى أخرى وتلك
القوانين هي من جزئيات الشرع فأشار إلى النعمة الأولى عاطفاله المزبد اهتمام كاذ كرنا فقال (وعلم)
ذ كرنا مع الحذف القرآن لم تقترن بعلى الحمد لله الذي خلق السموات والارض
وحيث أشير إلى ذ كر النعمة أي بعلى كقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال إشارة
إلى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها ولذلك جاء الحمد لله على ما أولاً لأن منه النعمة والنعمة فأريد التغطية
لأجل النعمة وهو كالحمد لله على كل حال وتند كرنا أن السلاغة تقتضي ذ كر الحمد عليه بلفظ على في
جانب النعمة واجتنابها في جانب النعمة فليست بهذه الحقيقة لا يقال ينتقض بقوله تعالى ونسكروا الله
على ما عهداكم فإن المقصود في ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت والأولى أن يجعل الحمد لله جلة وعلى
ما أنعم به تعلق بحذوف التقدير بجمده على ما أنعم إذ لا يصح تعلقه بالحمد المذ كرنا إذا جعلنا الحمد لله جلة
ولا يحمده مفرد ويجوز أن يكون خبراً وقوله ما هي مصدرية أي على إقاعه إما على حقيقته أو بمعنى المنعم
به أن يجوزنا المحلل للأداة والفعل بمصدر مجازي وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة لأمرين أحدهما
أن الجملة التي بعدها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفاً يحتاج قوله ما لم يعلم إلى تعدي ما يمل
فيه أو يكون استغنى عن العائد بقوله ما لم يعلم كقولهم أو سعيد الذي روت عن الخلدري وهو ضعيف
أو تمتنع والثاني ما يلزم عليه من استعمال غير لا كثر من تعدى أنعم إلى المنعم بنفسه فإن الغالب تعديته
بالباء كقولك أنعم عليه بكذا وانما لم ذلك فنادى قدراً العائد مجروراً لا متناع حذفه حيث لا يشكف
وعلى هذه اللغة التي حكاه ابن سيده قوله تعالى ذلك بأن الله لم يك مغيرة أنعمها على قوم وقوله تعالى
اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم لا كقوله أبو البقاء وغيره من أنه توسع فيه بحذف الحرف حذف العائد
بعده منصوباً ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر كقوله تعالى لا أعده أحد من العالمين من (وعلم)

تم النكتة التي أبدوها لترجيح الحذف على الذ كر لأننا نقول الحذف لما كانت دلالة على العموم عطفية كانت قوية من
فندفع توهم انحصار بخصوص بخلاف الذ كر فإن التعويل في دلالة على الالتقاط ودلالة التفاضلية فلا تدفع توهم انحصار بخصوص ثم بعد هذا كاه
يقال لا شارح أن المصنف قد تعرض للنعم به إجمالاً لأن عموم الانعام المستفاد من إضافة المصدر إلى الفاعل مستلزم لعموم النعم به
استلزاماً عقلياً وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للنعم به لأن يقال المراد أنه لم يتعرض له نصريحاً إن قلت أنه قد تعرض لبعض المنعم
صراحة حيث قال وعلم من البيان ما لم تعلم فلا يصح في التعرض بالنظر لهذا القسم وأجيب بأن المراد لم يتعرض له ذ كر النعم به في ابتداء

الكلام عند كرا الانعام (قوله من عطف الخاص على العام) أي لان تعليمه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذي لم نكن اعلمه من جهة انعامه (قوله رعاية الخ) علة لمحوذوف أي وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية أي ملاحظة براءة الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق أقرانه والاستهلال أول مسباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء ومنه الهلال أول المطر ومستهل الشهر أوله وحيفت فغني براءة الاستهلال بحسب الأصل أي المعنى القوي تفوق الابتداء أي كون الابتداء فائقا حسنا ثم معي في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء وهو كون الابتداء مناسبا المقصود وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود التكلم نائرا أو ناطما بشارتها ولا شك أن الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذي هو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير وهذا الكتاب في علم المعاني والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور في التعبير به اشارة الى أن مراد المصنف التكلم على علمه تعلق بالبيان أي المنطق الفصيح أو أن براءة الاستهلال من حيث أن التعبير بالبيان يشير الى أن مراد المصنف التكلم في هذا الكتاب على فن البيان الا في تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا في الاسم فالاشارة الى مقصوده حاصله على كل حال هي شيء آخر وهو أن رعاية البراعة وملاحظة التكلم بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا أو لا كان عطفا من قبيل عطف الخاص على العام أولا وحيفت فلا يصح تعليله العطف المذكور بالبراعة المذكورة فكان الاولى أن يقول وعلم تخصيص بعد تميم وذلك ان الخاص رعاية الخ واجب بأنه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بأنه انما يتم بالنسبة لليلة الاولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة لليلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص واجب بأن ملاحظة العطف انما هي سبب التنبيه على زيادة الفضيلة لا التنبيه على أصل الفضيلة اذا التنبيه على أصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص محمودا عليه سلمنا أن التنبيه على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد أن يقال معنى (١٩) قوله عطف الخاص على العام ذكره

بعد العام بطريق العطف
فهنا شيان الاول ذكر
الخاص والثاني ذكره بعد

من عطف الخاص على العام رعاية البراعة الاستهلال وتنبها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم)

العام بطريق العطف وقوله
رعاية علة لا مراد اول وقوله
وتنبها علة لا مراد الثاني
والاحسن ما أجابه به
العلامة عبد الحكيم عن
أصل الاشكال وهو أن

من البيان ما لم نعلم أي نعمه تعالى على تعليمه لنا ما لم نعلم من البيان فن البيان بيان لما قدم عليه لرعاية السجع وزاد ما لم نعلم مع كون التعليم يستلزم لهذه الرعاية ولزيادة التأكيدها فبمعنى من الاشارة من البيان ما لم نعلم (ش) علم معطوف على أنم لا على الحمد لله فرار من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ولان المعنى عليه أمكن فحينئذ هذه السبعة جارية على آخر كلمة من السبعة قبلها وهي أنعم طارحة لما قبلها وهو غير الاحسن في صناعة البديع اذا احسن ملاحظة الثانية للاولى حتى

(٦ - شروح التلخيص أول) المفعول قد يكون علانية مرتبة وقد يكون علة باعثة فالاول أعني قوله رعاية الخ من الاول والثاني وهو قوله وتنبها من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على العام باشتغال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه بأعم على العطف المذكور (قوله وتنبها على فضيلة نعمة البيان) أي على مزيتها وشرفها لان البيان هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا ينوصل الى أعظم ما ربه الا به ووجه التنبيه أن ذكر الخاص بعد العام يوئى الى أن الخاص يبلغ في الشرف والكمال مبلغا بحيث صار كانه ليس من أفراد العام لان العطف يقتضى مقابلة المعطوف بالمعطوف عليه والمقابلة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزل

والحاصل أن العطف يشير الى أن ذلك المعطوف لعظمه أمر آخر مغاير لما عطف عليه وأنه انما أفرد به بالذ كرو لم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكانه آخر غيره (قوله بيان لقوله ما لم نعلم) أي بيان لما لم نعلم لكن لما كانت العلة والموصول كائنا في الواحد مع ما قاله (قوله ما لم نعلم) أي في الزمان السابق على التعليم وتعليم ذلك البيان الذي كان غير معلوم بخلاف علم ضروري في أيينا آدم بجميع الاسماء والمسميات من كل افة واعتراض بأنه لا حاجة ذكر قوله ما لم نعلم للاستغناء عنه بقوله علم لان التعليم لا يتعلق بالغير المعلوم فغير المعلوم لازم للتعليم وبذلك المعلوم يعلم اللازم واجب بأن غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقرتنا واجتهادا ومنه ما هو سهل المأخذ بحيث ينال بقرتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثاني دون الاول والمراد هنا في كلام المصنف الاول فتقوله ما لم نعلم أي بقوى أنفسنا واجتهادنا ولو حذف قوله ما لم نعلم لتوهم أن ذلك العلم أمر سهل المأخذ ينال باجتهاد والقوى البشرية وحيفت فالتصريح بقوله ما لم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من قوله نعلم وعلم ما لم نعلم وقد يقال ان هذا لتوهم يدفعه قوله من البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكن في دفع ذلك التوهم فاعلم الاحسن أن يقال انما أي بقوله

فالمعلم لرعاية السميع أو دفع نوحه (٤٣) التجوز بأن يراد بالتعليم احضار المذلول عنه وقد كبر المنسى وما قبل ان فائدته التصريح

فقد رعاية السميع والبيان المنطق القصيح العرب عما في الضمير

الى كمال النعمة حيث علمنا ما السنأهلا لعله بسهولة والبيان هو المنطق القصيح العرب عما في الضمير كما تقدم وفيه الامعاء الى أن هذا العلم المقصود مما يتعلق بالبيان وهو براعة الاستدلال ثم أشار الى الجذ يكونا كقرسي رهان وعطف علم على أنعم من عطف الاخص على الاعمال كانت ما مصدرية ومن عطف الخاص على العام ان كانت موصولة فان ما الموصولة عامة وكلاهما خارج عن الاصل والغالب لا استدعاء الاول عطف الشيء على نفسه واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه أو أحد أفراد الكلية عليها المستدعين أيضا العطف الشيء على نفسه غير أن كلامهم ما يبلغ مستحسن كما سيأتي ان شاء الله تعالى وليتنبه لافقيقة وهي أن الاصولي يقول ما يريد من ذلك حيث قدر على ارادة ما عسى الخاص بالعام فرار من التأكيده حتى ذهب بعضهم الى التزام ذلك وجعله من الخصمان أما هنا فنحن لا نفر من التأكيده بل نحافظ عليه لما فيه من البلاغة ولا سيما في المقامات الخطابيات ثم نحافظ على ادخال نعمة تعلم البيان في قوله ما أنعم لتحصل براعة الاستدلال بك ما يناسب المقصود كقوله

بشرى فقد أنجز الاقبال ما وعدنا * بل قد يقال انها نقطه هي المرادة ويكون من العام المراد به المخصوص لما ذكرناه ويكون الاول على جهة الطرح كقولك أعجبتني علم زيد وفقهه والبيان يطلق على معان لا تطيل بك كرها والمراد هنا منها الفصاحة وهذه العلوم التي ستأتي في هذا المختصر فان الثلاثة تسمى علم البيان وقوله ما تعلم هو نفي غير متصل بالحال بقرينة أنه انما مقصود الجدل على العلم الموجود حال هذا الكلام فهو كقوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم ولو قال ما لم تكن تعلم كقوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم لكان أوضح في هذا المراد لاشعار كان غالبا بالانقطاع وقد نص الصاعدي على أن لم يجوز انفصال نقيها عن الحال هذا حظ النحوي والاصولي يجعل ذلك مجازا من مجاز التخصيص وما سترافى آخر باب الفصل والوصل من كلام البيهقي وابن الحاجب مما يوجبهم ان ذلك حقيقة لا تعويل عليه لما قررنا ثم وقد عجت من ابن مالك وابنه حين مثالا ذلك بقوله

وكنت اذ كنت الهى وحدا * لم يك ثنى يا الهى قبلكا

فان كون الشيء لم يكن قبله نفي متصل وقد اعترض عليه ما شيخنا أبو حيان وقد عجت من ابن مالك ومن شيخنا أبي حيان في تعليلهما لانقطاع نفي لم بقوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا فان الحال هنا مفيدة بالحين التقدير لم يكن فيه شيئا مذكورا ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس والتحقيق أن النفي الذي نتكلم في انقطاعه هو نفي الحدوث المحكوم بنبقه واذا كان مفيدا بنظر فأنصاه باستغراق النفي الطرف كقولك لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل ولو قلت لم يقم زيد أمس زيد أنه لم يقم في بكرته اكان ذلك مجازا وأما الفياض فمما بعد أمس فلا تعرض في اللفظ اليه بنفي ولا اثبات بخلاف النفي الذي لا يتقدم بنظر فانه يستغرق الاوقات التي لا غاية لها الا زمن المنطق والعجب من شيخنا أن عرفاه اعترض على ابن مالك في المثال الاول فيما يعترض به عليه هنا في المعنى فان قلت هلا استدلت على عدم اتصال النفي بقوله علم لان أحدهما أثبت ما نقاه الآخر قلت لان علم قد ينزع في اقتضائه لحصول العلم فان العلماء اختلفوا في أن علم هل يستدعي مطاوعة أو لا ويشهد الاول قوله تعالى من يهد الله فهو المهتد فاخبر عن كل من هداه بأنه مهتدا ما قوله تعالى وما نغود نهديناهم فليس منه لان الهدى في تلك الآية بمعنى الدعوة بدليل فاستحبوا الهدى على الهدى وقد يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوف بها قلوبهم فأنزلهم الاطعيا كبيرا لان التخوف يحصل ولم يحصل الكفار خوف نافع بصرفهم الى الايمان فانه المطاوعة للتخوف المراد بالآية

بأنه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم فبه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة ثم ان قوله ما تعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف أي علمنا اذ ليس علم من أفعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها وكيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا (قوله قدم رعاية السميع) ظاهره أن رعاية السميع لا تنافي الا بتقديم ذلك البيان مع انه يمكن مراعاة السميع بدون تقديم له بأن يقال وما لم تعلم من البيان علم وأجيب بأن مراد الشارح قد تم ذلك على المبين فقط بعد ذكر العمل في مرتبته ولا شك أن الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر العامل في مرتبته الا بذلك التقديم وأما ما أجاب به العلامة القاسمي من انه يلزم من تأخير علم تقديم مفعول الصلة عليها لان علمه طرف على انعم الذي هو صلة لما وما لم تعلم مفعوله وذلك لا يجوز مردود لان المتنوع تقديم مفعول الصلة على الموصول نحو جاء زيد الذي ضرب وأما تقديمه على الصلة وحدها نحو جاء الذي زيد اضرب فلم ينع به أحد (قوله المطلق)

أي المنطوق به والقصيح بمعنى ان ظاهر الذي لا يلتبس به بعض كافي أحيان الظهور وليس المراد بالقصيح الخاص من الكريمة الاكمة لان المراد بالبيان هنا ما يميز به نوع الانسان ويرى بالايكون نصيبا بالمعنى المذكور (قوله العرب عما في الضمير) أي المظهر

بلا لا موضع امام الله او من اهل اللغة على ما بين في موضعه (قوله والصلاة والسلام الخ) الظاهر ان هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء صلى الله عليه وسلم وبذلك ما ورد كيف صلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ فهذا دليل على ان المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء اعني جملة الجملة اما على ان جملة الخبرية فالاول والاستئناف وقول المغني والاول استئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه اعلى او لعطف ويقدرا القول أي وا قول الصلاة الخ وانما احتجنا بذلك لتلازم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله بعضهم وان كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح ان تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان الله صلى الله عليه تعظيم له يكون العطف من قبيل عطف (٤٣) الخبرية على مثلها وانما كان جعل جملة الصلاة

خبرية بعيدا لانه يقتضي انه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة تكن حاصلة فانه ما من وقت الا ويحصل له فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل (قوله على سيدنا محمد) يتنازع كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين العوامل الخواصد واما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا باحد وحده من أحدهما دلالة الآخر أو بقدر الحسب مشقولا حذف * والسيد هو من ساد في قومه وكان كمل فيهم أو الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله خير من نطق) انما اختار خير من نطق على سائر الصفات الداخلة عليه السلام ليناسب ما ذكر في جانب

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) هي علم الشرائع على النعمة الثانية بالاعمال ظهرت على يديه لان العدل لا يستقيم على يد كل أحد اذ لا يتقضى كل فرد حق يكون بحيث يكون خصوصية للزمت بهما يقبل منه ولا يكون له خصوصية حتى يعلم انه خص به مظهر من عند خالق الكل ولا يظهر ذلك الا بظهور الرسالة المدلول عليها بالمعجزات المنضمة للشرائع الجامعة للعدل وقوانينه فأوما الى ما ذكر بالعدل صاحب المعجزات كما ذكرنا فقال (والصلاة) وهي من الله تعالى (رسوله صلى الله عليه وسلم) زيادة تشريف وترقيع ومن انطلق بطلب ذلك (والسلام) وهو الامان من كل مخوف والسلامة من كل أذى أو كلام التحية والتكريم (على سيدنا) أي لمجتنافي المهمات وفي دفع الملمات (محمد) اسمه صلى الله عليه وسلم الدال على كثرة محامده (خير من نطق بالصواب) أي أعلى من تكلم بالصواب وهو ضد الخطا لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى وهو نعم محمد عطف عليه قوله (وأفضل من أوتي) أي أعطى (الحكمة) وهي حقائق العلوم والالفاظ الدالة الكريمة وعلى الاول تكون الفاعل قولنا أخرجه تخرج التعقيب في الزينة لافي الزمان ولا يصح أخرجه فخرج الامحازا وعلى الثاني تكون الداء التعقيب في الزمان ويكون أخرجه فخرج حقيقة ورأيت بخط الواعظ انه يقال علمته فاعلم ولا يقال كسره فاكسر والفرق ان العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار اه وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب ومن الغريب ان لم استعملت للثني المتقطع والمتصل استعمالا واحدا وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى وعلمت ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم ففني العلم عنهم منقطع وعن آباؤهم متصل والفائدة جئت في ذكر المفعول وهو قوله تعالى ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التي انتزعتها فانه أودع في الامتنان خلافا للسبيل اذ يرى ان نحو ما قام زيد ولا عمرو من عطف الجمل ولا بن مالک حيث ادعى في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة انه من عطف الجمل فتظيره ان يكون التقدير هنا لم يعلم آباؤكم والذي ذهب اليه سيويه وغيره ان الفعل الاول هو العامل وان لم يصلح تعلموا واسكن لمباشرة آباؤكم وزوجك كما تقول تقوم هند وزيد وان كان زيد لا يصلح لمباشرة تقوم فانه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره وأما تصريح السبيل في قوله تعالى لا تأخذ سننهم ولا قومهم من عطف الجمل فليس ذلك لاختلاف المذاهب فبين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار لا كما هو معروف عنه والاولى (١) في هذه ان تكون موصولة لاقتضاء المقام ذلك

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالشكامة لانه ليس أفضل من تشكلم بالصواب على الاطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله فعبر بعبارة قاصرة على الحوادث من قول الامر وهو النطق وفي كلامه تلج الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطا (قوله هي) أي الحكمة علم الشرائع مبات أي التفسيرية يدل هي قبيل ليقيد ان ما ذكر معنى الحكمة لا يقيد كونها الواقعة في المتن وفيه ان الاتيان بأي لا يقتضي كون مذكر معنى الواقعة في المتن بخصوصها ففعل الاحسن ان يقال حكمة الاتيان بهي دون أي افادنا ان الحكمة مقصورة على مذكره لا على غير من المعاني التي ذكرها للحكمة من الادراكات والعلم بالشئ على ما ينبغي مع العمل به فيكون في كلامه اشارة الى أن هذا المعنى هو المرص من بين معانيها وانما

كان الاتيان بهى مقبداً لذلك لان الجملة حينئذ معروفة الطرفين وهى تقيداً لمصر (قوله وكل كلام واقى الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية أى كل كلام وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر وأصله حاقى وعطف قوله وكل كلام على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولنا الواحد نصف الاثنين كلام واقى الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا فى الحقيقة علة لمخدوف وتقدير الكلام ولم يذكرفاعل الايتاء وهو الله تعالى وتظهره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قبل ان الانسب أن يكون المراد من نطق بالصواب الانبياء (٤٤) عليهم الصلاة والسلام وعن أوفى الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم

وكل كلام واقى الحق وزك فاعل الايتاء لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه

على تلك الحقائق ويطلق كسيرا على علم الشرائع ولم يذكرفاعل الايتاء لنعينه العلم بأنه ليس الا الله تعالى (وفصل الخطاب) أى وأفضل من أوفى فصل الخطاب وهو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول أى المتبين الذى يفهمه سامعه ويعرف مواقع الذكر والحذف والتقديم والتأخير منه وغير ذلك فالفصل فعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وفي ذكر الحكمة الدالة على علم الشرائع وذكر فصل الخطاب الدال على الكلام المقبول الذى لا مقال فيه ولا عيب ولا رد لا حداثته إلى ما يحسن به ذلك وهو المحجزات المثبتة للرسالة المتضمنة لقرائن العدل الذى هو أحد التمنين المحمود عليهما وفي تعليق الدعاء للرسول الموصوف بما ذكر على وصفه المذكور إيماء إلى أن من جملة ما استحق به الدعاء ظهور تلك النعمة على يده لان تعليق الحكم بما يناسب يشعر بعليته فينضم الشكر لتلك النعمة كما ينشأ آفا ثم صلى

(وفصل الخطاب) ش الصلاة من الله الرحمة ولها معان يطول ذكرها فذكرنا الكلام عليها فى شرح المختصر والصلاة هذه إما من الله فتكون بمعنى الرحمة أو من العبد فيكون معناها صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم وهى قوله اللهم صل عليه وهى على التقديرين انشاء وكذلك الحمد وقوله سيدنا نبيه استعمال السيد فى غير الله سبحانه وتعالى وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم وبشبهه قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر إن ابنى هذا سيد قوموا إلى سيدكم وقوله تعالى وسيدا وحسورا وقوله تعالى وألفيا سيدها لى الباب وفى المسئلة ثلاثة أقوال حكاه ابن المنبر فى المصنف أحدها ان السيد يطلق على الله وعلى غيره والثانى انه لا يطلق على الله تعالى وعزائمك والثالث انه لا يطلق الا على الله بدليل ما روى انه صلى الله عليه وسلم قيل يا سيدنا فقال انما السيد الله ولا أدري كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة وفعل فى الاذكار عن النصارى انه جوز اطلاقه على غير الله تعالى لأن يكون بالالف واللام قال النورى والظاهر جواز بالالف واللام لغیر الله تعالى وقوله خير من نطق ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله صلى الله عليه وسلم على الملائكة ولما كان النطق من خواص الالفاظ التى تنزه الباري عز وجل عنها تم عموم هذا الكلام وأخرجت من الموصولة قوله تعالى هذا اكبر ما ينطق عليكم بالحق وأيضاً فهو نطق مجازى والحكمة علم الشرائع وفصل الخطاب الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضهم بعض أو بمعنى فاصل لانه فاصل بين الخطأ والصواب وفيه تلخيص لاشارته الى أن فصل الخطاب هو المقصود

الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموماً أو خصوصاً بملاحظة معنى الانبياء عن الله وأحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيداً بالمجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اتحاد النبي والرسول ذاتاً وان اختلفا اعتباراً وعلى اشتراط الكتاب مع الرسول وفوقه فيه بأن عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحمل انه عطف على أوفى الحكمة بنى على أن فصل فعل ماض على وزن فرب وانا خطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحمل عطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على أن فصل مصدر وهو الذى مشى عليه الشارح وحصل ما أشار اليه الشارح بقوله أى الخطاب المفصول أو الفاصل أن إضافة فصل لخطاب من إضافة الصفة

للموصوف وأراد المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية أو التعلق الخاص من ولك أن تجعل الفصل باقياً على مصدرية ويعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على حد برد فطيفة وأخلاق ثياب فأصله خطاب فصل مخور جل عدل ونحو انما هي إقبال وإدبار وهذا أوفق بما عليه أئمة المعانى حيث رجحوا التجوز العقلى على التجوز الاعرابى بحذف المضاف وعلى المجاز الغرورى وذلك لتضمن المجاز العقلى من المبالغة البليغة ما لا يتضمنه المجاز الغرورى ولا المجاز الاعرابى (قوله أى الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله البين تفسير للفصول وقوله الذى يتبينه تفسير للبين أى يجده بيناً ظاهراً ويعلمه كذلك من يخاطب به وقوله ولا يلتبس عليه تفهيمه بقرينة يتبينه قطهرات أن التبين هنا بمعنى العلم والفهم وهذا أعدي بنفسه وأما الذى يعنى الظهور فهو لازم وعلم أن المراد بفصل الخطاب هنا ما الكتب المنزلة على الرسل أو ما يعمها ويحكم بينهم القولية واعتبر من بأن فصل الخطاب

بهذا المعنى كيف تناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يثبتها من مخاطب بها وتلتبس عليه قلت المراد بكون الخطاب محله بينا ولا يلتبس عليه أنه لا صعوبة في فهمه من حيث ما يحل بالبلاغة بحيث يعرف الخطاب مواضع الحذف والانسار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة لبلاغة أو يجاب بأن كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من أن الراشدين في العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون بها لأن الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا لفهام فخطاب الباري يجب أن يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم أو يجاب بأن الخطاب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو تبيين أو يقال إن اتباعه عليه الصلاة والسلام الكلام البين لا يقتضي أن يكون كل كلام أو فيه كذلك وحيث فلا ترد التشابهات على رأي السلف (قوله أو الخطاب الفاضل) أي الكلام المميز بين الحق والباطل وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطا والصواب في الاعمال (قوله وعلى آله) فيه إضافة لآل الصمير وهو جائز على التحقيق خلافاً لما قلناه من أن العامة لان آل انما يضاف لذى شرف والظاهر أن شرف من الصمير ورد بأن الصمير يعطى حكم مرجعه في الشرف وعدمه ويدل الجواز قول عبد المطلب وانصر على آل الصمير وبأيده اليوم آله (قوله أصله أهل) أي من قولهم فلان أهل لكذا أي مستحق له ولا شك أن الرجل مستحق لآله وآله مستحقون فأبدلت الهاء همزة فتوالت همزة تان أبدلت الثانية ألفاً فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذا فائدة النصير في النقل لما هو أخف والنقل هنا لما هو أثقل اذا الهمزة أثقل من الهاء وأجيب بأن هذا الثقل لم يفصل لثاقه وانما هو وسيلة للتوصل للتحفيف المطلق وهو الألف ولم تقلب الهاء الفاق من أول الامر لانه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها همزة فانه عهد كفاي اراء أصله هراق (قوله بدليل أهيل) أي بدليل تصغيره على أهيل والتصغير يرد الاشياء الى أصولها واعتراض بأن في الاستدلال بالتصغير دورا وذلك ان المصغر فرع المكبر وحيث قد أهيل متوقف على آل فاذا استدلل بأهيل على أن أصله هـ ع) أهل كان آل متوقفاً على أهيل وهذا دور لنوقف كل واحد على الآخر وأجيب بأن الجهة منفكة لان توقف المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحروف وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعتراض أيضاً بأن أهيل يمكن أن يكون تصغيراً

أو الخطاب الفاضل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولى الخطر (الاطهار)

على من هم المعينون للشارع في تبليغ الشرائع وتعليمها فقال (وعلى آله) أي أهله وهم المؤمنون من بني هاشم وأصل آل أهل أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت ألفاً بدليل قولهم في التصغير أهيل والآل لا يضاف الى ما فيه شرف وخطر فلا يقال آل الحداد أو آل الجزار (الاطهار) أي الطاهر بن من وصم من هذا العلم وفيل هو قول أما بعد ففي ذلك توطئة لكرها بعد ذلك من (وعلى آله الاطهار)

لاهل لآل وحيث فلا يصح الاستدلال وأجاب بعضهم بأن آل هذا مكبر ولا بد له من مصغر ولم يسمع الا أهيل دون أويل حتى يكون أصله أول ولا أويل حتى يكون أصله آل ولا أويل حتى يكون أصله أبل فدل على أن أهيل تصغيره وهذا لا يمنع من كونه تصغيراً لاهل أيضاً لكن ما ذكره ذلك البعض من أنه لم يسمع أويل فيه تطرق في المطول عن الكسائي سمعت أعرابياً يقول أهيل وأهيل وآل وأويل فالأولى في الجواب أن يقال إن أهيل وإن كان يحتمل أنه تصغير لاهل لكن أهل اللغة ثقات وقد قام الدليل عندهم على أنه تصغير لآل أيضاً فان قلت ان الآل لم يخص بأولى الخطر والشرف والتصغير على أهيل ينافي ذلك دلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص استعماله الخ انه لا يدخل الاعلى من له شرف والتصغير انما اعتبر في المضاف الذي هو الآل وليس معني في المضاف اليه كالشرف فلا تنافي لاعتبار كل منهما في غير ما اعتبر فيه الاخر سلباً أن كلاماً من التصغير والشرف معني في المضاف لكون الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلان سلم التنافي لان التصغير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر فاختصاصه بأولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتصغير من بعض الوجوه وأما الجواب بان تصغيره يجوز أن يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه بالأشراف فقد يناقش فيه بأن تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرحوا به (قوله خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح أن آل وقع فيه بحسب الاستعمال تخصيصاً وان كان عاماً باعتبار أصله وهو أهيل * الاول انه لا يضاف لغیر العفلاء فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وأما الهماو يقال أهل الاسلام وأهل مصر * الثاني انه لا يضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزار ويقل أهل قبل والسبب في ذلك انهم لما ارتكبوا في الآل التغبير القضي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول قصد الملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفاً قبل لا يكون من انفس الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف تنص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني بحسب هذا النقص (قوله في الاشراف) في القاموس من الشرف محركا علواً والمكان العالي والمجدول لا يكون الا بالآباء أو علواً حسب انه اذا علمت هذا قول الشارح وأولى الخطر أي به دفع توهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء أو علواً حسب أنه بعد الحكيم وقوله الخطر يفتح انشاء المجازة والطاء المهملة معناه العظم أي سواء كان في أمراء الدين والدنيا كالنبي أو الدنيا فقط كالفرعون

(قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم تقيض النجاسة كالطهارة وطهر كتمسركم فهو طاهر وما هو وطهر وروا جمع أظهار وطهاري وطهر إذا علمت هذا لم أنما ذكره الشارح هنا من أن أظهار جمع لطاهر لا يخالف ما قاله في شرح الكشاف من أنه جمع لطهر بكسر الهمزة كتمر وأعمار لما علمت أن المراد من هذه المادة ثلاثة ألقاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فتكون أظهار جمعاً لطاهر لا ينافي أنه جمع لطهر نعم ما نقله في شرح الكشاف عن الجوهرى من أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت لا بـسـم كما علمت من كلام القاموس وما قاله العلامة القزويني من الجواب عن الخالفين كلاهما الشارح هنا وفي شرح الكشاف من أنه قد يقال مراد الشارح هنا أن الأظهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا مخالفة بين كلاميه لأحاجة إليه ويخالفه القياس بصاحب رأي صاحب هذا حصل ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله وصحابته الأخيار) أي المختارين والصحابة في الأصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابته أطلق على أصحاب خير الأنام ولكنها أحسن من الأصحاب لأن الغلبة استعمالها في أصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب فيصدق بأي أصحاب كانوا ثم اختار عند جمهور أهل الحديث أن الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقبل وطالت صحبته وقبل وروى عنه والظاهر أن مراد المصنف هنا كل مسلم يميز صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة وكان أصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة ألف أو أربعة عشر ألفاً كلهم أهل (٢٦) رواية عنه وفي قول المصنف الأظهار التلخيص لقوله تعالى إنا يريد الله ليذهب

جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابته الأخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

الشقاوة فهو جمع طاهر على غير قياس وفيه إيماء إلى قوله تعالى إنا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (و) على (صحابته) اسم جمع لصاحب (الأخيار) أي المختارين وهو جمع حدير بالتشديد لا خير الذي هو اسم التفضيل لأنه في الأصل لا يثنى ولا يجمع والمراد بالصاحب الصحابي وهو كل من لقى به صلى الله عليه وسلم وفيه إيماء إلى قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وقد تبين بما أشير إليه من ألا يثنى وجهه تخصيص الال بالوصف بالأظهار والصحابة بالوصف بالأخيار (أما بعد) أي مهما يكن من شيء بعد الحد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك الخ

(وصحابته الأخيار) ش آل النبي صلى الله عليه وسلم هم بنوه هاشم وبنو المطلب وقبل جميع الأمة وقبل أولاد فاطمة رضي الله عنها وكان الأحسن إضافتها إلى ظاهر لأن الصلاة على آل رويها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة إلى مضمير ولأن الكسائي والنحاس والزبيدي سنعوا إضافة الآل إلى المضمير لكن يرد عليهم قوله وانصر على آل الصلييب وعليه اليوم آلك

وقوله الأظهار جمع طاهر ذكره ابن سبويه وهو نادر كجاهل وأجهال والمراد بالطهارة من الأدناس والنقاص والصحابة لا أكثر فيها فتح الصادق يجوز كسرهما على لغة وهم كل من وآله النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً وقبل غير ذلك مما يطول ذكره والأخبار جمع خير كبيت وأموال وبين الآل والصحابة عموم وخصوص من وجه لأن التابعي الذي هو من بني هاشم وبني المطلب من الآل وليس من الصحابة وسلمان الفارسي مثلاً بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم ص (أما بعد) ش هي كلمة نصيحة قيل إنها فصل

عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كأن في قوله الأخيار التلخيص لقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس بناء على أن الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم فرني وقد تبين بما قلناه من التلخيص لا يثنى والحديث وجه تخصيص الال بالوصف بالأظهار وتخصيص الأصحاب بالوصف بالأخيار (قوله جمع خير بالتشديد) أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدة هاشمنا خير بالتشديد لا بالتخفيف لما في القاموس من أن الخففة

الخطاب

في الجمل وليس المشددة في الدين والصلاح كما قال عبد الحكيم ومحمده أن

خيراً ذ كان صفة مشبهة سواء كان شتداً أو مخففاً يجمع على أخبار لكن الشارح إنما قيد بالتشديد لأنه المناسب لل مقام وقال القناري قيد بالتشديد استرازا عن خير المصروع عن أخيراً فعمل تفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير أفعول من وأفعول من لا يتصرف فيه لكونه مشابهاً لفظاً ومعنى لأفعول لتعجب غير المتصرف فيه كما نقرر في النحو وهذا لا ينافي أن خيراً الواقع صفة مشبهة إذا كان مخففاً يجمع على أخبار كالمشدد وعلى هذا فيقول الشارح جمع خيراً بالتشديد أي في الحال أو في الأصل ما تدفع ما يقال إن ظاهر كلام الشارح يقتضي أن خير المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على أخبار وليس كذلك (قوله أما بعد) أما هنا الفصل أي لعل ما بعد ما عطفها مع التأكيد ووجه أفادتها التوكيد أنك إذا أردت الأخبار بقيام زيد قلت زيد قائم وإذا أردت ما كيد ذلك وأنه قائم ولا محالة قلت أما زيد فقد ثم أي مهما يكن من شيء فزيد قائم فقد عرفت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فثبت أن مضمون الجزاء وهو كون علم البلاء ونوابهها موصوفاً بالأوصاف الآتية محقق لا إنكاره ولا شك فيه وأما كيد يكون أفع 'نكار أو أشك' قلت بكفي في صفة التأكيد أنكار التزبني الادعائي على أن التأكيد فيكون لغيره لا اعتناء بالحكم وتقريره في النفوس كما سافى إن شاء الله

(قوله هو) أي لفظ بعدهما وإنما قيدنا بـ (أجل) قوله المبنية والافتقار بعدى حد ذاته قد يكون معرباً (قوله من الظروف) أي الزمانية
 نظر المنطق أو المكانية باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله المبنية أي على الضم (قوله المنقطعة الخ) هذا إشارة لعل البناء والمراد
 لا تقطاعها لفظاً لا معنى والافتقار لا ينفج البناء لأن الانقطاع قد يجامع الأعراب وحاصله أنه لما حذف المضاف إليه وفى
 معناه وهو النسبة الجزئية وأدى ذلك المعنى بالمضاف وهو الطرف صار مشابهاً للعرف في المعنى فلذلك بنى (قوله أي بعد المد الخ) أراد
 بالمد هنا وفيما يأتي التثنية فتدخل البسمة فأنهم من جهة التثنية قد أتى بها المصنف (قوله لئلا يتبع الفعل) على كونها عاملة في
 الطرف أي أن عملها ليس من ذاتها بل لثباته عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الطرف حقيقة
 الفعل وأما ما بطريق العروض وذلك لأن الطرف من متعلقات الشرط الذي نابت عنه أما فتكون أمثلية عنه معنى وعملاً (قوله
 والاصل الخ) هذا في قوله لعل لما قبله أي لأن أصل التركيب الذي نابت فيه أما نابت الفعل مهما الخ أو أنه مستأنف جواب عن سؤال
 مقتدر تقديره أن الفعل الذي نابت عنه أما ثم أن المراد بالاصل ما حق الكلام أن يكون عليه وليس المراد أن الكلام كان مطولاً ثم
 اختصر واعترض بأنه لا دلالة على هذا الأصل لأن الفاء غاية ما تقتضى شرطاً ما لا خصوص مهما ويحجب بأن غيرهما لما كان خاصاً
 بشئ لأن من لم يعقل وما غيره ومتى الزمان وأين المكان والمقصود هنا التعميم وإذا ما ومهما عام إلا أن المناسب لمقام التوكيد مهما
 فلذا اختيرت لا يقال إن أيضاً عامة قلت نعم إلا أنها لا تتلصق بالمتلصق المقام ثم إن مقتضى هذا الأصل الذي ذكره أن الطرف
 المتوسط بين أما والفاعل من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه أمثلية لثباته عن الفعل
 وهو قول بعضهم وقيل إن الواسطة بين أما والفاعل من متعلقات (٤٧) الجزاء مطلقاً أي طرفاً كان أو غيره

وقد تمت تلك الواسطة عليه
 لتكون كالعوض عن فعل
 الشرط المستتر حذبه بعد
 أما لجريه على طريقة
 واحدة وعليه منى الشرح
 في المطسول في متعلقات
 الفعل وقيل أ كانت
 الواسطة مما يصح عمل ما
 بعد الفاء فيها بأن كانت
 طرفاً فهي من متعلقات

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أي بعد الحد والصلة والعامل فيه أمثلية لثباته عن الفعل
 والاصل مهما يكن من شئ بعد الحد والصلة ومهما هنا مبتدأ أو الاسمية لازمة للبند أو يكن شرط والفاء
 لازمة لثباتها

فبعد طرف مبنى لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه والعامل فيه إما الفعل الذي نابت
 عنه أما أو أمثلية لثباته عن الفعل ولما كانت أمثلية مهما يكن من شئ ومهما هنا اسم شرط
 مبتدأ والمبتدأ ملزوم الاسمية و لشرط ملزوم الفاء في بعض الأحيان الزمت أما الفاء فمما هو الصوق
 الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكرها في خطبه وكذلك
 العرب قال سجين

لقد علم الحى الجاهلون أتنى * إذا قلت أما بعد أتى خطيبها

الجزء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لافتقاره تعليق
 الجواب على محقق وهو وجود شئ مما في الدنيا بخلافه على القول الأول فإنه يكون متعلقاً على وجود شئ مقيد بكونه بعد الحد وتعلق
 الشئ على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الأمران بالنظر لما في المقام (١) بيان لتعلق
 ما علق عليه فيهما (قوله ومهما هنا) أي في هذا التقدير الذي قدره الذي هو أصل أما وإنما قيدناه بـ (أما) لأنه مما ينفك عنها قد تكون في
 غير هذا المكان منعولاً كقولهما تعطينى من شئ أقبل (قوله والاسمية لازمة للبند) انما يقوله مع أن المقام مقام انما لا
 ينوهم رجوع الضمير إلى خصوص هذا المبتدأ الذي هو مهما فأنشأ به إلى أن الاسمية لازمة للبند أي مبتدأ كان (قوله ويكن شرط)
 أي فعل شرط وكان هاتين بمعنى وجد فاعليها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان لهما في موضع الحال فان كانت
 لا فائدة لهذا البيان لأن مهما عامة فهي نفس الشئ ففيه بيان للشئ نفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت فائدة التنصيص على عومها
 وانما غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحداً بخصوصه فهذا البيان مفيد لتأكيد كيداً عموم ويجوز جعل مهما زمان
 والشرط وفاعل يكن من شئ على جعل من زائدة لأن الشرط في حكم غير الموجب والمعنى أي زمان يوجد فيه شئ (قوله والتاء لازمة
 له) أي لجوابه وقوله غالباً أي في أغلب أحوال الجواب وذلك فيما إذا كان الجواب لا يصلح مباشرة لادتيان يجوز شرطاً كما لو كان جملة
 اسمية أو طلبية أو فعلية جامدة أو متني بما أولى أو مقرون بقداً والسين أو سوف وأما لا صير له شراً لادتيان كان ما ضابطاً غير مقرون
 بقداً أو مضارعاً مثبناً أو منفيّاً بلا فلا يلزمه القابل اقترانه بما جازوا ما حذمه في حديث رآه استغنى بها فاندرو في قوله * من يفعل
 الحسنات الله يشكرها * فضرورة (١) بيان كفاي الأصل واصواب بين إلا أن تجعل كأن شائبة كتبه مصححه

(قوله فحين تضمنت أم الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل المبتدأ وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى المبتدأ وإضافة معنى إليه بيانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط أو في الكلام حذف مضاف أي معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مذهبهم ما يمكن أعني المبتدأ وفعل الشرط أي فحين قامت أم مقام المبتدأ وهو ملزومها لصوق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يمكن لزمها الفاعل في كلام الشارح لفرد مشوش وبما ذكرنا من أن المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء المبتدأ بالشرط الفعل اندفع ما يقال أنها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفعلًا وهو باطل (قوله لزمها الفاء) أي لزمها عرفيا أي غالبًا لا عقليا فلا ينافي أنها قد تحذف قلنا في غير ضرورة كحديث أم بعد ما ملأ أفواه الخ وكثيرا عند تقدير القول في الجزاء كقوله تعالى فاما الذين اسوت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر

فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بأن اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية لا لصوق الاسم فكان الواجب أن يكون اللازم لا ما الاسمية اللازمة لهما القيام مقامها لا لصوق الاسم ويجب أن لصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتدأ إلا أنه أعطي هنا حكم اللازم وأنهم مقامه لمقتضى وذلك أنه يلزم على جعل الاسمية لازما له من وجهين أحدهما الحرفية المتعينة لها في جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها لا فصل بينهما انما لا يدرك كله لا يترك كله والحاصل أن لصوق الاسم قائم مقام لازم المبتدأ في حكمه فهو اسمية حكم وأجاب العلامة عبد الحكيم بأن لصوق شيء لشيء أعم من أن يكون باعتبار مفعول ومعه وذلك كصوق الاسم للمبتدأ وباعتبار تحققه كصوفه لا ما كان الملاصق لها فرد من أفراد الاسم وحينئذ فلا اعتراض واعتراض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين وأجاب في الكشف بأن التقدير فاما المتوفى ان كان الخ فالاسم ملاصق تقديرا (٤٨) (قوله إقامة للارم) أي الذي هو الفاعل والاسمية الحكمية

أعني لصوق الاسم وقوله مقام يضم الميم أي في موضع الملزوم وهو المبتدأ والشرط وقوله إقامة الخ الظاهر أن كلامنا إقامة والابقاء تعليل لكل من لزوم الفاعل لصوق الاسم وأن قوله في الجملة راجع لكل من الإقامة والابقاء

فحين تضمنت أم معنى الابتداء والشرط لزمها الفاعل لصوق الاسم إقامة للارم مقام الملزوم وإبقاء لآثره في الجملة (فما) هو ظرف

الاسم ووجود الفاء بعده إبقاء في الجملة لا أثر للحذف وإقامة للارم التي هو الاسمية والفاعل مقام الملزوم الذي هو المبتدأ والشرط وهو ملزومها ويحتمل أن يراد في معنى الشرطية الفعل المطلوب لهما وهو ظاهر وانما قيدنا بابتداءية مهمما لئلا نقول في غير هذا المكان مفعولا كقولنا مهمما تعطين من شيء أقبل (فما) قبل ان لما هذه ظرف زمان بمعنى حين بليها ماض لفظا كقولنا لما جئنا

وسيا في آخر الكتاب والمعنى أما بعد الجاء والصلاة ص (فما)

ي لزم أم الفاء إقامة للارم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لآثره في الجملة ولزم أم لصوق الاسم إقامة كان

للارم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لآثره في الجملة وبين ذلك أن الفاعل ان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء لا أنه ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذي فيه أما قبل كانت الفاعل يسه من أمافكا هم احلت محل ملزومها فهي حالة في الجملة لا في التحقيق وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع أمالها ثابت عنه ووقع في موضعه لكن إن كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل ملزومها فهي حالة محلة في الجملة لا في التحقيق وقوله وإبقاء لآثره الخ أثر مفرد مضاف بعم فكا أنه قال وإبقاء لا ناره أي علاماته ولو أزمه في الجملة فأنار المبتدأ الاسمية والخبر والجل بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية أي الحكمية بعض تلك الآثار قد بقيت آثارا مستندة في الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاعل الجزاء الشرط والفاعل بعض تلك الآثار بقيت آثارا في الجملة من حيث بقاء بعضها بقي شيء آخر وهو أن قوله إقامة لا يصح جعله لزمها لاحتلافهما في الفاعل لان فاعل لزم الفاعل فاعل إقامة الواضع وأجب بأننا نؤول لزمنا بالزمت وجهنا اتحادا في الفاعل وهو الواضع أي الزم الواضع أم الفاعل لا بل آلمنه فهو على حد قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا أي ليحكم خائضين (قوله هو ظرف) أي اذا وقع بعده جملتان والاكاف حرف نفي كلفم فمؤندم زيدا لما يتبعه الندم أو معنى الانحوان كل نفس لما عليها حافظ وما ادعاء الشارح من ظرفيتها أي فيما اذا وليها جملتان هو أحد قولين للتعويين وقال ابن هشام وابن خروف أنها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لوظائفها شرط لما لم ينع لا تنقاع غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لفاعل ولا جائز أن يكون قضينا لآثارها مضافة إليه على جعلها ظرفا والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا جائز أن يكون دل لان ما النافية لها الصدارة وماله العدم لا يعمل ما بعده فيما قبل وليس في الكلام ما يعمل فيها غيرهما واذا اتقى العامل انتفت الاسمية وثبتت الحرفية اذا قائل بغيرهما

وأجيب باختيار كون العامل قضينا وتنع كونها مضافة كذا قال ليس لكنه مختلف لئلا مهم إذ كل من قال بنظر فيه طالها تضافا
 لجهة فعلية ماضية وجوبا قال أحسن في الجواب أن يقال إن العامل فيها جوبا وهو بدل والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها
 واستدل ابن خروف على حرفيتها بأنلو كان ظرفا لما جزا كرمتمى أمس أكرمتم اليوم لانه إذا كان ظرفا كان عاملا الجواب والواقع
 في اليوم لا يكون وانعافى أمس وأجيب بأن هذا المثل مؤول والمعنى لما ثبت اليوم أكرمتم أمس أكرمتم اليوم فهو مثل
 قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الاستقبال والمعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله معنى إذ) هذا أحسن من
 قول الشارح في المطول انه بمعنى إذا لان لما ظرف لما مضى من الزمان واذ كذلك بخلاف إذا فانها للمستقبل فالملازمة بينهما وبين إذا أقوى
 وأحسن من قول أبي على الفارسي وابن جني انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه أن تكون لما ظرفا محضا ولا تكون لازمة
 الاضافة للجملة كحين وليس كذلك إذ كل من قال بنظر فيه لما قال بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) أي من
 حيث افادتها التعليل في الماضي (قوله يليه فعل) أي ولو تقديرا كافي قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فان سقاونا فاعل فعل محذوف بفسره وهما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول وقوله شمس أمر من شمت البرق اذا تطرقت
 اليه والمعنى لما سقط سقاونا فقلت لعبد الله شمس (قوله ماض لفظا) أي في اللفظ كالمواقع في المتن وقوله أو معنى أي أو ماض في المعنى
 فهو ما لم يكن زيدا قائما أكرمتمك (قوله وعلم توابعها) أي والعلم الذي له تعلق بتوابعها وهي الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالبهاس
 والتلح وغير ذلك وتعلق العلم بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح (ج هـ) يريد بتقديره علم أن المضاف عما مقدّر عطفًا

على المتأخر السابق أعني
 علم البلاغة وأن لفظ توابعها
 مرفوع باقامته مقام
 المضاف في الاعراب كما هو
 المشهور أو مجرور على تجويز
 سيويه ابقائه على اعرابه
 لأن امرأه النحوي في قوله إذ
 به يعرف لا بلاغه بل أراد
 أن توابعها عطف على
 المضاف اليه السابق أعني

بمعنى إذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى (كان لم البلاغة) هو علم المعاني
 والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع

أكرمتمك أو معنى كقولنا لما فتحني أهنتك تستعمل استعمالا شرطيا في ربط شيء بمدخلها وهو
 التحقيق لأن مواد استعمالها شاهدته بذلك وفيصلها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لأن الما
 لم يقع لا يتقاه غيره والمفاد في أحد التقديرين قريب من الآخر وانما اختلف في اعرابها بما يقتضيه
 عاملا أو حرفا فلا واعلمنا لما هذه استرازا من لما أخت لم التي هي حرف جر فليست محلا لهذا
 الاختلاف (كان علم البلاغة وتوابعها

كان علم البلاغة وتوابعها

(٧ = سروح التخصيص أول) البلاغة والعلم المضاف في الأول مسلط عليه ثم انه يردش كال بيان علم البلاغة ان كان
 المراد به المعنى العلمي كان تفسير الشارح له بقوله هو علم المعاني والبيان ظاهرا انه يشكك عليه انه طاب على حزم العلم وعود الضمير
 عليه وهو لا يجوز لانه ليس به معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافي أي العلم الذي له تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسيره لشارح لأن
 العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة وان سمح العطف ويوجب باختيار الثاني ويراد به علم البلاغة علمه زيادة تعلق
 بالبلاغة بان دون لاجلها وحينئذ لا يشمل غير العليق المذكورين أو يحتدر لا قول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل بحزمها حكم كلها
 كما أن مصدرها كذلك ولذا منعوا عزمها من الصرف في أبي هريرة فليعلموا المائت عمدا وقال العلامة الخطابي يمكن أن يدعى أن العلم
 هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى به وضمف اليه من اضافة امام لفظ كعلم النحو وحينئذ العطف على العلم لا على جزئه واعترض عليه
 بأن توابع البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كما هو وهي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدرية وهي مطابقة
 الكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بأنه لا مانع من أن يجعل في العبارة استخدام بحيث يقال انه ذكر البلاغة أو لا بمعنى العلم وأعاد علمها
 الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم ان لم يثبت أن البلاغة علم لهذير العيان
 وقول المصنف فيما يأتي وسموها بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الاطلاق لا الوضع بتي شيء آخر وهو أن السيد في شرح المفاتيح نقل عن
 صاحب الكشاف أن البديع ليس علم مستقلا بل هو ذيل لعل البلاغة وكذا السكاكي فلم يذهب المصنف فإرأسه وجعله مع نفي
 البلاغة من أجل العلم معللا ذلك بأن كشف الاسرار عن وجوه الابهاز بهم مع انه لا مدخل له في الكشف المذكور ولا في معرفة دقائق
 اللغة العربية وأجيب بأن البديع مع المصنف في علمه علم اذ البديع موضوع يتميز عن موضوع البلاغة بالحينية المعروفة في
 موضوعات العلوم وبغاية أيضا فله علم مستقلا من العلوم الادبية أوجه ولما كان البديع تابع للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم

بالاجلية والادنية وأجرى التعليل بناء على ذلك (قوله من أجل العلوم) أي من الإشارة إلى أنه ليس أجل العلوم على الإطلاق بل من الطائفة التي هي أجل العلوم وهذا لا ينافي أن من تلك الطائفة ما هو أجل منه كعلم التوحيد وعلم الشرائع (قوله قدرا) أي منزلة ومرتبة وهو يتميز بحول عن الفاعل وهو اسم كان أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل أن دار العلوم ومن أدق أسرارها وقال عبد الحكيم أنه يتميز من نسبة الاجل إلى العلوم بحول عن (٥٠) الفاعل أي لما كان علم البلاغة من طائفة علوم أجل قدرها من العلوم وكذا قوله

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) أي بعلم البلاغة ونواحيها لا يغبر من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا

(من أجل العلوم قدرا) أي لما كان العلم الذي يفرق بين الكلام البليغ وغيره وهو يشمل نوعين أحدهما علم المعاني والثاني علم البيان أي لما كان هذان العلمان مع العلم الذي نعرف به الوجوه المحسنة للكلام البليغ وهو البديع من أعلى العلوم وأرفعها قدرا ولا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعا وإنما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع (و) كان من (أدقها) أي العلوم (سرا) أي سر هذا العلم مع نابعه من أدق أسرار العلوم وأدق أسرار العلم ما يدركه ذلك العلم ثم بين علة أدقية السريته (أدبه) أي به هذا العلم ونواحيه لا يغبر من سائر العلوم (تعرف دقائق العربية وأسرارها) والدقائق والأسرار بمعنى وهي المعاني الدقيقة والحكم المعبرة في تراكيب البلغاء التي تقتصر إلى السليقة الكاملة العربية واللفظة المتوفدة في تعلم تلك الأسرار لا المعاني البادية في مبدء التأمّل المدركة حتى للبداهة فلما كان به تعرف دقائق العربية التي هي من أدق الدقائق لا نظواهرها كان

من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) شى علم البلاغة تارة يطلق على العلوم الثلاثة التي نضمتها هذا المختصر وتارة يطلق على علم المعاني والبيان وعلم البديع حينئذ تابع والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العليين وجعل علم البديع من نواحي البلاغة والتابع والتبوع علما واحدا * وقوله من أجل العلوم قدرا يقع مثله في الكلام كثيرا أي دخول من على أفعال التفضيل وإنما يكون ذلك في أحد موضعين * الأول أن تكون الأفراد مستوية الرتبة في خبرها على غير ما يقال عن كل منها أنه الأفضل لأنه بعضه فيصح ما ذكره المصنف أن كانت علومها مستوية الرتبة وهيئات أن يعلم ذلك أما إذا كانت العلوم متفاوتة فلا يصح أن يقال عن أعلاها أنه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه أنه من خيرها لأنه ليس شيئا منه تقول زيد أفضل الناس ولا يقال من أفضلهم إلا إذا كان مساويا * الثاني أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها فيقال حينئذ عن ذلك النوع أنه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفرادها أنه من خيرها أي من النوع الذي هو خيرها ومن هذا القسم قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم على فراخ وقع الفاء أي من النوع الانفس ولا يكون من النوع الأول لأنه ليس له من يساويه في المقاسة فلا يراد بذلك المعنى لقال أنفسكم دون من فليتنبه لهذه الدقيقة وعبارة السكاكي أن هذا أعظم العلوم وكان المصنف أي عن خلافه وقد وجه كلام السكاكي بأنه إذا كانت وجوه الانحياز لا تدرك أن هذا العلم كما تدعوه صدق أنه أعظم العلوم تأديته إلى علم الأصول الشرعية وقوله وأدقها سرا سبأني بيانه وأنى المصنف بالطباق إضافة لاجل للدق ثم شرع في تعليل ذلك فقال من (أدبه) أي تعرف دقائق العربية وأسرارها

سرا أي من علوم أدق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في انطواء فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال (قوله سرا) أي نكات فأسرارها ونكاته من جملة الدقيق من أسرارها وفي الاجل وأدق صنعة الطباق وفي قدر أسرارها من عيوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد (قوله أدبه تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب ألف وتاء بسلان ترتيب ألف استكون الكشف عن وجوه الانحياز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكورة في هذا الدليل (قوله لا يغبره) إشارة إلى الحصر استفاد من تقديم لمعول وقوله من العلوم إشارة إلى أن الحصر اضافي ولا فقد تعرف دقائق اللغة العربية به. ب. على كاهن أو سيقته كاهن رب (قوله دقائق العربية) أي دقائق اللغة العربية وسكاكها (قوله وأسرارها) عطف تفسيرا أن كان الضمير فيه راجعا إلى العربية أي دقائق

ويكشف

العربية وأسرار العربية والمراد بهما ما في المدلول عليها بنحو ما تراكيب من التقديم

والتاخير والتأخير والتأخير كيد وعدمه وهي مقتضيات الأحوال وعند مفارقات كان الضمير راجعا للدقائق أي دقائق العربية وأسرار تلك الدقائق وعلى هذا فير دبالدقائق الأحوال وبأسرار السكاك التي تقتضيها تلك الأحوال والأول كالشك وخلق الذهن والثاني كأنه كيد وعدمه (قوله فيكون من أدق العلوم سرا) أي فيكون من طائفة أدق العلوم سرا وفيه أن هذا التفرع مشكل لأن دقة

المعلوم نستلزم دقة العلم لأدقته فالمناسب أن يسدل أدق في التفریع بدقائق وأجيب بأن قوله فيكون مفرغ على محذوف في كلام المصنف والاصل ودقائق العربية من أدق الدقائق فيكون الخ وذلك لأن ما يعرف به أدق الدقائق لا يكون إلا أدق لأن أدق العلم المعلوم تستلزم أدق الطرق الموصلة إليه وأجيب القري بأن اختصاص معرفة دقائق العربية وأسرارها مع كثرتها على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن بوجوب عدم معرفتها بمساواة وأن مساواة وكان لا يتخلو عن إفادتها إلا أنه أدنى مرتبة في إفادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من أدق العلوم سرا كما لا يخفى ونأمل ثم أعلم أن هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله وأسرارها عطف تفسير على الدقائق وأن ضمير أسرارها للعربية وأما على جعل الضمير للدقائق وأن المعنى أسرار الدقائق أي دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لأن دقائق الدقائق عبارة عما هو أدق وأخفى فيكون تقدير الكلام أدبه نعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي أدق ومن المعلوم أن أدق العلم المعلوم تستلزم أدق الطرق الموصلة إليه وحينئذ فيكون علم البلاغة ونواعها من أدق العلوم سرا واستقام أمر التفریع من غير احتياج لنسب مطوى في كلام المصنف (قوله ويكشف عن وجوه الامحاز) أي عن أنواع البلاغة وطرقها المشتل عليها القرآن التي هي سبب في امحازه أي كونه مجهزا بحيث لا يمكن معارضته والاثبات بشبه والمراد بتلك الطرق

(٥١)

خواص الترا كيب (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه الامحاز أو من الامحاز لجهة اقامة المضاف اليه مقام لضاف بأن يقال وبه يكشف عن الامحاز في نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى أن اتبع مسلة ابراهيم خنيضا وقوله ويكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشاركا له في الطرف المتقدم وفي الصيغة والى هذا يشير قول الشارح أي به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسند الضمير علم لبلاغة لان نصب لاستزاياء السجع (قوله أي به يعرف أن القرآن مجهز) المراد المعرفة

(ويكشف عن وجوه الامحاز في نظم القرآن استارها) أي به يعرف أن القرآن مجهز

من أدق العلوم سرا ثم أشار الى علمه أرفع من القدر بقوله (ويكشف عن وجوه الامحاز في نظم القرآن استارها) أي بالعلم المذكور وبواعده دون سائر العلوم تكشف الاستار عن وجوه الامحاز أي عن طرق البلاغة وأنواعها التي بها يحصل امحاز الخلق عن المعارضه للقرآن في تطامه وبلاغته التي هي غاية مطابقتها لمقتضى الحال ونظم القرآن أسلوبه الخاص بالمقتضى لتناسب دلالة كلمة افراداً وزكيا لكونه في غاية المطابقة لمقتضى الحال فالنظم الخاص فيه مستلزم لبلاغة فيه ولا يطلق النظم في الجملة على جمع الكلمات كيفما اتفق من غير رعاية المناسبة في المعنى ومن غير رعاية المطابقة الذي وجوده في القرآن محال فلما كان هذا العلم مختصا بادر الى كون القرآن مجهزا لاشتراكه على الدقائق والاسرار بالبلاغة التي بالاطلاع عليها يقطع بجز الخلق عن معارضته وذلك وسيلة للعلم برسالة تبيين صلى الله عليه وسلم والتصديق برسالته صلى الله عليه وسلم موجب للفوز في الدنيا والآخرة كان هذا العلم من أجل العلوم لان معلومه وفائده من أجل المعلومات وأجل الغايات والعلوم انما تتفاوت في

ويكشف عن وجوه الامحاز في نظم القرآن استارها) ثم اعلم ان علم العربية على ما قاله الرخشمي يرتقى الى اثني عشر علما غير أن أصولها أربعة اثنان يتعلقان بالفردات هما اللغة والتصريف ويليها الثالث وهو علم التعرفان المركبات هي المقصود منه وهي كالتجربة لهما ثم يليها علم المعاني ويليها القول أي فائدة العلم المعاني فان المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة وعلم المعاني غالبه من علم النحو كلالا غاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه متنوعة وتلك الاسرار لا يعلم الا بعلم

التصديقية وأشار الشارح بذلك الى أن مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الامحاز التي في القرآن معرفة انه مجهز على طريق الكتاب لا به يلزم من كشف الاستار عن وجوه الامحاز وطرقه التي في القرآن معرفة انه مجهز من معرفتها معرفة انه مجهز واعترض بأنه لا وجه لذلك الحصر لان معرفة أن القرآن مجهز كاستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة أن امحازه لكمال بلاغته فهو ان أراد بقوله أي به يعرف الخ معرفة نفس امحاز القرآن فالحصر لا يسلم وان أراد به معرفة أن امحاز له كمال بلاغة، وكذلك لما علمت أن كلامهم مستفاد من علم الكلام وأجيب بأن يقال يصح أن يراد الاول لكن المراد معرفة أن القرآن مجهز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولا شك أن هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان ذكر امحاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل تنبيه وليسام به مع أن يراد الثاني لكن المراد معرفة امحاز له كمال البلاغة على سبيل التفصيل وتعيين ونسب غاية في العلم لبلاغة أدبه يعرف أن القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة عن قدرة البشر فيلزم من ذلك أن يكون في غاية درجته ابلاغة فيكون مجهزا وذكر أن القرآن مجهز لكمال بلاغته في علم الكلام انما هو على سبيل الاجمال اذ لا يعلم منه ما وجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها الى أن معرفة الامحاز في علم الكلام لا يهذم العلم الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعيات وامحاز القرآن ليس منها فذكر فيها انما هو على سبيل

الاستطراد وسيله لتبوت النبوة عليه الصلاة والسلام بخلاف علم البلاغة فان معرفة الابهاز به لانه فلا رور ودلا شكل من أصله
(قوله لكونه في أعلى مراتب البلاغة) عليه لكونه مهجرا وفيه أن القرآن كله ليس في أعلى مراتب البلاغة لان بعضه أبلغ من بعض
فيكون بعضه في أعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه لكن كاه في مرتبة الابهاز وظاهر الشارح خلافه وأن كاه في أعلى مراتب
البلاغة ويحاج بان أعلى معنى عالي وهو يصدق على الأعلى وما دون الأعلى لان عالي مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلو وأن
أعلى باق على كاه ولكن المراد أنه في أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لتعبر من سائر كلام البلغاء وهذا لا ينافي أن يكون بعضه أعلى
من بعض في البلاغة (قوله لاشتماله على الفائق والاسرار) هذا لكون القرآن في أعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على
الدهن ثم مرادف والمراد به ما خواص التراكيب التي تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من أن ابهاز القرآن لاشتماله على
الدهن والاسرار التي ليست في طرق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل ان ابهاز من جهة صرف ومنع قدوة البشر عن
الاتبان بمثله وقيل لاشتماله على الاخبار عن الغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لخالفته لكلام العرب من
الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب سيما في المطالع والمقاطع (قوله وهذا) أي معرفة ابهاز القرآن وسيله (قوله وهو) أي
تصديق النبي وسيله الى الفوز بجميع السعادات أي النبوة والاخرية (قوله لكون معلومه) أي ما يعلم من هذا العلم وهو كون
القرآن مهجرا وقوله وغايته أي وهي الفوز بالسعادات وفي الكلام حذف أي وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبه يتم التعليق
وبما ذكرنا من أن المراد بمعلوم العلم ما يعلم منه اندفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد الكلية ككل حكم منكر يجب توكيده
وكل فاعل مرفوع وحينئذ يلزم تعليل (٥٣) الشيء بنفسه لان العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن وحاصل

الجواب أن مراد معلوم
هذا العلم ما يعلم منه ولا شأن
أن ابهاز القرآن يعلم منه
بواسطة أنه يعرف منه
أسرار الفسّر آن ونكاته
التي ليس في طرق أحد من
البشر الاتبان بها وليس
المراد بالمعلومات المعلومات
الاصطلاحية أعني قواعد
الفن ويدل لذلك قول
الشارح معلومه بالافراد

لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الفائق والاسرار الخارجة عن طرق البشر وهذا وسيله الى
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيله الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم لكون
معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الابهاز بالاشياء الخفية تحت الاستعار
استعارة بالكناية واثبات الاسرار لها استعارة تخيلية وذ كر الوجوه ايها الم أو تشبيه الابهاز بالصورة الحسنة
استعارة للكناية واثبات الوجوه استعارة تخيلية وذ كر الاستعار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته
مواندها وغايتها ولما كانت الحسنات البديعية مؤكدة لحسن البلاغة جعل لها مدخل في الاثبات لان
المؤكد لا شيء لا بأس ان يعطى حكم أصله ولا يعني أن ما به حصلت أدفيه سره هو الابل لما حصلت به
المعنى والنعوى اذ ذكرها فهو على وجه اجمالي يتصرف فيه البياني تصرفا خاصا لا يصل اليه
النعوى وهذا كما أن معظم أصول النصف من علم اللغة والصو والحديث وان كان مستقلا بنفسه

ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الابهاز) أي أنواع البلاغة
وطرفها التي حصل بها الابهاز وهي خواص التراكيب وقوله بالاشياء المحجبه أي يجامع الخفاء في كل الاعن القليل من يصلح للاطلاع
على جمالها بكشف استعارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية بناء على
مذهب المصنف وقوله واثبات الاسرار تخيل أي على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذ كر الوجوه) أي والتعبير عن هذه الطرق
بالوجوه ايها الم أي بورية وهو اذ يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ورا منه المعنى البعيد أي القليل في الاستعمال اعتمادا على
فرينة خفية وذلك كما هنا فان اهلا والوجوه على الجارسة أقرب وأكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيد
والفرينة أي ارادة هذا المعنى البعيد استعارة أن يكون الابهاز وجوه بمعنى الجارسة (قوله أو تشبيه الابهاز بالصورة الحسنة)
أي يجامع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذ كر الاستعار ترشيح) أي لانه من ملائمتها المشبه به وانما يجعل اثبات الاستعار
تخييلية على هذا التقرير كالأول لان الصور المستعارة من حيث هي ليست الاستعار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء الخفية
تحت الستر كما في التقرير الأول ولا يقال ان ترشيح يجب أن يفارده لفظ مشبه به وليس في الممكنة والتخييل ذ كر المشبه به وجفت فلا
ترشيح لانا قول هذا غير لازم فقد حصر اعلامة المبدأ ان ترشيح يكون لا يمكنه كما يكون لتشبيه والجار المرسل وتعريفه بما يقتزن
بلفظ المشبه به من لوازمه تعريف ترشيح انصرفة فقط (قوله تأليف كلماته) أي جماعها على الصفة التي ذكرها حيث كان المراد
من نظمها ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذي هو ادخال الالائي في السلك استعارة صريحة أو بالكناية بأن تشبه القرآن بعدة الحدود
على طريق المكتبة واثبات النظم تخييل أو تشبيه تأليف كلمات القرآن بادل الالائي في السلك ثم استعارة لفظ النظم

(قوله منزلة المعاني) أي حال كون الكلمة أشعرية المعاني بحيث تكون كل معنى في مرتبة التي تليق به فإذا كان أحد المعاني لازما أو مسببا عن المعنى الآخر أي أولا بالمعنى اللزوم أو السبب ثم بالمعنى اللازم أو السبب (٥٣) وكذا إذا أريد الحصر قدم المفعول على عامله

لأجل أفادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمفعول حيث تدل التقديم وبالعامل التأخير وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر (قوله متناسفة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاستدلالية وهي المطابقة والتضمنية والالتزامية والمراد بتناسفها تشابهها ونمائها في المطابقة لمقتضى الحال أي حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أي بها وهكذا ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسره ترتيب المعاني فيما هو فيلزم عليه التكرار لأن الأول في المعاني والناس في الدلالات ويتبين الفرق (قوله على حسب ما يقتضيه العقل) أي على قدره (قوله لا قولها في النطق) أي فلا يقال ذلك ظم القرآن والحاصل أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيفما اتفق أي من غير رعاية المناسبة في المعنى الذي وجوده في القرآن محال (قوله وضم بعضها إلى بعض) مرادف لما

مرتبة المعاني متناسفة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا قولها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث

أجلية فلا يخفى الكلام من ضرب من التفتن والتأكيد ثم إن في كلام المصنف من جهة ما فيه من الاستعارة تشنيين * أحدهما أن يكون المصنف قد شبه أوجه الإعجاز وهي أنواع البلاغة وطرفها التي حصل بها الإعجاز وجميعها المطابقة لمقتضى الحال بالنص والحدف والتعريف والتشكيك والحقيقة والمجاز والكناية وغير ذلك مما لا ينحصر بالاشياء المحببة تحت الاستعارات لظواهرها إلا عن القليل من يصلح للاطلاع على جمالها يكشف استعاراتها فاضم التشبيه في النفس استعارة بالكناية على ما سيجي تحفيها إن شاء الله تعالى ويكون حيث تدكر الاستعارات اللازمة للتشبيه باستعارة تخيلية والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه إيهام وهو التورية وذلك بأن يطلق اللفظ الذي معيان على أوجهها وأقوالها استعمالا وذلك لأن استعمال الوجه في الجارحة المعروفة قريب ومشبه قوله تعالى وأسماء بينناها أيد من اطلاق اليد على القدم إيهام وتورية لأن اطلاقها على الجارحة أقرب إلى الفهم * والتشبيه الثانية أن يكون قد شبه ما وقع به الإعجاز أو نفس الإعجاز بناء على أن الإعجاز أطلق على ما وقع به أو على نفس حقيقته من اطلاق المصدر على اسم المفعول أولا بالصورة المستحسنة في ميلان النفس ونشوقها لأدراكها فيكون اشياء التشبيه في النفس استعارة بالكناية أيضا وذلك الاستعارات تشبيه لاهتمامها بلام التشبيه ويكون ذلك الوجوه تخيلية وانما المفعول الاستعارات تخيلية في هذه التشبيه لأن الصور المستحسنة من حيث هي ليست الاستعارات من لازمها الخاص الذي يتقوم به وجه التشبيه أو يتكامل بخلاف الاشياء المحببة تحت السر كإلى التشبيه الأولى ثم عطف على جملة كان قوله (وكان القسم الثالث)

* وأعلم أن على أصول الفقه والمعاني غاية التداخل فالأخبار والأنشاء الذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وإن كل ما يتكلم عليه الأصول من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم (١) ومسائل الأخبار والموم والمخصوص والاطلاق والتقييد والاجمل والتفصيل والتراجع كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني وليس في أصول الفقه ما يفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة وقوله تكشف فيه ترصيع مع قوله تعرف وفيه ترشيدان لاستعارة الوجوه ترشيد سائر وهو تكشف ولاحق وهو استعارها فهي استعارة مرشحة لا تترانها بما يلائم المستعار منه وهذه تدخل في عبارة المصنف حيث قال في الاستعارة أنها تسمى مرشحة إذا اقترنت والسكاكي إنما قال إذا عقيبت بما يلائم المستعار منه فلا يدخل فيه ترشيداتها إلا بتأويل كلام السكاكي كما استره وانما يكون ذلك استعارة ذات ترشيد إن كان الوجود استعارة ويحتمل أن يراد بوجوه الإعجاز ضروره وأنواعه وقدم قوله به ليفيد الاهتمام فإن قلت أين كان هذا العلم في زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية وانكشف لهم أوجه الإعجاز قلت كان مركزا في طبائعهم وقوله أسرارها واستعارها فيه جناس لاحق لاختلاف الكلمات بحرف واحد والنظم ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني في النفس كذا كره عبد القاهر ص (وكان القسم الثالث الخ) ثم لا شك أن المفتاح جدير بما ذكره والمراد بالترتيب أن يجعل للنشئ المتعددين بحيث يعبر بعضها بالنسبة إلى

قبله (قوله كيفما اتفق) أي على أي وجه وأن حال اتفق سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا كان بين الدلالات متناسقا أم لا (قوله وكان القسم الثالث) المراد عطفها بعد ما على قوله كان علم البلاغة لا الحال لا مبرين أولهما أن الأصل في أو والعطف الثاني أن الحال يقتضي أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم المقيد بذلك يكون القسم الثالث غير مصون عن الحشومع أن الحامل له أمران كون علم البلاغة من أجل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو

(١) ومسائل الأخبار كذا في الأصل ولعل في الكلام سقط الحرف كنه معناه

(قوله من مفتاح العلوم) من يثبت مشوبة بتبع بعض لا يثبت محضة أفليس القسم الثالث هو المفتاح بل بعضه ثم إن الجار والمجرور
 أما حال من القسم الثالث بناء على مذهب سيبويه من جواز مجيئهم من المبتدأ أو صفته فان قلت ان جعله صفة مشكلا لان الجار
 والمجرور اذا وقع صفة فلما ان يكون متعلقه نكرة بمعنى الوصف في الحقيقة فيلزم نعت المعرفة بالنكرة وما ان يكون ذلك التعلق معرفة
 أي الكائن فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة لان الداخل على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت فختار الاول لكن نقول
 ان قد يف القسم الثالث لفظي بناء على أن الداخل عليه جنسية والمعرف بالانحسبة معرفة لفظا نكرة بمعنى فيجوز في الجار
 ر ص ر هذه ن يكون صفة نظرا بمعنى وأن يكون حالنا نظر اللفظ ولما أن تختار الثاني وهو جعل الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد
 . استق لان وصف لمحدود صفة مشبهة نه لم يرد به التبعثد والحدوث بل الدوام والداخل على الصفة المشبهة معرفة على الصحيح
 (قوله اسكاكي) نسبة لسكاكية قرية بالعراق أو باليمن أو بالهيم تغريبات والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده كان سكا كالذهب أو
 النضرة (قوله أعظم) خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح أن تكون ماموصولا حرفا لان القسم الثالث أعظم المصنفات لأعظم
 التصنيف فهي اما نكرة موصوفة أو اسم موصول (ع ٥) واقعة على الكتب بدليل تبيين المصنف لها يجمع لا على كتاب لعدم التطابق

بين البيان والمبين (قوله
 يارد صنف) أي أعظم
 الكتب المشهورة التي
 صنفت فيه وفيه أن هذا
 يستلزم أن يكون القسم
 الثالث كتابا لان أفضل
 الفضيل بعض ما يضاف
 اليه مع أنه جزء كتاب
 وأجيب بجوابه الاول ان
 جعله كتابا باعتبار المعنى
 القوي اذ الكتب لغة الضم
 والجمع الثاني ان أفسرد
 بالتسديد فان بعضهم
 كالعدمه سيد نقل الاسم
 الثالث معروفه وسلفه عن
 اقدمين وشرحه فقد خرج
 بادهما المذكور عن كونه
 جزء كتاب الى كونه كتابا

من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه
 أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (تفعلا) تمييز من أعظم (لكونه)
 أي القسم الثالث (أحسنها) أي أحسن الكتب المشهورة (ترتبا)
 الكائن (من) مجموع الكتاب المسمى (مفتاح العلوم التي صنفه) أي مفتاح العلوم (الفاضل
 العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي) رجه الله تعالى (أعظم ما صنف) هو خبر كان (فيه) أي فيما
 تقدم وهو علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) وهو بيان لما أي كان القسم الثالث أعظم
 المصنفات التي هي الكتب المشهورة في ذلك الفن (تفعلا) تمييز من قوله أعظم أي تنفع تلك القسم
 أعظم أنفع تلك الكتب المشهورة في هذا الفن وإنما اعتبر المشهور لان إذا كان أنفع المشهورات
 فغيرها أخرى وإنما كان أعظمها تفعلا (لكونه أحسنها ترتيبا) أي لكون ذلك القسم أحسن تلك الكتب
 في ترتيب مسائله وفصوله والترتيب وضع كل شيء في مرتبة التي تنبغي له ولما كانت كل مسألة وكل كلمة
 يجوز أن تكون لها مراتب تتناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض جاز أن يكون
 تأليف أحسن من أخرى ترتيب كلماته وفصوله ومسائله ومرتباتها تكون المسائل غررا وحسنا في معناها
 ولكن لم توضع كل واحدة فيما ينبغي لها فتكون كالأشياء عقدان قسم فانتشرت فيقتصر كل حسناتها الى
 نظمها بالترتيب ولهذا يوصف تأليف الشيخ عبد الفاهر مع بلاغة مؤلفه لم يراع فيه حسن الترتيب بأنه
 بعض بالتقدم والتأخر والاصول وقواعد هذا العلم والحشود كرمالاحاجة فذكره هو قريب من التطويل
 وسنتكلم عليه في بابها ولنعقبه بما يحصل من عدم تهذيب العبارة وقوله مفتقر الى الإيضاح أي ليزول

ما في ر في أيضا لثلاث ان القسم الثالث كما هو المقدم في المفتاح صار كأنه الكتاب كله (قوله تميز من أعظم) ما
 تميز نسبة أعظم الى ما صنف محمول عن الفاعل أي أعظم نفعه ما صنف فيه ولا يقال ان قيمته رفع الفعل الظاهر لان نقول هذا
 مجزأة لا يستعملان فادركت لا شيء جعله تميزا من أعظم دون المشهورة مع أنه أظهر للاثم على أن نفع القسم الثالث مما اشتهر بين
 الاوسم وتقرر لدى الخاص والعام قلت لأنه يكون نصافي انصود حينئذ هو أن الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن يكون باعتبار
 آخر ونحسب المصنف الوصف بالمشهورة لانه اذا كان أعظم المشهورة نفعها فغيرها أولى (قوله أحسنها ترتيبا) أي ترتيب الكتب
 المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث أحسن لوضع مسائله في المراتب العليا وذلك لان كل مسألة بل كل كلمة يجوز أن يكون لها
 مراتب تتناسب أن توضع فيها وبعض تلك المراتب أحسن من بعض ولهذا جاز أن يكون تأليف أحسن من أخرى ترتيب كلماته وفصوله
 أنه قد فزع ما يقل ان الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه أفضل
 أحسن لم يتصور أن يكون القسم الثالث أحسن ترتيبا ثم ان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به
 لا يحل بحسن الترتيب لجواز نفع المسئلة موقعها الاثني جاحدا وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسباب اذا كان ذلك الحسن
 بالقياس الى كتب آخر

(قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته انما يدل على كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة مساوية وهو لا يصح وان كان عائدا على شيء لزم ان تكون جميع الافراد موضوعا في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح ايضا واجيب بان المختار ان الضمير راجع لكل واضافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب الثلاثة بها فالمعنى وضع الاشياء في مراتبها الثلاثة هو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الاحاد فكانه فيقول وضع هذا الفرد في مرتبته الثلاثة وهكذا وهو ظاهر واجاب العلامة عبد الحكيم عما حاصله ان الضمير راجع لشيء والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالعنى وضع شيء في مرتبته أى شيء كان (قوله أتمها تحسيرا) هذا يفيد ان غيرهم من الكتب موصوف بنام التحرير وأن القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه أن تمام التحرير ينافي وفروع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وأن التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء وحينئذ فلا يصح التفضيل على أسماء التفضيل انما يصاغ مما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامرين أن المراد بالتمام الثابت لذلك الكتب القرب اليه مجازا والقرب الى التمام يقبل الزيادة فنافي وفروع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله هو تهذيب الكلام) أى تخلصه من الزوائد كونه (٥٥) أتم نسبة ليهال ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه.

هو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أتمها تحسيرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أى أكثر الكتب (الاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها بما يكفيه راحة من الفعل

كلا لى عقدان قسم (وأتمها تحسيرا) عطف على أحسن أى لما كان تقع ذلك القسم أعظم لكونه أحسن من تلك الكتب ولكونه أتم منها في تحريره والتحرير التهذيب والتنقيح بإزالة موجبات التعقيد والتخلل والتفاوت في تمام التحرير انما هو بالنسبة الى مراتب القرب من التمام والابتعاد فرض تمام التحرير فلا تفاوت فيه حتى تصح الاتمة فيه (وأكثرها لاصول جمعا) أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم من نفع غيره لكونه كذا ذكر ولكونه أيضا أكثر تلك الكتب في جمعه لاصول الفن وذكرنا التحرير والترتيب والجمع مجرورة (١) بالياء عند التقرير لبيان المعنى بسهولة ولا نهى في الاعراب تجوزات محوثة في الاصل عن الفاعل وقوله للاصول متعلق بمحذوف دل عليه جمعا ولم يتعلق بالمذكور لان المصدر انما يعمل في مثل هذا بتقديره بان والفعل فهو في تأويل الموصول وصلته والموصول لا يتقدم عليه معمول صاته لكن الاصح جوازه في الطرف لانه خصوصية التوسع لما تقرراته كنفس الواقع فيه لشدة ارتباطه بمعنى نصارى لا يتنكح عن عالمه معنى فكانه لم يتقدم عليه ولهذا قيل فيه 'نراثة

مانسبه اليه من التعقيد وتبعد اذ ان كتابه الايضاح لانه انما صنفه وسماه بالايضاح بعد هذا المختصر وايضا هو يريد كرا الحامل على التخصيص فلما أراد أن المفتاح محتاج لكتاب الايضاح لما نسب قوله صنف

كما سيذكر وما ذكره من أن التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى سلاحي وأما في لغة فهو تخلص العبد من الرقبة وقوله متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) أى ولاصل وأكثرها جمعا لاصول جمعا واعتراض هذا بما يلزم عليه من المحذوف مع أنه لا يمر محذوف كما لا يعمل في متنته وينسأ ما لا يعمل في تفسير عاملا وجوابا من باب حذف العامل من باب عمل محذوف وقوله ما لا يعمل لا يفسر من باب الاشتغال وما نحن

فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ) على محذوف أى وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه) أى لانه يؤون بالموصول الحرفي وصلته وممول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كنهية بجزء الشيء عليه فكذلك ما اوتى بهما لا يتقدم معمول عليه وهذا مذهب الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) أى جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف كذا وهذا مذهب لرنى قالا المؤول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ولان تقدير عامل للطرف فيه تكلف ونما يدل للجواز قوله تعالى قلما بلغ معه السعي قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعتصم بالعصام بأنه ليس هنا طرف وانما هو مفعول بزيادة فيه اللام تقوية لعمدة ليس وعموم العجب العجيب لانه اشتهر كناية على علم أن الطرف والجوار والجور واخوان يطلق كل منهم على الآخر ونهتد جميعا فتقاروا فترافا اجتماعا كالفقر والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه راحة الفعل) أى ماله أدنى ملاسة الفعل كالمصدر فله يدعى حديث هو بزاى مدلول الفعل هذا هو المراد براثة الفعل فلهذا نع اعراض ابن جماعة بأن قوله راحة الفعل غير صحيح لأن راحة عرض وانما عرض فيلزم قيام العرض بالعرض وانما كان الطرف يكفيه راحة الفعل لان للطرف شأن ليس غير لمرتبة من شيء منزلة نفسه من نوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه

(قوله ولكن كان الخ) هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله ولكن كان الخ (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء المراد سواء كان لفائدة أم لا كان متعبنا أم لا كما في قوله كذا وبينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لأن المراد به الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد أو في الكلام حذف مضاف أي ذوالزيادة ثم إن في كلام الشارح احتياجا حيث حذف من كل فبدأ أثبت في الآخر حذف من الحشو وقوله على أصل المراد لذكره في التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره في الحشو (قوله وستعرف الفرق بينهما) أي الفرق المعتد به والا فالتفسير الذي ذكره يؤخذ منه فرق أيضا لأنه يقتضي أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لأنه قبل التطويل يكونه لغرفائدة وأطلق في الحشو فيضمان في زائد لالفائدة وينفرد الحشو في زائد لفائدة وحاصل الفرق ألا في أن الحشو هو اللفظ الزائد المنعبد زيادته كقوله وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكن عن علم ما في غدي هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعيينه كما في قوله

فلفظ قبله زائد قطعاً فهو حشو والتطويل (٥٦)

وقد تدل الأدب لراشيه وألني قولها كذا وبينا * والكذب والمين بمعنى واحد وأحدهما زائد لابعينه وهذا الفرق الآتي يقتضي أن يكون بينهما ما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتي فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح أهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مغلقاً الخ) أشار بذلك إلى أن التعقيد هنا مصدر المبنى للمفعول أي عقد الكلام ليجل أن يكون وصفاً للكاتب وأما التعقيد بمعنى جعل الكلام معقداً الذي هو مصدر المبنى للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن ارادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكاتب إذا جعلهما مصدرين المبنى للفاعل بل إذا جعلهما مصدرين المبنى للفعول فكان ينبغي التأويل فيهما أيضاً يكونا وصفين للكاتب إلا أن يقال أنه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لأنه قد فسر كلامهما باللفظ الزائد وهذا بعيد جملهما على الحشو والمطول به وإن المصدر بمعنى اسم المفعول لأنه باق على مصدرية حتى يحتاج إلى أن يؤاها بما أول به التعقيد ثم إن كون الكلام مغلقاً ما بسبب خال في اللفظ وهو التعقيد المقتضى أو خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة العرف في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالتسبيل من تتبع قواعد الأعراب فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي فانه خاص بالأمرين الأولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) أي بناء على جواز تعدد خبر الناسخ وانما سكت عن جملة حال من ضمير غير مصون لأن الخبرية أظهر وأقرب لا بدوهم أن مغايرته للصون مشروطة بملاحظة قبله للاختصاص مع أنه ليس كذلك فانه في نفسه مغاير للصون وإن لم يلاحظ ذلك فيكون أدنى لتقديم على اختصاره وما قيل في قائل من الأعراب يقال في مقترا واختصار في جانب الاختصار التعبير بقابلاً وفي جانب الإيضاح والتجريد التعبير بمقترا إشارة إلى أن الاهتمام

(ولكن كان) أي القسم الثالث (غير مصون) أي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في بحث الأطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة (قابلاً) خبر بعد خبر أي كان قابلاً (الاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقراً) أي محتاجاً (إلى الإيضاح) لمخفيه من التعقيد

الفعل تكفي في ٤ (ولكن) ذلك القسم الثالث مع كونه موصوفاً بما تقدم المقتضى للاستغناء عنه تأليف آخر في معناه فيه عيوب أخرى تقتضي الحاجة إلى تأليف آخر في معناه محذور من تلك العيوب وهي أن ذلك القسم (كان غير مصون) أي غير محفوظ (من الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه مع تعيينه كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقوله قبله يتعين الزيادة وهو غير محتاج إليه وبأنى إن شاء الله تعالى إن فيه قسمين مفسد وغير مفسد (و) من (التطويل) وهو الزائد بلا فائدة من غير أن يتعين كقوله * وألني قولها كذا وبينا * فالكذب والمين بمعنى واحد فإيهما أسقط صح المعنى مع الآخر فلم يتعين أحدهما للزيادة فالفرق بين الحشو والتطويل التعين وعدمه مع كون الحشو قد يعرض فيه لتعنيه افساد المعنى وسبأ في ما في ذلك إن شاء الله تعالى (و) من (التعقيد) والتعقيد الذي ينصف به الكلام وهو المراد هنا هو كون الكلام معقداً أي مغلقاً لا يفهم إلا بتكلف وهو على ما يأتي إن شاء الله تعالى قسمان معنوي ولفظي وأما الذي يتصف به التكلم فهو جعل الكلام كذلك (قابلاً للاختصار) بإزالة ما فيه من التطويل (مفتقراً إلى الإيضاح) أي محتاجاً إلى إزالة تعقيد ليتضح معناه

مختصراً ووصف التلخيص بكونه مختصراً لا بد أن يحصل به الإيضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها وقوله والتجريد يعود إلى الحشو وقوله الاختصار يعود إلى التطويل

أرادته هنا وأورد على الشارح أن التطويل وكذا الحشو ليسا وصفين للكاتب إذا جعلهما مصدرين المبنى للفاعل بل إذا جعلهما مصدرين المبنى للفعول فكان ينبغي التأويل فيهما أيضاً يكونا وصفين للكاتب إلا أن يقال أنه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة أو ترك ذلك استغناء بتفسيرهما السابق لأنه قد فسر كلامهما باللفظ الزائد وهذا بعيد جملهما على الحشو والمطول به وإن المصدر بمعنى اسم المفعول لأنه باق على مصدرية حتى يحتاج إلى أن يؤاها بما أول به التعقيد ثم إن كون الكلام مغلقاً ما بسبب خال في اللفظ وهو التعقيد المقتضى أو خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي أو بسبب ضعف التأليف لأن مخالفة العرف في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالتسبيل من تتبع قواعد الأعراب فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي فانه خاص بالأمرين الأولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما أفاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) أي بناء على جواز تعدد خبر الناسخ وانما سكت عن جملة حال من ضمير غير مصون لأن الخبرية أظهر وأقرب لا بدوهم أن مغايرته للصون مشروطة بملاحظة قبله للاختصاص مع أنه ليس كذلك فانه في نفسه مغاير للصون وإن لم يلاحظ ذلك فيكون أدنى لتقديم على اختصاره وما قيل في قائل من الأعراب يقال في مقترا واختصار في جانب الاختصار التعبير بقابلاً وفي جانب الإيضاح والتجريد التعبير بمقترا إشارة إلى أن الاهتمام

بالاختصار دون الاهتمام بالإيضاح والتجريد فالعجز عن فهم ما أهم من العجز عنه (قوله عما فيه) لم يقل لما فيه على طريقة ما قبله إذ لا يعلم حينئذ أن العجز عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرب التشرع على خط الف لاجل السجع (قوله ألف مختصراً) لم يقل اختصرت مع أنه اختصاراً إشارة إلى أنه ليس مطمح نظرنا اختصار القسم الثالث لا مرداء إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ويخلص عما يستغنى عنه وأيضاً تعبيره باختصاره يقتضي أن ما في هذا المختصر في القسم الثالث وليس لصفه الا مجرد الاختصار مع أنه غير الاختصار التجريد والإيضاح وبعض اجتهاداته مخالفة لمذهب السكاكي (قوله يتضمن ما فيه الخ) إشارة إلى أنه مختصر جامع ثم إن المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لأن هذه المساحات واثق لعل المعاني والبيان (قوله وهي حكم) كان الأولى وهو حكم لأن الضمير إذا وقع بين مرجع وخبر مختلفين بالتسديد والتأنيث فالأولى مراعاة التأنيث لأنه محط الفائدة وقوله حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الإيقاع والاتزاع (٥٧) أعني إدراك أن النسبة واقعة أو ليست

واقعة المسمى ذلك عند المناطقة بالتصديق والمراد هنا القضية الدالة على النسبة الحكمية من إطلاق اسم المدلول وإرادة الدال فساوى قول غيره قضية كلية إن قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعريف قلت هذا مجاز مشهور أو أن هذا ضابط لا تعريف على أن بعضهم ذكر أن الحكم يطلق على القضية نفسها إطلاقاً حقيقياً عرفياً كإطلاقه على مأمور وقولهم كلية أي محكوم فيها على كل فرد من أفراد موضوعها أو المراد موضوعها كلي وقسوه ينطبق الخ هذا القيد على الثاني ليس لبيان الواقع بل للاحتراز عن القضية

(و) إلى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألف) جواب لما (مختصراً يتضمن ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل)

(و) مفتقراً إلى (التجريد) بإزالة ما فيه من الحشو فقوله قابلاً مفتقراً خبران بعد خبر وقد تبين أن في كلامه التشرع لخطوط ولواقي بالمرتب لقال مفتقراً إلى التجريد قابلاً للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح ولكن منيعه استدلال الإيضاح بإزالة التعقيد والتجريد بإزالة الحشو يشتركان في الافتقار إليهما لأن ضد كل منهما عيب يجب إزالته فتاسب التعبير في جانبهما بالافتقار والاختصار بإزالة التطويل ليس في منزلة الافتقار إليه إذ ليس ضده بعيب يجب إزالته ولكونه أقرب من الآخرين قدمه في الذكر كما يقدم الأيسر ليتفرغ إلى الأهم وآخرهما مجموعان فيما يشتركان فيه وهو الافتقار إليهما لأن ضدهما من العيوب (ألف) كتاباً (مختصراً) هذا جواب قوله لما كان علم البلاغة الخ أي لما كان علم البلاغة رفيع الرتبة والقسم الثالث أحسن مصنفاته فيما تقدم وفيه التطويل والتعقيد والحشو احتيج إلى كتاب يزيل ما فيه فالف مختصراً (يتضمن) ذلك المختصر أي يشتمل على (ما فيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي الضابط والمراد به قضية تتضمن حكماً كلياً يشمل بهوميه جميع الجزئيات والمراد بالجزئيات هنا القضايا التي موضوعاتها مشهولة لموضوع القاعدة الكلية وذلك كقولنا بالنسبة إلى هذا الفن كل حكم منكر يجب توكيده فإن هذا يشمل الحكم الذي هو ثبوت القيام زيد عند انكار عمر وفيثبت له حكم القاعدة وهو أنه يجب توكيده فيقال إن زيدا لقائم (ويشتمل) ذلك المختصر

ففيه لف وشر غير مرتب ص (ألف) مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل

(٨ - شروح التلخيص أول)

الطبيعية نحو الإنسان نوع والحيوان جنس فإن المحكوم

عليه بالتنوعية أو الجنسية الماهية الكلية بقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه على الأول فإنه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق الاشتمال واعترض بأن الجزئيات إنما تضاف إلى الكلي المفرد لا القضية الكلية والذي يضاف إليها هو الفروع وهي القضايا التي تحت تلك القضية الكلية بأن يحكم بمحمولها على جزئيات موضوعها وأجيب بأنه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج في الجملة أو أن في العبارة حذف مضاف أي على جميع جزئيات موضوعه أو أن في العبارة استخداماً فإطلاق الحكم أو لا بمعنى القضية وأعاد عليه الضمير يعني المحكوم عليه ولا شك أن المحكوم عليه وهو الموضوع أمر كلي فحتمه جزئيات وعلى هذا لا حذف أصلاً كما قلوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لا تليق بمقام التعريفات ونذهب إليه الجهم الغفير فالأولى أن يقال قوله حكم كلي أي على كلي فإن كلية الحكم كونه المحكوم عليه كلياً والضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلي ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية (قوله ليتعرف الخ) اللام للغاية والعاقبة أي إن غاية ذلك الانطباق وغمرته

تلك المعرفة وليست التعطيل لان الانطباق لا يعطل بالمعرفة بل الامر بالعكس أي أن الانطباق يكون معرفة وذلك لان الانطباق أمر ذاتي القضية فلا يعطل بشئ والمعرفة لاحكام الجزئيات من القضية أمر عارض لها وكيفية معرفة أحكام جزئيات الموضوع منها أن تأتي بقضية سهلة الحصول لتكون موضوعها جزئيات من جزئيات موضوع القاعدة ومحملها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية سهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للطوب كأن يقال ثبوت القيام لا يدرك منكر وكل حكم منكر يجب توكيده ثبوت القيام لا يجب توكيده ولما كانت معرفة أحكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة الاحتياج إلى شئ آخر (١) إليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر يعرف بقي شئ آخر وهو أن القاعدة تعرف منها أحكام الجزئيات والشاهد جزئ من جزئيات القاعدة يكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور وأجاب بعضهم عن توقف الشاهد على القاعدة وإنما هو متوقف على الموقوف به فيقال التوكيد في جواب المنكر في قوله تعالى أنا أرسلنا فو مسمع من الموقوف به وكل مسمع من الموقوف به فهو مستحسن في البلاغة فالتوكيد في جواب المنكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة ورد هذا الجواب بأنه مبطل للعموم في قولهم في تعريف القاعدة على جميع جزئياته (٥٨) فلا دلي في الجواب أب قال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للجهدين المستبطين

للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لانهم هم الذين يريدون تعرف أحكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله (قوله) على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد (أي لا على ما يستغنى عنه منها ولا كان حسوا ونطويا ولا في هذا اشارت إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها (قوله فهي أخص) أي باعتبار الصلاحية أي أن كل ما صلح أن يكون شاهدا صلح أن يكون مناديا من غير عكس وسر ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعينه بخلاف المثال فيبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح

على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهي الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لا يثبت القواعد فهي أخص من الامثلة (ولم آل) من الاول وهو التقصير (جهدا)

(على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) والفرق بين المثال والشاهد أن المثال لا يشترط فيه كونه صادرا من يستدل بكلامه والشاهد يشترط فيه كونه صادرا من يوثق بعريته ويستدل بكلامه فلهذا كان الاول أعم من الثاني وإنما اقرقنا بما ذكرنا لان الغرض من الامثلة ايضاح القاعدة لتصور وضع بكل كلام والغرض من الشاهد تقريرها وتثبيتها فلا يصح الا من كلام من يستشهد به ويلزم من التقرير التام الايضاح دون العكس (ولم آل) فعل مضارع مجزوم بحذف الواو وانها من الاول وهو التقصير فضمن معنى المنع فعلم أنه معك (جهدا) بضم الجيم وتحتها حذف المفعول الاول وذكر الثاني

على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) من يشير إلى هذا المختصر وقوله ما فيه أي ما في المفتاح ويحتاج ان كان مبنيا للفاعل فالضمير يعود على هذا المختصر أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله من كتاب وسنة وقول العرب والامثلة أعم من ذلك وأتى بالتضمن في القواعد والاشتمال في الامثلة والشواهد لان ما هو في ضمن الشئ كالخبر بالنسبة اليه فقصده أن يجعل أعظم ما في المفتاح وهو قواعد في ضمن كبر جعل ما يزيد به من أمثلة وشواهد مشتملا عليه تفصيلا وأيضافا للمضمن جز من المضمن فقصده أن القواعد مضمته لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركاما من موضوع الكتاب جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزاءه الأصلية ص (ولم آل جهدا)

لان هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان الجزئ لا يلزم أن يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا لا يوضح أو لا يثبت عارض من مصادق لا يمكن اعتباره في حقيقة ما وحينئذ فلا ينبغي عليه أخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك في مفهومهما لانه الجزئ من حيث انه جزئ لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخل في مفهومه ومن حيث انه مثال أو شاهد يكون الاثبات والايضاح داخل فيه فلا ينتج العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما ما التباين الكلي لانه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر والتباين الجزئ وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال المثال ما قصده الايضاح أو يدعمه الاثبات أم لا والشاهد ما قصده الاثبات أو يدعمه الايضاح أم لا ان قلت نعم في الاول دون الثاني بأن يقال الشاهد جزئ يذكرا لاثبات ليس الا فلنا قال العلامة بس التعميم في الاول دون الثاني فحكم لانه لا دليل عليه (قوله ولم آل) عطف على ألفت ويجوز أن يكون حالا من فاعله وأصل آل ألويهم جزئيا الاولى للتكامل والناسبة فاه الكلمة فقلب الهمزة الثانية ألفا فاعل القاعدة انه اذا اجتمع همزان في أول كلمة والناسبة منهما ساكنة فقلبها قلب مدة من جنس حركة التي قبلها وحذفت الواو الجازم لانه معتل وما ضبه الألو واصل الألو كنصر نحو ركت الوارد وانفتح ما قبلها فقلت ألفا (قوله من الاول) بفتح الهمزة وسكون اللام كالصرا وبضم الهمزة والألام كالعز على ما في الفاموس (قوله وهو التقصير) أي

(١) إليها كذا في الاصل ولعل هنا سقط خبر ركتبه معصية

التواني بالتقصير من قصير عن الشيء أو إلى عنه لا من قصير عن الشيء بمعنى انتهى أو عجز عنه ثم إن تفسير الشارح الأول بالتقصير بيان لعدم
 في أصل اللغة وأما كونه بمعنى المنع فبإجازة وانما جعل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازي حيث قال واستعمل الألو الخ لأن آل بمعنى
 أقصر فعل لازم فهذا الواقع بعد ما نصب على التمييز أي من جهة الاجتهاد أو على الحال أي حال كوني مجتهدا أو على تزعم الخافض أي في
 اجتهدى والأول باطل إذ لا إيهام في نسبة التقصير إلى الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لأن الأصل في المحوّل أن يكون الاستناد
 إليه حقيقيا وهذا مجازي وأما الثاني والثالث فبعيدان لأن مجي المصدر حال اسماء وكذلك النصب على تزعم الخافض وحينئذ فعل آل
 في كلام المصنف بمعنى أقصر بعيد فلذا عدل عنه الشارح إلى المعنى المجازي (قوله وقد استعمل الخ) أي على طريق التضمن فقد تضمن
 آل معنى أمتع المتعدي لا تنسب أو استعمل الألو بمعنى التقصير للتعبد تشبيهه واشتق من الألو آل بمعنى أمتع على طريق الاستعارة
 التبعية فقوله وقد استعمل الخ اضرب عما تقدم الذي هو المعنى الحقيقي إشارة إلى أن المراد من الألو هنا معناه المجازي وهو المنع لما قلناه
 ولاشعاره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير المشهورة عند بعض الأصوليين (قوله وحذف الخ) عطف على محذوف أي
 واستعمل المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال إن الحذف يقتضي ذكر الشيء أو لا يقتضي أن
 المصنف فلذا كرر المفعول الأول ثم حذفه بعد ذلك وليس كذلك وانما حذف (٥٩) المصنف المفعول الأول وهو الكاف لكونه غير

مقصود بخصوصه حذف
 للمعوم لأن المعنى لم يمنع
 أحدا فان قلت لم لا يجوز
 أن يكون آل في كلام
 المصنف متعديا لمفعول
 واحد لتضمنه معنى
 أترك أو التهجيز بالألو عنه
 والمعنى ولم أترك اجتهدى
 في تحقيقه ولا يكون في
 الكلام حذف على ما هو
 الأصل قلت المانع من
 ذلك أمران الأول اشتراط
 استعمال الألو بمعنى المنع
 وعدم اشتراط استعماله بمعنى
 الترك الثاني أنه لو كان الألو
 هنا بمعنى الترك لكان المعنى
 لم أترك اجتهدى في تحقيقه

أي اجتهدا وقد استعمل الأول في قولهم لا أولك جهدا متعديا إلى مفعولين وحذف المفعول الأول ههنا
 والمعنى لم أمتنعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وتهذيبه) أي تنقيحه (ورتبته) أي المختصر (رتبنا
 أقرب تناولا) أي أخذنا (من ترتيبه) أي من ترتيب السكاكي أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى
 الفاعل أو المفعول (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريبا) مفعوله

وهو جهدا ويحتمل أن يكون على إيهامه فنصب جهدا باسقاط الخافض أي لم أقصر في جهدي أي
 اجتهدى ويحتمل وقوله (في تحقيقه وتهذيبه) متعلق بجهدا أي لم أترك شيئا من اجتهدى في تحقيق
 هذا المختصر أي تنقيحه عما لا ينبغي من الفساد معنى ولفظا (ورتبته) أي هذا المختصر (رتبنا
 أقرب تناولا من ترتيبه) أي وجعلت مسائله ونصروه في رتبته فيها أسهل أخذا لكونها يستعان
 ببعضها على فهم بعض وينبغي إدراك بعضها على إدراك بعض من ترتيب السكاكي القسم الثالث
 ولا شك أن الترتيب كان على الوجه المذكور كان المرتب أسهل أخذا مما لم يكن كذلك (ولم أبلغ
 في اختصار لفظه) أي المختصر بل ارتكبت في الاختصار طريق الاعتساف (تقريبا)

في تحقيقه وتهذيبه ورتبته ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه) ش لم آل له استعمالا أحدهما
 أقصر والثاني لم أمتنع نفسي جهدا ومنه قوله عز وجل لا يأتونكم خبالا وعلى الأول لا يكون
 جهدا مفعولا والضمير في قوله من ترتيبه يعود على المقاح وبما قبله يحتمل عوده عليه وعلى هذا
 الكتاب وهو أقرب ص (ولم أبلغ في اختصار لفظه تقريبا)

بل اجتهدت فيه وهذا لا يفيد أنه بذل كل الاجتهاد في ذلك وهذا خلاف المقصود إذ المقصود أنه بذل كل الجهد في تحقيقه وهذا انما يفيد
 جعل آل بمعنى أمتع تأمل (قوله لم أمتنعك) الخطاب لغیر معنی أي لم أمتنع أحدا اجتهدى في تحقيقه بل بذلت وسعي وطاقتي في ذلك (قوله
 في تحقيقه) متعلق بم آل باعتبار أن معناه بذلت وسعي لا يجهدا لعدم جواز المعنى كذا قال بعضهم وتأمله (قوله في تحقيقه) أي المختصر
 وفيه أن التحقيق هو إثبات المسئلة بالقليل والمختصر الفاظ لا تثبت بدليل إذا الذي يثبت به انما هو المعاني وأجيب بأن في الكلام حذف
 مضاف أي في تحقيق مدلوله فالصحيح من أوصاف المعاني كما أن التهذيب من أوصاف اللفظ لا مخلص اللفظ من الحشو (قوله أي
 أخذا) التناول في الأصل مد اليد لاخذ الشيء أو يدبه هنا لازمه وهو لا خذفه ومن إطلاق اسم المازوم وإرادته لازم والمراد بالاختصاف
 اختيار النفس للسائل أي إن اختيار الشخص للسائل المرتبة من هذا المختصر أقرب من اختيار ملها من القسم الثالث بمعنى أنه يميل
 إلى أخذها منه أكثر لكونه جعل مسائله ونصروه في رتبته هي منها أسهل أخذا من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على
 فهم بعض وينبغي إدراك بعضها على إدراك بعض أو المراد بالتناول لاخذ المعاني من الالفاظ المرتبة أي إن أخذ الشخص للمعاني من
 الالفاظ المرتبة من هذا المختصر أقرب من أخذه من الالفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله إضافة المصدر) أي أضيف إضافة
 المصدر أو وهذا لا إضافة إضافة المصدر فهو ما منصوب على المفعولية المطاعة أو هو فروع خبر محذوف وقدم إضافته إلى الفاعل على

اضافته لافعل لما تقدم في كتب النحويين أن الأول أكثر وأولى (قوله لما تضمنه) أي معمول لما تضمنه الخ أي فهو من ذلك التضمن
بالتفح أي وليس عليه أن لا يفتقر لان المعقول له هو ما فعل لاجل الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا نقي وهو المبالغة لانه ينزل المعنى أن المبالغة
في اختصار لفظه لاجل التقريب منتقبة فيقتضي (٦٠) أن المبالغة في اختصار لفظه لغیر التقريب كسهولة الحفظ حاصلة وليس

هذا المعنى بمراد لان المراد
نفي المبالغة في الاختصار
مطلقا وانما كان المعنى ما
ذكر على جعله متعلقا بأبلغ
لان النقي اذا دخل على كلام
فيه قيد شأنه أن يكون
النقي فيه موجها الى
القيد مع بقاء أصل الفعل
ثم ان ظاهره أن العمل
لما تضمنه المعنى وهو الترتيب
وليس كذلك وانما العمل
للفعل الدال عليه وهو
تركيب الكلام على حذف
مضاف أي معمول للدال
ما تضمنه معنى لم أبلغ ثم
ان هذا الكلام يحتمل أن
يكون اشارة الى أن العمل انما
هو تلك الفعل وانه اذا
جعل العمل معنى حرف
النقي وجب تأويل النقي
بفعل مثبت يصح للتعليل
وهو الظاهر ويحتمل أن
يكون اشارة الى أن العمل
لحرف النقي باعتبار
ما يستفاد منه وما ذكره
بان لعل حرف النقي وأن
التقدير وتوضيح الحاصل
المعنى وانما أدرج الشارح
المعنى للاشارة الى أن ترك
المبالغة ليس عين معنى
لم أبلغ لوجوب تغاير
التضمن والتضمن ولولم

لما تضمنه معنى لم أبلغ أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أي تناوله (وطلبا لتسهيل
فهو على طلبه)

لتعاطيه) أي انتفت من المبالغة في الاختصار لاجل قصد التقريب الى الافهام عند تعاطيه
بالمداينة فالتقريب على الانتقاء المفهوم من قوله لم أبلغ لانه لا يصير المعنى حيث ثاب المبالغة
الكائنة لاجل التقريب انتفت من ولا ينافي ذلك وجود مبالغة كائنة لغیر التقريب وليس هذا المعنى
مرادنا (وطلبا لتسهيل فهمه على طلبه)

لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طلبه) ش يعني بذلك أن الكلام اذا اولغ في اختصاره معب دركه
واستغلت ألفاظه فلذلك لم يبالغ في اختصاره بل جعله وسطا بقي في كلام المصنف بحث وهو ان قوله
تقريبا وطلبا لا يستقيم أن يكون معمول لا بالبع مجزأ عن النقي لعدم ملائحته فهو كقولك لم أضرب زيدا
اكرامه فهو معمول به بعد تقدير دخول النقي عليه والمشهور في مثل ذلك خلافه كقوله تعالى ولانا كلوا
اسرافا وبارا ولو جاء على ما ذكره المصنف اقال حياته وحفظا وكذلك ولا تقتلوا اولادكم خشية
املاق فالقياس أن يقول على هذا لم أبلغ في اختصاره بإعادته على أن الاسلوب الذي استعمله يستعمله
الناس كثيرا وهو أحسن من جهة أن فيه نفي ذلك بكل تقدير بخلاف اعتبار الفعل مقطوعا عن النقي
فانه يقتضي النقي بقيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في أماليه فقال
في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون اذا قلت ما ضربت به للنأديب فان أردت نفي ضرب مدعي فالكلام
متعلقة بضربت ولم تنف الا ضربا مخصوصا وان أردت نفي الضرب مطلقا فالكلام متعلقة بالنقي
والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب لان بعض الناس قد يؤقّب ترك الضرب ولا يستبعد
تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النقي بل واز قواهم ما أكرمه لتأديبه وما أهنته للاحسان اليه وانما
يتعلق بمافي الحرف من معنى أنتي وقوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون لوعلق به لكان المراد نفي جنون
من نعمة الله وهو غير مستقيم لان الجنون ليس من نعمة الله ولانه انما أريد نفي الجنون مطلقا فتفق
أن المعنى أنتي عند الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا يحكم في التعلق فان صح تعلقه بالفعل والاعلاق
بالحرف وعلى هذا قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنكروا فضلا من ربكم معناه في أن تنكروا فهي
متعلقة بجناح المعنى أن الجناح في ابتغاء التجارة منتق وتعلقه بليس بعيد لانه لم يرد نفي الجناح مطلقا
ويجعل ابتغاء التجارة طرفا للنقي فهذا يعد أن يكون متعلقا انتهى وحاصله ما قلنا وان الأصل التعلق
بالفعل من غير نظر الى النقي وقول ابن الحاجب التعلق بليس بعيد لعله يريد التعلق بالمضوى والا فالراجح
أن ليس لا يتعلق بها الجار والمجرور لفظا وقال ابن الحاجب أيضا في شرح خطبة الفصل في قول
الرحمشرى (١) لا يعدون منابذة وزبغاهو نصب على المفعول لاجل ما تضمنه معنى لا يعدون كانه
فيل يغربون منهم لاجل المنابذة أو انتفى بعدهم لاجل المنابذة لا يعدون لانه بفسد المعنى ثم رأيت
المؤلف في بعض التعليقات نحو كلامه الاول وقال الذي تقتضيه صناعة العربية التعلق بالفعل الصريح
ثم ذكر الاحتمال الآخر ذكره مأخذين أحدهما ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بالفعل دل عليه حرف
النقي قال كما يفعل بعض النحاة والرحمشرى في بعض المواضع والثاني انه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه

بذكر المعنى لصح أيضا لان اللفظ يتضمن معناه فيضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن التضمن لشيء متضمن لذلك متفيا

النقي لكن يصير الكلام خاليا عن اقله أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ وانما كان معنى لم أبلغ متضمنا ومستلزما لترك لان معنى
قوله لم أبلغ نفي المبالغة ولا يمتز بها (قوله وطلب الخ) ان قلت هذا عين ما قبله فلا حاجته

(١) عبارة الفصل لا يعدون عن الشعورية منابذة الحق الا بيل وزيفاعن سوا المذهب كتبه معصمه

قلت أما أولاً فقد يمنع ذلك إذا لا يلزم من قرب تناوله فهمه إذا قد يقرب ما هو في غاية (٦٩) الصعوبة ولا يصل إلى حد السهولة فإن في مجرد

تقليل الصعوبة تقريباً لا يقال فكان ينبغي أن يستغنى بهذا عما قبله لانا تقبول اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر لان الاول قد وقع في حركته على أن المقام مقام خطابة وأيضاً فقد يكون قصداً من الاول تسهيله في نفسه وانه مستحسن مع قطع النظر عن تحقق الطلاب به ومن ثماني الإشارة إلى أن له طسلاً بأنه راعى حالهم (قوله بأنه مختصر) أخذه من قوله الفتح مختصراً ومن قوله ولم أبالع في اختصاره وقوله منقح أخذه من قوله في تحقيقه وتهذيبه وقوله سهل المأخذ أخذ من قوله وطلب الخ (قوله تعريض) هو كتابة مسوقة لموصوف غير منذ كور وبسمي تلويحاً كقول المحتاج للمحتاج إليه جئتكم لا أسلم عليكم فكأنه أمل الكلام إلى عرض بدل على المقصود ونما يسمى تلويحاً لان المتكلم يلزم به ما يريد ونسوة تعريض يعني تأنيب والانه قد عترض بالقسم الثالث أولاً بقوله قابلاً للاختصار مفتقر للإيضاح والتجريد كما أنه صرح بذلك أولاً في قوله ولكن كما عبر مصون الخ قال في المثلوث ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً

والضمائر المختصر وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض

أي انتفت المبالغة في الاختصار لما تقدم وانتفت لاجل الطلب والحرص على تسهيل فهم المختصر على الطالبين لفهمه فان المبالغة في الاختصار مما يوجب صعوبة الفهم وصعوبة الفهم مما يوجب منافية الكتاب فيترك تعاطيه وتداوله وقد وصف المصنف كتابه بأنه مذهب سهل المأخذ مع الاختصار وفي ذلك تعريض بأن لا تطول بل فيه ولا حشو ولا تعقيد كالسكاكي قال في المثلوث ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشواً وتطويلاً وتعقيداً نصريحاً ولا يعني في قوله ولكن كان غير مصون الخ وتلويحاً تأنيباً

منتعباً قلت والذي تلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا ورد شيء من تعلقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النقي فالأصل تعلقه بالفعل المنوي لا بالنقي إلا أن يقوم دليل على تعلقه بالنقي فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين والذي يترجح المأخذ الثاني الذي ذكره والد لا ماد كره ابن الحاجب لان عمل معاني الحروف لا يساء عليه أكثر النعماء لم يمتبه إلى أن هذين الاحتمالين يأتیان في كثير من تعلقات الفعل فيأتي ذلك في المفعول به تقول ماضر به أهاناً إذا أردت التعليق بالفعل الصريح وتفسير النقي وتقول ماضر به كراماً إذا أردت تعليق انتفاء الضرب مطلقاً وتقول ماضر به لا كرمه وماضر به لا أهينه وتقول في الحال ماضر به مصلواً إذا أردت وقوع الضرب في غير حال الصلب وماضر به مكرماً إذا أردت ترك الضرب وتقول في الغاية لا أضرب حتى يموت إذا أردت أنك تضربه ضربه بالاموت منه فالضرب حتى يموت منتف لا مطلق الضرب وتقول لا أضرب حتى يسيء فانتفاء الضرب طلقاً قبل الاستعانة حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسيء (١) وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم إلا زيداً والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتف لا ما قيام الجميع أو بقيامه ولا يقوم القوم إلا بزيادة أي انتفى قيام غير زيد وتقول ماضر به حقاً إذا أردت أنك بعدد الضرب وماضر به حقاً إذا أردت نقي الضرب المؤكد وتقول في الظرف لا أحب زيدا اليوم والمعنى ان انتفاء المحبة المستمرة وقوع اليوم ولا أحبه اليوم يعني أن محبتك في هذا اليوم هي المنتفية وتقول في المفعول معه ماسرت والنيل إذا أردت انتفاعاً بمصاحبة النيل وتقول ماسرت والكسل إذا أردت انتفاء السير مطلقاً بمصاحبة الكسل وتقول في الجار والجارور ماضر به زيداً عن بغضه أو كرهه إذا أردت التعليق بالصريح وان لم ترد قلت ماضر به زيداً عن محبة أو من محبته وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك مع بعضها ما تصرفه قطعاً إلى الفعل ومع بعضها ما تصرفه إلى الانتفاء قال تعالى لا ظلم اليوم فاليوم ظلم طرف لظلم وليس المعنى ان ذلك اليوم وقع فيه الظلم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره وعكسه قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ليس معناه نفي تثريب ذلك اليوم فقط بل انه وقع في ذلك اليوم انتفاء كل تثريب وقال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فذلك شك أن اصل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى ان انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المعاقب لزم الحل بعد الطلاق لا إلى تلك الغاية وكذلك حتى يميز الخبيث من الطيب وكذلك ولا تقربوهن حتى يطهرن وكذلك حتى تعلموا ما تقولون حتى يبلغ الهدى عمله نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى أطاع الشمس وقد كثرت في حق دون غيرها وكذلك قوله تعالى وما تلوينا فيها أي انتفى قراءتها فينا هذا أحسن ما قيل فيه وأما الزاردي على الأصل فكثير قال تعالى وما فعلته عن أمري فمن أمري يتعلق بفعلته لا بالانتفاء لان الوقع أنه فعله وقال تعالى لا يسألون الناس الخافاً وقال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة وقال تعالى ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون فان قلت تجوز الأمرين بوقع في الباس قلت سبق أن الأصل أحدهما فلا الباس على أنه يجوز أن تقول زيداً يقوم ويقعد مره بالعتف على يقوم تارة وعلى لا يقوم أخرى وهما معنيان متضمان قال تعالى

نصريحاً ولا تلوينا فيها ونعريضاً ثانياً (١) وتقول في الاستثناء الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة شيئاً قاطماً وسرر كنهه

(قوله بأنه لا تطويل فيه) أي لأنه مختصر وقوله ولا حشو أي لأنه سهل المأخذ فهو شر على ترتيب ألف (قوله المذكور من القواعد وغيرها) أي الامثلة والشواهد وأشار السارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعا للمختصر والاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة إليه وليس كذلك وأول القواعد والشواهد الامثلة المذكور لاجل هذه الإشارة إليها بذلك مع افراده وقد كبره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض إشارة إلى عزلة تلك الفوائد لانهم لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال في المطول ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة وتوئد في جعل مختصرات خواطره وزوائد ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للدخول ولزم فصل أن مختصرات خواطره زوائد شأن فيها أن تطرح ولا تقبل فسميتها زوائد (٦٣) تواضع منه ويحتمل أن يكون المراد أن مختصرات خواطره زوائد في الفضل

بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أي اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أي لم أفرز (في كلام أحد بالنصر مجيها) أي بتلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح)

يعني في قوله قابلا للاختصار الخ وتعربضا لما يتبع في وصفه كتابه بضد ذلك (وأضفت) أي ضمنت (إلى ذلك) إلى ما تضمنه من قواعد القسم الثالث وما يحتاج إليه من الامثلة والشواهد (فوائد) جمع لفائدة وهي ما يتجدد مما لا ينفع (عثرت) أي اطلعت من غير قصد طلبها بخصوصها (في بعض كتب القوم) ويعني بالقوم البيهقيين (عليها) أي على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أي لم أتمصل ولم أفرز (في كلام أحد بالنصر مجيها) أي بتلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) وذلك بأن يدل عليها كلام أحدهم ولو بطلق الالتزام أو بالمفهوم الاضعف فتوخضت فيه ولم يقصد صاحب ذلك الكلام ولا ينافي ذلك كون أصل مدركها قواعد هذا الفن بممارستها وقواعد فن آخر لأن ما يدرك بممارسة القواعد ويحصل بها لا ينسب لأحد (وسميته) أي هذا المختصر (تلخيص المفتاح) أي تنقيصه وتهذيبه في الجملة وهذا المختصر المعين تلخيص المفتاح فإذا سمي بهذا الاسم طابق باعتبار معناه الكلي هذا المعنى الجزئي أو طابق هذا الاسم باعتبار معناه الجزئي معناه الكلي

بالتنازدة ولا يكذب بآثار بنا ونكون بعطف نكون على لا تكذب وهذا القاعد قد بما تخرج من كلام المصنف في باب الاستفهام حيث يقول في نحو لم تعلم أنه استفهام تقرير رغبة للثني وانكار رغبة للثني ولا يوجد في الغالب التعلق بالفعل لا بالنسبة الآتي حتى فإني لا أستحضر في القرآن استعمال حتى بعد نفي أو نهي الا والمقصود للثني مطلقا نعم في السنة قوله صلى الله عليه وسلم في الضيف حتى نخرج به وقوله صلى الله عليه وسلم لا تصف المرأة جارتها الزوجها حتى كأنه ينظر إليها ولا فرق في حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها لان المقصود التعلق المعنوي وإنما أطلت في ذلك لأنه قاعدة مهمة يحتاج إليها في جميع العلوم ولم أر تحقيقها في كتاب والله الحمد والمنة ص (وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالنصر مجيها ولا الإشارة إليها) ثم هذا الكلام مجازي يخالف ما بعده ص (وسميته تلخيص المفتاح) ثم هذا الاسم ان كان علما

على الفوائد التي التقطها من كتب الأئمة وبين فوائد وزوائد الجنس الاخر لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج لتباعد مخرج الفاعل من مخرج الزاى وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربين المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ن تلك الزوائد مثل عراضاته على السكاكي ومثل مذهبه في الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعترض بأن هذه الزوائد ان كانت غير موجودة في كلام أحد لا يطعن بقرائن النص ولا يفسر بقا التلويح كانت باطلة اذ لا مستند اليها على انها اذ كانت خارجة عن كلامهم فلا معنى لذكرها مع كونها آتية بما قالوه فكيف تدخل في فهم وتضاف الى ما قالوه ويجري عليها حكمه

للقواعد وهذا لا ينافي انها تؤخذ بالتأمل في القواعد والمأخوذ من القواعد لا يضاف الاستنباطه وحيث يصح ادراجها في الفن وأجاب السلامه فيص بأن المراد بقوله في كلام أحد أي من أهل هذا الفن المتصدين لتدوينه وتقريره وهذا لا ينافي انها تؤخذ من كلام نحو مفسر ادراجها في كلامهم من حيث مناسبتها له وكونها على طريقته ومشابهة له في الفائدة (قوله بأن يكون الخ) هذا تصوير للثني وهو إشارة (قوله وسميته الخ) لأنه تلخيص لا عظم أجرائه هذا وقد اشتهر أن أسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية وأسماء العلوم من قبيل العلوم الانسية واعترض بأن هذا الحكم فلاولى أن يقال ان قلنا ان الشيء متعدد متعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشيء لا متعدد متعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص وما يؤيد ذلك أن الكتاب جزء من العلم فاجرى على الكلي

قصدت

وأجيب بأن المراد انها لا توجد في كلام أحد بالنظر

يجرى على الجزء (قوله ليطابق اسمه) أي ليكون معنى اسمه العلى وهو اللفظ المخصوصة الحالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا
للعناء الأصلي وهو التتبع والتدب ووجه المناسبة أن هذه اللفاظ المخصوصة مشتملة على التتبع والتدب فسميت هذه اللفاظ
بالخصيص لا لتمامها عليه فالحامل للصنف على هذا التسمية تلك المناسبة تطورا قبل في الصلاة من انما الفاعل الدعاء ثم جعلت في الشرع
اسما للأقوال والأفعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى الشرعي مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه أن
ذات الاسم مطابقة للعناء اذ لا مناسبة بين حروف التخصيص وبين اللفاظ المخصوصة أو التتبع (قوله قدم المستداليه) أي ولم يكف
بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصد الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو العطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تتلصق
المعطوفين في الماضي والماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها الحال بدون التقديم لان المضارع مثبت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لا بالواو وقع
أن يكون التقديم لأجل أن تكون الجملة اسمية مرتبطة بالواو الحال والقصد من جعل هذا الجملة حالة تقييد جميع الأفعال من التأليف
وما عطف عليه فان قلت يصح جعلها العطف ومحل مراعاة المناسبة في العطف اذ لم توجد نكته وقد عدل هنا الى المضارعية لقصد
الاستمرار التبعدي لان الماضي تقييد لاقطاع قلت هذه النكته حاصله مع التقديم وجعل الواو الحال فالاولى ما ذكره فرار من عدم
تلك المناسبة فان قلت لا حاجة في جعل الجملة حالية لزيادة واو اذ الجملة الاسمية يصح أن تكون حالا بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها
نوع الاستثناف فزاد هاء ما في ذلك التوهم فظهر من هذا أن التقديم انما هو من (٦٣) أجل ما ذكر من النكته اذ لا يعرف التقديم بما

نكته غير ذلك وذلك لان
تقديم المسند اليه على
المسند لفعل الذي لم يدل
حرف السبق قد يأتي تقييد
وقد يأتي لتقوي الحكم
لذكر الاسناد كما يأتي ولا
يعرف لشي منهما حسن
هذا اذ لا حسن في قصر
السؤال عليه بل الحسن في
الشركة في السؤال لكون
أقرب للإجابة لا اجتماع
القلوب وأبعد عن التخيير
في الدعاء ولا حسن في
تأخير سناد السؤال اليه

ليطابق اسمه معناه (وأنا سأل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو الحال (من فضله)
حال من (أن ينفع به) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (أنه)
أي الله تعالى (ولي ذلك) النفع (وهو حسي)

(وأنا سأل الله تعالى) أي سميت والحال أي سأل الله تعالى (من فضله أن ينفع به) كل طالب (كما
نفع بأصله) أي سأل الله تعالى النفع به في حال كون ذلك النفع كائنا من فضله وجوده لا لئلا يثقل
بأصله ولا لئلا يثقل بآثاره بل بمجرد الفضل والكرم كما نفع بأصله وهو المفتاح وكونه أصلا
لانه تلخيص القسم الثالث منه وما كان جزؤه أصلا لغيره فهو أصل لذلك الغير وصح ورود الحال من أن
ينفع مع تكبره لتقدمه عليه ونخص السؤال بوقت التسمية بعد انتمام المشعر بفتح المسمى دفعا لما
يخشى من عيب التمدح بالعمل الموجب لنقصان بركته ونفعه (أنه ولي ذلك) أي سأله تعالى لانه متولى أمر
ذلك النفع حصولا ونفيا كما أنه المتولى لكل شيء ولا شريك له في شيء مما البتة (وهو) أي الله تعالى (حسي)

فصحت مناسبتها أو وصفاف في هذه التسمية تطورا وجوه منها أنه ليس تلخيصا للمعاني بل للقسم
الثالث منه وكله أحالة على ما سبق من التصريح بذلك ومنها أن التلخيص يؤذن بالاقتصار والموافقة

اذ لا تكرار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن أن يكون التقديم هنا لافادة الحصر والتقوي ووجه الاول بأن المصنف من رآه
رأى أن كتابه لا يثقل اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به الا هو فكأنه قال وأنا سأل النفع به دون
غيري فالقصر حقيق أو انه اضاف باعتبار الحاسدين له من أهل عصره أي وأنا سأل انه لا يغري من الحاسدين ورد الوجه الاول بأن جعله
قصرا حقيقيا ينافي ما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث فان ذلك المدح ينافي ان يرى أن غيره لا يعتد به ورد الوجه
الثاني بأن القصر المسد كورا انما يكون الرد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد أن أهل عصره الحساد يشاركونه في السؤال حتى يرد
عليه وكونه يدعي أن هنا معتقدا للشركة أمر بعيد ويوجه الثاني بأن تقوي الحكم وتأكيده بتكرار الاسناد ليس بالوزم أن يكون
الرد على منكر بل قد يكون مجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبة فيه أو الاستبعاد بالحكم فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام
أو لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله يتضرع في الإجابة بمجتهدا بأقصى وسعه شيئا الى أنه لا يعتمد على ما بالغه في وصف مؤثفه بل
يسأل الله النفع به أو الاستبعاد السؤال ولذا عطف بقوله انه ولي النفع به فتأمل ذلك (قوله حال من أي ينفع به) أي حال من صدر
المؤثر الواقع مفعولا أي سأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من فضله من محمولات أن
ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول أو تقديم معمول المسد عليه كالأه ما ممنوع (قوله وهو المفتاح أو القسم الثالث)
جعل القسم الثالث أصلا له ظاهر وأما جعل جملة المفتاح أصلا فيه نظر لان القسمين الاولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعل
أصلا له ويجب أن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالحال أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله انه ولي) بفتح الهمزة على حذف لام الجر عله

لقوله أسأل وبكسر هاء على الاستئناف البياني جواباً عما يقال لا شيء مما تسعدون غيره وقوله ولي ذلك ولي فعل بمعنى فاعل أي منولى ذلك النفع ومعطية فله أن ينصرف فيه كيف يشاء (قوله أي محسبي) يشير إلى أن حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما في المقام أن حسب في الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن المتعدد فيقال زيد وعمر وحسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى حسب وكافى وله حيثما استعمل إلا أن فتارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نعتاً لذكر كرون برجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الأسماء الجامدة غير تابعة لموصوف نحو حسبهم جهنم فلان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فالعوامل القبطية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق وأما قول صاحب الصحاح حسبك درهم أي كفاك فهو بيان للعنى بالمال لأن مال المعنيين واحد لا يمان لانه اسم فعل (قوله وكافى) عطفه على ما قبله عطفاً تفسيره بمحتمل أن المراد كافى في جميع المهمات حتى في إجابة هذا السؤال ويحتمل (٦٤) الكفاية في ذلك وعليه فتكون الجملة منتظمة (قوله عطفاً الخ) إنما جعل

الواو عاطفة لأن الأصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال لأن الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزئية (قوله إماماً على جملة وهو محسبي وإماماً على محسبي) إنما انحصر العطف في هذين لأن المتقدم ثلاث جعل لأصح العطف على الأولى منها لعدم الجامع ولكونها حالاً والانشائية لا تكون حالاً ولا على الثانية لأنها معلة وهذه لا تصلح لتعليل فتعين الثالثة فاما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها (قوله والخصوص) أي بالمدح محذوف والأصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل

أي محسبي وكافى (ونعم الوكيل) عطفاً لإماماً على جملة وهو محسبي والخصوص محذوف وإماماً على محسبي أي وهو نعم الوكيل فالخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في محوزيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار والله أعلم

أي كافى عن غيره في كل شيء فلا يطلب من ادعى من غيره (ونعم الوكيل) يحتمل أن يعطف على جملة وهو محسبي فيكون الخصوص بالمدح محذوفاً أي ونعم الوكيل المقوض إليه في جميع الأمور هو أي الله تعالى ويحتمل أن يعطف على الخبر وهو لفظ محسبي لأنه في تأويل الفعل فيكون في تأويل الجملة بفاعله إذا التقدير وهو محسبي أي يكفي فيكون الخصوص هو الضمير الذي اقضى العطف وجوده مقدماً وكون الخصوص مقدماً فيه خلاف قبل يجوز وقبل المقدم دليل الخصوص المؤخر وعمي نص على الأول صاحب المفتاح وإذا كانت جملة وهو محسبي خبراً وكانت جملة نعم الوكيل انشائية سواء عطف على خبر الأولى بالتأويل المتقدم أو على جملة عطف الانشاء على الاخبار وهو منوع لأن بين الانشاء والاخبار كمال الانقطاع على ما يأتي وقد يجب أن يجعل الأولى لانشاء الانشاء على الله تعالى بأنه السكافي في جميع المهمات ولو كان انشاء بالجملة الأهمية قليلاً لأن ارتكابه أخف من ارتكاب العطف مع كمال الانقطاع أو يجعل الثانية معطوفة على خبر الأولى بتقدير القول فتكون الجملة خبرين إلا أن

وهو قد خالفه ككثيراً وزاد عليه كما سبق وعده به ومنها أنه جعله قبلاً سبق مختصراً والاختصار والتخصيص متنافيان فالاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى مأخوذ من التخصيص وهو المجتمع فوق الوركين ومنه التخصيص أن الجوهر يذوكر في مادة مختصر فيكون وزنه فعل لكر ابن سبته ذكره في المحكم في الرابع فيكون وزنه فعل كزبرج والمبسوط هو المختصر منه والاختصار حاصل في كل منهما ويتعدى الفعل إلى واحد منهما أيهما كان بنفسه وإلى الآخر بحرف مختلف فتقول اختصرت المبسوط في اللطيف واختصرت اللطيف من المبسوط وعند الإطلاق لا يقع الأعلى المبسوط فتقول اختصرت المبسوط واسم المفعول وهو المختصر حقيقة في كل منهما فيقيد وعند الإطلاق اشتهر على اللطيف ومنه

الخصوص إماماً مبتدأ والجملة قبله خبراً وخبره محذوف أو يجعل خبر المحذوف (قوله وإماماً على محسبي) أي وإن لم يرد عليه تسمية عطف الجملة على المفرد لأنه يجوز أن تضمن المفرد معنى الفعل كما هال أن محسبي في معنى محسبي (قوله فالخصوص هو الضمير) أي الواقع مبتدأ لأن ونعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) إنما صرح به ذلك لأن تقدم الخصوص خلاف الشائع إذا شائع أن الخصوص يذكر بعد الجملة قبله خبراً وخبره محذوف أو يجعل خبر المحذوف وهناك وقع مبتدأ مقدماً فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبري منه على ما صرح به صاحب المفتاح (قوله وعلى كل تقدير) أي من التقديرين أعني عطف جملة ونعم الوكيل على جملة وهو محسبي أو عطفاً على محسبي وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الأول لا على الثاني لأن محسبي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو محسبي مفرد لا يقيد أخباراً إلا أن يقال أنه في تأويل محسبي ويكفي ثم إن قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل أن المراد وهو جاز كما صرح به الشارح في غير هذا المحل وقال الصفاة المقصد بذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل أن المراد وهو غير جاز كما ذهب إليه البيانون وجهور النفاة حيثما قصد الاعتراض

في مقدمة في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة والمحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان والناس في تفسير الفصاحة والبلاغة

على التقدير وعلى هذا الاحتمال فيجب باختصار التقدير الاول اعني عطف الجملة على الجملة لكن يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لان الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام وان قوله ونعم الوكيل ليس عطفًا بل معمول خبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلقة بخبرها جملة انشاءية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار او فختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لكن لا نسلم ان فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله بحسبي فهو من عطف الانشاء على المقدر لاعلى الاخبار سلمنا انها عطف على حسي وانه مؤول بما مر لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يمنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان المعطوف عليه محمل من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بان جعل الجملة الاسمية لانشاء اقل من الفيل فلا ينبغي حمل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بان فيه تقدير امور ثلاثة لا دليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه بمقول فالانصاف انه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب (٦٥) الثالث بان شرط عطف الفعل على الاسم ان يكون الاسم في معنى الفعل كافي قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل الليل سكا أي فالتق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب ادليس الاسم في معنى الفعل وحسي بدون اعتبار بحسبي اسم ليس في معنى الفعل ورد الجواب الرابع بان القول يجوز فيه فبما له محمل من الاعراب بدون تأويل أي لا بد بالانشاء ولنا في خبر عند الجمهور ممنوع لانه من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز فوله تعالى وقاوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه احوال من الحكاية لا من المحكي أي من كلام

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الثانية مشتملة على انشاء محكي فيكون التقدير وهو حسي وهو المقول فيه نعم الوكيل هو وارث كتاب هذا اصباع ما فيه من التقدير المخرج عن الظاهر اقرب من عطف الانشاء على الاخبار ثم شرع في اجزاء المقصود بالذكر من التأليف وهي أربعة مقدمة وثلاثة فنون لان ما ذكر في التأليف إما ان يكون من المقاصد في الفن أولا فان لم يكن من المقاصد بل مما يستعان به على المقصود فهو المقدمة والابان كان من المقاصد فان كان الغرض منه ادراك الاحوال التي يطابق بها مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يراد ان تداء على أصل المراد فهو الفن الاول المسمى بالمعاني وان لم يكن الغرض ما ذكر بل شيء آخر فان كان ذلك الشيء الآخر العلم بالاحوال التي بها يحترز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني المسمى بالبيان وان لم يكن الغرض ما ذكر فهو الفن الثالث والاعتماد في المختصر على الاستقراء والخاتمة داخلة في الفن الثالث عند المصنف لانه نص في غيره هذا الكتاب على انهماس الفن الثالث لانها راجعة الى الحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا من المقصود كما قيل فبدأ بالمقدمة منها لقال هذه (مقدمة) في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وبيان المحصار العلم في الفنون الثلاثة وغير

تسمية الله مختصرا باختصاره من المفتاح غير انه قد زاد نقص وليس ذلك شأن الاختصار وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجمهور وهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع الى البسط فلذلك لا يجتمع مع الاختصار الا ان يقال انه لم يرد اختصاره من المفتاح بل انه مختصر في نفسه وكما أراد ما سبق من ازالة التطويل والحشو لا يخفى ان في اطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازا ص (مقدمة) ش المقدمة مأخوذة من التقديم وفيها الفتح وهو الاشهر بمعنى ان الانسان يقدمها ومنه مقدمة الرجل والكسر بمعنى انها تقدم الانسان المقصود ومنه مقدمة

(٩ - شروح التلخيص أول)

الله لا من كلام الصحابة الذين حكى الله كلامهم أي وقاوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل لا نقول هذا قابل للبحث يجوز ان يفد في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه أي قاوا حسبنا الله وقاوا نعم الوكيل أو مبتدأ أي قاوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهد للجواز اللهم الآن يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) انه غير انه خبر محذوف أي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة ذكرها وفي كون أيها أولى خلاف ويصح فراقته بالنصب على انها مفعول لفعل محذوف أي أذكر لك مقدمة أو على تزعم الخاتمة لكنه سماه ويصح الخبر بحرف محذوف الا أنه شاذ ويحتمل أن تكون مبتدأ وما بعدها خبرا وخبرها وما بعدها مبتدأ والتأويل باشروع فيه ويحتمل أن تكون موقوفة لعدم تركها مع عامل كاسمها العدد ثم هي اما اسم للالفاظ أو المعاني أو القوش أو التسلات أو لا تسير منها احتمالات والا فربما اسم للالفاظ المختصرة لانه على المعاني المختصة (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بان هذا لا يتم وذلك لان الخطبة من جملة المختصر فكان على

أقوال مختلفة لم أجدها في بعض كتبها أصل التعريف فهاهنا ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام هو كون الموصوف بهما

الشارح أن يزيد بها وأجيب بأن المراد رتب ما هو المقصود من المختصر في الجهة أي سواء كان مقصودا بالذات كالقانون الثلاثة وما يتعلق بها من الأمثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي أو مقصودا بالتبع كالمقدمة فإنها مقصودة بعموم العلم الذي ألف فيه المختصر لا لتفادعها فيه وحيث نخرجت الخطبة لأنها ليست واحدا منها (قوله على مقدمة) اعترض بأن الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهو لا يتعدى بعلى وأجيب بأنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال بضميها نحو أي جعل المختصر مشتملا على مقدمة فالطرف على هذا القول متعلق برتب أو أنه ضمن الترتيب معنى الاشتغال بضميها بيانها وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور فعلى هذا يكون الطرف مستقرا متعلقا بمعدوف حال (٦٦) أي رتب المصنف أجزاء المختصر أي جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم

الواحد حال كونه مشتملا على مقدمة ثم أن ترتيب المختصر واشتماله على هذه الأمور الأربعة من ترتيب واشتمال الكل على أجزائه لأن المختصر ألفاظ وكذلك المقدمة والقانون الثلاثة لأن كلا منها اسم للقضايا الكلية التي هي القواعد والضوابط ومعلوم أنها ألفاظ لما أمر أن القاعدة فضية كلية (قوله لأن المذكور فيه) من طرفية الأجزاء في الكل لأن المذكور فيه قضايا وقواعد وهي الألفاظ (قوله أما أن يكون الخ) خبران بصدد مضاف أمامع الاسم أي لأن حال المذكور أرفع من الخبر أي لأن المذكور فيه أفاضل أن يكون أو قال فرقي بين المصدر الصريح والمؤول كاذ كروه في نحو وهذا (قوله من قبيل المقاصد)

لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا الثاني المقدمة والاول أن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ

ذلك مما ينساق إليه الكلام ولم يعرف المقدمة لعدم تقدم ما يشعر بها فكان المقام مقام تشكيها وأصل التشكيه أفادة الأفراد أن المفرد أقل ما ينطلق عليه المنكر وذلك كاف في الغرض وأما كون توينها للتعظيم أو التقليل فلا يتعلق به الغرض لأن نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب إليه لا تتفاوت غالباً حتى يكون مقامها بالنسبة إليه تارة يوجب كونها عظيمة وتارة يوجب كونها حقيرة فلا يتشوق إلا لوجودها لالكونها عظيمة أو قليلة وله ذالم يستعمل هذه مقدمة عظيمة لهذا الفن أو قليلة ولو كان يمكن بالتكاف وصفها بالعظمة أو القلة على خلاف المعتمد من المؤلفين ولا جمل برودة هذا المعنى فيها كان الخلاف فيه مما لا ينبغي أن يقع بين المصنفين وأما القانون فلما انفجر الكلام في آخر هذه المقدمة إلى ذكرها في قوله وما يجتزى به عن الخطأ الخ ناسد كرها بطريق التعريف يمكن لم يذكرها باسم الفن وإنما ذكر مصدوقه لكن العهد مما يكتفى فيه بالذكور الضمني وهو ظاهر غير أن أخباره عن الفن بأنه علم كذا أخبار علوم تقدمه في آخر التقسيم وقد أجيب عنه بأن الأخبار في الثاني والثالث يجوز بعد العهد وفي الأول نعية ما بعده وههنا بحث وهو أن مقدمة العلم يتوقف عليها إدراك ذلك الفن وهذه الأمور المذكورة ههنا لا يتوقف عليها لقن فان صاحب الفتاح ذكرها بعد الفنون وأيضاً مقدمة العلم كاقبل هي حد العلم وبان غايته وموضوعه وهذه الأشياء لا يذكر فيها الموضوع بالتصريح ولا الغاية والجواب أن المراد بالمقدمة ههنا مقدمة الكتاب وهي طائفة من كلامه تقدم أمام المطلوب لارتباط معناها به وانتفاع بذلك المعنى فيه ولا شك أن المقدمة إذا ردت لهذا المعنى صدقت على هذه الطائفة المذكورة أمام المطلوب لارتباط معناها به الذي هو تفسير البلاغة والفصاحة التي قصد معرفتها من وضع هذا الفن إذ هي منشأ غايته التي هي معرفة إعجاز القرآن وبيان انحصار العلم في الثلاثة (١) التي توقف على معاني الفنون في الجهة ولا ينبغي ارتباط ما ذكر بالمقصود وأما مقدمة العلم وهي المعاني التي يتوقف عليها الفن فقد تكون نفس الجش لأنها تقدمه أي تجسر على التقدم أو من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ومقدمة الشيء تارة تكون منه فالإضافة فيها على معنى من ومنه مقدمة أبش ومقدمة الرجل ومقدمة البرهان التي هي أحد أجزائه وتارة تكون خارجة عنه كالتربعة فالإضافة فيها على معنى اللام وأما

قول

أي بالذات والافاق مقدمة مقصودة في الفن لكن تبعاً وأقيم لفظ قبيل لأدراج الأمثلة والشواهد

في القوانين الثلاثة ولو قال أما أن يكون من المقاصد نخرج ما ذكر لأن المقاصد عبارة عن القواعد فقط والحاصل أن الأمثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد وإنما هي مكملات لها وحيث نذهب من قبيلها ومن ناحيتها أقيم لفظ قبيل لادخالها في المقاصد ولعل في الكلام حذف الأصل أما أن يكون من المقاصد أو من قبيلها تأمل ثم أن قوله لأن المذكور فيه أما أن يكون الخ هذا دليل عقلي على ما قلنا من الحصر لأن التردد بين النسق والاثبات عقلي وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء (قوله في هذا الفن) أي المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله الثاني المقدمة) قدم الثاني لفصل الكلام عليه ولأن مفهومه عديم وهو مقدم على الوجود ثم أن جل الثاني على خصوص المقدمة جامع الاستقراء فاندفع ما يقال لا يجوز أن يكون شيئاً آخر وحاصل الدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير

(١) التي توقف كذا في النسخ ولعل التي محرف عن الذي كتبه مصححه

المسكوك فالاول ان يقتصر على تلخيص القول فيما بالاعتبار

المقدمة والقنون الثلاثة وما قبلها يقال في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) أي البليغ والمراد بالمعنى المراد البليغ ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يفيد بها البليغ كالانكار وخلو ذهن فلو كان الخطاب يسكر قياح زيدا وأورد المسكوكه الكلام غير مؤكدياً قال زيد قائم فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكيد الدال على حال الخطاب وهو الانكار الذي هو معنى مراد البليغ وهذا الخطأ يجوز عنه بالنظر الأول وقوله عن التعقيد المعنوي أي بأن تكون العبارة التي عبر بها بعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال الجاز وأورد المسكوكه لكن مع التعقيد المعنوي بأن أي عبارة صعبة خفية للرازم كالوقلت رأيت بأخضر في الجمال مردياً وهو جلاء جامع مشابهة للأسد في ذلك فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقاً للمقتضى الحال ولكن أخطأت في كيفية التأدية لكونك أنت بالعبارة الخفية للرازم وهذا الخطأ يجوز عنه بالنظر الثاني فلو عبرت عن المقصود برأيت أسداً في الجمال بجامع الجرائم لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية بسهولة الانتقال (قوله والافهوالفن الثالث) أي والابان كان الغرض ليس الاحتراز أصلاً بل إنما هو مجرد تحسين النقط وتزيينه فهو الثالث (قوله وجعل الخاتمة الخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في القنون الثلاثة والمقدمة غير حاصراً من جهة أجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح ذكرها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلطوا المراد به الخطأ لأن الغلط إنما يستعمل في خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال فيه غلط بل خطأ (قوله كاسنين) أي في أول الخاتمة نقلاً عن المصنف في الايضاح أن الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح هناك ونما. (٦٧) يدل على ذلك أن المصنف حصر في آخر

المقدمة أجزاء الكتاب في القنون الثلاثة ولم ينفق لذكر الخاتمة (قوله إلى المصنف المقصود) أي بالذات (قوله بطريق التعريف العهدي) أي الذي كرى ان قلت ان الذي لتعريف العهد الذي ضابطها أن يتقدم ذكر مدخولها وما هناليس كذلك إذ لم يسبق على العنود ان في التراجم تعبير بصواب فن أول وفن

في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والافهوالفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كاسنين ان شاء الله تعالى ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى المصنف المقصود في القنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة

مدلول الالفاظ المقدمة التي هي مقدمة الكتاب وقد يكون غير هامدلولها على ان لا نسلم اشتراط التوقف الحقيقي بل المراد التوقف الكلي ولا نسلم اشتراط كونها ذكر الموضوع والغاية والحد فقط فلا يرد البحث أصلاً فحصل في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أن الأولى مرجعها إلى المعنى المتوقف عليه كالأروحية والثانية مرجعها إلى الالفاظ الدالة على المعاني التي لها ربط بالمقصود فيجب حينئذ أن يقال ان بين مدلول مقدمة الكتاب ومقدمة العلم هو ما من وجه أو يقال ان بين الدال على مقدمة العلم ومقدمة الكتاب هو ما من وجه وهذا الفرق عما خفي على كثير من الناس وفي هذا المقال مجال للبحث قول المصنف مقدمة فان أراد انهم مقدمة الكتاب فهي جزئ منه وان أراد انهم مقدمة العلوم فهي ذريعة

فان وفن ثالث وانما الذي ذكر في آخر المقدمة ما يختص به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني وما يختص به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك أن هذا العنوان غير عنوان الفن الاول الفن الثاني الفن الثالث وحينئذ فلا يصح جعلها للعهد الذي كرى وأجيب بأن أول التي للعهد الذي كرى يمكن يتقدم ذكر مدخولها تقديرًا كما هنا وتوضيح ذلك أن المصنف لما أختبر في آخر المقدمة أن علم البلاغة منحصري علم المعاني والبيان والبديع وذكر أن واحداً يختص به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد واحداً يختص به عن التعقيد المعنوي وواحداً يعرف به وجوه تحسين الكلام علم اتم فنون أي ضروب مختلفة ومعلوم مما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها إلى قوله ألغت مختصراً أن مقصود الكتاب منحصري علم البلاغة وتوابعها حصل لنا مئتمنان مقصود الكتاب منحصري علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة منحصري فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصري فنون ثلاثة ومعلوم أن القنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحداً منها أول وواحداً ثاني وواحداً ثالث فعلم أن مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وأن علم المعاني والبيان والبديع إلا أن النسبة بينها مجهولة إذ يعلم أن الفن الاول هو علم المعاني والبيان أو البديع فيقال لا فائدة النسبة الفن الاول أي من القنون التي علم المصنف مقصود الكتاب فيها علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه الترا كيب الثلاثة من قبيل قولنا المخطو ت زيد من جهة أن كلاماً طرفي الجملة معلوم والمجهول الانتساب فتدبر ذلك أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم والفارسي واجب الحسد وغيره بما حاصله أن أول التي للعهد الذي كرى هي التي تقدم معنويها صريحاً أو كناية كما يأتي وما هنا من قبيل الثاني لان الفن الاول والثاني والثالث قد ذكر سابقاً بعنوان ما يترد

بمعنى الخطأ في تأدية المعنى المراد وما يجهت زب عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الامور مشهورة في الاصناف
 بالعنوان المذكور اى الفن الاول والفن الثانى والثالث اذ مدلول الفن الاول القواعد الخمسة وكذا مدلول الفن الثانى والثالث
 فيكون من التقديم الكفاية على ما قبله تلى وليس الذكر كالاتى فانه اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى
 محررا فان لفظ ما وان كان يعم لك كوروا له ذلك لكن ضرر وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان لذك كور دون الاناث وكذلك
 الفن الاول اشارة الى ما سبق ذكره بقرينة قوله وميجهت زب عن ضالم فان ما وان كانت نعم الفن الاول وغيره لكن الاحتراز عن الخطأ
 المذكور اعم هو من الاول واذا يقال فى فن الثانى والثالث (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى فسكرها لان الاصل فى الاسماء التنكير
 ولا مقتضى لعمدور عنه الى التعرف (قوله لانه عظيم) أى كقول الزورنى تظاير الكون ما فيها من المعانى عظميا وقوله أو التقليل أى كما قال غيره
 تعريها له فلهذا خلاف لا طائل منته على أنه بعد اعتبارهما معا بالاعتبار الذى ذكره بقرينة بقى شئ آخر وهو أن المقابلة فى كلامه
 لا تحسن له لى يقابل تعظيم اعم هو الحق لا لتبديل كما أن الذى يقابل التقليل التاكيد لا التعظيم فكان الاولى أن يقول التعظيم
 او انه غير أو لا تكثير أو لتقليل وأجيب بأن فى العبارة احتسا كاستغناء من الاول التاكيد بدليل ما أنته فى الثانى ومن الثانى التفسير بدليل
 ما أنته فى الاول أو يقال انه أراد بالتقليل التفسير نسما (قوله مما لا ينبغي) أى لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب
 اليه لا تتفاوت بحيث يكون مقدمها لنسبة اليه تارة عظميا وتارة حقيرا لا يتشوف الا لوجودها لا لكونها عظيمة أو حقيرة وكتب بعضهم
 قوله مما لا ينبغي أن يقع بين المصنفين أى المهمات الصلوات لعمادهم عن الاشتغال بحقوقهم او كلامه صالح للتعريف ففسد بر (قوله
 وللمقدمة الخ) ثم تقدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الاول مقدمة بمعنى ذات متقدمة أى ثبت لها التقدم ثم
 نقل ذلك اللفظ من وصفيته وجعل سمى لجماعة المتقدمة من الجيش وحديثنا لتأنيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه
 ذلك أن الله تعالى تأنيث والموتى فرع المذكور (٦٨) وكذلك الاسمية هنا فرع الوصفية فأتى بالتأنيث على ذلك فان قلت ان الله

موجودة حال الوصفية
 قلت بقدر زوالها ولا تمان
 بغيرها ثم انها نقلت منها
 على سبيل الحقيقة العرفية
 ان هجر المعنى الاصلى أو على
 سبيل الاستعارة المصروفة
 ان لم يهجر وجعلت سما

فانه لا مقتضى ليرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوبها بالتعظيم أو التقليل مما لا ينبغي
 أن يقع بين المصنفين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم معنى تقدم
 وما ذكر كفى فيه * ثم مهد لتعريف الفصاحة والبلاغة تمهيدا بأن بين اختلاف كل منهما باختلاف
 الموصوفات لينأتى تعريف كل على حدة فلا يمكن جمع الاشياء المختلفة فى المعنى فى تعريف واحد ولو
 اليها بدليل انه سيذكر هذه العلوم مستقلة ويجوز ان تكون جزا لكل من الثلاثة فلذلك قدمها عليها

فلارجح

لكن متقدم وينعني الاضائة بمقابل مقدمة عم ومقدمة كذب ومقدمة الدليل ومقدمة

اقباس هذا اوضع ثالث اذ عنت هذا نقول لشارح والمقدمة أى ولفظ المقدمة من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر وذلك
 أظهر مع أن مضمير وقوله مأخوذة أى منقولة من مقدمة الجيش أى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش أو
 مستعار منها وقوله لجماعة أى لمجموعة لجماعة المتقدمة منها أى من الجيش والمناسب منه ولكنه أنت باعتبار أن الجيش طائفة
 وقوله من قدم للارام محبر لبتد المحذوف أى هى أى مقدمة الجيش مأخوذة أى منقولة من قدم اللازم أى من اسم فاعل قدم اللازم
 لما علت أن مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف مأخوذة من قدم اللازم أو أنها حال أى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم
 اللازم أى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم فى كلام لشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين أو أنه خير بان للمقدمة أى
 وللمقدمة مأخوذة من منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم أى من مصدره وهذا باعتبار الاصل الاصيل وهو الوصف لان
 المشتق عنه هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا علامه بعدوى وذكر لزمنة عبد الحكيم أن قوله والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد
 به ان منقولة أو مستعارة من مقدمة جيش لانه معنى لفظ لم يرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما أى فى
 تقوون عنه واليه و... يعنى لفظ انتمى حى يقضى بها ثبت المعنى منقولة أو مستعارة بل مراده أن لفظ المقدمة مأخوذة من
 مقدمة الجيش نعم لشرع عن الانتماء وحديثه مقدمة وانما لم يقل من أول الامر والمقدمة مأخوذة من قدم معنى تقدم لان
 تحقيق أن اسم عمل مشتق منه لا ينبى فى أحد مشتق ما يرد استعماله وطرق المقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار
 معناه وضعى وبذل عليه ايرضا فى دس فى حقيقة حيث قال (١) تقدمه فتقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه
 (قوله معنى تقدم) أى فهى من قدم لازم من تقدم راء قولهم زيد تقدمه عمر وفهوم الحذف والاىصال أى تقدم عليه وهذا
 أى أحد من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءة بابا كسر وأما على فرائها بالفتح فينبع انهم من قدم المتعدي لان اسم المفعول انما يؤخذ
 من المتعدي فان قلت على فرائها بالكسر لم يجعل مأخوذة من قدم المتعدي قلنا لان المباحث المذكورة مقدمة لا مقدمة شيئا آخر

(١) تقدمته الخ كذا فى الاصل وعبارة لاسم وقدمته وقدمته فتقدم وقدم بمعنى تقدم ومنه الخ وهذا يعلم ما سقط هنا كتبه مصححه

ولأنه لو كان كذلك لأضيفت إلى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشرعين لأن الصفة التعددية للمفعول الظاهر أضافتها إليه لا لما لم يتوقع تعلق لما لم تصنف اليه وأضيف الكتاب مع أنه غير المفعول علم أنهم من اللازم وإنما كان الكتاب غير المفعول لأن المقدم في الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) أي يقال هذا اللفظ أو يقال هذه الكلمة من العلوم أن الكلمة إذا أريد لفظها فأنتم المحكي بالقول نحو يقال له إبراهيم وبصم أن يجعل القول بمعنى الإطلاق أي أن المقدمة إذا أضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسائله فالإدراك في قوله لما يعني على والطرف لغوي متعلق يقال على التقديرين وما في قوله لما نكرة موصولة واقعة على معان أي معان تتوقف الخ وهي المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة أولاً بأن كانت في الاثناء أن قلت أصل الشروع في مسائل العلم إنما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضى أن مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافي ما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح من أن مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم أو تصوره بالذات والحقيقة وذلك كالخذ أو الشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والفائدة والغاية وغيرها من بقية المبادئ العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو ليس بل أصل الشروع والشروع على بصيرة تشتمل المقدمة بجميع المبادئ وحاصل ما في المقام أن العلم لغة الأدراك ثم نقل في العرف إلى معاني تصور به أو تصديق به هي مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك أن الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الإجمالي لا منقطع بوجه النفس نحو الجهول المطلق فمتنع الشروع فيها بدونه والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصور هاتيك الجهة ويتوقف أيضاً على معان أخر خارجة عن تلك المعلومات كعرفة الغاية والموضوع والفائدة وغيرها من بقية المبادئ العشرة قسموا هذه مقدمة العلم لتوقف أصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة أي لجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات أي أن لفظ مقدمة إذا أضيفت للكتاب تطلق الخ (٦٩) وقوله من كلامه أي من كلام الكتاب وخاصة

كلام لضمير من ضافة العام
لخاص فهي ليس بالوالهي
لطائفة منه وإنما بقل
هكذا لا نذكر العام أولاً
بأنه بالخاص بعد ذلك
أوقع في النفس (قوله

يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام
المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فيه

انحد اللفظ لعدم اشتراكها في الفصل الذي تتميز به عما سواها وبمعادون غيرها والالم يتحقق اختلافها في
فأرجح أنها جزء على التقديرين خلافاً لقول الخطيب أنها أربعة

قدمت أمام المقصود أي جعلت أمامه فلا بد من التجريد في قدمت عن بعض معناه ولا كان فيه موكدة لتكرار قوله أمام المقصود معه (قوله لارتباطها بها) أي لارتباط المقصود بها أي بتلك الطائفة أي بمعانيها أو يقال إن طريق الفائدة والاستفادة كانت هي اللفاظ لم يتحقق لتقدير كما أفاده الفري وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباطها بها أي سواء توقف الشروع في مسائل الفن على معناها بأن كان مدلولها مقدمة علم أم لا (قوله وانتفاع الخ) عطف سبب على سبب وعلم بما ذكر أن مقدمة العلم معان ومقدمة الكتاب ألفاظ ولا يقال إن هذه التفرقة بحكم لا مرجح لها لا تأ قول أن مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت في جانبها المعاني ولما كانت معاني مقدمة الكتب مختلفة التفت في جانبها للالفاظ التي هي غير منضبطة واعتراض السيد على الشارح بأن المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكدا أن إطلاق مقدمة الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لا من الشارح وليس كذلك إذا الموجد في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازاً من سلا لعلالة الدالية والمطلوبة ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقاً أعني أن يكون مدلولها مقدمة علم أم لا على ما ذكره الشارح وأجيب بأن على التسمية بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل إطلاقها على الالفاظ مجازاً عن إطلاقها على المعاني مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقاً ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل أن السبب في إطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المقدمة على المقصود لارتباطها به هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدائبة وحينئذ فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص إطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم بقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقاً ممنوع وأعلم أن النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لأن الأولى اسم للعاني والثانية اسم للالفاظ والمبين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعوم والخصوص الوجهي كما أن دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك أي بينهما الهرم والخصوص الوجهي مجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما يتوقف عليه الشروع في المسائل إذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر في الاثناء فالن قال إن النسبة الهرم والخصوص المطلق بين الأمرين بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتبارها فيها وأما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب والتباين كالاولى

سبعة وما دون ذلك يسمى قطعة (قوله قبل المداخل) حاصل إيضاح ما في المقام أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فأنها ليست بمفردة لأن المفرد ما قابل المركب ولا كلاماً لأنه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكونه عنها يقتضي أن لا تكون فصحة ولا يبلغ مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصيح وحينئذ في كلام المصنف قصور وأجاب الخليلي والوزني بأنها داخل في الكلام في كلام المصنف إذا المراد بالكلام فيه المركب مطلقاً على طريق المجاز المرسل من باب إطلاق الخاص وإرادة العام فشمّل المركب التام والناقص وحينئذ فلا قصور في كلامه وردّ شارحاً هذا الجواب بأنه لا يتم الأول لأن العرب أطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته سلباً أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وأن الاعتراض بالقصور وارد على المصنف فالأولى ادخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام لأن المراد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لأنه لم يعمد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المعهود إطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفي عند النحاة أو على اللفظ مطلقاً الشامل للمفرد وهو المعنى القوي وأما إطلاقه على ما قابل المفرد أعني المركب مطلقاً الشامل لتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف إطلاق المفرد على ما ليس بكلام فإنه حقيقة عرفية (قوله ما ليس بكلمة) الأنسب ما ليس بمفرد أي وهو المركب مطلقاً (قوله وغيره) أي وهو المركب الناقص (قوله فإنه قد يكون) الفاعل لتعليل والضمير الحال والشأن وهذا على الملل (٧١) مع علمه وقوله قد يكون يتلخّص أي كافي في قوله

إذا ما ألفاً بـ ز ن و يا
وزجـن أخواحبـ جـونا
فإن هذا البيت بمفرد
أعدم ذكر جواب الشرط مع
أنه فصيح بإجماع ضرورة
فصاحة كلمته (قوله وفيه
نظر) أي في ادخال المركب
الناقص في الكلام نظراً
(قوله لأنه أعجب من ذلك) أي
دخول المركب الناقص في
الكلام (قوله لو أطلقوا)
أي العرب (قوله ولم ينقل)
ذلك عنهم أي وأما قولهم
أما هو وصفه بالفصاحة
دون وصفه بأنه كلام حيث
قالوا مركب فصيح ووصفه

قبل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعلم المركب الاسنادي وغيره فإنه قد يكون بين من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكون عليه مع أنه ينصف بالفصاحة وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم وانصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب

أما دخول المركب ذي الاسناد المفيد في الكلام فلا إشكال فيه وكذا دخول الكلمة الواحدة في المفرد وأما المركب الغير المفيد فقبل داخل في الكلام لأنه ربما يكون بين غير مشتمل على الالفظة ومع ذلك فهو يوصف بالفصاحة فيدخل في الكلام ورد بأن وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً ما حتى يدخل في سماء وإنما يقتضي دخول المركب الغير المفيد في الكلام أن يقال فيه مثلاً هذا كلام فصيح لا يوصف بالفصاحة فقط لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن

الفصيح وهو هذا البيت ونصح إذا أخذت عنه الرغبة قال الشاعر وتحت الرغبة اللين الفصيح كذا قال الجوهري وفي الاستشهاد تنظر أن كلامه يقتضي أن فصاحة البيت أخذت الرغبة عنه وأما انما سمى فصيحاً عند ذلك والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغبة بل ظاهره أن بفاء الرغبة شرط حتى لا يسمى فصيحاً بعد أخذها لأنه ليس حينئذ تحت الرغبة الآن يقال أراد بقوله أخذت عنه الرغبة أنها استعلت

بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً ما حتى يدخل في سماء لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام وأعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة ليكون كلمته فصحة لا لكونه كلاماً ما كما قبل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله واتصافه الخ) لما أبطل جواب الخليلي وبني الاعتراض بالقصور وارد على المصنف أشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله واتصافه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب وإذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد سلباً أن اتصافه بالفصاحة لثباته أي باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خليلي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف شيء بوصف أجزائه فوصفه بها عرضي لا ذاتي (قوله على أن الحق الخ) على الاستدلال بمعنى لكن فلا تعلق شيء فكأنه قال لكن الحق أنه داخل الخ فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له عند ذلك أنه يوصف بها بالنظر لأنه لو أنه لا بد من التأويل في كلام المصنف ليشمله والا كان فاصراً لكن لا يقول بما أول به الخليلي بحيث يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخله في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام وفي هذا الجواب بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم قوله أولاً يقال كلمة فصحة الآن فعلم الكلمة على ما يعم المركب الناقص (قوله لأنه) أي المفرد يقال أي يعمل على ما يقابل المركب وذلك القول في باب الكلام

والثاني المتكلم كافي في قول الشاعر فصيح أو بليغ وكاتب فصيح أو بليغ

العلامة عبد الحكيم (قوله والمتكلم أيضا) انما زاد هنا أيضا دون ما تقدم لان الكلام والمفرد من واحد فلهما كالشيء الواحد وأيضا لا يؤتى بها الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر ان يقول (٧٧) مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب الناثر أي المتكلم

بكلام منشور وليس المراد به المتصف بالكتابة بليل مقابله بشاعر والحاصل ان الشخص متى كانت فيه الملكة اتصف بالفصاحة تكلم بتقسط أو بصيغ أو غيرهما كالشعر بل ولم يتكلم أصلا إلا أن الملكة لا تصرف قيامها به الا بالكلام (قوله تنبي عن انوصول الخ) قال في القاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراد مع ايجاز بلا اخلال أو اطالة بلا ملال وحينئذ نهى في اللغة تنبي عن الوصول والانتباه لكونها وصولا مخصوصا وهي الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال ولا اطالة عملة وأما في الاصطلاح فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة لان الكلام اذا صادق مقتضى الحال وصل المطلوب عند البلغاء ولم يقل وهي في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاح واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبي عن

(و) بوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبي عن الوصول والانتباه (بوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

في المفرد المركب الغير المقيد وانما جعلنا مقابله بالكلام ليس لاعتى ما ذكر لان المفرد يذكى في مقابله المتو فيراد به ما ليس بمقيد وفي مقابله المركب فيراد به ما ليس بمركب وفي مقابله الكلام وقد تقدم ان الكلام على الاطلاق ينصرف الى المقيد فيراد به ما ليس بكلام مفيد فيدخل فيه المركب الغير المقيد ولكن يتوقف على تسليم هذه المقابلة المشهورة في المقابلة مقابله بالجملة وهي أعم من المقيد ويرد عليه أيضا لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المقيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سبقت لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تناثر الحروف الخ ولا شك انه يصدق على مثل قوله في المثال الا في ان شاء الله تعالى وليس قرب غير حرب انه خلص من تناثر الحروف الى آخره فيرد اذا الموجود فيه تناثر الكلمات لا تناثر الحروف فيكون مفردا فصحا وليس كذلك الا ان يقال تناثر الكلمات يرجع الى تناثر مجموع حروفها ثم على تقدير رجوع الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد اللفظي تأمله (و) بوصف بالفصاحة (المتكلم) أيضا اذ يقال هذا شاعر فصيح وكاتب فصيح (والبلاغة) التي هي غير خالية عن معنى الاتماد والوصول لا باعتبار اللغة ولا باعتبار ما نقلت اليه لانه نقلت الى بلوغ الكلام الى الرتبة التي يجب مراعاتها في المطابقة (بوصف بها الاخيران) وهما الكلام والمتكلم (فقط) هو اسم فعل بمعنى انتبه فكأنه يقول فاذا وصفت بها الاخيرين فانتبه عن وصف الكلمة بها

الراغب فانه قال اذا تعرت من الرغوة فافصح اللبن اذا زال عنه البأ وافصح الجمي اذا خلص من النكتة وفصح الرجل جادت لغته وافصح تكلم بالعربية وقبل بالعكس قال الراغب والاول اصح وقبل الفصح الذي ينطق وانكر النضر افصح كانه ابن عباد في الخط وفي التنزيل وأخي هرون هو افصح مني لسنا وهو دليل على انه من الثلاث وافصح الصبح اذا طلع وافصح النصراني جاني نصحه وفي الاصطلاح اختلف فيها عباراتهم والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم وقد تقدمه ذلك الخفاجي في كتاب سر الفصاحة وقوله المفرد لما يعنى به اللفظ بكلمة واحدة كما يقتضيه ما نسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه لمحو عبد الله علما كان أم لم يكن وذلك بوصف بالفصاحة لا محالة أو يعنى ما وضع لمعنى ولا جز له بدل فيه فيخرج عنه أيضا الثاني أو يعنى ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصولة بها كقولك رأيت الذي ضربته فانها ليست بكلام فلا تدخل حينئذ في المفرد ولا في الكلام وكذلك كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه وهذه الامور اذا خرجت عن المفرد وتدخل في الكلام لانها ليست بكلام فني أين بشرح فصاحتها ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله والمتكلم سبقت ما عليه ان شاء الله تعالى ص (والبلاغة بوصف بها الاخيران فقط) ش اعلم أن البلاغة في اللغة من قولهم بلغ بالضم اذا انتهى ولا يوصف بها الكلمة انما يوصف بها الكلام والمتكلم وسبقت ما على ذلك ان شاء الله تعالى وقدم الفصاحة لانها أكثر مجالا من البلاغة ولكون الفصاحة

(١٠ - شروح التلخيص اول) الوصول والانتباه مستند كالان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى المعنوي

والاصطلاح وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه (قوله والانتباه) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى انتبه أي واذا وصفت بها الاخيرين فقط أي فانتبه عن وصف المفرد بها

(قوله في أمريعهما) متعلق بالمشتركة أي حقيقة فوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها لا يتأتى أن يؤتى لفصاحة بتعريف بعم
أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف بعم قسمها ويخرج غيرها وهذا بخلاف الكلمة فإنها لا
اشتركت أقسامها في أمريعهما صالح لتعريف الكلمة بحيث تنجز عن الكلم والكلام عرفت أولا بأنها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك
إلى اسم وفعل وحرف وكذلك الإنسان لما اشتركت أقسامه من زنج وور وهو غيرهما في أمريعهما صالح لتعريف الإنسان بحيث يتغير
عن الفرس والحصان وغيرهما من الأنواع عرفت أولا بأنها حيوان ناطق ثم قسم بعد ذلك تلك الأصناف والحاصل أنها تعذر هنا اشتراك
أقسام الفصاحة في أمريعهما صالح لتعريف الفصاحة بحيث يتغير أعضاؤها وكذلك البلاغة قسم كلامها ثم عرفت تلك الأقسام
وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فاحمل الاشتراك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن وأقسام الفصاحة
وكذلك قسم البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التميز المذكور
وبهذا اندفع ما يقال على الشارح منطوقا لأن لم يعدم اشتراكها في أمريعهما الاشتراك في وجود المفهومات العامة الكلية التي تشارك
فيها وتعمها كشيء وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث المفهوم (٧٥) إن كلامه يفيد أن مطلق الاشتراك

في أمريعهما في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرفت كلا
منهما على حدة (فالفصاحة في المفرد)

الإشارة إلى هذا المعنى وتطير ذلك تقسيم الاستثناء إلى متصل ومنقطع ثم تعريف كل منهما على أن
الاستثناءين يمكن جمعهما في التعريف بالوقوع بعد الإيجازان عما عداهما من الفضلات فليس كما
هذا في التعذر فقال مقدما لتعريف الفصاحة على البلاغة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة
وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف وجودهما على وجودها إن أردت معرفة كل منهما
باعتبار محالهما (فالفصاحة) الكائنة (في المفرد) هي

شاملة للألفاظ والمعاني فهي أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان فلهذا تقول كل كلام
بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا * قلت هذا الكلام أيضا ظاهر الفساد وليست الفصاحة
أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة وانما هو معنى المركب تركيبا غير حلي أخص
والمفرد أعم وجعل الفصاحة عامة والبلاغة خاصة لاشتمالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص
وانما هو كل وجزء فليس ذلك اصطلاح القوم ثم دخول الفصاحة في الكلام سنرى ما فيه وقال
حازم في منهاج البلغاء الفصاحة أخص من البلاغة * بتبيينه * مما يوصف به الكلام والكلمة
أي البراءة وأهمها الجمهور وقد ذكرها القاضي أبو بكر في الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها
بما يقرب من حد البلاغة ص (فالفصاحة في المفرد)

في الأمر العام يمكن
في جمع الأمور المتغايرة
في تعريف وليس كذلك
(قوله في تعريف واحد)
أي بين حقيقة كل
تفصيلا ولا فلا تعذر
كان تعرف الإنسان
والفرس بالجسم الناحي
الحساس المتحرك بالإرادة
أرب الحيوان فانه غير لها في
الجملة ولكن لا بين حقيقة
كل واحد تفصيلا (قوله
وهذا) أي الصنيع من
التقسيم أولا ثم التعريف
فانبا كما قسم أي كتقسيم
ابن الحاجب الخ فان تقسيمه
فصل التعريف لعدم

الاشتراك المذكور وأورد على ذلك أن القسمين اشتركا في أمريعهما صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعداء وأخواتها وفيه
تظهر بأن هذا لا يصلح تعريف للمستثنى لأنه يدخل فيه ما بعداء الواقعة صفة محو كونيهما ألهة إلا الله لفسد تأمع أنه ليس مستثنى
(قوله فالفصاحة) أي إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة فأقول لك الفصاحة الخ فالصاحف الفصيحة ويقال لها لغة الفصيحة
بالصاد والصاد والاضافة في ذلك من إضافة الموصوف لصفته أي الفصاحة الفصيحة (١) أو المفصحة سميت بذلك لأنها أفضحت عن شرط مقدر أو
مكونها أفضحت وأظهره وقيل فاما الفصيحة هي ما أفضحت عن مقدر مطلقا أي سواء كان شرطاً أو غيره كأي قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فأنفجرت أي فضرب فأنفجرت (قوله في المفرد) يصح أن يكون صفة الفصاحة كالمتعلق فمكرة أو معرفة ولا يلزم على تقديره مكرة
وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لأن ال في الفصاحة جنسية ومدخولها في حكم النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول
وبعض الصلة وهو لا يجوز لأن الكائن المقدر راد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وأل إلا أخلة عليها معرفة لا موصولة على التام
ولا يصح أن يكون ذلك الطرف حالاً متاعاً على مذهب سيبويه القائل بجوار مجيء الحال من المبتدأ لأن الحال مفيدة للعامل مطلقاً لفظياً
أو معنوياً ولا معنى لتقييدها لأن التقييد انما هو شيء يختلف حاله كالحبي في قولنا حاد زيداً كبا والابتداء واحد لا يختلف أحواله

خلاصه من تناظر الحروف والغرابه ومخالفة القياس القوي

وأيا المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد إذ ليس المعنى على التقييد وإن كان الماء له واحد لكن
فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لأن التقييد يقتضي أن الفصاحة مشتركة اشتراكا بمعنى بالانه يفيد أن الفصاحة أمر كلي يختلف
أحواله تارة يكون في المفرد وتارة يكون في غيره والذي حقه الشارح انهم من قبيل المشترك القطعي وجعل الجهر ورصفة لا يخالف ذلك
تأمل ويصير أن يكون الطرف لغوا متعلقا بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة والمعنى انساب الخلوص المذكور لفه حاجة في المفسر أو
الفصاحة التي هي الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا أن الطرف معمول للنسبة المذكور وهو معنى قابل للتقييد وهذا يرد على حصر
النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) أي قدم تعريف أقسامها على تعريف أقسام البلاغة مع أن ألف
والنشر المشوش أولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي ادراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة منكم أم وكلام وقوله
على معرفة الفصاحة أي على تصورها في الجملة وانما قلنا في الجملة لأن بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم بل على فصاحة الكلام
والمفرد وكذلك بلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته (٧٦) من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد إذ لم تؤخذ الملكة التي

يقدر بها على تأليف فصيح
لدى بلاغة الكلام ولا في
بلاغة المتكلم نعم تتوقف
عليها بلاغة المتكلم بحسب
التوقف إذ لا يقدر على
تأليف كلام بليغ إلا من
يقدر على تأليف كلام فصيح
(قوله لتوقفها عليها) أما
توقف فصاحة الكلام على
فصاحة المفرد فلا واسطة
لكونها مأخوذة في تعريفه
وأما توقف فصاحة المتكلم
على فصاحة المفرد فلا واسطة
أخذ فصاحة الكلام

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم
قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها (خلاصه) أي خلاص المفرد (من تناظر
الحروف والغرابه ومخالفة القياس) القوي أي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص

(خلاصه من تناظر الحروف) خلاصه من (الغرابه) خلاصه من (مخالفة القياس القوي)
أي الضابط المقرر من استقراء الاستعمال القوي كقولنا كلما تحركت الباء أو الواو وانفتح ما قبلها
قلبا ألفا ويحذف ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس
كبدال الهاء عمن في ماصلا ثم إن الجاري على لسان بعضهم أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية
على الاستعمال المشهور المقرر عن يوتي بعريتهم وعليه يكون تفسيرها بالخلوص عن هذه الأمور
التي هو عدم تلك الأمور تفسيرها بالخاصة العينية على وجه التسامح ولوقيل بأنها نفس الخلوص عما
ذكر لم يعد لأن هذه الأمور أسماء اصطلاحية لا جرفها ولما كان هذا التفسير مرجعه إلى التفسير

خلاصه من تناظر حروف والغرابه ومخالفة القياس) ش كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص لغلبة
استعماله في أدنى مكان عن الشيء بعد الكون فيه وليس الأمر هنا كذلك ولهذا عيب على من حدد المبدأ
بأنه المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة فإن المبدأ لم يكن له عامل مجرد عنه وكذلك قولهم ما عرى من

عامل

المتوقف عليها في فصاحة المتكلم والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف

على ذلك الشيء كذا قال بس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كآب
عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلاصه من تناظر الحروف) قبل وجه حصر مخلات
فصاحة المفرد في الثلاثة أو المفردة مادة وهي حروفه وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه وحسن دفعه إما في مادته وهو التناظر أو في
صورته وهي مخالفة القياس الصرفي أو في دلالة على معناه وهو الغرابه ويمكن إجراء ذلك أيضا في الكلام فعيبه في مادته تناظر الكلمات
وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف ودلالتة على معناه التعقيد (قوله خلاصه من تناظر الحروف) المراد
من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف وليس المراد أنه كن متصافيا ولا ثم خالص ثم إن كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو
المسمى بمسوم السلب لا ريب لرفع الإيجاب لكلي وهو المسمى بسلب العموم فالعق حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة حينئذ
وحد واحد من الثلاثة في بكامة كانت غير فصحة ولا جل كون المراد من كلام المصنف السلب الكلي كان الأولى له الاتصاف في
الغرابه ومخالفة القياس لاجل أن يكون كلامه ناهرا في ذلك المعنى المراد إذ كلامه بدون ذلك هوهم أن المراد انحصار من المجموع
وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الساذجة وهو باطل (قوله القياس) أي الضابط المقرر من استقراء
استعمالات العرب كقولنا كلما تحركت الباء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد
حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيئ بجماع بينهما كإلحاق النيبه بالهجر في التبريم بجماع الاسكار بل المراد القياس الذي
منشؤه استقراء اللغة أي تتبع الكلمات القوية وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الباء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وانما

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متشابهة في الثقل على اللسان وعسر النطق بها كما روي أن قرأيا سئل عن ثقلته فقال تركها
 ترى الجمع

لم يقل الشارح الصري في بدل اللغوي مع أنه المراد بالاشارة الى أن منشأ هذا القياس الصري في استقراء اللغة (قوله لا يخلو عن تسامح) أي
 لا امرين الأول أن الفصاحة هي **==** ون الكلمة جارية على القوانين المستتبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة
 الاستعمال على السنة العرب الموقوف بعربيتهم ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر فليس الخلوص نفس الكون المذكور
 ولا صادقا عليه وحينئذ فلا يصح حمله على الفصاحة بحيث يقال الفصاحة الخلوص لأن أدنى درجات التعريف أن يكون صادقا على
 المعرف وأنصح أن يقال الفصيح الخالص لأن صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ كالناطق والكاتب والمنطق
 والكناية الأمر الثاني أن الفصاحة وجودية لأن معناها الكون المذكور والخلوص عدي لأن معناه عدم الأمور المذكورة والعدي
 غير الوجودي فلا يصح حمله عليه وإنما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لا مكان الجواب عن كل من الأمرين أما الجواب عن الأول
 فخاصه أن الأدباء يجوزون الإخبار عن الشيء بما يسهل إذا كان بينهما تلازم قصد المبالغة وادعاء أنه هو ولا يقال إن التعريف بالمجان
 ممنوع ودعوى الادعاء مقصد المبالغة لا تنفع لانا قول هذا عند علماء المنطق (٧٧) وأما الأدباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم

نصوره تصور المعرف
 ويعتبرون قصد المبالغة
 والاتعاء وأما الجواب
 الثاني فيقول الخلوص
 بالكون خالصا وهو أمر
 وجودي أو يقال قولهم
 لا يخبر بالعدي عن
 الوجودي إذا أريد بالوجودي
 الأمر الموجود أو وجود
 أمر وبالعدي الأمر المعدم
 أو عديم ذلك الأمر كالعلم
 والجهل والموت والحياة فسلم
 أنه لا يصح حمل أحدهما
 على الآخر لكن الفصاحة
 والخلوص ليسا كذلك بل
 كل منهما ثابت والخلوص
 ليس عدم الفصاحة بل
 عدم ضدّها الذي هو التنافر

لا يخلو عن تسامح (فالتنافر) وصف في الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو)
 مستشزرات في قول امرئ القيس

بالعدم المضاف وهو انما يفهم معرفة ما يضاف اليه شرع في بيان هذه الأمور المضاف اليها الخلوص يقال
 أن أردت معرفة هذه الأشياء (فالتنافر) منها معنى في حروفها بوجوب عسر النطق بها (نحو) مستشزرات
 من قوله

عامل لفظي ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور العدمية وانما
 يكون التعريف بالذاتيات أو الخلوص الوجودية فكان ينبغي أن يقول الفصاحة التمام الحروف وكثرة
 الاستعمال وموافقة القياس إلا أن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل والمراد بالاستعمال استعمال العرب
 وبالقياس قياس التصريف (تنبية) اعلم أن مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة
 المذكورة لا من مجموعها وعبارته لا تدل على ذلك فأنك إذا قلت خلصت من زيد وعمر وبكر كل معناه
 أنك خلصت من مجموع الثلاثة وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك خلصت من زيد ومن
 عمرو ومن بكر فإن تكرار حرف الجر في مثله يؤذن بذلك كما أن قولك مررت بزيد وعمر يقتضي مرورا
 واحدا وبزيد وعمر يقتضي مرورين وانما جاء هذا في مادة الخلوص لأنها في معنى النقي فان المعنى
 أن لا يكون مشتقاً على الأمور الثلاثة وأنت لو قلت الفصيح ما لم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى زوال كل
 منها فليتأمل ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر في مررت بزيد وعمر وبكر ما سبق من تكرار الفعل ما يقتضيه
 تكرار الحرف هنا من تعدد المفعول الذي حصل الخلوص منه (قوله فالتنافر نحو)

والقربة ومخالفة القياس وأما أن أريد بالوجودي ما لا يدخل العدم في مفهومه وبالعدي ما يدخل العدم في مفهومه فلا شك
 في صحة حمل العدي على الوجودي بهذا المعنى بليل حمل القضاء بالمعدولة المحمول على الأمر الوجودي نحو زيد هولا كاتب والبياض
 هولا سواد فالمحمول عدي أي دخل العدم في مفهومه أي زيد شي ثبت له عدم الكتابة والبياض شي ثبت له عدم السواد ومن المعلوم أن
 قوله الفصاحة خلوصه الخ من باب القضية المعدولة لأنه في قوة قولنا الفصاحة عدم الأمور المذكورة أي الفصاحة شي ثبت له عدم
 الأمور المذكورة (قوله بوجوب ثقلها على اللسان) الثقل بكسر التاء وفتح القاف بوزن صغر مصدر ثقل الشيء بالضم خلاف الخفة وأما
 بكسر التاء وسكون القاف بوزن علم فهو الشيء الثقيل والاول أنسب من جهة اللفظ لتسا كل بين المتعاطفين لأن العسر مصدر أيضا
 والثاني أنسب من جهة المعنى بحسب المقام لأنه يشير إلى أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كاللجل
 الثقيل وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة ولا شك أن مراعاة التناسب المعنوي أولى وعلى هذا فالعق بوجوب شي أعظما كالثقل أي
 الجلل (قوله وعسر النطق بها) يعقل أنه عطف تفسير ويحتمل أنه عطف مسبب على سبب تظنر إلى أن الثقل في الكلمة سبب لعسر النطق
 بها فلاحظ الثقل وصفاتها بوجوب عسر النطق بها (قوله فهو مستشزرات) أي فهو وصف هذه الكلمة

ومنهما هو دون ذلك كلف مستشزر في قول امرئ القيس * غدا تره مستشزرات الى العلي *

(قوله غدا تره الخ) هذا البيت من معاقبة امرئ القيس المشهورة التي مطلعها

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الخول فحول

وقبل هذا البيت

نصبت ونبدى عن أسيل وتقي * بناطرة من وحش وجرة مفضل

وجيد بكيد الرمي ليس بفاحش * أذا هي نصبت ولا يعطل

وفسر عيزن المتن أسود فاحم * أثبت كفنوا الخلة المتعطل

غدا تره الخ (قوله أي ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الأولى واو في الجمع لاستثقالهم ألف الجمع بين همزتين وفي الأساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي انه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانما سمى ذلك الشعر غديرة لأنه غودر وتولد حتى طال (قوله في البيت السابق) وهو قوله وفرع يزبن المتن أسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على أسيل أو على جيد في الأبيات السابقة والفرع هو الشعر مطلقا أي كلاً أو بعضاً كما في المذهب فيصدق على الغدا تره وعلى المتن وعلى المرسل فيقال الغدا تره أي شعر المتن فرع الخ (٧٨) وعلى هذا فإضافة الغدا تره لضميره من إضافة الجزئي للكل وفي الصحاح أن الفرع هو

الشعر التام أي الشعر

يقطعه وعلى هذا فإضافة

الغدا تره لضميره من إضافة

الجزء للكل والتمت الظاهر

والفاحم الذي كالفحم في

السواد والاثبت الكثير

والقنو بالكسر سباطة

التضل والمتعطل بكسر

الكاف وقصها كثير

العنا كبل أي الثمار ينج

أي العبدان التي عليها

البسر في البيت مبالغة

من حيث تشبه الشعر

بالقنود كور في الكثرة

ولا تفسر المتعطل بنى

العنا كبل لثلاث تفرقت

المبالغة ومذكره الشارح

(غدا تره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائدا الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مرتفعات أو مرتفعات يقال استشزره أي رفعه واستشزرا أي ارتفع (الى العلي) تفضل العقاص في مثني ومرسل تفضل أي تغيب العقاص جمع عقصة

(غدا تره مستشزرات الى العلي * تفضل العقاص في مثني ومرسل) يعني أن غدا تره الشعر أي ذوائبه مستشزرات أي مرتفعات اندر وي بفتح الراء أو مرتفعات ان روي بكسر ها يقال استشزره أي رفعه واستشزرا ارتفع الى العلي أي الى جهة السماء ثم وصف الشعر بما يؤكده الكثرة فقال تفضل أي تغيب العقاص جمع عقصة

غدا تره مستشزرات الى العلي) قسم في الايضاح التناظر الى ما تكون الكلمة بسببه متناهية في النقل وعسر النطق به كما روي أن اعرابيا سئل عن ناقتة فقال ذكر كتهترع الهعجع وروي عن الخليل أنه قال سمعنا كلمة شعاع وهي الهعجع ما ذكرنا تأليفها ثقلة الخفاجي والهاء والعين لا يكادوا واحدا منهما يأنف مع الآخر من غير فصل وشذ من ذلك قولهم مع جمع اذا قاموا الظاهر أنه الخعجع وهو نبت قال الصغاني في العباب ابن دريد الخعجع مثال هدهد ضرب من البت وقال ابن شميل الخعجع شجرة وقال أبو الدقيش هي كلمة معابة لا أصل لها وقال ابن سيده الخعجع ضرب من النبت حكاه أبو زيد وايس ثبت وقال عبد الطيف البغدادي في قوانين البلاغة وشذ قولهم الهعجع وقيل انما هو الخعجع انتهى وقال الصغاني في كتابه المسمى تكملة

الصحاح

من أن الضمير راجع للفرع وكذا ما قلنا في الاضافة فهو بنا على أن

الغدا تره بمعنى الذوائب لمصرة بما مر عن الأساس وهو الذي يناسبه ما يأتي للشارح في معنى البيت وأما على أن المراد بالغدا تره الشعر مطلقا إلى ما في المذهب يجب أن يكون الضمير راجعا لجميعة وذلك بما اعتبر الشخص أو الممدوح ولا يصح أن يكون عائدا على الفرع لشذوذه بلزم إضافة الشيء الى نفسه لأن كلاً من الغدا تره والفرع مطلق الشعر اللهم إلا أن يقال ان الاضافة بيانية والحق انها تجري في الضمير بخلاف الناصر للصغاني أو يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال أو للنساء والغدا تره الشعر مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من إضافة الجزئي للكل (قوله يقال استشزره الخ) أشد الشارح بهذا الى أن هذا الوصف مأخوذ من فعل متعد أو من فعل لازم وينبغي على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول فان كان مأخوذا من المتعدي مع كونه اسم مفعول فيقرأ بفتح الراء المجردة وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الراء (قوله الى العلي) أي الى جهة السماء والابتداء بضم العين ثابت الاعلى أي مرتفعات الجهات العليا (قوله أي تغيب) أشار الى أن تفضل من التفضيل بمعنى انقياد وتفضل فعل مضارع والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المتن والمرسل إشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في مثني واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرهما

(قوله وهي الخصلة المجموعة) أي التي تجمعها المرأة وتلويها بظها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها كلاما بصيرا مجعدا وهي المسماة بالغديرة والعقصة والذؤابة ثم إن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر على الكففة التي قلنا هاترسل فوقه المثنى والمرسل خلف الظهر فيصير المثنى والمرسل حرميين على ظهرها وتحميها العقاص المجموع كلاماً ثانياً ومجالياً لا يظهر فظهر للمثنى هذا أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد وحينئذ فقوله تضل العقاص اطهار في محل الاضمار وأن الأصل تضل هي أي الغدائر وانما أظهر في محل الاضمار للاشارة إلى أن تلك الغدائر تسمى عقاصاً ومن هذا تعلم أن جملة تضل العقاص خبر ثان عن غدائره والربط بالمبتدأ بالجملة الواقعة خبراً لعادة المبتدأ بعينه وأنت خير بأن جعل العقصة والغديرة شيئاً واحداً بناء على ما مر من أن الغديرة هي الذؤابة المفسرة بما مر عن الأساس وأما على ما ذكر عن المذهب من أن الغدائر الشعر مطلقاً (٧٩) فلأن تكون العقصة هي الغديرة فتأمل أفاده

شيئنا العلامة الهدوى
(قوله والمثنى المقنول)

لاخذه من المثنى وأما المرسل

فمعناه المرسل عن العقص

والنسي أي الخالي عنهما

وليس المراد بالمرسل المسبل

لأن المثنى مسبل أيضاً على

العقصة مثله وقد يقال

كونه مسبلاً لا بنا في كون

المثنى مسبلاً أيضاً وانما

وصف هذا القسم بهذا

الوصف لأنهم يتصف بغيره

بخلاف المثنى فقد نطق به

التي والارسال تأمل (قوله

يعني أن ذوائبه) أي

الفرع والمراد بها العقاص

(قوله يعني أن ذوائبه الخ)

أشار إلى تفسير الغدائر

بالذوائب وأن الضمير في

غدائره للفرع كما أسلفه

وقوله وأن شعره عطف على

ذوائبه فالضمير للفرع أيضاً

والقول بأنه للرأس فيه

تثبتت للضمائر ويؤيد

الرجوع للفرع إذا المقصود

وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المقنول يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره يتقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر

وهي الخصلة من الشعر في المثنى وهو المقنول وفي المرسل وهو ضد المقنول ولما كان الغرض بيان كثرة الشعر بين ان غدائره أي اجزائه المشدودة بالخيوط وهي الذوائب كثيرة أوجبت لتراكمها ارتفاعها إلى العلى ثم إن مجموع الشعر قسمه إلى العقاص الغير الطويلة وهي المرتفعة المشدودة وإلى المثنى والمرسل وإن تلك العقاص تغيب من كثرة الشعر في جنس المثنى والمرسل وبه يعلم أن العقاص من وضع الظاهر موضع المضمرة وأن القسمة ثلاثية لا رباعية وهذا التنافر متفاوت وقد سمع ما هو أعظم من مستشزرات كقولهم الهجع وهو بنت ترهه الأبل والمحكم في التنافر الذوق لأن كل ما يحاول أن يضبط به من قرب

الصالح على ما نقل عنه أنه الهجع يضم العينين المهملتين حكاه عن البيت قال قال وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم في كلام العرب وقال القدماء هي شجرة يتداوى بها وبورها وقال ابن الأعرابي إنما هو الخضع بجاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين قال البيت هذا موافق لقياس العربية والتأليف وفي نهاية الإيجاز للإمام فخر الدين أيضاً ترى الهجع فتخلص في هذه الكلمة حينئذ أربعة أقوال أحدها أنه الخضع والثاني الهجع وهو فيه ما يضم الهاء والطاء كما رأيت مضبوطاً بخط عبد اللطيف والثالث أنه لا أصل لها والرابع أنه الهجع وهذا فيه الغرابة أيضاً ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول لأنه يدل عليه بطريق أولى ولم يفعل ذلك في الغرابة كما سيأتي وانما كان الثقل في مستشزرات لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة والزاي وهي مجهورة وقد استعمل ذلك في قول عثمان أسعدو عمار ميعاد كما يوم كذا حتى أتشزن أي أسعدو ذكره في الفائق وقول سليمان بن صرد رضي الله عنه بلغني عن أمير المؤمنين قول تشزن لي به والاشارة بقوله غدائره إلى قول امرئ القيس

وفرع بزين المتن أسود فاحم * أثبت كفوا الخلعة المتعشك

غدائره مستشزرات إلى العلى * تضل المداري في مثنى ومرسل

الفرع الشعر والاثبت الكثير والفنوال عنقود والمتعشك المتراكم والغدائر الذوائب والمستشزرات روي بفتح الزاي أي من فوعات وبكسر هاء أي مرتفعة مات ويقال استشزر الشعر واستشزروه صاحبها لازماً ومتعباً كما هما بن سيدة وغيره ويروي العقاص جمع عفسة أو عقصة وفيه زحاف بالقبض

تقسيم مطلق الشعر فلا وهم في رجوعه للفرع كما لا يخفى وفي كلامه ما عار بأن العقاص هي الغدائر بعد أن شددت لا غيرها (قوله مشدودة على الرأس) أي في وسطها بخيوط ومجموعة كلاماً ثانياً وأخذ الشد بخيوط من قوله في البيت مستشزرات خصوصاً إذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لأن العقصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذي يربط به أطراف الذوائب كما في الجمل (قوله إلى عقاص) أي وهي الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم إلى أقسام ثلاثة لا أربعة خلافاً لما هو عليه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية غدائر وعقاص ومثنى ومرسل لكن قد علمت أن الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد كما أفاده شيئاً العلامة الهدوى وفي حواشي المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) أي فليس المراد بهذا الكلام مجرد الاخبار فهو إما تعريض إن استعمل في حقيقته وهو الاخبار ملوحة بهذا الغرض أعني بيان كثرة الشعر أو كتابة أن أريد باللام

(قوله والضابط ههنا) أي لتناظر الحروف وحاصله أن الضابط المعول عليه في ضبط تناظر الحروف الذوق وهو قوة يدرك بها طائفة الكلام ووجوه تحسينه فكل ما عتده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا وما لا فلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه في ضبط التناظر بعد الخارج ولين قال فربما لأن كلامهما لا يطرد لانهما عدم التناظر مع قرب الخارج كالجيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملح أي أسرع فقرب الخارج وبعدها كل منهما غير مطرد فلا يكون واحدا منهما ضابطا معولا عليه ولا يقال إن عدم النقل في علم وإن كانت الخارج فيه متباعدة بخلاف ملح أن الخارج من الخلق إلى الشفة أبسر من الإدخال من الشفة إلى الخلق لأننا نقول بهذا لا يتم لما نجد من حسن حلم وملح وغلب وبلغ (قوله أن كل ما عتده الذوق الصحيح) أي من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لما قبله وقوله سواء كان أي ثقله (قوله أو غير ذلك) أي كوقوع حرفين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة كوقوع الشينيين التناظر الزاى كما يأتي بيانه (قوله في المثل السائر) (٨٠) هو اسم كتاب في اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلفاء كما قاله الفري

(قوله أن منشأ الثقل في مستشررات الخ) أي وأما على الأول فنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة والخاكم بثقلها الذوق (قوله التي هي من المهموسة الخ) اعلم أن الحروف بالنسبة للجهر والهس تنقسم إلى قسمين مهموسة ومجورة وبالنسبة إلى الشدة والرخاوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما فالحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك فحنت شخص سكت سميت بذلك لأن الهمس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف بلير يان معها تضعف الاعتماد عليها في محارجها والحروف

والضابط ههنا أن كل ما عتده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به وهو متناظر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشررات هو توسط الشين المجبة التي هي من المهموسة الرخوة بين الناء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المجبة التي هي من المجورة

الخارج أو تباعدها أو توسط مهموس رخويين شديدين رخويين كقيل في مستشررات فإن الشين فيه توسطت بالوجه المذكور بين ما ذكر وغير ذلك فقد نقض أما التوسط بما ذكر فلا كان موجبا للتناظر لأوجبه في مستشررات وجود ما ذكر فيه ولا تناظر فيه قطعا وأما التباعد فهو كثير مع الفصاحة كبلغ وأما التقارب فتدبني بعضهم على إخلاله بالفصاحة لأجل التناظر فيه والتزم انتفاء الفصاحة عن كلمة ألم أعهد في التثريب واحتاج إلى الاعتذار بأن اشتغال الكلام الطويل على كلمة غير فصحة لا يوجب كون ذلك الكلام غير فصيح إذا حاصله وصف الكل بوصف انتفى عن جزئه وهو صحيح فإن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية لا يوجب عدم وصفه بكونه عربيا ففاس الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة على الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجماع الطول ووجود الوصف في الجمل ورد بأن القياس من شرطه وجود الحكم في الأصل والحكم الذي هو صحة وصف الشيء بما ليس وصفه لجزئه لم يوجد في الكلام العربي الذي هو الأصل المقيس عليه وما يتوهم من كون بعض الحكم ليست عربية كالفسطاط والمشكاة في الآية الكريمة لانهما بل هي عربية مما تواطأت فيه العربية مع غيرها أو المراد بوصف الكل المبرحود في الكلام العربي ما يعم جميع الأجزاء وهو كونه عربي النظم فالقياس فاسد لعدم وجود الحكم في الأصل ورد أيضا بعد تسليم وجود الحكم في الأصل بوجود الفارق وهو أن الكلام الفصيح وتصل العقاص أي تخفى تحت الشعر وفي البيتين شاهد الوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ولا يحتمل القطع في البيت كما يحتمل في الآية لأن الصفات في البيت غير

مرفوعة

المجورة ما عدا هذه الحروف سميت مجورة لأن الجهر لغة الاظهار والنفس يمتنع أن يجري معها

لقوة الاعتماد عليها في محارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك أجد قط بكت سميت بذلك لمنعها النفس أن يجري معها القوة في محارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا وهي ما عدا هذه الحروف وما عدا حروف لن عشر وهي المتوسطة بين الرخاوة والشدة وانما سميت الأولى رخوة لأن الرخاوة لغة اللين والنفس يجري معها حتى لا تلت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لأن النفس لا ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجز معها جر يانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم أن الشين اتصفت بالهمس والرخاوة والناء قبلها انصفت بالهمس والشدة فقد اشتركت في الهمس واختلقت في الشدة والرخاوة والضمر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاى في الرخاوة واختلقتا في الهمس والجهر والضمر جاء من اختلافهما فالواصل أن الشين اتصفت بصفتين ضاربت باحداهما ما قبلها وضاربت بالآخرى ما بعدها وبمناظرانه لا حاجة لوصف الشارح الناء بالهمس فكان الأولى الاقتصار على الشدة لأن الضمر رجا كما اقتصر في الزاى على الوصف الثاني به الضمر وهو الجهر وترك الرخاوة

قوله كلاً يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً وذلك كالقرآن فإنه عربي قال تعالى أنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلهم يفهمون كلاً من غير عربية كالتقسيم فأنها كلمة رومية اسم للزبان والسجل فإنه كلمة فارسية اسم للصيغة وكالمشكاة فأنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ كسبلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربياً كما تشهد له الآية (قوله ذنبه نظر) أي في ذلك القيل نظرون حيث ما شتمل عليه من الدعوة المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار إليه بقوله كلاً يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوة التي أجاب بها عن السؤال المقدر أن ما ادعيت من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فبما من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحينئذ فقد بطلت الدعوة القائلة لكن الكلام الطويل الخ (قوله على أن هذا القائل) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزورني قد فسر الكلام أي في قول المصنف سابقاً بوصفها المفرد والكلام بماليس بكلمة أي وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصحة في كلام فصيح على تفسيره أكثر فساداً من ذلك القول على تفسير (٨٣) الشارح فالفساد لازم في شئين المركب التام والمركب الناقص إذا

اشتمل كل منهما على كلمة غير فصحة لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً وهو قدس أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور في الشارح الكلام بالمركب التام فإن الفساد إنما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لأنه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فإذا شتمل على كلمة غير فصحة صحت أن يقال عليه أنه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول

كلاً يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بماليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة لادرم لتفسيره تأمل ورد أيضاً بأن التزام وجود كلام غير فصيح ولو لم يطل في التنزيل بل وجود كلمة غير فصحة مما يقود إلى نسبة ما لا يليق بحملته تعالى إليه من الجهل أو العجز إذ لا موجب لترك الفصحى إلى غير معادة الأحاديث فالواجب الجزم بعدم التساوي بتقارب الخرج كما يشهد به الذوق والله أعلم

غاية الخلاف في كون كل من الضدين والمثلين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان لشدة تقاربهما وكما يقال العداوة في الأقارب ولا الضدان لشدة تباعدهما وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير في كثر بلاغة عن علماء البيان وقال الخفاجي أنه شرط للفصاحة ورود عليه في المشتمل السائر بأن يعلم الفصاحة قبل العلم بالخارج وهو ضعيف لأنه لم يجعل العلة العلم بتباعد الخارج بل نفس التباعد وذلك مدرج لكل سابع ثم قالوا إن كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبه ما تركب من الحروف المتباعدة وبليته تضعيف الحروف نفعه وأقله المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهملة وقليل جداً وإنما كان أقل من المثلين وإن كان فيهما ما في المتقاربين وزيادة لأن المثلين يخفان بالادغام قال ابن جني في آخر سر الصناعة الثانية ثلاثة ضرب أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الأحسن الثاني تضعيف الحرف نفسه وهو بلي الأول في الحسن وتليهما الحروف المتقاربة فاما رفض وإما قل استعماله ولذلك لما أراد بنو قيس أسكان ابن معهم كرسوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا هم فراءوا ذلك أسهل من

اشتمل كل منهما على كلمة غير فصحة لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً وهو قدس أدخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور في الشارح الكلام بالمركب التام فإن الفساد إنما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصحة وأما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لأنه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فإذا شتمل على كلمة غير فصحة صحت أن يقال عليه أنه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الأول

فإنه لا يوجد ذلك أصلاً (قوله والقياس على الكلام الخ) حاصله أن هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصحة في كلام فصيح الحرفين على وقوع كلمة غير عربية في القرآن لعربي لقوله تعالى أنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلهم يفهمون فأنه لا يورد عليه بأن هذا القياس فاسد لأن القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية لكلمات شراعية التي قيل فيها أنها رومية أو فارسية وهندية توافق فيها اللغات كالصاؤون والنور ولو سلم أنها غير عربية فلا نسلم أن القرآن كله عربي وضمير في قوله أنا أنزلناه عائدة على القرآن بمعنى السورة وإطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقههاء يحرم على الجانب قراءة القرآن سلمنا أن لضمير راجع لقرآن بتمامه فلا نسلم أنه عربي باعتبار غالب الأجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الأسلوب وتركيب من تقديم المضاف إلى المضاف إليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا أن عربيته باعتبار غالب الأجزاء كما دل هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المجموع إلى العرب كون أكثره على لغتهم (قوله ولو سلم الخ) هذا تسليم للدعوى أي سلمنا ما ادعيت من أن السورة لا يخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصحة لكن يلزم شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل إذ شتمل القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله لكن نسبتها إلى الله باطلة فبطل اشتماله

والغريبة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فخصاج في معرفته إلى أن يقرر عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم نكأ كما تم على نكأ كوكم على ذي جنسة أفر تقروا على أي اجتماع تمحوا

على ما ذكره قبل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتغال الخ (قوله بعد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح) أي وإن لم يخرج ذلك الاشتغال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال إن الخصم لا يقول إن القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بأن مراده بالكلام الكلمات أو مجرد اللفظ على ما علمه أهل اللغة وقوله بعد ذلك بل على كلمة هذا ترقى من العام إلى الخاص لا يقال إن الخصم لم يقل أيضا بامتناله على كلمات متعددة لأننا نقول بجويزه اشتغال الكلام الطويل على كلمة غير فصحة يستلزم تحوير اشتغال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلام طويل في القرآن * وأعلم أن القرآن إنما يكون مجردا عن الكلام الغير الفصيح إذا لم يعتبر الضمير في العهد وأما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح مجردا اشتغال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهر الاغبار عليه (قوله مما يقود) أي يجزى إلى نسبة الجهل بأن المذكور غير فصيح أو بأن الأولى يراد الفصيح أو إلى نسبة العجز عن إيراد الفصيح بدل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك أن اشتغال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز فإن قلت يمكن أنه أورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الإتيان بالفصيح به وإنما أورد غير الفصيح لكونه أوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح أو الحكمة لاتصل إليها عقولنا وحينئذ فلا (٨٣) محذور في اشتغال القرآن على غير فصيح

قلت المقصود من القرآن إنما هو الإيجاز بكمال بلاغته وفصاحته لا جمل تصديق النبي صلى الله عليه وسلم ووجود كلمة غير فصحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقادير المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك القدر موجب لعدم بلاغته فلا يكون مهزوا ومخالفة ذلك المقصود لا مر عارض

فجاء اشتغال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والغريبة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة للمعنى ولا مأفوسة الاشتغال (والغريبة) التي هي كون الكلمة وحشية أي غير مأفوسة الاشتغال ويلزم كونها غير ظاهرة للمعنى بالنسبة إلى تلك الكلمة وحشية لديه والوحشية قسمان فبعضه مستكره ذو عدم تداولها في لغة خلص العرب وهم أهل البادية دون المولدين وهي مخجلة بالفصاحة مطلقا كجيش للفريد أي المستبد بأمره الذي لا يشاور الناس في رأيه وحسنه وهي غير مخجلة بالفصاحة بالنسبة إلى العرب الخلص إذ ليست بالنسبة إليهم غير ظاهرة للمعنى ومنها غريب القرآن والحديث فغريبة المستحسنة إخلالها بالفصاحة الحرفين المتقاربين ثم قال والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحرف أولى منها بأوله (قوله والغريبة) ينبغي أن يحصل على الغريبة بالنسبة إلى العرب العرباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس ولو أراد الثاني لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه والمراد

تعدسها وخروجها عن الحكمة وهو لا يليق بحال الحكيم وحينئذ فيكون الإتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بأنه سفه إذا حكم أنما يوضع الأشياء في محلها فظهر لك من هذا أن الإتيان بالسفه نتيجة للجهل بأنه سفه فتكون نسبة السفه داخل تحت نسبة الجهل فاندفع ما يقال إن الاحتمالات ثلاثة فكان الأولى للشارح أن يقول مما يقود إلى نسبة الجهل أو السفه أو العجز إلى الله هذا وإنما عجز بقوده دون يسوق لأنه أبلغ في التشنيع على ذلك القائل لأن القوده هو الأخذ من أمام والسوق من خلف فإذا حصل المحذور من أمام الذي هو أقوى في الإدراك الشيء عادة كان أبلغ في التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة للمعنى) أي الموضوع له فلا يرد المتشابه والجمل فأنهم ما في القرآن فيلزم أن فيه الغريب لأنهم ما غير ظاهري الدلالة على المراد لله وأما بالنسبة (١) لمعانيها الموضوع لها فهي ظاهرة للمعنى سهولة انتقال الذهن منها إليها ثم إن قوله غير ظاهرة للمعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها أن لا يتقل الذهن منها المعاني الموضوع لها بسهولة (قوله ولا مأفوسة الاشتغال) أي ولا مأفوفة الاشتغال في عرف الأعراب الخلص وذلك لأن العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأفوسية الاشتغال بالنسبة للعرب العربا سكان البادية لا بالنسبة للمولدين والأخرج كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فإنها إلا أن أغلبية الجهل باللغة على أكثر علماء هذه الأزمان فضلا عن عداهم لا يعرفون فردائهم فضلا عن من كتبها وقولها ولا مأفوسة الاشتغال عطف سبب على مسبب ونقطة غير في قوله غير ظاهرة للمعنى مستعملة في التوضيح لا بقرينة عطف ولا مأفوسة الاشتغال عليه لأنها مستعملة في معناه الأصلي وهو كونها اسم بمعنى مذخر وإنما أعاد النبي استفاد من غير كونه تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن التوضيح يتعلق بكل من المعطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم أعلم أن الغريب قسمان أحدهما ما تنوقف معرفته معناه على البحث والتنقيش في كتب اللغة المبسوطة لعدم تداوله في لغة خلص

(١) لمعانيها كان الأنسب بالسياق تشبيه الضمائر لكنه أنها باعتبار الكلمات المتشابهة والجهة تأمل كتبه معجمه

أو يخرج لها وجه بعيد كافي قول العجاج * وفاجا ومر سنا مسرجا * فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريج
فقيس هو من قولهم للسيف سرجية منسوبة إلى قين يقال له سرج

العرب كشكا كاتم وافرنه عوا فان مثل هذه اعدام تدواها في لغة العرب الخاص لا يذكرها من اللغويين في كتابه الامن قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كسرج كما سيأتي بيانه والمصنف اعلم بالثاني وقول الشارح غير ظاهرة المعنى الخ صادق بالقسمين ثم اعلم أن القسم الاول من الغريب يكون في الجوامد والصادر والمشتقات باعتبار مبادئها أي أصلها المشتقة منه كالتكا كثر والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هياكلها ووجه انحصار الغريب في القسمين أن اللفظ بجوهره وهيبته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالة له إما باعتبار جوهره فيحتاج الى التفسير والتفتيش وإما باعتبار هيبته فيحتاج الى التفسير (قوله نحو مسرج) أي هو غير ابد مسرج (قوله في قول الهجاج) هو رؤية عبدالله البصري أبو محمد بن الهجاج التميمي السعدي هو وأبوه راجحان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الاراجيز مع عن أبيه الهجاج وأبوه مع أباه يرضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها

ما هاج أشجانا وشعبنا قد شجا * من طلل كالا نحمي أنجبا
منازل هيبن من تهيجا * من آل بلبي قد عفون هيجا
(٨٤)

(١) أزمان اسم امرأة وأبدت أظهرت وواضحا أى سناواضحا والفلج تباعد ما بين الامسنان والاغر الابيض والعرب تتمدح بياض السن والهنود يتمدحون بسواده والبريق اللعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن أى وطرفا عظيم احسن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد نستعمل في الحديقة

(نحو) مسرج في قول العجاج * ومقله وحابها من جيا * أي مدقها مطولا (وفاجا) أي شعرا أسود كالقلم
(ومر سنا) أنفا (مسرجا)

نسبي يكون باعتبار قوم وهم المولد ون دون قوم وهم النخلص (نحو) مسرج من قوله * ومقالة وحاجبا
من جبا ، أى مدققامطولا وقبل زجج الحاجب دقته واستقواسه أى صيرورته كالقوس (وفاجبا) أى
وشعرا أسود كالضحم (ومر سنا) أى أنفا (مسرجا) أى منسوب بالسراج أو للسريجى وهو السيف
المنسوب لقين يسمى سرجا وتطيره قولهم نعمته فهو متم أى نسبته لنمى لكن المعلوم فى أخذ فعل
بتشديد العين النسبة كونه لاعلى طريق التشبيه وكونه من الثلاثى كفسقته نسبته للفسق ولهذا كان
غريبا لعدم جريانه على النظر فتنقرا إلى تكلف موجب لصعوبة الفهم ونفخائه اختلافا فى تخريجه
وأما كونه على طريقة فعل : عـ فى صار كذا كفؤس صار كالقوس فلا يصح إذا الواجب أن يقال حينئذ

قوله استعماله لذلك المعنى لاغيره ومثل المصنف الغرابة بقوله (وقاجاومر سنامسرجا) مشيرا الى قول العجاج
أيام أبدت واضحا مقلجا * أغتربرا فاطر فاء برجا
ومقلجة قوا جيا من ججا * وقاجاومر سنامسرجا

وقوله ومقلة عطف على واضح في البيت السابق (قوله مدق قاطولا) اشارة الى تفسير (قوله)

من جواهر هذا التفسير موافق في الصحاح والذي في الأساس أن الزجج التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضي الله عنه في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم

بعضین دعاویں میں تحت حاجب * ارج کشن النون من خط كاتب

فإن التشبيه بالنون المشرقة نجا بحسن باعتبار لاستقواس وأنت خير بأن هذا التأييد انما يتم اذا جعل قوله كمشق النون صفة
كاشفة لا مقيدة لا تزج ولا صفة للعاجب (قوله أى شعرا أسود كأنهم) أى ففاجأ للنسبة كلا بن وتناصر والنسبة فيه تشبيهية من
نسبة المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابه واعلم أن النسبة فسمان تارة تكون تشبيهية وتارة لا فاذا قيل زيد سلطاني
أى منسوب للسلطان من حيث أنه من جنده فهذه غير تشبيهية وإن أردت بقول زيد سلطاني أنه منسوب للسلطان بمعنى أنه يشبهه
كانت النسبة تشبيهية وهو وجه بعيد (قوله أى أنفا) هو مجاز مرسل لأن المرسل اسم لعل الرسل وهو أنف البعير فأطلق عن قيده
وأردته الأنف

(١) قول القسوفى أزمان اسم امرأة تبع فى ذلك صاحب البحر يدوهو غلط فان أزمان ظرف مضاف للجملة بعده ويشهد به رواية أيام بيل أزمان كما فى عروس الافراح واسم المرأة بيلي كما صرح به فى البيت قبله من هذا الرجز كتبه معصمه

يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أي حسن وسرج الله وجهه أي بهجه وحسنه

(قوله أي كالسيف السريجي أو كالسراج) التفسير الأول لابن دريد والثاني لابن سيده وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قبل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة أعني سراج أنه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها سريج وإنما وجد من هذه المادة سريجي وسراج وجل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح وقوعها من عربي عارف باللغة فاحتج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا فاختلفوا في تخريجها وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبه للكرم ونسبته للفسق إلا أن فعل تأتي للنسبة الشيء لأصله ولما لم يوجد السريج الذي هو النسبة أن تكون إليه جعلنا سراج منسوب بالسراج أو السريجي نسبة تشبيهية فالعنى حيث نذكر من سنامنسوبة بالسراج من حيث أنه شبيه به في البريق واللعان أو منسوب بالسريجي من حيث أنه شبيه به في الدقة والاستواء فاسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى كما هنا مخالف لقاعدتهم (٨٥) هذا وجه التخريج ووجه البعد

أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فجعلها التشبيه بعيدا كذا قرر شيخنا العدو وقال بعضهم يمكن أن تخرج هذه الكلمة على وجه موافق لقياس حاصله أن فعل يجي بمعنى صيرورة فاعله كصيرورة الرجل أي صار كالقوس وحيث نذكر سراج معناه الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي وفيه نظر لأن سراج بهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك إلا إذا كان سراج بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية تصحها اسم مفعول وقد يجب

أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء) وسريج اسم فاعل تنسب إليه السيوف (أو كالسراج في البريق) واللعان فإن قلت لم يجعلوا اسم مفعول من سرج الله وجهه أي بهجه

مسرجا بكسر الراء لعدم تعديه والرواية بالفتح ثم فسر مسرجا على الاحتمالين بقوله (أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق واللعان) ولا يخفى ما في تشبيه الانف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد في تركيب البلغاء واعتباراتهم حتى لو صرح بالتشبيه لم فكيف يكون الحال مع الرمز إلى التشبيه وورد في كتب اللغة تفسير سريج بهج وحسن يقال سرج الله أمره أي بهجه وحسنه فتوجه في مسرجا الذي عدو مغربا أن يقال لم يجعلوا اسم مفعول من سراج الدال على الحسن فيخرج عن الغرابة وأجيب بأن جعله اسم مفعول من سرج بمعنى حسن لا يعين كونه غير غريب ووجوده في بعض كتب اللغة لا يدل على عدم غرابته لاحتمال تقرر غرابته بهذا المعنى الذي هو (قوله أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريجه فقليل من قولهم السيوف سريجية أي منسوبة إلى سريج فيقال له سريج يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي قاله ابن دريد (١) غير أنه يوهم أن البيت في مذكر وإنما هو في مؤنث بدليل أيام أبدت وقيل من السراج يريد في البريق من قولهم سرج الله وجهه أي حسنه قاله ابن سيده فإن قلت لا يصح أنه كالسراج في البريق لأن اسم الذات لا تشتق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه قلت أما جعله تشبيها من غير أداة التشبيه فالمراد تشبيه في المعنى أو تشبيه بمحذوف الأداة كما استرأه من قولهم عن جماعة في قوله

بأن مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أي المسرج بكسر الراء أي الصائر كالسراج أو السريجي وفي هذا الجواب نظر لأن ميمي المصدر على صيغة اسم المفعول فرع صيغة بناء اسم المفعول والفعل هنا لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يصاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على أن فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو بمعنى صيرورة فاعله هذا أصله فالأول فهو محزن المرأة صارت محزونا والثاني فهو ورق الشجر أي صار ذا ورق فسر سراج على الأول بمعنى صائر أسراجا أو سريجيا على معنى التشبيه أي مثل أحدهما وعلى الثاني الصائر ذا سراج ويرد على هذا الجيب بأن سراج بهذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب الأول وكانت الرواية مسرجا بكسر الراء مع أنها بالفتح (قوله وسريج) أي الذي نسب إليه السيوف السريجي وقوله اسم فاعل أي حداد تنسب إليه السيوف أي السريجية وهذا ما قبل لما يأتي في كلام المرزوقي (قوله فان قلت الخ) حاصله أن جعل مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه أي توره فعنى مسرجا منورا وحيث نذكر ليس فيه نسبة تشبيهية فيكون مسرجا خاليا عن الغرابة يكون نصيبا

(١) قوله غير أنه يوهم كذا في الأصل وليس في كلام الخطيب ولا كلام ابن دريد إيهام فانظر أين هو كتبه معجمه

(قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله قلت هو) أي سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أي غريب لكونه لم يوجد في الكتب المشهورة فهو من الغريب الذي يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سرج غريباً فليكن سرجاً غريباً والحاصل أن سرجاً إذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه وإن لم يكن غريباً بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعيد إلا أنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسطة لعدم وجوده في الكتب المشهورة واعتراض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهوراً فلا يكون غريباً وأجيب بأن اشتباهه في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني بغربة سرج بحيث نذرك الاشتغال لا يخرج سرجاً عن القرابة بالنسبة للتقدمين لا احتياجهم إلى التفتيش عليه في الكتب المبسطة لعدم غنورهم واطلاعهم عليه في غير المبسطة والحاصل أن قدماء أهل المعاني الخاطئين سرجاً غريباً لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال سرج بمعنى حسن وإن كان متحققاً في كلام العرب العرباء فالحكم بالغربة إنما هو لعدم وجدانه في الاستعمال إذ لا طريق للحكم بعدم وجوده لعدم وجدانه فيكون غريباً بعدم من لم يجدوا ولم يكن غريباً عند الواحد (قوله أو مأخوذ من السراج) أي أو هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أي أنه يحتمل أن يكون سرج مولداً ومستحدداً من السراج أي أنه لفظ أحده المولدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقفاً في لغة العرب أصلاً وحيث نذرك لا يمكن جعل سرجاً في كلام العجاج الذي هو من شعراء (٨٦) العرب اسم مفعول مأخوذ منه لاستعماله أخذ السابقي من اللاحق فظهر لك

مما قلناه أنهم ما جوابان وحاصل الأول أن سرج لفظ متاصل لكنه يحتاج للتفتيش عليه في الكتب المبسطة وحيث نذرك هو غريب وحاصل الثاني أنه لفظ مستحدث مأخوذ من السراج وحيث نذرك لا يتصف بالغربة إلا أنه لا يصح أخذ سرجاً في البيت منه فبطل السؤال (قوله أو مأخوذ من السراج) أي لأعلى وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبة

وحسنه قلت هو أيضاً من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المروزي في حيث قال السريجي منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك

الحسن ثم فسره بعض من اطلع على معناه مع غرابته إذ لا يتنع تفسير الغريب بعد الاطلاع عليه ولا يجب العلم بكونه غريباً ولا التنبه على غرابته عند تفسيره وما يدل على غرابته مطلقاً غريباً أمثلة النقل به للغريب فإذا كان لا يتحقق خروجه عن القرابة بالوجه المذكور لم تكن فائدة لاجرائه عليه دون غيره مما يتحقق غرابته لكن يرد حيث نذرك أن الأولى تركه لئلا تتعين غرابته ولا يحتمل غيرها إلا أن هذا بحث في

فأمطرت لؤلؤاً من زرجح وسفت * وردا وعصت على العناب بالبرد

الأن المصنف لا يراه فيصع له الجواب الأول فلعله أطلق المسرج وهو السيف على المرسلين لمشايمته ولا مانع من تسمية السيف السريجي مسرجاً من التسريج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كالسراج في البرق تفسير معنى الأثرى إلى قوله في الابضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر لانه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج الآن يقال أنه يقرب منه من حيث المعنى (٢) وعبارة انهم أي كالسراج وقولهم سرج الله وجهه والمرسلين بفتح الميم مع فتح السين وكسر هاءهما ابن سيده وقال الجوهرى انه بكسر الميم وهو وهم واعلم أن السكاكيد كالمرسن في

السراج بالمشايمه لان سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى لان المصنف لا يراه فيصع له الجواب الأول فلعله أطلق المسرج وهو السيف على المرسلين لمشايمته ولا مانع من تسمية السيف السريجي مسرجاً من التسريج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج فقوله كالسراج في البرق تفسير معنى الأثرى إلى قوله في الابضاح وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه وسرج الله وجهه وفيما قاله نظر لانه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج الآن يقال أنه يقرب منه من حيث المعنى (٢) وعبارة انهم أي كالسراج وقولهم سرج الله وجهه والمرسلين بفتح الميم مع فتح السين وكسر هاءهما ابن سيده وقال الجوهرى انه بكسر الميم وهو وهم واعلم أن السكاكيد كالمرسن في

باب

تعالى ليس النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى أن سرج الله وجهه جعله سراجاً بالمشايمه اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار له المصنف بقوله أو كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المروزي في قوله ومنه ما قبل الخ أي ومن السراج ما قبل الخ فان هذا يدل على أن سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لا دلالة على كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث فلعل السراج فهمه من قول المروزي ما قبل أو من غيره (قوله السريجي) أي السيف السريجي منسوب إلى السراج في نسخة منسوب إلى سريجي وعليها يكون قوله ويجوز الخ بياناً للوجه آخر في النسبة والوجه اه ولما وافق لقول السراج سابقاً وسريجي أي الذي ينسب إليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب إلى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بياناً للوجه النسبة لكن كان الأولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز إذ لا حاجة فكان الأولى أن يقول منسوب السراج ووصفه بذلك أي ونسبه لذلك أي السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الأخيرة نسبة السريجي السراج غير قياسية إذ حق النسبة للسراج أن يقال سراجي (قوله ويجوز أن يكون وصفه) أي السريجي معنى الذات وقوله بذلك أي باللفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب إلى سريجي

(٢) وعبارة الحكم الخ هكذا في أصله ولعل في الكلام نقصاً فخره كتبه معصمه

لكثرة مائه وروثه حتى كأن فيه سراجا ومنه ما قيل سراج الله أمره أي حسنه وقوره

(قوله لكثرة مائه أي صفاته

المثال وأجيب أيضا بان سراج بمعنى حسن يحتمل أن يكون مستخدما لمولد من السراج ويكون سراجا قد يما فيكون الحكم بغيره سراجا سابقا على استحداث سراج ويتبع أخذه منه لامتناع أخذ السابق من اللاحق ثم لو سلم أخذه منه على تقدير هذا الاستحداث وتقدير تأخر سراج عن سراج فيكون غريبا أيضا فيعود إلى الوجه الأول لأن المولد غريب بالنسبة إلى العربية المشهورة التي وضعت لها كتب التفسير في الأصل وقد صرح بعض الأئمة بما يقتضي استحداث سراج من السراج حيث قال السريجي نسبة إلى السراج يعني على غير قياس والنسبة على طريق التشبيه بالسراج في الروث حتى كأن فيه سراجا أو كأنه صار سراجا قال ومنه سراج الله أمره أي بهجه وحسنه وهو يحتمل وجهين متقاربين أحدهما أن يكون المعنى من وصف الشيء بالسريجي لكثرة مائه فكأنه السراج قولهم سراج الله أمره أي صيره كالسريجي أي كالتشبه بالسراج فهو بهذا المعنى التشبيهي بمعنى جعله شيئا لا بمعنى أن الله تعالى شبهه به أو نسبه إلى السراج كما لا ينبغي والآخر أن يكون المعنى من الأخذ من السراج سراج الله وجهه وبكل تقدير فلا يخلو من الحاجة إلى تكلف التخرج الذي أوجبه الاستحداث من السراج لكن الحق أن كلامه لا يدل على الاستحداث وهو أعم من التوليد الموجب قطعاً للفرابة لأن الاستحداث يوجد من أهل اللغة لكن إذا خرج المستحدث عن الأصل وصار لا يفهم إلا بتكلف صار غريبا مخرجا بالفصاحة فهذا التصريح يدل على الغرابة ولولا يدل على التوليد فيعود في الحقيقة لتشمل ما في المتن تأمل والله الموفق فإن قلت إذا كانت الغرابة فيها مستحسن ومنه غريب القرآن ومعلوم أن الغرابة تخرج بالفصاحة في الجملة وحينئذ يلزم أن يشتمل القرآن على غير الفصح قلت لا نسلم لزومه أما إذا بنينا على ما تقدم من أن الغرابة فيه باعتبار المولد في ظاهره لأن فصاحة القرآن باعتبار الخلق من العرب إذ بلغتهم نزل وعلى تقدير تسليم أن الغرابة فيه باعتبار بعض الخلق دون بعض بأن يكون الوحشي هو ما لم تتداوله عرب فظاهر أيضا لأن القرآن مشتمل على أنواع من لغات العرب فقريبه فصيح بالنسبة للعرب في الجملة إذ العرب

جاء الجواز ذكر ما لا يوافق عليه وسبأني في موضعه إن شاء الله تعالى واعلم أن المصنف فسر الغرابة في الإيضاح بما ذكره وفيه نظر لأن هذا غرابة بمعنى لا غرابة كلمة وفسرها أيضا بكون الكلمة لا يعرف معناها إلا بالبحث في كتب اللغة المبسوطة وهذا النوع من الغرابة أخف من الذي قبله فكان ينبغي للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه كما فعل في التنافر وقدم في الإيضاح هذا بما روي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن جابر فاجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكا كما تم على تكا كؤكم على ذي جنة أفرقة عوا غني فان تكا كما تم معنى اجتماعهم وافرقة عوا غني تفرقوا لا يكاد يطلع عليه من غير بحث قلت وكذلك حكاه الجوهري وقد حكاه الرخشي عن أبي علقمة عند قوله تعالى حتى إذا فرغ من قبلهم وكذلك حكاه عنه الخفاجي وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران ضعف التأليف في تكا كؤن ونقله بصيغة المضارع والغرابة في أفرقة عوا ويعني بقوله ضعف التأليف تنافر الحروف وقال الرخشي أفرقة عوا مأخوذة من حروف الفسقة مع زيادة العين وفيه نظر لأن العين ليست من حروف الزيادة وجعل الجوهري مشتقا من فرقة الأصابع فوزنه على هذا ففعلوا وعلى الأول أنه فعلوا وحكى ابن الجوزي في كتاب الحق هذه عن أبي عبيدة وقال ما لكم تكا كؤن ثم قال فقال الناس تكلم بالعبرانية فحصر وأحلقه إلى أن استغاث وإلى أن لا ينحو على الجهل وقد اعترض على المصنف في تفسير الغرابة بما ذكرنا من الغرابة قلنا الاستعمال كما يقتضيه كلام المفتاح وغيره وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يخل بالفصاحة ولو سمي هذا باسم التعقيد

(والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعني على خلاف ما ثبت
عن الواضع (نحو) الاجل بل يكاد لا يخلو من قوله

بلسانهم في الجملة نزل القرآن العظيم وإن كان فالسبب قرشياً وغاية ما فيه أن غريبه لا يكون كغيره في
الفصاحة وهو مسلم لأن القرآن متفاوت في نفسه في البلاغة والفصاحة فحصل من هذا أن الغرابة المخلة
بالفصاحة هي الغرابة المطلقة لا المقيدة وربما يراد هنا أن الغريب المستقيم هو المتوعر المشتمل على
الثقل ذو قوافيه بحيث لا يثقل بذلك يرجع إلى المتناثر أو الوحشي على الإطلاق كما أشرنا إليه وهو
الغريب عند جميع العرب مولاهم وغيره فلا يستقل الا أحدهما فلا حاجة لزيادة قوله ذو قوافي بل في
هذا المقام (والمخالفة) التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون الذي ينقر به حكم المفردات
الاعوية والمفردات الاعوية ينقر حكمها بالقانون التصريبي فإذا اقتضى قلب الباء ألفاً مثلاً فوردت
الكلمة بخلاف ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصيحة وينقر أيضاً بثبوت الاستعمال الكثير
ولو كان على خلاف القياس اذ ذلك كاستثناء من القانون كقلب الهمزة من الهاء في لفظ ماء وقلب
الواو من الهاء ثم قلب الواو الفاء في آل وقلب الالف من الهمزة في أبي مضر ع أبي وكتصحيح الواو مع
تحر كها وانفتاح ما قبلها في عور يعور فان هذه لم تجر على القياس لكنها ثبتت عن الواضع حكمها
واستعمالها هكذا فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالدخول في القانون وكفتح عين
الكلمة أو ضمها أو كسرهما أو سكونها الثابت بقوله لغة فخالفه يخل بالفصاحة ولذلك كانت العبارة

لما كان حسناً وقوله (والمخالفة نحو الحمد لله العلى الأجل) يشير إلى قول أبي الجهم

الحمد لله العلى الأجل * أعطى فلم يخل ولم يخل

لأن قياس التصريف الأجل لاجتماع المثلين ونحوه الثاني وذلك يوجب الادغام وأما ذلك كثيرة
جدوا وأنشد سيبويه

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي * أنى أجود لا أقوام وانضنوا

وقد يرد على المصنف ما خالف القياس وكثر استعماله فورد في القرآن فانه فصيح مثل استخوذ قال الخطيب
أما إذا كانت مخالفة الاستعمال لدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً كما في سرور يريد أن قياس سريران
يجمع على أفعاله وفعلان مثل أرغفة ورغفان قلت ان عنى بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز
الاستعمال الاعوي لا الفصاحة وان عنى دليل لا يصير فصيحاً وان كان مخالفاً للقياس فلا دليل في سرور على
الفصاحة. وورد في القرآن فيبني حينئذ ان قال ان مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث
لم تقع في القرآن الكريم وقائل ان يقول حينئذ لا بد أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة ويسند هذا
المنع بكثرة ما ورد في القرآن بل مخالفة القياس مع قلته الاستعمال مجموعهما هو الخلل وان أراد
الخطيب ان سرور انب القياس لعدم الادغام فليس بصحيح فانه ليس قياس الادغام وليس كل مثلي يدغم
احد في الآخر ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقضي بأن كل ضرورة أركبها شاعر فقد أخرج
الكلمة عن الفصاحة فلحازم في المنهاج الضرائر السائغة منها المستقيم وغيره وهو ما لا تستوحش
منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض كالاسماء المعدولة وأشده
ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من وما لا يستقيم قصر الجمع الممدود ومدا الجمع المقصور ويستقيم

الكلام يقتضي أن مخالفة
الكلمة للقانون التصريبي
يخل بفصاحتها ولو كانت
موافقة لما ثبت عن الواضع
مع أنها إذا وافقت ما ثبت
عن الواضع كانت فصيحة
ولو خالفت القانون المذكور
بين الشارح المراد من
مخالفة القياس بقوله
أعني على خلاف الخ فعلى
هذا المراد بالقانون هنا ما
ثبت عن الواضع سواء
اقتضاء القانون التصريبي
أولاً لا خصوص القانون
التصريبي فالخلاف أن
الموافقة للقياس أن تكون
الكلمة على وفق ما ثبت عن
الواضع سواء كانت موافقة
للقانون التصريبي المستنبط
من تتبع لغة العرب كقام
بالاعلال ومدا بالادغام
أو مخالفة له ولكن ثبتت
عن الواضع كذلك كما
فان الهاء لا تقلب همزة في
القانون التصريبي ولكن
ثبتت عن الواضع كذلك
فصارت في تقرر حكمها عن
الواضع بالاستعمال الكثير
كاستثناء من القانون
المذكور ومخالفة القياس
مخالفة ما ثبت عن الواضع
ولا يلزم منه مخالفة
القانون التصريبي الأتري
أن أبي يائي بكسر الباء

مخالف لما ثبت عن الواضع وموافق للقانون التصريبي كما يأتي بيانه (قوله نحو الأجل) أي نحو مخالفة
الأجل واعتراض وصف الأجل بعدم الفصاحة بأدليس كلمة أذهو غير موضوع والموضوع الأجل بالادغام وأجيب بأن نصريحهم
بأن أصل الأجل الأجل يقتضي أنه موضوع غاية الأمر أنه انتسخ استعماله فيكون وضعاً غير مستقر

كأن قول الشاعر * الحمد لله العلي الاجل * فان القياس الاجل بالادغام وقبل هي خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن
تج الكلمة وينبأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس
سماعه ومنها ما تنكره سماعه

(قوله الحمد لله العلي الاجل) فانه الفضل بن قدامة بن عبيد الله الجلي المكنى بأبي التجم وقبل هذا الشطر * أنت مليك الناس ربا
فأقبل * الحمد لله الخ وبعده الواهب الفضل الوهب الجزل * أعطى فلم يجزل ولم يعجل

وربما نادى مضاف لباء المنكح المقابلة ألفا حذف منه حرف النداء والاصل ياربى على حذف حصرنا ووجه الحمد لله مفعول أقبل من
القبول فهو بفتح الباء كذا في الاطول وفي كلام غيره أن رباً منون حال من الضمير (٨٩) في مليك (قوله والقياس الاجل) أو رد عليه أن

عدم الادغام لا يجوز أن

يكون ضرورة الشعر

وحينئذ فلا تكون مخالفة

القياس مخرجه عن

الفصاحة قلت ان غاية

ما اقتضته الضرورة

الشعرية الجواز والجواز

لا ينافي انتفاء الفصاحة

لان انتفاء الفصاحة لازم

لكون الكلمة غير كثيرة

الدور على السنة العرب

العرباء لعدم جواز ما

ارتكبه الشاعر ألا ترى

أن الجرشى جائز قطعاً لا

انه محجل بالفصاحة فكذلك

الاجل جائز في الشعر كما

ذكره سيويه الا أن العرب

الخلص يتعاشون من

استعماله كما يتعاشون من

استعمال تكا كما تم

وافر فنعوا (قوله فنعوا)

هذا تفريع على قوله أعني

على خلاف ما ثبت عن

الواضع وذلك لان أصل

آل أهل وأصل ما عموه

(الحمد لله العلي الاجل) والقياس الاجل فنعوا وما عواي يابي وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع
كذلك (قبل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة في السمع)

الجامعة أن يقال مخالفة كون الكلمة على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع بالاستعمال الكثير فان قيل
استعمال العرب وضع فلا تصور مخالفة بالنسبة اليهم والمخالفة بالنسبة الى غيرهم لا تضاد الفصاحة
فهى لغوا ينبغي الاحتراز عنها لان كلام غيرهم لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها قلت لان سلم أن مطلق
استعمال العرب كالوضع بل الكثير المعبر فتصور مخالفة باعتبارهم كما أشرنا اليه في التقرير ولان سلم أن
كلام المنسب بالعرب المولد لا يوصف بالفصاحة ولا بعدمها ولا ينبغي تصور مخالفة باعتبارهم فنعوا الاجل
فان اثبت عن الواضع الاجل بالادغام فكذلك مخالفة في قوله (الحمد لله العلي الاجل) الواحد
الترديد القديم الاول (قبل) فصاحة المفرد هي الخلو من الامور المتقدمة (و) خلوصه (من
الكراهة في السمع) بأن يجمع طبعاً عند سماعه وذلك

منه ما أدى الى التباس جمع بجمع مثل ردمطاعم الى مطاعم أو ردمطاعم الى مطاعم فانه يؤدي الى
التباس مطعم بمطعم وأقبح ضرراً الزيادة المؤدية الى التباس أصلاً في كلامهم كقوله * من حوشاً تطروا
أدفو فانظور * أى أنظروا والزيادة المؤدية لما قبل في الكلام كقول امرئ القيس في بعض الروايات
* طأطأت شمالي * أراد شمالي وكذلك يستقيم النقص المجوف كقول لبيد * درس المناجم تالمع
فأبان * أراد المنازل وكذلك العدول عن صيغة لاخرى كقول الخطيب

فيها الزجاج وفيها كل سابعة * بدلا من محكمة من نسج سلام
أراد سليمان عليه السلام * قلت وما ذكره تفصيل حسن ينبغي اعتباره الا أن الضرر انما يتعلق
بحركة اعراب الكلمة لا ينبغي أن ينظر اليها المتكلم في فصاحة الكلمة لان الحركة زائدة على وضع
الكلمة تحدث عند التركيب وقد قسم النحاة الضرر الى المستقيم وغيره وانما ذكرت كلام حازم
لما فيه من الزيادة وأطلق الخلفاء أن صرف المنصرف وعكسه في الضرورة محجل بالفصاحة فتخلص
في ذلك قولان وصرح الخلفاء أيضاً بان فصاحة الكلمة يعتبر فيها اعراب الكلمة ورد على من عساه
مع ذلك وفيه نظر كما سبق نعم اعتبار حركة الاعراب في فصاحة الكلام ما ذكره في موضعه ان شاء الله
تعالى (قوله قبل ومن الكراهة في السمع)

(١٣ - شروح التلخيص أول) أبدلت الهاء فيهما همزة وإبدال الهمزة من الهاء وان كان على خلاف

القياس الا أنه ثبت عن الواضع (قوله وأبي يابي) أى بفتح الباء في المضارع والقياس كسر هاء فيه لان فعل بفتح العين لا ياتي مضارعه على
بفتح الفعل بالفتح الا اذا كانت عين ما ضربه أو لامه حرف حلق كسأل ونفع فجى المضارع بالفتح على خلاف القياس الا أن الفتح ثبت عن
الواضع (قوله وعور يعور) أى فالقياس فيهما عا ريعار بقلب الواو ألفاً كعركها وانتفتح ما قبلها كزال يرال فتصحح الواو خلاف
القياس الا أنه ثبت عن الواضع فقول الشارح لانه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع أى وان كان مخالفاً للقياس (قوله قبل الخ)
فانه بعض معاصري المصنف مدعى وجوب زيادة قيد على التعريف الذي استخرج به المصنف من اعتباراتهم واطلاقاتهم (قوله في
السمع) المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدري

كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب * كريم الجرشي شريف النسب * أي كريم النفس وفيه نظر * ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال الـ ر ب الموقوف بعريتهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم ما جمعناها

(قوله بأن تكون اللفظة بحيث) أي متبسة بحالة هي عجم السمع لها (قوله وينبرأ من مماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) أي في مدح الأمير على سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب لما أرسل له كتابا يطلب منه الكوفة بأمان وسأله المسير إليه فأجاب به هذه القصيدة التي منها البيت المذكور وهي من المتقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها

فهمت الكتاب أتر الكتب * فسمع لا مراً أمير العرب وطسوعاً له وابتهـاجاً به * وإن قصر الفعل عما وجب وما عاقني غير خوف الوشاة * وإر الوشاة طريق الكذب وتكثير قوم وتقليلهم * وتقريبهم بيننا والخبث وقد كان ينصرهم معه * وينصرني معه والخبث وما قلت لبدر أنت اللعين * ولا قلت للشمس أنت الذهب فيقلني منه البعيد الأثني * ويغضب منه البطي والغضب وما لا فني بعد كم بلدة * ولا اعتضت من رب نعماء وب ومن ركب الثور بعد الجوا * دانكر أظلافه والغب وان قست كل ملوك البلاد * فدع ذكر بعض عن في حلب ولو كنت سميتهم باسمه * لكان الحديد وكافوا الخشب أفي الرأي يشبه أم في السخا * وأم في الشجاعة أم في الأدب مباركة الاسم أغر القلب * كريم الجرشي شريف النسب إذا حاز ما لا فقـد حازه * فني لا يسر بما لا يهب وأبو الطيب المذكور اسمه أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المنبني وانما قيل له المنبني لأنه أذهى النبوة في بادية مملوكة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم (٩٠) فخرج اليهم لؤلؤاً أمير حص نائب كافور الأخشيدي فأسره وتفرق أصحابه

وحبسه طويلاً ثم استتابه وأطلقه (قوله مباركة الاسم) أي أن اسم هذا المدوح وهو علي مبارك لموافقة

لاسم أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ولا شعاره بالعلو ولا بعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى وقوله أغر القلب أي مشهوره لا شاره بسيف الدولة فان قلت الاسم أيضا

أغر قلب لوسم فلقب استشهاده لأن الملوكة أشار إليها بالقائم بدون أسمائها تعظيمها وإجلاله وقوله شريف النسب لأنه من بني العباس (قوله والاغر من نحل الأبيض الجبهة) اعلم أن الاغر يطلق لغة على معنيين على الأبيض مطلقاً من غير تقييد بالجبهة ولا بكونه من النحل وعلى أبيض الجبهة من النحل وهذا هو المشهور وإذا علمت هذا فقول الشارح الاغر من النحل الخ يقتضي أن الاغر لا يختص بالنحل لأن الجار والمجرور حال من الاغر أو صفة له فيكون الشارح جارياً على خلاف المشهور لما علمت أن المشهور أن الاغر حقيقة لا يكون الاسم النحل وقد يجاب بأن قوله من النحل حال من ضمير أبيض لا من الاغر ومن تبعضية وجعلها بيانية لا يصح لامرير أن قول أن البيانية كون ما بعدها مساوياً لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وما بعدها هنا أعم مما قبلها أعني أبيض الجبهة إذ النحل منها ما هو أبيض الجبهة ومنها ما ليس كذلك الثاني أن البيان لا يتقدم الاضرورية شعراً ورعاية صحيح كما تقدم في قول المتن وعلم من البيان ما نعلم (قوله استعير) يعني نقل على طريق الاستعارة أو على طريق المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق لأنه نقل من واضح مقصد بكونه أبيض الجبهة إلى مطلق واضح والذنب فرد من أفراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) أي في اشتراط الخلو من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر وحاصل ما في المقام أن شارحنا بين وجه النظر في كلام المصنف بشيء وغيره بينه شيء وحاصل ما قاله شارحنا أن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا العرابة وقد اشترطنا الخلو من العرابة فاشتراط ذلك يعني عن اشتراط الخلو من الكراهة لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى السبب وحاصل ما وجه به غيره النظر أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه لأن ذات اللفظ وحيد فلا حذر زعن عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق قبح الصوت بها ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لأنفس اللفظ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون الجرشي غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبح الصوت وليس كذلك لقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن

بأن تكون اللفظة بحيث يجمعها السمع وينبرأ من مماعها (نحو) الجرشي في قول أبي الطيب مباركة الاسم أغر القلب (كريم الجرشي) أي النفس (شريف النسب) والاغر من النحل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر)

(نحو) الجرشي في قول أبي الطيب * مباركة الاسم أغر القلب) أي مشهور الاسم والاغر في الأصل هو الأبيض الجبهة من النحل ثم نقل لكل مشهور معروف لاستلزام الغرة لظهور والشهرة بين ما ليس كذلك (كريم الجرشي) أي كريم النفس (شريف النسب وفيه) أي وفيما ذكر هذا القائل (نظر)

نحو كريم الجرشي شريف النسب) يشير إلى قول المتن

مباركة الاسم أغر القلب * كريم الجرشي شريف النسب

إفان السمع عجم الجرشي والمراد بها النفس وربما عجم السماع الكلمة ونبرأ منها كما ينبرأ من سماع الصوت المنكر وربما استلزم سماع بعض الالفاظ (قوله وفيه نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت

لا

لان الكراهة في السمع انما هي من جهة القرابة

لان استئصال الطبع للسمع لا يتصور عادة لا يكونه وحشياً تنكره الاسماع وتستقله الطباع على ما تقدم في تفسير

لا تعلق لها بالفصاحة لان السمع قد يستند بغير التصحيح بحسن الصوت وبالعكس فان كان كراهة الجرشى لا ستغراه فقد دخل فيما سبق قال الخطيبى هذا على ما بناء من أن الكراهة في السمع راجعة الى النغم ويجوز ان تكون راجعة الى اشتغال اللفظ الى تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهة في السمع حينئذ راجعة الى نفس اللفظ فالت هذا القسم الذي فرضه لا يوجد الا في الكلام فان نشرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها وقد تقدم الاحتراز عنه وهو انما يتكلم الآن في فصاحة المفرد على اقله الكراهة في لفظ الجرشى وقد ذكرنا كراهة لفظ الجرشى وعلمه بتتابع الكسرات وتماثل الحروف وكونها حوشية (تتبعه) فذكر العلماء أموراً بعضها يمكن أن يقال ان الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم وما قاله الزوزنى في شرح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة قد تقع في القرآن الكريم لغة قدم وكذلك ما وقع في كلام الطبي في سورة الانعام وفي كلام ابن عصفور عما يؤولهم ذلك منها أن تكون متوسطة بين فلة الحروف وكثرتها والمتوسطة ثلاثة أحرف فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل فة فعل أمر في الوصل فبعت وان كانت على حرفين لم تقبل الابان بلها مثلها ذكره حازم قال حازم المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور والذي لم يفرط ما كان على سبب والمتوسط ما كان على وتداو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتداو على سبب والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتداو سببين اه وفيه مخالفة لكلام غيره وقال حازم أيضاً ان الطول تارة يكون بأصل الوضع وتارة تكون الكلمة متوسطة فتطيلها الصلة وغيرها كقول المتنبي

خلت البلاد من الغزاة ليلها * فأطاعها الله كي لا يجرنا

وقول أبي تمام * ورفعت للستنة دين لوائى * اه فان قلت زيادة الحروف لزيادة المعنى كما في اخشوش بمعنى خشن واقتدر في قوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله تعالى فككبوا فيها هم والغاؤون وغير ذلك فكيف جعلت كثرة الحروف مخالفاً لفصاحة مع كثرة المعنى فيه قلت لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أفضل معنى من الأخرى وهي أقصر منها اذا لامور الثلاثة التي يشترط الخلوص عنها لا تعلق لها بالمعنى ثم كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد به أن يكون المعنى واحد ومادة واحدة تخرج بالاول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر وبالثاني المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما ومن الغريب أن التنوخي نقل عن بعض الناس ان صيغة فاعل أبلغ من فاعل لكثرة اسمها وذكر ابن الاثير في المسئل السائر وأخوه في الجامع وقال لان اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل والفاعل قوى وفاعل يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوى وضعيف وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف ولان فاعل أشمل لشموله المتعدى والقاصر ورد التنوخي بأن المقاضاة انما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الاوزان ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها أن ياء التصغير تنقص المعنى وتخفزه غالباً ويمكن الجواب عنه بأنه انما يكثر المعنى بزيادة حرف لا بالمعنى أما الحرف المراد المعنى فإنه لا يتجاوز معناه كما أن حرف المضارعة لا يزيد المعنى في ضرب على ضرب بل بغير الزمان فقط أو يقال ان ياء التصغير زادت المعنى لان مدلول الاسم قبل التصغير مطلق اماقبة وبعده الحقيقة بقيد الحقايرة أو النحيب ونحو ذلك من أسباب التصغير وبعد أن ذكرت ذلك بجملة رأيت علاء الدين بن النفيس قد

الصوت وحينئذ ينقص
الكراهة في السمع على قبح
النغم باطل فتعين ما قاله
الشارح من أن الكراهة
انما هي من جهة القرابة
(قوله لان الكراهة في السمع
انما هي من جهة القرابة)
أى لان القرابة سبب فيها
فالخلوص من القرابة يستلزم
الخلوص من الكراهة فان
قلت ان الخلوص من القرابة
كما يستلزم الخلوص من
الكراهة في السمع يستلزم
الخلوص من التنافر
ومخالفة القياس فلا حاجة
الى ذكرهما أيضاً قلت
الاستلزام ممنوع لان
مستشرا وأجلس ليسا
بغيريين لعدم احتياجهما
الى التنفير والتخريج على
وجه بعيد مع تنافرها
على أن هذا الاعتراض غير
متوجه لان الاصل ذكر
جميع أسباب الاختلال
صريحاً ولو كان بعضها
مستلزماً لبعض وترك
النصر يحى بعضها يحتاج
الى توجيه

المفسرة بالوحشية مثل تكا كاتم وافرثقوا ونحو ذلك

الوحشى فيدخل في الغرابة المحرزة عنها وذلك كقوله تكا كاتم على تكا كاتم على ذى جنة افرثقوا
عنى أى اجتمعتم على اجتماعكم على الجهنن تفرقوا عنى فالتكا كاتم والافرثقوا مكر وهان في السمع
لهذا المعنى وأصل هذا الكلام أن رجلا سقط من جدار فاجتمع الناس عليه فطأطأ بهم بهذا الكلام وأما
توجيه النظر بأن الكراهة في السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها نرجح كثر من الكلمات
سبقت اليه في كتابه طريق الفصاحة فقال التصغير وان دل على الاحتقار والنقص فذلك لا محالة زيادة
في المعنى اه ولكن فيه نظر لما سأتى * ومنها قولهم لمن مات ميت بالاسكان ولمن قارب الموت مائت
وان كان مائت يطلق أيضا على من مات فان قيل انهم المعنيين مختلفين فجاوبه ان المعنى الذى في المقارب
للموت بعينه موجود في الميت حقيقة وزيادة عليه * ومنها أن جموع القلة أنفها حروفا فاعل وفعله وهما
أكثر حروفا من أشياء من جموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز خمسة
أحرف وكذلك أفعال وأفعله وهما جمعا فله وجوع السلامة كلها القلة وأقلها خمسة أحرف فمن
نجد في كثير من المواد جمع قلة حروفه أكثر من نظيره من تلك المادة وهو جمع ككثرة * ومنها ان
اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة فاعل فاذا أردت المبالغة ساغ لك أن تحوله الى مثله عددا
وهو فعيل أو أقل وهو فعل وقد يجاب عن فعيل بأننا ندفع ان العلامة مطردة منعكسة ولا قلنا ان عدم
زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى ويجاب عن فعل بأنه حصل فيه معارض وهو أنه على وزن أفعال
السجاء بافكان أبلغ من جهة أخرى والجواب السابق أيضا فان فاعل لم تزد حروفه على فعل حتى يلزم أن
يكون أبلغ بل فعل نقصت حروفه عن فاعل فان فاعلا هو الاصل والمدعى ان اللفظ اذا حول الى أكثر
حروفا منه كان أبلغ وأما اذا حول الى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن به ما يجعله أبلغ ونقل
الزحشرى هذه القاعدة بعد ان قال قبل رجن الدنيا والاخرة ورجيم الدنيا قال ابن المنبر حاصلة ان
الرجة المستفادة من رجن أعم من الرجة المستفادة من رجم والدلالة بالعموم على قصور المبالغة
أولى كما أن ضارب أعم من نضرب وضارب أبلغ منه بخصوصه واستحسنه صاحب الانصاف قلت فيه
نظر من وجوه الاول أنهم ما ينبغي على أن مراد الزحشرى رجن الدنيا والاخرة أنه يراد به ما هو أعم من كل
منهم ما هو ممنوع لجواز أن يريدان الرجن يراد به مجموع الرجتين فيكون مسدول الرجم بعض مدلول
الرجن ولا يكونان أعم وأخص بل كل واحد منهما مافله حينئذ * الثانى ان قوله والدلالة بالعموم على قصور
المبالغة أولى فيه نظرا لانا نقول سلما ان الاخص أكثر معنى من الاعم لانه يدل على الاعم زيادة ولكن
الزحشرى لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك بل المبالغة في المعنى من غير انضمام معنى اليه زائدولا منافاة بين
كون الاخص أزيد معنى والاعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى فان معنى الانسان أكثر من معنى
الحيوان والظاهر ان دلالة الحيوان على معناه أبلغ من دلالة الانسان على الحيوان لان الاولى بالمطابقة
والثانية بالتضمن واذا صحت لنا هذه في ذلك فلننقله الى مقصودنا وهو أعم وأخص من مادة واحدة الثالث
ان ضارب وضارب ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر لان ضاربا لا يتميز عنه بوصف ذاتي بل
ضارب عبارة عن ذى ضروب كثيرة أو ذى ضرب بوصف بالقوة وذلك لا يوجب حقيقة الاخص لما
تقرر في علم المنطوق وابس عندى في الجواب عن ذلك كله الا أن هذه علامات لا يشترط اطرافها فان قلت
قد اشتمل القرآن على الكثير من الرباعى والخماسى فليكن فصحا قلت لم يدعوا أن غير الثلاثى غير فصيح
بل الثلاثى أفصح ومع هذا فن شرط ذلك أن تكون كلمتان للمعنى واحد احدهما ثلاثى والاخرى رباعية
ولا يكون ثم مبرج لاحدهما على الاخرى فيكون العدول الى الرباعية عدولا عن الافصح وأين يوجد

(قوله المفسرة بالوحشية)
أى يكون الكلمة وحشية
(قوله مثل تكا كاتم)
هو وما بعده من كلام
عيسى بن عمر النحوى حين
سقط من على جدار فاجتمع
الناس عليه فقال لهم
مالكم تكا كاتم على
تكا كاتم على ذى جنة
افرثقوا كما قال الجوهري
وقال الزحشرى في الفائق
انه من كلام أبى علقمة
حسين مري بعض طرق
البصرة وهاجت به مرة
أقبل الناس عليه يعصرون
ابهامه ويؤذون في أذنه
فأملت نفسه منهم وقال
ذلك فقال بعضهم دعوه
فان شيطانه ينكمهم بالهندية
ومعنى تكا كاتم اجتمعتم
ومعنى افرثقوا اتفكروا
(قوله ونحو ذلك) أى مثل
قولهم اطعمم الليل بمعنى
أطعم ولا حاجة لاغناء
مثل عنه

(قوله وقيل) أي في بيان وجه النظر وقائل ذلك غير الخليلي بقصود الشارح الرد على من قال إن الكراهة بسبب قبح النغم فقط وإن لم يطلع غير الشارح عليه لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على الشارح إثبات ذلك القول وإنما كان المقصود الرد على غير الخليلي لأن الخليلي لم يحصر سبب الكراهة في قبح النغم مثل هذا القائل بل (٩٣) قال في بيان النظر المذكور في المتن لأن الكراهة

وقيل لأن الكراهة في السمع وعدمها

المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشي غير مكروه في السمع إلا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فإنه يقطع بكراهته دون مرادفه الذي هو النفس وإن نطق به جميل الصوت فحصر الكراهة في السمع في قبح النغم ليرد بما ذكره بطل فحمل كلام المصنف على غير ذلك أحق هذا تقرير كلام المعترض لكن هذا الاعتراض إن كان عني به الخليلي فهو

هذا في القرآن * وما يجب ضبطه لينتفع به في هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرها فرعاً لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة ويضطر إلى استعمالها * ومنها أن تجنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وأن تجنب الأسباب الخفيفة المتوالية كقولهم القتل أنفي للقتل ويرد عليه وروده في القرآن قال تعالى ولا تئن تستكثرون قال تعالى قل لو أنتم تملكون وقد يقال إن هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام لأن الأسباب لم تجتمع في كلمة واحدة * ومنها أن لا تجتمع الأفعال المتوالية كقول المتنبي (١)

عش ابق اسمك قد جذم أترى أم نزل * غظ أرم صب أحم أغز أسب رزع ذل انزل
وقال حازم إن بيت المتنبي إنما قيل لقصر كلماته المتوالية التي على حرفين وينبغي أن يذكر هذا في شروط فصاحة الكلام * ومنها أن لا تكون الكلمة مبتدئة إلا بالتغير العامة لها إلى غير أصل الوضع كالقائل ولهذا عدل في التنزيل إلى قوله فأوقد لي باها مان على الطين لسخافة لفظ الطوب وما رادفه كما قال الطيبي ولاستئصال جمع الأرض لم يجمع في القرآن وجعت السماء حيث أريد جمعها قال ومن الأرض مثلهن * وقد قسم حازم في المنهاج الابتدال والغريبة فقال ما ملخصه الكلمة على أقسام * الأول ما استعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب له كثيراً في الأشعار وغيرها فهذا حسن فصيح * الثاني ما استعملته العرب قليلاً ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إرادته * الثالث ما استعملته العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جداً لأنه خالص من حوشية العرب وابتدال العامة * الرابع ما كثرت في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثر في السنة العامة فلا بأس به * الخامس ما كان كذلك ولكنه كثرت في السنة العامة وكان ذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا فهذا يوجب استعماله لا ابتداله * السادس أن يكون ذلك الاسم كثيراً عند الخاصة والعامة وليس له اسم آخر وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن فهذا لا يوجب وليس يعد مبتدلاً مثل لفظ الرأس والعين * السابع أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة العامة له أكثر فهو كثير الدوران بينهم كالصنائع فهذا مبتدئ * الثامن أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين بمعنى وقد استعملها بعض العرب نادراً بمعنى آخر فيجب أن يجنب هذا أيضاً * التاسع أن يكون العرب والعامة استعمالها دون الخاصة وكان استعمال العوام لها من غير تغيير فاستعمالها على ما نطق به العرب ليس مبتدلاً وعلى التغير قبيح مبتدئ اه ثم اعلم أن الابتدال في الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفاً ذاتياً ولا عرضاً لازماً بل لاحقاً من الواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصقع دون صقع ومن أسباب الفصاحة أيضاً أن لا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما مكروه كقولك لقيت فلاناً فعززه الأقرينة كقوله تعالى فالذين آمنوا به وعزروه وإن يقولوا القريئة لا بد منها لكل إطلاق لفظ مشتهر فإن لم تكن قريئة لم يجوز ذلك

أما راجعة للنغم أو إلى نفس اللفظ لغرابته أو إلى نفس اللفظ لاشتماله على تركيب يتفر الطبع منه فعلى الأقاويل من رجوع الكراهة إلى النغم أو إلى الغرابة ذكر الخلو من الكراهة مستغنى عنه أما على الأول فلأن الكلام في أوصاف اللفظ والكراهة في السمع من أوصاف الصوت على أن ذكره لا يصح لأنه يخرج الفصح إذا ألقى بصوت قبيح ويدخل غير الفصح إذا ألقى بصوت حسن وأما على الثاني فسلان الغرابة تغني عما كاسبق وأما على الأخير من أنهم أترجع لنفس اللفظ لاشتماله على تركيب يتفر الطبع منه فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاختلالها بالفصاحة جزماً ولو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ما قاله من النظر لأنه إن أراد بالنظر أن الكراهة تكون بالنغم وغيره فالخلل إلى معترف به أيضاً كيف يعترض عليه بشي يعترف به وإن أراد أنه لا دخل للنغم في الكراهة أصلاً فهو مشكل لأن

النغم إذا كان خبيثاً كان اللفظ مكروهاً في السمع لا محالة نعم ما ذكره الخليلي في وجه النظر باطل إذ صاحب القيسيل أن يلتزم ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لإخراج المكروه في بعض الصور وهو ما كراهته لاشتماله على تركيب مغل منفرد للطبع ولا يتفق الخليلي اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالغرابة كما هو ظاهر (١) هذا البيت جمع أربعة وعشرين فعل أمر كتبه معجمه

يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

لا يحصر الكراهة فيما ذكر حتى يتجه عليه النظر عما ذكر بل يجعل الكراهة قد تنشأ من ترتيب بنفرض منه الطبع ويستقيم من غير تنافر في الحروف فعليه يحتاج الى الاحتراز عن الكراهة وقد تنشأ عن قبح النغمة أو الغرابة فلا يحتاج الى الاحتراز عنها نعم على فهم الخطأ لا يتجه تنظير المصنف في قول القائل يشترط انتفاء الكراهة لانه يمكن في الحاجة الى الاشتراط كون ذى الترتيب المنفرد للطبع لا يخرج الا بذكرها

الا لغرض الاجتهاد وان وجدت القرينة فهو فصيح لو روده في القرآن الكريم وقد يقال هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا الكلمة وان تكون الحروف لذية عذبة وقد يقال ان غالب ذلك راجع الى التنافر فدخل في كلام المصنف وجعل من الاخلال بالفصاحة ايضا ان يجمع بين ثلاث حركات متواليبة وليس يصح لو روده في القرآن ولو صح فهو من التنافر وايضا فهو في الكلمة الواحدة أما الكلمات فقد تجتمع فيها الحركات المتواليبة وتصل الى ثمانية قال تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وجعل حازم في المنهاج من المستقيم تتابع الكسرات وحروف العلة نحو الكيمياء في تنبيهه ليس من شرط الكلمة أن تكون قابلة لهذه الامور الثلاثة فقد لا تقبلها كالكلمة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف في تنبيهه قال في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصحة ان يكون استعمال العرب الموقوف بعريتهم لها كثيرا أو كثيرا استعمالهم ما معناها قلت قوله أو كثيرا استعمالهم ما معناها فيه نظر لاستلزامه ان مراتب الفصاحة لا تتفاوت لانه اذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دليل الفصاحة فلا يكون غيرها فصحا بحال لا يفتقر قوله كثيرا رفع هذا الوهم لانه انما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيرا كون الكلمة ليس لها مرادف فكثر استعمالها دليل فصاحتها أما اذا كان كلمتان مترادفتان فقد شرط في فصاحة إحداهما الا كثرية ولا شك ان رتب الفصاحة متفاوتة ولو كان مرادف الكثرة من كلمة لها مرادف لما قال أو كثيرا الا كثر كثير في تنبيهه قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة قد تنقل الكلمة من صيغة لاخرى أو من وزن لاخر أو من مضي لا مستقبل وبالعكس فتحسن بعد ان كانت قبيصة وبالعكس فن ذلك خود دعوى امر ع قبيصة فاذا جعلت اسما خودا وهي المرأة الساعية قل قبيصا وكذلك ودع بقبح بصيغة الماضي لانه لا يستعمل ودع الا قليلا ويحسن فعل أمر أو فعلا مضارعا ولفظ اللب بمعنى العقل يقع مفردا ولا يقع مجوعا كقوله تعالى لا ولي الا للباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضارعا كقوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب اللب احازم من احدا كن أو مضافا اليها كقول جرير

بصر عن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله أركانا

وكذلك الارباع تحسن مجموعة كقوله تعالى والملك على أرجائها ولا تحسن مفردة الامضافة كقولنا رجال البر وكذلك الاصواف تحسن مجموعة فهو قوله تعالى ومن أصفافها ولا تحسن مفردة كقول أبي تمام * فكأنما ليس الزمان الصوفا * ومما يحسن مفردا ويقبح مجوعا المصادر كلها وكذلك طيف وطبوف وبقعة وبقاع وانما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الارض في تنبيهه رتب الفصاحة متقاربة وان الكلمة تخفف وتنقل بحسب الانتقال من حرف الى حرف لا بلائحه قريبا أو بعيدا فان كانت الكلمة ثلاثية فتراكيها اثنا عشر الاول الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الادنى نحو ع د ب الثاني الانتقال من الاعلى الى الادنى الى الاوسط فهو ع م د الثالث من الاعلى الى الادنى الى الاعلى فهو ع م ل ه الخامس من الادنى الى الاوسط الى الاعلى فهو م ل ع السادس من الادنى الى الاعلى الى الاوسط فهو ب ع د

(نسوة يرجعان الى طيب النغم) النغم يفصحين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفري وكتب بعضهم أن النغم يفصحين مصدر نغم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نغمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا أنسب بالمقام لان النغمة التي هي المرة من انغم وصف الكلمة وأما انغم بالفتح فهو وصف لشخص لا للكلمة اه كلامه فان كان ما قلناه منقولا قبل والاعتين المصير لما نقله الفري عن الصحاح

* وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

(قوله وفيه نظر) أي في هذا التعليل المحكي بقيل نظر (قوله وفي الكلام) أشمل الشارح بتقدير الفصاحة إلى أن العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والالزم عليه العطف على معمولي تأملين مختلفين لأن في الكلام عطف على في المفرد والعامل فيه الكائنة المحذوفة أو النسبة على ما مر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الأول (٩٥) والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة

وفيه خلاف أحسنه الجواز إن كان أحد العاملين جارياً متعلماً نحو في الدار زيد

والجزة عمرو وما هنا ليس من ذلك القيسيل (قوله وتناثر الكلمات الخ) كان

الأولى أن يأتي بمن هنا وفي قوله والتعقيد للإشارة إلى أنه لا بد في فصاحة الكلام

من الخلو من كل واحد وأنه من السلب الكلي وعدم الاتيان بها يوهم أنه

من سلب العموم أعني رفع الإيجاب الكلي فيقتضي أن المدار في فصاحة الكلام

على الخلو من المجموع وهو يصدق بالخلو من واحد أو من اثنين مع أنه في

هذه الحالة لا يكون فصيحاً * واعلم أن الخلو من ضعف التأليف يحصل

بكون الكلام جارياً على القانون النحوي المشهور بين النحاة ويحصل الخلو

من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لا تفتاء التحليل الواقع في المقطع أو في

الانتقال ويحصل الخلو من تناثر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان

فإذا لم تثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطف

الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتي عند اضافتها لثلاث معان لكان الاجتماع فهو جلست مع زيد و زمانه نحو جلست مع زيد و بمعنى عند فهو جلست مع البار ونصح الثلاثة هنا و يراد بالموضع التركيب

وفيه نظر للقطع باستكراء الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)

وأما على التفسير الأول للتقدير قطا هر غير أنه لا مانع من أن يدعى أنه لا حصر في الكراهة في السمع في الغرابة الوحشية بل يجوز استقباح الكلمة طبعاً من غير غرابية كما أو ما إليه الخلق فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك الاستقباح تأمل في هذا المقام (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف) ويحصل هذا الخلو بكون الكلام جارياً على القانون المشهور (و) خلوصه من (تناثر الكلمات) وذلك بأن لا يثقل في اللسان اجتماع كلماته وأما أن لا تثقل الكلمات ولكن معانيها غير متناسبة كسطل ونعل وسيف إذا عطف ذلك بهل بالسلاطة لا بالفصاحة وسيعلم أن شاء الله تعالى في الفصل والوصل (و) خلوصه من (التعقيد) وذلك بأن لا يضعف فهم المعنى من الكلام بوجه يرجع إلى المقطع ولا بوجه يرجع إلى المعنى ثم يشترط في الخلو عن هذه الأمور الثلاثة في فصاحة الكلام أن يكون ذلك الخلو (مع فصاحتها) أي فصاحة الكلمات وأما أن خلص الكلام من هذه الثلاثة لكن مع عدم فصاحة بعض كلماته لم يكن فصيحاً كقولنا شعر مستشزرو زيد أجمل وأنفه مسرج وقد علم من قولنا ثم

السابع من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م الثامن من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م التاسع من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م العاشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل إذا تقر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط وما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى فهو ما سبان في الاستعمال وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى وأقل الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثاني في المحذور من غير طفرة والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أخف وأكثر وإن فقد أبان يكون النقل من الأول في ارتفاع مع طفرة كان أثقل وأقل استعمالاً وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة * وأما الرابع والخامس فعلى نحو ما سبق في الثلاثي ويختص ما فوق الثلاثي بكثرة اشتماله على حروف الذلاقة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثي مفصولاً بينهما بحرف خفيف وأكثر ما تقع أولاً وأخيراً وربما قصد بها تشبيع الكلمة لزم أو غيره من (وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) ثم أي الفصاحة

كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف إذا عطف كان ذلك مخلاً بالسلاطة لا بالفصاحة كما سيعلم ذلك إن شاء الله من مجتئ الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم أن مع تأتي عند اضافتها لثلاث معان لكان الاجتماع فهو جلست مع زيد و زمانه نحو جلست مع زيد و بمعنى عند فهو جلست مع البار ونصح الثلاثة هنا و يراد بالموضع التركيب

(قوله حال من الضمير الخ) أي فيكون ميبنا الهيئة صاحبه وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون فهو هنا قيد للنفي لا نفي للتقييد
 وحينئذ فالأصفي والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته ونعقده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء فالنفي
 معتبر أولا ثم قيد بالطرف فان قلت اذا كان الطرف حالا من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وصاحبها
 واحد فيكون طرفا لغوامع أنهم صرحوا بأن الطرف اللغوي لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة وأجيب بأن اطلاق الحال على نفس الطرف
 مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق
 انه طرف مستفروا أن العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت انه يلزم على جعل الطرف حالا من الضمير أن يكون زيدا أجل فصحا
 فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة أي حالة الفلانة خالص من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات أي حالة الادغام فهو كلام
 واحد له حالتان الفلانة والادغام وصدق عليه في حالة الفلانة خالص من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيدا أجل
 مخالف للاجماع وأجيب بأن هذا لا يرد الا لو كان زيدا أجل وزيدا أجل كلاهما واحدا له حالان وليس كذلك بل هما كلامان لا أحدهما
 حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانهما ليست حالاه بل حال فلانك الآخر مثلا
 لا يصدق على زيدا أجل انه خالص من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست حالاه بل لزيدا أجل ويصح جعل
 الطرف صفة لمصدر محذوف أي خلوصا كاسماع فصاحتها وأن يكون طرفا لخلووص ومع معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا
 ولا يصح أن يكون طرفا لغوامع الخلووص ومع للصاحبة (٩٦) لانه يقتضي تعلق معنى الخلووص بفصاحة الكلمات ومعينها إمام

الفاعل أو مع المجرور وعن
 فمصدر المعنى على الاول
 خلووص الكلام مع فصاحة
 الكلمات مما ذكر ويصير
 المعنى على الثاني خلووص
 الكلام مما ذكر ومن
 قد أحسن الكلمات وكلا
 المعنيين باطل أما الاول
 فله فصححة الكلمات
 لا يتأتى خلووصها مما ذكر
 وأما الثاني فلان فصاحة
 الكلمات أمر لا بد منه في

هو حال من الضمير في خلووصه واحترز به عن مثل زيدا أجل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو
 حال من الكلمات ولو ذكره بجنبه السلم من الفصل بين الحال وذاتها لا جني وفيه نظر لانه حينئذ يكون
 قيدا للتنافر لا لخلووص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

يشترط الخ ان قوله مع فصاحتها متعلق بقوله خلووصه الخ وليس حالا من الكلمات المعمول لتنافره كما قيل
 والا كان المعنى يشترط في الكلام خلووصه من تنافر الكلمات الموصوفة بالفصاحة فيقتضي أن تنافر
 الكلمات الموصوفة بعدم الفصاحة لا يشترط الخلووص منه فيلزم ان الكلام الذي تكون كلماته
 متنافرة لانهما غير فصيحة يكون ذلك الكلام فصحا وهو فاسد لان المتنافر الكلمات مع عدم فصاحتها

في الكلام خلووصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم في فصاحة الكلمة من
 اقتضاء كلامه الخلووص من المجموع فقط وعبر بذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر لان الكلام قد
 يكون كلمتين فقط ويعني بقوله تنافر الكلمات متنافرة كل واحدة لاخرى لا تنافر أجزاء كلمة واحدة فان

ذلك

فصاحة الكلام فلا يشترط الخلووص منها ثم اعلم أن مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي

اشتراط صحة اسناد الفعل لمفعول معه كما في جاء الامير والجيش فانه يصح أن يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول لا يخفى
 والثاني لجمهور النحويين فقولنا اذا جعل طرفا لغوامع يقتضي تعلق الخلووص بفصاحة الكلمات ومعينها مع الفاعل مبني على مذهب
 الجمهور وقولنا يقتضي معين مع المجرور عن مبني على قول الاخفش تأمل (قوله واحترز به عن مثل زيدا أجل وشعره مستشزر وأنفه
 مسرج) أي فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا أن كلماته غير
 فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهي اجل تخالفها القياس الصري والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستشزر لان
 حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مسرج لكونها غريبة (قوله ولود كره) أي الحال وقوله بجنبها أي الكلمات
 وهذه من جهة القيل (قوله وذوها) أي صاحبها واذضافة ذي للضمير شاذة لانها اضافة لاسم جنس ظاهر وأما قولهم لا يعرف الفضل
 الا ذروا فساد وقوله بالاجني أي وهو التعقيد لانه لا يدرك معولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول لخلووص (قوله لانه حينئذ) أي لان
 الطرف حينئذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدا للتنافر الداخل تحت النفي وهو الخلووص فيكون النفي داخلا على المقيد بالمقيد
 المذكور والقاعدة أن النفي اذا دخل على مقيد بقيد توجه القيد فقط فيكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع
 وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذا المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحينئذ فيلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح
 ما ليس بفصيح فيكون التعريف غير مانع بل يلزمه عدم صدق التعريف على شيء من أفراد المعرف فقول الشارح ويلزم الخ الاول
 التفريع بالقائه ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذي يفهم من الكشف انها أغلبية وانها لا يجب في النفي اذا

دخل على مقيد بشيد أن يتوجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وتارة يتوجه للقيد والمقيد مع
فعلى هذا المفهوم من الكشف إذا جعلنا الطرف حالاً من الكلمات لا يصح أن يكون التي متوجهها القيد والالزام فساداً لتعريف على
ما قاله الشارح ولا يصح أيضاً أن يكون منصبا على القيد والمقيد معاً لاقتضائه أن المعنى في فصاحة الكلام اقتفاء كل من التناظر وفصاحة
الكلمات وحينئذ يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتناظرة فصيحاً ويلزم هذا ما لزم الاحتمال الذي قبله من
فساد التعريف منعا وجما ويصح أن يكون التي منصبا على المقيد فقط لاقتضائه أن المعنى في فصاحة الكلام اقتفاء التناظر ووجود
فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب إلا أن المعنى وإن كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف من حيث أنه أو
فيه عبارة محقة لوجوه ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل أن اقتفاء التناظر المقيد بفصاحة الكلمات أما باقتفاء التناظر مع وجود
قيد بأن تكون الكلمات فصيحة غير متناظرة أو باقتفاء قيد مع وجوده بأن تكون متناظرة غير فصيحة أو باقتفاء كليهما با
لا تكون متناظرة ولا فصيحة فإذا جعل الطرف حالاً من الكلمات لصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الأعلى أوله
وذكر ما هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للإيهام والالباس لا يجوز في التعريف فهذا القائل إن الطرف حال من الكلمات يقال له
أما أن تلزم أن القاعدة المتقدمة كلية أو أغلبية فإن قال بكليتها لزمه فساد التعريف (٩٧) بأنه غير مانع بل لا يصدق على شيء

من أفراد المحرف وإن
قال بأنها أغلبية فإن قال
إن التي متوجهه للقيد
فقط أوله وللقيد معالزم

أولاً بالخروج عن الكلام الفصح من المتناظر الكلمات مع فصاحتها فليفهم ولما كان هذا التعريف
كما تقدم في فصاحة المفرد حاصله التعريف باقتفاء أشياء مخصوصة ولعدم المضاف انما يعرف بأدراك
المضاف اليه شرع في بيان تلك الأشياء المنفية في فصاحة الكلام فقال (فالفصح) منها أن يكون
الكلام جارياً في تركيبه على خلاف القانون المشهور عند جمهور التصويين وإن كان بعضهم يجوز ذلك
التركيب وذلك كالاضمار قبل أن يذ كر لفظ المعاد حقيقة أو تقدير أو يذ كر ما يقتضي معناه ولو لم يذ كر
لفظه أو يكون في حكم المذ كور ولو لم يذ كر لفظه ولا معناه فاذا لم يذ كر معاد الضمير بأحد هذه الوجوه كان

ذلك من فصاحة الكلمة (قوله فالفصح)

(١٣ - شروح التلخيص أول) القاعدة أغلبية وأن التي منصب على المقيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر
لعمدة المعنى لكن قد علمت أنه وإن لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الإيهام والالباس (قوله الغير
الفصيحة) أي كلاً أو بعضاً (قوله المشهورين الجمهور) فلا يدفع الضعف بتحويل التأليف على مقابل المشهور وذلك كالاضمار قبل
الذ كر في نحو ضرب غلامه زيداً فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف وإن كان به ضمهم كالأخفش وإن جنى جوزه لأن قولهم مقابل
لشهور فإن قلت ضعف التأليف كما يكون بخلاف القانون المشهور بين الجمهور يكون بخلاف القانون المجمع عليه كتقديم المسند
المحصور فيه بانما في قولك انما قائم زيداً فإن تأخيرها واجب بالإجماع وكنصب الفاعل أو جره وحينئذ فلا وجه للنقيد بالمشهور وأوجب
بأن الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر إذ هو فاسد لا ضعيف والكلام في تركيبه صحة واعتباره عند بعض أوفى النظر أو يقال
الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الأولى أو يقال إن المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لأنه أشهر
وأجل من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جلتهم الجمهور فقوله المشهور بين الجمهور أي سواء كان متفقاً عليه أو لا (قوله
كالاضمار قبل الذ كر) أي قبل ذكر مرجعه وقوله لفظاً ومعنى وحكام هذه أقسام للقلبية أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكام
وهذا مثال بخلاف القانون المشهور ومفهوم كلامه أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً ومعنى أو حكماً ولا يكون الكلام ضعيف
التأليف فالتقدم اللفظي أن يتقدم المرجع على الضمير لفظاً ورتبة أو لفظاً فقط فالأول نحو ضرب زيداً منه والنائي نحو ضرب زيداً
غلامه والتقدم المعنوي أن لا يتقدم المرجع على الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تنسده معنى كقول المتقدم الدال على المرجع
تضمناً نحو أعدوا وأقرب التقوى وكسباق الكلام المستلزم استلزاماً قرياً كقوله تعالى ولا يؤبه أي المورث لأن الكلام السابق

ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه الى ما هو متأخر لفظا ورتبة وقبل يجوز
لقول الشاعر
جرى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وأجيب عنه بأن الضمير لصدر جرى أى رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب التقوى أى العدل

ليان الارث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارث بالجناب فضمير توارث الشمس المدلول عليها بذكر العشي أولا وكون المراجع فاعلا
المقتضى لتقدمه على المفعول أو مبتدأ المقتضى لتقدمه على الخبر أو مفعولا أول في باب أعطى فانه فاعل في المعنى فالاول نحو خاف ربه
عمر والثاني نحو في داره زيد والثالث نحو أعطيت درهمه زيدا والتقدم الحكمي هو أن يتأخر المراجع عن الضمير لفظا وليس هناك
ما يقتضى ذكره - له الاحكام الواضع بأن المراجع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضع لا غرض تأتى ان شاء الله في وضع الضمير
موضع المظهر فالمرجع المتأخر لغرض متقدم حكما كما أن المحذوف لعل كالتأنيب والممتنع انما هو تأخيرها لا لغرض ومثال التقدم الحكمي
نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المراجع
لكن خولف هذا لسكينة الاجمال والتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا فظهر لك من هذا أن الفرق بين الاضمار قبل الذكر
الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذي (٩٨) جعل من قبيل تقدم المراجع حكما وجود السكينة وعدمها وقد وجدت هذه

النسبة في المواضع الستة
انني يعود فيها الضمير على
متأخر لفظا ورتبة المجموعة
في قول بعضهم
ومرجع الضمير قد تأخرا
لفظا ورتبة وهذا حصرا
في باب نعم وتنازع العمل
ومضمرة الشأن ورب والبدل
ومبتدأ مفسر بالخبر
وباب فاعل بخلاف فاعل
قال الغنيبي ويؤخذ مما
ذكرناه من الفرق أن تلك
النسبة اذا لم تقصده في
المواضع الستة المتقدمة
كانت غير فصحة وأنما ان
قصدت في مثال المصنف
ونحوه كان فصحا ولا مانع

(نحو ضرب غلامه زيدا)
التأليف ضعيفا (نحو ضرب غلامه زيدا) فاذا كان الغلام هو الضارب وعاد منه الضمير على زيد
فقد ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد حقيقة وتقديرا لانه في رتبة التأخير لكونه مفعولا وقبل ذكر
معناه ومع ذلك فليس في حكم المذكور فهذا التأليف ضعيف يحل بالقصاحة وأما ان كان الاضمار
بعد الذكور لفظا حقيقة كما في رجل فأكرمته أو تقديرا كضرب غلامه زيد على أن زيد فاعل لانه في
تقدير التقديم أو كان الاضمار بعد ذكر ما يتضمن معناه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب التقوى فان الضمير
عائد الى العدل المفهوم من اعدلوا وكان المعاد في حكم المذكور وذلك بأن لا يتقدم ما يدل على معناه
ولا يتقدم لفظه صريحا أو تقديرا ولكن المعاد مؤخر مع وجود نسبه في الاضمار أولا كالأبهم ثم البيان
نحو ضرب غلامه زيدا) فان فيه رجوع الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وقد اختلف في جواز ذلك
فالجمهور على منعه وجوزة أبو الحسن والطوال وابن جني وابن مالك مستدلين بقوله
جرى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وأجيب عنه بأن الضمير لصدر جرى وكذلك قوله
جرى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سمنار
وأجيب عنه بجواز ان يكون الضمير لتقدم في بيت سابق * واعلم أن المصنف والشرح قالوا انما
كان ضعيفا لان ذلك ممتنع عند الجمهور ولا يجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه

منه اه لكن الشأن قصد هاهنا في المواضع المذكورة دون مثل المصنف (قوله نحو ضرب
غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للثمن والاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر
ومتقدم عليه أيضا معني لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه أيضا حكما لان المراجع لم يتأخر لغرض حتى يكون متقدما حكما
فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان المراجع هنا متأخرا حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الناعل والمفعول به
متساويان في اقتضاء الفعل لهما الدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير
الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمر يجوز في صورة تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب انهما وان
تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا أن اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة
الصدر وانه كان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاء الفعل
المتعدي للفاعل أشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه أفاده العلامة عبد الحكيم

(والتناظر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها قصيرا (كقوله وليس قرب قبر حرب)
هو اسم رجل (قبر) وصدر البيت * وقبر حرب بمكان قفر * أي حال عن المساء والكل

ليتمكن في ذهن السامع عند اقتضاء المقام ذلك كضمير الشأن في نحو دوزيد قائم وضمير حرب في قوله
ربه فتية دعوت إلى ما * يورث الجدد دائما فأجابوا

فلا ضعف في كل ذلك وقد فهم من قولنا مع نكتة أن الفرق بين الأضمار الموجب للضعف والأضمار
الحكي وجود النكتة وعدمها وإنما جعل متقدما حكايا لأن أصل المعاد التقدم ولما لم يمنع من التقدم
إلا وجود النكتة في التأخر صار في حكم المذكور أو لا فافهم (والتناظر) منها الذي هو ~~كون~~ النطق
بالكلمات ثقيلة على اللسان إما ثقلا أو جبه التقاء مجموع كل كلمة مع مجموع الأخرى (كقوله) أي
جنى صاح على حرب بن أمية فأت في فلاة ويسمى فوج هذا الجنى هاتفا

وقبر حرب بمكان قفر * (وليس قرب قبر حرب قبر)

ولا يخفى ما فيه من التناهي في الثقل وإما ثقلا أو جبه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من

فإن أرادوا أنه جائز ولكنه ضعيف لأن الأثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز ما منعه الجمهور
الاعتراف بضعفه فربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه فليتبين ذلك
وقد وقع في عبارة الخفاجي أن التصرف الفاسد يخل بالفصاحة فإن أراد ما ليس بكلام ففيه نظر لأن
الفصاحة من صفات الكلمة والكلام في اللفظ لا يسمى غير فصيح إذا تسلب الصفة عن غير
القابل ولو خيلنا وعبارة النقيض لا خذنا منها جواز ذلك كما اختاره ابن مالك وعليه اعتراض ثان وهو
أن هذا على تقدير جواز وضعفه ليس مثالا صحيحا لأن هذا ليس بضعف في الكلام فإن الكلام هنا هو
الفعل وفاعله والضعف إنما جاء هنا من إضافة الغلام أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره وذلك أمر دائر
بين الفاعل وما أضيف إليه وبين المفعول وغيره لأن الكلام أو نقول الضعف في استعمال هذا الضمير
يخل بفصاحة الكلمة لا الكلام وهذا بعض ما قدمت الوعد به وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد على
كلمة من الجملة وما يتعلق أو يتصل بها ثم ذلك الضعف ربما كان في الترددون الشعر لأن ضرورة الشعر
كما تجوز ما ليس بجائز فقد تقوى ما هو ضعيف فعلى البياني أن يعتبر ذلك فرما كان الشيء فصيحاً في
الشعر غير فصيح في النثر وذلك جواز جماعة ضرب غلامه زيد في الشعر فقط وابن مالك الجوز لهذا في
النثر لا يرى هل يوافق على ضعفه في الشعر أولا فإن قلت الضعف في ضرب غلامه زيد إنما حصل
من الحركة الأعرابية لأن مادة الكلمة وقد قدمت أن ضعف حركة الأعراب لضرورة أو غيرها لا يقدح
في الفصاحة قلت ذلك بالنسبة إلى فصاحة الكلمة المقترنة بضعف حركة أعرابها لا يخل بفصاحتها
لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذي فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيدا كما نحن فيه وقد لا يخل
بفصاحة الكلام إذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه فإن القاعدة التي هي
مقصودة من الكلام لا تختل بذلك فليتأمل وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الأعراب لا تخل
بفصاحة الكلمة أبداً وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى (قوله والتناظر كقوله وليس) يشير
إلى قول الشاعر

وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر

ويخط عبد اللطيف البغدادي وما بقرب قبر حرب قبر قال الكرمانى ذكروا أنه من شعر الجن وأنه لا يتبها
لأحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتتبع اه وفيه إقواء لأن البيت مصرع أو هما بيتان من مشطور
الجزء وحركة الأول الخفض والثاني الرفع ولا يمكن أن لا يكون مصرعا وبكون بيتا واحداً فإن قوله بمكان

* والتناظر منه ما تكون
الكلمات بسببه متناهية
في الثقل على اللسان وعسر
النطق بهامتنابعة كما في
البيت الذي أنشده الجاحظ
وقبر حرب بمكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر

(قوله وليس قسرب الخ)
يحمل أن تكون الواو والهمزة
ويحمل أن تكون عاطفة
ثم إن القرب بمعنى المقارب
والإضافة لفظية وكون
إضافة المصدر معنوية فيما
إذا كان ياقبا على معناه
الحقيقي أو نقول قرب ظرف
لخبر ليس أي ليس قبر كائنا
قرب قبر حرب وحينئذ فلا
يلزم ما اتفق على عدم وقوعه
في كلام العرب من كون
المسند أعنى خبر ليس معرفة
لإضافته إلى المضاف للعلم
وهو حرب والمسند إليه
أعنى اسمها نكرة ثم إن ظاهر
البيت الأخبار والمراد
منه التأسف والتعزن على
كون قبره كذلك ووضع
المظهر موضع المضمرة في
قوله وليس قرب قبر حرب
مع أن الأظهر أن يقول
وليس قرب قبره لزيادة
التأكيد حيث اعتنى بذكره
(قوله قفر) قيل نعت مقطوع

ومنه مادون ذلك كما في قول أبي تمام
كريم مني أمدحه أمدحه والورى * معى واذا ما لنته لنته وحدى
فان في قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر

وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعبر النعرت بدوب ذلك النعت وهما ليس كذلك وأجاب الشيخ بس أن هذا ضرورة ويمكن أن يقال
ان أقر خبر قبر وقوله يمكن أن مع مكانه ومحلها فإنه أيضا قفرا لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف في كتابه عجائب الخلق (قوله صاح
واحد الخ) سب صياحه عليه أنه دس بعهده على واحد منهم في صورة حية فقتله وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو والشيباني أن
حرب بن أمية مات أنصرف من حرب عكظ هو واخوته مروا بغضنة وأنشجار ملتفة فقال له مرداس السلي وكان صاحبها أمارى يا حرب
هذا المرضع نال بنى نعم زد ع فتقل له فهل لك أن تكون نمر يكن فيه ويحرق هذه الغضنة ثم تزرعها بعد ذلك فقال نعم فأنشروا النار
في تلك الغضنة فاستطارت وعلا لها بها (١٠٠) سمع من الغضنة آتين وضجيج كثير ثم ظهر منها حيات بيض تطير حتى قطعنها

وخرجت منها فليما احترقت
الغضنة سمعوا هاتفا يقول
ويل لحرب فارسا
مطاعنا محالسا
ويل لحرب فارسا
اذلبسوا القوانسا
فلم يلبس حرب ومرداس
أن ماتا (قوله وقوله كريم
الخ) أى قول أبي تمام حبيب
ابن اوس الطائي من قصيدة
يعتذر فيها لمدوحه أبي
الغيث موسى بن ابراهيم
الرافعي لما بلغه أنه هجاه
فعاتبه في ذلك فقال أبو تمام
التصيدة معتذرا ومبرئا
مناسب اليه وقبل البيت
المذكور
أتاني مع الركبان ضن ظنتته
نكسته رأسي حياء من
الجد
(١) وهتكت بالقول الخ
حومة العلا
وأسلكت حرا الشعر في مسلك
العبد

الانرى (و) ذلك (كقوله كريم مني أمدحه أمدحه والورى) أى الخلاق (معى) أى إذا
مدحته مدحته والحال أن الورى معى وساعدنى الناس جميعا فيه لعموم احسانه فيهم (واذا ما لنته)
وعبر باللوم في مقابلة المدح مع أنه انما يقابل بالانتم نادى بامع المدوح ولا ليعا إلى أن ذمه انما هو لوم وعتاب
على نحو تفصيل الغير على الاثم والافلاذم (لنته وحدى) أى اذا لنته لم أجد مساعدا وعبر بأذا التى
تستعمل في التحقق ايهما ما الوجود مخدو الدعوى وهو وجود اللوم مع عدم مساعدا ولا شك أن تكرار
أمدحه أوجب ثقلا من جهة تكرار الحاء والهاء وأما نفس اجتماع الحاء والهاء بدون تكرار فلا
يوجب ثقلا بخلاف الفصاحة فإنه قد وجد في التنزيل المثرة عما يخل بالفصاحة كقوله تعالى فسبحه

قفر لا يصلح ان يكون عروض انما عرض بلمّا تقر في علم العروض فلا بد من جعله بيتا مشطورا أو نصفا
مصرعا فان التصريح بلحق العروض بالضرب وجعل بهض الشراح ذلك من تنافر الحروف وليس
كذلك لان كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها وكل ما حصل فيه تكرار الحروف فان فيه هذا التنافر ولا بد
قوله تعالى وعلى أم من معك لان في مخارج الميم والنون وهما طرف اللسان والشفة وذلكما وتوسطهما
بين الضعف والقوة ما أزال ثقل التكرار وجعل الخفاجى ثقل هذا البيت لتقارب الحروف المتماثلة
وتكررها أيضا ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الاثير في الجامع
وازور من كان له ذا ترا * وعاف عافى العرف عرفاته

(وقوله كريم مني أمدحه) قد جعل في الايضاح التنافر منقسم الى أعلى وهو ما سبق ودونه وهو قول
أبي تمام كريم مني أمدحه أمدحه والورى * معى واذا ما لنته لنته وحدى
قال في الايضاح لان في قوله أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر فانه متنافران
لتقاربهما فان التقارب قد يكون سببا للتنافر ولذلك حكم على الكلمات التي تكررت فيها الحروف المتماثلة

نسبت إذا كم من يدك شاكات * يد القرب اعدت مستها ما على البعد
واذا حكمت الذي بسين كرتي * وبين القوافي من ذمام ومن عهد
وأصلت شعري فاعتلى روتق الضحى * وولالك لم يظهر رزمانا من الغمد
أعبدك بالرحمن أن تطرد الكردى * بعثت عن عين امرئ صادق الود
أليس هجر القول من لوجهوته * أذا الهجاني عنه معروفه عنسدى

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحته وافقني الناس على مدحه وبعده حوته معى لاسد احسانه اليهم كاسدائه الى واذا لنته لاوافقني أحد على
لومه لعدم وجود المقضي لوم فيه (قوله والواو في والورى والوال) اختار جعل الواو والعال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو

(١) قوله وهتكت الخ سقط قبل هذا البيت ما يحسن عطفه عليه من كلام أبي تمام فارجع الى معاهد التنصيص كتبه معصمه

الاصل في الواو لانه المتسابق لفهم ولو وقوعه في مقابلة وحدي فانه حال والخاص بما يلزم على العطف من توقف مدح الوري على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان المعطوف عليه اما جلة امدحه والمعطوف ملة والوري هي فيكون من عطف الجمل او المعطوف عليه الضمير المستتر في امدحه والمعطوف الوري لوجود شرط العطف وهو هذا الفصل بالمفعول على حدي دخولها ومن صلح وهي حال من الوري فيكون من عطف المفردات ولا بد ان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر لانه تابع ويغفر في التابع ما لا يغفر في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والوري معي جلة مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزاء وجلة امدحه جزاء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا يعني الشرط فيلزم الامر ان السابقان وان كان من عطف المفرد كان الوري غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتعد الجزاء والشرط اذا الشرط مدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الوري ولكن يلزم توقف مدح غيره من الوري على مدحه لان مدح الوري من جلة الجزاء المتعلق على الشرط والحاصل انه يلزم على الاحتمال الاول اعني جعله من عطف الجمل توقف مدح الوري على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ويلزم على الاحتمال الثاني اعني جعله من عطف المفردات توقف مدح الوري على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو الحال فانه لا يلزمه شي اذا التقدير متى امدحه امدحه في حال مشاركة الوري في المدح فالجزء امدحه في هذه الحالة وهذا لا ينافي مدحهم قبل ذلك كذا قيل وقد يقال لان لم انه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم انما هو التوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لانه يمكن ان يراى بالجزء المدح الكامل على حد شعري شعري او يعتبر (١٠١) العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزاء فالجزء مجموع مدح الوري

وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء

وهذا المثال احسن مما قبله في التنافر فقول من انشدها بين يديه ان في تكرار امدحه هجعة خارجة عن حسد الاعتدال ومنافرة كلية ليس المراد بذلك كونه في نهاية عسر النطق بل زيادته على التنافر

بالثقل كما تقدم ثم فيما قاله من ثقل امدحه نظرا فان اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال الله تعالى ومن الليل فسبحه وانما جلال الثقل هنا من تكرار امدحه وسباني في التكرار التصريح من كلام حازم في المنهاج بان ما بعده يعزى لهذا البيت من الثقل انما هو من التكرار في امدحه وفي لته وبه جزم الخفاجي في سر الفصاحة وقيل انما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفضة وليس ذلك في الآية الكريمة وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة واعترض عليه ايضا بان الكلام انما هو في تنافر الكلمات وهذا من تنافر الحروف قلت ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لان الهاء كلمة وحدها ثم يرد على المصنف في هذا وفي الذي قبله ان التنافر فيها ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته الا ان يراى بالكلام جزاء الاسناد وما يتعلق بهما كما سبق وكما سباني في الايجاز وذكر الخطيب

ومدح الشاعر والشرط مدح الشاعر فقط فان قلت يرد على هذا الاخير وهو اعتبار العطف قبل الجزائية ان مشاركة مدحه مدح الوري ما خوذ من العطف فلا حاجة لقوله معي ويجاب بان المراد بمشاركته مدحه لمدح الوري المشاركة في الزمان بحيث لا يستراخي مدحهم عن مدحه ويكون قوله معي تا كيدا لما يستفاد

من معنى المشاركة والحاصل ان اللازم على العطف امور متعددة كلها خلاف الظاهر الاول انه خلاف المتساق لفهم والثاني توقف مدح الوري على مدحه وذلك قصور في مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل او المفردات والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لتلايق الشرط والجزاء اذ جعل من عطف الجمل والرابع جعل معي على الاجتماع زمانا لان المشاركة في المدح مستفادة من العطف كما قلنا (قوله وفي الثاني) أي ومنشأ الثقل في المثال الثاني حروف أي اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد وبمجموع الحروف التي في الكلمتين التي حصل الثقل باجتماعها أربعة الحاءين والهاءين وجعل الحاءين حروفاً ظاهراً دون الهاءين لأنهما ضميران فهما اسمان الآن يقال جعلهما حروفاً تجاوزاً لكونهما على صورة الحرف (قوله وهو) أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير امدحه ففي معنى مع أو والثقل في الثاني الخلل بفصاحته حاصل بتكرير امدحه ففي معنى الباعول وقال الشارح وفي الثاني تكرير حروف منها كان أحصر وأوضح (قوله دون مجرد الجمع) أي دون ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل إلا أنه لا يؤدي إلى الإخلال بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن نحو فسبحه والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يتجاري عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التي اجتمعنا فيها زاد الثقل فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف في الابيضاح موجه لما في البيت من تنافر الكلمات فان في امدحه ثقل لما بين الحاء والهاء من القرب مراده أن فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر الخلل بالفصاحة وليس مراده أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر الخلل بالفصاحة لوروده في القرآن

(قوله لوقوعه) أي مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول بالخ) أي لانه يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما مثله نحو أعها ولا ترغ فلو بناه هذا وان كان فيه ثقل لكن لا يحل بالفصاحة (قوله ذكر صاحب) ساق الشارح هذا الحكاية تأييداً لكون هذا التكرير ثقيلاً يخرج عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صاحب ابن العميد في مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لفخر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب لأن الصاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بحضرة الاستاذ ابن العميد) هو شيخ اسماعيل بن عباد الذي هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن (قوله من الهجنة) يضم الهاء وسكون الجيم أي العيب (قوله غير هذا أريد) أي لأن هذه الهجنة يمكن الجواب عن الشاعر بالنسبة اليها بأن يقال أشار الشاعر بتلك المقابلة إلى أن ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلوم مقامه ولو على سبيل التعليق فلودعاً دافعاً عما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك أنه أورد في جانب اللوم إذا التي لا همال والمهمل في قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة وأورد في جانب المدح متى التي هي سور السكية (١٠٣) الدالة على صدور المدح منه في جميع الأزمان وكان الأولى للشاعر أن يأتي بأن

والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول لأن إن الشك دون إذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبة تقصير في مقام المدح وما قيل في الجواب أنه إنما عبر بأذا والفعل الماضي لتسكتة تشعر بالادب في حق المدوح وهي كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققاً لأن إذا تستعمل في التحقيق دون أن فأنها تستعمل في الشك ففيه نظر لانه لا يتم إلا لو كان قوله وحدي قيداً في الشرط لأن إذا انحاز دل على تحقيق مدخلها مع أنه قيد في الجواب (قوله هذا

لوقوعه في التنزيل مثل فسجه فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل محل بالفصاحة ذكر صاحب اسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء فقال الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في أمده أمده مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال فافر كل استنافر فأتى عليه صاحب (والتعقيد) أي كون الكلام معقداً

المفتقر لوجود ما هو أعسر منه كالبيت السابق (والتعقيد) منها الذي هو هنا مصدر موافق للبنى للفعول أي كون الكلام معقداً لا جعله معقداً الذي هو وصف الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا

أنواع من ذلك لا حاجة لذلك كرهاً ذهني داخل في كلام المصنف (فائدة) بيت أبي تمام المذكور معناه واضح غير أن فيه نقداً وهو الاتيان في المدح بمعنى وفي اللوم بأذا والمعنى على العكس فإن إذا دالة على ما تحقق أو رجح وجوده ومتى لا تدل على ذلك غير أن الذي دعاه إلى متى احتياجه لجزم الفعل بعدها وأما إذا فكان مستغنياً بأن يقول ومتى مائتته وكان أولى لموافقة الأول لفظاً ومعنى وعدم اقتضائه ما لا يليق من نسبة توفع اللوم إلى نفسه وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم قلت الاتيان باللوم أحسن لانه ينفي الذم من باب أولى على أنه روي ذمته ذمته وحدي يقال ذامه يذمه أي عابه على أن لحبيب سلفاني مقابلة المدح باللوم قال

ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره * ومن يغفل لا يعدم على النفي لأنما

(قوله والتعقيد

التكرير) مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافراً كل التنافر أنه نافر تنافراً قويا أن كاملاً وفيه أن هذا ينافي ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك فلا ينافي أن هناك ما هو أكمل من هذا (قوله أي كون الكلام معقداً) أشار به إلى أن التعقيد مصدر المبنى للفعول لا مصدر المبنى للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد كلامه فهو معقد وكلامه معقد وحينئذ فلا يصح جعل قوله أن لا يكون الخ عليه لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام ففسر التعقيد بذلك ليصير صفة الكلام محلاً بفصاحته معتبراً خلو صفة عنه كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفة له وأما الاعتراض بأن ما ذكره المصنف تفسيراً للتعقيد لا لتعقيد فغير مستدفع لانه على تقدير كونه مصدر المبنى للفعول يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما أن يقال ان المراد بالمصدر المبنى للفعول الحاصل بالمصدر أعني الهيئة المترتبة عليه أو يقال هذا مبني على التسامح بهاء على ظهور أن المراد جعله غير ظاهر الدلالة والأولى والأحسن أن يقال قول المصنف أن لا يكون الخ هذا تفسيراً للتعقيد الاصطلاحي لا القوي فلا يحتاج إلى جعله مصدر المبنى للفعول ولا إلى تكلف في صحة الجمل

أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به ولا سيما أحدهما يرجع إلى اللفظ وهو أن يحتل الكلام ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه

(قوله أن لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون الغزو والمعنى غير فصيح مع أنهم من الحسنات وهي لا تعتبر إلا بعد البلاغة التي لا توجد إلا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض خطيب اليمن ولم يبلغ المصنف ذلك أجاب عنه بأن الغزو والمعنى غير فصيحين مطلقا وعدهما من الحسنات ممنوع بدليل أن صاحب المفتاح لم يذكرهما من الحسنات وفي هذا الجواب نظر لأن صاحب المفتاح لم يذكر جميع الحسنات فيلزم أن كل ما لم يذكره ليس فصحا ولا فائلا به والاحسن في الجواب أن يقال إن الدلالة في الغزو والمعنى إن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالأصطلاح فهما فصيحان والافلا ويجري هذا التفصيل في كونهما من الحسنات والغزو والمعنى عند أهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد إلا أن الغزو يكون على طريق السؤال كقول الحريري في الميل

وما نأكله أختين سرا وجهرة * وليس عليه في النكاح سبيل

وكقول بعضهم في كون يأبى العطار عبرتنا * عن اسم شئ قل في سومك (١٠٣) تنظيره بالعين في نقطة

كما يرى بالقلب في نومك

واعترض على المصنف

بأن التعقيد أمر وجودي

وأن لا يكون عدمي وحل

العدمي على الوجودي

لا يصح وأجيب بأنه قد

تقرر أن النفي في باب كان

يتوجه إلى الخبر فعنى ما كان

زيد منطلقا كان زيد غير

منطلق فالتقدير هنا كون

الكلام على وجه لا تظهر

دلالة فهي قضية معدولة

المحمول وانظر ما حكمة

العدول إلى هذا التعبير دون

أن يقول أن يكون الكلام

خفي الدلالة إذ لا واسطة بين

الظهور والخفاء هذا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع (إما في النظم)

هو (أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على) المعنى (المراد) للتكلم فيلزم أن يكون المعنى غير ظاهر المدلولية عند السامع وعدم ظهور المراد من الكلام يكون (خلل) حاصل (إما في النظم) والتركيب لذلك الكلام بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم والتأخير مثلا أو أنقص منها بال حذف الموجب للفساد أو غير ذلك مما يوجب صعوبة الفهم كالعطف على التوهم والجرب بالمجاورة

أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما في النظم بمعنى في اللفظ وهو أن يحتل على السمع نظم الكلام فلا يدري كيف يصل إلى معناه كقول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزرجي خال هشام بن عبد الملك بن مروان هذا هو الصواب وفي المذهب للشيخ أبي اسحق يمدح هشام بن إبراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة فوضع هشام موضع إبراهيم ووضع إبراهيم موضع هشام فان الممدوح إبراهيم بن هشام لا هشام بن إبراهيم واعلم أن الشيخ محيي الدين النووي توهم أن الشيخ وهم بأن جعل الممدوح هشاما وانما هو ولده إبراهيم وليس كذلك بل الشيخ علم الممدوح وأباه ولكن وهم في نسبة كل منهما باسم الآخر فقد شبه عليه الاسم لا المسمى ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محيي الدين أنه أنفى إبراهيم قبل هشام كما هو في عبارة الشيخ أبي اسحق لتوهمه أن إبراهيم الذي ذكر الشيخ أنه ولد هشام غير إبراهيم الذي هو ابنه فقال إن الممدوح إبراهيم بن هشام بن إبراهيم وانما هو إبراهيم بن هشام بن اسمعيل ثم إن الشيخ محيي الدين لما جعل إبراهيم والده هشام أسقط ذكر أبيه اسمعيل ثم أنه جعل جده هشام هو المغيرة وانما المغيرة هو جده فانه هشام ر اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقد حررت نسبه

وانما عرّف المصنف التعقيد دون نظائره لأن له سببين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولواقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) أي للتكلم وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن الغرابة لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج التشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالة المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها الحكم ومصالح على ما تقرر في محله (قوله إما في النظم) أي التركيب سواء كان تطمنا أو ثرا وهذا هو التعقيد اللفظي وأما التعقيد لخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلمة لا تمنع الخلط فتجوز الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر أنها تمنع الخلط والجمع معا وما يدل له ما ذكره هو في وجه انحصار التعقيد في الخلل وهو أن اللفظ أن أراد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد إلا لخلل في النظم لأن فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئة التركيب يكون ظاهرا وإن أراد غيرهما أن لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من الألفاظ أصلا فيكون فاسدا لا معقدا لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لا عن عدم الدلالة وإما أن يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهرا بأن كانت القرينة على عدم إرادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلا وإن كانت خفية أو يكون لزوم خفيا في نفسه محتاجا لواسطة حصل التعقيد لخلل في الانتقال

كقول الفرزدق

وما مثله في الناس الا ملكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه

كان حقه أن يقول وما مثله في الناس حتى يقاربه الاملك أبو أمه أبو فانه مدح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال وما مثله يعني ابراهيم المدوح في الناس حتى يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل الاملكا يعني هشاما أبو أمه أي أبو أم هشام أبو أمه أي أبو المدوح فالضمير في أمه للملك وفي أبو المدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبو أمه وهو خبره وهي وهو أجنبي

(قوله تقديم أو تأخير) يحتمل أن المراد تقديم اللفظ عن محله الأصلي وقوله أو تأخير أي تأخير لغير ذلك اللفظ في محل الأول فعل هذا بينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشيء عن محله الأصلي تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس وأما تقديم الشيء عن محله وتأخير عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشيء الواحد مقدما مؤخرا في تركيب واحد وهو لا يعقل وانما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخل وان لم يلاحظ الآخر ويحتمل أن المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني أو تأخير عن ذلك (١٠٤) المحل وهما لا يجتمعان قطعا فعلى هذا ليس أحدهما مغنيا عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر (قوله أو حذف)

سبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام) ابن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي

(وما مثله في الناس الا ملكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه)

أي ليس مثله في الناس (حتى يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل (الاملك) أي رجل أعطى الملك والمال يعني هشاما (أبو أمه) أي أم ذلك الملك (أبو أمه) أي أبو ابراهيم المدوح أي لا يماثله أحد

مثلا ويسمى التعقيد الذي أوجبه خلل تركيب اللفظ تعقيدا لفظيا وذلك (كقول الفرزدق في) مدح (خال هشام) بن عبد الملك أحد ملوك بني أمية وخاله المدوح ابراهيم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (وما مثله في الناس الا ملكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه) أي لم يوجد لهذا المدوح مثل هو (حتى يقاربه) أي أحد يشبهه في الفضائل كائن ذلك المحل المقارب في الناس (إلا) رجلا (ملك) أي أعطى الملك وهو هشام المذكور (أبو أمه) أي أبو أم ذلك الملك هو (أبو أمه) أي أبو هذا المدوح وانما أخبر بأن أباه المدوح أبو أم الملك لأن كونه خال الملك مما يزيد في مدحه وحاصله الاخبار بأن

كذلك من أنساب القرشيين لشيخ شرف الدين الديلمياطي بخطه ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهب بخطه ثم اجتمع الشيخ أبو الوفاء حق والنووي على اسقاط هشام والدا اسمعيل فاصله أن الشيخ أبو الوفاء هو في أمرين والشيخ محيي الدين وهم في أربعة أمور اشتركا منهم في وهم واحد فاجتمع في كلامهما خمسة أو هام اذا تكرر ذلك في بيت الفرزدق المذكور

وما مثله في الناس الا ملكا * أبو أمه حتى أبوه يقاربه

يريد وما مثل ابراهيم المدوح في الناس حتى يقاربه الاملكا وهو هشام أبو أمه والضمير في أمه للملك وهو هشام وفي أبو المدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبو أمه وهو خبره وهي وهو أجنبي وفصل

إما في التظلم بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو ضمير أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد اذا علمت ذلك تعلم أن التعقيد اللفظي لا يحصل بالعطف على المحل بل اقرب منه ولا بالجر على الجوار أو التوهم وذلك لأن ترتيب الالفاظ في المعاني وفق ترتيب المعاني فالأول نحو مرت بغلامك وزيد بعطف زيد على محمل الكاف والثاني نحو هذا بحر ضرب حرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولا قاعد (قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد) أي المعنى المراد للتكلم (قوله الفرزدق) هو في الأصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لغب به هام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جبرير لتطبيع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين وكان أبو أمه غالب من أجدله قومه ومن سراتهم وكنيته أبو الاخطل لولد كانه اسمه الاخطل وهو شاعر أيضا وهو غير الاخطل التغلبي النصراني الشاعر المشهور وجمعه صعصعة صحابي وأم الفرزدق ليلى بنت حابس أخت الاقرع بن حابس روى الفرزدق عن علي بن أبي طالب وعن أبي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عن الجميع (قوله ابن مروان) يسكنون الراعي ابراهيم المدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخيه هشام بن عبد الملك (قوله ابن اسمعيل الخزومي) نسبة لبني مخزوم قبيلة من قبائل العرب ويلقب اسمعيل المذكور بالمغيرة وحيث فلا تنافي بين قول السارح هشام بن اسمعيل وقول المفتاح

وكذا فصل بين حي وبقاربه وهو نفس حي بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو كالأثر في غاية التعقيد قال كلام المصنف

هشام بن المغيرة كذا ذكر بعض الحواشي والذي ذكره ابن حزم في الجهرة أن هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي الخزرجي كان عاملاً على المدينة من طرف عبد الملك بن مروان وأن جده هشام المذكور وهو هشام بن الوليد أسلم يوم فتح مكة وهو أخو خالد بن الوليد وكان له شام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خاله إبراهيم بن هشام بن عبيدة منها قوله ومما مثله في الناس البيت (قوله الابن أخته) أي عمة الملك المدوح انما جاءت من قبله بحكم الحلال تتبع الخال (قوله وتقديم المستثنى الخ) أي ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلًا غير مقصود ولو عكس الأمر لصح (قوله والمبدل منه) (١٠٥) وهو مثله) انما أورد ذلك البديل بوطئة لإفادة

نفي المقاربة الذي هو أعم
بعد نفي المماثلة (قوله مثله
اسم ما وفي الناس خبر)
أي خبرها وهذا الأعراب
مبنى على القول بجواز نطق
الشاعر بغير لغته والا
فالفرزدق يعمي وهم يملون
ما جعل بعضهم وهو
الشرازي في شرح المفاتيح
مثله مبتدأ وحى خبره وما
غيره ملاحظة على اللغة التمجية
أو أن مثله خبر وحى مبتدأ
وبطل عمل ما تقدم الخبر
وكلا الوجهين فيه قلق
واضطراب في المعنى يظهر
ذلك بالتأمل في قولنا ليس
بما مثله في الناس حيا يقاربه
أوليس حي يقاربه مماثلا
له في الناس ووجه
الاضطراب أن المقصود
نفي أن مماثله يقاربه أحد
والتوجيه الأول يفيد
نفي المقاربة عن المماثل
والتوجيه الثاني يفيد نفي

الابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أي أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي
وفصل كثير بين البديل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبر والاعلمكا
منصوب لتقدمه على المستثنى منه

المدوح لا مثله في الناس الابن أخته الذي هو الملك وانما أبدل من المثل حي يقاربه إجماعا إلى
أن المتن مقاربة في المماثلة لا المماثلة في نفسها ففي هذا الكلام من التعقيد ما لا يخفى بسبب الفصل
بين المبتدأ والخبر وهو أبوه بالأجنبي وهو حي والفصل بين الموصوف وهو حي والصفة وهي
جمله يقاربه بأجنبي وهو أبوه والفصل الكثير بين البديل وهو حي وبين المبدل منه وهو مثله وفيه
أيضا تقديم المستثنى وهو مملكا على المستثنى منه وهو حي لانه ولو كان جائزا لخالف المطبوع فهو مما يزداد
به التعقيد القابل للشدة والضعف فقوله مثله اسم ما وخبره في الناس وحى بدل من اسمها ولا يصح غيره

بين المبتدأ والخبر وهو ما مثله وحى بقوله في الناس الاعلمكا أبوه وفصل بين حي وهو موصوف
يقاربه بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا إذا تعقيد فالخالي
من التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو ضم أو غير ذلك إلا بقريضة ظاهرة
لفظا أو معنى مع نكتة وهذا البيت أنشده سيويه في الكتاب ونسبه إلى الفرزدق قال الصغاني
ولم أرم في شعره وأنا أيضا تطرت كثيرا من شعره فلم أجده واعترض الخطيب بأن التعقيد اللفظي يمكن
أن يستغنى عنه بضعف التأليف وعكسه ولا شك أن التأليف قد يؤدي إلى التعقيد كما في ضرب غلامه
زيد لانه يوهم عوده على غير زيد وقد لا يؤدي لذلك والتعقيد قد يكون لاعن ضعف تأليف فينبغي ما
عموم وخصوص من وجه وفي البيت أعاريب منها أن مملكا بدل من حي فقدم فانتصب وقيل مثله
اسم ما ولا يصح لانه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق يعمي لا يعمل ما ولو أعلمها هنا لاءل مع انتقاض النفي إلا
أن يكون تبع لغة غيره كما عملها في قوله

فأصبحوا قد أفاض الله نعمتهم * اذهبم فريش واذم ما مثلهم بشر

واحسن من ذلك كله أن يجعل مثله في الناس مبتدأ وخبرا والاعلمكا في موضعه وحى خبر ثان وهذا

(١٤ - شروح التلخيص أول) المماثلة عن المقارب وهذا المفاد يقتضي وجود المماثل والمقارب مع
عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا في عبد الحكيم هذا ويمكن أن يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بأن يجعل الاعلمكا مستثنى من
الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله أبوه مبتدأ خبره وحى وأبوه خبر بعد خبر والمجمل صفة لمملكا وكذلك جملة
يقاربه أي الاعلمكا موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه أي يشبهه في الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله حي الشبوبة
لان نسبة الشبوبة للهرم كنسبة الحياة إلى الموت ومناسبة ذكر الشباب هنا لإفادة أن هذا الملك حصلت له السيادة والحال أن جده
شاب وحينئذ تكون السيادة ثبتت له في صغره لانهما حصلت له في آخر عمره كما هو الغالب وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب
مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي (قوله لتقدمه على المستثنى منه) أي ولو كان مؤخر أعني لكان
المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد

من التعقيد اللفظي ما سلم تظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم او تأخير او ضمارة او غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة

(قوله يغني عن ذكر التعقيد اللفظي) أي لان التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا الا عن ضعف التأليف فالتأليف عن الضعف واجب الخلو من (قوله وفيه نظر) أي في هذا القيل نظر وحاصله منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون عن غيره مع اتقاء ضعف التأليف ثم اعلم أن (١٠٦) مراد الشارح الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخليلي وهو اغناء ضعف

التأليف عن التعقيد وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين أرباب الفن لان الشارح مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخليلي وذلك لانه قال ان ذكر أحد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر أما اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللزوم واجب الخلو من اللزوم فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخليلي المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لان ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه أن يقال لان لم أن كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل

فيل ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو

دون قلق يظهر ذلك بالتأمل ولما كانت صعوبة الفهم هي مناط التعقيد جاز حصوله بمجموع أشياء كلها جارية لكن لكونها غير مطبوعة كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اذا اجتمعت اوجبت تلك الصعوبة فعلم من هذا أنه لا يستغنى عن التعقيد اللفظي بذكر ضعف التأليف لجواز حصوله بأشياء كلها جارية على القانون إلا أنها خلاف المطبوع السهل كالا يستغنى بالتعقيد عن الضعف لجواز حصوله بدون التعقيد كقولنا زيد أحسن من غيره بتكوين أحسن فما يقال من الاستغناء بأحدهما عن الآخر غير صحيح وكذا ما يقال من ان ذكر تقديم المستثنى في موجبات التعقيد لا يصح بل بانه على القانون النحوي لان ذلك مبني على ان ضعف التأليف يلزم من نفيه نفي التعقيد اللفظي وقد تقدم عدم الاستلزام بأن تقديم المستثنى مما يزيد التعقيد فيصح ذكره في موجباته

البيت فيه اعتراض لان المماثلة والمقاربة لا يجتمعان ولا يعترض على ذلك بأنك اذا قلت زيد مثل عمرو فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لمساواة ولان المقاربة حينئذ امر اقتضاء التشبيه ليس مقصودا للتكلم اما قصد الاخبار بالثلية وبالمقاربة فلا يجتمعان والمعنى على أن حي مبتدأ ومثله هو الخبر ويسهل ذلك وصف حي وعدم تحض إضافة مثله وأعرب المغربي بقاربه صفة فأنسبه لمملكا فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف الا أن يقال ان حي لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف وفيه نقض مغزى لنصريحه بمقاربة هشام بن عبد الملك له المقتضى لعدم المماثلة وذلك ذم لهشام وهو غير مقصود وهذا السؤال وان تقدم إرادته على كل تقدير فهو هنا أصرح وأقوى وأنشد ابن الطراوة أبياتا في التعقيد في باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سيويه منها قوله (١) لها مقلتا عيناه مل خيلة * من الوحش ما تنقل ترقى عرارها أي لها مقلتا عيناه من الوحش ما تنقل ترقى خيلة ظل عرارها ومثله قول القلاخ فها من فقي كئامن الناس واحدا * به يتغنى منهم عسديا لانباده وقول الآخر وما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم * من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما أي ما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أي بما آه معا وأنشد السكاكي لأبي غمام كائنين في كبد السماء ولم يكن * كائنين ثنان اذهما في الغار قال ابن النفيس في كتاب الطريق الى الفصاحة ومنه قول الفرزدق الى ملث ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره

حاشي أحد بالتنبؤين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ وذلك نحو الاعراس ضارب زيد فهذه البس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف في جاء أحد بالتنبؤين فانه لا تعقيد فيه وتأليفه ضعيف ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق المذكور واذا علمت أن بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيات تعلم أن قول القائل

(١) لها مقلتا الخ كذا في الاصل ولم نجد هذا البيت في موضع آخر موثوق به وقوله في بيت أبي غمام كائنين في كبد السماء الذي في المقام نأيه في كبد السماء الخ خور كتيه معصمه

ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأمثلة الثلاثة * والثاني ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهرا

أن ضعف التأليف يغني عن التعقيد لأن التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وبهذا الخ) أي بما ذكر من قوله بل هو أن يحصل الخ مع قوله وإن كان كل منها الخ وقوله لأن ذلك الخ علة لقوله لا حاجة الخ وقوله إذ لا يخفى علة العلية أي وانما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا لأنه لا يخفى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد أي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لحدوث تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لأنه مما يقبل الخ والحاصل أن تقديم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله أي لا يكون ظاهرا دلالة) الضمير في يكون للكلام وقوله لخلل واقع في انتقال الذهن اعترض بأنه لما أن يراد بالخلل الواقع للتكلم في انتقال ذهنه أو للسامع فإن كان المراد الأول فلا يصح تعليل الخلل بإيراد الوازم البعيد بل الأمر بالعكس أي أن إيراد الوازم البعيد يعطل بالخلل في انتقال الذهن لأن التكلم إذا اختل انتقال ذهنه أو إيراد الوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة وإن كان المراد الثاني فلا يصح تعطيل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الأمر بالعكس أي انما يعطل خلل انتقال الذهن بعدم ظهور الدلالة لأن الخلل الذي يحصل للسامع في انتقال ذهنه انما هو لعدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتكلم وأجيب بأن المختار الشق الثاني (١٠٧) وهو أن المراد بالذهن من ذهن

السامع ولا يرد ما ذكر لأن المراد بالذهن النفس والمراد بالتقاه من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد توجهها من المعنى الأول إلى الثاني لعلاقة بينهما والمراد بالخلل في ذلك الانتقال ببطء انتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد أو المراد بعدم ظهور دلالة اللفظ ببطء انقضاء المراد منه عند الإطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لأصل المعنى لا خفاء المراد السابق

وبهذا يظهر فساد ما قيل من أنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الذي ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النصارى إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (وإما في الانتقال) عطف على قوله إما في النظم أي لا يكون ظاهرا دلالة على المراد بالخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى المعنى الثاني المقصود وذلك

(وإما في الانتقال) أي يحصل التعقيد بصعوبة فهم المراد بالخلل واقع في تأليف اللفظ أو بالخلل واقع في الانتقال أي في انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر ملابس للأصلي قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكتابة أو المجاز فان شرط فصاحة الكتابة والمجاز أن يكون الفهم سريعا لكون المعنى الثاني المراد كناية أو مجازا فربما فهمه من الأصل في تركيب الاستعمال العرفي وأما أن لم يكن كذلك بأن كان فهم الملابس بعيدا عن الفهم عرفيا بحيث يفتقر في فهمه إلى

معناه إلى ملك أو هو ما أمه من محارب أي ما أمه منهم (قوله وإما في الانتقال) يعني أن يكون التعقيد راجعا إلى خلل معنوي وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذي هو ظاهر اللفظ إلى المراد ظاهرا فان قلت هذا والذي قبله يرجعان إلى المعنى فلم جعل الأول لفظيا والثاني معنويا قلت لأن الأول أوقع

ولاشك أن خلل الانتقال الذي هو بطؤه بسبب لعدم ظهور الدلالة بالمعنى المذكور وبيان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المراد بسبب في سرعة انقضاء المراد من اللفظ مساوية لأسبابها سواها ولا شك أنه يلزم من انقضاء السبب المساوي انقضاء المسبب فبالضرورة تتقن سرعة انقضاء المراد بانقضاء سرعة الانتقال فيكون ببطء الانقضاء الذي هو عدم ظهور الدلالة ببطء الانتقال الذي هو الخلل ولا شك أن ذلك الخلل بسبب إيراد التكلم اللازم البعيد مع خفاء القرينة الدالة على المراد فصح تعطيل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد الوازم البعيدة إذ علمت هذا فقول الشارح لخلل واقع في انتقال الذهن أي لاجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول أي المعنى الأصلي الحقيقي وقوله إلى المعنى الثاني أي الذي له نوع ملابس بالمعنى الأول وهو المعنى الكنائي أو المجازي فالعنى الأول كالأخبار بذكره الراد في قولك في مقام المدح زيد كثير الراد والمعنى الثاني الأخبار بذكره وحاصل ما في المقام أن شرط فصاحة الكلام الكنائي أو المجازي أن يكون المعنى الثاني وهو الكنائي أو المجازي قريبا فهمه من الأصلي فان لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الأصلي عرفيا بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكنائي أو المجازي فصحا لحصول التعقيد واعلم أن المسد في صعوبة الفهم على خفاء القرائن كثرت الوسائط أولا على كثرة الوسائط فقط فانها قد تكثر ولم يكن هناك صعوبة في فهم المعنى الثاني من الأول كما في قولهم فلان كثير الراد كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع أنه لا تعقيد فيه وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطة جريان الكلام على أسلوب البلاء واستعمالهم وعدم جريته على أسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) أي الخلل والبطء

(قوله بسبب إيراد الوازم) أي المعاني الوازم أي إيرادها بلفظ الملزومات وانما قلنا ذلك لأن مذهب المصنف في الكناية والمجاز أن الانتفاء فيهما من الملزوم إلى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فليس مراد الشارح إيراد المعاني الوازم بلفظها والا كان غير آت على طريقة المصنف في الكناية والمجاز ولو قال بسبب إيراد الملزومات البعيدة لكان أوضح هذا وقال العلامة عبد الحكيم انما يقل إيراد الملزومات ويكون المراد اللازم في الذهن كإذهب إليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من الملزوم إلى اللازم ومن اللازم إلى الملزوم لان اللازم ما يمكن ملزوما في الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم أن المراد بالوازم ما اصطح عليه علماء البيان وهو كل شيء وجوده على سبيل التبعية لا آخر وان كان أنحص منه كما في شرح المفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) أي من الملزومات وقوله المفتقرة بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر الشارح يقتضي أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة نوازم وثلاث وسائط فأكثر وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة * الجواب الأول أن ال في الوازم والوسائط للجنس وأل الجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية وفي ذلك الجواب نظر لان ذلك يناقض وصف الوسائط بالكثرة * الجواب الثاني أن الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفي كل مادة لازم واحد واسطة واحدة وفي هذا الجواب نظر من وجهين الأول أنه يناقض الوصف بالكثرة لانه يقتضي أن في كل مادة أكثر من واسطة واحدة الثاني أنه يفيد أنه لا توجد الوازم المتعددة والوسائط كذلك (١٠٨) في مادته واحدة وليس كذلك وقد يجاب عن الأول بأن الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد

وعن الثاني بأن قولنا الجمع باعتبار المواد بالنظر للاقل ولا شك أن أقل ما يحصل به الخلل لازم واحد واسطة واحدة * الجواب الثالث أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازم واحد واسطة واحدة لانه الغالب اذا غالب أن الخلل يتحقق بتعدد الوازم والوسائط كذلك ذكره العلامة الغنيمي وفي

بسبب إيراد الوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر)

وسائط التفكرات الكثيرة فالجاجة إلى كثرة الترددات في الفكر هي الموجبة لعدم سرعة الفهم فالمراد بكثرة الوسائط كثرة التفكرات المحتاجة في الفهم ويحتمل أن يكون مراد من قال ان سبب الصعوبة الوسائط الكثيرة الوسائط الحسية وخصها بالذكر لان غالب الصعوبة معها وفيه ضعف لان مناط الصعوبة ما تقدم كما سنبينه الآن ويلزم من بعد الفهم خفاء القرائن وقد علم من قولنا بعيدا عن الفهم عرفا أن المناط في الصعوبة عدم الجريان على ما يتعاطاه أهل الفوق السليم لا كثرة الوسائط الحسية فانها قد تنكر من غير صعوبة كما يأتي في قولهم فلان كثير الرماذ كناية عن المضايقات فان الوسائط كثيرة فيه ولكن لا تعقيد ولما كانت الصعوبة مظنة اضطراب الفكر والفكر هي المؤدية إلى الفهم صحت جعلها وسائط ووصفها بالكثرة ثم مثل للخلل الموجود في الانتقال بقوله (كقول الآخر) ولم يقل كقوله لثلاثتهم أنه الفرزدق

في الجهل البسيط وهو عدم الفهم والثاني أوقع في الجهل المركب وهو فهم الشيء على غير ما هو عليه

ومثله

الفردي يجوز أن يكون الجمع بأقبا على معناه ويراد بعبارة الجمع بالجمع

انقسام الآحاد على الآحاد فان جواز أن لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه أن كل واحد منهم باع ما له من الدواب سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فكلام الشارح ساء عن المحذور بلا شبهة إذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور ولا شبهة لانه حينئذ يكون أخذنا بالاقول لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل بإيراد لازم واحد مفتقرة إلى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا ينبغي أن يوجد في إيراد أكثر من ذلك مع خفاء الطريق الأولى (قوله إلى الوسائط) أي بينها وبين الملزومات (قوله مع خفاء القرائن) أي بعدم الجريان على أسلوب البلفاء فلو كانت القرينة ظاهرة فلا خلاف سواء تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير الرماذ كناية عن المضايقات بكماله ولم تعدد كقولك فلان طويل الجاد مریدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم فريا لا واسطة بينهما وبين الملزوم لكن القرينة خفية كان مضرا ويحصل به الخلل والتعقيد خلافا لما يفيد كلام الشارح حيث يفيد الوازم البعيدة وانما يتعرض الشارح لذلك لتدبر وقوعه لان اللازم القريب قريبا حتى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي إلى أن كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم في ذلك ولكن المثال الذي ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مفتقرة لوسائط عدة كما يأتي بيانه يظهر لك أن الاقسام أربعة يحصل الخلل في صورتين أعني ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعددت الوسائط كما يأتي في قوله وتسكب عينا الدمع لتجمدا أو لم تعدد ولا خلل في صورتين وهما ما اذا كانت

كقول العباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من الحزن وأصاب لأن من شأن البكاء أن يكون كتابة عنه كقولهم أبكاني وأضحكني أى ساعني
وسرني وكأقال الحماسي أبكاني الدهر وبارجما * أضحكني الدهر بما يرضي

القرينة غير حفية تعددت الوسائط كافي قولك فلان كثير الرماذ أولم تعدد كافي قولك فلان طويل التجاد (قوله عباس بن اء حنف) هو
من بنى حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هرون الرشيد (قوله سأطلب الخ) عبر بالسین الموضوع للإستقبال للإشارة
الى أن بعد الديار وان كان لغرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بأن يسوف به ولا يطلبه في الحال لكون البعد في ذاته أردى من الردى
والحاصل أن البعد وان كان وسيلة للقرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بأن يسوف عليه
ولكون البعد ديثاً أضافه الشاعر لداره لاذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وأضاف القرب لذات المحبوبين فان كانت هذا الكلام
يقضى أن السین أصلية وقول الشارح ومعنى البيت أنى اليوم أطيب الخ يقتضى زيادتها مجرد التوكيد قلت ان ما قلناه بالنظر لاصل
وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للغنى المراد من البيت والحاصل أن ايشاره التعبير بالعبارة الخالة على التسويف في الجملة يشير إلى ذلك المعنى
وان كانت لنا كيداً فاده القرى (قوله عنكم) متعلق بيبعد لا بالدار والى لقال لكم والمعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة
طلب البعد الى دار المحبوب فضلاً عن نفسه (قوله بالرفع) أى عطف على جموع سأطلب وقرر بعضهم أنه بالرفع عطف على أطلب فامعنى
وسنسكب الخ وفي هذا الثاني نظر فان البكاء شعار المحبين لانه يبنى عن شدة (١٠٩) الشوق فلا ينبغي التسويف به الا أن يقال ان

التسويف به لا به هذا الاعتبار
بل باعتبار ما فيه من المثاق
وتسكب ديار عيش العشاق
(قوله وهو والصبح) أى
لثبونه عنده بالنقل والصبح
ولان ما ذكره من معنى
البيت وهو والصبح عنده
وهو مبنى على الرفع (قوله
وهم) أى غلط وذلك لانه
اما عطف على بعث من قيل
عطف الفعل على اسم
خالص من التأويل بالفعل

وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله ثلاث توهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب
الدموع كتابة عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيراً عن

ومثله بقول العباس بن الاحنف
(سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب عيناى الدموع لتجمدا)
المعنى أن من عادة الدهر معا كسة المقاصد قال فى الايضاح كنى بسكب الدموع عما يوجب الفراق من
الحزن وأصاب لان البكاء يبنى به عنه كقول الحماسي
أبكاني الدهر وبارجما * أضحكني الدهر بما يرضي

وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ولا يخفى أن البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه في حال
من الاحوال وحينئذ فلا معنى لطلبها للزوم طلب الحاصل الا أن يقال المطلوب استمرار السكب لا أصله وإما عطف على قوله لتقربوا
وهو لا يصح وذلك لان تعليل طلب بعد الديار بالقرب يدل على أن المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقضى للفرح والسرور فكيف
يعمله بعد ذلك بالحزن الذى هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى أن المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة
لا قرب الاحبة فالتعليل الثانى بغيره نقض ما أفاده الاول والتناقض الذى هو باطل ما جاء الامن جعله عطف على لتقربوا فبطل عطفه
على بعدو على لتقربوا وحينئذ فتعين الرفع (قوله جعل سكب الدموع كتابة الخ) أى فليس المراد للشاعر الاخبار بسكب عينيه للدموع
بل القصص الاخبار بلارمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال وأوطن نفسى على مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم أى عن لزوم
يلزم فراق الاحبة أى كما يلزم سكب العين للدموع فالحزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكآبة
والحزن لكان أحسن لان الكتابة اطلاق المألوم واردة اللازم لا التعبير عن اللازم لشيئ بشي آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة
وسكونه يقال كتب الرجل يكأب كعلم يعلم كآبة كآبة مثل دآفة وروافة وهى سوء الحال والانكسار من أجل الحزن فعطفه عليها من
عطف السبب على المسبب (قوله وأصاب) أى فى ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال أبكاء الدهر
كتابة عن كونه أحره وأضحكه كتابة عن كونه أسره قال الشاعر

أترلى الدهر على حكمه * من شاع طال الى خفض أبكاني الدهر وبارجما * أضحكني الدهر بما يرضي

ثم طرد ذلك في نفسه فأراد أن يكنى عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجود لظنه أن الجود خلق العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار
شيء آخر وأخطأ لأن الجود خلق العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البطل كما قال
الشاعر
ألا إن عيناً تجد يوم واسط * عليك يجاري دمعها الجود

أي أبكاني الدهر بما يخطني وقد سرور به يرضى (قوله لكه أخطأ في جعل الخ) أي لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جود العين
وقوله أخطأ أي في نظر البلغاء من مخالف لمراد استعمالهم وذلك لأن الجاري على استعمالهم إنما هو الانتقال من جود العين أعني يسماها
إلى بخلها بالدموع وقت حلبة منها وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب فهو الذي يفهم من جودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور
كما في ذلك عر قال الشاعر
ألا إن عيناً لم تجد يوم واسط * عليك يجاري دمعها الجود

أي بخلها بالدموع ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب أن يقال لازالت عينك جامدة لأنه دعاء عليه بالحزن فالمعنى الذي أراد الشاعر
لا يفهم من العبارة بسرعة وإنما فيكون الكلام (١١٠) معقداً ومن المعلوم أن الكلام المعقد بعد صاحبه مخطئاً فإن قلت أنه لا

مسلازمة بين جود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه
إلى ما قلنا استعمال جود العين الذي هو يسماها
خالوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسل
والعلاقة المألوفة ثم استعمال في خلوها مطلقاً من
الدموع مجازاً مرسل من باب استعمال المقيد في
المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه
لازمًا لذلك عادة وهذا وإن كان يكتفي في صحة الكلام
واستقامته لكن لا يخرج عن التعهيد المعنوي
لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام
لا ينتقل إليه بسهولة بعد ذلك التلامع مع خفاء القرينة بسبب عدم بيان هذا الاستعمال على موارد البلغاء

لكنه أخطأ في جعل جود العين كناية عما يوجب دوام التلاقي من الفرح والسرور (فإن الانتقال من
جود العين إلى بخلها بالدموع) حال إرادة البكاء
فراق الألفة وهذا أمر سريع الإدراك عرفاً ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن آخوته وأخصه
كناية عن سره وأصاب في هذه الكتابة ولكن أخطأ في تفسيره عن مراده بقوله لتجد أي العين
وهو الفرح أو السرور بدوام لقاء الألفة (فإن الانتقال) عرفاً إنما هو (من جود العين إلى بخلها
بالدموع) عند طلبه منها ومعلوم أنه إنما يطلب منها عند شدة الحزن لأن المقام مقامه حينئذ
وذلك كقوله

ألا إن عيناً تجد يوم واسط * عليك يجاري دمعها الجود

قلت لا حاجة إلى الكتابة بالبكاء وجاز أن يكون أراد حقيقة والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو
جود العين إلى السرور بالاجتماع قال وأراد أن يكنى عما يوجب التلاقي من السرور بجود
العين لظنه أن الجود خلق العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ إذا الجود خلق العين من
البكاء حال إرادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة بل كناية عن البطل كقول الشاعر وهو أبو عطية
برقي ابن هيرة
ألا إن عيناً تجد يوم واسط * عليك يجاري دمعها الجود

ويستع أن يراد بجودها عدم البكاء مع عدم الحزن لأنه يتعد معناه مع قوله لم تجد فكأنه قال إن عيناً لم
تجد لم تجد وأيضاً المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون بخلت فهو أمدح من قوله
أن من الناس من لم يحزن ولو كان الجود عدم البكاء مطلقاً لجاز أن يدعى به فيقال لازالت عينك جامدة كما
يقال لأبكي الله عينك وهو باطل * قلت وفيه لطيفة لأن الجود بالحقيقة إنما يكون للمائع ووصف
العين بالجود إنما على إرادة دمعها أو إرادته على سبيل الاستعارة عن الدمع فلا بد أن يتخيل أن الدمع

ذلك التلامع مع خفاء القرينة بسبب عدم بيان هذا الاستعمال على موارد البلغاء

ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد من أجل من البلاغة بحيث يعتصم به عند البلغاء من المخطئين فالجواب أن الخطأ
في استعمال الجود فيما قصد الشاعر من دوام الفرح والسرور وليس لاشتراط النقل في أحاد الجواز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه
والاستعمال الجاري على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الأذهان إلى التفات اليه في استعمالهم أما إذا لم يعلم تعارف البلغاء فيجوز
الانتقال عن المألوف مع وجود العلاقة المألوفة إلى أي لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر
المعدي يقال سررتي رؤيتك وحينئذ فلا مشاكلة بينهما ما وجد في باب السرور وأما مصدر المبنى للفعول فيكون لازماً أيضاً ومصدر
المبنى للفاعل وهو قد يكون لازماً أيضاً سررتي رأيتك وحينئذ لا مشاكلة بينهما ما حصل في سرور فاعلم أن كل حال (قوله فإن الانتقال الخ) على جعل
البيت في الانتقال أي وإنما كان في البيت تعقيد للخلل في الانتقال لأن الانتقال أي لأن العراب في الانتقال من جود العين
إلى يسماها إنما هو إلى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم أنه لا يطلب ذلك منها إلا عند شدة الحزن ويصح أن يكون على حذف أي
قد أخطأ الشاعر في جعله جود العين كناية عن الفرح والسرور لأن الانتقال الخ ويمكن أن الشارح أشار إلى ذلك بقوله لكن أخطأ الخ

ولو كان الجود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال المسرة لما كان يدعى به الرجل فيقال لازالت عينك جامدة كما يقال لا أبكي الله عينك وذلك مما لا يشك في بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا ينزلها فكما لا تجعل السنة والناقة جمادا الا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسخر بالدرا لا تجعل العين جودا الا وهنالك ما يقتضى ارادة البكاء منها وما يجعلها اذا بكت بحسنة موصوفة بأنها قد جادت واذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد صفت فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتى يتخيل الى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ كما سياتى من الامثلة المختارة للاستعارة

(قوله وهى) أى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لا الى ما قصده) أى الشاعر من السرور الخ تظهور أن الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج في الانتقال لما قصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف انيهاً الذي عدم من الحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد حسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفة ودفي البيت لان المصراع الاول وان دل على أن المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والالزم خروج كثير من الكنايات المعبرة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات المعبرة ان أدت الى التعقيد فلان لم اعتبارها عندهم (قوله اني اليوم أطيب نفسا الخ) هذا يشير الى (١١١) أن السين في قوله سأطلب رائحة التوكيد لانها

للاستقبال لان البوم حال صريحاً على أن طلب البعد انما هو في الحال فهو على حد قوله سنكتب ما قلوا وهى وان كانت في الاصل للاستقبال والتوكيد الا انها جردت عن بعض معناها ونجريد الكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازاً عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازاً عن سببه وهو الحزن لا نقول بل مراده تقرير معنى البيت وبيان

وهى حالة الحزن (لا الى ما قصده من السرور) الحاصل بالملاماة ومعنى البيت اني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية أى بخيلة ولهذا لا يقال جدد الله عينك أى أسرها (لا الى ما قصده من السرور) ولو أراد الانتقال بسرعة على مقتضى العرف الى ما قصده من السرور لقال لا ضحكاً لان الضحك يكفى به عن السرور كما تقدم كثيراً وفي معنى البيت وجهان أحدهما أن الزمان والاجبة من عاداتهم عكس المراد فاطلب خلاف المراد لعلنى أقالطهم فيأتون بالمراد وهذا يحسنه اظهار أن القائل يطلب مغالطة الزمان على وجه الظرافة والتلميح والافلاحي أن الاجبة والزمان على تقدير تسليم هذا انما يأتون بخلاف المراد في نفس الامر لا بجهة في الظاهر ولهذا قيل ان هذا الكلام فاسد وقد علمت أنه يحسن باظهار قصد المغالطة موجود في العين ولكن حصل له وجود منعه من الاتسكاب وذلك لا يتأتى في حال السرور لان المعدوم لا يوصف بالجود واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر لان استعمال الجود في هذا البخل ان لم يكن جائزاً فليس هذا كلاماً غير فصيح بل هو غير عربي وان كان يستعمل فن أين جاء التعقيد ثم عليه من الاعتراض من كون الاخلال بالفصاحة هنا ليس في الكلام ما سبق واعلم أن المبرد في الكامل فسر هذا البيت بغير هذا فقال هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب وتسكب عيناه الدموع في

سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز وأطيب يصح أن يكون بالتخفيف من طاب بدليل تسكين نفساً على التمييز ان لو كان بالتشديد لقال نفسى بالنصب على المفعولية ويصح أن يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف وأوطنها عليه لكن الاول أحسن لان الثاني يوهم أن المراد تطيب النفس ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التشكيرومراعاة جانب المعنى أولى (قوله وأوطنها) أى أصبرها على مقاساة الخ وهذا راجع الى قوله وتسكب عيناه الدموع بيان لحاصل معناه وفوقه الى وصل يدوم راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة الخ راجع لقوله لتعبدوا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشفاق اليه (قوله وأتجرع غصصها) أى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بمشروب مر والتجرع تخيل (قوله لاجلها) على التفضل أى وأتحمل لاجل تلك الاشواق حزناً فالضمير للاشواق أو راجع للنفس على حذف مضاف أى وأتحمل حزناً لاجل راحة نفسي ردي يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركة (قوله بفيض) أى ذلك الحزن الدموع وفيه انه قد جعل الحزن سبباً في سكب الدموع وهذا يتأتى ما تقدم له من أن سكب الدموع ثابته عن الحزن فان مقتضى ذلك أن سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم مسبب لاسبب الا أن يقال انهما متلازمان لا ينفصلان فكل منهما لازم لاخر فيصح في كل أن يعتبر لازماً وملزوماً وسبباً ومسبباً (قوله فان الصبر الخ) التفت الشارح لذلك لكون الزمان والاخوان من عاداتهم معاملة الانسان بنقيض مطلوبه

والكتابة وقيل فصاحة الكلام هي خلاصه مما ذكر ومن كثرة التكرار

(قوله ومع كل عسر) عطف على خبر ان وبسر اعطف على اسمها (قوله وللقوم ههنا كلام فاسد الخ) أي في معنى البيت وحاصله أن بعضهم ذكر أن السنين للاستقبال وأن المعنى اني من سالف الزمان الى اليوم كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل لي الا الحزن والفراق فانا بعد هذا الآن أطلب البعد عنكم والفراق لاجل أن يحصل القرب والوصول وأطلب حصول الاثران والبكاء لاجل أن يحصل لي الفرح والسرور لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بتقيض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده ليغالط الزمان والاخوان فيأوته بالمراد وجه الفساد أمور * الاول أن الاسباب والزمان انما يأتون بخلاف المراد في الواقع لافي الظاهر والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر لافي الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء أنهم يظهر أن يطلب أمر ويكون مرادهم خلافاً قصداً الى حصول تقيض ما طلبوا الذي هو مرادهم بناء على ذلك الامر التخييلي وهو انبساط الزمان بخلاف المطلوب فلما معنى ذلك الاعراض بالفساد قال أبو الحسن الباقري

(١١٣)

ولكم غنيت الفراق مغالطاً * واحتلت في استنثار غرس وودادى

وطمعت منها بالوصول لانها * تنفي الامور على خلاف مرادى

وقد يجب أن الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان الشاعر متعلقاً بالارتحال بقرينة حال أو مقال فالمعنى على ما قاله البعض ويكون قصده الاعتذار لاجبته في التشرم للسفر وان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالانصب عنه على المعنى الذي ذكره في دلائل الاعجاز وان كان من الطرفاء المستطرفين للسواد والغرائب فالمعنى على ما قاله البعض وحينئذ فالقول بأن مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على اجمال بدون اطلاع على

ومع كل عسر يسرا والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أو ردها في الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلاصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار

على وجه الطرافة * والوجه الثاني أن المراد بالطلب ارتكاب فعل الطالب باظهار عدم الضجر الحاصل بالصبر وتوطيئ النفس على المسكروه المؤدى الى افاضة الدموع ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقى فان الصبر مفتاح الفرج (قيل) فصاحة الكلام هي خلاصه مما تقدم (و) خلاصه أيضاً (من كثرة التكرار) والمراد بالكثرة ههنا ما فوق الوحدة فذكر الشيء أيضاً ثانياً لتكرار ذكره ثالثاً كثرة سواء كان المذكور ضميراً أو غيره

بعده عنهم لتجد عند وصوله لهم وأنشد

تقول سلمو لو أقت بأرضنا * ولم ندر أنى للقام أطوف

(تسبيه) يجوز في قوله وتسكب النصب عطف على بعد من باب * للبس عبارة وتقر عيني * أحب ويؤيده أمور أحدها تصريح بجماعه كالحطبي في معنى اللبيب بأنه أراد طلب سكب الدموع الثاني انه المطابق للنصف الاول الثالث انه لا يحسر ان يقول سنسكب عساى الدموع والفرض أنها ساكبة كما أن الدار بعيدة وانما تجدد طلبه لهما * بنى هاهنا وهو ان هذا البيت على كثرة المستحسنين له قد يقال فاسد المعنى لانه اذا كان الدهر يناسكك فكيف يخلص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقترب والطلب هاهنا هو النفسى فان كان مستمراً على طلب القرب لم يقترب أبداً ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له وجوابه انه الآن يقول سأطلبها لتقربوا وهو حال طلب البعد لا يطلبه القرب فقوله لتقربوا عليه لقوله سأطلب لا أطلب أو يجعل متعلقاً ببعده والمعنى ما سبق ثم نقول من أين لنا انه لم يرد حقيقة الجود ص (قيل ومن كثرة التكرار

وتتابع

حاله لا يخفى تعسفه أفاده القرمي * الامر الثاني أن طلبه البعد والفراق إما في حال الفراق

أو في حال الوصول فالاول تحصل الحاصل والثاني طلب قطع الوصول لتحصيل الوصول ولا يخفى انه شنيع جداً وقد يجب باختبار الاول وهو أنه طلب في حالة البعد دوام البعد لاجل حصول دوام القرب أو يختار الثاني وهو أنه اختار البعد حالة القرب لكونه قريباً محتملاً له فيطلب البعد لاجل أن يحصل قرب غير دائم وفي ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدّم في كلام هذا القائل والجموع مقول القول (قوله مما ذكر) أي من الامور الثلاثة السابقة في كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تعمال بالكسر الالتقاء وتبيان (قوله ومن كثرة التكرار) أي لفظ الواحد اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً كان الاسم ظاهراً أو ضميراً أو عامراً ط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والالتصيح التوكيد القفلي

وتتابع الاضافات كما في قول أبي الطيب * سبوح لها منها عليها شواهد *

(قوله وتتابع الاضافات) أي ومن تتابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاء على التكرار وحيث قد يكون صاحب هذا القيل مشروطا في فصاحة الكلام خلاصه من تتابع الاضافات وان لم تكثر وعمارة ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع ما فوق الواحد فهو * يا علي بن حمزة بن عمارة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب أحمد المتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بن جردان وأولها

عواذل ذات الخصال في حواسد * وان ضجيع الخوادم ليما جدد
يرد بدا عين نوما وهو قادر * ويعصى الهوى في طيفها وهو راقد
منى يستقي من لاجع الشوق في الحشى * محب لها في فسر به متباعدا
ألم على السقم حتى الفقه * ومثل طيبي جاني والعوائد
أهـم بشئ والبالى مكانها * تطاردني عن كونه وأطارد

وجيد من الخصال في كل بلدة * اذا عظم المطالب قل المساعد وتسعدني الخ

(قوله وتسعدني) من الاسعاد وهو الالفظة والتحليص قيل ان المعنى هنا على المضى أي أسعدتني لانه أراد الاخبار عما صدر منها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة الغريبة أي صودة الاسعاد ولكن الاقرب أن يراد الاستمرار التجدد بقريضة المقام (قوله في غمرة) أي من غمرة والغمرة ما يغمره من الماء والمراد هنا الشدة فهو من (١١٣) ذكر المزموم وأراد اللزوم (قوله أي فرس)

أشار الشارح الى أن سبوحا صفة لهذوف وانما لم يقل سبوحه مع أن الموصوف مؤنث ولذا أنث الفعل له لان سبوح فعول بمعنى فاعل وهو يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث (قوله حسن الجري) فيه أن الفرس مؤنث مما عا اذ ليس فيها علامة تأنيث ظاهرة ولكن مع عود

وتتابع الاضافات كقوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة (سبوح) أي فرس حسن الجري لا تعتبر اكبها كأنها تجري في الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد)

(و) خلاصه أيضا من (تتابع الاضافات) وسواء كانت متداخلة أو لا سكرة التكرار (كقوله) وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح لها منها عليها شواهد)

أي وتسعدني بالفوز بالغنائم والجماع في شدة بعد شدة فرس سبوح أي حسنة العدو لا تعتبر اكبها

وتتابع الاضافات) ش أي من الناس من شرط في فصاحة الكلام ان يكون خاليا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وأنشد على الاول قول أبي الطيب

وتسعدني في غمرة بعد غمرة * سبوح لها منها عليها شواهد

(١٥ - شروح التلخيص أول)

الضمير عليها مؤنثا والنعته حقيقي يجب أن ينبع من معونه في أربعة من عشرة من جملتها التأنيث فكان الواجب أن يقول حسنة الجري وأجيب بأنه ذكر الوصف لتأويل الفرس بالركوب أول تأويلها بالتجسس وهو اسم جنس أفراد يقع على المذكر والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاحتياجها في مشيها ولا يرد أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحد بالتاء لانه لا يقول هذا في اسم الجنس الجعي وما ذكرناه من أن التحليل اسم جنس أفراد هو الحق خلافا لمن قال انه اسم جمع واعتراض بأنه يقع على ثلاثة فأكثر والمقصود هنا فرس واحد وحيث قد فلا يناسب تأويل الفرس بالتحليل ونوش في قوله حسن الجري بأن المذايب لقوله وتسعدني الخ أن يقول شديدة الجري لان شدته هو الذي يترتب عليه الاتقان من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجري لقوة جريها وسهولته لانه لا يقول فقط (قوله كأنها تجري الخ) فيه إشارة الى أن اسم سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الاصل كثير السبح أي العوم في الماء واستعمله الشاعر في كثير الجري على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية حيث شبه الجري الكبير بالسبح أي العوم في الماء واستعمل اسم المشبه به للشبه واشتق من السبح سبوح بمعنى جاريه جرا شديدا (قوله صفة سبوح) أي مع فاعله لأن لها هو الصفة وحده (قوله حال من شواهد) أي لانه كان في الاصل فعلا لها ونعت النكرة اذا قدم عليها أعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) أي الذي هو بمعنى الدلائل كما أشاره الشارح بالعناية فأنشأ الى أن المراد بالشواهد علامات الدلالة وأن في الكلام حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يندفع ما يقال ان الشهادة المعدة على الرد لا للضرورة والقصد هنا المنفعة وهو الشهادة بنجاة الفرس أو يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام وأن هذه الشهادة كان يترتب عليها الخول في الحروب والوقوع في الهلكات عبر على أذليس على الفرس أضرم من الشاهد الذي يشهد لها بالنجاة

(قوله فاعل الطرف) أي لا يعمده على الموصوف وهو سبوح وانما يجعل الطرف خبرا مقدما وشواهدا مبتدأ مؤخر اجمع جواز ذلك لاحتياجه لكتبة لتقدم التذيير وليس هناك كتبة لتقدمه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قبل الخ) قائله الشيخ الزوزني وحاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكريين ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ولا يتكرر التكرار إلا بالتسديد بس وحيث فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار إذ لا يحصل فيه تعدد التكرار فضلا عن الكثرة إذ الضمير فيه ثلاثة فقط (قوله بذكرة ثالثا) أي بل الكثرة لا تحصل إلا بستة لأن أصل التكرار يحصل باثنين وتعدده بأربعة والكثرة باثنين آخر (قوله وفيه نظر) حاصله أنا لانسلم أن التكرار اسم لمجموع الذكريين بل هو المذكور الثاني (١١٤) المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحيث فلا كثره

فحصل بالذكريين ثلاثا كما في البيت أو يقال إن الإضافة في كثرة التكرار من قبيل إضافة المسبب إلى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثنيته كذا في الفسري (قوله ما يقابل الوحدة) أي والمراد بالتكرار الذكر الثاني المسبوق بآخر فالتكرار اسم للذكر الأخير والكثرة تحصل بما زاد عليه وحيث لا يحصل التكرار وكثرته بتثنيته الذكر فقوله ما يقابل الوحدة أي التي أوجب التكرار وهو الذكر الثاني ولا شك أن الثالث مقابل للثاني قال الأمر إلى أن الكثرة هي تعدد التكرار المقابل لوحدة التكرار لأن الكثرة هي المقابلة للتعدد فصم التمثيل

فاعل الطرف أعني لها يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قبل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكرة ثالثا وفيه نظر لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكرة ثالثا (و) تتابع الإضافات مثل (قوله * حمامة جرحومة الجندل امجبي) فأنت بمرأى من سعاد ومسمع * ففيه إضافة حمامة إلى جرحا وجرحا إلى حومة وحومة إلى الجندل والجندل إلى الجرحاء ثابت الأجرع قصرها الضرورة وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة

فكانها تسبح على الماء بوصف بسبوح المذكر والمؤنث ثم وصف الفرس بدلائل نجابتها بقوله لها منها عليها شواهد أي لتلك الفرس شواهد عليها أي تشهد على نجابتها حال كون تلك الشواهد كائنة منها لأن علامة نجابة الفرس توجد في خلقها غالبا فشواهد فاعل بلها أو مبتدأ أولها خبره وعليها متعلق بشواهد ومنها حال من شواهد (و) تتابع الإضافات (قوله

حمامة جرحومة الجندل امجبي * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع)

فحمامة مضافة إلى جرحا وهو ثابت الأجرع وهو المكان ذو الحجارة السوداء أو مكان الرمل الذي لا تثبت شيئا وجرحا مضاف إلى حومة وهي معظم الشيء وحومة مضاف إلى الجندل بسكون النون وهو الجرح والمراد به هنا مكان الحجارة فهو معنى الجندل بفتح النون وكسر الدال وقوله فأنت بمرأى من سعاد ومسمع أي أنت حيث تراءى سعاد وتسمع كلامك كذا نقل عن الصحاح فلا يصح كما قيل إن يكون المعنى فأنت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لهذا الدليل القلبي وكذا لا يصح من جهة التصرف العقلي أيضا وهو أن الأمر بالصحيح الذي هو هنا هو الجرحاء وشبه لما نزلت الحمامة فيه بالنداء أو الأمر به منزلة العاقل المأمور بالتغنى كان الغرض منه إسماع الغير لإسماع المأمور بالغير كذا قيل وفيه أن هذا انما يجه في مقام يكون الغرض فيه ترويح السامع وتنزيهه لما يسمع من السجع مثلا وأما إن كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب امجبي (١) اهتزازا وطربا

وفي التمثيل بهذا البيت نظرياتي وعلى الثاني قول ابن بابك

حمامة جرحومة الجندل امجبي * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

بالبيت (قوله مثل قوله) أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك (قوله حمامة جرحا) حمامة منلدى منصوب لإضافته لما بعده والمعنى يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة امجبي (قوله أرض ذات حجارة الخ) كذا في الأساس والذي في الصحاح أن الجندل بسكون النون الحجارة وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسير الغوي بل تفسير امرأدا وفي الكلام محذور من إطلاق اسم الحال وإرادتها محل أو يقال أنه ثبت عند الشارح قرأته بكسر الدال وتكون النون حينئذ مسكنة للضرورة والداعي لما ذكر من أحد الأمرين إضافة الجرحاء إلى الحومة والحومة للجندل لأن الإضافة الأولى بيانية والثانية على معنى في أي يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة لا معظم الحجارة كما لا يخفى

(١) اهتزازا وطربا كذا في بعض النسخ وفي بعضها اهتزازا وكل صحيح فتأمل كتبه معجمه

وفيه نظر لان ذلك ان أفنى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يحل بالفصاحة

(قوله والسجع هدير الحمام ونحوه) اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في الأساس فهو حقيقة فيهما يقال سجت الحمامة اذا طربت في صوتها وصوت الناقة اذا مدب حنيتها على جهة واحدة وأما الهدير فهو حقيقة في صوت الحمام مجاز في صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من القواخيت وقمارى ونحوهما اذا علمت هذا فنزل الشارح ونحوه ان كان حرفا عطفيا على الهدير أى السجع هدير الحمام ونحوه هدير وهو حين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجردا عطفيا على الحمام أى السجع هدير الحمام وهدير نحو من الناقة ففيه نظر لما علمت أن اطلاق الهدير على صوت الناقة مجاز لأن يقال ان الهدير من باب عموم الجواز وهو استعمال الخاص في العام فيراد بالهدير الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق تصويت الشاهل لتصويت الحمام والناقة أو من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها أو يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو ما يطرب بصوته أو ما يالف البيوت ويقيد بها ويراد بصوته غير ذلك النوع من الحمام (قوله أى بحيث توالى) أى في مكان توالى فيه سعاد وتسمع منه حيث طرف مكان والباء بمعنى فى (قوله كذا فى الصراح) أى فكلام الصراح يقيد أن المجرور بمن بعده رأى ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع (قوله فساد ما قيل) أى ما طاله الشارح الزوزنى (قوله يشهده العقل والنقل) أما النقل فما ذكره عن الصراح فانه يفسد أن فاعل الرؤية المجرور بمن وكلام الزوزنى

(١١٥)

يقتضى أن المجرور بمن

هو المفعول وأما العقل

فلأن الحمامة اذا كانت

تسمع صوت المحبوبة فلا

يحسن في نظر العقل طلب

تصويتها لانه يفوت سماعها

بل اللاتى طلب الاصغاء

فكان الواجب على الشاعر

أن يقول امهمى أو اسكتى

أو أفنى فقبلت الشهادتان

فان قلت شهادة العقل

لاتقبل الا لو كان الغرض

بسجعتها سماع تصويتها

والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنتم يرى أى بحيث توالى سعاد وتسمع صوتك يقال فلان يرى أى ومسمع أى بحيث أرادوا سماع قوله كذا فى الصراح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع تزين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهده العقل والنقل (وفيه نظر) لان كلاما من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر والا فلا يحل بالفصاحة

من شهود سعاد وسماع كلامها (وفيه) أى وفيما طاله هذا القائل من أن الخلو من تتابع الاضافات وكثرة التكرار يحتاج الى زياد في الحد (نظر) لان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان أوجبا ثقل لسانيا

قال فى الايضاح وفيه نظر لان ذلك ان أفنى باللفظ الى الثقل فى اللسان فقد حصل الاحتراز عنه والا فلا يحل بالفصاحة وقال عبد القاهر لاشك فى ثقل ذلك فى الاكترانها وقد يحسن اذا سلم من الاستكراه قال ومما حسن فيه قول ابن المعتز

فظلت تدبر الراح أبدي جاذر * عناق ذنابير الوجوه ملاح

ويمكن أن يكون الغرض بسجعتها اظهار نشاطها وطربها برؤية المحبوبة وسماع كلامها يحصل للبلابل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهي شهادة مجروحة وقد وجد في البيت ما يدل على أن الغرض من التصويت ما ذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلها من أسباب الامر بالتصويت أيضا ولا شك أن الرؤية لسعاد لا تصلح سببا لسجع الحمامة وانما تصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لانه والمعنى امجعى أيتها الحمامة فان الدواعى للنشاط والطرب موجودة وهي مشاهدة تلك المحبوبة التى تفوق الازهار فى النظارة وسماع صوتها الذى يعمل على صوت الاوتار وأجيب بأن معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساده توجيه مخالف للثقل وعنه مندوحة على أن ضم الرؤية الى السماع يصلح لأن يكون سببا فى الامر بسجع الحمامة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية الدوائى من السماع بدون الرؤية فقول المعترض وقد وجد في البيت الخ ممنوع تأمل (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أن ذلك القائل يدعى أن كثرة التكرار وتتابع الاضافات محل بالفصاحة مطلقا فلا بد من الخلو من تتابع الاضافات لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية التفصيل وهو ان حصل لفظ ثقل بسبب ما ذكر من الامرين كأنما تخيل بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التناثر لما تقدم أن تناثر الكلمات عبارة عن كونها ثقل على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصحة وان لم يحصل لفظ ثقل بسببها فلا يخلو بالفصاحة وذلك لان اخلا لهما انما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا اتقى ذلك اتقى الاخلا لانه يلزم من نقي السبب المساوى نقي المسبب وحيث كأن لا يخلو فلا يصح الاحتراز عنهما

كيف وقد وقع في التنزيل

فقد وقع اهتزاز منهما بالخلوص من التنافر وان لم يوجباه فلا يحترز منهما بدليل وجودهما في القرآن العزيز من غير اخلاصهما بالفصاحة اجماعا لعدم الثقل فتتابع الاضافات في قوله تعالى

قلت وأين الاضافات هنا فضلا عن تتابعها وانما هما اضافتان * وقد اعترض على المصنف في قوله ان أدى الى الثقل على اللسان فقد احتراز عنه بأنه انما تقدم ما يحترز به عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك قلت والحق التفصيل فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه لان الكلمات المتماثلة متنافرة الا ترى ان التنافر في وقرب البيت انما هو من تكرار المتماثلات والتنافر الحاصل من الاضافات لم يتقدم ما يحترز به عنه وادعى بعضهم التعقيب في تكرار هذه الضمائر وفيه نظر لان رجوعها الى شيء واحد واضح فان فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفصاحة للتعقيب لا للتكرار ثم قال في الايضاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من التسمي الثالث وليس كما ذكره المصنف بل فيه ذكر الكريم أربع مرات ونصه ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قلت هذا لا تعلق له بالاضافات فان قصده ان يستشهد به لعدم كراهية التكرار ففيه نظر لان كل اسم لمعنى غير الآخر بخلاف الضمائر في بيت النبي فانها ترجع لشيء واحد ثم نقل عن صاحب بن عباد انه كره الاضافات المتداخلة وانما لا تستعمل الا في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة في خياره

قلت وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من أنواع البديع كما ستراه وسماء بالاطراد ولعل الجمع بين كلاميه انه نوعان ثم نقل المصنف ان عبداً قاهر قال لاشك في ثقله في الاكثر الا اذا لطف قلت فيما قاله نظر وأين تتابع الاضافات هنا وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الاضافات قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبداً زكياً وقد ينازع فيه فيقال ان الاضافات ههنا ترجع الى اضافتين أو اضافة فان ذكر الرحمة رحمة ورحمة الله صفته ويؤيد ذلك قول النحاة انه يرد الحال من المضاف له اذا كان المضاف جزاء أو كثرته لانه يصير وجود الاضافة كعدمها ثم المضاف اليه صميم ومثله أيضاً في تتابع الاضافات قوله تعالى فقد تم مواين يدى نجوا كم صدقة وقوله تعالى قل لو انتم غلظون حرائر رحمة ربى وقوله تعالى أو يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك وقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وكذلك قوله تعالى كدأب آل فرعون ان جعلنا الكاف اسماً وقوله تعالى فبأى آلام يكاثرون وفي الحديث قاب قوس أوحدكم وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها واذا اعتبرنا الاضافة المعنوية كان في يوم يأتي خمس اضافات لان تقديره يوم اتيان بعض آيات ربك وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه أأعند ظن عبدى وقد يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى ربنا أو آتانا وعدتنا وقوله تعالى واعف عا واغفر لنا وارحمنا ويمكن الجواب بان ذلك في جملة والآيات ان كان آباءكم الآيات وقوله تعالى الناسون العابدون الى آخرها * تنبيه * قوله تتابع الاضافات لم يتبين مقصوده فيه وذكره لبيت ان المعتز دليل انه يكتفى في ذلك اضافتين وفيه نظر لان في القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك واذا أردت تحصيل العبارة قلت قد يكره تتابع الاضافات بشروط أن تكون ثلاثاً فأكثر وأن لا يكون واحداً منها جزاء أو كلاً منهن وان لا يكون المضاف اليه الا خبره مبرراً وأن لا يكون فيها اضافة في علم

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال المصاحب يابك والاضافات المتداخلة فانما لا تحسن وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقول القتال

يا علي بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خياره

(قوله كيف الخ) هذا استفهام تعجبى أى كيف يصح القول بأنهم يخلان بالفصاحة مطلقاً وقد وقع أى كل منهما في التنزيل

ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكرام لم (١١٧) ولطف وعما حسن فيه قول ابن المعتز ايضا

وظلت تدبر الراح ابدى بما تد
عناق ذنير الوجوه ملاح
ومما جاء فيه حسنا جلا
قول لطاى يصف غلامه
ويعرف الشعر مثل معرفتى
وهو على ان يز يدعجته
وصير في القريض وزان ديد
نار المعاني الفتاق منتقد
وأما فصاحة المتكلم
فهى ملكة

مثل دأب قوم فوح وذ كر رجة ربك عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة
(في المتكلم ملكة)

مثل دأب قوم فوح وكثرة التكرار في قوله تعالى والشمس وضحاها الى آخر السورة وفي الحديث في وصف
يوسف علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وهذا الحديث الشريف اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات
لان الاضافات تشمل كما تقدم المتداخلة بان يكون الاول مضافا للثاني والثاني للثالث كثال المصنف وغير
المتداخلة كالحديث (و) الفصاحة الكائنة (في المتكلم) هى (ملكة)

كقول أبي سفيان لقد أحرأمر ابن أبي كبشة فليس في مثل ذلك استكرام واذا اعتبرت هذه الشروط
حصل الجواب عن الآيات السابقة **في تنبيه** **في** اذا تأملت ما ذكره المصنف علمت أن كل هذه
الامور غير محلة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا اسناد بينها وبه تبيين أن مراده
بالكلام ما زاد عن الكلمة **في تنبيه** **في** ذكر غير المصنف أمورا تعتبر في فصاحة الكلام * منها عدم
تتابع الافعال وليس من ذلك قوله تعالى فأتواوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم
واقعدوا لهم لتوسط الواو وتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانهاء * ومنها تتابع الصفات
المتراصة * ومنها كثرة اللفاظ المصغرة **في** كثرة التنجيس أو الطباق كما ذكره الخفاجي والتنوخي
وان كان القليل من كل من هذه الامور حسنا * بقی على المصنف أسئلة الاول ان قوله الخلوص
من كثرة التكرار وتتابع الاضافات موضوعه الخلوص منهما معا ومقصوده من كل منهما كما
سبق الثاني ان التكرار اقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين فكثرة التكرار لا تصدق
بذكره ثالثا كثرة تكرار في محولها منها عليها وقد يمنع ذلك فان الزائد عن الاقل وهو ثلاثة يصدق
عليه اسم الكثرة الثالث ان المصنف ذكر في باب القصر ان التكرار من عيوب الكلام وكلام
السكاكي ايضا شمر به وذكر المصنف في الايضاح هنا انه ليس بعيب وكذلك في باب الاطناب بل جعله
حسنا فانه أحد أنواع الاطناب وجعله في باب الایجاز عيبا والجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه
القبیح ونقل حازم عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء ويرد بان هذه
المواضع وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال وذكر من المستحسن قول أبي تمام

كريم منى أمدحه أمدحه والورى * متى واذا ما لثمته وحدى

قال فانه لا سبيل الى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار وقال وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا
بالتكرار فهو حسن قال فهذا بيت تكرر فيه سروف الحلق وتكررت فيه اللفاظ وهو يحسن قلت
ومنه يعلم أن ما عليه بحيل فيه من الثقل انما هو للتكرار لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق الا ترى الى قوله
تكررت فيه سروف الحلق ولم يقل تعددت قال وعما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فحسن وان خالف
فيه بعضهم قول المتنبي

وجدان جدون وجدون حارث * وحارث لقمان ولقمان راشد

فلعل عمدوحه كان له قصد في ذكره الاسماء على هذا الترتيب اه وقال الخفاجي ايضا في صر الصناعة
انه حسن لانه لا يتم ذكر اجداد المدوح الابيه وبالغ ابن رشيق في ذممه وقد وقع في هذا البيت فائدة
ساذ كرها في باب الاطراد من البديع وشروط الخفاجي ايضا في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كقولك
له به عناية فلو قلت له عناية به لم يقبح ونقل عن قدامة انه أنكر قبح تكرار الرباطات بمعنى الضمائر مثل
* سبوح لها منها عليها شواهد * ص (وفي المتكلم) ش أى الفصاحة في المتكلم ملكة

(قوله مثل دأب) خبر
لخروف أى وذلك مثل الخ
أوبدل من الضمير المستتر في
وقع العائد على كل من
كثرة التكرار وتتابع
الاضافات بدل بعض من
كل أفاعل بوقع أى وقع
هذا اللفظ وحينئذ فالقصة
للحكاية وهذا وما بعده
مثال لتتابع الاضافات
وأما قوله ونفس وما سواها
فهو مثال لكثرة التكرار
وكان الاولى أن يمثل بالسورة
ينما مها كما مثل ابن
يعقوب لما فيه من زيادة
الرد الا أن يقال انه اقتصر
على هذا لانه لما فيها من
التلميح بأن هذا القائل ألهم
القبور أى خلاف الصواب
وقد اشتمل على كثرة التكرار
وتتابع الاضافات قوله
عليه الصلاة والسلام في
وصف يوسف الصديق
الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف

ابن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وعلى تتابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة

بأن يكون الأول مضافا للثاني والثاني مضافا للثالث كثال المصنف وغير المتداخلة كافي الحديث وكثرة التكرار فحصل بذلك الشيء ثالثا سواء كان المذكور ضميرا كثال المصنف أو غير ضمير كافي الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم أن المتكلمين حصر والموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض الى اقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمقي والابن والوضع والملك والفعل والانفعال سمو هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة أي المحولات العشرة فقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء محمول على شيء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جمعوها هذه المقولات الاجناس العالية للموجودات الممكنة ثم سموها الى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبة يتوقف تعقلها أي تصور رها على تعقل الغير وتصوره فالجواهر ما قام بنفسه أو تقول ما شغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو ما متصل كالمقادير من الخط والسطح والجسم التعليمية امارضة للطبيعية وكالزمان وإما منفصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة امارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وما لكية زيد لكذا وعلومية كذا لزيد ولما كان المتوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمقي هو حصول الشيء في الزمان أي كونه حاصل فيه والابن حصوله في المكان أي كونه حاصل فيه كحكم الصوم حاصل في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيثة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض كالاتساع والاضطجاع أو باعتبار نسبتها الى أمر آخر كالقيام والانسكاس فانه يتوقف على كون رجليه الى أعلى ورأسه الى أسفل في الانسكاس وبالعكس في القيام والملك هيثة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتمتع والتمتع أي كون الانسان لابس للمعص أو العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المخصن يسخن غيره مادام يسخن وكون المقاطع يقطع غيره مادام فاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثر الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء مسخنا مادام مسخنا وكون زيد مضر وبامادام الضرب نازل عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فالاضافات والنسب عندهم أمور وجودية وأما مذهب المتكلمين فيقولون انها أمور اعتبارية لا وجود لها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر أو أعراض والعرض هو الكيف فقط وأما الكم والأمور (١١٨) الاضافة فليست عندهم من العرض لان العرض موجود في الخارج وهذه

ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله

وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض

عند المقولات في عشر ما نظمها * في بيت شعر على رتبة نقلا
الجوهر الكم كيف والمضاف مقي * أين ووضعه أن يتفعل فعلا

وقد أشار بعضهم الى أمثلتها فقال

زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في يمينه بالامس كان متكى
بيده غصن لواء فالتوى * فهذه عشر مقولات سوا

ثم اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يفقد على ازالته في الزمن الحال أو انها من التحول والانتقال لقدرة على التحول والانتقال عنها فان ثبتت في محلها وتقرر بحيث لا يمكن للتصف بها ازالته اسميت ملكة اما الملك صاحبها لايصرفها في المدارك كيف شاء أو لانها هي تلكت من قامت به لكونها تمكنت منه وتسمى أيضا كيفية لانها تقع في بواب كيف وذلك كالكتابة فانها في ابتداءها تسمى حالا فاذا تقرر ورسخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) أي صفة وجودية وأشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة الى أن الملكة من مقولة الكيف وانها من اقسام الكيف الاربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها الادراك وهي اماراسخة كالألوان والعسل وحرارة النار وصفرة الذهب أو غير راسخة كحمر الخجل وكيفيات الكميات كالزوجة والفردية والاسنقة والانحناء والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراك والجهالات والعلوم والذات والآلام والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعدادا وتهيؤا لقبول أثر ما يابسسه كاللبن واما بصعوبة كالصلابة هذا وكان الانسب للشارح في هذا المقام الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية لانه أقرب للافهام فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكية عرفة صفة وجودية راسخة في النفس لان ما ذكر من التعريف لا تعاقبه بعلم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل الشارح ان كتب ذلك تشبيها للذهن (قوله راسخة) أي فان لم ترسخ كالفرح واللذة والالام كانت حالا واعترض بأن الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف عرض وهو لا يثبت زمانين واجب بأن القول بأنه لا يثبت زمانين قول ضعيف والحق بقاءه أو يقال المراد رسوخها برسوخ أمثالها أي تواليا فإفراد بعد فرد (قوله في النفس) أي لاني الجسم كالبياض والافلا تسمى ملكة والحاصل أن الكيفية اذا استقرت وثبتت في النفس قبل لها ملكة وان اختلفت بالجسم عبر عنها بالكيفية وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) أي بالاسم الظاهر مع أن المحل للضمير إشارة الى أن التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة أو لا ولواني بالضمير لتوهم عوده على

الكيفية الموصوفة بالربويع التي هي الملكية (قوله عرض) هو عند المتكلمين بالقيام بنفسه بل يكون تابعاً للغير في التحيز أي الحصول في الحيز والمكان ومعنى تبعيته لغيره في التحيز هو أن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره بأن يكون مختصاً بالغير اختصاصاً بالثابت بالغير ومعنى اختصاص الناعت الخ أن يكون بحيث يصير الأول نعتاً والثاني منعتاً وناوياً وأعلم أن هذا التعريف الذي ذكره الشارح مشتمل على جنس وعلى أربعة فصول فقوله عرض شامل لأنواع العرض التسعة المذكورة سابقاً عند الحكماء والفصل الأول وهو قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير مخرج للأعراض النسبية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر الإضافة والمتى والاین والوضع والملك والفعل والاتفعال وأخرجهما بهذا القيد انما يظهر على مذهب الحكماء من انما وجودية وانما من جزئيات العرض وأما على ما قاله المتكلمون من انما أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وانما ليست من جزئيات العرض بل مباينة فلا يظهر أخرجهما بهذا القيد لانهم لا يدخل في الجنس الذي هو العرض حتى يخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين ان النسب أعراض وأورده الشارح تشبيهاً للأذهان والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضي القسمة مخرج العرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكم كالعدد وهو الكم القائم بالعدد ودلالة ذلك من الخط والسطح والجسم فإن الأول يقتضي القسمة طولاً والثاني يقتضي القسمة طولاً وعرضاً والثالث يقتضي القسمة طولاً وعرضاً وعمقاً والحاصل أن الخط مقدار ينقسم في جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضاً والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة أعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جعلتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح أعراضاً هو مذهب الحكماء وأما عند أهل السنة فهي من الجواهر فالنقطة عندهم جوهر فرد والخط جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً والفصل الثالث وهو قوله والاقسمة أي عدم القسمة مخرج للنقطة والوحدة والنقطة هي نهاية الخط أي انتهاءه والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة لكن إخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبني على انهما أمران وجوديان وانما ليسا من المقولات العشرة كما هو مذهب الحكماء فاهم (١١٤) يقولون ان النقطة والوحدة أمران وجوديان وليسا

جنس بشئ وحصرهم
الموجسودات في العشرة

لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

مرادهم الموجسودات من الاجناس وأما عند المتكلمين فالنقطة أمر اعتباري لا وجود له والوحدة أمر عديم وحينئذ فلا يظهر إخراجهما بهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس والاصل الرابع وهو قوله اقتضاء أوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقاً هو معنى قول غيره من المتقدمين لذاته أي لا يقتضي قسمة ولا عدمها لذاته وأما بالنظر لتعلقه فقد يقتضي القسمة وقد يقتضي عدمها وإذا كان هذا القيد مدخلاً للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء أوليا أي بالنظر لذاته وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة وتارة يقتضي عدمها فالعلم المتعلق بشئ واحد بسيط يقتضي عدم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشئين يستلزم القسمة لكن لذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل أن العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعاقب معلوم واحد فانه لعروض الوحدة يقتضي عدم القسمة وان تعلق بمعدّد يقتضي القسمة أعروض التعدد وقد قال في التعريف ان الكيف لا يقتضي القسمة ولا عدمها فلما لا بد ذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم لانه في حد ذاته لا يستلزم القسمة ولا عدمها وانما الانقسام وعدمه بالنظر للمعلوم فان كان المعلوم متعدداً ومركباً كان العلم مقتضياً للقسمة اقتضاء ناوياً أي عرضياً وان كان المعلوم واحداً بسيطاً كان العلم مقتضياً لعدم القسمة اقتضاء عرضياً فالقيد الرابع للدخال لا الإخراج وادخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على أن العلم من قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الخاصة في النفس وأما ان قلنا انه اتفعال أي انتقاض الصورة في النفس أو انه فعل أي نفس صورة الشيء في النفس وارتسامها فيها فلا وجه لدخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كعلم الرمان فانه مركب من الخلاوة والجوينة ولا شك أن المركب يتوقف تعقله على تعقل أجزائه وحاصل الجواب أن المراد بالغير ما كان منفكاً عن الشيء وأجزاء الشيء غير منفكة عنه واعترض أيضاً بأنه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظر أعني القول الشارح والوجه ذلك كعبني الانسان وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف المتني التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالأبوة والبنوة وأما الكيفيات النظرية فتعقدها قد يحصل بدون نظر كالهام أو كشف واعترض بأن العرض هو مقام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفاً على الغير إذ المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحينئذ فلا يصح قولهم لا يتوقف تصور شيء وأجيب بأن المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ماصدق العرض لان قولنا الكيف عرض أي فرد

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الانفس واسم في موضوعه * وليس ملكة ولم يقل صفة لبشر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن

من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ماصدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا لصادق ومن الجائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا لصادق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضي القسمة) المراد بالقسمة هنا الاستلزام أي لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدمها بل تارة يكون منقسما كحجرة الخيل وتارة يكون غير منقسم كالعلم باليسيط وليس المراد بالقسمة القبول والالزام خلو الشيء عن النقيضين مع أنهم لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله في محله) حال من الضمير في يقتضي ويكون هذا البيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة ولا عدمها الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها العرض وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضي القسمة والاقسمة على سبيل التنازع أو من باب الحذف من أحدهما دلالة ألاخر أي انه لا يقتضي القسمة ولا عدمها لمحله أي لمتعلقه فخرود لانه يلزم عليه أن يكون قوله اقتضاء أو ليا أي ذاتيا لا فائدة فيه لدخول العلم في التعريف بما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (١٣٠) (قوله ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات) أي المتعلق بجنس المعلومات فيشمل

المعلوم الواحد والاكثر فاعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) أي ان كان المعلوم مركبا أو متعددا وقوله والاقسمة أي اذا كان المعلوم واحدا بسيطا وكان الاولى للشارح أن يقول المقتضي أي العلم لانه المحدث عنه أي فهو لا يستلزم بالنظر لانه قسمة ولا عدمها وأما بالنظر للمعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك المعلوم وتارة لا يستلزمها (قوله فقوله ملكة) أي دون أن يقول صفة وهذا تفريع

ولا يقتضي القسمة والاقسمة في محله اقتضاء أو ليا تخرج بالقياس الاول الاعراض التسمية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا ولا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا والاقسمة النقطة والوحدة وقولنا أو ليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة والاقسمة فتقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) فالمملكة جنس في الحد فلا يفهم الا يفهمها وهي عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها في محله اقتضاء أو ليا تخرج بقولنا لا يتوقف تعقله على تعقل غيره الاعراض التسمية كالألوهة والنسوة والفعل وهو كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا والانفعال وهو كون الشيء متأثرا لغيره مادام متأثرا ونحو ذلك كالإين وهو حصول الشيء في المكان والتي وهو حصول الشيء في الزمان وغير ذلك وخرج بقولنا لا يقتضي القسمة ما يقتضي القسمة لذاته كالكميات مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعق وخرج بقولنا ولا عدم القسمة ما يقتضي عدمها كالنقطة التي هي مبدأ الخط وهو مقدار لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة ومبدؤه هو النقطة لا تقبل القسمة لذاتها والوحدة كون الشيء لا يقبل القسمة بوجه ففهم كون الشيء لا يقبل القسمة الذي هو الوحدة هو ما لا يقبلها لذاته أيضا وقولنا في محله تصوير أي لا يقبل العرض القسمة ولا عدمها في محله

يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وانما قال ملكة ليشير الى أنها صفة راسخة فيه فلهذا لم يقل صفة فان الملكة كيفية نفسانية راسخة قال يقتدر بها ولم يقل يعبر لانه لا يشترط النطق بالفعل

على قوله أولا في تعريف الملكة وهي كيفية راسخة في النفس (قوله ما لم يكن ذلك) أي ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة وقوله (قوله اشعار) أي مشعر أو ذواشعار أي بخلاف التعبير بصفة فإنه لا يشعر بذلك ان قلت ان في التعريف لفظا آخر صريح يخرج المتكلم عن كونه فصحا وهو كون اللام في المقصود للاستغراق قلت لان سلم انه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها محتمل الجنس بل هو الاصل وانما جلت هنا على الاستغراق لقرينة المقام وقد تحققت هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أي عن جنس مقصوده لا كله اذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوم (قوله يقتدر بها) عبر بيقدر دون يقدر إشارة الى أنه لا بد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ويحتمل انه إشارة الى أنه يكفي وجود ملكة القدرة ولو كانت القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها يعني اقتدار اقرب بانخرج العلم والحياة فإنه يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمباشرة بل بواسطة سبقة عربية أو تعلم أو ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) أخرج الملكة التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وأل في المقصود الاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وادارته فان قلت أي حاجة لجل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يفنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم في الجملة على الاستغراق اشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصحا

مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راضية فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل
يعبر بها يشمل حالتي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعلم المفرد والمركب

(قوله اشعار الخ) بيان ذلك أن يقال لو قال يعبرون يقتدر لزم أن لا يسمى من (١٣١) ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت

لفقد التعبير في تلك الحالة
اذلالاً لقوله يعبر بها
الاعلى أنه يوجد من
صاحبها التعبير ومعنى
التعريف حين ذكر يقتدر
ملكة توجد من صاحبها
القدرة على التعبير وهو
صادق على الملكة التي يعبر
بها صاحبها عن مقاصده في
حال سكوتة فلو قال يعبر
دون يقتدر لكان ظاهره
مشعرًا بأنه لا بد في أن
يسمى الشخص فصيحاً من
التعبير بالفعل عن كل
مقصود قصده وهذا
التوجيه ظاهر ووجهه
بعضهم الاشعار بأن المضارع
حقيقة في الحال فتفيد
الملكة به عما يشعر بأن
القصاحة الملكة في حال
التعبير دون السكوت
بخلاف الاقتدار (قوله
سواء وجد التعبير) أي
عن المنصود أي جيبه أولم
يوجد ذلك التعبير عن جميع
المقصود بأن لم يوجد التعبير
عنه بالكافة أو وجد
التعبير عن بعضه (قوله
ليعم المفرد الخ) أي وقوله
بلفظ دون كلام ليعم الخ
وهذا جواب عما يقال لم
يقبل بكلام فصيح وحاصل

اشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعلم
المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط
إلى غير ذلك

لكن هذا يخالف قولهم أن المقدار ينفصلها من غير اعتبار محله فهذا القيد لا فائدة له على هذا لأن
القابل في المحل قابل لذاته والأفلا ويحتمل أن يراد بالمحل الذات وعلى هذا يعجز به عن الذي يقتضيهما
لكن باعتبار متعلقه وعلى هذا يكون مغيباً عن قوائمه اقتضاء أولياً لأنه لا غنى زيدا اقتضاء أولياً ليدخل
في الكيفية فهو العلم بالمعلومات والارادة للرادات فإن العلم باعتبار نفسه لا يقتضي قسمة ولا عدمها
وباعتبار متعلقاته المتعددة يقتضي القسمة وباعتبار اتحاد متعلقه يقتضي عدمها فاقضاءه
للقسمة أو عدمها لا أولاً بالذات بل ثانياً أي بالعرض وما ينبغي التنبيه هنا أن ما وصف به العرض
من اقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات فيه وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح
فيلسوفي والأفلا معلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم
في العرض مطلقاً أنه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم إن انقسامه على مذهبهم أيضاً هو بناء على صحة
تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا أن كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر وكان ينبغي تفسير الكيفية
بما يفهم عرفاً وعواظهم صفة وجودية فإن اختصت بذوات النفوس الناطقية نهى تقاسمها ثم إن
رمخت برسوخ أمثالها أي بتواليها فهي ملكة فإن هذا أقرب وارتكب تفسيرها السابق لما فيه من
تشديد القرائح بدفته وهذا كلام عرض في البين فلنرجع لتقييم حيد المصنف للاحقة المتكلم فقوله
يقتدر بها على التعبير خرج به ملكة يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن من الفنون وقال يقتدر

وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب وقد اعترض على المصنف بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو
الفصيح وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة إلا حال النطق وجوابهما أن الملكة من فعل المتكلم وهو
كالفاعل لها نطق أم سكت فإن قلت يلزم عدم اطلاع الفصيح على من تكلم بكلام فصيح ولا ملكة عنده
قلت والامر كذلك فإن قلت كل محل قام به معنى وجب أن يشتق له منه اسم قلت المعنى هو الملكة
ولم يقم واعتراض بأن ذكره احتق الكلام والكلمة يغني عن ذكر فصاحة المتكلم اعناداً بالعلم
عن حد العالم وليس كذلك فإن لم نجد الفصيح بل حددنا فصاحته وفصاحته غير فصاحة كلامه ولكنه
نعم قد يورد على المصنف أمور أحدها أنه ذكر لفظ الفصيح في حد فصاحة المتكلم والحد لا يذ كرفيه
شيء مشتق من المحدود ولعل جوابه أن فصيحاً المذكور في حد فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة
الكلام التي قد عرفت لا من فصاحة المتكلم التي هو يحددها والثاني أنه يحد فصاحة المتكلم والملكة
لا تتوقف على التكلم بل هو بقصد حددها سواء أنطق أم لا كما سبق والثالث أنه يلزم أن من له ملكة
على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة ولا ملكة له على الكلام الفصيح لا يسمى فصيحاً وهذا ان فرض
وجوده قد يلزمه فإن قلت التعبير عن المقصود لا يكون إلا بالمركب لفظاً أو تقديراً فلا يمكن بكلمة
قلت بل يمكن إذا كان المقصود التصور كقولك في حد الإنسان ناطق هو تنبيهكم أعلم أن أكثر الناس

(١٦ - شروح التلخيص أول) الجواب أنه إنما يقبل بكلام بل قال بلفظ لا يثبتوهم أنه يجب في فصاحة
المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد كما إذا أردت أن تلقى
على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسابها أي ليزكر عددها فتقول دار الخ يعبر بلفظ ليعلم المفرد والمركب (قوله فظاهر) أي لكثرة
أفراد بخلاف المفرد فإنه ليس له الصورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ

أمر داع الى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى المراد ألا أنه داع بالنسبة للتكلم الذي حصل منه التزويل
لأنه داع بالنسبة لما في نفس الامر إذ لا انكار في نفس الامر فظهر لك ان الحال هو الامر الداعي للتكلم مطلقاً وهذا بخلاف ظاهر الحال
فإنه الامر الداعي في نفس الامر لا اعتبار المتكلم الخصوصية فهو أخص من الحال (قوله الى أن يعتبر) أي يلاحظ ويقتصد وأشار الشارح
بهذا الى أنه لا بد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للتكلم ولا يكتفى في البلاغة حصولها من غير قصد فان وجدت
من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ انه مطابق لمقتضى الحال (قوله مع الكلام) ان قلت ان الخصوصية في الكلام
ومشتمل عليها فالاولى أن يقول في الكلام لأن مع تقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت انما عبر بجمع لأنه قيد
الكلام بالمفيد لأصل المعنى ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وانما قيد الكلام بهذا القيد لخرج
الى اشارة على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد ان قلت ان الحال فديقتضى ايراد الكلام
مقتصرافيه على أصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليداً أو خالي الذهن فأين الزيادة على أصل المعنى قلت الاقتصار على أصل المعنى والتجريد
هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى لأن أصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع عدمه فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة
تفهم السامع بلاغة المخاطب أو عدم انكاره والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل الافظ كعدم التأكيذ وكالاتلاق
ولهذا أورد الشارح كمنع دون في الموهمة الجزئية (قوله خصوصية) مفعول (١٣٣) يعتبر ان قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله

ان قرئ بالبناء للفعول وما
لنا كيد العموم والخصوصية
بضم الخاء لان المراد بها
النكته والمزية المختصة
بالمقام والخصوص بالضم
مصدر يخص كالعموم مصدر
عم فالحقت به باء النسب
والمصدر اذا ألحق به باء
النسب صار وصفاً وأما
الخصوص بالفتح فهو صفة
كضروب والصفة اذا لحقتها
باء النسب صارت مصدراً
كالضاربة والمضروبية

الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب
منكر الحكم حال يقتضى تأكيذ الحكم والتأكيذ مقتضى الحال وقولك ان زيدا في الدار مؤكداً بان
كلام مطابق لمقتضى الحال

تناسبه كالانكار مثلاً اذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الانكار مؤكداً فالكلام الموصوف
بالتأكيذ مقتضاه وهو كالي يصدق على قول القائل ان زيدا قائم أو زيد والله انه قائم أو ما أشبه ذلك فإذا
قبل في حال الانكار ان زيدا قائم فهذا كلام جزئي مطابق لذلك الكلام الكلي لكونه من مفرداته
وتماصح أن يقال الكلي يطابق الجزئي بصح عكسه وهو أن الجزئي يطابق الكلي لانه بالمطابقة نسبة
لا تعقل الا بعينيتين فطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي الذي هو مقتضى الحال فان كلاماً من جزئياته

ش هو غنى عن الشرح وللتقدمين في البلاغة رسوم واهية قبل لحة دالة وقيل معرفة الوصل من
الفصل نقلوه عن ابن جني ونقله في مواد البيان عن الفارسي وقيل الإيجاز من غير عجز والاطناب من
غير غطل وقيل اختيار الكلام وتصحيح الاقسام وقيل قليل يفهم وكثير لا يسأم وقيل الاشارة الى

قال الامر الى أن الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والماسب هنا الصفة (قوله وهو مقتضى الحال) ليس هنا جزأ من تعريف الحال
حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزأ في التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم ان الضمير راجع للخصوصية
وتذكيره باعتبار الخبر لان الضمير اذا وقع بين مذكر ومؤنث جازت ذكره وتأنينه والاولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد والتأكيذ مقتضى
الحال ادلو كان عائداً على الاعتبار فقال واعتباراً للتأكيذ مقتضى الحال أو راجع للاعتبار لما خوز من يعتبر وعلى هذا جعل الاعتبار
مقتضى الحال مبالغة على حد زبد عدل وذلك لأن مقتضى الحال هو الخصوصية المعتبرة لانفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها أمراً
لا بد منه في البلاغة بولغ فيه حتى انه جعل مقتضى الحال (قوله مثلاً) مفعول مطلق ان أرديه التمثيل وعامله محذوف أي أمثل لك مثلاً
أي تمثيلاً ومفعول به ان أرديه المثال أي أمثل لك مثلاً أي مثلاً (قوله كون المخاطب المخ) الاول انكار المخاطب للحكم (قوله يقتضى
تأكيذ الحكم) انما أظهر في محل الاشارة ولم يقل يقتضى تأكيذ خوف من عود الضمير على الحال وقوله والتأكيذ مقتضى الحال لم يقل
وهو مقتضى الحال مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيذ خوفاً من عود الضمير على الحكم (قوله والتأكيذ) المناسب التفريع بالفاء أي
فالتأكيذ الذي يقتضيه الانكار مقتضى الحال لانه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة في قوله خصوصية ما (قوله وقولك) أي للمخاطب
المنكر (قوله مؤكداً بان) حال من قولك (قوله مطابق لمقتضى الحال) بمعنى انه مشتمل عليه اذ لا شك أن قولك ان زيدا في الدار مشتمل على
التأكيذ وليس المراد بكونه مطابقاً لمقتضى الحال أنه من جزئياته اذ لا يصدق عليه أي لا يحمل عليه ضرورة أن مقتضى الحال هو
التأكيذ وهو لا يحمل على قولك ان زيدا في الدار فلا يقال ان زيدا في الدار تأكيذ فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكرهنا الاشتمال

لا مصطلح المناطقة الذي هو الصدق بخلافها على التحقيق إلا في فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أي المطابقة ومقتضى الحال أي بيانه على الوجه الحق وفي هذا إشارة إلى أن ما ذكره أولاً كلام ظاهري وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن مقتضى المطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتباهه على تلك الخصوصية وأما على هذا التحقيق فمقتضى الحال هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من المتكلم الذي يلقه له الخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال فان ذلك المقتضى صادق عليه فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر الخ (قوله أنه) أي المثال المذكور أعني قولك أن زيد في الدار (قوله الذي يقتضيه الحال) أي لأن الحال المذكور أعني الانكار يقتضى كلاماً مؤكداً بطلان كيد لا بنا كيد مخصوص كان ومن جزئيات ذلك أن زيد في الدار ولزيد في الدار (قوله وهذا) أي المثال المذكور أعني الكلام الجزئي وهو قولك أن زيد في الدار (قوله مطابقة) أي للكلام المؤكد بأي مؤكد كان وهو الذي يقتضيه الحال أعني الانكار (قوله بمعنى أنه) أي الكلام الكلي المؤكد الذي هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه أي على هذا الجزئي أي محمول عليه أي يصح حمله عليه لكونه جزئياً من جزئياته والحاصل أن (١٣٦) مطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي بمعنى كونه جزئياً من جزئياته هي البلاغة

فولي هذا قول المصنف
ومطابقة الكلام الخ أي
كون الكلام جزئياً من
جزئيات مقتضى الحال
بمعنى يصح حمل مقتضى
الحال عليه (قوله على
عكس الخ) متعلق بمحذوف
أي وقولنا هذا أي
الجزئي مطابق له جار على
عكس ما يقال أي على عكس
ما يقوله أهل المعقول أن
الكلي مطابق للجزئيات
وذلك لأنه هذا أسند المطابقة
إلى الجزئي وجعل المطابق
بالفتح هو الكلي وأما أهل

وتحقق ذلك أنه جزئي من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار مثلاً يقتضى كلاماً
مؤكدًا وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال أن الكلي مطابق للجزئيات وإن أردت
تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي مقتضى الحال
(مختلف)
مكيف خارجاً عما تكيف به كايه ذهناً من التأكيدهم لا هي البلاغة وقد يطلق مقتضى الحال على
كيفية الكلام التي هي نفس التأكيدهم لا المناسبة لذلك الحال والخطب في ذلك سهل وهذا المعنى
الذي به يندفع ما يتوهم من أن قولهم إن خصوصية هذا الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع قولهم
إن التأكيدهم لا مقتضى الحال يلزم منه مطابقة الشيء لنفسه هو المقرر في المطول في تفسير علم
المعاني ولا يخفى أن اعتبار الكلية والجزئية بين المطابق والمطابق بفتح الباء ينتج به هذا التوهم سواء
اعتبر ذلك في الخصوصية أو في الكلام بأكمله ثم مهديان مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه
الاجمال الموجب للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد قوله (وهو) أي مقتضى الحال
المناسب لخصوصية فيه أو تلك الخصوصية بعينها (مختلف) باختلاف الأحوال المقتضية له

المعنى يلزمه تدل عليه وقبل الإيجاز مع الأفهام والتصرف من غير اشتجار وقبل إدراك المطالب واقناع

المعقول حيث قالوا الكلي مطابق للجزئي فقد أسندوا المطابقة للكلي وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئي ثم إن هذا السامع
العكس انما هو بالنظر للفظ وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في أن المراد بالمطابقة صدق الكلي على الجزئي وجهه عليه بأن
تقول إن زيد في الدار كلام مؤكّد وزيد إنسان وكان الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقة لمقتضى
الحال فجعل الكلام الجزئي مطابقاً لاسم فاعل ومقتضى الحال مطابقاً لاسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ) لا يقال إن فيه تعلق
حرني بمرمدي اللفظ والمعنى بعامل واحد لأن أحدهما متعلق بارجع والآخري متعلق بما ذكرنا وأن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقاً
والآخري متعلق به وهو مفيد وحيد في نفسه فلما بعامل واحد لأن الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد أو يقال إن قوله في تعريف الخ
بدل من قوله في الشرح بدل بعض من كل وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور لأن البدل على نية تكرار العامل وبعد هذا
كله فالذي حققه الشارح في كبره أن مقتضى الحال هو الخصوصية وأن المراد بالمطابقة الاشتمال لمصطلح المناطقة الذي هو الصدق
فالذي حققه هنا خلاف ما حققه هناك (قوله وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الاجمال الموجب
للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلاً كما يأتي بعد وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة لأن مقتضياتها بالكسر التي هي
الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتاً وانما يختلفان اعتباراً كما سيذكره الشارح وانما عبر في العبارة بالمقامات
إشارة إلى أنهما متحدان ذاتاً وبهذا أظهر انتاج العلة للعامل

(قوله فان مقامات الكلام) أى الامور المقتضية لاعتبار خصوصية مقامات الكلام (قوله متفاوتة) أى مختلفة وإذا اختلفت المقامات
لزم اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات فان قلت ان تعليل المصنف المذكور
يقضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى مع أنه قد يختلف المقام ويتحد المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير فان كلاهما
مقام يغاير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان حذف المسند اليه يكون لايها مضمونه عن لسانك تعظيماً له أو ايها مضمون
لسانك عنه تحقيراً له كما يأتى قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها (١) لهما من حيث ذاتها وتعددتها وانما المراد باختلاف المقامات
بأنه تلافى الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى والتعظيم
والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحيث فلا يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به النشئ المعبر وهو
الخصوصية وهو علة للعلة أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار أى لان الامر المعبر أى
لان الخصوصية المعبرة الاثقة بهذا المقام فى نفس الامر تغاير الخ فالتأ كيد المعبر الاثقة بمقام الاسكار يغاير عدم التأ كيد المعبر
الاثقة بمقام خلو الذهن فالتأ كيد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الاسكار وحلوا الذهن متغايران أيضاً وليس علة
لله التالى هى اختلاف المقامات لثلا يلزم الدور (قوله وهذا) أى مغايرة هذا الاعتبار الاثقة بهذا المقام لذلك الاعتبار الاثقة
بمقام آخر (قوله عين تفاوت الخ) لو قال عين اختلاف الخ لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين
تفاوت مقتضيات الاحوال وفى هذه العلة إشارة الى دفع ما يرد على ظاهر المصنف من أن الدليل لا يطابق له روى ولم تحصل المطابقة
الا لوقال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب أنهم ما قصدان بالذات (١٢٥) لان كلاهما عبارة عن الامر الداعى الى اراداة الكلام

مكبفا بكيفية مخصوصه
ويختلفان بالاعتبار
والتوهم فبالحداهما
ذاتا حصل التطابق بين

فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار الاثقة بهذا المقام يغاير الاعتبار الاثقة بذلك وهذا عين
تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى
الحال كونه زماناً ولورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلاً

الدليل والمدعى (قوله انما
هو بحسب الاعتبار) أى
التوهم أى بحسب اعتبار
المعتبر وتوهمه وأما بحسب
الذات فهما واحد فاذن

(فان مقامات الكلام) أى الاحوال المقتضية لخصوصيات فيه (متفاوتة) فى مقتضاها كما اختلفت
فى حقائقها وذلك أن تبين الاسباب فى الاقتضاء يؤذن بتباين المسببات فان الاعتبار الذى هو الشئ
السامع (٢) وقبل تصحيح الاقسام واختيار الكلام وقبل وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن
الاشارة نقل كثر ذلك فى مواد البيان وقال محمد بن الحنفية قول تضرع العقول الى فهمه بأيسر العبارة

كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات
والاحوال واحداً بالذات (قوله وهو) أى الاعتبار وقوله أنه أى الحال والشأن يتوهم الخ وحاصله أن الامر الداعى لا يراد بالكلام
متبساً بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زماناً لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه كونه محلاً يسمى مقاما وانما عبرا شارح بالتوهم
لان المقام والحال أعنى الامر الداعى لورود الكلام متبساً بخصوصية ما كالتكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤ كذا ليس فى
الحقيقة زماناً ولا مكاناً وانما ذلك أمر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر الداعى لخصوصية زماناً أو مكاناً أنه لا بد لذلك الامر
من زمان ومكان يقع فيه ما هو مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه أى أنه بقدرهما لا يز يد علم ما ولا ينقص عنهما
فباعتبار مطابقته للزمان يتوهم أنه زمان فيسمى حالا وباعتبار مطابقته للمكان يتوهم أنه مكان فيسمى مقاما وانما اختير لفظ المقام
دون غيره من أسماء الامكنة كالمجلس والمضجع ولفظ الحال دون غيره من أسماء الزمان كالستقبل والماضى لان البلغة كافوا
بتكاملون بالكلام البليغ من نخطب وأشعاروهم فائون فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم بلا حظونه فى محل قيامهم ولان هذا
الكلام انما يؤدى فى حال الانكار مثلاً لا قبله ولا بعده وانهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها أوسطها وخير الامور الوسط
فناسب أن يعبر عن ذلك الامر الذى تتوقف عليه البلاغة به كذا قرر بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد أن المراد
بالحال الزمان وأن المقام اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والنعام بمعنى الرتبة وليس الحال أحد
الازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما سمي الامر الداعى كالانكار بالحال لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه
الانسان من غضب أو رضا ولانه صفة وحال من أحوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت بالاحوال كما أن مراتب

(١) قوله لهما كذا بخط المؤلف والمعنى على حذفه تأمل (٢) قوله وقبل تصحيح الخ هو مكرر مع ما قبله بسطر كتبه محصيه

مقام التنكير بيان مقام التعريف ومقام الاطلاق بيان مقام التقييد ومقام التقديم بيان مقام التأخير ومقام الذكريان مقام الحذف ومقام القصر بيان مقام خلافه

الرجال ودور جاتهم متفاوت بالمقامات (قوله وفي هذا الكلام) أعني قول المصنف الآتي فقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح في المطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط مقتضيات الاحوال ٨ أو يقال ان الاشارة سابقة باعتبار نه رسيالة وتعميد لما يأتي تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها وعدده وذلك لان المصنف حصر مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق بأجزاء الجملة وما يتعلق بالجملة من فصاعدا وما لا يختص بشيء من ذاتها بل يتعلق بهما معا. وما عاصر تباه هذه الاقسام على هذا الترتيب فأشار الى القسم الاول بقوله فقام كل الخ والى الثاني بقوله ومقام التوصل بيان مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام الايجاز الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام وانما كان كلام المصنف مشير بالضبط للمقتضيات وليس صريحا في ذلك لان مدلوله المطابق لضبط المقامات المضافة الى مقتضيات الاحوال التي هي التنكير والاطلاق وما معه وضبط المضافات الى أمور يستتبع ضبط تلك الامور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك المقتضيات مثلا انتكيز من المقتضيات ولم يبين المصنف هل محله المسند (١٣٦) اليه أو المسند وكذلك الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند اليه أو المسند أو منعلقة وكذا

وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال (مقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكريان مقام خلافه) أي خلاف كل منها

المعتبر في المقام لكونه مقتضى له كالتأكيدي باعتبار مقام الانكار باعتبار الاشارة الى اعتبار الاشارة في مقام غير الانكار مثلا وهو عدم التأكيدي فقرر بهذا ان المقام والحال شيء واحد وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي وانه لا فرق بين المقام والحال في الحقيقة بل الفرق بينهما بالوهم فاذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زمانا لذلك الكلام سمي حال التحول الزمان بسرعة واذا توهم فيه كونه محلا له سمي مقاما ويختلفان ايضا في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافا للمقتضيات فيقال مقام التأكيدي كيد مثلا والحال يستعمل كثيرا مضافا للمقتضى فيقال حال الانكار فالإضافة بيانية ثم أشار الى تحقيق مقتضيات الاحوال وضبطها اجمالا كما أشيرنا اليه وهي ثلاثة اقسام ما يتعلق بأجزاء الكلام وما يتعلق بكلامين فأكثر وما يتعلق بهما معا وما عاصر تباه هذه الاقسام على هذا الترتيب بقوله (مقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكريان مقام خلافه) أي خلاف كل من تلك الامور فقام تنكير المسند اليه والمسند

وقال بعض اهل الهندى النظر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة وقيل اجاعة اللفظ باشباع المعنى وقيل معان كثيرة في الفاظ قليلة وقيل اصابة المعنى وحسن الايجاز وقال الخليل كلمة تكشف عن البغية وقيل ابلاغ الحكم حاجته بحسن افهام السامع وقيل ان تفهم الخطاب بقدر فهمه من غير تعب عليك وما بعده لانه الاصل والفاء

في قوله فقام للتفصيل أو التعليل (قوله بيان مقام خلافه) أي فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ودم مقام يناسبه الاطلاق ومقابله وهكذا (قوله أي خلاف كل منها) فيه اشارة الى أن ضمير خلافه عائد الى كل لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير وما معه بيان مقام خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مبيانا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل لانه انما يبين مقام خلاف نفسه فقط ولا يبين مقام خلاف غيره لان من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مبيانية الشيء لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير ان يقول أي خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكر في ضمن كل اذا التنوين عوض عن المضاف اليه أو يقول أي ما خالفه وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحده فيصح الكلام لان كلام التنكير وما معه مقامه بيان خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يبيانه واجيب بجواب آخر وحاصله أن الضمير في قول الشارح أي خلاف كل منها راجع للاربعة المذكورة وهو من مضافات الجمع وفيه توزيع فكانه قال أي مقامات هذه المذكورات ببيان مقامات خلافاتها ومقابله الجمع بالجمع يقتضى القسمة الى اقسام على حد تركيب التوهم وواجبهم أي كل واحد مركب دابته فيقول الامر الى قولنا فقام التنكير بيان مقام خلافه من التعريف وهكذا الى هذا أشار الشارح بالعناية كذا أحاط بعضهم ورده عند الحكم بأن التوزيع لا يصح في الكا. الا انه أدى وانما

يصح ذلك في الكل المجموعى إلا أن يقدر مضاف إليه لفظ كل جاعلا أي مقام كل الأمور المذكورة ببيان مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا إلى السامع والاحسن في الجواب عن ذلك الاشكال أن يقال إن كلمة كل دخلت على الشئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالأصل مقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد ببيان مقام خلافه (قوله الذي يناسبه تنكير الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام إلى التنكير وأنه بأي معنى هو إذا اضافة لا بد فيها من مناسبة بين المتضامين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثالا لعدم احتياجهما وقوله تنكير المسند إليه أو المسند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جابر رجل وجابر يد (قوله الذي يناسبه التعريف) أي تعريف المسند إليه أو المسند نحو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) أي النسبة الحاصلة بين المسندين والمراد باطلاقه خلاصه من التقييدات نحو زيد قائم أي ببيان مقام تقييده بمؤ كذا وان كان زيد قائم أو بأداة قصر نحو ما زيد الا قائم أو انما زيد قائم (قوله أو التعلق) أي والمقام الذي يناسبه اطلاق التعلق أي تعلق المسند بموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو ضربت زيد أي ببيان مقام تقييده بمؤ كذا أو أداة قصر نحو لا ضربت زيدا والله ضرب زيد عمر اتر يد بالقسم تا كيد تعلق الضرب بعمر ولا تأ كيد وقوع الضرب من زيد ولا كان تا كيد الحكم ونحو ما ضرب زيدا لعمر اتر يد بالضرب الصادر من زيد على عمرو وتظهر لك أن التعلق غير احكم لان المراد بالحكم الاسناد أعني تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالتعلق تعلق المحكوم به بموله غير المحكوم عليه كتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه بأو (قوله أو المسند إليه أو المسند) أي والمقام الذي يناسبه اطلاق المسند إليه أو اطلاق المسند أي خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم ببيان مقام خلافه (١٢٧) وهو مقام تقييد المسند إليه بتابع نحو زيد

الطويل قائم ومقام تقييد المسند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله أو متعلقه) أي والمقام الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند أي اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع ببيان مقام تقييد المتعلق بتابع فالأول نحو زيد ضارب رجلا والثاني نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله تقييده

بمعنى أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند ببيان المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه ببيان مقام تقييده بمؤ كذا أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك

ببيان مقام تعريف كل منهما كقولنا زيد القائم ومقام اطلاق الحكم بين المسندين ببيان مقام تقييده بمؤ كذا كان زيد قائم أو أداة قصر كزيد الا قائم وكذا مقام اطلاق تعلق المسندان كان فعلا بفاعله أو مفعوله مثلا ببيان مقام تقييد ذلك التعلق بأداة قصر كقام الا زيد وما ضربت الاعرا وكذا مقام اطلاق المسند إليه أو المسند ببيان مقام تقييد كل منهما بتابع كزيد الطويل رجل صالح وكذا مقام اطلاق متعلق المسندان كان فعلا أو مشتقا ببيان مقام تقييد ذلك المتعلق بتابع أو المسند المتعلق به بشرط أو مفعول كقولنا في تقييد المتعلق بتابع أنا ضارب أو ضربت زيدا الطويل وفي تقييد المسند المتعلق به وقبل حسن العبارة مع صحة الدلالة وقيل دلالة أول الكلام على آخره وارتباط آخره بأوله وقبل القوة على البيان مع حسن النظام وعن الخليل أيضا البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه وقال ارسطاطليس

بمؤ كذا أو أداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله أو تابع راجع إلى ملاذ المسند إليه والمسندومة منه (قوله أو شرط) هذا راجع إلى المسند فقط أي أن مقام اطلاق المسند وخلوه عن التقييد بالشرط نحو زيد قائم ببيان مقام تقييده بمؤ كذا قائم ان قام عمرو ولا يرد أنه يعقل في جانب المسند إليه أيضا التقييد بالشرط نحو القائم ان يقوم زيد عمر ولأن ذلك يرجع لتقييد المسند لان المسند إليه الال الموصولة والمقيد الصلة وهي مسندة لضمير آل (قوله أو مفعول) راجع للثمة لاخرية وهو السند إليه والمسند ومتعلقه أي أن المقام الذي يناسبه اطلاق المسند إليه أي خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب ببيان مقام تقييده بمفعول نحو جاء الضارب زيدا والمقام الذي يناسبه اطلاق المسند نحو زيد ضارب ببيان مقام تقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمرا والمقام الذي يناسبه اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضاربا ببيان مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عمرا (قوله أو ما يشبه ذلك) أي كالحال والتمييز وهذا راجع للمسند إليه والمتعلق المسند أي أن مقام اطلاق المسند إليه ببيان مقام تقييده بحال أو تمييز نحو جاء زيدا كبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق المسند ببيان مقام تقييده بحال أو تمييز نحو ركبت الفرس مسرعا واشتريت عشرين غنما يظهر لك من هذا أن الضمير في قول الشارح ببيان مقام تقييده راجع لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكن على سبيل التوزيع كقلت بحيث يكون الاحد بالنسبة إلى الاول من المقيدات غيره بالنسبة إلى الثاني منها وهكذا ولا يصح عود الضمير إلى مجموع ما ذكرنا وبالله بالمدكور لأن المجموع لا يقيده واحد من المذكورات ولا إلى أحد المذكورات معبنا لأن المذكورات لا ينافي التقييد بها جميعا في واحد من المذكورات فتعين الاول

ومقام الفصل بيان مقام الوصل ومقام الايجاز بيان مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي بيان خطاب الغبي

وقوله ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته (نحو زيد قائم وقام زيد وزيد اضربت وضاحكاجئت (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر أحد التسلات وهي المسند اليه والمسند ومنعطفه (قوله بيان مقام حذفه) أي حذف ذلك الواحد نحو من يضج جوابا لمن قال كيف حاله ونحو زيد جوابا لمن قال من في الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لئلا يتوهم عطف مقام ذكره على مقام تأخيره إن قلت هذا التوهم يدفعه قوله بيان مقام حذفه قلت المراد دفع التوهم من أول الأمر (قوله شامل لما ذكرنا) أي صالح وقابل لذلك وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كون مبانسة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مبانسة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ) أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تبسيها الخ أي ولان هذا في الاحوال المختصة بأكثر من جملة بخلاف ما مر فانه خاص بأجزاء الجملة الواحدة (قوله ومقام الفصل) أي والمقام الذي يناسبه الفصل الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (قوله (١٣٨) بيان مقام الوصل) أي المقام الذي يناسبه الوصل الذي هو عطف بعض

الجمل على بعض (قوله على عظم شأن هذا الباب) أي مجتبه الفصل والوصل لما قبله من معظم البلاغة (قوله وانما قل الخ) أي ليوافق السوابق أعني قوله بمقام كل الخ والحاصل أن الأصل في الشيء أن يذكر مرتبة مستقلة ذلك الأصل في السوابق خوفا من التطويل وخلف هنا السوابق لما ذكره من الاختصارية وإظهاره ولكن ما ذكره من الاختصارية فيه نظرا لانه ان تفسر الى عدد الكلمات كان كل منهما كلمتين لان خلافة مضاف ومضاف اليه

ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته بيان مقام تأخيره وكذا مقام ذكره بيان مقام حذفه فقوله خلافة شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله (ومقام الفصل بيان مقام الوصل) تبسيها على عظم شأن هذا الباب وانما قل بمقام خلافة لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتبسيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الايجاز بيان مقام خلافة) أي الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الأول بيان مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبار الطيفة

بشرط أنا كرم زيدا ان جاء وفي تقييده بفعول أنا ضارب ضارب زيدا وكذا مقام تقديم المسند اليه كزيد قائم أو متعلقات المسند كقولنا زيدا ضربت وضاحكاجئت مثلا بيان مقام التأخير في ذلك وكذا مقام ذكر أحد المسندين بيان مقام حذفه وهو ظاهر ولا يخفى أن هذه الاشياء تتعلق بأجزاء الجملة ثم أشار الى ما يتعلق بالكلامين فأكثر فاصلا عما قبله لعظم شأنه وهو الفصل والوصل فقال (ومقام الفصل) الذي هو ترك عطف بعض الجمل على بعض (بيان مقام الوصل) الذي هو عطف بعضها على بعض ولم يقل خلافة بدلا عن الوصل كما قال فيما قبله لان الوصل نفس الخلاف وهو أوضح منه ولا به أيضا أخصر منه أما كونه أوضح فظاهر وأما كونه أخصر فلان خلافة فيه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف منه كالجزة ثم أشار الى ما يتعلق بهما معا فاصلا لعظم الشأن أيضا فقال (ومقام الايجاز) وهو اقلال اللفظ مع كثرة المعنى (بيان مقام خلافة) وهو الاطناب الذي هو أن يراد في الكلام على أصل المراد لفائدة والمساواة التي هي أن لا يراد عليه ولا ينقص ولا يخفى أن هذه الثلاثة تجري في الأجزاء وفي الجمل (وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي) فان مقام الذكي يناسبه من اللطائف والدقائق الخفية الحاصلة في

البلاغة حسر الاستعارة وقال خالدين صفوان البلاغة إصابة المعنى وقصد الجلة وقال ابراهيم الامام هي الجزالة والاطالة وقيل تقصير الطويل وتطويل القصير وقال ابن المعتز هي بلوغ المعنى ولما بطل

والوصل كلمتان آل المعرفة ومنحولها وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة أحرف وحاصل الجواب انما تلتفت لعدد الحروف، ولم نسلم أن الوصل حروفه خمسة بل أربعة لان همزة وصلية تسقط في الدرج أو تلتفت لعدد الكلمات ولان نسلم أن الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف منه كالجزة (قوله لان خلاف الخ) علة لا تظهر به وبيان ذلك أن خلاف الفصل لما كان في الواقع منحصر في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معناه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه توهم أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله والتبسيه على عظم الشأن) أي عظم شأن مجتبه الايجاز ومما معه يصل الخ أي انه انما يذكر الايجاز مع ما قبله بل لا لاجل التبسيه على عظم شأنه أي ولكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل بخلاف ما قبله (قوله ومقام الايجاز) أي والمقام الذي يناسبه الايجاز أي اقلال اللفظ (قوله أي الاطناب) هو الزيادة على أصل المراد لفائدة (قوله والمساواة) هي التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد عليه ولا ناقص عنه (قوله وكذا خطاب الذكي الخ) أي مثل الايجاز وخلافه في كونهما متباينين المقام خطاب الذكي مع خطاب الغبي في كونهما متباينين المقام فاسم الإشارة راجع للامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين في المقامات ويحتمل أن المعنى ومثل مقام الايجاز ومقام خلافة في

سفر

وكذا الكل كلمة مع صاحبها مقام الى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع

التبيان مقام خطاب الذي مع مقام خطاب الغبي فخاصة تشبيه المقامين بالمقامين في التبيان وعلى هذا فلفظ مقام مقدر في كلام المصنف وقد أشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول الخ وعلى كلا الاحتمالين فإضافة خطاب الذي والغبي من إضافة المصدرية فعوله والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتغل عليها والمقام الداعي لذلك هو الذكاء والغباء وانما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل ومقام خطاب الذي كي يبين مقام خطاب الغبي مع أن هذا كذا في نفسه لا يختص بأجرع الجمل ولا بالجلتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يبين وعلم من هذا أن مقام خطاب الذي ومقام خطاب الغبي مثل ما قبلهما في أنهم من متعلقات علم المعاني لان المقامات انما يبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لان الغبي انما يخاطب بالحقائق والذي كي بإيجازات فغيبه نظر لان الذي هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا أو كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام لذلك والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ومما يدل على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كان الاولى للمصنف أن يذكر مع الغبي الفطن بأن يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغبي وذلك لان القوة المعتدلة لا تناسب إلا والمسمات بالذهن إما سريرة أولا فسرعتاذا كما وصاحبها كي وعدم سرعتها بلادة وصاحبها بليد ثم ان السريرة تارة تكون لها جودة وحسن في تمييزها للحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطنة وصاحبها فطن أيضا وان كان الثاني فغباء وصاحبها غبي فعلم أن الغباء قبحا مع الذكاء وحينئذ فلا يحسن المقابلة وأجيب عن المصنف بأنه أطلق العام وهو الذي وأراد الخاص وهو الفطن (١٣٩) بقرينة المقابلة بالغبي واعلم أن هذا الايراد مبني على اصطلاح الغويين في

والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي (ولكل كلمة مع صاحبها) أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة

نفس المعاني المرادة أو بالتلفظ في التعبير بالمجازات والكنايات والايجازات ما لا يناسب مقام الغباء من المعاني البادية تظهورها في نفسها أو بالإيضاح بالعبارات الحقيقية المتداولة (و) كذا (لكل كلمة) ركبت (مع صاحبها مقام) يناسب ذلك التركيب ليس لتلك الكلمة مع صاحبها أخرى مما سفل الكلام وقال ابن الاعرابي التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير وقيل إهداء المعنى الى القلب في أحسن صورة من اللفظ وقيل ما صعب على التعاطي وسهل على الفطنة وقيل سد الكلام ومعانيه

(١٧ - شروح التلخيص أول) مع صاحبها أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي ذكرت وجمعت معها

في كلام واحد وذلك كان الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالطرف الواقع خبرا مقدما عليه أعني لكل كلمة أو بمضاف محذوف أي ولو وضع كل كلمة مع صاحبها اه قال عبد الحكم وانما يجعله صفة لكلمة أو حالاً منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها أو حال كينونتها معها بل كائن للكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) أي ليس ذلك المقام ثابتاً لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل وقوله مع ما أي مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة المصاحبة بالكسروهي ان في أصل المعنى وهذا الحصر الذي أشار به الشارح بقوله ليس الخ مستفاد من تقديم المصنف الخبر فكانه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا ينجا وزها الى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط لمع إن مقام ليس ذلك المقام ثابتاً لمع اذا لمع ان مقام وهو الشك وله مع اذا مقام وهو الجزم والتحقق ويوضح لك هذا قوله تعالى فلذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا جموسى ومن معه والمراد بالحسنة الحسب والرخاء والمراد بالسيئة الجذب والبلاء ولما كان محجى بالحسنة مجزوماً بمحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بالجنسية كي في جانبه باذا ولما كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والنادر مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب كي في جانبه بان والحاصل أن إن واذا اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط والتعليق والفعل مع الاول مقام ليس ثابتاً لمع الثانية فان قلت كما أن الفعل مع ان مقام ليس لمع اذا كذلك أداة الشرط لهما مع الفعل الماضي مثلاً مقام ليس لهما مع الفعل المضارع فكان على المصنف أن يقول واصاحبها أيضاً معها مقام ليس ثابتاً لكلمة مع ما يشارك الكلمة الاولى في أصل المعنى المراد وأجيب بأن المصنف ترك ذلك لعلمه بالمقايضة أو يقال ان كلام المصنف صادق بذلك لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى أو الثانية فكل منهما صادق عليه أنه كلمة مع صاحبها

على اصطلاح الغويين في
الذكاء والفطنة من تغايرهما
لاعلى المعنى العرفي من
اتحادهما (قوله والمعاني
الدقيقة) عطف مرادف
لان المراد بالاعتبارات
المعتبرات (قوله ولكل
كلمة) أي كلفعل وقوله

(قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغير في المعنى في الجملة كان وإذا فأنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط واختلغا في أن الأولى للشك والثانية للتحقق وكذا الماضي والمضارع فأنهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن واختلغا في أن الأولى للزمان الماضي والثاني لخال أو الاستقبال وانما قيد بالمشاركة في أصل المعنى لشرح المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما ومهما كان كلامهما لا يعتل فقدم الفعل مع ما هو عين مقامه مع مهما (قوله اقتصرناه بالشرط) أي بإداة الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما قبله أن لفعل في نحو أن ضربت نفس الشرط فيلزم اقتران الشيء بنفسه أو يقال لا حذف وأريد من المشترك أحد معانيه لأن الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وأداته وعلى التعليق ولأن أن تقدر فعل الشرط أي فالفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد اقترانه بجزء أو لا أشكال أفاده عبيد الحكيم (قوله فله مع أن) خبر الفعل الواقع مبتدأ وانما قرن الخبر بالقامع أن المبتدأ ليس عاملا وصفه بأعم وهو الموصول (قوله وكذا الكل الخ) ما تقدم بيان لقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لقام الاداة مع الفعل وقوله مع الماضي مقام هو اظهر غلبة (٣٠) وقوله وأما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهر الاستمرار التجددي (قوله وعلى

هذا القياس) مبتدأ وخبر
أو القياس مفعول محذوف
أي وأجر القياس على هذا
بحيث تقول للفعل مع هل
الاستفهامية مقام ليس له مع
غيرها من أدوات الاستفهام
وللسند اليه مع المسند
الفعل كزيد قام أبوه مقدم
ليس له مع المسند الاسمي
كزيد أبوه قائم لأن مقامه
حينئذ أداة الثبوت
ومقامه مع الأول أداة
التجديد وكذلك المسند اليه
له مقام مع المسند إذا كان
جملة فعلية أو اسمية أو
شرطية أو ظرفية ليس مع
المسند إذا كان مفردا وله
أيضاً مع المسند الاسمي نحو

في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع أن مقام ليس له مع إذا وكذا الكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

هي من جنس الصاحبة الأولى مثلا الفعل مع أن من أدوات الشروط التي هي في الأصل للشك في مدخلها له مقام معها يبين مقامه مع إذا التي الأصل فيها الجزم بوقوع الشرط وكذا أداته الشرط التي هي أن مثلا لها مقام مع الماضي يبين مقامها مع المضارع وكذا المسند اليه مع المسند الفعلي مقام يبين مقامه مع المسند الاسمي وهكذا كل كلمة مع غيرها لها مقام معها لا يكون لها مع غيرها مما يشارك تلك في أصل المعنى ثم أشار إلى ما يعرف به اتحاد مقتضى الحال والاعتبار المناسب وأن من عبر بأحد هاتين لا يريد غير معنى الآخر كما قد يتوهم بقوله (وارتفاع شأن الكلام) الفصيح لأن غير الفصيح لا رفعة له ولا حسن (في الحسن) الذاتي وهو الحاصل بالبلاغة إذا عبرة بحسن المحسنات البديعية الذي هو العرض بدون الذاتي (والقبول) عند البلغاء

وان قصر وحسن التليف وان طال والظاهر أن كثرة هذه العبارات إنما قصدوا به إذ كرا وصف البلاغة ونم يقصدوا حقيقة الحد ولا الرسم وانما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيها أكثر ومثال مقام التنكير والتعريف قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومثال مقام الإطلاق والتقييد والله يدعو إلى دار السلام ويمهدي من يشاء لعموم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر في غير هذا الموضع والتقديم لاقيم غول (قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول

عطايقته

زيد قام أبوه مقام غير انتم الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع

أنه قد قيد بالمشاركة في أصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما قيد بالمشاركة لغرابة صورتها واحتياجها للبيان ونفهام حال ما سواها منها وذلك لأنه يفهم من ذلك القيد الطريق الأولى أنه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى أفاده لعلامة السمرقندي والقرمي في حاشيته على المطول بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره الشارح من الصورتين وبما ذكرناه بالقياس عليه ما إذا لم يراد بالمصاحبة الكلمة المنخفضة أو ما في حكمها كالجمل وحينئذ فريد عليه أن قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم من قوله سابقا مقام كل من التنكير الخ وذلك لأفادته أن الكلمة المصاحبة للتنكير مقام ما يبين مقامها إذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحينئذ فالفائدة في التكرار وحاصل الجواب أن ما تقدم بيان لما يفيد المزاج الخواص لا بمجرد الرضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرر (قوله وارتفاع شأن الكلام) أي حاله وهو عطف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاها وأدناها وقوله في الحسن أي بالنظر لحسنه الذاتي وقوله والقبول أي بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على ملزوم واحتراز بقوله في الحسن عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته

(قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) أي باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لمحال الخطاب فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتل عليه أليق بمحال الخطاب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الأسفل من البلاغة ارتفاعه على الكلام الذي تحته وهو المنحني بأصوات الحيوانات وحصول أصل الحسن به بقدر مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه وانحطاطه بالأصوات بعدم ذلك القدر (قوله والمراد بالاعتبار الخ) أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول واختار هذه العبارة للتبسيه على أن الاعتبار لازم له ذلك الأمر المناسب صار الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار والمراد بالأمر المعتبر بالخصوصيات كأنها كيدمة لا وعليه معنى المطابقة للاشتمال وقوله اعتبره المتكلم مناسبا أي لحال الخطاب (قوله بحسب السليقة) أي الطبيعة وهذا إذا كان المتكلم من العرب العاربة وهو متعلق باعتباره (قوله أو بحسب تتبع خواص ترا كيب البلغاء) أي إذا كان المتكلم من غيرهم سواء كان التتبع بواسطة أو غير واسطة فالأول كالأخذ من القواعد المدونة فإن تلك القواعد مأخوذة من التتبع والأخذ منها أخذ بواسطة والثاني كتبعتها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشيء أي كأننا كيدوقوله إذا نظرت إليه أي بأن أنبت به في الكلام (قوله ورأيت حاله) أي الأمر الداعي إليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب لأن مراعاة الحال كالانكار سبب للبيان بأننا كيدمتنلا (قوله وأراد الخ) هذا جواب عما أورد على كل من المتقدمين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل (١٣١) ما أورد على الأول أن ارتفاع شأن الكلام

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه أي انحطاط شأنه (بعدمها) أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص ترا كيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ورأيت حاله وأراد بالكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي

وقوله (بمطابقته) أي الكلام الفصيح هو خبر ارتفاع (للاعتبار) أي الأمر المعتبر (المناسب) للقام الذي هو الحال يقال اعتبرت الشيء رأيته ونظرت حاله مهمما به لا لمعناه (وانحطاطه) أي انحطاط شأنه (بعدمها) أي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب واعتبار المناسبة يوجد بحقيقته ويحصل كما ينبغي من البليغ بالسليقة أي الطبيعة العربية أو بالممارسة لترا كيب البلغاء والتتبع لخواصها ويؤكد ذلك بممارسة هذا الفن وإضافة الارتفاع وهو مصدر إلى معرفة حال كونه مبتدأ مما يفيد الحصر كقولك ضربني

بمطابقته للاعتبار المناسب) يعني كما إذا كان المقام يستدعي تأكيذا أو توكيدا أو توكيدا أو توكيدا

بالمطابقة وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فأصل الحسن ثبت به بالفصاحة فالارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف إلا في من أن الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملحق بأصوات الحيوانات إلا أن يقال التحاقه بهم من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن أن يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الإضافة في المطابقة للجنس ولا شك أن ارتفاع الكلام البليغ في الحسن يجنس المطابقة الوجود في النوع الكامل كما أن أصل الحسن الموجود في الفرد الباقي بذلك الجنس الموجود في النوع الغير الكامل وكذلك إضافة عدم الجنس والمعنى والانحطاط يجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب أيضا بأن الإضافة للكمال أي ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة (قوله وبالحسن الحسن الذاتي) جواب عما يقال أن قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته الخ لا يتم لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو بأشتماله على الحسنات البديعة لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب أن المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالحسنات البديعية وواعلم أن الحسنات البديعية إنما يكون تحيها عرضيا إذا اعتبرت من حيث أنها محسنة وهي من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع وأما إذا اعتبرت من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتي ومن هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف في نفسه الالتفات الذي هو من الحسنات البديعية

في الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما أورد على الثانية أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها كما هو ظاهره لأن الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن وهو أنما يكون

مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا معنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالتظلم حيث يقول النظم تأخى معانى النحوف فيما بين الكلم على حسب الاعراض التى يصاغ لها الكلام

(قوله الداخلة فى البلاغة) أى فى باب يشمل الحسن الباقى من الفصاحة والباقى من البلاغة فلا ينافى قوله الداخلة فى البلاغة ثبوت أصل الحسن لذات فصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدم المصنف كما مر (قوله هو الاعتبار المناسب) هو من فصل من فصل من غير أى هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى كالتأكيذ والتكثير والاطلاق والذكر والحذف الخ والكلام بكلى المكيف بما ذكر فى الذهن بناء على ما مر الشارح من التقريرين والاول هو صريح كلام المفتاح (قوله يعنى الخ) فى هذه لعلها إشارة لشئين الاول منهما أن الفاء للتقريب على ما سبق فى قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم وبست معلومة من كلام المصنف فحذفها لعلها وانما يجعلها لتعليل بحيث يكون ما بعد فاعلها قبلها لا هي من الاول أن مجيئها للتقريب أكثر من مجيئها لتعليل الامر الثانى أن المناسب حيث ذل قلب العبارة بأن يقول فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب هو المحدث عنه ولاجل أن تكون هذه العلة المذكورة على المقدمة الاولى أى قوله (١٣٣) وارتفاع شأن الكلام الخ من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع

بالمطابقة مقتضى الحال
* الشئ الثانى أن قوله
مقتضى الحال نتيجة لقياس
من الشكل الثالث مركب
من مقدمتين صفراهما
معلومة من كلام القوم
تركها المصنف لعلها
وكبرهما م - كونه فى
كلامه وتقريره أن يقال
ارتفاع شأن الكلام
بمطابقته مقتضى الحال
وارتفاع شأن الكلام
بمطابقته للاعتبار المناسب
ينجى المطابقة لمقتضى الحال
هى المطابقة للاعتبار
المناسب كذا قيل لكن

الداخلة فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البدعية (مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصحى فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيد اضافة المصدر

زى فى الدار فيفيد هذا الكلام أن الارتفاع لشأن الكلام فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب وقد علم انه لا يرتفع الا بالبلاغة التى هى المطابقة لمقتضى الحال فلما انحصر الارتفاع فى مطابقة الاعتبار وقد حصر فى مطابقة المقتضى لزم اتحادهما أو تساويهما اذ لو تبينا لم يصح أحد الحصرين اذ لو قيل لا يكرم زيد الا هو ولا يكرم الا حاله بطل الحصر ان معا وكذا ان كان بينهما عموم ما يبطل أحدهما اذ لو قيل مثلاً لا يحصل التنفس الا بالانسانية ولا يحصل الا بخلق الحيوانية بطل الحصر الاول لعدم حصول التنفس على مقتضى الحصر الثانى العام بخلق الحيوانية لا انسانية معها والحصران فى الارتفاع صدقاً معا فوجب كون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متعينين أو متساويين بحيث يصدق أحدهما على الآخر والابطال أحد الحصرين وهذا معنى قوله (مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) أى فلا يتوهم أنهما شيان وهو ظاهر وقد بين بما ذكر من كون ارتفاع الكلام بدلالة على الاعتبار المناسب ان البلاغة توصف بها اللفظ باعتبار المعنى فأشار الى ترتيب ذلك على ما تقدم لدفع ما يتوهم من التناقض فى كلام صاحب دلائل الإعجاز لانه تارة يصف بالبلاغة اللفظ وتارة يصف

هذا لا ينتج عن المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذى ينبغى أن يجعل ومعلوم كلام الشارح إشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صفراء بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراء بما قاله المصنف لانه عينها وقطعه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وفائدة هذا التقرير على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذى يمنع أن يتخالف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما أطلق عليه لفظ مقتضى التنبيه الى أن المناسب للمقام فى نظر البلغاء كالمقتضى الذى يمنع انشكاك (قوله على ما تفيد) أى بناء على ما تفيد وهذا جواب عما يقال انحصار المذكور غير معلوم من كلام المصنف بل المعلومة منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحصل ابواب أن لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه بل هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع ما بعده وذلك لانه مفرع مضاف لعمدة فيم والعموم فى هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل ارتفاع حاصل بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لصادق أن كل ارتفاع حاصل بها ثم اعلم أن افادة العموم للحصر هنا لا تظهر الا اذا كانت الباء فى قوله وارتفاع شأن الكلام بمطابقته السببية القرينة بان يكون مدخولها سبباً تاماً ليس معه سبب آخر لان السبب القريب لا يتعدد وأما لو كانت لفظ السببية بان يكون هناك سبب آخر فان كان الحصر حقيقياً بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلاً فاستلزام العموم للحصر باطل لان الفرض أن الباء لفظ السببية المقتضى لوجود سبب آخر وان كان

الحصر اضافا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب القوي هو المطابقة لا بعده أي عند اتقائه فلا ينافي (١) أنها تحصل بسبب آخر مع استلزام العموم للحصر ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله ومعلوم) أي من كلامهم من خارج وهذه صغرى القياس التي حذفها المصنف لعل بها وقوله فقد علم جواب إذا أي فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومتين من كلامهم وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال والتي ذكرها المصنف وهي ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب فالنفرع عليهما وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم ثم انقول الشارح فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل أن المراد اتحادهما في المصادق وفي المفهوم ففهوم كل منهما بخصوصيات أو الكلام الكلي المكيف في الذهن بالخصوصيات وحيث قد يكونان مترادفين كالإنسان والبشر ويحتمل أن المراد اتحادهما في المصادق فقط وحيث قد يكونان متساويين كالإنسان والكاتب وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران نظير قولك لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا البشر فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا الكاتب فالحصران صحيحان لوجود التساوي بين الانسان والكاتب فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل باحدا لا من اتحاد الاعتبارات المناسبة ومقتضى الحال أو تساويهما فعمل الاتحاد على تعيين واحد ليس يلزم (قوله والا لمصادق الخ) في قوة قوله والا لمصادق الحصران أي والابان لم يكن بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلي كالإنسان والفرس أو تباين جزئي وهو العموم والخصوص الوجهي كالإنسان والابيض أو عموم وخصوص مطلق كالإنسان والحيوان لمصادق الحصران أي قولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق لأنه يكون الحصر في الاخص فلسدا والحصر في الاعم صادقا بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين ايجابي وسلبى والاول ينحل الى قضية موجبة والثاني لقضية سالبة والجزء الايجابي في كل حصر مقرر عند القوم لأنه المعتبر أولا في الحكم والمنظورة ابتداء والمعرض للإبطال هو الجزء السلبى فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الايجابي للحصر في الاعم (١٣٣) منافي للجزء السلبى للحصر في الاخص والجزء الايجابي للحصر في الاخص

ومعلوم انه انما يرتفع بالسلافة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لمصادق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل

كان الباطل الحصر في الاخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق يوضح ذلك قولك لا يباع الا الحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهو في قوة كل فرد فرد من أفراد الانسان يباع ولا يباع غيره ولا شك أن هذه السالبة أعني لا يباع غيره تكذيبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من أفراد الحيوان يباع لا فادتها يبيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجبة المذكورة معاومة الصدق فإخالفها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الاخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين كلي لان القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع الا الحيوان هذا في قوة كل فرد فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع الا الفرس فهو في قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالمرجبة من كل تنافي السالبة من الأخرى وما نافي الصادق كاذب فماتضمنه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين جزئي فان الاخص ينافي الاعم وكل منهما أخص من جهة فاذا قلت لا يباع الا الحيوان كان في قوة كل فرد من أفراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان أبيض واذا قلت لا يباع الا الابيض كان في قوة كل فرد من أفراد الابيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الاول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر أفاضلك شخبنا العلامة العدوى عليه صحائب الرحمة والرضوان (قوله لمصادق الحصران) أي لكن التالي باطل لان الفرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت تنقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسمع حيث أدخل الام في جواب ان وهي انما تدخل على جواب لو فكانه أعطى ان حكم لولائها اختفائي التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا وغيره من المصنفين (قوله فليتامل) أمر بالتأمل لا مكان أن يقال ان قوله والا لمصادق الحصران فيه نظر بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الافراد مثلا اذا قيل لا يباع الا الحيوان يمكن أن يراد بالحيوان الجنس المحقق في الانسان ولا يراد كل فرد من أفراد الحيوان وحيث قد لا يكون هذا

(١) أنها تحصل كذا في الاصل والمناسب أنه يحصل أي الارتفاع المحدث عنه فتامل كنهه معصمه

منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيجوز أن يتحقق الحصران في فرد هو محمل الاجتماع بان يراد من الحيوان في قولنا لا يباع الا الحيوان انسان أبيض ويراد بالابيض في قولنا لا يباع الا الابيض انسان أبيض وليس يلزم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما وقد يجاب بأن الملووظ في الحصرين وهما لا ارتفاع شأن الكلام الا بالمطابقة لمقتضى الحال ولا ارتفاع له الا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة المذكورة أن الملووظ عدم خروج الحكم عن العام وحيث أن لم يتحدد الحصران يبطل أحدهما أو كلاهما وإنما كان الملووظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام ما علمت سابقا من أن اسم الجنس المفرد اذا أضيف لعرفه ولم تتم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس ولا شك أن كلاما من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى أن كلاما من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله فالبلاغة راجعة إلخ) هذا تقرير على تعريف البلاغة السابق أي اذا علمت ما تقدم لك من أن تعريف ظهر لك أن البلاغة صفة راجعة لفظ لانها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثاني الذي يعتبره البلقاء (١٣٤) ويقصدونه وهي الخصوصيات التي يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد

لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود افادته الذي هو المعنى الثاني وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محمل وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما ينوهم من التناقض في كلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز لانه تارة يصف اللفظ

(فالبلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعني انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام

بها المعنى وتارة ينفقها عن اللفظ وتارة ينفقها عن المعنى فقال (فالبلاغة راجعة الى اللفظ) فيصف وصفها فيقال هذا اللفظ بليغ ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ولا باعتبار افادته دل على المعنى الاول الذي هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح في الطريق بينه وله الاعرابي والاعمى والبدوي والقروي فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة وانما يوصف بها (باعتبار افادته) أي اللفظ (المعنى) الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاها المقام كالنا كيد بالنسبة لانكار وكالا يجاز في الضجر وكالا طنب

ص (فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

بالبلاغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفقها عن اللفظ وتارة ينفقها عن المعنى وحاصل دفع التناقض أن وصفه بالتركيب المعنى بها مراده المعنى الثاني باعتبار أن المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفقا عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفقا عن المعنى مراده المعنى الاول للفظ الذي هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحيث فلا تناقض في كلام الشيخ (قوله يعني انه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفة لفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق وليحملة على معنى كونها قائمة به لانها مطابقة للكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكرنا من (قوله) لا من حيث انه لفظ أي ولا من حيث افادته المعنى الاول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان فان هذا المعنى مطروح في الطريق بينا وله الاعرابي والاعمى والبدوي والقروي فلا يتطرق اليه البليغ وحيث فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة بل انما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاها المقام لها كالنا كيد بالنسبة لانكار وكالا يجاز بالنسبة للضجر والاطناب بالنسبة للمعجوبة وكالاتي الحكم بالنسبة لظلال الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله وصوت) عطف عام على خاص فاللفظ أخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية وقوله افادته المعنى أي المعنى الثاني (قوله أي الغرض المصوغ له الكلام) أي الغرض الذي صيغ الكلام أي ذكر لأجل افادته وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثاني وانما سمي ذلك الغرض معنى ثانيا لان البلقاء يتطرون اليه ويعنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد

(قوله بالتركيب) بيان الواقع للاختلاف عن شيء لاستحالة إفادته معنى يحسن السكون عليه بدون التركيب (قوله متعلق بإفادته) أي باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثاني (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب فقوله لأن البلاغة علم راجعة للفظ وقوله وظاهر الخ عليه أقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) أي فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ فثبت أنها راجعة للفظ (قوله وظاهر أن اعتبار المطابقة الخ) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلا لأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه إذ لا يقال في الحائظ أنها لا تبصر فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعاني (قوله وعدمها) أي وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لا اعتبار المطابقة وحيث أن كان الظاهر أن يقول وعدمه بتدكير الضمير لأن يقال أنها كتسبب التأنيت من المضاف إليه مع صحة حذفه ويصح أن يكون عطفًا على المطابقة فالتأنيث حيث ظهر (قوله باعتبار (١٣٥) المعاني) أي التأنيث وعطف الأغراض على

ما قبله مرادف والمراد
بالأغراض التي يصاغ
الكلام لها مقتضيات

الأحوال وهي الخصوصيات

الزائدة على أصل المراد

وقوله باعتبار المعاني أي

وجودها وعدمها بطابق قوله

اعتبار المطابقة وعدمها

(قوله المفردة) أي عن

اعتبار إفادة المعاني وليس

المراد التعبير المركبة لأن

المطابقة ليست من حيث

ذات اللفظ مطلقاً مفرداً كان

أومركباً وقوله المفردة أي

عن اعتبار المعنى الثاني

الزائد على أصل المراد وهذا

لا ينافي دلالتها على المعاني

الأولية وحاصل كلامه أن

الكلام من حيث أنه ألفاظ

(بالتركيب) متعلق بإفادته وذلك لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلام المفردة

في المحبوبة وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد وقوله (بالتركيب) تصوير لا لأخراج شيء ضرورة استحالة إفادته معنى يحسن السكون عليه بدون التركيب الذي هو المراد هنا وهو متعلق بإفادته ونبيه على أن البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي هو خصوصية زائدة على أصل المراد تعيين أن وجودها فرع وجود التركيب المفيد فإن وجودها لاخص وهو الاعتبار الزائد على أصل المراد فرع وجود الأعم الذي هو أصل المراد وأصل المراد لا يكون إلا بالتركيب المفيد فكذا الزائد عليه فالكلمات المفردة والألفاظ المفردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر أن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ ينفي إلى المعنى الثاني الخاص لا إلى اللفظ يعني باعتبار إفادته المعنى الأول المطروح في الطريق وقوله ترجع إلى اللفظ يعني باعتبار إفادته المعنى الخاص فلا تناقض في كلامه

(بالتركيب) ش قد اختلف الناس في البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى وهل هما مترادفان أو لا على ما سبق قال حازم نفعلاً عن أفلاطون الفصاحة لا تكون إلا لوجود البلاغة تكون لوجود مفروض وتقتل في الإيضاح عن عبد القاهر كلاماً في ذلك يختلف الظاهر وإن حصل مجموع كلامه أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وميل الإمام فخر الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعاني واستدل عليه بما يطول ذكره قال الشيخ تقي الدين

مفردة أي مفردة عن إفادة المعنى التأنيدي الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقاً لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فينتصف بكونه مطابقاً أو غير مطابق فقول الشارح وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أي وظاهر أن اعتبار المطابقة وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون الخ أي فإن اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته المعاني والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقاً وغير مطابق وقوله لا باعتبار الخ أي وأما إذا نظرنا إليه من حيث كونه ألفاظاً ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها إن قلت يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعني ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقاً ثم أعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو نبوت المحكوم به بالمعنى عليه وأن المعنى الثاني الذي يكون الكلام باعتبار بلوغه بصاغ لاجله هو مقتضى الحال أعني الخصوصيات والمزايا هو ما أفاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يس وكذلك هو في تحرير شيخنا الحنفى وقرره أستاذنا العدوى والذي ذكره عبد الحكيم وبعض حواشي المطول أن المعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تريف وتذكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار والمعنى الثاني الأغراض التي يقصدها المتكلم وبصوغ الكلام لاجل إفادتها وهي أحوال الخطاب التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من إشارة لهود وتكبير وتحقير وضمير ومحبوبة وانكار ووشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعاني وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الأولى هي

المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية أو الكنائية وذ كروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثاني عقلية قطعا وذلك لأن اللفظ دال على مقتضيات والخصوصيات وهي آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية ولو بالعرف والعادة فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الأول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل الإيجاز كما بسطه في المطول ويمكن أن يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار إفادته المعنى أي الثاقوى وقوله أي الغرض المصوغ له الكلام أي وهي أحوال المخاطب من إشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعاني والأغراض مراده بالمعاني الخصوصيات ومراده بالأغراض الأحوال وقوله انما يكون الخ أي لانه يتسبب عن الأحوال الخصوصيات المتوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة أي عن إفادة المعنى الثاني وهي الأغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) أي هو (١٣٦) منصوب أو ذو نصب أو يقرأ فعلا مبنيا للفعول (قوله على الطرفية) أي

لاجل الطرفية أي لاجل كونه طرفا والمراد زمانيا (قوله لانه) أي هنا من صفة الاحيان أي الا زمان وكما أن اسم الزمن ينصب على الطرفية فكذا صنته ثم لا يخفى عليك أنه ليس المراد أن موصوفه الاحيان مقدرا أي أحيانا كثيرا لان التانيث حيثن واجب ل المراد أنه كان في الاصل صفة للاحيان ثم أقيم مقامها بعد حذفها وصار بعناها ونصب نصبها فغنى وكثيرا وأحيانا كثيرة وكان الظاهر أن يقول لانه من صفة الحين وعلى هذا

(وكثيرا ما) نصب على الطرفية لانه من صفة الاحيان ومالتا كبدمعنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور

ثم أشار إلى أن اطلاق لفظ الفصاحة على معنى البلاغة واقع في السنة أهل الفن كثيرا ومن ذلك قولهم ان ابحاز القرآن من جهة كونه في أعلى مراتب الفصاحة ويعنون بالفصاحة هذا المعنى فقال (وكثيرا ما يسمى ذلك) المعنى الذي هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

القشيري ان خصت الفصاحة بالالفاظ وردت أسئلة الامام نحر الدين أولانم تسمية المعنى فصحا وهو غير مألوف والذي أراه أن الفصح لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح وبهذا القيد تدفع أسئلة الامام والناس في ذلك كلام بطول ذكره (قلت) وأنت اذا تأملت عبارة المصنف في حدود الفصاحة علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لاتعلق لها بالمعنى البنية والغريبة لفظية فانها تتعلق بسماع اللفظ وفصاحة الكلام تنقسم إلى معنوية وهو الخالص من التعقيد والضعف ولفظي وهو الخالص من التنافر والتعقيد اللفظي وفصاحة المتكلم معنوية وما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادي حيث قال في قوانين البلاغة البلاغة شئ يتبدى من المعنى وينتهي إلى اللفظ والفصاحة شئ يتبدى من اللفظ وينتهي إلى المعنى فان فيها جعابين ما اقترق من كلام الناس وهي الحق ان شاء الله تعالى فان قلت اذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة إلى اللفظ فكلام الله تعالى ليس بلفظ وهو محتوي على أعظمها قلت المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفساني

ص (ولها

فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكر الوصف حيثن ظاهر والمعنى

وزمنا كثيرا أي يسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير فهو مثل قوله تعالى قليلا ما تشكرون أي تشكرون في زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ ان أراد الاستدلال على مجردة النص على الطرفية فسلم وان أراد الاستدلال على وجوبه فمضوع لانه يمكن أن يكون كثيرا نصبا على المعنوية المطلقة أي وتسميته كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شئ واحد لاتعد فيه ولا تكثر وحيثن فلا يصح وصفها بالكثرة أجيب بأنه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق والاستعمال وهو يتعدى فصح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر أن يقول كثيرة فاجواب أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها التأنيث لانه مؤنل بأن بالفعل أو ما بالفعل والفعل لا يوث أن التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة تظير لذلك ولعل الشارح انما تزل التنيث على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الاتصاف على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض فلهذا أشار إلى وجه آخر من الاعراب (قوله لنا كبدمعنى انكثرة) أي فهي زائدة لنا كبدمعنى (قوله والعامل فيه) أي في الطرف (قوله ذلك الوصف المذكور) أي وهو المطابقة لمقتضى الحال

فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرر في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام اللفظة للمعناه منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال وأنت تراه لا يستقيم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والامر بالفساد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المخلصون لا نال ترى متقدما في علم البلاغة مبرزاً في شأوها لا وهو ينكر هذا الرأي ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله والمعاني مظهر وحمة في الطريق يعرفها الجعي والعربي والقروى والبدوى وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخفيف اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة المادة وجودة السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصبغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار فكذا الحال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداعته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة والذهب الذي يقع فيه ذلك العمل كذلك الحال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والزية في الكلام أن تنظر في مجرده معناه وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أو فضة أنفاس لم يكن ذلك تفضيلاً من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا يتعالى بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلاً من حيث هو شعر وكلام هذا اللفظ وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نقي أنهما من صفات اللفظ على نقي أنهما من صفات المفردات من (١٣٧) غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنهما من صفاته على أنهما من صفاته باعتبار

أفادته المعنى عند التركيب
وبلاغة طرفان أعلى
إليه تنهى وهو حد الاعجاز

(فصاحة أيضاً) كما يسمى بلاغة حيث يقال إن اعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد به هذا المعنى (ولها) أي لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر

(قوله هذا المعنى) أي
المطابقة لمقتضى الحال
ولا بد على هذا أن بعض
الآيات أعلى طبقات
من بعض لأن أعلى
طبقات البلاغة أيضاً
متفاوت (قوله ولها

(فصاحة أيضاً) ونصب كثيراً ما على المفعولية المطلقة على أن يضمن يسمى معنى يطلق ذلك إطلاقاً كثيراً وأما على الظرفية أي زماناً كثيراً يسمى ذلك فصاحة وزيادة ما لنا كبداية الكثرة ثم أشار إلى تفاوت البلاغة باعتبار تمام المراعاة للخصائص المناسبة في كل مقام وعدم تمامها وأنها في ذلك ثلاث مراتب بقوله (ولها) أي وللبلاغة الكلام (طرفان) طرف (أعلى وهو حد الاعجاز) أي القدر الذي إذا روعي في الكلام

ص (ولها طرفان أعلى وهو حد الاعجاز

(١٨ - شروح التلخيص أول) طرفان) هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أي مرتبتان أحدهما في غاية الكمال والآخرى في غاية النقصان ويلزم من ذلك أن يكون هنالك مرتبة منسوبة بينهما والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب مرتبة عليها وإفرادان وسفلى وهي فرد واحد ووسطى ولها أفراد وتعبير المصنف بالطرفين تشبيهاً بشئ متمثلة طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخييل فعلم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين والالزام أن لا يكون الإنسان بليغاً إلا بالآتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) أي مرتبته وإضافته للبيان ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أي وهو ذو الاعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة للاعجاز (قوله وهو) أي الاعجاز عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام في بلاغته الخ وإنما قلنا عند علماء البلاغة لأن الاعجاز عند غيرهم ارتفاع الكلام بالبلاغة أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله أن يرتقي الكلام) أي يرتفع شأنه وقوله في بلاغته أي بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أي طاقتهم وقدرتهم لا بإخباره عن المغيبات ولا بأساويه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته وإصح أن نكون في باقية على حالها ويكون شبه ما راعى في البلاغة من الخصوصيات بحدارج يرتقي فيها الكلام فإذا بلغ الحد الأعلى في تلك المداير كان إعجازاً أعلى طريق الكنية والارتقاء تخييل والمعنى وهو أن يرتقي الكلام في الخصوصيات التي تراعى في بلاغته إلى أن يخرج عن طاعة البشر وقدرتهم

وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للعارضة والا فالحجزم ما يكون خارجا عن طوق جميع المخالقات من الجن والانس والملائكة (قوله ويجزهم عن معارضته) أي بصيرهم عاجزين عن معارضته فالحمزة في الاعجاز للتصيير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ماذا كرموه من أن لكلام يرتقي ببلاغته لي أن يخرج عن طوق البشر ويجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع لفصاحة ولعمري لذي له مزيد اختصاص بالبلاغة أعنى المعنى والبيان متكفل بالانبيان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعاني كمال للقدرة وعلم البيان كمال للخالص من التعقيد المعنوي وحينئذ نقن أنقن هذين العليين وأحاط بهما لا يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية فبأنى بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع اذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضى ذات الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاحوال أي معرفة عددها وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في طرف الاعلى فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه سلنا أن علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلان سلم أن من اتقن علم البلاغة محيط به لان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة سلنا الاحاطة به فلان سلم أن من اتقن علم البلاغة وأحاط به يجوز أن يراعى هذين الامرين حق الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يتقدر على تأليف كلام بليغ فصلا عما هو في طرف الاعلى كقرآن (قوله عطف على قوله هو) أي من عطف المفردات (قوله مع ما يقرب منه) جعل الواو بمعنى مع وهو محل معنى لاجل اعراب والانافي كونها عاطفة وفي إيراد كلمتها مع موقع الواو إشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ليسير المحكوم عليه بمبدأ الاعجاز كالمجالا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه (قوله كلاهما حد الاعجاز) أتى بقوله كلاهما جوابا (١٣٨) عما يقال ان حد مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه

وحاصل الجواب أن قوله	ويجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى أعلى يعني أن الاعلى
حد الاعجاز خبر عن	مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
محذوف تقديره كلاهما	خرج عن طوق البشر ووقع به الاعجاز وسماه حدا أعلى لانه توهم ما يراعى في البلاغة كمدارج يرتقي فيها
والجمله خبر عن الاعلى	الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى من تلك المداير كان اعجازا وقوله (وما يقرب منه) يحتمل أن يكون
وما يقرب منه (قوله	وما يقرب منه) من ظاهر ان حد الاعجاز لا يتفاوت وليس كذلك بل هو لانه غاية وما وقع في كلام
وهذا أي اعراب هو	الموافق لما في المفتاح من أن

البلاغة تتزايد الى أن تبلغ الى حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه أي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما بعض حد الاعجاز هو وحده كذا في شرحه وموافق أيضا لما في نهاية الاعجاز لرازي من أن الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشترك في امتناع معارضته ولاشك أن هذا التصريح بما ذكره الشارح من الاعراب الذي ألهمه بين النوم واليقظة كفي المطول واعتراض على هذا الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما الاعتراض من جهة اللفظ فبانه يلزم عليه ترديد الممول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا هو مجموع هو وما يقرب منه وان خبره هو حد الاعجاز وقد تدمر وتأخر ما يقرب منه وهو جزء أيضا وتوسط الممول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر له خبر عردين مبرر واحد على متقدم ومتأخر في آن واحد وذلك محل نظر فلا يقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف أي كذا قال هو الاعجاز والجهة عطف على الجملة قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع وأجاب عن هذا الدنو شري بأنه لا مانع من تقديم الممول على بعض عامله اذ هو أحر من تقديمه على عامله بأسر وسهل ذلك كون العامل ككتبت أو كلمت متفصلة وأما عود خبر واحد على متقدم ومتأخر فهو أسهل من عوده على متأخر لا سيما وهذا الجزء المتأخر في نية التقديم وأما الاعتراض من جهة المعنى فحاصله أنه على هذا الاعراب يفوت المقصود من تعريف الاعلى فان سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله هو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى كلام الشارح يفوت هذا المقصود لانه إنما يفيد حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه وأجيب بأن المراد بالطرف الاعلى الجزئي الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج إلى بيان انه حقيقة والمذكور بين حد الاعجاز ومرتبته في نفسه بخلاف الطرف الاسفل فانه يحتاج للبيان والحاصل أن المراد على اعراب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية وأما على زعم بعضهم الآخر في المراد بالاعلى النوع

الذي يحصل به الاجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبني على أن المراد به في كلام هذا البعض الاعلى الحق في أي الفرد الذي لا يرد فوفه
وبعد الاجاز نهائيه والاضافة لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الاول لان الاول يفيد أن حد الاجاز نوع له فردان الاعلى
وما يقرب منه وهذا يفيد أن الطرف الاعلى نوع فحده فردان حد الاجاز وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان
قوله وما يقرب منه عطف على حد الاجاز والمراد بحد الاجاز البلاغة في أقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكأنه
قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية أو المراد بحد الاجاز كلام يهجر البشر عن الاتيان بمثله كالقرآن والقريب من حد الاجاز
أن لا يهجر الكلام البشر ولكن يهجرهم مقدار أقصر سورة عن الاتيان بمثله (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) أي الذي تنتهي اليه
البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الاجاز من المراتب العلية فقط ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الاعلى الذي تنتهي اليه
البلاغة لانه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الاعلى أمرا واحدا متخصيا لا انقسام له في جهة كما هو الاصل في الطرف وذلك كالنقطة
التي هي طرف الخط فانها لا انقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الاجاز من ذلك الاعلى لزم عليه انقسام ما يقبل القسمة والانخبار
عن الواحد بتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الاعلى واحدا نوعيا من أنواع البلاغة فتعدد الافراد من جهة أفراد ذلك
النوع حد الاجاز وما يقرب منه وحيثئذ فيصح أن يكون القريب من حد الاجاز من الطرف الاعلى قلنا هذا لا يصح لامور ١ الامر
الاول أنه لا بد من وجه تحقق به نوعيته الشاملة لأفراده وبه صار جميع الافراد اعلى والنوعية بالاجاز تخرج ما يقرب من حد الاجاز
فلا يصح الاخبار حيثئذ والنوعية بغيره لم تتبين ٢ الامر الثاني أن التعبير عن النوع انما يصح بجميع الافراد لا ببعضها وهذا الفردان
أعني حد الاجاز وما يقرب منه بعض أفراد النوع اذا الطرف الاعلى هو مرتبة الاجاز وحد من هائيه والقريب من هائيه انما يتناول
ما هو أقرب من غير ذلك النهاية فلا يتناول مبدأ الاجاز أي أول مرتبته (١٣٩) ووسط تلك المرتبة شمع شمول ذلك النوع الذي هو

الاعلى لها لان المراد منه
طبيعة الاجاز وهي تتناول
جميع مراتبه فيكون قد
عبر عن النوع ببعض
أفراده مثلا اذا فرضنا أن
الاجاز مرتبة تحتها أفراد
سبعة فالبدء هو الاول
والنهاية هو الآخر والوسط
الخمس الباقية والقريب

وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاجاز والضمير في منه عائد اليه يعني أن الطرف الاعلى هو حد الاجاز
وما يقرب من حد الاجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا
ذلك في الشرح
معطوف على حد وهو الأقرب إلى اللفظ فيكون خبرا عن الاعلى ويرد عليه أن ما يقرب من الاعلى ليس
بأعلى قطعا لأننا أردنا بالطرف الاعلى الشخص فلا يصح الاخبار عنه بما يقرب منه لانه خلافه وان
بعض شراح المفتاح مما يوههم خلاف ذلك لا عبرته ثم يرد عليه أن ما يقرب من حد الاجاز ليس أعلى
لنقصانه عن حد الاجاز

من النهاية الذي هو بعض أفراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالخامس والسادس فقوله أعلى هذا إشارة للنوع الذي هو
طبيعة الاجاز وقوله حد الاجاز إشارة للفرد الاعلى وقوله وما يقرب منه إشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع
بعض أفراده لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة يعقوب بقوله أن تقول ان نوع الاعلى يشمل نوعين حد الاجاز وما يقرب
منه وحيثئذ فيكون تعبير عن النوع بجميع أفراده فالأخبار صحيح كما يقال الانسان زنجي وغيره وما قاله ذلك العلامة مبني على أن
المراد بالحديث في كلام المصنف المرتبة وأن الاضافة بيان أي مرتبة هي الاجاز كما مر فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا فيجعل الاجاز
بساخر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع وأما ما قلنا من لزوم التعبير عن الجنس ببعض أفراده معني على أن الاضافة حقيقية
وأن المراد بحد الاجاز نهائيه أي المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة المتسعة الشاملة لعدة مراتب ١ الامر الثالث أن التعبير بالافراد
عن النوع لا يصح هنا ولوسلنا أن هنا تعبير عن الجنس بجميع أفراده لان الطرفية من الاحكام الخاصة بالطبيعة التي هي المماثلة لان
الطرفية انما تثبت لطبيعة الاجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة
الافراد تثبت التعدد لا الطرفية تطير ذلك النوعية الخاصة بمماثلة الانسان فكأنه لا يصح أن يقال النوع زيد وعمر وغيره من
الافراد لا يصح أن يقال هنا الطرف الاعلى حد الاجاز وما يقرب منه وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من أحكام
الطبيعة بل من أحكام أفراده فيصح جل الافراد عليها فيعال الجسم زيد وعمر وغيرهما وذلك لان الاحكام الثابتة للطبيعة فسمان الاول
ما ثبت لها في ضمن الافراد يسمى ذلك أحكام الافراد كالجسمية الثابتة للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد جميعا
والثاني ما ثبت لها في نفسها الا في ضمن الافراد كالنوعية للانسان يسمى أحكام الطبيعة وهذا القسم انما يصدق على الطبيعة

وأسفل منه تنبئ وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وان كان صحيح الاعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة * واذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها

والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومن فاتها الكثرة اللازمة للأفراد فلا يصح ثبوت الطرفية لأفراد الطرف فتحصل من هذا كانه أن جعل الضرف واحداً بانواع انترت عليه صحة هذا الزعم لم يتم فبطل ذلك الزعم (قوله وأسفل) أي وطرف أسفل أي ومرتبة سفلى في غاية النقص (قوله وهو ما) أي وهو مرتبة اذا غير الكلام أي انحط وتزل عنها بأن لم تراعى تلك المرتبة في الكلام فضمن غير معنى نزل وانحط بذلك (قوله الى ما دونه) أي الى مرتبة أنزل من تلك المرتبة السفلى وهي الخلو من الخصوصيات (قوله التحق) أي دلت الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى بأصوات الخ وأورد على هذا التعريف أنه غير مانع لأنه شامل للطرف الاعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه أنه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وأنزل منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة للاعلى والوسط واجب بأن هذا الايراد يدفعه ما في معنى العموم لان المعنى وهو ما اذا غير الى أي مرتبة دونه التحق الخ فخرج الى على والوسط فانهم ليسوا كذلك (١٤٠) ان من جملة ما دون الاعلى الاوسط والاسفل ومن جملة ما دون الاوسط

الاسفل وتفسيره الى واحد منها لا يلحقه بأصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالهون ما كان أنزل ولو بواسطة وأما لو أردنا به ما كان تحته من صفاته فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات إشارة الى أن المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لو قال وان كان فصيحاً لكان أحسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لأنه اذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلتصق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب بخلاف ما ذكره

(وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام (عنه الى ما دونه) أي الى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

أردنا النوع فلا بد من وجه تتحقق به نوعيته الشاملة لأفراد موبه صار الجميع أعلى والتنوعية بالاجاز تخرج ما يقرب من حد الاجاز فلا يصح الاخبار والنوعية بغيره لم تتبين وبهذا رد في الشرح على هذا الاعراب وأوضحه فيه ولك أن تقول لم لا يراد أن نوع الاعلى يشمل نوعين حد الاجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بنوعيه كما يقال الانسان زنجي وغيره تأمله ويحتمل أن يكون معطوفاً على هو ويكون حد الاجاز خبراً عنهما فيكون التقدير وهو أي الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاجاز وهو صحيح فان التنزيل فيه ما هو متناه في البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الاجاز (و) طرف (أسفل وهو ما) أي القدر الذي (اذا) لم يراع في الكلام بأن (غير الكلام عنه) أي عن ذلك القدر (الى ما) أي الى قدر هو (دونه) أي دون ذلك القدر الاسفل (التحق) ذلك الكلام المغير عن مراعاة ذلك القدر وان كان فصيحاً (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) أي نزل منزلتها في عدم مراعاة اللطائف المناسبة للمقامات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد لصدورها عن الناطق بها على وجه الاتفاق بلا مراعاة تناسب (وبينهما) أي بين الطرفين الاعلى والاسفل (مراتب كثيرة) فكل مقام وحال فيه مراتب كثيرة بحسب الاعتبارات المناسبة لها من شئ يراعى (قوله وأسفل وهو ما اذا غير عنه الى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعني البهائم

فانه ربما وهم انه اذا كان فصيحاً لا يلتصق بأصوات الحيوانات لان الفصاحة أرقى ان قلت انه انما ذكر ذلك لبيان (قوله) فانه سبق له في قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ حيث قال وأراد بالكلام الكلام الفصح فانه يقتضي أن فيه حسناً فلا يلتصق بأصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحاق الكلام بتلك الأصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن بالفصاحة فتأمل (قوله التي تصدر عن محالها) أي أصحها ما هو الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق) ما مصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر أي التي تصدر من أصحها بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها من الأمور التي لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان لصدور بحسب الاتفاق فهو على حذف أي التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف وليس من ذلك أي من الكلام الملتصق بأصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البلد الذي لا يفهم مهابل ذلك الترك يجب على البليغ مراعاته لان ترك اللطائف حينئذ من اللطائف (قوله متفاوتة) أي في البلاغة (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان للتفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات يتناول التفاوت بحسب الكم أي العدد كما اذا كان لشخص أحوال عشرة ولا آخر أحوال تسعة ولا آخر أحوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضي خصوصية فالبيان للاول بعشر

فأعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقيولا

خصوصيات طرف أعلى والاتبان الأخير بخصوصية طرف أسفل وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الأحوال في الكم وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما إذا كان لشخص أنكار شديد القوة ولا آخر أنكار قوي غير شديد القوة ولا آخر أنكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط فالاتبان الأول بثلاث مؤكدات طرف أعلى وللآخر بمؤكد طرف أسفل والثاني بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت المقامات في الكيف (قوله ورعاية الاعتبار) أي قصد الخصوصيات المعتبرات فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد وفيه اشكال لأنه إذا اعتبرت خصوصية واحدة متشاكلان كان رعاية الأخرى يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد دونها وإن كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتبار مراقبته لا تقتضي زيادة البلاغة لتمام مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال وهذا ليس بمقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبار وأجاب السيد عيسى الصفوي بأن هذا لا يراد مني على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع بل هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال في الجملة فإذا اقتضى الحال شيئين فروق أحدهما دون الآخر كان الكلام يليغما من هذا الوجه وإن لم يكن يليغا (١٤١) مطلقا وحيث إذا اقتضى الحال شيئين تحققت

البلاغة بمراعاة أحدهما فقط لكن مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى قاله بس لكن قد تقدم لساعتين عند الحكم أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بدرجة الطاقنة وحيث إذا كان المقام يقتضي عشر خصوصيات وأتى واحدة لكونه لم يطلع الأغلب أي لم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة أو أطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة أعلى من الأخرى برعاية الاعتبار أو كان حال

ورعاية الاعتبار والبعد من أسباب الاختلال بالفصاحة (ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه آخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها إشارة إلى أن تحسین هذه الوجوه للكلام عرضي

في الخصوصيات المناسبة الأوهوم مرتبة في ذلك المقام مثلا مقام الانكار التام إذا كدفيه بتأ كيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة وإذا كدفيه بتأ كيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الأولى وإذا بولغ في التأ كيد فهذا الاعتبار مرتبة هي أعلى مما قبلها فتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد وتفاوت الرتب في المقامات من جهة أن ما راعي مثلا في مقام هو أعلى وأصعب مما راعي في مقام آخر كمقام الحقيقة مع مقام المجاز فرعاية اعتبارات المجاز أعلى ولذلك كان التفاوت بتفاوت المقامات ورعاية الاعتبار وذلك بالبعد عن أسباب الاختلال في الفصاحة في كل مقام (وتتبعها) أي وتتبع بلاغة الكلام (وجوه آخر) أي أحوال عارضة للكلام سوى الفصاحة والمطابقة لمقتضى الحال (تورث) تلك الوجوه (الكلام حسنا) زائد على الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة وبه بقوله تتبع على أن حسن الكلام بهذه الوجوه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذي هو حسن البلاغة ولما كانت (قوله وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد القولين السابقين إن هذه الوجوه من البلاغة فلا حاجة لذكرها فإن قلت هذا يقتضي أن كل كلام يليغ لأنه ليس شيء من الكلام ملحقا بأصوات البهائم قلت انما يريد ما لو غير ما دونه التصق بأصوات البهائم مع كونه كلاما والتحقا به ليس

المخاطب يقتضي ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع عليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبار إما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في الفظة والكثرة وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية الاعتبار ليس هذا لازما لما قبله لأنه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبار فإن المقام قد يقتضي ثلاث مؤكدات ويؤتي له بمؤكدين هو عطف مسبب على سبب وأتى بذلك إشارة إلى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية الاعتبار (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كلاً كان كلام مطابق لمقتضى الحال وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة فالأول أعلى بلاغة من الثاني (قوله وتتبعها) أي في التحسين وقوله وجوه أخرى وهي الحسنات البديعية وقوله تورث الكلام حسنا أي حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير معروف بالاضافة ولذا وقع صفة لا وجوه وفي هذا التفسير إشارة إلى أن آخرية تلك الوجوه ونهايتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فإن قلت قول المصنف آخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لأن المطابقة مع الفصاحة هي البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها هما

(قوله بناء على استعمال المشترك الخ) أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فان البليغ موضوع للكلام والمنكلم موضوعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل الخ) الاصطاحية نسبة أي أو على تأويل هو كل الخ أي أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا أمر كلي تحت فردان فهو من قبيل الكلي المتواطئ وهو المشترك المعنوي وهذا الاحتمال لا يجريان في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) أي كانت بلاغة كلام أو متكلم لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة وأما أخذها في بلاغة المتكلم فبواسطة وذلك لأنه أخذ في بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ ولما أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى الغوي) أي وهو عكس الموجهة الكلية موجبة كلية أي لا عكس بالمعنى الغوي صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لأنه يمكن أن يقال كل فصيح بليغ وإن كان غير صحيح أو المراد ولا عكس بالمعنى الغوي ثابت في الواقع واحتراز بقوله بالمعنى الغوي من العكس بالمعنى الاصطاحي وهو عكس الموجهة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بأن يقال بعض الفصح بليغ (قوله أي ليس كل فصيح بليغا) يحتمل أن يكون علمه لقوله ولا عكس بالمعنى الغوي أي لأنه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل أن يكون تفسيره تفسير الثاني (١٤٣) وهو لا بليس وفسر المنق وهو العكس

الغوي عما بعد ليس وقوله أي ليس كل فصيح بليغا أي بالفعل بل تارة يكون بليغا وتارة لا وإذا صح التعليق بقوله لجواز الخ وليس المراد أنه ليس كل فصيح بليغا بالامسكان أو الضرورة والافسد التعليق (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد زيد قائم من غير تو كيد وقوله وكذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة وذلك بأن يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام

بناء على استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى الغوي أي ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحتمال ما يقتدر به على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا

(فصيح) لان البلاغة أخص من الفصاحة وكل واحد الاخر وجدا لاعم (ولا عكس) كليا أي لا يصدق كل فصيح بليغ وهذا هو المعنى بالعكس الغوي وذلك لان الفصاحة أعم ولا يلزم من صدق اعم صدق اخص فيجوز وجود كلام فصيح غير بليغ ووجود ملكة الفصاحة دون ملكة البلاغة وعموم لفظ البليغ للكلام والمتكلم إما لكونه من باب المشترك المستعمل في معنييه وكذا الفصح وإما بتأويل أن المراد ما يصدق عليه لفظ البليغ فيكون من باب التساوط ولا اشتراك المتكلم والكلام في كون كل منهما مصدق بالبليغ ومثل هذا الاعتبار يجري في لفظ الفصح فيكون المعنى كل مصدوق بالبليغ مصدوق للفصح (و) علم أيضا

(فصيح ولا عكس) يعني سواء كان كلاما أم متكلما لان البلاغة لا بد فيها من فصاحة الكلام والكلمات قال الخطابي معناه ان البلاغة أخص من الفصاحة لان الفصاحة مأخوذة في حد البلاغة كالفصل فكانت كالحيوان للانسان قلت اذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص وليست كالفصل بل البلاغة كل ذواتها مرتبة والفصاحة جزء

فصيح مثل زيد قائم المنق للمتنكر من غير أن يقتدر بها الى مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم أيضا) أي من تعريف الفصاحة والبلاغة أن مرجع البلاغة الخ وحاصل ما في المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور الاختراز عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوي وتزيد البلاغة بتوقفها على الاختراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد فتقيد الاختراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة فتنتفي البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاختراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً والاختراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة والاختراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاختراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو والاختراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم والاختراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان والاختراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني وأما الوجوه التي تروث الكلام حسنا فإذا فتعرف بعلم البديع إذا علمت ذلك تعلم أن مرجع البلاغة أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيان الاختراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد والاختراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة وهذا الثاني يندرج تحته الاختراز عن الأمور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لأنه إذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه يدرك بعلم

آخر وبعضه بالحس وبعضه بهذين العليين علم أن الحاجة ماسة إليهما (قوله أن البلاغة في الكلام) كذا قيد في الإيضاح وتبعه الشارح فان قلت كما أن بلاغة الكلام ترجع إلى هذين الأمرين وتوقف عليهما كذلك بلاغة المنكلم فلا حسن ترك التقييد ليعلم البلاغة في الكلام وفي ذلك ما ثبت في كلامه بالمراسلة إلى أن رجوع بلاغة المنكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما فتوقف بلاغة المنكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لأن بلاغة المنكلم متوقفة على بلاغة الكلام لا عكسها في مفهومها وإذا كانت بلاغة الكلام متوقفة عليهما كانت بلاغة المنكلم كذلك لأن المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء قالوا فليقل الشارح في بلاغة وترك القيد حيث يكون كلام المصنف متساوًا للبلاغتين أو صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز أن يكون توقف بلاغة المنكلم عليهما لأجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لأجل أمر آخر (قوله أي ما يجب أن يحصل) أي شيء يعني اخترازًا وتميزًا يجب أن يحصل أو الشيء الذي يجب أن يحصل وهو بتشديد الصاد وحيث شد فلما راجع الأمر الذي يتوقف حصولها على حصوله وهذا التفسير يدل على أن المرجع اسم مكان أي ومكان رجوعها الاختراز والتميز ويكون جعلهما مكانًا للبلاغة مجازًا باعتبار أن رتبتهما عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه أو أنه مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي والأمر المرجوع إليه في البلاغة الاختراز والتميز في على هذا الاحتمال حذف وإيصال فالأصل (١٤٤) المرجوع إليه هي أي البلاغة أي التي رجعت إليه البلاغة فحذف الجار

فاتصل ضمير لجرور واستروا صل بالمصدر ضمير البلاغة مضاعفًا إليه المصدر فعند ضمير أحدهما المستتر عند حذف وإيصال وهو لراجع لال بموصولة الثابتة عند التفسير وثانيهما البارز وهو راجع لبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان أو اسم مفعول يناقيه ابن المصنف بلفظ إلى فإنه يقتضي أن المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع إذ لو جعل المرجع على ما

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاختراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)

(أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي رجوعها (إلى) وجود (الاختراز عن الخطأ) الذي يكون (في تأدية المعنى المراد) زائدًا على أصل المراد ومعنى رجوع البلاغة إلى الاختراز المذكور أن الاختراز هو الذي يجب حصوله لتحصل البلاغة إذ لو انتفى الاختراز وأتى بالكلام اتفاقًا لم يكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل الغالب حيث شد وجود ذلك الانتفاء ومثل هذا المعنى ما يقال مرجع الجود إلى الغنى أي الغنى هو الذي يجب حصوله لم يكن الجود وليس الكلام على معنى قولهم مرجع كذا إلى كذا بمعنى ما له إليه الذي هو الغالب في الاستعمال كقولنا مرجع الجسد إلى فساد القلوب أي ما له لأن الاختراز يجب سبقه البلاغة وليس عكسًا فإنه

(قوله وان البلاغة مرجعها إلى الاختراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) هو واضح مما سبق لأنه إذا كانت البلاغة المطابقة والذي يحتز عنه الخطأ وقوله في تأدية المعنى المراد يجوز فيه أن يكون المعنى عن الخطأ الواقع في تأدية المعنى وأن يكون حاله أي عن الخطأ حال وقوعه في تأدية المعنى قلت لا يبعد أن الخطأ الآن ليس في تأدية المعنى بل في عدمها والذي يظهر أنه متعلق بالاختراز

لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منه إلى الاختراز والتميز أو الأمر الذي ترجع إليه البلاغة منه إلى ص (والى الاختراز والتميز وهذا فاسد لزوم انتهاء الشيء بنفسه لأن المرجع هو نفس الاختراز والتميز أعجب بأنه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول ومعنى انتهائه إلى الاختراز والتميز تحقيقه فيهما من تحقق العام في الخاص أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذي ذكره الشارح بيان لجموع الكلام بحسب المآل لا مجرد المرجع وذلك لأن ما لرجوع البلاغة إلى الاختراز والتفسير أنه لا بد من حصولهما في تحقق البلاغة وهذا لا ينافي أن مرجع في كلام المصنف مصدر ميمي بمعنى الرجوع بدليل تعدي به إلى (قوله حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالامكان الواقعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان الذاتي وهو الجواز العقلي فكأنه قال لأجل أن تحصل بالفعل وحيث شد فلا بد أن الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لأن ذلك إنما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود إلى الغنى) أي ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى بمعنى أنه لا يحصل الجود إلا إذا كان الغنى حاصلًا بالفعل وأورد على هذا قول الشاعر ليس العطامع الفضول سمحة حتى تجود وما ذلك قليل

فقد سمى الإعطاء مع قوله المال جودًا وقوله المال ليست غنى وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى وجود الشيء الذي يجود منه مطلقًا وإن كان قليلًا (قوله إلى الاختراز) أي التباعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فإذا قلت لنسكركم قيام زيد زيد قائم فقد أخطأت في تأدية المعنى المراد عند البلاغة فلا يكون الكلام بليغًا ولا تكون التأدية المعنى المراد هيصة عندهم إلا إذا كان الكلام مطابقًا للمعنى الحال فلا

كان مطابقا كان مؤديا للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على أصل المراد كالمحسوسات الزائدة على ثبوت الحكم به المحكوم عليه ولو قال المصنف ما يحترز به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله والاربع) فيه أن شرطية ولا تافية والنق اما الاحتراز وإما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى على الاول وإن لا يحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لأنه ربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا ويعترض على هذا بأنه متى نقي الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال لأنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح إذا ولفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحينئذ فالاولى إسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكون مرجعا للاحتراز بل إلى شيء آخر فلا يصح لأنه ربما الخ واعترض على هذا بعدم صحة التفریع أعني قوله فلا يكون بليغا لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعا للبلاغة لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا فالناس في التفریع أن يقول فيكون بليغا يعني واللازم وهو كونه بليغا باطل فبطل المزموم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالناصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما في صدره أو في مجزئه وأجيب باختبار الاول أعني رجوع النقي للاحتراز وتجعل ربما لتحقيق على ما قاله ابن الحاجب في قوله تعالى ربما يؤذون الذين كفروا وكافوا مسلين أي أنهم يؤذون ذلك تحقيقا وهنا كذلك (١٤٥) وليست للتقليل ولا للتكثير وحينئذ فالمعنى هنا

وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدي بلفظ غير مطابق تحقيقا فلا يكون بليغا أو تختار الثاني (٢) وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة وتجعل ربما للنقي مجازا للناسبة بين النقي والقلة ويكون ذلك النقي منصبا على التفریع أعني قوله فلا يكون بليغا ونقي النقي إثبات فكأنه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على

والاربعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تميز) الكلام (الفصيح من غيره)

(و) علم أيضا ما تقدم أن مرجع البلاغة (الى تميز) الكلام (الفصيح من غيره) وفي ضمن تميز الكلام الفصيح تميز الكلمات الفصيحة لا اشتراط فصاحتها في الكلام وذلك لأن الفصاحة شرط في البلاغة فلا بد من حصول الشرط ليحصل المشروط فإذا لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقا لم يكن أن يوثق به غير فصيح فلا تحصل البلاغة وإن اتفقت مطابقة ذلك الكلام لمقتضى الحال بل الغالب عند عدم التميز عدم الفصاحة ثم إن بيان أن مرجع البلاغة إلى الاحتراز والتميز المذكورين قهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذا العلم لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة وعلم أن بعض ما يحتاج إليه مدرك بعلم آخر وبعضه بالحس والنظر افتقر فيما يدرك إلى علم يحقق به فيكون ذلك العلم قد سمت الحاجة إليه وهو هذا الفن بقسميه وإلى هذا أشار بقوله

ص (والى تميز الفصيح من غيره الخ) ش هو واضح لا يقال ينبغي أن يقول وإلى الاحتراز عن غير الفصيح لأن السامع ليس عنده غير التميز والتسليم لا يسعه ترك (١) غير الفصيح فهو بفعل ما يقتضيه المقام والحال

(١٩ - شروح التلخيص أول) هذا وإن لا يكن الاحتراز مرجعا لمؤدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله وإن لا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا وعبارة عبد الحكيم قوله والاربعا أدى الخ أى وإن لا يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور بل حصول البلاغة بدون الاحتراز أى مع الخطأ في التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى تميز الفصيح الخ) كان الاحسن في المقابلة أن يقول وإلى الاحتراز عن أسباب الخطأ في الفصاحة لأنه أنسب بالمقابل لفظا ومعنى أما الاول فلا لأن المقابل لفظ الاحتراز أما الثانى فلا لأن التميز يشمل التميز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح وليس مجرد أنه لا يلزم من العلم والتميز بين الفصيح وغيره الاتيان بالفصيح والبلاغة إنما تتوقف على الاتيان بالفصيح بالفعل بخلاف الاحتراز عن الأسباب الخلة بالفصاحة فإنه خاص بالثاني ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بأن المراد التميز بحسب الوجود الخارجي بأن يوثق بالكلام فصحا لا بحسب العلم أو يقال قوله والى تميز الفصيح أى فيؤتى به وقوله من غيره أى فلا يؤتى به فأطلق المصنف التميز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة

(١) ترك غير الفصيح كذا في النسخة ولعل لفظه غير من زيادة النسخ أو اسقط لفظ الاقبل ترك وبالجمله فليس في يدنا الا هذه النسخة السقيمة العارضة عن العصة والله المستعان كتبه معصمه (٢) قوله وهو كون الاحتراز الخ الاولى والاصوب أن يقول وهو رجوع النقي لكون الاحتراز الخ كما يعلم من كلامه سابقا لاحقا تأمل كتبه معصمه

والثاني أعم التمييز منه ما يبين في علم متن اللغة

الامر الى قولنا ان مرجعها الكلام الفصح التميز أي المعروف (قوله والاربع الخ) أورد عليه ما تقدم ايرادا وجوابا أي وإن لا
وجسد تميز فلا يكون بليغ لانه ربما أورد الخ أو لا يمكن مرجعها التميز فلا يصح لانه ربما الخ ويرد على الاول هنا ما ورد على الاول سابقا
بكذا يرد على الثاني هنا ما ورد على الثاني سابقا وعادة بعضهم أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصح من غيره وأما الكلام اتفاليا
أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفي البلاغة بل الغالب ذلك وعبر هنا بالاراد لان الورد ومن صفات الالفاظ ولما تقدم يأتي لان التادية
من صفات المعاني (قوله بلفظ غير فصيح) أي كقولك أنفك مسرج وشعرك مستشزرفه هذا مطابق الا أنه غير فصيح (قوله ويدخل
الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام حيث جعل الفصح صفة ولولم يقيد بذلك وجعل الفصح صفة لفظ لم ينجح
الى هذا الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحوج لذلك الاعتذار لكن العذر للشارح حيث تبع المصنف في الايضاح
لذي هو كالشرح لهذا المتن فانه قيد فيه بذلك القيد اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة
لكلمات ثانيا وبالعرض وايضا قد سبق أن فصاحة المفرد والكلام حقيقةتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد
كاللفظ الفصح لكان كالمجمع بين معني المشترك بلا (١٤٦) ضرورة وهذا أعم قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال ان كلامه

قتضى أن البلاغة انما
توقف على تمييز الكلام
لفصح دون تمييز الكلمات
مع أنها تتوقف على تمييزها
ايضا (قوله لتوقفه عليها)
ي لان فصاحتها جزء من
صاحته (قوله أي يميز
لفصح من غيره) هو بحسب
لتفصيل خمس عيبرات
عدد الخلالات بالفصاحة
وهي تمييز الغريب من غيره
وتمييز الخالف للقياس من
غيره وتمييز المتعار من غيره
وتمييز ما فيه تعقيد من غيره
بتمييز ضعيف التأليف من
غيره (قوله منه) ظاهره

والاربع الخ أورد الكلام لمطابق مقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا وجوب وجود الفصاحة
في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
(والثاني) أي تمييز الفصح من غيره (منه) أي بعضه (ما بين) أي بوضع (في علم متن اللغة)

(والثاني) من مرجعي البلاغة وهو تمييز الفصح من غيره (منه ما بين في علم متن اللغة) يعني أن تمييز
الفصح من غيره لما كان موقوفا على معرفة الامور المنافية للفصاحة احتج الى ما يتوصل به الى معرفة
تلك الامور فمن تلك الامور ما يبين في العلم المحمي بعلم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية
ويسمى هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم يتعلق بذات اللفظ ومعناه
والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو ومثله تعلق بالالفاظ لامن حيث المعنى الموضوع له اللفظ
وما يتعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج والمتبين في هذا الفن دون غيره عما
يه في الفصاحة فيحصل بدراسة تمييز لفصح من غيره هو الغرابة لا يقال لا يذكرك في هذا الفن
ان هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب فلا تدرك الغرابة في علم متن اللغة لاننا نقول معنى الادراك أن
من أحاط علما في كتب المتداولة ومارس ما دون فيها من الالفاظ المأنوسة الاستعمال بعد أن
تقرر عنده أن ما يوجد في هذه الكتب وأمثالها هو المأفوس المشهور وانتقل ذهنه الى أن غير ما قلنا
هنا مما ينتقل الى لتفسير وتفتيش عنه في الكتب المطولة المبسوطة التي لم تفتش بالشه
وقوله (والثاني منه ما بين في علم متن اللغة)

انه خبر مقدم لقوله ما بين وفيه أن كون ما بين في العلوم لم يذكر من ذلك التمييز امر معلوم بخلاف كون
بعض التمييز بين في العلوم امدا كورة فامر مجهول والانسب هو الاخبار بالجهول لا بالعلوم فالأقدم من حيث المعنى أن تجعل من مبتدأ
لكونها اسم بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على صورة الحرف وما بين خبر والمعنى والثاني بعضه التمييز الذي بين متعلقه في علم اللغة
أو الصرف الخ والى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال أي بعضه ومما قد من أن من اسم لاتم بمعنى بعض أحسن مما ذكره هنا بعض
الحوادث من أنه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل ابتداء وقته مقامه وهو بعض اذ هذا خلاف المعروف عندهم اذا المعروف أن لفظ من
اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعيض الجزئي ومن صرح باسميتها القطب والطبي في قوله
تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم (قوله ما بين) أي تميزات بين متعلقها في علم الفصح الخ في قوله منه ما بين بتقدير ذلك المضاف
ولأن تقدر به من أي والثاني من متعلقه ما بين الخ ولك أن تقدر تمييز قبل ما أي والثاني منه تمييز ما بين (قوله متن اللغة) يطلق المتن
على أمور منها الاصل كإثنا والاضافة بيانها وبطلق على اظهر كافي قوله

لذت على الذي أرسل متنى فلا والله ما نطق بمحرف

وعلى الشد القوي (قوله كالغراب) ظاهره انه مثال لما بين وهو تميز بفضل المعنى وتميز الفصح من غير بعضه وهو الغرابية بين في علم
متن اللغة مع أن الغرابية ليست بعض التميز والجواب أن في كلام المصنف حذف الأصل كتميز ذي الغرابية من غيره أي كتميز غير السالم
من الغرابية من غيره وكذا يقال في قوله كخالفه القياس وما بعده أو يقال انه تمثيل للتعليق المستدرك سابقا والكاف في قوله كالغرابية
استقصائية ان ليس شيء من متعلقات تميز الفصح يبين في اللغة غيرها أو يقال انه الادخال الافراد التمهيدية وكذا يقال في ضعف التأليف
ومخالفة القياس (قوله وانما قال في علم متن اللغة) أي ولم يسقط لفظ متن ويقول في علم اللغة (قوله أي معرفة) هنا تفسير لقوله علم
وهذا أحد اطلاقاته الثاني المسائل والثالث الملكات ولوجمل الشارح العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكان
أنسب بقول المصنف يعني في علم الخ وقوله أوضاع المفردات هذا بيان لمتن اللغة وهو من إضافة الصفة للموصوف أي معرفة المفردات
الموضوعة لمعانيها وانما هي ذلك العلم الباحث عن معاني المفردات الموضوعة بعلم المتن لأن المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم
تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كانه من ثلاثة تعلق بالالفاظ لا من حيث المعنى الذي وضع له اللفظ
وما تعلق بالمعنى أقوى لان الاسم الى ايراد المعنى أحوج (قوله أعم من ذلك) أي أعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير
معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة من جهة واعلال واغراب وبما وغير ذلك ذلك لانه يشمل اثني عشر علما
تطهر بعضهم بقوله لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم * بيان قوافل عروض وفرضهم

وانشاء تاريخ وخط وأسقطوا * بديعاً ووضعاً فرت بالعلم بعدهم

وعبد الناطم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الرخصى والحق أنه ليس منه لان التاريخ ليس خاصاً باللغة

العرب فالاولى ابداله بعلم
النجويد وهذه الاثنا عشر
علما كما تسمى بعلم اللغة
نسمى بعلم العربية أي
واذا كان علم اللغة أعم من
متن اللغة فلا عبرة لاقتضى
أن ذا الغرابية بوضع وبين

كالغرابية وانما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعني به يعرف
تميز السالم من الغرابية عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثورة علم
أن ما عداها مما يقتضي التقدير أو يخرج فهو غير سالم من الغرابية وهذا يبين فساد ما قيل انه ليس في علم
متن اللغة

كسكا' كما تم وافرنقوا والى تخرج غير مأثورة كسرج فهو غير سالم من الغرابية لان باضدادها تبيين
الاشياء ومعلوم أن كل مخرج على غير ما يشتهر يقتضي التنقيب عنه في الكتب المبسوطة وأما المخرج

في الاثني عشر علما (قوله لان اللغة أعم) أي لان علم اللغة أعم فهو على حذف مضاف فادفع ما يقال ان اللغة هي الالفاظ الموضوعة
لمعانيها وهي لا تشمل ما ذكر من العلوم ما ينال العموم والحاصل أن الذي يشمل هذه الاثني عشر علما علم اللغة لا اللغة فلا بد من هذا
التقدير (قوله يعني به) أي بعلم متن اللغة أي أن مراد المصنف بكون الغرابية بين في علم متن اللغة أن بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من
الغرابية من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجري فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيما علمه بالمقابلة وأتى
الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضي أن علم متن اللغة بين فيه أن هذا اللفظ مثل نكا' كما تم غريب
يحتاج في بيان معناه الى البحث في الكتب المبسوطة في اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج الى تخرج على وجه بعيد وأن هذا اللفظ مثل
اجتمعتم ليس بغريب مع أنه لم يذكر في علم اللغة أصلا وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد المصنف بكون الغرابية بين في متن اللغة أن
بهذا العلم يعرف السالم من الغرابية من غير السالم يعني أن من تتبع الى آخر ما قال وأنت خبير بأن المناسب لهذا التقرير أن يقول
المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كالايجتي (قوله يعرف تميز الخ) ان أريد التميز ذهنا وهو معرفة السالم من غير ما يحتاج لتقدير
مضاف أي يعرف متعلق تميز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولايجتي تهافتا وان أريد التميز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك
التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله علم أن ما عداها الخ) أي لان الاشياء بين باضدادها (قوله الى تنقيب) أي زيادة بحث وتنقيب لعدم
وجوده في الكتب المتداولة كالقاموس والاساس والمصباح والختار (قوله أو تخرج) أي على وجه بعيد فالاول مثل نكا' كما تم
وافرنقوا والثاني مثل مسرج (قوله وبهذا) أي بما ذكر من قوله يعني أن من تتبع الخ (قوله ما قبل) أي اعتراضا من بعض
الشراح وهو الزوني على المصنف ومن شأنك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه ما بين في علم متن اللغة كالغرابية
يقتضي أنه يذكر في كتب علم اللغة أن بعض الكلمات الغريبة مثل نكا' كما تم يحتاج في معرفة معناها الى البحث في الكتب المبسوطة
في اللغة لانها من ماصدقات الغرابية التي حكم المصنف عليها بأنها بين في علم اللغة مع أنه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة أصلا

(قوله أن بعض اللفاظ) أي لا يقال في بعض معين من اللفاظ أنه يحتاج إلخ أي فكيف يقول أن تميز السلام من غيره بين في علم من اللغة (قوله إلى أن يبحث عنه) أي أو يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم التصريف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هذا الذي بين في متن اللغة مغاير لما بين في التصريف والجواب أن أول التقسيم والمراد بما بين من علقه نوع كلي والمعنى أن هذا النوع يتقسم إلى أقسام قسم بين من علقته في علم من اللغة وقسم بين من علقه في التصريف إلخ واعتراض بأن الخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف وأجيب بأنهم يذكرون اللفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون إنها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه اللفاظ خلاف ما ثبت (٢٨) عن الواضع (قوله أنه يعرف إلخ) أي لأن من قواعدهم أن المثلي إذا

اجتمع في كلمة وكان الثاني منهما متحركاً ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام (قوله كضعف التأليف) أي مثل الانسار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع لا تشمل جارية القوانين كما سبق وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف بين في علم النحو وأجيب بأن سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور انما هو لمخالفة الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً ومخالفة الأصل وإن جازت فوجب عسر الدلالة والتعقيد والنحويين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل وبين فيه أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول

أن بعض اللفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة في اللغة (أو) في علم (التصريف) كخالفه القياس أنه يعرف أن الأصل مخالفة لقياس دون الأصل (أو) في علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس)

على المعهود فهو يوجد في الكتب المتداولة فذكر الحاجة إلى التنقيب المذكور بغنى عن ذكر التخرج المذكور لأن ذكره أبلغ ولا ينحصر البيان في التنقيب على القراءة مثلاً أو ما ينزل منزلة التنقيب كان يقال هذا عما يبحث عنه في الكتب المبسطة حتى يرد البحث فليتأمل (أو التصريف) أي ومن تلك الأمور المناقبة للفصاحة التي يتوقف تمييز الفصيح من غيره على إدراكها ما بين في علم التصريف كخالفه القياس في بنية الكلمة أنه يعرف أن الأصل مخالفة لقياس وإنما القياس فيه الادغام (أو النحو) أي ومن تلك الأمور ما يعرف بعلم النحو كضعف التأليف في نحو ضرب غلامه زيداً على أن زيداً مفعول فإن الانسار قبل الذكر هنا ضعيف كما تقدم وكالتعقيد اللفظي كما تقدم في قوله وما مثل في الناس إلا على إلخ كذا قيل وفيه نظر لأن الأمور الموجبة للتعقيد اللفظي إن كان اجتماعها يوجب ضعف التأليف فذكر ضعف التأليف بغنى عن ذكر التعقيد اللفظي وقد تقدم عند هذا القائل أنه لا يستغنى به عنه وإن لم يوجب اجتماعها ضعف التأليف لم يعرف التعقيد بالنحو إذ غاية ما يدرك بالنحو جريان هذا التركيب مثلاً على القانون المشهور وأعدم جريانه وقد يجاب عن هذا بأن ما يدرك بالنحو كون هذا أصلاً كتقديم الفاعل على المفعول وكون هذا خلافاً كالعكس فيكون ذلك ذريعة إلى أن اجتماع أمور هي خلافات الأصل ولو كانت كلها جائزة مما يوجب صعوبة الفهم لأن الخروج عن الأصل من أوجه كثيرة غير مطبوع فيوجب صعوبة الفهم وهو التعقيد اللفظي لكن العلم بهذا من النحو يدعي خفاؤه فلا يبقى عن غيره فيه (أو يدرك بالحس) أي ومن تلك الأمور ما يدرك بالحس أي بالطبع النطق والاستثقال اللفظي أن ذلك يعرف بتأخر حروف مستشررات

أو التصريف أو النحو الثاني مبتدأ ومنه ما بين جملة خبرية ويجوز أن يكون منه خبراً عن الثاني وما بين فاعله كقوله سبحانه ولئن لم لهم جزاء الضعف بما عملوا وقوله متن اللغة أي العلم الذي يعلم به معاني المفردات يختص بقوله متن عن النحو والتصريف فأنهما من اللغة وليس موضعهما متنها والمراد بالثاني هو تمييز الفصيح من غيره (قوله أو يدرك بالحس)

وأن تقديم المفعول على الفاعل خلاف الأصل وأن الأصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وإن عكس ذلك خلاف وهو الأصل وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على قوله بين أي ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو المتناظر بالحس كما يدل عليه قوله أنه يعرف إلخ والمراد بالحس الحس الباطني وهو القوة المدركة للطائفة الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما هو بالذوق لأجل أن يوافق ما هو من أن إدراك التناظر انما هو بالذوق الصحيح فاعده الذوق ثقبلاً متعسر النطق فهو متناظر سواء كان من قرب الخارج أو بعداً أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير وليس المراد بالحس حس السمع والخالف ما هو وإن كان وصول ذلك للحس الباطني بواسطة السمع

وهو ماعدا التعقيد المعنوي * وما يحتز به عن الأول أعني الخطأ

(قوله كالمتأخر) أي سواء كان متأخر حروف أو كلمات (قوله أن مستشزرا) هذا في تناظر الحروف (قوله وكذا تناظر الكلمات) كقوله وليس قرب قبر حرب قبر (قوله أي ما بين) أي التفسير الذي بين متعلقه (قوله أو يدرك بالحس) عبر هنا بأومشا كلة للصف والافالظاهر الواولان الضمير راجع لما المينة بالجميع أعني بين ويدرك (قوله فقدمها الخ) أي لان قضيته أن كل ماعدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعداه لاجبعه ويحتمل أن وجهه السهو أنه يوهى أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا التعقيد المعنوي (١٤٩) يدرك بالحس أي وأما هو فلا يدرك بالحس

وهو محقق لا أدراكه بالعلوم السابقة أي وحينئذ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوي مع أننا بصدد بيان الحاجة اليه لاجل بيانه (قوله) اذ لا يعرف الخ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد المعنوي

كالمتأخر فيه يعرف أن مستشزرا متناظرون مرتفع وكذا تناظر الكلمات (وهو) أي ما بين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقدمها سها واطاها (ماعدا التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علمين مفيدين لتلك فوضعوا علم المعاني الاول وعلم البيان الثاني واليه أشار بقوله (وما يحتز به عن الاول) أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

(قوله تميز السالم) أي متعلق تميز السالم (قوله فعلم) أن مرجع البلاغة أي بعض مرجعها وهو تميز القصص من غيره وقوله بعضه مبين أي بعضه مبين متعلقه وهو القرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه مدرك بالحس أي مدرك متعلقه وهو التناظر سواء كان في الحروف أو في الكلمات (قوله وبقي) أي من المرجع الاحتراز الخ أي فأنهم ما غير مبين في علم ولا مدركين بالحس فست الخ (قوله وبقي) الاحتراز عن الخطأ أي

وكملت قوله فيما تقدم وليس قرب قبر حرب قبر (وهو ماعدا التعقيد المعنوي) يعني ان كل ما يحل بالفصاحة مما سوى التعقيد المعنوي يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وأما التعقيد المعنوي وهو مما يحل بالفصاحة فلا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فست الحاجة الى فن يعرف به التعقيد المعنوي ليكمل العلم بأحد مرجعي البلاغة وهو تميز القصص عن غيره وأما المرجع الآخر وهو الاحتراز عن الخطأ فلم يدرك منه شيء بالعلوم ولا بالحس فست الحاجة الى فن ثان يعرف منه ما يحتز به عن الخطأ في التأدية وانما ست الحاجة الى ما تكميل به معرفة البلاغة لان معرفتها وسيلة لمعرفة أن القرآن معجز في بلاغته وادراك اعجاز القرآن المقوى للايمان نهاية الامل وغاية ما يستعمل فيه الانسان الكد في العمل فالضمير في قوله وهو ماعدا الخ عائد على ما يدرك بأحد تلك العلوم أو يدرك بالحس وليس عائد على ما يدرك بالحس فقط لان ذلك يقتضي ان ماعدا التعقيد المعنوي مما يحل بالفصاحة مدرك بالحس وذلك يقتضي ان تلك العلوم لا يحتاج اليها في ادراك شيء مما عدا التعقيد المعنوي وان الحس كاف فيه وهو مناقض لما قبله الا أن يقدر أن المعنى ماعدا التعقيد مما لا يدرك بتلك العلوم وهو تكاف ولهذا قيل انه سهو ظاهر * ثم أشار الى تسمية الفنيين الذين أتبع ما تقدم من الحاجة اليهما في تكميل ادراك مرجعي البلاغة فقال (وما يحتز به عن الاول) أي والعلم الذي به يدرك ما يحتز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

وهو ماعدا التعقيد المعنوي) أي من تناظر الحروف والتأملها (١) وضعف التأليف وقوته لا يقال ضعف التأليف انما يعلم من التحولات فنقول المعنى يتعدى بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة الا أنه يرد عليه حينئذ ان ذلك من النحو وأنه ليس بحس لفظي فان المدعى ان ضرب غلامه زيدا تعقيد لفظي لا معنوي ففيه نظر وقوله (وما يحتز به عن الاول) أي عن الخطأ في تأدية المعنى المراد

الذي هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني (قوله فست الحاجة) أي دعت وجلت (قوله مفيدين لتلك) أي لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين (قوله واليه) أي الى كونهم وضعوا علمين مفيدين لما ذكر من الاحترازين أشار بقوله والمرد بالاشارة الى كروا لافهم مصرح لاشير (قوله وما يحتز به عن الاول) فيه أن الاول هو الاحتراز عن الخطأ وعلم المعاني لا يحتز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ والجواب أن في كلام المصنف حذف مضاف أي عن متعلق الاول فنقول الشارح أي عن الخطأ تفسير ذلك المقدر

(١) قوله وضعف التأليف الخ هذه عبارة لا تخلو من خلل فتأمل وحرر كنبه معجبه

هو علم المعاني * وما يمتاز به عن الثاني أعني التعميد المعنوي هو علم البيان * وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع

بقوله علم المعاني ان اريد به القواعد فالامر ظاهر وان اريد به الملكية أو الادراك احتج الى تقدير مضاف أي فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده (قوله لمكان) مصدر من الكينونة وهي التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة والمراد بالاختصاص التعلق أي لوجود زيادة تعاقب أو ما بالبلغه ونحاسبنا لاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شيء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وتغيير الفصح من غيره والشئ الاول انما يكون هذا المعنى ولا يدرى فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بزيادة الشئ لثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة واصرف والكه ولا زيادة عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزيدا اختصاص لهما أي لجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التميز المذكور (١٥٠) بخلاف النعم مثلا فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التميز بل ذلك حاصل

منه تبعاً والمقصود بالذات
منه معرفة حال اللفظ
اعراباً وبناءً وحاصل
ما ذكره الشارح أن البلاغة
مرجعها الأمرين الاحتراز
عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد والاحتراز عن
الأسباب الخلة بلفظة
والأول موقوف على علم
المعاني والثاني موقوف
على التقهواً صرف والنحو
والبيان وحيث أنها بلاغة
متعلق بها علوم خمسة
وهذا بيان لكونه متعلق
مشتتركا الآن متعلق
بمجموع علم المعاني والبيان
بها زيد من متعلق غيرهما
وذلك لأن بعلم المعاني يعرف
ما به يطان الكلام مقتضى
الحال والبلاغة مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وأما

(علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها المختصر

هو (علم المعاني) وسمي علم المعاني لان ما يدرك به معان مختلفة زائدة على اصل المراد (وما يحترز به عن التعقيد المعنوي) أي والعلم الذي يدرك به ما يقع به الاحتراز عن التعقيد المعنوي هو (علم البيان) وسمي علم البيان لانه من يتعلق بالوضوح والبيان من حيث ان علم البيان به يعرف اختلاف طرق الدلالة في الوضوح والبيان على ما يأتي في تعريفه ويسمى العلمان على البلاغة لان لهما من اختصاص بالبلاغة أما في المعاني فواضح لان به يعرف ما يطابق به الكلام مقتضى الحال من حيث هو كذلك على ما يأتي والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما في البيان فلانه وان كان مفاده ومغرمه معرفة ما يرزول به التعقيد المعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو مثلا الذي هو ما يزال به ضعف التأليف لما كان الحامل على وضعه تكميل ما يتوقف عليه البلاغة كل أن من بهما بخلاف النحو فالحامل تصدي ما يؤدي به أصل المراد وهو مقصود مستقل عند غير البلاغ بخلاف ازالة التعقيد المعنوي لا يتعرض له الا من به طموح البلاغة وأيضا الاحوال المقدرة فيه من فوائد ها لا كثرة جعلها لمطابقة مقتضى الحال كالجواز والحقيقة والكناية ولولم تذكر فيه على ذلك الوجه بخلاف الاحوال المذكورة في النحو (وما يعرف به وجود التحسين علم البديع) أشار به الى أنهم قد احتاجوا الى ما يعرف

(علم المعاني وما يجترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن في إطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظر لأن الراغب قال في كتاب الأربعة إلى محاسن الشريعة أن لفظ الأبداع لا يستعمل لغير الله تعالى لأحققته ولا يحازر وقد يحدث فيه قوة تعالى ورهبانية ابتدعوها

في البيان فانه وان كان مفاد. وغمرته معرفة ما يزول به لتعقيد المعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على (ومنها)
مفاد النحو وحرف والمغسة فانه يزول بالاول ضعف التأليف وبالثاني مخالفة القياس وبالثالث الغمراية لكن المقصود بالذات من
البيان تمييز السالم من لتعقيد المعنوي من المشتمل عليه الذي تتوقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من
الاول الصحة عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء وأما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد للفظي من المشتمل عليهما فهذه ليس
مقصودا بالذات من النحو بل هو امر عارض له وكذلك المقصود بالذات من الصرف الصحة عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال وأما
تمييز الموافق للقياس من المخالف فهو امر عارض له فلما كان المقصود بالذات من البيان تتوقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من
غيره كان البيان أشد تعلقا بها من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم) أي من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح
من غيره وإنما كان فيهم مزيدا اختصاصا بالبلاغة مع توقفها من هذه الحثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يمتثلان الا على ما يتعلق
بالبلاغة (قوله انه في البلاغة) كلام لتعليل مقدمة على المعاول لاصلة الاحتياج وقوله الى علم آخر صلة لاحتياجها أي ثم احتاجوا العلم
آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضعوا ذلك) أي لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) أي الطرق والامور التي يحصل بها تحسين الكلام

وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

(قوله مقصوده) أي مقصود مؤلفه أو أن فيه استعارة بالكناية وتخييلا (قوله والثلاثة علم البديع) من جهة الطريقة الثالثة والحاصل أن الطريقة الأولى تسمى الفن الأول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثالثة تسمى الأول بالمعاني والآخرين بالبيان وتسمى الثلاثة بالبديع وهذا هو ظاهر المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تفتق وجوه المناسبة) أما وجه مناسبة تسمية الأول بعلم المعاني فلأنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب (١٥١) وأما وجه تسمية الثاني بعلم البيان فلأنه يعرف به

بيان أو أراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها وأما

وجه تسمية الثالث بالبديع لما البداعة ما اشتمل عليه

من الوجوه أي حسناتها وإما لأنها لما يمكن له تدخل في

تأدية المعنى المراد الموضوع له أساس الكلام صار أمرا

مبتدعا أي زائدا وأما وجه تسمية الجميع بعلم البيان

فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب علف

الضمير ولا شك أن العلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام

الفصيح المذكور فتصحيحا وتحسينا وأما على الطريقة

الثالثة فوجه تسمية الأول بالمعاني يعلم مما تقدم ووجه

تسمية الآخرين بالبيان فتعلقهما بالبيان أي

المنطق الفصيح أو غلب اسم الثاني على الثالث وأما

مقصود في ثلاثة فنون (وكثير) من الناس من (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و) يسمى (الآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تفتق وجوه المناسبة

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

به أو وجه تزيدها حسن الحسن البلاغة فوضعوا ذلك على اسمه علم البديع لأن مفاده بديع الحسن نظريف الاستعمال وفي هذا الكلام ما يفهم منه ما انفحص فيه مقصود الكتاب وهو ثلاثة فنون لأن وضع الكتاب في علم البلاغة ورواها ومجموع ذلك ثلاثة فنون فانحصر فيها مقصود الكتاب (وكثير يسمى الجميع علم البيان) أي والكثير من أهل الفن يسمى جميع الفنون علم البيان لتعلقها جميعا بالبيان وهو المنطق الفصيح المعرب علف الضمير (وبعضهم) أي وبعض الناس (يسمى الآخرين) وهما البيان والبديع (علم البيان) تغليب البيان المتبوع على البديع التابع (و) بعضهم (يسمى العلوم الثلاثة) من المعاني والبيان والبديع علم (البديع) لأن البديع هو الشيء الذي يستحسن نظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه وهذه العلوم كذلك فهذه أوجه التسمية وهي لا تفتق على التأمل ولما ذكر مصادق الفنون الثلاثة وأسماءها تناسب ذكرها في التراجم بطريق العهد لأن العهد يمكن فيه الذكر الضمني كما تقدم فأشار إلى الأول منها فقال

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

والأخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده والأخبار عنهما صحيح لطول العهد وقدمه على علم البيان لأن ثمرته علم المعاني رعاية المطابقة لمقتضى الحال وثمرته البيان هي الاحتراز

(ومنهم من يسمى الجميع علم البيان) لما في كل من معناه اللغوي وهو الظهور (ومنهم من يسمى الآخرين علم البيان) وهذا يقع كثيرا في كلام الرمنشيري في الكشف (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول الرمنشيري عند قوله تعالى أولئك الذين أشنوا الضلالة بالهدى أنه من الصنعة البديعة ص

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

وجه تسمية الجميع بالبديع فليبداعة مباحثها أي حسناتها لأن البديع هو الشيء المستحسن نظرافته وغرابته وعدم وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاص والعلم وتلك الأمور كالخصوصيات والجهاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

﴿ الفن الأول علم المعاني ﴾

(قوله الفن الأول علم المعاني) أورد عليه أن هذا الخبر بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك لأنه قال أولا وما يحترز به عن الأول أي الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين فهو علم البديع فقد علم من هذا أن الفن الأول علم المعاني فقوله بعد ذلك الفن الأول علم المعاني أخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وأجاب بعضهم بأنه لما طال العهد بالنسبة إلى العلمين

الاخيرين أو وقع الجمل هنالك وأجرى ما هنا عليه لتسكون التراجع الثلاثة على نسق واحد والاحسن ما قاله بعضهم أنه ليس المراد بالاول هنا الاول في قوله سابقا وما يحترز به عن الاول الخ بل المراد بقوله الفن الاول أي الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال في الثاني والثالث ولما كان مظنة أن يقع اشتباه في أن الفن الاول والثاني والثالث أي شيء هو جعل علم المعاني على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث إزالة ذلك الاشتباه فظهر لك أن الجمل مفيد وان دفع ماسبق الى بعض الاوهام من عدم صحة الجمل وأنه ينبغي أن يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعاني لان علم المعاني قد علم من قوله فربا وما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني والمعلوم يجعل محكوما عليه ولا يقال ان المتعارف عدم كون المسند أعرف من المسند اليه فاذكرته من جعل علم المعاني خيرا خلافا للمتعارف لان الفن الاول من قبيل المحلي بال وعلم المعاني معرفة بالعلية والعلم أعرف منه لا نقول المسند اليه هنا مساو للمسند في التعريف لان مدخول الالعهدية في حكم علم الشخص ولا يصح أن يجعل الفن الاول خيرا مقدما وعلم المعاني مبتدأ مؤخر الان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزأين في التعريف من غير قرينة كما أشار اليه في اختلاصة بقوله

فأنته حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادي بيان

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ أي القضايا الكلية لانه جزم من المختصر الذي هو اسم الالفاظ الخصوصية على ما سبق في قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم يحتمل أن يراد به الملكة ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتي ذلك قريبا للشرح فعلى أن المراد بالعلم القواعد والاصول التي هي قضايا كلية فالجمل صحيح لانه من جمل الالفاظ على الالفاظ وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالجمل غير صحيح لان الخبر غير المبني وقد يجب أن الجمل من باب الاسناد الجازي لما بين الالفاظ أي القضايا الكلية التي هي الفن والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها عزاولتها ولا يرد أن الاسناد الجازي عند المصنف خاص باسناد الفعل أو ما في معناه فغير ما هو له فخرج اسناد الخبر الجازي لغير ما هو له فلا يكون مجازا عقيلا لان الصحيح خلافه كما أتى (١٥٣) وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغني من أن العلم عبارة عن المعاني

والجمل غير صحيح وأجاب بأن لا اسناد مجازي أو يجب أن ذكره غيرهما بتقدير مضاف لما في الاول أي مدلول الفن ولعلم المعاني أو في الاخير أي الفن اذ دل علم المعاني فهذا ينبوعه جمل

فتمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

عن التعقيد المعنوي وذلك بسبب معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع معرفة المقبول منها ليتروا غيره وثمرة العلم الثاني انما تعتبر بعد حصول ثمرة الاول فصار الاول باعتبار مرجعه وثمرته كالجزء الثاني باعتبار مرجعه وفائدته في عدم وجود الثانية بدون الاولى كالأول والكل بدون الجزء كذا يستفاد من كلامهم وفيه نظر لان اعتبار المطابقة أيضا عبرة بها في باب البلاغة بدون اتقاء التعقيد المعنوي

الشارح العلم على الملكة أو على الاصول والقواعد وقوله بعد ذلك ويحصر في ثمانية أبواب من انحصار الذي

الكل في أجزائه اذ من المعلوم أن أبواب الثمانية ألفاظ فإذا كانت الاجزاء ألفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعاني كذلك فتأمل ذلك (قوله قدمه على البيان) فيعلم على علم بيان مع أنه أنسب بكلام المتن حيث قال سابقا وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان إشارة إلى أن العلم المعاني والبيان وضاعة العلم في مثل ذلك بل بعده من إضافة العام الى الخاص فقد عدل عن مراعاة النكتة المقطعية وهي المجانسة القطعية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله لكونه منه الخ) حاصله أن ثمرة علم المعاني وهي رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف عليها ثمرة علم البيان وهي ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات في الوضوح والخفاء من حيث أنه لا يعتمد ذلك الايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعاني وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذکور صار علم البيان متوقفا على شئين ثمرته وثمره علم المعاني التي توقف عليها ثمرته لان المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء وحيث كان علم البيان متوقفا على شئين وعلم المعاني متوقفا على واحد منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعاني لذلك وضعا والحاصل أن ثمرة علم المعاني التي هي رعاية المطابقة شديدة الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهي تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها وتوقف على غيرها أيضا كما ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشيء يشبه جزءا بجماع التوقف عليه في الجملة فنلك الرعاية وذلك الايراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليها فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء لانها ليست جزءا حقيقة للبيان لانه ليس ببارز عنها مع شيء آخر وانما قلنا من حيث اعتبار ثمرته وانما قلنا انها لا تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لانه يمكن تحقق ما ذكره بتدريج على ايراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان اذ علمت

هذا قول الشارح لكونه بمنزلة المفرد من المركب كلف من في الموضوعين ابتدائية الآن لا ابتداء باعتبار الاتصال لانها ابتدائية محضة لان مجرور هاليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أي متصلاً بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أي متصلاً به ولمنحصره أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً له بخلاف توقف البيان على المعاني ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كاذ كفي قوله عليه الصلاة والسلام أنت مني بمنزلة هرون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علم لكون اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال أي التي هي غرة المعاني لان المعاني كمال المصنف علم يعرف به أحوال اللفظ العربي الخ وثمرة ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ) الضمير للرعاية وذو كذا الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمره لا ما يتوقف حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فلم أن مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث (١٥٣) إنهما يطابق اللفظ مقتضى الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية

المطابقة المذكورة ولا قصد ما قصد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة في علم البيان) أي من حيث انها شرط في الاعتداد بثمرته وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الموضوع والخفاء وليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركباً من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار في كلام الشارح

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها

الذي انما ينبغي معرفة الاراد على الوجه المقبول وان أريد بوجود حاصل الفين من غير مراعاة باب البلاغة صح وجود كل منهما بدون الآخر بل المتبادر أن البيان هو الذي يكون للمعاني كالجزء لان مفاده جزء من أجزاء الفصاحة التي هي شرط في البلاغة التي هي المطابقة لمقتضى الحال وعلم المعاني أمس بالمطابقة من غيره نعم معرفة إيراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بعد انتفاء التعقيد المعنوي عن جملة تلك الطرق اذا اعتبرت بالقبول أي من حيث معرفة ما يناسب المقام منها فيعتبر وما لا فلا تستلزم في باب البلاغة معرفة المطابقة في الجملة لمقتضى الحال كاستلزام الكل الجزء ولا تستلزم معرفة المطابقة معرفة هذا الإيراد وهذا كاف في مناسبة التقديم لكن هذا اذا قطع النظر عن معرفة ثنى التعقيد المعنوي والافهم ملازم لمعرفة الإيراد المذكور ومعرفة المطابقة في باب البلاغة لا تتم الا بذلك فيعود الاول تأمل ثم لما كان الطالب لسائل ينبغي له عليها بجهة تجميعها ليأمن من تضيق وقته فيما لا ينبغيه قدم التعريف الجامع لسائل الفن فقال (وهو علم) أي ملكة يقتدر بها على ادراك أمور جزئية وتفحص ذلك أن القواعد المقررة في الفن توجب ممارستها وكثرة تصفحها

وهو علم

(٣٠ - شروح التلخيص أول) ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان ليست جزءاً منه ولا فائدة وانما هي شرط للاعتداد بفائدة فاعتبرت فيه من تلك الحينية وأما الشئ الآخر الذي هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه فاعتبار فيه من تلك الحينية (قوله المعنى الواحد) أي كسبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد معنى وتارة بقولك زيد جبان الكلب وتارة بقولك زيد كثير الرماح وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت بحراً في الحمام يعطى والحال أن المرئي في الحمام زيد (قوله في طرق) أي بطرق (قوله ملكة) أي كيفية راسخة وانما قصدنا بالرسوخ لان الكيفية النفسانية كما مر لا تسمى ملكة الا بعد الرسوخ اذ في ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراك) أي على استحضار ادراك واستحصاليها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما اختاره صاحب المواقف وغيره من المحققين الا اذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة ومعلوماته من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها مثلاً واضع هذا الفن وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البلاغة يحصل من ادراكها وممارسة ثاقوة للنفس يتمكن الانسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التي عنده متى اراد ويتمكن أيضاً من استحصاليها ما كان مجهولاً له من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم أن المعبر في العلم معنى الملكة هو ملكة الاستحضار الخاصة بعد تكرار المشاهدة وأما يتمكن من استحصاليها ما بقي فليس يعتبر

فيا والى هذا بشير كلام الشارح في المقول (قوله على ادراك جزئية) ان تلك الادراك لا توصف بالكلية ولا بالجزئية والتي
يتصف بها انما هو المدرك كالانسان وزيد وحشيتا فلان يقال يقتدر بها على ادراك الجزئيات واجب بان في الكلام حذف
مضاف أي يقتدر بها على ادراك مدرك جزئية كذا قيل وقد يقال انه لا حاجة لذلك لان ادراك الجزئي جزئي حقيقي لان جزئية
المدرك بالفتح تستلزم جزئية الادراك ثم ان المراد بالادراك ان الجزئية الادراك كان المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من
المسائل أي القواعد الكلية مثلا قولنا كل كلام يلقى الى المنكر يجب نو كيد اصل كل يستفرض بالملكة وفروعه المستفاد منه بالملكة
هذا الكلام الملقى لهذا المنكر يجب نو كيد وكذلك كل كلام يلقى الى المحبوب يجب فيه الاطباب وكل كلام يلقى الى المريض يجب فيه
الايجاز وفروعهما الكلام الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطباب والكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الايجاز وهكذا فلجزئيات
المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية وهي مغايرة لاحوال اللفظ العربي كلنا كيد الواقع في هذا الكلام
والايجاز الواقع في هذا الكلام والاطباب الواقع في هذا الكلام وهكذا فنقول المصنف يعرف به احوال اللفظ العربي يقتضي أن
المعروف بالملكة جزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضي أن المعروف بها جزئيات القواعد قد علمت التغاير بينهما وقد يجب بان
هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة (١٥٤) فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق باحوال اللفظ

على ادراك جزئية ويجوز أن يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولا استعمالهم المعرفة في
الجزئيات قال

قوة يصح لمن قامت به أن يدرك بها ما يدخل تحت القصد مما يرد عليه من جزئيات ذلك الفن مثلا
نعرف بعمارة هذا الفن أن هذا المقام المخصوص يناسبه هذا التأكيذ أو هذا الذكر أو هذا الحذف
ونعرف في فن الفقه أن هذا الفعل محرم أو مكروم أو مباح أو غير ذلك ثم لا يجب أن تكون تلك الجزئيات
حاصلة بعد عمارة الفن بمجرد الالتفات ولا بمجرد التذكر لها لحصولها ثم غابت بل يجوز أن يكون
حصولها بتكسب حاصل عن استعمال مقتضى تلك القواعد بنفسها أو ما ينسب وينضاف إليها
ونظهر هذا أن تلك الملكة وتلك القوة لا تسمى باعتبار احضار تلك القواعد بدون جزئياتها علمًا بذلك
الفن لانها بالنسبة إليها ليست جهة ادراكها بل جهة استحضارها فلا تسمى تلك الملكة باعتبار احضار
تلك القواعد علمًا لان العلم يقال فيه هو جهة ادراكه ولذلك يشبه العلم بالحياة والملكة باعتبار الجزئيات
جهة ادراكه فهي علم باعتبارها ولوقيل بأنها علم باعتبار القواعد أيضا ما بعد بل هو الواجب لانها جهة
ادراك الاستحضار ويجوز أن يراد بالعلم القواعد اذا ذهبت ادراك جزئياتها واذا علم أن المراد بحصول

ليست من التصديق بأن
هذا الكلام الملقى الى هذا
المنكر يجب نو كيد لطابق
مقتضى حاله التصديق
بان هذا التأكيذ مناسب
لأنكار هذا الشخص
الذي هو حاله ومعرفة
الجزئيات تناول تصورهما
والتصديق بحالها
فالتصديق بأن هذا
التأكيذ مناسب لأنكار
هذا المخاطب معرفة فصم
القول بأن الملكة يعرف بها
أحوال اللفظ بهذا الاعتبار

(قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه أن العلم مشترك ولا يضر وقوعه هنا في التعريف لصحة ارادة كل من معانيه يعرف
ومحل المتع اذ لم يصح ارادته ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الاول وتصدير هذا يجوز يقتضي أن هذا مرجوح والراجح الاول مع أن
الامر ليس كذلك اذ الراجح انما هو هذا الثاني لان الكثير في استعمالهم اطلاق العلم على الاصول واطلاقهم على الملكة قليل وأبضا
المناسب لقوله الآتي وينعسر في ثمانية أبواب المعنى الثاني لان المنعصر في الابواب انما هو الاصول لا الملكة ولا يقلل هذا بوجوب ارادة
المعنى الثاني لا نقول يمكن أن يراد بالمعنى الاول ويرتكب في قوله وينعصر الخ الاستخدام أو يجعل في الكلام حذف مضاف أي
وينعصر متعلقه وهي المدركات في ثمانية أبواب كذا في الغنبي والحفيد والذي ذكره العلامة عبد الحكيم أن اطلاق العلم بمعنى الملكة
أكثر في العرف من اطلاقه بمعنى الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى وانما قال الشارح ويجوز ولان جل العلم على
الاصول يجوز الى تقدير مضاف في قوله يعرف به أي بعلمه لان العلم بمعنى الاصول لا يصير سببا في المعرفة الا بعد حصول الملكة فالحمل
عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الادراك مع أنه يطلق عليه أيضا فساد المعنى لان الادراك لا يدرك به
(قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى أن وجه اطلاق العلم عليها متعلق بها وأنه من
باب اطلاق اسم المتعلق بالكسرة على المتعلق بالفتح على حد هذا خلق الله أي مخلوقه وذلك لان العلم في الاصل مصدر بمعنى الادراك
وهو غير القواعد فهي معلومة وأشار الشارح عند ذكره لوجه العلاقة (قوله ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات) أي والعلم في الكلبيات وهذا
جواب عما يقال لما ذاع بالعرف في قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو لغة مقدمة على المعاول وهو قوله قال يعرف أي ولم يقل يعلم
لاستعمالهم الخ في الجزئيات أي وأحوال اللفظ العربي كذا كيد هذا الكلام وتقديم المستند فيه وتأخير جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم
(قوله في الجزئيات) أي في ادراكها تصوراتها أو تصديقها بحالها أي واستعمالهم العلم في ادراك الكلبيات تصوراتها أو تصديقها بحالها

يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال قيل يعرفه دون علم بطلان اعتباره بعض الفضلاء من تخصص العلم بالكيان والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكما قال الشيخ

(قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي) اعترض بأن في التعريف دوراً وذلك لأن أحوال اللفظ العربي أخذت في تعريف علم المعاني فصارت متوقفاً عليها وهي لا تعرف إلا منه فهي متوقفة عليه ويجب أن الجهة منصفة لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل معرفتها بدونه وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلاً في قولك إن زيداً قائم يوافق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني لأنه هو الذي يبحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد كالسند والسند إليه أو أحوال جملة كالفصل والوصل والابحار والاطناب والمساواة فأنها قد تكون أحوالاً للجملة واختار بإضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة فإنه لا يعرف به أحوال اللفظ بل أحوال الموجودات وعن المنطق فإنه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فإنه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لأعلى تفسيره بالقواعد وذلك لأن الملكة يستنبط بها الامتثال لهم إلا أن تجعل لفظة من السببية أي يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من القواعد (قوله كل فرد فرد) قيل (١٥٥) الأولى حذف فرد الثاني لاستفادة الاستغراق من

قوله كل فرد ورد بأن هذا الاستعمال شائع في كلام العرب فيكررون الشيء مرتين إشارة لاستيعاب جميع أفراد المجموع بمنزلة شيء واحد بقصد جمعها أفادة التعميم أو أنه على حذف الفاء العاطفة أي كل فرد فرد أي كل فرد يعقبه آخر وهكذا إلى غير النهاية كما يشهد بذلك الذوق السليم أفاده السراحي

(يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه إدراك جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة

العلم حصول قوة يصح معها قريية من الفعل إدراك ما يدخل تحت القصد من الجزئيات الواردة لم يرد ما يقال من أن العلم بجميع جزئيات المسائل محال لغير علام الغيوب والعلم ببعضها مطلقاً لا يمكن في تسوية صاحب العلم بالمأبى والآن من عرف بعض مسائل الفقه ففهمها مثلاً ولا ما يقال إن اشتراط علم كل مسألة في التعريف لا يصح واشتراط البعض للمعين لا دليل عليه والبعض المبهمة حالة على جهالة لا نقول ليس المراد واحد من هذه الأمور بل المراد حصول قوة يتأق بها ما ذكر فليتأمل (يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق) ذلك اللفظ (مقتضى الحال) وعبر يعرف لان المدلول كما يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) ش انما قدم هذا على علم البيان والبديع

وفي كلام الحفيسد أن فرداً الثاني بمعنى منفرد صفة الأول أي كل فرد منفرد عن الآخر أي معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لأعلى سبيل الاقتراح وأما ما في الفري من أن الثاني كيد لفظي الأول ففيه أن التوكيد اللفظي لا بد أن يكون الثاني عين الأول والثاني هنا غير الأول لأن المراد فرداً آخر (قوله بمعنى أن أي فرد يوجد منها) أي حاولنا إيجادها أمكننا الخ وليس المراد أن أي فرد وجد بالفعل إذ لا بلاغة التعبير بالامكان كذا قرر بعض الأشياخ ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى أن أي فرد الخ) أي بهذا الإشارة إلى أن الاستغراق عرفي وأن المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال اللفظ العربي أن أي فرد من الأحوال حاولنا إيجادها أمكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد أن الأحوال بنماها توجد في تركيب واحد بالفعل ونعرف بذلك العلم لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها ويستحيل وجودها لانهاية ومعرفة ولا أنها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها بماذا العلم لاستعانة معرفة جميع ما لانهاية وهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضاً على المصنف قوله يعرف به أحوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف في احتمالاته الأربعة فاما أن يراد به الجنس مجازاً وهو ظاهر البطلان لأنه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالاً واحداً عالمياً بالمعاني وإما أن يراد بالاستغراق فيلزم أن لا يكون أحد عالمياً بالمعاني لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها وما لا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته وإما أن يريد البعض المطلق فيلزم ما يلزم على تقدير ارادة الجنس وإما أن يريد بعضه متناهي نفسه نصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين في ذلك فيلزم التعريف بالجهول وإما أن يريد البعض المعين في ذلك كالتعريف والتكبير والتأكيد والتجريد وكأحوال الأسناد أو المسند إليه أو غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب انما اختار الاستغراق لكن المراد به العرفي لا الحقيقي وزيد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة أو بالاصول والقواعد (قوله يطابق اللفظ) فيه

أبو عمرو وجه التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبيه الكلم * وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب

إشارة إلى أن الصلة جرت على غير من هي له وكان الواجب الإبراز الآن يقال أنه جرى على المذهب الكوفي وكان الأولى للشارح أن يقول أي اللفظ ليكون تفسير الضمير المستتر والاقتضاه أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا في مواضع معلومة ليس هذا منها (قوله مثل الاعلال والادغام) إن قلت هذا يقتضي أن ما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك ألا ترى أن أصل المعنى يستفاد عند الفلذ أيضا كما في قوله الحمد لله العلي الاجل وحينئذ فالأولى إسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى في قوله مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المأخوذ من اللفظ الجاري على طريقة الوضع والقانون الأصلي والمعنى المستفاد عند الفلذ ليس مأخوذا من اللفظ الجاري على طريقة الوضع وكذا يقال في الاعلال (قوله وما أشبه ذلك مما لا بد من) أي وذلك كالجمع والتصغير والتبعية فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه القريب تارة وبغيره أخرى مع أن هذه إذا اقتضاه الحال كانت من علم المعاني ويجب أن المراد مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدي به أصل المعنى فعلم اللغة يبحث عنها أي عن أحوال اسم الإشارة من حيث أنه يؤدي بها أصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال فإذا أشار المتكلم بهذا الموضوعه للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه وإذا أشار بذلك إلى البعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه فالبحث عن هذه الأحوال التي لاسم الإشارة من حيث أفادتها أن المتكلم يقصد بها لاقتضاء الحال إياها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح أن يبين بهذه الحينية ليندفع ما ذكره الآن يقال هي مرادقة

(١٥٦)

والمراد يدفع الإراد على ما فيه من الخلاف (قوله وكذا المحسنات البديعية) أي إذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلية فيه بالحينية المرادة لانها من أفراد المعصرف (قوله والمراد الخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربي

مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع وفحوصهما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

تقدم بالملكة الجزئية والناسب بما يتعلق بالجزئي المعرفة وإنما كان متعلقها جزئيا لأن المراد بالجزئي ههنا الجزئي الإضافي والجزئي الإضافي هو ما تدرج تحت كلي سواء كان حقيقيا أولا ونخرج بقوله أحوال اللفظ العربي أحوال الجمعي لأن الصناعة لم توضع له ونرج بقوله التي بها يطابق الخ ما لا يحصل المطابقة به أصلا كالأعلال والتصحيح والأعراب ونحو ذلك مما يفترق إليه في تأدية أصل

لأنه منهما كالأصل للفرع قال الخطيب علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى في أفضل الطرق دلالة عقلية تنسب علم المعاني إلى

يتبادر منه أن المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه أسند المعرفة للفردات وهي الأحوال فيقتضي أن علم المعاني ملكة أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ كالتعريف والتشكيك والتأكيذ وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع أن علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الأحوال وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فيعلم كلام المصنف أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا يحصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصح في مقصوده فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث الخ أي يحكم بسببه على هذه الأحوال أي على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحينية أفلا ذلك شيقنا العدوى (قوله من حيث الخ) هذه الحينية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مأمنه الاشتقاق فكأنه قال يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن بها يطابق اللفظ الخ لأنه يعرف بها أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط فهذه الحينية التقيد فان قلت إن الحكم هنا هو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ماذا كر بل معلقة بأحوال اللفظ قلت الموصول والصفة كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية التي هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الأحوال لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي عبارة عن ذي تصور أو عن ملكة تصور الخ وإضافته معاني التعريف البيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتشكيك كون

الكلام في الالفه وما يتصل به من الاستحسان وغيره يستعز بالوقوف عليها من الخطا في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره
 وفيه نظرا ذلتبع ليس به علم ولا صادق عليه فلا يصح تعريفه بشئ من العلوية ثم قال وأعني بالترا كيب ترا كيب البلغاء ولا شك أن
 معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ التكلم في تادية المعنى حداه
 اختصاص بتوفية خواص الترا كيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان أراد بالترا كيب في حد البلاغة
 ترا كيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان أراد غيرهما فلم يثبت على أن قوله وغيرهم لم يبين مراده

اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وهذا) أي بما ذكر من الحيثية (قوله من هذه الحيثية) أي بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة
 كونه حقيقة أو مجازا والحاصل أن علم البيان وان كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازا لكنه لا يعلم به أحواله من
 حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحيث فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله أن الحال هو الانتكار
 مثلا ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص وعلى هذا المطابقة ظاهرة
 لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى أنه صار فردا من أفراد موع على هذا مقتضى
 كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ (١٥٧) مطابقا أي فردا من أفراد مقتضى الحال (قوله

التكليف أي المنصف
 بصفة مخصوصة (قوله
 على ما أشير إليه في المفتاح)
 حيث قال فيه في تعريف
 علم المعاني هو تتبع
 خواص ترا كيب الكلام
 في الالفه وما يتصل به من
 الاستحسان وغيره يستعز
 بالوقوف عليها من الخطا في
 تطبيق الكلام على ما
 تقتضى الحال ذكره فهذا
 يشير إلى أن مقتضى الحال
 هو الكلام المتكيف بتلك
 الكيفيات ووجه الإشارة
 في ذلك أن الذي يذكر انما

وهي هذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد
 بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في
 التحقيق الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه
 لانفس الكيفيات من التقديم والتأخير

المعنى بالترا كيب العربية والخصائص البديعية لانه انما يؤتى به بعد حصول المطابقة بغيرها وخرج
 بقوله أيضا يطابق به مقتضى الحال علم البيان لان الامور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه
 والحقيقة والكناية وما يتعلق بذلك ثم ذكر فيه من حيث انه يطابق به مقتضى الحال واذا اعتبرت من
 تلك الحيثية كانت من هذا الفن وانما ذكر من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل ومن حيث تحقيق
 تفاصيلها وشروط اصول المجاز منها يستعز بذلك عن التعقيد المعنوي وانما خرج عما ذكر لان المراد
 علم البيان نسبة المفرد الى المركب ولما تقدم عليه فلت فيه نظرا لواز ان يكون العلم اسماء تلك الجزء
 وتطبيق الكلام شرط له وسيأتي تحقيق هذا الموضوع وما عليه أول علم البيان وقوله علم جنس وليس
 المراد منه هنا الصفة الموجبة لتغير لا يحتمل النقيض بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل
 بها الى معرفة غيرها ويشهد له قوله فيما بعده وينصرف في ثمانية أبواب فان المصنف المعلوم لا العلم
 وقوله يعرف به أحوال اللفظ أي كلها وانما قال يعرف ولم يقل يعلم لان الاحوال التي ينسب العرفان

هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيره من الكيفيات وأورد عليه أن الذي يذكر انما هو الكلام الجزئي لا الكلي فهو
 كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي وصف جزئياته
 كقولهم الماهيات موجودة فان الموجودات انما هو أفراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن أفرادها وصفت بوصف
 أفرادها وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا والخيالي انما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا
 المشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت بوصف أفرادها وهي الحسوسية ولم يشع وصف الكيفيات بوصف
 محلاتها من أفراد الكلام كالمذكورة والمسموعة فانها من أوصاف الكلام فلم يقل الكيفيات مذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار
 فلهذا جعل كلام المفتاح إشارة لمذكر وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله
 وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول والخطاطة
 في ذلك بحسب مصادفة المقام لا يلحق به وهو الذي نسجه مقتضى الحال إن المراد بما يلحق به الكلام الذي يلحق بذلك المقام والكلام
 الذي يلحق به هو مقتضى الحال

(قوله والتسكير) أي غير ذلك واعتبر كماله على ظهور ارادته وعلى المقابلة على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للنق و قوله
ظاهر عبارة المفتاح أي في غير تعريفه علم المعاني كقوله في بعض المواضع الحال مقتضية لتأكيد لذكر الحذف لتعريف لتسكير
الذي غير ذلك فان هذا ظاهر في أن مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهراً ذلك لأصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف
أي المقتضية لذى التأكد وإذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه علم المعاني ظاهر في أن مقتضى الحال
الكيفيات فيقال إن قوله في تعريف علم المعاني على ما تقتضى الحال ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى
الحال أي أنه في الكلام وأن إيدى ذكر الكلام فيعمل على الأول لأن المحتمل يحمل على الظاهر قال بعضهم ويدل لكون مقتضى الحال
الكيفيات لا الكلام الكلي أن الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لأفاده أصل المعنى كما إذا كان
المخاطب بلداً فإن بلادته حال يقتضى كلاماً مفيداً الأصل المعنى فإذا كان هناك أنه كآفاه يقتضى تأكيداً لم يبعد ذلك التأكد
فذلك للتجديد هو مقتضى الحال الثاني فلو اقتضى الحال الثاني كلاماً أيضاً لزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهم متغايران فبطل
كون مقتضى الحال الكلام الكلي كذا قبل وفيه نظر إذ يمكن أن يقال إن مقتضى الحال الأول الكلام الكلي المقصود فيه على أصل
المعنى ومقتضى الحال الثاني الكلام الكلي المكيف (١٥٨) بالتأكد (قوله واللامح) أي وإن لا ترد بمقتضى الحال الكلام الكلي

والتعريف والتسكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره واللامح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال لأنها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضاً من أحوال
اللفظ باعتبار أن التأكد وتركه مشلان الاعتباران الراجعة إلى نفس الجملة وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح

إن هذه الاحوال تعرف في هذا الفن من حيث أنها يطابق بها مقتضى الحال إذ لم تذكر (١) فيها مجرد تصور
معانيها فان معاني التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والحذف والتذكير وغير ذلك قد عرفت في
فن آخر وانما ذكرتها هنا من هذه الحثية فخرج بذلك علم البيان كما قررنا ثم انه ينبغي أن يفهم الكلام
على معنى أن هذه الاحوال بها يطابق الكلام الموجودة في نفسه بزيادات كلام كلي هو مقتضى
الحال مكيفا بتلك الكيفية وقد تقدم أن مقتضى الحال كلام كلي مكيف بكيفية كلية ومطابقه
هنا الجزئية والعرفان مختص بالجزئيات لكونها تشبه البسيط والعلم يشمل الكليات لشبهها
بالمركبات والعلم يتعلق بالنسب والمعرفة تتعلق بالذوات وقد وافق المصنف ابن سينا في حقه فطلب بانه
علم يعرف به الخ واستهتر أن المعرفة تستدعي تقدم جهل فلا يوصف بها الباري عز وجل بخلاف العلم
وصرح القاضي أبو بكر في التريب والارشاد بأن المعرفة تستدعي تقدم جهل وقيل المعرفة تستدعي
تدقيقاً وتاملاً دون العلم فيقال عرف فلان الله ولا يقال علمه ويقال علم الله ولا يقال عرف نقله الرافي

بل أردناه الكيفيات كما
هو ظاهر المفتاح لما صح
القول بأنها أي تلك
الكيفيات أحوال (قوله
لاتها عين مقتضى الحال)
أي وحيثما فيلزم اتحاد
المطابق بالفتح وهو مقتضى
الحال والمطابق بسببه وهو
أحوال اللفظ وأما المطابق
بالكسر فهو اللفظ فوقك
مثلاً أن زيد قائم للتسكير
طابق بسبب ما يسه من
التأكد مقتضى الحال
وهو التأكد أي واتحادها
باطل وقد يقال إن المراد
بأحوال اللفظ الخصوصيات

الجزئية كالتأكد بخصوص بان متلافي أن زيد قائم ومقتضى الحال الخصوصيات الكلية
صكنا كيد الكلام مطلقاً ولا مانع من أن يقال إن زيد قائم قد طابق ووافق بالتأكد بخصوص مطلق التأكد من حيث اشتباهه
على فرد من أفراد لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به (قوله وأحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف به
أحوال لفظ العربي غير شامل لأحوال الاسناد كالتأكد وعدمه والقصر والجزء والحقيقة العقلية فان هذه ليست من أحوال
اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو غير لفظ فيقتضى أن هذه الاحوال لا تعرف بعلم المعاني وأن البحث عن تلك الاحوال ليس من مسائل
ذلك الفن مع أنه منها وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالاً أو أوصافاً للاسناد إلا أن الاسناد مجرد للجملة فتكون
المذكورات أحوالاً للجملة بالواسطة كالساحن القائم بالبداهة وصف الذات بتمامها بواسطة كون البدجراً من الذات ومن هذا يعلم
أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أي مباشرة أو بواسطة (قوله الراجعة إلى نفس الجملة) أي لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها
أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ) أي المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه
(قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علم التن مجرد عن الموجب ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لأخراج غير العربي
لأن أحوال اللفظ غير العربي أيضاً بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحاً نظراً لأن
الاصطلاح اتفاقاً طائفة على أمر معهود يه في لفظ بحيث إذا أطلق انصرف إليه ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أطلق

(١) فيها كذا في الأصل ولعل المناسب فيه أي هذا الفن كما هو ظاهر كونه صحيحه

كلام جزئي مكيف بكيفية جزئية فطابق هذا الجزئي ذلك الكلي لصدق الكلي عليه عكس ما يقال ان الكلي يطابق جزئيه وقد تقدم حقيقة وأما من قال ان مقتضى الحال هو تلك الكيفيات ومعلوم ان بها يطابق الكلام مقتضى الحال فيلزم عليه مطابقة تلك الكيفيات لنفسها لانه اذا كانت تلك الكيفيات نفس المقتضى وبها يحصل التطابق لزم ما ذكر كذا قيل وفيه نظر لما كما جعلنا وجه اختلاف الكلامين المتطابقين كون أحدهما كليا والآخر جزئيا ونفسنا بذلك مطابقة الشيء لنفسه صحت ذلك الاعتبار بعينه في الكيفية بأن نعتبر أحدهما كلية والاخرى جزئية فيصح التطابق بينهما تأمله وقد تقدم ما يفيد ثم من جملة أحوال اللفظ أحوال الاسناد لان الاسناد لما كان متعلقا بطرفي الجملة

في التذنيب وذكر الامدى في أبحاث الافكار نحوه وقال الراغب أيضا المعرفة تتعلق باليسيط والعلم بالمركب ولذلك يقال عرفت الله لا علمته هـ وهذه العبارة توهم اطلاق اسم اليسيط عليه عز وجل وليس كذلك فكان من حقه ان يقول العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره بيسيطا كان أم غيره وقوله يعرف به أحوال اللفظ أخرجه ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره واللفظ نفسه لا يقال علم المعاني يعرف به أيضا أحوال المعنى كالا سناد فانه معنى لان المرجع في ذلك انما هو الى اللفظ وقوله العربي يخرج غيره فانه انما يتكلم في قواعد اللغة العربية وان كانت هذه المعاني يمكن تقريبها في كل لغة على قواعد تلك اللغة ولم يذكر هذا القيد في علم البيان وفي كتاب أنصى القرب للقاضي التنوخي ما يقتضي ان الفصاحة لا تكون الا في كلام العرب والبلاغة تكون في جميع اللغات كما سبق وفيه نظر لان كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابية ومخالفة قياسها فاذا اخلصت الكلمة الاجمعية من ذلك صدق عليها حد فصاحة الكلمة وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال قال الخطيب يخرج علم البيان والبديع قال وفيه نظر لان المصنف فسر مقتضى الحال بالا اعتبار المناسب ولا شك ان العلوم الثلاثة داخله في ذلك (قلت) يخرجها قوله بها يطابق فانه قد علم المعلوم فاذا الاختصاص والاحوال التي لا يطابق مقتضى الحال لا اجماع هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده يحصل المطابقة وبدونه ثم أقول يحتز بقوله التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو وغيرهما وقيل ان المنطق يخرج بقوله اللفظ لان المنطق وان بحث نفسه عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى وقيل انه لا يخرج واليه يشير كلام الشيرازي في شرح المفتاح وعلم ان المصنف عدل عن حد المفتاح وهو قوله تتبع خواص ترا كيب الكلام في الافادة وما يتصل به من الاستحسان وغيره ليحتز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وأورد عليه أن التبع ليس بعلم وانه قال أعني بالترا كيب ترا كيب البلغاء ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدثها بقوله هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بنوعية خواص الترا كيب حقها فان أراد بالترا كيب في هذا الحد ترا كيب البلغاء فقد جاء الدور فانا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف ترا كيب البلغاء ولا نعرف ترا كيب البلغاء حتى نعرف البلاغة واذا علمنا البلاغة فقد وصلنا الى حد نعرف به نوعية خواص الترا كيب حقها وان لم يكن أرادها الحد غير مفيد قلت أما قوله التبع ليس بعلم فصحيح فان العلم من مقولة الانفعال لانه انفعال النفس والتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة انما التبع من غير واضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالتبع العلم فاطلاقه عليه من اطلاق المسبب على السبب ويشهد قول السكاكي في آخر علم البيان واذا قد تحققت ان المعاني والبيان معرفة خواص ترا كيب الكلام لكن ليس هذا جيدا لانه استعمال مجاز في الحد لم تقم عليه قرينة واضحة ولذلك أخذ ابن مالك في روض الاذهان هذا الحد وأبدل لفظ المعرفة

انصرف للعربي على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى ولان الصناعة أي القواعد المسماة بهذا العلم فهو خبر ثان وقوله انما وضعت لذلك أي انما أسست للبحث عن ذلك أي عن اللفظ العربي أي عن أحواله لان مقصود مدقون هذا الفن انما هو معرفة أصرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لا يتنافى جريا بها في كل لغة

وهي لفظ كانت أحواله من التأكيذ وغيره مثلا متعلق بهذا الاعتبار بالجملة التي طرفاها من جنس اللفظ
واسطة أن المتعلق بطرف الشيء متعلق بذلك الشيء فلا يرد ما يقال من أن الاستناد معنى فأحواله
أحوال المعنى لا أحوال اللفظ المذكورة في تعريف الفن فتخرج عن تعريف الفن وهي منه ثم أشار إلى
أن المقصود من الفن منحصر في ثمانية أبواب ليقف طالبه على معانيه من تسمية الأبواب في الجملة فإن ذلك
ما يزيد الحرص فيه والبصيرة في أمره ولم يعتبر التشبيه ولا تعريف الفن لعدم كونها من المقاصد فقال

بالتبعية قال بعضهم المراد بالتبعية انتقال الذهن فيكون حده العلم وفيه نظر فإن الانتقال أيضا ليس
علما وسؤال الدور لا يرد فلا يرد دلالة على المصنف في حد الفصاحة والبلاغة بل الجواب عن هذا
الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق وهو أن بلاغة الكلام غير بلاغة التكلم فلا يتوقف العلم بالبليغ
التكلم على العلم ببلاغة الكلام والتحديد انما هو واقع في بلاغة الكلام فلا يمنع أخذ البليغ في
الحد ثم هذا السؤال انما يرد على هذا الحد وان كان حد الفصاحة لا البلاغة لان الفصاحة جرم من
البلاغة فلا يذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها وانما
يجب الابرار على السكاكي والمصنف من جهة اشتمال الحد على لفظ مشترك أو مجاز وذلك
نقض في الحدود كما تقر في علم المنطق الآن يجب عن هذا الحد عن الذي قبله ان هذا ليس بمحدقيق
أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد اذا دل على معناها دليل كما ذكره الغزالي في المستصفي
وغیره وأورد عليه أيضا أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد وجوابه أنه مبهم اللفظ علم
بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة وهي
لا تلحق بتركيب البلاغة والحد دل على أنها تلحقها وأجيب عنه بان الاستهجان قد يلحق بتركيب
البلاغة وإنه أمر نفسي فقد يكون التركيب مستحسنا مستهجنا باعتبارين وبان الاستهجان وان لم
يلحق بالبليغ فهو واسطة الاستحسان يعرف بمقابله وهو الاستهجان لا يقال ان لفظ البلاغة لم يصرح به
فلا دور لانه مطوى كالتطويق به وقوله بطابق يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ وفيها الاحوال
ويجوز أن يقرأ بالباء بالفتح أي يطابقها ينق على المصنف سؤال رأيته بخط الوالد وهو أن التعريف إما
بذكر جنس المعرفة وفصله أو بذكر فصله أو بخاصته مع الجنس أو بدونه أو بشرح اسمه وبمقصده بشرح
الاسم معرفة المذكور وبغيره نصورا للحقيقة والتعريف الذي ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة ولا مدلول
الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها فالعلم في كلامه مجهول ولو كان
المعروف به معلوما فإن ذلك لا ينفي جهالته فإن أراد أن العلم المعرفة كان خلاف مذهب القوم وان أراد
أنه علم معلوم يحصل به المعرفة لم يحصل تعريف ذلك المعلوم السكاكي ومثل هذا السؤال وارد على ابن
الحاجب في حده التعريف بقوله علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام وقول ابن سينا قبله الطب
علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكذلك قول ابن عصفور النحوع علم مستخرج فانه لم يعرف العلم المستخرج
بل ذكر ما هو مستخرج منه (١) وما هو مستخرج واذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريفا بل إخبارا
بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء (٢) تنبيه قال بعضهم قد يعرف الشيء بأحدى
العلل الأربع إما باله المادية كما يقال الكوز إناء مخزفي أو بالصورية كقولنا الكوز إناء شكله كذا
أو الفاعلية كقولنا إناء يصنعه الخراف أو الغائية كقولنا إناء يشرب فيه الماء والاحسن في ذلك ما
أشير فيه إلى علله الأربع وحد السكاكي للعاني مشتمل على الأربع لان التبعية وهو المعرفة إشارة إلى
الفاعلية أعني العارف وخواص تركيب الكلام إشارة إلى المادية وفي الاقادة إشارة إلى الصورية
وليجوز إشارة إلى الغائية وتطيره تعريف علم البيان بأنه معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة الخ

(١) قوله وما هو مستخرج
هكذا في الأصل ولعل في
العبارة سقطا فخر ركتبه
معجمه

(قوله المقصود) يدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه فأنها من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يرد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية والحاصل أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية (قوله من علم المعاني) اعترض بأنه لا يصح جعل من تبعية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني أن انحصار المقصود في الأبواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لأن حصر الكل في أجزاءه كما قال الشارح لأن المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الأبواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الأمور المحصورة فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها البيان لانه يصح عليه ثمرة تقدير المقصود لأن المقصود إذا كان هو نفس علم المعاني والأمور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود أو لم يذكر فيلزم فساد الحصر مع أنه إنما زيد لخراج الأمور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة للمقصود (١٦١) لأن المقصود من الشيء غير ذلك الشيء

إذا المقصود من الشيء ثمرة المترتبة عليه كالحلوس على السرير وهو غيره وحينئذ فيلزم أن الأبواب الثمانية ليست علم المعاني مع أنها هو وقد يجاب باختصار الأول ونفع لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك أن علم المعاني عبارة عن مجموع أمور أربعة التعريف ووجه الحصر والتنبيه وجملة المسائل المسدودة في الأبواب الثمانية والمقصود من هذه الأمور الأربعة جملة المسائل فحصر العلم متساوًا للثلاثة الأول صح جعل من التبعية ويجعل المقصود جملة المسائل صح

(وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب)

(وينحصر) المقصود من هذا الفن وهو فن المعاني (في ثمانية أبواب) ولما كان الفن لا يصدق على الباب الواحد من هذه الأبواب كان حصره في الأبواب من باب حصر الكل في الأجزاء لأن الكل لا يصدق على وتطهير حد النظر بأنه ترتيب أمور حاصلة في الذهن يتوصل بها إلى تفصيل ما ليس حاصلًا فأشير بالأمور للعلة المادية وبالترتيب إلى الصورية وبالترتيب المدلول عليه بلفظ الترتيب إلى الفاعلية وبالتوصل إلى الغائية وتطهير تعريف الطب بأنه علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح ويرزول عنها لتحفظ الصحة ويسترد ذاتها فيعرف إشارة إلى الفاعلية وهي العارف وأحوال إشارة إلى المادية ومن جهة هي الصورية وتحفظ هذه الغائية (فإن) ولا شك أن التعريف بالعلة المادية واضح لانه تعريف بالذاتيات وأما بالعلة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن إلا إذا فرض أن ذلك الفاعل وتلك الغاية وتلك الصورة خاصة لازمة غير موجودة بغير المحدود فيكون ذلك تعريفًا رسميًا * واعلم أن الترمذي قال إن علم العرب إنما خرج بقوله ليحترز بها الخ لأن علمهم بطبعهم وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض لأن الأغراض إنما تكون في الأفعال الاختيارية لا في الأفعال التي بسبب الطبيعة وفيه نظر لأن الأفعال التي لا غرض هي أفعال الطبيعة المذكورة في علم الحكمة وهي مبدأ الأفعال الذاتية للأجساد من غير شعور كالقوة للحجر والمراد بالطبيعة هنا هي الفطرة التي جبلت العرب عليها من التمكن من الكلام من غير احتياج إلى تفكير وتدقيق نظر وتعلم ص (وينحصر الخ) من عبارة الإيضاح وينحصر المقصود منه وهما متقاربتان في المعنى وهذا العلم ينحصر في ثمانية أبواب قالوا

(٣١ - شروح التلخيص أول) جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الأجزاء فلا يصح أن يقال الاستدراك خبري المقصود من علم المعاني لأن هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها بالحاصل أن المعترض فهم أن المراد من المقصود الجنس المقتضى في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو جعل من بيانه لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الأول الذي هو علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان للمقصود ويراد بالفن الأول اللفاظ المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل والأمور الثلاثة المتقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبيه والمقصود من جعلها انما هو العلم وهو المسائل خاصة فالأمور الثلاثة داخلة في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر لكن هذا يمنع من الانحياز في قوله أولاً الفن الأول علم المعاني لأن يقال أنه لما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كأنه هو أو في الكلام حذف مضاف أي بعض الفن الأول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن يزيد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ قصد من العلم لا ما قصد لاجله وهو الثمرة وحاصله أن العلم شامل للمسائل والأمور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الأبواب الثمانية وانما عدت الأمور الثلاثة الأولى من جملة العلم ومندرجة فيه تغليباً لشدة اتصالها به حيث دوت مع فهي مقصودة تبعاً بالذات والافعال إما اسم للمسائل وحدها أو للملكة كما ص

• أولها أحوال الاسناد
الخبري • وثانيها أحوال
المسند اليه • وثالثها
أحوال المسند

(قوله تسميها الخبري في
الاجزاء) أي لان المقصود
من العلم بجهة المسائل التي
في أبواب الثمانية لاكل
واحد منها (قوله لا الكلي
في الجزئيات) أي ولا
صدق المقصود من علم
المعنى على كل باب وهو
لا يصح لان كل باب بعض
المقصود وهذا يشعر بان
العلم المختصر في الابواب
الثمانية لقواعد بمعنى
القضايا الكلية لان الابواب
المختصرة فيها القوة ضرورة
انها تراجم والمختصر في
الافعال حصر الكل في
الاجزاء يجب ان يكون
الفاظا فان اريد بما لم فيها
مر الملكة فيه. وهذه مضاف
أي ويختصر متعلق. - لم
المعاني ومتعلق العلم بمعنى
الملكه هو لقواعد بمعنى
القضايا الكلية ويرتكب
هنا لاستخدام أن يعمل
الضمير في بدع صر زجعا
للعلم معنى اقواعد (قوله
أحوال المسند الخبري)
هو بالرفع خبر لمخذوف أي
أولها أحوال ثانيها كذا
ثالثها كذا وبدلته تعبيره
في الايضاح انتهى - و
كالشرح لهذا المتن والجل
كلها مذكورة

(١) قوله بيان شك في
الاصول والمناسب المعاني
كما هو ظاهر كتبه

انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات (أحوال الاسناد الخبري) و (أحوال المسند اليه)
(أحوال المسند)

كل جزء مختصر السري في الخشب والمسامير مع الهيثة لامن باب حصر الكل في الجزئيات مختصر الكلمة
في الاسم والفعل والخبر في لان الكلي صادق على كل جزئي ثم بين الابواب فقال بالاول الابواب (أحوال
الاسناد الخبري) وثانيها (أحوال المسند اليه) وثالثها (أحوال المسند)

ودليل الحصر ان الكلام إما خبر أو نشاء سياتي وتخصر لا بد له من اسناد ومسند ومسند اليه فهذه
الثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا مثل ضرب أو مافي معناه كاسم الفاعل
كقوله أضراب زيد وهذا الباب الرابع ثم كل من التعلق والاسناد لم يقتصروا بغير فصر وهذا
الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الاولى أو غير
معطوفة وهما لفصل والوصل فهذا الباب السابع ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد
لقائده أولا ويدخل في قوله أو قسمين الناقص والمساوي وهذا الثامن فالحصر في ثمانية أبواب
على ما سبق وقوله يختصر عائدا إلى العلم وانحصاره في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء
وانما ذكرت التسميم السابق جريا على عادتهم ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل في أجزائه بأن يكون
علم (١) البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب واحتمل أن يكون من حصر الكل في جزئياته بأن
يكون من علم بابها صدق عليه انه علم المعنى والظاهر الاول بقي هنا شكل وهو ان حصر الكل
في أجزائه لا يمكن لان الحصر جعل الشيء في محله محيط به فالحيط حاصر والمحاط به محصور ومظروف
وشأن لكن مع أجزائه على العكس لان الكل محيط بالاجزاء من حيث المعنى فالاجزاء مختصرة في
الكل فكيف يجعل الكل محصورا في هذا بخلاف التقسيم فان الكل يقسم الى اجزائه كما يقسم
الكل الى جزئياته وقد فررنا هذا البحث في اول شرح المختصر وقد أورد على الحصر انه يخرج عنه
الاعتبارات الراجعة الى الخبر نفسه من حيث هو هو فان المجموع المر كك ب مغير لكل من الاسناد
والمسند والمسند اليه وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة اليه هي الراجعة الى الاسناد لانه جزء من خبر
يسمى على جميع الاجزاء وفيه نظر بخوار ان يختص المجموع بحال لا تكون لشي من أجزائه ثم
واعتبرنا ذلك لكن ذكر أحوال الاسناد مغنيا عن ذكر أحوال طرفيه ثم من أحوال الخبر استعماله
بمعنى الانشاء وليس ذلك شيئا من الابواب لثلاثة • وقوله أحوال الاسناد الخ لا يصح ان يقرأ بالجر
بدلا مما قبله ولا بالرفع على القطع بتقدير هي لان هذه المذكورات ليست الابواب لان أحوال
الاسناد مثل لا يست بابا كما قولنا الطهارة والصلاة والزكاة معان في أنفسها ليست باب الطهارة
الصلاة والزكاة لا يصح ان يقرأ الباب أحوال الاسناد فتعين حيث ان يقدر مضاف محذوف
أي - به ميسر به ولا حسن ان يدر تراجمها لأن يقال ان أبواب العلم قطع متفرقة منه فيكون
أحوال الاسناد مثلاً بابا وقدم لمسند اليه على المسند بتقدير الموضوع على المحمول • وقوله الاسناد
الخبري يختص عن الانشائي فانه مذكور في باب الانشاء لانه انما تنكم ههنا في الاسناد الدائريين المبتدأ
واختبر مثل أنت طالق (قلت) ههنا سبتان فليتا مل احدا ههنا دائريين المبتدأ والخبر والاخرى نسبة
معنوية مدلول عام بقوله مثل طالق وجل طلق على أنت غير مدلول طالق فان قلت فقد ذكر في
أحوال الاسناد الخبري الانشاء كقوله نه لي حكاية عن فرعون يا هاهنا ابن لي صرحا وكذلك السكاكي
قلت على سبيل الاستطراد واپس مقصوداه (قوله وأحوال المسند اليه) انما لم يقيد المسند اليه ولا
المسند بكونه خبريا لان احوال كل منهما في الانشاء كأحوالهما في الخبر فالباختلاف الاسناد نفسه

• ورابعها أحوال متعلقات الفعل • وخامسها القصر • وسادسها الانشاء • وسابعها الفصل والوصل • وثامنها الإيجاز والاطناب والمساواة • ووجه الحصران الكلام إما خبراً وإنشاء لانه

على سبيل التعداد أو بالنصب على أنه مفعول محذوف تقديره أغنى أحوال الخ وبالجرح على أنه بدل بعض من ثمانية أبواب والربط محذوف أي أحوال الاسناد الخبري من جملتها على هذين الوجهين ففي كلام المصنف حذف العاطف وهو جازاً اختياراً عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر ويصح أن تكون مبنية على نسبة الإسماء إلى على حذف ما قبل في الأسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد لرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة المعداد بقي شيء وهو أن الأمور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم بأحوال الاسناد الخبري (١٦٣) وكذا الأمران بعده هل يسكن الأول

وتقطع همزة الثاني أو يفتح
الأول بنقل حركة همزة
الثاني إليه أو يكسر الأول
قال العصام وفي ظني أنه
يتكلم بكسر اللام في الأحوال
لأجل التخلص من النقاء
الساكنين لام أحوال ولام
التعريف بعدها ثم ان وقف
على الأول اضطراراً سكن
وبهذا يعلم أنه ينبغي إسكان
ماليس بضاف كالقصر أو
كان مضافاً إليه مفعول
كأحوال متعلقات الفعل
وإضافة الأول وأعراب
الثاني لا يتأني بناء الأول إذ
لم يركب مع عامله كما صرح
بذلك شراح الكافية وهذا
الوجه الأخير مشكل إذ
لا يظهر عليه وجه لعطف
الوصل على الفصل ولا
عطف الاطناب والمساواة
على الإيجاز وقد يقال

و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الانشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والاطناب والمساواة) وانما المحصر فيها (الان الكلام إما خبراً وإنشاء لانه) لا محالة يشتمل

ورابعها (أحوال متعلقات الفعل) وخامسها (القصر) وسادسها (الانشاء) وسابعها (الفصل والوصل) وثامنها (الإيجاز والاطناب والمساواة) ثم أشار إلى وجه الحصر وهو استقرار في المثال (لانه) أي الكلام

فإن أحواله إذا كان خبرياً تغلب فيها المخالفة لأحواله إذا كان إنشائياً • ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند إليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسنداً إليه ومسنداً واذ فكل ما ساقى من علم البيان من استعارة وكنية وغيرهما من أحوال المسند إليه والمسند ولكن البست من أحواله من حيث كونها كذلك وانما كرر لفظ الأحوال في الثلاثة لانه لو قال والمسند إليه فاما أن يكون من غير تقدير أحوال مضافة محذوفة أولاً فإن كان من غير تقديرها لم يكن الباب في نفس المسند إليه لافي أحواله وذلك وتطيفة النحوي ثم لو أراد ذلك لقال الاسناد ولم يقل أحوال الاسناد وإن كان مع تقدير المضاف المحذوف أو هم العطف على الاسناد ولا يصح لانه يلزم أن تكون أحوال الاسناد والمسند والمسند إليه واحدة • وقوله والقصر هو وما بعده معطوف على أحوال في رفعه أو جرحه ولا يصح عطفه بالجرح على اسناد ولا على متعلقات ولا على الفعل لان المصنف عند ذكره يقول القصر ويقول الانشاء ولا يقول أحوال القصر كما سيفعل في أحوال الاسناد وبديل عليه أيضاً ذكره الأحوال في الثلاثة دون ما بعده ولو أراد هذا لكررها في الجميع أو تركها في غير الأول وأيضاً القصر نفسه حال من أحوال اللفظ فلم يحتج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده • وقوله وأحوال متعلقات الفعل هي بكسر اللام لان المفعول متعلق بالفعل لا متعلقه وهذا من جهة اللفظ والتركيب أما من جهة العقل فالفعل متعلق بمفعوله والمفعول متعلقه لا أغنى من حيث العلوية بل من حيث الذات فمن هذه الحجة يصح أن يقرأ متعلقات بالفعل بمعنى الفعل وما في معناه كاد كره مد وفي الإيضاح إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو ما

لا إشكال لان الذي قصد عدد مجموع المعطوف والمطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسماً للجملة من المسائل (قوله متعلقات الفعل) أي أو ما في معناه وانما قصر عليه لانه الأصل (قوله قصر) انما يقل أحوال القصر وكذا ما بعده لان ما في نفسها أحوال فلا عبرة بأحوال لم يضافه الشيء إلى نفسه ومعنى ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منتقض بالانشاء (قوله الفصل والوصل) انما أتى بالواو ونسباً فيما بعده إشارة إلى أنه باب واحد وانما تركها فيما تقدم لثلاث توهم أنهم أحد عشر وكذا يقال فيما إذا تركها من الكل (قوله وانما المحصر الخ) انما قصد ذلك إشارة إلى أن قول المصنف لان لكلام الخ علة محذوف مع ما سبق (قوله أو انشاء) أي فيكون لأحواله المختصة بباب (قوله لانه) أي الكلام وقوله لا محالة مصدر ميم بمعنى القول وهو اسم لاو خبرها محذوف والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو يشتمل مفيدة تأن كبد الحكم أي لان الكلام شغل على نسبة ولا يتحول عن ذلك موجوداً لا بد من ذلك واشتمال الكلام على النسبة من اشتمال الكل على اجزاء لان النسبة جزء من الكلام لان أجزائه ثلاثة المسند إليه والمسند

والاسناد وهو النسبة (قوله على نسبة تامة) خرجت النسبة النافذة كالتمييزية والتوصيفية كغلام زيد والحيوان الناطق فلا
يشتمل عليها الكلام ولا يدل عاها (قوله قائمة بنفس المتكلم) اعلم أن النسب ثلاثة كلامية وذهنية وخارجية فالاولى تعلق أحد
الطرفين بالآخر المضمون من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج
خارجية فد قلنا زيد قائم نسوت القيام لزيد قال له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ادنسانه في الذهن وحضوره
فيه ونسبة خارجية بتبار حصوله في نفس الامر فالاولى والثالثة قائمة بأحد الطرفين والثانية قائمة بذهن المتكلم اذا علمت هذا فقول
نشرح فيه مع فيه نصرا لقتضائه تمام لكلامية بنفس المتكلم أي ذهنه مع أنه ليس كذلك كما علمت وقد يجب ان المراد بقيام
النسبة الكلامية بنفس المتكلم ادراكها لانتها صفة لها متحققة فيها هو قيام علم وادراك لقيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا
وبهذا نرفع انصافا يتردى من التنافي بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى لقيامها بنفسه وقوله وهي تعلق الخ المقتضى لقيامها بأحد
الطرفين كذا قرر شيخنا اعدوى وهو محصل في الحفيد والذي نقله الفري عن الشارح ان قيام النسبة التي يشتمل عليها الكلام بالذهن
من قيام العرض بمحم كقيام العلم والارادة بمحالمها وهو النفس فالقيام بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعتبارها هي صفة موجودة
في ذهن المتكلم وجودا متصلا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول على أن المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق
أي ادراك أن ذلك التعلق مطابق للواقع وانزاعه أي ادراك أنه غير مطابق للواقع وأما في الانشاء فالمراد بها الطلب ولا شك أن الايقاع
والانزاع والطلب أمور موجودة في النفس قائمة بها على أنها صفات لها على أنها مقولة لها حاصلة صورتها فيها القطع بأنه لا يحتاج في
التصديق الى تصولا ليقع ولا تنزاع وبما ان وجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب لا مجرد تصور وهو هذا لا ينافي ما قررر شيخنا
لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائمة بالذهن صورتها وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها لا ظلها
الطلب والاقاع والانزاع وهو (١٦٤) المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما قل عن الشارح فلا يقمن تأويل

كلامه هنا أي قوله وهي
تعلق أحد الشئتين بالآخر
بان يقال وهي ذو تعلق الخ
ثم ان دلالة الكلام على

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق أحد الشئتين بالآخر بحيث يصح السكوت
عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه
أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي

النسبة القائمة بالنفس على ما قل عن الشارح لا يقتضى قيامها بها

فلا

في اذ اوقع لان الدلالة المند كورة وضعية يجوز تخلفها فلا يرد أن كلام السالك والجهنون ومن يقن خلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع
عدم قيام النسبة بأنفسهم (قوله وهي) أي النسبة التامة التي يشتمل عليها الكلام تعلق أحد الشئتين أي أحد الطرفين وهما المسند
اليه والمسند بالآخر والمرد بالتعلق هنا يشمل النسبة الحكمية أعني ثبوت المحمول للوضوع وما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره
الشارح وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للوضوع لان النسبة في اضرب باز يدعرا تعلق
الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق أحد
الطرفين بالآخر يقتضى أنهم وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا بين الطرفين قلت لا مانع من أن يراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر
التعلق والارتباط بين طرفين بمعنى مسدولهما (قوله عاها) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق ايجابا بنحو زيد قائم أو
سلبا بنحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم
والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا أو سلبا) أي متعلق ايجاب أو متعلق سلب أو ذا ايجاب
أو ذا سلب وانما حجة لذات لان التعلق المذ كور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب اذراك الثبوت أي ادراك أنه مطابق للواقع أو غير
مطابق والسلب اذراك الانقضاء أي ادراك أنه مطابق أو غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانزاع فالاقاع اذراك الوقوع والانزاع
اذراك الالاقوع (قوله في الانشائيات) الكف استقصائية أي فانه لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعي وان لزمه
الايجاب والسلب فان اضرب مثلا أمر معناه طلب الضرب من مخاطب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب أي ذو ايجاب على ما مر
والحاصل أنك اذا قلت اضرب زيدا اقتضت طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا بالايجاب ولا السلب بحسب ذاته وان
كان يلزمه أن الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به) أي الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه أي ادراك أن
النسبة التي بينهما واقعة أي مطابقة للواقع وقوله أو سلبه أي ادراك أن النسبة ليست بواقعة أي ليست مطابقة للواقع (قوله في هذا
المقام) أي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) أي هذا التفسير لا يشمل الخ أي لان نسبة الانشاء لا تنافي فيها بايقاع أي

إما أن يكون نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر

أدراك أنها مطابقة للواقع أو ليست مطابقة للواقع لأن هذا لا يثنى إلا في نسبة الخبر كما سيأتي بيانه (قوله فلا يصح) تفريع على النقي وقوله التقسيم أي تقسيم الكلام باعتبار نسبته إلى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حيث لا نعدم النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) أي مطلقا كان خبرا أو انشاء (قوله لنسبته) أي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن (قوله خارج) أي نسبة خارجية حاصلة بين الطرفين في الخارج أي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام وذلك كافي قولنا زيد قائم فان ثبوت القيام لا يدين له نسبة كلامية باعتبار فهمه من الكلام وذهنية باعتبار ارتباطه في الذهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس الامر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكمها أولا لا لا بد في الواقع من أن يكون زيد قائما أو غير قائم وانما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في أحد) أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن لأخبار الموجبة الاستقبالية نحوسية نوم زيد كلها كاذبة إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها وأن الأخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتهم المفهومة منها الخارجية وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع أن المعبر (١٦٥) ثبوت النسبة الخارجية في أحد

الأزمنة الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال وان كانت مستقبلية اعتبر ثبوتها في المستقبل فالتسوية الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله أي يكون بين الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان نسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (خبر)

(ان كان نسبته) التي هي تعلق أحد الطرفين وهما المسند والمُسند اليه بالآخر على وجه التمام وذلك بأن يكون يحسن السكوت عليه معنى (خارج) فاعل لكان والمعنى الخارج هو نسبة بين الطرفين تتحقق في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة من حال ومضى واستقبال (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة الخارجية النسبة المفهومة من الكلام بأن تكون في الخارج كادل عليها اللفظ أو لا تطابقه بأن تكون على خلاف ما دل عليه الكلام (خبر) أي فذلك الكلام الذي له تلك النسبة خبر وذلك كقولنا زيد قائم فهذا كلام له نسبة مفهومة هي انصاف زيد بالقيام في الخارج ثم القيام بالنسبة إلى ذات زيد خارجا في معناه فقوله أو ما في معناه يريد كاسم الفاعل كما سبق وقوله أو متصلا بالفعل لا أدري ما يريد به إلا أن يريد عمل المصدر ومما متصلا بالفعل لأنه أشد تعلقا به لأنه جزؤه فليستظر إلا أن الرغش في المفصل سمي

الامر فهو غير الخارج في كلام المصنف لأن المراد به النسبة الخارجية كما علمت وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله أي يكون تفسير لقول المصنف ان كان نسبته الخ حيث قد كان الأولى أن يقول أي يكن لأنه تفسير للجزء محلا أو يقول أي كان (قوله أي تطابق تلك النسبة) أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية * واعلم أنه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية مطابقة الكلامية لان المطابقة لا تتحقق إلا بين أمرين فكل منهما مطابق للآخر إلا أن الأولى أن يجعل الأصل مطابقا بالفتح فإذا أسند المطابقة للكلامية وجعل الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الأصل (قوله بأن يكونا ثبوتيين) فهو زيد قائم وكان زيد قائما في الواقع وقوله أو سلبيين أي نحوليس زيد قائما والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله بأن تكون النسبة الخ) أي نحوزيد قائم والحال أنه غير قائم في الواقع (قوله أو بالعكس) أي كقولنا ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما وقد علم من كلام الشارح أن النسبة الكلامية في القضية الموجبة ثبوتية شئ في السالبة انتفاء شئ عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من الماطقة والذي عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى أنها دائما تعلق أحد الطرفين بالآخر ولا تكون عدم التعلق قالوا وهذا لا يثنى أنها تكون سلبية لأنه ليس معنى كونها سلبية أنها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل بمعنى أنها تسلط عليها السلب كافي النقي المحصل نحوليس زيد قائم أو دخل السلب في مفهومها كما في النقي العدول نحوزيد هوليس بقاءه والأولى أن يحمل قول الشارح أو سلبية على هذا المعنى ليوافق ما عليه المحققون من المتأخرين وليوافق قوله سابقا وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر فان ظاهره أنها لا تكون عدم التعلق

(قوله فالكلام خبر) أي من حيث احتماله للصدق والكذب لما تقر بأن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتراكه على الحكم قضية ومن حيث افتادنه الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزأ من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل من بابا ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم ويستل عنه مسئلة فالذات واحدة باختلاف اعتبارات بحسب الاعتبارات وانما قدر الشارح فالكلام لان جواب الشرط لا يكون الا جملة (قوله أي وان لم يكن نسبته خارج كذلك) أي تطابقه تلك نسبة أول تطابقه فهو انشاء * اعلم أن الكلام المنفي اذا كان فيه قيد أو قيد كان النفي متوجهاً بشيء أو التيقن في الغالب ومن غير الغالب قد توجه اليه بالقيود والمقيدة ما اذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيد وهو النسبة وقيدان هما ما نضارح والمطابقة وعدمها فان جعلت النفي منصبا على المقيد والمقيدين اقتضى ذلك أن الانشاء لا نسبة له ولا خارج يطابق أو لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء نسبة قطعا لا آخر غير حكمية كما تقدم لك ذلك عن قرب وان جعلت النفي منصبا على المقيد دون المقيد كما هو الغالب اقتضى أن الانشاء نسبة ولا خارج لها أصلا يطابق أو لا يطابق وهذا خلاف التصديق والتحقيق كما قال الشارح أن الانشاء نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة تطابقان ولا تطابقان تارة أخرى فخير هل زيد قائم وقم النسبة الكلامية للأول طلب انهم من الخاطب والثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول والقيام في الثاني فان كان الطالب النفسي ثابتا لك في الواقع كان الخارج مطابقا لنسبة الكلامية وان كان الطالب النفسي ليس ثابتا لك في الواقع كان الخارج غير مطابق ونحوه في الانشاء (١٦٦) نسبة الكلامية إيجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية إيجاد القائم

نفس المتكلم فان كان الإيجاد ثابتا لك في الواقع كان مطابقا للأول وما يدل على أن الانشاء نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه أن نسبة بين كل أمرين في الواقع إما ثبوتية وسلبية على صريحو الحصر العقلي والالزام ارتفاع التقيضين وإجماعهما وانقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين

أي فالكلام خبر (والا) أي وان لم يكن نسبته خارج كذلك (فانشاء)

إما ان ينسب له على وجه الاتصاف به فتكون النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فيكون الكلام صدقا أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبة الانتفاء بان لا ينصف زيد بالقيام فيكون الكلام كذبا فظهر أن هذا الكلام له نسبة دل على وقوعها خارجا وفي نفس الامر نسبة أيضا أي معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام أو لا يطابق فيكذب فهذا الكلام حينئذ خبر (والا) يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج في أحد الأمرين الثلاثة بان لا يقصد بالكلام حصول نسبة خارجية بل يقصد به كون نسبته توجدها بنفط (فانشاء) أي فالكلام الموصوف بما ذكر انشاء كقولك بعث عند قصد

اسم الفاعل متصلا بالفاعل فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو في معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له في معناه الذي هو الحدث ويكون اسم الفاعل متصلا لكونه فرع الفعل بخلاف المصدر فانه أصله لكن الصحيح أن كلام من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر

الأمرين في الواقع نسبة خارجية وهي اما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام أو لا فعلم من هذا أن النسبة الكلامية انشاء

والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا يمتنع في الخبر والانشاء والفرق بينهما انهما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها وإنشاءه من فيه قصد المطابقة ولا لعدمها وهذا يحصل ما أشاره الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن نسبة كلام المصنف عليه بأن يجعل في قوله في جانب الخبر أن كان نسبته خارج تطابقه أي تقصد مطابقته أو تقصد عدم مطابقته بالخبر وقوله والانشاء أي واللا يكن نسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته فانشاء ويجعل النفي منصبا على القيد الأخير أعني تقصد مطابقته فكيف قبل وان كان نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد انشاءه وفيه بحث لانه لا خير بقصد عدم مطابقة نسبت لان الخبر وضع للطاعة وأما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلي كما يأتي في شيء آخر وهو أن المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية أن يقصد المتكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقولنا زيد قائم قصدنا به حكاية ثبوت القيام لزيد في الواقع معنى في الواقع شيئا هو قيام زيد بحكيته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصد به حكاية شيء بل المقصود به أحداث مدلوله وهو طلب الضرب وإيجاد ذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ به فانه نصبت صيغة الانشاء المطابقة أي حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بالنفس مثلا كان خبرا مجازا وصار معنى اضرب أنا طاب للضرب والحاصل أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الأمر وبالنسبة لا يشاء نسبت حاكية بل محضرة ليرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو محضراً أو نحو ذلك وحينئذ فانسب

الانسانية لا خارج لها ولهذا اختار ارباب حواشي المطول كالفناري والقريهي وعبد الحكيم رجوع النقي في كلام المصنف القيد بن كاهو المتبادر منه وان النسبة لا محالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على املوه كانه خارج لزم ان يتصور فيه الصدق والكذب لانهم ما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك المزموم (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الانشاء والخبر وقوله ان الكلام يعني مطلقا وحاصله ان الانشاء ايضا نسبة خارجية تطابقه اولاً وتطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ اشارة الى ان ما يقتضيه ظاهر المتن من ان الفرق بينهما ان الخبر خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وان الحق خلافه (قوله بحيث تحصل) الباء للابسة أي ملتبسة بحالة وهي ان تحصل من اللفظ أي تفهم منه فالعطف مغاير أو توجد فاعطف تفسيرى ومعنى ايجاد اللفظ لها ان لا تحصل بدونه فاذا قلت اضرب زيداً فنسبته المفهومة منه طلب الضرب ولا شك ان ذلك لا يحصل الا بهذا اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكايته شئ حاصل في الواقع كالطالب القائم بالنفس ثم لا يخفى ان الفعل المتعدى للفعول فيه السببان نسبة الفعل للماعل ونسبته للفعول فتقول الشارح اما ان تكون نسبته الخ يصح ان يراد بها كل منهما لان كلامهما يحصل باللفظ بحيث يكون موحداً لها (قوله من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع) هذا لا ينافي ان الانشاء نسبة خارجية لان نقي قصد الى كونه دالاً على النسبة الواقعية لا يستلزم نقي حصول تلك النسبة ثم ان الاولى للشارح ان يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك لان ظاهره يقتضى ان الفرق بين الانشاء والخبر قصد الدلالة على نسبة في الواقع بين شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع ان الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم قصد ذلك وان كان

وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موحداً لها من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء وتكون نسبته بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية تطابقه اولاً وتطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد ان تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون بين هذين الشيئين في الواقع

انشاء البيع وقدم مثلاً فان نسبة البيع الى الفاعل انما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للخطاب على وجه الامر انما وجدت بنفس التلقظ من غير قصد الى ان احدى النسبتين حاصلة لان احدى النسبتين او في الماضي او المستقبل وفسرنا النسبة بالتعلق الخ ليم الاخبار سواء كان ايجاباً أو سلباً شرطياً كان أو جلياً ولیم الانشاء مطلقاً وأما تفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه فلا يصح لان ذلك

لان النسبة المفهومة الخ) علمنا ان ضمنه قوله أو تكون نسبته بحيث الخ من ان في الخبر نسبتيين لأنه متعلق بجميع التحقيق على أنه علم لما تضمنه من ان في الكلام مطلقاً نسبتيين لانه وان كان صحيحاً لما تقر من ان في الانشاء أيضاً خارجاً إلا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون ان يقول من الخبر بربما يؤثر الاحتمال الثاني وتتميل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص ثم قول الشارح بان يكون هذا ذلك وقوله بان لا يكون هذا ذلك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذلك أو غيره يختص بالخبر ذات النسبة في اضرب مثلاً تعلق الضرر بالخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما أفاده هذا التعليل ان هالك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في ذهنه بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) اشارة الى ان النسبة الكلامية والذهنية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن ونصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله الحاصلة في الذهن يشمل الكواذب عمداً لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت مستحيلة (قوله لا بد ان تكون بين الشيئين) هما الموضوع والمحمول أي لانهم من المعاني الجزئية فلا تتعقل الا بتعقل هذين الشيئين وقوله لا بد خبر ان (قوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد الخ) لا بد عطف على لا بد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن ان يكون الخ والواو في قوله وان يكون زائدة في متعلق اسم لا والاصل لا بد ان يكون أي لا بد من ان يكون أي لا غنى عن ان يكون فإروها كما هي في قول الشاعر

فما بال من أسسني لأجبر كسره * حفظا ويني من سفاخته كسرى

فان الواو في قوله ويني زائدة دخولها في الكلام كخروجها وخبر لا محذوف أي حاصل ومصب التعليل قوله ولا بد ان يكون بين هذين الشيئين الخ بقى شئ آخر وهو ان في كلام الشارح أمور منها ان كون النسبة المفهومة من الكلام لا بد ان تكون بين شيئين هذا أمر معلوم لا يتوهم انكاره فلا فائدة في الاخبار به فالاولى ان يقول لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعاً ومع قطع النظر

عن لذهن فجد نسبة بين جزأى الكلام حاملا في الخارج فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية طرفها الذهن والخارجية طرفها الخارج أدب شجرا العدوى ومنها أن قوله ولا يجمع قطع النظر عن الذهن أن يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بقضايا خارجية التي حكم قيم على أفراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الانسان حيوان فان الحيوانية ثابتة في الانسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية التي حكم فيها على أفراد الموضوع التي لا تتقوى في الخارج أن كانت كليا ذهنية أو بعضها هي ونعتها بـهـاـرجـي فالاولى كقولنا شربك الباري تمتنع والثانية كتولنا مـسـرى ورجب تعالى يمكن أن أمراد سوى أو حجب يشمل لمـسـفـيل العدوى كـهـمـر من رتب ولا وجوده الا في الذهن لان القضايا ذهنية فيصح فهم قطع النظر عن الذهن ذلا وجودها الا فيه ولا وجودها في خارج فعبان مع أن لذهن مطلقا لها نسبة خارجية وقد بان لم يقطع النظر (١٦٨) عن الذهن قطع النظر عن فهم لذهن نسبة الكلامية من الكلام وبالواقع

نفس الامر لا يخرج الاعيان
فقد دخلت تلك القضايا
المذكورة أو يقل ان قوله
ومع قطع النظر الخ في معنى
المادة وكأنه قول ولا بد أن
يكون بين هذين الشئين
نسبة في الواقع حتى ووقع
النظر عن لذهن أي هذا
ذو قطع النظر عن لذهن
بل نظر به كفي القضايا
الذهنية ووقع قطع النظر
عنه كفي القضايا الخارجية
وليس قوله مع قطع النظر
شرط لوجود النسبة
الخارجية وحيث دخل
كلامه على القسمين
المذكورين (قوله نسبة
ثبوتية) أي وهي نسبة
خارجية وقوله بان يكون
هذا أي موضوع ذل
أي محذور كفي ذل قائم

نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذل وعلية بان لا يكون هذا ذل لا ترى تلك اذا قلت زيدا قائم فان القيام حاصل لزيد قطعاً سواء قلنا بالنسبة
التفسير واجب تخصيصه بالخبر الجلي دون الانشاء والخبر الشرطي والمقصود أعم من ذلك وما
يزيد تحقيقاً في انقسام الكلام في الخبر الذي يوصف بالصدق والكذب والى الانشاء أن الكلام
الذي يحسن لسكون عليه لا محالة يتضمن نسبة لسنده الى السند اليه فان كان القصد منه الدلالة على
أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند
نفسه فذلك لكلام خبر وان كان المقصد الدلالة على أن اللفظ وجدته بتلك النسبة فالكلام انشاء
نسبة خبر المفهومة من اللفظ بدو فقط على أنها كذب فيما بين معنى المسند اليه والمسند خارجا لكن
لما كانت لا موضعية أمكن تخالفها بان لا تكون كذبا فيما بين المعنيين في نفس الامر فيكون
لكلام كذب وان تكون كذبا فيكون لكلام صدقا ذل اقل ما زيد قائم فالمفهوم منه ثبوت القيام
لزيد في الخارج فذا أردت تحقير المباشرة وعدمها فاقطع النظر عما يدل عليه اللفظ ويفهم بالذهن
وتقرر النسبة فيه زيدا خارجا زعمنا فنجيب بينهم بان نسبة الثبوت بان يكون هذا ذل أعني بان يكون
ريدا قائما وبما به السلب بان يكون هذا ذل فان كان ذل حصل لطابق بين المفهوم وما وقع
في نفس الامر فيثبت صدق وان كان لذهن يبحر لذهن فيثبت لكذب وانما تأتي هذه المطابقة
عند قطع النظر عن المفهوم فينبى راقع لذهن لانها حينئذ شيان فيحصل الطابق بينهما وأما ان
انظرت الى المفهوم وحده وحده في الخارج فلا تعدد للنسبة فلا تطابق اذ لا يطابق اشي نفسه
لا سيما في الخارج باعتبار ذلك لذهن عليه وهو ثم حتمال الكذب فهو على المفهوم للفظ ثم
فدعمت في تحقيق المطابقة أنها تكون بتحقق وقوعها ان نسبة المفهومة من اللفظ خارجا فربما
توهمة ثالثة في قولنا مشهور وعرفون نسبة بين الموضوع والمحمول من الاعتبارات التي
لا وجودها خارجا فيجب انعماء ذلك به لانه لا بد من تحقيق خارجا حصول تلك النسبة في

الخارج

فان لم يكن من نفس زيدا وقوله بان لا يكون هذا ذل موضوع ذل
أي المحذور لانه ليس بمفهومه بل هو شيء آخر في رقع وقوله بان يكون هذا ذل أو مثلاً لا يصل دخول القضايا
الشرطية من النسبة بهم زعمنا أن هذا ذل في هذا شياً يفرق في نسبة قوله أو ترى الخ هذا استدلال على النسبة الخارجية
(قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل أن يراد به في الواقع أن يكون ذلك صدقاً في الكلام حذف شيء يتم به البيان والتقدير
حاصل لزيد قطعاً وليس بمحصوله قطعاً وحصوله وعدم حصوله في رقع هو النسبة الخارجية التي تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة
المفهومة من الكلام وقوله قطعاً أي وان قطعاً انظر عن امرئ مـسـرى فليس لقطع عمر الجزم وهذا لا محتمل هو المناسب لسياق
الكلام ويحتمل أن المراد ان القيام حاصل لزيد بمقتضى دلالة الكلام لظهوره من كونه صادقا أو كذا بان الكلام يدل على
تحقق نسبة وجوها في الخارج وأما حتمال الكذب فهو على المفهوم لفظ قوله سواء قلنا الخ هذا تسميم في قوله فان القيام
حاصل لزيد لذهن ربه التسميم زيادة فائدة في محل في الاستدلال بشرطه بقوله أو ترى الخ

(قوله من الامور الخارجية) أي بناء على مذهب الحكماء من أن الاعراض النسبية لها وجود أي تحقق في الخارج أي خارج الاعيان يمكن رؤيتها وقوله أوليست منها أي من الامور الخارجية بل من الامور الاعتبارية كما يقوله أهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية أمور اعتبارية لا تحقق لها في خارج الاعيان بل في خارج الازهان لان لها تحققا في نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم أنه لا ثبوت لها في نفسها بل في الذهن فقط فان قلت حيث كانت الامور الاعتبارية لا وجود لها في خارج الاعيان بل ولا في خارج الازهان على هذا القول فالفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق أن الاعتبار الكاذب لا مستنده بل هو امر يتزعمه الذهن كخيل الكريم وكرم الخيل والاعتبار الصادق يستند للامور (١٦٩) الخارجية كاثرة زبد لعمرو فان قلت

إذا كانت النسبة أمرا اعتباريا على ما يقوله أهل السنة فامعنى نسبتها الخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود في قولهم انها موجودة في الخارج وهل هذا إلتنافى قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذي ثبت له خارج الازهان وهو نفس الامر لا خارج الاعيان والى هذا أشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) أي وما ذكرناه من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الإشارة راجع لوجود النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن أي أن معنى وجود النسبة

من الامور الخارجية أوليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية الخارج عن العقل واتصاف الموضوع بها لا كونها من الامور الوجودية التي تحقق وجودها خارجا في العيان وقرى بين قولنا هذا الامكان وهذه النسبة حاصلة في الخارج عن الذهن بمعنى الاتصاف بذلك في نفس الامر فانه صحيح لعمدة اتصاف الوجوديات بالاعتبارات كالامكان وعدم الوجوب وبين قولنا هذا امر تحقق وجوده في الخارج والعيان كيباض الجسم مثلا فالمراد بالوقوع في الخارج الاتصاف بالشئ فيه وهذا المعنى صحيح على كلا القولين أعني القول بان النسبة وجودية خارجية وهو ضعيف أو اعتبارية فيه وهو الحق ألا ترى انك اذا قلت زيد قائم وصدق هذا القول لزمت أن زيدا اتصف بالقيام وحصل له في الواقع على كل حال ولا يبع أحد انكاره بعد ثبوت الصدق والا كان كذبا سوا قلنا ان النسبة وجودية أو اعتبارية وهذا المعنى الذي هو وقوع الاتصاف الجارى على كل قول هو الذي نعني بوجود النسبة أي حصولها خارجا فيجري على كل قول لا كونها من الامور الوجودية خارجا حتى يختص بالقول بانها من الامور المحققة الوجود خارجا كالياباض مثلا تأمله فاني قد أطلت فيه مع ضرب من التكرار لاستعجاب الناس فهمه من بعض الشروح * ثم انك قد سمعت أيضا ان الانشاء هو الكلام الموجد لنسبته فيجب أن يعلم أن نسبة المسند الى المسند اليه لا يوجد بها الكلام اذ لا يوجد الكلام اتصاف أحد بصفة حقيقية كالقيام أو لقعود في قسم أو اقعده مثلا أو البيع الذي هو الابدال الخصوص في بيع مثلا وانما الذي يوجب به الكلام ويقتضيه أن تلك النسبة دل على تكيفها بكيفية عائدة في حصولها الى اللفظ فيوجب قسم واقعه مثلا نسبة القيام والقعود للخطاب مكيفين بكونهما مأمورا بهما وكون الشئ مأمورا به كيفية يرجع في وجودها الى وجود صيغة الكلام وكذا البيع الذي هو الابدال فيسدد بت نسبته الى الفاعل مكيفا بكونه وجدت صيغة انشاء بها اعتبارا مشرعا لالتقاء الرضا به فتأمل فانه من دقائق هذا المثل واقعه الموفق بمنه فلما تحقق أن الكلام إما خبر أو انشاء احتج الى وضع باب للانشاء وهو كاف فيه من حيث هو وأما الخبر فله باعتبار ما يعرض لجلته أو أجزاء أبواب أغنى عن ذكر ما يصح اعتباره منها في انشاء ذكره فيها والى أبواب الاخبار أشار بقوله

(٢٢ - شروح التلخيص أول) الخارجية تحققاتها في الواقع أي تحققاتها في ذاتها بين الشئين بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض وليس المراد بوجودها تحققاتها في خارج الاعيان بحيث يمكن رؤيتها كيباض الجسم فعني الخارج الذي نسبت اليه النسبة خارج الذهن وهو الواقع ونفس الامر وليس المراد به خارج الاعيان لان الخارج يطلق بمعنى الواقع ونفس الامر أي نفس الشئ وبمعنى الاعيان أي الاشياء المعينة المشاهدة ومعنى وجود الشئ فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها اذا علمت هذا فقولهم النسبة موجودة في نفس الامر معناه انها متحققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهو اظهر في محل الاضمار واذا قيل زيد موجود في خارج الاعيان فمعناه أنه من جملة الامور المعينة المشاهدة التي يمكن رؤيتها واعلم أن الموجود أي المحقق في خارج الازهان أهم من الموجود أي المحقق في خارج الاعيان لان الاول اما أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا في خارج الاعيان أيضا أولا فيكون موجودا في خارج الازهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الازهان والاعيان والنسبة

ثم انظر لآبده من اسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة في الأبواب الثلاثة الاولى ثم المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو متصلا به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع

الخارجية يصدر عنهم ثم موجد في خارج الأذهان لا في خارج الاعيان لان لها ثبوت في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وأن الاعتباريات قسمان قسم لا يتحقق في نفسه بل هو أمر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا لا يتحقق له لا في خارج الاعيان وفي خارج الاعيان ومنها ما لا يتحقق في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود من اعتباريات خارج الأذهان فرددت كاه شجرة العلامة العدوى عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله لآبده من مسند اليه ومسند واسند) أي وحيد لا يلد له من أبواب ثلاثة تين أحوالها اذا ضمت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لأحواله كانت الأبواب أربعة وكان الاولى للمصنف أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ما مر من قوله ويختصر في ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخ وما يأتي في ترتيب الأبواب وليتصل المسند بمتعلقه لأن يقول انه لاحظ أن الاسناد رابطة بين شيئين لا يعقل إلا بعد تعقلهما فرتبه انتخير لكن فيه ما يأتي (قوله والمسند قد يكون الخ) وذات نحو ضرب زيد عمر فاحتج باب خامس بين أحواله وقضية كلامه أن المسند به لا يكون له متعلق وليس كذلك المسند اليه قد يكون له متعلقات حيث كان مشتقا من المطلق يوم الجمعة زيدوا الضارب زيداهم ومعاذ زيد عمر اشأه خاصه ويثبت بأن (١٧٠) المسند اليه في الاولين في الحقيقة انما هو أحوال والمتعلق المذكور للصلة

لأن المسند اليه وأما في الثالث فالتصويب فيه ليس بفضلة وانما هو عمدة بدليل الانحياز في التنازع أو يجب بأن المصنف قد اقتصر على المسند لأن الغالب في المسند أن يكون له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب في المسند أن يكون له متعلقات دون المسند اليه لأن المسند في الغالب يكون مشتقا والمسند اليه جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له

(وانتخير لآبده من مسند اليه ومسند وسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر واسم لفعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر

(وانتخير لآبده من مسند اليه ومسند) فاحتج الى ما بين الجمع أحوالهما (و) لآبده من (اسناد) فاحتج الى باب يشتمل على أحواله (والمسند قد يكون له متعلقات) كالمفعول والحال والمجرور والطرف وانما تكون له متعلقات (اذا كان فعلا أو) ما (في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك كصفة المشبهة واسم التفضيل فاحتج الى وضع باب لمتعلقات الفعل وهذا الكلام يوهم اختصاص أحوال المسند اليه والمسند الى آخرها بالخبر وليس كذلك ضرورة وجودها في الانشاء غير أن غالب لطائف هذه لأحوال انما هو في خبر يخص بذكرها فيه وما يوجد في الانشاء من الاعتبارات الراجعة بهذه الأشياء يستفاد من ذكرها في الخبر

(قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات وليس كذلك فالكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به ان كان متعديا ومن مفعوله

المطلق

جامد وما كان الغالب عليه أن يكون مشتقا يكون له

متعلقات أكثر من شيء آخر وهو أن المسند اذا كان فعلا أو بعد فلا بد له من متعلقات منه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مفعول مطلق ومنعول فيه ثم قد يحذف وكلام المصنف أعم من أنه كروا الحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه فلذلك اذ ظاهر قول المصنف عن والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو بعد فله متعلقات اذا كان فعلا أو بعد فله متعلقات وليس كذلك كما علمت والجواب أن في كلام المصنف حذفه لا يقتضي أن يكون له متعلقات وقد يكون له ذلك أي كما كان جمدا فنحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله وفي معناه) أي أو كان في معناه التضمن من التباس الدال بالمدلول بأن كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ) التمثيل بالمصدر وما معه أي هو في معنى الفعل فاستقيم على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي فيكون ما فيه معنى الفعل أعم مما تضمن حروفه كالمصدر وأوصف أولا بحروف تنبيه وأسماء الإشارة ونحوها وأما على تقدير أن يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي أعم من أن يعبر عنه بالمصدر وغيره يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما لا يتضمن حروفه كالطرف واسم الفعل واسم الإشارة ونحوها (قوا ولا وجه لتخصيص الخ) أي لأن إنشاء لآبده يضام ما ذكره المصنف أن يقول وكل من انتخير ولأنشاء لآبده من مسند الخ وقد يجب أن يخص الخبر بأنه كذا يكون أعظم شأنا أو كثر فائدة واشتمالا على النكات والخصوصيات البديعة فيجب التفضل ويكونه أصلا في كلامه خصوص الانشاء ثمة إما بفعل كافى بعث أو زيادة أداة كافى لتضرب ولا تضرب أو حذف نفي شرب ذنا سبه مضرب وباجب فاحذر هو اجزء لا عظم لما ذكره المصنف الابحاث عن أحوال اجزائه من مسند

ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والاثنا عشر هو الباب السادس ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون النسبة إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

إليه ومستند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن حال كل واحد منهما باب على حدة وأحال معرفة أحوال أجزاء معاداة عليه فيما يأتي حيث يقول في آخر أحوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبارات في أحوال المسند إليه أو المسند أو الاسناد كما تجرى في الخبر تجري في الانشاء (قوله اسناد) أي بين المسند والمسند إليه إما بقصر نحو ما زيد الأقام أو بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليها بقوله قد يكون له متعلقات إمارة مصر نحو زيد ما ضرب الأعمرا (١٧٩) وقد يكون بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله أما

بقصر الخ) أي وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته (قوله إما معطوفة) أي تلك الجملة

المقرونة وهو المسمى بالوصل وقوله أو غير معطوفة أي تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلا بد من باب سابع بين فيه ذلك لأن هذا حال للكلام بالقياس للكلام آخر ثم إن المراد بقوله وكل جملة قرئت بأخرى أي مما يقبل العطف في أداء أصل المعنى

وحيث لا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فادفع ما يقال إن هذا دخلة في قوله أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف التذييل في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة ولو قال بدل قوله أو غير معطوفة أو متروكة العطف كان أولى لأن الترتيب

(وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرئت بأخرى إما معطوفة عليه أو غير معطوفة والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احتريزه عن التطويل على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ

(وكل من الاسناد والتعلق إما أن يكون (بقصر) لاحدا المسنين وأحد المتعلقين على الآخر (أو) يكون (بغير قصر) لاحدهما على الآخر فاحتج لباب القصر ولا يخفى أن القصر من أحوال أحد المسنين وأحد المتعلقين ولم يستفد من الكلام وجه إفراده بالباب حتى لم يجعل في أحوال المسنين ومتعلقات الفعل والوجه في الأفراد صعوبة أمره بكثرة مباحثه بخلاف نحو التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير مثلا (وكل جملة قرئت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة) فاحتج إلى باب الفصل والفصل ولا يخفى أيضا أن الفصل والوصل من أحوال الجملة ولم يبين وجه إفراده بالباب ولا وجه إفراده الاسناد مع أن المناسب لكونهما من أحوال الجملة جمعهما والوجه الصعوبة فيهما وكثرة المباحث كما تقدم في القصر وكذا الانشاف فانه من أحوال الجملة أيضا ووجه إفراده ما ذكر (والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

المطلق وطره إلا أنها تارة تذكروا تارة تحذف كما ينبغي عنه قوله في الكلام على متعلقات الفعل أما حذف المفعول به وأما ذكره فالفعل المتعدي له مفعول به يتعلق به حذف أم ذكره وكل فعل فله مصدر و ظرف زمان ومكان يذكروا تارة ويترك أخرى وإن كنا نسعى ترك المفعول به حذفاً ولا نسعى ترك المصدر والظرف مثلاً حذفاً على بحث سند كره في باب الإيجاز أن شاء الله تعالى ثم قول المصنف أحوال متعلقات الفعل يقتضي أن لكل فعل متعلقات فإن قلت أنما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات وقد لا يكون فالجواب التي يكون فيها متعلقات هي إذا كان فعلاً أو في معناه والحالة التي لا يكون فيها متعلقات إذا كان اسماً وزيد أخوك قلت لا يصح ذلك لأنك إن جعلت إذا شرطية فتقديره إذا كان فعلاً فقد يكون له متعلقات لأن الجواب طبق مفسر السابق ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة وقد لا يكون للفعل متعلقات المذكورة لأنه إنما يتكلم على المتعلقات مطلقاً لأنه سيقول أما حذفه وأما ذكره وإن جعلتها ظرفية ولقط يكون عاملاً فيها فعنه قد يكون له في هذا الوقت متعلقات وقد لا يكون فصار كقولهم قد يندم زيد غداً فلا يصح ذلك إلا بتقدير عامل في إذا التقدير ذلك إذا كان فعلاً أو في معناه وقوله والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة

بقول المتروكة العطف (قوله إما زائد على أصل المراد) أي وهو لا طنب وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصاً أيضاً وهو المساواة أو كان ناقصاً وهو الإيجاز أي وحينئذ فلا بد من باب ثامن بين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والاطناب والمساواة (قوله احتريزه) أي بقوله لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لفائدة وكذا احتريزه عن الحشو فانه أيضاً زيادة على أصل المراد لفائدة لكنها في الثاني منبئة دون الأولى على ما يأتي (قوله على أنه لا حاجة إليه) على الاستدراك أي لكن لا حاجة إليه أي إلى ذلك القيد وهو قوله لفائدة وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لقتضى الحال ومتى كان مطابقاً لقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائداً لفائدة فلا يكون بليغاً هذا كلامه وفيه أن هذا لا يتم إلا لو قلنا أن كل كلمة من الكلام البليغ لا بد أن تكون يقتضيها الحال فإذا كانت نفسه

كلمة لا يقتضيها الجدل بأن كانت زائدة على الكلام غير بليغ كما إذا قلت لخالي الذهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والخواتمه قوله ليس غير يشترط شرط وأن التبدل محتاج اليه لاخراج ما ذكر سلمنا أن قيد البليغ يقتضي عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحصيل معنى طنب وإيضاحه وبيان أن الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولولم يقيد الزيادة بالفائدة لم يأتواهم أن الاطناب هو زيادة منه لا ضرورة فها عن قيد الفائدة مع أنه مقيد في الواقع (قوله أوغير زائد) للتبادر منه أن المراد أوغير زائد على أصل المراد فإنه يدخل فيه تطويل واحد ولا غير الزائد لفائدة في غير الزائد أصلاً وبالزائد لفائدة فكان الاولى أن يقول أوغير زائد على أصل المراد أصلاً ويقيد بمكونه لفائدة لأن عدم الزيادة في الإيجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة (قوله هذا كاه الخ) اعلم أن التقديم والتأخير والتذكير والحذف مثلاً من أحوال كل من المسند اليه والمسند والمتعلقات المسند فلذا ذكرت في كل من باب أحوال المسند اليه وأحوال المسند وأحوال المتعلقات ومثل التقديم والتأخير والتذكير والحذف في أنها أحوال الثلاثة القصير فهو تارة يتعلق بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب أن لا يخص باب بل يذكر في باب المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والتذكير والحذف والفصل ووصل من أحوال (١٧٣) الجملة لخبره فالتناسب أن يذكر في أحوال الاسناد كالتأكيـ

والحقيقة فمما لا يجوز العقل ولا يخصها باب وكل واحد من ايجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق بالجملة وتارة يتعلق بالمسند به وتارة يتعلق بالمسند فالتناسب في هذه الترتيب في باب الاسناد في باب المسند اليه والمسند ولا يخصها باب اذا علمت هذا فبذل كان الاولى للمصنف ان لا يلتفت لبيان الحصر لانهم معلوم بالاستقرار بل الاولى ان يلتفت لتخصيص كل من هذه الامور لثلاثة ابواب على حسنة والى هذا أشار

(أوغير زائد) هذا كاه ظاهر لكن لا طائل نحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز وتباليه اعماهوم من أحوال الجملة أوالمسند اليه أوالمسند مثل التأكيـ والتقديم والتأخير وغير ذلك فواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها

أوغير زائد) يعني لفائدة أيضاً فاحتج الى باب الاطناب الذي هو أن يزداد في الكلام على أصل المراد لفائدة والايجاز الذي هو تقيـل العطف لفائدة والمساواة التي هي عدم الزيادة والتقليل لفائدة ومتى لم تكن زيادة لفائدة كان تطويلاً ولم يكن الكلام بليغاً فالبسالة تستلزم الفائدة ولكن زادها بعد ذكر البليغ لزيادة اليسار وكذا الإيجاز والمساواة متى لم يكن اسقاط الزيادة فيها لفائدة خرجا عن معنى البلاغة وغير زائد دخل في غير الزائد النقص والمساوى والمراد أوغير زائد لفائدة وانما قدم الخبر لانه أكثر بحثاً من كثير من الانشاء فرع عن الخبر كالمجمل التي يدخل عليها ميت ولعل والاستفهام فذكر المصنف الاسناد والمسند اليه والمسند ثم المتعلقات ثم القصر الذي يعم الاسناد والتعلق ثم ذكر الانشاء وكان ينبغي تأخير لقصر عنه لان القصر يدخل في الانشاء كما يدخل في الخبر ثم ذكر الفصل والوصل لان اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة ثم ذكر الإيجاز والاطناب والمساواة لانها تشمل جميع ما سبق وذكر المصنف حصر الكلام في الخبر والانشاء وهو كذلك الا أن منهم من يخص الانشاء بما لا طلب فيه ويقسمه الى خبر وطلب وانشاء ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام خبر وانشاء وهو ما دل على الطلب دلالة أولية وتنبية ويدخل فيه الاستفهام والتعني والتبرج والتقسيم والتداع وهو اصطلاح الامام فخر الدين

الشارح بقوله وهذا أي دليل الحصر أعني قول المصنف لان الكلام إما خبر أو انشاء الى آخره ذكر في دليل الحصر (قوله لكن لا طائل نحته) أي لا ثمرة (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف أي والاولى الالتفات لما نحته مائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كلقصير والفصل والوصل والاطناب ومقابليه بأبواب وذلك لان الخ (قوله ومقابليه) أي الإيجاز والمساواة (قوله انما هو) أي جميع ما ذكر (قوله من أحوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة وانما اذا تعلقت بجملة وقوله أوالمسند اليه أوالمسند هذا بالنظر للقصر والاطناب ومقابليه اذا تعلقت بمفرد وكل عليه أن يزداد أو المتعلق (قوله مثل التأكيـ) هو من أحوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والايجاز ومقابليه اذا تعلقت بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين فهو مناسب للقصر والايجاز ومقابليه اذا تعلقت بمفرد فظهر لك مما قلناه أن قول الشارح لان جميع الخ علة لمحذوف وأن في كلام الشارح تزيـما (قوله في هذا المقام) أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب إفرادها) أي عن غيرهما من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب أحوال الاسناد والخبر والمسند اليه والمسند والمتعلقات

(قلت)

﴿ تنبيه ﴾ اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منصرف فيهما

(قوله وجعلها أبواباً) تفسير لما قبله والحاصل أن الثمر في بيان وجه افراد هذه الثلاثة بأبواب وعدم ذكرها مع غيرها من الأحوال في باب الاسناد الخبري بالنسبة للفصل وارسل وكذا بالنسبة للإيجاز ومقابليه وأما مجرد تعدد ادعاء بيان المنصرف فيها فهذه الاطائل تحته لأن هذا معلوم باستفراء كلامه (قوله وقد نخلصنا ذلك) أي بيان السبب في ادعاء أي ذكرنا السبب بعبارة ملخصة وحاصل ما ذكره الشارح في كبره أنه انما افرد بها أبواباً لكثرة تشعبها وصحة أمرها بكثرة مباحثها بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال فلذا لم تفرد بأبواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر محذوف أي هذا تنبيه وهو لغة الايقاظ واصطلاحاً اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجمالاً من الكلام السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيهه ان أريد منه المعنى القوي لأنه مصدر وان أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل على معنى في متعلقة بمحذوف أي كثر في تفسيره أو على حالها متعلقة بمشغل أي مشغل على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يتعين الثاني لأنه وان كان في الاصل (١٧٣) مصدراً لأنه انسلخ عن المصدرية وجعل اسماً للافظاظ المخصوصة

وجعلها أبواباً برأسها وقد نخلصنا ذلك في الشرح ﴿ تنبيه ﴾ على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق
إشارة متالية في قوله تطابقه أو لا تطابقه

ولذلك نهينا على التقييد بما فيه ما ومعلوم أيضاً أن هذه الثلاثة تتعلق بالمفردات أو بالجل فهي من أحوالهما ولم يبين وجه الحاجة الى افرادها عن أحوال كل من المفردات والجل والوجه ما تقدم من كثرة المباحث ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الأبواب من غير بيان وجه افراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض وحصر الأبواب استقر في لم يفيد الا ما يفيد عدها وقد تقدم كان لا طائل تحته مع ظهوره وقد أشرنا الى وجه الافراد وذلك هو الأهم ولما ذكرنا الخبر ومن وصفه المشهور بالصدق والكذب مع الإشارة الى معناه ما بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالاً لوضع لفظيهما تفصيلاً تنبيهاً فقال هذا ﴿ تنبيه ﴾ في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبراً وطلباً وهو ابن مالك في الكافية ومنهم من يربيع الأقسام فيقول خبر واستخبار وطلب وإنشاء واستدل المصنف على الحصر بان الكلام إما أن يكون لنفسه خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون له خارج فالاول والثاني الخبر والثالث الإنشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الاخبار عن المستقبلات فهو موقوف عليه فانه عند النطق به ليس له خارج يطابقه أو لا يطابقه فلا يمكن وصفه بذلك ولا بصدق ولا بكذب وعند وجود الخبر به ليس الخبر موجوداً حتى نصفه

اسماً للافظاظ المخصوصة
(قوله الذي قد سبق إشارة متالية)
السبب ما زائد لنا كيد
التقليل أي الذي قد سبق
الإشارة اليه إشارة خفية
وجه تلك الإشارة أنه قال
أولاً تطابقه أو لا تطابقه
فأفاد أن الكلام الخبري
إما أن يوجد فيه المطابقة
أولاً ولا شك أن المطابقة
هي الصدق وعدمها هو
الكذب فقد علم مما تقدم
ذات الصدق وذات الكذب
وان لم يعلم فسمية هاتين
الذاتين بهذين الاسمين فقد
سبق ذكرهما في الجملة
أي باعتبار ادائهما لا باعتبار

اسميهما ولذا كانت تلك الإشارة خفية وأشار الشارح بقوله الذي قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهاً لان التنبيه اللفظي يترجم بها عما أشرنا اليه في الكلام السابق فان قلت الكلام السابق فيه الإشارة الى مستند هذا الخبر الذي ذكره في التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة وعدمها وأما المستند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما لم يعلم مما سبق والمتعارف جعل التنبيه عنواناً لتفصيل شيء علم من الكلام بداهة أقر بيا من البداهة ولا يكون الخبر المذکور معلوماً مما سبق كذلك اذا علم سائر أجزائه ولم يعلم هذا الا المستند فقط وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد أجيب بان المتعارف استعمال التنبيه في مقامين الاول ما سبق وهو اللفاظ التي يعنون بها عن تفصيل شيء علم اجمالاً من الكلام السابق بداهة أقر بيا من البداهة الثاني أن يكون البحث اللاحق معلوماً من الكلام السابق اجمالاً ولو نظر ياومذكرهنا من هذا القبيل فان قلت ان الذي عرف مما تقدم انما هو مذهب الجمهور وأما مذهب الجاهل والنظام ودليل كل واحد منهما والرد عليه فلم يعلم مما تقدم لاجل الاول وتفصيلاً وحينئذ فمع ما ذكره في هذا البحث لم يعلم مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهاً وأجيب بأن معنى التنبيه تفسير الصدق والكذب على مذهب الجمهور والذي هو معلوم مما مر وأما ما ذكره فهو مذکور استطراداً زيادة على الترجمة وهي لا تضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق والكذب فانه يشير الى خروج الأدلة والاعتراضات عليها عن معنى التنبيه

اختلفوا في انحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما

وورد في نسخة اصطلاحاً باسم لتفصيل ما تقدم اجمالاً وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ
لأن على ذلك المعنى لا يقال في نسخة اصطلاحاً باسم لتفصيل ما تقدم اجمالاً وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ
تقدم جواز بعد لتعبر لسابقاً إنما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف في التفسير والاستدلال
والرد وسطاً لا نقول لا يجب الاقتصار في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد
اختلف الناس في الخبر فبعضهم يفتقر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق

بصدق ولا شد أن الاخبار عن مستقبلات بوصف بالصدق والكذب قال تعالى ولوردوا لعادوا لما
نهوا عنه وانهم لكاذبون فلهذا ينبغي أن يقال إن كان محكوماً فيه بنسبة خارجية فهو الخبر كما فعل
بن الحارث ولا فرق في ورود ذلك عليهم بين أن يكون الخبر به محقق الوقوع مثل سطوع الشمس غدا
ولا فليؤول كلامهم على أن مورد انقسام ما له خارج بالقوة والفعل وقبل الكلام لا يخفى إيمان
يمكن أن يحصل منه طبعاً غير أن يستفاد من المتكلم مثل زيد منطلقاً فإنه يمكن علمه بالمشاهدة أولاً
يمكن أن يحصل له بالاستفادة من المتكلم نحو اسرب أولاً تضرب فالاول الخبر والثاني الانشاء وهو
فاسد لأن كلاً ليس هو الذي يتنازع فيه يمكن حصوله أولاً بل النسبة التي تضمنها الكلام هي المنقصة
لأنه أيضاً يرد عليه حوادث الباطن لا تعلم إلا من المتكلم فان قلت يرد على عبارة المصنف
أيضاً أنه ليس له خارج قلت أعني بخارج ما كان خارجاً عن كلام النفس كذا ذكره ابن الحارث
وغیره ويمكن جواباً بـ لا مرد لا يمكن العقل ونحو أوردت القيام يمكن عقلاً أن يطلع عليه من غير
استفادته من المتكلم ويمكن عده بلفظ وخلق العلم ضروري وغير ذلك بخلاف اضرب زيداً والظاهر
أن مردهما أن يحصل في لوجزياً بكلام وغيره فالاول الانشاء والثاني الخبر وقد خرج من تقسيم
المصنف حد الانشاء وغيره على رأيه فانه انشاء ما يمكن لنسبته خارج تطابقه والخبر ما نسبته خارج
تنبه ولا تطابقه وقد اختلف الناس في حد الخبر فقيل لا يحد له سره وقيل لانه ضروري لأن قولنا زيد
موجوده ضروري وذكراً لا يحد ضرورياً فالاعم كذلك ولأن الانسان يفرق بين الانشاء والخبر
ضرورية وأجيب بأن الخصوم غير المتصور ولنا في هذين الوجهين مباحث ذكرناها في شرح المختصر
وذهب كثرون إلى أنه محققاً لما عني بوبكر والمعتزلة الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب
وأورد عليه أنه يستلزم اجتماعهما في كل خبر وخبراته تعالى لا يكون الا صادفاً وأن كل خبر لا يجتمع
عليه اصدق والكذب وأجابه نقضاً بأنه يصح دخوله لغة وأورد عليه أنه دور لأن الصدق هو
الموافق والخبر والكذب انقيضه فتعريفه به دور وقيل الذي يدخله التصديق أو التكذيب فهو ردي عليه
سواء دوراً أو غير دور في الحدود جواب الثاني أن التردد في أقسام الحدود لا في الحد وقال
سككي أن صاحب هذا الحدود راد على أن توسع الدائرة قلت بل زاد لأنه سلم عن السؤال الاول
أنه لو نسب الخبر كلاً يفتقر بنفسه نسبة وقال بنفسه ليخرج نحو قائم فان الكلمة عنده كلام
وهي قيد نسبة مع الموضوع وورد عليه شوقاً فإنه دخل في الحد لأن القيام منسوب والطلب منسوب
وقيل لا لأن المقيد بنفسه اضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفياً وإثباتاً به أن قال هذا
لتشابه سكرام المنتظم من حروف المسرعة المتميزة فورد عليه نحو قولنا غلام زيد فانه كلام عنده
وهو يقتضي معرفة أمر إلى أمر وهذا قريب من حد أي الحسين وقيل القول مقتضى بصريته نسبة
مورد إلى معلوم في الولايت وورد عليه السككي نحو قولنا لا يعلم وجهه من الوجوه لا يثبت ولا
يتحقق فانه لا يكون خبر قلت رجباً أن غير المعلوم وجهه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه

(قوله اختلفوا في انحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما)
حاصله أن العلماء اختلفوا
في الخبر هل ينحصر في
الصدق والكذب وبه قال
الجمهور والنظام أولاً ينحصر
بل منه ما ليس بصدق
ولا كذب وبه قال الجاحظ
والفائسور لا ينحصر
اختلفوا في تفسير صدق
والكذب وجهه
فسرهما بتفسير ومظام
فسرهما بتفسير (قوله في
الصدق أي في ذي لصدق
وأي تكذب وهو الاله دق
ويكذب ونحو قدرنا في
أن الخبر ينقسم صادق
ولكذب فالصدق
والكذب لأنهما من
أوصافه

ثم اختلفوا فقال الاكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذب عدم مطابقة حكمه هذا هو المشهور وعليه التعويل

(قوله صدق الخبر مطابقتها للواقع) لم يذكر المصنف دليلا كما صنع في القولين بعدهما من الكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها ولا يبلغ من الظهور الى حالة بحيث لا يحتاج الى الدليل (قوله أى مطابقة حكمه) أشار الشارح بذلك الى أن في كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك أن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذي يوصف بانماها والنسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم به للحكم عليه أو نفيه عنه وهي المعبر عنها بالوقوع أو الالافوقوع في كلامهم وهي المراد بالحكم في كلام الشارح وليس المراد به الإيقاع والاتزاع (قوله للواقع) اللام زائدة التقوية لان مادة المطابقة تتعدى بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج أى في الواقع ونفس الامر يقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر وحاصل كلامه أن صدق الخبر مطابقة نسبته الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد أيضا كما لو قال السني العالم حادث أو لم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفلاني (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبري لانه متضمنه معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا الى أن الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا ان كان نسبته خارج أى نسبة خارجية وانما حمل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لا على نفس الامر لان المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل بين حكم الخبر وما في نفس الامر

(١٧٥)

وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية (قوله أى عدم مطابقتها أى عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع أى النسبة الخارجية وذلك كما في قول الفلاني العالم قديم فهو خبر كذب وان طابق حكمه اعتقاده وكذلك اذا قاله السني وان خالف اعتقاده ثم انه على هذا

فقبل (صدق الخبر مطابقتها) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري (وكذب) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقتها للواقع بمعنى أن الشئين الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع أى مع قطع النظر

ولا كذب به وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور (صدق الخبر مطابقة) نسبة (ه) الإيقاعية أو الاتزاعية (ل) النسبة الكائنية بين الطرفين في (الواقع) وما في نفس الامر وذلك انك ان قطعت النظر عما يفهم من اللفظ من النسبة الحكمية فأنك تجد بين الطرفين في الخارج وفي نفس الامر نسبة ثبوت أحدهما للآخر أو نسبة السلب فان كانت تلك النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فطابقة تلك النسبة الخارجية المفهومة من اللفظ صدق وهو معنى قوله الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة تلك النسبة للواقع كذب واليه أشار بقوله (وكذب) أى وكذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقة تلك النسبة للواقع واعا قدرنا نسبة وهو ما وقع به جعله محكوما عليه في هذه القضية وأورد عليه أيضا ما ورد على الأول فيسلم أن يكون خبرا وليس كذلك ص (تنبيه صدق الخبر الى آخره) ش اعترض الخطيبي عليه بان التنبيه

التعريف لا يخرج خبر السالك عن الصادق والكاذب لان مدلوله أعني النسبة بمعنى الوقوع أو الالافوقوع ان طابقت الواقع فهو صادق والافكاذب فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثاني (قوله معنى الخ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوي أنه انما أتى بالعناية لان المتبادر من المصنف أن المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفسه الامر مع انها انما تعتبر أولا وبالذات بين حكم الخبر وما في نفس الامر لكن أنت خير بان هذه العناية لا يحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره للواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشئين المحكوم به والمحكوم عليه كزيد والقيام (قوله وأن يكون) الراوزائدة أى لا بد من أن يكون ومعنى لا بد لا قرار وبداسم لا وبالجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف (قوله في الواقع) أى في نفس الامر ولما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له في الواقع قال أى مع قطع النظر عما في الذهن فينبغي أن يكون هذا تفسير قوله في الواقع تفسير مراد لا تقيده له ولما كان هذا أى قوله مع قطع النظر عما في الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهبية المحضة التي لا ثبوت لها الا في الذهن لا في الخارج كقولنا اجتماع الضدين ثابت فان هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن ذهن لانه لا تحقق لها الا في الذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام إشارة الى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحينئذ فتدخل الذهبيات المحضة فكان الشارح قال أى مع قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولاشك أنه اذا قطع النظر عما في الذهن من تلك الحقيقة كان صادقا بما اذا كانت النسبة في الذهن أو في الخارج كافي للقضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوي أن قوله أى مع قطع النظر يجوز أن يكون

في معنى المبالغة أي أن النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن أي هذا إذا لم قطع النظر عما في الذهن بل نظرا إليه كما في القضايا الذهنية التي لا ثبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية فحوز بدفاهم وعلى كل حال ليس قوله أي مع قطع النظر الخ قيد لوجود الخارجية وعلى هذا التقرير بقوله بعد ذلك وعمّا يدل عليه الكلام عطف تفسير أي أن المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) أي نسبة الذهنية وقوله وعمّا يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبر بقرره في الذهن قبل النطق به انتهى ذهنية وان اعتبر بقرره ما من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله بمطابقة الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا أن المنظور له في الصدق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام إلا في أنه يتقرر لكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فإنه ينظر فيهما بالنسب الثلاث كما أتى بيانه (قوله بأن نكون) أي مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما زيد قائم وقد حصل القيام في الواقع وقوله أو سلبيتين كما في قولنا زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم إن هذا الكلام أعني قوله بأن تكونا الخ يشير إلى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وأنه ليس المراد بها الموافقة من مائر الوجوه وهذا بناء على أن المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الإيقاع والاتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد وأما إذا قلنا المراد (١٧٦) بذهبية الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما أن الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة

عما في الذهن وعمّا يدل عليه الكلام مطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل)

لأن الخبر لا مطابقة فيه باعتبار كونه لفظا ولا باعتبار مفرداته وإنما تحقق فيه المطابقة أو عدمها باعتبار النسبة المتضمنة له وقد تقدم هذا المعنى في الفرق بين الخبر والانشاء (وقيل)

في الاصطلاح ما اشتمل على حكم يكتفي في إثباته بتجريد المسند والمسند اليه من الواحق أو النظر فيما سبقه من الكلام وهما لم يبق شي يكون النظر فيه كافيا في إثبات الأحكام التي ذكرها وليس جميع ما ذكر يكتفي في إثباته بتجريد المسندين فيجتمعا أن يشير بالتنبيه إلى معناه القوي (قلت) وقوله إن التنبيه في

هي الموافقة بينهما من حيث ذاتهما من سائر الوجوه ويكتفي في تغاير بين المطابق بالاكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط أحدهما الشئين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة

الاصطلاح

الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر

عن فهمه من الكلام فلا يقال إن في مطابقة إحدى السبطين لاخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بأن تكون احدهما ثبوتية الخ) أي كما إذا قبل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع أو قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فلا كذب صورتان كما أن الصدق صورتان بتي شيء آخر وهو أن تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لأنه قد أخذ الخبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوف على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب ذاته فقد أخذ في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقفا على تصورهما وهذا دور وأجيب بأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا التكلم وهما الاعلام بالشيء وعلى ما هو عليه وعلى خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر على أنه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذي يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به أو بما حصل مدلوله في الخارج بدونه وكان حكاية عنه وأورد على التعريف أيضا المبالغات كحث اليوم ألف مرة فله صدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس يكذب فقد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع وأجيب بأن المبالغ أن قصد ظاهر الكلام فيه وكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الوضعي (قوله وقيل) فإنه النظام وهو من المعتزلة وقد أشار المصنف إلى كمال سخافة هذا المذهب بحذف فائده وتخفيفه بجهوليته مع العلم بأنه النظام والربحان مذهب الجاحظ عليه بذكر فائده ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذا قال الإسلام باطل وتكذيبه إذا قال الإسلام حق واجماع المسلمين ينادي على ذلك بالبطلان والفساد وبطلان اللازم يقتضي بطلان اللازم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اتفقا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب

صدقه مطابقة حكمه لا اعتقاد الخبر صوابا كان أو خطأ وكذبه عدم تطابق حكمه واحتج به بوجهين أحدهما أن من اعتقد أمرا فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت فمن شأه كذب ما كذب ولكنه وهم ورد بأن المتن نعم الكذب لا الكذب بدليل

(قوله مطابقته) أي مطابقة حكمه وقوله لا اعتقاد الخبر لعل المراد لما في اعتقاد الخبر أو لاعتقاده باعتبار ما فيه أو لاعتقاده الخبر وحاصله أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتمدة للخبر وهي التي في ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو عاطف على محذوف أي سواء كان ذلك الاعتقاد غير مطابق ولو كان خطأ أو أن لو لم يبالغ في أي هذا إذا كان الاعتقاد صوابا ولو كان خطأ قبل المبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صوابا كما في قولك السماء فوقنا حل كونك معتقدا ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقدا ذلك فإن النسبة الكلامية وافقة للاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير بأى التفسيرية (قوله أي عدم مطابقته) أي عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) أي هذا إذا كان الاعتقاد غير مطابق ولو كان خطأ وأخذنا أشار حذلق من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها للطابقة المعتمدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) أي ما ذكر من القضية (١٧٧) (قوله غير معتقد ذلك) أي ما ذكر من الفوقية

والأولى أن يقول معتقدا خلاف ذلك لأن ما قاله صادق بصورتين ما إذا اعتقد عدم ذلك وما إذا لم يوجد منه اعتقاد أصلا وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخلا في الكذب فلا يتأق له الاشكال الآتي له بعد ذلك ولو قال مثل ما قلنا لكان قاسرا على الصورة الأولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأق حينئذ الاشكال وقد يقال انما عبر بقوله غير معتقد ذلك لأنه المطابق للتعريف بعد عدم مطابقة الاعتقاد الساق بالصورتين كذا

صدق الخبر (مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم والظن وهذا بشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم إلا أن يقال انه كاذب لانه إذا اتقى الاعتقاد

صدق الخبر هو (مطابقته) أي مطابقة نسبته المدلولة (لا اعتقاد الخبر) أي النسبة المعتمدة للخبر (ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) وجه لا يطابق الواقع (وكذبه) أي وكذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته للنسبة المعتمدة سواء كانت تلك النسبة كذلك في نفس الامر أولا فإذا أخبر الانسان بما يادر كل أحد الى تكذيبه فيه العلم بخلافه ضرورة وفرضنا اعتقاد مطابقته كان خبره صدقا كقوله السماء تحتنا معتقدا لظاهره وإذا أخبر بما ظاهره صدق حتى عند الصبيان والبله معتقدا خلاف ظاهره فغيره كذب كقوله السماء فوقنا ولا ينحصر الاعتقاد في هذا الباب في الجزم بل يشمل الظن وهذا التفسير للصدق والكذب يقتضى وجود الواسطة وهو خبر الشاك إذا لا اعتقاده حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه والقائل به من يقول بالانحصار ولكن انما يرد عليه ان كان يسمى كلام الشاك خبرا باعتبار أنه نسبة مفهومة كسائر الاخبار وأما ان كان لا يسميه خبرا باعتبار أن النسبة له في الاعتقاد لم يلزم ثبوت الواسطة وقد يحاجب الاصطلاح ذلك ان أراد به اصطلاح أهل المعاني فمنوع وان أراد غيرهم فلا علينا إذا لم نسلكه ثم انتهى

(٣٣ - شروح التلخيص اول) قال عبد الحكيم وقال الغنمي قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة أن المتكلم عنده اعتقاد بالنسبة الخبر أو خلافها وأما إذا اتقى الاعتقاد كما في الشاك فلا خبر أصلا وهو كذب على ما سألني (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد يطلق عند الأصوليين بمعنى الادراك الجازم لا الدليل فيخرج اليقين أعنى العلم وهو الادراك الجازم لا الدليل والظن وهو الادراك غير الجازم بين أن المراد به هنا ما يشمل الادراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهني الخ) أي النسبة المعتمدة اعتقادا جازما أو راجحا وقوله فيعلم العلم والظن نشر على ترتيب اللفظ (قوله وهذا) أي تفسير الصدق والكذب الذي حكاه المصنف عن النظام بقوله وقبل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله أن الشاك في قيام زيد وعدم قيامه إذا قال قام زيد لا يصدق على خبره هذا أنه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الواسطة بين الصدق والكذب مع أن النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول يحصر الخبر في الصادق والكاذب (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قد عبرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه لا يلتزم ادراؤه موهم بل بيان الكذب في الانشآت وهو مخالف للاجتماع كذا في الفري وقال عبد الحكيم وجه الضعف أن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) أي خبر الشاك كاذب (قوله لانه إذا اتقى الاعتقاد) أي في خبر الشاك

تكذيب الكافر كاليهودى اذا قال الاسلام باطل وتصدقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب مثاول بما كذب عمدا الثانى قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

(قوله صدق عدم مطبقه لا تنقد) أى لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد بقول المصنف والكذب عدم مطبق منه عندنا فى معنى قوله ليس الاعتقاد مطابقة لكم الخبر وهو سالبة صادق بأن يكون اعتقاد ولا يكون حكم الكلام به. فلهذا لا يكون اعتقاد أصلا فيثبت تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) أشار به الى أن هذا لا يشكركم به فى على أن كلام الشاك به خبر باعتبار أنه نسبة مفهومة كسائر الاخبار مطابقة لما فى الواقع أو غير مطابقة له ولا يشترط أن تكون نسبة كسبة فى ذهن المتكلم ولا نهال على حكم وهو ادراك وقوع النسبة أولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالمنكسر فى ارفع وغاية ما فيه تخالف المدلول عن الدليل وتختلف جائز فى الدلالة الوضعية كمال الخبر لكذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخالف المدلول عن الدليل كفى التغير الدال على حدوث العدم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام المتكلم الكذب يفل له خبر بالاعتبار المذكور فاولى الشاك (١٧٨) وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار أنه لا نسبة له فى الاعتقاد وحينئذ

صدق عدم مطبقته الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبرا وليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع غة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

عنه أن اشك ما كذب لا معتقده صدق على خبره أنه لم يطابق معتقده اذ لا معتقده يطابق نفي الاعتقاد يستلزم عدم مطابقة النسبة للعتقاد لان المطابقة للعتقاد فرع وجود اعتقاده فاذا اتفق الاعتقاد اتفقت مطابقته وهذا الجواب محل وتقدير عفى لا مفهوم من الاستعمال عرفا وفى نسبة كلام الشاك خبرا احتمالا لان تقدم صحيحهما وأظهرهما لغة وعرفا التسمية لانه اذا كان كلام معتقدا الباطل يسمى خبرا فحرى كلام الشاك والاثبات بان صدق الخبر مطابقته للاعتقاد وكذبه عدمها وهو النظام من المعتزلة انما قال ذلك (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فقد كذبهم الله تعالى فى قوله هم انك لرسول الله وهو خبر مطابق بواقع ومفهومه حق فالنكذب لعدم مطابقته لا اعتقادهم الفاسد فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان خبره جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يتطابق الواقع والاعتقاد مع كذبه بالكلية جدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان صدق مقبلا لعدم الوساطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد

فهو خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشك أصل (قوله غة) يوقف عليه بالهام (قوله بدليل الخ) متعلق بمحذوف أى وتمسك فى اثبت ما ذهب اليه من تفسير الصدق وانك كذب بدليل قوله تعالى اذ بدليل هو قوله تعالى فالإضافة لبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعتبر من عدم تفسير وتعرف وقد تقرر فى موضعه أن الحدود لا يتوجه عليه مع ولا تدم عليه البرهين مرجع المنع اطلب لدليل وقامة الدلائل تنفع له عاريف

صحيح على ذلك كما دل اذ لم نقر الدين هو ان ينافى الاشارات ولعل الخطيبي انما أخذها من كلامه وقوله صدق الخبر مطابقته للواقع أى فى الخارج وكذبه عدمها أى عدم مطابقته للواقع فى الخارج اعلم بذلك أن الخبر ينحصر فى اصدق والكاذب ولا واسطة بينهما وهذا مذهب الجمهور وفى المسئلة

أقوال

من قبيل التصورات المعرفية تصور عترة لشمس ينقش

لأن فى ذلك صورة مفهومة وليس من اخذوا لحدوده ثم تنوع أريد تدل عليه وبالجمله فامتناع إقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر وكيف تمسك بها الى اثبت هذا التعريف بدليل وأجيب بأن محل امتناع إقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن ما له التصديق بأن ولوا به فإدراكه زر وذلك فيما اذا كان التعريف غير قطعى وان كان التعريف ما له الى التصديق بان كان المقصود منه إقامة أن هذا المعنى مدلول لذلك المقطعة أو واسطة لا حاد ذلك فبذلك كان التعريف اقطبا كما امتناع فى إقامة الدليل عليه نظر الى أول اليه من التصديق الحاص من محل التعريف على المعروف اذ كان قبل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كداد كرأب الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذى تمسك به النظام على الحكم الذى يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح (قوله والله يعلم انك لرسوله) الظاهر أن هذا ليس من كلامه بل من كلام المولى قدم احترامنا وقيل فإنا شهدنا انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لئلا نرى أن نؤمن هذا كذب غير مطابق لواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك لرسوله لصحط ذلك الإيهام (قوله والله يشهد ان المنافقين) أى علم ذلك وعبر عن العلم بالشهادة مساكلة

كذبهم في قولهم انك لرسول الله وان كان مطابقا للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى تشهد شهادة وإطاعت
فيهما قولنا استنتنا كما ترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قولهم انك لرسول الله فالتكذيب في قولهم تشهدوا دعائهم فيه المواطاة
لا في قولهم انك لرسول الله

(قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الالاف دليلا وحاصله أن المولى وصف المادى بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع أن
نسبة ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة لمطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول فدل على أن كذب الخبر عدم
مطابقته للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع بأسرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه
بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة عنده هذا الخصم هو تلك
المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذ كرا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة
الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو (١٧٩) الموجود في الدليل (قوله ورد هذا الاستدلال)

حاصله جوابان أحدهما
بأنه لا سندان والثاني
بالنسليم * وتقرير
الاول لا نسلم أن الكذب
في المشهود به لم لا يجوز أن
يكون التكذيب راجعا
للهشادة باعتبار ما تضمنته
من الكلام الخبرى وهو
أن شهادته صادرة من
صميم القلب أو راجعا
لتسمية خبرهم شهادة لان
الشهادة إنما تكون على
وفق الاعتقاد وكلامهم
هذا ليس على وفق اعتقادهم
فلا يسمى شهادة ومن
المعوم أن الدليل إذا طرقة
الاحتمال سقط به
الاستدلال * وتقرير
الثاني سلمنا أن التكذيب
راجع للشهود به كما قلنا
لكن التكذيب راجع له

فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع
(ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع
الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كذا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة

تسلم أن الكذب ماذ كرا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة
الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل وهذا
الاستدلال ليس من باب إقامة الدليل على التصور الذى هو انتفاش معنى التعريف في القلب لان هذا
لا يقام عليه الدليل بل هو من باب أن هذا المعنى يسمى في اللغة أو العرف بكذا وهو من التصديق لامن
التصور (ورد) الاستدلال المذكور بالمع وهو أن لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم انك لرسول الله بل
الى خبر استلزمته الشهادة ولو كانت انشاء وذلك (١) تأويل (أن المعنى لكاذبون في الشهادة) باعتبار
ذلك الخبر المتضمن للشهادة ووجه التضمن ان الشهادة هي اظهار اللفظ الدال على علم الشاهد بضمون
المشهود به على كالمشهود بالعين فإذا قال القائل أشهد أن زيدا صالح فقد أظهر به هذه الشهادة اللفظية
انه عالم بصالح زيد علما كالمشهود ويؤكده ذلك انشائه بالجملة التي أظهر العلم بضمونها مؤكدة بان واللام
ومن لازم مظهر الشهادة بالوجه المذكور عرفا أنها حاصلة عن صميم اعتقاد ذلك المشهود به ووطأ ما في
القلب ما في اللفظ لان ذلك هو العرض والتبادر للسامع من ذلك الاظهار ولما كان من لازم الشهادة هذا
المعنى وهو أن صدورها عن صميم الاعتقاد وهذا المعنى يصح الاخبار به فربما تزل محصة الاخبار به
منزلة وقوع ذلك الاخبار فيعود

أقوال أحدها أنه لا واسطة بين ما أيضا ولكن صدق الخبر بمطابقته للخارج مع اعتقاد الخبر ذلك فان لم
نكن فكاذب فدخل في الكاذب ما كان غير مطابق والمنكسر يعتقد عدم المطابقة أو غيره مطابق وهو
يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو مطابقا وهو

باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه وإذا كان راجع له باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقته حكم الخبر
للواقع وهو المطلوب ان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع أعني من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتبار في
نفسه (قوله وفي ادعائهم المواطاة) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هي الاخبار بالشئ عند مواعاة
القلب للسان أحمر نفسه فالشهادة مستلزمة للمواطاة فإذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطاة وانما ذكرنا ذلك
اللازم لبيان أن ذلك اللازم هو مرجع التكذيب (قوله راجع الى الشهادة) أي المذكورة في قوله تشهدوا وانما لم نذكره راجعا للخبر الذي
تضمنه قولهم انك لرسول الله فالتضمن بواسطة التأكيده من صميم القلب لانه معمول تشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا
قاله سم (قوله باعتبار نفسه الخ) لم يورد عليه أن الشهادة انشاء ولا توصف بالكذب ان الصدق والكذب من أوصاف الخبر راجع
بقوله باعتبار تضمنها الخ أي إذا راجع اليها باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو الاستنتنا وفت قولنا أو شهادته صادرة من
صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانهم انك من صميم القلب أو دعواكم أن استنتكم وافقت

وثاني أن التكذيب في تسميتهم أخبارهم شهادة لأن الأخبار إذا خلا عن الموطأة لم يكن شهادة في الحقيقة

فقلوبكم كذب لأنه لا موافقة (قوله من صميم القلب) صميم الشيء خالصه وإضافة صميم القلب من إضافة الصفة للوصف أي هذه الشهادة صفة درة قلبه لا من وقلوبه وخصوص الاعتقاد كذا من إضافة الصفة للوصف وهو تفسير مرادنا قبله (قوله بشهادة أن واللام الخ) ونما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة نوال اللام واجبة الاسم بالقيادات لنا كيد ومعلوم أن نأ كيد الشيء يدل على اعتقده أن قلت هذه نأ كيد في نفسه نأ كيد في نفسه وهو أن رسول الله لا في لفظ الشهادة الذي هو قوله تشهد حتى يقال نأ كيد أشهد به يميناً من صميم القلب وأجيب بأن الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالأ كيد في أحدهما تو كيد في الآخر إذ تشهد ذلك بل انتاز دأ مشهود به بمعنى النأ كيد في الآية أن المشهود به أمر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق أربعة أن هذه نأ كيدات بالنظر للآزم الفائدة وهو علمهم بأنه رسول الله لما سأل أن الخبر يجوز تو كيد بالنظر للآزم الفائدة إذا كان المخاطب علم بالعلم ومنكر على الخبر عليه وإذا كان الخبير مؤكداً بالنظر لما ذكر رجع قولهم تشهد أنك رسول الله إلى قولنا علمنا أنك رسول الله ثابت تحقيقه فسكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله أو في تسميتها الخ) حاصله أن لا نسلم أن التكذيب راجع إلى مشهود به لا يجوز أن يكون راجعاً لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد (١٨٠)

شهادة وفيه تسمية وضع الاسم وهو يوصف بصدق ولا كذب لتسمية شيء بشيء ليست من باب الخبر وحينئذ فيكون مثل هذا غلطاً في إطلاق اللفظ لا كذباً وأجيب بأن تسميتهم ذلك خبرهم شهادة تتضمن دعوى فائقة خبرهم أي يسمى شهادة فالتكذيب راجع إلى التسمية باعتبار تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن خبرهم هذا يسمى شهادة فكانهم قالوا خبرنا

من صميم القلب وخصوص الاعتقاد بشهادة أن واللام واجبة الاسم (أو) المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي في تسمية هذا الخبر شهادة لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها صدم مضاف إلى لمفعول ثانٍ لتكذيبه ولهذا يقال لشهادة تتضمن الأخبار وعليه يكون المعنى في الآية الكريمة لكاذبون في شهادة باعتبار استلزام طار الساطع ما عرّفنا أنها من خلوص الاعتقاد وصميم القلب فالتكذب فيه هو هذا المعنى في قولهم أنك رسول الله وإنما كذبوا فيه لأنهم منافقون يقولون بأفواههم ويظهرون من حائهم ما ليس في قلوبهم (أو) بتأويل أن المعنى لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الإظهار هذا لأخبار شهادة وإنما الرمز لتسمية هذا الإظهار شهادة لأن من وقع منه معنى لزوم صحة الأخبار عنه بأنه يسمى باسمه فيصح أن كان ذلك المعنى على غير ظاهره أو نزل منزلة ما هو على غير ظاهره أن يكذب الواقع منه ذلك المعنى في تلك التسمية اللازمة ويحتمل أن يكون المعنى لكاذبون في تسمية متعلق تشهد وهو الخبر لمشهود به ضمنونه شهادة أي مشهود به لأن من شهد بأن أظهر لفظ الدال على أن المشهود به محقق فقد رزم من ذلك صحة الخبر عن ذلك المشهود به أي يسمى شهادة لأنه قام به معنى كونه مشهود به فيصح أن يعتقد لشئاً أو غيره وهذا القول هو الذي أراد ابن الحاجب بقوله وقيل إن كان معتقداً فصدق والا فكذب على ما فهمه شرح كلهم وإن كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضي اشتراط المطابقة * الثاني أن الصدق مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج وكذبه عدمها

هذا يسمى شهادة فقبل لهم كذبهم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك قرينة لفرق بين الوجه الأول والثاني وذلك لأن التكذيب في الوجه الأول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام خبري وهو أن شهدتنا هذه من صميم القلب فكذا قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فإنهم لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم أن أخبارهم هذا على ما يطلق عليه شدة كذبهم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لأن شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون واقعاً للاعتقاد وهذا ليس كذا (قوله أي في تسمية هذا الخبر) أي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فإن قلت كونه أخباراً أي في كونه شهادته لأن إنشاءه أي التحقيق عندهم قلت لا منافاة لأن الأخبار أيضاً إنشاء فالتنافي للشهادة إنما هو الخبر الأخبار (قوله لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بأن اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوع بدليل قولهم شهادة الزور وأجيب بأن إطلاق الشهادة على الزور مجاز إذ حقيقة الشهادة أن تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ولك أن تقول هذا الاعتراض غير وارد لأن الكلام على سبيل المنع وحاصله أن لا نسلم أن التكذيب راجع لقولهم أنك رسول الله لا يجوز أن يكون راجعاً إلى تسمية هذا الخبر شهادة وتكون الشهادة معتبراً في موافقة الاعتقاد والمنع بكفيه الاحتمال

• وثالثها ان المعنى لكاذبون في قولهم انك لرسول الله عند انفسهم لا اعتقادهم انه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه

والمنع لا يمنع (قوله والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضا والاصل أو في تسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله أو المعنى انهم كاذبون في المشهود به الخ) حاصله اناسلم أن التكذيب راجع للشهود به لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كاذم كرت لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع في نفس امره وتوخج ذلك أن قولهم انك لرسول الله نسبتبه الكلامية ثبوت الرسالة له عليه السلام وهم يزعمون أن الواقع انه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وان طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانهم يطابق الاعتقاد فيقول له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلاناسلم أن كذبه لعدم مطابقته الاعتقاد كاذم كرت لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع في زعمهم واعتقادهم وحيث تدفعني والله يشهد ان المتأقين لكاذبون أي يعلم أن خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب الا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لا في الواقع) أي لكن (١٨١) كذبهم ليس لخالفته للواقع بمعنى في نفس الامر

(قوله بل في زعمهم) أي بل كذبه لخالفته للواقع بحسب زعمهم أي اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لا لهم) بعقدون أنه أي دبت خبر وهو انك لرسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لا اعتقادهم أنه غير رسول لانهم أي المنافقين من مشركي العرب والذي يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) أي فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لا اعتقادهم أنه في الواقع غير رسول لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وان كان صادقا الخ) أو وبالحال أي والحال أن ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في

والاول محذوف (أو) المعنى انهم كاذبون (في المشهود به) أعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحيث تدفعني الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليست أمثل لثابتوهم أن هذا اعتراف بكونه كاذبا والكذب

تسميته شهادة بمعنى أنه مشهود به فكذبوا باعتبار هذه التسمية اللازمة لكن التكذيب في ادعاء وجود معنى الشهادة الحقيقية وسرها الباطني وهو التأويل الاول يستلزم التكذيب في وجود التسمية الحقيقية المدعاة باقتضاء الحال لها فالناويل الاول يغني عن هذا على أن لا نسلم ان التسمية متوقفة على كون الشهادة مطابقة فتصح مع غير المطابقة فلا يصح التكذيب في التسمية وجهه على ان التكذيب في التسمية الحقيقية كما تقدم تأويل في ضمن تأويل وذلك مما يضعف ذلك التأويل وقيل المعنى لكاذبون في قولهم تشهد لأنه اخبار عن الحال وهو ضعيف لان الشهادة على الصحيح انشراح (أو) نسلم أن لكذب طائد للشهود به ولا يدل على المدعى وذلك بتأويل ان المعنى لكاذبون (في المشهود به) وهو قولهم انك لرسول الله لكن لا بمعنى انهم كاذبون فيه لعدم مطابقته لا اعتقادهم بل بمعنى لكاذبون فيه باعتبار الواقع لكن لا باعتبار الواقع في نفسه وحقيقته لانه باعتبار نفسه وحقيقته صدق بل باعتبار الواقع (في زعمهم) الفاسد ووجههم الكاسد بمعنى انهم صبروا بزعمهم واعتقادهم هذا الكلام الصدق كذا في الواقع وو كان بغير اعتبار زعمهم صدق في الواقع فكانه قيل انهم يزعمون انهم يكذبون في هذا الكلام الصدق أي

ولو صوابا وهذه العبارة ظاهرة في أنه لا واسطة بينهما أيضا لانه يدخل في قوله عدمها الخبر الذي لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد عدم وكلام المصنف في الايضاح أظهر في عدم الواسطة على هذا القول وعلى هذا خبر السالك كذب ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب غير أن الشراح جملوه على غيرها كما سبق • الثالث وهو الذي نسبته المصنف للمحافظ

ففي الامر في ذاته لان الواقع في نفس الامر في ذاته أنه رسول (قوله فكانه قيل الخ) أي فكان أن الله قال انهم يزعمون أي يعتقدون انهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الامر (قوله وحيث تدفعني المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع في زعمهم) (قوله لا يكون الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله لا بمعنى عدم مطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لثابتوهم أن هذا) أي قول المصنف في زعمهم اعتراف الخ وهذا مله تأمل أي تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من أن تتوهم أن هذا الثالث تأييد لصاحب ذلك القول مردود به فتعرض في المصنف بأن القصد الرد عليه لا تأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف أو المعنى لكاذبون في المشهود به في زعمهم وأنه رغم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم واعتقادهم فذلك الخبر غير مطابق لا اعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم فكذب انما هو لخالفته للواقع في اعتقادهم لا لخالفته لا اعتقادهم كما يقوله النظام وفرق

في وانكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم انه ثلاثة اقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم امام مطابق للواقع مع
اعتقاد الخبره او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول أي المدايق مع الاعتقاد هو الصادق

بر محالعه الاعتقاد ومحاكمة واقع بحسب ادعاءه وحديثه كلام المصنف رد عليه لا يبيده (قوله راجع إلى الاعتقاد) أي فيكون
كلام المصنف مأمور به كلامه مع أن يصدر له عليه (قوله الجاحظ) هذا القبه واسمه عمرو بن بحر الأصفهانى وكنيته أبو عثمان
القمي لقبه ببحر بن جهم بن عيسى كان جهم بن عيسى يبا رتين وهو أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام وله تصانيف في كل فن وكان قبيح
شكركم قدس ببحر بن جهم بن عيسى يعلم وودعه من شعاع منظره فأمر له بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه

نوعه بحر يرمضنا نايه ما كان دون مسخ الجاحظ رجل ينوب عن الخيم بوجهه وهو القدي في عين كل ملاحظ
من جنة شعره
اترجوان تكون وأنت شيخ كفاك كنت أيام الشباب
لقد كذبتك نفسك أي توب خليس كالجديد من الشباب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله أنكر الخ) أشار بهذا
إلى أن الجاحظ متداخرا محذوف وأمر جملته فاعلان محذوف فلا يصح لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل
وهي أربعة أن يقع الفعل في جواب نفي أو استفهام (١٨٣) كقولك زيد جواب لما قال من جاء بعد إذا وان الشرطيتين نحو إذا

السماء انشقت وان أحد
من المركبين استجارا
وبعد فعل يستلزمه نحو
(أبيل يريد صار عثومة)
أي يكسبه صار عثوم لكن
الحذف في مثل وجب
وهو بعد جاز وأعلم أنه
كما يحذف الفعل في
مواضع أربعة كذلك
يحذف الفعل في مواضع
أربعة وقد نظم الجميع
بعض الأفاضل
عدم لبيابة مصدر واجب
وهو فترغ يقاس حذف
الفاعل

راجعين إلى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن
صدق الخبر (مطابقته) أو وقع (الاعتقاد) بأنه مطابق
يرعون الله كذا لم يطبق واقع فقد ظهر أن الكذب هنا أطلق على عدم مطابقة الواقع بواسطة
لزمه وشبه ما ذكره لكلام المطابق للواقع في زعم فلان أنه كذب أي لم يطابق الواقع فعلى الكاذبون
على ذلك لزعمهم كذبوا في خبر الصادق وأطلق الكذب على زعم أن الخبر كذب شائع عرفا فقد
تصح هذا تأويل وأن ليس اعترافا بالكذب هنا عموما باعتبار عدم مطابقة الزعم والاعتقاد وذلك
لأنه عرفنا طاعرين قولا هذا لكلام لم يطابق زعم فلان وهذا الكلام لم يطابق الواقع في زعم فلان لأن
لا وجه صدق في الكلام الذي لم يتطو به فلان قط ولا شعربه والثاني لا يصدق إلا في الكلام المشعور به
واعتقاده ليس كذا في المعنى الأول المطابقة فيه تنسب وتعتبر بالقياس إلى الاعتقاد وفي الثاني تعتبر
بالقياس إلى واقع ولكن في المطابقة بالزعم لا بما في نفس الأمر مع معناه وقد أطنبت في تقرير هذا
أجل أسعوتيه على بعض أذهان ثم أشار إلى تفسير الصدق والكذب على مذهب من ثبت الواسطة
فول (الجاحظ) من لم يتردد في يثبت بواسطة قال في تفسير الصدق والكذب والواسطة صدق الخبر
(مطابقة) (نستله) للنسبة الخارجية (مع الاعتقاد)
وقوله الجاحظ أي قول الجاحظ أن صدق الخبر مطابقته أي الخارج

والفرد بعد ادان مستلزم وجواب نفي أو جواب السائل

مع
فثبت من الخبر أن حذف المفرد من حذف الجمله فاعلان محذوف قلت هذا انما يظهر إذا كان الموضع
مطلوبه حذف رفعه لئلا يكون من ما ذكره الأربعة أنه كورة وأدق في هذا ما لا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة
لكلام عدم لبصريين (أربعة وثلاثون) عطف مسبب على سبب أول لازم على ملزوم (قوله وزعم أن صدق الخبر الخ) ظاهره
أن قول المصنف منه بنبته خبره من دونه ومع اسمه وأبيه مهم ينصوا على جواز ذلك اللهم إلا أن يقال هذا محل معنى لأجل أعراب فلا
ينافي ما أتى من أنه خبر محذوف وهو محذوف عنه من منبه (قوله مطابقته) خبر ليند محذوف وهو المحذوف عنه أول التنبيه أي
صدق الخبر مطابقته وعموم اسمه صدر له على ذلك الكلام حذف مضاف أي مطابقة حكمه أي نسبتته المفهومة منه ومفعوله
محذوف في مطابقة كذا في واقع أي نسبة حرجية سلة بين الطرفين في نفس الأمر وأدخل الشارح اللام على المفعول
لتقوية له على رقيه متبينة بوجه مع عنه بأنه مطابق كما كانت نسبة واحد مع اعتقاده أنه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم
مطابقته لوقوع عدم مطابقة نسبة له حرجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الأمر مع اعتقاد عدم المطابقة
كأنه ليس مع غيره مطابقا لاعتقاده في الصدق باعتقاده متعلق بالمطابقة والاعتقاد باعتبار في الكذب

والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع أي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما

اعتقاد متعلق بعدم المطابقة (قوله مع الاعتقاد أنه مطابق) الطرف مستقر وقع حالاً من خبر مطابقة أي صدق الخبر بمطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحباً للاعتقاد المطابقة وليس حالاً من المطابقة (١٨٣) لتلازم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور

ينعونه وفي كلام الشارح

إشارة إلى أن متعلق الاعتقاد

محذوف بقرينة المقام لأن

اللام فيه العهد والمراد

منه اعتقاد أنه مطابق

كذا في عبد الحكيم وقال

غيره قوله مع الاعتقاد حال

من المطابقة وهو قيد

وقوله بأنه مطابق قيد آخر

نخرج بالاول المطابقة

مع عدم الاعتقاد أصلاً

كخبر الثالث وبالثاني

المطابقة مع اعتقاد عدمها

وهاتان صورتان من صور

الواسطة فالصدق صورة

واحدة وهي المطابقة مع

اعتقادها وقوله مع

حال من عدم أي مع

اعتقاد أنه غير مطابق

فقولنا مع اعتقاد يخرج

عدم المطابقة مع عدم

الاعتقاد أصلاً وقولنا أنه

غير مطابق يخرج عدمها

مع اعتقادها فان هاتين

الصورتين من صور الواسطة

أيضا فالكذب صورة

واحدة وهي عدم المطابقة

مع اعتقاد عدمها (قوله

أي مع اعتقاد أنه غير

مطابق) فيه أ المرجع

إعما هو اعتقاد أنه مطابق

بأن لا اعتقاد أنه غير

مطابق فقد اختلف

(و) كذب الخبر (عدمها) أي عدم مطابقة للواقع (مع) أي مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أي غير هذين القسمين

أي مع اعتقاد أن مدلوله كذلك في نفس الأمر فقد شرط في الصدق أمرين المطابقة والاعتقاد معا (و) كذب الخبر (عدمها مع) أي انتفاء المطابقة لما في نفس الأمر مع اعتقاد أنه غير مطابق لما في نفس الأمر فقد اعتبر في الكذب والصدق مع الاعتقاد الآن الاعتقاد في الصدق يتعلق بالمطابقة للواقع وفي الكذب يتعلق بعدمها والأقسام المتصورة ههنا في المطابقة وعدمها ستة لأن مطابقة الكلام للواقع إما مع وجود اعتقاد موافق أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون وجود اعتقاد أصلاً وعدم مطابقته للواقع إما مع وجود اعتقاد موافق للكلام أو مع وجود اعتقاد مخالف أو بدون اعتقاد أصلاً فهذه ستة ثلاثة في وجود مطابقة الكلام للواقع وثلاثة في عدم وجود تلك المطابقة وقد اشترط في الصدق وجود المطابقة مع اعتقادها وهو الأول من ثلاثة أقسام المطابقة وفي الكذب عدم المطابقة مع اعتقاد ذلك لعدم وهو الأول من ثلاثة أقسام عدم المطابقة وبقيت أربعة اثنان من أقسام المطابقة واثنان من أقسام عدمها وهي الواسطة والذين أشار بقوله (وغيرهما) أي وغير هذين القسمين وهي الأربعة السابقة

مع اعتقاد مطابقته وعدمها أي وكذب عدم مطابقته مع اعتقاد الخبر عدم مطابقته وبعبارة المصنف لا تعطي ذلك بل تخالفه لأنه قال وعدمها مع وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وليس هذا المراد بل المراد مع اعتقاد ذلك وهو عدم المطابقة قال وغيرهما ليس صدقاً ولا كذباً فدخل فيه ما إذا كان مطابقاً وهو غير معتقد لشيء أو مطابقاً وهو يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق ولا يعتقد شيئاً فالاربعة لا صدق ولا كذب الرابع أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معان فإن فساد ما يكن صدقاً فأنقضي بل قد لا يكون صدقاً وقد يوصف بالصدق والكذب بتطرين مختلفين إذا كان مطابقاً للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار نشهد أنك لرسول الله فاه الراغب الخامس وهو الذي قدمه المصنف وهو الصحيح وعليه الجمهور أن الصدق المطابقة لخارج سواء كان معتقداً أم لا والكذب عدمها وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا الخبر إما صدق أو كذب منزهة عن حقيقة على قول ومانة الخلو فقط على قول ومانة الجمع فقط على قول وقد أهمل المصنف دليل الاختيار لكثر أدلتها فمنها الإجماع على أن من قال محمد ليس نبي كاذب ومن قال الإسلام حق صادق وبقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي سفيان كذب سعد بن قال سعد لا نبي سفيان اليوم تستحل الكعبة وقول ابن عباس كذب نوف حين قال نوف البكالي ليس صاحب الخضر موسى بن إسرائيل (قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعاً للاعتقاد فقط أولهما ويقول بينهما واسطة ولا رد فيه على من جعله تابعاً لهما معاً وبذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً لانه على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره وقد استنبطت من القرآن الكريم دليلاً صريحاً من الجميع وهو قوله تعالى وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين وقد ذكر المصنف شبهة المسائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط ولا تنظر إلى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى والله يشهد أن المنافقين كاذبون ولو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين لأنهم يشهدون أنه رسول الله قال ورد بثلاثة أمور أحدها أن المعنى لكاذبون في الشهادة لأنها تنفصل التصديق بالقلب هي إخبار من

الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب الاستخدام بأن يجعل الضمير في معناه راجعاً للاعتقاد بدون قيد اضافته إلى المطابقة بل بقيد اضافته إلى عدم المطابقة وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله أن الضمير في معناه راجع لطلق الاعتقاد المذكور وكون

ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقة مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقتهم مع عدم اعتقادهم وعدم مطابقتهم مع عدم اعتقادهم

متعلقة في جانب الصدق مطابقة واقع وفي جانب الكذب عدم مطابقة بمعونة المقام ٥١ (قوله وهو) أي الغير وإنما أنت الضمير
مراعاة ضمير (قوله أعني المدعى مع عقد خ) (١٨٤) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع

وهي أربعة أعني 'المطابقة مع' اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد
 مطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (أي بصديق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أحص منه
 بالتفسيرين السابقين أنه اعتباري لصديق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقةهما
 جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم

اليس بصدق ولا كذب بل هو واسطة فتبين بهذا أن تفسير الجاحظ للصدق أخص من تفسير الجمهور
لأن مقتضى تفسيره الصدق لا بد فيه من مطابقة الواقع والاعتقاد معا والجمهور قد اعتبروا مطابقة
الواقع لا غير وإنما قلنا مقتضى تفسيره ما ذكرناه لم يقل مطابقة الواقع والاعتقاد معاً لكن قوله مع
اعتقادنا بصحة استلزام مطابقة الاعتقاد أن من اعتقد أن ما فهم من الكلام صحيح وهو كون مدلوله كذلك
في نفس أمر فقد صادق مفهوم الكلام باعتقاده ولم يكن كذلك في نفس الأمر فأحرى إذا اتحد الواقع
ولم يعتقد وأيضاً اتحاد الواقع والاعتقاد مطابقة لأحدهما تستلزم مطابقة الآخر وإن تفسيره
الأكثب أيضاً خص من تفسيرهم لا اعتبر عدم المطابقة للواقع والاعتقاد معاً وهم اعتبروا عدم
المطابقة لواقع لا غير وإنما قلنا كذلك لأنه لو لم يصرح بالتنسب كذلك لكن لزم من كلامه لأن ما ذكر
من عدم نصابه يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد الذي ذكرنا وذلك لأن الواقع حينئذ والاعتقاد
منه فهم مفهوم فقط ذلك ليطبق أحدهما يلزم أن لا يطابق الآخر

عنه هم غيره وجوده وتكذيب لقولهم ان رسول الله بالنسبة الى ما تضمنه من الاعتقاد القلبي
وعنه ذلك من تصديره بالجملة الاسمية ومن تصديرها بلفظ الشهادة ومن التا كيد بان واللام الثاني انه
ثالث في نسبة ذلك الشهادة لا حبار - اخلا عن المواطاة يمكن ذلك حقيقة وهذا الجواب مخالف
لأول في صوره في معنى يرجع الى التكذيب في اعطاء مواطاة القلب اللسان المدلول عليها بشهد
ولا يلزم يرجع الى مواطاة تنبى من المدلول عليم بالجملة الاسمية وان واللام فان قلت اذا كان ذلك
النسبة الى النسبة فقد تجوز في قولهم نسبه - راجح ليس يكذب قلت انما يكون مجاز حيث
فقد اطلق شهادة على قولهم يطقون ذلك انما رادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب
ثالث - كذب بالنسبة الى رعيهم - م أي هذا الخبر واركاره انما كانه عندهم كاذب ويخذه

في هذا الأمر واحد. ادعها لنفسه فنجوز الايجتي. والثاني ان المتأقين كانوا يعلمون نبوة النبي صلى الله عليه وسلم. فيذكرونها. أستتم وهذا وارد على لوجه ثلاثة. واولها علم ان هذه الشبهة تصلح ان تكون من هذه النور كما فعل المصنف وأن تكون من القائل ان الصدق راجع الى الاعتقاد والمطابقة مع اولو سدة بينهم. كما فعل ابن الخياط على ما نسبته اليه لسراج وان كان ظاهر عبارته وعبارته المصنف واحد. واما الثاني فبشرع في حله على ما جاءه عليه. وقوله في زعمهم أي اتقادهم الفاسد والزعم في الغائب قول قام لم يصل على بطلانه. اولم يقم الدليل عليه وسبب أي تحقيق معناه في باب الفصل

اعتقاد في هذا ومعه
مستزقة له معه في جانب
الكذب (أي بتفسيره)
أي الحقيقة وقوله حص
منه شيء من نفسه وقوله
لأنه أي الجاحظ (قوله
والتفسيرين السابقين)
أي تفسير به ووروثه
النظام (قوله والاعتق -)
أي ومطابقة الاعتق -
(قوله به) شيء وعنده
عبدان لأمرين بناء الخ
ومع جوابه -
أي جاحظ بتفسيره
أصدق لمصلحة -
واعتقاد أن نفسه كقول
المصنف لا مطابقة لاعتقاده
كفان لشارح وكذا
الكذب عن تعريفه
على ما قول المصنف عدم
المطابقة الواقع واعتقاد
عدم المطابقة لاعتقاده المطابقة
للاعتقاد كقول الشرح
فكان ولي شرح أن
يبدل مصابغة الاعتقاد
في جانب عدم المطابقة
المصابقة ويبدل عدم
مطابقة الاعتقاد في جانب
الكذب باعتقاد عدم
المطابقة لتكون كلامه موقفا

لماراله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح من اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم والوصول
مما بقية الاعتقاد الذي حكى عليه مما بان احاط به يعتبر وذلك لان الخبر اذا طبق الواقع واعتقد الخبر بمطابقته بقدر توافق الواقع
ولا يعتد بغيره حتى احاط به ما هو نقيض الاعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة
الواقع الذي حكى عليه بان احاط به يعتبر وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد الخبر بعدم مطابقته بقدر توافق
الواقع ولا يعتد بغيره حتى احاط به ما هو نقيض الاعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة

واجب بقوله تعالى أقترى على الله كذبا

لتلازمهما فإن قلت لا حاجة في إثبات الاختصية إلى إثبات أنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا بإثبات أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لأنه يكفي في إثبات الاختصية أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ولا ينبغي أن المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخص من مجرد المطابقة للواقع أو الاعتقاد وأن عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخص من مجرد عدم المطابقة للواقع أو الاعتقاد فالجواب على ما فعله قلت الحامل للشارح على ما فعله أنه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالخالف لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) أي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه أنك إذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فإذا اعتقدت مطابقتها كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر مطابقا للواقع مطابقة الاعتقاد أيضا وإذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فإذا اعتقدت عدم مطابقته للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير مطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد أيضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لأجله قوله يستلزم أي ضرورة توافق الخ أي لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ أي حين إذا اعتقدت مطابقته أي الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع وأعلم أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع إلا بعد أن يعتقد ذلك الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع سواء مطابق الواقع أم لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء فوقنا معتقدا ذلك فيبين الواقع والاعتقاد موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كأن يخبر شخص فلسفي بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد (١٨٥) وإن كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لأن الواقع أن العالم حادث واعتقاده أنه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضي أن استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد

مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أقترى على الله كذبا

وأثبت الجاحظ الوساطة في الجملة (بدليل) قوله تعالى حكاية عن الكفار إذا همزتم كل معزق انكم لنبي خلق جديد (أقترى على الله كذبا

والوصل هو ذكر المصنف شبهة الجاحظ وهي قوله تعالى أقترى على الله كذبا

(٣٤ - شروح التلخيص أول) وقد علمت أن الأمر ليس كذلك ومثل ما قبل في حاشية الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة لأن العاقل إذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أم لا فالأول كأن يخبر شخص بأن السماء تحتنا غير معتقد ذلك فيبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر وبأن العالم حادث غير معتقد ذلك فيبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد أيضا فظهر لك من هذا أن اعتقاد المطابقة يستلزم موافقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة أم لا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقتضي توقف الاستلزام على التوافق وأجيب بأن التعليل الذي ذكره الشارح إنما هو بالنظر لما نحن بصددده وهو ضرورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع إذ لا بد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك أنه إذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لا ينافي أن استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا أي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة قطع النظر عما نحن بصددده (قوله وقد اقتصر الخ) عطف على قوله اعتبر الخ أو أن الجملة حال من ضمير اعتبر (قوله على أحدهما) فالجهور يقتصر وفي تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام يقتصر في تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الاختصية لأن الاختص ما كان أزيد قيدا (قوله بدليل أقترى) أنه ضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفة أي الجاحظ أنكرا انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله أقترى وصله أقترى مثل أشترى من زين الأولى استفهامية والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء عن إبهمة الاستفهام ومعنى أقترى أقترى كذب فقوله كذبا مفعول مطلق وعامله من معناه وهو أقترى أو أمره لفظه محذوف أي وكذب كذبا

أم بهجنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الاقتراء والاختبار حال الجنون بمعنى امتناع الخلو

(قوله أم بهجنة) أم متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها ولا يقال إن شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية وهما ليس كذلك لأننا نقول أم بهجنة في تأويل أم ليقترا أو أم أخبر حال كونه بهجنة ويجوز أن يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف أي حصل فبأنه أم جملة فعلية بالفعل على هذا أو مؤنث بها على الأول على أنه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير التمسك وبين في الاسمية والفعلية (قوله لأن الكفار الخ) على أن يكون ما ذكره على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكذب وثبوت رخصة بينهما والمراد هنا بالكفار كفار قریش وقوله بأشهر متعلق بالخبر فالمحصور في الاقتراء والاختبار حال الجنة أنهم هو أخبر به بأشهر وأشهر لأنهم لما استبعدوا النشر الذي هو الأحياء بعد الموت والخبر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم حصروا الخبر لنبيهم ما في الاقتراء والاختبار حال الجنون لاجتماع أخباره ولا أخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل ذلك الآية فقوله على ما يدل متعلق بأخباره بأشهر والنشر فإن قلت ثبات الوساطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر أظهر لكثرة أفراد الأخبار واحتمال أن يعمد مدعين لفردين من الوساطة فكثرة الأفراد أنفع للسند للقاتل بالوساطة فالأولى للشارح أن يقول زعموا أن أخباره بالخبر الخ بدل قوله حصروا وأجيب بأن (١٨٦) تعبير الشارح بحصروا لموافقة الآية المستدل بها للتوقف الاستدلال

على عدم وجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فإنه ثبت الحصر (قوله في الاقتراء) متعلق بحصروا كما أن قوله على سبيل كذا متعلق به (قوله على سبيل منع الخلو) فيه أن المقصود ثبات الوساطة ومانع خلو مجبور بالجمع فلا كان خبر حال الجنة كذب ثبت الوساطة مع أن أثباتها هو المراد فكأن الأولى أن يقول على سبيل منع الخلو والجمع إلا أن يقول أن في الكلام اكتفاء وحديث

أم بهجنة لأن الكفار حصروا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى إذ فرقتهم كل فرقة إلى خلق جديد في الاقتراء والاختبار حال الجنة على سبيل منع الخلو

أم بهجنة) فأنهم حصروا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالخبر والنشر كدليل على ما قبله أفتري في الاقتراء وهو الكذب وفي الاختبار حال الجنون وانما قلنا في الاختبار حال الجنون لأن أم بهجنة لأن الاتصاف بوجود الجنون الذي هو مدلول بهجنة لا يصدق عليه الأخبار حتى ينحصر فيه وفي مقابله مثلاً بل نقول هو إنشاء باعتبار الأصل إذا لمعنى بل أفتري على الله كذا أم هل بهجنون فأخبار حال الجنون فإن روي الأصل لم يصح وصفه بأوصاف الخبر من الصدق أو غيره وإن روي أن المعنى إما أنه مقترا وإما أن بهجنون لم يصح صدق الخبر عليه بهذا المعنى أيضاً حتى يوصف بأوصافه فتعين إرادة لازمه وهو لا اختبار حال الجنون وهو الموصوف بالصدق أو غيره فالمراد أن أمره دائرين كونه أفتري

أم بهجنة فأنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الاقتراء والاختبار حال الجنون بمعنى أنه لا يخلو الخلو عن أحدهما وليس الاختبار حال الجنون كذباً لأنه جعل قسمه ولا صدقاً لأنهم لا يعتقدونه مثبتاً بالوساطة قلت وهذا لا يدل لهذا القول فقط بل يدل لأن المطابقة ليست هي معيار الصدق ووراءه ذلك أمران إما اشتراط الأمرين وثبوت الوساطة كما ذكرنا واشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين ليكون خبر غير المعتقد واسطة لكن هذا القول لم يثبت عن أحد انما هو احتمال ذكره الخطيب في كلام المصنف وأجاب المصنف بأن المعنى أفتري أم ليقترا وعبر عن الثاني بالجنة لأن

الجنون

فقلوبهم أفتري لي لله كذباً أم بهجنة منفصلة تحتية مائعة جمع وخالو كقولك العددا ما زوج

أو فرداً ويقال له أراد منع الخلو بالمعنى الأعم المذلول بالانفصال الحقيقي بالمعنى الخاص وتوضيح ذلك أن منع الخلو بالمعنى الخاص الحكم بأشياء في الكذب فقط أي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد في البحر وإما أن لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الأعم هو الحكم بالثبوت في الكذب مطلقاً سواء حكم بالتثافي في حال صدق الطرفين واجتماعهما أيضاً أو حكم بعدمه أو لم يحكم بشيء وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الخاص فلا يشمل فإذا أراد منع الخلو بالمعنى الأعم صح وجود الوساطة لأن من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من أهل اللسان فتعين أن يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لأنه قسمه وغير لصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الوساطة وحيث وجدت فلا يصح أن يكون الصدق عبارة عن مطابقة الواقع أو الاعتقاد أو الكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد والاتفاق الوساطة فتعين أن يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهم بما معار الكذب عدم المطابقة لهم بما معار وهو المطلوب فإن قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي مع أن القضية من قبيله في نفس الأمر قلت انما عبر بمنع الخلو لأنه لا غرض لهم في منع الاجتماع بين الأمرين وانما

وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الاقراء في متابته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه

مطمع تطرهم منع الخلو تامل (قوله ولا شك أن المراد) أي مراد الكفار (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله أم بهجنة لان
المعنى أم اخبار حال كونه بهجنة (قوله لا قوله أم بهجنة) أي الواقع في الآية وذلك لانه استفهام لا بوصف بالصدق ولا بهجنة لانه
نصور ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله لانه قسمه) أي بمقابله وكان الاولى أن يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات وكلامنا
هنا في تصديقات أن قولهم أقترى على الله كذبا أم بهجنة قضية لا مفرد وكلام المصنف إشارة لقياس من الشكل الاول وتقريره
الاخبار حال الجنة قسم الكذب وكل ما كان قسم الشيء هو غيره ينتج الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله اذ المعنى الخ) فيه إشارة الى
أن أم في الآية منصلة (قوله يجب أن يكون غيره) أي في التحق (١٨٧) فيجب أن يكون خبره حال الجنون غير الكذب

فتصح المقابلة على سبيل
الاتصال الحقيقي (قوله
وغير الصدق) عطف على
قوله غير الكذب أي ولا شك

أن مرادهم بالثاني وهو
الاخبار حال الجنة غير
الصدق لانهم لم يعتقدوا
صدقه صلى الله عليه وسلم
لكونه عدوا لهم وحينئذ
فلا يصح أن يريدوا بالثاني
صدقه واعترض على
المصنف بأن قوله لانهم
لم يعتقدوه لا يصح أن يكون
دليلا لدعي وهو أن المراد

بالثاني غير الصدق وبيان
ذلك أن عدم اعتقادهم
الصدق صادق باعتقادهم
عدم صدقه ونحو يزعم
لصدقه ونحو زعمهم عن
ذلك وحينئذ فيصح أن يراد
بالثاني الصدق بناء على

ولاشك أن (المراد بالثاني) أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم بهجنة على ما سبق الى بعض الاوهام (غير
الكذب لانه قسمه) أي لان الثاني قسم الكذب اذ المعنى كذب أم اخبار حال الجنة وقسم الشيء يجب
أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا
المقام الصدق الذي هو عرأجل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه

أو أخبر حال الجنون فصورة استفهام لطلب التعيين لا اعتقاد أن الواقع أحدهما والمراد
الحصر على وجه منع الخلو والاجتماع معا وانما دل هذا الكلام على ثبوت الواسطة (لان المراد
بالثاني) وهو الاخبار حال الجنون (غير الكذب) وانما كان المراد غير الكذب (لانه) أي لان الثاني
(قسمه) أي قسم الاقراء الذي هو الكذب وقسم الشيء على وجه منع الجمع لا بصدق عليه وبهذا يعلم
أن الحصر على وجه منع الجمع والخلو معا (و) المراد بالثاني أيضا وهو الاخبار حال الجنون (غير الصدق)
وانما قلنا مرادهم بغير الصدق أيضا (لانهم لم يعتقدوه) أو لم يعتقدوا الصدق في اخبار النبي صلى الله
عليه وسلم لانهم كفار أعداء لا يعتقدون الصدق أصلا بل هو في غاية البعد عن اعتقادهم لكفرهم
لا يقال عدم اعتقاد الصدق صادق بعدم الاعتقاد أصلا فينبغي تصور منهم التسليم بأن يكونوا غير معتقدين
صدقا ولا عدمه فيصح أن يكون الحاصل في نفس الامر عندهم الصدق لاننا نقول انهم أعداء كفار
معتقدون لعدم الصدق فعبر المصنف عن اعتقاد عدم الصدق بعدم اعتقاد الصدق لانه لم يعتقدوا صدقه ولو عبر

الجنون لا افتراءه وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب بل الكذب عن عمد ويكون خبر الجنون كذبا
لا عمد فيه أولا يكون صدقا ولا كذبا لا باعتبار أن ثم واسطة بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصودا
فليس بكلام وهذا جوابان ذكرهما ابن الحاجب في المختصر ولك فيهما طريقان أحدهما أن يكون
الجنون أريد به لازمه مجازا والثاني أن يكون أريد به كناية فهذه أربعة أجوبة واستدل للمحافظ أيضا
بقول عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه وهم وأجاب بتأويل ما كذب عمدا وهو مجاز فخص به
واعلم أن قوله تعالى والله يشهد إن المنافقين لكاذبون قد يراد على المحافظ فانه تعالى سمي قولاهم كذبا مع
أنه لم تحصل عدم المطابقة بل عدم الاعتقاد لكن لا يرد عليه على الجواب السابق لانهم أخبروا أنهم

نحو يزعم صدقه وحينئذ فلا يصح الدليل فكان الاولى أن يقول لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق
على نحو يزعم بل انما يصدق بنفيه وحينئذ فلا تصح ارادته لان العقل انما يريد ما يعتقد أو يجوز له الدليل الصحيح اعتقادهم عدم
صدقه وأجيب بأن المراد بعدم اعتقادهم صدقه أنهم يعتقدون عن تصديقهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه أصلا ولا يخطر ببالهم كما
أشاره الشارح بقوله الذي هو عرأجل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم غاية البعد الا اعتقاد عدمه فقد رجع ذلك الى
قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكره الشارح أظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف العلول على
العللة وقوله في هذا المقام أي مقام لا نكار عليه (قوله الذي هو عرأجل الخ) في معنى التعليق قوله فلا يريدون الخ لان الموصل
وصلته في حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعامة وفي هذا التعليق إشارة الى أن المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم
الصدق على الوجه الابلغ فيفيد عدم نحو يزعم لصدقه وعدم خطور صدقه ببالهم

(قوله لكان أظهر) أي في الدلالة على المدعى وهو أن المراد بالثاني غير الصدق وهذا يفيد أن هذا أظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهراً أيضاً أما الأول فيمناه أن اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لأن اعتقاد عدم الصدق انما يصدق بتيق الصدق ولا يصدق بتجويره. وحينئذ فيوجب أن يراد بالثاني غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فإنه صادق باعتقاد عدمه وتجويزه. وحينئذ فلا بد من أن يراد بالثاني غير الصدق لصحة إرادة الصدق بناء على تجويره كما مر وأما الثاني فلما علمت أن مراد المصنف بقوله عدم اعتقاد عدم الصدق بعينه مدعى اعتقادهم غايته البعد بحيث لا يجوز زونه وحينئذ فلا يصح أن يراد بالثاني غير الصدق بقوله المصنفون قال المصنفون في هذه المعونة الأثر الذي قاله الشارح أظهر في إفادة المدعى لأن أخذ هذا المعنى من غير اعتبار ما فيه نوع خفاء فإنه من مقتضى ما لا يمكن أن تقول أن قول المصنف لا يتم لم يعتدوه قضية معدولة أي أنهم موصوفون بعدم اعتقاد صدق عدم اعتقادهم منه وحينئذ فيقول إلى الأظهر الذي قاله الشارح وإن كان المتبادر منه السالبة (قوله فإرادهم الخ) هذا حاصل لكلام المصنف لسبق (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كذا فإرادهم فإجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا على الأخبار وهو لا من أهل اللسان واللغة فيقول عليهم في مثله لا يتم لا يخطون فيه (قوله لسان أي اللغة) (قوله عارفون باللغة تفسيره) (قوله فيجب الخ) هذا انفرج

نكون أظهر فإرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ملبس بصدق ولا كذب حتى يكون هذا من زعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قبل أنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق

به كان أظهر فإذا كان الأخبار حال الجنون لم يردوا به صدقاً ولا كذباً ما ذكره فقد أرادوا بذلك غيرهما وهم عرب يستدل باطلاقهم وإرادتهم لزم أن مرادهم بالأخبار حال الجنون ما هو واسطة فقد جعل عدم اعتقادهم لصدق المتضمن لاعتقادهم عدم الصدق دليلاً على إرادة غير الصدق وهو غير الكذب أيضاً ما ذكره الدليل ولم يجعل عدم الاعتقاد لصدق دليلاً على عدم وجود الصدق حتى يرد أن عدم اعتقاد الصدق لا يستلزم عدم وجوده وهو ظاهر وأنت خبر بأن هذا بعد تسليمه لا ينتج الاثبات

معتقدون ذلك وأخبارهم غير مطابق ولا هم معتقدون في تنبيهه قد يطلق الكذب على عدم المطابقة وصدق على المطابقة وغيره خبر كقوله صلى الله عليه وسلم وكذب بطن أخيك وقول الانصار لا بالصدق عند الله وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق وقال تعالى في مقعد صدق وقال تعالى أن لهم قدم صدق قال الرغب يعبر عن كل فعل أفضل ظاهراً كان أم باطناً بالصدق اهـ ومنه صدق الظن وربما وقع الكذب في عدم المطابقة في الانشاء وذلك في قوله تعالى ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب إلى قوله وانهم لكانزون أي في قولهم ولا نكذب وذلك يجوز أن يكون انشاء لأنه يجوز أن يكون يعطوفاً على خبر ليت كما قاله الرمحشري وأجاب عن دخول الكذب في التقى بأنه تضمن معنى

على قوله فإرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى تعليلية وقوله هذا أي الأخبار حال الجنة وقوله منه أي مما ليس بصدق ولا كذب وقوله برعهم أي أنون كنت جميع أخباره صلى الله عليه وسلم صادقة في نفسه إذ مروءة جنسة وقد يقال هذا الدليل وإن نفي الحصر وأثبت لوسعة لا أنه إنما أثبت قسمياً واحداً من أقسام الواسطة الأربعة وحينئذ فلا يكون متصلاً بتمام المدعى وقد يجاب بأن مراد الجاحظ

ابطال مذهبه غيره وثبت مذهبه في الجملة (قوله وعلى هذا) أي ولا جل هذا الذي قررناه بعد قول المصنف وغير لعدة

الصدق الخ وهو قوله فلا يردون في هذا انقام الصدق الخ وقوله بعد ذلك فإرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فإن هذا يقتضي أن قول المصنف لا يتم لم يعتدوه علة لكون المراد بالثاني غير الصدق وأن قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب لينحل المعنى ولا شأن أن مراد الكذب بالثاني غير الكذب ومرادهم به أيضاً غير الصدق وانما كان مرادهم بالثاني غير الصدق لأنهم لم يعتدوه (قوله لا يتوجه ما قبل) أي ما قاله تخطأ على الاعتراض على المصنف وحاصله أنه فهم أن قول المصنف وغير الصدق خبر مبتدأ محذوف والتقدير وهو أي الثاني غير الصدق في الواقع وانما كان الثاني غير الصدق لأنهم لم يعتدوه علة لكون الصدق في الواقع يجوز أن يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق ألا ترى أن الكفار لا يعتقدون صدق النبي وهو صادق في نفس الأمر وحينئذ فلا يتم هذا التعليل وهو على لرد عليه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف إلا لو كان جعل قوله لأنهم لم يعتدوه علة لعدم الصدق أي لكون الثاني غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم إرادتهم بالثاني الصدق والحاصل أن الاعتراض مبني على أن المعلل عدم الصدق ونحن نجعل المعلل عدم إرادة الصدق ولا شك أنه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم إرادة الصدق فتم التعليل أفاد ذلك شيخنا العلامة العدوي

فثبت أن من ادعى بربما ليس بصادق ولا كاذب . وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عدمه فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون
 الأخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عدمه فيكون التقسيم الخبر الكاذب لا للخبر مطلقا
 والمعنى أفترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم بهجنة لأن الجنون لا افتراءه . وتنبه آخر . وهو عما يجب أن يكون على ذكر الطالب
 له . هذا العلم قال السكاكي ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتنازعها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها
 كالناشئ عايم في استفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحككات وضعية واعتبارات الغيبة فلا على الدخيل في
 صناعة علم المعاني أن يتلذذ صاحبها في بعض فتاواه أن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق . وكذا ما يشير
 الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز إلى هذا كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا . اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع
 ولا يحدده قبوله حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن محدثه نفسه بأن لما توثق اليقين الحسن أصلا فيختص بالحوال عليه عند
 تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى وإذا عجزته تعجب وإذا نهته لموضع المزية انتبه فأما من كانت الحالان عنده على
 سواء وكان لا يتقدم من أمر التظم إلا المحنة المطلقة والاعتراف بظاهره فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر
 وعجزه من أحفه من سألته في أنك لا تصدى لتعريفه لعلنا أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف . واعلم أن هؤلاء وان كانوا هم الآفة
 العظمى في هذا الباب فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة (١٨٩) أهله في شيء مما يعرف المزية فيه ولا يعلم إلا أنه

موقعا من النفس وحظا
 من الغيوب فهذا بتوابعه
 في حكم أقوال لا وزن
 . وعلم أنه ليس ذا

لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق فليست أملا (ورد) هذا الاستدلال بأن
 المعنى (أي معنى أم بهجنة) (أم لم يفتر فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لأن الجنون لا افتراء
 له) لأنه الكذب عن عدمه ولا يعد الجنون فالثاني ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعنى الافتراء

لا يمكن معرفة . لكن وجب
 ترك النظر في لكل ولأن
 تعرف العلة في بعض الصور
 فتجدها في غير أخرى
 من أن سبب المعرفة على
 نفس وعندها الكذب
 واليهونا . فالجناح
 وكلام كثير جرى على
 السنة الناس له مفسرة

الواسطة في الجملة لا يثبت على الوجه المذكور عند الجاحظ (ورد) هذا الاستدلال بأن المعنى (أي
 معنى قولهم أم بهجنة) (أم لم يفتر) فيكون مرادهم لعنة الله عليهم أن أخبره ليست من الله تعالى
 على كل حال بل إيمانه اختلق ذلك بالقصد أو وقع بلا قصد فهو الافتراء الذي هو باختلاف عن قصد
 عن معناه وعبر عن مقابله وهو عدم الافتراء بوجود الجنة لاستلزامه عدم الافتراء على وجه الكذب وهو
 معنى قوله (فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لأن الجنون لا افتراءه) فلهذا يكون حصر
 الأخبار في الافتراء وعدمه من حصر الكذب في نوعيه وما الكذب عما هو الافتراء والكذب لا عما
 وهو المراد بعدم الافتراء وهذا ظاهر أن سلم أن الافتراء هو الكذب عن عدمه وهو ظاهر في أن

العدة وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الإنشاء وسند كذلك في باب التمني أن شاء الله وقد قبل في
 الآية غير ذلك مما يطول ذكره وأنشد في دخول الكذب في التمني
 وقد كذبتك نفسك فاكذبها . لما منتك تغفيرا قاطم

(قوله لأنه) أراحت
 ليحمله أي ليحمله

لاهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق أي كقوله فليست أملا (قوله فليست أملا) أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه يمكن أن يثبت أن عدم
 الاعتقاد أي الجزم لا يستلزم عدم الإرادة لأن السالك المتردد ليس عنده اعتقاد . وجزم . ومنه إرادة الأمر المشكوك فيه المتردد بينه وبين
 غيره . وحينئذ فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإرادة والجواب أن المراد بقوله لا هم لم يعتقدوه نفي اعتقادهم صدقه من
 حيث ذاته وإمكانه والسائل معتقد لا يمكن الشيء وإن كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله ورد) حصل على ما يشير إليه الشارح منع
 أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب . وبيانه أنا فنختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه نسجه أن أراد أن قسم مطلق
 الكذب كما هو المتبادر فمنوع بل هو قسم الكذب المخصوصة وإن أراد أنه قسم الكذب عن عدمه فلم . ولكن لا يلزم منه أن يكون
 المراد من الثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسما للأخص أن يكون قسما للأعم (قوله فعبر عنه الخ) أي على طريق المجاز
 المرسل من إطلاق اسم المسزوم على اللازم لأن من لوازم الأخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرد أن لا نسب أن الأخبار حال الجنة
 واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من أفراد الكذب فقد حصر خبر النبي الكذب بزعمهم في نوعه الافتراء وعدمه وليس
 قصدهم حصر خبر من حيث هو في الكذب وغيره (قوله فعبر عنه الخ) أي خلاص المعنى على هذا قصد كذب على أنه أم
 لم يقصد كونه حصل منه ذلك حال الجنون لأنه في قصد أن خبره ليست من الله على كل حال بل إيمانه اختلق
 ذلك بالقصد أو وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثاني) أي وهو لاخبار حال الجنة (قوله ليس قسما للكذب) أي لمطلق الكذب (قوله
 بل لما هو الخ) أي بل هو قسم لما هو أخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لأن الافتراء هو الكذب عن عدمه وهو أخص من مطلق كذب

شديدة وثمرة مرة فمن أنشد ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلان علماء كل عصر مذبح هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما بينته اليهم عن قبلهم رأيت العلم مختلا

(دوله فيكون حصر الخ) وحيث قد لاني كذب يضاف واسطة

أحوال الاسناد الخبري

حسب المبتدئ - نوو باب راحون (١٩٠) اسناد الخبري وفيه أن أحوال الاسناد عبارة عن الأمور

فيكون حصر الخبر كاذب برتبه في نوعه أعني الكذب عن عمد والكذب لاعتد

أحوال الاسناد الخبري

وموضع كلمة

وتمثل لا يقال مة بل لا افتراء بعده لا تدل على أن المراد بعده كذب لاعتد الصدق عدم الافتراء بالصدق ولا تحسن مقابلة الشيء إلا بما يعانده صدقا لا بانقول كونهم كفارا معتقدين غير الصدق يعني أن المراد عندهم عدم الافتراء الكذب لاعتد فكأنهم يقولون ليس ثم الاختلاف الواقع فانه نعمه أولي نعمه بخون تناسب المقابلة وقد رذاله تبارك وتعالى عليهم لعنة الله عليهم محبة أيضا لهم وأنهم الكاذبون متوعدا عليهم بقوله وهو اصدق القائلين بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد ثم شرع في الأبواب الثمانية وقدم منها أحوال الخبر عن الانشاء لان ما حشه كثرة ولط نفسه كما لم يتبع الترا كيب أعجب ولان انشاء فرع الخبر لانه ما ينقل كنهم وعسى أو بآية كقول أو باشتاق كتم وقدم من أحوال الخبر أحوال الاسناد عن أحوال المسندين لان البحث عنهم مما من حيث وصفهما بالاسناد ولا يتعقلان باعتبار الاتصاف بالاسناد لا بعد تعقل الاسناد وأما كثر الاسناد من التسبب التي لا تعقل الا بين المنتسبين فيلزم تأخر اعتباره عن الطرفين فذلك باعتبار ذات المسندين وبحسبنا في هذا الفن عنهما من حيث كونهما مسندين وهما من تلك السلسلة متأخران لامن حيث ذاتهما فقل

أحوال الاسناد الخبري

وهو من كلمة

ومن وقوع التكذيب في الانشاء له ظاهرا كنه خبر في المعنى قوله تعالى ولنحمل خطاياكم الى وانهم الكاذبون

أحوال الاسناد الخبري

ش ستمعني بقوله فيما سبق انها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا وانما ذكر في هذا الباب ما هو اسناد انشائي وهو قوله تعالى ياها مان بن لى عمر مالا قد نبه على أن ذلك انشاء وذكره على سبيل الاستطراد

والالحاق

كان شديد البعد عن الامثال قبل له اضرب بن بالنا كيد بالتون المشددة واذا

كان غير شديد البعد قبل له اضرب بن بالتون الخفيفة وحيث قد لوجه لتعبد الاسناد الخبري وأجيب بأن وجهه التقيد أن الخبر أصيل للانشاء إما اشتدق كلاسرفانه مشق من الداعي عند الكوفيين وكذلك المضارع أو ينقل كصيغ العقود ونم وبشس أو بزيادة كلاسفهم والتم واثر ج وكفى لتضرب ولا تضرب ولان المراد بالتواضع المعتبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر من الانشاء وبالجملة فانه هو المقصود الا غلم في نظر البلغاء فلذا قد نبه وعذ لا ينشأ أن الاحوال العارضة للاسناد الذي فيه تعرض للاسناد الذي في الانشاء ثم ان الاسناد من وصف الشخص لانه مصدر فيقول بالاسناد الذي هو وصف للطرفين أعني انضمام أحدهما للآخر (قوله وهو مضم كلمة) أي انضمام كلمة فاطم المصروف واد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به اللفظ كذا في خسرو والمراد بالكلمة المسند

أعترضه من له كيد وعده وكونه حقيقة عقلية أرجع زاعما وعنده غير الباب لاؤل لاه أنفاط وحيث قد فالحل غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر وأجواب أن في الكلام حذف ضاف أي مبحث أو عبارات أحوال الاسناد وأورد على المصنف أن زعمه تعرضه للاسناد المسند متأخر من الحقيقة عقيمة ونحو عقلية وما كيد وعده يمكن اجراؤها في الانشاء كما اذا قلت لشخص ابن لي قصرا فون كن ذلك الشخص أهلا لبناء بنفسه فلا اسناد - تبينة عقلية واد فبحار عقلية كسباني من أن الهزار لعقلي لا يختص بالخبر واذا كن الخطاب قريب لا متثل قبل له اضرب من غيرا كيد وان

(قوله أو ما يجري مجراها) أي كالجملات المحلة محل مفرد نحو زيد قام أبوه والمركبات الإضافية والتقييدية (قوله إلى أخرى) لم يقل أو ما يجري مجراها قطا هـ أن المسند إليه دائما لا يكون إلا كلمة مفردة وبقية هذا مثل لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا إلا أن يقال حذفه من الثاني دلالة الأول ومثل هذا شائع أو يقال انما لم يرد ذلك لقوله وقوعه في المسند إليه كذا قيل وقد يقال لا حاجة لذلك كله لأن الكلمة في قوله ضم كلمة شاملة للسند والمسند إليه فالمسند قسمان كلمة وما جرى مجراها والمسند إليه كذلك فالأقسام أربعة فمثال المسند والمسند إليه إذا كانا كلمتين زيد قام (١٩١) ومثال المسند إليه الجاري مجرى الكلمة

قوله سمع بالمعبدى خبر من أن تراه ومثال المسند الجاري مجراها زيد قام أبوه ومثال ما إذا كان كل منهما جاريا مجرى الكلمة لا اله الا الله يفسر قائمها من النار ولا يتأني ورود الاعتراض على الشارح الا لو قال ضم كلمة مسندة أو ما جرى مجراها إلى أخرى (قوله بحيث الخ) الباء للإبادة متعاقبة بمحذوف وقاعل يفسد ضمير يعود على الضم أي ضمما متبعا بحالة وهي أن يفسد ذلك الضم الحكم بأن الخ أي يدل على أن المنكلم حكم بأن الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى المغرر وهو القضاء وهذا القيد يخرج لضم اسم الفاعل لقاعله ويصح أن يراد به الوقوع أو الوجود وعلى هذا فقوله بأن الخ متعلق بالحكم على أنه تفسير له فالباء للتصوير والمعنى ضمما متبعا بحالة وهي أن

أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منقضى عنه أو ما يجري مجراها إلى أخرى على وجه يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى وانما فسرناه بضم كلمة لا بآيات مفهوم لمفهوم كما قيل للقطع بأن الاسناد من عوارض الالفاظ لا من عوارض معانيها والمراد بما يجري مجرى الكلمة ما يؤثر بها ولو كان جملة في نفسه كقولنا زيد أبوه والالفاظ فان قيل ما باله ذكر الاسناد الخبري وما يتعلق بالسند والمسند إليه ولم يذكر الاسناد الانشائي بل اقتصر على قوله في آخر باب الانشاء ان الانشاء كالمطلب في كثير مما في الابواب الخمسة قلت قد ذكر الخطيب ما لا طائل تحته والذي عندي في ذلك أن حقيقة الاسناد في الانشاء كالفرع للاسناد في الخبر بل الاسناد في الانشاء لا يتحقق الا بتوسع وذلك لان الاسناد نسبة دائرية بين المتنسبين وهي تنقسم الى طلب وغيره فالطلب مثل اذرب المسند فيه هو الضرب والمسند إليه المخاطب والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند أما الاسناد الذي اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بخبر عنه أو طلب بمطلوب منه فهو منطبق على ما نحن فيه وأما غير الطلب فان خبري والتقي كقولك لعل زيد أقام ليت زيدا قائم المسند فيه هو قائم والكلام فيه كالكلام فيما قبله والاستفهام كذلك وأما نحو أتسمت وأما دى المقدرين مع والله ويزيد وطلعت مثلا فالاسناد فيها وقع من المنكلم ومن شرط الاسناد تقدم المتنسبين والاطلاق أو القسم أو النداء المسند مثلا لم يكن له تحقيق قبل نطقه به وانما صح اسناده لتقدم طرفي الاسناد في التعقل والاسناد الحقيقي لا بد له من خارجي حقيقي يستعقب الاسناد وفي ذلك ما يشرح صدره لخص الكلام في الاسناد الخبري فطرح التبويب للاسناد الانشائي والذي يحتاج إليه في الاسناد الانشائي يعلم من أصله وهو الاسناد الخبري فلذلك قال المصنف ان كثيرا من الاسناد الخبري ومن أبوابه يجري في الانشاء فان قلت هلا قدم الكلام على المسند والمسند إليه على الاسناد وهما متقدمان قلت طرفا الاسناد من حيث هما طرفاه لا بتصور تقدمه عليه ولا آخرهما عنه لما كانا معا في زمن واحد كان الاسناد أجدر بالتقديم لانه محل العائدة وله مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه ولا هما مشتقان من الاسناد وقولهم ان نسبة تستدعي تنسب منسبها صح باعتبار تقدم ذنبيهما لأنهما يتقدمان من حيث النسبة فان حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم عن الضرب ولا تتأخر عنه وبهذا يعلم أن نحو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا حقيقته وأن مذكروا من لأحصبه عددا من الأئمة انه يسمى قتيلا باعتبار مشاركة القتل لا تحقيقه وان معنى قولهم اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال انما يعنون به حال انكس بالحدث لا حال الطوق فليأمل والله أعلم

يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى وذلك في القضية الموجبة وقوله أو منقضى عنه أي أو متف عنه وذلك في القضية السالبة فان المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح أن يراد بالحكم الإيقاع ولا تنازع لان ذلك الضم لا يدل على أن المنكلم أدرك أن ثبوت مفهوم أحدهما لمفهوم الأخرى مطابق أو غير مطابق ولو قال اشرح وهو مضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم أحدهما لا أخرى كان أوضح (قوله مفهوم أحدهما) أعني المحكوم به والمراد بالمفهوم المطابق أو التضمني للقطع بان الثابت في ضرب زيد أو زيد ضارب انما هو واحد الذي هو جزء لمفهوم وثابت في قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق (قوله لمفهوم الأخرى) أعني المسند إليه واعتراض بأن الأولى أن يقول لما صدق الأخرى لان الموضوع يراد منه المصدق والمحمول يراد

(قوله أي من يكون بصدد الاخبار) أي من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الآتي بالجملة التجربة مطلقا بل قوله والا فبالجملة الخ وهذا إشارة للجواب عن اعتراض خطيب البين على المصنف حين ألف هذا الكتاب وراه الخطيب المذكور فقال معترض عليه قوله لا شك الخ في حصر قصد الخبر فمذكور نظرا لغيره عليه قول أم مريم رب اني وصيها أنتي فانه ليس قصد لها اعلام الله بالفائدة ولا يلزمها اذا ما ولي عالم بانهم اوصفت أنتي وعالم بانهم اوصفت أنتي وحاصل الجواب أن قول المصنف أن قصد الخبر بكسر الباء من الاخبار وهو له معنيان لغوي واصطلاحي فالأول الاعلام والثاني التلقظ بالجملة الخ بنية مرادها افادة معناها وان لم يحل بها العلم ولذا يعنى كل العبيد فيما اذا قال كل من أخبرني بقصدوم زيد فهو حرفا خبر وروى على تعاقب الخبر هنا بلقي لغوي أي المعلم بقول الشارح والاعلام عطف تفسيرا بالمعنى العرفي أي الآتي بالجملة التجربة لا تأديس المراد بالخبر المعلم بالفعل واللاماسح التردد الآتي بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن المؤكدات لانه حينما أعلمه بالفعل كيف يكون خالي الذهن فتعين أن يكون المراد بالخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام (قوله والا فبالجملة الخ) أي والاتقيل المراد بالخبر من ذكر بل المراد به الآتي بالجملة التجربة مرادها بها معناها فلا يصح حصر مقصوده في الأمرين الذين ذكرهما المصنف لان الجملة خبرية الخ (قوله مثل التصر) مما دخل تحت مثل اظهار الضعف كافي قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب اني وهن العظم مني (١٩٣) واظهار الفرح كافي فوالق قرأت الدرس

وحضرتي الافاضل وتذكير ما بين المراتب من التفاوت العظيم كافي قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل في معناه المكن دلالة لام بالحكم أو لازمه لان لتي واصحابه عالمون بالحكم وهو عداة استواء ويعلمون بان لمسولي عالم بعلمهم ذلك بل لتذكير

أي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فبالجملة التجربة كثيرا ما تورد لا غرض اخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التصر والتعزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعت أنثى وما أشبه ذلك (بجبره) متعلق بقصد

أي المعلم عظمون الخبر لا من يلقي الجملة التجربة وينتفطع بها في الجملة فلا يتعين أن يكون قصده ما ذكرناه قد يلقي الجملة التجربة لتجرد التصر والتعزن كما قال تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعت أنثى فسرادها اظهار التعزن على ما فات رجائها وهو كونها في بطها ذكر اوله غير ذلك كقوله تعالى حكاية عن زكريا يا علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام رب اني وهن العظم مني وليس مرادها افادة وانما مرادها التضع واظهار الضعف ومثل هذا كثير (بجبره) أي مقصود بجبره فهو متعلق بقصد بجبره الخ) ثم تقدم على شرح كلام المصنف قواعد - احدها ان المقصود من الكلام انما هو افادة المعاني فانه انما موضع للاهم وليس الغرض من وضع اللفظ المفردة اذ قد معنيها بل ولا يجوز لانها

(٣٥ - شروح التخصيص اول)

بين ترتيب من التفسير انما اجل أن يتبادر له عد ويرفع نفسه عن الخطا مرتبته (قوله في قوله تعالى حكاية الخ) أي فان لفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بالحكم أو لازمه لان مخاطب وهو المولى عالم بكل منهما بل اظهار التصر على خيبة رجاءها وانما ذكر في ربه لانها كانت ترجو وتقدر أنها المذكور فخيرت أنها ولدت أنثى ولا شك ان اظهار خلاف ما يرجوه لانسان يلزمه التصر فظهر لثمن هذا ان استفادتها من سر من الآية بطريق الإشارة والتلويح على ما هو مفيد عبد الحكيم وأما قول بعضهم استعمال الكلام في اظهار التصر والتعزن والضعف مجاز مركب فحقيقته ان الهيئة التركيبية في مثله موضوع للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فور كانت العلاقة المشابهة فانه تعارفة ولا يحتاج مرسل والآية من قبيل الثاني لان الانسان اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضيقه برحوه يلزمه تضرع التصر فهو من قبيل ذكر المزوم واردة اللازم اه كلامه فنبه نظر اذ يلزم عليه أن الآية انشأ بمعنى وحيث لا تصلح شاهد للشارح انه بصدد التمثيل لما اذا كان خبرا خبرا يفيد مخاطب الحكم ولا لازمه (قوله وما أشبه ذلك) أي من أفراد أمثلة التصر كقوله

هو اى مع الركب البائين مصعد * جنيب وحناني عكة موثق

وكافي قوله خطا بالامرأة اسمها أمية تلوم على عدم الانتقام والاخذ بشارح

قوى هم قتلوا أمية أخى * فذار ميت يصيني سهمى

فان عفوت لا عفون جلال * وان سطوت لا وعت عظمى

أي قوى يا أمية هم الذين دعوني بقتل أخى فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على - ر - ذن عز لرحل بعشيرته فان عفوت عنهم بالصفح والتجاوز عفوت عن أمر عظيم وخطب بزيل وأظهرت الاحكام - ان - الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حال فلذا

إفادة الخاطب إما نفس الحكم كقولك زيد قائم لن لا يعلم أنه قائم ويسمى هذا فائدة الخبر وإما كون الخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك

[illegible]

و قد علمنا ان خبرا لا يثبت له قوة في نفسه بل يثبت له قوة في غيره
 كقولنا خبرنا بان فلان كاذب لا يثبت له قوة في نفسه بل يثبت له قوة في غيره
 وهو قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من الذين كفروا فان البيعة لا يثبت لها قوة في نفسها
 بل يثبت لها قوة في غيرها كقولنا البيعة لا يثبت لها قوة في نفسها بل يثبت لها قوة في غيرها
 وهو قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من الذين كفروا فان البيعة لا يثبت لها قوة في نفسها
 بل يثبت لها قوة في غيرها كقولنا البيعة لا يثبت لها قوة في نفسها بل يثبت لها قوة في غيرها

[illegible]

ويسمى هذا لازم فائدة تطهير * قال السكاكي والاول بدون هذه تمتع وهذه بدون الاولى لا تمتع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
أي يمنع ان لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الاول منه لا امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول مع ان سماع الخبر من
الخبر كافي في حصول الثاني منه ولا يمنع ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز حصول الاول قبل حصول الثاني
وامتناع حصول الخصال

تختلف من غير أن يكون (ب) و (لا) فائدة تخبر (أ) ببيان التسمية إلى أنه اصطلاح لادل الفرض ولا مشاحة في الاصطلاح
ولا ريب في فائدة (ب) ببيان التسمية و (لا) فائدة تخبر (أ) ببيان التسمية إلى أنه اصطلاح لادل الفرض ولا مشاحة في الاصطلاح
وذلك لمدى فائدة (ب) ببيان التسمية و (لا) فائدة تخبر (أ) ببيان التسمية إلى أنه اصطلاح لادل الفرض ولا مشاحة في الاصطلاح
(قوله كل ما أفاد) أي كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أنه
أي خبر علمي وبيان الحكم و (لا) فائدة تخبر (أ) ببيان التسمية إلى أنه اصطلاح لادل الفرض ولا مشاحة في الاصطلاح
الحكمية يعتمد على اعتبار (ب) فائدة (ب) ببيان التسمية و (لا) فائدة تخبر (أ) ببيان التسمية إلى أنه اصطلاح لادل الفرض ولا مشاحة في الاصطلاح

ويسمى (الاول) أى حكمه بـ بقية خبر افادته (فائدة الخبر والثاني) أى كون الخبر بالمباه (لازمها) أى لازمه ثمة خبر لا «كل ما أفاد...كم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم بنوارب يكون حكم معلوم قبل الاخبار كفى فوالله حق حفظ التوراة قد حفظت التوراة

(ويسمى 'أذن') وهو حكم (فائدة الخبر) لأنه مدلول اللفظ ومن شأنه أن يقصد إفادته لوضع اللفظ
لأن من شأنه وضع اللفظ 'فائدة ما وضع له فلا يضر في تسميته فائدة كونه قد يعلم أولا (و) يسمى (الثاني)
وهو كون الخبر عالميا بالحكم (أدومها) أي لازم فائدة الخبر لأن إفادة تلك الفائدة التي هي الحكم
يستلزم فائدة كون الخبر عالميا فائدة إذا قال القائل زيد عالم بالخبر فقد أفاد السامع وصف زيد بعلمه النحو

«رعون وسر أن اسمة لعل على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة وعلى غيره بالاتزام وينبغي أن يستثنى من
ثبت ما كانت صفة المسند اليه فيه مقصودة بالحكم بأن يكون المحكوم عليه في المعنى الهيئة الحاصلة من
المسند اليه وصفته كقوله عليه اصدرة و سلام لكریم ابن الكریم ابن الكریم اب الكریم يوسف بن
يحيى بن اسحق بن ابراهيم فإنه لا يفتنى عن الذوق السليم ان المراد ان الذى جمع كرم نفسه وآبائه هو
يوسف وليس المراد لاخبار عن الكرم الذى اتفق له صفة الكرم كافي قولك زيد العالم قائم وكذلك
صفت ذرة في الحدود كقوله الانسان حيوان ناطق فان المقصود الصفة والموصوف معا ولو
وصلت لاخبار بالموصوف فقط فقد اخلد ومن هنا يتنبه لقاعدة كلية وهي أن الصفات المذكورة في
الحدود لا يجوز أن تعرب أخبار نوات بل يتعين اعرابها صفة لما ينزى على الاول من اسمة قلال كل خبر
بالحد ومن هنا منع جمانة أن يكون الموصوف خبرين وأوجب الاخفش ان يعرب حامض صفة
واجهور ما يوجب ان كلامها خبر لا يلزمهم القول بمثل في نحو الانسان حيوان ناطق لان حامض
سنة د محل ينصرف عن نوعه أن يكون له قصودين بالذات وأن يكون كل منهما قصداً بمعنى فلا يقع

في أي آخره. فربما روعى صاحب الكتاب أن يخبر بالحكم وهو شاك في
أوجه دلالة ذلك وانه لا بد من ثلاثة أشياء للحكم وبواب المراد الزوم في الجملة أي أن ذلك الزوم بالنظر للغالب والجاري
على العرف لأنه عند سماعه لم يشك فيه وفي حكم ما هو بالضرورة وقوله وليس كل ما انف الخ أي ليس كل خبر أفاد أن التسليم
عالم بالحكم وفي هذا إشارة إلى أن لزومه ليس من الجانبين وإنما هو لازم أعم كزوم الضوء للشمس فيستلزم من وجود اللزوم وجوده
ولا يلزم من وجوده وجود اللزوم وهذا بخلاف اللازم المساوي كتعبول العلم وصناعة الكتابة وقوله بنواز أن يكون الحكم معلوما قبل
الاحتمار أي فالخبر حينئذ إنما أفاد لازمه الذي قد يفسد الفائدة إن قلنا ان الفائدة تقتضي ذهن المخاطب حال إفادة اللازم فأفادته
اللازم تستلزم إفادة اللفظة أيضا أجيب بأن حضورها حال إفادة اللازم المجهول ليس يعلم جديد بل هو منذ كان فلا يعتبر قوله كما في قولنا
لمن حفظ التوراة أي والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فزيد من هذا الصفة التمثيل بهذا المثال والافهم أن يحفظها من لا يعلم
أنها التوراة والشارح لم يتيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة أشعارا بأن حفظها لا يتعلق عادة عن العلم بها من حيث انه توراة وان

وأورد على هذه الآية
 أنها مأخوذة من قوله تعالى
 فانه يقيد ذلك ولا يفيد
 ما ذهبوا اليه لان قوله
 ما يؤيد ما قبل الخبر ولم
 يستفد من الخبر وجوب
 ان يؤيد ما قبل الخبر هو
 لعدم الذي يسمى منه عندنا
 تصور وائس ومفهوم
 بل المقصود هو ان خبر
 العلم الذي يسمى نظيره
 عندنا تصديقا ولا يستفاد
 الا من خبر لان الله تعالى
 لا يعبر بجمع الاشياء على
 وجهه الذي تسميه
 تصديقا بدليل الكون
 انه يعلمها وليست على
 هذا الوجه قطعا فعليه
 بانثى على وجهه تسميه
 بعد ذلك لان قوله من خبر

بشيء آخر وعرفنا فرفع
أوجاهل ثم تكلم في هذه
على العرف لأنه عند جماع
عالم بالحكم وفي هذا إشارة
ولا يلزم من وجوده وجود الم
الآخبار أي فالخير حيث
الآلزم تستلزم قاعدة الفة فده
لمن حققه التوراة في والحق
أنها التوراة وأعل الشارح لم

وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه

واستفادة العلم من الخبر إنما هو بتفصيل الخبر غالباً وعند الشك بكونه هل هو عالم أو لا يلزم العلم أن الخبر عالم أي معتقد لضمون الكلام ولذلك يقال من أين علمت هذا فيقال من خبر زيد ولو قيل له حينئذ وما علم زيد بما أخبر بذلك من باب التعنيف وانكار ضروريات المشهورات فالمراد بكونه لازم الفائدة أن ذلك هو الغالب والجاري على العرف وأنه عند السماع من شأنه حصوله فهو في حكم المعلوم بالضرورة فلا يرد أنه يجوز أن يسمع الكلام ويفعل عن كون مخبره عالماً ولا أن يقال قد يخبر بالكلام مثلاً أو جاهل وقد تقدم التنبية على هذا قليلاً بل بخلاف فائدة هذا الم لازم فلا يستلزم فائدة الفائدة لأنها قد

في الغلط بخلاف الانسان حيوان ناطق ليس في اللفظ ولا العقل اذا كانا خبرين ما يصرف كلامهما عن الاستقلال ولا امر آخر وهو أن الجزء الأول من حاو حاض كالجزم الثاني ليس له حكم بالكلية حتى نقل عن الفارسي أنه لا يتحمل ضميراً وما شأنه ذلك لا بد حل في الحدود لأن كل واحد من حيوان وناطق مثلاً مقصود وحده ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا ثم خرج بالفصل الأول كذا ثم بالفصل الثاني كذا فقد جعلت لكل معنى مستقلاً وليس ذلك شأن حاو حاض فلم يبق إلا أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحد أو يكون الثاني مفعلاً وهو المندعي فلا يتأمل ثم لا ينبغي أن يؤخذ هذا على إطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بماله من قبودا فكذلك قولك زيد شرب عمر الم يحكم فيه بالضرب فقط بل بضرب على عمرو حتى لو كان إنما ضرب بكره كان الخبر كذا وان كان الخبر وهو ضرب زيد صدقاً وكذلك الحال في نحو جاف زيداً كذا وسياق الكلام عليه في كونه خبراً مفيداً لا خبرين وذلك لا ينافي ما قلناه وكذلك الطرف والمفعول من أجله فقوله ضربته نادياً في معنى خبرين قال لم يخش في قوله تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين إذا لم تجعل الامم زائدة الامر بالاخلاص والامر به كذا شيان وإذا اختلفت جهة الشيء وصفاته ينزل منزلة شيتين فعلم به هذه القاعدة أن ما ذكره انما يأتي في نحو الصفات في نحو زيد بن عمرو بن نفلة ونحو زيد العالم جاه وسياق تحقيق ذلك عند الكلام على الحال في آخر باب الفصل والوصل في الرابعة الاسناد هو الحكم وهو نسبة أمر إلى أمر بالاثبات أو النفي والمسند اليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين بمبتدأ وعند المنطقيين موضوعاً وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبراً وعند المنطقيين محمولاً أو كبر اذا تقررت هذه التواعد عندنا في كلام المصنف فقال لا شك أن قصد الخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم ويعني به النسبة المحكوم بها من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً بدليل قوله أو كونه عالماً به وتمثيله بعد ذلك في لازم الخبر ووأراد حقيقة حكم المالك كالم لا احتمال انقسامه إلى ما الخطاب عالم به أو جاهل وهذا الذي ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الايضاح أيضاً ومقتضى عبارة السكاك حنا لكنه قال عند الكلام على الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه ما يقتضي ارادة نفس الحكم حيث قال فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت وعلم المتكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم بها بل لازم الحكم الذي هو المصدر وفي شرح الخطيب هنا وفي الكلام على المفتاح كلام غير محقق قليلاً ثم ما ذكره المصنف غير ما شئ على ما ذكره لا ما من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة لأنه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال إن الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها فالتكلم به صدق حكمه أن يعتقد وجدان النسبة التي حكم بها وقال المصنف إن هذا يسمى فائدة الخبر كقولك لمن لا يعلم قيام زيد بذا قام ففائدة الخبر تحصيل العلم للخطاب بقيامه ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم والامر الثاني

جاز في المحقرات الاتسكاله
(قوله وتسمية الخ) حيث
قبل لازم فائدة الخبر وقوله
مثل هذا الحكم أي
تسمية هذا الحكم وما أماله
والمراد بهذا الحكم الحكم
بحفظ الخطاب السورة
والمراد بما أماله كل حكم
يكون معلوماً قبل الاخبار
وأشار به هذا الجواب عما
يقال إن حفظ السورة
معلوم للخطاب لم يستفد
من الخبر ولم يقصد به
فكيف يسمى فائدة
وحاصل الجواب أنه ليس
المراد بالفائدة ما يستفاد
من الخبر بالفعل بل ما شأنه
أن يستفاد منه

هو الجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة

الله عليه وسلم رسوله. ووقفت في هذا المقام أنا مسلم كن مثالا لتزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل كما لا يخفى وقد ورد كثير من تزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به ولو لم يكن ذلك الشئ فائدة الخبر ولا لازمها الاعتبارات خطابية مرجعها إلى التسوية بينه وبين الجاهل تعبيره وتعبيره بالحالة وذلك كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه منة في الآخرة من خلاق في هذا الكلام اثبات العلم لأهل الكتاب بأن لا ثواب لمن اشتراه ولما تركوه نزول منزلة من جهل فتى عنهم العلم مطلقا وعلهم المخصوص في قوله تعالى ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون تعبيرهم وليس في هذا الخطاب القاء كلام مضمّن أن لا ثواب لمشتريه إلى من لم يعمل بموجب علمه به أو إلى من يعمل بموجب علمه بعلم المخاطب بكسر الطاء حتى يكون من باب القاء الكلام لفائدة الخبر ولا لزومها تزيل العالم به بمنزلة الجاهل بل لما تزل عالمهم منزلة الجاهل فتى عنه العلم لأنه والجاهل سواء فرجع إلى أنه من باب تزيل الشئ منزلة عدمه فينتفي لأن باب تزيل علم الفائدة أو لزومها منزلة الجاهل به ما قبل في ذلك المنزل كلام يفيدهما وتحقق ذلك أن الخطاب لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليس هناك ما يقتضي عدم علمهم بموجب علمهم به مع أنه لا دليل على علمهم بضمون الخطاب حال توجهه لهم فتعني كونه من تزيل الشئ منزلة عدمه في الجملة ومثل هذا التزيل الآخر يراد عن تزيل الشئ منزلة عدمه فينتفي قوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى نزول ربه صلى الله عليه وسلم المشركين بقبضة الخصي يوم يدبر لما ترتب عليه من الأمر الغريب وهو وقوع الخصي في عين كل واحد من الكفرة منزلة عدمه لأنه بالنسبة لما ترتب عليه كالعدم إعلاما بأنه من خصائص القادر المختار تذكير النعمة وتيسيرا على الخصوصية الكاثنة بالقدره وإشارة إلى أن هذا الواقع يحض القدرة

خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم وكانوا يعلمون كيف تجد صدره به ف أهل الكتاب بالعلم على سبيل توكيد التسمي وآخره يتفهم عنهم حيث يعلموا بعلمهم وتضيره في النبي والاثبات وما رميت إذ رميت وقوله وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وضعوا في دينكم كف ثلواتة الكفرانهم لا إيمان لهم قال في الإيضاح وفيه إيهام من الآية الأولى من أمثلة تزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدة منزلة الجاهل به ما وأبست منه بال هي من مثالا لتزيل العلم بالشئ منزلة الجاهل به (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل تزيل العلم بمنزلة الجاهل به مطلقا تعديده إلى ما نحن فيه لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك وإذا تزل العلم بالشئ منزلة الجاهل به لم يسخ تزيل لعالمهم بمنزلة الجاهل به ومما يدل لهذا انغميسه بقوله تعالى وما رميت إذ رميت وليس فيه لا تزيل الوجود منزلة المعدوم ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لأن قول تعالى لم يترك ما في الآخرة خبره بقصد به اعظام الكفار بضمونهم ولا علمهم أن الله تعالى عالم به لأنهم يجهلون الأمرين مما نزل من قوله تعالى ولقد علموا وأما الثاني فواضح وإنما تزلوا منزلة الجاهل ورشح هذا التزيل قاريه زوايا علوم لكن رد عليه أن الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون إنما علم عليهم من عدمه الآية فان الخبر به في لمن اشتراه هو أيضا علمهم لأن علموا معلقة عن الجملة إلا أن يقال لما كان الكلام يتبعهم فكان الخطاب معهم وعلى هذا التويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تدبا كقول لسكا كفي عرابا بديع به تبييه في تمثيلهم بقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم فيه نظر لأن المذكور من تعلقات فعل اشترط لا يكون خبرا وقوعه كالمذكور في خبر النبي فإذا قلت لا ينبغي زيدي إيمانه لا يكون فيه اخبار بأنه إيمانهم سلبية محصلة وكذلك إذا قلت ان نكثوا أيمانهم ليس فيه إثبات إيمانهم لأن الفعل بعد أن غير محقق الوقوع فتعلقاته كذلك وكذلك المذكور في خبر الجواب فان مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط فليأمل به تبييه في قد يخرج عن هاتين

وما رميت إذ رميت وقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة أكثر انهم لا إيمان لهم لهم يفتنون هذه اللفظة وفيه إيهام من الآية الأولى من أمثلة تزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدة منزلة الجاهل به ما وليست منها بل هي من أمثلة تزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والعرق بينهما ظاهر

(قوله هو وجاهل سواء) أي كمن يتوهم من حيث أن الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العلم به في أتى عنهم معا وإنما جاز تزيل العالم بمنزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تعبيره وتعبيره بالحالة لأنه إذا كان عالم بوجوب الصلاة وكان تاركها وقيل له لصلاة واجبة كان في الفاء خبر ليسه إشارة إلى أنه هو والجاهل سواء لأنه لا يتصور تركها إلا من الجاهل وفي هذا من التوبيخ ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر

وإذا كان غرض الخبر خبراً فالتحاطب أحد الأمرين

(قوله الصلاة واجبة) أي فالتحاطب مع علمه وجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فالتحاطب من غير تأكيده (قوله وتنزيل العالم بالشيء) أي سواء كان حكماً أو لازماً أو غيرهما فهو أعم مما قبله فهذا ترقى عما ذكره المصنف لأن ذلك في تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمه منزلة الجاهل بها وهذا في تنزيل العالم مطلقاً وإن كان علمه بفائدة الخبر ولازمه منزلة الجاهل كما في الآية على ما يأتي بيانه (قوله لاعتبارات خطابية) أي لأجل أمور اقنائية يعتبرها لمشكك حال مخاطبته تفيد ظن غير الخطاب أن الخطاب غير عالم كعدم الجري على مقتضى العلم كذا في رشحنا العدوى (قوله ولقد علموا الخ) اللام في لقدموطة القسم أي أنهم أوقعوا في جواب قسم محذوف والضمير في علموا اليهود واللام في لمن اشتراء ابتداءً وضمير اشتراء عائداً على كتاب السحر والشعوذة والمراد بالشراء الاستبدال والاختيار أي اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ وجملة اشتراء صلة وقوله ماله في الآخرة من خلاق جملة من كبة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر من ومن في قوله من خلاق لنا كيداً لتنفى وجملة من اشتراء الخ في محل نصب سادة مستمفعول في علموا التعليق بلام الابتداء وجملة وليس الخ معطوفة إماماً على جملة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبئس موطئة له وإمام معطوفة على جملة الجواب وحدها فلا يقدّر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم الأول (٣٠١) كاللام الأولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف

أو أنه منزل منزلة اللازم أي لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء ورداءة أو لو كانوا من أهل العلم وجواب لو محذوف تقديره لا تمنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر أي اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب أصلاً ولا شك أن عدم الخلاق في الآخرة حالة مذمومة فكانه قيل ولقد علموا رداءة حال من اشتراء ومذموميتها ثم قيل ورواه لبئس ما باعوا به أنفسهم أي حضوظها لو

الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراء ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

سببه بالنسبة إليه كالعدم إذ لا يقاومه وأما جملة على معنى وما رويت حقيقة بل الله رمى فليس من التنزيل في شيء لأن المتن كونه الرمي بالتأثير وعلى الحقيقة وهو صحيح على ظاهره ولما بين الغرض الأصلي في الكلام ومعلوم أن الزيادة على المحتاج في كل شيء مما لا ينبغي رتب على ذلك أنه ينبغي أن يقتصر من الكلام

الفائدة في أمور منها الخبر الكاذب كما سبق لا يقال إن قصد أفادة العلم بالحكم فيه موجود لأن الموجود فيه إنما هو قصد الاعتقاد الفاسد لا قصد العلم لأن يقال الكاذب إذا اعتقد السامع علم التكلم إلا أنه اعتقاد فاسد ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئاً منهما إلا أنه عام بجميع الكائنات وجوابه أنه ليس من شرط الأفادة أن تكون لمن الخطاب معه بل تكون لغيره كذا قيل وله جواب تحقيقي يضيق المجال عن ذكره ومن ذلك قوله تعالى رب اني ظلمت نفسي وجوابه جواب ما بعده وشهو * الهى عبدك العاصي أتنا كاه وقوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى وقوله تعالى واني سميتها مريم وقوله تعالى حكايه عن موسى صلى الله عليه وسلم اني لما أزلت الى من خير فقير وقد يجاب بأن فيه قصد الانشاء فنحن اني وضعتها أنثى معنى تقبلها مني وكذلك الجميع وقيل غير ذلك ومنها أن الشخص قد يقصد اغاظة السامع بذلك الخبر وجوابه أنه يرجع الى لازم الفائدة

(٣٦ - شروح التلخيص أول) كانوا يعلمون رداءة ذلك الشراء لا تمنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فإن العلم الواقع بعد لو متني بمقتضاها لانها حرف امتناع لا امتناع وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تناف والجواب انهم لما يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصار واعتزلة الجاهل فثبت العلم لهم أولاً والموافق للواقع ونفيه عنهم ثانياً منزه لتزليلهم منزلة الجاهل بذلك الشيء لعدم جريهم على موجب علمهم ثم إن المقصود من الآية التنظير لاسم البت من قبيل تنزيل العالم بأحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فيبقى له الخبر لأن اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبراً ملقاً لهم ومقصود اعلامهم بضمونه وهم يعلمونه ونزلوا منزلة الجاهل حين إذ الخطاب بالآية إنما هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليسوا عالين بفائدة هذا الخبر والحاصل أن المقصود بالآية التنظير لأن فيها تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به كما أن في البحث المذكور قبلها كذلك وإن افترق من جهة أن العالم المنزل منزلة الجاهل في الآية ليس مخاطباً وليس عالماً بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فإن قلت هذا التكلف في الآية يجعلها نظيراً لما يحتاج إليه إذا كان العلم المتني بلو متعلقاً بما يتعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والثواب لانه يلزم على ذلك التناقض في الآية وإنما يدفع بذلك التكلف وأما لو كان العلم المتني متعلقاً بالذم المأخوذ من لبئس والعلم المثبت متعلقاً بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق في الأمر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لأن شرطه اتحاد الموضوع والمحمول والموضوع هنا قد اختلف وإذا احتملت الآية هذين الأمرين سقط به الاستشهاد على التنظير أيضاً فلا يصح أن تكون

فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة

شاهدنا ما أقامه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدنا على النظر الاحتمال السابق واللبيل في طريقة الاحتمال سقط به الاستدلال فليت هذا الاحتمال مناق لسباق الآية لأن سوق الآية يدل على اتحاد الهم وانتفاء الخلاق ما صدق في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لأن اختيار ما لا ينفع ولا ثواب فيه في الآخرة كالسهر على النافع من كل الوجوه وهو كتاب الله ردي ومسدوم فالآية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الاول فالتناقض باق محاله وعلى تقدير عدم الاتحادين الامرين يجب أن يكون العلم المنفي متعلقا بما يتعلق به المثبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لأنه لا ينسب ببلاغة القرآن من جهة أن فيه إشارة الى أن علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالهم وحمل الآيات على الإبلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترق آخر وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علما أو غير منزلة عنده كقافي الآية فإن وجود الرمي المنزل منزلة عنده ليس بعلم واحاصل أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم أي أعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر أو غير منزلة عنده وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما أو غير منزلة عنده (قوله وما رميت إذ رميت) إذ ظرف لرميت الاول وأولئك المأخوذ من ما ونفي الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار أنه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم كالعدم والحاصل أنه لما ترتب على رمية آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة نزل ذلك الرمي منزلة لعدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه وإثبات الرمي له فإني انظر الظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحل أحسن من قول بعضهم إن نفي الرمي من جهة الحقيقة أو التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لأنه لا تنزيل في الآية حينئذ (قوله فينبغي) أي يجب صناعة فنلوم يقتصر على قدر الحاجة عند محطنا (قوله أي إذا كان قصدا للخبر الخ) هذا إشارة (٣٠٣) الى أن الفاء في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن الغوا إشارة الى وجهه التفريع والتطرق ترك الشارح الفاء عند عادة فينبغي وتوضيح المعنى أن قصدا للخبر إذا كان فائدة المخاطب أحد الامرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به إفادته لا أنقص منه ولا

بل تنزيل وجود الشيء منزلة عنده كثير منه قوله تعالى وما رميت إذ رميت (فينبغي) أي إذا كان قصدا للخبر بخبره فائدة المخاطب فينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

على ما يفيد ذلك القدر فقال (فينبغي) إذا كان الغرض الأصلي من الكلام ما تقدم (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) أي أن يقتصر من ألفاظ التركيب على ما يفيد الغرض المذكور أذهو المقدار المحتاج حيث لا يتعلق الغرض بالرائد في المقام والا كان المزيد لغوا والغوا باطل محل بالبلاغة

ص (فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

وجهه التفريع والتطرق ترك الشارح الفاء عند عادة فينبغي وتوضيح المعنى أن قصدا للخبر إذا كان فائدة المخاطب أحد الامرين فينبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به إفادته لا أنقص منه ولا

أزيد حذرا من الغوا فإنه إذا كان غير مقيدا أصلا كان لغوا محضا وإن كان ناقصا عن فائدة ما قصد به كان في حكم الغوا وإذا كان زائدا عليها كان مشتملا على الغوا وهذا يظهر كتنفر عن هذا الكلام أعني قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتج لما أورده بعضهم بقوله إن جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من أول المبحث أعني قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسببا عن الشرط المحذوف الذي قدره الشارح بقوله أي إذا كان الخ بل ما ذكره المصنف فاعده مستقلة بنفسها لا تنفر عن على ما سبق والذي يظهر كونه مسببا عما سبق قوله بعد ذلك فإن كان المخاطب الخ وأجاب عن ذلك بأن قوله فينبغي الخ كلام محمل بفصله قوله فإن كان الخ والمحمل والمفصل شي واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بأن ذلك المفصل يظهر كونه مسببا عن الشرط فيهم أن يكون محله كذلك فاحاصل أنه لا شك في صحة تنفر عن قوله فينبغي الخ على ما تقدم من أن قصدا للخبر الخ ولا يحتاج في توجيهه التفريع الى أن يقال إن ما ذكره من الاتصاف حكم محمل قد فصل بقوله فإن كان المخاطب الخ بقي شيء آخر وهو أن اعتبار هذه الأحوال أعني خلو الذهن والتردد والانكار ظاهر بالنسبة الى فائدة الخبر يعني الحكم وأما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكدات وأما اعتبار التردد والانكار فلا يصح لأن التردد في علم المخاطب أو انكاره يقتضي تأكيد كيد لا تأكيد الحكم فإذا كد وقيل اني عالم بقيام زيد مثلا انقلب اللازم فائدة لأن المقصود حينئذ إثبات العلم بالقيام لا إثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لا فيها فلا يتصور اعتبار التردد والانكار في اللازم مع بقاءه على حاله على أنه لا يتصور ولولم يبق على حاله أن أريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم لأن الفاء والخبر للمخاطب يستلزم فائدة المخاطب أنه عالم بالحكم كما تقدم بيانه أما أن أريد بالحكم التصديق مطلقا أو بقيد الجزم وحده أو به مع المطابقة لتصور فيه التردد والانكار بعد الفاء الخبر لا احتمال أن يكون الخبر شاكا أو واهما فيصح التأكيد حينئذ فائدة السراي (قوله من التركيب) من بمعنى في أو المعنى فيقتصر على قدر الحاجة من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة الخبر في فائدة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب في استفادتها مما لا يزيد ولا ينقص عن مقدارها

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي التلخيص على الآخر والتردد فيه

(قوله حذرا عن القو) أي لاجل التباعد عنه وهو على مقتصر لا لقوله فينبغي لاختلافهما في الفاعل لأن فاعل ينبغي أن يقتصر رأي الاقتصاد وفاعل الحذر هو المتكلم إن قلت القو هو الكلام الزائد الذي لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم الزيادة وليس شاملا لعدم النقصان مع أن المدعى الشمول لهما لأن قوله على قدر الحاجة أي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور أحجب بأنه تركه لتعليل عدم النقص لعله بطريق المقايضة وكأنه قال حذرا من القو ومن القصور أو المراد بالقو ما يشمل القو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص عن قدر الحاجة لأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم القو لعدم الاعتماد به لكونه غير مفيد المقصود وهذا الجواب قد أشرنا إليه سابقا (قوله فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ) مقتضاه أنه إذا كان خالي الذهن من لازم الحكم وقصد المتكلم إفادته أنه يؤكده وليس كذلك بل هو مثل خالي الذهن من الحكم ولعله تركه ليعلم به بالمقايضة وقد علمت الكلام في ذلك والمراد بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه (قوله أي لا يكون الخ) تفسير لقوله خالي الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا ووقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها أي إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق وبالابقاع والاتزاع وبالأذعان (قوله ولا مترددا في أن النسبة الخ) أشار به إلى أن الضمير في قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها في الكلام استخدام لأن التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع أو الالاقع فذكر الحكم أولا بمعنى التصديق وأعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع (٣٠٣) أو الالاقع وهو المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز أن يراد بالحكم في

الموضعين الوقوع أو الالاقع ويقدر مضاف قبل الحكم أي من إدراك الحكم فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن إدراكه وهذا الاحتمال يرجع للأول ولكنهما يختلفان بالاستخدام وتقدير المضاف والأولى كما قال عبد الحكيم أن يراد بالحكم وقوع النسبة أولا ووقوعها بدليل سابق الكلام

حذرا عن القو (فإن كان) المخاطب (خالي الذهن من الحكم والتردد فيه) أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا ووقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا

(ف) حين وجب الاقتصاد على القدر المحتاج (إن كان) الملقى إليه الكلام (خالي الذهن من الحكم) والمراد بالحكم الاعتقاد ولو كان غير جازم وهو الظن (و) كمن مع ذلك خالي الذهن من (التردد فيه) أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها أنه وشبهه بباب عندي درهم ونصفه ومعنى الخلو من الاعتقاد والتردد أنه لم يخطر بالحكم بباله على وجهه التردد ولا خطر على وجه الاعتقاد ومعلوم أن التردد والاعتقاد متنافيان فلا يلزم من نفي أحدهما نفي الآخر حتى يستغنى بذكري ذلك الآخر كما قيل نعم لو أريد بالعلم بالحكم تصوره لزم من نفي تصوره نفي التردد فيه وليس ذلك هو المراد هنا لأن الذي يلحق البسبب الكلام على الوجه الآخر لا يشترط فيه عدم التصور أصلا بل عدم الاعتقاد وعدم التردد السكتين بعد التصور

فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه

لاحقه أعني قوله أولا لا شك أن قصد المخبر تحجيره فادع المخاطب أما الحكم الخ فإن المراد به وقوع النسبة أولا ووقوعها وكذا قوله والتردد فيه فإن التردد والانسكار إنما هو في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه إنما هو الأذعان به فيكون المعنى خالي عن الأذعان به والخلو عن الأذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لأن الأذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الأول لا يستلزم الخلو عن الثاني عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل اه كلامه وقول الشارح أي لا يكون عالما الخ لا يخالف هذا لأن نفي العلم مأخوذ من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة أولا ووقوعها هذا بيان للحكم فتأمل (قوله هل هي واقعة أم لا) قد تقررت في كتب النحو وامتناع أن يوثق لهل بعماد لأنها محتمة بطلب التصديق والاثبات لها بعماد يقتضي خروجها عن ذلك لطلب التصور كما سيأتي ذلك إن شاء الله في أوائل الإنشاء فهذا التركيب من الشارح إما بناء على ما ذهب إليه ابن مالك من أن هل تقع موقع الهمزة فيوثق لها بعماد مثلها مستند لا بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم ثيبا أو يقال إن أم هانم مقطعة بمعنى بل أي لا ضربا لا منصلة فإن السائل إذا قال هل زيد عندك أم لا كان المعنى هل زيد عندك بل ليس عندك فهو انتفاء من استفهام إلى استفهام آخر غير الأول قال السائل ظن أول أن زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم أدركه ظن آخر أنه ليس عنده فاستفهم عنه وأم المنقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من أدوات الاستفهام

استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك جائز يدوم وعمر وذهب فيمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا

(قوله وبهذا) أي النقر بالتي ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوع النسبة الخ (قوله ينبغي فساد ما قبل) أي اعتراضا على المصنف وذلك الفائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين استاذ الشارح وحاصل ما قاله أنه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لأن خلو الذهن عن الحكم يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن المراد بالحكم أولا وثانيا وقوع النسبة أولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبين ذلك أن خلو الذهن عن النسبة الواقعة أو غير الواقعة يتناول باطلاقة عدم التصديق بها وعدم تصوره لها ومن العلوم أنه إذا كان خالي الذهن عن التصور لها فلا يتأتى التردد فيها لأن التردد في وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها في الذهن وحاصل الرد عليه أن المراد بالحكم الاتقان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدم الاتقان والتصديق به ولا شك أن خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد في الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره (قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) أي ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم التصوري (قوله فلا حاجة إلى ذكره) أي التردد (قوله بل التحقيق الخ) أي وحينئذ فالخلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لأن الخلو عن أحد المتناقضين لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقي من افساد ما قبل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو (٣٠٤) عن الحكم على اختلاف التقادير السابقة إلى افساده بوجه آخر وهو

تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم وفيه أي ذلك الاضراب إشارة إلى أن ما اقتضاء ما قبل من عدم تنافيهما غير تحقيق (قوله متناقضان) أي لا يجتمعان حصولا فقط (قوله على لفظ المبني للفعول) أي والفعل مسند إلى ضمير المصدر بالتأويل المشهور أي حصل الاستغناء أو أن

وبهذا ينبغي فساد ما قبل أن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متناقضان (استغنى) على لفظ المبني للفعول (عن مؤكدات الحكم) لتبكي الحكم في الذهن حيث وجد خاليا

(استغنى) جوابان (عن مؤكدات الحكم) لحصول الغرض وهو قبول معنى الخبر بلامؤكد لأن الذهن الخالي يمكن منه الحكم بلامؤكد كما قيل فوجد قلبا خاليا فتمكن

استغنى عن مؤكدات الحكم) ش يعني إذا كان قصد المتكلم الخبر أحدهذين الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الذهن عن الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك زيد قائم لمن هو خالي الذهن عن ذلك ليتمكن من ذهنه بمصادفته خاليا وذلك لأن خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه وأنشدوا في هذا أنا نأى هوها قبل أن أعرف الهوى * فصادف قلبا خاليا فتمكننا

وفيه نظر لأن موقع البيت أنه كان خالي الذهن من هوها وهوى غيرها لأن المراد بالهوى الثاني الجنس لا الأول على ما يظهر وإن كنا معرفتين وستأتي هذه القاعدة مقريرا بأن شاء الله تعالى فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالي الذهن من مطلق القيام بالنسبة إلى زيد وغيره فتقول له زيد قائم وليس هو المقصود

نائب الفاعل الجار والجرور أعني قوله عن مؤكدات الحكم ثم إن ما ذكره الشارح من أن الفعل مبني هنا للفعل مبن على أنه الراوية وليكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم ولا للمخاطب والافعال للفاعل فيه وفي قوله أن يقتصر جائزا أيضا وقوله استغنى أي بوجوبها كما نقله بعضهم عن الشارح (قوله عن مؤكدات الحكم) احتراز عن مؤكدات الطرفين كالنأ كيدا لفظي والمعنوي فإنها جائزة مع الخلو ونحو زيد قائم ونريد نفسه قائم وجاء القوم كلهم إن قلت إن الاحتياط أمر مستحسن عند البلغاء اعتبروه في مواضع كالنأ كيدا لاحتمال سهوا ونسيان أو عدم فهم فهم فها لجوز وابل استحسنوا التأ كيدا لخالي الذهن من الحكم لدفع احتمال ترددا وانكار عنده أجيب بأن احتمال ذلك أمر ضعيف لا يعارض مناسبة عطفية * واعلم أن مؤكدات الحكم إن المكسورة الههزة والقسم ونونا التوكيد ولا م الابتداء أهمية الجملة وتكريرها ولو حكوا أو ما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الزيادة على ما فصل في النحو وضمير الفصل وتقديم الفاعل المعنوي لتقوية الحكم والسبب إذا دخلت على فعل محبوب أو مكر وه لأنها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه وقد التى للتحقيق وكأنه ولكن وإنما وليت ولعل وتكرير التي ولم يعتدوا أن المفتوحة لأن ما بعد ها في حكم المفرد لكن عدها بن هشام من مؤكدات النسبة فانظر مع ذلك (قوله حيث وجد خاليا) أي بوجوب الحكم الذهن خاليا فالحقيقة هنا التعليل

وان كان متصورا لطرفيه مترددا في اسناد أحدهما الى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقولنا زيد عارف أو ان زيدا عارف وان كان كما بخلافه وجب توكيده بحسب الانكار فتقول اني صادق بل ينكر صدقك ولا يبالغ في انكاره وانى لصديق بل يبالغ في انكاره

(قوله وان كان مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها وقوله طالبا له أي للحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها أي التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير أولا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كمال سم أو من قبيل شبه الاستخدام والظاهر الثاني وتأمل ذلك (قوله طالبا له) أي بلسان الحال أو المقال وهذا لازم لتردد فيه لأنه مختزبه عن شيء لان الموافق للطبع أن الانسان اذا تردد في شيء صار متشوقا اليه وطالبا للاطلاع على شأنه والا كان منسيا غير مترددا فيه وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم أو ظاهرا أم متوهمه (٢٠٥) والظاهر أن الاولين لا يلحق اليهما الخبر إلا بعد التقرب السابق وأن الثالث كالتردد

في استحسان التوكيده وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعفا حادا في عرضة الزوال ويمكن دخوله في كلام المصنف بأن يراد بالتردد ما كان تردده مستويا أو براجحة أحد الطرفين أو مرجوحيته و يراد بالراجحة الراجحة غير القوية جدا وعلم من هذا أن خالي الذهن أقرب للاشتغال من الشاك وهو المتردد ومن المتوهم ومن الظان ظانا ضعيفا (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرعا الحكم) أي الوقوع أو الوقوع وطرعا الحكم به والمحكوم عليه (قوله أي تقوية الحكم) المتردد فيه بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله بمؤكد) أي واحد فلوزاد أو لم يؤكده يستحسن أي حسن تقويته بإداة توكيد وتسميتهامؤكدا

(وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أي في الحكم (طالبا له) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ونحير في أن الحكم بينهما ما وقوع النسبة أولا وقوعها (حسن تقويته) أي تقوية الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الإيجاز أنه انما يحسن التأكيذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أي توكيد الحكم (بحسب الانكار) أي بقدره قوة وضعفا

(وان كان) الملقى اليه الكلام (مترددا فيه) أي في الحكم بمعنى أنه تردد في النسبة بعد تصور الموضوع والمحمول هل تلك النسبة تحققت في الواقع بين الطرفين أم لا (طالبا له) أي ذلك الحكم متشوقا لحاله في نفس الامر ولم يحترز بالطلب عن شيء لان الجاري طبعه ان المتردد في الشيء متشوق له طالب للاطلاع على شأنه والا كان ملقى منسيا غير مترددا فيه (حسن تقويته بمؤكد) أي ان كان السامع طالبا للحكم حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكد كدفع الاستقرار أحد الترددات وانما قال حسن لان من لم يؤكده والحالة هذه لا يكون في درجة التزل عن البلاغة كحال من لم يؤكده في الانكار بل حال من لم يؤكده في الانكار أنزل وان كان كل منهما قد فاته ما يراعى في باب البلاغة وهذا الذي ذكر المصنف من أن التأكيده يحسن عند التردد والطلب يلزم منه حسنة عند وجود الظن في خلاف الحكم المؤكده من باب أخرى لكن يخالف كلام الشيخ في دلائل الإيجاز أنه انما يحسن التأكيده اذا كان المخاطب له ظن في خلاف الحكم المؤكده لا عند الطلب قال والالزم أن لا يحسن قولنا فرح مثلا جوابا بالقول السائل كيف زيد بل يقال على مقتضى حسن التأكيده عند الطلب انه فرح (وان كان) الذي أريد خطابه بحكم (منكرا) لذلك الحكم (وجب توكيده) أي تأكيده ذلك الحكم وبتفاوت التأكيده حيثن (بحسب) تفاوت (الانكار) قوة وضعفا فان وقع الانكار في الجملة كفي فيه تأكيده بقاومه في ازالته وان بولغ في

هنا بل المقصود ان يكون خالي الذهن من قيام زيد سواء كان مستحضرا لقيام غيره أم لا ويرد على المصنف انه ينبغي ان يقول من الحكم ومن التردد لان هذه العبارة هي المعطية لمقصود من خالو الذهن من كل منهما الا من مجموعهما فليتا مل ص (وان كان مترددا الخ) ش أي اذا كان المخاطب مترددا في الخبر به حسن أن يقوى بمؤكد كدواحد كقولنا زيد قائم أو انه قائم وان كان منكرا وجب تأكيده بحسب الانكار فتقول بل ينكر صدقك ولا يبالغ في صادق كذا في الايضاح فان قلت وانى صادق ليس

حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكده هو المتكلم (قوله ويمكن الحكم) أي من ذهنه وهذا عطف لازم على ملزوم قوله لكن المذكور في دلائل الإيجاز الخ) أي فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم لان ما في دلائل الإيجاز يقتضي أن التأكيده المتردد لا يجوز كخالي الذهن وكلام القوم يقتضي أن التأكيده جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الإيجاز بأن الظن في كلام الشيخ عبد القاهر شرط في التأكيده بان خاصة لانها كالعلم في التأكيده بخلاف غير عا فلا يشترط في التأكيده ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحيثن فلا تنافي وردها الجمع بقوله تعالى انهم مغفرون فانه مؤكده بان مع أن لو حال يمكن طاعة لعدم غفرهم بل مترددا ملقى انهما طريقتان متقابلتان (قوله منكرا الحكم) أي وقوع النسبة

وعليه قوله تعالى واتهموا أصحاب القرية أصحاب القرية أضاعوا المرسلون اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعزنا بالتفألت فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انا الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم مرسلون حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية انا اليكم مرسلون ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس الكندي عن قوله اني أجدي في كلام العرب حسوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله قائم والمعنى واحد بان قال بل المعنى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر

(قوله بمعنى يجب الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف بحسب متعلق محذوف أي وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والمتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضي أن أصل التاكيد غير واجب والواجب انما هو الزائد فلعل الاحسن تعلقه بالتاكيد لان يقال وجوب أصل التاكيد مستفاد من أصل الانكار أو يقال وجوب أصل التاكيد (٣٠٦) مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب أصله

بقي شيء آخر وهو ما الفرق بين التاكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند البغاء واجب الا أن يقال ان ترك المستحسن يلام عليه لوما أخف من اللوم على ترك الواجب قررر شجنا العدوى (قوله قوة وضعفا) أي لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تاكيدا مثل لقوة وللانكارين ثلاث مثلا لقوتها ولثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآية فان التاكيدان فيها أربع والانكاران ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يتحمل أن ما موصول حرفي أي كقول الله تعالى وعلى هذا

يعني بحسب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون)

الانكار بولغ في التاكيد لازاته وذلك (كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى) على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم مرسلون) ولا شك أن التاكيد في قول الاثنين الاولين في المرة الاولى انا اليكم مرسلون أدنى من التاكيد في قول الثلاثة في التكذيب الثاني ربنا يعلم انا اليكم مرسلون لان الاول ليس فيه الا التاكيد بالجملة الاسمية لعدم مبالغة المرسل اليهم في الانكار والثاني فيه التاكيد بالقسم المتضمن الجملة ربنا يعلم لانها في تأويل القسم بعد ربنا أو ربنا العليم وبان واللام والجملة الاسمية لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا في هذا الكلام انكار الرسالة بطريق الحكاية التي هي أبلغ من الحقيقة لأن البشرية في زعمهم تستلزم نفي الرسالة وقالوا ما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون فبالغ المرسلون في التاكيد ازالة لهذا الانكار البليغ فلا يلزم كون التاكيد على قدر الانكار في العدد بل أن يقوى بقوته ويضعف بضعفه فلا يرد أن يقال هنا زاد التاكيد على عدد الانكار والمرسل الاول اثنان لكن تكذيب الاثنين فيها الامؤكدة واحد وقد مثل به لخطاب المترودين فيلزم استواءهما قلت لكن المؤكدة الواحد في الصورة الاولى حسن وفي الثانية واجب الا أنه يلزمه استواء الابتدائي والطلب حيث ترك أسلوب الحسن وعلى هذا الموضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والفصل قال وتقول لمن يبالغ في الانكار اني لصادق ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى أهل انطاكية اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون وفي الثانية لما تكرروا منهم الانكار ربنا يعلم انا اليكم مرسلون ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد

فلا بد من تقدير أي كالتا كيد في قول الله تعالى ويحتمل انها اسم موصول والعائد محذوف أي ويسمى كالتا كيد الذي قاله تعالى ثم انه ان أريد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان أريد الاستدلال على الوجوب ففيه انه لا دلالة في الآية على وجوب التاكيد ولا على وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل أن كلام التاكيد وكونه بقدر الانكار انحصار (قوله عن رسل عيسى الخ) أي وهم بولس بنفق الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة ويحيي وشمعون وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الاصح وما قبل انهم يحيي وشمعون والثالث الذي عززهما هو بولس أو حبيب التجار فغير موقوف به (قوله اذ كذبوا) ظرف لفسعول محذوف أي حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لضاف محذوف أي حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو لغير محذوف والجملة مستأنفة أي وهذا المحكي صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفا لقال أو لحكاية لان القول والحكاية ليسا وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكدا بان واسمية الجملة) أي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية لانه لا يشترط في التاكيد

كونهم معدولة عن الفعلية كما وهم كذا في عبد الحكيم (قوله مو كذا بالقسم) أي وهو ربنا يعلم فقد ذكر في الكشف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم في التأكيد كشمدا لله فاندفع ما يقال أنه لا قسم هنا ويقال مراده بالقسم القسم الحكيم لأن قولهم ربنا يعلم في قوة قسم يعلم ربنا أو ربنا العليم (قوله حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث انكارات فكيف يؤكدها بأربع تكيدات مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الانكار والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الانكار في القوة والضعف لا في العدد كما قال الشارح وهذه الانكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيدات الأربع أو أن الحصر في الموضوعين بعثرة انكار أربع كما قاله سم أو أن قوله وما أنزل الرحمن من شيء يتضمن انكارين أحدهما صريح وهو نفي نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفي الرسالة أفاده السراي (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) إن قلت قول المنكرين ذلك انكار للرسالة من الله لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لا من عند الله وحينئذ فلا يكون قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا انكارا لشيء أجيب بأن المعنى ما مرسلكم إلا بشر مثلنا والمرسل لا يكون بشرا ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله أو يقال أنهم لم يدعواهم إلى رسالة رسول الله بأذن الله نزولاً رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك (٣٠٧) مخاطبوا الأصل بواسطة الفرع مما يقتضي نفي

أصل الرسالة في زعمهم
(قوله وقوله) أي المصنف
اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم
يقول اذ كذب بصيغة التثنية
مع أن المكذب في المرة
الاولى اثنان فقط (قوله
مبنى على أن تكذيب الاثنين
تكذيب لثلاثة) أي لأن
ما جاء به الثالث عين ما جاء به
الاثنان فالحكم على ما جاء به
الاثنان بأنه كذب حكم
على ما جاء به الثالث أيضا
بأنه كذب لأنه عينه (قوله
والا فالتمكذب الخ) أي
والانقل ذلك فلا يصح لأن
المكذب أو لا اثنان فكيف
يصبر المصنف بضمير الجمع

مؤكد بالقسم وإن واللام واسمية الجملة للبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب لثلاثة والافالمكذب أو لا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتداءيا والثاني طلبيا)

تكذيب لثلاثة لأن المرسل والمرسل به واحد فانكارهم مع الاثنين كانكارهم مع الثلاثة ولهذا صرح ضمير الجمع في قوله كذبوا والقربة انطاكية والمرسلان الاولان شمعون ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به أي المقوي به الاثنان قبل بولس عليه السلام وقبل حبيب النجار رضي الله عنه فان قيل إن قول المنكرين ما أنتم إلا بشر مثلنا انكار للرسالة من الله تعالى لأنها هي التي يرون منافاتها للبشرية والواقع أن الرسالة من عيسى عليه السلام ورسل عيسى لا ينكر المرسل اليهم مجامعة رسالتهم من غيره للبشرية فماتوا ويل هذا الكلام فالجواب أنهم لم يدعواهم إلى رسالة رسول الله بأذن الله نزولاً رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق بهذه تصديق بتلك مخاطبوا الأصل بواسطة خطاب الفرع مما يقتضي نفي أصل الرسالة في زعمهم تأمله (ويسمى الضرب الاول) وهو ضلوا الكلام عن مؤكداً عدم الانكار (ابتداءيا) لأنه هو الواقع في الابتداء إذا الأصل خلوا ذهن (و) يسمى (الثاني) وهو كونه مؤكداً استقصاء مع التردد الطالب (طلبيا) لأنه الطالب

ويسمى الاول من الخبر ابتداءيا لكونه وقع ابتداء والثاني طلبيا

بقوله اذ كذبوا ولك أن تقول المراد بقوله اذ كذبوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبوا واحداً لم يكذب يصديق على مجموعها أنه قد كذب لأن المركب من مكذب وغيره مكذب ثم إن هذا التأويل مبني على أن قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بمقدركم مروان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا في المرة الاولى وأما وجعل متعلقاً بقول كذبوا عليه كلام الابيضاح أو بحكاية فلا يرد ذلك لأن المعنى كما قال الله حكاية عن قول الرسل في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك أن هذا المعنى لا دلالة له على أن الثلاثة كذبوا في المرة الاولى (قوله فالتمكذب أو لا اثنان) أي وهم المرسلان أولاً وهما بولس ويحيى عليهما السلام والثالث المعز به أي المقوي به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الاول) أي الخلق عن التأكيد كذبوا وإنما كان هذا أولاً لأنه ذكر في كلام المصنف أولاً ضمناً والثاني هو التأكيد كذبوا وإنما كان هذا الضرب ثانياً لأنه ذكر في كلام المصنف (قوله والثاني) وهو التأكيد كذبوا وإنما كان هذا الضرب ثالثاً لأنه ذكر في كلام المصنف (قوله طلبيا) أي ضرباً طلبياً لأنه مسبوق بالطلب

والثالث انكاريا واخراج الكلام على هذه الوجوه ارجاء على مقتضى الظاهر

(قوله والثالث) أي ويسمى الضرب الثالث أي المذكور في المتن ضمنا ثالثا وهو ثالثا كيد وجوبا عند الانكار (قوله انكاريا) أي ضربا انكاريا لانهم سبقوا بالانكار أول كون الخطاب بالكلام المشتمل عليه منكر أو التسمية بالنظر لحاله أو لحال الخطاب (قوله واخراج الكلام عليها) أي تطبيق الكلام عليها بمعنى اتبانه من كيد فبذلك الوجه ومشتلا عليها ومتصفيا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول على الضرب المذكور لأن يقال عبر هنا بالوجه إشارة إلى أن المراد بالضرب في كلام المصنف الوجوه (قوله في الأول) أي في لاقاء الأول لان لقاء الكلام خالصا التأكيد يقال له اللقاء أول بالنسبة للاقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد في الضرب (٣٠٨) الأول لثلاثه بل من طرفه الشيء في نفسه لان الضرب الأول نفس الخلوع عن التأكيد

والثالث انكاريا (بسمي) (اخراج الكلام عليها) أي على الوجوه المذكورة وهي الخلوع عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكدا استحضارا في الثاني وجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

(و) بسمي (الثالث) وهو كون الكلام مؤكدا وجوبا مع المنكر (انكاريا) لوقوعه في مقابلة الانكار (و) بسمي (اخراج الكلام عليها) أي على هذه الوجوه وهو الخلوع من التأكيد في اللقاء الأول والاتصاف بتأكيد الاستحضار في اللقاء الثاني وبما كيد الوجوب في اللقاء الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) نصفة الكلام باعتبار تلك المقامات تسمى بالنسبة إلى الأول والاثبات به باعتبار اتصافه بما يقتضي تلك المقامات بسمي ارجاء على مقتضى الظاهر أي مقتضى ظاهر الحال واحترزه عن ارجاءه على مقتضى تنزيل غير المنكر كالمنكر فيؤكدا والمنكر كغيره فلا يؤكدا فان هذا ارجاء على مقتضى الحال لا على مقتضى ظاهر الحال فمقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال لان مقتضى

والثالث انكاريا وفي عبارة المصنف تسامح حيث قال عن الرسل أنهم كذبوا في المرة الأولى وإنما كذب فيها اثنتان وأعله يريد أن القائلين أنا إليكم مرسلون ثلاثة فالتكذيب الذي واجهوا به اثنين في الأول تكذيب في المعنى الثالث فكان الثلاثة كذبوا فقالوا أنا إليكم مرسلون والتكذيب الثاني كان أبلغ لكونه تكذيبا بالثلاثة بالصريح ولكونه تكذيبا ثانيا ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل ولكونه وقع بعد تكرار الانذار وكان ينبغي أن يقول المصنف أن في ربه يعلم تأكيده أيضا لانه في معنى القسم كقوله * ولقد علمت لتأين مني * فعلم الله أجدر بذلك ونص عليه سيويه مع تأكيده واللام ففيها حينئذ ثلاث تأكيده قال الرخصي أن الأول ابتداء خبر ولذلك لم يؤكدا إلا بان وقد يعترض عليه فيه فيقال أن التكذيب وقع صريحا بقوله تعالى فكذبوهما ويمكن جوابه بأمرين * أحدهما أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك وإنما وقع تكذيب اثنين * الثاني أن يقال أنه لم يكن ان الخطاب ابتداء بل يريد أنه خبر أول فلذلك لم يحج لكثرة التأكيد أول خبر مدر من الثلاثة ص (اخراج الكلام عليها ارجاء على مقتضى الظاهر) ش أي ويسمى ارجاء على مقتضى الظاهر ويعني بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال لان الحال قد يقتضي ارجاء على خلاف الظاهر كذا قبل وفيه نظر فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا

وكذا يقال في قوله في الثاني وفي قوله في الثالث الآن تجعل في معنى الباء أي بالنسبة للضرب الأول وكذا يقال فيما بعده (قوله) والتقوية بمؤكدا (الح) الأولى أن يقول والتأكد استحضارا والتأكد وجوباً بالتطهر المقابلة لان المقابلة للخلوع عن التأكيد نفس التأكيد استحضارا أو وجوباً لا التقوية به (قوله ارجاء على مقتضى الظاهر) أي لقاء جازيا على مقتضى الظاهر أو القصد لأجل مقتضى ظاهر الحال * واعلم أن الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كتزليل الخطاب غير السائل منزلة السائل

وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع من فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا فالتطبيق على الثاني ارجاء على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الأول ارجاء على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم إن تلك الكيفية هي مقتضى الحال أو لظاهره فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وبس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره فعوم المقتضى بالكسر يقتضي عموم المقتضى (قوله لان معناه) أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فردان ظاهر وخفي فالظاهر ما كان ثابتاً في نفس الأمر والخفي ما كان ثابتاً باعتبار المتكلم وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال (قوله لان معناه الح) أي وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أي الأمر الظاهر كان حالاً أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما فيما

إذا كان الداعي هو الأمر الظاهر أي الثابت في الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون مقتضى الحال فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أي الثابت في الواقع دون الحال الذي عند المتكلم كالنزول المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام نظراً للظاهر وانفراد مقتضى الحال بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر بأن كان الحال غير ثابت في الواقع كما في تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأكيد الكلام له أفاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) أي لغوى وأما العكس المطلق فثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كما في صوراً خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أي المذكور في قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل فأنفي البسه الكلام مؤكداً فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيله ولكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذي هو عدم السؤال حقيقة (قوله وكثيرا) نصب على الظرفية أو المصدرية وما زائدة لنا كيدالكثرة أي ويخرج الكلام تخريجاً كثيراً أوجيناً كثيراً والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالاضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلاً أو يقال إنه كثير بالنسبة إلى مقابله قليل (٢٠٩) بالنسبة إليه باعتبار أن أنواع خلاف

مقتضى الظاهر أكثر من أنواع مقتضى الظاهر إذ أنواع الأول تسعة وأنواع الثاني ثلاثة كما يأتي بيانه ويخرج في كلام المصنف بتشديد الراء كما هو الرواية ومصدره التخريج لكن المناسب له قوله سابقاً ويسمى إخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره الإخراج هذا وذكر بعضهم أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكتابة لأن الخبر إذا أورد في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على أن المتكلم

فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صوراً خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل)

الحال في الجملة بصدق بنوعين مقتضى ظاهره بأن لا يكون ثم تنزيل شيء كغيره ومقتضى باطنه بأن يكون ثم تنزيل حال كغيره فظهر أن مقتضى الحال أهم مطلقاً من مقتضى الظاهر فلو فرض تنزيل غير المنكر كالمنكر ومع ذلك ترك التأكيده لم يكن من مقتضى الحال في شيء لأنه بعد التنزيل زال اعتبار الظاهر فلا يكون ترك التأكيده من مقتضى الحال أصلاً وبهذا يعلم أن مقتضى ظاهر الحال إنما يكون مقتضى الحال إن لم يكن ثم تنزيل وأما إن كان ثم تنزيل لم تكن موافقة الظاهر مقتضى الحال إذ لا يعرف ذلك التنزيل إلا بإجراء الكلام على مقتضاه فتحقق بهذا العموم بالإطلاق بين مقتضى الظاهر والحال كما تقدم وإلى هذا التنزيل أشار بقوله (وكثيرا ما) أي وزماناً كثيراً (يخرج) الكلام (على خلافه) أي خلاف مقتضى ظاهر الحال (فيجعل غير السائل كالسائل) فيؤكد الكلام معه من وجه ثم أن مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب وقد يكون باعتبار غيرهما من اعتبارات المعاني من (وكثيرا ما يخرج) الكلام على خلافه الخ من معنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعني خالي الذهن (كالسائل)

(٢٧ - شروح التلخيص أول) نزل هذا المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك المقام مثلاً الخبر المجرد عن التأكيده يدل على خلط الذهن بالدلالة الخطابية فإذا ألقى إلى المنكر والمتروك دل على تنزيه منزلة خالي الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلاً على ما يزيل الانكار من الأدلة التي معه إذا تأمل فيها ويكون ذلك كتابة لأنه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي لا يناسب بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من إرادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه إلى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الأصلي وقس على ذلك انتهاء الخبر المذكور بتأكيد قوي إلى غير المنكر فإنه لما كان فيه دلالة خطابية على انكار الخطاب ولم يوجد الانكار في الخطاب دل ضرورة على تنزيه منزلة المنكر تعويلاً على ما يلزمه لزوماً عرفياً وهو أن يكون الخطاب ملابساً لشيء من الانكار ويكون ذلك كتابة كما بينا وهكذا وقيل أنه من قبيل الاستعارة بالكتابة والتصيل والحق أنه لا يقال فيه شيء من ذلك لأن الجار والكتابة إنما هو باعتبار المعاني التي يوضع لها اللفظ وعند اختلاف ذلك إذا لم يستعمل اللفظ فيها لأنها معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) أي خالي الذهن وقوله كالسائل هو المتردد في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وإن كان تردداً الخ وهو القسم الثاني ونقدم أنه يؤكده استحضارنا ثم إن المتبادر أن الفاء في قوله فيجعل الخ للتفريع على قوله يخرج الكلام وأنه واقع عقبه مع أن الجعل المذكور ليس واقعاً عقب التفريع من صاحب له بل إذا نظرت للتحقيق تجد المقدم إنما هو جعل غير السائل كالسائل أي تنزيه منزله ثم يخرج الكلام على خلاف

إذا قدم اليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرفه

مقتضى الظاهر بعد ذلك بأن يؤكد والجواب أن الفاعل هنا العطف الجرد عن السببية أو أنها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا ما يخرج أى
يقصد التخرج ولا شك أن التزويل بعقب قصد التخرج أى وأن قوله فيجعل الخ تفصيل لما أجبه في قوله وكثيرا ما يخرج وأعلم أن حال مخاطب
بالجملته الخبرية منحصري العبر بانكم والخلق منه والسؤال له وإن ذكره والعالم لا يتصور معه إخراج الكلام على مقتضى الظاهر لأن
مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به إنما يكون بعد نزوله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجاً على خلاف مقتضى
الظاهر وكل من الخاطي والسائل والمنكر ينصوب معه الوجهان فإذا نظر في خطابه إلى حال نفسه القائمة به كان القاء الخبر اليه إخراجاً على
مقتضى الظاهر وإن نزل في ذلك منزلة أحد الآخرين ادلّا معنى لتزويله في الخطاب منزلة العالم كان إخراجاً على خلاف مقتضاه فالمحصّر
إخراج الكلام في اثني عشر قسمًا ثلاثة منها في إخراج الكلام على مقتضى الظاهر وتسعة في إخراجها على خلافه ثلاثة منها في العالم
وستة في غيره وإذا ضربت هذه الاثني عشر في الأثنان والنثني صارت أربعة وعشرين إذا علمت هذا فقول المصنف فيجعل غير السائل
يقول خالي الذهن والمنكر والعالم إلا أن المقصود الأول لأن تقديم الملوّح لجنس الخبر إنما يعتبر بالنسبة لخالي وقد يقال هذا لا ينافي
التناول لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالي الذهن فلا يرد أن المصنف أهمل بقية الأقسام بقي شيء آخر وهو أن إخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر قد يمتسبب بإخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفائدة وذلك يجعل السائل كالمخاطب لأن تركه الباء كيد للسائل
جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يلزم له تنزيله منزلة الخاطي وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود وترجمه فإن لم توجد
قرينة سمح جعل الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر قد يمتسبب ببعض كافي التنا كيد مع
السائل فإنه يمتسبب بالتنا كيد مع المنكر (٢١٠) إذا لوجوب والاستهسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور إخراجها على

إذا قدم اليه (أى إلى غير السائل) (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) (أى إلى غير السائل) (له) أى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالاستظل من الشمس

استقصاها وانما يخرج الكلام معه كذلك بنزوله كالسائل (إذا قدم اليه) أى إلى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر) وذلك بأن يذكره شيء من شأن صاحب الذكاء والقطنة التسارع منه إلى فهم جنس الكلام أو نوعه فإن تسارع اليه وتردد فيه بالفعل خرج عن التزويل والالاف) هو بحيث (يستشرفه)

إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرفه (أى يتطلع له مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف وهو المكان العالي وقوله ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطالب من شرطه السؤال وليس كذلك إلا أن

خلافه يمتسبب ببعض كافي جعل الخاطي بمنزلة السائل فإنه يمتسبب بجعله كالمنكر فإن كان هناك قرينة عمل به أو لإصحاح الجمل على كل أفاده يسفلا عن شرح القوائد (قوله إذا قدم اليه) ظرف ليجعل فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور مع

أنه قد ينزل منزله لأغراض أخر كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع وأجيب بأن هذا التقييد براد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال كداني عبد الحكيم (قوله ما يلوح له بالخبر) أى يحسنه وذلك بأن يذكره كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب القطنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث أنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذى دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا فإنه كلام قدم ملوّح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشأن أن صاحب القطنة إذا سمعه تردد في عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم محكوم عليهم بالأغراق أو بغيره كالأحراق أو الهدم أو الخسف فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه شخص الخبر أو جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التزويل (قوله بالخبر) أى يحسن الخبر أى ما يشير إلى جنس الخبر الذى سيدكر (قوله فيستشرفه) أى فيكاد أن يستشرفه لأنه يصير مستشرفا وطالبه بالفعل والالكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير به قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عده باللام ولا يصح جعل اللام لقوة الفعل لأنه يجب تقديم اللام المقوية بالفعل عليه كافي قوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون فلت اللام أما زائدة مثلها في قوله تعالى ردف لكم أى ردفكم أو أن الفعل منزل منزلة اللازم والعامل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أى فيففع منه الاستشرف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتما أو يتنظر ويلتفت ثم إن الاعتراض مبنى على رجوع ضمير له للخبر كما قال الشاعر ولو جعل ضميره للووح ومنعول يستشرف محذوفا والتقدير فيستشرف الخبر لأجل الملوّح لم يردشئ (قوله يعنى ينظر اليه) عبر بمعنى إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع أمور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فرق الحاجب جرد عن اثنين منها وأريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفى وهو التأمل (قوله كالاستظل من الشمس)

استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى ولا تخاطبوني في الذين ظلموا انهم مغرقون وقوله وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقول بعض العرب
 فنهأوهي لك الفداء * ان غنائه الابل الحذاء
 وسأله هذه الطريقة شعبة من البلاغة في هادقة وغرض * روى عن الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأجر يأتیان
 بشارا فيسلان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا أبا معاذ ما أحدثت فخبيرهما وينشد هما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال
 ثم ينصرفان فأتياه يوما فقالا له القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكم كما لا يبلغها لك أ كثر فيهما من الغريب قال
 نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأجبت أن أورد عليه ما لا يعرف قال لا فأنشدناهما يا أبا معاذ فأنشدتهما
 بكر اصاحي قبل الهجير * ان ذاك النجاش في التبيكر

أي من شعاعها أي كالتلقي لشعاعها (قوله استشراف الطالب المتردد) أي استشرافا كاستشراف الطالب المتردد وأق المصنف بذلك
 إشارة إلى أن غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر
 بل المراد أنه من حيث الكلام الذي ألقى إليه بمنزلة المتردد والطلب (قوله أي لا تدعي) أشار بذلك إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم
 الهسي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل اطلاق العام واردة الخاص فهو مجاز مرسل (٣١١) أو من اطلاق الملزوم واردة اللازم

لأنه يلزم من النهي عن العام
 النهي عن الخاص على
 طريق الكناية أو المجاز
 المرسل (قوله في شأن قومك)
 يشير إلى أن في الآية حذف
 مضاف أي لا تخاطبني في
 شأن الذين ظلموا وقوله في
 شأن قومك من ظرفية
 المتعلق في المتعلق أو في
 بمعنى الباء وشأنهم هو دفع
 العذاب عنهم فقوله
 واستدفاع الخ تفسير لما
 قبله والسين والتاء زائدتان
 (قوله بشفاعتك) أي
 لا تدعي دعاء مصورا بشفاعتك
 فهو تصور للنهي عنه (قوله

استشراف الطالب المتردد فهو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعي يا نوح في شأن قومك واستدفاع
 العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما يشعر بأنهم قد حق عليهم العذاب فصار المقام
 مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقبل (انهم مغرقون) مؤ كذا أي
 محكوم عليهم بالاغراق

استشراف المتردد الطالب والاستشراف إلى الشيء أن ينظر إليه الانسان رافعا رأسه باسقاط كفه على
 عينه كالتلقي لشعاع الشمس وذلك (نحو قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا) والخطاب لنوح أي
 لا تكلمني يا نوح في شأن قومك ولا تشفع في دفع العذاب عنهم وقد تقدم قوله أيضا واصنع الفلك
 بأعيننا فكان المقام مقام التردد في أن القوم هل حكم عليهم بالاغراق أم لا فقبل (انهم مغرقون) بان
 والجهة الاسمية وقد علم من قونا فكان المقام مقام التردد أن المراد بقوله يستشراف

يراد بالسؤال السؤال المعنوي الملازم في المعنى للتردد والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ولا تخاطبني
 في الذين ظلموا فإنه يلوح بأهلا كههم وفي عبارة تسامح فإنه يلوح بأعم من الخبر وحاصله أنه لما حصل
 التسامح بقوله تعالى ولا تخاطبني صار الخطاب بقوله انهم مغرقون طلبيا فأكد فان قلت التلويح هو
 تقديم ما يدل على الشيء والانباء صلوات الله وسلامه عليهم لا يترددون في خبر الله تعالى المدلول عليه
 بالتلويح قلت أجيب عنه بان التلويح ليس دليلا ولا بد بل يفهم أنه قد يكون المراد ذلك وفيه بعد

فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ واعلم أن قوله ولا تخاطبني الخ يشير إلى جنس الخبر وأنه عذاب وأما قوله واصنع الفلك الخ فإنه يشير إلى
 خصوصية أنه الفرق فقوله الشارح يلوح بالخبر أي يشير إلى جنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب وقوله ويشعر الخ عطف على
 على معلول وليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا انشعار بخصوص الخبر نعم يشعر به مع ضخمة قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف
 والشارح لم ينظر لذلك أصلا وقوله فصار المقام أي بسبب الملوحة إلى جنس الخبر مقام أن يتردد أي صار مظنة التردد والطلب وان لم يتردد
 المخاطب ولم يطلب بالفعل وذلك لأنه تكاد نفس الذي إذا قدم لها ما يشير إلى جنس الخبر أن تتردد في شخص الخبر وتطلبه من حيث أنها
 تعلم أن الجنس لا يوجد إلا في فرد من أفراد فيكون ناظرا إليه بخصوصه كاه متروك فيه كنظر السائل وبما ذكرنا دفع ما يقال ان سبق
 الملوحة إلى جنس الخبر فاستشرافه يقتضي تأكيده لانا كيد الخبر بخصوص كذا فرر شيخنا الهدوى وقرر بعضهم كلام الشارح
 بوجه آخر وحاصله أن قوله فهذا كلام أي قوله لا تخاطبني في الذين ظلموا مع ضخمة قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر أي بشخصه
 وجنسه وقوله قد حق عليهم العذاب الأولى انفرق وقوله هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أي كما يشعر به الملوحة أو المحكوم به عليهم
 غيره (قوله في انهم الخ) أي في جواب انهم الخ (قوله محكوما عليهم) أي مقدر عليهم الفرق وقوله أم لا أي أو المفسد عليهم غيرهم
 أنواع العذاب وليس المراد أنهم مغرقون بالفعل لان اغراقهم متأخر ولم يكن حاصله الا وقت خطاب نوح ونبيه عن الدعاء والشفاعة عنهم

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ ما كان ان ذلك التجاح بكر انا التجاح كان أحسن فقال بشار انما ينبغي ان يعرأ بية وحشية فقلت ان ذلك التجاح كما يقول الاعراب البسودون ولو قلت بكر انا التجاح كان هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل يدي عني فهدر كان ماجري بين خلف وبشار فحضر من أبي عمرو بن العلاء وهو من نخوة هذا الفن الا لطف المعنى في ذلك وخفائه * وكذلك ينزل غير المنكر المنكر انما ظهر عليه شيء من امارات الانكار كقوله

(قوله ويجعل غير المنكر) أي خلى الذهن ولسائل وانعام وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت أي ثمرة لتنزيل السائل منزلة المنكر مع انه يؤكده من (٣١٣) غير تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيده فان السائل يؤتى في الكلام الملقى اليه

(و يجعل (غير المنكر كالمسكر اذا لاح) أي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (شيء من امارات الانكار فهو حاشق) اسم رجل (عارضه) أي واضعه على العرض

كون المقام مقام الاستشراق كما قررنا لا وقوع الاستشراق بالفعل والا كان المقام ظاهرا بالانزليسا وعلم من قولنا جندته ونوعه انه لا يجب ان يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه سواء كانت نوعية الخبر أو شخصية باعتبار ذاته أو باعتبار الخبر عنه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكدا انضمم للجنس كقوله تعالى يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم فان خطاب الناس بأمرهم يتقوى بهم يشعر بان ذلك الأمر مخوف فكان المقام مقام التردد هل أماء شيء عظيم يقع لهم ان لم يتقوا من غير تعيين ذلك الشيء فقبل ان زلزلة الساعة شيء عظيم مؤكدا مع تعيين شخص الخبر عنه تأمله (و) يجعل (غير المنكر) ودخل فيه خالي الذهن والطالب (كالمسكر) فيلقى اليه الكلام مؤكدا على سبيل الوجوب اما دخول الخالي فواضح وأما الطالب فلان انما كيد حقه لا يجب ان يزداد درجة الوجوب يجعله كالمسكر والمراد بالوجوب شدة التأكيده وانما يجعل غير المنكر كالمسكر (اذا لاح) أي بان (عليه شيء من امارات الانكار) والمراد بامارات الانكار ههنا ما ياسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا في زعم المتكلم لا الامارات الموجبة ظن الانكار والا كان تأكيده الكلام ظاهرا بالانزليسا وذلك (نحو) قوله

بنا كيد واحد والمنكر يؤتى في الكلام الملقى اليه بأكثر وهذا أحسن مما أجاب به بعضهم من أن فائدة التنزيل ضرورة التأكيد واجبا بعد أن كان مستحسننا لأن هذا امر خفي لا اطلاع عليه (قوله كالمسكر) أي فيلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بنا كيد قوي أو ضعيف على حسب ما يقتضيه الحال الذي راعاه المتكلم (قوله اذا لاح الخ) أي أو كان الحكم بعيدا والمخاطب سبي الظن بالمتكلم أو يعرف منه لا يقبله (قوله نحو حاشق) أي ثم وقول جعل بفتح الحاء المهملة (١) وسكون الجيم ابن فضال بفتح النون وبالضاد المهملة اسم أمه وجعل لقبه واسمها أحمد ابن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير جعل بن عبد المطلب عم النبي صلى الله

لأن هذا لا يوجب قوى يقارب الصراحة ولا يحسن الجواب بان التردد في ان ذلك مما يدعي بزواله فيزول أولا لانا ذاجعنا خبر ابراهيم لا كهم فخير الله لا يخلف وعيدا كان أم غيره على رأي جمهور أهل السنة ومن عني عنه من العدة لم يدخل في عموم الوعيد ولا يحسن الجواب بأنه يجوز انهم يسلون كذلك أيضا فتعين ان يقال ولا تخاطبني دل على مطلق الافلاك فحصل التردد في كفيته من أغراق وغيره فجاء الخطاب طلبيا ومن ذلك وما يرى نفسي ان النفس لا مارة بالسوء وقول الشاعر

ففتها وهي لك الفداء * ان غناء الابل الحذاء

ومنه بيت بشار بكر اصاحي قبل الهجر * ان ذلك التجاح في التكير وقد قال له خلف الاحمر لو قلت * بكرا فالتجاح في التكير * ثم رجع اليه وذلك بمحض من أبي عمرو بن العلاء من (وغير المنكر كالمسكر اذا لاح عليه شيء من امارات الانكار) ش يعني أن فعل ماجرت العادة أنه انما يصدر مع الانكار ينزل منزلة الانكار كقوله

عليه وسلم خلافا لما ذكره عبد الحكيم فان داء اسمه المغيره وأمه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور هل أحدث الدهر لنا نكبة * أم هل رقت أم شقيق سلاح

والشاعر المذكور أحدا ولا دعم شقيق الذي جاءه لعمريهم وقرله هل أحدث الدهر لنا نكبة أي بحيث اننا بعنا أسلحتنا حتى ان شقيقا يأتي للحرب عارضارحه وقوله أم هل رقت أم شقيق سلاح أي لا حزننا به حيث هو ذلك السلاح لا يفزع شيئا ما قرأه أم شقيق عليه من الرقية (قوله جاء شقيق) أي للحرب (نراه اسم رجل) أي وليس المراد به شقيق النعمان الذي هو نوع من أنواع الرياحين (قوله على العرض) أي على عرض الرمح بان جعله وهو ركب على نخذه بحيث يكون عرض الرمح في جهة الاعداء ولا شك أن الوضع على هذه الهيئة

(١) وسكون الجيم يؤخذ من القاموس فقهوا وان ساكنها جعل عم النبي صلى الله عليه وسلم كتيبه مصححه

جاشق قارضارحه * ان بنى عمك فيهم رماح

فان مجيئه هكذا مد لا بشجاعة قد وضع رمحهم عرضا دليل على اعجاب شديد منه واعتقاده انه لا يقوم اليه من بنى عمه أحد كاهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح

علامة على انكار وجود السلاح معهم وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنامه جهة الاعداء فهو علامة على التصدي للعداة الماشي ذلك من الاعتراف بوجود السلاح معهم (قوله فهو لا ينكر الخ) أي بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لان تنزيل الخالي منزلة المنكر كما قال بعضهم ان ليس من شأن العاقل أن لا يعلم بوجود السلاح مع أعدائه حال القتال مع شيوع ذلك في العرب ولان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر (قوله لكن مجيئه) أي للحرب (قوله من غير التفات) أي لنبى عمه وقوله ونهيو أي ومن غير نهيو لمخاربتهم (قوله أماره أنه يستفد) أي علامة على اعتقاده ان لا رمح فيهم لانه على عادة من ليس متبشرا للحرب ان قلت يجوز أن يكون (٢١٣) شقيق فعل ذلك لا اعتقاده

ليس فيهم من يقاومه وان علم أن فيهم رماحا وحيث فلا يكون ذلك انفعال الواقع منه علامة

على الاعتقاد المذكور حتى ينزل منزلة المنكر قلت حيث علم بأن فيهم سلاحا فلا ينبغي له أن يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم أنه ليس في أعدائه من يقاومه لان شأن العاقل أن لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاده لا رمح فيهم (قوله لا سلاح معهم) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاي المعجمة جمع أعزل وهو

فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماح لكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات ونهيو أماره أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح)

(جاشق قارضارحه * ان بنى عمك فيهم رماح) فان مسمى شقيق لما جاء وقد وضع رمحهم على عرض أي جانب يقال عرض السيف على نغذه وعرض العود على الاثاء اذا وضع كلامه ما بعد ذكره على جانب ولم يحى على هيئة المنهية لجود الفرار أو للدفاع مع الفرار خوفا من بنى عمه لان جبنه وقلة فائدته وضعف بيته في زعم الشاعر يقتضى له هيئة الدفاع مع الفرار لا هيئة من لا يبالي بأعدائه من بنى عمه حتى يضع رمحهم على تلك الهيئة نزل منزلة من أنكر أن في أعدائه من بنى عمه رماح جاع رمح على ان تكون في معنى عند أوجع رماح ولما نزل منزلة المنكر لا لتباسب ما يناسب الانكار باعتبار جبنه وضعفه وهو عرض رمحهم خوطب على وجه التأكيذ بقوله ان بنى عمك فيهم رماح وهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحا وفي الكلام التفات من الغيبة الى الخطاب لان شقيق اسم ظاهر علم وهو من قبيل الغيبة والكاف في بنى عمك خطاب ثم ان قال ذلك في حضرة شقيق ففيه التفات من خطابه الى الغيبة التي في الاسم الظاهر

جاء شقيق قارضا رمح * ان بنى عمك فيهم رماح

بمعنى بقوله عارضاً مظهراً أو حمله عرضاً على كتفه من قوله عليه الصلاة والسلام ولو أن تعرضوا عليه عودا يعني ان هذه حاله من يدعى الشجاعة وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رمحاً وأنه غير ملتفت له وقوله فيهم رماح الذي ذكره انه جمع رمح ولو قيل انه مصدر استعاره من رمح الدابة برجلها كان الينى بقوله فيهم من الجمع قلت وفيما قاله المصنف تظير لان هذا الخبر ليس فيه الامؤكد

الذي لا سلاح له وأما الاغزل بالغين المعجمة والراء المهملة فهو الذي يقلقه ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة غزلا (قوله وخوطب خطاب التفات) أي خطاب ملتفت من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب الى الغيبة في قوله جاشق ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر أن يقول حيث ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين بخو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحيث فلا التفات أصلا أجيب بأن جملة ان بنى عمك معمولة لمحدوف معطوف على الجملة الاولى والتقدير فقلت له ان بنى عمك الخ وقد يقال لا حاجة لتقدير القول لانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله فيهم رماح) بسكون الحاء لانه من السريع الموقوف الضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوى موقوف والرمح جمع رمح فني بمعنى عند ويحتمل انه جمع رماح وأن في باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح أماره أنه يعتقد أنه لا رمح فيهم الاحتمال الاول

(قوله مؤكدا) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجلالة لاستعرفه من أنما تكون مؤكدة عند قصد التأكيدها ولم يتحقق هذا ذلك (قوله وفي البيت) أي في مجزئه وقوله تهكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به وذلك لأن مثل هذه العبارة أعنى قوله إن بني عمل الخ إنما يقال لمن يستهزأ به لكونه لا قادرا على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلات الحرب وضعفه واعترض على الشارح بأن التهكم بشقيق يقتضي الاعتراف بأن فيهم رماحينا في التنزيل المذكور إذ لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببني عمه وأجيب بأن التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بأن فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور أيضا بناء على أن ذلك التهكم من باب السكينة حيث (٣١٤) أطلق المألوم وأريد اللازم وبيان ذلك أنه وإن علم أن فيهم رماحا إلا أن وضعه الرمح

على عرضيه أمانة على الإنكار لما فيه من الجبن بزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به (قوله كأنه يرميه) أي كأن الشاعر ينسبه وكان لا تصحيق أي لانه ومن في قوله من الضعف بمعنى الباء (قوله والجبن) عطف تفسير (قوله بحيث الخ) بدل اشتمال مما قبله (قوله لما التفت) أي انصرف وقوله لفت بكسر اللام معناه اجانب ونصبه بزرع الخافض والكفاح المقاتلة والمخاربة أي لما انصرف إلى جهة القتال أو لما ذهب إليه (قوله على طريقة) متعلق بمحذوف صفة للتهكم أي في البيت تهكم أن على طريقة قوله أي على طريقة

مؤكداً بان وفي البيت على ما أشار إليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقويده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لهرز لما التقينا • تنكب لا يطره الزحام يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مضائق المجامع كأنه يخاف عليه أن يبدى بالقوائم كما يخاف على الصبيان والتساءلة غناؤه وضعفه بنائه (و) يجعل المنكر

فيكون في الكلام التفتان وفي البيت التهكم بشقيق وإنه لو علم رماحاً في بني عمه لم يكن إلا بسدد التهيؤ للفرار عند النزال والتبري من أمارات الشجاعة وأمارات قلة المبالاة بالكفاح في مجامع الرجال ويحتمل أن يكون المعنى أنه لو علم أن في بني عمه رماحاً ما قويت يده على حمل الرماح لجبنه وضعفه ولكن المناسب حينئذ شقيق بزمجه لأن المراد أنه لا يناسبه استحباب الرمح أصلاً كالمرأة ويحتمل أنه عبر بوضع الرمح على استحبابه وهذا التهكم في شقيق جار على طريقة قوله

فقلت لهرز لما التقينا • تنكب لا يطره الزحام

يرميه بالضعف وقلة الفائدة وعدم حضوره مجامع الحروب بحيث يخشى عليه أن يبدى أي يوطأ بالأقدام ويقطر أي يلقى على قنائه عند الزحام فالتأكيده الذي كان الأصل فيه عرفاً أن يدل على الإنكار حيث استعمل في غير المنكر ينتقل منه إلى تنزيله منزلة المنكر كالانتقال من المألوم إلى اللازم ولذلك قيل إن الدلالة غنا من باب الكتابة أني أن يستعمل المألوم لينتقل منه إلى اللازم ولما كان وضع الرمح عرضاً إنما جعل أمانة على الإنكار من جهة كون شقيق مرمياً بالجبن في زعم الشاعر كان من لطيفة هذا التنزيل إظهار التهكم والاستهزاء كما ذكرنا فحسن بذلك الكلام وبلغ فيه المرام ولولا رمية بالجبن كان وضع الرمح كذلك أمانة على قلة المبالاة الدالة على الشجاعة تأمله (و) يجعل المنكر واحد فمن أين لما أنه إنكارى جار أن يكون طلبياً ويكون من القسم السابق ويكون هذا التأكيده الواحد فيه استحساناً لا واجباً من (و) المنكر

التهكم في قوله أي قول أبي عمارة البراء بن عازب الأنصاري (قوله لهرز) هو اسم رجل من بني ضبة وهو في الأصل الذي يجعل كغير الناس في حياته وحفظه (قوله لما التقينا) أي في حال المخاربة (قوله تنكب) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلاً أي تجنبه وتغ واتصرف عنه ولا تنقف في هذا المحل (قوله لا يطره الزحام) مجزئ يطر في جواب الأمر والتقطير الالتقاء على الأرض على البطن أو على أحد الجانبين والمراد هنا الالتقاء عليها على أي حالة والزحام مصدر بمعنى المزاوجة أي مزاحمة الجيش بمضاهيها عند القتال (قوله يرميه) أي ينسبه الشاعر إلى عدم مباشرة الشدائد (قوله ولم يدفع إلى مضائق المجامع) جمع مجمع بمعنى محل الاجتماع أي ولم يدفع إلى المواضع الضيقة التي يجتمع فيها الناس كواضع الحروب وهذا اللازم لما قبله (قوله أن يبدى) بتشديد السين من غير ألف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفي بعض النسخ أن يبدى بالألف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الأقدام وهذه النسخة أنسب بقوله بالقوائم (قوله لقله غناؤه) بفتح الغين المجهمة أي نفقه (قوله بنائه) (١) بفتح الموحدة أي بنيته وذاته وفي بعض النسخ ثبانه (قوله ويجعل المنكر) أي ينزل وكذلك الطالب المتروك

منزلة غير المنكر اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن الانكار كما يقال المنكر الاسلام حق

(قوله كغير المنكر) هو وان صدق بحال الذهن والعالم بالحكم والتردد فيه الا ان المراد بخصوص الاول فاذا نزل المنكر او المتردد منزلة
ألقى الخبر له ما غير مؤكد ولا يدخل فيه المتردد الطالب اذا لم يخلع المنكر مثله لان كلامهم ما يلقي اليه الخبر مؤكدا وجهه على معنى
جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التاكيد فقط بعد ان كان واجبا في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه امر خفي لا اطلاع عليه الا ان
يقال تظهر مرة التنزيل بالنسبة لقلة التاكيد بعد ان كان كثيرا ولا يدخل أيضا العالم بالحكم اذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء
الخبر اليه لان تنزيله منزلة العالم يقتضي عدم خطابه (قوله ان تأمله) أي تأمل فيه لان التأمل التطرف في الشيء (قوله أي شيء من الدلائل)
أي ولو واحد منها (قوله والشواهد) تفسير لما قبله وكان فكتة التفسير الاشارة الى (٣١٥) ان المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها

وليس المراد بها خصوص
الادلة الاصطلاحية فانها
تخص بغير القرائن فتأمل
(قوله ان تأمل المنكر ذلك

كغير المنكر اذا كان معه) أي مع المنكر (ما ان تأمله) أي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر
ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول المنكر الاسلام
الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر

النسبة) أي ان تفكر المنكر
في ذلك الشيء وفي كلامه
اشارة الى أن الصلة في
كلام المصنف جرت على
غير من هي له وانما يبرز
المصنف الضمير جريا على
المذهب الكوفي لظهور
أن التأمل انما يكون من
المنكر لان الدلائل (قوله
ارتدع) أي رجع عن
انكاره وانتقل الى مرتبة
التردد أو خالي الذهن (قوله
أن يكون معلوما) أي
منصورا له وهذا بالنظر
للاله العقلية وقوله
مشاهدا عنده أي بالحس

ويجري مجراه المتردد الطالب (كغير المنكر) وهو الخالي الذهن ولا يدخل فيه الطالب اذ لا معنى
لقولنا يجعل كالتطالب فلا يؤكد الكلام بل الطالب أيضا ينزل منزلة الخالي فلا يؤكده وجهه على
معنى جعل المنكر كالتطالب فيستحسن التاكيد ولا يجب في غاية البعد اذ الوجوب وعدمه امر خفي
ليس مما يكتفى عنه بعوارض اللفظ وقد تقدم ان التنزيل دلالة من باب الكناية فافهم وانما ينزل المنكر
كغيره (اذا كان معه) أي مع المنكر (ما) أي دلائل وشواهد (ان تأمله) أي ان تفكر في
تلك الدلائل معه (ارتدع) أي رجع عن انكاره والمراد بوجود الدلائل معه تصورها وشهودها بالحس
الظاهر أو الباطن لا وجودها في نفس الامر ولو غابت عن علمه لان ذلك لا يكتفى في التنزيل على ما سنقره
وما واقعة على الدلائل كما قررنا على العقل كما قبل والا كان المناسب أن يقول ان تأمل به وان أراد
القائل بالعقل الدلائل المعقولة عاد الشواهد وأيضا الغرض من هذا التنزيل بيان وضوح تلك الدلائل
وقيام الحجة بها وان الجحود معها كالعدم لا يقوم به الاعتذار لصاحبه ومجرد وجود العقل لا يكتفى في
الغرض حتى تحضر الدلائل فوجب الحمل على ما ذكرنا ذلك كقولك بما حد حقية الاسلام دين
الاسلام حق إجماعا الى أن وجوده قد تنهت الادلة المزيلة له في الوضوح والظهور على أن الجحود معها
كالعدم فلا يلتفت الى مقتضاه وفي ذلك من توهين حجة الخصم ما لا يخفى وذلك من لطائف هذا التنزيل

كغير المنكر الخ) من اشارة الى أن هذا الذي أنكره واضح الادلة لا يحتاج الى تأكيد كقوله تعالى
لا ريب فيه وفي المثال نظر لان هذان وسنقرده بالكلام بل ينبغي ان يعمل بقول الانسان الاسلام

وهذا بالنظر للاله الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية وتفسيره بالموصولة بالدليل يصير المعنى عليه اذا كان عالما
بالدليل الذي اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله أن الانسان متى علم بالدليل علم المدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على
التأمل وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكره المراد به الاصولي
وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري والمراد بالتأمل فيه ان يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من أوجه الدليل
توصله الى الارتداع (قوله كما تقول) ما مصدرية أي كقولك أي كالتنزيل الذي في قولك في الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل
المذكور في المتن وقوله الاسلام حق مقول القول (قوله من غير تأكيد) اعترض بأن اسمية الجملة تفيد التاكيد وأجيب بأن انما
تفسيده اذا اعتبر نحو بلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة اثبات والادام وهي انما تدل على ذلك في مقام اعتبار فيه التحويل
المذكور أو انما تفسيده اذا انضمت لغيرها من المؤكدات والاحسن في الجواب أن يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات
انها بما يصلح أن يقصد بها التاكيد عند مناسبة المقام فليست لنا كيد مطلنا بل اذا اعتبر مؤكدة هذا ما ارتضاء الصفوي في
شرح الفوائد ورد الجواب الاول من الجوابين المذكورين بأنه معزل عن التحقيق لان كلامه مفيد دليله ممنوع وبعد التسليم
لامانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التاكيد فلا يلزم افادة التاكيد في مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد

وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه ومما يفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميئون ثم انكم يوم القيامة تبعثون اكد اثبات الموت تا كيدين وان كان مما لا ينكر لتزيل الخطاب من منزلة من يبالغ في انكار الموت لتماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميئون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما وكذا اثبات البعث تا كيدا واحدا وان كان مما ينكر لانها كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بان لا ينكر بل إما أن يعترف به أو يتردد فيه فنزل الخطاب بون منزلة المترددين فيه تتبعهم على ظهور أدلته وحناء على التطرف فيها ولهذا جاء تبعثون على الاصل

اسلفنا عن عبد الحكيم انه لا يشترط في كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثاني أيضا بفتح الفتح لتصریح الايضاح بأن في قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميئون تا كيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكدا كيدا واحدا ولتصریح الفاضل الابررى وغيره بأن في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تا كيدا واحدا (قوله دلائل دالة على حقبة الاسلام) أي كما عجز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به (قوله وقيل الخ) هذا وجه ثان في معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان في معنى ما فالحاصل أن في معه (٢١٦) وجهين وفي ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده) أي في نفس الامر وقوله لا يكتفي

في الارتداد الاول أن يقول لا يكتفي في التنزيل لان الارتداد مرتب على التأمل لا على مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بأن يقال مراده أن مجرد الوجود لا يكتفي في ارتداد بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في معلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد برز هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بأن مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك أن مجرد الوجود

دلائل دالة على حقبة الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكتفي في الارتداد ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ أن يقال ما ان تأمله به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأ كيد ذلك

وقوله (نحو لا ريب فيه) تنطبق لتزليل الشيء منزلة عدمه فينتي كما نزل الانكار منزلة عدمه فتنتي مقتضاه هو التأ كيد وانما قلنا تنطبق لان تأمل وجهين أحدهما أن ظاهره بدون التنزيل للرب منزلة عدمه فينتي لا يصح لوقوع الريب من الكفرة وانما يكون مثالا ان كان الخطاب منكرا لسلب الرب

حق ان ينكره كما مثل به في الايضاح ثم قال وعليه قوله تعالى لا ريب فيه وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميئون اكد تا كيدين وان لم ينكره أحد لتزليل الخطاب لتمامهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت اكد اثبات البعث تا كيدا واحدا وان كان أكثر لادما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بان لا ينكر ويتردد فيه فنزل الخطاب بون منزلة المترددين فيه حناهم على النظر في أدلته الواضحة به تنبيهه اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة وقد حاول الكاشي والخطيب في شرح المفتاح تعدادها فذكرها على وجه قاصر وهما أن أذكرها على النقص بر ان شاء الله تعالى وأقول الخطاب إما عالم بفائدة الخبر ولازمهما معا أو حال منهما أو طالب لهما أو منكر لهما أو عالم بالفائدة

في نفس الامر كاف في ذلك فقول المعترض والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن

ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القيل والحاصل انه على كلام الشارح لا بد من التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكتفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة (قوله لان المناسب حينئذ) أي حين اذ فسر ما بشئ من العقل لا بالادلة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب إشارة الى صحة هذا القيل بالمثل على الحذف والابصال والاصل تأمل به فحذف الباء أو وصل الضمير بالفعل أو يقال مراده بالعقل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أو لا تأمل (قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ) أي لا تنطبق ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام أن المتبادر من ذكره ذلك بعد القاء علة أعني جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو انه مثال لها (قوله وترك التأ كيد ذلك) أي لذلك الجعل وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لا ريب فيه واعتراض بما لانسلم أن لا ريب فيه حال عن التأ كيد لان لا التي لتني الجنس لنا كيد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك وأجيب بأن لا النافية لنا كيد المحكوم عليه لانها تنفي استغراق النقي وهو راجع للحكم عليه بمعنى انه لا يخرج شيء من أفرادها وليس الكلام فيه اذ كلامنا في تأ كيد الحكم وهي لا تنفي ذلك وبأن اسمية الجملة ليست لنا كيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا بأن قصدنا كيد بها ولم نحقق ذلك هنا وان تأ كيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هنالك مؤكدا آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدا

والا فلا

(قوله وبياته) أى بيان كونه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر وحاصله أن جعله مثالا لذلك يحتاج تأويل لاريب فيه بمعنى ليس القرآن بظن لاريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد فيقال انه لاريب فيه لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لأمعهم من الدلائل والامارات التى لو تأملوها ارتدعوا عن الانكار فلذلك ألقى لهم الكلام مجردا عن التأكيد وإنما احتاج جعله مثالا لجعل المنكر كغير المنكر للتأويل لئلا يلبسوا علينا الآية على ظاهرها من نفي الريب أى لم يقع فيه ريب من أحد لم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر لان الحكم الذى يجعل فيه الانكار كالا انكار يجب أن يكون مطابقا للواقع عليه أمارات ودلائل لو تأملها لمسكرا تردع عن انكاره وهذا الحكم أعنى نفي الريب على سبيل الاستفراق الذى هو معنى لاريب فيه لو أجرى على ظاهره ليس كذلك (٣١٧) لثبوت الريب فى الواقع (قوله ليس القرآن

ويانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن غبطة للرب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره
كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي أن
يرتاب فيه

ليحق تأكيده سلب الريب ثم يترك لأن ثم لا مثل على سلب الريب وهذا لا يصح لوجوده من الكفارة كما ذكرنا فكيف يكون مما قامت عليه الأدلة الواضحة والأخر على تقدير تأويله بما يصح جعله مثالا لتزويل المنكر منزلة غيره فترك تأكيده بأن يكون المعنى لا ريب ينبغي فيه أي ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم وهو كونه لا ينبغي أن يرتاب فيه مما ينكره كثير من الناس فلو جرد ما يدل على أنه لا ينبغي أن يرتاب فيه لكونه ليس محلا للريب نزل انكار المنكر كعدمه فالقى إليه الكلام غير مؤكده بنا فيه أو يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النبي فإنه يدل على أنه لم يعمل فيما عدم بالنبي بل تطربه وأيضاً لا نسلم أن لا ريب

حال من اللازم أو عالم بالفائدة طالب لللازم أو عالم بالعائدة منكر لللازم أو عالم باللازم حال من الفائدة
 أو عالم به طالب للفائدة أو عالم به منكر للفائدة أو حال من اللازم طالب للعائدة أو حال من اللازم
 منكر للفائدة أو حال من الفائدة طالب لللازم أو حال منهما منكر لللازم أو طالب للفائدة منكر
 لللازم أو منكر للفائدة طالب لللازم يبطل منها عالم باللازم حال من الفائدة أو حال من الفائدة منكر
 لللازم أو حال من الفائدة طالب لللازم فالثلاثة مستحيلة ومنها ثلاثة ممكنة إن جملنا اللازم على
 الاعتقاد مطابقا كل أول يمكن وهو عالم باللازم مسترد في الفائدة أو عالم به منكر للعائدة أو منكر للفائدة
 طالب لللازم وإن جملنا اللازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط اثلاثة أيضا على الأول تبقى الأقسام
 الممكنة ثلاثة عشر كل منها إما أن تأخذ على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذ على
 كل شيء من الستة التي قلنا إن ثلاثة منها مستحيلة قطعا وثلاثة مستحيلة على أحدها لاحتمالين لأن
 الستة هي مستحيلة على الاحتمالين معا فتضرب ثلاثة عشر في عشرة تبلغ مائة وثلاثين يسقط منها
 ثلاثة عشر وهو كل محاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضنا عالما بالفائدة واللازم فإنا لا نحاطب به
 لا يقال قد تكرر الأخبارنا كبدا فيكون الخبر الثاني واقعا بعد العلم بالفائدة ولازمها لا ما تقول
 لأنك قد حقي تنزله بالأخبار الثاني كأن لم يعلم بالخبر الأول شيئا فالباقي من الأقسام مائة وسبعة
 عشر وإن شئت سرد الأقسام فهي هذه الأول عالم بهم الأخذ فاه خالي منهما أو طالب لهما أو منكر

(٢٨ - شرح التلخيص أول) بأن المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهمه الكلام أعني

مطلق السامع بدليل أن المقصود من الآية تفسير الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى اليه الكلام خاصة وإذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين المنكر لهذا الحكم هم الكفار (قوله لكن نزل انكارهم الخ) أي فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد وكان المناسب لأصل البحث أعني نزيل المنكر منزلة غيره أن يقول لكن نزل المنكر منزلة غير المنكر وإن كان يلزم من نزيل انكارهم منزلة عدمه نزيل المنكر كغيره (قوله لسامعهم الخ) وهوانه كلام مجتزأ أي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فإن قلت تفسير ما معهم عما ذكر يقتضي أن ما معهم سمارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو يخالف ما مر من أن المراد به الأصولي قلت المراد أن اعجاز دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على

هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيداً وما زيد منطلقاً أو بمنطلق ووالله ليس زيداً وما زيد منطلقاً أو بمنطلق

كونهم عند الله وليس المجموع دليلاً واحداً حتى يرد ما ذكر (قوله والاحسن أن يقال الخ) اعلم أن حاصل الأول أن المتن ليس نفس
الرب بل كون الشر أن محال الرب ومظنة له خطاباً بالمشكرى ذلك وحاصل الثاني أن المتن نفس الرب على سبيل الاستغراق من غير
مخاطبة وكان هذا أحسن الوجهين الأول (٢١٨) أن جعله مثلاً لا بد فيه من التأويل الذي قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف

جعله تنظيراً فانه لا يحتاج
 للتأويل الذي صح الوجه
 الأول به ولا غيره وما لا يحتاج
 أحسن مما يحتاج ثانيهما
 انه على تقدير تأويلهما
 يصح جعله من التزويل
 المنكر منزلة غيره ينافيه أو
 يعكس عليه قوله بعد وهكذا
 اعتبارات النسق فانه يدل
 على أنه لم يشمل فيما تقدم
 بالنسب وأن ما تقدم منه بعض
 للآليات وقد يجاب عن
 هذا بأن المراد وهكذا باقي
 اعتبارات النسق فتأمل
 (قوله نظير) أي لامثال
 لجعل المنكر كغيره وقوله
 لتزويل وجود الشيء منزلة
 عدمه اعترض بأن نظير
 الشيء يجب أن يكون خارجاً
 عن سائر أفراد مع أن
 تزويل ريب المرتابين بمنزلة
 العدم من أفراد تزويل
 وجود الشيء منزلة عدمه
 فالأولى أن يقول انه نظير
 لتزويل الانكار منزلة عدمه
 وأجيب بأن هذا الإراد
 انما جاء من توهم أن اللام
 صلة لتظير ونحن نقول ان
 اللام لام الاجل وصلة

والاحسن أن يقال أنه نظير لنزول وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيده (وهكذا) أي مثل اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفي)

فيه لا تا كيد فيه لان بناء لامع اسمها يقيدنا كيد النبي وقد يجاب عن هذا بان الذي فيه نحقق عموم
النبي لا تا كيد وقوم نفس النبي ويؤيد معاقل ان لا ريب فيه بمنزلة التأ كيد اللفظي لذلك الكتاب
فكانه قبل ذلك الكتاب وعليه يكون تابعاً لما قبله كسائر التأ كيد اللفظي فيترك فيه
التأ كيد كما قبله بالوجه الذي ترك عما قبله لان المراد كله في كونه ليس محلاً للريب لظهور أمره
وهذا معنى لا ريب فيه ولكن قد يقال في هذا ان الكمال في تني محلبة الرب يتضمن تأ كيد النبي الرب
وأيضاً الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا انكار لهم اللهم الا أن يراعى حال السامعين من
الكفرة ولهذا كله كان الاحسن جعله تنظيراً لا تعميلاً (وهكذا) أي مثل اعتبارات الآيات
(اعتبارات النبي) فيقال في خالي الذهن في النبي ما زيد قائم بلانا كيد وهو لا ابتدائي وفي المتردد الطالب

لهما أو عالما بالفائدة خاليين من اللازم أو عالما بالفائدة طالبين لللازم أو عالما بالفائدة منكرا لللازم أو خاليا
من اللازم طالبا للفائدة أو خاليا من اللازم منكرا للفائدة أو طالبا للفائدة منكرا لللازم فهذه تسعة ثم
نأخذ العاشر خاليا منهما في التسعة كذلك صارت ثمانية عشر ثم نأخذ طالبا للهما في التسعة كذلك
صارت سبعة وعشرين ثم نأخذ المنكر لهما كذلك ثم العالم بالفائدة الخالي من اللازم كذلك ثم العالم
بها الطالب لللازم كذلك ثم العالم بها المنكر لللازم كذلك ثم الخالي من اللازم الطالب للفائدة
كذلك ثم الخالي من اللازم المنكر للفائدة كذلك ثم الطالب للفائدة المنكر لللازم كذلك ثم العالم
باللازم الطالب للفائدة كذلك ثم العالم باللازم المنكر للفائدة كذلك ثم المنكر للفائدة الطالب
لللازم كذلك صارت مائة وسبعة عشر فسمي **تبيينه** تمثيل المصنف بقوله تعالى أنهم مغفرون
وهو مثال أحص من الممثل والمثال الذي ذكره لتنزيل خالي الذهن منزلة المسكر من بيت شقيق يصلح أن
يكون مثاله والقسمة الذي سمي أن شاء الله تعالى ومن تنزيل السائل منزلة خالي الذهن قوله تعالى
ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا كذا قيل وقد يعترض عليه بأن تو كيد الطلبي غير لازم
فلا حاجة إلى التنزيل ويجاب بأنه مستحسن فالعدول عنه انما يكون للتنزيل وذلك كثير وتنزيل
السائل منزلة المنكر ليعد السؤال عنه عن الالفهام كقوله صلى الله عليه وسلم انكم اترون ربكم في
جواب هل نرى ربنا وتنزيل المنكر منزلة خالي الذهن مثل لا ريب فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل
المتردد نحو ثم انكم يوم القيامة تبعثون وقد يقال ان ما تقدم من أدلة البعث يقتضي جعل المنكر
كالمتعرف لا كالتردد وقوله جعل كالتردد حثاله على النظر في الأدلة يأتي بعينه في لا ريب فيه
(وهكذا اعتبارات النقي الخ) ش يعني أنه يكون كالاتبات في التأكيذ وعدمه إلا أن ينزل على غيره

النظير محذوفه والتقدير نظير لتزويل الانكار منزلة عدمه لاجل تزويل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فالقصد من كمال
التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين ويصح جعل اللام بمعنى في أي نظير البحث المتقدم في تزويل الخ (قوله على وجود ما يزيله) أي من
الدليل الذي لو تأمل فيه لزال ذلك الشيء الموجود (قوله على سبيل الاستغراق) أي المفهوم من وقوع النكرة في سياق النفي وهو لا لأن النكر
في سياق النفي ثم عموما شموليا (قوله كما نزل الانكار) أي المشار له بالبحث المتقدم وقوله لذلك أي للتعويل على وجود ما يزيل انكارهم لو
تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الاسناد في الاثبات وهكذا الخ
أي وهكذا أمثلة اعتبارات الاسناد في النفي وأفراد اسم الاشارة مع انه قائم على الاعتبار باعتبار ما ذكر (قوله أي مثل اعتبارات الخ)

K

كاسن في الابتدائي تقول ما زيد قائم أو قائما وليس زيد قائما أو ما ينطلق زيد وفي الطلبي والانتكاري تأتي عبثا كذا شخصنا في الأول ووجه باقي الثاني فتقول ما زيد بقائم أو ليس بقائم ولا رجل في الدار بالبناء فهو كدمن لارجل بالرفع أو والله ليس زيد منطلقا أو ما إن ينطلق أو ما كان زيد ينطلق لأن كان تعطى تا كيدا ولتنى المستقبل والله لن ينطلق زيد ولا ينطلق زيد إن قلنا لا تنى المستقبل فقط كما هو مذهب سيويه وتقول لمن يبالغ في الانتكار والله ما زيد بمنطلق أو ما إن ينطلق زيد أو ما هو بمنطلق وما كان زيد لينطلق إن لم يجعل المراد هو زيد لينطلق فإن جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر على أن فيها أيضا كيدا لأن تنى إرادة الفعل أبلغ من تنبيه فوائدها من كيد العلم أن المراد بالتأ كيد هاتنا كيد لضمون الخبر وهو الحكم بالنسبة أو ثبوتها على ما سبق لأننا كيد المسند وحده ولا المسند إليه فالقول زيد هو القائم أو زيد ضروب أو زيد نفسه قائم فليس مما نحن فيه في شيء لأنه لا يلزم من تأ كيد واحد من طرفي الاسناد أن كيدا النسبة وكذلك لو أنبت بما يفيد الاختصاص كقوله تعالى ثم أنكم يوم القيامة تبعثون وبهذه الفائدة يبيّن ذلك الحكمة في عدم تعرضهم لتأ كيد بأن المفتوحة فإن لقاتل أن يقول يأتي فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وانتكاريًا تقول في الابتدائي علمت زيدا قائما وفي الطلبي علمت أن زيدا قائم وفي الانتكاري علمت أن زيدا قائم والله فجوابه أن أن المفتوحة تصل مع ما بعدها المفرد فالتأ كيد لذلك المصدر المصل للنسبة والكلام الآن إنما هو في تأ كيد الاسناد لا في تأ كيد أحد طرفيه على أن التنوخي في أقصى القرب بل ذكر ألفاظ التأ كيد ذكر أن المفتوحة والمكسورة والتحقيق ما قلناه وإذا ثبت ذلك انجبه لك منع في حصول التأ كيد لضمون الجملة في كثير مما سبق من صيغ المتني فإن التأ كيد في لارجل بالبناء إنما هو للمحكوم عليه وتقوية العموم والتأ كيد في ما زيد بمنطلق الظاهر أنه لا إطلاق للمتني لالضمون الجملة ومما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب الحال المؤكدة ولا المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره فأنهما انما يؤكدا أن الفعل هو الثانية في ذكر النجاة من ألفاظ التأ كيد لكن وينبغي أن يلحق بما نحن فيه فيكون الخطاب بها طلبيا وانتكاريًا وكذلك عدها أيضا التنوخي لكنه يحتاج إلى زيادة تحقيق لأن من قال من النجاة أنها التأ كيد مع الاستدراك إنما أرادنا كيد الجملة قبلها فينبغي أن يقال لكن حرفنا كيد يكون الخطاب بها طلبيا وانتكاريًا لا الخطاب بها دخلت عليه أو يقال هي تأ كيد الجملة التي بعدها لاستلزامها حكم ما قبلها لأن الغالب أن ما بعدها ضد ما قبلها فأن كيد وجودها تأ كيد لعدم ما قبلها لأن الضدين لا يجتمعان فهو تأ كيد لما بعدها في الصورة وتأ كيد لما قبلها في المعنى نعم إذا قلنا أنها من كبة من لكن وأن كما هو قول الفراء أو أنها من كبة من لا ولن كما هو رأي الكوفيين أو أنها من كبة من لا وكاف التشبيه وإن قالتا كيد فيها أن ثبت الوجه المتبع معالان لا كدت ما قبلها وإن كدت ما بعدها ومن ألفاظ التأ كيد كان كيدا عدها التنوخي وهو صحيح لأنهم ان كانت بسيطة فهي لتأ كيد النسبة وإن كانت مركبة فهي متضمنة لأن فالخطاب بها طلبي كما سبق وسأني تحقيق معناها في علم البيان ومن ألفاظ التأ كيد كذا كره التنوخي ليت ولعل ومن ألفاظ التأ كيد لكن تأ كيد الفرد لأنها لغة تميم وهم يبدلون همزة أن المفتوحة عنها فكما حكم أن المفتوحة كما سبق والثالثة هي التي يظهر ولا يثار في نفسه منصف أن تأ كيد

وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد
وما كان زيد ينطلق وما كان
زيد لينطلق ولا ينطلق زيد
ولن ينطلق زيد ووالله
ما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد

أى مثل أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الاثبات أى فى الكلام
المثبت من ترك التأكيـد
مع الخالى والأكـيـد
استحسانا مع المتردد
ووجوباً بقدر الإنكار مع
المنكر (قوله اعتبارات
النتى) أى أمثلة الاعتبارات
الواقعة فى الاسناد فى
الكلام النتى

الانكارى وقد ينزل غير المنكر كالمنكر أيضا فيؤكده التثنية فيقال فيمن ظهرت عليه أمارات انكار

اجلة يكون لأغراض كثيرة من ملتها الانكار وغيره وربما كان الشخص خالي الذهن وأكده بان
واللام وربما كان منكرا لم يؤكده لغرض ما أو أكده لغرض ذلك فان كان ما ذكره من التأكيد
للطاب والمنكر بان واللام على سبيل المثال فحسن وان كانوا يحصرون التأكيد في خطابهما
ويحصرون خطابهما في صيغة التأكيد فهو في غاية البعد ويحتاج الى تأويل غالب الاستعمالات
ولا ينتضه دليل ولا اعتقاد ان الميرد أراد التأكيد أصلا فإنه تعجيز واسع **في الرابعة** هذه التأكيدات
التي ذكرها انما هي للجملة الاسمية وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية وعن ذكر التفاوت بين
الخطاب بالاسمية والفعلية وكان ينبغي ذكر كل منهما ثم جعلوا الخطاب بخوزيد قائم خالي عن التأكيد
وكان يمكن أن يقال انه يتضمن التأكيد لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار ولم يزل ذلك في نفسى
الى أن وقفت على كلام التنوخي فوجدته قال في أقصى القرب اذا قصدوا مجرد الخبر أو بالجملة الفعلية
فإن أكدوا بالاسمية ثم بان ثم بها وباللام وقد توكد الفعلية بقدر احتياج لا كثر أنى بالنسبة مع كل من
الجملة وقد توكد بالاسمية باللام فقط نحو لزيد قائم وقد نجى مقدم الفعلية مضمرة بعد اللام قال
أمرؤ القيس * لما وافى آلان من حديث ولا صالى * هـ ومقتضاها ان الخطاب على درجات قام
زيد ثم لقد قام ثم والله لقد قام فانه جعل الفعلية كإحدى الاسمية ثم قال انما توكد بالنسبة
وبقد فعلنا انما بجميع درجاتها (١) دون الفعلية ثم ان زيدا قائم ولزيد قائم ولم يبين من كلامه أيهما
أكد ويظهر أن التأكيد كيد بان أقوى لوضعهما الثالث ثم ان زيدا قائم ثم والله لزيد قائم والله ان زيدا
قائم ثم والله ان زيدا قائم وقد يقال عليه ان قوله انا أرادوا مجرد الخبر أو بالجملة فيه نظر لان الفعلية
يقصد بها التجدد وتعيين الزمان مجرد الخبر اذ ان يريد مجرد الاخبار بالنسبة المتجددة في وقتها من غير
قصد زيادتها تأكيد وان قوله ان الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر فان الاسم وان دل على الثبوت
والاستقرار فانما يدل على استقرار مصدره الذي اشتق منه فالتأكيد في زيد قائم للقائم المفرد لا للجملة
التي كلامنا الآن فيما يؤكدها كما تقدم في التأكيد بان المفتوحة فان تم هذا الجواب ظهر عذر
البيانين في كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطبا بطليبا ولا انكاريا ومن العريب أن ابن النفيس قال في
طريق الفصاحة الجملة الاسمية كقولنا زيد قائم تدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهي أدل من الفعلية
مثل قائم ريدا قائم يدل على التقييم بالتضمن فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية قلت وهذا غلط
سرى اليه من قول النحاة ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه
وزمانه وان كان بالتضمن لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة فقام زيد يدل
على وقوع القيام في زمان ماض بالمطابقة **في الخامسة** لم يتعرضوا للتأكيد بالجملة الانشائية لان هذا
الباب معقود لا سنادا خبري وستكلم عليه في باب الانشاء ان شاء الله تعالى **في السادسة** من مؤكدات
الجملة أيضا ضمير الفصل فإنه تأكيد كإسباني وليس تأكيد لا سند فقط ولا للسند اليه فقط كما سألني
تقريره في موضعه ومن المؤكدات أيضا الجملة تقديم الفاعل المعنوي نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب
وناقته اذا جعلها للاختصاص فانما كيد الحكم لالتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجاني
وغيره أما ناقته اذا جعلها للاختصاص وقلنا انه مقدم من تأخير على الأصل بل فيحتمل أن يقال
انما يفيد الاختصاص فلا يفيد تقوية الحكم فيحتمل أن يقال فيسند مع الاختصاص التقوية كما قالوا
بمثله في تقديم المفعول وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم كقولنا لم نجعله للاختصاص ويحتمل
أن يقال انما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا فان البدل انما يؤكده كالمبدل

(١) دون الفعلية كذا
في الأصل ولعل الصواب
دون الاسمية كما هو ظاهر
كلامه سابقا ولا حقا قائل
كتبه مصححه

عدم خلوا البلد من أعدائه بنى فلان مشلا لمحبيته بهيمة إلا من والله ما خذ البلي من بنى فلان والمسكر
كغيره إذا كان معه ما نأمله ارتدع فبقي إليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لمسكر كون دين

منه وهو في هذا المثال هو المسند إليه وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو زيد يقوم وأنت لا تكذب وأناقت
حيث كانت لا تفيد الاختصاص والتقوية والتأكيد ولعلهم انما لم يذكروه هنا لان المسند اليه وان كان
مؤكد الجملة لكنه جزء من جملة الكلام وانما كانت كلمون هنا في التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام كما
سابق تنبيه المصنف عليه والخبر في هذه الامثلة وان كان جملة فهو في حكم المفرد ومن مؤكدات الجملة
أيضا ما فاتهم من ألفاظ التأكيد قال الزمخشري في قوله تعالى فأما الذين آمنوا فاعلموا أنه الحق من
رجهم فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل أو كيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت نو كيد ذلك وأنه لا محالة
ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزية قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيوريه في تفسيره مهم ما يكن
من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين بيان كونه ناكدا وأنه في معنى الشرط اه كلامه
ومن مؤكدات الجملة ألا التي هي حرف استفتاح فأنما التأكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى
الأنهم هم المفسدون ويدل عليه قولهم انما التحقيق أي تحقيق الجملة بعدها وهذا معنى التأكيد
قال الزمخشري وليكونها بهذا المنصب من التحقيق لانكاد الجملة تقع بعدها الامتدرة نحو
ما ينلق به القسم فهو ألا أو ليا الله لا خوف عليهم ومنها السين التي للتنفيس على رأى الزمخشري
فانه قال في قوله تعالى أولئك سيرهم الله السين مفيدة وجود الرجة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما
تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم منك يوما تعني أنك لا تنوتني وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن
وقد اوسع يعطيك ربك فترضى سوف يؤتيهم أجورهم اه وقال في قوله تعالى ولستوف يعطيك
ربك فان قلت ما معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير قلت معناه ان العطاء كائن لا محالة وان تأخر
اه يريد أن حرف التأكيد اللام وحرف التأخير السين وان كون العطاء واقعا لا محالة مستفاد من
اللام وان التأخير مستفاد من السين وظاهره يخالف ما ذكر في سورة التوبة وقيل الطيبي عن
صاحب التفسير بان ما قاله الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر لانه كل تفريده ثم أجاب الطيبي
عنه بان المقصود بالتأكد أن السين في الاثبات مقابلة لنفي النفي وليس كما قال لانه لو أراد ذلك لم
يقول السين نو كيد الوعد بل كانت حينئذ نو كيدا للوعود كما أن لن لا تفيد زيادة عن لافي تأ كيد
الجملة بل تفيد تأ كيدا المنق بها ولعل الزمخشري يريد أن السين يحصل بها تربية الفائدة لانها تفيد
أمرين أحدهما الوعد والثاني الاخبار بنظره وأنه منراخ فهو كالاخبار بالشئ مرتين ولا شك
ان الاخبار بالشئ وتعيين طرفه مؤذن بحقيقة عند المخبر به لكن لو تم ذلك وجب ان كل فعل ذكر معه
طرف فيه تأ كيد ومن مؤكدات الجملة الفعلية قد فاتهم حرف تحقيق وهو معنى التأكيد وبالله أشار
الزمخشري بقوله في قوله تعالى ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط مستقيم معناه هدى لا محالة
في السابعة اه لا فرق في كون إن لنا كيد الجملة بين أن تلحقها ما أولا نقول انما زيد قائم يفيد مع
الحصر التحقيق كما صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وهو حق في الثامنة اه من فوائد الواو الدرجة
الله وهي زيد قائم نفسه ثلاث تصورات زيد قائم والنسبة وفيها إذا حكمت أمر رابع وهو ايقاع تلك
النسبة اثباتا أو نفيان علم ان نحو زيد قائم ليس فيه اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء فإذا
حكمت فقلت زيد قائم فلا ثبات مستفاد منه مع تجريده اياه عن حرف النفي فإذا قلت ان زيد قائم
كان آكد في الاثبات لان دلالة إن أقوى من دلالة التجرد ولا تقول انما دخلت عليها وأكدها لان

(قوله ما زيد بقائم أي
فالباء الزائدة في خبر ليس
من المؤكدات للحكم واعلم
أنه لا يحصل تأ كيد النفي
الا اذا سبق للمؤكد ما يدل
على أصل النفي من الحروف
أو الاعدال الموصولة للنفي
بخلاف تأ كيد الاثبات
لان الجملة دالة عليه إما
بالوضع أو بالتجرد وعلى هذا
فيكن في أصل التأكيد
دخول حرف واحد قائل

وعلى هذا القياس

المجوسية ليس بحق ما دين المجوسية حقا ولنسكرا لاحق في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال ما في أحكام اليهودية أو النصرانية أو الاعتزال حق

التجريد مع الحرف لا يجتمعان وإنما المعنى أنها دخلت على زيد قائم المحتمل للنفي والاثبات فربحت طرف
الاثبات وأفلته أقوى من أفادة التجريد لأنها وجودية والتجريد عدمي ثم توكدنا كيدا أقوى باللام
وبالقسم والدلالات الثلاث كل منها أقوى من التجريد وإنما دل التجريد على الاثبات ولم يدل على النفي
وان كانا بالنسبة إلى اللفظ على السواء لأن حكم الذهن توجه إلى المذكور وهو وجود ذلك الشيء
لا عدمه وهذا في طرف الاثبات أما النفي فلا حظ له في التجريد فلا بد له من شيء يدل عليه فوضعت له حروف
أدناها ما ونحوها فهي في طرف النفي كالتجريد في طرف الاثبات لأنها أقوى قليلا لأن دلالتها الفظية
مستغلة مقصودة وكذلك ليس وفوقها لا فهي لنا كيد النفي بمعنى أنها النفي مؤكدا بمعنى أنها
ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية ترجحا قويا أكثر من ترجيح ما وليس ويدل عليه بناء
الاسم معها ليفيد نسبة العموم وبهذا يعتذر عن قول ابن مالك أن لنا كيد النفي كما أن لنا كيد
الاثبات فإن جماعة استكروا قوله هذا من جهة أن إن داخلته على اثبات كدوه ولا تدخل
على نفي قلت هذه القاعدة ذكرها والدرجة الله بحثا ثم رأيت كلاما في بعض التعليقات يوافق لا أدري
من كلام من هو فأحييت إن أذكره بلفظه وهذا نصه **بسم الله الرحمن الرحيم** وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله
على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وسلم تسليما **وبعد** فإنه كان قد جرى بحث في شيء
ضاو الوقت عن تحفته في ذلك المجلس فأحببت أن أعلق فيه كلاما مبسوطا مضبوطا ليكون ذلك
الضبط مبعدها عن انكار سامعها والبسط مقربا للعناء على الناظر فيه وذلك أني كنت ذكرت في أثناء
كلام أن قول القائل زيد قائم وقام زيد ونحو ذلك من الجمل إذا نظر إلى أصل وضعها فليست موضوعا
لتدل على الاثبات من حيث هي والذي يدل على الاثبات تجردها من علامة النفي وغيره من المعاني
التي تضاد الاثبات وإنما هي موضوعا للنسبة الذهبية مطلقا من غير تعرض ليكون النسبة ثابتة
أو منفية أو مستتفهما عنها أو مشروطة أو غير ذلك فإذا قلت ضرب زيد بالقول ضرب بمعنى معقول
عند أفراده والقول زيد بمعنى فإذا أسندت ضرب إلى زيد حدث بالاسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة
مدلول ضرب إلى مدلول زيد فهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب إلى زيد معقول مفهوم وإن لم يحكم
بثبوته ولا بنفيه كما أن معنى ضرب ومعنى زيد كل واحد منهما معقول من قبل أن يحصل بينهما نسبة
ثم حدثت النسبة وكذلك النسبة معقولة مفهومة وإن لم يحكم عليها بنفي أو اثبات ثم بعد تفعل معنى
النسبة يحكم عليها بالثبوت والوقوع نازة وبالنفي أخرى ويستفهم عنها مرة وينفي أخرى ويرجي
ويشترط إلى غير ذلك من الأحوال التي تعرض لها والذي يدل على ما ذكرناه وجوه (الأول) أن
قول القائل ما ضرب زيد عمر أو قوله هل ضرب زيد عمر اشتراك في شيء واختلاف في شيء فالنفي اشتراك فيه
نسبة الضرب إلى زيد وعمر وجهتي الفاعلية والمفعولية والذي يختلف فيه أن الجملة الأولى أفادت نفي
تلك النسبة والثانية أفادت الاستفهام عن تلك النسبة وطلب العلم بثبوتها أو انتفاءها فالقدر الذي
اشتركا فيه غير ما يختلف فيه ولولا أن القدر الذي اشتركا فيه معنى معقول موجود في الموضعين لما كان
النفي هو المستفهم عنه وإذا علم أن النسبة مفهومة مع النفي والاستفهام دل على أنها ليست بثبوتها فإن
ثبوت الشيء لا يكون حاصل مع نفيه والمستفهم عن الشيء لا يكون مثبتا له نعم لما كانت هذه النسبة

(قوله وعلى هذا القياس)
بالرفع مبتدأ وخبره وبالجر
بدل من اسم الإشارة والجار
متعلق بمحذوف أي واجر
على هذا القياس وبالنصب
مفعول لمحذوف أي واجر
على هذا أعني القياس
وأشار بذلك إلى أنه قد ينزل
غير المنكر منزلة المنكر
فيؤ كدعه النفي فيقال
لمن ظهرت عليه أمارات
انكار عدم خلوا البلد من
أعدائه بنى فلان لحيثه
على هيئة الآمن والله
ما خلا البلد من بنى فلان
وينزل المنكر كغيره إذا
كان معهما أن تأمله ارتدع
فيلقى إليه الكلام خلوا
من التأكيد كقول المنكر
كون دين المجوسية ليس
بحق ما دين المجوسية حقا
وأما أصل أن الصور لا تنفي
عشرة الجارية في تخريج
الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه في
الاثبات تجري في النفي

تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحد من تلك الأحوال دلالة تدل عليها جعل النفي
 حرفا ولا يستفهم حرفا وكذلك للنفي والشرط والرجاء والتنبية وغيرها من المعاني التي تعرض لهذه
 النسبة إلا لاثبات فائدها كان أكثر هذه المعاني وقوعا في الاستعمال وقد جعل لكل واحد منهما
 علامة وجودية جعل علامة الإثبات عدم تلك العلامات قصد التخفيف عند كثرة الاستعمال وتبنيها
 على أنه كالأصل الأول وسائر تلك المعاني كالفرع له ونظير ذلك في كلام العرب في الضمائر أنهم جعلوا
 لكل واحد من المتكلم والمخاطب والمتن والجموع إذا اتصل بالفعل الماضي علامة لفظية كقولك
 ضربت وضربت وضربا وضربوا وضربن وضربتما وضربتكن ونحوها وقالوا في المفرد المذكر الغائب زيد
 ضرب فلم يأتوا فيه بعلامة لفظية بل كان مجردة عن تلك العلامات كلها دليل على كونه للمفرد المذكر
 الغائب لما يشاركه في ذلك التجرد واحد منها وحال الحرف مع الاسم والفعل في مثل ذلك معلومة تغني
 عن الإطالة والله سبحانه وتعالى أعلم **الوجه الثاني** أن قول القائل ضرب زيد لو كان بلفظه دالا على
 الإثبات ولم يكن لتجريدته عن أدوات الشرط وغيره مدخل في الدلالة لكان حينئذ دالا على الإثبات
 تجردا ولم يتجرد وإذا كان كذلك كان دالا على الإثبات في قولك ما ضرب زيد وهو محال لأنه يلزم أن
 يكون قد أثبت الضرب ونفاه في حال واحدة والذي يوضح ذلك أن لما كانت دالة على الإثبات وما
 دالة على النفي امتنع دخول ما على أن فلا يجوز ما أن زيدا قائم فلو كان اللفظ من غير تجريد بل على
 الإثبات لتنزل قولك ما زيد قائم منزلة قولك ما أن زيدا قائم وهذا واضح وكذلك ليس زيد قائما لما كان
 دالا بلفظه على النفي امتنع دخول حرف الإثبات عليه فلا يجوز والله ليس زيد قائما فكما امتنع دخول
 الإثبات على النفي امتنع دخول النفي على الإثبات لاستحالة أن يكون الشيء مثبتا منفيًا في حالة واحدة
 فإن قلت فقد أدخلوا إن على ما في قولهم انما أنا بشر ونحوه قلت ليست ما هنا هي النافية والا كان المعنى
 إثبات نفي البشرية والمراد إثباتها لانفيها وهذا المحال الذي الزمناه انما الزم من تقدير اللفظ دالا على
 الإثبات بنفسه فعلم أن ذلك باطل لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها ولا إثباتها فإن
 أردت النفي جئت بحرف النفي وإن أردت الإثبات جردته من علامة النفي وغيره وكان التجريد دالا على
 الإثبات وإذا دخل حرف النفي زال التجريد الدال على الإثبات فلم يجمع النفي والإثبات فإن قلت
 لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الإثبات وشرط دلالة عليه تجرده من علامة غيره قلت
 الجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا تسليم للحكم الذي ادعينا ومنازعة في العبارة فإذا كان
 اللفظ لا يدل على الإثبات إلا إذا جرد فكان الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أنني أردت الإثبات
 ومتى لم أجرده فاعلموا أنني لم أرد إلا إثبات فقد جعل التجريد علامة على الإثبات فتسميه أمت شرطا
 أو ما شئت فلا مشاحة في التسمية **الوجه الثاني** هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست مناسبة بينهما بل
 لأنه جعل علامة عليه ومعرفه بطريق الوضع فإذا كان التعريف مشروطا بشئ غير اللفظ بعدم بعده
 وبوجوده لم يكن اللفظ هو المعرف انما المعرف ذلك الشيء ولا سيما وقد رأينا اللفظ مفيد الشيء
 آخر غير الإثبات وهو النسبة الذهنية التي هو مفيد لها في الإثبات وفي غيره والتجريد لا يفيد معنى
 آخر سوى الإثبات ورأينا التجريد لا ينقل عن أفادة الإثبات واللفظ ينقل عن أفادة الإثبات فالحكم
 بأن الإثبات مستفاد من التجريد الذي لا يحصل بدونه ولا ينقل عن أفادته وله فائدة غيره أولى من
 الحكم بأنه مستفاد من اللفظ الذي ينقل عن أفادته وله فائدة غيره **الوجه الثالث** أن رأينا أنهم
 كما جعلوا في غير القسم النفي محتاجا إلى حرف والإثبات غنيا عن الحرف عكسوا في باب القسم فلم
 يجوزوا إذا كان المقسم عليه مثبتا أن يخلو من حرف الإثبات فلا يقولون والله زيد قائم ولا والله يقوم
 زيد وهم يريدون الإثبات بل لا بد من حرف الإثبات وإذا كان المقسم عليه منفيًا وهو فعل مستقبل

(قوله ثم الاسناد) ثم الاستئناف النحوي أو أنها الترتيب الذي كرى فهي اعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان الخ) أي ولاجل هذا التعميم أي المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحل له أثلا يتوهم عوده على الاسناد المقيد بالخبري وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فالزم على الاتيان بالضمير لازم للاتيان بالاسم الظاهر لا نقول ليس هذا كليا بل مقيدا إذا دخل عن قرينة المغايرة كما نص عليه في التساويح ومما يدل على أن المراد الاسناد مطلقا الامثلة الآتية نحو يا هاهنا ابن لي (٣٣٤) صرحا وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الخبري

(قوله انشأيا أو اخباريا)

هذا يقتضي اختصاص

الحقيقة العقلية والمجاز

العقلي بالاسناد التام لأن

الانشاء والاخبار وصفا

له مع أن الحقيقة والمجاز

لا يختصان بالاسناد التام

بل يكونان في الاسناد

الناقص كما في اسناد المصدر

للفعل تقول أجهني ضرب

زيد وجري النهر وأجهني

انبات الله البقل وأجهني

انبات الربيع البقل وأجاب

الحفيد بأن المراد بالانشاء

والاخباري ما في الجملة

الانشائية والاخبارية سواء

كان تاما أو ناقصا في تناول

ما ذكر (قوله لم يقل إما

حقيقة الخ) كلامه يشعر

بأنه لو قال كذلك لأفاد

الحصر في القسمين فلذا

قال منه ومنه لافادة عدم

الحصر وفيه نظر إذ لو عبر

بقوله إما حقيقة وإما مجاز

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفي الاسناد

ثم أشار إلى تفصيل في الاسناد وان منه الحقيقي والمجازي فقال (ثم الاسناد) سواء كان انشائيا أو خبريا ولم يقل ثم منه حقيقة الخ لئلا يتوهم اختصاص هذا الكلام بالاسناد الخبري (منه حقيقة عقلية) ولم يقل ثم الكلام منه حقيقة عقلية لأن من جعل الكلام هو الموصوف بكونه حقيقة عقلية انما جعله

جوزوا أن يكون بغير حرف ففعلوا تائه تفتوتد كرى يوسف وتائه يبقى على الايام وتائه أبرح فأنما قننوها بصنعهم في هذا الفصل ضد ما صنعوه في عموم الاحوال على أن كل واحد من النقي والاثبات محتاج إلى علامة وانهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية وعلامة الآخر عدمية وتارة يعكسون الامر والا فلو كان قولك زيد قائم دالا على الاثبات بنفسه اذا لم يكن قسم فالقسم لا يزيد الا تا كيدا فلا شيء معنى اشترط فيه الاتيان بحرف الاثبات ولو كان قولك يقوم زيد في غير القسم دالا على الاثبات بنفسه لكان اذا حذف حرف النقي في باب القسم اثباتا لكونه دالا بنفسه وليس هناك ما يعارضه ولا مانع من دلالة فان قلت لانسلم انه ليس هناك ما يعارضه فان حرف النقي محذوف مراد قلت الاصل عدم الحذف والتقدير (الوجه الرابع) ان قولك ضرب زيد لو كان دالا على الاثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مغردية أو من أحدهم أو من النسبة بينهما أو من المجموع وكل واحد منها موجود مع حرف النقي وحرف الاستفهام وهو غير دال على الاثبات معهما فان قلت الحرف مانع من دلالة على الاثبات قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التجريد وقد قدمنا في الوجه الثاني أن كون التجريد علامة أولى من كونه شرطاً والله سبحانه وتعالى أعلم (التاسعة) قد يكون الخطاب ابتداءً أو طلبياً وانكارياً بان تقول لمن لا يستحضر قيام زيد وتريد في قيام عمرو وينكر قيام بكر زيد وعمرو بكر قائمون فإذا تصنع ولم يبق الا التغليب والذي يظهر ان تعامل الجميع معاملة الانكارى فان تا كيدا لابتدائي لا بدع فيه بخلاف زلتا كيدا لانكارى فانه لا يجوز ص (ثم الاسناد الخ) ش اعما جعل ذلك في علم المعاني وجعله السكاكي في علم البيان لان السكاكي كان ينكر هذا الحقيقة وهذا المجاز

لاحتمل أن تكون القضية مانعة جمع فتجوز الخلو حينئذ فتثبت الواسطة فاعدل عنه مساو لما عبر به

وأجيب بأن هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع أو بدونه لانه هو الذي يضبط الاقسا

و يمنع الخلو عنها على أنه يمكن في العدول توهم منع الخلو اذا لا يجب أن تكون إما ناقصا فيه (قوله لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة

ولامجاز) أعني نسبة الخبر للبند الاسمي اذا كان الخبر جامدا كما في مثال الشارح وبدل له ما سبأ في كلام المصنف من أن اسناد

الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرها فاسناد قائم إلى زيد في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده إلى

ضميره فهو حقيقة وقوله عنده أي وأما عند السكاكي فالاسناد منحصر في الحقيقة والمجاز وإذا قال الحقيقة هي اسناد الشيء إلى ماهوله

عند المتكلم في الظاهر والمجاز اسناد الشيء إلى غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر بتأول والشيء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا

جامدا أو مشتقا (قوله صفى الاسناد) مراده الوصف المعنوي لان الخبر ووصف في المعنى للبند

فلذلك

(قوله دون الكلام) أي كافي القناع حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قوله لأن اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الاسناد فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما بطريق الاصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى ليكون (٢٢٥) ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان

ذلك بطريق التبع (قوله وأوردتهما في علم المعاني) أي ولم يوردتهما في علم البيان (قوله من أحوال اللفظ) أي بواسطة أنهما من أحوال الاسناد كما مر ان قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني اذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر في علم المعاني لانه لا يبحث عن جميع أحوال اللفظ بل عن بعضها أعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وأما الاحوال التي ليست كذلك كالادغام والابدال فلا يبحث عنها فيه أجيب بأن اضافة أحوال اللفظ للعهد أي من أحوال اللفظ المعهودة في هذا الفن أعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا أجاب بعضهم ورد بأنهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الالائية فالحق أن المصنف

دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردتهما في علم المعاني لانهم من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني (وهي) أي الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أو معناه)

كذلك باعتبار اشتقائه على ما تسلط عليه التصرف العقلي منه وهو الاسناد لان من أدركه الاوضاع الفردية أمكنه بالعقل نسبة أحد مدلولي اللفظ لمدلول الآخر من غير توقف على أمر موضوع لذلك فكان اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجازية العقلية بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد واتصاف الاسناد بهما هو بالاصالة فجعله معروضا لهما أولى ليكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بالتبع • ولم يأت بصيغة الحصر بأن يقول اما حقيقة واما مجاز لان الاسناد لا ينحصر فيهما عند المصنف لان نسبة المبتدأ الى الخبر عنده ليس بحقيقة ولا مجاز وهو جازم بذلك لاسيما ان كان الخبر جامدا كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع ثم ان المجاز العقلي والحقيقة العقلية أوردتهما غير المصنف في علم البيان الموضوع لبيان ما يعرف به كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة لان اختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية في الجملة وأوردتهما المصنف في علم المعاني لانهم من أحوال الكلام المفيد باعتبار عروضا لهما لاسناده الذي به صار مفيدا والكلام المفيد فيه تراعى المعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال بخلاف الحقيقة والمجاز النعويين فليس من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزائه والمفيد من حيث انه مفيد بالاسناد هو المعروف للمعاني الزائدة على أصل المراد ليطابق بها مقتضى الحال كما تقدم لكن يرد على هذا أنهما انما يكونان من علم المعاني ان ذكر افيه من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولم يذكر افيه من تلك الخشية بل من حيث تفسيرهما وذكر اقسامهما وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقة ما يدرك معه بسهولة مما يذكر في علم المعاني كيفية الاستعمال للطابقة لمقتضى الحال لانه اذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملازمة علم انه لا يعدل اليه الا عند اقتضاء المقام لذلك التأكيد مثلا فكأنه ذكر ولو لم يصرح به لوضوحه (وهي) أي الاسناد المسمى بالحقيقة العقلية ولذلك أنت الضمير (اسناد الفعل أو معناه) يعني اسناد لفظ الفعل أو اسناد لفظ دال على معنى الفعل الاصل وهو الحدث لانه هو الذي يدل

فلذلك ذكرهما ثم منها على عدمهما وقوله ثم أي ثم نقول وقسم المصنف الاسناد الى حقيقة ومجاز • واعلم أن لفظي الحقيقة والمجاز تارة يصدق بهما الالفاظ وذلك سيأتي في علم البيان وهو معناهما الاصطلاحي وتارة يستعملان في المعاني وعليه عبارة من يقول في المجاز المفرد هو استعمال اللفظ في غير موضوعه ولا يقول اللفظ المستعمل غير أن كثيرا من الاصوليين أطلقوا ان المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه وأراد المجاز اللفظي وهي عبارة مدخولة ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز في الاسناد نفسه وهو عقلي فلذلك جعلها حقيقة ومجازا عقليين وجعل الحقيقة اسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه مما يقبل الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر فدخل في ذلك أقسام أحدها اسناد

(٢٩ - شروح التلخيص - أول) انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد (قوله اسناد الفعل) أي لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الاسناد النسبة الحاصلة من ضمها هو له كانت النسبة انشائية أو خبرية (قوله أو معناه) أي أو اسنادا ل معناه والمراد معناه التضمني وهو الحدث لا المطابق لان ما ذكر من المصدر وما معه انما يدل على جز معنى الفعل لا على تمام معناه والا كانت أفعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه بقدر فيه أن الاثبات كان قبل التثنية فيصدق على قولنا ما زيد قائم أن فيه اسناد القيام في التقدير لمن هو له وهو زيد

(قوله كالمصدر الخ) ان أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم (٣٣٦) الفاعل والجار والمجرور في الطرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال

اسم الفعل والمنسوب في نحو أقمسى أبوك على مافي الاول والا كانت لادخال الاربعه والطرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه لان كان لغوا (قوله أي إلى شيء) أي المولف (قوله هو) أي لمعنى ذلك اللفظ أي أن مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لاول ذلك اللفظ (قوله أي الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون الضمير عائدا على متعدده مع العطف بأول يحتاج لذلك سواء كانت للاجرام أو لتنوع كاهنا وذلك لان أول واحد الشئين أو الاشياء والاحد مفرد لكن صرح في المعنى بان الابدى نص على أن حكم أو التي لتنوع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وحينئذ فكان الأولى للشارح أن يقول هو أي ماذا كرم الفعل أو معناه (قوله كالفاعل الخ) فثبت لشيء والكاف استقصائية لان الشئ المستند اليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول

كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف (إلى ما) أي إلى شيء (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الشئ كالفاعل فيما بينه نحو ضرب زيد عمر أو المفعول

عليه جوهر اللفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف والجار والمجرور وانما قلنا اسناد لفظ لان معروضا الاسناد كما تقدم هو اللفظ لا المعنى لا يتوسع (إلى ما هو) أي إلى شيء ذلك الفعل أو معناه ذلك الشئ يعني أن اسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معناه إلى لفظه أي معنى ذلك اللفظ مدلول ذلك الفعل أو مدلول ذلك اللفظ الدال على معنى الفعل هو الحقيقة بالشرط الاتي فلما قلنا ضربت زيداً فقد اسندنا إلى الفاعل لفظ ضرب الدال على المعنى الذي هو وصف الفاعل فيكون حقيقة وكذا اذا قلنا ضرب عمرو بكسر الراء على ان عمر امضروب فقد اسندنا إلى المفعول لفظ الفعل الذي هو ضرب الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة وظاهر عموم ما أن المبتدأ داخل اذا اسند اليه ما مدلوله وصف مدلول المبتدأ كقوله انما هي أي الناقة اقبال وادبار لان الاقبال والادبار وصف الناقة فيكون حقيقة وقد نصوا على أن صدق الاقبال والادبار على الناقة هنا مجازا إذ ليس المراد تشبيهها بالاقبال حتى يكون تشبيها بليغا ولا المراد ذات اقبال وادبار ولو كان محميا للمعنى لانه يفتت المبالغة المقصودة للشاعر وهي كونها الكثرة فوقع الاقبال والادبار منها صارت نفس كل منهما وهذا النوع من المجاز المرسل يفيد المبالغة في كثرة الاتصاف ولو لم يكن على طريق التشبيه ولا يجاب بأن الاسناد إلى المبتدأ عند المصنف سواء كان فيه اطلاق المسند على المستند اليه بتأويل أو لا يسمى مجازا عقليا ولا حقيقة عقلية لان التعريف لا يتشكل فيها على أمر خارج عنها بل الجواب اننا لانسلم أن اسناد الاقبال والادبار هنا مأهولة للقطع بأن اسناد الخبر إلى المبتدأ انما يكون اسنادا مأهولة ان كان على معنى انه من مصدوقاته ومن مسمياته الأصلية ومعلوم أن الناقة ليست من مسميات الاقبال والادبار في الاصل ولو كانا وصفين لها اذ لا يحملان عليها بالواطئة بل بالاشتقاق فلا يكون اطلاقهما عليها حقيقة الا ان كان أصليا لا تأويل فيه ولا يصح ذلك فيهما الا بتأويل فيكون اطلاقهما واسنادهما مجازا لكن رد على هذا أن المصنف يدخل في تعريفه الآتي في المجاز ما يراه خارجا عنه وهو الاسناد إلى المبتدأ فتأمل والمراد بكون المسند للمستند اليه كونه وصفه وحقه أن ينسب اليه بالاتصاف سواء كان صادرا عنه بالاختيار كضرب أو غير صادرة عنه كذلك كانت وسواء كان مما يطلق عليه عرفا انه فعل لله تعالى كالحياة أو يطلق عليه عرفا انه فعل لغيره كالضرب ولو كان كل فعل لله تعالى في نفس الامر ولما كان المتبادر من كون الشئ مأهولة كونه في الواقع وفي نفس الامر وذلك يخرج نحو قول الجاهل أنبت

إلى مأهولة عند المتكلم وفي الخارج كقول المؤمن أنبت الله البقل الثاني مأهولة عند المتكلم كقول الكافر أنبت الربيع البقل ومنه قول الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يكون مجازا لانه تعالى قال انهم لا يظنون الثالث مأهولة في الخارج فقط كقول المعتزلي الله تعالى خالق الافعال كلها يريد اظهار خلاف ما عنده ظاهرا انه يفترى الكذب الرابع اسناده الى ما ليس له عند المتكلم ولا في الخارج ولكن السامع يتوهم انه عنده كذلك وعلم بذلك ان قوله اسناد الفعل أو معناه جنس وقوله مأهولة خرج به الجار العقلي مثل وأخرجت الارض أنفثاها وضمير هو يعود على الفعل أو معناه وفي له يعود على ما ودخل القسم الاولان في قوله عند المتكلم والآخران بقوله في الظاهر فان السامع يتوهم انه له عند المتكلم ونخرج اخبار الانسان بخلاف ما في ذهنه والسامع يعلم ذلك وفيه نظر لانه اسناد عقلي

عند المتكلم في الظاهر والمراد معنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه فهي أربعة أضرب * أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده

(قوله فيما يأتي) أي في فعل يأتي أي كالفاعل المصاحب للفعل الذي في أي صيغ وأسندته في معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضارية) أي وانما كان الاسناد الفاعل في المثال الأول وللفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضارية الخ وقوله لزيد أي ثابت لزيد فهو خبر ان أي بخلاف غيره صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هو له (قوله متعلق بقوله) أي متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر فلا يرد أن الطرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل (قوله في الظاهر) أي في ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله) وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد أي سواء طابق (٢٢٧) الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما

وتوضيح المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه ان ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد ويخرج به ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا فاذا زيد في الظاهر دخل به في الحد ما يطابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا للاقسام الأربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد دون

فما يأتي له فهو ضرب عر وفان الضارية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائمه به

الربيع البقل كما سيأتي زاد قوله (عند المتكلم) لادخاله ولما كان قوله عند المتكلم يتبادر منه أن المراد عنده في اعتقاده لان قول القائل هذا الذي عند فلان انما يتبادر منه أن المعنى هذا في اعتقاده وذلك يخرج قول القائل جازيد وهو يعلم أنه لم يجئ حيث لم ينصب القرينة لانه يصدق عليه أنه ليس في اعتقاده المتكلم وسيأتي أنه حقيقة زاد قوله (في الظاهر) لادخاله لانه هو له عند المتكلم فيما يظهر من حاله فلم يخرج عن التعريف الا ما فيه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم غير بحسب الظاهر لا غير في نفس الامر ولا في الاعتقاد وانما يكون غيرا عند المتكلم بحسب الظاهر ان نصب المتكلم قرينة على ارادته غير الظاهر كما يأتي في تعريف المجاز قد دخل في الحقيقة وهو ما لم يصبه القرينة

لكنه كذب وليس فيه اسناد مجازي فتعين ان يكون اسنادا حقيقيا كذا وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج فان كلام الكاذب فيه اسناد الفعل لما هو له عند المتكلم في الظاهر بحسب وضع اللغة لانه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وان تخلفت الدلالة هنا لمانع اعتقاد الكذب (في تبيينه) قال المصنف (١) نخرج بقولنا اسناد الفعل أو معناه اسنادا غيرهما إلى شيء فليس حقيقة ولا مجازا مثل الانسان جسم وليس كما قال بل كل خبر فيه الاسناد وما ذكره يؤدي إلى نفي الاسناد لان من أثبت الحقيقة والمجاز العقليين فتقسيم الاسناد إليهما منفصل حقيقة مانعة الجمع والخلاف لكل اسناد ليس حقيقة ولا مجازا لوجوده ومن وقف على حدى الاسناد الحقيقي والمجازي عرف ذلك ثم نقول الانسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه إلى الاسناد المعنوي وقد قدرنا في زيد أسد زيدا جرى هو كذلك بقدر في الجميع ولا يلزم من ذلك ان يشمل ضمير ايل هذا تأويل معنى لا لفظي ولو لم يقل بتأويله عشتق فلا شك في حصول الاسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد القاهر والسكاكي (في تبيينه) هذا التقسيم مبني على ثبوت الحقيقة والمجاز العقليين وقد أنكره ابن الحاجب نصر بحافى أماليه ومختصره الكبير

الواقع (قوله أو معناه) أي أو ما يدل على معناه (قوله وذلك) أي الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب أن لا ينصب قرينة أي بسبب أن لا يلاحظ قرينة على أنه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا وأراد نصبها ملاحظة دلالة على المراد ليتناول مثل فراتن الاحوال فأنفع ما يقال الاولى أن يقول بأن لا يلاحظ قرينة لان القرينة في المجاز العقلي ليست خاصة بالمقابلة بل تكون حادثة وتعتبر بالنصب بشرط تخصيصها بالمقابلة وتفسير النصب بالملاحظة أحد من قول بعضهم بأن لا يكون هناك قرينة لانه يفيد أن المجاز يتحقق بوجود القرينة من غير ملاحظة دلالة على المراد وليس كذلك اذ هو في هذه الحالة يكون الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظتها ايهاا وعدم ذلك الا أنه لما كانت الملاحظة أمر اخفيا أدير الامر بوجوده فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي في قوله لوجود القرينة

(١) قال المصنف أي في كماله الايضاح أثناء الكلام على تعريف السكاكي كتبه رحمه الله

كقول المؤمنين أثبت الله البقل وشيأه المرض

(قوله ووصفه) تفسير ما قبله والمراد به مطلق اتصافه به وانتسابه اليه وليس المراد القيام الحقيقي حتى يكون فاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتباري (قوله وحقه أن يسند إليه) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبته اليه وسواء صلح له عليه أم لا وأتى به دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفه أنه لا بد أن يحمل عليه كل مواطاة أي حمل هو هو فلا يشمل ما إذا كان المسند مصدرا لا لا يحمل كذلك (قوله سواء كان مخلوقا الخ) أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله فهو جن زيد (قوله أو غيره) أي غير الله أي على طريق الكسب فأراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك فهو ضرب زيد عمرا أو يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعني على قول أهل السنة وقوله أو غيره (٣٣٨) يعني على قول المعتزلة فأن دفع ما يقال أن هذه العبارة أصلها للمعتزلة

وقعت من الشارح وهو (قوله وسواء كان) أي ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه أي عن غير الله (قوله أولا) أي أولا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كرض ومات) ظاهره أن المرض والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع أنهم ليسا صادرين عن غير الله أصلا فالأولى أن يمثل بغير تحررك المرتعش وأجيب بأن قوله أولا معناه أو ليس صادرا عن غير الله باختياره وهذا صادق بصورتين الأولى أن يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش والثانية أن يكون غير صادر عنه أصلا كالمرض والموت لأنها سلبية تصديق بنفي الموضوع والمثال الذي ذكره الشارح للصورة الثانية أو أن المراد بالصدور عنه الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيحقق الصدور

ووصفه وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله أو غيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة الأولى ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمنين أثبت الله البقل

أربعة أقسام أولها ما يطابق الواقع والاعتقاد معا (كقول المؤمنين أثبت الله البقل) فان انبأت البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد المؤمنين

واستبعادا في محنته الصغير في الأصول وسيأتي الكلام عليه في المجاز الاسنادي إن شاء الله تعالى (تنبه) أعلم أن الاسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير بل لأنهم من ذلك كقولنا خلق الله السماء وقام زيد فزيد غير مؤثر القيام بل هو واقع بخلق الله تعالى ولكن نسبة القيام اليه حقيقة بمعنى أن العرب إنما وضعت قام لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى فان قلت إذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة قلت الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم وليس كلامنا فيه وتطلق على ما هو محتمل الأوضاع اللغوية وكلامنا فيه فالعرب لم تلاحظ في قام بغير نسبة القيام اليه وان كان الله تعالى خالقها ولذلك لا يصح سلبه عنه فلا تقول ما قام زيد بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل وأما قوله صلى الله عليه وسلم حين حلف أنه لا يحمل قومائهم ما أنا جلتكم ولكن الله جلتكم فهو تنقي مجازي مثل وما رميت فان قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى أعني فعل العبد قلت أما شرعا فلا وأما لغة فنعم وكيف لا وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب إلا إلى العبد من الحركات بل لا يسوغ شرعا اسناد الفعل إلى الله سبحانه وتعالى إذا كان غير لائق وإن كان خالقا له كالقيام والقعود منا والأفعال المحرمة وحاصله أن الاسناد الحقيقي أقسام الأول ما يراود وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى كقولنا خلق الله ورزق الله الثاني ما يراود وقوعه حكما مثل قام زيد الثالث ما يراود مجرد الاتصاف مثل مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل برد الماء وإذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف ما هو له معناه لغة ومن الغريب أن ابن قتيبة قال فيما نقله عنه ابن رشيقي في العمد ومصابيح مواد البيان لو كان المجاز كذا بالكان أكثر كلامنا باطلا لا نقول ثبت البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر وكان الفعل في وقت كذا وهو لم يكن وإنما يكون فيه اه ولا يخفى ما فيه من النظر إلا أن يريد بكون هذا لا مور مجازا أنه ليس في واحد منهم فاعل محقق الوجود من فاعله ومن الغريب أيضا أن الراغب قال في كتاب التريسة إلى محاسن الشريعة أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده إليها عشرة أشياء فاعل يصدر عنه

بهذا المعنى في المرض والموت (قوله أثبت الله البقل) أي فان انبأت البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمنين كالنجار لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة إذا كان المخاطب يعتقد إيمان المتكلم وأنه ينسب الآثار كلها لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا أو كافرا لأن المفهوم من حال المتكلم في هذه الحالة كون الاسناد لما هو له وأما لو كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم ممن يضيف الانبأت للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لأن اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب متوردا في اعتقاد المتكلم هل هو ممن يضيف الانبأت لله أو غيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا وظاهر أن يقال أنه حقيقة إذ ليس هنالك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغير من هو له

* والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الافعال كلها هو الله تعالى * والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفي الطبيب المريض معتقدا شفاه المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكنا الا الدهر ولا يجوز ان يكون مجازا والانسكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من ايهام الخطأ بدليل قوله تعالى عفيبه وما لهم بذلك من علم ان هم الا يظنون والمتجوز المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن وانما الظن ان يعتقد ان الامر على ما قاله

وظاهر حاله ان الاسناد لمن هو له فنأمل اه سم (قوله وقول الجاهل) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد بالجاهل بالموثر القادر وهو الكافر (قوله أثبت الربيع البقل) أي فان اثبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وأنه ينسب الاثر لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا وكافرا مثله املو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقده أنهم مؤمن وأنه ممن يضيف الاثبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد (٢٢٩) المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد

لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم وقوله أثبت الربيع يحتمل أن يراد منه المطر وأن يراد منه زمن الربيع وهو التبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي ممن الخ أملو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب

(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أثبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الانعزال كلها وهذا المثال

(و) ثانيهما ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (كقول الجاهل) وهو من يعتقد نسبة التأثير الى الزمان بواسطة الامطار (أثبت الربيع البقل) فان اثبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع ويحتمل أن يراد بالربيع المطر وثانيهما ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي خلق الله افعال العبد الاختيارية اذ لم يعرف انه يعتقد خلافه فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الافعال الاختيارية هو العبد ولما ينصب القرينة صدق عليه انه اسناد لمن هو له بحسب ظاهر حال المتكلم فهو من الحقيقة ولم يغل المصنف

كالنجار وعصر يعمل فيه كالخشب وعمل كالنجار ومكان وزمان يعمل فيهما والى آلة يعمل بها كالنجار والى غرض قريب كالنجار الباب والى غرض بعيد كتحصيل البيت به والى مثال يعمل عليه ويهتدى به والى امر شديد يرشده وكل ذلك قد ينسب الفعل اليه فتقول أعطاني زيد وأعطاني الله قال الله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وقال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم فأسنده الى الامر والى المباشر وقال الشاعر * وألسنيه الهالكى * وقال * كساهم محرق * فنسب الفعل لعاملها وفي الثاني لمستعملها وقيل بذلك أو كما قولك نفع قنسب الى الآلة كما يقال سيف فاطع ويقال ضرب فبصل فنسب الى الحدث وعيشة راضية فنسب الى المفعول وقال تعالى حرما آمنات فنسب الى المكان وقيل يوم صائم وليل ساهر فلما كانت أفعالنا كذلك صح في الفعل الواحد أن يثبت لاحد الاسباب مرة وينتفى أخرى بتطرين مختلفين وعليه قول الشاعر

وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له (قوله وهو يخفيها) أي تلك الحالة منه وأما لو قال خلق الله الافعال كلها لمن يظهره حاله كان الاسناد مجازا لان الظاهر قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل السبب وهو الله تعالى في زعمه وأورد عليه أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الافعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر أم لا وحينئذ فالاولى الاقتصار على القيد الثاني اذ لا حاجة للاول الا أن يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله أي في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الامر فله القدر وقال العلامة عبد الحكيم ان بين عدم العرفان والاخفاء عموم من وجه اذ عدم عرفة المخاطب بجميع اظهار المتكلم واخفاء المتكلم بجميع عرفة المخاطب فأحد القيدين لا يغني عن الآخر كما توهم بنى شئ آخر وهو ما اذا قال المعتزلي ذلك لمن لا يعرف حاله ولمن لا يعرفها فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حاله واحد ولا مانع منه بالظن لشخصين (قوله خلق الله الافعال كلها) أي الاختيارية والاضطرابية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي لاعتقاده أن خالق الافعال

والرابع ما لا يطابق شيأ منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بها دون المخاطب

الاختيارية هو العبد (قوله منقول) أي غير مذكور في المتن أي في مقام التمثيل لقلة وجوده ولا تنوهم من عدمه كونه أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة لتكون المقام مقام البيان فإن المصنف صرح في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة المذكورة هنا وانما المثال أي في مقام التمثيل لصدق التعريف المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندى أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجزى أنت تعتقد أنه لم يجزى سواء كان ذلك الاعتقاد مطابقاً للواقع أو لا فيكون مثالاً للتقسيم ما لا يطابق شيئاً منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والأدراج (قوله وأنت تعلم أنه لم يجزى) أي فذلك الاسناد من الحقيقة (٣٠٣) ولولم يطابق واحداً منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا يناق ذلك كونه كذا بالان الكذب

استروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جافز يد وأنت) أي وإطال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجزى) دون المخاطب إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة بل واز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجزى قرينة على أنه لم يرد ظاهره

في المتن لهذا القسم لقلة وجوده (و) رابعاً ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد كـ (قولك جافز يد وأنت تعلم) فقط دون المخاطب (أنه لم يجزى) لما على وجه الكذب أو المداراة فهو من الحقيقة ولولم يطابق واحداً منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم وانما قال وأنت تعلم يعني دون المخاطب كما قررنا لا لم يعلم المخاطب أيضاً جازاً أن ينصب علمه قرينة على إرادة غير الظاهر لعلاقة فلا يتعين كونه حقيقة لكن يرد على هذا التقدير أنه لا يمتنع أيضاً أن ينصب المتكلم قرينة غير علم المخاطب على أنه أراد غير ظاهره ولو اختص بالعلم وإن أريد في العلم عن المخاطب حالاً لا ذلك بعدم القرينة مطلقاً لم يأت كونه مجازاً لغيره أن لا قرينة وذلك باطل ثم أنه على ذلك التقدير انما يكون نصب علمه قرينة إذا علم المتكلم علم المخاطب بعدم الجبىء والأفلا فرق بين علم المخاطب وعدمه في أن ظاهره الحقيقة سواء كان على وجه الكذب المحض أو المداراة لان الكذب من باب الحقيقة أن كان مروجاً وأما أن علم كل يعلم ألا خرولاً علاقة ولا قرينة فهو هذان لا ينبغي أن يعد من الحقيقة ولو كانت هي الأصل فيه ولا من المجاز ويدخل في الحقيقة ما فيه سلب لانه يقدر فيه أن لا يثبت كان قبل التي فيصدق في قولنا ما زيد

أعطيت من لم تعطه ولو انقضى حسن القيام من من لم تحرم فأنبت الفعل ونفاه بظن وتقول هذا الخشب قطعه أنا لا السكين وقطعته السكين لأننا * وأعلم أنه من أجل ما قدمناه قال قوم من المحصلين لاشئ من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى لا شغاف فعله عن الزمان والمكان والمادة والآلة وغيرها ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً اهـ وظاهر كلامه أن هذه الأطلاقات ونسبة الفعل لجميع ما سبق حقيقة وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولاً غير بيان أخذان بطرفي الأقران والتفریط والحق بينهما أن شاء الله تعالى ولا يخفى ما في كلام الراغب من الاعتراك (تبيينه) الحقيقة والمجاز التوكيدان هل هما لغويان أو لا

لا يناق الحقيقة (قوله خاصة) أخذته من تقديم المسند إليه على المسند الفعلي لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعبت في حاجتك (قوله إذ لو علمه المخاطب) أي وكان المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم بذلك وألم يجزى أن يكون مجازاً لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة والضمير في علمه واجمع لعدم الجبىء وقوله أيضاً أي كما علمه المتكلم (قوله بل واز أن يكون الخ) أي فيكون مجازاً عقلياً أن كان الاسناد الذي يرد في هذا المثال للملازمة كأن كان زيد هذا سبباً في مجيء الجاني حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على أنه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية

الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيد لم يجزى لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكتفي في المجاز ويجوز أن يكون المتكلم جعله قرينة وليس ثم ملازمة فهو محالاً يعتمد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم إن ظاهر قول المصنف وأنت تعلم أنه لم يجزى يقتضي أنه إذا فقد علم المخاطب بعدم الجبىء وتعين أن يكون الاسناد في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كالأقوال الكاذبة لان المخاطب إذا لم يكن عالماً بأنه لم يجزى يجوز أن يكون عالماً بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجزى وجب شذوذاً لا حظ المتكلم اعتقاداً للمخاطب قرينة على أنه لم يرد ظاهره كان مجازاً وإن لم يلاحظ ذلك كان حقيقة فظهر لك أن القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم على اعتقاد عدم الجبىء كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تحقق القرينة بكون المتكلم عالماً بعدم الجبىء والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظاهر ذلك الاعتقاد عند المتكلم ولو كان المخاطب عالماً بالجبىء إلا أن يقال هذه الصورة مآذرة فلا تندح في تعين الحقيقة

(قوله فلا يكون الاسناد إلخ) أي وحينئذ فيكون مجازا إن كان الاسناد للإبسة (قوله مجاز) أصله مجوز من جاز المكان إذا تعداه لأن الاسناد لغة أي مكانه الأصلي نقات حركاته والساكن قبلها قلبت الفاعل كما يحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن (قوله عقلي) نسبة العقل لأن التجوز والتصرف فيه في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز الغوي فإن التصرف فيه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال مقتضى هذا التوجيه أنه كان يسمى مجازا معقولا لاعتقالي لأن النسبة تأتي لادنى ملابسة (قوله مجازا حكما) أي منسوب بالحكم بمعنى الإدراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق بالفتح للتعلق بالكسر أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه بها فإن قلت إن المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحينئذ فيلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبة الشيء لنفسه قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر اللام من النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية أو اضافية أو ايقاعية وحينئذ فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص للعام وبهذا الجواب يدفع ما يقال إن المجاز العقلي كما يكون في الحكم وهو النسبة التامة يكون في النسبة الإضافية ككرابل والايقاعية كنومت الليل أي وقعت النوم عليه وحينئذ فلا وجه لتلك التسمية المقتضية أنها بما يكون منعلا بالحكم (٣٣١) أعني النسبة التامة وحاصل الدفع أنه ليس المراد بالحكم الذي تعلق به

المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق نسبة وحينئذ فالجواز إذا كان في الإضافية أو الايقاعية يصدق عليه أنه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص للعام وعلى تقدير أن المراد بالحكم الذي تعلق به المجاز النسبة التامة فالسمية المذكورة باعتبار أن كل مجاز عقلي يرجع للحكم بمعنى النسبة التامة والاسناد ما ظاهر أو قدّر أو باعتبار أن المجاز وإن كان في الإضافية والايقاعية

فلا يكون الاسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أي ومن الاسناد (مجاز عقلي) ويسمى مجازا حكما ومجازا في الإثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أي اسناد الفعل أو معناه (إلى ملابس له) أي للفعل أو معناه

فإن أن فيه اسناد القيام في التقدير إلى زيد على أنه هو له وهذا فيه التكلف ووجود الخفاء في التعريف لكن الحمل عليه لا دخل ما فيه النفي من الحقيقة أولى من الحمل على معنى أن المراد بالاسناد الحقيقي الاتصاف بالإثبات أو السلب على وجه الأصالة والحقيقة لا يدخل قولنا ما صام نهارة لأن سلب الصيام عن النهار حقيقي ثابت في نفس الأمر مع أنه مجاز قطعا (ومنه) أي ومن الاسناد مطلقا (مجاز عقلي) لأن حصوله بالتصرف العقلي ويسمى مجازا حكما لوقوعه في الحكم بالمسند على المسند إليه ويسمى أيضا مجازا في الإثبات لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر والسلب حقيقته ومجازه تابعة لما يحق في الإثبات كما تقدم ويسمى أيضا اسنادا مجازيا نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر لأن الاسناد جاوز به المتكلم حقيقة وأصله إلى غير ذلك (وهو) أي المجاز العقلي (اسناده) أي الفعل أو معناه على نسق ما تقدم في الحقيقة (إلى ملابس) بفتح الباء (له) أي للفعل أو معناه

وذلك مبني على أن المركبات موضوعة أولا إن قلنا بالاول فنعم والافلا وقد أعيت الكلام على هذه المباحث في شرح المختصر فليطلب منه ص (ومنه مجاز عقلي وهو اسناده إلى ملابس له

لكن الحكم أثرف منها ما اعتبر الأشرف في التسمية وهذا لا ينافي أنه قد يكون في غير الحكم كإضافية والايقاعية (قوله ومجازا في الإثبات) إن قلت التقييد بالإثبات يقتضي عدم جريانه في النفي وليس كذلك ألا ترى إلى قوله تعالى فارجع تجارتهم أوجب بأن التقييد بالإثبات لا شرفيته أولاه الأصل لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات بمعنى أن النفي لا يكون مجازا إلا إذا كان الإثبات كذلك أو أن النفي يرجع للإثبات بالملازمة فقوله تعالى فارجع تجارتهم جعل من قبيل المجاز لكون اسناد الرجوع إلى التجارة اسنادا إلى غير ما هو له أو أن رجعت تجارتهم بمعنى خسرت أو أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الإيجاب والنفي إذ في كل منهما انتساب واتصاف (قوله واسنادا مجازيا) أي اسنادا منسوب إلى المجاز واعتراض بأن فيه نسبة الشيء إلى نفسه لأن المجاز هو الاسناد وأوجب بأنه من نسبة الخاص للعام لأن المجاز يشمل الغوي أيضا أي أنه يسمى اسنادا منسوب بالمطلق مجاز من حيث أنه فرد من أفراد ما وأن المراد بالمجاز المنسوب إليه المصدر أعني التجوز والمجازة وحينئذ فالعنى يسمى اسنادا منسوب بالمجازة لأن ذلك الاسناد جاوز به المتكلم أصله وحقيقته وأوصله إلى غيره فإن قلت إن هذا المجاز على ما يأتي لا يختص بالاسناد أعني النسبة التامة بل يجري في الإضافية والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يوجب الاختصاص أوجب بأن اقتصارهم في التسمية على الاسناد لا شرفيته أو أن المراد بالاسناد مطلق النسبة من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله إلى ملابس له) أي إلى شيء يئنه وبينه ملابسة وارتباط وتعلق ثم أنه يصح فتح الباء وكسر هاء

قول المصنف ملابس لان الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما أسند اليه ملابس بالكسر وملابس بالفتح الآن المناسب لقوله ملابس الفاعل أن يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الآتي وله ملابس شق (قوله غير ما هو) بالجر على الصفة أو بالنصب على الحال ولا يقال على الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة (قوله مبني) أي مسنده حقيقة (قوله يعني غير الفاعل الخ) حاصل ذلك انه اذا أسند الفعل أو مادل على معناه للفاعل النحوي فان كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند اليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوي مصدرا أو ظرفا أو سببا أو مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا أسند الفعل أو مادل على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوي مدلوله هو المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كالأول كان نائب الفاعل مصدرا أو ظرفا أو مفعولا نحو قولك أقم السبيل فان السبيل هو الفاعل الحقيقي للأفعام لانه هو الذي علا الأرض فقوله غير الفاعل أي الحقيقي وقوله في المبني للفاعل أي النحوي وقوله وغير المفعول به أي في الواقع وقوله في المبني للمفعول به أي النحوي وذلك لما تقر من أن ما هو في المبني للفاعل هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وأن ما هو في المبني للمفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه ثم اعلم أن ظاهر المصنف فاسد وذلك لان الضمير المحرور في قوله (٣٣٣) وهو اسناده الى ملابس له وكذا قوله غير ما هو راجع للفعل أو معناه أي لاخذ

الامرين كما هو قضية أو
فالعني حينئذ اسناد أحد
الامرين الى ملابس
لاحد هما وذلك الملابس
غير الملابس الذي أحد
الامرين له وهذا صادق
على الاسناد في ضرب زيد
بالبناء للفاعل اذ يصدق
عليه أنه اسناد أحد الامرين
وهو الفعل الى ملابس
لاحد الامرين وهو زيد

(غير ما هو) أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غير في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط
ما قبل انه ان أراد غير ما هو عند المتكلم في الظاهر

(غير ما) أي غير الملابس الذي (هو) أي الفعل أو معناه (له) أي لذلك الملابس يعني أن الفعل
المبني للفاعل حقه أن يسند الى الفاعل فاذا أسند الى غير الفاعل من مفعول أو مصدرا أو ظرفا مطلقا
لكونه ملابس له فصار ذلك الغير في تلبسه به كالفاعل في مطلق التلبس يكون اسناد ذلك الفعل لذلك
الغير للباسه مجازا وكذا الفعل المبني للمفعول حقه أن يسند للمفعول وما يجري مجراه فاذا أسند لغير ذلك
كالفاعل لشبهه به في الملابس يكون اسناده مجازا وقولنا الشبه في الموضوعين ليس المراد بذلك التشبيه

غير ما هو

بتأول

غير الملابس الذي له أحد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا أمضرب عمرو فيلام

أن يكون مجازا ولا فائل بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله يعني الخ وحاصله أن كلام المصنف فيه اجمال وتفصيله أن يقال المراد
اسناد أحد الامرين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذي له ذلك الاحد فخرج ضرب زيد فان ضرب أسند الى ملابس له وهو زيد وذلك
الملابس هو الذي له ذلك الفعل ولما كان في كلام المصنف خفاء وإبهام قال الشارح يعني الخ (قوله سواء كان الخ) أشار بذلك الى أن
الاقسام الاربع التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها أعني ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط وما
طابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منهما والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال
المخاطب فنال ما طابق الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن أنبت الله البقل لمخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الانبات الربيع وعلم المتكلم
بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثاني أعني ما طابق الواقع فقط قول المعتزلي
خلق الله الافعال كلها من يعرف حاله وهو يعتقد أن المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث
أعني ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك الفائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك الفائل باعتقاده
ومثال الرابع أعني ما لم يطابق واحدا منهما قولك جاف زيد وأنت تعلم أنه لم يجي وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة
الكذب (قوله وبهذا) أي التعميم في قوله غير ما هو المستفاد من قوله سواء الخ (قوله سقط ما قبل) أي اعتراضا على المصنف ووجه
السقوط انه حينما عمنافي ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله بتأول أي قرينة محتملنا الى
بالنسبة الى بعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور عما كان المسند اليه فيه غير عند المتكلم في الظاهر

(قوله فلا حاجة الى قوله بتأول) أي لانه لا يستدل بغير ما هو له في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند اليه غير قوله الى غير ما هو له يتضمن اعتبار القرينة (قوله وهو) أي عدم الاحتياج لظاهر لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولان لم عدم الاحتياج اذ دلالة الالتزام معجوزة في التعريف (قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ) أي لانه لعين ما هو له وحيث خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع (قوله مجازا) حال من قول (قوله باعتبار اسناد الى السبب) أي لان الله سبب في الانيات عند الجاهل والمنبت حقيقة عندهم هو الربيع (قوله بتأول) الباء للصاحبة أي اسناده اسنادا ماصاحبا لتأول ويصح أن تكون الباء للإبسة أو السببية أي اسنادا ملابس لتأول أو اسنادا ملابس بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا يرجع اليه فمعناه تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤل المجاز اليها أو الموضع الناشئ من العقل والمراد بتطلبهما الالتفات اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر • واعلم أن المجاز العقلي عند الشيخ عبد القاهر تارة يكون له حقيقة أي فاعل يكون الاسناد له حقيقة فهو أنبت الربيع البقل فان حقيقته أنبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة أي فاعل حقيقي فهو أقدمني بذلك (٣٣٣) حق على فلان فالاقدام ليس له

فاعل حقيقي يكون الاسناد له حقيقة اذ هو أمر اعتباري بخلاف قدم الازام فان له فاعلا حقيقا لان القدوم أمر موجود فلا بد له من موجود تقول قدمت بذلك لاجل حق على فلان تقول الشارح من الحقيقة اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يؤل وفاعل يؤل ضمير يعود الى الاسناد أي طلب الحقيقة وملاحظتها التي يؤل أي يرجع المجاز اليها ومعزرجوع المجاز اليها أنه يتفرع عنها بأن

فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأول تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة

الذي أصله أن يكون بالكاف فيكون هذا مجازا لاستعارة على ما سيجي قبل المراد أن ذلك هو المعنى في تحقق علاقة التجوز في الاسناد من غير مراعاة شروط أصل التشبيه لاني تقدير التركيب قبل التجوز ولا في حصول محسنات التشبيه في أصل المعنى واذا لم يراع ذلك ليقدر نقل لفظ المسند اليه لغير معناه فلا يكون استعارة فتأمل اشلا يكون هذا مذهب السكاكي المردود فيما يأتي ان شاء الله تعالى وقوله غير ما هو له صادق بكونه غير في الواقع فقط وغير اعند المتكلم فيما يظهر من حاله فان خرج الاول بقوله (بتأول) والتأول التفعل من آل الى كذا يرجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو الموضع الذي يؤل اليه الكلام من حقيقته الأصلية وذلك التطلب يكون من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون بالدليل والامارة وذلك ينصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فعاد حاصل معنى التأول الى الجمل

بتأول) من قوله اسناد جنس والضمير لاحد أمرين الفعل أو معناه وقوله الى ملابس له أي الفعل أو معناه وضمير هو كذلك أي غير ما الفعل له أو معناه وقوله بتأول يتعلق باسناد وخرج به قول الجاهل أنبت

(٣٥ - شروح التلخيص أول) ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع الفرع لاصله مثلا المؤمن الذي يضيف الانيات لله تقف نفسه عن اسناد الانيات للربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الاصل أنبت الله البقل الربيع وأن الربيع سبب عادي فانها تسند الانيات اليه وتنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن أنبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضى بذلك فقوله تطلب أي طلب المتكلم أو المخاطب الحقيقة التي يرجع اليها المجاز وانما عبر بالتطلب دون الطلب لاشعار بأن الطلب لا يلزم أن يكون واقعا بل مجرد الالتفات لانه على السكك وقوله أو الموضع اشارة للقسم الثاني وهو عطف على ما وقوله من العقل من نفسه لا ابتداء حال من الموضع والمعنى أو طلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقيق في نفس الامر بأن يكون ذلك الموضع قريبا من لفظ الفعل الذي لا فاعل له حقيقي ويلاحظ العقل انه أصل له كأن يلاحظ العقل أن الاقدام راجع للقدوم وانه أصل له وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فصدوق الموضع في المثال المذكور قدمت وتوضيح ذلك أن المجاز الذي لا حقيقة له كما في أقدمني بذلك حق على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه أمر متوهم لا فاعل له فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل أن القدوم أصل للاقدام وأن الاصل قدمت حق على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا في الواقع فالاقدام محل من جهة العقل وهو القدوم هذا ويصح أن يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضع الذي يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومسافة لهما ابتداء هو العقل

(قوله أو الموضع) أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسنده مجازي الذي يؤل الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المساء لا قدم في قولك أقدمني بلدك حتى على زيد وهكذا كل اسناد مجازي لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أي عدم تحقق استعماله وقصد على ما ساقى قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر وحاصله عند نصب قرينة وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذي ذكره اطلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب أن المراد حاصله باعتبار لازمه أي أن نصب القرينة لا يلزم لما ذكره المصنف أطلق اسم المزموم وهو التأويل (٢٣٤) أعني طلب الحقيقة أو الموضع وأراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق

الكفاية ان قلت لان سلم أن نصب القرينة لازم للملاحظة الحقيقة أو الموضع لجواز أن يلاحظ الحقيقة أو الموضع ولا ينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة أو الموضع ملاحظة بعينه بها وهي انما تكون مع القرينة وبيان ذلك أن التطلب من جهة العقل ومعلوم أن تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا اذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على أن المراد غير الظاهر فان قلت حيث حل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتي ولا بد للجاز من قرينة فائدة لعلمه من هنا ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه اذا قرينة

أو الموضع الذي يؤل اليه من العقل وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (وله) أي للفعل

ينصب القرينة على خلاف الظاهر وينبغي أن ينصب لكون التأويل الذي هو التطلب المذكور يحتمل أن يكون من المتكلم فيكون معنى التطلب في حقه أنه تطلب لجازه قبل النطق به ما يتحقق به ذلك المجاز من شرطه وهو العلاقة والقرينة اذا المجاز بلا شرطه باطل وعلى هذا فن لم يذكر العلاقة فلا استغناء عنها بالقرينة وعليه تكون من في قولنا من الحقيقة ابتداءية ويكون معنى التطلب الصحيح المجاز ودليله لا طلب الحقيقة بالدليل ويحتمل أن يكون من السامع فيكون معناه أنه أسند الى الغير مع كون المستند مصاحبا لكونه تطلب السامع فيه حقيقة لظهور القرينة الدالة على خلافها وهو الموافق لما ذكرنا أولا وتفسير الغير بمايم الغير في الواقع فقط والغير في ظاهر الحال فقط والغير في الاعتقاد فقط والغير في الواقع وظاهر الحال أو الاعتقاد والغير في الاعتقاد والظاهر وذلك بأن يراد بذلك مطلق الغير فيكون ذكر الغير أولا كفصل الجنس ويكون ذكره بتأويل الذي يعين الغير في ظاهر الحال كفصل النوع برذا القول بأنه ان أراد الغير في الواقع خرج قول الجاهل أنبت الربيع البقل عند قصده الاسناد الى السبب في زعمه وان أراد الغير في الظاهر لم يمتح إلى قوله بتأويل وذلك لان الغير اذا فسر بالقدر المشترك بين الغيرين وغيرهما أي لا دليل على التعيين احتيج الى بيان المراد من ذلك بخلافه على أن هذا الاعتراض فيه التخصيص بالواقع وظاهر الحال بلا محص وقد يجب أن المحص أنا ان قطعنا النظر عن القرينة فالمبتدأ الغير في الواقع وان نظر الى القرينة فهم منها الغير بحسب الظاهر لانه هو المذكور في تعريف الحقيقة فلهذا خصص التريديهما ولكن لا يمتح أن التفسير بالعموم يحتاج الى التقييد لانه انما يتجه ان سلم أن أحد الاحتمالات السابقة لا يتبادر منه وأما ان ادعى أن المبتدأ من غير ما هو له انما هو الغير عند المتكلم فيما يظهر من حاله أو الغير في الواقع فقط أو الغير في الاعتقاد فقط أو فيهما لم يتجه ولم يتم تأمله ثم أشار الى تحقيق وتفصيل في التمرين فقال (وله) أي والفعل أو معناه

الربيع البقل كما ساقى فقد تكل اخرج أقسام الحقيقة بمجموع الفصول ص (وله)

لما هو له أجيب أن فائدة قوله الآتي ولا بد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ملاسات

ولم يكن بقوله بتأويل عن قوله لغير ما هو له لانه على المعنى المذكور التزامية وهي مهيورة في التعاريف فان قلت ان من لوازم المجاز العلاقة كما أن القرينة من لوازمه وحيث أن الأولى للشارح ادراجها في التأويل بأن يؤول وحاصله أن ينصب علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة أولى لان المصنف تعرض للقرينة فيما بعد بقوله ولا بد له من قرينة قلت انما يدرج الشارح العلاقة في التأويل تقدم الإشارة اليه في قول المصنف لا بد وذكره القرينة فيما بعد انما هو لاجل التوطئة لتقسيمها الى لفظية ومعنوية لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد بكون القرينة صارفة عن الحقيقة أن الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد أن ظاهر الكلام مع قطع النظر عن ما يفيد أن الاسناد في اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد أنه غير ما هو له (قوله أي للفعل) أي أو معناه ففيه اكتفاء وانما اقتصر على الفعل مع ان الامثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الأمير المدينة وبعضها لما في معناه نحو عيشة راضية لانه الأصل ويبعد أن يكون المصنف أراد بالفعل الغوى وهو الحديث لخالفه لما مر من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح

في أن المراد بالفعل الفاعل الاصطلاحي واللازم استدلاله قوله أو معناه فإن قلت ان المصنف عذم بجملة الملابس المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف فيلزم ملابسة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملابسة الشئ لنفسه ويلزم عليه ملابسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف للمفعول به وهو باطل لانها لا تنصبه قلت ذلك لزوم ممنوع لجواز أن يكون الكلام على التوزيع فقوله والمصدر أى في غير المصدر وقوله والمفعول به أى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف فالخاصل أنه لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه الامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل واحد منهما بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على أنه لا يلزم من ملابسة المصدر للمصدر ملابسة الشئ لنفسه (٢٣٥) لجواز أن يكونا متغايرين وان كانا

مصدرين كما في أعجبنى قتل

الضرب فان القتل ملابس

للضرب لكونه سببا فيه اذ

لا بد من الملابة بين العامل

ومعموله (قوله وهذا) أى

قول المصنف وله ملابسات

(قوله اشارة) أى ذو اشارة

أو مشير (قوله الى تفصيل)

أى تعيين (قوله وتحقيق)

المراد به الذى كره على الوجه

الحق فهو مغاير لما قبله

والتحقيق من قوله بعد

فان سنده للفاعل الخ (قوله

للتعريفين) أى تعريف

الحقيقة العقلية وتعريف

الجزا العقلية لذكره فى الاول

الملابس الذى له وفى الثانى

الملابس الذى ليس له

(قوله أى مختلفة) هذا

تفسير باللازم اذا شئت

معناه التفرق كما يشهد به

قول الشاعر

وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق التعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شئت كريض ومرضى (بلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان)

(ملابسات شتى) جمع شئت كريض ومرضى بمعنى مفقوفة مختلفة ثم اشار الى تسمية تلك الملابس فقال (بلايس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان)

ملابسات شتى الخ ش أى للفعل أو معناه ملابسات متعددة فهو بلايس الفاعل والمفعول به وبلايس المصدر وظرفى الزمان والمكان والسبب * واعلم أن الاسناد هنا ما أن يرايه الحكم الدائرين المسند والمسند اليه أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول أو غير من متعلقات الفعل * أما الاول فاعلم ان الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه كما سبق وذلك المسند اليه إما فاعل أو ما هو فى حكم الفاعل مثل المبتدأ واسمى كان وان وغير ذلك من المحكوم عليه وهذا فى كل اسناد مجازيا كان أم حقيقيا فنقول اذا وقع الاسناد فالحكم على ما أن يكون هو الفاعل فى نفس الامر أو المصدر أو الزمان أو المكان أو المفعول أو السبب فالاول وهو اسناد الفعل الى فاعله لا يكون الاحقيقة ونعني فاعله الذى هو له مثل قام زيد فقد اسند الفعل لفظا ومعنى الى فاعله هذا مضمون كلامهم * الثانى اسناده الى المفعول معناه أن يجعل ما هو له فى المعنى مفعول فاعلا أو فى حكم الفاعل فالفعل كقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فان راضية مسندة الى ضمير العيشة فقد جعلت العيشة فاعلا وانما هى مفعول فى المعنى لانها مرضى بها وكذلك ماء دافق فقد جعل المرضي به راضيا والمدفوق دافقا ومنه سر كاتم أى مكتوم حكاه ابن السكيت والذى فى حكم الفاعل سبيل مضمون لأن المضمون هو الماء والسبيل فى الحقيقة مالى للوادي لا مملوء فقد اسند الفعل الى الفاعل معناه انه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الاصل وهو السبيل نائبا عن الفاعل لفظا والنائب عن الفاعل لفظا مفعولا معنى فقد اسند الافعال فى المعنى الى الوادى الذى كان مفعولا فصار السبيل مفعولا فبنى الفعل له (١) ونظر المصنف فى الايضاح فانه فى عيشة راضية جعل المفعول معنى فاعلا لفظا وفى سبيل مضمون جعل الفاعل معنى نائبا عن الفاعل وهو المفعول فى الاصل فقال ان هذا عكس الذى قبله وليس كذلك بل سبيل مضمون مثل عيشة راضية فان العيشة كانت مفعولا جعلت فاعلا والوادي كان

وقل لجديد النوب لا بد من بلى * وقل لاجتماع الشمل لا بد من شت

أى لا بد من تفرق واختلاف لازم لتفرق (قوله جمع شئت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله بلايس الفاعل) هذا مستأنف

استثنافا بما أتى به لتفصيل الملابس وقوله بلايس الفاعل أى الحقيقى لصدوره منه أو قيامه به والمراد أنه يلابسه مطلقا سواء كان بلا

واسطة أو بواسطة الحرف نحو كنى بالله (قوله والمفعول به) أى لوقوعه عليه والمراد أنه يلابسه مطلقا سواء كان بلا واسطة أو

بواسطة حرف فهو مررت بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولاجل التأديب ولا يقال له مفعول فيه ولا مفعول له لانهما انما

يطلقان على المنصوب بتقدير فى واللام على العول المشهور خ لا فالابن الحاجب وعباد كرم التعميم ظهر وجه ترك المصنف الجار

والجور (قوله والمصدر) لكونه جزءا مفهوما فيلابسه بدلالته عليه تضمنا وكذا يقال فى الزمان أو أن ملابسته للزمان لكونه

لازما لوجوده (١) قوله ونظر حرر هذه الكامة فان الاصل الذى بيدنا سقيم كتبه معصمه

(قوله والمكان) أي بسبب دلالة عليه التزاما باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) أي لخصوله به وسواء كان السبب مفعولا له أولا كما في بني الأمير المدينة (قوله ولم يتعرض للفعول معه) نحو جاء الأمير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيدوا كبا (قوله ونحوهما) أي كاتمير نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الا زيدا (قوله لا يسند اليها) أي بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها (٢٣٦) أيضا فيصح أن يقال في جاء الأمير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الراكب

المخ قلت المراد أن هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقيد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيما اذا رفع الاسم وأسند اليه الفعل (قوله فاستداه الى الفاعل) أي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ما حق الاستداه أن يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم في الظاهر وقوله اذا كان مبنيا أي للفاعل النحوي وحينئذ في الكلام استخدام وكذا يقال في المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لأجل اخراج قول المؤمن أثبت الربيع البقل من الحقيقة لأنه وان أسند الفعل المبنى للفاعل له اكن ذلك الفاعل الذي أسند

المكان والسبب) سواء كان عقليا أو عاديا أو شرعيا وأما غير ما ذكر من متعلقات الفعل فلا يسند لها الفعل ولو كان له لاساله بالتعلق كالمفعول معه والحال والتمييز فلم يتعرض لها لان المراد باللبسات التي يسند الفعل لها (فاستداه) أي الفعل (للفاعل) اذا كان مبنيا كقولنا قام زيد حقيقة (و) اسناد (للمفعول به اذا كان مبنيا) كقولنا ضرب بكسر الراء زيد حقيقة (أيضا

مفعولا صار فاعلا ولذلك انقلب السبيل الذي كان فاعلا لمفعولا فبقي له الفعل فبقي مفعول وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية * الثالث اسناده الى المصدر وهو أن تجعل ما هو في المعنى مصدر فاعلا لفظيا أو في حكمه مثل شعر شاعر فان شاعر اسند الى شعر الشعر قلت وليس مثالا صحيحا لان شعر في قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذي هو المصدر والمثال الصحيح سبذ كرنى قومي اذا جذبهم * وفي الليلة الظلماء فقد البدر

وكذلك قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة * الرابع اسناده الى اسم الزمان مثل نهارة صائم فقد أسند صائم الى النهار معناه انما يجعل اسم الزمان فاعلا فاسند الصوم اليه وينبغي تقييد ذلك بارادة هذا المعنى فانه يصح أن تقول نهارة صائم حقيقة أي قائم الطهيرة يقال صام النهار اذا قام قائم الطهيرة ولا بد من ارادة الحقيقة الشرعية فان الصوم في اللغة مطلق الامسالك فيصح اسناده للنهار حقيقة ومن هذا الباب قولهم ولله ثلاثون عاما وصيد عليه يومان وليلة ما طسرة وليل ساعر وقوله تعالى والنهار مبصرا * الخامس اسم المكان مثل نهر جار وهو كطرف الزمان وهذا المثال انما يصح اذا كان النهر اسما للشق فان كان اسما للواء وحده فهو حقيقة ولاهل اللغة في ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين * السادس السبب وهو ان تجعل ما هو سبب الفعل في المعنى فاعلا أو في حكمه مثل بني الأمير المدينة لكونه سبب في بنائها قال الخطيب يريدون بنيت المدينة للأمير وبعضهم يجعل هذا المثال للسبب وكلاهما صحيح قلت ليس معناه ما ذكره وانما يكون معناه بنيت الأمير بتقدير أن يكون السبب فيكون من القسم الذي ذكره بعد وقوله وكلاهما صحيح فيه نظر لانه على المسببية يرجع في المعنى الى المفعول من

له الفاعل النحوي لا الحقيقي وكذلك يخرج قول الجاهل المعلوم جهله أثبت الله البقل عن الحقيقة أجهل لان الفعل المبنى للفاعل لم يسند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر فهو ما قبله داخل في الجار لكونه اسادا الى غير الفاعل الحقيقي لأجل الملازمة (قوله أي للفاعل أو المفعول به) أي فالضمير راجع له ما وأفراد الضمير لان العطف باو (قوله يعني أن اسناده الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسد لانه يفيد أن الفعل اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للفاعل أو للمفعول به يكون حقيقة واذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل أو للمفعول به يكون كذلك لانه اذا كان مبنيا للفاعل وأسند للمفعول يكون مجازا كما في عيشة مرضية وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وأسند للفاعل يكون مجازا كما في سبيل مقيم أشار الشارح بالعناية الى أن في كلام المصنف توزيعا وأن الاصل واسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا حقيقة

كأمر وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً وقولاً مأهولاً يشملهما وإسناده إلى غيرهما المضاهاة المأهولة في ملابسة الفعل

(قوله كأمر من الأمثلة) أي للحقيقة لا لالاسناد إلى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أنه لم يذ كر سابقاً مثلاً لالاسناد المبني للمفعول إلى المفعول (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لالاسناد الفعل المبني للفاعل ولم يذ كر من أمثلة المجاز لالاسناد الفعل المبني للمفعول واحد أعني سبيل مضمناً أنه أسند فيه معنى الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل فنقول إسناده إلى المصدر لا يكون إلا مجازاً نحو ضرب ضرب شديد وإسناده إلى المكان والزمان أن كان بتوسط في ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على الاتساع بأجرائهم مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كأن مجازاً نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول به لا يسند إليه الفعل المجهول مالم يجز باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار وإسناده إلى السبب الغير المفعول به مجاز ولاجل إخراج إسناد المجهول إلى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله وإلى غيرهما (٢٣٧) بقوله للملابسة لأن الاسناد لهما ليس

لاجل الملابسة بالمعنى المذكور وهذا لم يتعرض للشرح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على أنه قد يقال إن في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة أو مقدرة الاسناد إلى مصدر الفعل حقيقة فإن معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة أو في الدار أو وقع الضرب فيه (قوله أي غير الفاعل) أي من المفعول والأربعة بعده وقوله وغير المفعول به أي من الفاعل والأربعة الأخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لسته منها (قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل الخ) اعلم أن ظاهر كلام المصنف أن الفعل المبني للفاعل إذا أسند لغير الفاعل والمفعول

كأمر من الأمثلة (و) إسناده (إلى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول به (للملابسة)

(كأمر من الأمثلة في قولنا أثبت الله البقل إلى آخرها وهذا في أمثلة الفاعل وأمثلة الاسناد للمفعول به أو شبهه ظاهرة وقد تقدم بعضها في الشرح (و) إسناده (إلى غيرهما) أي إلى غير الفاعل في المبني له ويدخل في الغير المفعول به والغير المفعول به في المبني له ويدخل في الغير الفاعل كما يدخل في المفعول الجور والظرف (للملابسة) أي إسناده الفعل لغير ما بني له لاجل مشابهة ما بني له بغيره في ملابسة الفعل لهما

أجله فيمكن دخوله في قسم عيشة راضية الآن مرادهم بالمفعول في عيشة راضية المفعول به فقط هذا كله على تقدير أن المراد بالاسناد ذلك فقوله أثبت المدينة لا يطلق على بناء الأمير ولا ينهم منه لاحقيقة ولا مجازاً وأما قولك للأمير فليس مسند إليه وأما على التقدير الآخر أن المراد بالاسناد النسبة ولا تستبعده فسيأتي عن سيبويه والسكاكي مثله في الكلام على أسباب العلية فالحكم على ما سبق واضح لأنه يكون تعلق الصفة بالموصوف كراضية بعيشة وغيره مجازاً من غير نظر إلى ضميره المستغنى عنه ويكون في ضرب زيد عمراً إسناد باعتبار الفاعلية وإسناده باعتبار المفعولية وبعد أن انحوت هذه القاعدة على التحقيق فنقول الاسناد إلى الفاعل المعنوي قد يكون والفعل مبني له لفظاً مثل قام زيد فزيد فاعل لفظاً ومعنى حقيقة ولا يكون إلى نائبه لأنك إذا قلت ضرب زيد لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحد انما أسندته باعتبار المفعولية فالفاعل المعنوي ليس المفعول الذي هو نائبه نائباً في المعنى بل في اللفظ فقط والاسناد إلى المفعول به المعنوي قد يكون مع البناء للفاعل كما أنه قد رضى العيشة وإن بنيت لفعل أليس بالحقيقة كقولك رضى العيشة بضم الراء وعلى هذا القياس إلا أنه قد يقال لا يلزم من جعل المفعول فاعلاً أن يجعل كذلك الفاعل مفعولاً بل يستعمل منه القاصر

به يكون مجازاً وأما إذا أسند إليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبني للمفعول إذا أسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازاً وإذا أسند إليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبني للفاعل إذا أسند للمفعول به يكون مجازاً نحو عيشة راضية كأن المبني للمفعول إذا أسند للفاعل يكون كذلك فهو سبيل مضمناً فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسداً أي الشارح بالعناية بتبيين المراد وإشارة إلى أن في كلام المصنف توزيعاً (قوله للملابسة) أي للاختصاص كما أشار إليه الشارح بقوله لاجل الخ واعلم أن هذا المجاز لا بد منه من علاقة كما أن اللغوي كذلك وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعبرة عنها هي الملابسة فقط وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلي من حيث أنه جعلها على دون غيرها بدليل الاقتصار عليها في مقام البيان قال الشيخ ليس لكن يبقى هنا شيء وهو أنه هل يكفي في جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة للملابسة أولاً ببيان تبيين جهتها بأن يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به كما قالوا في المجاز اللغوي أنه لا يكفي أن يجعل الزوم أو التعلق علاقة بل فرد منه لأن ذلك قد مر مشترك بين جميع أفراد فلا بد أن يبين أنه من أي وجه وسيأتي في كلام بعض الفضلاء إشارة إلى هذا الثاني

مجاز كقولهم في المفعول به عيشة راضية وما دأق وفي عكسه سبل مغم

(قوله يعني لاجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا أن العلاقة هي الملازمة بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازي وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملازمات شتى وكان هذا غير مراد وإنما المراد أن العلاقة هي المشابهة بين المسند اليه الحقيقي والمسند اليه المجازي في الملازمة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة أي الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد بالملازمة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسند اليه المجازي كما مر بل المراد بها المشابهة والمحاكاة والمماثلة بين المسند اليه المجازي والحقيقي في التعلق فقوله الشارح يعني لاجل أن ذلك الغير أي المسند اليه المجازي كالنهر في قولك جرى النهر يشبه ما هو له أي يشابه المسند اليه الحقيقي كلما في قولك جرى الماء وقوله في ملازمة الفعل أي وهو الجري فالجري بلا بس الماه من جهة قيامه به وبلا بس النهر من جهة كونه واقعا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاستناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي والحاصل أن العلاقة في هذا المجاز المشابهة بين المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لاجل صحة اسناد ذلك المجازي والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لاجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقي (٢٣٨) المعنى المجازي قال الفري أن قلت لا شيء حول الشارح العبارة وفسر الملازمة

بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذي ليس هو له مع أن ذلك كاف في اسناد الفعل إليه قلت الباعث له على اختيار ذلك أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له إلى غيره وإن كفي فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم سم) أي

يعني لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملازمة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بيني للفاعل وأسند إلى المفعول به أذ العيشة مرضية (وسيل مغم في عكسه أي فيما بيني للمفعول وأسند إلى الفاعل لان السبل هو الذي يفعم أي يملأ)

(مجاز كقولهم سم) فيما بيني للفاعل وأسند للمفعول مجازا (عيشة راضية) فان العيشة مرضية وإنما الراضي صاحبها (و) كقولهم فيما بيني للمفعول وأسند للفاعل مجازا (سبل مغم) فان السبل مغم

فان دفع في الأصل منع ذلك أسندا إلى الماء قد يقال انه صار قاصرا بمعنى مندفع وفيه نظر وقد يقال هو منع دأق نفسه والظاهر أن إذا جعلنا المفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا وبوجه ما تقدم في سبل مغم لانا إنما قلنا مغم بالبناء للمفعول لانا قد رنا أن المفعول هو الفاعل فعلمنا ملا الوادي السبل فلذلك صح بناء الفعل للسبل فقلنا أقم السبل فتبعه قولنا سبل مغم وهو ترجع حينئذ إلى عبارة المصنف فقوله اسناده إلى الفاعل حقيقة لا يريد بالفاعل اللفظي والأورد عليه أن الاسناد المجازي أيضا لا يكون

كلا اسناد في قولهم (قوله عيشة راضية) في حاشية شيخنا الحنفى أصله رضي المؤمن عيشته ثم أقيم عيشة مقام المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضا بكل فصار رضية عيشة وهو فعل مبني للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه وأسند إلى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ في مثل قوله عيشة راضية وقرر شيخنا العدوي أن أصل هذا التركيب عيشة رضية صاحبها الرضا كان بحسب الأصل مسند للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة وقبل عيشة رضية لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا لا نحو بالاحقيقيا ثم اشتق من رضية راضية ففيه معنى الفعل وأسند إلى المفعول قال الفري مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات راض حتى تكون بمعنى مرضية فهو تظهير لابن وناهر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكور والمؤنث ويمكن الجواب بجواز جعلها بالبالغة للتأنيث كعلامة (قوله فيما بيني للفاعل وأسند إلى المفعول به) أشار بذلك إلى أن الشاهد في اسناد راضية للضمير المستتر أعني ضمير العيشة لأن الشاهد في اسناد راضية إلى العيشة لان الاسناد إلى المبتدأ واسطة عند المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة وقوله فيما بيني للفاعل حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بيني مسنده للفاعل على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام وقوله وأسند إلى المفعول به أي الحقيقي والاسناد اليه هنا فاعل نحوي (قوله وسيل مغم) أصله كما قال السيرافي أقم السبل الوادي بمعنى ملاء ثم نبني أقم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند للضمير الفاعل الحقيقي وهو السبل بعد تقديمه وجعله مبتدأ فقوله الشارح وأسند إلى الفاعل أي الحقيقي والاسناد اليه هنا نائب فاعل

وفي المصدر شعر شاعر وفي الزمان نهاره صائم وفي المكان طريق جاري ونهر جار وفي السبب بن الأمير المدينة وقال • إذا
ردت في القدر من يستعيرها •

(قوله من أفعمت الاناء) راجع لقوله مفعم قال الحفيد الأولى أن يقول من أفعم الماء الاناء دليل قول الشرح لأن السبيل هو الذي يفعم
والسبيل والماء بمعنى وأجيب بأن الحامل له على ذلك أن ذلك التعبير هو الشائع في عباراتهم وقال عبد الحكيم لم يقل من أفعم الماء
الاناء لأن الماء ليس بمفعم للاناء بل آلة للافعام بخلاف السبيل فإنه مفعم لواءى (قوله وشعر شاعر) أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل
أعنى شاعر إلى ضمير المصدر وحقه أن يسند للفاعل أعنى الشخص لأنه الفاعل الحقيقي بحيث يقال شعر شاعر صاحب له لكن لما كان
الشعر شبه بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد إليه مجازاً (قوله في المصدر) أي فمابني للفاعل وأسند للمصدر وكذا
يقال فيما يأتي (قوله جذته) أي جذاً جتاه وأصله جذز جذاً أي اجتهد الان (٣٣٩) حق الجذ أن يسند للفاعل الحقيقي وهو

الشخص لا الجذ نفسه
لكن أسند إليه لمشابهة
له في تعلق الفعل بكل منهما
لأن ذلك الفعل صادر من

الشخص والمصدر جزء
معنى ذلك الفعل (قوله
لأن الشعر هنا) أي الذي
هو مصدر في الضمير في
شاعر بمعنى المفعول أي
الكلام المؤلف أي وحينئذ
فهو من باب عيشة راضية
أي من قبيل المبنى للفاعل
المسند للمفعول وليس من
قبيل مابني للفاعل وأسند
للمصدر الذي كلاماً فيه
مخلاف جذته فإنه من
ذلك القبيل ان قلت حيث
كان كذلك فالتمثيل بجذ
جذته هو الصواب لا الأولى
فقط قلت ان الشعر يحتمل

من أفعمت الاناء أي ملائته (وشعر شاعر) في المصدر والأولى التمثيل بنحو جذته لأن الشعر هنا بمعنى
المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لأن الشخص صائم في النهار والماء جار
في النهر (وبن الأمير المدينة) في السبب

بكسر العين أي مالى لا مفعم بالفتح أي ملأه يقال أفعمت الاناء ملأته ماء (و) كقولهم فمابني للفاعل
وأسند للمصدر مجازاً (شعر شاعر) فان الشاعر صاحب الشعر لا الشعر الا أنه يحتمل ان يراد بالشعر
المشعور به لا المصدر الذي هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راضية فالأولى التمثيل بنحو جذته لأن
الجذ مصدر أسند إليه فعل الفاعل (و) كقولهم فمابني للفاعل وأسند للزمان مجازاً (نهاره صائم)
فان النهار مصوم فيه وانما الصائم الانسان فيه (و) كقولهم فمابني للفاعل وأسند للمكان مجازاً
(نهر جار) فان الجارى هو الماء لا النهر الذي هو مكان جريه (و) كقولهم فمابني للفاعل وأسند
للسبب مجازاً (بن الأمير المدينة) فان الباني حقيقة هو العملة والأمير سبب أمر وكذا السبب المالى يسند
إليه أيضاً مجازاً كقوله تعالى يوم يقوم الحساب فان القيام في الحقيقة لأهل الحساب ولكن لأجله
فكان الحساب علة قائمة وسبباً ما كلاً وقد فهم من ذكره في تفصيل الاسناد أن المسند يكون فعلاً
أو معناه مسند الغير ما ينبغي له من فاعل أو مفعول أو ما يجري مجرى المفعول في كون الفعل يحق للفاعل
وعدل به عن الفاعل إليه للإلابة وان الملايسات هي ما ذكر وان الاسناد ليس على طريق ما يكون الى
الافعال لفظي كما سترأى في الجميع وانما أراد المعنوي ويعنى به ما هو له عند التكلم في الظاهر ولا يريد
لما هو له حقيقة أو بتأويل لان كل ما ذكره ذلك وقوله أو المفعول اذا كان مبنياً له يعنى اسناد الفعل
في نحو ضرب يزيد عمر الى الفاعل الحقيقي اذا كان الفعل أو معناه مبنياً له أو الى المفعول اذا كان
الفعل أو معناه مبنياً له وقيدناه بالحقيقي احترازاً عن اسناد الفعل لما جعلناه مفعولاً به مجازاً فان الاسناد

أن يكون باقياً على مصدرية بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالخاصل ان جذته من قبيل المبنى للفاعل المسند للمصدر
قطعا وأما شعر شاعر فيحتمل أن يكون من ذلك القبيل ويحتمل أن يكون من باب عيشة راضية وما لا احتمال فيه أولى مما فيه احتمال ومن
هذا قل أن قول الشارح لأن الشعر هنا بمعنى المفعول أي بحسب المتبادر لفهم وان جاز أن يكون بمعنى التأليف (قوله في الزمان) أي
فمابني للفاعل وأسند للزمان لمشابهة للفاعل الحقيقي في ملايسة الفعل لكل منهما (قوله في المكان) أي فمابني للفاعل وأسند
للمكان (قوله جار في النهر) أي في الحفرة التي يكون الماء فيها (قوله في السبب) أي فمابني للفاعل وأسند للسبب الأمر ونحو
ضرب التأديب فيما أسند للسبب الغائى لأن السبب فوكان واعلم أن القرينة في جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة العقلية الا في
الاسناد الى السبب الأمر فانها الاستحالة العادية والعلاقة في الجميع الملايسة بمعنى مشابة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق
الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لأن تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدوره منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه عليه
أوفيه أو من جهة كونه جراً له الى آخر ما مر ومن هذا يؤخذ أن لا بد في المجاز العقلي من تعيين جهة الملايسة بين الفاعل الحقيقي والمجازي
كما ذكره بعضهم

(قوله وينبغي أن يعلم الخ) القصد من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بأن تعريفه للجواز غير جامع وتقرير الاعتراض أن تقول إن المصنف جعل الجنس في تعريف المجاز الاسناد والنسب الإضافية والابقاعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحينئذ فلا يشملها التعريف مع أن المجاز العقلي يجري فيه أيضاً وحينئذ فالتعريف غير جامع وأشار بقوله اللهم الخ للجواب عنه (قوله أن المجاز العقلي) أي وكذلك الحقيقة العقلية تجري في الإضافية كقولك أعجبتني جرى الماء في النهر وفي الأبقاعية نحو قومت أبي في الليل فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف وحينئذ فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتي بالنظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله أيضاً) أي كما يجري في الاسنادية وقوله من الإضافية بيان للغير والمراد بالاضافية النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والابقاعية هي نسبة الفعل للفعول فإن الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به ثم إن ظاهر الشارح يقتضي أن الأبقاعية غير تامة مع أن نسبة الفعل للفعول إنما تعتبر بعد التمام فكان الأولى الاقتصار على (٢٤٠) الإضافية الآن يقال إنه التفت إلى نسبة الفعل للفعول في حد ذاته بقطع النظر

عن نسبه للفاعل ولائشك
أنها غير تامة (قوله نحو
أعجبتني الخ) مثال للاضافية
وقوله ونحو قومت الخ مثال
للابقاعية وإذا فصل بنحو
(قوله وجرى الانهار) جعل
هذا وما بعده من المثاليين
من المجاز في النسبة الإضافية
إذا جعلت الاضافة بمعنى
اللام وأما وجعلت بمعنى
في فلا يكون مجازاً بل حقيقة
والحاصل أنه لا بد من
النظر لقصد المتكلم ونفس
الامر فإن كان ما قصده
مناسباً بحسب نفس الامر
فحقيقة والأفجاز ومجرد
مناسبة نوع من الاضافة
لا يقتضي أن تكون حقيقة
مالم يقصد (قوله شقاق
بينهما) الشقاق هو النزاع

وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضاً من الإضافية والابقاعية نحو
أعجبتني أتيان الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فامكروا بيلا والنهار
ونحو قومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو
للاسنادى اللهم الآن يراد بالاسناد مطلق النسبة
المبتدأ فما تقدم في قوله * انما هي اقبال وادبار * ليس من المجاز كما أنه ليس من الحقيقة وقد تقدم أن
التعريف يدخله وأن الاتكال في الانحراج عن التعريف على ما ذكرنا خارجاً عنه لا ينبغي وما ينبغي
ادخاله في المفعول ليكون اسناد ما هو للفاعل له مجازاً لا يتوصل اليه ذلك المسند لا يحرف فيكون المراد
بالمفعول ما يتوصل اليه فعل الفاعل بنفسه أو يحرف فتصرف قولهم أسلوب حكيم مما أسند فيه إلى المفعول
بواسطة الحرف إذا لاصل ان الشخص حكيم في أسلوبه وكذا الضلال البعيد إذا لاصل ان الكافر بعيد
في ضلاله ثم إن ظاهر كلام المصنف ان المجاز العقلي لا يجري الا في الاسناد ولا يجري في تعلق الفعل
بأن يعدل به عن التعلق بالمفعول به إلى جعله متعلقاً بغيره ولا في اضافة ما ينبغي للفاعل لغيره وليس كذلك
بل نصوا على أن قول القائل قومت الليل وأجريت النهر من المجاز لان فيه ايقاع الفعل كما يقع على
المفعول به على ما ليس بمفعول به فكان مجازاً ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين لان الطاعة
في الاصل انما تقع على المسرفين لان المسرفين هو المفعول به في كان ايقاعها على أمرهم مجازاً وكذا قولنا
فيه مجازي كما سبق في سبل مغم ولا يصح اطلاق أن الاسناد إلى المفعول والفعل مبني له حقيقة فتصح
الكلام ان يقال اسناد الفعل إلى مفعوله الحقيقي والفعل مبني له حقيقة مثل شرب زيد وكذلك
اسناده إلى الفاعل الحقيقي والفعل مبني له مثل ضرب زيد عمراً فالاول اسناد الضاربة والثاني اسناد
المضروبة ولا يكون الاسناد في هذين الاحقيقة والاقسام الآتية وان صح بناؤها للفعول فالمفعول

والخلاف وأصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس في الليل والنهار
فأضيف المصدر في الاول للكان لان الير اسم مكان وفي الثاني الزمان فهو من اضافة المصدر للفاعل المكاني في الاول والزمان في الثاني
(قوله قومت الليل) أي أوقعت التنويم على الليل واهل قومت الشخص في الليل (قوله وأجريت النهر) أي أوقعت الاجراء عليه
والاصل أجريت الماء في النهر (قوله ولا تطيعوا أمر المسرفين) أي فقد أوقع الاطاعة على الامر وحققها الايقاع على ذي الامر لانه
هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم فقد حذف في هذه الامثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره
نأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادى) هذا مصعب الاعتراض أي وحينئذ فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الآن يراد
الخ) أي فيكون مجازاً من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق الرمن على الاتف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في
مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية أو غير تامة كالاضافية والابقاعية وعبر بقوله اللهم إشارة إلى استبعاد هذا الجواب
انما المعنى أن يربى من الله أن يكون هذا جواباً ووجه بعده ما يرد عليه أن اطلاق المقيد على المطلق مجاز وهو لا يدخل التعريف اللهم
الآن يدعى هذا المجاز مشهوراً فيما بينهم وأجاب في المطول عن أصل الاعتراض بأن المراد بالاسناد أهم من أن يكون صريحاً بأن

• وقولنا بآول يخرج نحو قول الجاهل شني الطبيب المريض فان اسناده الشفاء الى الطبيب ليس بآاول

يدل عليه الكلام بصريحه أو مستلزما بأن يكون الكلام مستلزما له فالجوازات المذكورة (٣٤١) وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها

مستلزما لها فقول شفاق
بينهما مستلزم لقولنا البين
مشاقق ومكر الليل والنهار
يستلزم الليل والنهار ما كان
وقوله ولا تطعوا أمر
المسرفين يستلزم الأمر
مطاع (قوله وشحناء الخ)
من التوشيح وهو الباس
الوئاح أريد لازمه وهو
اتزين أي زينا بها (قوله
وقولنا الخ) اعترض بأن
هذا بيان لفائدة قبول الحد
وحينئذ فكان الواجب
عدم اتصاله عن الحد وتقدمه
على قوله وله ملاسبات الخ
ففي صنعه سوء ترتيب
وأجيب بأن قوله وله
ملاسبات الخ تبين للحد
وتحقيق لفساد فيبقى أن
لا يتخلل بينه وبين الحد
كلام آخر فلولم يؤخر ذكر
فائدة قبول الحد لحصل سوء
الترتيب (قوله الجاهل)
أي بالموثر القادر (قوله
رائيا) أي معتقدا وهذا
بيان لكونه جاهلا لانه
قد رآه عليه (قوله لكن
لا تأول فيه) أي لانه لم
ينصب قرينة صارفة عن
كون الاسناد لما هو له
وحينئذ فهو حقيقة لا مجاز
(قوله لانه) أي الاسناد

وهنا مباحث شريفة وشحناء الشرح (وقولنا) في التعريف (بأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل)
أثبت الربيع البقل رايا أن الاثبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع
لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شني الطبيب المريض ونحو ذلك فقول يخرج ذلك

أعجبني اثبات الربيع لان اضافة الاثبات الى الربيع انما هي على طريقة الاضافة الى الفاعل وليس فاعلا
حقيقة ومنه قوله تعالى شقاق بينهما اذ ليس اليه فاعلا وكذا قوله تعالى مكر الليل والنهار وليكن انما يتم
هذا ان نوى بالاضافة الوجه المذكور وأما ان أريد أن المطلق الملازمة كانت حقيقة لان البين يلابس
الشفاق بالطرفية والليل يلابس المكر كذلك والاضافة تكون بأدنى سبب فكلام المصنف لا يشمل
ما ذكرنا بآول الاسناد بطلاق النسبة الشاملة للإيقاع والاضافة والاسناد وهو بعيد وانما جعلت
النسبة الإيقاعية والاضافية مجازية لانه تجوز بهما انما ينفي لهما من كون الوفوع على المفعول به
الحقيقي في الأولى وكون الاضافة الى الفاعل الحقيقي في الثانية الى غيرهما كما تجوز بالاسناد عما
ينبغي له الى غير ذلك كانت النسبة فيما ذكر مجازية الا أنها قد تكون مع ذلك كتابة عن الجار الاسنادي
كقولهم سئل الهموم فان ايقاع التسلية على الهموم مجاز لانها للشخص المسموم ثم فيه الكتابة عن
كون الهموم خزينة اذ لا يسلي الا الخزين ففي هذه الايقاعية كناية عن نسبة ما للفاعل للمفعول
المتوصل اليه بواسطة الحرف اذ يقال حزن فلان في همومه أولهمومه كما تقدم وبهذا يعلم ان هذا
المجاز لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكتابة كهذا (وقولنا) أي في تعريف المجاز
(بأول يخرج ما مر من) نحو (قول الجاهل) بالموثر القادر أثبت الربيع البقل معتقدا

الذي بني الفعل له فيما ليس مفعولا حقيقيا وقوله والى غيرهما للملازمة مجاز أي سواء كان مبنيا للفاعل
مثل عيشة راضية أو للمفعول مثل سبل مغم على انه قيل في عيشة راضية غير ذلك فقل البصرون هو
على ارادة النسب أي عيشة ذات رضا وفيها ضمير الفاعل كما هو في قولك رجل هندي وقال الكوفيون
أصله مرضية ناقيم راضية مقام مرضية قال الفارسي فعلى هذا ليس الضمير المستتر فاعلا بل هو قائم
مقامه فعلى الوجهين هو مجازا فرادى لا على وقيل الأصل راض صاحبها فحذف المضاف وأقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع مستترا وأثبت لاسناده ملوث وقيل راضية معناه كاملة وقوله وسبل مغم
الكلام فيه كعيشة راضية فطره هذه الاقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه
(تبيينه) عرفت مما سبق أن الاسناد الى الفاعل والمفعول أنقسام أربعة أحدها ان يستند الى
الفاعل والفعل مبني له مثل قام زيد والثاني ان يستند الى الفاعل والفعل مبني للمفعول مثل رضني
صاحب العيشة الثالث ان يستند الى المفعول والفعل مبني للفاعل مثل عيشة راضية الرابع ان
يستند الى المفعول وهو مبني له مثل ضرب زيد (تبيينه) المراد بقولنا الاسناد الى المفعول وما معه هو
الذي كان مفعولا وكذلك في الجميع ولا نفي ان استند اليه حال كونه مفعولا فلا نقول ان راضية بمعنى
مرضية والضمير للفاعل ولو قلنا ذلك لثمنا ثبوت بل الصيغة فاعل لفظا صاعدا ومعنى مجازيا (تبيينه)
لأن تقول الملازمة لا تختص بالسمية بل جميع العلاقات المذكورة في المجاز اللفظي ينبغي
أن تأتي في المجاز الاسنادي (قوله وقولنا بآول يخرج ما مر من قول الجاهل) يعني قوله أثبت الربيع

(٣١ - شروح التلخيص أول) للربيع (قوله ومعتقده) عطف على معلول (قوله وكذا شني الخ) بيان لنحو ما مر
أي وكذا قول الجاهل شني الخ (قوله ونحو ذلك) أي مما يطابق الاعتقاد دون الواقع كما في اسناد الفعل للأسباب العادية اذا كان يعتقد
تأثيره في النار الحطب وخرق السمارة الثوب وقطع السكين الخيل فالاسناد في الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لا تنفاه
التأويل فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) أي يخرج قول الجاهل أثبت الربيع البقل ونحو ذلك القول

(قوله كما يخرج الأقوال الكاذبة) أي كقولك جازيذ وأنت تعلم أنه لم يجزئ أن اسناد الفعل فيه وإن كان لغیر ما هو له لكن لا تأول فيه أي أنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد إلى ما هو له ثم إن ظاهر الشارح أن قول الجاهل المذکور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه منها وأجيب بأن المراد بالأقوال الكاذبة (٣٤٣) التي يعتقد المتكلم كذبها فاصداً تزويجها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لأنه يعتقد صدقها (قوله وهذا)

أي قول المصنف وقولنا الخ (قوله وللتنبية على هذا)

أي التعريض وهو عملة لقوله تعرض الخ مقدمة على المألول (قوله واقتصر الخ)

عطف على قوله تعرض فعلت ما واحدة (قوله أي ولأن مثل الخ)

أن قول الجاهل ومما مثله خارج عن المجاز أي ودخل في الحقيقة لم يحمل الخ وقوله لا شرط التأول فيه أي في المجاز ولا تأول في قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله نحو قوله)

أي الصلتان العبدى الجاسي كافي المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ في كتاب الحيوان هذه الآيات للصلتان الضبي وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الضبي والصلتان في الأصل المضاف في أمره وشأنه ومنه سيف صلتاني والصلتان العبدى اسمه ثم ابن حبيبة بن عبد القيس

والبيت المذكور من المتهارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الأبيان وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

أذ اليسلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت مسع المره حاجاته * ونبتني له حاجة ما بني ومعنى البيت أن كروراً لا يام ومروراً لا يالي فجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشبح قانياً

أشباب الصغير وأفني الكبير * ركر الغداة ومر العشي

نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت مسع المره حاجاته * ونبتني له حاجة ما بني

ومعنى البيت أن كروراً لا يام ومروراً لا يالي فجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشبح قانياً

أشباب الصغير وأفني الكبير * ركر الغداة ومر العشي

نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت مسع المره حاجاته * ونبتني له حاجة ما بني

ومعنى البيت أن كروراً لا يام ومروراً لا يالي فجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشبح قانياً

أشباب الصغير وأفني الكبير * ركر الغداة ومر العشي

نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت مسع المره حاجاته * ونبتني له حاجة ما بني

كما يخرج الأقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لأخراج الأقوال الكاذبة فقط وللتنبية على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان إخراجها لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضاً (ولهذا) أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لا شرط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله

أشباب الصغير وأفني الكبير * ركر الغداة ومر العشي

أن الأبيات حقيقة الربيع فإن هذا الاسناد يصدق عليه أنه لغیر من هو له لأن الذي هو له إنما هو الله تعالى وقد تقدم أن هذا الاسناد من الجاهل حقيقة فلولا زيادة التأول الذي حاصله نصب القرينة على إرادته خلاف الظاهر لدخل في تعريف المجاز مع أنه من الحقيقة فيبطل به طرد التعريف وأما داخل قول الجاهل لأن المجاز لا يندفع من القرينة وقول الجاهل لا قرينة فيه لا اعتقاده ظاهراً ومتى أظهر القرينة على إرادته خلاف الظاهر عاد مجازاً وليس موصوفاً حينئذ بأنه قول الجاهل لأنه في الظاهر قول المؤمن وكما خرج قول الجاهل يخرج كل ما يصدق عليه أنه لغیر من هو له لكن لا بحسب القرينة بل بحسب الواقع والاعتقاد معاً كالأقوال الكاذبة التي مقصود صاحبها تزويج ظاهرها أو بحسب الاعتقاد دون ما في نفس الأمر حيث لا ينصب القرينة كقول المعتزلي لمن لا يعلم حاله وهو يخفيها عنه إن الله خالق الأفعال كلها وإنما خص المصنف المخرج الأول وهو ما يطابق الاعتقاد دون الواقع بلا قرينة لأن السكاكي ذكر أن الخارج بالتأول الأقوال الكاذبة فنبه المصنف على إخراج هذا القسم أيضاً أعني قول الجاهل حيث لا ينصب القرينة ولم ينبه على خروج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد كما تقدم في قول المعتزلي الخفي لحاله ولا على خروج الأقوال الكاذبة لتسليم الثاني من هذين التسمين بالصراحة والأول منهما ما بطريق الأخرى وانظروا له هذا أيضاً نبه على الإخراج بقيد التعريف مع أنه ليس من دأبه (ولهذا) أي ولاجل أن ما لا يطابق الواقع لا يكون مجازاً إلا بالتأول الحاصل بنصب القرينة كما مر في قول الجاهل الغير الناصب للقرينة (لم يحمل نحو قوله أشباب الصغير) أي أو جسد الشيب في الصغير (وأفني الكبير) أي أو جسد الفناء في الكبير (كر الغداة) فاعل أشباب وأفني وكر الغداة رجوعهم بعد ذهابهم بالأمس (ومر العشي) معطوف على الفاعل ومر العشي ذهابهم بعد حضورها

البقول ويعني الجاهل بالله تعالى وهو الكافر في قوله ولهذا لم يحمل على المجاز قول الصلتان العبدى

وقيل السعدى

أشباب الصغير وأفني الكبير * ركر الغداة ومر العشي

نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت

والبيت المذكور من المتهارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة ليوافق

ضروب باقي الأبيان وهو مدور نصفه الياء من الكبير وبعده

أذ اليسلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى

نروح ونغد ولما جاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تقوت مسع المره حاجاته * ونبتني له حاجة ما بني

ومعنى البيت أن كروراً لا يام ومروراً لا يالي فجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشبح قانياً

على المجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره

(قوله على المجاز) أي بل يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت كاذبة (قوله أي على أن اسناد الخ) فيه إشارة إلى أن الكلام محمول على الحذف أي لم يحمل اسناد محو قوله أو أن قوله على المجاز أي على الاسناد المجازي أو على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل (قوله مادام الخ) زيادة لفظة دام غير ضرورية لأن ما المصدرة الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنقح ويمكن أن يقال أنما زادها لأن فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال إن حذف الأفعال الناقصة لا يجوز سوى كان سيما حذف الصلة فالأولى ما ذكره عبد الحكيم من أن الشارح ليس مراده أن لفظة دام مقدرة بل مراده بيان حاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به أي لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى أنه إذا تحقق أحدهما جمل على المجاز (قوله ما لم يعلم أو يظن الخ) أي أنه ينتق الحل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بأن علم أن قائله يعتقد الظاهر أو ظن ذلك أو شك فيه ففي الأحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لأنها الأصل وقول الشارح لاحتمال الخ تمثيل قاصر على صورة الشك والعدم ثم لا تعدي صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم أو يظن ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك لأنه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاث علم أو ظن اعتقاد المسكلم للظاهر والثالثة الشك في ذلك وصور المجاز اثنتان ما إذا علم عدم اعتقاده للظاهر أو ظن ذلك فنطوق القيد في كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صور المجاز (قوله أو يظن) إذا قوبل العلم بالظن (٣٤٣) يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجزم الغير الراجح بأن قائله يعتقد ظاهره فاندفع ما يقال أنه لا يكتفي في عدم الحمل على الحقيقة انتفاء العلم والظن بأن قائله لم يعتقد ظاهره بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقاً ولو عن تقليد إذ يكفي في الحل على الحقيقة الجزم الغير الراجح مطابقاً أم لا فلو قال المصنف ما لم يعتقد أو يظن لكان

على المجاز) أي على أن اسناد أشاب وأففى إلى كرا الغداة وهو العشي مجاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أي ظاهر الاسناد

وهذا عبارة عن تعاقب الأزمان (على المجاز) أي لم يحمل اسناد أشاب وأففى إلى كرا الغداة وهو العشي على أنه مجاز لاحتمال أن قائله دهري يعتقد تأخير الزمان فيكون الاسناد عنده حقيقياً كما تقدم في قول الجاهل (ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره) أي لا يحمل على المجاز مادام لم يعلم أو يظن أن قائله مؤمن لا يعتقد الظاهر ولو أسقط لم يعلم كان أخصر لأن الظن كاف عن العلم فإن كان مؤمناً كان ظهور إيمانه قرينة على إرادته خلاف الظاهر فيكون مجازاً والا كان حقيقة لعدم التأويل

نعمت مع المرء حاجاته * وتبقي له حاجة ما بقي

يعني كل مجاز اسنادي لا يحمل على المجاز حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره فإن شك فالأصل الحقيقة وعلى

أحسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفي في يظن إشارة إلى أن التركيب من قبيل عطف المنقح على المنقح لا من قبيل العطف على النفي إذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك لأن أو إلى لأحد الشبهتين واقعة في حيز النفي فيستفاد العموم الذي هو المتصود لأن انتفاء الاحتمال لا يتحقق إلا بانتفاء الأمرين جميعاً ولو أعاد المصنف حرف النفي لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم عطف على مثله وأن المعنى على أحد الأمرين وإن انتفاء أحدهما يكتفي في الحل على المجاز مع أنه لا بد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد أحدهما بدون الآخر تعين الحل على الحقيقة وأعاد الشارح حرف النفي تبييناً لمراد المصنف وهو أن يظن معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع عطف على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بأن مضمرة على أحد حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لا آخر أختر قال العلامة الفهرى ويصح أن تكون أو في قوله أو يظن بمعنى الأكافي لا قتل الكافر أو يسلم أو بمعنى الأكافي لا لزم أنك أو تضيئي حتى والمعنى حينئذ أن الحل على المجاز منتف مادام انتفاء العلم الآن يتحقق الظن أو إلى أن يتحقق الظن بأن قائله لم يرد ظاهره فإن الحل على المجاز يوجد حينئذ (قوله لم يعتقد ظاهره) الأولى لم يرد ظاهره لأن عدم الاعتقاد في نفس الأمر لا يكتفي في الحل على المجاز بل لا بد من عدم الإرادة بنصب القرينة والحاصل أنه لا بد في الحل على المجاز من العلم والظن بعدم إرادة الظاهر بنصب القرينة (قوله أي ظاهر الاسناد) هو مع قوله أي قائل هذا القول يقتضي تشبث الضمائر فكان الأول أن يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع إليه ضمير قائله قال شيخنا الهادي ويمكن أن يقال إن الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثاني للاسناد كون الحقيقة والمجاز صفتين للاسناد لا القول كما مر أو التخصيص على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد إذ لو رجع الضمير الثاني أيضاً للقول لم يكن فيه تعرض نصلاً للاسناد بل هو إرادة ظاهر هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما أفاده سم

كما استدل على أن اسناد ميز إلى جذب اليبالي في قول أبي النجم

قد أصبحت أم الخير تدي * على ذنبا كله لم أصنع

(قوله لا تنفاه الأول) أي لا تنفاه نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو المشروط في تعريف المجاز وهذا على تعلية قوله وله هذا أي وإنما كان له لا تنفاه التأول وقوله حيث نذ أي حين إذ عدم العلم أو الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لا احتمال أن يكون الخ) على لا تنفاه الأول فهو على العلة واعتراض سم هذا التعليل بأن انتفاء التأول لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ومع نصهما يحتمل أن يكون ذلك القائل معتقدا للظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعا على إرادة خلاف الظاهر. ويقتضي الاحتمال سلما أن نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له دليل قطعي على إرادة خلاف الظاهر فقولنا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقده الظاهر ولا ينصب قرينة وأجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال أو المراد احتمال ذلك من اللفظ لا في حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية وما نعلمه من أحوال المنكلم ولا يكون ذلك الاعتقاد انتفاء القرينة وأجيب عن الثاني بأن الاعتبار بما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل) فيه نظر لانه يقتضي أنه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بأن قائله يعتقد ظاهره مع أنه لا بد في مجازيته من انتفاء ما كما مر فكان الأولى أن يزيد أو يظن كما مر والجواب أن المراد بالعلم هنا مطلق الإدراك فيتناول الظن أو في الكلام اكتفاء بقى شيء آخر وهو أن الصلابة قد ذكر بعد عدداً بيّنات كلاما يدل على أنه لم يرد ظاهر الاسناد وأنه موحد من جلته ألم تراقمان أوصى بنيه * وأوصيت عمراد نعم الوصى ومهاد به وصاية لثمان قوله يابني لا تشرك (٣٤٤) بالله الخ ومن جلته فقلنا أننا لمسلمون * على دين صديقنا والنبي

فإن هذا كله صريح في أنه موحد بل دلالة على ذلك أظهر من دلالة قول أبي النجم أفاء قبل الله الخ لأن المجيب يقولون كما في الحفيد على المطول أن الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي وإذا كان في كلامه ما يدل

لا تنفاه التأول حيث نذ لا احتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل (كما استدل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسناد ميز) إلى جذب اليبالي (في قول أبي النجم) (كما استدل) أي ما دام لم يعلم بالاستدلال أن المراد خلاف الظاهر مثل ما استدل (على أن اسناد ميز) إلى جذب اليبالي (في قول أبي النجم) لما رأت رأسي كرا من الأصابع المصنف في هذا المثال اعتراض سيأتي وقوله كما استدل مثال لما إذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره فإن أبا النجم لو اقتصر على قوله مبرع عنه قترعا عن قترع * جذب اليبالي أبطن أو أسرع

على أنه موحد وأنه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ إلا أن يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه قاطع بعدم علمه بأن الصلابة غير موحد وإنما غرضه أنه ما لم يعلم أو يظن أنه لم يرد ظاهره لا يحمل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بأنه لم يرد ظاهره (قوله ولم يستدل) من عطف اللازم على المزموم لانه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال وأنى الشارح بذلك اللازم للإشارة إلى أن التشبيه باعتبار لاجل أن يثبت التشبيه لاتفاق المشبه والمشبه به حيث نذ وظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وبينما عجز الشارح بالعناية لعدم كونهما اللازم في كلام المصنف والحاصل أن قوله كما استدل تشبيهه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمماسية بين المشبه والمشبه به حاصلة نظر لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ما أفاده العلامة عبيد الحكيم أن الشارح أتى بتلك العناية إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف التشبيه والأصل ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشيء على ذلك الاستدلال لا كالأستدلال الخ فنقوله كما استدل مفهول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه أظهر لكون المشبه والمشبه به متعديين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة إليه على أنه بوجوب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرا ما يحمل الاسناد على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلا إلا أن يقال أنه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا أو يقال المراد بالاستدلال المنعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبدنية فلا يرد حيث نذ أن عدم إرادة الظاهر قد يكون بدنية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه والجواب الأول للعلامة يس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدل الخ مشبهه بانتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمه من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لأن كلامه لا تنفاه المذكور والاستدلال معصم للتجاوز وعلى هذا ظاهري لم يعمل على المجاز ما لم يحصل العلم المعصم للتجاوز كما حصل في قول أبي النجم الاستدلال المعصم للتجاوز وعلى هذا نقوله كما استدل

من أن رأيت رأسي كراأس الاصلع * ميزعنه قترعا عن قترع * جذب الليالي أبطنى أو أسرى

مجاز بقوله عقيب

متعلق بآية العلم والى أن تجهه متعلق بعدم الحمل والمعنى ولكن التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقيق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور الادل كاستدلال في شعر أبي النجم اذ لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته واذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم أن اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لانه يصير المشبه والمشبّه الاستدلال (قوله ميزعنه) أى فصل في الرأس قترعا عن قترع بسبب ذهاب ما بينهما من الاولى بمعنى في ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قترعا بعد قترع فعن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق فلا يلزم تعلق حرفي بمتحدى اللفظ والمعنى يعامل واحد (قوله أى عن الرأس) أى المتقدم في قوله قد أصبحت أم الخيارات تدعى * (٣٤٥) على ذنبا كما لم أصنع

من أن رأيت رأسي كراأس الاصلع * ميزالخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوبا بدليل التأكيذ بكل فهو من آفة المفرد مقام الجمع أو المراد الجنس

ميزعنه) أى عن الرأس (قترعا عن قترع) هو الشعر المجتمع في فواحي الرأس (جذب الليالي) أى مضيا واختلافها (أبطنى أو أسرى) حال من الليالي على تقدير القول أى مقولا فيم ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن أى استدلال على أن اسناد ميزالى جذب الليالي مجاز (بقوله) متعلق باستدلال أى قول أبي النجم (عقبه) أى عقيب قوله * ميزعنه قترعا عن قترع

المتحقق في متعدد وحينئذ فالشعر بن فيه المنكسر والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبا لم ارتكب شيئا منها لرؤيت رأسي خالية من الشعر كراأس الاصلع فإن النساء يبغضن الشيب ويطلبن الشباب ووجه ميزعنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كراأس الاصلع مبينة لوجه الشبه (قوله قترعا) بضم القاف وكون

(ميزعنه) أى عن رأس أبي النجم (قترعا عن قترع) والقترع كالتقريع هو الشعر المجتمع في فواحي الرأس مع تخلل بياض جلد الرأس بين تلك الفواحي (جذب الليالي) فاعل ميزعنه جذب الليالي عبارة عن مضى لاختلافها ذهابا وباءا يقال جذب الليل ذهب عامته وذهب الكل متضمن لذهب العامته وقوله (أبطنى أو أسرى) يحتمل أن يكون حالا على تقدير القول أى متولافا في حال جذبها وذهابها أبطنى أو أسرى أى تجعل في جذبها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون حالا بآويل ان صبغة الانشاء بمعنى الخبر أى جذب الليالي حال كونها بطيئة أو سريعة ويحتمل أن يكون من كلام أبي النجم فيكون منقطعا عما قبله ويكون المعنى أبطنى أيتها الليالي أو أسرى فلا أبالي بعد فناءى وهربى كيف كنت (مجاز) أى كما استدلال على أن اسناد ميزالى الجذب مجاز فهو خبر أن (بقوله) أى كما استدلال على ما ذكر بقوله أى أبي النجم (عقبه) أى بآثر قوله ميزالخ

لما علمنا انه مجاز الى ان قال * أفناه قبل الله للشمس اطلعى * وعكسه قوله هم وما يهلكنا الا الدهر استدلال على ارادة الحقيقة بقوله تعالى انهم الا يظنون * تنبيهه * أنشد في الايضاح للملاسة بسبب قول عوف بن الاحوص

فلا تسألني واسأل عن خلقتي * اذ اردت عافى القدر من يستعيرها

أراد انه أطلق عافى القدر على المرق الذي يتأخر فيها وانما هي حقيقة في المستعير لان عافى القدر هو المستعير الراد (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر اذا تركت فيها شيئا لكن قال ابن سيده في المحكم عافى القدر ما يبقيه فيها المستعير من المرق وأنشد البيت * تنبيهه * عوف صاحب المفتاح

الثاني وأرأى الليالي مطلق الزمان الشامل الايام فلا يقال انه لا وجه للتقييد بالليالي بل مطلق الزمان أى مضى أكثر العمر وانما عبر عن أيام العمر بالليالي تنبيها على شدة لآتم محل توارده الموم فهي لشدة اسوداء كاليالي أولان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالي لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال (قوله أى مضى) أكثرها قوله واختلافها أى تعاقبها لان بعضها يختلف بعضها بآنى عقبه (قوله على تقدير القول) أى لان الجملة الطلبية اذا وقعت حالا لا بد فيها من تقدير القول لانها ووصف في المعنى وحينئذ فالعنى مقولا في حقها من الناس حين البصر والرأفة أبطنى وحين العسر والضيق أسرى أو من الشاعر لانه لا يبالى بها بعد التمييز المذكور كيف كانت فأوعى الاول للتوبيخ وعلى الثاني للتخثير (قوله ويجوز أن يكون الامر الخ) أى مع كونه حالا والمعنى حال كونها أبطنى أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر للدلالة على أن الله الى في سرعتها وبطئها ما مورات بأمره تعالى مسخرات بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث لك فأجابته بأنه راض بما يفعله أسرى أو أبطنى أى لا يبالى بعد فناءه وهربه بالليالي كيف كانت (قوله عقبه) هو بالياء

أفناء قبل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك أفق فارجحي

وسمى الاسناد في هذين التسميتين من الكلام عقليا لاستناده الى العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى واضع اللغة ان ضرب لاثبات الضرب لاثبات الخروج وانه لا ثباته في زمان ماض وليس لاثباته في زمان مستقبل فاما تعيين من ثبت له فانما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لغويا لكان حكمه بانه مجاز في مثل قولنا خط أحسن مما وثى الربيع من جهة أن الفعل لا يصح الا من الحى القادر حكيم بان اللغة هي التي أوجبت ان يختص الفعل بالحى البالى البارد دون الجاد وذلك مما لا يشك في بطلانه وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المتبادر ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وانما قلت ما عند المتكلم دون ان أقول ما عند العقل ليتناول كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رايا شفاء المريض من الطبيب حيث عدمته حقيقة مع انه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه ونفسه نظرا لانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به كقولنا الانسان حيوان مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منه كس خروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منه مامنه مع كونها حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز

لغة قليلة والاكثر عقبه بدون ياء (قوله أفناء) أى جعله فانيا واغبر يعود على أبى النجم المعبر عنه بضمير المتكلم في قوله أولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكم الى الغيبة (٣٤٦) وعلى هذا فلا بد في الكلام من تقديره ضاف أى أفنى شباب أبى النجم والمراد بانثائه

(أفناء) أى أبى النجم أو شعر رأسه (قبل الله) أى أمره وإرادته (لشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله

(أفناء) أى شعر أبى النجم أو أبى النجم لان فناء الشعر مستلزم افناء شباب أبى النجم (قبل الله) فاعل أفنى بمعنى ارادته وأمره (لشمس اطلعي) * حتى اذا واراك أفق فارجحي * وانما لم يقتصر على تفسير القول بالارادة ولو كان هو الظاهر ويكون ما بعده في تأويل الخبر على معنى ارادة الله طلوع الشمس

الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المتبادر ما عند المتكلم من الحكم فيه وعرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المتبادر بخلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون ان أقول ما عند العقل وفي الثاني خلاف ما عند المتكلم دون ان أقول خلاف ما عند العقل ليتناول الاول كلام الجاهل حيث عدمته حقيقة مع انه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام في الثاني فانه لا يسمى كلام ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر ولئلا يمتنع عكس الثاني بمثل كمال الخليفة الكعبة فانه لا يمتنع أن يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا يقدر ذلك في كونه من المجاز العقلي قال المصنف في كلامه هذا نظرا ما في الاول

جعله مشرفا على الفناء أى العدم وحينئذ فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا أى معدوما ويصح عود ضمير أفناء على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق وأشار الشارح لكل من الوجهين بقوله أى أبى النجم أو شعر رأسه (قوله قبل الله) أى أفناء الله بقبيله فقيه مجاز عقلي (قوله أى أمره وإرادته) فسر القيل

أولا بالامر لقوله اطلعي فانه مفعول بقيل ان كان القيل مصدرا أو هو يدل منه أو عطف بيان له ان كان القيل اسما بمعنى المقول فكذلك الامر بمحتمل أن يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل المقول ثم لما كان الامر الذي هو طلب الفعل أو الصيغة ليس مجرد لعدم الامر بإيجاد الشيء حقيقة عند المحققين القائلين ان قوله تعالى انما أمرنا لشيء اذا أردنا أن نقول له كن هانتسبل لحصول الشيء بسرعة وليس هناك أمر أصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعلم من هذا أن المراد بقيل الله ارادته وانما لم يقل أى ارادته من أول الامر لان المتبادر من القيل الامر كما علمت وأما عند القائلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كوني طالعة وعلى كل حال فالمراد بالامر الامر التكويني لا الامر بمعنى الحكم اذ لا معنى له هنا واعترض على الشارح بأن الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما تختص والذي يتوقف عليه الفعل القدرة فالاولى تفسير الامر بالقدرة أو بالتكوين وقد يقال بصحة كلامه من جهة أن التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله اطلعي * حتى اذا واراك أفق فارجحي * وحتى فيه تفرعية بمعنى القامع والمفرع عليه محذوف أى اطلعي وتحركي فاذا واراك الخ (قوله فانه يدل) أى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على أن التمييز فعل الله ووجه الدلالة أن هذا الاسناد شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا كما علمت فان قلت أى أمر في صرف الاسناد الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الاسناد الثاني أغنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسنادا حقيقة واسنادا مجازا مع أن الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما يدل عليه

العقل هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع كقولك أثبت الربيع العقل وشي الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة قال وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أثبت الربيع العقل راثيا انبأ به من الربيع فانه لا يسمى كلاما بذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر واحتج بيبيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامر الجند فليس في العقل امتناع أن يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا أن يهزم الامر وحده الجند ولا يقدر ذلك في كونه مامن المجاز العقل وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازا مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم وانما قلت افادة للخلاف لا بواسطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي إذا ادعى أن أثبت موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك وفيه نظر لا نالنا نسلم بطلان طرده بما ذكرناه بوجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكرنا المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وفي كلام الشيخ عبد القاهر اشارة الى ذلك حيث عرّف الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعت على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فان قوله واقع موقعه معناه في نفس الامر وهو بيان لما قبله وكذا في كلام الزمخشري حيث عرف المجاز العقل بقوله أن يستند الفعل الى شيء يتبدل بالذي هو في الحقيقة فانه قوله في الحقيقة معناه في نفس الامر ونحو كسا الخليفة الكعبة اذا كان الاسناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقدره في كتابه بوجوده منها ان وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وتركه القيد دليل في الحرف على الاطلاق فقوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع لا حاجة اليه (٣٤٧) وان ذكر فينبغي أن لا يذكر الا بعد ذكر الحد على المذهب المختار على أن

وايه المبدئ والمعيد والمشي والمفني فيكون الاسناد الى جذب اليبالي بتأول بناء على أنه زمان

لا احتمال أن يكون ثم أمر الشمس بالطولوع بمعنى أمر خزنة الملائكة القائمين بها ووجه الاستدلال على أن اسنادا مزيلا الى جذب اليبالي مجازا أنه نسب آخر الإقناء الشعر الى الارادة فدل على أن القائل لا يعتقد التأثير في الشعر الزمان ومضيه فان قيل متعلق الارادة في كلامه انما هو طلوع الشمس والدليل مبني على جعل متعلقها الإقناء فاعلمه يكون الاسناد الاخير عنده هو المجاز بدليل ما ذكر من جعل الارادة

فالانه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المستند فيه فعلا ولا متصلا به مثل الانسان حيوان مع كونه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منهم ما مع كونهم ما حقيقتين عقليتين (قلت) أما السؤال الاول فممنوع ولا شك أن الاسناد في زيد حيوان حقيقة

دلائل الاجازة على ما ذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول الزمخشري في الكشف وقول غيره وانما اختارناه لان نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا النفس بلا وساطة شيء وعلى الاول لاستعماله على ما ينتسب الى العقل أعني الاسناد

الاخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما مخرجة على صرف الآخر أجيب بأن صدق أحد الكلامين ومطابقته لواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر على أن جملة أقناء قبل الله مبينة لقوله ميزعنه وحينئذ فلا يجوز أن يكون اسنادا أقناء مجازا واسنادا مزيلا حقيقة (قوله وأنه المبدئ الخ) فيه أن الاسناد المذكور انما يدل على أنه تعالى هو المفني ولا دلالة له على أنه المعيد والمبدئ الا أن يقال الدلالة على ذلك من جهة أنه لا قائل بالفرق أو من جهة أن طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار وهو ابداء وانشاءه أو يقال وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وارا دته وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بأن الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد الاقناء لقبل الله أما ان جعل الضمير راجع البيت فتكون الدلالة على أنه تعالى مبدئ ومعيد من قوله * حتى اذا وارا الك أفق فارجمي * فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل الاعادة بفعل ضدها وهو البداية فالبدء ما خوزة من الاعادة وما كما أن الانشاء ما خوزة من الاعادة وما وأما الدلالة على أنه مضمّن فأخوزة من قوله أقناء الخ كذا قرر بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفني على ما قبله اللهم الا أن يقال انه لاحظ أن الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه اذا كان المستند اليه جذب اليبالي لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى المضي وهو ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير اليبالي الجاذبة فالتسند اليه في الحقيقة اليبالي وهي زمان

ثم الجواز العقلي باعتبار طرفيه أعني المسند والمُسند اليه أربعة أقسام لا غير لانهما إما حقيقتان

(قوله أو سبب) أي عادي أي بناء على أن الاضافة حقيقية (قوله أي أقسام الجواز العقلي الخ) اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام الأربعة وأمثلة ما هي تلك الأمثلة التي تمثل بها المصنف للجواز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر إلى صدرت منه من كونه مؤنثاً أو جاهلاً وانما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلها بالمقايضة وإنه لا اهتمام بها وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلي لهذه الأقسام مبني على مذهب الجمهور من عدم رد المجاز العقلي لاستهارة المكتبة وأما على مذهب السكاكي من رده لها فطرقاً حينئذ لا يكونان المجازين إن كان التخييل مجازاً أو مجازاً وحقيقة إن كان التخييل حقيقة فإن قلت حيث (٣٤٨) كانت الأمثلة الآتية يصح أن تكون أمثلة للحقيقة أيضاً فجعل الضمير في قول المصنف

وأقسامه راجعاً لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للجواز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك أمران الأول تصريحه في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن بقوله وأقسام المجاز أربعة الأهم الثاني قوله فيما يأتي وهو في القسر أن كثير من الضمير راجع للمجاز فينبغي أن يكون الضمير في أقسامه راجعاً للمجاز أيضاً ليكون الكلام على ونيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي كلا أو بعضاً وقوله ومجازيتهما أي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معاً ومجازيتهما معاً وهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحده طرفيه حقيقة

وأقسامه راجعاً لما ذكر من الحقيقة والمجاز لا للجواز فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك أمران الأول تصريحه في الإيضاح الذي هو كالشرح لهذا المتن بقوله وأقسام المجاز أربعة الأهم الثاني قوله فيما يأتي وهو في القسر أن كثير من الضمير راجع للمجاز فينبغي أن يكون الضمير في أقسامه راجعاً للمجاز أيضاً ليكون الكلام على ونيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي كلا أو بعضاً وقوله ومجازيتهما أي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معاً ومجازيتهما معاً وهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم بالاعتبار المذكور لا يشمل ما أحده طرفيه حقيقة

بمخلاف ما قاله المصنف وهو مقتضى كلام عبد القاهر حيث حده بما يقتضي دخول مثل ذلك كما تقدم والثاني صحيح الآن يحتمل على أن مراده بما عند المتكلم ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه وقد ذكر في الإيضاح اعتراضات على هذا الحد لم أطل بذكرها وقد تبين بما ذكرناه أن المسمى بالحقيقة والمجاز العقلي عند المصنف هو الاسناد نفسه وعليه عبارة ابن الحاجب في النقل عن عبد القاهر وقول الزمخشري في الكشف وغيره وعلى عبارة السكاكي يكون المجاز نفس الكلام قال المصنف وانما اخترنا هذا لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً على هذا نفسه بلا واسطة شيء وعلى الأول لاشتماله على ما ينسب إلى العقل قلت بل لا يصح من جهة المعنى الأدل والسكاكي في جميع الباب يقول اسناد حقيقة واسناد مجاز كما قال غيره ص (وأقسامه أربعة لأن طرفيه إلى قوله وغير مخصص) ش أي أقسام المجاز العقلي أربعة لأن له طرفين هما المسند والمُسند اليه فاما أن يكونا حقيقتين أي كل منهما حقيقة لغوية مثل

والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان أو مجازان وحينئذ فلا تكون الأقسام أربعة أو يقال المراد أنه يلاحظ أن التقسيم المذكور باعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الأول بأن كان الطرفان حقيقتين وهو التسم الأول أو كان تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بأن كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني أو كان بعض الجزئين من الاعتبار الأول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا أعني قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من أن الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازاً وإذا لتفت إليها كانت الأقسام أكثر من ثمانية وحينئذ فلا يصح حصره الأقسام في أربعة وحاصل ما أشار إليه الشارح من الجواب أن حصره الأقسام في الأربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي زيادة الأقسام زيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لأن الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويتان) أي كلمتان مستعملتان فيما روضه عنه اللغة في اصطلاح الخطاب وفيه بقوله لغويتان مع أن كلاماً من المسند والمُسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية أو أحدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية فحوصلي زيد الظاهر ونحو أدخلته الصلاة الجنسية لأن

كقولنا ثبت الربيع البقل وعليه قوله * فنام ليلى وتجلى همى * وقوله * وشيب أيام الفراق مفارقى * وقوله * ونعت وما لبس المطى بنام * وإما مجازان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان

الحقيقة الشرعية مجاز لغوى فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الأقسام إذ يصدق على نحو أدخاها الصلاة الجمة قسم كون الطرفين حقيقتين إذا لم يتبعنى الأقوال والأفعال حقيقة شرعية كما أن الإدخال حقيقة لغوية ويصدق عليه أيضا قسم كونهم سما حقيقة ومجازا فإن الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوى بقرينة أخرى وهو أنه يجوز أن يكون الطرفان حقيقتين عقليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليتين نحو أجرى النهر إطاعة أمر فلان ومختلفين نحو أجرى النهر إطاعة فلان وأجرى المساء إطاعة أمره ففى كل من الأمثلة الثلاثة الأخيرة مجاز فى النسبة الإيقاعية أو الإضافية أو فيها والتوجيه السابق للتقييد باللفظين لا يتأتى هنا تقييد الشارح باللفظين لا يظهر بالنسبة لما ذكره إلا أن يقال انما قيد بذلك لكون الأمثلة التي ذكرها (٣٤٩) المصنف من هذا القبيل كذا

أجاب القسرى قال سم
وفى هذا الجواب نظران
كون الأمثلة التي ذكرها
المصنف من هذا القبيل
لا يقتضى التقييد به بل
التعميم فتأمله (قوله نحو
أثبت الربيع البقل) أى
فكل من الطرفين مستعمل
فيما وضع له ولا مجازا لافى
الأسناد إذا صدر من
الموحد. (قوله أو مجازان
لغويان) أى كلان مستعملتان
فى غير موضوعهما الاصل
(قوله فان المراد) أى للتكلم
(قوله تهيج القوى) مصدر
مضاف لأفعول أى تهيج
الله القوى وقوله التامة
الاولى أن يقول التامة
لغيرها من النباتات لأنها
التي فى الأرض وقوله فيها
متعلق بتهيج أى أن تهيج

(نحو أثبت الربيع البقل أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فان المراد بأحياها الأرض تهيج القوى التامة فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية

(نحو أثبت الربيع البقل) فان ثبت البقل الذى هو المسند حقيقى لاستعماله فى معناه اللغوى والربيع الذى هو المسند اليه معناه كذلك فهما حقيقتان (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فالاحياء التى هو إيجاد الحياة قد استعمل فى غير معناه وهو إيجاد نضارة الأرض واحداث خضرتها وذلك أن فى الأرض أصولا ذوات القوى بمعنى أن لها قوة هى قبوها النمو وحدوث زهرتها بتهيج تلك الأصول وتحريكها باحداث زهرتها وخضرتها ونضارتها هى المراد بالاحياء فقوله أحيا استعارة بعبارة وذلك انه شبه إيجاد الخضر وألوان الارهار باعطاء الحياة وإيجادها ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو منشأ المنافع والحاسن اذا لمنفعة ولا حسن فى الموت وكذا الشباب الذى هو المسند اليه معناه الاصل كون الحيوان فى زمن ازدياد قوته وانما سمى هذا المعنى شبا بالان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار وقد استعمل لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملازمة وفى ابتداء ازدياد قواه أى الأصول ذوات القوى النباتية لانها انما يتقوى غوها قيسه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترب عليه من نشأة الافراح والحاسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار والنبات بخمود تلك الحاسن واضمحلالها فقد ظهر أن الطرفين مجازان لغويان والاسناد مع ذلك مجاز عقلى ولا منافاة بينهما

أثبت الربيع البقل فالانبات والبقل حقيقتان لاستعمالهما فى موضوعهما ومنه
* وشيب أيام الفراق مفارقى * وكذلك قول الشاعر * ونعت وما لبس المطى بنام *
أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان فان الاحياء والشباب مستعملان مجازا فى الانبات والربيع

(٣٣ - شروح التلخيص أول) الله فيها القوى التامة للنبات (قوله واحداث) عطف على تهيج عطف لازم على ملزوم فالاحياء مجموع الامرين لكن مصب القصد هو هذا الثانى فهو المستعار له لانه يهيج القوى وحينئذ فكان الاولى الاقتصار عليه بأن يقول والمراد بأحياها الأرض احداث النضارة والخضرة فيها الناشئة عن تهيج القوى التامة فيها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله والاحياء فى الحقيقة) أى فى اللغة اعطاء الحياة أى إيجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف لفعله أى وإذا كان الاحياء فى اللغة إيجاد الحياة وكان مراد المنكلم بأحياها الأرض احداث النضارة والخضرة فيها فيكون فى قوله أحيا الأرض استعارة تصريحية بعبارة بعبارة وتقرر بها أن تقول شبه احداث الخضر وأنواع الازهار بإيجاد الحياة بجماع أن كلامهم ما احداث لما هو منشأ المنافع والحاسن واستعير اسم المشبه به للنسبة واشتق من الاحياء أحيا بمعنى احداث الخضر (قوله وهى) أى الحياة الحادثة (قوله تقتضى الحس) أى الاحساس بمعنى الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر القافى والحق عندهم أن الروح ليست شرطاً للحياة بل للفاعل المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أراد سواء كان فيسروا أو لا سواء كان فى صورة الانسان

واما مختلفان كقولنا أثبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الارض الربيع وعليه قول الرجل لصاحبه أحييتي رؤيتك أي أنستني
وسرتني فقد جعل الحاصل بالرؤية من الانس والمسرعة حياة ثم جعل الرؤية فاعلة له ومثله قول أبي الطيب
ومحبي له المال الصوارم والقنا * ويقتل ما تحي التيسم والجداء
جعل الزيادة والوفور حياة لئال وتفريقه
في العطاء قتله ثم أثبت الاحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتيسم مع أن الفعل لا يصح منهم ما ونحوه قولهم أهلك الناس الدينار والدرهم
جعلت الفتنة أهلا كأنهم أثبت الاملاء فعلا للدينار والدرهم

أولا كما وقع في الجذع الذي حن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعض تلامذته ذلك أن تقول يجوز أن الله تعالى أوجسد الروح في
الجذع ثم أتصف بالحياة وتأمله (قوله وكذا المراد) حاصله أن الشباب الذي هو المسند اليه معناه الاصل كونه الحيوان في زمن
ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في
ابتداء حرارته الملايسة له وفي ابتداء ازدياد قواه بجماع الحسن في كل من الابتداء من الما يترب عليه من نشأة الافراح والحاسن واستعير
اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة (١٥٠) التصريح بحقيقة الاصلية كذا أفاد ابن يعقوب (١) اذا علمت هذا فقول الشارح

وكذا المراد أي مراد
المتكلم بشباب الزمان
وقوله ازدياد قواها النامية
الاولى قواها النامية للنبات
لان الضمير راجع للزمان
وهو مذكور الآن يقال
أنت الضمير نظر الكون
الزمان مذكور وفي الشيخ
يس تبعاً للفنري أن
ضمير قواها راجع للارض
وأوردا على ذلك أن شباب
الزمان يقوم به وازدياد
القوى انما يقوم بها بالزمان
وحينئذ فلا يصح تفسير
شباب الزمان بازدياد قوى
الارض وأجاب الشيخ
يس بان في الكلام حذف

وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في
زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازاً (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز
(وأحيا الارض الربيع) في عكسه
(أو مختلفان) بأن يكون أحد المسندين مجازياً والآخر حقيقة فاما أن يكون المسند حقيقة
والمسند اليه مجازاً (نحو أثبت البقل شباب الزمان) فالمسند الذي هو اثبات البقل حقيقة
والمسند اليه الذي هو شباب الزمان مجازي (و) أما عكسه نحو (أحيا الارض الربيع) فالمسند
الذي هو أحيا الارض مجاز والمسند اليه الذي هو الربيع حقيقة وانما تبعه على التقسيم لثلاثتهم
عدم صحة تعدد المجاز في كلام واحد من نوعين ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل
المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فأنحصر فيما بين الكلمتين
والكلمتان لا يتخلوان من هذه الاقسام فتعوز يذنه صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد صائم
الى ضمير التهاور أو ما على مذهب السكاكي الذي يجعل المجاز فيما بين اسناد جملة نهاره صائم الى زيد
لانه يفسر المجاز العقلي بالكلام المقادير اسناده خلاف ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لان
مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفي الجملة المقادير اسناده الخلاف لا يسمى مجازاً لغوي لان المجاز لغوي
فسره السكاكي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر
أو يكون المسند حقيقة والمسند اليه مجازاً مثل أثبت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحيا الارض الربيع البقل

مضاف أي وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب بأن الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسر به شباب
الزمان الذي هو وصف قائمه وأجاب الفنري بجواب غير هذا بأن يحمل الازدياد على المتعدي لانه قديمي متعديا ويجعل مضافاً للفعل
والاصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا المعنى قولنا أحيا الارض شباب الزمان أحدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها النامية للنبات ولا يخفى
ما في هذا كله من التكلف فالاحسن أن يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء
في هذا الزمان وحينئذ قد يس للزمان شيء من تلك الصفات ويكون اضافة شباب الزمان لادنى ملايسة لحصول الكائنات فيه وعلى
هذا المعنى أحيا الارض شباب الزمان هي قوى الارض وأحدث الحضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة في الزمان وهذا
ملخص ما أفاده عبد الحكيم والفنري (قوله وهو) أي الشباب في الحقيقة أي في اللغة (قوله الغريزية) أي المغروزة فيه (قوله
أي قوية مشتعلة) انما يفسر مشبوبة بذلك لاخذهم من قولهم شب النار اذا قواها واشعلها (قوله أثبت البقل شباب الزمان) أي

(١) قول المحشي اذا علمت هذا الى قوله وأجاب الشيخ يس الخ لعل هذا مبني على أن لفظ زمان ساقط من عبارة الشارح وهو ثابت في
النسخ التي بيدنا وعلى ثبوتها لا اعتراض ولا جواب كتبه معصية

وهو في القرآن كثير كقوله تعالى وإذا نزلت عليهم آياته زادتهم سمًا عيا فآثرتهم الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لتكون أسبغ فيهم أو كذا قوله تعالى وذلك ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم

ازيد بقوة الارض المنجية الخاصة في الزمان (قوله ظاهر) أي لانه جعل المجاز العقلي في اسناء الفعل أو معناه الى غير ما عوله من فاعل أو غيره مما ليس بمبتدأ وحيث لا يكون الا في ما بين الكلمتين والكلمتان لا يتخلوان من هذه الاحوال الاربعة فمحوز يذم له صاتم الجمار عند المصنف انما هو في اسناد صاتم الى ضمير النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف أي وأما على رأي السكاكي فلا وجه للحصر في الاربعة لانه عترف المجاز العقلي بأنه الكلام المقاديه خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأويل فيجوز أن يكون المسند عنده جملة أسندت للمبتدأ محوز يذم له صاتم أو ضمير النهار أو ضمير النهار والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لاخذ الكلمة في تعريفها ما هو ظاهراد السارح وفيه نظر لان الكلمة انما أخذت في تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لا في تعريفها مطلقا لا نرى أنهم قسموا المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلاو التمثيلية بما هو مركب قطعا واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحيث لا فالحصر في الاربعة ظاهر على مذهب السكاكي أيضا لکن على تقدير عدم رده (٢٥١) للاستعارة بالكتابة وأما عند رده المجاز

المذكور لها فطر فاء اما
 مجازان أو مجاز وحقيقة
 فقط كما مر نم يشك كل
 الحصر في الاقسام الاربعة
 حتى على مذهب المصنف
 بنحو قولك سرفى ليلي وقد
 أردت ههنا اللفظة حين
 سمعتها فان الذى سرفى من
 تلفظ بها واللفظ اذا أريد به
 نفسه وان قيل بوضعه
 لنفسه لا بوصف بحقيقة
 ولا مجاز كما صرح به
 شارح في حواشى الكشف
 فهذا المثل من المجاز
 العقلي لان الاسناد فيه

ووجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي كثير في نفسه لا بالإضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قلبه وتقدم في القرآن على كثير لجزر الاهتمام كقوله تعالى (واذا نلت عليهم آياته) أي آيات الله (زادتهم إيمانا) •

في الاقسام الاربعة على مذهب السكاكي مشكلا بهذا الوجه ولا يبطال الحصر على مذهب المذهب
بالكفاية لانها لا تخرج عن الحقيقة والمجاز على ما ينبغي وان شاء الله تعالى (وهو) أي المجاز العقلي
(في القرآن كسبر) وقد تقدم في القرآن على متعلقه وهو كثير للاهتمام ومعلوم ان كثرة في القرآن
لا تستلزم كونه أكثر من الحقيقة والغرض من بيان كثرة في القرآن الرد على من يتوهم انتفاء عنه
ولكن القائل بذلك لا يخفى من النبي بالمجاز العقلي بل بعينه في كل مجاز لا يهاجم المجاز الكذب لانه خلاف
الظاهر والقرآن منزوع عن ذلك وروايته لا يهاجم مع القرينة وأما حله على أن القصد الرد على من ينفي
وجود المجاز العقلي دون اللغوي فلا يتم الا بردنا وبه الا مشكلا دون مجرد ذكر الامثلة ثم أشار الى أمثلة
وجوده في القرآن فقال وذلك كما في قوله تعالى (واذا نلت عليهم آياته زادتهم ایمانا) فان اسناد زيادة الايمان

ووقع الجواز العقلي كثيرا في القرآن كقوله تعالى وإذا تليت عليهم آياته زادتهم ایمانا

لغير من هوله عند المتكلم وأحد طرفيه حقيقة وهو المستند والمستند اليه ليس حقيقة ولا مجازا وأجاب عبد الحكيم بأن السرور انما هو
من مسمع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لا من حيث هو ولا نسلم أن (١) السر من تلفظ به وحيث قد فلا سند في هذا المثال حقيقة
(قوله لانه اشترط الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر ان لا يحتاج لدليل قلت هذا من باب
التنبيه والامور الضرورية قد نبه عليه بالزالة لما في بعض الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجزم صفة لمفردا أما اذا وضع للغير
ولم يستعمل فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجازا لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله وهو في القرآن كثير) رده على
الظاهرية الراعين عدم وقوع المجاز العقلي كالغوى في القرآن لا يهاجم المجاز الكذب والقرآن منزعه عنه ووجه الرد انه لا يهاجم مع
القربنة (قوله لمجرد الاهتمام) أي الاهتمام المجرد عن التخصيص والانهو كثير في غير القرآن أيضا كالسنة وكلام العرب (قوله
كقوله تعالى) ان قلت لم يقل المصنف كقوله تعالى أو نحو قوله تعالى وإذا الخ لاجل أن يظهر أنه تمثيل بل أورد بطريق التعديد
قلت انما ترك المصنف ذلك لايهاجم أن المعنى واذا تليت على منكرى المجاز في القرآن آياته زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام
ايهاجم للاقتباس فكأنه جل الآية على الاستدلال على مدعاء وان كان الغرض الحقيقي انما هو التمثيل كما أشار له السارح بتقديره لقوله

ومن هذا الضرب قوله يذبح أبناءهم الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الآمر به وكقوله ينزع عنهم لباسهما نسب التزويج الذي هو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه أكل الشجرة وسبب آكلها وسوسسته ومقاسمته إياهما أنه لهما من الناصحين وكذا قوله ألم ترالى الذين بذلوا نعمة الله كنفرا أو حلقا أو هم دار البوار نسب الاحلال الذي هو فعل الله الى آبرهم لان سببه كفرهم وسبب كفرهم أمرا كآبرهم إياهم بالكفر وكقوله تعالى يوما

كقوله تعالى في أوليس اقتباسا حقيقيا بل يوهم ذلك وهو من المحسنات وإن لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره ثم إن تقدير الشارح هذا لا يفي في عدم العطف في يذبح وما بعده لان المقول حيث يذبح مجموع المذكورات فقلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجزأ في القرآن بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع أن اثبات الزيادة لهم يقتضى أصل حصول الايمان به قلت نزل انكارهم منزلة العدة لوجود ما يزيله من الأدلة فكأن أصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة حاصلة ببعض آخر أو أن الزيادة قد يراد بها الأمر لذاته في نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله أسند الزيادة الخ) ينبغي قراءة أسندها وما بعده بالبناء للفعل تأديبا وقوله الى الآيات أى التي هي ضمير زادت (٣٥٣) (قوله لكونها) أى الآيات سيما أى سبعا عديدا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات

أسند الزيادة وهي فعل الله الى الآيات لكونها سيما (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر (ينزع عنهم لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسسته ومقاسمته إياهما أنه لهما من الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون

الى الآيات مجاز من باب الاسناد الى السبب العادى لان الزيادة فعل الله عز وجل والآيات زاد بها عادة ولم يقل المصنف كقوله تعالى ليظهر أنه تمثيل ولو كان ذلك هو المقصود وذلك لا يهمل أن المعنى وإذا تليت على منكرى المجاز في القرآن آياته زادت أيمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام اقتباس لكن الغرض الحقيقي انما هو التمثيل لا ما ذكره وكفى قوله تعالى (يذبح أبناءهم) فان فيه اسناد التذبيح الى فرعون وهو سبب أمر والتذبح في الحقيقة أعوانه وكفى قوله تعالى (ينزع عنهم لباسهما) فان فيه اسناد نزع اللباس عن آدم وحواء لابليس مجازا وهو في الحقيقة لله عز وجل لان ابليس سبب وسوسسته ومقاسمته إياهما أنه لهما من الناصحين في أكل الشجرة وأكل الشجرة سبب نزع اللباس وسبب السبب سبب فهو من باب الاسناد الى السبب ولو كان بالتوسط وكفى قوله تعالى (يوما)

نسب الزيادة لآيات وهي لله تعالى وكذلك يذبح أبناءهم نسب التذبيح لفرعون لكونه الآمر به وكذلك ينزع عنهم لباسهما باعتبار السبب في التزويج وكذلك يوما

زاد بها عادة (قوله يذبح أبناءهم) أى يذبح فرعون أبناء بني اسرائيل (قوله أمر) هذا بيان لكونه سببا والحاصل أن المسند اليه هنا سبب أمر وما قبله سبب غير أمر وما يأتي سبب بواسطة وأعلم أنه يجوز أن يكون يذبح مجازا لغويا عن أمر بالتذبح وحيث أنه فلا يكون مما نحن فيه لا يقال أن احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لا نأقول ليس القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاسند لال على كثرة ردا

على من زعم خلافه وحيث أنه يضر الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله ينزع عنهما) أى ينزع يجعل ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سببه) أى التزويج وقوله الاكل وسبب الاكل وسوسسته أى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من الاسناد للسبب بواسطة (قوله إنه لهما من الناصحين) بكسر هـ مراد ان جوابا للمفاسمة (١) وبفتح هـ بناء على نزاع الخافض أى على أنه (قوله مفعول به) أى لان الاتقاء منه نفسه لاقبه حتى يكون مفعولا فيه * وأعلم أن أصل تتقون وتوقون من الوقاية وهي فرط الصيانة منع رادى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف أى عذاب يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم أى كيف تصوفون أنفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الخذر وحيث أنه يكون متعديا لواحد ويصح ارجاء ذلك هنا أيضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل أن في جعل يوما مفعولا به لتتقون وجهين كونه مفعولا به تأديبا أو مفعولا به فقط ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى حيث حذف فكيف تحصل لكم الوقاية أو الخذر ان كفرتم في الدنيا يوما يجعل الولدان شيئا على أن يكون الفعل الذي هو تتقون منزلا منزلة اللازم وتضمن كفرتم أن كفرتم ويصح أن يكون يوما مفعولا لكفرتم ومفعول تتقون محذوف والمعنى فكيف تتقون عذاب الله الذي أمرتم باتقائه ان كفرتم في الدنيا يوما يجعل الولدان شيئا وهو المشتل على ذلك العذاب ويحتمل أن يكون يوما منصبا على الطرية والمعنى

(١) وبفتحها يمنع منه وجود الام المعلقة كما هو معلوم من قواعد النحو كتبه

يجعل الولدان شيئا نسب الفعل الى الطرف لوقوعه فيه كقولهم نهارة صائم

فكيف لكم بالتقوى في يوم يجعل الخائفان كفرتم في الدنيا وانما اختار الشارح الوجه الاول اقله التقدير والتأويل بخلاف بقية الواجهة
وأما كيف فمفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي انتقام (قوله يوم القيامة) في ذكره نظرا لأنه يؤدي الى التكرار والاستغناء
عنه بقوله في الآخر يوما فالاولى حذفه أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيامة وأجيب بأن هذا مبني
على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوم ما يدل منه وليس كذلك فقد ذكر العلامة عبدالحكيم أن يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما
يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف أي عذاب يوم وليس بدلائل من يوم القيامة كما وهم اذ لا يدخل في تفسير معنى المفعول به لا بدال
بخلاف الظرفية فإنه بيان للاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان
بقيتم على الكفر) فسر ان كفرتم بقوله ان بقيتم على الكفر لكون الخطاب بهذا الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وإن لا تدخل
على المقطوع به وانما تدخل على المشكوك فيه ولئلا يحتاج كفرتم الى المفعول به (قوله يجعل الولدان) أي يصيرهم شيئا جمع
أشيب والاصل في شين شيئا الضم وكسرت لجانسة الياء (قوله نسب الفعل) أي وهو (٢٥٣) الجعل المذكور وقوله الى الزمان أي

لوقوعه فيه (قوله وهذا)
أي تصيير الولدان شيئا
(قوله كناية) يحتمل أن
المراد الكناية الغوية أي
عبارة ويحتمل أن المراد
الكناية الاصطلاحية
وهذا هو المتبادر من قوله
بعد ذلك لان الشيب الخ
لانه ظاهر في كونه كناية
على مذهب السكاكي
القائل انها اللفظ المستعمل
في ملزوم معناه وذلك لان
قوله تعالى يجعل الولدان
شيئا موضوع للالزام الذي
هو تسارع الشيب وقد
استعمل اسم ذلك اللازم

يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيئا) نسب الفعل الى الزمان وهو ثبوت حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والحن أو عن
طوله وأن الاطلاق

يجعل الولدان شيئا) نسب جعل الولدان شيئا جمع أشيب الى اليوم مجازا لان الضمير في يجعل لهم
باب الاسناد الى الزمان والجعل في الحقيقة لله تعالى ويوما منصوب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف
تتقون يوما يجعل الولدان شيئا وهو يوم القيامة ان كفرتم أي ان بقيتم على الكفر لان الخطاب
للكافرين ويصح أن يكون معولا لكفرتم فيكون المعنى فكيف تتقون عذاب الله الذي أمرتم بانقائه
ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيئا وهو المشتمل على ذلك العذاب على أن يكون يوما منصوبا على اسقاط
الخاص وهو الباء أو ينصب على المفعولية بتضمين كفرتم أنكرتم وحدثم أي دمت على بحدكم وانكاركم
وجعل الولدان شيئا كناية عن تفاقم أهوال يوم القيامة لان الشيب مما يتسارع ويلزم وجوده عند
تفاقم الاحزان والهموم فيصح الانتقال من الشيب الى التفاقم بالقرائن ويحتمل أن يكون كناية عن
طوله طول لا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيوخوخة ولكن على هذا رعايتي لي بما ذا النص لا قضاؤه
قرب طوله بالنسبة الى التصريح بان مقداره خمسون ألف سنة

يجعل الولدان شيئا

في الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى أن الكناية لا تنافي الجوارح العقلية (قوله عن شدته) أي
اليوم وقوله لان الشيب أي الحقيق وهو بياض الشعر وقوله مما يتسارع أي مما ينشأ بسرعة وقوله عند تفاقم الشدائد أي عند
تراكمها وكثرها والحاصل أن تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم (قوله أو عن طوله) أي أو أنه
كناية عن طوله طول لا يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيوخوخة ثم يحتمل أن المراد الكناية الغوية ويحتمل الاصطلاحية أيضا على
مذهب السكاكي وذلك لان قوله يجعل الولدان شيئا موضوع للالزام طول الزمان وهو الشيوخوخة والشيب فاستعمل في الملزوم وهو
طول الزمان الذي يبلغ فيه الصبيان أو ان الشيب والشيوخوخة أو على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم في اللازم لان
الشيب والشيوخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل أن الشيب وطول الزمان متلازمان يصح أن يعتبر كل منهما لازما والاخر ملزوما
فان قلت جعله كناية عن الطول يناهض التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم
الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على أن طوله أزيد من
أو ان الشيوخوخة لان أو ان الشيوخوخة بعد الأربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون فالطول
المخصوص ليس لازما لان الشيوخوخة قلت ليس المراد أنه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولا شك أنه من أكبر الهموم
والعلاقة بكتفي فيها بالزوم الواقع بين أو ان الشيوخوخة ومطلق الطول ذكره الغنيمي

بل يجرى في الانشاء كقوله

تعالى وقال فرعون يا هامان
ابن لي صرحا وقوله فأوقد لي
يا هامان على الطين فاجعل
لي صرحا وقوله ولا يخرجنكم
من الجنة فتشقى

(قوله بل يجرى الخ) تصريح

بما علم التزاما في بدلا يصاح
ونوطة لقوله نحو الخ (قوله
ابن لي صرحا) أي قصرا
أي مكانا قابلا وما ذكره
الشارح في هذه الآية
من المجاز العقلي غير متعين
بل يجوز أن يكون ابن
متجاوزا عن أوامر البناء
مجازا لغويا (قوله وكذلك
قولك لينبت الخ) أشار
بذلك إلى أنه لا فرق بين
الطلب بالصيغة أو باللام
وأصل هذا المثال لينبت
الله بالربيع ماشاء (قوله
وليصم نهارك) أصله
ولتصم أنت في نهارك
(قوله وليجسد) بفتح الياء
وكسر الجيم وجذك بكسر
الجيم وضم الدال وأصله
ولتجسد جذأ أي ولتجهد
اجتهادالهما كان المصدر
مشابها للفاعل الحقيقي
وهو الشخص في تعلق
الفعل بكل منهما الصدور
من الفاعل والمصدر جزء
معناه صرح إقامة المصدر
مقام الفاعل في اسناد
الفعل اليه

(١) التخصيص كذا في
الاصول ولا يستقيم الا إذا
عنه بالتفرد فله من زيادة

الناسخ أو سقط بعض العبارة كتبه بعضه

(بل يجرى في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا) فان البناء فعل الملة وها مان سبب أمر وكذلك قولك
لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجذ جذك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر

(بل يجرى في الانشاء) أيضا (نحو) قوله تعالى حكاية عن أمر فرعون (يا هامان ابن لي صرحا)
فان فيه اسناد الأمر بالبناء إلى هامان مجازا لكونه سببا أمرا والأمر في الحقيقة للملة لأن الأمر في
التصديق الذي يصدر منه الأمر به ومن وجوده في الانشاء وجود الاستفهام عن أمر الصلاة في
قوله تعالى أصواتك تأمرك فان الاستفهام الذي هو على وجه التكميل من الكافرين ليس المراد منه
أن الصلاة هل هي الأمرة أم لا بل المراد بأمرك ربك في صلاتك أي في تلبسك بها وملازمك لها
فأوجبت لك الحظوة والاختصاص بأن يأمرك ربك أن تترك نحن أمر أعظمها هو عبادة الآباء والقصد
منهم لغنة الله عليهم الاستزاجه وبالصلاة وأنه لا يستحق بها شيئا من الخصوصية التي ادعى وليس عنده
مزية أخرى في زعمهم القاسد سواها فهو من الاسناد الانشائي الذي حقه أن يكون للفاعل وحول إلى
المتعلق بالحرف مجازا ويحتمل أن يكون أوقات صلاتك تأمرك التي تلازم الصلاة فيها ومن هذا القبيل
قولك مثلا يجذ جذك أي لتعظم عظمتك بمعنى لتجد أنت أي لتعظم عظمتك وليصم نهارك أي ولتصم
أنت في نهارك لزوما وغير هذا مما ليس الغرض منه أمر المذكور لعدم صحة وقوع الفعل منه بل الغرض
ملازمته وكذا نحو قولنا لا يملك ولا يصم نهارك وغيره مما انتهى فيه غير ما وجهه لعدم صحة
صدور ترك المنهي عنه ممن وجهه له النهي وكذا في التني كقولك ليت النهرجار فان المتني جريه هو

بل يجرى في الانشاء كقوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا) ش لان هامان ليس مأورا أن يبنى بنفسه
وقوله غير مختص معطوف على كثير ولكنه لا يشارك في طرفه الذي هو في القرآن وهذا مثال لمجاز السببية
ويأتي ذلك في الجميع كقولك اعل العيشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجري والجذ يجذ وفي القسم تقول
أقسم بالله حقيقة فاذا أردت الاسناد المجازي لانك لا تقدر عليه ولا تقدر عليه أيضا في النداء
ولا الاستفهام لا يقال قد أتى في القسم في نحو

حلف الزمان يا ابن عمه * حنث عيذك يا زمان فكفر

فانك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لا تبن عمه لان الاسناد حنث في قول الزمان أقسمت
حقيقة وفي قولك قال الزمان هو المجاز قاعدة هذا أول مواطن ذكرها الأبا س بالنقطة لها نفع غلط
فيها من لأ حصصهم عددا من الألف في الاختصاص والتخصيص معناه ما الانفراد والافراد فاذا قلت
اختص زيد بالمال فعناه انه انفرده لم يشاركه أحد من الناس فيه وخصه به أي أفردته من دون
سائر الناس بالمال كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب (١) التخصيص والاختصاص والتخصيص تفرد
بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة اه وهذا واضح ولذلك قال تعالى يختص برحمة من يشاء أي يفرد
من يشاء برحمته أو يفرد من يشاء برحمته فعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة فاذا قلت اختص
زيد بالمال فعناه ان زيدا منفردا عن غيره بالمال فهو المختص بمعنى اسم الفاعل والمال مختص به والمختص
أبدا هو المنفرد والمختوى على الشيء فهو كالطرف له والمختص به أبدا هو المأخوذ كالطرف فلو قلت
اختص المال بزيد مریدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح لأنك في المثال الأول حصرت المال في زيد وفي
الثاني حصرت زيدا في المال فلا يكون له صفة غير الاختصاص على المال وهو غير المراد فان زيدا قد يكون
له صفات من دين وعلم وغير ذلك فان تخيل متخيل صحة ذلك وقال معنى اختصاص زيد بالمال ان المال
لا يخرج عن ملكه ومعنى اختصاص المال بزيد ان زيدا لا يخرج عن أن يكون مالكه ولا يبنى ذلك
أن يكون له صفات أخرى لا تنافي ملكه للمال فلنا هنا تصنع بقولهم التخصيص افراد بعض الشيء بما

(١) التخصيص كذا في
الاصول ولا يستقيم الا إذا
عنه بالتفرد فله من زيادة

ولا بد من قرينة إما لفظية كما سبق في قول أبي النجم أو غير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلا

(قوله أو النهى) نحو لا يقيم لك ولا يصم نهارك (قوله إلى ما ليس الخ) أي إلى مسند إليه ليس الخ وقوله صدور الفعل أي في الأمر وقوله أو الترك أي في النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلها ما عاقلها ما لا تم ما نوعان من الانشاء غير الأمر والنهى (قوله ليت النهر جار) أصله ليت الماء جار في النهر لأن الذي يتن جريه هو الماء لا النهر فأسند الجري المتنى إلى النهر مجازا لا بسببه لاء بالحلية فالجواز في اسناد جار إلى ضمير النهر (قوله أصلاتك تأمرك) (٢٥٦) الأمر أي أمرك ربك في صلاتك أي في حال تلبسك بها أن تترك أمرا عظيما هو عبادة

ما كان يعبد آباؤنا فهو من الاسناد للفعل به بواسطة الحرف فالجواز في اسناد تأمر إلى ضمير الصلاة لا في نسبة الجملة لآبائنا (قوله ولا بد له من قرينة) انما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول بوطئة لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الأقسام وما بعده من الأحكام وقرينة فعلية بمعنى مفعولة أي مقرونة أو بمعنى فاعلة أي مقارنة (قوله صارفة عسن ارادة ظاهره) أي من كون الاسناد لما هو ولا يشترط أن تكون معنوية لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا ولا معنوية لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا للسبب أو المفعول مثلا (قوله لأن المتبادر الخ) علة لقوله

أو النهى إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلاتك تأمرك (ولا بد له) أي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهره لأن المتبادر إلى الفهم عند استقاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أي بالمسند إليه المذكور مع المسند (عقلا)

الماء لا النهر وأسند المتنى إلى ما ليس مجازا (ولا بد له) أي للمجاز العقلي (من قرينة) تدل على ارادة خلاف الظاهر وهذا تحقيق لما استفيد من تعريف المجاز لأن ارادة الخلاف مبنى على ما يظهر من حال المتكلم لا على ما في الباطن كما تقدم ومعلوم ان فهم خلاف الظاهر انما يكون بالقرينة الصارفة عن الظاهر لأن المتبادر عند انتفاء ما هي الحقيقة (لفظية) نعت لقرينة (كما مر) في قول أبي النجم أفناه قيل الله للشمس اطلعي (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه) (المذكور) مع المسند (عقلا) أي استحالة من مجرد أنه في النسبة لكون الاستحالة ضرورة لا يدعى خلافا لها حق ولا يبطل

لا يشاركه فيه الجملة فإذا قلت خصت المال بزيد كان معناه أفراد المال بما لا يشاركه فيه غير المال ويلزم من ذلك نفي غير المال من صفات زيد ثم انه يلزم أن يكون مدلول اختص الثوب بزيد أن زيدا لا يفارقه أبدا فلا يزال مال كاله وهذا وان كان صحيحا في نفسه فلا شك انه معني آخر غير قولك اختص زيد بالثوب وانما نهيت على ذلك لانه وقع التسهيل في عبارات كثير من الأكارع عن غير قصد وقد كثر ذكر هذه العبارة مغلوطة في كلام ابن الحاجب وابن مالك والسكاكي والمصنف حتى في عبارة سيدي به وهذا أول موطن ذكرها فيه مغلوطة فانه قال غير مختص بالخبير وصوابه غير مختص بالخبير وسترى في عبارة المصنف كثير من فعله باعتباره ولقد كثرت الغلط في ذلك حتى رأيت بعض المصنفين في هذا العلم اذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون انهم اصابوا به وأش كل على شراح المفتاح مواضع وانما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتنا مل ص (ولا بد له من قرينة الخ) ش أي لا بد للمجاز الاسنادي من قرينة إما لفظية كما تقدم من قول أبي النجم أفناه قيل الله فانه قرينة صرفت اللفظ إلى مجازه أو قرينة معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا أي بالمسند إليه ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم والجهل والاضافية كالتقرب والبعد ونحو الموت أيضا وكذلك ذكر في الايضاح كاستحالة صدوره من المسند إليه أو قيامه به ليدخل ذلك كله

ولا بد الخ (قوله لفظية) نسبة لفظ المطلق من نسبة الجزئي للكل وكذا يقال في قوله معنوية (قوله كما مر) أي كالفريضة وقوله التي حرت في قول أبي النجم ثم لا يخفى أن قوله أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لانه لا يتسه على أنه كان موحدا فاقباله قوله أو صدوره عن الموحده يقتضي أن يفيد الصدور عن الموحده بما اذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أي انصافه به أو صدوره عنه فدخل قيام المبني للجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد انصف زيد بالضرورة فبسط قول بعضهم كان الاولى للمصنف أن يقول كاستحالة نسبة المسند للمسند إليه المذكور ليتناول نسبة الفعل للجهول للمسند إليه الذي هو نائب الفاعل وقوله بالمذكور أي في عبارة المتكلم لفظا أو تفديرا وليس المراد المذكور في عبارة المصنف سابقا وانما قيد بالمذكور لأن قيام المسند بالمسند إليه لا استحالة فيه فلو لم يقيد بذلك لم يذهب الوهم لاستحالة مطابقا اه قرى

كقولك محبتك جاءتني اليك أو عادة كقولك هزم الأمير الجند وكسا الخليفة الكعبة وبنى الوزير القصر

(قوله أي من جهة العقل الخ) قبل أن فيه اشعاراً بأن انتصاب عقلاً وعادة على التمييز وفيه نظر لأنه لو كان كذلك فاما أن يكون تمييز مفرد أو نسبة لا سبيل إلى الأول لأنه يقتضي أن تكون ذات المفرد مبهمه متساوية لذوات متعددة كعشرين من قولك ملكك عشرين ديناراً والمفرد هنا وهو الاستحالة ذاته متعينة لاجتماعها فيها لانها الخروج عن الاستقامة إلا عوجاج وانقسامها إلى العقلية والعادية انما يوجب الاجتماع في صفتها ولأنه يقتضي أن تكون الاستحالة من أفراد العقل كفيزير او هو باطل ولا سبيل إلى الثاني لعدم الاجتماع في النسبة لأن الاجتماع فيها بسبب أن تكون في الظاهر متعاقبة بشئ ويجوز تعلقها بشئ آخر متعلق بما تعاقبت به في الظاهر كتعلق نسبة طاب في طاب زيد بزيد في الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس بأن تقول طابت نفس زيد والنفس متعاقبة بزيد وهذا قد تعاقبت نسبة الاستحالة بالقيام في الظاهر والمتعلق بالقيام الذي ذكرهنا هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق نسبة الاستحالة بهما الظهور أنهما ليسا متخيلين بل المستحيل انما هو ونفس القيام وحينئذ فلا اجتماع في النسبة وأجيب بأنه يجوز أن يكون عقلاً وعادة تمييز النسبة الاستحالة للقيام محمولاً عن الفاعل الكائن المتعدي الاستحالة وهو الحالة أي كاحالة العقل القيام المذكور لأن التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل المذكور بل تارة يكون فاعلاً للمتعدي وتارة للآزمة فالأول نحو امتلا الاناء ماء فاما ليس فاعلاً لامتلا بل للمتعدي وهو ملاً يقال ملاً الماء الاناء والثاني نحو قوله تعالى وجفنا الأرض عيوناً بناء على أنه محمول عن الفاعل فالعيون ليست فاعلاً لفجبر بل (٣٥٧) للآزمة وهو تفجير الذي هو لازم لفجبر لان مطاوع المتعدي لواحد لازم ثم ان جعله تمييز نسبة بهما الاعتبار مبني على أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محمولاً وأما على القول بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكلف على أن اعراب عقلاً وعادة تمييزاً ليس بتعنين فيصح نصبه بترفع الخافض أي في العقل أو على أنه مفعول مطلق

أي من جهة العقل يعني أن يكون بحيث لا يـ عي أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قياسه به لان العقل اذا خلى ونفسه بعده محالاً (كقولك محبتك جاءتني اليك) ظهوراً استحالة قيام الجهي بالمحبة (أو عادة) أي من جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكناً عقلاً

(كقولك محبتك جاءتني اليك) فادراك استحالة قيام الجهي الذي هو المشي بالارجل بالمحبة ضروري لكل عاقل وهذا ان لم يكن المعنى صيرتني جانياً كما هو ذهب غير سيدي وفيه في نحو هذا التركيب والافلا استحالة تأمله (أو عادة) أي وكاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور معه من جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) فان العادة حكمت باستحالة اتصاف الأمير بهزم الجند وان أمكن عقلاً أن يهزم الجند

وقوله كقولك محبتك جاءتني اليك البادية للمتعدي أي محبتك أضررتني وانما أتت به نفسه كذا في الايضاح ويصح أن يقال انما أتى به الله تعالى وقوله أو عادة أي استحالة عادة نحو هزم الأمير الجيش وبنى المدينة لان العادة أنه لا يفعل ذلك وحده

(٣٣ - شروح التلخيص أول) أي استحالة عقل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان نصب انتصابه على المفعولية المطلقة أو أنه حال وعقلاً وعادة بمعنى عقلية وعادية وقول الشارح أي من جهة العقل لا يتعين أن يكون إشارة إلى أنه تمييز بل يصح أن يكون بياناً لحاصل المعنى فتأمل ذلك (قوله يعني أن يكون) أي المسند وقوله قيامه به أي بالمسند اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلاً قرينة صارفة عن ارادة الظاهر فلم كان قول الدهري الذي علم حاله أثبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحمله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة التي تكون قرينة الاستحالة الضرورية وهي التي لو خلى العقل مع نفسه أي من غير اعتبار أمر آخر من نظراً وعادة أو احساس ثم ان هذا تعليل لقوله لا يدعي الخ أي لا يدعي أحد جواز ذلك القيام لان العقل اذا خلى ونفسه أي من غير اعتبار أمر آخر من نظراً وعادة أو احساس أو تجر به بعده محالاً وهذا التفسير على نسخة لان العقل الخوفي بعض النسخ لان العقل بحرف النني عطف على قوله يعني أن يكون الخ أي أن الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للجاز ما تقدم لا كون العقل اذا خلى مع نفسه أي خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محالاً لثلاير قول الدهري أثبت الربيع البقل فان عقل الواحد بعده محالاً مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتي وصدوره عن الواحد دخلاً في الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله بعده) أي قيامه به وقوله محبتك جاءتني اليك أصله نفسي جاءتني اليك لاجل المحبة فالمحبة سبب داع إلى الجهي ولا فاعل له فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق الجهي بكل منهما صح الاسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة الاستحالة

وكدور الكلام من الموحى في مثل قوله أشاب الصغير اليث * واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة بل
تجبد في كثير من الأمور محتاج إلى أن تهى الشيء وتصلحه له بشيء تتوخاه في النظم كقول من يصف جلا
تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملائى ولا صفر

يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرجها ويضي فيها ولو لاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجود السائر شيئا يفرج به به ويجعل له نفسه فيه سبيلا ولو أنه قال نجوب له فعلق له بتجوب لما تبين جهة التهور في جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغي لأنه لم يكن حيث تد في الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها وكذلك لو قال نجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا تقطع السالك من حيث كان يعينه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به

لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد القائل ان باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للفعول في حصول الفعل فعني ذهب ت
 يزيد صاحب زيد في الذهاب وعلى هذا فعني قولك محبتك جاءت بي اليك أن محبتك صاحبتي في المحبة واليك ولاشك أن محبي واهبة محال
 أما على ما قاله سيديويه من أن باء التعدية بمعنى همزة النقل وأن معنى ذهب ت زيد أذهبته أي جعلته ذاهبا فعني كدت سبيبا في ذهابه من
 غير مشاركة له في الذهاب اذ لا تعني بالسبب (٢٥٨) الا الحامل على الشيء فلاشك في صحة اسناد مثل ذلك الى الهبة لانها تشير الى المحبة و

وتحمل عليه فلا يكون
اسناد المجي واليه مجازا
فلعمل المثال مبني على
مذهب المبرد اه سم
(قوله وانما قال قيامه به)
هذا حكاية لكلام المصنف
بالمعنى والا فلا مصنف عبر
بالاسم الطاهر وقصد
الشارح بذلك التنبيه على
أن ما ذكره المصنف في
الايضاح من جعله جهة
صدوره عنه فسمي القيامه
به حيث قاله كاستحالة

وانما قال قيامه به ليعلم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استعماله أى وكصدور الكلام (عن الموحدين مثل أشاب الصغير) وأقنى الكبير البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسند أشاب وأقنى الى كرا العداة ومر العشى مجاز

وحده وقوله قيام المسند أى انصاف المسند اليه بالمسند يدخل فيه ما يصدر عن الفاعل بالاحتياط كضرب
وقتل وما لا يصدر كذلك كعظم وشجع لا شراط كل ذلك فى انصاف المسند اليه به (ومصدره عن
الموحد) معطوف على مدخول الكاف وهو الاستحالة أى ومن جملة القرائن المعنوية مصدر الاسناد عن
الموحد (فى مثل أشاب الصغير) وأبنى الكية* ر كرا الفداء وصر العيشى فان اسناد الاشابة والافناء الى

وقوله وصدوره عن الموحدين مثل أشاب الصغير يعني أن العلم بأن قائل ذلك البيت موحدين صرفته
الاسناد الى المجاز (قلت) وهذا القسم هو الاول لان العقل يقضي باستحالة صدور الاشابة والافناء من غيره
عز وجل فأي فرق بين هذا وبين الاول ثم لان سلم أن الفرقية هنا غير لفظية لان تلك القصيدة في بعض
أبيات اذكر النبي صلى الله عليه وسلم فهو قرينة لفظية كبيت أبي النجم أنشد صاحب التتمة في أولها

صدور المسند من المسند إليه أو قوامه به مما لا يجدي فائدة يعندهم أو الأولى ما ارتكبه هنا | هـ قرئ (قوله الصدور فلتنا

عنه) أى عن اختيار (قوله مثل ضرب وعزم) مثالا للصدور عنه (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله مثل قرب وبعد) فتقول قربت الدار وبعدت الدار مثالا لقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل الاتصاف (قوله عطف على استحالة) نبه بهذا إزالة التماسعى أن يتوهم في بادئ الرأي عطفه على قيام المسند وفساد ظاهره اذ يصير المعنى حينئذ كاستحالة صدوره عن الموحدين في مثل الخ وليس هذا مما يحمله العقل والالماذهب اليه كتب من العقلاء كإفرره الشارح (قوله أى وكصدور الكلام) أشار بذلك الى أن الضمير راجع للكلام المعنوم من المقام والذي أحوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجازاة يكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير يصير المعنى من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحدين فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز عن الموحدين ما يؤول الى كونه مجازا أى أن من جملة قرائن المجاز صدور ما يؤول الى كونه مجازا عن الموحدين وعمل عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز للفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحدين) أى عن اعتقاد أن الله واحد وفيه أنه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها أنه لا يقول بتأثير الاسباب العادية ألا ترى للاستزاد ونحوه عن معتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحينئذ فلا يكون ذلك قرينة إلا أن يقال المراد صدوره عن الموحدين الكامل (قوله في مثل الخ) أى على فرض علم حال قائله وانه مؤمن والا فقدم المصنف أنه لم يعلم حاله كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كذا ذكرناه فيما مضى (قوله فإنه) أى الصدور يكون قرينة الخ

واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الاسناد حقيقة لما يشعر بذلك تعريفه
كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أي فما ربحوا في تجارتهم وقد يكون خفيا لا يظهر إلا بعد تأمل

(قوله هذا) أي الصدور عن الموحدي مثل أشاب الصغير الخ داخل في الاستحالة العقلية لأن الموحدي يحيل قيام الاشابة والافتناء بالاسناد إليه
الذي كورأى وحينئذ فلا يصح أن يمثل به الصدور عن الموحدي الذي هو مقابل للاستحالة (قوله لأن لم ذلك) أي دخوله في الاستحالة العقلية
لأن المراد به أن الاستحالة البسيطة بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسيرها سابقا وهذا وإن كان
مستحيلا لكن حاله ليست عنه كل العقلاء بل إن وجد عنده نظر صحيح (قوله كيف وقد ذهب الخ) أي فهو من أهال الغير الضروري
الذي الكلام فيه (قوله واحتجنا في إبطاله) أي إبطال ما ذهب إليه ذلك البعض إلى الدليل (قوله ومعرفة حقيقة الخ) من المعلوم أن
الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له فقاد المصنف أن ذلك (٣٥٩) الاسناد معرفة تارة تكون ظاهرة وتارة

تكون خفية مع أن الحقيقة
بهذا المعنى دائما ظاهرة
لأن الاسناد لما هو له لا خفاء
فيه وأجاب الشارح بقوله
يعني الخ وحاصل ما أجاب به
أن مراد المصنف بالحقيقة
الموصوفة بكون معرفتها
ظاهرة أو خفية للفاعل أو
المفعول الذي إذا أسند إليه
الفعل كان الاسناد حقيقة
ثم بعد هذا الجواب برده عليه
أن الظهور والخفاء إنما
ينسبان إلى ما يعرف كالفاعل
أو المفعول الذي يكون
الاسناد إليه حقيقة لأن نفس
المعرفة وحينئذ قد كان
الأولى للمصنف أن يقول
وحقيقته إما ظاهرة أو
خفية ويحذف المعرفة إلا

لا يقال هذا داخل في الاستحالة لأننا نقول لأن لم ذلك كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول واحتجنا
في إبطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به
إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة فعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة (إما
ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أي فما ربحوا في تجارتهم وإما خفية) لا تظهر إلا بعد تأمل

كر الغد أو ليس محال بضرورة العقول حتى يكون من قسم المحال بالعقل لأن المراد كما تقدم بالمحال
العقلي المحال بضرورة العقول وهذا الحكم وهو ثبوت الاشابة للزمان ولو كان محالا بالاستدلال العقلي
لكن ليس محالا بالضرورة التي هي المراد بالاستحالة العقلية فيما تقدم فلهذا احتجنا في إبطال نسبة الأفعال
لغير الله تعالى إلى الدليل فلا يكون هذا مستغنى عنه بما تقدم (ومعرفة حقيقته) ومعرفة ما يكون اسناد
الفعل المجازي إليه حقيقة (إما ظاهرة) أي إما أن تكون تلك المعرفة ظاهرة بظهور ما يكون
الاسناد إليه حقيقة ولا يحتاج ما في نسبة الظهور إلى المعرفة من التسامح وذلك (كقوله تعالى فما ربحت
تجارتهم) فإن اسناد الربح إلى التجارة مجاز والمُسند إليه في الحقيقة لما هو لهم أهلها (أي فما ربحوا
في تجارتهم) فالتجارة لما كانت سبب الربح أسند إليهم مجازا من باب الاسناد إلى السبب والربح في
الحقيقة أربابها (وإما خفية) لعدم ظهور الفاعل الحقيقي

فلتأنا أنما مسلمون على دين صدقنا والنبي

فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز قلت ليس كذلك بل الذي تقدم أن
نحو ذلك البيت لا يحكم عليه بالنجوز ما لم يعلم أن قائله أراد معناه وقد علم ص (ومعرفة حقيقته الخ)
ش معرفة حقيقته أي حقيقة المجاز الاسنادي إما أن يريد معرفة وجوده أو معرفة كيفية

أن يقال أنه ومصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعتها الذي هو المسند إليه الحقيقي قاله يس وفي عبيد الحكيم أنه إنما لم يقل
وحقيقته لتخصيص على أن المراد بالظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل مراد
المصنف أن المجاز العقلي لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون اسناد الفعل له حقيقة ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة
يكون خفيا (قوله يعني أن الفعل الخ) اقتصر على الفعل لأنه الأصل والافتاء في معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو
أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب عمرو وقوله إذا أسند إليه أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله أي فما ربحوا في تجارتهم)
أي فالتجارة لما كانت سببا لربح أسند إليهم مجازا من باب الاسناد للسبب والربح حقيقة أربابها وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا
بسبب عرف الاستعمال لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجارة (قوله وإما خفية) أي لكثرة
الاسناد إلى الفاعل المجازي وترد الاسناد إلى الفاعل الحقيقي (قوله لا بعد نظر) يحتمل وهو الأقرب أن المراد به مطلق التأمل لا النظر
المصطلح عليه الذي هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول لأن الحقيقة قد تعرف من غير أن يكون هناك ترتيب وعلى هذا عطف
التأمل على النظر للتفسير ويحتمل أن المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على المألوم

زیدک وجهه حسنا • اذما زدته نظرا

الى أن قال
دع الرسم الذي دثرا * بقاءى الريح والمطرا
أما والله لأشعرا * حلفت به ولا أبلسرا
كأن ثيابه أطله * من من أزراره قرا
بعين خالط التفتيم * فى أجفانها حورا
لأيقن أن حب المر * ديلقى سهله وعمسرا

في وجهه لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملت

ف قوله يزيد وجهه حسنا من الزيادة المتعدية لمفعولين أحدهما كاف الخطاب الموجه لغير معين البالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان ليكون
سناهما يفوق سنا القهر فان قلت المفعول الثاني زاد شرطه أن تصح اضافته للمفعول الأول كما في قوله تعالى زادهم الله مرضا فانه يصح
أن يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هذا الى الكاف فلا يقال يزيد وجهه حسنا لان الحسن ليس وصفا للعجائب بل
للمحسوب الذي عاد عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف أي يزيد وجهه علم حسن أي علميا بحسن في وجهه اذا ما زده
تطرا أي اذا دقت النظر في وجهه وأمعنته فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل
دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت وبتقدير المضاف الذي قلناه يندفع أيضا ما يقال ان الحسن موجود في الوجه على وجه معلوم فلا يزداد
بتكرار النظر وحينئذ قطا هو البيت مشكل ثم ان من المعلوم أن الوجه لا يتصف بجعل المتكلم موصوفا بادرالك الحسن الزائد قلنا كان
الاسناد اليه مجازا وانما يتصف بذلك الجعل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه حقيقة ولذا أشار المصنف لبيانها بقوله أي يزيد الله حسنا
أي علميا بحسن في وجهه من حيث ظهوره لا من حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل والتأمل (قوله في
وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وأن الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما أودعه
الخ) هذا دفع لما عسى أن يترأى من مخالفة بين ما في البيت وما اشتهر من المثل وهو كثر (٣٦١) المشاهدات تقل الحرمة في العادات

ووجهه أن بكل نظر يرى
حسنا آخر من محاسن جلاله
ودقيقة أخرى من دقائق
جلاله اه فسر (قوله
تظهر) هو بالثناء المنة
من فوق في بعض النسخ
أي تلك الدقائق المودعة
فيه وفي بعضها بالياء المنة
من تحت أي الحسن المزيد
(قوله وفي هذا تعريض)
أي في قوله ومعرفة حقيقته
الخ حيث اشترط في المجاز
العقلي أن يكون له فاعل
حقيقي الا أنه تارة يكون
ظاهرا وتارة يكون خفيا
(قوله ورد عليه) عطف

في وجهه) لما أودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض
بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد
اليه حقيقة فانه ليس لسرتي رؤيتك ولا ليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد
اليه حقيقة

في وجهه) فالاسناد في المثالين الى السبب مجاز وهو في الاصل لله تعالى وخفاء هذه الحقيقة من
جهة عرف الاستعمال لانه لا يقصد الاستعمال الحقيقي في عرف اللغة فصار بمنزلة المجاز اللغوي الذي لم
تستعمل له حقيقة كما قبل في الرحمن وانما به المصنف على أن الحقيقة المجاز قد تكون خفية للرد على
الشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المثالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين أن له حقيقة خفية
على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الاصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي حيث قال كل
فعل لابد له من فاعل لاستحالة صدور بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز
والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقد رالفاعل في المثالين الله تعالى لانه الفاعل
الحقيقي وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف به شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن
فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن نحو سرتي رؤيتك وأقدمني بذلك حق على

في وجهه كذا قاله المصنف قلت لكن يلزم منه جعل حسنا على استعسانا فان الذي ازداد
حسنا هو الوجه لا الناظر ويحتمل أن يقال فيه أنه على السببية أي بسبب وجهه وملازمة هذا

تفسير (قوله حيث زعم) المراد بالزعم القول أي حيث قال أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون
الاسناد له حقيقة وتحرير النزاع أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المستند فيه فاعل محقق في الخارج أسنده ذلك
الفعل قبل المجاز اسنادا حقيقيا معناه بان يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أو لا يشترط فذهب المصنف
والسكاكي اشتراط ذلك لاجل أن ينقل الاسناد من ذلك الفاعل الحقيقي للفاعل المجازي ومذهب الشيخ عبد القاهر لا يجب ذلك الا اذا كان
الفعل موحودا فان كان غير موحود بان كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي بل يتوهم ونفرض له فاعل أسنده اليه ونقل
الاسناد منه للفاعل المجازي فافعال ليس محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد بالاسناد للنوهم المفروض (قوله يكون
الاسناد اليه) أي على جهة لقيمة والاتصاف به لا على جهة الإيجاد لانه لا يتحققه (قوله فانه ليس لسرتي ولا ليزيدك فاعل) أي في
الاستعمال يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال المتعدية في الاستعمال والمراد بانتفاء وجودها في الاستعمال أن المتكلم
لم يقصد الاخبار به بل استعمالها في لازمها فانفاؤها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لا بالنظر للواقع وقوله يكون أي حقي يكون
والحاصل أن الشيخ عبد القاهر ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفية
على الشيخ لان حقي الاسناد في ذلك لله تعالى

(قوله وكذا أقدم في الخ) أي فإن الأقدام ليس له فاعل حقيقي واسناد الأقدام فيه للحق مجاز عقلي وتوجيه المجاز العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال أنه يولع في كون الحق مدخل في تحقق القدم ففرض أقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند إلى الحق مبالغة في ملاسنة القدم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي مبالغة في ملاسنة الفاعل المجازي للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد لا في الفعل فالفاعل الحقيقي ليس موجوداً حقيقة في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض وكذا يقال في سرتني رؤيتك ويزيدك وجهه حسنة يولع في كون الرؤيا لها مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ففرض سرور وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه وأسند إلى الفاعل المجازي وهو الوجه والرؤية للبسالة في ملاسنة الفاعل المجازي للفعل فقول الشيخ عبد القاهر ليس لهذه الأفعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد باسنادها إليه هذا وما ذكر من أن الاسناد في أقدمي بذلك حق على فلان من قبيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز أن يراد بالأقدام الحمل على القدم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى جلني على القدم وحق الخ ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبه الحق بمقدم تشبيهاً منهجراً في النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم وورعته بذلك لازمه وهو الأقدام تخيلاً وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا المخلص ما في القرعي والسبراي (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدم) أي التي هي معاني الأفعال اللازمة بغنى والكلام هنا في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي والحاصل أن تلك الأفعال المذكورة تستعمل متعدياً بمعناها وهو الاسرار والأقدام والزيادة أمر اعتباري (٣٦٣) لا وجود له فلا فاعل لها حقيقي وتستعمل لازمة ومعناها هو السرور والقدم

والازدياد أمر موجود فلها فاعل حقيقي وإذا ذكرت تلك الأفعال المتعدي كان قصد المنكلم بها معاني الأفعال اللازمة فإن قيل حيث كان معنى المتعدي غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم أن يكون سرتني ونحوه من الأفعال المذكورة مجازاً

وكذا أقدمي بذلك حق على فلان بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدم واعتد به عليه الإمام نضر الدين الرازي رحمه الله بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لاعتد به فاعل فهو وان كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز

فلان ويزيدك وجهه حسنة لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الأقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدي ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها الكونها اعتبارية ألقى عرفاً استعمالها لوصفها الذي تعتبر به ولو صح أن لها موصوفاً فالان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجاً من القدم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده بالظرفية كالذي قبله

لغو بالتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا في الاسناد بل في الاطراف فالجواب أن مجازية الاطراف قوله لا تنافي مجازية الاسناد ألا ترى ما مر من أحيا الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع أنه محقق قطعاً فالتأني لم يحقق الاسرار وغيره من تلك الأفعال المتعدي في الوجود فالجواب أن المنكلم بهذه الأفعال المتعدي لم يقصد معناها ولا أخبار عنها وان كان محققاً في الواقع الأعلى سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج إلى فاعل فالمكلم بانتفاء معنى المتعدي بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع اه ومراده بتحقيقها في الوجود والوجود الذهني وكذا تحقيقها في الواقع لا الوجود في خارج الاعيان لأنها أمور اعتبارية لا تحقق لها فيه (قوله لابد أن يكون له فاعل) أي موجود فيه أن هذا بسلم الشيخ وليس مراده بنفسه بل مراده بقوله لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل نبي الفاعل الذي قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي ينقل الاسناد عنه إلى الفاعل المجازي ومحملة في لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نبي الفاعل الموجود لا يسع عاقلاً أن ينفي الفاعل الموجود عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذي ذكره الرازي انما ينتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم أفعالا لا يتصف بهاتين على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها أصلاً وليس ذلك مراده بل مراده أن نحو سرتني رؤيتك وأقدمي بذلك حق على فلان ويزيدك وجهه حسنة لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الأقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدي ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لأنها الكونها أمور اعتبارية ألقى عرفاً استعمالها لوصفها الذي تعتبر به ولو صح أن لها موصوفاً فالان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجاً من القدم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد إليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان مذهب المصنف تكافؤاً وتطلباً لما لا يقصد

في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب فتأمل ذلك فإنه صعب فهمه على كثير أه كلامه (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى أن يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى) ان قلت صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس لان العبد يوجب عندهم الأفعال بطريق المباشرة أو التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم وحركة الاصبع مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع فالتعين أن يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر الحسي في الوجه بدليل أن السكاكي جعل النفس فاعلاً في أقدم من ذلك حتى على فلان قلت المراد أن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى على رأي الامام ولا يلزم من إخبار السكاكي عنه بذلك اعتقاده (قوله لم يعرف حقيقة) أي الأفعال أي حقيقة متعلقة بما هو السند اليه (قوله فتبعه) أي تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني أن هذا) أي الذي قاله المصنف نبعاً للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعجاجة سم انما كان تكلفاً لان الفاعل من قام به الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده في الفاعل رأساً بل مراده في وجوب فاعل أسند اليه الفعل قبل اسناده الى المجازي ومحصلة أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند (٣٦٣) الا الى الفاعل المجازي أه سم وحاصل ما في المقام أنه لا نزاع بين

والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى وأن الشيخ لم يعرف حقيقة الخفاءات تتبعه المصنف وفي ظني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العقلي (السكاكي)

كالمجاز الذي لم تسعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ أن هذه الأفعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفاً وتطلباً لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليست بل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير والله الموفق بحججه وكرمه (وأنكره) أي المجاز العقلي الذي هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له بتأويل (السكاكي) وجعل الاسناد في أمثله

(قوله وأنكره السكاكي)

اعتبارية فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم هو معاني الأفعال اللازمة من السرور والقدر والازدياد وغيره عن القدر ومثلاً بالأقدام لاجل المبالغة في ملازمة الفعل للفاعل فإذا وجد القدر لاجل الحق والسرور لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية لوجه وأريد المبالغة في ملازمة هذه المعاني للداعي لها فرض هناك فاعل لتلك الأفعال المتعدية ثم ينقل اسنادها من ذلك الفاعل المتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم كنفه من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة فصح القول بأن هذه الأفعال المتعدية لفاعل لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل المتوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ وأما الامام الرازي فيرى أن معاني الأفعال اللازمة ممكنة وقد انعقد الإجماع على أن كل ممكن لا بد له من فاعل موجود وحينئذ فيجب أن يكون لهذه الأفعال فاعل موجود يكون اسناد الأفعال المتعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وعرف الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بأن المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الأفعال اللازمة لفاعل الأفعال المتعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجد وانما المراد به من قام به الفعل كما هو والله سبحانه وتعالى ليس فاعلاً لهذه الأفعال بالمعنى المذكور اذ لا يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على أن الشيخ ليس مراده في الفاعل رأساً بل مراده في وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجازي ومحصلة أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى الفاعل المجازي (قوله وأنكره السكاكي) أي قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجه الانكار أن المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرفين قطعاً وإثباتاً في الاسناد وان كان لا فساد فيه لكن يمكن رده الى المجاز في الطرفين الواقع قطعاً والاصل رده ما ردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك

ما في المقام أنه لا نزاع بين القوم في أن الفعل الموجود في الخارج لا بد له من فاعل يقسم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من الاعراض ومعاني هذه الأفعال المتعدية في هذه الصور من المسرة والاقدام والزيادة ليست موجودة في الخارج أصلاً لتكونها أمورا

وقال الذي عندي قطعه في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سيأتي وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة

الانكار تقليل الانتشار وتقرّب الضبط لاعتبارات البلغاء باحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية ويرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس (قوله أي المجاز العقلي) أي ما يسمونه بذلك (قوله وقال) أي في افتتاح الذي عندي الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعارته هكذا والذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذي عندي الخ) الذي مبتدأ أصلته الطرف وقوله نظمه أي دخوله خبره أي دخول أمثله اذ لا معنى له يكون المجاز العقلي الواقع في الاسناد من أفراد الاستعارة بالكناية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة أي في بابها ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه أفراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تخمّل والتظلم ترشيع والبناء في قوله بالكناية للتبعية أو المعية (ع ٣٦٤) (قوله يجعل الربيع) أي مثلاً والبناء للتصوير أي أن نظمه في سلك الاستعارة مصور

يجعل الربيع أي يجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام أنه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعاره فإذا قلت أنشبت المنية أظفارها فإلان فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المقترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعاره معنى المنية ومعنى قولهم بالكناية أنك كيت عن المستعار بشئ من لوازم معناه ولم تصرح به أعني الأظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية

وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهباً إلى أن مامراً) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي

حقيقاً وذلك أنه قال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية وادخله في بابها بأن يجعل الربيع في أنبت الربيع البقل مثلاً استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي ويكون نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبه تحصل الاستعارة التخيلية التي هي أن يؤتى بشئ من لوازم المشبه به ويذكر مع المشبه فعلى هذا يكون اثبات الانبات الذي هو القرينة حقيقة ما فلا يكون المجاز في الاسناد فهو نامستعار منه وهو المشبه الذي هو الفاعل الحقيقي في هذا المثال ومستعاره وهو معنى الربيع ومستعار وهو اللفظ المختص بالفاعل الحقيقي وهذه أصول الاستعارة لكن الاستعارة بالكناية لا يطلق فيه لفظ المستعار على المستعاره ولكن يكفي بشئ من لوازم المشبه عنه ويطلق لفظ المستعار وهو الربيع على الناعل الحقيقي والدليل على إطلاقه عليه الانبات بشئ من لوازمه مع المشبه واثبات تلك الوازم له حقيقة ومبنى هذا الكلام كله على المبالغة في التشبيه يجعل المشبه من جنس المشبه به فأطلق لفظ المشبه وأريد به المشبه به وحصلت الكناية عن ذلك بالوازم المسمى إطلاقها استعارة تخيلية وإلى هذا أشار بقوله حال كون السكاكي (ذاهباً إلى أن مامراً) من الامثلة (ونحوه) كقوله شفي الطبيب المريض (استعارة بالكناية) وهي عند السكاكي كما تقدم

قال السكاكي الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية في قولهم أنبت الربيع البقل الخ

المستعار أعني اللفظ الدال على المشبه به المضمّر والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريرها شبت المية بالسبع وادعينا أنها فرد من أفرادها ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مراداً منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الأظفار وأما على طريق المصنف فمدلوله نفس التشبيه المضمّر في النفس وسيأتي ذلك مبسوطاً وأن تشبيه التشبيه استعارة مجرد تشبيه (قوله بواسطة الخ) متعلق بجعل الربيع أي أن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فرداً من أفراد ادعاء كما يرشد لذلك قول الشارح الآتي والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات إلى آخر ما يأتي له (قوله وجعل نسبة الانبات الخ) عطف على بواسطة وقوله اليه أي إلى الربيع ثم لا يخفى أن هذا المخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخيلية فيجب أن يؤول على أن المراد وجعل نسبة ما هو شبيه بالانبات اليه قرينة وأجيب بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكاتبة في المجاز العقلي وأما الواقعة فيه فالقرينة فدونكون أمراً محتملاً فما اشتهر عنه غير كلي ويدل على ذلك أنه نفسه صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محتملاً كما في أنبت الربيع البقل فتأمل (قوله وهي عند السكاكي) أي بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتي في آخر الكلام

وأورد

ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو واستعارة بالكتابة عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة

(قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعترض بأنهم عند السكاكي لفظ المشبه لاذكره وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافة الصفة للوصف أي المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أي حقيقة في اعتقاد المصنف (قوله بواسطة) متعلق بتريد وقوله أن تنسب إليه أي للمشبه الذي أريد به المشبه به (قوله من اللوازم) أي الروادف والتوابع (قوله المساوية للمشبه به) أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالآتي فانه يصدق بصدق الفاعل (٣٦٥) الحقيقي وينتفي بالتفاته واعترض

بأن الآتي في المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى لأن الله تعالى موجود قبل الآتي لكونه قديما والآتي حادث فيتحقق الفاعل المختار مع أن الآتي قد لا يتحقق فإن المساواة وأجاب بعضهم بأن المراد بالآتي الآتي بالقوة ولا شك أنه لازم مساو لكن قد يقال يلزم على هذا أن يكون معنى أثبت الربيع البقل على كلام السكاكي قد صدر على الآتي والظاهر أن هذا غير مراد من هذا التركيب والخاصل أنه أن أريد الآتي بالفعل ورد عليه أنه لازم غير مساو وأن أريد الآتي بالقوة ورد ما علمته والاحسن أن يقال المراد بالآتي الآتي بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث أنها أي اللوازم توجد إذا وجد المشبه

أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نسبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للآتي بمعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الآتي) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (إليه) أي إلى الربيع

أن تذكر لفظ المشبه وهو الربيع في المثال وراية المشبه به وهو الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من اللوازم المساوية للمشبه به كالآتي في المثال وتظهر تشبيه المنية بالسبع ثم يطلق لفظ المنية على السبع بقرينة نسبة اللوازم المساوية للسبع وهي المخالب فيقال مثلا نسبت المنية لظفارها بفلان أما مساواة اللازم الذي هو الآتي للفاعل الحقيقي فظاهر لأن المراد بالآتي بالقوة وهو مساو وأما اللفظ في السبع فالمراد بها اللفظ المخصوصة لا مطلق اللفظ وهي مساوية له لأن غير اللفظ لا يدل على نسب لها فعمل نسب على التحقيق ويحتمل أن يكون المراد بالمساواة الانتقال منها إلى المكى عنه عرفا كما ينتقل من المساوي لشيء فلي هذا تحقق الاستعارة بالكتابة فيما تقدم (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الآتي إليه) الذي هو من لوازم

وأورد عليه المصنف ما أورده وفيه نظر أما قوله أنه يلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله عيشة راضية صاحبها فليس كذلك بل لنا في صحيح كلامه طريقان : أحدهما أن راضية في معنى الصفة الجارية على غير من هي له في المعنى لأن حيث الصناعة كانه قال راض صاحبها لأعلى أحد التقادير السابقة فإن ذلك تقدير لفظي وهذا معنى فأنما يجعل الإسناد إلى ضمير العيشة وهي صفة جارية في اللفظ على العيشة وفي المعنى على صاحبها والمعنى في عيشة راض صاحبها فغير راضية يعود على العيشة وهو استعارة بالكتابة والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخيلية فارت المكنية فان قلت كالمسكاكي مستغنيا عن هذا بأن يجعل الإسناد إلى صاحب الحقيقي كما هو أحد التقادير السابقة ولا حاجة إلى الاستعارة بالكتابة قلت تفوت المبالغة المقصودة : الثانية أنه يلزم ما ذكره المصنف وأن المراد بعيشة صاحبها ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه ويجعل العيشة وضميرها المستتر في راضية أريد بها صاحب العيشة فتكون العيشة استعارة بالكتابة والمسند في راضية استعارة تخيلية ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقي في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة فان قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكتابة أريد بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول يلزم السكاكي أن يكون المراد

(٣٦ - شروح التلخيص أول) به ومنتفى إذا انتفى بل المراد بكونه مساوية له أنها لا توجد إلا منه لكونها خاصة به إما مطلقا أو بالنسبة للمشبه ولا شك أن الآتي لا يوجد إلا منه تعالى وهذا لا ينافي تحققه تعالى قبل تحقق الآتي (قوله أن تشبه المنية بالسبع) أي في اغتيال النفوس وقوله ثم تفرد بها بالذكر أي مراد بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبه به (قوله فتقول مخالب الخ) اعترض بأن المخالب ليست لازما مساويا لوجودها في بعض الطيور وأجيب بأن المراد بالسبع المشبه به كل ما ينسب أو المراد بالمخالب المخالب النامة وهي التي يحصل بها اغتيال النفوس وانلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن القيد كره المولى عبد الحكيم أن المراد باللوازم المساوية للمشبه به ما كانت محتصة به إما مطلقا وإما بالنسبة للمشبه ولا شك أن المخالب يختص بها السبع بالنسبة للمنية وحينئذ فهي مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار لا حاجة لذلك إلا براد من أصله (قوله بناء على أن الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعني) أي السكاكي بالفاعل الحقيقي (قوله القادر المختار) أي هذا المفهوم لأن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد أن

وفيما ذهب اليه نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب العيشة لا العيشة وبما في قوله خلق من ما عاين فاعل الدفق لا المني لما سبأني من تفسيره بالاستعارة بالكناية

ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركباً جذا اه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أي ويجري على هذا القياس أي الطريق أعني تقرير الاستعارة بالكناية في هذا المثال غير هذا المثال أي أن غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته في نحو شفي الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقي وادعينا أنه فرد من أفراد الطبيب بالذ كمراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وكذا في هزم الأمير الجند شبه الأمير بالجيش وادعينا أنه فرد من أفراد الأمير بالذ كمراد به الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه الذي هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أي حاصل جويان غير هذا المثال على قياسه أي طريقته أو المراد وحاصل ما مر من (٣٦٦) تقرير الاستعارة بالكناية في جميع الامثلة (قوله في تعلق وجود الفعل به) أي بكل من

الفاعلين وان كان تعلقه بأحدهما على جهة اليجاد وبالأخر على جهة التسبب مثلاً أي ويدعي أن الفاعل المجازي من أفراد الفاعل الحقيقي (قوله ثم يفرد الفاعل المجازي بالذ كمر) أي مراداً منه الفاعل الحقيقي (قوله وينسب اليه شيء) أي لأجل الدلالة على أن المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي (قوله أي فيما ذهب اليه السكاكي) من رد المجاز العقلي للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أي لأن رده لها يستلزم الخ واعلم أن استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلاً لعدم

(وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذ كمر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحب المسبأني) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه

الفاعل الحقيقي المساوية لان امكان الانبات ليس الا له فلا يفارقه (وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال فيسلك بسائر الامثلة هذا السيل فهو شفي الطبيب المريض يراد بالطبيب الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو الشفاء اليه والحاصل من هذه الاستعارة أن تشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما ثم يفرد المجازي بالذ كمراد به الحقيقي ويدل على ارادته الاتيان معه بشيء من لوازم الفاعل الحقيقي ولا يخفى ان هذا التشبيه متضمن للبالغة في تلبس الفاعل المجازي بالفعل حتى صار كأنه المؤثر فيه أي هو الفاعل الحقيقي ولا يخفى بعد علم هذا ما في تلبس الفعل بالمصدر كما لا يخفى أيضاً ما في ارتكاب هذا التشبيه بالنسبة الى الله تعالى من سوء الادب وقد أطنبنا في بيان الاستعارة بالكناية ليظهر المراد منها عند السكاكي كل الظهور ويظهر ورود الاعتراض والجواب (وفيه) أي وفيما ذهب اليه السكاكي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية (نظر) وذلك (لانه يستلزم) حينئذ (أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها) لانه هو الفاعل في الاصل والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي (لما سبأني) في تفسير الاستعارة بالكناية عند السكاكي وقد تقدم

بعيشة صاحبها قلت الزم به رأي لان السكاكي يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز باطلاق لفظ المشبه وارادة المشبه به مدعي أن المشبه به فرد من أفراد المشبه وقد خبط كثير من الناس في هذا المكان

صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر المصنف بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالتم ارفلا نائفه وأن يكون المراد بضميرها مان العلة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لعدم صحة الاضافة وأخويه عدم صحة أن تكون العيشة ظرفاً لها فكان الاولى للمصنف أن يقول يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظرفاً لها (قوله لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها) اما أن يراد بضمير عيشة أي الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أي واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بني بمعنى صاحبها أيضاً بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما أن يراد بعيشة المجرور بني لان مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العقلي باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر أيضاً ولا بد على هذا الاحتمال أن مذهبهم أن يذكروا الفاعل المجازي ويراد الفاعل الحقيقي والمجرور بني ليس فاعلاً لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهارة صائم اه يس وقول الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المقاد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تبينه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لا يحتاج الى واسطة (قوله صاحبها) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي يجب أن يراد

به الفاعل الحقيقي أي وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم طرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع إلى من في قوله تعالى فأما من ثقلت الآلة فهو بنفس صاحب العيشة (قوله وهو) أي ما ذكرناه يقتضي المخ وذاك لأن حاصل ما ذكرناه أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ويدعي أنه فرد من أفراد ثم يفرد الفاعل المجازي بالذ كمراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك أن هذا يقتضي أن المراد بالعيشة صاحبها لا فاعل مجازي فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحب وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض صاحبها ما فيه من طرفية الشيء (٢٦٧) في نفسه وأجاب بعض الخواشي بأنه

يمكن أن يصح ذلك القول بأن يراد بالصاحب الجنس الحقيقي في أفراد أي أنه كائن ومستقر في أصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لآله إذا أريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي إذ ليس المراد به الجنس على أن عيشة نكرة فلا يصح إطلاقها على الجمع تأمل (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعني أن محل كون ما ذهب إليه السكاكي يستلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى مبنى على أن المراد من الضمير والمرجع واحد وأن الضمير في راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للطرفية حيثئذ وأما إذا ارتكب الاستلزام بأن أريد بالعيشة أولاً المعنى الحقيقي وهو التعيش أي ما يتعش به الإنسان وأريد بها في

وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية

أن حاصله تشبيه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ثم يفرد المجازي بالذ كمراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي له وهذا يقتضي أن يكون المراد بالعيشة صاحبها لا فاعل مجازي فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض ذلك صاحب وتأويله بمعنى هو مستقر في أصحاب العيش الرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة نكرة ولا يصح إطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه وهذا الالتزام ظاهر أن أريد بالعيشة وبالضمير في راضية شيء واحد وأما أن أريد بالعيشة معناها الحقيقي وأريد بالضمير الذي وقع فيه المجاز العيشة التي هي صاحبها مجازا على طريق الاستخدام فلا يتحقق هذا الالتزام إذ يصير المعنى حيثئذ هو في عيشة راض صاحبها ولكن على تسليم صحة الاستخدام المذكور لا يتخلو عن ضعف نحو الوصف حيثئذ عن الرباط لأن عود الضمير على ملابس الضمير الرابطة لا يكفي في الربط على المشهور وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع إلى هذا بل هو تكميل له وهو أنه إن أراد أن المجاز في لفظ العيشة فليس من المجاز العقلي لأنه عند مبنى على تشبيه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي والعيشة مجرد و لا فاعل بل يكون حيثئذ من المجاز المرسل أو غيره ويلزم أن يكون اسناد الراضية إلى ضمير لفظ العيشة حقيقة لأن الضمير العائد على المجاز لا يقال فيه أنه مجاز لأن المجاز في معاده لا قبله إذ لا معنى لاعتبار التشبيه في مصدوق الضمير بعد كون معاده قد أطلق على المشبه به طريق المجاز التكاثر بالتشبيه أو بغيره وإن أراد أن التجوز في الضمير والعيشة على حقيقتها كان استقدا ما وفيه من الضعف ما تقدم مع

والتحقيق ما قلناه والله تعالى أعلم على أن الجزري اعترض عليه في الزامه أن المراد بعيشة صاحبها بأن قال يلزم ذلك فإن الزمخشري ذكره وهو وهم لأن التزام ذلك التزام للحال إذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه ولا يصح التزام ذلك إلا بالطريق التي ذكرناها والزمخشري لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها بل أن المراد براضية صاحبها وبينهما فرق وأما قوله أنه يلزم أن يكون المراد بعيشة راض فاعل الدفق فلا يلزم بل يحتمل ما سبق وأما قوله أنه يلزم عدم صحة الإضافة في نحو نهاره صائم إذ يصير من باب إضافة الشيء إلى نفسه ممنوع ولا نسلم أنه يلزم التجوز في نهاره بل في صائم على ما سبق وأما الزامه بنحو ياهامان ابن لي صرحا بأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان مع أن الداء له جوابه أن يلزم أن المأمور بالبناء الباني بنفسه بعد اعتقاد دخول هامان نفسه في زمرة من يبنى بنفسه مجازا مدلولاً على

الضمير صاحب وأن المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي فإن قلت إذا انتفى الاستلزام المذكور في اسناد راضية إلى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينتفى اسناد راضية والضمير معاً إلى العيشة على سبيل الوصفية فإن ذلك اسناد مجاز عقلي عند السكاكي أيضاً لأنه لا يشترط في المسند أن يكون مفرداً فعلاً أو معناه وقد ورد كل مجاز عقلي إلى الاستعارة فيلزم أن يكون المراد بالعيشة صاحبها قطعاً لأن الصفة هنا غير الموصوف فالاعتراض بحاله وأجاب بعضهم بأنه إذا كان الضمير بمعنى صاحب كل اسناد الوصف مع الضمير إلى العيشة حقيقة لانه وصف سببي واسناد الوصف السببي لموصوفه حقيقي نحو صررت برجل فائمة أمه قال العلامة الغنيمي وفي هذا الجواب نظر لأن الوصف السببي هو الرفع للاسم الظاهر المضاف للضمير الموصوف والوصف هنا رفع للضمير فالأولى أن يجاب بأن الضمير لم يرد به صاحب الحقيقي وإنما أريد به صاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى أنها عين صاحب حيثئذ

وان لا يصح الاضافة في نحو قولهم فلان ثم ارمه صائم وليه قائم لان المراد بالنهار على هذا فلان نفسه واصله الذي الى نفسه لا يصح وان لا يكون الامر بالايقاد على الطين في احدى الايتين وبالبشاء فيهما الهامان مع ان النداء

فاللزام من اصله لا يرد (قوله واحد) أي (٢٦٨) وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي في كل تركيب والرباط محذوف أي في

واحد (و) يستلزم (أن لا يصح الاضافة في) كل ما أضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولاشك في صحة هذه الاضافة وقوعها كقوله تعالى فارحمت تجارتهم وهذا أولى في التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبشاء) في قوله يا هامان ابن لي صرحا (لهامان)

ايهامه جريان المجاز التشبيهي في الضمير (و) يستلزم ايضا ما ذهب اليه السكاكي (أن لا يصح الاضافة في نحو نهاره صائم) من كل ما أضيف فيه الفاعل المجازي الى الحقيقي لان المراد على ما تقرر بالفاعل المجازي هو الحقيقي فيكون المراد بالنهار الذي هو الفاعل المجازي هو زيد الصائم بنفسه وزيد المذكور هو معاد الضمير وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وجهه على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه لبلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله وكلام العرب اه يعقوب (قوله ولاشك في صحة هذه الاضافة) أي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله واللازم اطل (قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها (قوله وهذا أولى) أي لانه نص في الربعية فهو أدفع للجدال بخلاف مثال المنزلة قد يناقش فيه بأن اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير صائم واحدا وأما اذا ارتكبت الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعا للنهار لا بالمعنى الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة انما هي في الضمير

خطابه يا هامان وعلى أن المراد بالبشاء بقوله ابن وأما اعتراضه بلزوم توقف أدب الربيع البقل على النقل الشرعي فهو أحسن الاسولة وأجاب عنه الجزري بان السكاكي لم يراد أن الربيع أطلق على الله تعالى انما أراد أن الاسناد الى هذه الاشياء جعل كتابة عن الاسناد الى الفاعل وأسند الى الربيع ليعلم أن المقصود منه الاسناد الى الله سبحانه وتعالى كما يعلم من قولك زيد كثير الرماد أن المقصود والكرم وهذا الكلام يمكن سلوكة في كل ما سبق الا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكي فان جعله كتابة يخرج عنه أن يكون استعارة بالكتابة لكن الجواب أن يقال أسند الى الربيع على انه فاعل حقيقي لا بمعنى المؤثر بل بمعنى انه حقيقة في الفعل الصوري كقولك قام زيد فكأن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له وان كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا يمنع أن تضع العرب أدب الربيع لوجود صورة الانبات

المستتر في صائم لاني نهاره (قوله لهامان) خبر يكون فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالامر قبل ان هذا اللزام فيه انما يتوجه على السكاكي اذا كان المستند مستعملا في معناه الحقيقي وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى ابن أو امر بالبشاء أو قد لي يا هامان أو امر بالايقاد فصح أن النداء والخطاب معه وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده لانه حينئذ يكون من المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكتابة كما يقول السكاكي

(١) قوله فيجاءوا المستند عن سقط من النسخ التي بيدنا المجرورين ولعله الرابطة في ركبته معجمه

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنبت الربيع البقل وبترتني رؤيتك على الأذن الشرعي لأن أسماء الله تعالى توقيفية وكل ذلك مستف ظاهر الانتفاء

(٣٦٩)

(قوله لأن المراد به) أي في
نحو بيان هو العملية وذلك
لأنه شبه الفاعل المجازي
وهو هاهنا بالفاعل
الحقيقي الذي هو العملية
ثم أفرد المشبه بالذكر مراداً
بالمشبه به حقيقة فصار
الكلام باهتامان ابن باعلة
فالتداه لشخص والخطاب
مع غيره وهذا فاسد إذ
لا يجوز تعدد الخطاب في
كلام واحد من غير تشبيه
أو جمع أو عطف (قوله
لأن النداء الخ) أي فيكون
الامر له أيضاً إذ لا يجوز
تعدد الخطاب في كلام
واحد من غير تشبيه أو جمع
أو عطف (قوله أن يتوقف
نحو أنبت الخ) أي إن ما فله
السكا كي يستلزم أن يتوقف
استعمال نحو أنبت الربيع
البقل على السمع أي على
السمع من الشارع (قوله
لأن أسماء الله الخ) المراد
بها ما أطلق عليه تعالى
(قوله توقيفية) أي تعليلية
أي فلا يطلق عليه تعالى
اسم لا حقيقة ولا مجازاً ما لم
يرد من الشارع كل حين
فإنه مجاز أي ولم يرد إطلاق
الربيع والطبيب والرؤية
على الله تعالى (قوله صحيح)
أي لغة وشرعاً وعرفاً (قوله
عند القائلين الخ) هذا
جواب عما يقال لعل العمدة

لأن المراد به حيث هو العملية أنفسهم واللازم باطل لأن النداء والخطاب معاً (و) يستلزم (أن
يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشي الطبيب المريض وبترتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لأن مثل هذا التركيب
صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع ولم يسمع (واللوازم
كلها منتفية)

(و) يستلزم ما ذهب إليه السكا كي أيضاً (أن يتوقف) استعمال (نحو أنبت الربيع البقل) وشي الطبيب
المريض وبترتني رؤيتك وبزيدك وجهه حسناً مما يكون الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى (على السمع) أي
يتوقف مثل هذا الاستعمال على سماعه من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يسمى الله تعالى بـ
يسم به نفسه في الكتاب ولا في السنة سواء كان مجازاً أو حقيقة لكن توقف هذا الاستعمال على السماع
غير صحيح لأنه شائع استعماله من غير اختصاص عن لا يجعل أسماء الله تعالى توقيفية من العرب الإسلامية
وغيرهم أنقياسهم وغيرهم حتى كاد أن يكون إجماعاً سكتياً وقد علمت أن هذا انما يتم إن سلم ما ذكره
فيمكن أن يدعى أنه لا يقع الأمن لا يتصرى الأمور الشرعية ويتبع الإطلاق الجادلي وهو بعيد ولا يجاب
عن هذا الإلزام بأن مذهب السكا كي أن أسماء الله تعالى غير توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل
باستعمال غيره ممن يذهب إلى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعمالاً لا محذوراً ولو كان كذا كر
السكا كي لتركه من يراه توقيفية أو لا تتركه عليه (واللوازم كلها منتفية) لما قررنا في انتفاء الملزوم وهو
جعل ما فيه المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية حتى يعود الاستناد حقيقة ومضى انتهى اللازم انتهى
الملزوم لأن اللازم أعم أو مساو ومضى انتهى الأعم أو المساو انتهى الاختصاص ومساو به وقد علم أن هذه
الاعتراضات كلها مبنيّة على أن الفاعل المجازي يربطه الفاعل الحقيقي حقيقة فإذا كان المراد بالعبشة
صاحب حقيقة لم يكن المعنى هو في صاحب عبشة ولا يصح وإذا كان المراد بالنهار زيد حقيقة كان من
إضافة الشيء إلى نفسه معنى وإذا كان المراد به هاهنا العملية حقيقة كان الخطاب مع العملية والامر لهم ولم
يصح وإذا كان المراد بالربيع الفاعل المختار حقيقة كان معنى بـ عالم يربطه السمع وأما إذا كان المراد
بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي ادعاء بمعنى أن ادعى أن العبشة ثبتت لها السامية بالادعاء وأطلقنا
العبشة على صاحب الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم الفساد إذ لا يمنع الكون في العبشة الحقيقية المدعى
أنها الملازمة الفعل لها صارت صاحبها بدعوى المبالغة في التشبيه وأن النهار ثبتت له السامية ادعاء ولو
أطلقنا النهار على الصائم الادعاء لا الحقيقي فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه معنى بل إضافة النهار الذي
هو الزمان حقيقة وادعى فيه أنه هو الصائم الحقيقي إلى ذلك الصائم الحقيقي ولا امتناع فيه
وإن المراد به هاهنا العملية بالادعاء لا بالحقيقة فالخطاب حيث دلها ما أن المدعى أنه نفس العملية لا العملية
حقيقة وهو صحيح وإن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بالادعاء بمعنى أن الربيع هو الزمان إلا أن المتكلم
ادعى أن هذا الزمان فاعل حقيقي ولا يتوقف إطلاق لفظ الفاعل المجازي على الفاعل الحقيقي بالادعاء

فيه وعن السكا كي جواب آخر تحقيقه يضيق المجال عنه وأما قول الخطيب أن السكا كي لا يرى أن أسماء
الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه فضيف
لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقتضي بأن مذهبهم أن أسماء الله تعالى
اصطلاحية إلا أن يكون أراد أن السكا كي يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزلياً والظاهر أن المعتزلة

والشيع عند من لا يشترط التوقيف في أسماء الله تعالى (قوله شائع الخ) أي فشيوعه يدل على أن المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به
المولى لتوقف على السماع من الشارع عند القائل بالتوقف على الأذن

(قوله كاذباً) حيث يتبعه كل ملازمة بطلان لازماً (قوله فينتقي كونه) أي المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية أي لانه ملازم وإذا انتفى ذلك المزمع ثبت المطلوب وهو نقيضه (قوله ويراد المشبه به حقيقة) أي كإفهامه المصنف (قوله بل المشبه به ادعاء) أي وهو نفس المشبه الذي ادعينا أنه فرد من أفراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل المختار وادعينا أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان أحدهما متعارف وهو المولى والاخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه مراداً به المشبه به ادعاءً وحينئذ فلا يلزم إطلاق الربيع على الله وكذا تقول في قوله في عيشة راضية شبه الفاعل المجازي وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو صاحب وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ المشبه مراداً به المشبه به ادعاءً وهو العيشة بمعنى التعيش فلم يلزم طريقة الشيء في نفسه وكذا تقول في نهارة صائم شبه النهار بالصائم وادعينا أنه فرد من أفراد ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراداً به المشبه به ادعاءً وحينئذ فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه هذا محصله (٣٧٠) وهذا الجواب مردود وذلك لأن المشبه به ادعاءً هو نفس المشبه فيكون اسناداً هو

من لوازم المشبه به حقيقة كالانبات لذلك المشبه اسناداً للشيء لغير ماهوله وهو مجاز عقلي مثلاً الربيع في قولك أنبت الربيع البقل شبه بالفاعل المختار وادعى أنه فرد من أفراد ثم ذكر لفظ الربيع مراداً منه الفاعل المختار ادعاءً لاشك أن الفاعل المختار ادعاءً هو الربيع بمعنى الزمان أو المطر وهو المشبه الذي ادعى له القدرة ولا شك أن حق الانبات أن لا يسند إليه لانه ليس قائماً به وإنما حقه أن يستند للفاعل المختار الحقيقي واسناد الشيء لغير ماهوله مجاز عقلي وكذا تقول في باقي الأمثلة فقد اضطرب السكاكي إلى القول بالمجاز العقلي والحاصل أنه إن أريد بالسند إليه في أمثلة

كاذباً فينتقي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء المزمع والجواب أن معنى هذه الاعتراضات على أن مذهب في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاءً ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالنية في قولنا انحالب النية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه

على السمع وإنما توقف على السمع في الإطلاق على الفاعل الحقيقي حقيقة لا في الإطلاق على الفاعل الادعائي وإذا تم هذا وعلم أن الاعتراضات لا تتم إلا بكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي حقيقة وأما أن أريد الفاعل الحقيقي بالادعاء سقطت الاعتراضات لأن المراد بالمجازي نفسه إلا أنه ادعى فيه أنه غيره فاللزم على ذلك في نفس الأمر كاللزم على عدم الادعاء اندفعت هذه الاعتراضات عن مذهب السكاكي إذا حقق أن مذهباً فيماد كذا الإطلاق على الفاعل الادعائي لا الحقيقي وهذا المذهب صرح به فتدفع به عنه الاعتراضات حيث قال المراد بالنية في قولنا أنشبت النية أنطفاً بفلان السبع بادعاء السبعية لها وليس المراد بالنية السبع الحقيقي قطعاً بل المراد بنفس النية إلا أنه ادعى دخولها في جنس السبع فصار للسبع قسمان متعارف وهو الحقيقي وغير متعارف وهو النية الحقيقية إلا أنها ادعيت لها السبعية ولكن دفع الاعتراضات بما ذكره وقوع السكاكي فيما قرئ منه وهو كون الاسناد لغير من هو له في نفس الأمر لقطع بان كون الاسناد حقيقياً إنما يتحقق إذا كان صاحب الحقيقي الادعائي لانه نفس العيشة الحقيقية والاسناد لها مجاز ولا يخرجها الادعائي عن معناها حتى يكون الاسناد لها حقيقة وكذا يقال في نهارة صائم والأمر لها مان وفي اسناد الانبات الربيع فما قرئ منه السكاكي وقع

برون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله إن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به في هذا المثال شخص ما إنساني موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتقاً على طرفي التشبيه وفيه نظر لا تلو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيهاً باتفاق مع وجود هذا التغاير وأما

المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف وإن أريد به الفاعل الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي وهو الاشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب بحث آخر وهو أن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقاً وحينئذ فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعية مثلاً للنية لا يجدي نفعاً لأن ذلك لا يخرجها عن كون اللفظ موضع لها حقيقة لكن قد أجاب العلامة السيد في شرح المفتاح عن هذا بأن ما هو خارج عن الموضوع له إذا اعتبر معه صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ النية مستعملاً في غير ما وضع له حيث أريد بالنية الموت مع وصف السبعية لكن بادعاء السبعية له أي وجعل لفظ النية مراداً باللفظ السبع ادعاءً ومثل ما قيل هنا يقال المراد بالعيشة صاحبها بادعاء صاحبة لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة ويكون الأمر بالبناء لها مان كما أن السند له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لقرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقاً على الله تعالى حتى يتوقف على السمع إذا المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه

ثم ما ذكره من قوض بنحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاستدلال فيه مجاز ولا يجوز ان يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لان ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ولهذا عد بنحو قولهم رأيت بقلان أسدا ولقبني منه أسدا تشبيها

(قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية البعد بل اطلع عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى أن ما مر الخ فاه يشير الى قوله تعالى فأين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل أن السكاكي ادعى أن كل مجاز عقلي استعارة بالكناية ودليله على ذلك كما أشاره الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلي فقد ذكر فيه المشبه وأريد به المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فصار من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ يمنع لصغري الدليل وسند المنع استلزام الباطل من طرفية الشيء لنفسه وإضافة الشيء لنفسه الى آخر ما مر وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله هذا يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا يجمع فيها بينهما لا اشتراطهم فاطبة عدم ذكر المشبه به فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) أي وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) أي وهما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصدق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذي (٣٧٩) هو الفاعل الحقيقي وهو الضمير في نهاره

وليه لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف ما مر للمصنف من لزوم اضافة الشيء لنفسه في نهاره صائم فان ما تقدم يفيد أن المراد بالنهار والضمير المضاف اليه شيء واحد وما هنا يفيد أنهم ما شيا آن وأن الضمير في صائم راجع للنهار بمعنى آخر أوجب بأن هذا من باب التريديد في الاعتراض فاللزم للسكاكي أحدهما فمسبق من لزوم اضافة الشيء الى نفسه مبني على أن المراد بالنهار الفاعل الحقيقي وأن ضمير صائم

والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أي ما ذهب اليه السكاكي (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجهه بنبي عن التشبيه

فيه تأمل (ولانه) أي ولان ما ذهب اليه السكاكي من كون تلك الامثلة جميعا من الاستعارة بالكناية (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم ويومه ساكت وليله قائم ونحو ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي مع المجازي (لاشتماله) أي لاشتمال ما ذكر من الامثلة (على ذكر طرفي التشبيه) وما يشتمل على ذكر المشبه والمشبه به بمنع حمله على الاستعارة كما صرح به السكاكي وغيره ولكن يجاب عن هذا بان امتناع حمل ما وجد فيه الطرفان على الاستعارة انما هو فيما أنبأ فيه التركيب عن التشبيه

الالزام بانه لا يكون استعارة في بنحو نهاره صائم فجوابه ما سبق من جعل المجاز في الخبر وهو صائم (تبيه) اعلم أن المصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها مجازا عقليا وذلك مناقض لما ذكره هنا من اثبات المجاز العقلي في هذه الامثلة وانكار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتغايرهما وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكي (تبيه) يخص في نحو أنبت الربيع البقل اذا لم يكن من كافر ولا كذبا وفي بنحو جل زيد الجبل العظيم أقوال أحدها أن المجاز في أنبت وهو رأي ابن

راجع له بهذا المعنى وما هنا مبني على أن المراد بالنهار حقيقة وأن ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلامفرقه من لزوم واحد من أمرين كل منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا ممنوع وسند وحاصله لان سلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان ذكرهما بنبي عن التشبيه والا فلا يمنع كما هنا (قوله بنبي عن التشبيه) أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالاً منه بنحو زيد أسدا ورأيت زيدا أسدا ومررت برجل أسد فحمل الاسد الحقيقي على زيد والرجل ممنوع لتباين ما فتع في الحمل على التشبيه بتقدير أداته وان المعنى أنه كالا أسدا ما اذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه فلا يمنع من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيدا أسدا وإذا القيني زيدا رأيت السيف في يدا أسدا كما في قولك نهاره صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهاره مخصوص لا مطلق نهارا وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين على وجهه بنبي عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة في التشبيه كما في بلين الماء وهذا اندفع ما قيل أي فرق بين بلين الماء ونهاره صائم حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل يجوز تم كونه من باب الاستعارة مع أن في كل منهما اضافة غاية الأمر أن في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفي بلين الماء اضافة المشبه به الى المشبه وهل هذه التفرقة الا محض تحكم واعلم أن ما ذكره الشارح من الجواب مبني على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين ولك أن تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم مطلقا لا بقيد كونه فلا نا وهو غير مذكور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه

لاستعارة كما صرح السكاكي أيضا بذلك في كتابه **(التشبيه)** أنما لم نورد الكلام في الحقيقة والجهاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لم نحوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان

فأند على فلان بقطع النظر عن كونه صائما أو غير صائم فتأمل **(قوله بدليل أنه)** أي السكاكي **(قوله قد زار زارده على القمر)** أوله * لا تهيؤا من بلي غلاته * البلي بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلى أي صار خلقا وإذا فتحت باء المصدر مددت قال الهجاء والمرء يليه بلاء السربال * كرا البالي واختلاف الأحوال والغلالة شعار بليس تحت الثوب **(٢٨٢)** ونحت الدرع أيضا وزبريضم الزاي كما هو المجموع من الأشياخ بمعنى شد من

بذرت القميص أزراره القميص مددت أزراره عليه والأزرار جمع زر (١) بالفتح كأنزوب جمع ثوب أو جمع زم بالضم كأنزوب جمع قره بزر القميص معروف (قوله مع ذكر الطرفين) وهما القصر وضمير أزراره الراجع للشخص المشبه بالقمر ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرية فإن قلت الجمع بين الطرفين انما يظهر على ما قلنا من أن ضمير أزراره للمحبوب ويمكن أن يكون راجعا لغلاته وذكرا للضمير باعتبار أنها ثوب أو قبص وحينئذ فلا يكون فيه جمع بين الطرفين * قلت بل فيه جمع أيضا وذلك لأن ضمير غلاته راجع للمحبوب فذكر الطرفين حاصل باعتباره (قوله وبعضهم	بدليل أنه جعل قوله * قد زار أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برى عنه ورأينا تركه أولى (أحوال المسند إليه) أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه كقولنا زيد أسدلان حل الأسد الحقيقي على زيد بمنع فتعسين الحل على طريق التشبيه فيكون المعنى أنه كالأسد وقوله على الحسين الماء فإن إضافة الشيء إلى نفسه ممنوع وكون الحسين من أحوال الماء الصادقة عليه ممنوع فتعسين الحل على التشبيه أي على الماء الذي هو كالحسين وهو الفضة فيكون من إضافة المشبه به إلى المشبه لأن الإضافة تقع بأدنى سبب وأما ما لا ينبغي عن التشبيه فلا يمنع حله على الاستعارة فجعل السكاكي قوله * قد زار أزراره على القمر * من باب الاستعارة مع اشتباهه على الطرفين وهما القمر والضمير العائد على الشخص المشبه بالقمر لكن لما كان التركيب لا ينبغي عن التشبيه ولا يشعر به جعل من باب الاستعارة فيكون من هذا القبيل نهارة صائم لكن يرد عليه أن الحسين الماء المجهول من باب التشبيه على حده ولا يفترق أن لا في أن الحسين الماء من إضافة المشبه به إلى المشبه ونهارة صائم عكسه فإن كانت الإضافة تنبي عن التشبيه ففهم ما أولا ففهم ما والا ابتداء عن التشبيه عما يضبطوه بتفصيل تحقق به موارده وتعلم به ما هذه بل أجلا وفيه فن تركيب هو بنفسه يشبهه ويتقيه فتأمل (أحوال المسند إليه) أعني الأحوال العارضة للمسند إليه من حيث أنه مسند إليه بمعنى أنها تعرض له في حال كونه مسند إليه الحاجب الثاني أنه في الربيع وهو رأي السكاكي الثالث أنه في الاسناد وهو رأي عبد القاهر والمصنف الرابع أنه تمثيل فلا مجاز فيه في الاسناد ولا في الأفراد بل هو كلام أو رد لينصو ومعهنا فينتقل الذهن منه إلى إثبات الله تعالى وهو اختيار الامام نفع الدين ص (أحوال المسند إليه)
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الخ) أي وهو الشارح الخ لئلا يخفى (قوله لما لم يقف الخ) لأنه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر
المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح وكان الظاهر أن يقدم الشارح هذا الكلام قبل قول المصنف ولأنه
ينتقض الخ لكونها أجوبة عن الإلزامات السابقة في قوله وفيه نظرا لأنه يستلزم الخ لكن أخوه الشارح إشارة إلى عدم الاهتمام
بشأنه وإنما أجوبة لا يعتد بها (قوله ورأينا تركه أولى) أي رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر أولى وإن أردت الإطلاع عليه فعليك
بالمطول

(أحوال المسند إليه)

(قوله من حيث أنه مسند إليه) هذه حيثية تقييد واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لأن هذه حيثية ككونه حقيقة أو مجازا
فإنهما عارضان له لأن هذه حيثية بل من حيث الوضع وككونه كناية أو جريا فأنهما عارضان له من حيث كونه لفظا وككونه جوهر

(١) بالفتح الخ كذا في الأصل والمعروف في الزر الكسر فقط كما في كتب اللغة كتبهم

أو عرضاً فانما عارضنا له من حيث ذاته وكونه فلا يوربها عيائماً فلا نذكر هذه العوارض في هذا البحث وانما جعل الحذف للتعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسنداً إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتشكيك وغير ذلك من أحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً إليه مع أنه ليس كذلك بل الحذف إنما عارض له لأجل الاحتراز عن العبث والتجويل العذول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن وكذا الذي كرايم عارض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضاً وأيضاً جعلها للتعليل بدعيه أن العلة ككونه مسنداً إليه لا تنفي أمرين متنافيين كالتذكر والحذف إن قلت من جهة الأمور العارضة له من حيث كونه مسنداً إليه الرفع يقتضاه أن يذكرها مع أن محله تب النحو فت إضافة أحوال المسند إليه للعهد أي الأحوال المعهودة للمسند إليه وهي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ يقول الشارح أي الأمور العارضة له أي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام زيد وزيد قائماً وان كان عارضاً له من حيث أنه مسند إليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لأن المتصور أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه لذاته لأن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذکور في هذا الباب (قوله وقدم المسند إليه) أي من حيث أحواله وقوله على المسند أي من حيث أحواله أيضاً (قوله لا بأس) أي من أنه الركن الأعظم (٣٧٣) في قوله تنبيهاً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم (قوله أما حذفه الخ) قاعدة المصنف أن الواقع بعداً ما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فلا احتراز عن العبث وكذا ما بعده أحد. والى مقتضى الحذف وهذا كالصريح في أن مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلاً مقتضيات للأحوال أي

وقدم المسند إليه على المسند لما يأتي (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده

لأجل كونه مسنداً إليه فان الحذف والذكر مثلاً لا يثبتان من أجل كونه مسنداً إليه بل الثابت له مثلاً لأجل كونه مسنداً إليه الحكم عليه بالسندوناً كدركه مثلاً أو عدمه وأما الحذف والذكر فهو هاتين أمور عرضت له في كل كونه مسنداً إليه لأجل كونه مسنداً إليه فتأمل وقدم أحوال المسند إليه على أحوال المسند لأن المسند إليه هو الركن الأعظم لسائر أحواله فحذفه على وجهه اليه على ما سنقرره (أما حذفه) بدأ من أحواله بالحذف لأن سائر أحواله متفرعة على ذكره والحذف عدم ذلك الذكر والعدم سابق له. ويمكن وعبر عن هذا بعدم الحذف في جاز المسند إليه وعبر عنه أما حذفه في قوله وأما ذكره) ش المسند إليه قد تقدم ذكره

(٣٥ - شروح التلخيص أول) للأمور رابعة لا يراد انكاره مكيفاً بكيفية خصوصية ثم إن من المعلوم أن الحذف فعل الفاعل لأنه مصدر وحذفه من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده أو تجعل هذه الأمور معدرة إلى مبنى للفعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبنى للفعول وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالاً للمسند إليه ثم إن المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي كما هو اللاتق بالقرن لا مجرد أمر مطر. وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند إليه لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شيء مقامه كما في باب النسابة وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج الحذف حينئذ لقرينة بل الحذف لا امر الداعي له وإما لغرض لفظي كاللقاء الساكنين في نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل (قوله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به) هذا تفصيل به بحسب الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أي الإسقاط مشعر بأنه العدم بعد الاتيان وانما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق المتأخر عن الذكر مع أن الحذف إسقاط فتناسبه للعدم اللاحق أقوى لأن الواقع هنا في نفس الأمر هو العدم السابق لأنه لا يثبت بالمسند إليه إلا لآله أي به ثم أسقط (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بأن هذه العلة التي تلحق تقدمه على الذكر خاصة ونسائر الأحوال التي لا الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتشكيك إذا لم يقابلها حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر كإتمام انصيله والمقام على الأصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بأن التعريف والتشكيك (١) يمكن اعتباره كما في المحذوف وأجيب بأنه وإن كان كذلك إلا أنه باقتباس على المذكور.

(١) قوله يمكن اعتباره كما في المحذوف كذا في الأصل ولعل في العبارة سقطاً ونحوه بقا فامل كتبه مصححه

(قوله وذکره هنا) أي وذکره عدم الاتيان به ويجوز أن يرجع الضمير للحذف ويكون الكلام على حذف مضاف ناسخا أي معنى الحذف (قوله وفي المسند) أي وفي أحوال المسند (قوله الشديد الحاجة اليه) بيان لكونه أعظم واعتراض بأن كلاما من المسند والمسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحذف فلا معنى لاعتبار كون أحدهما ركنا أعظم دون الآخر وأجيب بأن المسند اليه كما يتوقف عليه الاخبار يتوقف عليه المسند لانه صفة له لان المراد من المسند اليه الذات ومن المسند الصفة والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف المسند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف عليه المسند اليه (قوله حتى انه الخ) حتى للتفريع بمنزلة الفساد أي فاذا لم يذكر فكانه أي الخ أي يتخيل انه أي به ثم حذف وان كان لواقع ليس كذلك وإذا تخيل كذلك علم أنه ملحوظ في القصد (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي المنزلة أي ليس بركن أعظم وقوله فكانه ترك أي فاذا لم يذكر تخيل أنه ترك من أصله أي من أول الامر واعتراض بأن تركه عدم ذكره وهو محقق وحذف فلا يناسب إيراد لفظ كأن وأجيب بأن المراد بتركه تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومراد مع أنه مذکور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضي أن الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنسبة التي ذكرها التقديم الحذف على غيره تقتضي أن الحذف عبارة عن العدم السابق فيتنافيان ويدفع التناقض بأن نسبة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع أن المسند اليه لم يذكر في الكلام أصلا ونسبة التعبير بالحذف دون الترك باعتبار التخيل والنوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (٣٧٤) (قوله فلا احتراز عن العيب) اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين أحدهما

وجود ما يدل على المحذوف من القرائن والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر أما الاول فهو مذکور في غير هذا الفن كالنحو وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فلا احتراز الخ وحاصله أن من جملة مرتجات الحذف على الذكر قصد التصرز والتباعد عن العيب وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره بعد عينا أي خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ لتلاينسب

وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تبين على أن المسند اليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه أي به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه تركه من أصله (فلا احتراز عن العيب بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركنا من الكلام

في جانب المسند كما سيأتي بالترك لئلا ياء الى أن العدم هنا يستحق اسم الحذف الذي هو العدم الطارئ على الوجود لكون الوجود الأصلي للمسند اليه لانه هو الركن الأعظم لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولواقتصر في الافادة الى كل منهما لکن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف المعارض فلذلك عبر عن عدم الاتيان بهذا الحذف وعن عدم الاتيان بذلك بالترك للإشارة الى أن وجود هذا الزم حتى كأن عدمه طارئ فكانه أي به ثم حذف والآخر عدمه أصل على باب عدمه تركه من أصله (فلا احتراز عن العيب بناء على الظاهر) أي من الاحوال الموجهة للحذف الاحتراز المذكور والحذف يتوقف على أمرين أحدهما وجود ما يدل وانما قدمه على المسند لان المسند اليه كالموصوف والمسند كالصفة

الى العيب أي الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لانه لا يتابع هو ظاهر معلوم والمباني لا يلتفت الى كلامه ولا يلتفت والموصوف منه بالقبول فقول المصنف فلا احتراز أي فلا قصد التصرز والتباعد عن العيب أي لذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العيب أي حال كون العيب مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة أي والحال أنه بالنظر للحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فينبغي الالتفات له والنصر يحبه فلا يكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالد كفي التخصيص على ما هو المقصود الا هم اه عبد الحكيم وكتب بعضهم مانه واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر وأورد عليه أن هذا يقتضي أن العيب في ذكره انما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة وأما مع النظر الى الحقيقة من أنه ركن فلا سناد فلا عيب في ذكره وليس كذلك لانه لا تنافي بين كونه ركنا في الكلام وكونه عبثا لا ترى أن الكلام اذا علم بسائر أجزائه يكون ذكره عبثا فلا أولى جزؤه فالمتناهي للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة فحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة اتنى العيب وأجيب بأن قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لانه الحقيقة من كونه ركنا لا سناد ولا شك انه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عيب في ذكره لانه اتيان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك في الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد أن المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف أن المسند اليه اعتبارين أحدهما كونه ركنا الثاني كونه معلوما فبالاعتبار الاول مع

وعليه قوله تعالى صم بكم هي وقوله تعالى وما أدرنا ما به نار حامية وقيام القرينة شرط في الجميع

(قوله أو عكسه) فهو موسوس ساع في الفساد فيجب مخالفته تريد الشيطان (قوله أي تبسره) أي المنكلم (قوله أي الحاجة) متعلق بنأى (قوله فهو فاجر) أي فهو قولك عند حضور جماعة فيهم عدو فاجر فاسق وتريد زيدا الذي هو العدو ومنه لا فتخذه ليتأني لك الانكار عند لومه أن على سبه أو تشكيه منك فتقول ما عينتك (قوله عند (٢٧٩) قيام القرينة) ظرف المحذوف أي يقال ذلك

عند قيام القرينة (قوله ليتأني الخ) علة للمحذوف أي فتخذه ليتأني الخ (قوله أو تعينه) أي لما لان المسند لا يصلح إلا له

أو لكاه فيسه بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره أو لكونه متعينا بين المنكلم والمخاطب (قوله يغني عن ذلك) أي عن تعينه لان العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه فالتعين داخل في الاحتراز المذكور فحق تعين المسند إليه كان حذفه احترازاً

عن العبث وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسماً له (قوله فيما ذكرناه) أي للتعين (قوله خالق لما يشاء الخ) أي فقد

منوا بهذا حذف المسند إليه لتعينه لظهور أنه لا خالق سواه ولا يقال ان المحذف فيه للاحتراز

المذكور لما فيه من سوء الأدب وان كان صحيحاً في نفسه وقد يقال هذا البحث ساقط من أصله لان القصص إلى التعيين

غابر للقصص للاحتراز عن العبث فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصد ما وحينئذ فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك إذ قد يكون

(أو عكسه) أي إيهام صون لسانك عنه تحقيره (أو أي الانكار) أي تبسره (أي الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأني لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لأمريين أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكرناه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أي الله تعالى والثاني التوطئة والتهديد لقوله (أو ادعاء التعين) له

(أو) لإيهام (عكسه) وهو صون لسانك عنه تحقيره فتقول موسوس وساع في الفساد فيما ضمر وما نفع فوجب مخالفته تريد الشيطان فتخذه لتصد صون اللسان أو لإيهام صون اللسان عنه (أو) (أي تبسره) أي تبسره المنكلم (أي الحاجة) أي عند الحاجة إلى انكار فتقول عند حضور جماعة فيهم عدو ومهان فاسق فاجر لئيم والله تريد زيدا الذي هو العدو ومنه لا فتخذه ليتأني لك الانكار عند لومه أو تشكيه فتقول ما عينتك (أو) (أي تعينه) أي المسند إليه وهذا ولو كان يمكن أن يدعي دخوله في الاحتراز لكن ذكره لان حذف الجلالة لا يقال فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الأدب فتقول مثلاً خالق كل شيء رازق كل شيء ومعلوم أن هذا الوصف ليس إلا لله عز وجل فيقال له حذف المسند إليه شأنه تعينه لظهور أن لا خالق ولا رازق سواه وذكره أيضاً ليكون توطئة لقوله (أو ادعاءه) أي التعين

وقوله أو عكسه معطوف على إيهام أي أو إيهام صون لسانك عنه ولا يصح عطفه على صونه لانه يكون لإيهام أحد الأمرين وليس هو المراد في الخامس لتأني الانكار عند الحاجة لانه قد تدعو الحاجة إلى انكلام بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره مثاله أن يذكرك شخص فتقول فاسق ثم تخشى من غائلة ذلك فتشكره فلو قلت زيد فاسق لتأني البينة بذلك ولم تستطع الانكار لا يقال كيف ينفع الانكار مع القرينة لانه فتقول القرينة ترجع أحد الطرفين ترجيحاً لا يسوغ الشهادة لا يقال فهذا حينئذ مدعاة إلى الكذب المحرم لانه قول نحن نمنكم على أسباب المحذف التي لاحظتم العرب سواها كان ذلك شرعاً أم لا ثم نقول قد يجب الانكار والكذب كما إذا كان فيه مصلحة شرعية ثم انما يتأني ذلك إذا لم يكن استفهام فلا قبل لك ما زيد فتقول فاسق لم ينفع الانكار بعد ذلك ولم يصدق المنكر حتى لرقال له ما حال زوجتك فقال طالق لم يصدق اذا ادعى عدم ارادتها في السادس التعين فيه أي ان ذلك المسند معين المسند إليه منحصراً فيه فلا حاجة لذكره كقولك خالق لما يشاء أي الله قبل وقولك كما كي لما يشاء لا حاجة لذكره وانه انما ذكره اعتراضاً لا لانه يرون أن العبد خالق وكن لا كل ما يشاء وفيما قبل نظر لان هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى يخلق الله ما يشاء ان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار فاعل السكاكي لم يقصد بقوله لما يشاء الاحتراز بل قصص التأمي بالآية الكريمة قلت وهذه الفائدة داخلية في الأولى لأن يقال المقصود الاعلام بالتعين أو احضاره في ذهن السامع وهذا القسم هذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه ترك المسند إليه دلالة العزل ويهيى الأول دلالة المعنى وقوله أو ادعاء التعين فهو كقوله به طر بدرجة يعني السلطان ولو قال المصنف ادعاء التعين إما ادعاء طائفاً

العبث فجاز أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وأن يقصد ما وحينئذ فلا يغني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك إذ قد يكون

الضمير على الإنكار من قوله أو تأتي الإنكار كذا قيل ويبيده الاضمحلال في تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار فاعمل الأولى أن يقال إنما أظهر
أموهم رجوع الضمير للسند إليه كيفية الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الألف الخ) أي في حذف السند إليه لادعاء تعينه وأنه
لا يصف بذلك غيره من رعيته وإنما كان تعينه بذلك ادعاءً لا لأنه يمكن أن غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب شجر وسامة) هما
بمعنى واحد فالعطف مرادف أو تفهيم ذلك كما في قوله أنت لم يقل أنا لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب البحر الحاصل له
من الضنى (قوله أو فوات فرصة) عطاف على شجر في الكلام أف مضافاً ثم خوف فوات فرصة لأن المقضي للحذف خوف الفوات
لأنفس الفوات والفرصة بضم الفاء ما ينتم تزيده وقرر بعضهم أنها طعنة من الزمان يحصل فيها المتعسر ودانظره (قوله أو محافظة على
وزن) أي كما في قوله قلت أيسل فلم يقل أنا لعل لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على الوزن لأن ذكر السند إليه يفسد
ذلك الوزن (قوله أو مجمع) أي في النثر وهو كالروى في الشعر أي كما في قولهم من طابت سريرته جدت سيرته لم يقل جد الناس سيرته
لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع إذ لو ذكر لك أن الأولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محفل
حذف السند إليه لضيق المقام عن الإطالة بسبب المحافظة على السجع والقفائية إذا كان تقديم السند الذي يحصل به السجع واجباً
كأن كان من أدوات الاستفهام مثل قولك طلب (٢٨٠) الحبيب ألفين نقلته أين فالسند إليه محذوف لأجل المحبة نقلته على

السجعة تقديره أين هما
وانابر واجب التقديم لانه
اسم استفهام فلو كان
المسند جازر التقديم
حصلت المحافظة على
السجعة بناخيره من غير
طاعة لحذف المسند اليه
كما اذا قيل ل طالب الحبيب
ألفين فقالت له على العين
فانه لو قيل هما على العين
لصح وحصل السجعة ورد
ذلك بأنه لا يتم الا لو شرط في
الساكنات أن لا يحصل النسيء
الامن هذه الخصوصية وهو
ممنوع كما حقق في محله اه
ابن قاسم (قوله أو قافية)
أى في آخر البيت وذلك كفى

فخو وهاب الاولف أى السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ذبح روسامة
أوفوات فرصة أو محافظة على وزن أو جمع أو فافية أو ما أشبه ذلك كقول الصباغ غزال أى هذا غزال
فتقول وهاب الاولف مقيم العدل تريبا السلطان وتحذفه لادعاء تعينه وأنه لاية صنف بذلا غيره من رعيته
(أو / نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بذكر المسند اليه بسبب ذبح روسامة اليه من علمه
فضاق صدره عن ذكر المسند اليه وكخوف فوات فرصة وهي ما يغتنم تناوله بسبب الاطالة بذكر المسند
اليه كقول الصباغ عند عرض إحصاء الغزال غزال غزال أى هذا غزال فأصطادوه فحذف هذا
لان ذكره بحسب رعيته في التمارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا فحذفه بزعمه ومحافظة على
وزن في البيت لان ذكر المسند اليه يفسد ذلك الوزن ويصح التمثيل له بقوله قلت عليل ان لو ذكره
لم يستفهم الوزن أوله فحذفه لانه مستقيم آخر البيت لان ذكره يفسد ذلك الوزن ويصح التمثيل له بقوله قلت عليل ان لو ذكره
أو غير مطابقا لكان أحسن مما أتى من قريب ما قد يورد على هذا في تنبيه في ينبغي أن يلحق هذا
بما يحصل به القصر ويذكر في باب وقوله أو نحو ذلك ذكر في الايضاح بعد ذكره انه ينزل اذا كان ذكره
عنايه يحذف اما لذلك واما لذلك مع ضيق المقام ومقتضاه ان ضيق المقام قد يقصد منضمها الى
غيره لامتداد السكاكي جعله فائدة مستقلة فسميت بالعبث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة
مستقلة وجزء علة أخرى وهذا القسم يصلح أن يعدل له بقوله قال لي كيف أنت قلت عليل *

لان

وما لم يزل إلا كالشهاب وضوئه • يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وما المال والأعمال إلا شغل الأبدان ، ولا بد يوما أن ترد الودائع

فأوقبل أن يرد الناس الودائع لاختلاف القافية لصيرورتها مفعولة في الأول منصوبة في الثاني وكما في قوله

قد قال عذول مناك أتى * فأجبت وقلت كذبت مني

فَالْحَيَاءُ كَذُوخٍ خَفِيرٍ ۖ وَكَبِيرُ السِّنِّ فَتَاتٌ نَفِيسٌ

فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على القافية تنديده متى الاتيان وهو قتي ثم ان الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه أيضا مخالطة على الوزن الا انه غير متصودر ففرق بين الحاصل فيه والاحاصل له غير قصد فاندفع ، اي قال ان ، مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس الامر كذلك (قوله او ما أشبه ذلك) عطف على ذخير (قوله كقول الصياد) مثال لفوات الفرصة وحينئذ فالأولى اتصاله به دفعا للايهام وقوله كقول الصياد أي مخاطبة للجوارح مندابة ارادة العزال غزال أي هذا غزال فاصطادوه . في حذف هذا لان رغبته في التسارع اليه توهمه أن في ذكره طولا كثيرا يفيت به بحسب زعمه وفي بعض

النسخ كقول الصياد وهي ظاهرة (قوله وكلاخفاء عن غير السامع) قال سم الظاهر أنه عطفت على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مينا لما أشبه ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كسرعة التنبيه كأن يقال خطف المال لن وضع ماله فربما منه أي المختلس خطف المال وتجميل المسيرة بالسند فحود ينار أي هذا ينار وكالحوف منه أو عليه فكل هذا من جملة أسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطفت على قول الصائد ويكون من جملة أسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وترديد القيام القرينة عليه (٣٨١) عند الخطاب دون غيره فلو قيل جاء زيد لا تنتظره كل من

من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم ان قوله كلاخفاء عن غير السامع الاولى أن يقول بدله عن غير الخطاب وذلك لأن الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وجبته فهو مساو لقولنا عن غير الخطاب (قوله مثل رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ لحذف السند اليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه والأمثال لا تعبر وأول من قال هذا المثل الحكم بن عبد يغوث المصري حين نذر أن يذبح

وكلاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو تركه نظائر مثل الرفع على المدح أو الذم

الشهر لان ذكره يفسده وأمثله ما ذكر كثيرة وما أشبه ذلك كلاخفاء عن غير المقصود سماعه من الحاضرين فتقول جاء وترديد القيام القرينة عند المقصود سماعه دون غيره كما قيل ان انسانا أرسل رسولا ليأتي بالرسول اليه فقال له اذهب اليه فان وجدته فلا تقل له وان لم تجده فقل له ثم ذهب الرسول فعاد ولم يأت به فقال يا سيدي ذهبت اليه فلم أجده فقلت له ثم جاء فلم يجئ ومعنى الكلام الاول ان وجدت الرقيب فلا تقل للبعوث اليه وان لم تجد الرقيب فقل للبعوث اليه ومعنى الثاني ذهبت الى المبعوث له فلم أجده الرقيب فقلت للرسول اليه ثم جاء الرقيب فلم يجئ المرسل اليه وهذا الكلام ولو كان من غير هذا الباب لم يكن فيه في الجملة الاخفاء عن غير المقصود سماعه بحسن النظره ليفهم المراد وكاتباع الاستعمال على تركه اسكونه مثلا لا يغير كقولهم رمية من غير رام يضرب مثلا لمن صدر منه ما ليس أهلا لصدوره منه وكتركه ذكره في نظائره مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا الحمد لله أهل الهدى هو أهل الهدى أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع على هذه الوجة يوجب الحذف فان قلت هذا وظيفة نحوي لا بيان اذ ليس فيما ذكر مطابقة لمقتضى الحال بل غاية ما هنا أن الحذف ملزم لانتفاء العربية ذلك قلنا التنبيه ليكون هذا الكلام لا يعدل فيه عن الحذف لان فيه الخروج عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات حتى انه لو لا ذلك لرجع الى أصل الذم كرهوزائد على مطلق وجوب الحذف في العربية فيما

لان الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الاجابة وهي حالة العليل وقد يكون مع اتساعه كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال هي عصاى وذكر السكاكى من أسباب الحذف كون الاستعمال واردا على تركه أو تركه نظائره كقولهم رمية من غير رام وكقولنا نعم الرجل زيد على قول من يرى أن التقدير هو زيد وقيل عكسه وقيل زيد مستأخرا نعم الرجل وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكرناها وجوب حذف المبتدأ فيها وهي اذا أخبر عنه بنعت مقطوع على مدح أو ذم أو ترحم أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أو بصريح قسم وبعد لاسيما اذا رفع الاسم بعدها وفي المصدر الذي انتصب تو كيد الجملة نفعها اذا رفعت نحو صنع الله وذكر المبرد نحو قولهم دار فلانة أي هذه دار فلانة وفي قولهم من أنت زيد أب مذكورك زيد وقولهم لا سواء وقد يحذف سرورا بالسند كقولك غزال أي هذا غزال يخاطب من يربا صيده (تنبيه) اقتصر المصنف على المبتدأ من السند اليه لان الفاعل لا يحذف عند البصريين وما بدر من ذلك في قام الناس لا يكون زيدا ونحوه على رأي ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف وكذلك مواضع يسيرة فان جوزنا حذفه كما هو مذهب

(٣٨١ - شروح التلخيص أول) مهارة أي بقره وحش على الغنم بغنم مهارة فمادة واحدة ثم غنم مهارة أيضا فمادة واحدة وهو جبل يعني وكان من أرمى الناس فصاد كل ما يرمى مهارة لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أباما حتى كاد أن يقتل نفسه ثم ان ابنه مطعما خرج معه الى الصيد فرمى الحكم مهاين فأخطأه فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فأصابها وكان اذا ذلك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو تركه نظائره) عطفت على تركه أي وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله مثل الرفع) أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولنا الحمد لله أهل الهدى هو أهل الهدى (قوله أو الذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو أعوذ بالله

وأما ذكره فامالاه الأصل ولا مقتضى الحذف

من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم (قوله أو الترحم) أي ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لأجل انشائه كقولك اللهم ارحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع في هذه الأوجه اتباعا لتركه في تطايره أعني قول العرب اللهم ارحم عبدك الفقير وممرت بزيد الخبيث أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الشكر ثم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فتد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد في نظائره وهو الحمد لله الشكر ثم الذي تركه المسند إليه لافادة انشاء المدح وكذا يقال في الذم والترحم كذا علم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه في النظائر أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيا أولا وفي الثاني (٢٨٢) الكلام الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسيا (قوله فليكونه

الأصل) أي الكثير أو ما ينبنى عليه غيره وحينئذ فلا يعدل عنه الاقتضى يقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حالية أي به التقيد كون الاصل مقتضية للذكر ومرجسته أي أن محل ذلك إذا لم يكن هاتك تكتة تقتضى الحذف وأما إذا وجدت فلا تكون الاصل من مقتضيات الذاكر بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح بمجرد نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجع لاحدهما ولهذا قد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المضاف بقوله ولا مقتضى أي في قصد المنكح وحينئذ اندفع ما يقال ان الكلام فيما

أو الترحم (وأما ذكره) أي ذكر المسند إليه (فليكونه) أي الذي ذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه

ذكر وبه طابق الكلام مقتضى حال استعماله وهذا وظيفة بيانية والفرق بين اتباع الاستعمال واتباع الترك في النظائر أن الأول يجوز أن يرد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من يتكلم بغيره ويكون قضية عينية كمال مخصوص والثاني لا يكون الا مقبسا (١) وجود متكلم فيه بغير الحذف والله أعلم ثم أشار إلى نكتة الذاكر فقال (وأما ذكره) أي المسند إليه (فليكونه) أي الذي ذكره (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه بان لم تحضر نكتة ترجح الحذف والاحتراز عن العبث ولو كان يمكن دائما مع وجود القرينة لكن لا تلزم مراعاته واستحضاره فقد يكون الخطاب مع من لا يعده تابعا والموجب للحذف وقوع نفس الاحتراز لا مكانه

الكسائي كان في حذفه ما يتأتى في نفسه من الاعتبارات السابقة في حذف المبند دون ما لا يتأتى مثل السرور بالمسند فانه حاصل حذف الفاعل أم ذكر لان المسند إلى الفاعل مقدم عليه ص (وأما ذكره إلى آخره) ثم ذكر المسند إليه يكون لاحد أمور ١ الأول انه الأصل ولك أن تقول هذا المعنى يعارض كلام من مقتضيات الحذف فما تصنع حينئذ بتعارض مقتضيين فينبغي ان يراد فيه ولا مقتضى للحذف كما فعل في الايضاح ليدل على ان الأصل انما يراعى حيث لا مقتضى يعارضه وقولنا ولا مقتضى سواد شرط للتعليل لاجزائه قرار من التعليل بالعدم ٢ الثاني أن يضعف التعويل على القرينة هذه عبارته ولك أن تقول ان كان المراد ان القرينة ضعيفة في نفسها لا يغلب على الظن افادتها فلا مقتضى للحذف فان القرينة الدالة على الحذف شرط الحذف وان كان المراد ضعف اعتماد السامع عليها لعدم تنبيه فلا يسوغ الحذف حينئذ أو المراد ضعف تعويل المتكلم عليها فذلك عبارة عن عدم الحذف وان أراد أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف أو ان المتكلم يفرضه ضعيفا كان منافيا لقوله فيما سبق بحذف للاعتماد على أقوى الدليلين العقل واللفظ وفرض المتكلم القوى ضعيفا لا موجب له ٣ الثالث أن يقصد التنبيه على غباوة السامع حتى انه لا يفهم الا بالصريح وينبغي أن يقول اجهام غباوة لان التنبيه على غباوة انما يكون عند غباوته وحينئذ لا يسوغ الحذف واذا لم يسغ وجب الذكر لانه الأصل ولا مقتضى للحذف ٤ الرابع أن يقصد زيادة الايضاح والتقرير فان قلت قد تفهم ان الدلالة

قامت القرينة المعينة للحذف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق في جميع صور الذاكر ولازم لها فكيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع أن مقتضى للعدول عنه موجود دائما وحاصل الجواب أن المدار على قصد المنكح فاما مقتضى للعدول وان كان موجودا لكن قد لا يقصد المنكح جعل نكتة للحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر لا محذوف تقديره حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الأعراب تنوين الاسم لانه شبهه بالمضاف على حد لا مازيد عندنا قلت تنوين الشبيه بالمضاف مذهب البصريين ومذهب البغداديين الى جواز تركه تنوينه الخافاه في ذلك بالمضاف كما لحق به في الأعراب وخبر عليه حديث اللوم لا مانع لما أعطيت ويصح أن تكون اللام زائدة في المضاف اليه كما جوزه سيديويه في لاغلامه ولا اشكال حينئذ في ترك التنوين لانه مضاف أو أن اللام غير زائدة والجور معمول المحذوف أي ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحينئذ قل

(١) قوله وجود متكلم الخ هكذا في النسخ ولعل قبل هذا شيئا سقط من النسخ فخر كتبه معجزة

واما الاحتياط لضعف التعويل على القرينة وإما التنبيه على غباوة السامع وإما زيادة الايضاح والتقرير

التشوين لانه مفرد مبنى (قوله اضعف التعويل على القرينة) أي اما لخطائهم في نفسهم او اما لاشتباه فيها وأورد عليه أن هذا يقتضي أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية بخلاف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال هناك أول تخيل العدو إلى أقوى الدليلين الخ فإنه صريح في أن القرينة العقلية أقوى من اللفظ وأجاب الشارح في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى قوم وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم وأجاب السيد عيسى الصفوي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهو لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبغي ما هنا (قوله أول التنبيه على غباوة السامع) أي تنبيه الخاضعين على غباوة السامع أي المقصود بالسامع وحاصله أنه يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاعمه بالقرينة لأجل تنبيه الخاضعين على غباوة السامع أما القصد إفادة أنها وصفه أول قصدها هاتية فيقال في جواب ما إذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه (٣٨٣) تنبيه على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه

الاهكذا (قوله أو زيادة

الايضاح) أي ايضاح المسند

إليه بمعنى انكشافه لفهم

السامع أي لذهنه وقوله

والتقرير أي التثبيت

للمسند إليه في نفس السامع

ثم إن لفظ الزيادة يفهم أن

في القرينة ايضاحا وتقريراً

للمسند إليه وفي ذكره معها

زيادتهما وليس كذلك لأن

المسند إليه إذا دل عليه

بالقرائن عند الحذف

فكأنه ذكر فإذا صرح به

فكأنه ذكر ثانياً فيحصل

حيث تزداد الانكشاف

وأصل التقرير الذي هو

الاثبات مع التكرار لزيادة

وأجيب بأن قوله والتقرير

عطفاً على زيادة أو أنه

(أول الاحتياط لضعف التعويل) أي الاعتماد (على القرينة) أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة (الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون

(أول الاحتياط لضعف التعويل على القرينة) أي يكون الذي كرا الاحتياط لأن فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة إما لخطائهم أو لعدم الرق بنباهة السامع ولا ينافي هذا ما تقدم من أن العقل أقوى الدليلين لأن ما تقدم بحسب التخييل وبالنظر إلى ما أخذ العقل مع ذاته اللفظ وما هنا بحسب الحقيقة وبالنظر إلى العقل من القرينة واللفظ (١) فالتقارب بينهما يجعل اللفظ في أخذ المعنى منه أقوى من القرينة لا يوجب تخييل قرن اللفظ في الجملة على العقل في الجملة حتى ينافي التخييل السابق لجواز عدم التبادر كذلك فليتأمل فعلى هذا يقال مثلاً عند قول السائل ماذا قال عمرو وعمرو قال كذا وكذا الضعف التعويل على قرينة السؤال لأن بعض السامعين مثلاً تجوز عليه الغفلة عن السماع لها والتنبيه لفهم منها ولو كان الفهم منها واضحاً في نفسه (أو) علم أن السامع فهم المسند إليه بالقرينة ولكن ذكره (لتنبيه على غباوة) ذلك (السامع) إما لأنها وصفه أو لقصدها هاتية فيقال في ماذا قال عمرو وعمرو قال كذا وكذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيه على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الاهكذا (أو) (زيادة الايضاح) للمسند إليه (والتقرير) وزيادته الايضاح متقاربان

مع الحذف أقوى قلت لكتهار بما احتاجت إلى فذكر وتطر بخلاف الصراحة في الخامس اظهر تعظيمه بالذكر كقول القهار يصون عباده لعظم هذا الاسم أو أهانته لما يدل عليه اسمه من الحقارة كقول العين ابايس في السادس التبرك باسمه كقول محمد رسول الله خير الخلق في السابع الاستلذان بذكره كقول الله خالق كل شيء ورازق كل حي وعند السكاكي هذين شيئاً واحداً لأن بينهما

عطف على الايضاح ويراد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرار فتقريره أي تثبيته في ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة وفي ذلك زيادة لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) أي على ذكره زيادة الايضاح والتقرير جامع قوله تعالى أولئك على هدى أي حيث لم يحذف فيه المسند إليه أعني اسم الإشارة الثاني ويجعل هم المفلحون خبراً عن اسم الإشارة الأول بطريق العطف لأجل زيادة الايضاح أي الانكشاف والتقرير والتنبيه على اختصاصهم بالفلاح في الآجل كما اختصوا بالهدى في العاجل فجعل كل من الأمرين في تمييزهم به عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد أحدهما على حدة في كفاية التمييز والحاصل أن تكرر أولئك إذا اختصهم بكل واحد من الفلاح والهدى عجز الهم عن عداهم ولو لم يكرر وعطف قوله هم المفلحون على قوله على هدى من ربهم لاحتل ذلك باعتبار تسلط اسم الإشارة على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالمجموع لأن مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الايضاح فيكون المجموع هو المميز لكل واحد في فوت المعنى المقصود الذي أفاده التكرير وإنما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً لأن هم المفلحون إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفاً على الخبر أعني على هدى أو على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه فامل

(١) قوله فالتقارب إلى قوله قرن اللفظ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريفاً فامل كتبه صحيحه

وإما لأظهار تعظيمه أو إهانة كافي بعض الاسامي المحمودة أو المذمومة وإما للتبرك بذكره وإما لاستلذاذه وإما لبسط الكلام حيث الأصغاء مطلوب

(قوله أو أظهار تعظيمه) أي تعظيم مدلوله فإذا قيل أمير المؤمنين حاضر أو عالم الدنيا بكلمة أو شريف أهل وقته بخاطبك فذكر المسند إليه يفيد أن تلك الذات المعنوية عنما به عظمة حيث عبر عنها بأمر المؤمنين وعالم الدنيا وشريف أهل وقته وكذا يقال في إهانة لانه إذا قيل السارق اللص حاضر فإذا أن مدلوله وهي الذات المعنوية عنما به مهانة واعتراض على المصنف في زيادته لفظ الأظهار بأن لفظ المسند إليه يفيد أهل التعظيم أو إهانة يكونه مما يدل على التعظيم أو الإهانة وأجيب بأن لفظ المسند إليه يفيد التعظيم في حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لأظهار التعظيم (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر (٣٨٤) المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا

لا يحتاج إلى نكتته (قوله أي إهانة المسند إليه) انظر لم ذكره هذا هذان دون سابقه ولا حقه ولعله دفع توهم عود انضمامها على تعظيمه فتأمل (قوله مثل السارق الخ) أي في جواب من قال هل حضر زيد أو السارق (قوله أو التبرك بذكره) أي لكونه مجمع البركات ثم إن قوله أو التبرك أي إظهاره أو حقيقة نفسه وكذا يقال في الاستلذاذ بمعنى أنه عند ذكره يجد اللذة المعنوية أو أنه يذكر لأجل أن يظهر أنه حصل له لذة حسية فالجامل على ذكر المسند إليه حصول اللذة المعنوية أو الإيقاع في الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) أي جوابا لمن قال هل قال هذا القول

(أو أظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو إهانة المسند إليه) لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللص حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم فإل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الأصغاء مطلوب)

ويحتمل أن يكون التقدير أول زيادة التقرير بناء على أن التقرير مطلق الثبوت الحاصل بالقرينة وعند الذكر يزداد ذلك التقرير به والخطب في هذا قريب وعلى زيادة الإيضاح والتقرير قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ومن السرفي تقرير المسند إليه هنا تبركه أن اسم الإشارة يكون لقصد التمييز لا اختصاص المسند إليه بحكم بدعي فيحصل الغرض من تشريفه بذلك الحكم في أذهان السامعين فثبت قرره هنا بالتكرير أفاد أن كلام الحكمين وهما الهدى في العاجل والفلاح في الآجل كاف في إيجابه قصد التمييز لشرفه وحده ولو لم يكن مع الآخر اللازم له بخلاف ما لم يقر راسم الإشارة تأنيبا وأخبر بالحكمين معا فلا يحصل هذا المعنى الذي أفاده التقرير بأن يفيد أن مجموع الحكمين هو المفيد لقصد التمييز لا كل على حدة فتأمل فانه من السهل المنع (أو لأظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على تعظيمه نحو أمير المؤمنين حاضر وعالم الدنيا بكلمة وشريف أهل وقته بخاطبك (أو إهانة المسند إليه) أي بذكره لا فائدة ذكره إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على إهانة فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللص (أو التبرك بذكره) كان يكون المسند إليه مجمع البركات فاذا قيل مثلاً هل قال هذا القول رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقول بئنا صلى الله عليه وسلم قال هذا القول ويكتفي في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله ليعلم أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم (أو استلذاذه) بأن يكون في ذكره لذة عند المتكلم فاذا قيل مثلاً هل حضر حبيبك فلان فتقول الحبيب فلان حاضر ويكتفي لولا هذا القصد حضر (أو لبسط الكلام) والأطنا بفيه بذكر المسند إليه ولودل الدليل عليه وذلك (حيث) أي في زمان أو في مكان (الأصغاء) فيه من السامع (مطلوب) لكون السامع لازما والاحسن أن يعمد إلى الاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند إليه عذبة من غير نظر لمعناه الشامن بسط الكلام حيث يفيد الأصغاء كقول موسى عليه السلام هي عصاى ولذا زاد على

رسول الله (قوله أو استلذاذه) أي وجدانه لذنا كذا في الأطول (قوله حيث الأصغاء مطلوب) الجواب أي في زمان أو مكان يكون أصغاء السامع فيه مطلوباً للتكلم ومجرباً له لعظمة ذلك السامع واعتراض التعبير بالأصغاء بالنسبة للثال الذي ذكره لأن الأصغاء محال في حقه تعالى لانه إمالة الأذن للسمع الكلام وأجيب بأن المراد بالأصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والاقبال على المتكلم فيكون مجازاً مرسل لا يس مجازاً عن مجرد السماع إذ لا يكتفي فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسمع فلا يكون نكتة وأورد أن هذا القيد أعني قيد الحيثية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالأستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فواجبه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون فيها وإما

كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاى ولهذا زاد على الجواب وإما التحذير * قال السكاكى وإما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى كقولك زيد جاء وعمر وذهب وخالف في الدار وقوله الله أنجح ما طلبت به * والبر خير حقية الرجل وقوله النفس راغبة اذا رغبتا * واذا تردا الى قليل تقنع وقوله نظره لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف مفهوم الخبر وارادة تخصيصه بمعنى وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا

يكون نسكته به هذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النسكته بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك (قوله أى في مقام الخ) أشار بذلك الى أن حيث طرف مكان وقد تقدم أنه يصح جعلها طرف زمان (قوله لكلم) متعلق بمطلوب بمعنى محبوبا وقوله لعظمته أى السامع (قوله ولهذا) أى لاجل أن اصغاء السامع مطلوب لكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) أى وأنى عليه أى على ما ذكر من البسط أى وأنى على طريقته من اتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحققه فيه واعتراض بأن الاجمال فى آخر الآية فى قوله ولى فيها ما رُب أخرى ينأى فى جل الآية على ما ذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل (٢٨٥) الما رُب بالاستعانة بهما من البئر وانزال التمار

من الشجر ومقاتلة السباع للذب عن غنمه وأجيب بأن موسى عليه السلام إنما أجعل فى الباقي وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى أو أنه إنما أجعل لانه لم يكن عالما بتفصيل تلك الما رُب لان موسى لما سأله المولى عن العصا استشعر أن الله يربه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بها لكن غلب عليه الحياء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى)

أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوباً لتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطل الكلام مع الاحياء وعليه (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى قال (هى عصاى) أتو كاعليها حين قال له تعالى وما نالك بيمنك يا موسى

يتمتع بسماعه الخطيب وتفرع بكلمته معجج الالباب ومن هذا المعنى يطل الكلام مع الاحياء وأشرف القدر تعظما بكلامهم وتشرفا بخطابهم وتلذذا بسماعهم وعلى هذا نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (هى عصاى) أتو كاعليها حين قال له تعالى وما نالك بيمنك يا موسى وكان يكفيه فى غير هذا المقام عصا لان ما للسؤال عن الجنس لانه زاد المبتدا وأجاب بأشخص المتضمن للجنس فان قيل فلم زاد الوصف قلنا لان السؤال بما قد يكون عن الوصف فلهذا جوز أن يكون السؤال عن الوصف والجنس معا فأجاب بما ذكره ما اقتضاه من كون السماع مطلوبا ولا ية فى هذا المحل اصغاء كاعلم ولوعبر بالسماع ليناسب المثال كان أولى وقد يكون الذى ذكره لأمور أخرى كالتحويل كفى قول القائل أمير المؤمنين بأمره بكذاته ويلا على مخاطب بذكر الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره وكأظهار التعجب منه كفى قول القائل زيدا يقاوم الاسد ولا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار للتعجب منه وكتعيين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه

الجواب بقوله أتو كاعليها وما بعده وإنما أجعل الما رُب لان تفصيلها يطول وقد يفضى الطول الى الخروج عن الفصاحة قلت وقولهم حيث الاصغاء مطلوب فيه نظرا لان المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الاصغاء وان أخذ الاصغاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى اصغاء

أى حكاية لقول موسى لما قال الله وما نالك بيمنك يا موسى وكان يكفيه فى الجواب أن يقول عصا لكن قد ذكر المسند اليه لاجل بسط الكلام فى هذا المقام الذى اصغاء السامع فيه مطلوب لتكلم (قوله قال هى عصاى) أى فكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فراد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال ابن فارس وفى قوله هى عصاى اشكال وذلك لان السؤال بعامن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب انه أجاب عن نفس الجنس والمهابة لكن فى ضمن هذا الفرد كانه قال هى جنس هذا الفرد وقوله انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم عبر بقوله أتو كاعليها وأهش به الخ مع أن هذه صفات ولا يصح أن يجاب بالصفة عن السؤال عن الجنس لانها غير مسئول عنها والجواب أن ما عند السكاكى كما يكون للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فلعن السيد موسى عليه السلام جوز أن يكون السؤال بعامن الجنس فأجاب بقوله هى عصاى أى هى جنس هذا الفرد ثم جوز ثانيا أن يكون السؤال بعامن الوصف فأجاب بالصفة بقوله أتو كاعليها الخ فجمع بين الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتحويل) أى التحويل كفى قول القائل أمير المؤمنين بأمره بكذا بهو يلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الامارة للمؤمنين ليمثل أمره

أو التعجب أو الأشهاد في قضية

(قوله أو التعجب) أي
أظهار التعجب من المسند
إليه اذ نفس التعجب
لا يتوقف على الذكرو ذلك
كما في قولك صبي قارم
الأسد فلا شك أن منشأ
التعجب مقاومة الأسد
لكن في ذكر المسند إليه
أظهار التعجب منه ثم إن
تقدير هذا المضاف وهو
أظهار أنما يحتاج له على
السخنة التي فيها التعجب
وأنما على نسخة أو التعجب
زيادة الياء المثناة فلا يحتاج
لأن التعجب من الشيء
هو أظهار التعجب منه
(قوله أو الأشهاد في قضية)
أي أو لأجل أن يتعين
عند الأشهاد لا بمعنى
الاستشهاد كأن يقال
له قد وقعت عند
نصد القل عنه ما وقع
أصاحب الواقعة هل باع
هذا بكذا أم لا فيقول ذلك
الشاهد الذي قصد القل
عنه زيد باع كذا بكذا
لأن لا جمل أن يكون
زيد متعينا في قلب الناقل
عن الشاهد فلا يقع فيه
التباس ولا يجحد المشهود
عليه سبب لا لأنكار
والغليظ الناقل

بين يدي الحاكم فإذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقرز به هذا على نفسه
بكذا التلايحج السامع السبيل إلى أن يقول للحاكم عند التسجيل أنما فهم الشاهد أنا أشرت إلى غيري
فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعتذار فيه وقا يكون الذكرو التسجيل على السامع أي النهر يرثلا
ينكر السامع كان يقول الولي فلا تروجهما مع منها وقد قيل له هل زوجتها لا يتطرق أنكارها
وانها ما سمعت اسمها فينشأ فتقع الشهادة عليها بالسامع والرضا بلا شبهة وقد يكون التعجب من عند
الأشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع أصاحب الواقعة عند قصده أشهاد
الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصد أشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد في
قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجحد المشهود عليه سبب لا لأنكار والغليظ وكذا يقول
الحاكم عند قصده تعين من قد سجل عليه الحكم أي قرره عليه وقصد كتبه وقد قيل له هل حكمت
على هذا زيد حكمت عليه بكذا مشهد الشاهد على الحكم بوجه لا يتأتى فيه تغليظ وإنما أطلت في

ولو سمي فأنما كان المقصود كلام الله تعالى له وإن يصفى هو له وذلك لا يحصل بسط الجواب ولم يكن
المقصود سماع الله تعالى فانه حاصل لا يزال إلا أن يقال قصد تطويل المكالمة والمراجعة ومن هذا أيضا
قالوا عبد أصناما فظن لها ما كفي هذا ما ذكره المصنف قال السكاكي وقد يذكر لقصده تخصيص
المسند بالمسند إليه بعد أن كان عاما كقولك زيد جاء وعمر وذهب وقوله

الله أنجب مسح ما طلبت به . والبر خير حقيقه الرجل

وقوله . والنفس راغبة اذ رغبتا . واذا ترد إلى قبل تقع

قال المصنف في الإيضاح وفيه نظر لانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واردة تخصيصه
بمعين واحد هما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا وأجيب عن هذا بأنه لا مانع من اجتماع
الاسباب في مثله فيكون ذكره لعدم القرينة وللخصيص فان وجوب ذكره لعدم القرينة لا ينافي ذلك
وفيه نظر لأن المصنف يقول هب انه لا ينافي فأي مناهضة في عموم الخبر واردة تخصيصه يقتضي الذكرو كما
أشار إليه بقوله لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بأن ارادة الخصيص توجب التصريح به وهو لا يحصل الا
بالذكرو فانه سؤال على الجميع وهو ان قرره سم لقصده تخصيص المسند بالمسند إليه كلام يعيد عن
الصواب لان تخصيص المسند بالمسند إليه معناه ما الله الا أنجب وما النفس الاطاعة لان تخصيص الشيء
بالشيء أن يجعل له شيئا لا يجعله لغيره كما سبق فتخصيص المسند وهو الطمع بالنفس معناه ان لا يكون النفس
صفة الا الطمع وهذا لا يصح لامور منها ان القطع حاصل به غير مقصودهم ولا هو صحيح في نفسه اذ لا
يقول أحدان قولنا زيد قام معناه ما زيد الا قام وانما قيل بذلك في نحو صديق زيد ومنها ان قولهم في الخبر
بعد ان كان عام النسبة لا يوافقهم لا أنهم يريدون بعد ان كان الخبر عام النسبة كما صرح به في المفتاح ولو
أرادوا هذا قالوا بعد ان كان المسند إليه عاما ولا شك ان هذا ليس مرادهم وان أرادوا ان معناه ما
طمع الا النفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ولا يصح لامرين أحدهما ان العبارة مقبولة
لان التعبير عن مثله ان يقال تخصيص المسند إليه بالمسند . الثاني انه مخالف لقاعدة السكاكي فانه
يقول متى كان المبتدأ اسما طاهرا لا يفيد التخصيص ولا جواب عن هذا السؤال الا بان يقال لعله أراد
بالخصيص ذكر مسند إليه خاص أي معين فان قلت كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك انه يترك المسند
إليه للمعين أو ادعاء التعيين مثل أعطى بدره يعني السلطان فكيف يكون التخصيص على الذكرو والترك
والشيء لا يكون على الاضدين قلت لم يجعل الحذف سببا للحصر بل جعل العلم بالحصر سببا للحذف والمراد

* وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لان احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به أقوى ومنى كان أقرب كانت أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصه ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا متى ما موجود وفي قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف * ثم التعريف يختلف

(قوله أو التسجيل على السامع) أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم كما (٢٨٧) إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه

بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند اليه ثلاثا بعد الشهود عليه سبيلًا للانكار بأن يقول الحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد انك أشرت الى غيري فأجاب وقال لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه واعلم أن المصنف ترك هنا قوله أو فخذ ذلك اكتفاء بذكره في الحذف لا لكونه استوعب نكات الذكر

لان مقتضيات الخصوصيات ليست متماثلة بل المدار على الذوق السليم فاعده الذوق مقتضيات خصوصية عمله وان لم يذكر أهل الفن (قوله أي اراد الخ) أي وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الاراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي تقدم في كل ما هو الاصل فيه

أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه) أي اراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير مثال الشهادة والتسجيل لصعوبة تصوره * ثم أشار الى نكت كل تعريف خاص في المسند اليه وأما السكنة العامة الموجبة للعدول عن التنكير في الجملة فهي ما في التعريف من أهمية الفائدة فان فائدة الخبر اولازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابته وأهمية الفائدة فاذا قلنا ثوب نفيس اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حر رقبته طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان بن فلان بالف دينار في مكان كذا والاصل في التعيين الموجب لزيادة الفائدة المعارف لانها تفيد التعيين بالوضع والتنكرة لانك انما يمكن تعيينها بالوصف الخاص كقولنا الله خالق كل شيء هو رجاء كل أحد لكن ليس ذلك بأصل الوضع فهو عارض قليل فالمعارف في ذلك هي الاصل وقدم التعريف في المسند اليه عن التنكير لان التعريف فيه هو الاصل وقدم في المسند التنكير لانه فيه هو الاصل فأشار الى نكتة الضمير وقدمه على سائر المعارف لانه عند النحويين أعرفها في الجملة فقال (وأما تعريفه) أي جعل المسند اليه معرفة بآراءه كذلك

ادعاء ان هذا المسند لا يقبل ان يصدر الا من هذا المسند اليه وعند الذكر يردان يعين فيه ما هو قابل ان يكون منه وان يكون من غيره (وتنبه) كل واحد من الحذف والذكر قد يكون مع كل واحد مما سيأتي من تعريف وتنكير وغير ذلك ص (وأما تعريفه) من انما قدم الكلام على تعريف المسند اليه على الكلام على تنكيره لان التنكير هو الاصل فليس للنفس تشويق ما مثل الذك كرسبه وقيل لان التعريف وجودي والتنكير عددي وقيل لان المعارف أهم من المنكر فقدم عليه ولعل قائله أراد ان المنكر يدل على الحقيقة بقيد القلة أو الكثرة أو غير ذلك على ما سيأتي والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد أو أراد ان المعارف عام اذا دخلته الالف واللام الجنسية أو الاضافة بخلاف التنكرة المبنية قال في الايضاح التعريف لتكون الفائدة أتم لان الحكم كلما كان بعيدا من الذهن كان الاعلام به أكبر فائدة وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا متى ما موجود بمعنى أن الفائدة فيه ضعيفة بخلافه في قولنا فلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف اه وأورد عليه الخطابي ان ما ذكره يقتضي التخصيص وهو أهم من التعريف قلت قد أجاب المصنف عن ذلك بقوله وكما التخصيص بالتعريف

وانما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالمعلوم لا يفيد فالتعريف انما ثبت حاله بجهولة الذات معينة واعتراض بأن المتوقف عليه الافادة جهل ثبوتها لمحكوم عليه لاجهاله في نفسه فالقول بأن الحكم بالمعلوم لا يفيد ممنوع واجب بأن المراد لا يفيد افادة نامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوتها لمحكوم عليه فانما كان مجهولا في نفسه أيضا كانت الافادة أكثر اه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم أصالة التعريف في المسند اليه بأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع وأصالة التنكير في المسند بأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لإداع (قوله لان الاصل) أي الراجح في نظر الواضع أو الغالب الكثير

فان كان بالاضمار فالان المقام مقام التكلم كقول بشار أنا المرعث لأخني على أحد * نزلت بي الشمس للقاصي ولقداني
وإما لان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية وأنت الذي أخلقني ما وعدتني * وأشميت بي من كان فيك يولم
وإما لان المقام مقام الغيبة لكون المسند إليه مذكورا أو في حكم المذكور لقرينة كقوله

من البيض الوجوه بنى سنان * لو أنك تستضي بهم سم أضوا
هم حاوا من الشرف المعلى * ومن حسب العشرة حيث شأوا
وقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل وقوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس أى ولا يوبى الميت

(قوله فبالاضمار لان الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكان المصنف ظن هذا
أن نكتة الخاص تكفي لا يراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب
العام ومحصله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد المتكلم افادة الخطاب
افادة كاملة له يس واعتراض الحفيد على قوله وأما تعريفه فبالاضمار بأن الفاء بعد ما انما تدخل على الجواب وبالاضممار لا يصلح
للجواب لانه مفرد في محل الحال فالاولى أن تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد به ان الاسباب
الاعتقضية للتعريف وهي مدخول اللام وأجيب (٣٨٨) بأن الفاعل مقدمة من تأخير والاصل وأما تعريفه بالاضممار فلا يكون

المقام للتكلم أو أن الجار
والمرجوع خبر لمبتدأ
محذوف والجملة هي الجواب
والتقدير وأما تعريفه
فهو حاصل بالاضمار
وقوله لان المقام علة محذوف
أخوذ مما قبله تقديره
وتعريفه بذلك لان المقام
الخ كذا أجاب بعضهم
والاحسن ما ذكره عبد
الحكيم من أن الفاعل عاطفة
على محذوف من عطف الفصل
على الجمل والاصل وأما
تعريفه فلا فائدة للخطاب
أتم فائدة فبالاضمار كذا
وبالعلمية كذا الخ

(فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب
لتقدم ذكره لما لفظا تحقيقا أو تقديرا وإما معنى دلالة لفظ عليه أو قرينة حال

(ف) يكون (بالاضمار) أى بالاثبات به ضمير (لان المقام للتكلم) ولا يشعر بالتكلم بخصوصه الا الضمير
من المعارف كقولك أنا عرفت ضميرك (أو) لان المقام (للخطاب) ولا يشعر أيضا بخصوص الخطاب
الا الضمير كقولك أنت عرفت ما في ضميري (أو) لان المقام (للغيبة) ولا يشعر أيضا بخصوص الغيبة
الا الضمير ولهذا يقال في الضمير ما أشعر بتكلم أو خطاب أو غيبة ثم الغيبة لا بد فيها من تقدم ذكر
المعاد لما لفظا تحقيقا نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المعاد في تقدير التقديم لان

ص (فبالاضمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) ش الذي يظهر ان قوله لان المقام هو خبر
تعريفه والفاعل داخل عليه وفصل بينهما قوله بالاضمار وهو حال لانه لا يريد ان يخبر بأن التعريف
يكون بالاضمار وغيره فان ذلك حظ النحوي بل يريد ذكر أسباب التعريفات غير أن فيه الفصل بين
الفاعل والمعطوف بالحال فاذا كان التعريف بالاضمار فذلك يكون لاحد أسباب الاول أن يكون المقام
يحتاج لضمير بين المفصود وقارة يكون باعتبار التكلم كقوله

أنا المرعث لأخني على أحد * نزلت بي الشمس للقاصي ولقداني

وحينئذ يندفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من أكرم زيد أو كنت أنت المكرم له والبيت
فتقول أنا ولا تقول فلان وان كان المكرم له الخطاب قلت أنت وان كان عمرا الغائب وكان تقدم له ذكر قلت هو وقوله لان المقام
للتكلم أى ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا الضمير وهذا لا ينافي أن الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة
والخطاب الا أنه ليس نصافي ذلك نقول الخليفة أمير المؤمنين فعمل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصافي التكلم
بخلاف أنا ضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أى لكون المقام مقام التعبير
عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في
قول الخليفة أمير المؤمنين بأمر بكذا مع عدم الاضممار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب
كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا تخاطب به واحد منها وأن الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعي الاضممار فان
الاسماء الظواهر كلها غيبة (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والهاء وجع بينهما الإشارة الى انه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو
منصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة أى وانما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره أى ذكر مرجعه
(قوله لتحقيقا) نحو زيد يضرب وجا زيد وهو يضحك (قوله أو تقديرا) نحو في داره زيد يزدريه مبتدأ ورتبته التقدم وحينئذ فالمرجع
متقدم تقديرا ونحو ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ
الفعل وهو اعدلوا (قوله أو قرينة حال) كافي قوله تعالى فلهن ثلثا ما ترك أى الميت بقرينة أن الكلام في الأثر

أصل الخطاب أن يكون لمعين

قوله (وإما حكما) كافي به فتي وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم المتقدم لأن وضع الضمير أن يرجع المتقدم فإن أخر لغرض التفصيل بعد الإجمال كان في حكم المتقدم وأعلم أن الضمير إذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه فهو عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم آخر لا الأول الذى أخبر أنه عندى ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله أن اللفظ المتقدم في الاستخدام معنيان فأكثر بخلاف ذلك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من ممر ولا ينقص من عمره فإلهاء لا تعود على ممر المذكور لأن العمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لأنه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر ممر آخر لأن الفساد باق ولكن الممر يبدل على الصفة التى هي التعمير وعلى الذات فالضمير عائده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ولا ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو أقرب التقوى اهـ يس (قوله وأصل الخطاب) أى ضمير الخطاب أى اللاتى به والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون (٣٨٩) لشخص معين واحدا كان أو أكثر فالواجب بحكم الوضع أن يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لا تسين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كافي قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب الخ نوطه لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الأضمار كون المقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يبدل به إلى غير معين فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الأصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال فوائكم أصل المعارف الوضع لتعيين بالاستعمال يتألفه وضع المعارف بلام الجنس لأنه يستعمل

وإما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين

التقديم ورتبه نحو في دارم زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم وإما معنى بأن يتقدم لفظ يدل عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بأن توجد قرينة دالة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المعاد الشمس وإما حكما بأن لا يبدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير رب والشأن فان التقديم فيها لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمعاد في حكم التقدم كذا قيل في التقدم الحكيم ثم لما ذكر أن من موجبات الأضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يبدل به إلى غير معين فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الأصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال فوائكم أصل المعارف الوضع لتعيين بالاستعمال يتألفه وضع المعارف بلام الجنس لأنه يستعمل

والبيت لبشار والمرعث المفرط وكان بشار يلعب بالمرعث لرعته كآت في صفرة والرعثة القرط وإما أن يكون مكان خطاب كقوله * وأنت الذى كلفتنى دبح السرى *

وقوله * وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى * وأثمتى منى كان قبلك ياوم وإما أن يكون مقام غيبة لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظا كقوله

من البيض الوجوه بنى سنان * لو أنك تستضيء بهم أضوا

هم حلوا من الشرف المعسلى * ومن حسب العشرة حيث شاؤا

أو في حكم الملقوظ به كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى ص (وأصل الخطاب أن يكون لمعين

بحكم الوضع أن يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لا تسين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كافي قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم إن قول المصنف وأصل الخطاب الخ نوطه لقوله وقد يترك الخ وذلك أنه لما ذكر أن من موجبات الأضمار كون المقام الخطاب ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر مع المعارف في الجملة الأصل فيها الوضع لتستعمل في معين خاف أن يتوهم أن الخطاب لا يبدل به إلى غير معين فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الأصل فقال (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) سواء كان جماعة أو لا لا يقال فوائكم أصل المعارف الوضع لتعيين بالاستعمال يتألفه وضع المعارف بلام الجنس لأنه يستعمل

(٣٧ - شروح التلخيص أول) لا يعدل به عن المعين إلى غيره فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين ومهد لذلك ببيان هذا الأصل (قوله لأن وضع المعارف) أى لأن المعارف مطلقا وضعت وقوله على أن تستعمل على معنى اللام أى لتستعمل في معين بالشخص أى وضمير الخطاب من جملة المعارف وإذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف وأصل الخطاب أن يكون لمعين وهذا التعليل أعم من المدعى وأورد عليه المعروف بلام العهد الذهبى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست كذلك وهي المعرفة بالنظر للفظ والمعنى أو يقال إن المعروف بلام العهد الذهبى مستعمل في الجنس وهو معين في نفسه وإن كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثانى النكرة بناء على أنها موضوع للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لأن تعيين الجنس معتبر في المعروف بلام العهد الذهبى غير معتبر في النكرة وإن كان الجنس في كل منهما متحققا في فرد غير معين ثم إن هذا التعليل الذى ذكره الشارح يقتضى أن المعارف وضعت لأمر كل عام واستعملت في كل جزئى من جزئيات ذلك العام وهي طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام وبلغهم كون المعارف مجازات لاحقائق لها وردبانه ان كان استعمال اسم الكلى في ذلك

وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم
او احسن اليه فتخرج في صورة الخطاب ليقيد العموم أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو في القرآن كثير

الجزئي من حيث انه فرد من افراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئي من حيث انه مشابه في التعيين كان
ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على انه يكفي في الحقيقة مجرد الوضع وان لم يوجد استعمال على أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح
بناء على اشتراط الاستعمال في الحقيقة (قوله مع أن الخطاب) أي ولان الخطاب الخ فهو علة ثانية وهي قاصرة على المدعى (قوله
توجيه الكلام) أي القوه (قوله الى حاضر) أي من حيث انه حاضر بأن يكون فيه اشارة الى حضوره أي والحاضر كذلك لا يكون
الامعنا فتم قول المصنف رأى الخطاب أن يكون معين وان دفع بقولنا كذلك ما ورد به بعضهم بأنه كيف لا يكون المانر الامعنا مع
أنه يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك الخطاب مع معين) الظاهر أن الطرف من علق بالخطاب وفيه
نظر لان الخطاب متعد بنفسه فالأولى أن يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبه والخطاب له ولا يقال خاطب معه وأوجب بأن الطرف
حال من الخطاب أي كاتنا مع معين وفي ذلك الجواب تفسر فان الخطاب في حال كونه كاتنا مع معين لا يتأتى أن يكون لغيره التنافي بينهما
ويمكن الجواب بأن يجعل الكاثر بمعنى ما من شأنه أن يكون وجبت فلا نظر وجعل الشارح الضمير في يترك للخطاب دون الاصل مع أنه
الظاهر لقرب المرجع (قوله الى غيره) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك لا يتعدى إلى واجب بأنه ضمن الترك
معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقد يدل أي بوجه الخطاب الذي من شأنه أن يكون لمعين الى غيره ان أريد التضمن النحوي أو قد يترك
الخطاب مع معين مما لا الى غيره ان أريد التضمن البياني وهو أن يجعل الوصف المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل
المدكور وحاصل ما قاله المصنف أن الخطاب الذي شأنه أن يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه مطلق مخاطب
على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان (٣٩٠) ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير

حين ارادته على ما هو المختار
أو موضوع لمعين كلي
لكن بشرط استعماله في
جزئياته المعينة فالخطاب
اذا لم يقصده المعين يكون
مجازا على كلا التقديرين
ثم ان قول الشارح أي غير
معين يشير الى أن الضمير في
غيره عائد على المعين وهو
غير متعين اذ يصح أن يعود
الى الخطاب مع معين وغيره

مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك) الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين
(ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

في غير معين لاننا نقول ذلك في غيره أو الاصل فيه هو أيضا التعمين لكن لما كان ما قصد تعيينه به وهو الجنس
يصح وجوده في متعدد نشأ عن ذلك العموم باعتبار وجود ما يعين به في كثير بخلاف النكرة فأصلها عدم
التعيين (وقد يترك) الخطاب لمعين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب)

وقد يترك الى غير معين كل مخاطب ش أصل الخطاب أن يكون لمعين إما مفردا أو جمعا أو متنى وقد
لا يقصده معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه
بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرج في صورة الخطاب ليقيد العموم وأن سوء معاملته لا يختص بواحد
دون آخر

هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه يلزم تشييت الضمائر على
ما ذكره الشارح لان الضمير فيما قبله وما بعده عائد على الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح أولى لما فيه من قرب
المرجع بل يقال جعل الضمير في غيره راجعا للخطاب بوجه أن المعنى قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة (١) مع أن المقصود قد يترك
اصالة الخطاب لمعين الى غير معين قيل ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من
وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل أحد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا بخلاف قوله فيما
بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب اننا لانسلم أن توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه ليس هنا
شيء داع الى اراد الخطاب لمعين فأجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر ورعى مطابقة الداعي الغير الظاهر بل ليس هنا الا مجرد
استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر الموجود هنا في كونه خلاف مقتضى
الظاهر لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر ولاننا لانسلم أن التوجيه المذكور من وضع المضمير موضع المظهر اذ ليس
وضع المضمير موضع المظهر بمجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل أن يكون المقام مقام المظهر فأنهم المضمير مقامه وليس هنا

(١) قوله مع أن المقصود قد يترك أصالة الخطاب هكذا في الاصل وعبارة التجريد والمقصود إمالة الخطاب الخ وقوله ان ترك الخطاب لغير
معين لعل الصواب حذف لفظ غيرا ولفظ ترك أو ابداله بلفظ توجيه بدليل قوله بعد والجواب الخ كتبه رحمه

كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسور رؤسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم لقصد الى تقطيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب

مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البديل) أي لا على سبيل التناول دفعة واحدة كما كان عرومه في تلك الحالة بدليا لا شموليا إشارة الى أن ذلك الخطاب لم يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالكسرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين ثم ان العموم البديلي في الضمير المفرد والمتن ظاهرا وفي ضمير الجمع نحو يا أيها النبي اذا طلقت النساء فالتظاهر أنه شمولي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع فإله ابن يعقوب والفناري قال يس أقول ولا يشك كل بان ذلك يجعل الضمير شائعا لان هذا أمر طارئ في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا يخفى (٢٩١) (قوله ولو ترى الخ) فيه أن لولا التعليق في الماضي واذ

طرفه مع أن تلك الحالة في الحشر وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقيق وقوعها مستقرة الماضي فاستعمل فيها لو واذ على سبيل المجاز أي لو ترى يا من يتأتى منه الرؤية وقت كون المجرمين ناكسين رؤسهم أي لو ترى ما حصل بهم في ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف أي رأيت أمرا فظيها (قوله لا يريد) الاليني بالادب ليس المراد ألا يراد بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا أي بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقسوله الى تقطيع حالهم أي بيان فطاعة حالهم من قطع الامر بالضم اشتدت شناعته وقبحه (قوله أي تناهت حالهم الخ) هذا بيان لما أفهمه قوله ليعلم الخطاب

على سبيل البديل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسور رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تقطيع حالهم (أي تناهت حالهم في الظهور) لاهل الحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أي بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فلا مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أي برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف

على سبيل البديل لا على سبيل التناول دفعة واحدة قلنا على سبيل البديل إشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالكسرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعين والاشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعه عاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البديلي في الضمير المفرد والمتن ظاهرا وأما ضمير الجمع ان تصوره في هذا العموم فالتظاهر أن العموم فيه معي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل وذلك كقوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسور رؤسهم عند ربهم) فان هذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلا وانما المراد ان من تمكن منه الرؤية يتناولوه هذا الخطاب على سبيل البديل ولا يخفى أنه لو ادعى أن العموم معي بواسطة جعل مدلول الضمير هو من التي هي من الصيغ العامة ما بعد وعلى كل حال فالكلام حينئذ مجاز ثم بين وجه كون الخطاب لا يختص به أحد وانما أريد به العموم بقوله (أي تناهت أحوالهم في الظهور) لكل من يمكن أن يراهم من أهل الحشر فلا يختص تلك الأحوال رؤية راء دون آخر فاذا كانت أحوالهم كذلك (فلا يختص به هذا) الخطاب (مخاطب) دون غيره لوجود المشاركة من كل من تمكن منه الرؤية فذلك من يسمع

ومنه قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسور رؤسهم عند ربهم اخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم يريد ان حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص بها راء دون راء بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب (تبيينه) مثل هذا الخطاب هل نقول انه عام عموم الصلاحية أو عموم الاستغراق ويحتمل ان يقال بالاول ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه لكن فيه اشكال من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير ويجعله شائعا وذلك بمعنى التنكير وضمائر الخطاب لا تكون المعرفة وان كان ضمير

كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالهم ما يطرأ عليهم في وقت تنكيس الرؤس لاجل الخوف والتخل من أهوال القيامة من رثالة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وصفرة وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لاهل الحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس أي اجتماعها كافي الخنار (قوله الى حيث) متعلق بتناهت أي الى حالة يمتنع خفاؤها بسبب الاتضاح (قوله فلا يختص بها) أي بتلك الحالة (قوله واذ كان) أي حالهم كذلك أي لا يختص به رؤية راء (قوله فلا مدخل) أي حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) أي انه على نسخة من الضمير حالهم ولا بد على هذا النسخة من تقدير مضاف إما قبل ضميرها أو قبل مخاطب وانما احتج لتقدير هذا المضاف لان حالهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها بخلاف الرؤية قائما وصف قائم به فيصح اختصاصها بها

(قوله يا رايه عليا) أشار بهذا الى أن العلمية مصدر المتعدي ومعناه جعله عليا والجعل بالايراد قاله عبد الحكيم وحاصله أن الفعل اللازم علم بالنظم معناه صار عليا والمتعدي علمه بالتشديد معناه جعله عليا والعلمية مصدر المتعدي فعناها الجعل عليا وحينئذ نقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه بجعله عليا والمراد بجعله عليا اراده عليا لانه هو الذي يصنعه البليغ لا وضعه عليا لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح يا رايه عليا الباء للتصوير اي انه تصوير للعلمية اي انها مصورة بما ذكر لا بوضعها عليا (قوله مع جميع شخصاته) اي أن العلم وضع لشيء وهو الذات مثلا ولشخصاته فهي جزء من الموضوع لا أنها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع الشيء والشخصات حاصله بطريق التبع واعتراض هذا التعريف بأنه يقتضي أن يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند (٣٩٣) الشبوية والشيخوخة كصغرا لاعضاء وعدم النطق وعدم التمييز

فان هذه كلها تزول عند الشبوية والشيخوخة مع أن استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجاعا وأجيب بأن المراد الشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي ينفق بها جزئياته وتنسج من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجي والحياة واللون المخصوص ولا شك أنها أحوال لازمة له في سائر الأحوال مشخصة له فهي المعبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل أن المراد بالشخصات المعبرة جزأ من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات بدونها وعبارة عبد الحكيم المراد بالشخصات أمارات الشخص لا موجباته

(وبالعلمية) أي تعريف المسند اليه بإيراده عليا وهو ما وضع لشيء مع جميع شخصاته

الخطاب دخل فيه ووجد في بعض النسخ فلا يختص بها مخاطب يعني فلا يختص برؤية حالهم مخاطب أو فلا يختص بحالهم رؤية مخاطب فيكون الخطاب في أصله مضافا اليه ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ولذلك ذكر الفعل ثم أشار الى نكت التعريف بالعلمية وأتبعها بالضمير لانها تلي في التعريف فقال (و) يكون تعريفه (بالعلمية) أي بإيراده عليا وهو ما وضع لشيء مع جميع شخصاته التي تلازمه ويرتفع بها عنه صحة تعدده بوجوده في أفراد كثيرة ومنها وجوده الخارجي فلا يرد صحة تبدل بعض الشخصات فيكون اللفظ بعد تبدلها مجازا وأما أسماء الكتب فان قلنا انها موضعت كلية للقدر المشترك بين النسخ أو ما وجد فيها خروجه عن العلمية وان قلنا انها للنقوش الاولى وهي نسخة المصنف كان الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فتدخل في الاعلام المشتركة وكل ما

النكرة قد يقال انه نكرة كما هو أحد القولين لكن ذلك في ضمير الغيبة فلو جعلنا ذلك لشخص لا بعينه لصاحي تنكير الاعلام والمضمرات لا تنكير كما ينكر العلم ويحتمل أن يقال ان المراد انه خطاب مع كل من يقبل ان يخاطب وعلى هذا فيكون عاما للشمول ويحتمل أن يقال انه استعمال ضمير المفرد مرادا به الجمع فيكون مجازا ان يجوزنا التجوز في المضمرات وفيه بحث ويحتمل ان يقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منها حقيقة ولغيره مجازا فأبهم ما فرضه فيه حقيقة كان في غيره مجازا لكنه لا يتعين في الخارج فلم يقع حينئذ الأعلى معين بغير التعيين المطلق الذي لا يتميز في الخارج ويحتمل أن يقال انه حقيقة يدل على كل فرد بالمطابقة كدلالة العام على افراده والمشارك على معانيه ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جماعيا بل ينصب على كل فرد فردا نصبا باو احدا وهذا هو الظاهر ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل في تنبيهه انما يتأتى ذلك حيث كان الخطاب به صالحا لا أن يخاطب به كل أحد فان لم يكن فلا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام قسم لا يصلح الا للهي صلى الله عليه وسلم وقسم لا يصلح الا لغيره وقسم يصلح لهما وقد تكلمنا على ذلك في شرح مختصر ابن الحاجب ص (وبالعلمية

لان الشخص هو الموجود على النحو الخاص أو على حالة تقاربه أو تتبعه والاعراض والصفات كالكم والكيف لا حضاره أمارات يعرف بها الشخص كما تقر في محله فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص واعتراض أيضا بأنه لا يتأتى فحين يسمى ولده الذي لم يره فانه لم يطلع على جميع شخصاته والذي يتعقل حين التسمية من أوصافه وأحواله أمور كانية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ما تنفله من الاوصاف الى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه وأجيب بأنه لا يتعين في الوضع لشيء مع شخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئي وحاصله أن معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفي في وضع العلم واعتراض أيضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحينئذ فلا يصدق عليه أنه وضع لشيء مع جميع شخصاته وأجاب العلامة السيد في حواشي المطول بأن هذا تعريف لما علمته حقيقة وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علمه حكمية حتى صرح النجاشي بان علمه الجنس انما اعتبر

عند الضرورة ولأن تجعل التعريف شاملا له بأن يراد بالشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولأنه يصرفها على الذهنية ولا على الخارجية ولا يزيد بها جميع الشخصات (قوله لاحضاره أي المسند اليه) أنت خير بان المسند والمسند اليه قد سبق انهما من أوصاف اللفظ فقوله وتعر يفهما بالعلمية الضمير للمسند اليه بمعنى اللفظ ولاشك أن المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستدلال كالمسند اليه أولا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول أو على حذف المضاف أي لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر أي حال كون المسند اليه ملتصبا بعينه أي تعينه وتخصه وأورد على هذا التعليل الذي قاله المصنف انه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بالمسمى كما في المثال الآتي فان المعنى الذي وضعه لفظ الجلالة لا ينافي حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاطاعة بجميع صفاته وأجيب بأن المراد بالاحضار بالعين ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئي كاحضاره بذاته ومشتقاته أو بوجه كلي ينحصر فيه فالأول كزيد والثاني كلفظ الجلالة فان مدلوله يستحضر بوجه عام منصرف فيه في الواقع ككونه واجب الوجود خالقا للعالم وقد أشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متبعا فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو لملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وهذا يظهر أنه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن ثم ان المراد باحضاره في ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجيهها اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها فلا يراد به اذا قبل جازي بد حال حضور المسند اليه في (٢٩٣) ذهن السامع لم يوجد احضار وأورد على التعليل

المدكور أيضا انه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تعين ولا تشخص فيه وأجيب بأن المراد بتعيينه وتخصه ولو كان ذهنيًا على ما سلف أو يقال الكلام فيما علمت عليه حقيقة فلا يرد العلم الجنسي وأنه لا يلزم من قوائمه بالعلم لكذا ان كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير

(لاحضاره) أي المسند اليه (بعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء)

يقدر في أسماء الكتب من غير هذا فهو عمل لا حاصل له تأمله (لاحضاره) أي التعريف بالعلمية يكون لغرض احضار المسند اليه (بعينه) أي بشخصه ولو بما يرفع عنه التعدد كوجود الهوية وانما قلنا كذلك لان ظاهره لا يشمل ما لا تعرفه شخصات كمدلول الجلالة واحترز بهذا من احضاره باسم الجنس فانه مشعر باعتبار أصل الوضع بالعموم ولو عرفت القرينة الهوية كقولنا رجل عالم جاءني فان هذا لم يحضر من جهة الهوية وانما أحضره من جهة الجنسية المسافية من حيث هي للشخصية (في ذهن السامع ابتداء) أي في أول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بواسطة وجود العلم

لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء

لاحضار المسند اليه بعينه وبيان المراد منه وتوضيح ما قاله الشارح انك لو عبرت عن زيد بالشخص الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشخص الفاضل أو من رجل عالم إلا رجل متصف بالعلم أو الفضل ومحمّل لان يكون هو زيد أو غيره نعم هو مميزه بعضه بغيره فادته أن الجاني رجل متصف بالفضل أو العلم بخلاف ما اذا قلت زيد جاءني فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) أي القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بأن المقابل للعين الجنس لا اسم الجنس فالأولى أن يقال عن احضاره بجنسه في ذهن السامع ابتداء وأجيب بأن لفظ اسم متعم على حسد قوله تعالى سبع اسم ربك واعترض بأن الاحضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعلم بذلك كما في رجل حاكم في البلد جاءني ولم يكن في البلد الا حاكم واحد وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الاحضار المذكور في العلم بل المفهوم منه أن الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافي أنه يحصل بغيره لانه لا يشترط في النكته أن يختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصوله بغيره أو يقال المراد بالاحضار في كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار في المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لا من حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاءني) الشاهد في قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالذكورة فالتعسير عن ذات المسند اليه برجل وان تعين بالقرينة انه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية المتأقية من حيث هي الشخصية

(قوله أي أول مرة) فيه اشعار بأن نصب ابتدء على الطرفية ويجوز أن يكون منصوباً على المصدرية أي احضاراً ابتدءاً أو ورد على كلام المصنف أنه منقوض بمثل جاء زيد و زيد حقيق بالآ كرام فإن العلم الثاني فيسبب الاحضار ثانياً لا ابتدءاً فيكون مساوياً بالضمير وأجيب بأن كلامه لا يقتضي أن العلم لا يفيد إلا الاحضار المذكور بل معناه أنه إذا أريد الاحضار ابتدءاً لا يؤتى إلا بالعلم وهذا لا ينافي أنه يؤتى به للاحضار ثانياً ولا يرد ما ذكره اللفظ في التعريف بالعلية لا يكون إلا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاني الخ) أي مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد إلى العلم وانظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاني الخ كما صنع في سابقه ولا حقه فتأمل (قوله وهو راكب) أي فالضمير احضار الذات ملتبسة بالتعيين في ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوي لأن الضمير متوقف على المرجع فالمرجع مفيد للتعيين أولاً والضمير مفيد له ثانياً فإن قلت ما معنى احضار الذات ثانياً مع أنها أحضرت أولاً والخاضع لا يحضر لأنه تحصيل الحاصل وهو محال أجيب بأن المراد (٣٩٤) بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره أولاً لا ينافي حضوره ثانياً بمعنى

التوجه إليه أو المراد أنه احضار ثانوي على تقدير ذهاب الحضور الأول أو يقال إن الاحضار بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله مختص به) أي باسم مقصور على المسند إليه لا يتجاوز إلى غيره بمعنى أنه لا يطلق على غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحينية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات المخصوصة وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر كافي للعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة وبهذه الحينية تدفع ما

أي أول مرة واحترز به عن نحو جاني زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به

أولاً نحو جاني زيد وهو راكب فإن الضمير عنه بواسطة معاده الذي عينه أولاً فكان احضاره ثانياً والمراد بالاحضار الاحضار بالقوة بمعنى أنه إن أحضر به يكون ذلك الاحضار ثانياً فلا يرد أن يقال قد حضر بالمعاد فالاحضار بالضمير مع قوة العهد بالمعاد تحصيل للحاصل لا نأقول إذا أحضر به كما لو غفل عنه إثر الحضور يكون الاحضار ثانياً أو المراد الدلالة وهي مخالفة للاولى في الجملة وهي ثانية باعتبارها ثم المراد أيضاً الاحضار باللفظ بعد الاحضار بآخر معين فلا يرد أن المعروف بلام العهد وبالصلة وبالإضافة ذات العهد الخارج قد حضرت بتلك الامور فاحضارها باللفظ يكون ثانياً لانها لم تحضر أولاً بل فقط معين ثم أحضرت ثانياً ولا يرد أيضاً نحو جاني رجل وأكرمت الرجل لأن الاول لم يعينه كافي جاز به وهو ضحك مثلاً (باسم مختص به) أي مختص بالمسند إليه والمراد بالمسند إليه الذي هو معاد الضمائر في هذا الكلام المعنى لا اللفظ كما يظهر بأدنى التفات والمراد بتخصيصه به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فلا ترد الاعلام المشتركة بأن يقال انها اعلام ولا تعين لا نأقول تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع مخصوص وخرج بهذا الاحضار سائر المعارف كالضمير لتكلم أو الخطاب واسم الإشارة والموصول والمعرف باللام والإضافة العهدية الخارجية لانها كلها غير معينة في أصل الوضع بل بالاستعمال وانما ذكر القيود المذكورة ولو كان يغني عنها في إخراج غير العلم قوله باسم مختص به لأن المراد بتحقيق قيود كنه العلية تفصيله لأن ذلك أوضح وأبين لما راعى في العلية عند قصد استيفاء غرض إيرادها في مقامها فإن الشيء المبين بالمطابقة والتفصيل أظهر من المبين إجمالاً كافي التعريف فإن المطابقة فيه أبين من التضمن لا ينال حاصل ما ذكر في الضمير والعلم أنه يؤتى بهما عند قصد الدلالة على

باسم مختص به

أورد على المصنف من أن الاعلام المشتركة يصدق عليها أنها اعلام ولا تعين شخص مدلولها وحاصل الجواب أنها معانها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعترض بأن الوضع العام قد يدخل الاعلام الشخصية كافي أسماء الكتب بناء على المختار من أنها اعلام أشخاص لا اعلام أجناس وذلك أنه لو كان الوضع شخصياً لزم أن لا يطلق ذلك العلم على غير نسخة المصنف حقيقة بل مجازاً وهو بعيد وحينئذ فاسم كل كتاب كالخاري علم شخص مع أن الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لأن الوضع واحد إلا أنه وضع عام لا خاص بأن تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم إلا أن يجعل مسمى الكتاب اللفاظ لا النقوش فيسندفع الإيراد لأن الموضوع له وإن كان لفظ المصنف إلا أن لفظ غيره لا يعد في العرف غير لفظه بل يقال في العرف في تلك اللفاظ الصادرة من المصنف ومن غيره إن اللفاظه لأن الشيء لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق أما على القول بأنه يتعدد بتعدد محله فالاشكال باق اه سم

(قوله عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب) فهو إما ضرب زيد أو أنت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه في ذهن السامع بأنا وأنت وإن كان ابتداء الالاء ليس باسم مختص به لان أنام موضوعة لكل متكلم وأنت موضوعة لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة) فهو هذا ضرب زيدا فان هذا وإن أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الالاء ليس باسم مختص به لانه موضوعة لكل مشار اليه (قوله والموصول) فهو الذي يكرم العلماء حاضر فإن الذي وإن أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الالاء ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) أي الخارجى فهو وليس الذكر كالاتى فان الذكر وإن أحضر المسند اليه في ذهن السامع ابتداء الالاء ليس باسم مختص به لان المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد الذهني فانهم ما في حكم النكرة (قوله والاضافة) أي العهدية الخارجية فحجاء غلاى اذالم يكن له الاغلام لان المعرفة بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارجى والمعرفة بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول يحتاج الى العلم بالصلة وحيث ذفا احضار في هذه الثلاثة يكون تابيلا ابتداء كازعمه الشارح واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجية بقوله ابتداء لا بقوله مختص به وأجيب بأن المراد الاحضار باللفظ والاحضار الاول الذي في العهد الخارجى والموصول ليس باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحيث ذفا احضار باللفظ لا يكون الا أولا وفيه أن المعهود الخارجى قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس أولا ثم يعرف بلام العهد فحجاء في (٣٩٥) رجل فأكرمته الرجل الآن يقال للمالك يكن المعتبر

فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر انه عم

عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرفة بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغلغلة عما سبق وقيل احتراز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كافي الضمير الغائب والمعرفة بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع

معناهما وهذا أمر نكفل به النحو واللغة فان كل لفظ انما يوثق به للدلالة على معناه لانه قول المراد مراعاة الاستعمال لهذا المعنى بحيث لا يعدل عنه الى غيره إما لغرض ينشأ عنه مناسب للمقام كافي العلمية فان مقام التوحيد يناسبه مقتضاها أولا لا مقتضى العدول فامتنع ذلك العدول لانه لا يناسب المقام الا ذلك المدلول لذاته كافي الضمير وهذا أمر بياني لانه التزام ما يناسب ولو كان ذاتيا وقد تقدم فهو هذا وما ذكرنا من الاحتراز والاخراج بقيد الابتداء هو المختار وذلك انه لو جلتاه كما قيل على اخراج

في الذكرنا الذي ذكرنا مطلقا ولو حكما اه سم (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة وهي احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا دفع ما يقال ان القيد الاخير يغني عن القيدين قبله لانه متى أحضر باسم مختص به كان ذلك الاحضار بعينه ابتداء (قوله لتحقيق) أي ابضاح مقام العلمية والمراد بمقامها الامر الذي يقتضى ايراد المسند اليه علما كاحضاره في ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق مقام الخ أي للاحتراز أي ان المقصود منها ابضاح المقام لا الاحتراز فلا ينافي أن الاحتراز حاصل لكن ليس مقصودا (قوله والا فالقيد الخ) أي والا تمل ان تحقيق مقام العلمية بل قلنا انم الاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن القيدين السابقين قبله في الاخراج فما خرج بهما يخرج به لان احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه أول مرة فلا يكون الاعلى فان قلت لانسم انه يغني عنهما في الاخراج ألا ترى أن الرحمن مختص به سبحانه وتعالى ولا يقيد احضار الذات العلمية ابتداء قلت هذا الاختصاص عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل صفة (قوله وقيل احتراز الخ) هذا مقابل لقوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والا فالقيد الاخير مغلغلة عما سبق وحيث ذفكان المناسب في المقابلة أن يقول وقيل معنى قوله ابتداء أي بلا شرط وهو احتراز عن الاحضار الخ (قوله كافي الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الإشارة فانه يشترط الإشارة الحسية معه والمعرفة بالاضافة العهدية فانه يشترط تقدم العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) أي مشروطة بتقدم شيء (حتى العلم) أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود وهذا الرد ظاهر ان أريد بالشرط أي شرط كان يشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر كان الرد على هذا القائل أن يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم استندال قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على ان معناه ما ذكره صاحب هذا القيل أن يجب بتظير قول الشارح وهذه القيود الخ بأن يقول ان القيد المذكور هو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلمية للاحتراز والافتقار به يغني عنه

قوله تعالى قل هو الله أحد وقول الشاعر
وقوله

أوما لك فاصرف قرة * على نفسه ومشيع غناه
الله يعلم ما تركت قتالهم * حتى علا فرسي بأشقر مزبد

(قوله قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبراً أولاً وأحد خبراً ثانياً وبدلاً من الله بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما يستفد من المبدل منه كاذكره الرضى ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول والله مبتدأ ثانٍ والجملة خبره وتعتبر الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة أو بحسب الذات أي أنه لا تركيب فيه أصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة جل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد والشاهدان هما هو علما الأعراب الثاني في إيراد المسند اليه علماً لاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بجميع شخصاته التي قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها باسم خاص به تعالى ووجه كونه علماً أنه وضع من أول الأمر الذات كما عليه أئمة الدين وأما على الأعراب الأول فلا شاهد فيه لأن لفظ الجلالة لم يتبع مسنداً اليه بل مسنداً (قوله حذفت الهمزة) أي تخفيفاً لكن إن كان الحذف بعد القاصر كتهاء على اللام كان الحذف قياسياً لانها قبل ذلك متعاضدة بالحركة ويكون الإدغام غير قياسي لتحرك أول المثليين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لان الحذف قياساً في قوة المذكور وان كان حذفهما مع حركتها كان الحذف غير قياسي ويكون الإدغام حينئذ قياسياً لسكون أول المثليين وعدم الحاجز بينهما أصلاً (قوله وعوض عنها حرف التعريف) (٣٩٦) فيه نظرم من وجهين الأول أن معنى التعويض الاتيان بالشيء عوضاً

فيقتضى أنه غير موجود في الكلمة واللازم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود قبل التعويض الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والعوض قبل حذف الهمزة في قولنا الله واللازم باطل فيهما والجواب أن المراد بالتعويض في قوله وعوض عنها الح قصد العوضية أي ثم بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضاً عنها

(نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علماً

الاحضار بشرط لزوم كون معنى الابتداء ان الاحضار ذاتي فان كان معناه حينئذ سئل ذاته أي بالوقوف على شيء أصلاً خرج نفس العلم لتوقفه على العلم بالوضع وان كان معناه بالوقوف الاعلى الوضع خرجت المعارف لتوقفها بعد العلم بالوضع على أمور أخرى كتقدم الذكري في ضمير الغيبة والمعهود في المعارف بلام العهد والعلم بالصلة في الموصول وحضور المشار اليه في اسم الإشارة وتحقق العهد في المضاف فلا يبقى الا العلم فيكون قوله باسم مختص به ضائعاً تاماً (نحو قل هو الله أحد) أي الشأن الله أحد فهذا المقام مقام التوحيد والعلمية أنسب به من سائر المعارف لما ذكر في فساد الموجب لقطع مادة توهم

نحو قوله تعالى قل هو الله أحد) من المراد بالعلمية هنا علم الشخص لا علم الجنس لان ما ذكره لا ينطبق عليه أي التعريف اذا كان بالعلمية يكون لاحد أسباب ٢ منها ان يقصد احضاره في ذهن السامع وقوله بعينه احتراز من اسم الجنس نكرة كالأومعرفة وقوله ابتداء احتراز عن المضمرة وقيل يعني بلا واسطة فان كلاماً من المعارف انما يفسد بواسطة كالصلة والمشار اليه والتكلم والخطاب والغيبة وقوله باسم مختص به احتراز عن اسم الإشارة والموصول وقال الخطابي قوله بعينه يخرج السكره وليس كما قال

أي ثم أدغم ثم فحم وعظم ثم جعل علماً في الكلام حذف * ثم اعلم أن هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجي وبعضهم أجاب بجواب آخر وهو أن ال في قوله أصله الله من الحكاية لا من المحكي فإرادته أن أصله الله منكر وانما أدخل حرف التعريف في خبر المبتدأ لإفادة الحصر كما في زيد الأمير رداعلي من يقول أصله لاه (قوله ثم جعل علماً) أي شخصياً ثم لا يخلو ما أن يريد أنه علم بالوضع أو بالغلبة الحقيقية أو التقديرية فان أراد الأول صح على القول بأن الواضع هو الله وأشكل على القول بأن الواضع البشر لان الوضع يستلزم العلم بالموضوع وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره وأجيب بأن الوضع انما يتوقف على العلم بالموضوع ولو من بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان أراد أنه علم بالغلبة الحقيقية أشكل من جهة أن العلم بالغلبة الحقيقية لا بد أن يسبق له استعمال في غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل في غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال وأجيب بأن الحكم عليه بالغلبة بالنظر لأصله وهو الله والشيء مع أصله بمنزلة لفظ واحد يصح أن يحكم على أحدهما بحكم الآخر والاصل اسم لكل معبود ثم غلب منكر أو بعد ادخال ال عليه على الخلاف في ذلك على الذات العلمية وان أراد أنه علم بالغلبة التقديرية فلا إشكال والحاصل أنه اختلف في لفظ الجلالة فقيل علم بالوضع وقيل بالغلبة الحقيقية وقيل بالغلبة التقديرية والأول مشكل على القول بأن الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثاني مشكل أيضاً وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من أن أصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علماً الخ خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ الله وضع للذات العلمية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيويه

(قوله لذات) أى المعلومة لكل أحد المعينة بكونها واجبة الوجود الخ فتقوله الواجب الخ بيان للذات المسماة وليس مغتبر فى المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة وأنه ليس كذلك لأنه يقتضى أن يكون لفظ الجلالة كليا وسيأتى رده بل المسمى الذات وحدها قاله ثم ان قلت هذا يعارض ما مر من أن العلم ما وضع لشيء مع جميع شخصاته قلت قد سبق أن المراد بالمشخصات ما كان لازما للذات من حيث هي ذات المقتضى بلزمتها وتعينها بقطع النظر عن كونها ندبة أو حادثة وحينئذ فلفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازما لها من حيث انها ذات كالوجود وأما وجوب الوجود والتعلق للعلم وغير ذلك من الصفات فأمور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحينئذ فلا تكون من جملة الموضوع له (قوله الواجب الوجود) أى التى وجودها واجب لا يقبل الانتفاء لأرلا ولا أبدا (قوله وزعم بعضهم) هو الشارح الخ لى (قوله اسم) أى وليس يعلم لأن مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال (قوله مفهوم الواجب لذاته) الاضافة بانية والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره فى وجوده وقوله للعبودية له أى ليكون الغير يعبد (قوله وكل منهما) أى من هذين الأمرين الذين وضع لهما (٣٩٧) اللفظ كلى (قوله فلا يكون) أى لفظ الجلالة

علما أى بالوضع فلا ينافى أنه على هذا القول قد يجعل علما بالغلبة (قوله أنه) أى لفظ الجلالة (قوله كيف) أى كيف يكون اسما للمفهوم الكلى والحال انهم قد أجمعوا الخ أى أنه لا يصح ذلك فهو استفهام تهجي يعنى النفي (قوله كلمة توحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه (قوله لما أفادت التوحيد) أى لكن التالى وهو عدم أفادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلى وقوله لأن الكلى الخ هذا دليل للشرطية وقوله من حيث

لذات الواجب الوجود الخائق للعالم ورعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته والمستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لا نالنا اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما للمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة

الاشتراك والله علم منقول من الله بعد اسقاط الهمزة وزيادة لام التعريف عوضا عنها على ذات واجب الوجود الخائق للعالم من غير أن يكون مفهومه هذه الاوصاف بل مدلوله هو به الواجب الاعظم وحقيقة الملك الاقدم فهو جامع للذات والصفات وليس مدلوله مفهوم الاله الذى هو المعبود بالحق كما قيل والالم يكن قول لا اله الا الله مفيد الله توحيد لأنه يكون المعنى لا اله الا المعبود بالحق وحصر الوهبة فى المعبود بالحق لا يقتضى وحدانيته لأنه كلى يصح وجوده باعتبار نفس مفهومه فى ضمن أفراد والاجماع على أفادته التوحيد فيبطل هذا التقرير وأيضالو كان كذلك لزم أن كان المستثنى منه المعبود بالحق استثناء الشيء من نفسه وان كان المعبود بالباطل لم يصح هذا الكلام أصلا لوجود المعبود بالباطل

بل يخرج لمعرفة اذا أراد به الجنس الا أن يريد بالكرة ما هو أعم منه ثم قال وفى كون الاحضار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظرا لأن الاحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف (قوله) وقد علمت بما قدمناه أنه ليس كذلك وقد مثل المصنف له بقل هو الله أحد يعنى بالعلم لفظ الجلالة الشريفة وهذا بناء على القول بانهماء لم وهو المشهور قال الخطيبى فى جعله علما نظرا لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية أو الواجب لذاته (١) وكل واحد منهما وان انحصر فى الخارج فى فرد واحد دليل يدل عليه وذلك لا يمنع

(٣٨ - شروح التلخيص أول)

هو كلى أى لا من حيث انحصاره فى الخارج فى جزئ معين

وقوله يحتمل الكثرة أى وهى تنافى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قوله لها فى الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم فاندفع ما يقال كان الاولى أن يقول بفيد الكثرة لأن الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعاً لا احتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلى لما أفاد التوحيد فيه نظرا لأنه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم فى الفرد المخصوص وحينئذ فاللازمة متنوعة وأجيب بأن المراد لما أفاد التوحيد بذاته أى باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة واللازم باطل لأنه يفيد التوحيد بذاته دليل أن أهل اللغة يفرقون بين لا اله الا الله ولا اله الا الرحمن من حيث أفادة التوحيد فيجمعون الاول مفيدا للتوحيد دون الثانى فدل ذلك الفرق على أن الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توجد مع كل منهما وهذا يتبين لك فساد ما قيل ان أفادة لا اله الا الله التوحيد انما هى بحسب الشرع لا بحسب اللغة

(١) قوله وكل واحد منهما الخ هكذا فى الاصل ولعل الخبر سقط من فلم التاسخ وحق الكلام وكل واحد منهما كلى الخ كما يؤخذ من عبارة المصنف رحمه الله

واما تعظيمه أولا هاتنه كافي الكنى والالقب المحودة والمذمومة واما الكتابة حيث الاسم صالح لها ومما ورد صالحا للكتابة من غير باب
المسند اليه قوله تعالى ثبت يداي لهب أي جهنمي

(قوله أو تعظيم أو اهانة) لم يقل تعظيمه أو اهاتنه لانه قد يبراده علماء تعظيم غير المسند اليه أو اهاتنه كالأفضل صديقه
وأبو جهل رفيقه فان في ابراده علماء تعظيم المضاف للسند في الاول واهانة المضاف للسند في الثاني (قوله كافي الالقب) أي كالتعظيم
والاهانة التي في الالقب أي وكالاسماء الصالحة لذلك كافي على ومعاوية اذا اعتبرناه ما سمين وكافي الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو
أبو الخير وأبو الشر وانما نص على الالقب لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمذم أو الذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم
يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها منقولة عن معان شريفة أو خبيثة كحماد وكاب أو لا شتم اسماءها بصفة محودة أو مذمومة
كحاتم ومادر وبعد الالقب في ذلك الكنى كافي الفضل وأبي الجهل (قوله الصالحة لذلك) أي للتعظيم أو الاهانة أي المشعرة بذلك
من حيث انها موضوعة لذلك المعنى في الاصل وهذا (٣٩٨) وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان

اللقب ما أشعر مدح أو ذم
فلا يكون الا صالحا للتعظيم
أو الاهانة (قوله مثل ركب
على الخ) أي فالانسان
بالمسند اليه علم الاجل
الدلالة على تعظيم مسماه
فالتعظيم مأخوذ من لفظ
على لا خسده من العلو
والاهانة مأخوذة من لفظ
معاوية لانه مأخوذ (١) من
العق وهو صريح الذئب
فذكر الركب والانهمزام
ليس لتوقف الاشعار عليه
والالم يكن العلم مفيدا
للتعظيم أو الاهانة بل
الافادة من غيره ثم ان التمثيل
بعلی ومعاوية على اعتبار
أنهما لقبان فانهما كما يصح
اعتبارهما اسمين يصح

(أو تعظيم أو اهانة) كافي الالقب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كتابة) عن معنى يصلح
العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول

كثيرا ويكون الاستثناء فيه حينئذ منقطعا (أو تعظيم أو اهانة) أي ويعترف المسند اليه بالعلمية
ليفيد تعظيما لا شتم عاربه لكونه من الالقب الدالة على ذلك أوليفيد اهانة لا شعار بها كما اذا قيل في
التعظيم هذا على حضرو في الاهانة هذا أنف الساقية حضر (أو كتابة) أي يعترف المسند اليه
بالعلمية ليكون كناية عن معنى يستفاد منه باعتبار أصل وضعه قبل النقل فيقال مثلا أبو لهب قال
كذا لينقل منه الى كونه جهنميا لان أبو لهب باعتبار أصل الوضع يشعر بملابسة لهب النار كما يقال
أبو الشر وأبو الخير وأخو الحرب للملابس هذه الاشياء فاطلاقه اطلاقا علميا يمكن معه الشعور بالاصل
مع القرائن والشعور بالاصل يمكن معه الشعور بملابسة النار المخصوصة مع القرائن وهو أنه جهنمي
وفي هذا الاستعمال انتقال من المألوم الى اللازم في الجملة وهذا القدر كاف في هذا المقام في تسمية
هذا الانتقال الذي قد يقصد كناية من غير اشتراط شروط الكتابة المخصوصة المعلومة وأما القول
بأن المراد بالكتابة هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه كما يقال حاتم ويراد به لازمه الذي اشتهر به وهو
الجود أو لم يشتهر به كما يقال أبو لهب ويراد به لازمه في الجملة وهو كونه جهنميا ولا يراد بالشخص المسمى
بحاتم ولا بأبي لهب نفية نظر وذلك ان أهل الفن مثاوفي هذا المقام ثبت يداي لهب ومعلوم قطعا
أن المراد به الشخص لا لازمه وأيضا لو كان كذلك فان ارادته يطلق على غير مسماه بضرب من المشابهة
كثبه ومفهوم العلم جزئي قلت ليس كما قال بل الكلى هو الاله وأما لفظ الله فانه علم حقيقي على الراجح
ص (أو تعظيم أو اهانة أو كتابة

اعتبارهما القيين (قوله أو كتابة) أي أنه يؤتى بالمسند اليه علم الاجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له واعتبار
أي لذلك المعنى بحسب معناه الاصل قبل العلمية (قوله نحو أبو لهب فعل كذا كناية الخ) أي فقوله أبو لهب فعل كذا في معنى قولك
جهنمي فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن أبو لهب بحسب الاصل مركب اضافي معناه ملابس اللهب أي النار ملابسة شديدة
كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك ومي لوازم كون الشخص ملابس اللهب كونه جهنميا أي من أهل
جهنم فان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فاطلق أبو لهب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا فاذا قلت في شأن كافر مسمى بأبي لهب أبو لهب
فعل كذا يريد بذلك جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم المألوم وهو الذات الملازمة للهب واردة اللازم وهو الجهنمي
والحاصل انك اذا قلت في شأن كافر اسمه أبو لهب أو لهب فعل كذا فالتسكتة في ايراد المسند اليه علماء الكتابة عن كونه جهنميا ووجه
الكناية أن معنى أبو لهب بالنظر للوضع الاول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمته للنار كونه جهنميا فقد اطلقت اسم المألوم وهو أبو
لهب وأردت اللازم وهو كونه جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم (قوله بالنظر الخ) أي والكتابة في هذا العلم انما تكون

(١) قوله من العقو كذا في الاصل وليس العقو بالواو من مصادر عوى المذكورة في كتب اللغة كتبه معجمه

بالنظر الى الوضع الاول أى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلى (قوله
أعنى الاضافى) عبر بأعنى إشارة لدفع ما يتوهم من أن المراد بالوضع الاول الوضع العلى فى قولهم ما وضع أولا هو العلم وما وضع ثانياً ان
أشعر مدح أودم فلفب وان صدر باب أو أم فكسبية (قوله لان معناه) أى لفظ أبولهب بالنظر الى الوضع الاول (قوله ملازم السار) أى
الكاملة وهى جهنم لان الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع ما يقال ان الفران ملابس النار مع أنه ليس بجهنميا والاولى
كما قال العصام أن يقال ان معناه بالوضع الاول من تنوذه منه السار لانه وقودها اذا لاشت فى لزوم كونه جهنميا لذلك المعنى بخلاف ما قال
الشارح فانه يحتاج الى ادعاء أن المراد باللهب الحقيقى أعنى نار جهنم لاجل أن يستلزم السكون جهنميا (قوله ويلزمه) أى يلزم الشخص
الملابس للنار الكاملة أنه جهنمى أى لزوم ما عرف فيا لانه يكفى عند علماء المعاني لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحد الأهرين
بمحيط يصلح الانتقال منه للأخر وان لم يكن هناك لزوم عقلى واندفع ما يقال لانه لم يلزم من ملابسة الشخص للنار الحقيقية أن يكون
جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابسا لها وهو غير جهنمى ألا ترى السلاكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمى
(قوله فيكون) أى الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من المزموم أعنى الذات الملازمة للنار الحقيقية وقوله الى اللازم أعنى كونه جهنميا
(قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ الى لازمه كافى فى الكتابة ولا توقف
على ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكتابة يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه
كافى كسائر الرماد فانه استعمل فى كثرة الرماد مراد منه لازم معناه وهو الكرم وهما ليس كذلك لان المعنى الذى استعمل فيه اللفظ
الذات والسكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب أن قولهم يجب فى الكتابة أن يكون اللفظ مستعملا فى لازم معناه يعنى اذا
كانت الكتابة باعتبار المسمى بها الاسم وأما اذا كانت الكتابة باعتبار (٣٩٩) المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها أن يكون

المراد من اللفظ لازم معناه
المستعمل فيه بل يكفى
فيما الانتقال من المعنى
الاصلى الموضوع له أولا
وان لم يكن اللفظ مستعملا
فيه الى لازمه وهذا الجواب
سقط قول الشيخ يس

أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من المزموم الى اللازم
باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كافى فى الكتابة وقيل فى هذا المقام ان الكتابة كما يقال جاءحاتم ويراد
به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بها تهم ويقال رأيت أبولهب

واعتبار تناسب العلمية وجعله كليا كما يطلق حاتم ويراد به جواد فى الجملة ثم هذا الاعتبار كان استعارة على
ما أتى ان شاء الله تعالى لا كتابة وان أراد الاطلاق على الغير باعتبار الزوم العرفى من باب اطلاق
المقيد على المطلق لا باعتبار المشابهة كاطلاق أبى جهل للآزم معناه الذى اشتهر به وهو كونه جهنميا

بقى شئ وهو أن الكتابة الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ للآزم بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلى
فلا تنكف فى معنى الكتابة حتى يقال وهذا القدر كافى وان لم يكن لازما ولا انتقال فلا كتابة أصلا والظاهر أنه غير لازم فان الملابس
للسار ليس لازما للشخص المعين من حيث هو شخص معين الذى هو مدلول العلم الآن يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلى
المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كافى
(قوله وقيل الخ) حاصله أن الكتابة على هذا القول فى قولك أبولهب فعل كذا بالنظر الى الوضع الثانى وهو المعنى العلى وأن الكتابة
فيه مثل الكتابة فى جاءحاتم وبيان ذلك أن حاتم موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جوادا فادأقلت فى شأن
شخص كريم غير الشخص المسمى بها حاتم وأردت جاء جواد فقد استعملت اللفظ فى نفس لازم المعنى العلى وهو جواد وكذا أبولهب
معناه العلى الذات المعينة الكافرة ويلزمها أن تكون جهنمى فادأقلت فى شأن كافر غير أبى لهب جاء أبولهب وأردت جاء جهنمى
فقد استعملت اللفظ فى نفس اللازم للمعنى العلى وأما على القول الاول فالعلم مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه والحاصل
أنه على الاول اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازم معناه وأما على القول الثانى فاللفظ لم يستعمل فى المعنى الاصلى ولا فى
المعنى الثانوى وهو الذات المعينة أصلا وانما استعمل فى لازمها ابتداء فاتم مستعمل ابتداء فى الجواد اللازم للذات المخصوصة المسماة
بها تهم لافى الشخص المعروف وهو الطائى لينتقل منه الى كونه جوادا وكذا أبولهب استعمل ابتداء فى الجهنمى اللازم للذات المخصوصة
المسماة بأبى لهب ولم يستعمل فى الشخص المعروف وهو عبد العزى لينتقل منه الى كونه جهنميا (قوله كما يقال الخ) أى مثل الكتابة
فى القول الذى يقال لأى كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه أن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم
الذى اشتهر أتصافى معناه (قوله لا الشخص) أى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بها تهم وهو الطائى لينتقل منه الى لازمه أعنى
كونه جوادا (قوله ويقال) عطف على قوله يقال سابقا

(قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي لهب ففي كلامه اكتفاء وحاصله أنه يطلق أبو لهب مراد به جهنمي على أي كافر كان غير مسمى بأبي لهب بأن كان اسمه زيد مثلاً لا مراد به الشخص المسمى بأبي لهب لينقل منه إلى زيمه (قوله وفيه نظر) قد رد السارح هذا القول بثلاثة أمور ذكر الأول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وبما يدل الخ (قوله لانه حينئذ يكون استعارة) أي لانه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضعه وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي لعلاقة لمشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة مما مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاكاً لعلم عوامهم ما ولا معنى الاستعارة ثم لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى به حاتم لينقل منه إلى لارمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول السارح ويراد به لازمه أي جواد لا الشخص المسمى به حاتم ومن قوله الآتي ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر ولان هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وكذا لا ينبغي أن يكون المراد على هذا القيل أن حاتم مستعمل في الجواد لينقل إلى ملزومه وهو الشخص المعلوم وأن أبو لهب مستعمل في الجهنمي لينقل إلى ملزومه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام السارح ولان هذا معنى الكناية على مذهب السكاكي فلا يصح قول السارح انه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافاً لما في حواشي سم اه يس (قوله يكون استعارة) أي انا تسميان العلاقة المشابهة وان اعتبر أن العلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازاً مرسلًا وذلك أنه يصح أن يكرر من قبيل اطلاق اسم المقيّد وهو أبو لهب فانه اسم للكافر المخصوص الذي زلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم أريد به الكافر المخصوص المسمى بزيد مثلاً فيكون مجازاً مرسلًا بترتين علاقته الاطلاق والتقييد كاطلاق المشفر الذي هو اسم لشفة البعير على مطلق الشفة ثم أريد (٣٠٠) منها شفة الانسان (قوله على ما سيجي) أي في مبحث الكناية من أن الكناية استعمال اللفظ

في معناه ابتداء لينقل منه لازمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكي استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء لينقل منه إلى الملزوم وهو معنى

أي جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجي ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيراً إلى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد وبما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى بت يدا أبي لهب كان مجازاً مرسلًا وان أراد الاطلاق على لازم اتفاق حذوله في الشخص ولو لم يشتر ملزومه حتى يكون تشبيهاً أو إرسالياً كان قولنا هذا الرجل مشيراً إلى كافر فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد فتأمل

اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ ابتداء في اللازم لينقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ على ما مر (أو) (قوله ولو كان المراد ما ذكره) أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات للزم عليه أنك اذا أشرت بكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لانك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل والاشارة للكافر وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزماً له وهذا اللازم لا يتوجه على القول الأول من أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي وهو الاضافي لينقل منه إلى لازمه الذي هو الجهنمي لان المعنى الاضافي في أبي جهل ليس من لوازمه الجهنمي (قوله لم يقل به أحد) أي لم يقل بأنه كناية أحد وقد يجاب بأنه لا يلزم من فهم الجهنمي من أبي لهب فهمه من أبي جهل ولا من قولك هذا عدم اشتراك المعنى الذي وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنمي والحاصل أن المعنى الذي وضع له اللفظ تارة يشتر بصفة وتارة لا يشتر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهراً كما في أبي لهب فانه مشتهر بأنه جهنمي فيصح استعمال اللفظ في تلك الصفة اللازمة على طريق الاستعارة أو الكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمر والكافرين لم يقل أحد بصفة استعمال اللفظ في ذلك الوصف كناية أو استعارة فأبو لهب مشتهر بأنه جهنمي دون أبي جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق (قوله في هذه الكناية) أي لهذه الكناية ففي معنى اللازم (قوله ثبت يدا أبي لهب) ان قلت الكلام في العلم المسند اليه وأبو لهب في الآية مضاف إليه لا مسند اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح بهذه الآية أحجب بأن اليد في الآية مقعنة لان غالب الاعمال بها فإذا هلك فقد ذلك صاحبها وحينئذ فابو لهب مسند اليه في الحقيقة وقيل انهم اغيروا نداء لما روي أن سبب النزول أنه أخذ هجراً بيده فرمى به النبي صلى الله عليه وسلم وعليه فمكون ذكره الآية في باب المسند اليه تنسباً للفائدة كاهم دأب السكاكي.

ولما لا يهيم استلذاذ أو التبرك به وإلا اعتبر آخر مناسب

(قوله ولا شك أن المراد الخ) أي وحيث كان المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي الأعلى القول الأول
أدعى القول الثاني لا يكون أبو لهب كناية عن الجهنمي إلا إذا كان المراد شخصاً غير المسمى بأبي لهب كافر (قوله أو يهيم استلذاذ)
أي استلذاذ المتكلم بالمسند إليه أي أن يوهم المتكلم المخاطب أنه وجد (٣٠١) المسند إليه لئلا يظن أن اللفظ

الدال على المحبوب النفس
لئلا يظن أنها فالاستلذاذ

حاصل تحقيقه لا على سبيل
الايهام فالأولى أن يقول

أو الاعلام بالاستلذاذ به
وأجيب بأمرين الأول أن

المراد اللذة الحسية باعتبار
الدلالة على المعنى ولا شك

أنها متوهمة لا محققة
الثاني أن المراد اللذة

العلم من غير اعتبار الدلالة
على المعنى ولا شك أن

حصول اللذة المعنوية
بذكر العلم من غير اعتبار

الدلالة على المعنى أمر متوهم
هذا كله أن فسرنا الإيهام

بأنهم أمالوا إليه الإيقاع
في وهم السامع أي ذهنه

ولو على سبيل التحقيق فلا
اعتراض أصلاً (قوله

ليلاي الخ) أضاف ليلى إلى
نفسه حين كونها من

الطيبات ولم يصفها بنفسه
حين كونها من البشر لكمال

حسده وغيره ذكر مشيختنا
الحقني والشاهد في قوله

أم ليلى إذ مقتضى الظاهر
أن يقول أم هي لتقدم

المرجع لكنه أورد المسند
إليه على الإيهام استلذاذ

ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافراً آخر (أو يهيم استلذاذ) أي وجد أن العلم لذذا
نحو قوله بالله يا طبيان القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به)

(أو يهيم استلذاذ) أي يهيم المتكلم السامع أن العلم وجد لذذا فأحرى إذا وجد لذذا بالفعل كقوله
بالله يا طبيان القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

كر ليلى لا يهيم الاستلذاذ أو وقوع الاستلذاذ وكان يكفيه أم هي وإيهام الاستلذاذ يظهر عند
تكرار اسم ما يظن محبوباً (أو التبرك به) كقولنا لله الهادي ومحمد هو الشفيع عند قول الجاهل

أو يهيم استلذاذ أو التبرك به) ش أي يوثق بالعلم لاشعاره بتعظيم المسند إليه أو أهائمه كإني الكنى
واللقاب المحمود والمذمومة أي الألقاب من الاعلام فإن بين العلم واللقب عمومًا وخصوصًا من وجه
وقوله كإني الكنى فيه نظر فإن الكنية أن أشعرت بضعة أو رفعة فهي من الألقاب والأفلاشعار لها بشئ
من ذلك إلا أن يقال الخطاب بالكنية كيف كانت تعظيم قال الشاعر

أكنيه حين أناديه لا كرمه * وألقبه والسوأة اللقب

وبين الكنية واللقب اللذين هما قسمان من العلم عموم وخصوص من وجه فإن قلت كيف يشعر
العلم باللقب بشئ وههنا غير مراد فإن الاعلام لا تدل على معناها الذي كانت موضوعه قبل العلية
قلت يشعر باعتبار استحضار معناه واستحضارته ربما كان حاملاً على التسمية وإن لم يكن معناه
مراد أولئك قال أنا الذي سميت أمي حيدر * لأن موضوعه قبل العلية الأسد وقوله

ولما الكناية يعني أن يكفى عن الأهانة أو غيرها والعلم صالح لذلك والفرق بينه وبين الأول أن الأول لم
يقصد معناه إنما قصد التسمية وأشعروني الثاني كنى به عن معناه وفيه تنازع في تسميته الآن علماً

ومما هو صالح للكناية من غير باب المسند إليه ثبت بأبي لهب فإله يحضر في ذهن لهب النار التي هي
داره لأنه سمي بأبي لهب بذلك فإنه قيل إنما سمي بأبي لهب لأن لونه كان ملتهباً وأيضاً الظاهر أنه سمي بذلك

في صغره قبل استحقاقه النار وإنما قلنا من غير باب المسند إليه لأن المسند إليه في الآية الكريمة بدا
للعلم وقد أورد على السكاكي أنه أورد هذا في أمثلة كون المسند إليه علماً وأجيب عنه بأن المراد

بمسند به نفسه إطلاقاً فالاسم الجزء على الكل فيكون منها وفيه نظر لأن يده حينئذ أريد به ما ذاته وذاته
لا تشعر بهذا الاسم الذي يشعر بالأهانة وإيضاً فالمسند إليه على هذا التقدير ليس علماً بل هو مضاف إلى

العلم أو يقال عند السكاكي هذا من باب المسند إليه يعني به اسناد النسبة كما نقل عن سيويه أنه قال
غلام زيد معناه زيد ملك غلاماً وهذا ما تقدم الوعد به عند الكلام على الاسناد العقلي * ولما لا يهيم

استلذاذ كقول المتنبي أساميهم تزد معرفة * وإنما ذكرناها

قال السكاكي وما شأ كل ذلك أي من إرادة العلم باسمه والحكم عليه أو نحو ذلك

(قوله أو التبرك) يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة فعلي

التوجيه الأول يتعين عطفه على الإيهام لأن التبرك حاصل تحقيقاً لأنه متوهم وعلى الثاني يكون معطوفاً على الاستلذاذ لأن التبرك
حينئذ متوهم لا محقق

❦ وان كان بالموصلية فالعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بسوى الصلة

(قوله فهو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله كالتفاؤل) هو بالهمز وذلك فهو سعد في دارك (قوله والتطير) أي التثاؤم كالسفاح في دار صدقك (قوله والتسجيل) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالأقوال الخاتم لعروهل أقر زيد بكذا فيقول عروزيد أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لاجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يتقدر على انكار الشهادة عليه بعد (قوله وغيره مما يناسب اعتبار الخ) كالتنبيه على غواية السامع كالوقال لك عروهل زيد فعل كذا فتقول له زيد فعل كذا بإيراد المسند إليه علمه كونه المحل للضمير والتنبيه على بلاده المخاطب وأنه لا يفهم إلا بالاسم المطهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكالحث على الترحم نحو أبو الفقير يسألك (قوله لعدم علم المخاطب) أي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف إلا ليكون للمتكلم (قوله بالاحوال) (٣٠٣) المختصة به (الاولى أن يقول بالامور المختصة به ليشمل عدم العلم بالاسم ثم ان

فهو الله الهادي ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصلية) أي تعريف المسند إليه بإيراد اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بسوى الصلة

هل الله الهادي أو هل محمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل في قول القائل سعد في دارك والتطير في قولك السفاح في دار صدقك والتسجيل على السامع أي التحقيق والتثبيت عليه كما يحقق الشيء بالكناية حتى لا يجد إلى انكار السامع سبيلا فإذا قيل لاحد هل سببت هذا وأهنته فيقول زيد سببته وأهنته بسمع منه فلا يجد السبيل إلى أن يقول ما سكت إلا في ظننته يحدث عن غيره وغير ذلك مما يناسب الاعلام كتأني الانكار لدى الحاجة حيث يكون العلم مشتركين الحاضرين (وبالموصلية) أي تعريف المسند إليه بإيراد اسم موصول وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبهة الالتباس بإفادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بالالعهدية فهو مع المعرف بالموصلية في رتبة واحدة وذلك صرح وصف المعرف بال بالموصول كما في قوله تعالى الخاس الذي يوسوس ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبة ما يضاف إليه فآخره عن ذوات الرتب أنسب ومحل التعريف بالموصلية أن يكون السامع عارفا بنسبة جملة إلى مفهوم ذهنا فهذا أصلها فإذا قيل مثلا من أحسنت إليه بالاسم قد شكرت كان المعنى ذلك المعهود لك بأنك أحسنت إليه قد شكرت ولو قلت بدله إنسان أحسنت إليه بالاسم قد شكرت لم يفد هذا العهد في أصل الوضع كما أفاده الموصول ولو كان قد يعرض له التعيين لاختصاص الوصف ولهذا إذا أريد التعيين كان استعمال الموصول هو الأصل لأنه يفيد التعيين بالوضع فترجع عن استعمال النكرة الموصوفة لأن التعيين بها انفاقي عرضي (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بسوى الصلة

ص (وبالموصلية الخ) ش التعريف بالموصلية يكون لاحد أسباب الأول ان لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند إليه غير الصلة

المراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي إتيان المسند إليه موصولا لأنه اذا علم بالصلة أمكن أن يعبر عنه بطريق غير الموصولية كالإضافة فهو صاحبنا بالاسم كذا وكذا وأجيب بأن النكتة لا يشترط فيها أن تكون مختصة بتلك الطريق ولا أن تكون أولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وان أمكن حصولها بغيرها أيضا فليس المراد بالافتضاء هنا إلا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل

بالموصلية يحصل بالإضافة وجهه إيجاب أيضا عما أورد على قوله أو استمعان الخ من أن مجرد استمعان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية بل هو أن يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استمعان فيه فلا بد من انضمام شيء إلى الاستمعان لترجح اختيار الموصولية على مساوئها من الطرق * واعلم أن ما ذكرناه من أن النكتة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للقضي كانت موجبة أو مرجحة أو لم تكن كذلك والترجح من قصد المتكلم هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح أن النكتة لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة ولا أقال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة تسكتة موجبة لا يراده موصولا لأنه اذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الاحوال المختصة إلا الصلة لا يمكن إيراد شيء من طرق التعريف سوى الموصولية وإيراده نكرة خروج عما نحن فيه اذ كلامنا في إيراد معرفة ولا يتقضى بقولنا صاحبنا أمس رجل فاضل أو الرجل الذي كان معنا بالاسم فاضل لأن طريق الإضافة احضار للعهود بعنوان المضاف إليه وطريق أداة التعريف احضار للعهود

كقولك

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

بمعنوا نال وطريق الموصولية احضاره بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصولية بها وهذه الطرق متغايرة اه وأماما أو رده بعضهم على المصنف من أن عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي اتيان المسند اليه موصولا للاستغناء عن الموصول بجعل تلك الحالة المختصة بالمعروفة للمخاطب صفة للنكرة وأجاب عنه بأن تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعوا واحدا باعتبار امر عام أو موضوع للفهوم الكلي المستعمل في جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والعضد في ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للفهوم الكلي مستعملة فيه وان كانت منحصرة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع أقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمنزلة عنه ثم يرد على المصنف شئ آخر وهو أن قوله سوى الصلة يقتضي أن الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع أنه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى أن يقول سوى الصلة والخبر وأجيب بأن الخبر لا يجب أن يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل نارة يكون من الاحوال العامة كافي مثال الشارح ونارة يكون من الاحوال الخاصة كافي بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حينئذ في المستثنى منه فلا وجه لاجراءه وأما الصلة فيجب أن تكون مختصة بالمسند (٣٠٣) اليه لانها معينة له بدليل أنه صار

معرفة بواسطة انصافه بها
(قوله الذي كان معنا أمس
الخ) أي فالمخاطب لم يعلم
شأن من أحوال المسند اليه
الا كونه كان معنا بالأمس
ولم يعلم كونه عالما أولا (قوله
لما لا يكون للتكلم الخ)
ما مصدرية أي لم يتعرض
لعدم كون التكلم له علم
بسوى الصلة ولا لعدم
كون كل من التكلم
والمخاطب له علم بسوى
الصلة أو موصولة والعائد
محذوف أي لما لا يكون

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للتكلم أو كما علم بغير الصلة
نحو الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم أولا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) أي التعريف بالموصولية يكون لعدم علم الخ لا يقال لا يتعين
الموصول فيما ذكر لانه أن يقال مصاحب بالأمس أو رجل مصاحب لبالأمس لانا نقول أما تارة التعيين
بالنكرة الموصوفة فلأن التعريف بالموصولية في نحو هذا أرجح لافادته التبيين بالوضع كما تقدم
وأما إمكان التعبير بالمضاف لافادة ما ذكر لان الاضافة أيضا أصلها العهد فلا يوجب سقوط الموصول
لان ما حضر البليغ مما يحقق نكتة المقام يكنى في المراعاة اذا لا يجب اختصاص النكتة بما استعمل لها
تأمله ولم يتعرض المصنف لما لا يعلم فيه المالك فقط أو التكلم والمخاطب معا سوى الصلة كقول القائل
الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم اذا كان هو الجاهل بسوى هذه الصلة أولا نعرفهم اذا كانا معا جاهلين
لقلة فائدة هذا الكلام لانه اذا لم يعرف الا الصلة فعند ذلك لا يبقى حال يخبر به الا عدم المعرفة ونفي المعرفة
في الاخبار لا يفيد غالبا

كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم

فيه للتكلم الخ (قوله نحو الذين في بلاد المشرق الخ) أي فالتكلم وحده أو مع المخاطب ليس له علم الا بالصلة وهي الكون في بلاد المشرق
(قوله الذين الخ) فيه مع ما قبله ونشر مرتب والاولى أن يعمل لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم لانه أدل على
معرفة المخاطب من مثال الشارح (قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام) أي لقلة الفائدة في هذا الكلام وانما لم يقل لعدم فائدة هذا
الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهي افادة المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها البليغ
لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم
بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم به بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان التكلم يجوز أن يكون عالما
بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان قوله لقلة جدوى الخ يقتضي أنه لا يكون في الكلام فائدة
عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقولك الذي ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة أنه يعظم
العلماء فائدة معتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زهاد فان معرفة أنهم زهاد فائدة يعتد بها وأجيب بأن ما ذكره الشارح
هو الغالب فلا يرد المثال السابق لانه من غير الغالب وأماما أجاب به بعضهم من أن الكلام فيما اذا لم يكن للتكلم علم بسوى الصلة وهذا
المثال للتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو أنه يعظم العلماء فردوا بأميرين الاول أن مثال الشارح كذلك أيضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة
وهو أنه لا يعرفهم الثاني أن المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها كما تقدم

واما الاستحسان التصريح بالاسم ولما لزيادة التقرير فحقوله تعالى وراودته

(قوله أو استجبان) أي استقباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه اما لاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا فهو البول والفساد ناقض للوضوء فتعدل عن ذلك لاستحسانه لقولك الذي يخرج من أحد السبلين ناقض ولما لنفرة في اجتماع حروفه (قوله بالاسم) مراد به العلم بأقسامه الثلاثة فهو من اطلاق الخاص واردة العام (قوله أي تقرير العرض الخ) انما قدم هذا القول لانه أحسن الاقوال الثلاثة ووجهه أحسنه أن المقصود من الكلام افادة الغرض المسوقه وكل من المسندين انما أتى به لافادة ذلك الغرض وحينئذ فحمل التقرير على تقريره أولى (قوله والمراد مفاعلة من راد برود جاء وذهب) هذا معناها في الأصل أي أن معناها في الأصل المجيء والذهاب والمراد بها هنا المخادعة وهو أن يحتمل كل من شخصين على صاحبه في أخذ ما بيده يريد أن يغلبه ويأخذه منه وحينئذ فيكون التركيب من قبيل الاستعارة التنبيلية بأن شبه هيئة الخادع بهيئة الذي يجيء ويذهب واستعيرت المرادوة الموضوع لخال الذي يجيء ويذهب لخال الخادع ووجه التشبيه بين المرادوة والخادعة أن كلا منهما هيئة منتزعة من عدة أمور ومن قبيل التبعية بأن شبهت الخادعة بالمجيء والذهاب بجوامع التردد في كل واستعيرت المرادوة الموضوع للمجيء والذهاب للمخادعة واشتق من المرادوة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالخادعة ليست بأفعية على عمومها بل المراد بالخادعة على خصوص الجماع والحاصل أن المرادوة في الأصل بمعنى المجيء والذهاب (٣٠٤) فأريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها مخادعة خاصة أو أن

المرادوة صارت حقيقة عرفية في المخادعة وإلى هذا أشار الشارح بقوله وكان المعنى أي المراد أو العرفي وليس المراد وكان المعنى الحقيقي ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمرادوة المخادعة فيقتضي وقوع الطلب من كل منهما لان المفاعلة تقتضي وقوع الطلب من كل منهما ويوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب

(أو استجبان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أي تقرير الغرض المسوقه الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أي يوسف والمرادوة مفاعلة من راد برود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج به من يده يحتمل عليه أن يغلبه

ثم عطف على قوله لعدم قوله (أو استجبان) أي استقباح (التصريح بالاسم) إما من جهة تركيبه من حروف يستقيم اجتماعها ولاشعاره في أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا كأن يقال ما يضع فلان مثل ما للشاة بدلا عن ذكر اسم ما يوضع (أو زيادة التقرير) يحتمل ثلاثة أوجه تقرير الغرض المسوق له الكلام وليس مسندا ولا مسندا اليه وتقرير المسند وتقرير المسند اليه والمثال محتمل للكل (نحو) قوله تعالى (وراودته) أي يوسف

• الثاني ان يكون اسمه مستعجنا فيطوى ذكره له بمنزلة تنزه عنها مسائل أو سمع مخاطب كما اذا أردت أن تقول أوجهه لنعلم كذا فتأتي بصفة من صفاته بدل اسمه وتجعلها صلة • الثالث زيادة التقرير أي تقرير المسند كقوله تعالى وراودته

ذات الامر وأجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل الخادع أي المحتمل وحاصله أن المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما ويجوز أن تكون المفاعلة على بابها وأن الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلب الوقاع وطلبه لمنع كما فسر به قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أي همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادوة المخادعة فما حقيقة المخادعة فأجاب الشارح بأنهم أن يحتمل عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وكان المعنى الخ) انما لم يحزم بذلك لانه لا قدر له على القطع بأن هذا امر الله فالادب الايمان بالمعصية المقيدة لظن وقوله خادعته عن نفسه عن معنى لام التعليل أي لأجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الا عن موعدة وعدها إياه وما نحن بتاركي آل هتاعن قولك أو أن المعنى خادعته خادعا ناشاعن نفسه وحاصلها واسطها وسيما فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه إشارة الى أنه لم تحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة وفيه إشارة أيضا الى أن المفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع لتضمنه معنى المبعاد وضمير لا يريد راجع الى صاحب وجعل عبد الحكيم عن معنى لام التعليل أي فعلت فعل الخادع لصاحبه لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرج به عن يده (قوله يحتمل) ضميره راجع للمخادع وهذه الجملة مبينة لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف فهي مستأنفة جوا بالسؤال كان فائلا قاله فاذل الفعل الذي يفعله الخادع لصاحبه فقال يحتمل الخادع على صاحبه مریدا أن يغلبه

التي هوفي بيتها عن نفسه فانه مسوق لتز به يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره

(قوله وبأخذه منه) تفسير لما قبله (قوله وهي الخ) لما كانت المساعدة عامة بين المراد منها بقوله وهي أي المساعدة هنا عبارة عن التمثل أي الاحتمال على مجامعة يوسف زليخا فاللام في قوله لمواقعته بمعنى على (قوله متعلق برأودته) أي وعن معنى لام التعليل أي رأودته لأجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال (قوله فالغرض الخ) أي إذا علمت ما قلناه لك في معنى المرادة فالغرض الخ (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل الزنا بعدم تلونه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبه للمعاصي (قوله والمذكور) أي وهو قوله التي هوفي بيتها وقوله أدل عليه أي على الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عن المعاصي والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غيره لانه يقتضي أنه تمكن منها (٣٠٥) ولم يفعل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن

(قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كافي القاموس وبضم الزاي وفتح اللام كما في البضاوي (قوله وتمكن من نيل المراد منها) ان قيل هوني معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية والافهوني معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لامرأته (قوله تفسير للمراودة) أي انها وقعت وثبتت وقوله تقرير للمراودة أي التي هي المسند وقوله لمافسه أي في الكون في بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان في بيتها الخ (قوله من فرط) أي من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ما ذكره من تقرير المسند أنه اذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة

وبأخذه منه وهي عبارة عن التمثل لمواقعته ايها والمسند اليه هو قوله (التي هوفي بيتها عن نفسه) متعلق برأودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وأزليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها لم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لمافيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز وأزليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ونظي أنها مثال لها ولاستحسان التصريح بالاسم

(التي هوفي بيتها عن نفسه) فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبعبارة عن مظنة الفحشاء وما ذكر أشد تحقيقا وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل ورأودته امرأة العزيز لانه اذا امتنع مع كونه في بيتها متمكناً في خلوة منها كان غاية في النزاهة ونهاية في الطهارة باطناً وظاهراً عن الفحشاء وفيه أيضاً تقرير للمراودة التي هي المسند لما يفيد كونه في بيتها من فرط الالفة والاختلاط في خلوة فيتمكن منها على أتم وجه فقد أفاد تقريرها وجودها بأتم وجه بما ذكر من الموصول وصلته وفيه أيضاً تقرير للمسند اليه ونفي احتمال التشابه والاشتراك الذين يمكن حصولهما لو قيل مثلاً امرأة العزيز وأزليخا ومعنى رأودته احتالت بما أمكن لها في التوصل اليه وهو فاعلت من رادير وذهب وجاء فهو استعارة تمثيلية على حد قولهم في المتردد في أمرأته تقدم رجلاً وتؤخر أخرى كذا قيل ولا يبعد أن يقال نقلت المرادة عرفاً إلى طلب التوصل إلى الشيء العزيز على من كان بيده بحث وتعمل أي تحيل ثم إن المشهور عندهم أن الآية مثال لزيادة التقرير والمفهوم من كلام السكاكي أنها مثال لزيادة التقرير والاستحسان لأن زليخا من المستفح في تركيب الحروف ومن المسترذل في كراهة اللسان ونفرة السمع

التي هوفي بيتها عن نفسه فانه لو قيل زليخا لم يفد ما أفاده هنا من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المرادة وهي كونه في بيتها وهذا مثال للمسند اليه وهو فاعل اذا لفرق بين المبتدأ والفاعل

(٣٩ - شروح التلخيص أول) وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئاً لا يمكنه أن يخالفها فقوله التي هوفي بيتها تقرير للمراودة وانها حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فيفيد حيث صدور الاحتمال منها على وجه أتم وأعظم من غيره (قوله في امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أزليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطئ ففيه ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام والاشتراك والاشتراك في امرأة العزيز بمعنى وفي زليخا اللفظي وحاصل ما ذكره في تقرير المسند اليه أنه لو قال ورأودته زليخا لم يعلم أنها التي هوفي بيتها إذ يمكن أن يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التي هوفي بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل رأودته امرأة العزيز بخلاف ورأودته التي هوفي بيتها فانه لا احتمال فيه لانه إشارة إلى معهوده ويعلم منه نفس تلك المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج أن التي هوفي بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل (قوله والمشهور) أي عند شرح المتن

* وإما التفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم وقول الشاعر

مضى بها ماضى من عقل شاربها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى وبيت الحماسة

صبأما صبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للبطل أبعد

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم * وأصمت سرح الخطا حيث أساموا

وقول أبي نواس

وبلغت ما بلغ أسروا وشبابه * فإذا عصارة كل ذلك أدام

وإما التنبيه المخاطب

(قوله وقد ينته في الشرح) حاصله أنه لو عبر بـ زلخا لكان مستقجلا لأنه يقع التصريح باسم المرأة أول كون السمع يح لفظ زلخا لكونه مركبا من حروف يستقيم السمع اجتماعها (٣٠٦) ومن لطيف هذا النوع أعني العدول عن التصريح للاستحسان وإن كان فيه طول ما يحكيه الشاعر في قوله

وقد ينته في الشرح (أو التفخيم) أي التعظيم والتهويل (فهو غشيهم من اليم ماغشيهم) فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب

(أو التفخيم) أي ويكون تعريف المسند إليه بالموصلية لما فيها من التفخيم أي التعظيم والتهويل (فهو) قوله تعالى (فغشيهم من اليم ماغشيهم) فإن في هذا الإبهام الكائن في ماغشيهم من التفخيم والتهويل ما لا يخفى لما فيه من الإيهام إلى أن تفصيله تقصر عنه العبارة (أو تنبيه المخاطب

* الرابع ارادة تفخيم المسند إليه كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم ولقائل أن يقول يحصل ذلك بالتسكير أو يقول إن ما نكرة موصوفة ولو قيل فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم وأنشد في الإيضاح

مضى بها ماضى من عقل شاربها * وفي الزجاجة باق يطلب الباقي

وقد قيل في قوله تعالى ماغشيهم انما أتى به للتقليل لأن الماء كان أضعاف ما يغرقهم معناه أنه شيء يسير من ذلك الماء غشيهم وعلى هذا يترجح التسكير قال في الإيضاح ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى فغشاها ماغشى أي فغشاها الله ماغشاها فيكون الموصول مفعولا وفيه نظير الذي يظهر أن الموصول فاعل ويؤيده أنه لو كان مفعولا لكان المفعول الثاني ضميرا منفصلا ولا يجوز حذفه لأنه عائد منفصل أو متصلا فلا يجوز لا اتحاد رتبة بـ رتبة ما قبله أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور وهو لا يجوز هنا وأما قوله تعالى ومما رزقناهم يتفقون وقوله تعالى فأكهين بما آتاهم وهم فهو مؤول وحيث لا حاجة إلى التأويل تركناه وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضا لكونه ليس مسندا إليه كقول دريد ابن الصمة

صبأما صبا حتى علا الشيب رأسه * فلما علاه قال للبطل أبعد

فإن ما مفعول به أو مطلق

وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل أو أنه ظرف لغو متعلق بغشيهم والمعنى فغشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى الخامس قدره وليس محذوبا بأربعة فامة مثلا فأورد المسند إليه اسم موصول إشارة إلى أنه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيهم من البحر ماء تيجر العقول عن تفصيله وتعيينه (قوله فإن في هذا الإبهام) أي وترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون فامة مثلا وقوله من التفخيم أي التعظيم لماغشيهم ما لا يخفى وذلك أنه يشير إلى أن ماغشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولاتى العبارة بـ بيانتها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطة بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم إن قلت يشترط في صلة الموصول أن تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لأجل أن يعرف باعتبارها وحيث فلا يتأتى أن تكون مهمة لأن الإبهام يتأتى ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لأصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الأصل إلى الإبهام لأجل تلك النسبة أي تعظيم المسند إليه وتهويله كذا قيل وفيه أن الذي ذكره النحاة أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام التعظيم والتهويل وبما لا يكون بهذه الآية وحيث فلا اعتراض

على خطأ كقول الآخر ان الذين ترونهم اخوانكم * يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا وإما الأئمة إلى وجه بناء الخبر

(قوله على الخطأ) في بعض النسخ على خطأ أي سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثاني ان الذي بطنه زيدا أخاه يفرح لحزبه (قوله ترونهم) هو بضم التاء وواو راية ودراية أما الاول فظاهر وأما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الازاعة بمعنى الظن بصورة المبني للجهول وان كان المعنى على البناء فاعل فعل هذا الواو فاعل والهاء مفعول أول واخوانكم مفعول ثان وأما فتحها على أن ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مرادها هنا نعم يصح الفتح نظر الدراية على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه كذا قرر بعض الأفاضل وقرر شيخنا العلامة العدوي أن رأى هنا من الازاعة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبني للجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول ثالث وأن المعنى ان الذين يربكم الناس أنهم اخوانكم أي يصيرونكم رائيين لهم وظانين لهم أنهم اخوانكم وعلى هذا فقول الشارح أي تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة يسكون الباء ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنييه (قوله غليل الخ) (٧٠ ٣) الغليل بالغين المعجزة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الاول (قوله أي

على الخطأ فهو ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (اخوانكم * يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني (أو الأئمة) أي الإشارة (الى وجه بناء الخبر)

على خطأ) أي التعريف بالموصلية بكون التنبيه المخاطب على خطأ (نحو قوله) في وصية بنييه (ان الذين ترونهم) أي تظنونهم (اخوانكم * يشنى غليل صدورهم) أي عطش قلوبهم وحقدهم (أن تصرعوا) أي تصابوا وتهلكوا بالحوادث ولا يخفى ما في هذا من التنبيه على خطئهم في هذا الظن بخلاف ما لو قال ان القوم الفلاني يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا لا يقال يمكن التنبيه على الخطأ أيضاً بان يقال ان ناساً تظنونهم اخوانكم وهم بنو فلان يشنى غليل صدورهم فليست هذه مخصوصة بالموصل فلا ينبغي ذكره لانه لا يقول لا يجب اختصاص النكته (١) بمن ذكرت له فان استهجان التصريح يغني عنه فيه اسم آخر أيضاً مع ذلك ذكر من نكته وقد تقدم التنبيه على هذا (أو الأئمة الى وجه بناء الخبر) أي يعترف المسند اليه بالموصلية لما في صلته من الأئمة أي الإشارة الى وجه بناء الخبر

* الخامس أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه كقوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا

فان الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده وهذا البيت نسجه ابن المعتز في البديع لجرير وأنشده

ان الذين ترونهم خيالاتكم * يشنى صداع رؤسهم أن تصدعوا

* السادس أن يقصد الأئمة الى وجه بناء المسند على المسند اليه والمراد ينأيه جعله مسنداً بان يذكر

كذلك بل الظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني كذا ذكر شيخنا الحفني (قوله الى وجهه) أي نوع وقوله بناء الخبر لفظ بناء مستدرك والاصل أو الأئمة الى وجه الخبر وذلك لان الخبر على وجوه وأنواع مختلفة فيشار بايراد المسند اليه موصولاً لواحد منها وأما البناء فهو شئ واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان الخبر وجوه وأنواع كان بناءه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحينئذ فليس لفظ البناء مستدركاً لآن تجعل البناء بمعنى المبني واصافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف وحينئذ فالمعنى أنه يوثق بالمسند اليه اسم موصول الإشارة الى نوع الخبر المبني على الموصول من كونه مسدحاً أو ذماً أو عقاباً الخ ومعنى كون الخبر مبني على الموصول أنه محكوم به عليه وهذا الوجه يشبه قول الشارح فيما يأتي وقول المصنف أو الأئمة الى وجه بناء الخبر أي والحال أن ذلك الأئمة مناسب لإقام بأن كان المقام يقتضي التأكيد وانما كان الأئمة المذكور مناسباً لذلك المقام لان فيه شبه البيان بعد الاجمال وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الأئمة مناسباً للمقام كان من المحسنات البديعية لانه يشبه بالارصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبئ العظم على خاتمة الارصاد عند علماء البديع أن يجعل قبل الخبر من الفقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا أنفسهم يظنون

(١) قوله بمن ذكرت له كذا في الأصل ولعل المناسب بما ذكرت لما لا يخفى كتبه معجزة

فأما الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

(قوله أي إلى طريقه) المراد بطريقة نوعه وصفته (قوله أي على طرزه وطريقته) أي على صفته (قوله يعني تأتي الخ) أي بالعناية
إشارة إلى أن ما أفاده كلام المصنف من أن المسند إليه الموصول هو المشير إلى وجه بناء الخبر غير ظاهر إذا المشير إلى ذلك إنما هو الصلة وقد
يجاب بأن قول المصنف أو الإجماع معناه أنه يوثق بالمسند إليه إجماعاً موصولاً لا إجماعاً بصلته (قوله من أي وجه) أي من أي نوع ومن
أي جنس وفي الكلام حذف أي من جواب أي وجه وكذا يقال فيما بعده (قوله إلى أن الخبر المبني عليه) هذا يشير إلى أن البناء بمعنى
اسم المفعول وإضافته للخبر من إضافة الصفة للموصوف وقوله فإن فيه إجماع الخ أي بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام (قوله
داخرين) أي صاغرين أي متلبسين بالذل والصغار (قوله ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه) أي في كلام المصنف والذي فسره
بذلك التفسير هو الشارح العلامة الخطابي نفع الله العلامة (٨٠ ٣) الشيرازي في شرح المفتاح ووجه الخطأ في ذلك التفسير أن الإشارة

أي إلى طريقه تقول علمت هذا العمل على وجه عمالك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي
بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك (فأما الذين يستكبرون عن عبادتي) فإن فيه إجماعاً إلى أن الخبر المبني عليه أمر من
جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله
إلى وجه بناء الخبر بالعلو والسبب وقد استوفينا ذلك في الشرح (ثم انه) أي الإجماع إلى وجه بناء الخبر

أي طريقه ونوعه من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم مثلاً فقوله بناء على هذا مستدرك لأن المراد بالوجه
نوع الخبر فلا فائدة لزيادة البناء ويحتمل أن يكون التقدير والمعنى الإجماع إلى وجهه إراداً للخبر فيراد
بالبناء الاتيان به وإرادته ويراد بالوجه الطريق الذي يسلك ويرتكب في إيجاد الخبر من مدح وغيره
فيظهر المعنى لزيادة البناء تأمله يعني وذلك الإجماع مناسب للمقام لأن فيه شبه البيان بعد الإجماع والمقام
يقضي التأكيدي أن يكون هكذا كان من البديهيات تأمل وذلك (فأما) قوله تعالى (ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ففي مضمون الصلة الذي هو الاستكبار عن عبادة
الرب إجماعاً إلى أن الخبر المبني على الموصول وصلته أمر من جنس الاذلال والعقوبة وهو قوله تعالى
سيدخلون جهنم داخرين أي صاغرين فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما
تفسيره بالصلة لأن الاستكبار عن العبادة علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لا تنقاضه بقوله ان الذي
سلك السبيل لنا * يتأعلى ما يأتي اذ ليس سلك السبيل علة لبناء بيت شرفهم ومجدهم وبقوله
ان الذين تزومهم اخوانكم * يشق غليل صدورهم فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشقاء غليل
صدورهم (ثم انه) أي الإجماع إلى وجه بناء الخبر

في الصلة ما يناسبه كقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار
الذي تضمنته الصلة كان مناسباً لاسناد سيدخلون جهنم داخرين أي دليلين إلى الموصول وان
تقول هذا كالتقسيم الذي مثله بقوله وراودته بل هو إياه

العله لا تطرد في جميع الامثلة
بل هو ظاهر في الآيتين
فان الاستكبار عن العبادة
علة في دخول جهنم
وتكذيب شعب عليه
السلام علة في الخسران
ومشكل في اليقين فان
السبب للسبب ليس علة
لبناء البيت وضرب البيت
ليس علة لزال المحبة وقد
يقال ما ذكره الشارح من
خطأ التفسير المذكور انما
يتم لو كان هذا القائل يرجع
الضمير في قوله ثم انه رجعا
إلى الإجماع كما فعل
الشارح وهو انما رجعه
لجعل المسند إليه موصولاً
وحينئذ فلا تحطئة فيما
ذكره من التفسير لان اليقين
حينئذ ليس من أمثلة
الإجماع إلى وجه الخبر بل
من أمثلة جعل الموصول

وسيلة إلى التعظيم أو التحقيق وحينئذ فلا يتوجه عليه ذلك الاعتراض
وقد يقال جعل الضمير راجعاً لجعل المسند إليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الإجماع فهو خطأ والمبني على
الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند إليه موصولاً بخلاف ما يدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائداً على
الاتيان بالموصول لقال أوجعله ذريعة على قياس ما قبله من قوله أو استمعان التصريح بالاسم أو التعظيم أو تنبيهه المخاطب الخ أو
الإجماع الخ وبأن المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الإجماع لان نفس الموصول دليل أنه لو بني عليه غير الموصي إليه بأن بني عليه غير
الخسران بالنسبة الآية الثانية لم يفد تعظيم شعيب فظهر أنه لا مدخل للموصول في أفادة التعظيم (قوله ثم انه رجعا جعل ذريعة إلى
التعريض بالتعظيم الخ) حاصل ما في المقام أن المبحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن
من تقع الرتبة أولاً فشيء آخر والمبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير إلى جنس الخبر وتلك الإشارة قد تكون ذريعة

السابع

ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبير كقوله ان الذي سلك السماء بنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

وطريق التعريض بالتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالالهة لشأن الخبير أو ذريعة الى تحقيق الخبر (قوله لا مجرد الخ) أي لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله ولانه يفهم ان ما يذكر بعد يوجد من غير الایماء وهو فاسد كما مر (قوله الى بعض الاوهام) أي وهم الشارح الخلفي (قوله ربما) (٣٠٩) جعل ذريعة الخ) أي فيكون المقصود من

الایماء التعريض بالتعظيم مثلاً ونفس الایماء غير مقصود بالذات كذا في عهد الحكيم (قوله الى التعريض) هو الاشارة من عرض الكلام أي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكره وما أوجب التحمل فريد أنه تحمّل وإنما ذكر التعريض في هذه الاعراض لانها ليست مستعملة فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الاعراض لا سائر ما اياه علة أو عادة قاله السريحي (قوله أراد به الكعبة) الاولى أن يقول أراد به بيت المجد والشرف لا الكعبة لان القصيدة تأتي أن تكون المسراوية الكعبة لان قصيدة الفرزدق بها افتخاره على جرير بان آباء أماجيد وأشرف أكونهم من قریش بخلاف آباء جرير فانهم من أراذل بني تميم ومعنى كونه بني لهم بيت المجد والشرف جعل المجد والشرف فيهم أي ان الذي سلك السماء جعل فينا مجداً وشرفاً وجعل قبيلتنا من أعظم القبائل بخلافك

لا مجرد جعل المسند اليه موصولاً كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أي لشأن الخبير (نحو ان الذي سلك) أي رفع (السماء بنى لنا * يتادعائمه) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول)

لا مجرد جعل المسند اليه موصولاً كما قيل لان سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم ان ما يذكر بعد يوجد من غير الایماء وهو فاسد كما يظهر (ربما جعل ذريعة) أي الایماء ربما جعل ذريعة أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم) أي الى الاشارة من عرض أي جانب الكلام الى التعظيم (لشأنه) أي لشأن الخبير (نحو قوله) أي الفرزدق (ان الذي سلك السماء) أي رفعها (بنى لنا * يتادعائمه) أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة يعبره (دعائمه) أي قوائم ذلك البيت (أعز وأطول) من كل بيت أو من يتسلك يا جرير فقوله ان الذي سلك السماء فيه الاشارة الى أن الخبير المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء والذوق شاهد صدق على ذلك الایماء فانه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصناعة الغريبة فهم منه عرفان ما ينفي عليه أمر من جنس الصناعة والاتقان فلذا قيل صنع لي كذا كان كالنا كيد لما أشار اليه أول الكلام ثم في هذا الایماء تعريض لتعظيم بناء بيتهم من حيث انه فعل من رفع السماء وصنع من أبداع وأتقن فلك القمر الذي لا بناء أعز ولا أرفع منه في مرأى العين لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مقبول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا تقول تعظيم البيت لتعلق بنا من بني السماء فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر وهذا التقدير يقتضي ان جعل الموصول مع صانته ذريعة لا يتفك عن الایماء الى وجه بناء الخبر ولو كان كما قيل مجرد جعل المسند اليه موصولاً هو المجهول ذريعة لا تفك عن الایماء في هذا المال وشبهه وقد تقدم أن الذوق شاهد بوجود الایماء في هذا كما وجد في كل ما جعل ذريعة وهذا ظاهر غير انه يريد عليه ان الایماء ليس هو الموجب لتعظيم دليل وجود التعظيم مع انتفاء الایماء المذکور بتقديم المسند على المسند اليه فان الایماء انما يتحقق عند جعل الموصول مبتدأ وأما عند جعله فاعلاً فلا إیفاء ومع ذلك فالتعظيم موجود فانه لو قيل بنى لنا من سلك السماء يتادعائمه تعظيم بناء البيت من حيث يفهم ان فعل الصانع الواحد متشابه فالایماء الذي يحصل بتقديم المسند اليه لا مدخل

* السابع ان يجعل ذريعة الى التعريض بشأنه أي شأن الخبير كقول الفرزدق

ان الذي سلك السماء بنى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

أي أعز وأطول من كل شيء وقيل من بيت جرير وقيل يعني عزيرة طويلة وقال الخفاجي في سر الفصاحة ان المراد أعز وأطول من السماء المذكورة في البيت مبالغة وان جعله أطول من بيت جرير أو بمعنى طويلة فيه تهسّف والبيت قبل الكعبة وقيل يعني العزة فلا شك أن الموصول كان ذريعة الى ذكر صلته وذكره ذريعة الى تعظيم الخبر الذي هو بناء البيت وذلك تدركه بالذوق فان سلك

يا جرير بان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فيتعين جل البيت على بيت المجد لان جريراً مسلم فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مؤمن فيها حق وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن يبيت الفرزدق كان قريشاً من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمورهم بخلاف آباء جرير (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية والمراد بيت الشرف ونسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه (قوله دعائمه) جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت أي

قوائمه (١) وعواميده (قوله من دعائم كل بيت) أي أو من دعائم بيتك وقيل من السماء وقيل عزيرة طويلة (قوله في قوله ان الذي سئل السماء ايماء) أي بخلاف ما اذا قيل ان الله أو الرحمن أو غير ذلك بنينا (قوله المبني عليه) أي المحكوم به عليه (قوله عنده من له ذوق الخ) متعلق بقوله ايماء وأفاد بذلك أن الذوق شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذي صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفا أن ما بني عليه أمر من جنس الصنعة والافان فاد اقبل صنع لي كذا كان كائنا كيدنا أشار إليه أول الكلام (قوله ثم فيه) أي في ذلك الايماء بواسطة الصلة بخلاف ما لو قيل ان الذي بني بيت زيد بنى لسايتنا فانه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناءه وان أشار إلى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته أي بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل أن شأن الصانع المتفنن للصنعة أن تكون صنعته متقنة حيث (٣١٠) كان البناء لذلك البيت فعل من سلك السماء فلا يكون ذلك البناء الا

عظما لما علت أن أفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال ان الأيماء المذمومة وانما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء به وحيث لا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر فانه ابن يعقوب واعترض العلامة السد على الشارح بأنه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على الأيماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الأيماء لا مدخل له في تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه

من دعائم كل بيت في قوله ان الذي سلك السماء ايماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عنده من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناءه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين)

له في التوصل إلى تعظيم شأن الخبر ولا غيره والجواب عن هذا بان المقيد للتعظيم عند التقديم نفس الموصول أوصلته لما فيه من الأيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم كما في تعظيم شعيب فانه لو بني عليه غير المومنا إليه بان يرتب عليه غير الخسران لم يقد تعظيم شعيب وعند التأخر نفس الكلام فاستفادة التعظيم من نفس الموصول وصلته تكون بطريق الأيماء ولو كان يمكن بغيره أيضا فلا ايماء دخل في الافادة وما يفيد النكته تنسب له ولأوه كنت بغيره غير مخلص فان التكذيب لشعيب ولو أومأ إلى الخسران لكن تعظيمه مستفاد من نسبة الخسران للتكذيب تقدم أو تأخر فكون التقديم يفيد الأيماء إلى الخسران المقيد للتعظيم لا يقتضي أن التعظيم يفيد نفس الأيماء من حيث هو وكذا المقيد للتعظيم عند التقديم في البيت قطعاً كون البناء بناء من سلك السماء وهو المقيد عند التأخر فلا مدخل لخصوص الأيماء من حيث هو في الافادة تأمل (أو) جعل ذريعة لتعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا) فان فيه الأيماء الى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الخسران والاهلاك لان تكذيب شعيب تكذيب معلوم النبوة مشهور الرسالة فلا يرتب عليه الا الخسران والاهلاك وشبه ذلك فذلك قال (كافواهم الخاسرين) وفيه مع ذلك تعظيم شأن شعيب حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدنيا والآخرة وربما جعل الأيماء المذموم ذريعة إلى عكس هذا بان يكون ذريعة إلى الاهانة بشأن الخبر نحو قول القائل ان الذي لا طاقة له على شيء أغاثك تحقيرا

السماع فيه تعريض بان المسند اليه من شأنه ان يرفع السماء فهو قادر على البناء المخبر به وتارة بقصده تعظيم شأن غير الخبر كقوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه قصده تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يقال انه لبناء الخبر عليه فان تكذيبهم شعيبا صلى الله عليه وسلم

أثار المؤثر الواحد وما يدل على أن الأيماء لا مدخل له في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء دون الأيماء لنوع مناسب الخبر في قولك بنى لنا بيتا من سلك السماء بتقديم المسند فان هذا مقيد للتعريض بتعظيم شأن الخبر ولا ايماء فيه لنوع الخبر لان الأيماء انما يحصل عند جعل الموصول مقدما وأجيب بأن الكلام في التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك أنه يحتاج إلى التوصل اليه بالأيماء المذموم لان تعظيم شعيب في الآية انما استفيد من الصلة لانيها من الأيماء إلى جنس الخبر الدال على التعظيم ان لو بني عليه غير المومني اليه بان يرتب عليه غير الخسران لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من مجموع الكلام ولا شك أنه لا يحتاج إلى الأيماء المذموم واستفادة التعظيم من الصلة بواسطة الأيماء لا تنافي استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد النكته تنسب اليه وان أمكنت بغيره (قوله لا بناء أعظم منها وأرفع) أي في مرأى العين (قوله أو ذريعة إلى تعظيم شأن غيره) أي حال غيره والأولى أن يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن غيره

(١) وعواميده كذا في الأصل وهذا الجمع غير عربي فان المفرد عمود والجمع أعمد فوعد كسبب وكب كافي القاموس كتبه مصححه

قال السكاكي وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت يتنامهاجرة * بكوفة الجند قالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه المخاطب على خطأ كقوله ان الذين تروهم البيت وفيه نظرا اذا لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني والمسند اليه في البيت الثاني ليس فيه ائمة الى وجه بناء الخبر عليه بل لا بعد ان يكون فيه ائمة الى بناء تقيضه عليه

(قوله ففيه) أي الموصول بعنى مع الصلة (قوله مما ينبي عن الخيبة) أي لان شعيباني فتكذبه يوجب الخيبة والخسران وكان الاول أن يقول الى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على ما قبله عطف تفسير (قوله وتعتظيم لشأن شعيب) ظاهره أن ذلك من الموصول مع أنه من الائمة بواسطة الصلة لا أنهم اذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذبه يعلم منه أنه عظيم فكان الاول للشارح أن يقول ثم في هذا الائمة تعرض بشأن شعيب الذي هو مفعول به (قوله وربما يجعل) أي الائمة المذكور وقوله ذريعة الى الائمة الاول أن يقول ذريعة للتعرض باهانة شأن الخبر (قوله ان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ) أي في الموصول مع الصلة ائمة الى أن الخبر من نوع ما يتعلق (٣١٩) بالفقه كالتصنيف وفي ذلك الائمة تعرض بض

أن مصنفه مبتذل مهان

لأنه اذا كان لا يحسن ما ذكر

كان جاهلا فتصنيفه

حينئذ فيج لا يعاب به لان

المبني على الجهل شيء فيج

(قوله ان الذي يتبع

الشیطان خاسر) أي

فالموصول يشير الى أن

الخبر المبني عليه من جنس

الخيبة والخسران وفي ذلك

الائمة تعرض بض بحقارة

الشیطان لانها اذا كان

اتباعه يترتب عليه الخسران

كان محقرا مهانا وقد يقال

ان اهانتهم تفهم من العلم

بقباحة اتباعه مع قطع

النظر عن جنس الخبر لا

ففيه ائمة الى أن الخبر المبني عليه مما ينبي عن الخيبة والخسران وتعتظيم لشأن شعيب عليه السلام وربما يجعل ذريعة الى الائمة لشأن الخبر لمحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أول شأن غيره لمحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أي جعله محققا بانما نحو ان التي ضربت يتنامهاجرة * بكوفة الجند قالت ودها غول

فان في ضرب البيت بكوفة الجند

لشأن اهانتهم وهي الخبر وكذا قول القائل ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو الى الائمة بشأن غير الخبر لمحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر تحقيق لشأن الشيطان وقد يجعل الائمة ذريعة الى تحقيق الخبر أي تنبيهه في الخارج وبيان تحقق وقوعه في نفس الامر لكون ما كان الائمة كالدليل عليه وذلك فهو قوله

ان التي ضربت يتنامهاجرة * بكوفة الجند قالت ودها غول

مناسب لخسرانهم قال في الايضاح قال السكاكي وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله

ان التي ضربت يتنامهاجرة * بكوفة الجند قالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله ان الذين تروهم البيت وفيه نظرا لانه لا يظهر بين الائمة الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق (قلت) الفرق بينهما واضح فان الائمة الى وجه

أن يقال انه يحصل بواسطة الائمة لجنس الخبر اهانة أتم مما تحصل به أولا اه سم (قوله وقد يجعل) أي الائمة المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر أي تقريره وتنبيهه أي جعله مقروا ثابتا في ذهن السامع حتى كأن الائمة المذكور برهان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما في البيت المذكور فانه يصلح لأن يقال كل الغول ودها وزالت محبتها لانها ضربت الخ ثم ان ظاهره أن الحق الخبر نفس الائمة وليس كذلك اذا تحقق له في الحقيقة انما هو الصلة التي حصل بها الائمة لانفس الائمة (قوله ان التي ضربت الخ) أي ان الخيبة التي ضربت يتنامهاجرة وضرب البيت في الاصل شدا طنابه ويلزمه الاقامة ففيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال من المألوم للألزم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت أفادت أن الكوفة التي أقامت بها ليست محلها الاصل وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في وضافتها الجند لاقامة جنس كسرى بها وقوله غالت أي أكلت ودها أي محبتها الى مفعول مقدم وغول فاعل مؤخر أي انها انما أقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لكون الغول أكل ودها الى وأن محبتها الى زالت ووجه ادخال التاء في الفعل أن الغول مؤنث مما عاوان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأنيف كما في الحفيد على المطول

(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى ان طريق بناء الخبر) أي الى جنس الخبر المبني عليه وكان الاولى أن يقول الى أن طريق بناء الخبر امر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة ليقاوم امر والمراد أنه فرد من أفراد ذلك الجنس وانما كان الموصول يوصي لتتبع المذكور لان الشأن أن الانسان لا يقيم في محل خلاف محله الا اذا كان كلها لاهل محله (قوله ثم انه) أي الاعماء المذكور بواسطة الصلة وقرر شيخنا العدوي أن قوله ثم انه أي ما ذكر من الضرب والمهاجرة يحقق المخ أي من تحقيق السبب والسبب وذلك لان كل القول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة ووجود السبب دليل على وجود سببه وظهر لك مما قلنا أن قوله ثم انه يحقق يحصل رجوع نميره الاعماء بر باعلى ما مر من التسامح (٣١٣) ولما ذكر من الضرب والمهاجرة نظر التحقيق من أن الموصي انما هو الصلة

والمهاجرة اليها اعم الى أن طريق بناء الخبر مما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سئل السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبت لسانه لهم بيتا

أي ان التي انقطعت بكوفة الجند وهاجرت اليها فاذ أخذت القول ودها وأهلكته ففي ذكر ضرب البيت بكوفة الجند وسميت بكوفة الجند لان جند كسرى بها وذكروا انها هاجرت اليها الى أن الخبر المبني عليه مما يجانس انقطاع المحبة وذهب الوصول لان الانقطاع اليها كالدليل عليه فمع كونه فيه اعماء لما ذكر فيه دلالة على تحقيقه فليس الاعماء لوجه بناء الخبر نفس الاعماء الى تحقيقه حتى يستغنى بذكره عنه كما قيل بل الاعماء اعم لصلوه بلا تحقيق في محوقوله * ان الذي سئل السماء بنينا * بيتا فان فيه الاعماء من غير دلالة على تحقيقه اذ لا يدل سئل السماء على بناء بيتهم (١) لالحصوله معه في نحو المثال لكون ما أشير فيه الى الوجه كالدليل على ذلك الوجه فتحقق بما ذكر امران * أحدهما ان الموما به لا يجب ان يكون على الموما اليه كافي هذا المثال فان ضرب البيت بكوفة الجند ليس على انقطاع المودة بل الامر بالعكس * والاخر ان الاعماء قد يحصل بلا تحقق كافي سئل السماء فهذا التحقيق هذا المحل فليست امل

الخبر ان تذكري ما يناسبه وتحقيق الخبر ان تذكري ما تحقق وقوعه بأي نوع كان والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح ثم قال في الايضاح وكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني والمستند اليه في البيت الثاني ليس فيه اعماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون فيه اعماء الى بناء نقضه عليه (قلت) وهو اعتراض فاسد فان السكا كى انما استشهد به على ما قصد فيه التنبيه على الخطا ولم يجعل الاول ذريعة لثاني بل هما كلامان متفاضلان ثم قوله لا يبعد ان يكون فيه اعماء عجيب فان فيه التصريح بذلك قطعاً قال السكا كى ربما كان ذريعة لمعنى آخر كقوله

ان الذي الوحشة في داره * تؤنسه الرحمة في لحدّه

وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر ويمكن ان يجعل ذريعة لخبر خواطر الفقراء قال وربما قصد توجيه ذهن السامع الى ما قد يخبر به كقول المعري

والذي حارت البرية قبسه * حيوان مستحدث من جهاد

فيل أراد ابن آدم لانه من تراب وقيل أراد به ناقة صالح صلى الله عليه وسلم وستحكم عليه عند الكلام على تقديم المستند اليه

(قوله زوال المودة) أي منها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله حتى كانه) أي الاعماء بواسطة الضرب أو ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه أي على زوال المحبة لانه دليل عليه * واعلم أن الاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهاناً ثانياً والاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهاناً ثالثاً لان وجود السبب خارجاً عنه في وجود السبب بمعنى أنك اذا رأيت السبب متحققاً في الخارج استدللت به على وجود السبب فالسبب حينئذ يقع في جواب السؤال بل عن وجود السبب وما هنا من قبيل الاستدلال بالسبب على السبب فهو من قبيل البرهان الثاني اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح كانه برهان عليه لا وجه له لكأنه اذ هو برهان عليه حقيقة فالاولى

أن يقول لانه برهان عليه الآن يقال ان المعنى حتى كانه برهان اني تشبه الي بالاني أو ان كان التحقيق قرر ذلك شيخنا العدوي أو يقال أني بكان لانه لم يسبق مساق البراهين المعنادة (قوله وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني أن المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كان الصلة دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن يكون الصلة علة للخبر في الواقع والالزام أن ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة في نفس الامر وهو غير صحيح اذا الامر بالعكس وهو أن العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل أن الضرب والمهاجرة علة لزيادة المحبة وزوال المحبة علة لزيادة لهما (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) أي

(١) قوله لالحصوله معه هكذا في الاصل ولعل لازائده من النامع فتأمل كتبه معصية

وان كان بالاشارة فاما التميزه اكل تميز

لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لانية ولا لية (قوله فظهر الفرق الخ) أي لان حاصل الایماء الى وجه الخبر ان يستشعر السامع بخبر لا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكاره وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بخبر ويتيقنه ويتقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه والانكاره الأثرى الى قوله ان التي ضربت الخ فانه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها والانه قطع فيها زال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمي السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمي السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الایماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا أن الایماء الى وجه بناء الخبر أعظم من الایماء الى تحقيق الخبر بالنظر للعمل فكما وجد تحقيق الخبر وجد الایماء ولا عكس لحصول الایماء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه في نحو ان الذي سمي السماء بني لما يتنا الخ فان فيه الایماء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذ دلالة تسمي السماء على بناء بيتهم ولحصول الایماء الى التحقيق مع الایماء لوجه الخبر في نحو ان التي ضربت بيتنا الخ لكون الوجه الذي أشير اليه كدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وأن بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار الحمل تعلم أن الایماء لوجه بناء الخبر غير الایماء الى تحقيق الخبر وحيث فلا يستغنى بذكر الایماء لوجه الخبر عن الایماء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف في الايضاح على (٣١٣) القوم بأنه لم يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الایماء

لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع أنه عينه (قوله أي تعريف المسند اليه) أي تعريف المسند اليه (بمعنى لقطه لانه الذي يمتزى وقوله لتمييزه أي المسند اليه أي معنى المسند اليه في الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه أولا مراد به اللفظ وأعيد عليه الضمير مرادا به المعنى أو حذف مضاف أي لتمييز معناه (قوله لتمييزه اكل تميز) أي ليكون المقصود تمييزه تميزا اكل فهو من اضافة الصفة

فظهر الفرق بين الایماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بإبراده اسم اشارة (لتمييزه) أي المسند اليه (اكل تميز)

(وبالاشارة) أي وأما تعريف المسند اليه فيكون بالاشارة أي بإبراده اسم اشارة (لتمييزه) أي لتمييزه عن المسند اليه (اكل تميز) لغرض من الاغراض كان يكون في مقام المدح وفي حال اجراء أوصاف الرفعة ونعوت الاثرة فيكون تمييزه حيث ذاعون على كمال المدح لان ذكر المدح وما

ص (وبالاشارة لتمييزه اكل تميز الخ) ش يوثق بالمسند اليه اسم اشارة لاحداث امور * الاول ان يقصد تمييزه لاحضاره في ذهن السامع حسا فالاشارة اكل ما يكون من التميز كقول ابن الرومي هذا أبو الصقر فردا في محاسنه * من نسل شيان بين الضال والسلم

وقول المتنبي

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان عاهدوا أو فؤا وان عقدوا شدوا

وقول مادح حاتم الطائي

واذا تأمل شخص ضيف مقبل * متسر بل سربال ليل أغبر
أوما الى الكوماء هذا طارق * فخرتني الاعداء ان لم تخصرى

(٤٠ - شروح التلخيص أول) للوصوف والتميز لا اكل هو ما كان بالعين والقلب فله لتمييزا اكل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضي أن اسم الاشارة أعرف المعارف وليس كذلك أجيب بأن المراد أنه اكل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لاء كن فيه التعبير بما فوقه من المعارف أو يقال ان دلالة اسم الاشارة على اكلمية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولا يتأني معها اشتباه أصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا ما نعلم من الشك فيكون مشتركا مشتركا كلفظيا أو يكون مسميا غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي أن غير اسم الاشارة أعرف منه من جهة أخرى وذلك لان من المضمرات ضمير المنة كالم الذي لا يتصور فيه اشتباه أصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكلمية التمييز لا تقتضي أعرفيته فلا يكون كلام المصنف مخالفا لاقول الصحيح وهو قول سيبويه من أن أعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة اليعقوبي كون المعارف فيما هو أعرف من اسم الاشارة لا ينافي أن يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها أنها أكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافي أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر أو نزل تلك المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة

لحمته احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقوله * هذا أبو الصقر فردا في محاسنه *

وقوله أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البنا * وان طاهدوا أو فوا وان عقدوا واشدوا

وقوله واذا نامل شخص ضيف مقبل * منسربل سربال ليسل أغبر

أوما الى الكوما هذا طارق * نخرتني الاعداء ان لم تخرى

وقوله ولا يقيم على ضميم يراد به * الا الاذلان غير الحى والوند

هذا على الخلف مربوط برمته * وذابشج فلا يرثى له أحد

(قوله لغرض من الاغراض) علة للعلة أى وانما قصد تمييزه تميزا كمال لغرض كان يكون المقام مقام مدح أو مقام اجراء أو صاف الرفع عليه فان تميزه حينئذ تميزا كاملا أعون على كمال المدح لان ذكر المدح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتبار بأمرة (قوله أبو الصقر) خبر عن اسم الاشارة أو بدل منه (ع | ٣١) أو بيانه وخبر المبتدأ قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) أى

نصب بفعل محذوف لاجل افادة المدح فعلى التعليل تقدير ذلك الفعل أمدح أو أعنى اذ لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح فالهترة عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله أو على الحال) أى من الخبر ان قلت الحال لا تأتى من الخبر كما لا تأتى من المبتدأ عند الجمهور قلت ستوخ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا في المعنى لمعنى اسم الاشارة أوها التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو أشير أو أنه أى أشير اليه في حال كونه منفردا بالمحسن أو أنه عليه في تلك الحالة وهذا على حد قوله تعالى هذا

أفرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال (في محاسنه) من نسل شيان بين الضال والسلم يصاحبه حقا قصورا في الاعتبار بأمرة (نحو) قوله (هذا أبو الصقر فردا) أى في حال كونه فردا أو أمدح فردا فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير السائب (في محاسنه) جمع حسن معنى لالقطا (من نسل شيان) خبر بعد خبر (بين الضال والسلم) حال من نسل شيان أى حال كون نسل شيان مستقرا بين الضال وهو الصدر والسلم وهو شجرة شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك الى ما تمسح به العرب من سكنى البادية لان الزمقة فقد في الحضرة قوله هذا اشارة الى تميز أبي الصقر كمال تميزه ليكون مدحه في الاذهان كالبار على علم وظهور نفعه عند الناس كظهور البدر بلا غيم ولا خسوف وانما أفاد اسم الاشارة كمال التميز لانه في المحسوس الذى أصله ان يستعمل فيه منزلة وضع البدول كان في المعارف ما هو أعرف منه فان ذلك لا ينافى أن تكون فيه خصوصية يفوت بها ما سواه لان المراد بكون المعرفة أعرف من غيرها انها أكثر بعدا من عروض الالتباس وذلك لا ينافى أن يكون ما هو دونه أقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا حسيا مع كون السامع رايا أو تزل بتلك المنزلة أقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة فلا يرد أن يقال ان تميزه فقوله تأمل فيه نقض أدبي والصواب أن يقول تخيل أو توهم ولك أن تقول كوناً كمال التميز يحصل باسم الاشارة دون غيره ظاهرا ن قلنا انه أعرف المعارف والافيه نظر * الثانى التعريض بغباوة السامع حتى انه لا يميزه الشئ الا باشارة الحس كقول الفرزدق

أولئك آبائي فجئني غلهم * اذا جعنتا يا جري المجمع

* الثالث ان يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو الوسط كقولك هذا أو ذاك أو ذلك زيد أى كقولك

بعل شينا (قوله في محاسنه) جمع محسن بمعنى حسن أى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيان) هذا حال ثانية من صاحب الاولى فيكون من قبيل المترادفة أى متولدا من نسل شيان أو خبر ثان ذكر بيان النسب بعد ذكر حسبه ولا يصح أن يكون حالا من الضمير المستتر في فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تميزه بالانفراد في المحاسن مقيدا بكونه من نسل شيان والمناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير رجوع ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة بمحذوف وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى أن يثبت للمدح الفردية في المحاسن بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيان فقط الا أن يدعى أن نسل شيان ممتازون بالمحاسن عن سواهم والنسل الولد وشيخان يفتح الشين اسم لابي القبيلة المسماة باسمه (قوله بين الضال) حال من نسل شيان وهو الوجه أى حال كونهم مقبين بين الضال والسلم أو من شيان أو من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية يقال له شجر العضاء

وإما المقصد إلى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس كقول الفرزدق
 أولئك آباءى فجئني بمنزلهم * إذا جعنا يا جبري المجمع
 وإما بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذلك بشر

(قوله وهو ما شجرتان) الأولى شجران بدون تاء لاسم ما نوعان من الشجر لا فردان لأن يقال إن التاء للوحدة النوعية لا الشخصية
 ويحتمل أن المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على أن أقامتهم كانت بين فردين من النوعين فأشار الشارح إلى بيان المعنى
 المراد لا المعنى الأصلي (قوله يعني يقمرون الخ) أي فقوله بين الضال والسلم كتابة عن أقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد لعز في الحضر)
 وذلك لأن من كان في الحضر تناله الأحكام بخلاف من كان في البادية فهو آمن (٣١٥) مما ينقصه وأشار الشارح بذلك إلى أن مراد

الشاعر بوصفهم بسكنى
 البادية بين الضال والسلم
 وصفهم بالعز والشاهد في
 إيراد المسند إليه اسم إشارة
 لقصد تمييزه تميزاً كاملاً
 لغرض مدحه بالانفراد
 في المحاسن وبالعز ويحتمل
 أن يكون المراد بالوصف
 بسكنى البادية وصفهم
 بكمال البلاغة ونهاية
 الفصاحة لكونهم
 لا بخالطون في الحضر
 طوائف العجم فتكون
 لغاتهم سائلة مما يحصل
 بالفصاحة وكان الشارح
 اختار الأول تأسيًا بكلام
 أبي العلاء المعري حيث
 قال * الموقدون بنجد نار
 بادية * لا يحضرون
 وفقد العز في الحضر (قوله
 حتى كأنه لا يدرك غير
 المحسوس) أي غير المدرك
 بحاسة البصر أي الذي
 وضع له اسم الإشارة (قوله

وهو ما شجرتان بالبادية يعني يقمرون بالبادية لأن فقد العز في الحضر (أو التعريض بغباوة السامع)
 حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس (كقوله

أولئك آباءى فجئني بمنزلهم * إذا جعنا يا جبري المجمع
 أو بيان حاله) أي المسند إليه (في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذلك زيد) وآخر
 ذكر التوسط لأنه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين

أكمل تمييزه يتوقف على أعرفيته ولم تثبت بعد (أو التعريض بغباوة السامع) وأنه لا يدرك غير المحسوس
 لأن اسم الإشارة الأصل فيه أن يستعمل في المحسوس والمشاهد فيقع التعريض به كما يقع بنفس
 الإشارة الحسية وبنفس وضع اليد على الشيء فلهذا لو سألت إنسان بمحضرة فاعل لفعل ما يقال من
 هو وقت تضع يدك على ذلك الفاعل ولو أجبت باسمه لعرفه كان في ذلك من التعريض بغباوة
 ما لا يخفى لاسيما عند وجود القرائن الدالة على المسؤول عنه فاسم الإشارة يفهم التعريض بغباوة
 كالإشارة حساً (كقوله أولئك آباءى فجئني بمنزلهم * إذا جعنا يا جبري المجمع

ففي قوله أولئك آباءى تعريض بغباوة جبري وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان
 وفلان آباءى وقوله فجئني بمنزلهم أمر تمييز أي لا تقدر أن تأتي بمنزلهم في مناقبهم إذا جعنا يا جبري المجمع الافتخار
 والانسداد بوماما (أو بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط) أي يكون تعريف المسند إليه باسم
 الإشارة لبيان حال معنى المسند إليه من قرب أو بعد أو توسط وأخذ ذكر التوسط لأنه نسبة لا تدرك إلا
 بعد ادراك طرفي القرب والبعد (كقولك) في بيان حال القرب (هذا) زيد (أو ذلك) أي
 وقولك في بيان حال البعد ذلك زيد (وذلك) أي وقولك في بيان حال التوسط ذلك (زيد) وههنا
 بحث تقدمت الإشارة إلى مثله وهو أن حاصل ما ذكرنا اسم الإشارة يستعمل لمعناه الذي هو المشار إليه
 القريب والمشار إليه البعيد والمشار إليه المتوسط وهذا أمر معلوم لغة وليس من وظائف هذا الفن
 وأجيب بأن اللغوي بين معاني هذه اللفاظ والبياني بين أنه إذا أريد المشار إليه القريب مثلاً أنى
 باللفظ الدال عليه وهذا إذا دعى أصل المراد الذي هو أن يعبر عن المسند إليه ليتصور بأي لفظ محكوماً

هذا زيد القريب أو ذلك عمرو المتوسط أو ذلك بكر البعيد وهذا تفريع على أن ترتيب اسم الإشارة ثلاث
 وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء فهو لا يجعل اسم الإشارة تمييزاً للمتوسط عن البعيد ولا عكسه

أولئك آباءى الخ) ههنا من كلام الفرزدق يمجوز برا والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة للتنبيه على غباوة جبري حتى أنه لا يدرك غير
 المحسوس ولو قال فلان وفلان وفلان آباءى لم يحصل التعريض بذلك وقوله فجئني بمنزلهم أمر تمييز على حد قوله تعالى فأنوا بسورة من
 مثله أي لا تقدر على الاتيان بمنزلهم في مناقبهم إذا جعنا يا جبري المجمع الافتخار بوماما (قوله فجئني بمنزلهم) أي أن ذكر لمنزلهم من آباءك (قوله
 أو بيان حاله) أي أنه يوثق بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب أو البعد أو التوسط فقوله في القرب في معنى من البيانية
 (قوله كقولك هذا زيد) مثال لما إذا أريد بيان حاله من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما إذا أريد بيان حاله من البعد وقوله ذلك زيد مثال
 لما إذا أريد بيان حاله من المتوسط (قوله وأخذ ذكر المتوسط) أي في قوله في القرب الخ أي مع أن التعريب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله
 لأنه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) أي لأنه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما

وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا وهذا الذي يذكر آلهتمكم

(قوله وأمثال هذه المباحث) أي وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة للضمير واحضاره بعينه بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذلك القريب وذلك البعيد وذلك للتوسط مما بينه أهل اللغة لانه بالوضع ولا ينبغي أن يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن لزائده على أصل المراد وما غنا غير زائده عليه وحاصل الجواب أن الغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فيبينون أن لفظ ذام موضوع تقرب وذلك للتوسط وذلك البعيد والذي بينه أهل المعاني هو أنه اذا كان المشار اليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فانه يوثق به سدا وهكذا اذا أريد الاخبار عن ذات بالعلم فيحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بأن تقول زيد عالم وبالموصول بأن تقول الذي قام أبوه عالم وبالإشارة بأن تقول (٣٦) هذا عالم لكن الاتيان بالإشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو

بيان حالها من كونها قريبة نقول الشارح وهو زائد أي قرب المسند اليه الذي أتى بهذا لبيان وقوله زائد على أصل المراد أي على المعنى الذي أراد المنكح وهو ثبوت المسند للمسند اليه فهو كائنا كيدا المدلول عليه بان في قولك ان زيدا قائم فانه زائد على المعنى الوضحي للتركيب أعني ثبوت القيام لزيد وقوله الذي هو الحكم صفة المراد وقوله المعبر عنه أي عن المسند اليه أي الذي يمكن أن يعبر عنه وقوله شيء أي بطريق من الطرق التي توجب تصوره على أي وجه كان وهي الموصول والعلم والإشارة وقوله على أي وجه كان أي سواء

وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انما تبين أن هذا أمثالا للقرب وذلك للتوسط وذلك البعيد وعلم المعاني من حيث إنه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يوثق به سدا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان (أو تحقيره) أي تحقير المسند اليه (بالقرب نحو هذا الذي يذكر آلهتمكم

عليه بالمسند وردهذا بأن الزيادة على أصل المراد لا تكن في مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي مراعاة الزيادة على أصل الوضع وانما قلنا ذلك لان مطلق الزيادة على أصل المراد مدركة بغير هذا الفن لانه اذا عرف معنى اللفظ فقد علم بالضرورة انه اذا أريد بذلك المعنى أتى باللفظ الدال عليه بالخصوص وهذا حاصل الزيادة على أصل المراد فقد لزم على هذا اتحاد مقصد النكح والبيان ولو اختلف التعبير والجواب أن المعنى انه اذا أريد معنى اللفظ لغرض من الأغراض إما كون مدلول ذلك اللفظ لا يناسب المقام غيره فيكون الغرض ذاتا لانه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وإما كونه ينشأ عنه معنى آخر يناسب المقام كالإنباء بالقرب في اسم الإشارة مثلا عن المحبة لان المحبوب قريب أي بذلك اللفظ وعلى هذا يكون ما سأتى تفصيلا لغرض النائي ومثل هذا المذكور في اسم الإشارة يقال فيما كان بيان سرائر استعماله مثل هذا البيان كما تقدم في العلم والضمير وسأتى في غيرهما فليست أمال (أو تحقيره بالقرب) أي يعترف المسند اليه باسم الإشارة الدال على القريب ليفيد تحقير معنى المسند اليه بسبب القرب لان لفظ القرب يفيد ذلك كما يقال هذا أمر قريب أي هين التناول سهل الامتحان وكذلك اسم الإشارة الدال على القرب (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفرة (أهذا الذي يذكر آلهتمكم) فقصودهم

* الرابع ان يقصد تحقيره بالقرب * قال في الايضاح وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير وكلامه فيه ظاهر ان هذا ليس سببا آخر بل هو من بقايا هذا الرابع وهو الصواب ومثله بقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا وهذا الذي يذكر آلهتمكم وهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب وعليه من غير باب المسند اليه قوله تعالى ماذا أراد الله بهم ذامثلا

أفادت حاله من قرب أو بعد أولا والحاصل أن المسند اليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعتراض بأن بيان الحال من غيرة اللغة لانه اذا علم أن هذا موضوع للقرب علم أنه اذا قصد قرب المشار اليه يوثق به وهكذا وأجيب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعاني مما يقتضيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع فالامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام مقتضيا لازمه فيها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع وأهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان به سدا الاعتبار (قوله أو تحقيره بالقرب) أي أنه يوثق بالمسند اليه اسم الإشارة قصد التحقير معناه بسبب دلالة على القرب ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحفاوة بمال هذا أمر قريب أي هين سهل التناول وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتدلا فاذا عبر باسم الإشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب وفي سم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كالأصغر (قوله أهذا الذي) فله أوجهل مشير للنبي صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا وهذا الذي الخ أي فائين أهذا الذي (قوله أهذا الذي الخ) أي فقد أورد المسند اليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصد الإهانة

وقوله تعالى وإذا أولئك إن يتخذونك إلا همزا أهذا الذي بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهم ذاملا وقول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عجب لابن عمرو هذا وقول الشاعر تقول ودقت الحسرى يمينها * أبغى هذا بالرحا المنقاس

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا إلى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أورتهموها وإذا قالت فذلكم الذي كنت في فيه لم تقل فهذا وهو حاضر رفع المنزلة في الحسن وتمييز العذر في الافتتان به وقد يجعل ذريعة إلى التحقير كما يقال ذلك العين فعل كذا

فكان الكفرة قبحهم الله يقولون أهذا التحقير يذكر آلهتكم المستعظمة بنى الألوهية عنها واعلم أن إشارة القريب كما تستعمل لقصد الإهانة كما قلنا تستعمل لقصد إفادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالطة القريب للنفس وإنه (٣١٧) حاضر عندها لا يغيب عنها إذا علمت

هذا قول المصنف أو تعظيمه بالبعد فهو الم

أوتعظيمه بالبعد فهو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعده درجته ورفعته محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك العين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة

أي أو بالقرب (قوله أو تعظيمه بالبعد) أي يؤتى

باسم الإشارة المفهم للقرب لعنة الله عليهم تحقير المشار إليه كأنهم يقولون أهذا التحقير يذكر آلهتكم المستعظمة بنى إلهيتها ونحوها ولا غرابة في انقلاب الحقائق عند الكافر لأنه أحقر من أن يعظم من الإقرار بعظمته غم وأدراك أن اتباع ما يقول حتم ختم الله لنا بالحسن وأوجب لنا بحسبه صلى الله عليه وسلم المقر الأسنى (أو تعظيمه بالبعد) أي يعرف المسند إليه باسم الإشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد في نزل به درجته وشرف منزلته بمنزلة بعد المسافة فيستعمل له اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد فإن لفظ البعد بنفسه فيبعد التعظيم كما يقال هذا أمر بعيد عن بلان أي عزيز التناول بعيد الإدراك لا مثال فلان لشرفه ورفعته فكذا اسم الإشارة الدال في الأصل على البعد الحسى وذلك (نحو) قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب) أي ذلك الرفيع المنزلة في البلاغة العزيز المرتبة في علوه وأساسه هو الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتابا حتى كأنه لا كتاب سواه وهذا في تعظيم المشار إليه وقليكون تعظيم المشير كقول الأمير بعض الحاضرين من غير قصد حقارته ذلك قال كذا تعظيم الشأن عن ذكر الألقاب الدالة على التكافؤ في الخطاب والتساوي في المحاورات والجواب (أو تحقيره) بالبعد كما أن لفظ البعد يفيد ذلك فيقال هذا بعيد عن هذه الحضرة فتمترها عن حقارته وذلك (نحو) قوله (ذلك العين فعل كذا) أي ذلك التحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب

بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب

دلالة على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة

اذ لا ينال بالأيدي (قوله تنزيلا لبعده درجته الخ)

جواب عما يقال إن الكتاب المشار إليه حاضر فواجه

استعمال إشارة البعد فيه فقوله تنزيلا لمعمول المحذوف

أي استعمل إشارة البعد هنا تنزيلا لا الخ وقوله لبعده

درجته أي عظم درجته (قوله أو تحقيره بالبعد)

أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصد التحقير معناه

بسبب الدلالة على البعد نظرا إلى أن البعيد شأنه

وقوله أو تعظيمه بالبعد قال في الإيضاح وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى ألم ذلك الكتاب ذهابا إلى بعد درجته وقد قيل فيه أنه على بابه فإن الكتاب لم يكن كمال إنزاله وقيل الإشارة إلى ألم ولكنهم لما انقضت صارت في حيز البعد ومن منال ما نحن فيه قوله تعالى وتلك الجنة التي أورتهموها وقوله تعالى فذلكم الذي كنت في فيه وقوله أو تحقيره أي قد قصد تحقيره بالبعد كقولك ذلك العين فعل كذا

عدم الالتفات إليه لعدم محالطته للنفس (قوله كما يقال) أي للحاضر في المجلس ذلك العين فعل كذا فقد عبر عن المسند إليه باسم الإشارة الموضوع البعيد قصد الحقارته لأن شأن البعيد عدم الالتفات إليه (قوله تنزيلا لبعده الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال إشارة البعيد في الحاضر في المجلس فهو معمول المحذوف أي واستعمل إشارة البعيد في الحاضر تنزيلا وقوله لبعده أي لحقارته (قوله عن ساحة عز الحضور) إضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للوصف أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيز وفي الكلام استعارة بالكتابة حيث شبه الحضور بدار عزيرة تشبيها مضمرا في النفس وطوى ذكر المشبه به وإثبات الساحة تخييل والعز ترشيح أو بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا الجرد إفادة فائدة وحاصلها أن لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا أو معنى والحاضرا لغيا محسوس وهذا الاستعمال مجاز لأن موضوعه البعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس

واما التنبيه اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب باوصاف

(قوله الى كل غائب) أي عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان أسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشار به الى المحسوس
المشاهد تخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد وهو ما أدرك بالبصر ما أدرك بغير البصر من باقي الخواص فاذا قلت سمعت هذا الصوت
أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفهمه كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة
عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم أو كانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكافي قولك ما في رجل فقال
لي ذلك الرجل كذا تخمكي أمره بعد غيبته (قوله أو معنى) المراد به ما ليس بذات أي ما قام بغيره فيصدق باللفظ كقولك قال لي انسان
كذا فسرني ذلك القول وضرب زيد عمر فسرني ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا
الخ) قصدهم هذا بيان ما في الآية (٣١٨) السابقة (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذا يضرب الله للناس أمثالهم فان ذلك

اشارة الى ضرب المتشابه
الحاضر المتقدم ذكره
قريب في قوله ذلك بأن الذين
كفروا اتبعوا الباطل الخ
وكما في قولك بالله الطالب
الغائب وذلك قسم عظيم
لا فعلن ومنه ذلك الكتاب
اما تقدم أن المراد بالمعنى
ما يشتمل اللفظ والمراد
بالحاضر ما بعده العرف
حاضرا كالقسم المذكور
فان حضوره ليس اللفظ
وعدم انفصاله عما بعده
وقوله المتقدم أي على اسم
الاشارة (قوله غير مدرك
بالحس) أراد به حس البصر
دون السمع لما مر ولان
المراد بالمعنى هنا ما يشتمل
اللفظ فأنه المراد بالمعنى
بالنسبة لقوله الم ذلك
الكتاب واللفظ مدرك

الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك
بالحس فكأنه بعيد (أو التنبيه) أي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه
بأوصاف) أي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديبه
بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا يظهر فساد ما قيل

والخضرة فعل كذا ثم انه كثيرا يشار بلفظ ذلك الى الغائب عينا كان كقولك جاءني رجل فقال لي
ذلك الرجل كذا تخمكي أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لي انسان كذا فسرني ذلك القول
واستعمل لفظ هذا في مثل ما ذكر قليل ويذكر كثيرا لفظ ذلك للمعنى الحاضر لان المعنى لعدم اراكه
بمحاسة العين كالبعيد كقولك فسمي بالله لقد كان كذا وان ذلك لقسم عظيم وقد يقال وان هذا القسم
عظيم (أو التنبيه) أي يكون تعريف المسند اليه باسم الاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه
بأوصاف) أي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه بمعنى ان الاوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه
فالتعقيب مصدر عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم يعدي بالباء الى مفعول ثان فيقال عقبه بالشئ اذا
أتى بالشئ على عقبه وجعل ذلك الشئ إثره واذا علم مدلول التعقيب لغة تبين أن تفسيره هنا يجعل
اسم الاشارة بعقب أو صاف نفسه لا يطابق المعنى الاصل في فهو فاسد لغة ولو كان هذا المعنى حاصل في
المثال لان اسم الاشارة أتى بعقب أو صاف قد عقب بها المشار اليه اللهم الا أن يكون تساهلا يذكر

ووجهه أنك تسخره عن أن يقرب منك ~~ك~~ كما تستعظم في الوجه السابق أن يدوم منك ومن هنا
يعلم انه قد يقصد تعظيم المشار اليه بالقرب ومنه قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وأمثاله
في القرآن كثيرا وكان ينبغي للصنف أن يذكر التعظيم بالقرب كما ذكر التعظيم والتحقير في البعد والخامس
التنبيه بعد ذكر المشار اليه بأوصاف قبله

بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به عنه (قوله فكأنه بعيد) أي فقد شبه غير المدرك بالبعد لعدم ادراك كل بحاسة (على
البصر واستعمل اسم المشبه به في المشبه (قوله للتنبيه) أي يكون للتنبيه أي تنبيه المتكلم السامع وأعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار
اليه) هو الموصوف فكأنه قال عند تعقيب الموصوف بأوصاف وليس المراد بالاصناف خصوص التحوية (قوله أي عند ايراد الاوصاف
الخ) بمعنى أن الاوصاف ذكرت إثر ذكر المشار اليه (قوله يقال عقبه) أي بتشديد القاف (قوله وتقول عقبته الخ) الماسب فتقول بالقاف
كافي نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) أي قاله في حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا يظهر فساد الخ) أي بما ذكرناه
من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء في حيزه انما تدخل على المتأخر ولا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة يظهر فساد
ما قيل أي ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى حاصل لان اسم الاشارة وقع عقب الاوصاف التي تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس
مقصودا والحاصل أن مقتضى اللغة أن الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخر وعلى كلام ذلك القائل داخله على المتقدم فهو أي ما قاله
ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا ولفساد وجه آخر من جهة حمله المشار اليه على اسم
الاشارة مع أن المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ

على ان ما يرد بعد اسم الإشارة فالمد كور جدير باكتسابه من أجل تلك الاوصاف كقول حاتم الطائي

ولله معلوك يساورهمه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخصى ترحه * ولا شعبة ان ناله اعد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تبسم كبراهن تمت صمما
ترى رصحه ونبله ومجنه * وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج قاتر ولجامه * عتاداخي هيجا وطرفا مسدوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما
فهذه كآثر خصه الافاضة من المضاع على الاحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والافتقار من أن يعد الشبعة مغنما وتبسم كبرى
الكرمان والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فذلك أفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده وكذا قوله تعالى أولئك على هدى من
ربهم وأولئك هم المفلحون فالمد اسم الإشارة فيه زيادة الدلالة على المقصود من (٣١٩) اختصاص المد كورين قبله باستحقاق

الهدى من ربهم والفلاح
وإما الاعتبار آخر مناسب

ان معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى التنبيه على أن المشار اليه
(جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك لأجل الاوصاف
التي ذكرت بعد المشار اليه (فحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه

المعنى في الجملة ولو كان غير مطابق لموضوعه لغة (على أنه) هو متعلق بالتنبيه أى التنبيه عندما ذكر
على أن المشار اليه (جدير) أى تحقيق (بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة من الحكم المطلوب (من
أجلها) متعلق بجدير أى تحقيق بذلك الحكم من أجل الاوصاف التي ذكرت بعد ذكر المشار اليه
(فحو) قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وعما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما
أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)
فقد عقب المشار اليه وهو مصدوق المتقين بأوصاف هي الايمان بالغيب وإقام الصلاة والاتفاق بما
رزقوا والايمان بما أنزل والايمان بالاخرة ثم عترف المسند اليه باسم الإشارة وهو أولئك المشار به الى
مصدق الذين تنبيهنا على أن المشار اليه كان جدير بما يرد بعده اسم الإشارة من الحكم الذي هو الهدى

(على أنه) أى المشار اليه (جدير بما يرد بعده من أجلها فحو) أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون
فذكر الاوصاف بعد الذين ونبه باسم الإشارة على أن المشار اليه وهو الذين جدير بذلك ولك أن تقول
أى مناسبة في اسم الإشارة اقتضت ذلك ولأني بغير اسم الإشارة من المعارف لحصل هذا ومن هذا
قول حاتم الطائي

ولله معلوك يساورهمه * ويمضي على الاحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخصى ترحه * ولا شعبة ان ناله اعد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت * تبسم كبراهن تمت صمما
ترى رصحه ونبله ومجنه * وذا شطب غضب الضريبة مخدما
وأحناء سرج قاتر ولجامه * عتاداخي هيجا وطرفا مسدوما
فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه * وان عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

وبنى من الاسباب أن لا يكون طريق الى معرفة المسند اليه الاسم الإشارة كافي المفتاح وكان ينبغي

(قوله ان معناه عند جعل
الخ) أى فصل المشار
اليه على اسم الإشارة
وجعل الباء داخله على
المتقدم وفي ذلك تعسف
ومخالفة اللغة (قوله جدير
بما) أى بسند يرد الخ
(قوله لأجل الاوصاف)
لا ينبغي أن التنبيه لا يتوقف
على تعدد الاوصاف ولا على
كونها عقب المشار اليه
فانه يصح أن تكون
الاوصاف قبل المشار اليه
كان تقول جافى الكامل
القاضل زيد وهذا يستحق
الاكرام ولا على أن يكون
ما هو جدير به واردا بعده
كان تقول ويستحق الاكرام
هذا او حينئذ فالاولى
للسنف أن يقول أو
التنبيه عند الإشارة الى
موصوف على أن المشار

اليه جدير بما أسند لام الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى الخ) أى قد أورد المسند اليه اسم إشارة مع أن الحمل
لضمير لأجل تنبيه السامع على أن المشار اليه تحقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها ان قلت ان
الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على أنهم يحققون به إلا أنه لا يدل على أن الاوصاف السابقة هي
العلية في الاستحقاق بخلاف اسم الإشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الخوات
الموصوفة بالاوصاف السابقة وتعلق الحكم على موصوف يؤذن بعملية الوصف بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة الاوصاف
في العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع لذات فقط كذا قرر شيخنا العدوي

* وان كان باللام فأما الإشارة إلى معهودينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك فائل جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل

(قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الأول أن هذا البيان يقتضي أن الإيمان من المشار إليه لا من الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي أنه من الاوصاف فأول الكلام ينافي آخره الثاني أن المشار إليه هو المتقين لأنه الموصوف بالذين يؤمنون فالأولى أن يقول وهو المتقين الذين يؤمنون وأجيب عن الأول بأن المراد بالذين يؤمنون الذوات المجردة عن الإيمان فتكون صفة الإيمان خارجة من المشار إليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما يأتي وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنس الموصول ليجوز كرهه دون الصلة وأجيب عن الثاني بأن أهل التفسير على أن الذين يؤمنون منقطع عما قبله على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مفعول فعل محذوف وحينئذ لا يكون هو المشار إليه اه غنيمي وفي الفري أن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء خبراً عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جارياً عليه كذا كفي الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن أن تجعل الإشارة إلى أحدهما إشارة للآخر من غير تكاف لان الصفة والموصوف في حكم شيء واحد وأما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار إليه المعنى الذي أشير باسم الإشارة إلى لفظه كما ينبغي عنه قوله (٣٣٠) عقب المشار إليه بأوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين

وان اتحددا في الواقع ذاتا (قوله وغير ذلك) أي كالانفاق بما رزقوا (قوله تنبها على أن الخ) أي تنبها بالإشارة في أولئك الأول والثاني وهذا يقتضي أن المشار إليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام أن أولئك الأول إشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على أنهم جديرون بأن يكونوا على هدى لأجل الاوصاف المتقدمة وأن أولئك الثاني إشارة لما ذكر أيضا لكن مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على

وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك ثم عرّف المسند إليه بالإشارة تنبها على أن المشار إليهم أحقادهم ما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفلاح أجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة (وباللام) أي تعريف المسند إليه باللام (الإشارة إلى معهود)

عاجلا والفلاح وهو البقاء الأبدى في النعيم أجلا من أجل تلك الاوصاف فان الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل الذي يحسن للسائل ويغيث الملهوف ويرحم الضعيف ويقوم حق الضيف ويعين على النوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الوري واللاحق أن يتلقى بالقبول إذا يرى كان ذلك لا على أن استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الاوصاف لان تعليق الحكم بوصف مناسب كما نبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب في تحصيل تلك الاوصاف (وباللام) أي تعريف المسند إليه باللام يكون (للاشارة) بهم (إلى معهود) أي إلى شيء من أفراد الحقيقة واحدة كان أو أضعاف كثيرة معهودين المتكلم والمخاطب وأصل العهد الإدراك واللقاء حسا فاستعمل في مطلق الإدراك المتقدم لاستلزام اللقاء الإدراك في الجملة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولفيته فالحديث المفاد باللام يكون لتقدم المشار إليه صريحا أو تقديمه كناية

للمصنف ذكره كذا كرهوه في الموصول ص (وباللام الإشارة إلى معهود الخ) ش التعريف بالأداة وهي اللام على مذهب والاف واللام على مذهب تكون لاحد أمور الأول أن يشار به إلى معهود قال في الإيضاح للإشارة إلى معهودينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك فائل جاءني رجل فتقول ما فعل الرجل

أنهم جديرون باستحقاق العلاج لأجل الاوصاف المتقدمة مع ما زيد بعد أولئك الأول من كونهم على هدى (قوله عاجلا) أي في الدنيا (قوله بالفلاح أجلا) أي في الآخرة والمراد به البقاء الأبدى في النعيم (قوله من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة) أي بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الإشارة لك التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير فإنه موضوع للذات فقط (قوله وباللام) أي على أحد الأقوال من أنها المعرفة ومقابلها أن المعرف ال (قوله للإشارة إلى معهود) أي للدلالة على معين في الخارج فلا يقال أنه أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس معهودة أيضا كما يشير إليه قوله وقد تأتي لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح المقابلة وحاصل الجواب أن المراد بالمعهود هنا المعين في الخارج وأما الحقيقة فهي وان كانت معهودة ومعينة لكن في الذهن وحاصل ما ذكره المصنف أن لام التعريف على قسمين الأول لام العهد الخارجى وتحتة أقسام ثلاثة صريحى وكناى وعلى وذلك لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى وان تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكناى وان لم يتقدم له ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضرا أو لافهى للعهد العلمى والنحويون يسمون ما إذا كان مدخولها معلوما حاضرا باللام العهد الحضورى وان كان غير حاضرا باللام العهد الذهنى القسم الثانى لام الحقيقة وتحتة أقسام أربعة لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس ولام العهد الذهنى ولام الاستغراق الحقيقى ولام

وعليه قوله تعالى وليس الذكر كالأني أي وليس الذكر الذي طلبت كالأني التي وهبت لها

الاستغراق العرفي وذلك لأن اللام إما أن يشار بها الحقيقة من حيث هي وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس أو يشار بها الحقيقة في ضمن فرد منهم وتسمى بلام العهد الذي أو يشار بها الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهي الاستغراق الحقيقي وإن أشير بها الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف فهي الاستغراق العرفي فظهر لك أن الأقسام سبعة وأن لام العهد الذي عند البيانين غيرها عند النحويين وستأتي هذه الأقسام كلها واختلاف في الأصل والحقيقة فليلام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجي أصل آخر وهو الذي أشاره المصنف والشارح وقيل الأصل لأم العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف وسائر كتب القوم وقيل لأم الاستغراق وقيل الجميع أصول وقدم المصنف لأم العهد الخارجي على لأم الحقيقة لأن العرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقة ولكثرة أبحاث لأم الحقيقة فلام العهد الخارجي كالسبب بالنسبة للآخرى ولأن العرف بلام العهد الخارجي لكثرة الفصل بين القسمين (قوله أي إلى حصة) أشار به إلى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لأنها الكاملة في المعهودة لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد أعني الطبيعة الكلية مع ما انضم إليها من الشخص والفرقة بينهما بأن الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصة الطبيعة المعروضة للشخص أعني اصطلاح المنطقة وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجي قد يكون (٣٣١) أكثر من واحد فإن قلت كون المراد بالحصة

الفرد يناقض ما بعده من التعميم أعني قوله واحدا كان أو أكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة أعني القدر والجهة من الأفراد سواء كان واحدا أو أكثر فقوله إلى حصة أي إلى قدر وجملة وقوله من الحقيقة أي من أفراد الحقيقة والأما الحقيقة لا تبعض وقوله معهود

أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المنكح والمخاطب واحدا كان أو اثنين أرجاءه يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته وذلك لتقديم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالأني أي ليس) الذكر (الذي طلبت) امرأة عمران (كأني) أي كالأني التي (وهبت) تلك الأني (لها) أي لامرأة عمران (نحو) قوله تعالى (وليس الذكر كالأني أي ليس) الذكر (الذي طلبت) به امرأة عمران ليكون من سدة بيت المقدس (ك) الأني (التي وهبت لها) أي لامرأة عمران فالمثال مشتق على المشار إليه المتقدم فإن اللام في الأني ولو كان ليس من باب المسند إليه لانه مجرور ولا إشارة إلى معهود تقدم صريحا في قوله ومنه قوله تعالى وليس الذكر كالأني أي وليس الذكر الذي طلبت كالأني التي وهبت والاشارة لمعهود سابق وهو قوله أني نذرت لك ما في بطني محررا وفولها أني وضعها أنثى غير أن المعهود السابق في الذكر لتعريف عهد تقديم صريحا وإنما تقدم ما في بطني محررا والمراد به الذكر لأنهم لم يكونوا ينذرون محررا إلا ناث وفي الأني لتعريف عهد حقيقي صريح لتقديم وضعها أنثى كذا قالوه وفيه نظر

(٤١ - شروح التلخيص أول) أي تلك الحصة أي معينة (قوله واحدا كان) أي تلك الحصة فهذا تفصيل لها وذكر باعتبار أنها قدر ويحتمل أن المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصة وحينئذ فهو تعميم في المعهود في كلام المصنف وذلك كما إذا قلت جاءني رجل أو رجلان أو رجال فيقال لك أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل (قوله يقال لغة وهذا استدلال على أن المراد بالمعهود المعين كما يفيد تفسيره بالحصة فإن قلت ما ذكر من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه وملاقاته كونه معينا قرر شيخنا العدوي (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب (قوله وذلك) أي العهد والتعين في الحصة ويحتمل أن المراد وذلك أي كون اللام للإشارة إلى معهود (قوله لتقديم الخ) اعلم أن هذا التقديم شرط لصحة استعمال المعرف في الحصة كما في المضمرة الغائب لأنه قرينة لإرادة الحصة على ما هو لانه يلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله أي ليس الذكر الخ) إنما تعرض المصنف لتفسير الآية بخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقبل أنه من كلام امرأة عمران وفي الكلام قلب أي ليس الأني كذا ذكر في التحرير وهو من تمة نحسرها فالمعنى أن نحسرها أنثى وعدم مساواتها لذكر في التحرير فبالبين كانت ذكر أو كانت مساوية له في التحرير وروى هذا فاللام فيهما الجنس ولا يصلح أن مثالين للام العهد وقيل أن من كلام الله تعالى تسليها والمعنى ليس الذكر الذي طلبته كالأني التي وهبت لها بل الأني التي وهبت لها أعظم رتبة من الذكر الذي طلبته وعلى هذا فاللام فيهما العهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين في الآية احتاج المصنف إلى تفسيرها بالقول الثاني حتى يوضح كونها مثالين فله شيخنا العدوي (قوله الذي طلبت) أي بقولها أني نذرت لك ما في بطني محررا لأن هذا الكلام يتضمن طلبها

أن يكون ما في بطنها ذكرا وتجعله من خدم بيت المقدس لأن خدمة بيت المقدس انذلك الاصح الا ان ذلك كوردون الاثنا ٨٠ فوي
(قوله فالاتي) أي قال الداخلة على الاتي اشارة أي مشار بها وكذا يقال في قوله بعد والذ كراشارة الخ وانما قلنا ذلك لان المشرا انما هو
اللام لا الذ كرولا الاتي (قوله الى ماسبق ذكره) أي والذ كورد معهود معين (قوله في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى) أنت الضمير
مع كونه راجعا الى الله دارا لا مريين مراعاة المراجع والحال التي هي بمنزلة الخبر أعني أنثى وربط به الخبر أولى لانه محط الفائدة وأما التانيث
في قوله فلما وضعتها مراعاة للتعني لان ما في بطنها في الواقع أنثى وغاية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا ينافي أن مراعاة المعنى جائزة قرر
ذلك شيخنا العدوي (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أي لانه مجرد بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد
الصريح (قوله كناية) يحتمل كما قاله عبد الحكيم أن المراد بالكناية بالمعنى اللغوي وهو الخفاء لان فهم الذ كرم من لفظ ما الصادق
بالذ كروالاتي فيه خفاء لعدم التصريح وان كان ذكر الوصف بعد ذلك أعني محررا مينا المراد وحيث نقول الشارح الى ماسبق ذكره
كناية أي الى ماسبق ذكره على وجه الكناية (٣٣٣) أي على طريق فيه خفاء ويحتمل كما قال الفري أن المراد بالكناية المصطلح

عليها عند علماء البيان
فتكون من أفراد الكناية
المطلوب بها غير صفة
ولانسبة وهو أن يتعين
في صفة من الصفات
اختصاص بوصف
معين فتذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الى الموصوف
فالتحرير من الصفات
المختصة بالذ كور فلفظ
ما في بطنها باعتبار تقييده
بمحررا ملزوم للذ كروالذ ك
لازمه فقد أطلق اسم
الملزوم وأريد اللازم فالذ ك
لم يذكر صراحة بل كناية
والذ كور صراحة ملزومه
وهو ما في البطن الموصوف
بالتحرير وجعل ذلك كناية
ظاهرة على مذهب المصنف
القائل ان الكناية أن

فالاتي اشارة الى ماسبق ذكره صريح في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه
والذ كراشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان
كان يعم الذ كور والاثنا لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان الذ كور
دون الاثنا وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقديم علم الخطاب به لمخرج الامير

تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى فهو تنظير مناسب واللام في الذ كروالمسند اليه للاشارة الى معهود
تقدم كناية في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما ولو كان
يستعمل في عموم الذ كور والاثنا لكن ذكر التحرير الذي لا يصلح الا بالذ كور يدل على انها أرادت
الذ كرمع الا ان التحرير وهو أن يعتق الولد ويترك لخدمة بيت المقدس انما يكون في الذ كوردون الاثنا
لانهم عورة لا يناسبهن الانكشاف الحاصل بالخدمة وليس المراد بالكناية هنا الكناية المعلومة بل المراد
استعمال المبهم في عين بقرينة فأشبه الكناية وقد يقوم مقام ذكر المشار اليه باللام علم الخطاب به لمخو
خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا أمير واحد وكقولك للداخل أغلق الباب وقد يشار باللام الى حاضر
لان حضوره كعهده كما في وصف المنادي كما هي الرجل ووصف الاشارة كقام هذا الرجل

لان قولهم ليس الذ كرا الذي طلبت يدل على انه قد وقع طلب الذ كرحقيقة فتكون اللام فيه لتعريف
عهدي حقيقي والذي أحوج لان ارجاعها عن الجنسية انه لو كانت للجنس لقبل ليست الاتي كاذ ك
وليس هذا مقام قلب التشبيه والمعهود قد يكون حاضرا لفظا كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول أو حاضرا وهو مبصر كقوله القرطاس لمن سدد سهمها أو علميا كقوله
تعالى اذهب ما في الغار وقوله بالوادي المقدس اذ يبايعونك تحت الشجرة هذا هو المعهود والشخصي
وأما الجنسي فسيأتي

والثاني

بذكر اسم الملزوم ويراد اللازم أما على طريقة السكاكي من أنها اللفظ المراد به

ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لان التحرير ليس لازما للذ كراذ كثير من الذ كور غير محرر (قوله وان كان يعم الذ كور والاثنا)
أي بحسب وضعها (قوله لكن التحرير الخ) فيه نظر لان اختصاص التحرير بالذ كرم في نفس الامر لا ينافي عموم ما للذ كروالاتي
بحسب الوضع وحيث فلا يكون الذ كرم بخصوصه مذكورا وأجيب بأن العموم في ما انما هو بحسب أصل الوضع واختصاصه بالذ كرم
في الآية بواسطة القرينة وهو الوصف بالتحرير فصيح أن يكون الذ كرم مذكورا كناية نظرا لتلك القرينة اه فرمى ثم ان الانسب بقوله
محررا أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للفعول فقوله يعتق مبني للفعول (قوله وهو) أي الذ كرم مسند اليه لانه اسم
ليس (قوله وقد يستغنى الخ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقديم ذكره صريحا وكناية (قوله لتقديم علم الخطاب به) أي بالقرائن سواء كان
ذلك المعلوم للخطاب غير حاضر بالمجلس كما مثل الشارح أو حاضر افسه كقولك للداخل البيت أغلق الباب ونحو قولك لمن فوق سهمه
القرطاس فالعهد العلي والحضوري من أقسام العهد الخارجين لتعقيق المشار اليه باللام خارجا

واما الارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلام المعري

وانخل كلما يبدى لي ضمائر * مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أي جعلنا مبدء كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء روي أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلة هاهنا الماء والجن من نار خلة هاهنا آدم من تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة

(قوله اذ لم يكن الخ) أي فالقربنة حالية وهي انفراد في البلد (قوله ومفهوم المسمى) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى أنه ليس المراد منها معناها المشهور وهو الماهية المتحققة أي الموجودة في الخارج وتوضيح ذلك أن الأمر الكلي باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له حقيقة وباعتبار تعاقبه في الزمن سواء كان له وجود في الخارج أم لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير الموجودة فأشار الشارح بالتفسير الى أن المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العنقاء والغول فإن أل فيهما جنسية وإضافة مفهوم المسمى ببيان أي ومفهوم هو مسمى الاسم لأن المفهوم قد يكون مسمى بأن يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما كما إذا كان الموضوع له الاسم ماصدا وقد يكون المفهوم غير مسمى بأن كانت تلك الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فين المفهوم والمسمى عموم وخصوص وجهي كخاتم فضة (قوله من غير اعتبار الخ) بيان لنفس الحقيقة أي من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف (٣٣٣) لاهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع وفي كلام الشارح نظر لان لام العهد الذهني ولام الاستغراق بقسميه اعتبار فيهما الافراد مع انهما من أقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد ينافي عدم اعتبارها فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة وأجيب بأن المراد من

اذ لم يكن في البلد إلا أمير واحد (أو) للاشارة الى نفس الحقيقة (ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد) كقولك الرجل خير من المرأة

(أو) للاشارة الى نفس الحقيقة أي تعريف المسند اليه باللام يكون الاشارة بها الى نفس الحقيقة ومفهوم مسمى اللفظ من غير اعتبار لما صدق ذلك اللفظ وتلك الحقيقة في الخارج وفي الافراد وذلك (كقولك الرجل خير من المرأة) فإن المراد بلفظ الرجل مفهومه الذهني وهو الذي كذا الانسان لا مصادوق من ماصدقانه وكذا المراد بلفظ المرأة ولهذا صرح الاخبار بالخيرية على الاطلاق من غير حاجة الى بيان وجهها

* والثاني أن يراد نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة أي حقيقة الرجل من حيث هي هي خير من حقيقة المرأة من حيث هي هي وقول المعري

وانخل كلما يبدى لي ضمائر * مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

غير اعتبار الافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا تعتبر الافراد أصلا كما في لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرائن كما في لام العهد الذهني ولام الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة جعل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ويمكن الجواب أيضا بأن قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول على المثال اشارة الى أن المثال المذكور من القسم الذي لا تعتبر فيه الافراد وأن المقسم هو اللام التي يشار بها الى الحقيقة لانه هذا القيد وأما هذا القيد فهو القسم الاول وقد أشار المصنف الى القسم الثاني بقوله وقد يأتي لواحد والى الثالث بقوله وقد يفيد الاستغراق وبمعنى الاشكال على أن قوله من غير اعتبار تقيد بالقسم (قوله كقولك الخ) أي ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أي حقيقة الرجل الملاحظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهنا ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس قال ابن يعقوب الاول للمصنف أن يمثل بقولنا في التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم في التعريف حقيقي مفهومي لا فردي بخلاف الحكم بالخيرية فإن الفضل بين الذكورية والانثوية إنما يتحقق من خصال الافراد لا من تصور كل منها لکن لما كان مآل التصور الى الافضية في الخارج ثبتت الافضية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشيء الذي هو في قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ويصح أن يراعى في الخبرية مجرد الذكورية على نفس الانثوية من غير رعاية خصائصها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمل ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أي جعلنا مبدء كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء روي أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه

والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة

(قوله وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد) قد التصيق لا للتقليل وهذا إشارة إلى القسم الثاني من الأقسام الأربعة للام الحقيقة ولم يقل وقد يقصد من المعرفة بلام الحقيقة واحداً لأن الوحدة المهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرفة باللام وعبر هنا بقوله وقد يأتي وفيما سياتي بقوله وقد يفيد إما التثنية وإما الاندالة للام في الأول قوية لأنها معصوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعيفة لأنها لا يكتفي فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج إلى القرينة الدالة على الاستغراق (قوله لواحد) أي همهم (قوله من الأفراد) أي من أفراد الحقيقة (قوله باعتبار عهديته) أي تعينه واستحضاره في الذهن تبعاً لتعين الحقيقة واستحضارها فيه فإله هو دأبنا هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهوداً ذهنياً وبهذا اندفع ما يقال إن الواحد من (٣٣٤) الأفراد هنا غير معين وحيث أنه لا يهدف فيه لذهننا ولا خارجاً بل هو مهمهم

وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة بمعنى يطلق المعرفة بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحددة في الذهن على فرداً موجوداً من الحقيقة

لأن الجنس والحقيقة خبر من الجنس ولوقصدت الفردية احتيج إلى بيان الوجه والأولى في التمثيل قولنا في التعريف الكلمة لفظ مفرد مستعمل والانسان الحيوان الناطق لأن الحكم في التعريف حقيقي مفهومي لا فردي بخلاف الحكم بالخبرية فإن الفضل بين الذكور والأقضية إنما يتحقق من خصال الأفراد لا من تصور كل منها لكن لما كان مآل التصور إلى الأفضلية في الخارج ثبتت الأفضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فإن الشيء الذي هو في قوة الحصول يثبت له حكم الحصول ألا ترى إلى تفضيل زيد على عمرو فإنه يصح باستعداده للنفع ولم ينفع بالفعل وبصح أن يراعى في الخبرية خبرية مجرد الذكور الثابتة على نفس الأقضية من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقياً لا فردياً فلا يحتاج إلى التأويل تأمله (وقد يأتي) المعرفة بلام الحقيقة (أ) فرد (واحد) من أفراد الحقيقة (باعتبار عهديته في الذهن) وفي هذه العبارة تسامح لأن ظاهرها أن الفرد الواحد الذي استعمل فيه اللفظ عهديته في الذهن بنفسه فاستعمل في اللفظ باعتبارها لكن المراد ظاهر العلم بأن العهديته الذهنية من حيث هي للحقيقة فنسبها للفسرد باعتبارها بمعنى الكلام أنه قد تقرر أن الكلي الطبيعي وهو اللفظ الموضوع للطبيعة أي نفس الحقيقة المشتركة بين الأفراد قد يطلق على فرد من تلك الأفراد لو حودها فيه فيكون استعماله حقيقياً لا مجازياً فإذا صح هذا في الكلي الغير المعرفة بالمعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة كذلك يصح فيه الإطلاق على فرد واحد فيه تلك الحقيقة لأن تعينها باللام ذهنياً لا يمنع وجودها في الأفراد فينبع وجودها في الفرد صحة الإطلاق كالكلي الغير المعرفة فإذا أطلق اللفظ المحلى بالحقائقية على ذلك الفرد كان ذلك الإطلاق باعتبار عهديته بنفسه وحقيقته في الذهن لا باعتبار فلا يدل هذا حينئذ على وحدة ولا تعدد ثم قال المصنف وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن

فكيف يقول المصنف باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب أنه مهمهم في ذاته وعهديته إنما هي تبع لعهديته الماهية التي اشتمل عليها فصحة نسبة العهديته إليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة أي المعهودة عليه لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله عليها عند ابن الحاجب أو صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد المهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهديته بهذا الاعتبار فسمى معهوداً ذهنياً كذا في سم عن الناصر اللقاني ومثله في عبد الحكيم وقيل في قوله عهديته

حذف مضاف أي باعتبار عهديته حقيقة فالوصف بالعهدانما هو الحقيقة وإليه مال العصام والصغوى وإذا كقولك عهدت حقيقة عهد هو مطابقته ذلك الواحد لها (قوله بمعنى يطلق الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يأتي بمعنى يطلق وأن اللام في قوله لواحد بمعنى على (قوله المعرفة بلام الحقيقة) صفة محذوف تقديره يعني أن اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع الحقيقة صفة للمعرف أي الذي هو موضوع الحقيقة من غير نظر إلى فرد لأن النظر إلى فرداً أو لجميع الأفراد بالقرينة لا بالوضع (قوله المتحددة في الذهن) أي المعينة في الذهن أو الموصوفة بالوحدة في الذهن ويلزمها التعمين فالوحدة على كل حال خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على المعرفة بلام الحقيقة أعني ما وضع استعمل في شيء تعينه فإن الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن إنما يلحقه التعدد بحسب الوجود (قوله على فرداً ما موجود) متعلق بيطلق (قوله من الحقيقة) صفة لفرداً أي على فرد من أفراد الحقيقة والأما الحقيقة لا تعبراً

كقولك ادخل السوق وليس ينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج وعليه قول الشاعر * ولقد أمر على التيم بسبني *

(قوله باعتبار) متعلق بقوله معهود أي معلوما ومعينا في الذهن أي لا باعتبار خصوصه والالكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث أنه مفيد قاله عبد الحكيم وقوله وبخرياعطف على معهودا من عطف العلة على المعلوم أي ان عهديته باعتبار أنه جزئي من جزئيات الحقيقة التي هي مستحضرة في الذهن ومعهودته وقوله مطابقا ايها أي وباعتبار كونه مطابقا ايها أي اشتراكا عليها ثم ان ظاهر قول الشاعر يعنى بطلق الماعرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار كونه معهودا في الذهن أنه يستعمل في الفرد نفسه لكن حقق في المطلق ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد لقرينة وإليه يشير قوله الآتي وهذا ما نفس الحقيقة الخ وعبارته في المطلق وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحددة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه ففاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اهـ وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيات تلك الحقيقة مطابقا ايها أي قوله في المطلق باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن الفرد فتأمل (قوله كما يطلق) راجع لقوله يطلق أي يطلق اطلاقا كاطلاق الكل الطبيعي (٣٣٥) أي الذي يراد منه الحقيقة والطبيعة والمراد بالاطلاق هنا الجمل وذلك

باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا ايها كما يطلق الكل الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دلالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج

خصوص الفرد وذلك كان الاطلاق حقيقيا لا مجازيا (١) وانما يحمل على هذا حيث لا يصح ارادة حصص معينة من الحقيقة ولا ارادة الحقيقة نفسها كما في قولنا الانسان نوع ولا ارادتها في ضمن جميع الافراد كما يأتي بل تراد في ضمن فرد ما لعدم صحة غير ذلك فاذا قيل مثلا أطمع المسكين كذا فطرك يوم العبد كان المعنى أطمع فردا من أفراد الحقيقة المسكنية المعهودة لديك المعروفة في ذهنك فالتسكير هنا ولو وجد باعتبار قرينة قصد الفرد في الجملة وهي الاطعام لكن لا ينفل عن الاعلام بعهدية حقيقته وذلك يقال ان هذا النوع من المشار به الى الحقيقة نكرة باعتبار القرينة مساو للتكرار الذي وضع لفرد غير معين ومعرفة باعتبار نفسه لاشارته الى معهود هو حقيقة ذلك الفرد وذلك (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) أي لا معهود في الخارج يشار اليه باللام كما اذا رأيت انسانا لا يحسن القيام بأموال التوكل

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد يعنى ان الدخول انما يكون في سوق معين قال وعليه قول الشاعر وهو عميرة بن جابر الحنفي ولقد أمر على التيم بسبني * فضبت تحت قلت لا بعيني

فيه الذكر وفي المشبهة المراد بالاطلاق الجمل قررر شيخنا العدوي (قوله وذلك) أي اطلاق اسم الجنس المعروف على فرد معين في الذهن (قوله على أنه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي) أي كما في لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود أي وجود الحقيقة (قوله من حيث هي) أي من حيث هي نفسها مقصودة لا الافراد هي الثانية وكيدوا الخبر محذوف (قوله لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد) أي كما في لام الاستغراق الآتية (قوله بل بعضها) أي بل من حيث وجودها في بعضها (قوله ادخل السوق) أي فقولك ادخل قرية على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق نعم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الافراد (قوله حيث لا عهد) بأن تعدد أسواق البلد ولا تعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما هو مع اطلاق التوكل لوجود العهد الذهني والحاصل أنه ليس المراد من العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجي لوجود العهد الذهني كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلا تنافي بين قوله حيث لا عهد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته في الذهن فلو فرض أن هناك عهدا خارجيا بأن كان هناك سوق واحد كانت ألة العهد الخارجي

(١) هنا زيادة في بعض النسخ نصها يؤخذ من هذا أن دلالة أعني مدخول ألة الحقيقة مطابقة على فرد ما فيه تأمل كتبه معجمه

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ولذلك يقدر بسبني وصفاً للشيء لا حالاً

(قوله وأخاف أن يأكله الذئب) أي فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي لأن الأنا كل ولا الحقيقة في من جميع الأفراد وحاصل ما في المقام أن المعرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المعينة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار أنه فرد والالكان مجازاً لاجتماع التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع (قوله وهذا) أي المعرف بلام العهد الذهني (قوله في المعنى كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة وهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن (قوله وإن كان في اللفظ) أي والحال أنه تجري عليه أحكام المعارف بالنظر للفظ بمعنى غالباً لاسيما في بقرتنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضي أن أجراء محكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظراً إلى أنه في المعنى نكرة وليس كذلك بل المعرف بلام العهد الذهني معرفة بحسب اللفظ والمعنى لأنه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وحيث قد أجرا أحكام المعارف عليه بحسب الأمرين جميعاً (قوله من وقوعه مبتدأ) نحو الذئب في دارك وقوله وإذا حال محو رأيت الذئب خارجاً من بيتك وقوله (٣٣٦) ووصفاً للمعرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفاً بها نحو الكريم الذي

فعل كذا في دار صديقك
(قوله ونحو ذلك) أي
كعطفه بياناً من المعرفة
والعكس نحو زيد الكريم
عندك والكريم زيد عندك
وكونه اسم كان ومعمولا
أولاً لظن نحو كان السارق
الذي سرق متاعك في محل
كذا وطئت السارق هالكا
(قوله وهو أن النكرة) أي
نحو ادخل سوقاً معناها
أي الوضعي وقوله من جملة
الحقيقة أي من جملة أفرادها
والألف حقيقة لا تجزأ
(قوله وهذا) أي المعرف
بلام العهد الذهني نحو
ادخل السوق وقوله معناها
أي الوضعي (قوله كالدخل)
أي فانه إنما يتصور في

ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة) وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وإذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك وإنما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما هو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناها نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخل واللا كل فيما مر فالجهد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة

فتقول له أما أنت فلا يصلح لك هذا ولكن ادخل السوق تعني للتجارة والتسبب فالمراد بالسوق بقرينة الدخول الأمور به فرد من أفراد حقيقة السوق فلما أن عرفت باللام التي لم يتقدم الفرد المستعمل في فيه عهد كانت الإشارة إلى تلك الحقيقة فكأنك تقول ادخل فرداً من أفراد حقيقة السوق المعهودة لك فقد استعمل المعرف باللام الحقيقة في فرد باعتبار حقيقة الموجود فيه الصادق لفظها عليه فالقرينة صيرته فرداً مطلقاً واللام عرفت به باعتبار جنسه فهو مع المنكر باعتبار القرينة متساويان وباعتبار ما تقدمه لأم الحقيقة من الأشعار بعهد بيتنا هذا المصاحب لذلك الإطلاق مختلفان ومثل هذا قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب فليس المراد كل ذئب ولا حقيقة الذئب ولا ذئب معين بل فرد من أفراد حقيقة الذئب وهذا معنى قوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعني باعتبار القرينة لا باعتبار مفاد اللام فإذا ادعت القرينة الموجبة للتشكيك جرت عليه أحكام التشكيك وبراى فيه كثيراً مفاد اللام فتجربى عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ وصاحب حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك كعطفه بياناً ورواه البخاري في حاسته ولقد مررت لا يقال كل ما يقع في الوجود مشخص لا أنقول لو نظر لذلك لما كان العهد مفارقة للأداة قال وهذا في المعنى كالنكرة ولذلك يقدر بسبني وصفاً للشيء لا حالاً يعني

أن
الأفراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالجهد) أي من اللام نحو سوقاً وقوله
وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر إلى القرينة قيد في ذي اللام فقط إذا الجهد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة (قوله سواء) أي
في أن المراد من كل بعض غير معين (قوله مختلفان) أي لأن المنكر معناها بعض غير معين من أفراد الحقيقة والمعرف معناها الحقيقة
المعينة في الذهن وإنما أطلق على الفرد القرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فإفادة البعضية في الجهد بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة وهذا
الفرق الذي ذكره الشارح بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر فإن قلنا إن موضوعاً للماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهد بيتنا
معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وإن كان حاصله فالفرق بين المعرف بلام العهد الذهني والنكرة
كالفرق بين اسم الجنس المنكر كاسد وعلم الجنس كاسامة وذلك لأنه على القول بأن اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما
ما قاله الشارح وإن قلنا موضوعاً للماهية فالفرق ما قلناه وأعلم أن النكرة سواء قلنا إنها للفهوم أو للفرد المنتشر إنما تستعمل في الفرد
المنتشر وإنما الخلاف فيما وضعت له

(قوله ويوصف بالجملة) الاولى التفريع بالقام (قوله ولقد امر على التيمم الخ) غامض * فخصيت تحت قلت لا يعينى * عدل الى المضارع في امر قصد الى الاستمرار وقوله فخصيت تحت قلت أى فامضى ثم أقول لكن (٣٢٧) عدل الى الماضى دلالة على التحقق فكأنه قال

أمر دائما على التيمم عادته
سبي ومواظب على سبي
بأنواع الشتم فامضى ولا
أنتفت السه ولا اشتغل
بعلامه وأعرض عنه صونا
لما ألوجه ثم أقول لجماعة
الخلان انه لا يعينى وثم
حرف عطف اذا لحقها
علامة التانيث اختصت
بعطف الجمل وقوله
لا يعينى أى لا يريدنى بل
يريد غيرى من عناء اذا
قصده ويحتمل أن المراد
لا يهمنى الاشتغال به
والانتقام منه من عنائى
الامر اذا أهمنى والشاهد
في قوله يسبنى فان الجملة
صفة للتيم لان الشاعر لم يرد
لثبما معينا اذ ليس فيه
اظهار ملكة الحلم المقصودة
بالتمدح بها ولا الماهية
من حيث هي بقرينة المرور
ولا الاستغراق لعدم تأنى
المرور على كل لتيمم من
الثام بل الجنس في ضمن
فردمهم فهو كالنكرة فلذا
جعلت الجملة صفة لاحالا
قال ابن يعقوب ولم يجعل
تلك الجملة حال لان الغرض
أن التيمم دأبه السب ومع
ذلك تحمله القائل وأعرض
عنه وليس الغرض تقييد
السب بوقت المرور فقط كما

ويوصف بالجملة كقوله * ولقد أمر على التيمم يسبنى *

من المعرفة والعكس وكونه اسم كان ومعمولا أو لا الظن ونسبه ذلك ولهذا قال كالنكرة لانكرة حقيقة ومن معاملته معاملة النكرة وصفه بالجملة التى هي في معنى المنكر كقوله

ولقد أمر على التيمم يسبنى * فخصيت تحت قلت لا يعينى

فيسبنى نعت للتيم والمراد به فرد باعتبار عهده حقيقة المقدرة فيه ولم يجعل يسبنى حالا لان الغرض أن التيمم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه لاتقييد السب بوقت المرور فقط الذى هو مقتضى كونها حالية اذ هي مشعرة بالتحول في أصلها كذا قيل ولكن المناسب لقوله

* فخصيت تحت قلت لا يعينى * كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيث النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعينى انما يبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فحين دأبه السب ولو في غير حال المرور تأمله

أن التيمم لما لم تكن الاداة فيه لمعين يعرفه المخاطب صار شائعا بحسب الظاهر فعومل معاملة النكرة فصم وصفه وان كان معرفة يسبنى وان كان نكرة ولو عومل معاملة المعرفة لجعل حالا والحال في المعنى غير مقصود لان الحال يدل على الانتقال وليس ذلك مقصودا هنا ومن حيث اللفظ أيضا لا يتضح لكونه في حكم النكرة على ما سبق وسأنى الكلام على ذلك في الكلام على الحال ومثله في القرآن كثير كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى المستضعفين الى أن قال لا يستطيعون حيلة فان قلت لاى شئ فصل المصنف بين هذا وما قبله من العهد بالجنس وان كان هذا والاول عهديين قلت لان هذا وان كان عهديا فهو من حيث شفاعه في الظاهر كالجنس فجعل بعدهما لان فيه شيئا من كل منهما ولك أن تقول أقرب من هذا القسم شيئا بالنكرات ما اشتمل على الاداة الجنسية التي لتعريف الحقيقة فان شفاعها في نفس الامر وشفاع ما نحن فيه في الظاهر فقط فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات في الوصف وغيره ولا شك ان الامر كذلك لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه وقد يجاب بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة من غير نظر لافرادها وهي حينئذ غير مبهمة لكن لك أن تقول حينئذ فما الذى أفادته هذه الاداة (١) نسبة ما نحن فيه من التوسط بين العهد الشخصي والجنسى المعهود بالجنسى فان العهد قد يكون شخصا كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول وقد يكون جنسيا بمعنى ارادة جنس هو نوع لما فوه كقولك الرجل تريد به فردا من افراد الرجال المجازيين دون غيرهم وهذا يقع كثيرا في الكلام ولعل منه قوله تعالى أولئك الذين آتيناهم الكتاب فان المراد جنس كتب الله ليكون صالحا للتوراة والانجيل والزبور التى أوتياهم من تقدم ذكره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية وكذلك قوله تعالى ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب قال الرمنشبرى أى جنس كتب الله المنزل وتصير هذه الالف واللام عهدية جنسية استغرافية وعلى هذا فينبغى أن يجعل وليس الذ كر كالاتى من هذا القسم فان المعهود الذكر الذى قام بذاتها كيفيته المطالبة وذلك معهود جنسى لا شخصى كما سبق في ولقد أمر على التيمم * الثالث أن تكون الاستغراق واليه الاشارة بقوله

هو مقتضى الحالاسة لاشعارها بالتحول في أصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله تحت قلت لا يعينى كونها حالية لان المتبادر من قوله قلت لا يعينى أنه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فحين دأبه السب ولو في غير حال المرور وانتهى

(١) قوله نسبة ما نحن فيه الخ هكذا في الاصل وحسب العبارة فلعل فيها تحريفا كتبه معناه

وقد يفيد الاستغراق وذلك إذا امتنع على غير الأفراد وعلى بعضه تعالى إلى الإنسان إلى حصر الدين أمورا

(وقوله وقد يفيد الاستغراق) أي لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة ثم إن طاهر المصنف أن المعرفة بلام الحقيقة موضوع لا هي من الحقيقة وجميع الأفراد وأنه يفيد ههنا إطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتقدمة في الذهن فقط وأفادتها الاستغراق انما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الأفراد وأجاب الشارح عن تقرير هذا بما سبق وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال إن المراد أن المعرفة باللام الموضوع للحقيقة المتقدمة في الذهن قد يطلق على جميع الأفراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على أنه ليس المقصد الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد فيكون في الحل على الاستغراق وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة من حيث (٣٢٨) هي ومن حيث وجودها في بعض الأفراد ولا تتوقف على وجود القرينة

(وقد يفيد) المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق نحو أن الإنسان إلى خسر) أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكنت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق

(وقد يفيد) أي المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق) لجميع الأفراد وذلك بأن يشار إلى الحقيقة في ضمن كل فرد في أي محل وجدت فيه (نحو) قوله تعالى (إن الإنسان إلى خسر) فقد أشير فيه إلى الإنسانية في ضمن كل فرد من أفرادها ولم يشر إليها من حيث هي كافي قولنا الإنسان خير من البهيمة ولا إليها في ضمن فردا كما في ادخل السوق ولا إليها في ضمن فرد معين كافي أغلق الباب بل في ضمن الجميع بدليل الاستثناء الذي هو معيار العموم لأن شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو لم يذكر وإنما شرط ما ذكر لأن الحاجة إلى الاستثناء لا تحقق الا تحقق الدخول ولا يتحقق هذا الشرط إلا بالعموم وإرادة الجميع لأنه إن أريد البعض لم يسمم لم يتحقق دخول المستثنى في المستثنى منه فلا تحقق الحاجة إلى الاستثناء وإن أريد بعض معين لم يمتحج إلى الاستثناء لأن غيره لا يدخل واستثناؤه يطل أصل الدلالة وإن أريد بنفس الحقيقة لم يصح استثناء الأفراد لعدم تناول اللفظ لهافة من إرادة الجميع ليصح استثناء غير المراد مما دخل وإنما جعلنا الضمير في قوله وقد يأتى وقد يفيد ما دنا على المعرفة بلام الحقيقة لأن اللام المقاديرها العهد المذكور والاستغراق إنما تستعمل في المقامات التي لا تخلو عن ملاحظة الحقيقة على الوجه المذكور ولأن قرينة تفسير الأسلوب حيث قال وقد يأتى ولم يقل وللإشارة إلى كذا مع قرب العهد في معاد الضمير يدل على ذلك وأيضا إدخال هذين القسمين في قسم المشار بها إلى الحقيقة لا مكانه أولى في تقليص التقسيم من جعلهما قسمين من مطلق المعرفة باللام ولو صح أيضا وههنا نكتتان * أحدهما أن كلام المصنف يفيد أن أصل أقسام ما يتعرف باللام قسمان المعرفة بلام العهد الخارجي أصل لكل معين خارجي والمعرفة بلام الحقيقة أصل لما سوى ذلك لاقتصاره على ما على حسب ما جملنا عليه كلامه باعتبار المقام والقرينة كما بينا * والآخرى التنبه للفرق بين المحلى باللام المشار بها إلى الحقيقة واسم الجنس وبين التعريف بالعهد الذهني

وقد يفيد الاستغراق وإنما قال وقد يفيد لأنه يريد أن اللام الجنسية قد يفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها ومثله بقوله تعالى إن الإنسان إلى خسر فإنه عام بدليل الاستثناء منه

فرد إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد لعدم تناول اللفظ لها ولو أريد به بعض من الأفراد منهم وكذلك لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو أريد به بعض معين من الذين آمنوا لورد أن إرادة البعض دون البعض ترجيح بلام مرجح متعين إرادة جميع الأفراد ثم إن دلالة الاستثناء على الاستغراق بناء على القول أنه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه أما على القول بأنه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء عندئذ على الاستغراق فله سم (قوله فاللام التي لتعريف العهد) أي لتعريف المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفرع على إرجاع الضمير في قد يأتى وقد يفيد للمعرفة بلام الحقيقة أي فعلم أن اللام الخ إذا تفرع على الأرجح علم ذلك لانفسه (قوله أو الاستغراق) عطف على العهد والاستغراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو أن الاستغراق بأن

المعينة للاستغراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة في فرد فإنه يتوقف على القرينة الدالة على البعوضة فالقرينة فيه أقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضي أنه لا بد من قرينة معينة في هذا النوع أيضا كالذي قبله والحق خلافه لأنه إذا لم تقم قرينة على إرادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حمل على الاستغراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقد يحاب بأن الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل لفرده شيئا العدوى (قوله الذي شرطه دخول الخ) أي ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستغراق ثم إن ما ذكره شرط بالنسبة للاستثناء المتصل لا مطلقا وحاصل ذلك الدليل أن المستثنى منه كالإنسان يجب أن يكون المراد به كل

على مصدريته وهو عطف على تعريف (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله جل) أي مدخولها وقوله على ما ذكرنا أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني فالأصل أن لام الحقيقة هي الأصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل الكل خارج كما تقدم للمصنف واعترض بأن هذا تحكم ولم يجعل التي للعهد الخارجي من أفراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها إن الإشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدمه ذكر أصراحة أو كناية أو لعلم المخاطب به ويمكن الجواب بأنه إنما جعلت قسمًا ليكون التعيين فيها أشد من التعيين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد أصلاً مستقلاً على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد الخارجي أصلاً للكل فماعداهما من فروعهما وهذا الخلاف لا طائل تحته وذكر الحقيقة أنه إن قلنا إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت أل التي للعهد الذهني هي الأصل لأنها أبقى مدخولها على حاله وإن كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحضار كانت لام الحقيقة هي الأصل وماعداهما من فروعهما وذلك لأن معنى اللام الإشارة إلى معنى ما دخلت عليه فظهر لك أن جملة الأقوال خمسة (قوله والقرينة) عطف تفسير على (٣٢٩) ما قبله (قوله ولهذا) أي ولاجل كون لام العهد

الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله عائداً إلى المعرف باللام الخ) أي وليس عائداً على المعرف باللام مطلقاً لعدم إعادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة ومما يدل على أن الضمير عائداً على المعرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا إلى المعرف بطلق اللام تغيير المصنف الأسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل أو للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق تأمل (قوله

هي لام الحقيقة جل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا إن الضمير في قوله وقد يأتي وقد يفيد عائداً إلى المعرف باللام المشار به إلى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن

والخارجي أما الأولان فالفرق بينهما أن المحلى وضع الحقيقة مع الأشعار بوجودها في الذهن واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار أشعار بالذهن فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الأشعار به وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع للذهن لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فإلّا إذا لم تعتبر زيدا أي لم تراع له لم يلزم منه انتفاؤه عنك أي عن صحبتك وإنما انتفت مراعاته وإن اعتبرت عدمه ونفيه لزم انتفاؤه عن صحبتك هذا على القول بأن اسم الجنس وضع للحقيقة وأما على القول بأنه وضع للوحدة الشائعة فلا يحتاج إلى هذا الفرق لظهوره بادرالمدلول نعم يحتاج إلى هذا فيما اتفق من أسماء الأجناس على وضعه للحقيقة مثل المصدر كالرجعي ورجعي والقربي وقربي وأما الفرق بين العهديين فهو أن الخارجي مشارف به إلى حصة من الحقيقة واحدة أو اثنتين أو جماعة تقدم العلم بها والذهني مشارف به إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى وهذا الفرق بين العهديين إنما هو باعتبار معرفتهما وهما الشخص والحقيقة وأما الفرق بينهما باعتبار أنفسهما أي إفادة كون المشار إليه في الجملة معهوداً فهذا لا يبين بعد ولكيه غير محتاج إليه إلا من جهة المفادعه دنيته وهو معرفتهما تأمل

وكذلك خلق الأنساض عيضا ثم قال إن الاستغراق على قسمين * أحدهما حقيقى نحو عالم الغيب والشهادة فإن معناه كل غيب وكل شهادة وفي جعل هذين هذا القسم بحث سيأتى إن شاء الله

(٤٣ - شروح التلخيص أول) ولا بد الخ اعلم أن اسم الجنس المنكر إذا كان مصدراً فإنه يدل على الحقيقة قطعاً لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى كما أن اسم الجنس المعرف يدل عليها قطعاً من غير نزاع فيها وإن كان اسم الجنس المنكر غير مصدر كاسد ورجل ففيه نزاع قيل أنه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع للماهية إذا علمت ذلك فإلى سؤال حاصل أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس إما أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية من حيث هي أي من غير اعتبار تعينها وحضورها في الذهن وإما أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار تعينها وحضورها في الذهن فإن قلتم بالاول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المعرف والمنكر المصدر نحو ذكرى وبشرى ورجعى فإن كلامهم موضوع للماهية والقول بعدم الفرق باطل لضرورة الفرق بين المعرف والمنكر وإن قلتم بالثاني لزم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلى لأن كلامهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن وهذا البحث أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وأشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد الخ وحاصله أننا نختار الثاني وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلى وذلك لأن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة الحاضرة في الذهن والمشار إليه بلام العهد المذكور حصة من أفراد الحقيقة

* والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي كقولنا جمع الأمير

معينة في الذهن ولفظي بين الحقيقة والحصة منها (قوله لتمييز) أي اسم الجنس المعروف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية (قوله عن أسماء الاجناس النكرات) أي فان الإشارة بها إلى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة فبغير ضرورة أنها موضوع لها ولا يضع الواضع لفظ المعنى الا اذا كان حاضرا في ذهنه فالخضور جزء المسمى بالنسبة للام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ في الاول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبني على المشهور من أن المراد بالذهن ذهن الواضع وأما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدي في حواشي الاشموني من أن المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الخضور في ذهنه معتمدا في الاول على سبيل الجزئية وأما في الثاني فهو غير معتمد ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح لتمييز عن أسماء الاجناس النكرات أعني المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا مخالف لما مر من أن النكرة موضوعة لبعض غير معين من أفراد الحقيقة لان هذا بالنسبة للنكرة التي هي غير مصدر والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا بالاشارة بالوحدة فان اردت الوحدة أثبت بالهاء نقلت ضربة أو بالوصف نقلت ضربا واحدا وبذلك أيضا أن المصادر لا تتنى ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس المعروف بشاربه للحقيقة باعتبار الخضور صار بمنزلة علم الجنس فإنه أيضا موضوع للماهية بقيد الخضور فكل منهما معتبر فيه الخضور الذهني جزأ من الموضوع له فلهما الفرق بينهما قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الخضور والتعين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي ال فكان الواضع قال وضعت الرجمي للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بال بخلاف علم الجنس كإسمائه فإنه (٣٣٠) لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في

دلالتيه على التعيين والخضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجهرا للفظ وحاصله أن علم الجنس يدل على التعيين والخضور الذي هو جزء المسمى بجهرا للفظ واسم الجنس المعروف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف

لتمييز عن أسماء الاجناس النكرات مثل الرجمي ورجمي واذا اعتبر الخضور في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد فليتنا مثل (وهو) أي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (لحوج جمع الأمير (وهو) أي الاستغراق (ضربان) أحدهما (حقيقي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ لغة (نحو) قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة أي) عالم (كل غيب وكل شهادة و) الآخر من الاستغراق (عرفي) وهو أن يراد باللفظ كل فرد مما يتناوله ذلك اللفظ بحسب ما يتعاطاه فيه أهل العرف (كقولنا جمع الأمير

* والثاني عرفي كقولنا جمع الأمير

الجنس بالنكرة عندهم بفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجمي) الصاغة مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله ورجمي مثال لأسماء الاجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الخضور في الذهن) أي في المعرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتيازها) أي تعريف لأم الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) أي الخارج على (قوله إلى حصة معينة من الحقيقة) أي في الذهن والخارج هو لغة المخاطب (قوله ولام الحقيقة) أي من حيث هي فالقصد الفرق بين لام العهد والخارج على العلي والقسم الاول من أقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في المطول لا الفرق بين لام العهد والخارجي بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها كأميل (قوله وهو أي الاستغراق) أي من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الإرادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من إطلاق السبب وإرادة السبب (قوله بحسب اللغة) فيه نظر لأنه يقتضي أنه اذا أراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة بغيره وليس كذلك بل اذا أريد بالصاغة جميع أفرادها نظر إلى وضع الشرع أو بالفاعل جميع أفرادها نظر إلى وضع النكاه يكون الاستغراق حقيقة فالاولى أن يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بأنه انما اقتصر على اللغة لانها الأصل فلا ينافي ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل أن ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي اهـ عبد الحكيم (قوله أي كل غيب) أي كل غائب عما وكل شهادة أي كل مشاهد لما (قوله بحسب متفاهم العرف) أي بحسب فهم أهل العرف العام وأما ما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقي كما تقدم

الصاغية اذا جمع صاغية
بلده أو أطراف مملكته
فحسب لاصاغية الدنيا

الصاغية أي صاغية بلده أو أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغية الدنيا

الصاغية جمع صائغ وهو العالم بحرفة صياغة الحلي وشبهه (أي صاغية بلده أو أطراف مملكته) لان هذا هو المفهوم عرفا وهو المراد عند الاطلاق العرفي لاصاغية الدنيا والصاغية ان تنوسى فيه التجدد ولم يشعر بالحدوث كالمؤمن والكافر والعادل والجاهل فاللام فيه للتعريف لا موصولية لان صيغة الموصولية يجب أن يكون فيها معنى الحدوث لنسبها عن الفعل الذي هو الاصل في الصلات فصح التمثيل به للعموم باللام وان روعي فيه معنى الحدوث كانت اللام فيها موصولية فلا يصح التمثيل به الا لاطلاق

الصاغية أي صاغية بلده أو مملكته والحق في هذا انه عام أيضا ولكنه مخصوص بالعقل كقوله تعالى خالق كل شيء ثم جعل ذلك استغراقا عرفيا فيه نظرا لانه يقتضي أن العرف يقتضي عمومته وليس كذلك بل العرف يقتضي تخصيصه ببعض افراد وانظروا انه يريد بالاستغراق العرفي ان ذلك في العرف بعد استغراقا وليس يستغرق الجميع ما يصلح له بل بعض أنواعه (في تنبيهه) اعلم أن كون الالف واللام للعموم أو لامتيازهم مهمة يحتاج اليها في علوم المعاني وأصول الفقه والنحو ولم أر من المصنفين في شيء من هذه العلوم من حررها على التحقيق وهاتان إذا كرفوا عديتها تنبها المقصود وينبغي عليهما ما بهداهما والله التوفيق ﴿الاولى الالف واللام إما أن تكون اسما موصولا أو حرفا فان كانت اسما فليس كالمناقب لانه حينئذ داخل في الموصولات فله حكمها في العموم بجميع أحواله وهذه فائدة جليلة تستفاد منها أن غالب ما يستدل به من لأحصيه عددا من الأئمة في اثبات العموم أو نفيه من المشتقات المعروفة بالالف واللام مثل فائقوا المشركين الزانية والزاني والسارق والسارقة ليس من محل النزاع في شيء وانما النزاع في الالف واللام الحرفية بشروط ستأتي وليتنبه لفائدة جليلة أيضا أهملها النحاة أو أكثرهم وهو أن اطلاق أن الالف واللام الداخلة على المشتقات موصولة لا يصح لانها انما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد ما اذا أريد بها اثبوت فلا يخرج بذلك أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين اذا قصد بها الثبوت وخارج بذلك أفعال التفضيل وخارجت الصفة المشبهة فانما بقصد بها الثبوت ولذلك قال ابن الحاجب في نحو قوله تعالى وكأنا فيه من الزاهدين أن الالف واللام هي المعروفة لا الموصولة فلا حاجة لتقدير عامل وبهذا يعلم أن اطلاق أهل المعاني أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار ليس ما شاع على عمومته ﴿الثانية ما تدخل عليه الالف واللام الحرفية التي ليست شيئا مما سبق أقسامه الاول جمع تعميم أو ملحق به غير العدد أو جمع تكسير للقلة أو الكثرة سواء كان له واحد من لفظه أم لا نحو الزيد والعالين والارجل والرجال وأبا بيل وكذلك الداخلة على صيغة الاعلام بعد تنكيرها ما قصد الشركة على رأى الزمخشري حيث قال تدخل ال على العلم للشركة كما أضاف في قوله

• علازبنا يوم النقي رأس زيد كم • أو غير ذلك ومدلول كل منها الاحاد المجتمعة دالاعليها دلالة تكرار الواحد كما صرح به بدر الدين بن مالك في أول شرح الالفية وهو حق ودلالة الجمع على كل واحد من أفراد المطابقة وبكفيك فيه اطباق الناس على قولهم الجمع ككرار الواحد وبكفيك أيضا قولهم انه لا يجوز أن تقول جامر رجل ورجل ورجل في القياس قالوا انه لا فائدة في هذا التكرار لا غناء لفظ الجمع عنه فلو كانت دلالة رجال على رجل بالتضمن لكان قولنا رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم فائدة وهي الانتقال من دلالة التضمن الى دلالة المطابقة كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر الى النص ولما كان جائزا حسنا وتحقيقه أن اقترار رجال في الحقيقة لفظ رجل انما تغيرت هيئته فصار دالا على واحد ينصرف لكل منها وينصب الى كل منها انصبا بواحد ولا يكون دالا عليه بالتضمن لانه لم يوضع

(قوله الصاغية) أصله صوغية من الصوغ فخررت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والمراد ببلده بلده التي هو فيها (قوله أو أطراف مملكته) عبر عن المملكة بتماديها بالاطراف على طريق الكتابة أو يقال انه اذا جمع ما في الاطراف فأولى من كان في الوسط ومن عنده (قوله لانه) المفهوم عرفا لاصاغية الدنيا وذلك لان العرف لا يحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الحالية فيكون الحكم فيه على كل فرد من أفراد الحقيقة المقيدة لا على كل فرد من أفراد الحقيقة المطلقة كما في هذا المثال المذكور فان الصاغية بحسب حقيقةها شاملة لجميع صاغية الدنيا لكن القرائن خصتها بصاغية بلد الامير أو صاغية مملكته اذ يعلم العقل أن الامير لا يقدر على جمع صاغية الدنيا فتعين أن المراد بها الصاغية الموجودة في بلده أو في مملكته حيث جمع الامير صاغية بلده أو مملكته وقيلما جمع الامير الصاغية يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغية المخصوصة لا الصاغية المطلقة اه قرى

(قوله على مذهب المازني) القائل أن الداخل على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة (قوله والافعال الخ) أي والاتفل
 ان المثال مبني على مذهب بل على مذهب الجمهور فلا يصح لأن الداخل على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة
 (قوله وفيه) أي في هذا القيل المفيد أن الخلاف في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظرا (قوله لأن الخلاف) أي بين المازني وغيره
 وقوله في اسم الفاعل أي وكذا اسم المفعول (قوله بمعنى الحدوث) أي متبعا بمعنى الحدوث وإضافة معنى للحدوث بيانية وهو من
 ملازمة الدال للدلول أي إذا كان ملتبسا بالدلالة (٣٣٣) على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدوث باعتبار زمنه (قوله دون
 غيره) وهو ما إذا أريد بهما

دليل المثال مبني على مذهب المازني والافعال الخ في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لأن الخلاف
 انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصفة
 فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد ان تقسيم مطلق الاستغراق سوا كان بحرف
 التعريف أو غيره

الاستغراق لان الموصول مما يدل على الاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا يزيد اقصم التمثيل بها المطلق
 العموم نعم ان كررنا على مذهب المازني الذي يرى ان ال مطلقا تعريفا لا موصولة ولو مع المشتق
 الصريح صحت التمثيل للعموم باللام على كل حال فانه لم تأمله ثم أشار الى بيان وتحقيق في الاستغراق
 باعتبار الافراد وغيره فقال

لجموع الثلاثة وهو يضاهي اللفظ المشترك اذا استعمل في معانيه فانه يكون الاعلى كل منها
 بالمطابقة ويضاهي العام فانه دال على كل من افراده بالمطابقة وان كان القرافي قد أشكل عليه دلالة
 حتى قال مرة انه يدل بالتضمن ثم رجع عن ذلك فقال انه لم يتضح له دلالة والحق ما قلناه ويضاهي قول
 القرافي ان دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة لا يقال دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على
 تمام مسماه وليس رجل غمام مسمى الرجال ولا الفرد الواحد تمام مسمى العام لانا نقول التمام في مقابلة
 النقص فانما تعني بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئه فتمام المسمى كلي قد يكون له في
 الخارج جزئي واحد وقد يكون له جزئيات كل منها تمام المسمى وهو موجود في ضمنها كما ان غمام
 مسمى الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة وذلك يوجد كاه في الانسان وفي الفرس
 وغيرهما من أنواعه وكذلك المشترك يوجد تمام مسماه في كل واحد من معانيه ولا أعني ان لفظ
 الجمع كلي بالنسبة الى مفرداته ولفظ المشترك كلي بالنسبة الى معانيه بل أردت مثلا لا يبين لك ان تمام
 المسمى لا ينبغي أن يكون معه غيره ثم ان شئت اقتصرت على ذلك وقلت مدلوله رجل ورجل ورجل وليس
 الجمع موضوعا بطريق الاصاله بل الوضع للفرد والعرب استعملت أوزان الجمع سوغت بها المستعمل أن
 يجمع ما شاء على وزنها فلا بد أن يقال يلزم أن يكون الجمع وضع للفرد على انفراده وعلى هذا نقول
 الجمع هو المفرد بالمادة وغيره بالصورة وان شئت قلت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان
 أو أكثر والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة لانه ليس موضوعا لجمع الافراد ولفظ واضح بين الوضع
 للجمع ووبين الوضع لكل واحد بشرط غيره فان قلت لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة
 لكان قولك ما عندي رجال كقولك ليس عندي رجل في نفي كل واحد وليس كذلك بل هو اني المجمع
 قلت بل مدلول ليس عندي رجال ليس عندي رجل ورجل ورجل وأنت لو قلت ذلك لم يدل على انه
 لا رجل عندك لان الجمع كسكرار الواحد بالعطف بخلاف العدد فلو قلت جاءني رجال دل على كل واحد

الدوام والثبات والا كانت
 معرفة اتفاقا لانهم ما حينئذ
 من جملة الصفة المشبهة
 كذا في المطول قال عبيد
 الحكيم واصل قوله اتفاقا
 اشارة الى عدم الاعتماد
 بقول من قال ان اللام فيه
 أيضا موصولة كفا في المعنى
 (قوله نحو الخ) هذا مثال
 للغير ومثل العالم والجاهل
 الصائغ وحينئذ قال الداخلة
 عليه معرفة اتفاقا (قوله
 لانهم) أي الجمهور وهذا
 على كون ال في اسم الفاعل
 بمعنى الحدوث موصولة
 (قوله هذه الصفة) أي
 اسم الفاعل واسم المفعول
 وفي بعض النسخ هذه الصلة
 أي صلة ال وقوله فعل الخ
 أي وال المعرفة لا تدخل
 على الفعل (قوله فلا بد
 فيه من معنى الحدوث)
 أي لانه معتبر في الفعل
 فعلم من هذا انهما لا يكونان
 فعلين في صورة الاسم الا
 اذا قصد بهما الحدوث أما
 اذا قصد بهما الدوام كانا
 اسمين حقيقة ولم يكن

أحدهما فعلا في صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى
 الحدوث أو الثبوت وأن ال في الصائغ ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) أي قال الكلام صحيح لان المراد أي
 لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعابه فقوله وهو قسمان فيه استخدام أي والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بالقسمان
 وحينئذ فالتمثال صحيح ولا يحتاج لتخرجه على القول الضعيف وهو قول المازني (قوله أو غيره) أي كالأضافة والموصول

والموصول أيضاً بما يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب القائم إلا عمرا

بالمطابقة ولو قلت جاني ثلاثة تريد الرجال دل على كل واحد بالتضمن ولو قلت جاني رجال ثلاثة كنت واصفاً للآحاد بصفة هي للجموع لأن الآحاد في الأثبات تستلزم المجموع ولو قلت جاني ثلاثة رجال كان معناه كل منهم رجل وقد نازع الاخفش فقال في ركب ونحوه أنه جمع * القسم الثاني اسم جمع سواء كان له واحد مراد فله أو لم يكن مثل ركب وصحب وقوم ورهط قال بدر الدين بن مالك أنه موضوع لجموع الآحاد وما قاله حسن لأن اسم الجمع وضع في الأصل وله مدلول وهو الأفراد فكل منها جزء مدلوله كأن (١) التخت لما كان اسماً الذي أجزأه كان مدلوله مجموعها وكان الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع فإن الوضع في الأصل للفرد وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتضمن لأنه جزء المدلول * القسم الثالث اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة تاء التأنيث وليس صدرها ولا مشتقاً منه مثل تمر وشجر وغير ذلك مما لم تلزم العرب فيه التأنيث احترازاً مما التزمه فيه كتخيم جمع نخمة فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع وسماء ابن مالك اسم جمع فانه حين ذكر أسماء الجموع عده منها ومثله بنمر ونحوه وسماء في شرح الكافية اسم جنس لا اسم جمع كما فعل الجمهور وكذلك في أول باب أمثلة الجمع من التسهيل في بعض النسخ واختلف في مدلوله على أقوال أحدها وهو الذي يظهر أنه يصلح للواحد والتثنية والجمع لأنه اسم للجنس والجنس موجود مع كل من الثلاثة وقد حكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد وقال به الكوفيون سواء كان الواحد مدركاً أم مؤثراً قال الراغب في مفرداته النحل يطلق على الواحد والجمع وهذا أوضح الأقوال بل لا ينبغي أن يقال صالح للواحد والجمع بل يقال موضوعه الحقيقة ليعصدق اسم التمر على بعض ثمرة واحدة لأن الجنس موجود فيه * الثاني أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جني وتبعه ابن مالك حيث قال في الحكم أنه اسم جنس جمعي لا يطلق على أقل من ثلاثة * الثالث أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة فنقل ذلك عن الشاويين وابن عصفور وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع ولاجل ذلك أورد شرح سيبويه على قوله باب علم ما الكلم من العربية وقفاً وانما هي ثلاث اسم وفعل وحرف ثم أجابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعاً ولا يدل لمن قال أنه لا يطلق إلا على الجمع أن سيبويه انما ذكر ذلك في باب الواحد الذي يقع على الجمع لأنه لم يقل لا يقع إلا على الجمع ولا يدل له أنهم عند إرادة الواحد يأتون بالتاء لأن التاء يؤول في التنصيص على الوحدة وإزالة احتمال التعدد كما يؤول عند إرادة جمع القلة بالالف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان على إرادة الواحد بل قد يراد الجنس وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناهما وقد يراد الجمع وهو رعاية اللفظهما * الرابع المثنى نحو الزيد والرجلين والضاربين والركبتين وما ألحق به من نحو اثنين فدلالته على كل واحد كدلالة الجمع على أفراده على ما سبق * الخامس الاسم الدال على الحقيقة وأفرادها متميزة وليس له مؤنث بالتساوي مثل رجل وأسد وفرس قد يقال أنه قصد فيه الجنس مع الوحدة ما لم يقترن بما يزيلها من تثنية أو جمع أو عموم وبه جزم الفراء في المستصفي والقرافي وإليه أشار السكاكي عند الكلام على تعريف المسند وجزم به الكاشي وهو الظاهر وينبغي تثنيته وجمعه وصحة قولك ما عندى رجل بل رجلان وقواهم أن واحداً من قولك جاف رجل واحد كيد وأنه لا يصح عندي رجل عاقلون أو رجل كثير ويحتمل أن يقال أنه لا عم من الواحد وغيره بدليل صحة قولك رجل خير من امرأة لا تريد إلا الجنس وقول النحاة لا اتى اتى الجنس في نحو لا رجل ويقولون أنه لنفى الحقيقة ولذلك لا يصح أن تقول بل رجلين ولأنه كلى والكلى لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد ولأن الزمخشري قال في قوله تعالى ثم يخرجكم طفلاً أنه وحده لفظاً لأن الغرض الدلالة على الجنس ويحتمل يخرج كل واحد منكم طفلاً

(قوله والموصول أيضاً الخ)
من تمة قوله ولو سلم الخ (قوله
مما يأتي للاستغراق) أى
لأن الموصول كالمصرف
باللام يأتي لبيان أربعة
فالأصل فيه العهد والجنس
قاله عبد الحكيم (قوله
نحو أكرم الذين يأتونك
الخ) أى فالمراد كل فرد من
الأتين لك بدليل الاستثناء

(١) التخت هكذا في الأصل
بمشتاتين بينهما مبهمة وحرره
وانظر معناه كتبه مصححه

يريد واحد طفسا لان المراد بالجنس لا الوحدة وهذا وان لم يكن صحيحا في نفسه لان طفسا يستعمل للجمع
 والمفرد اذ لا يستفاد منه انه يرى أن نحو طفل ورجل لا يختص به الواحد وكذلك قوله تعالى واجعلنا
 للثقلين اماما ويشهد له ايضا ان الامام صرح في المحصول بأن الانسان مطلقا ليس لوحدة ولا كثرة وقال
 الرحشري ايضا في قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد الاسم الحامل للمعنى الافراد
 والتنزيه دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به من ماهو والعدد
 شفع بما يؤكده دل على القصد اليه ألا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك
 تثبت الالهية لا الوحدة انية اهو هو كالصريح في أن محور رجل يحتمل الوحدة والتعدد ولا ينافي هذا قولهم
 ان ذكر الواحد كيد لان لقائل أن يقول المحقق فيه هو الجنس ولكن الغالب استعماله في المفرد فصار
 الذهن يتبادر اليه فيكون الواحد كيد لانه أزال احتمالا مرجوحا وقول المصنف فيما ساقى ان أداة
 العموم تدخله مجردا عن معنى الوحدة قد يتعلق به مدعى الوحدة لان التجريد عن اشئ فرع الكون فيه
 وقد يتعلق به منكره لانه لو دل عليه بالماتفسير عن موضوعه بالأداة كما تستكلم عليه ان شاء الله تعالى
 * السادس الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة وهو مؤنث لا طباقهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه
 وبين واحد التاء * السابع الاسم الدال على الحقيقة من حيث هي ولا يتميز بعضها عن بعض وليس
 لها مؤنث ولا اشكال أنه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد مثل الماء والعسل في الاعيان ومثل الضرب
 والنوم في المصادر سواء كانت موضوعا بالتاء مثل الرحلة أولا * الثامن ما كان كذلك الا أن فيه التاء
 من أصل الوضع مثل ضربة واستخرجة فهذا مدلوله الوحدة بلا اشكال * التاسع ما كان عددا مثل
 الثلاثة فهذه انص في مدلوله وهو موضوع لجموعها ودلالته على أحدها بالتضمن كما تقدم في اسم الجمع
 بل أوضح ويظهر أن الملقب بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك مثل عشرين الى التسعين فيدل على
 الأحاد بالتضمن كاسم الجنس وان أعطيت في الاعراب حكم جمع السلامة في القاعدة الثالثة دلالة العام
 على افراده بالمطابقة على ما سبق ومحل تقريره علم أصول الفقه في الرابعة اسم الجنس يطلق باصطلاح
 الحاشية على ما الفرق بينه وبين واحد التاء اثبت أو بقاء النسب على ما سبق ويطلق عند الأصوليين على
 جميع الاقسام السابقة ما عدا الجمع والمثنى وسبب ذلك أن النحاة يتطرون فيما يتعلق باللفاظ
 والأصوليون أكثر نظرهم في المعاني فيطلقون الجنس على كل من الكليات السابقة يعنون بالجنس
 ما لا يمنع نفس تصورهم عنه من وقوع الشركة فيه جنسا كان أم فوطا أم فصلا أم خاصة أم عرضا عاما أم
 مستقافا أو قومه أو في ذلك فان حقيقة الجنس في الاصطلاح المفعول على كثيرين مختلفين بالنوع في
 جواب ما هو وما اصطالحوا عليه يقع أيضا في كلام النحاة الا تراهم يقولون الالف واللام الجنسية يعنون
 جميع ذلك * الخامسة اذا دخلت الالف واللام المذكورة على شئ مما ذكر غير مثنى صار عاما على الصحيح
 في الجميع بما ساند كره من الشروط لا يقال كيف يعبر نحو جلسة مع انها لوحدة لما ساقى أما ان كانت
 جمعا فالأصوليون كالمنطقيين عليه الاشارة يسيرة وأما ان كانت اسم جنس وما أشبهه في الدلالة على
 الحقيقة فكذلك على الصحيح وهو الذي ذكره أصحاب السافعي رضي الله عنه وعنهم وعولوا عليه واختاره
 ابن الحاجب والا كثرون وقيل ليس بعام الا بقرينة وهو رأي الامام نضر الدين في أكثر المواضع وقيل
 ان كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحد التاء وكان لا يوصف بالوحدة كالماء والذهب فهو عام وان كان
 يتميز بالشخص كالرجل والدينار فليس بعام الا بقرينة كقولنا الدينار أفضل من الدرهم علم العموم فيه
 بقرينة التسعير قاله الغزالي في المستصفي واختاره الشيخ تقي الدين القشيري والمريسي ومحل الاستدلال
 لذلك أصول الفقه * وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد الى الجمع فهو رتبة بينهما وأما المثنى فلم أر من
 تعرض له الا القرافي فإنه قال انه كالجمع في العموم ومن الجيب أنه قال لا يفهم العموم من اضافة

التثنية في شيء من الصور سواء كان المفرد يعبر أم لا فإذا قال عبد أي حران فلا يتناول الأعبدين وكذلك لو قال مالاى فالفهم ينبوع العموم في التثنية جدا بخلاف الجمع والمفرد اهـ والاضافة والتعريف في ذلك على السواء فكلامه الاول لا يجتمع مع الثاني وفي كل من الاطلاقين نظر والحق التفصيل فان ما ذكره في عبد اي حران صحيح يجب القول بعثله في قوله العبدان حران لان المفرد يعبر لارادة الحقيقة وصلاحيته المفرد لها والجمع يعبر لصلاحيته لاستيعاب الافراد والتثنية وان صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول اليها مع مجاورة المفرد والقصور عن الجمع قرينة لارادة اثنين معهودين لكن قد توجد التثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم أو مشتملة على قرينة ارادته ولا تكاد تجد ذلك الا في اثنين بينهما تواصل تام ويمكن الاستدلال به بقوله تعالى والذان باتياها منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المؤمنان بسيفيهما فانه يعبر كل اثنين ومؤنين وهذا وان لم يكن مما نحن فيه لانهما موصولان لكن يشهدان لما نحن فيه من تثنية ما فيه الالف واللام الحرفية وكذلك قوله تعالى فأصلحو اي اخويكم يعبر كل اخوين وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وكذلك رجلان تصابا في الله هو وان لم يكن عام اللفظ فهو عام المعنى وأما نحو لبيلك ودواليك فقال أبو عبيدة انه عبر فيه بالمتنى عن الجمع والذي اختاره الوالد فيه انه اكتفى فيه بأول العدد كقوله * لو عذق قبر وقبر كنت أكرمهم * وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عموم به بالاضافة وان كان متنى في اللفظ § السادسة دلالة العموم على كل من هذه الاقسام كلية بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان أم اثباتا وان كان في النفي لا يرتفع الحكم عن كل فرد بخلاف الاثبات على ما يأتي تحقيقه في عموم الساب وسلب العموم بخلاف ما ذكره من قولهم ان الحكم في النفي على المجموع § السابعة ادا ثبت العموم في هذه الاقسام على سبيل الكلية فكل منها يعبر بمدلوله فالاداة الداخلة على اسم الجنس وكل ما يصلح لواحد وغيره على السواء كالرجل ان قلنا انه لا يدل على الوحدة يعبر برب الا حاد بالانتماء فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي ليست واحدة ولا متعددة مع ملاحظة وجوده في الجزئيات ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها فاذا قلت الماء يروي الا الحار فقد حكمت على مطلق الماء الموجود في ضمن الجزئيات ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفراده وهذا لا ينافي قولنا دلالة العموم كلية لان ذلك أعظم من أن تكون كايته باللازم أو غيره وكذلك الصلاة مطلوبة الا في وقت الكراهة والانسان في خسر الا المؤمن ان لم نجعله للوحدة أو جعلناه لها ولكنه مجرد منها عند ارادة العموم وهذا فيما لا يتميز أجزاؤه كالماء أوضح منه في المميز كالانسان والفرس وهو في المصادر أوضح منه في غيرها فان قلت اذا كان شمول الافراد لازما للحكم على الجنس لزم ان تكون الاداة الجنسية تساوى الاستغراقية في استيعاب الافراد لانها للجنس الذي لا يفارق شيئا من جزئياته قلت من هنا توهم كثير أن النكرة في سياق الاثبات للعموم وتقل ذلك عن الحنفية ولذلك توهم ابن جني ان أسماء الاجناس لا تستعمل غالبا إلا بحجاز العدم امكان استيعاب أفراد الجنس غالبا وليس كذلك لاننا نقول الجنسية جزم وقصد المنة كالم فيها الى الجنس ولم يلاحظ الافراد واستلزام الجنس للافراد ازالة ما يدل عليه التنكير من التقييد بوحدة أو غيرها من معاني التنكير وأما الاستغراقية فالاسم بعدها في الدلالة على الجنس لم يمنع ما منع والحكم عليه غير مقصود لذاته بل للافراد وهو يشابه الكناية في أن الحكم فيها على شيء والمقصود ملزومه اذا تقرر هذا فعموم اسم الجنس المعروف بالالف واللام أقوى من عموم الجمع لانه ادعاء لشيء بدليسه كاذ كره البيانين في غير موضع وعموم الجمع ادعاء نحول الاسم للافراد بغير دليل ويتلخص أن عموم المفرد أقوى عند البيانين لان دلالة الالتزام عندهم أقوى وعموم الجمع أقوى على ما تنص به قواعد الاصوليين لان دلالة المطابقة عندهم أقوى ودلالة العام في الجمع مطابقة لكن يخدم فيه ما سيأتي عن امام الحرمين وسيأتي تحقيق

هذا الموضع عند قول المصنف واستغراق المفرد أشمل والداخل على الجمع هل تصير أحادا أو تصير
جزئيات العام مفردات أو تم في رتب الجوع السالبة ان كان جمع سلامة والمكسرة ان كان جمع
تكسير فيه خلاف مشهور وعليه ينبنى التخصيص فعلى الاول يجوز الى أن يبقى أقل ذلك والداخل
على المثني كالداخل على الجمع والداخل على اسم الجمع ان قلنا ان أداة العموم تستغرق مراتب الجوع
ولا تصير أحادا فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى وان قلنا ان أداة العموم تقاب الجوع
أحادا فلا يلزم القول بمثله في اسم الجمع لان الجمع على ما سبق مدلوله الأحادي بدل على كل منها بما دلت
دون صورته (١) فليس فيه اذا دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع فان لكل واحد من
جزئياته هيئة اجتماعية ذات أجزاء وكذلك الدخلة على الأعداد مثل العشرة فيعم جزئيات العشرات
وأسماء الجوع بالمطابقة غير انما تدل على أجزاء كل عشرة واسم جمع بالنضم وحاصله ان نحو العشرة
والركب يعم الأحاد تضيما ويعم الجوع والأعداد مطابقة والجمع يعم أحاده مطابقة فان قلت قد حكيم
الخلاف في أن صيغة العموم تقاب الجمع أحادا أولا فادا كان مدلول الجمع أحادا متبوعا قلت نحن وان
قلنا ان الجمع يدل على الأحاد بالمطابقة فلا يجمع كالأحاد من كل وجه فان رجلا أفاد كل رجل دلالة
غير مطابقة بل منضم اليها اجتماعه مع غيره سواء قلنا ان الجمع وضع لذلك أم ان هذا وظيفة المستعمل
بخلاف رجل ورجل فان كل واحد من المحكوم عليهم لا تعرض فيه لغيره فثبت قولنا ان
لأرجال سلب معنى الجمع معناه انه صار الحكم فيه على كل انسان مطلقا وقولنا انه باق على معنى الجمع
معناه انه حكم فيه على كل انسان مع غيره ولذلك لا يجوز التخصيص الى الواحد وبعاءة تروى على ذلك فوائد
أخر محلها علم أصول النطق وأما الدال على الوحدة كالضربة وكالرجل ان قلنا انه موضوع بقيد الوحدة
وكالتمر والبقرة فيعم الوحدات ولا ينافي ذلك العموم فاذا قلت الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة واحدة
تؤلم وانما ينافي العموم أن لو كان معناه واحدة من الضربات تؤلم وليس كذلك واذا انضمت ذلك فيما
هو صريح في الوحدة فانقلبه لما هو ظاهره ما يكون أوضح كقولك الرجل يشبع رغيف وسأني الكلام
على هذا البحث فان المصنف ذكره وانما حقق هذا النحل كل ما أشكل على من لا أحصيه عددان
الأئمة المتقدمين والمتأخرين من أنه كيف يجمع العموم مع جمع القلة والاول يستغرق الافراد والثاني
لا يجاوز العشرة لانا نينا أنه يجتمع مع ما يجاوز الواحد فاجتماع العموم مع ما لا يجاوز العشرة أوضح فاذا
قلت أكرم الزيد بن فعنه أكرم كل واحد مجتمع مع تسعة أو دونها الى اثنين بخلاف أكرم الرجال
فعنه أكرم كل واحد منهم منضم الى عشرة فأكثر ويجوز التخصيص في نحو الضربة الى أن يبقى
واحد وفي نحو الزيد بن الى أن يبقى ثلاثة وفي نحو الرجال الى أن يبقى أحد عشر ان فرعنا على جواز
التخصيص الى أن يبقى فرد من أفراد العام وفرعنا على أن معنى الجمعية باق في الثامنة بشرط في عموم
الاسم الذي تدخل عليه هذه الاداء أن تكون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض والجزء والنصف
والثلث بالنسبة الى الباقي فاذا قلت أخذت البعض من الدراهم وأكلت الثلث من الرغيف لا يتخيل
أحد أنه يعم البعض والاثلاث وان كان دخلا في إطلاقهم وانما لم يعم لان هذه الكلمة انما تستعمل
غالباً لارادة عدم الاستيعاب ولذلك احتاجوا الى تأويل قوله وان يك صدقاً يصيبكم بعض الذي يعدكم
وقول الشاعر
لولا الحياء ولولا الدين عبتكما * ببعض ما فيكما اذ عبتا عورى

(١) قوله فليس فيه الخ
هكذا في الاصل وفي الكلام
نقص فليحرق كنهه معناه

فمن قائل هو على سبيل التنزل ومن قائل هي فيه بمعنى كل ولم نأخذ الجواب بان هذا اسم أضيف فيعم
جميع الأبعاض فان قلت قد قال المنطقيون ان الجزئية المستورة ببعض لا تنافي صدق الكتابة
لصحة بعض الانسان حيوان قلت ونحن لاننفي امتناع الصدق وانما ندعي العلية نعم البعض والجزء
والثلث قد يعم كغيره من الاسماء كقوله الثلث أكبر من الربع والبعض لا يطلق على الكل وكذلك

(قوله واستغراق المفرد أشمل الخ) هذه مسألة مستقلة وفائدة جديدة لها تعلق (٣٣٧) بما قبلها وحاصلها أن اسم الجنس المفرد إذا

دخلت عليه أداة الاستغراق
كان شموله للأفراد وتناوله
لها أكثر من شمول المتني
والجمع الداخل عليهما أداة
الاستغراق ومما دام المفرد
ما هو مفرد في المعنى سواء
كان مفردا في اللفظ أيضا
أولا كالمجمع المحلى باللام
الذي بطل فيه معنى الجمعية
فمحو لا تزوج النساء فإن
المراد واحدة من النساء
والمراد بالجمع ما كان جمعا
في المعنى سواء كان جمعا في
اللفظ أيضا أولا لمحو قوم
وربط واعتراض بأن هذا
منقوض بقولك لا يرفع
هذا الخبر العظيم كل رجال
فانه أشمل من قولك لا يرفعه
كل رجل لانه يلزم من كونه
لا يرفعه الجمع انه لا يرفعه
الواحد بخلاف العكس
وبقولنا هذا الخبر يشبع
كل رجال فانه أشمل من
قولنا هذا الخبر يشبع كل
رجل لانه يلزم من كونه
يشبع الجمع أن يشبع
الواحد بخلاف العكس
فلا ينبغي أن يطلق القول
بأن استغراق المفرد أشمل
بل تارة يكون استغراق
أشمل وتارة يكون استغراق
غيره أشمل كافي المثالين
السابقين وأجيب بأن
المراد الاشتمالية بحسب
الوضع والنظر الى المدلول

(واستغراق المفرد)

(واستغراق المفرد) في مدلوله المحقق بأداة العموم من حرف التعريف أو غيره كالنبي

إذا أريد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم التلت كثير أي كل مال قلته في
الأيضا كثير وإذا قبل البعض البعض فتارة تكون معه قرينة يمكن معها القول بالعموم كقولك
البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض أي كل واحد من
الآخر وتارة تكون معه قرينة تنافي العموم كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض إذا يمكن
تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الآخر بل البعض الأول المفضل جميعهم الأواحد أو جماعة
مستويين والثاني المفضل عليهم أجمعين إلا النبي محمد صلى الله عليه وسلم أو المراد البعض الأول النبي
صلى الله عليه وسلم والثاني من عداه وقد أطلقنا في هذه المسئلة لفظ البعض والكل تبعاً لكثرة
الاستعمال وإن كان الأكثر منه وادخل الالف واللام عليهما ومما يلحق بالبعض في الاستثناء
من العموم في بعض المواد لفظ إلا أن فانه لا يقبل التعدد فلا عموم فيه إذا قلنا إن الالف واللام فيه
للمعصور كما هو رأي الشيخ أبي حيان فان قلنا زائدة فليست مما نحن فيه في شيء ❦ التاسعة يستثنى من
الأداة المسد كورة الالف واللام التي في التي والذي وفروعه ما على القول الضعيف انها للتعريف فانه
لا يطرقة الخلاف في الالف واللام الا خلفه على اسم الجنس بل الموصول الذي هو الذي والتي مقتض
لعموم وهو في العموم أقوى من عموم الجمع المعروف والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع ويشترط
فيهما أن لا تكون عهدية ولا قصد بهما مجرد الجنس ولا زائدة ولا عوضا من مضاف اليه مع وجودها أن
يجوزناه ولا هي للصفة ولا للعلية وذكرنا هذا الأخير وإن كانت الأداة فيه عهدية على المشهور لأن
من الناس من قال انها غير عهدية ❦ العاشرة تقر أن الالف واللام للعموم عند عدم العهد وليست
لعموم عند قرينة العهد لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه أو الأصل أنها
موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم ارادته فيه نظر وكلام الأصوليين فيه مضطرب ومن أخذ
بطواهر عبارتهم حكم في ذلك قولين ويظهر أثرهما فيما إذا لم تقم قرينة على ارادة عهد وشككنا في أن
العهد مراد أولا هل نعمله على العموم أولا والظاهر الأول فان قلت إذا كانت القرينة تصرف الى
العهد وتنزع من الجمل على العموم فمسلما جعلتم العام بالالف واللام مصر وفا الى العهد بقرينة السبب
الخاص وقلتم ان العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ قلت تقدم السبب الخاص قرينة في أنه
مراد لا أن غيره ليس مراد فحين نعمل بهذه القرينة فنقول دلالة هذا العام على محل السبب قطعية
ودلالته على غيره ظنية اذ ليس في السبب ما يثبت اولاً ما ينفى فيها ❦ الحادية عشرة ما كان دالاً على
الحقيقة كما ذكرنا ينبغي أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا بقيد ولا يقال هو موضوع للجمع أو الواحد أو
التثنية قال الامام في البرهان قال بعض من حوّم على التحقيق ولم يرد مشرعه ان المصدر صالح
للمجموع وهو في حكم اللفظ المشترك بين سميات فهو يصلح لأحدها على البدل وهو زلل وذهول عن
مدلول الحق وذكر كلاماً معناه ان المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله في الواحد أو الجمع أو
التثنية على البدل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة ونقل عن سيوريه في قول القائل ضربه ضرباً كثيراً
ان كثيراً صفة والموصوف لا يشعربالصفة ولو كان الموصوف يشعربالصفة لاستغنى عنها بجرى مجرى
التأكيد ص (واستغراق المفرد)

(٤٣ - شروح التلخيص أول) المطابق والاشتمالية في المثالين المذكورين بالالتزام لان الحكم على الكل يستلزم
الحكم على كل واحد على أن الكلام في الاستغراق المفاد بالمفرد أو بالجمع والمفيد للاستغراق في المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل

أشمل من استغراق الجمع بدليل أنه لا يصدق لرجل في الدار في نقي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لرجال في الدار

الجمع واعلم أن هذا انما يرد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد أشمل قضية كاية كما هو المنبأ من كون موضوعها مصدرا مضافا أما على جعلها جزئية أي قد يكون أشمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك (قوله سواء كان بحرف التعريف) أي سواء كان المفرد ملتصقا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله أو غيره كحرف النفي في النكرة ولاجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستغراق المفرد المحلى باللام (قوله يتناول كل واحد) أي سواء كان منفردا أو من أجزاء التثنية أو الجمع فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنية وآحاد الجمع وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده (٣٣٨) وهي جزآن أو أجزاء هي آحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم

بمخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها الذي هو المفرد وایضاح ذلك أنك إذا قلت لرجل في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد منفردا أو من أجزاء التثني أو من أجزاء الجمع فلا يصح لك أن تقول حينئذ بعد بدل رجلان أو رجال وأما قولك لرجلين أو رجال في الدار فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار التثني أو فردا أو فردين بالنظر للجمع فتحصل من ذلك أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستغراق التثني يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع

سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق التثني والجمع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد والتثني انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لرجل) فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان

(أشمل) من استغراق التثني والجمع في مدلولهما وذلك أن المفرد يتناول كل فرد فرد فيستغرق حكمه آحاد التثنية والجمع لتركب كل واحد من آحادهما من جزأين أو أجزاء هي آحاد المفرد التي استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط حكمه على جزئها وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط حكمه جزأه الذي هو مدلول المفرد وهذا ينحصر (بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) لأن النفي فيه انما يتسلط على الجنس المقيد بكونه في ضمن جماعة من أفرادها فالتثني للجنس من حيث الجمعية ولا ينافي ذلك بقاؤه من حيث الفردية فيصح النفي المذكور (دون لرجل) لأن النفي فيه يستلزم على الجنس في الجملة ولا يتحقق نفيه في الدار رجل أو رجلان وكذا يصح قولنا لرجلين إذا كان فيهما واحد مثل ما قرر في الجمع ولا يخفى أن هذا انما يظهر ككل الظهور أن فلان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة وأما أن قلنا وضع للوحدة الشائئة فيقال فيه أيضا أن النفي متسلط على الجنس في ضمن الوحدة فلا ينافي

أشمل بدليل صحة لرجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان) ش هذا الكلام هو الذي دعانا إلى تقديم تلك القواعد السابقة وهذه العبارة من المصنف سبقه إليها السكاكي والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الرمنشيري عند الكلام على قوله تعالى كل آمن بالله وملائكته وكتبه وقرآن ابن عباس وكتبه يريد القرآن أو الجنس وعنده الكتاب أكثر من الكتب فان قلت كيف يكون الواحد بدأ أكثر من الجمع قلت لأنه إذا أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في واحد ان الجنس كله لم يخرج منه شيء وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من المجموع اه قلت لاشك ان قولنا استغراق المفرد أشمل تارة يعني به ان المفرد دل على فرد زائد لم يدل عليه الجمع وتارة يعني به ان مجموع جزئيات المفرد أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع وتارة يعني به ان دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه إذا تقرر ذلك فنقول للمفرد والجمع أحوال الأول أن يكونا مثبتين فالقول بان استغراق المفرد في هذه الحالة أشمل ان عني به أنه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بجميع قطعنا لان قولك جاء الرجال استوعب جميع أفراد الرجل فليس في قولك قام الرجل زيادة عليه وأما ما يخیل من ان الاعراب والعالمون والذين جوع وهي أعم من العرب والعالم والذي فغير صحيح لان الاعراب جمع للعرب

بمعنى

انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله والتثني

انما يتناول كل اثنين اثنين) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد (قوله والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة) أي وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين وانما كان استغراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لان الاستغراق عبارة عن شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول مبنغة الجمع جماعة وكذا يقال في التثني (قوله بدليل صحة الخ) المراد بالصحة الصدق أي وبدليل صحة كل رجال جاز في مع تخالف رجل ورجلين دون كل رجل جاز في

(قوله وهذا) أي ما ذكره
 المصنف من أن استغراق
 المفرد أشمل من استغراق
 المنفية كما في المثال (قوله
 فلا) أي فلا يسلم الشمول
 (قوله بل الجمع المعسرف
 بلام الاستغراق) فهو أن
 المسلمين والمسلمات الآية
 فإن المراد كل فرد ونحو
 والله يحب المحسنين وعلم
 آدم الأسماء كلها ونحوه
 أحب المسلمين الأزيد فان
 المراد كل فرد لا كل جمع
 واللقيل الالجمع الغلاني
 (قوله يتناول الخ) أي
 وحينئذ فهو مساو للمفرد في
 الشمول فلا تصح دعوى
 المصنف أشملية المفرد على
 الجمع فيما إذا كان الجمع
 معر فبلام الاستغراق هذا
 حاصل اعتراض الشارح
 على المصنف وقد يجاب
 بأن لام الجنس إذا دخلت
 على جمع أبطلت منه معنى
 الجمعية فصار مساوياً للمفرد
 في الشمول فكلام المصنف
 تبعاً لعملاء المعاني على
 تقدير ما إذا بقي الجمع على
 معناه الأعلى ولم يبطل منه
 معنى الجمعية التي أطلقها
 ثلاثة أفسر ادخول ال
 الجنسية عليه وكلام علماء
 الأصول والنحو والتفسير
 فيما إذا زال منه معنى
 الجمعية بدخول لام التعريف
 عليه فظهر لك من هذا أن
 الخلاف الواقع في أن الجمع
 أحاده أفراداً وجموعاً والحق

وهذا في التنكرة المنفية مسلم وأما في المعترف باللام فلا بل الجمع المعترف بلام الاستغراق يتناول كل
 واحد من الأفراد على ما ذكره كثرة الأمثلة والأصول والنحو ودل عليه الاستغراق وأشار إليه أئمة التفسير
 ذلك بقاؤه في ضمن الجمعية والاثنيانية على حد ما تقر في تسلطه على الجنس في ضمن الجمعية
 والاثنيانية فإن توجهه إلى الخصوصية في الكل لم يناف ذلك بقاء الجنس في غير الخصوصية وإن
 توجهه إلى الجنس في الكل لم يبق في خصوصية ما وكلا الاستعمالين موجود فيصيح لأرجل بالتثوين
 أي واحد إذا كان ثم اثنين أو جماعة ولا رجاء ولا لاجاعة ولا اثنين إذا كان ثم واحد نعم
 استعمال المفرد في نفي الجنس أكثر من استعمال غيره ويتمحض المفرد لنفي الجنس عند بقائه مع لا ثم إن
 سلم كون المفرد أكثر استغراقاً فليما ذكر لأن النفي في غيره منسلط على الخصوصية فلا يلزم منه كون
 المفرد المعترف في الإثبات أكثر استغراقاً من غيره فقد نص الأئمة على أن الجمع المحلى بعم الحكم فيه كل
 بمعنى سكان البادية والمون والذين إما جمع لعاقل من مفرديهما أو هما اسم جمع كذلك وإن غنى به أن مجموع
 جريئات الرجل أكثر عدداً من مجموع جريئات الجمع انبنى ذلك على الخلاف السابق في أن الالف واللام
 هل يسلب الجمع معناه ويصير مفرداً أحاداً أو لا وإن قلنا نعم فليس في قام الرجال زيادة أفراد عن قام الرجل
 قطعاً وإن قلنا إن معنى الجمع باق فافراد الجمع لا شك أنها أقل من أفراد المفرد سواء قلنا دلالة الجمع على
 الأحاد بالمطابقة أم بالتضم وهذا واضح في الأفراد المنتهية لأن قولك رأيت العبيد الذين زبدهم
 تسعة فيه أفراد العام ثلاثة وقولك رأيت العبد الذي زبده أفراد تسعة وبظهور أن ذلك فيما لو قال أعط
 الرجل درهماً فاعلى هذا يعطى كل واحد درهماً بخلاف أعط الرجال درهماً فاعلى هذا يعطى
 كل ثلاثة درهماً وفي غير المنتهى الظاهر أن الأمر كذلك لأن المجموع أقل عدداً من أفرادها بضرورة
 العقل وقد يتوقف في ذلك ويقال إلا أكثر والأقل أمر إضافي يتوقف على العدد وما لا يتناهى لا عدده
 فكيف تتعلق به الكثرة والاقلية وهما إضافيان وإن غنى به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من
 دلالة الجمع عليه فصح ولا يستنكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى لأن الزيادة التي يدل
 عليها فعل التفضيل أعم من أن تكون في الكمية أو في المعنى ويشهد به التحقيق والنقل أما التحقيق
 فما قدمناه في القاعدة السابعة وأما النقل فقال الإمام في البرهان هنا أمر ينبغي أن يتفطن له الناظر
 وهو أن لفظ التمر أحري باستيعاب الجنس من التمور فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور
 يرده إلى تخيل الواحد ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اهـ يريد كاذ كره شراح كلامه أن المطلق
 يطلق لفظ التمر باراء المعنى الشامل للأحاد والتمور يلتفت فيه إلى الواحدان فلا يحكم فيه على الحقيقة
 بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه وقال الزمخشري في قوله تعالى قال
 رب اني وهن العظم مني وحد العظم لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس
 قد أصابه الوهن ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اهـ
 يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم فإن الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كاذ كره ولو جمع
 لقصد الحكم على الأفراد أولاً والأول أبين واليه يشير بقوله لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية
 يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية إنما يدل على أفرادها حيث قصد الحكم على الأفراد جمع إشارة إلى
 اختلاف أنواعها أو غير ذلك واليه أشار الزمخشري في قوله في العالمين أنه جمع ليشمل كل جنس مما سمى
 به أي لتكون الأجناس التي تحته مقصودة ولم يقصد به الجنس بل قصدت الأفراد ويحتمل أن يريد
 الزمخشري أن الالف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية فلا تكون مما نحن فيه
 إذا تقرر ذلك فقول ابن عباس رضي الله عنه في الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه ولو ثبت أمكن

الثاني هذا في الجمع المنكر وأما الجمع المعروف بلام الاستغراق فآحاده أفراد قولا واحدا وأجاب بعضهم بجواب آخر حاصله أن كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع (قوله وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام) أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعروف باللام مساو للفرد في الاستغراق وإن كان بينهما فرق من حيث أن المفرد المستغرق لا يستغنى عنه إلا الواحد فلا يجوز أن تقول الرجل يرفع هذا الحجر الزيد بن معاوية والاثلاث تسكن معا وأما قوله تعالى إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا فنعناه إلا كل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع المعروف بلام الاستغراق فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الأزيد أو الأزيدين أو الأزيدين وذلك لأن الجمع المحلى باللام في مثل (٣٤٠) هذا الموضوع يستعمل بمعنى منكر مضاف إليه كل فرد وغيره فعني لقيت العلماء الأزيد أو الأزيدين أي كل عالم وكل عالمين وكل علماء أفاده عبد الحكيم قال العلامة البقوي وإنما جمل الجمع المعروف بلام الاستغراق في استغراقه على استغراق المفرد لأنه إن جمل على استغراق آحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة

الازيد أي كل عالم وكل عالمين وكل علماء أفاده عبد الحكيم قال العلامة البقوي وإنما جمل الجمع المعروف بلام الاستغراق في استغراقه على استغراق المفرد لأنه إن جمل على استغراق آحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة

وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة

فردوه في ذلك أقوى من المفرد فإذا قيل إنني أحب المسلمين الأزيد فالمراد كل فرد فرد لا كل جمع والاصل في الاستثناء لا الجمع القلاني وليست دلالاته في ذلك أضعف من قولنا إنني أحب المسلم وقد صرح بذلك النحويون وأهل اللغة وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في القرآن العزيز من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات والأرض وعلم آدم الأسماء وأزقنا للآلئكة والله يحب المحسنين وغير ذلك مما لا ينحصر وإنما جمل الجمع في استغراقه على استغراق المفرد لأنه إن جمل على استغراق آحاد المجموع الذي هو مقتضى أصل دلالة لم يزد في مضمونه التكرار وأن لا تكون له آحاد متميزة لأن الثلاثة مثلا من آحاده فإذا زيد عليها واحد كان أربعة وكان المجموع من آحاده فيدخل الأحد الأول في الثاني وإذا زيد واحد كان خمسة

تأويله على المعنى الثالث ويكون معنى كونه أكثر أن دلالاته على الاستغراق أقوى كما سبق ولا يمنع أن يقال مال زيدا أكثر من مال عمرو وإذا كان مال زيدا أكثر وأبرك وإن استويا في الكمية وإن امتنع ذلك حقيقة لم يمنع مجازا * الحالة الثانية أن يكون المفرد والجمع منفيين نكرين مثل ما جاءني رجل وما جاءني رجال فاستغراق المفرد في مثله أشمل على كل من المعاني الثلاثة السابقة أما على أن المراد أنه يدل على ما لم يدل عليه الجمع فلا أن ما جاءني رجل ينفي الواحد وما جاءني رجال لا ينفي الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سبقت في تقريره في موضعه وإن أريد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء رجل أكثر من أفراد ما جاء رجال فعلى ما سبق في حال الإثبات وإن أريد بكونه أشمل قوة الدلالة وباعتبار كثرة أفرادها على ما سبق فيسبغ من البحث وأما دلالاته على أكثر مما يدل عليه الجمع فينبني ذلك على أن أداة العموم أشمل أفراد الجمع أحياء أولاً فإن قلنا إن معنى الجمع باق معها فالمفرد ينفي ما لم ينفيه الجمع من الواحد والاثنين وإن قلنا إنهم أساليب وصار للجنس استويا ويتفرع عليه لو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشتري العبيد فن قال بنيتي معنى الجمع يقول لا يهتد الأبنسلاثة وهو مذهبنا كما سرح به الرازي في الإطلاق بحفاظة على الجمع ولم ينظر والى كونه جمع كثرة حتى لا يهتد إلا بأحد عشر ولمانع أن يمنع الفرق بين لا أكل الرجل ولا أكل الرجال

إذا

العموم كما جرى في المفرد فلذلك جعلت آحاد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض

انتهى كلامه وإيضاحه أن الثلاثة مثلا جماعة فتندرج في الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء من الأربعة والخمسة وما فوقها التي هي من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع في ضمنها فالأمر إلى أن الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث أنها من آحاده ومرة من حيث أنها جزء من الأربعة والخمسة مثلا التي هي من آحاده فعمل الجمع المعروف في استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار وأيضا الكل من حيث هو كل جماعة فلا يعتبر في استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرار جمعة أو ذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق إما بكل واحد واحد وإما بالمجموع من حيث هو مجموع

(قوله ولما كان ههنا أي

هذا الموضع وهو قوله
واستغراق المفرد أشمل
وقوله مظنة اعتراض أي
موضع اعتراض مظنون
وحاصله أنه ينبغي أن لا يجوز
ادخال أداة الاستغراق على
اسم الجنس المفرد لأن
الاسم المفرد لكونه في
مقابلة التثنية والجمع يدل
بأفراده على وحدة معناه
بمعنى أنه لا يكون آخر معه
مثله وأداة الاستغراق
الداخلية عليه تدل على
تعدد وأنه مع آخر مثله
ويمتنع أن يكون الشيء
الواحد واحدا متعددا في
حالة واحدة لتنافيها
وحينئذ بطل كون المفرد
مستغرقا فقوله الشارح
وهو أن أفراد الاسم أي
الاسم المفرد وقوله
والاستغراق أي وذو
الاستغراق وهو - والأداة
يدل على تعدده وقوله
وهما أي الوحدة والتعدد
متنافيان فالتنافي واقع
بين المدلولين فقوله المصنف
ولاتنافي بين الاستغراق
الخ إن جعل باقيا على ظاهره
كان غير مناسب لأنه جعل
التنافي بين الاستغراق
الذي هو مدلول حرف
الاستغراق والأفراد الذي
هو الدال على الوحدة
والانطباق أن يجعل التنافي
أما بين الدالين وهما حرف
الاستغراق الدال على

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله

لزم فيه دخول الأربعة في تكريره كل فرد مع ما بعده إلى النهاية بل مجموع الأفراد حينئذ موجب لتكرير جميع ما قبله لأنه جماعة يدل عليها الجمع فحينئذ لا يتحقق الجمع أحادي جري فيها العموم كما جرى في المفرد فلذلك جعلت أحاده أفرادا لا يدخل بعضها في بعض فانه - مه ويرده ههنا ما أورده القراني من أن الأعم أمان يكون موضوعا لجميع الأفراد حقيقة أو مجازا أو لبعضها أو لغيرها والقسم حاصرة فإن وضع للجميع كان كل فرد مدلول بالتضمن وأنتم تقولون بالمطابقة وإن وضع للبعض فلا عموم أو لغيرهما

إذا كانت الأداة في - ما استغراقية ويقول لا يحتمل في واحد منهما الابتكاي الجميع فانه ما يقتضيان سلب العموم لا عموم السلب ويشهد له نص الشافعي رضي الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا يحتمل الإجماعه ولو حلف لا يقرأ قرآنا حنث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه فقد جعل القرآن بالالف واللام في النسبة للمجموع فلم يحتمل الإبقاء للجميع وإن كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحتمل الإبقاء ولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا تزوج النساء حنث بثلاث ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه لأن العرف صرف هذه الف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية ولم يصرف لا أمرب ماء البحر فإن الإضافة أدل على العموم من الف واللام كما صرح به الإمام غير الدين في تفسيره فلم يبق العرف لمعارضتها وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق فلنرجع لعبارة المصنف فقوله استغراق المفرد أشمل الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس إطلاقه بجميع كما سبق وقوله بدليل صحة لأرجال إذا كان فيهم أرجال أن استغراق النكرة المفردة في النسبة أبلغ من استغراق الجمع المذكرفيه وكلامنا إنما هو في الف واللام تنبيه على الف واللام عند السكاكي على ما نعرفه من تأمل كلامه إنما هي تعريف العهد الذهني خاصة وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهدا خارجيا فكلها داخل تحت العهد الذهني والذي أجماع ذلك أنه أورد سؤالا حاصلا أنه أن قولهم الف واللام تعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الاجناس من غير دخول الأداة عليها معارف لدلالة على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالاجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام بل دالة على الوحدة لأن ذلك إن صح في نحو رجل وفس لا يصح في المصادر كما كل وضرب فانه ليس موضوعا للواحد من جنسه لكنها ليست معارف إجماعا ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيذا ولا يجوز أن يراد بكونها التعريف أن المراد بها الفرد المعين وهو العهد الخارجي أو غير المعين وهو العهد الذهني إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والعهدية لأن الجنسية هي التي يحضر معناها في الذهن ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لأن حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة ولأنه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة وذكر السؤال الذي سياتي وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها وهو قوله إن تعريف العهد ليس شيئا غير القصد إلى الحاضر في الذهن فإن فرقا ظاهرا بين القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاضرة في الذهن والقصد إلى الحقيقة من حيث هي واعتراض عليه بأن الحقيقة إذا أخذت حاضرة في الذهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا في الذهن بل أعم من ذلك وفي الاعتراض نظر والخطب يسير لأن ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما قال المصنف في الإيضاح فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعروف باللام ما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم

التعدد والأفراد الدال على الوحدة وإما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة فيل هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم

ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس لأن الحرف انما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد

الجنس موضوع للفرد المنتشر أما على القول بأنه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة وعبارة ابن يعقوب قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع مدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وافله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك اه وانما كان الغرض منها ما تحقق به لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد لا عليها من حيث هي (قوله لان الحرف الخ) حاصل ما ذكره جوابان أولهما بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد وثانيهما منع تناقيهما وحاصل الثاني أننا لانسلم أن الوحدة تنافي التعدد لان معنى الوحدة عدم اعتبار (٣٤٣) اجتماع أمر آخر معه والمفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد

فرد بدلا عن الآخر بحيث لا يخرج فرد من الافراد التي يصدق عليها اللفظ حقيقة أو عرفا وهذا لا ينافي الوحدة لا تصاف كل فرد بها ذلك فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التنافي لان مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا ينافي الوحدة وهي عدم اجتماع أمر آخر معه وحاصل الجواب الاول سلمنا التنافي بينهما لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريدته عن الوحدة كما أن سلامة التثنية والجمع انما تدخل عليه بعد تجريدته عن الوحدة وهذا الجواب

(ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق يحرف النفي ولا م التعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

فالدلالة التزامية وأنتم لا تقولون به فخرجت دلالة العام عن جميع الدلالات وجوابه مذكور في غير هذا المجل نعم يفارق الجمع المفرد اذا نزل كل منهما عن درجة العموم بأن المفرد ينتهي في ذلك النزول الى الواحد والجمع ينتهي به الى الجمع وقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) دفع لبحث يرد وهو افراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للوحدة الشائعة مدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ما تحقق به وأهل ما يتبادر مما يستعمل فيه فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك فأجاب بأن لا تنافي لان الحرف الدال على الاستغراق سواء كان حرف تعريف أو غيره انما يدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة التي وضع لها والتي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله على ما بينا كما أنه مجرد عن معنى النكرة فجاء الحرف مفيداً مع الاسم للاستغراق الجنس كاسامة وإما فرد معين وهو العهد الخارج ونحو العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحو النكرة كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا اه قال السكاكي ولم يخرج الجواب عن شك السكاكي عما ذكره ولا أدري كيف خرج منه جواب شكه (قلت) لانه فرق بين العهد الذهني والجنسي كما فعل قطب الدين فكيف ظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الايضاح والاول داخل في الثاني ص (ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لان الحرف انما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة) ش هذا جواب عن سؤال مفرد أورد السكاكي وعنوان افراد الاسم ينافي أن تكون الاداة الداخلة عليه للاستغراق لان الافراد يدل على الوحدة والاستغراق على التعدد فأجاب بأن الحرف انما يدخل عليه أي عند ارادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد

مبنى على أن مدلول الاسم المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المتنى والمجموع فكذا ص اعتبر فيه ما أن يكون آخره كذا يعتبر في المفرد أن لا يكون آخره وأما الجواب السابق فبنى على أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لأن اعتبار عدم أمر آخر مثله معه وإذا علمت ما ذكرناه فظهر لك أن الاولى للمصنف تقديم الجواب الثاني على الاول لان الاول بالتسليم والثاني بالمنع والشأن عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قررر شيخنا العدوي (قوله مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبداخل حرف الاستغراق تعين للتعدد ثم ان تجرده عن الدلالة على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا اندفع ما يقال ان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن عن الفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة للعالم بالوضع فله معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة مع أنه يدل عليها بالوضع كذا أجاب شيخنا العدوي وأجاب الفسري بأن في كلام المصنف حذف مضاف أي مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم

ولانه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا فالخاص أن المراد باسم الجنس المعروف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كسامة وإما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزبد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النسكرة كرجل ولما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النسكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعا لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجوده من الوجود الخطائىة إما لكون الشئ حاضرا فى الذهن لكونه محتاجا اليه على طريق التحقيق أو التمسك أولانه عظيم الخطر معقوده الهمم على أحد الطريقين وإلا لانه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين لو كان معهودا وقال الحقيقة من حيث هى لا واحدة ولا متعددة لحققتها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وان كانت لا تنفك فى الوجود عن (٣٤ ٣٥) أحدهما فهى صالحة للتوحد والتكثرفكون

الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فإذا كان خطائيا مثل المؤمن غير كريم والفاجر خبيث حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعد إتيانهم أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيه ترجيح لاحد المتساويين وإذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخلى عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور

ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النسكرة موضوعة لمعنى الوحدة دون الآخر ولا يخفى أيضا لزوم استعمال المفرد فيما يستعمل فيه الجمع حيث هو جميع الافراد ولهذا قيل ان عدم وصفه بنعت الجمع للشاكلة اللفظية وهذا مما يتفق فى وجه الفرق بين المفرد والجمع تأمله ثم أشار الى تعديل آخر يندفع به البحث أيضا فقال (ولانه) أى المفرد العام بدخول الحرف (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد) اذ لا مانع من أن يعتبر فى اللفظ عموم مع الاشعار باستقلال وحدة كل فرد عند اللفظ بالحكم اذ ليس المراد به أن معناه فرد واحد لا غير بل مطلق الفرد الواحد كان مع غيره أم لا فإذا جاء حرف العموم أقام مع اللفظ ان مدلوله المحكوم عليه ذلك الفرد مع ذلك الفرد ومع ذلك الفرد الى آخرها لا مجموعها من غير اشعار بالوحدة التى كانت فى الاصل (ولهذا) أى ولاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد (امتنع وصفه) أى المفرد العام (بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى الديار الصفر والدرهم البيض وذلك لان نعت الجمع انما هو للجمع لا للمفرد اعتبارا كل فرد وهذا فاقية ما يحاول فى

اعتبارها الخلو عنها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع) أى بحيث يقال جاعلى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث جرد

ص (ولانه بمعنى كل فرد لا كل الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) ش هذا جواب ثان وهو ان الافراد والتعميم ليس بينهما تناف لان معنى الافراد باق وأداة العموم تتبع أشخاص ذلك المفرد واستوعبها لان مدلولها كل رجل لا كل الافراد أى لا مجموعها لان دلالة العموم كلية لا كل ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يصح ان تقول الرجل العاقلون وفيما قاله نظره قد سمع من كلامهم أهل الناس الديار الحمر والدرهم البيض وجوز ابن مالك وغيره ولا يشهد له قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا دلالة فيه لان الطفل يستعمل باصلى الوضع للجمع كما سبق بل لو كانت الالف

عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد فقتضاه أنه يجوز وصفه بوصف الجمع مع أنه ممنوع وحاصل الجواب أن النعامة انما منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى بل مراعاة المعنى أولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمحافظة على التشاكل اللفظى لا تفيد الامتناع المذكور فالأولى للشارح أن يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى والمراد بعدم اطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالمدكور قياسيا كما مر (قوله ولانه) الاولى أن يقول أولانه بأوالتى لاحد الشئين لانه جواب ثان أى اما أن يجاب بالاول المقتضى سلب الوحدة أو بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد) أى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار ضم شئ لذلك الفرد بل هو متصف بها ولا ينافى التنافى الاولو كان معنى المفرد الداخلى عليه أداة الاستغراق مجموع الافراد لا اعتبار ضم شئ للفرد وهو فرد ثان وثالث فالخاص أنه لا ينافى الوحدة لا مجموع الافراد دون كل فرد لا تصافها (قوله ولهذا) أى ولاجل كون المفرد الداخلى عليه أداة الاستغراق معناه كل فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بأن يجعل الجمع نعتا له

وإن كان بالإضافة فاما لانه ليس لتكلم الى احضاره في ذهن السامع طريقاً أخصص منها كقوله
هو اى مع الركب اليمانيين مصدقاً جنب وجنابى بمكة موثق

(قوله وان حكاها الاخفش) عن بعضهم في قوله اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض نظر السكون الى الجنس ومدخولها يسدى
بالجمع لتحقيقه فيه (قوله لانها) اى بالإضافة (٣٤٤) بمعنى المعارف بها أخصص طريقاً ظاهراً بأنها أخصص طرق التعريف

وان حكاها الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالإضافة) اى تعريف المسند اليه بالإضافة
الى شئ من المعارف (لانها) اى بالإضافة (أخصص طريق) الى احضاره في ذهن السامع (نحو هو اى)

تقر بهذا الجواب وقد علم منافاته لما قبله لاقتضائه بقاءه في الوحدة واقضاء الاول سليم امكن الاول
ان يقول اولاً لانه الخ باوالتى هي لاحد الشئين ثم يرد أن يقال ان الدلالة على ما ذكرنا ان يكون بهذا الوضع
له حقيقة أو مجاز ضرورة انتفاء ما عند انتفاء الوضع حينئذ ان وضع الرجل مثلاً حيث يقصد عموم
اولاً رجل لكل فرد على المعية عادى المجموع كوضع الجمع وادوضع على البدلية كما قبل فلا وجه له
اذلا عموم حينئذ وان وضع لغرض ذلك فلم يفهم حتى يحكم عليه فبطلت الحيلة في بقاءه في الوحدة المانع
من الوصف بنعت الجمع والتأنيس لذلك بان المعنى هذا الفرد وذلك الفرد الى آخره الا حاصله لان
هذه الفاظ لمعان متعددة وكلامنا في دلالة لفظ واحد على تلك المعاني تأمل في هذا المعام (وبالإضافة)
اى تعريف المسند اليه بالإضافة الى بعض المعارف وقد علم ان مرتبة المضاف هي مرتبة ما أضيف اليه
يكون (لانها) اى بالإضافة (أخصص طريق) يمكن احضاره في ذهن السامع والاختصاص يناسب
المقام (نحو هو اى)

واللام فيه وقلنا باحداً لا احتمالاً السابقين وهو ان اسم الجنس اذا كان نكرة وأريد به المطلق لا يدل
على الوحدة فيمكن ان يقال يجوز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تحت تلك اللفظة من الافراد وهذا
المعنى أظهر في قولهم اهلك الناس الدينار الجرمي قاله ابن مالك من كون الاداة فيه للاستغراق وقد
بسط القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية في شرح المختصر وعلم ان الجواب الثاني في كلام
المصنف اولى من الاول لان الاول يقتضى ان الاداة دخلت على الحقيقة واستغرقتها وهي حقيقة
واحدة لا تعدد فيها والعموم شأنه الافراد المتعددة والجواب الاول يقتضى ان دلل العام الحقيقة
والثاني يقتضى ان مدلوله الافراد هو الحق ويجوز ان يكون قوله ولانه معنى كل فرد جواباً عن سؤال
مفسد ركانه يقول لو كانت الاداة تنفذ العموم لصح الوصف بالجمع فأجاب بان التثنية (وتثنيته)
تلخص ان الالف واللام على اقسام أحدها جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة اى حقيقة
الرجولية خير من حقيقة الانوثة الثاني عهديه عهداً خارجياً كالرجل اربعين الثالث عهدية ذهنية
ونعني بالخارجى ما كان السامع يعرفه وبالذهنى ما انفرد المسكاه بعرفته والافعال عهدية ذهنية
الذهن الرابع عهدية جنسية كقولك أكرم الرجل زيد جنس الجازى في جواب من قال خضر جازى
الخامس كذلك وهو عهد ذهنى لا خارجى كالمثال المذموم وحيث لم يكن في جواب السادس
استغرافية جنسية مثل ان الرجل الجاهل خير من المرأة السابع استغرافية جنسية عهدية كالمثال
المذموم مراد به الجازى الثامن كذلك والمعهود ذهنى التاسع جنسية ولكن يريد به ذلك الجنس
لا باعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو معنى العموم المجموعى وينبغى أن يجعل منه
قوله تعالى عالم الغيب والشهادة لا يقيد علم الافراد والمجموع معا فان المجموع في الاثبات يستلزم
الافراد فلذلك قلنا ان جزم المصنف بان الاداة فيه استغرافية فيه بحث ص (وبالإضافة الخ)

وليس كذلك اذ لا تظهر
الاخصرية الا بالنسبة
للموصول واما العلم والضمير
واسم الإشارة والمعرف
باللام فالامر بالعكس
وأجيب بأن المراد أنها
أخصص الطرق في احضار
المسند اليه في ذهن السامع
ماتسبباً بالوصف الذى قصده
التكلم لا احضاره في ذهن
السامع من حيث ذاته
الآتى أن قصد المتكلم
في البيت المذكور احضاره
بوصف كونه مهوياً بالاجل
افادة زيادة التعسر ولو قال
الذى أهواه أو من أهواه
أو الذى يميل اليه قلبى مع
الركب اليمانيين الخ لكان
طريقاً مقصداً لمقصود
التكلم الا أنه ليس أخصص
من بالإضافة ولو أتى به اسم
إشارة أو ضمير أو بان قيل
هذا مثلاً وهي مع الركب
اليمانيين الخ لا يفيد غرض
التكلم اذ لا يعلم كونها
محبوبة أم لا ولو قيل هند
مهوئى أو محبوبتى كان
غير أخصص وان كان مفيداً
لغرض التكلم ولو أتى به
معرف باللام لم يفد غرضه
الابواسطة الجار والمجرور
فهو المحبوب لى وفيه طول

بالنسبة للمضاف (قوله نحو هو اى) أى نحو قول جعفر بن عتبة الحارثى وهو مسجون حين قتل واحداً من بني
عقيل بمكة فسجن بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فاشد هذا وبعد
بجيت لسراها وأنى تخلصت الى وباب السجن دونى مغلق ألت خيبت ثم قامت فودعت فلما ولت كادت النفس زهق

ولما لا غناؤها عن تفصيل متعذرا ومرجوح بلهجة كقوله
 بنو منظر يوم اللقاء كلهم * أسود لها في غيل خفان أسبل
 وقوله
 قومي هم قتلوا أميم أني * فلما ربيت يصيني سهمي
 ولما اتضمنها تعظيما

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم * لشيء ولا أني من الموت أفرق
 ولكن عرتني من هو الضميمة * كما كنت أني منك إذا ما مطلق

(قوله أي مهوي) ثلاث باآت الأولى من نفس الكلمة والأولى (٣٤٥) منها بدل من واو مفعول إذا أصله مهوي

أي مهوي وهذا أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة
 لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد) أي مبعذ ذاهب في الأرض وتمايه
 * جنيب وحناني بمكة موثق * الجنيب المحبوب المستبوع والحنان الشخص والوثق المقيد ولفظ
 البيت خبر ومعناه تأسف وتخصر (أولتضمنها) أي لتضمن الأضامة (تعظيما)

أي مهوي ومعالم أن هذا أخصر ما يمكن في المقام في احضار السند إليه كالذي أهواه أو محبوب
 أهواه أو نحو ذلك والاختصار في هذا المقام مطلوب لضيق الصدر وفرط الضر والسأمة لكونه في
 السجن والحبيب على الرحيل متوجه لزيادة البعد الموجب لتعذر الوصال (مع الركب اليمانيين
 مصعد) أي مبعذ ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهاب في الأرض وأبعد فيها قال الله تعالى اذ تصعدون
 ولا تلون على أحد وقام هذا البيت قوله * جنيب وحناني بمكة موثق * والجنيب المحبوب المستبوع
 والحنان الجسم والشخص والوثق هو المقيد بوثاق من قيد أو غيره ولفظ البيت خبر والغرض منه
 التخصر والتحرز وإظهار الأسف (أولتضمنها) أي الإضافة (تعظيما)

من التعريف بالإضافة يكون لاحدا أسباب الأول أن لا يكون لاحضاره في ذهن طريق أخصر من
 الإضافة وينبغي أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار كما صنع في المفتاح كقول جعفر بن عتبة
 حين حبس بمكة

هوأي مع الركب اليمانيين مصعد * جنيب وحناني بمكة موثق

فانه لا طريق أخصر من ذلك وإنما جعل هذا مقام اختصار لأن حال المحبوس حال ضيق وبعد
 هذا البيت عجب لسراها وأني تخلصت * إلى وباب السجن دوني مغلق

وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله وأني تخلصت فيلزم أن يكون معولا لقوله عجب ولا يصح فإن
 الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب فلا حاجة لجعله معولا
 لعيبه الثاني أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما فالمضاف كقولك عبد
 الخليفة قادم فأكرمه ومنه أعني ما يتضمن تعظيم المضاف وإن لم يكن مسندا إليه

لا تدعى إلا بعبدها * فانه أشرف أسمى

وقوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان والمضاف إليه كقولك عبدى فعل كذا تريد تعظيم شأن
 نفسك بأنك ذو عبد وتعظيم شأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان تريد بالإضافة الأولى

اجتمعت الواو والياء وسبقت
 أحدهما بالسكون قلبت
 الواو ياء وأدغمت الياء في
 الياء والثانية لام الكلمة
 والياء الأخيرة ياء المتكلم
 أضيف إليها الأسم بعدد
 الأعرال السابق (قوله
 ونحو ذلك) أي كن أهواه
 أو الذي يعيل اليه قلبي
 (قوله والاختصار مطلوب)
 أشار بهذا إلى أن احضاره
 في ذهن السامع بأخصر
 طريق إنما يقتضي
 تعريفه بالإضافة إذا كان
 الاختصار مطلوبا والأفلا
 يقتضيه (قوله وفرط
 السأمة) أي شدتها وهو
 عطف على معاول
 (قوله على الرحيل) أي
 عازم على الرحيل (قوله
 مع الركب) اسم جمع
 لراكب (قوله اليمانيين)
 جمع يمان بمعنى غنى وأصل
 يمان غنى أعلى أعرال
 قاض ويمان مخفف بمعنى
 ياء مشددة نسبة للين

(٤٤ - شروح التلخيص أول) فحذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الألف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية
 لأعلاه أعرال قاض كما مر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هوأي وهو مأخوذ من أصعد في الأرض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة
 المقام وقوله أي مبعذ بكسر العين مأخوذ من أبعذ اللازم بمعنى بعد أي أنه بعيد الأسفار فهو بيان للعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم
 مفعول من أبعذ المتعدي أي أبعده الغير يبعدها مقام المدح خصوصا وقد وصفه بأنه محبوب ومستبوع تأمل (قوله ذاهب في الأرض)
 بيان لأصل المعنى (قوله المستبوع) أي الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم وهو كناية عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن
 الركب وتأتي إليه (قوله ومعناه تأسف وتخصر) أي على بعد الحدة

لشأن المضاف إليه كقولك عبدى حضر فتعظيم شأنك أولشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظيم شأن العبد أولشأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظيم شأن فلان أو تحقيرا نحو ولد الجاهل حضر وإنما الاعتبار آخر مناسب

(قوله لشأن المضاف إليه) أى تعظيم الشأن المضاف إليه الذى أضيف إليه المسند إليه وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر فى اللفظ تطرا لتقدمه فى الاعتبار لانه منسوب إليه فهو (٣٤٦) أشرف بخلاف المضاف فانه وإن كان مقدما فى اللفظ لكنه مؤخر فى الاعتبار

لانه منسوب واعترض على المصنف بأن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد السلطان عندى أو الذى هو عبدى أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا ترجع على غيرها باقلا التضمن المذكور الا بانضمام الاختصار اليها كذا قيل وفيه انه تقدم أنه لا يشترط فى النكتة أن تكون مختصة بالطريق المؤدية لها ولا أن تكون بها أولى بل يكفى مجرد المناسبة بينهما وان كانت تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فامل (قوله وفى تعظيم المضاف) أى الذى هو مسند إليه (قوله تعظيما للتكلم بأن عبد السلطان عنده) أى وفيه تعظيم المضاف أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ (قوله وهذا معنى الخ) جواب عما يقال ان هذا لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لان التكلم مدلول الباء المضاف اليها عند فهو مضاف إليه وحاصل

لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأنك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الجاهل حاضر) أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الجاهل جليس زيد أو لا غنائم عن تفصيل متعذر

لشأن المضاف إليه أو لشأن (المضاف أو) لشأن (غيرهما) أى غير المضاف إليه والمضاف (كقولك) فى تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) ففى اضافة العبد الى الباء تعظيم التكلم نفسه بأن له عبدا (و) كقولك فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) ففى اضافة العبد الى الخليفة تعظيم العبد بأنه عبد الخليفة فان العبد يزهر ويشرف بقدر مولاه (و) كقولك فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) ففى الاخبار بعندية عبد السلطان تعظيم للتكلم أن العبد المضاف الى السلطان لديه وباء التكلم هنا ولو كانت مضافا اليه الكناية ليست مضافا اليها المسند اليه مع ان المضاف اليها ما أوجب لها التعظيم الا بالمطروف الذى هو المسند اليه المضاف السلطان وكون ما ثبت له التعظيم ليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه هو المراد بقوله أو غيرهما ولا يريد غير المضاف والمضاف اليه فى الجملة بل بقيد كون المضاف منهما مسندا اليه كما بينا (أو لتضمنه تحقيرا) إما المضاف الذى هو المسند اليه (نحو واد الجاهل حاضر) تحقيرا للولد الذى هو مسند اليه بأنه واد الجاهل وإما المضاف اليه نحو مهين زيد حاضر تحقيرا لزيد بأن له مهينا وإما لغيرهما نحو واد الجاهل جليس زيد تحقيرا لزيد بأن جليسه واد الجاهل وليس مسندا اليه مضافا ولا مضافا اليه المسند اليه وقد يعترف المسند اليه بالاضافة لا غنائم عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا التعذر تسمية جميع أهل الحق أو عن تفصيل متعذر نحو أهل

تعظيم فلان المد كور فى الاضافة الثانية وهذا المثال قصدا بالاضافة فيه تعظيم المضاف اليه فى الاضافة والا حسن أن يجمل بعبد السلطان زار فلانا الثالث أن يراد بها التحقير كقولك عبدا الجاهل حاضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الايضاح ذكر بعد الطريق الأولى قوله وإما لا غنائم عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله بنومطر يوم اللقاء كأنهم سم * أسود لها فى غيل خفان أشبل وقوله قوى هم قتلوا أميم أخى * فاذا رميت يصينى سهمى فانه لو عذروهم لطل ومنه

أولاد جفنة حول قبرا بيه سم * قبرا بن مارية الكرم المفضل وهذا تركه المصنف لانه داخل فى قوله أخضر طريق زاد السكاكى أنه يكون حيث لا يكون الا حضارى ذهن السامع طريق سواها أصلا كقولك غلام زبلان لا يعرف غير ذلك (١) لكن الاضافة أخضر ولعله

الجواب أن المراد بالغير فى كلام المصنف غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافى كونه تركه مضافا اليه لكن غير ذلك وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثانى ليس غيرهما بل منهما (قوله أو تحقير المضاف) أى الذى هو مسند اليه وقوله أو المضاف اليه أى الذى أضيف اليه المسند اليه لان الكلام فيه

(١) لكن الاضافة أخضر هكذا فى الاصل وانظر ما معنى الاستدراك ولعل فى العبارة سقطا ونحوه فاحر وكتبه رحمه

(قوله نحو اتفق أهل الحق الخ) أي فانه بتعدد أعداد كل من كان على الحق كما أنه بتعدد أعداد أهل البلد في المثال بعده (قوله أولاه) أي الحال والشأن (قوله مثل تقديم البعض) أي المؤدى ذلك إلى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله إلى غير ذلك من الاعتبارات) كما لو كان المقصود التصريح بالذم والاهانة للسند إليه فهو علماء البلد فعلا كذا من الأمور القبيحة فان في هذا نصريحاً بهم بخلاف لو قيل فلان وفلان فعلا كذا من الأمور القبيحة فانه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هنالك تصريح بضمهم والزم عليهم لأن الموجب للوم والذم وصفهم بالعلم وهو لا يتأتى إلا بالاضافة وكاغته الاضافة عن تفصيل تركه أولى بلهية ككون التفصيل يقتضي ذماً واهانة أو خوفاً وان أمكن استيفاء التفصيل كقوله (٣٤٧) قويهم قتلوا أميم أخى * فإذا رمت بصيبي سهمي

بقول يا أميمة قويهم
الذين يخعونني يقتل أخى
فإذا رمت الانتصار منهم
عاد ذلك على النكابة في
نفسى لأن عز الرجل
بعشيرته ولو فصل قاتلى
أخيه لحقدوه ونفروا عنه
ولان في التفصيل تصريح
بذم قومهم وعدم معيهم
بخلاف تركه (قوله وأما
تكبره أي تكبر المسند
إليه) أي إرادته نكرة
سواء كان مفرداً أو مثني أو
مجموعاً (قوله فلافراد) أي
فلكون المقصود بالحكم
فرداً غير معين من الافراد
التي يصدق عليها مفهومه
ففي الجمع المقصود بالحكم
فرد من معناه وهو جماعة
مما يصدق عليه مفهومه
وفي المثني المقصود بالحكم
فرد من معناه وهو اثنان
مما يصدق عليه مفهومه
فقولك جاني رجلان أي

نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلا كذا أولاه يمنع عن التفصيل مانع
مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أي
تنكير المسند إليه (فلافراد) أي المقصود إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس

البلد فعلا كذا لان تسمية أهل البلد ولو أمكن متعسر أو عن تفصيل منع منه مانع ولو لم يتعسر كان
يكون في التسمية تقديم بعضهم على بعض وهو يغيظهم نحو علماء البلد فعلا كذا فلو قيل فلان وفلان
كان فيه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم وفيه غيظ المقدم عليه ونحو ذلك كان يكون في التسمية
نعمهم واهانتهم صريحاً والنصر يح مستكره نحو علماء البلد مقصرون في اظهار الحق أو لتضمن
الاضافة استعطافاً كقوله تعالى ولكن في غير اضافة المسند إليه لا تضار والدته ولداها ولا مولود له ولده
فانه لما نهي كل من الرجل والمرأة عن المضارة أضيف الولد لكل منهما استعطافاً لهما عليه أن لا يصدر
منهما ضرر بصاحبه يؤذى به ولده إلى غير ذلك من اللطائف التي لا تنحصر (وأما تنكيره) أي وأما أراد
المسند إليه نكرة (فلافراد) أي المقصود إلى مفرد أما إذا قلنا ان النكرة موضوعة للوحدة الشائعة
فدلالة النكرة على المفرد ظاهرة وأما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هي فانهما الافراد
باعتبار الاستعمال الأصلي لان الحقيقة يكنى في حقيقة مفرد واحد وهذا هو الاستعمال الغالب في
النكرة كما تقدم وقوله لا افراد يعنى لان المقام لا يناسبه غير المفرد إما لان الحكم المراد في المقام ليس

تركه المصنف اكتفاءً كالاختصار وقال أيضاً انها قد تتضمن لطفاً مجازياً كقوله

إذا كوكب الخرقاء لاح بسهرة .. سهيل أذاعت غزلها في الغرائب

الخرقاء الخرقاء وسهيل بطل من كوكب وهو نجم يطلع في الشتاء في السحر فأضاف الكوكب إلى
الخرقاء يعني انها تمام إلى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفرق غزلها على الغرائب قال وأن يكون لغرض
من الأغراض مثل أن يقول محبك على الباب يرققه للاذنه (وتتبعه) يجب من أهل هذا الشأن
كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الاضافة وهي من أدوات العموم كما أن أداة التعريف
كذلك بل عموم الاضافة أبلغ كما سبق ولم يتعرضوا لما إذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن
ينسج الوقت للمطرق في ذلك ان شاء الله تعالى ص (وأما تنكيره فلافراد

فرد من ماصدقات المثني وقولك جاني رجال أي فرد من ماصدقات الجمع والفرد في الاول اثنان وفي الثاني جماعة وقوله فلافراد أي
والحال أن المقام لا يناسبه الا الفرد لكون الحكم المراد في المقام ليس لغيره فالعقول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة
على قدر الحاجة وهي من الغو * واعلم أن دلالة المنكر على الفرد ظاهرة ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر وأما ان قلنا انها
موضوعة للحقيقة من حيث هي فسدلالتها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها في الفرد فتذكر النكرة لتعمل
على الغالب الذي هو الفرد بقرينة المقام اه سم

من الأغنية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعالي عن آيات الله ومن تكبير غير المسند اليه للأفراد قوة تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركا فمشتا كسون ورجلا سلا رجلا والنوعية قوله تعالى ولتجدنهم أحوص الناس على حياة أي نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كانه قبيل ولتجدنهم أحوص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماشي والحاضر حياة في المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى والله خلق كل دابة من ما يحتمل الأفراد والنوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياة

(قوله وجارجل) أي رجل واحد لرجلان (٣٤٨) ولا رجلا والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله من أقصى المدينة أي

(نحو وجارجل من أقصى المدينة يسي أو النوعية) أي القصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الأغنية وهو غطاء التعالي عن آيات الله وفي المفتاح أنه لتعظيم

لغيره (نحو) قوله تعالى (وجارجل من أقصى المدينة يسي) فإذا كان الحكم لمفرد فالعدول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من الغر ومن هنا كان التعبير بالنكرة عن المفرد من باب البلاغة فلا يقال دلالة النكرة على المفرد أمر لغوي وقد تقدم مثل هذا وإما لينشأ عن الأفراد غرض آخر يناسب المقام يتضم عند الاستعمال ودخل في الأفراد أفراد المثنى كقولنا جاني رجلان أي فرد من ماصدقات المثنى وأفراد الجمع كقولنا جاني رجال أي فرد من ماصدقات الجمع (أو النوعية) أي ينكر المسند اليه لافادة النوعية لأن النوع فرد باعتبار سائر الأنواع وإنما يشار للنوعية لغرض من الأغراض أما الإيماء إلى أن هذا نوع غير متعارف وأما الإشارة إلى أن الحكم من أحكام النوعية لأن أحكام الجنسية أو الفردية مخافة توهم ذلك وينبغي أن يتنبه لكون افادة التنكير لما ذكرنا هو بمعونة الفرائض والمقام وأما الغير ذلك وعما فيه التنوين للنوعية المشار بها إلى نوع غير متعارف (نحو) قوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) أي نوع من الأغنية وهو غطاء التعالي عن آيات الله تعالى وإنما قلنا التعالي إشارة إلى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالخاصل منهم التعالي لا العلى الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا وقيل إن

من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلائق وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجزيرة فخربت بدعوة قوم موسى عليه السلام وهي بالقرب من البلدة المعروفة بعينة رهينة بأقليم الجزيرة (قوله) أي القصد إلى نوع منه أي لكون المقصود بالحكم نوعا من أنواع اسم الجنس المنكر وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة تنجها يدل عليها نوعا ولعل الشارح أخذ القصد من هذا المصدر بجعله مصدر المتعدي أي الجعل نوعا والجعل بالقصد وقد تقدم تقرير ذلك في قوله وبالعبية (قوله غشاوة) أي فليس المراد فرد من أفراد الغشاوة لأن الفرد الواحد لا يقوم

مثل وجارجل من أقصى المدينة يسي الخ) ش التنكير يكون لاحدا أمور * الاول الأفراد نحو وجارجل من أقصى المدينة يسي أي رجل واحد فان قلت سبق أن النكرة لا تعين للوحدة أعني النكرة النحوية وهي التكم عليها قلت هذا بعض ما سبق لأنه لو كان التنكير ملازما للوحدة لما كانت الوحدة أحدها نية إلا أن يقال قد يلزم الوحدة وإن لم تكن مقصودة للتعامل في بعض الأحوال * الثاني أن يراد به نوع مخالف للأنواع المعهودة كقوله تعالى وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطي ما لا يغطي شيء من الغشاوات ولك أن تقول يحتمل أن يكون انما ينكر لتعظيم وبذلك جزم السكاكي ومثل في الإيضاح بالنسبة إلى غير المسند اليه من تنكير الأفراد

بقوله

بالأبصار المتعددة بل المراد نوع من جنس الغشاوة ذلك النوع هو غطاء التعالي كما قال الشارح وإنما لم يعبر الشارح بالعلى إشارة إلى تكلفهم العلى عن الآيات لأنه ليس بهم عى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون أنهم لا يعرفونها فالخاصل أن التعالي تكلف العلى والمراد به هنا الأعراض عن آيات الله فإضافة الغطاء للتعالي من إضافة السبب للسبب لأن الغطاء القائم بالقساوب الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله سبب في تعاميمهم وأعراضهم عن آيات الله (قوله أي نوع من الأغنية) الاولى نوع من الغشاوة لأن الغشاوة جنس تحتها نوع متعارف وهو القائم بالأعين المسمى بالعلى والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الأبصار عن النظر في آيات الله لأجل الاعتبار وأما الأغنية فهو جمع تحتها أفراد وكلامنا في الأنواع (قوله وفي المفتاح الخ) أي والاول ذكره الرمحشري في الكشف

أو العظيم والتهويل أو الصغير أي ارتفاع شأنها وانحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف القول ابن أبي السبط

له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

أي له حاجب أي حاجب وليس له حاجب ما

(قوله أي غشاوة عظيمة) أي لكونها تحجب أبصارهم بالكسفة وتحول بينها وبين إدراك الأدلة الموصلة لمعرفة الحق أي وماذا في
المفتاح أولى لأن التصود بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديته وقد يقال لا تنافي بين كلام والمصنف والمفتاح
لأن الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة أفراد المصنف بقوله فهو على (٩ ٤ ٣) أبصارهم غشاوة أي نوع من الغشاوة وهو الغشاوة

العظيمة وذلك النوع هو

غطاء التعالي فتأمل

(قوله أو التعظيم أو التحقير)

أي يذكر المسند إليه

نكرة لا فائدة تعظيم معناه

أو تحقيره وأنه يطلع في ارتفاع

الشان أو في الانحطاط

مبلغا لا يمكن أن يعرف

لعدم الوقوف على عظمته في

الأول ولعدم الاعتدال به

والالتفات إليه في الثاني

(قوله كقوله) أي قول

ابن أبي السبط بكسر السين

وسكون الميم وهو من

قصيدة من الطويل وقبل

البيت

ففي لا يبالى المدبلون بنارم

إلى باب أن لا تضى الكواكب

يصم عن الفخشاء حتى كأنه

إذا ذكرت في مجلس الغوم

غائب

له حاجب الخ والمراد

بالحاجب هنا نفسه

الإنسانية التي هي طبقة

ربانية لها تعلق بالقلب

اللهاني الصوري أنشك

أي غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أي مانع عظيم (في كل أمر يشينه) أي
يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب)

التنوين في الآية الكريمة للتعظيم أي وعلى أبصارهم غشاوة عظيمة وهو أنسب لما قبله من بيان بعد
حالهم عن الإيمان دون النوعية وقيل إن التعظيم هو النوعية أيضا لأن الغشاوة العظيمة نوع من
الغشاوة وفيه شيء لأن المراد بالنوعية ما يقابل الجنسية أو الفردية والتعظيم يقابل التحقير فهو من حيث
هو مخالف للنوعية ولو صح اعتبار مطلق النوعية به بالنظر لما يفيد من الخصوصية ويظهر على أن الاعتبار
في التعظيم الوصفية دون النوعية أنه كما صح وجوده مع النوعية يصح وجوده مع الفردية فالاشعار
بأحدهما بخلاف الآخر نعم إن أراد أن التنوين يفهمهما معاً مع اختلافهما لأن
إفادة أحدهما نفس إفادة الآخر فغير بعيد (أو التعظيم أو التحقير) أي ينكر المسند إليه لا فائدة تعظيم
معناه أو تحقيره لمناسبة المقام ذلك (كقوله)

ففي لا يبالى المدبلون بنوره * إلى باب أن لا تضى الكواكب

(له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب)

فالتنكير في حاجب الأول للتعظيم وفي الثاني للتحقير لأن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع

بقوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سليما رجلا والنوعية بقوله تعالى
ولنجسدنهم أحرص الناس على حياة ولا بد أن تكون تلك الحياة مستقبلة لأن الحرص لا يكون على
الماضي ولا الحاضر ولأن أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التنكير قال وقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ما يحملهما النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء أو كل فرد من
أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف فإن قلت اعتمادا لآلة كل على الأفراد كيف تدل على النوعية
قلت الأفراد أهم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص فإن قلت كيف تختلف أنواع المياه وهي النطف
قلت أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه * الثالث أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند
إليه أعظم من أن يعين ويعرف وفي الإيضاح للتعظيم أو التهويل وهو قريب * الرابع أن يكون
للتفسير معنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرف ومثل في الإيضاح للتعظيم والتفسير بقول ابن
أبي السبط وهو من وان بن أبي حفصة

له حاجب في كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

تعلق العرض بالجواهر وتسمى أيضا قلبا وروحا وهي الخاطبة والمثابة والمعاقبة فإن قلت إن النفس بهذا المعنى غير إلى القبائح الدينية
والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الأمور أجيب بأن ميلها ذلك بالنظر لذاتها وأما إذا حفتها العناية الإلهية صارت مائلة إلى
التطهير فتنبع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله أي مانع عظيم) أخذه من كون المقام مقام مدح أي أنه إذا أراد أن يرتكب أمرا
قيما منعه مانع حصين عظيم بالغ في العظمة إلى حيث لا يمكن تعيينه وإذا طلب منه إنسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن
العظيم يمنعه من الاحسان إليه فهو في غاية الكمال ولم يقم به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف) أي
المعروف والاحسان ثم إن الحجب يستعمل بعن بالنظر للفعل الثاني وأما الأول فيصل إليه بنفسه قال تعالى كلا إنهم عن ربهم يومئذ

أو التكثير كقولهم إنه لا بلا وان لغنما يريدون الكثرة وحمل الزمخشري التكثير في قوله تعالى قالوا أن لنا برا عليه أو لتقليل كقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر أي وشى تامن رضوانه أكبر من ذلك كله لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما ورأه من النعم وانعاماته بأنه برضاه كما إذا علم بسخطه تنفست عليه ولم يجعلها الذنوب عظمته

لحجوبون ويجب زيدا عن الأمر إذا علمت هذا حاجب الأول قد جاء على الأصل لأن صلته محذوفة وفي كل أمر طرف مستقر مصفة لحاجب أي له حاجب عن ارتكاب ما لا يليق في كل أمر يشبهه أو أن في معنى عن وأما حاجب الثاني فقد جاء على خلاف الأصل لأن العرف مفعوله الثاني والطالب مفعوله الأول (٣٥٠) وذلك لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح عن الطالب فكان

أي مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم إنه لا بلا وان لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

عن كل ما يشين أي يعيب المدوح عظيم والحاجب عن المعروف والاحسان ينسب حقيره فمن باب أخرى عظيمه وذلك لما في معنى التكثير من الإيحاء إلى أن هذا الأمر لا يعرف بلوغه الدرجة العليا في الرفعة أو في الدفء فمن شأنه أن ينكر ولا يعرف لكونه لا يدرك (أو التكثير) أي وينكر المسند إليه التكثير (كقولهم إنه لا بلا وان لغنما) فإن مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد بلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التكثير مع أن الأصل في النكرة الأفراد لأن التكثير يشعر بأن هذا أمر ينكر لعدم الإحاطة به لكثرة كما تقدم في بيان التعظيم ومن هنا المعنى يفيد التقليل لما في التكثير من الإيحاء إلى أنه بلغ هذا الأمر إلى حيث لا يدرك قلته لانتهاها ونحو جها عن القلة المدرجة عادة فمن شأنه أن ينكر (أو التقليل نحو) يعني ومن استعماله لطلق التقليل عند المصنف قوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) أي مما ذكر قبل من الجنة

أي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال نفي الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي ويجب أن جعل النفي للحقير لينفي غيره من باب الأولى أنسب وقوله في كل أمر محتمل أن يكون المفعول محذوفاً معدي عن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه ويكون في كل أمر يشينه المذكور متعلقاً بما يتعلق به من الاستقرار ويحتمل أن يكون عداه نفي إشارة إلى أن الأمر الذي يشين له حاجب يحجب عنه فعله واستعمل في الثاني عن أنه لا يقال في طالب العرف حاجب ويقال في الذي يشين ما يحجب إليه أو يحجب فلا تأمل ويحسن التمثيل لاجتماع تكثيري التعظيم والتحقير بيت على روى هذا البيت وهو قوله

ولله مني جانب لأضيعه * ولله مني والخلاعة جانب

الخامس أن ينكر التكثير بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج لتعريف كقولهم إنه لا بلا وان لغنما وحمل الزمخشري التكثير في قوله تعالى قالوا أن لنا برا عليه * السادس التقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله أكبر أي رضوان قليل أكبر ليدل على غيره من باب الأولى وعد الزمخشري منه

القياس أن يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي ليس له حاجب عن احسان طالب العرف أي عن الاحسان إليه والمفعول الأول محذوف أي طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة إلى تقدير عن احسانه كما قيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الأولى أن يأتي بالقاء دلالة الأول عليه لأنه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جهل ما يشينه ويعيبه (قوله أي مانع حقير) يحتمل أن يكون لغربية شخصاً لا نوعاً فيكون

من القسم الأول على حذف قوله تعالى وجار جمل من أقصى المدينة يسعى فتكون النكرة عامة لوقوعها في حيز النفي بل هذا الاحتمال أولى لدلالة التركيب على نفي جميع الأفراد مطابقة كذا قال الحفيد ورد ذلك العلامة الفري فائلاً أن حمل التكثير في الثاني على التحقير أولى لما فيه من سلوك طريق البرهان وهي إثبات الشيء بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالأولى مع حسن مقابلة تنوين التعظيم وتنوين التحقير وفيه صنعة الطباق (قوله أو التكثير) أي يورد المسند إليه نكرة لأفاده تكثيره (قوله إنه لا بلا الخ) أي فإن مقامات هذا الكلام تقتضي أن المراد بلا كثيرة وغنما كذلك وانما أفاد التكثير مع أن الأصل في النكرة الأفراد لأن التكثير يشعر بأن هذا أمر ينكر لعدم الإحاطة به (قوله ورضوان الخ) أي وشى تامن أي قليل من الرضوان أكبر من ذلك كله أي مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقول ورضوان مستداً أو كزخرف والحيلة حالة أي وعد الله

المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وما كن طاسة في جنات عدن والحال ان شأما من الرضوان أكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقلة مجاز باعتبار تفريل الرضا مئة المعدودات نظرا لعدم متعلقاته كعدم الفضيحة في الموقف والامن من العذاب والخلافة في دار السلام والافعال رضا نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر وأعظم من مجرد دخول الجنة ومن كل ما فيها من النعيم لان المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك ان اعلامهم به ولو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماحه لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك دليل المتعلق أفاده العقوي أولان كل ما سواه من ثمراته قيل ان التنكير في ورضوان التعظيم وعلى هذا فرضوان مبتدأ حذف خبره وأ كبر صفة والجمله عطف على جملة وعد الله المؤمنين أي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم قال القناري وهذا أولى لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنعم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجع شئ من الاشياء عليها بطريق الفصل لا يناسب المقام (٣٥١) وان كان رضوان قليل من الله تعالى أكبر من ذلك كله في نفس الامر وفي عهد

والفرق بين التعظيم والتكبير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكبير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كافي الابل أو تقديرا كافي الرضوان

ونعمها وقيل ان التنكير في الرضوان التعظيم وهو مبتدأ حذف خبره وأ كبر وصفه أي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى أكبر من كل ذلك زيادة على تلك النعم قيل انه المناسب لان المقام مقام الامتنان بنعم الوعد فالمناسب التعظيم وعلى الاول فالقلة في الرضوان تقديره باعتبار المتعلق الذي هو حقيقة فيه فان أول متعلقاته وأقلها الخلود في السلامة من العذاب وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه أكبر من مجرد دخول الجنة ونعمها لان المراد بالاعلام بالرضوان وهو مع أدنى متعلقاته أكبر من مجرد نعيم الجنة دون سماع الرضا لان لذة النفس بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم أكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق فانهم والفرق بين التعظيم والتكبير ظاهر لان التعظيم راجع الى رفعة الشأن وعزة القدر والكثرة راجعة الى الكميات في المقادير والاعداد وكذا الفرق بين مقابليهما وهما التحقير والتقليل فالاول يرجع الى الامتنان ودناءة القدر والثاني الى قلة الافراد والاجزاء اما حقيقة كافي قولنا فلان رب غنيمة وإما تقديرا كافي قولنا قد يكون فلان رضوان عن أهل عداوته وانما فرضنا بينهما لان بعض الناس توهم اتحاد التعظيم والتكبير والتحقير والتقليل وليس كذلك نعم قد يستلزم أحدهما صاحبه

سبحان الذي أسرى بعبده ليلا أي قليلا أي بعض ايل وأورد عليه ان التقليل رد الجلس الى فرد من افراده لا تنقيص فرد الى جزء من أجزائه وفيه نظر لان التقليل لو عني به فرد لكان هو تنكير الافراد الدال على الوحدة وانما التقليل أعم من الافراد لان القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة الى المائة وأما قوله ان التقليل لا يرد الشيء الى جوف حقيقة فصح لكن لان سلم ان الليل حقيقة في جميع الليال بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلا غير أن اطلاق بعض الليل على قولنا ليلا ليس بظاهر فان كل بعض فيه ليس فلا ينبعض الا أن يقال بعض الليل يسمى ليلا باعتبار نفسه وبعض ليلة باعتبار الليل كله فسماء ليلا قليلا

وحينئذ في كلام المصنف تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) أي فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة أي المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) أي المنفصلة كافي المعدودات فالمائة بيضة يقال انها أكثر من الخمسين باعتبار انكم الذي هو العدد العارض لذلك المعدود (قوله والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعق وذلك فيما عدا المعدودات كالكيلات والموزونات فالعشرة أطال من السمن مثلا يقال انها أكثر من ثمانية منه باعتبار ما فاهم من الكم المتصل وكذا يقال في العشرة أرباب من القمح والتمانية منه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله كافي الرضوان) أي كل رضا فهو معنى من المعنى فيفسد أن له أفرادا باعتبار متعلقه فالكيميات والمقادير فيه انما هي باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه وحينئذ فالكيميات والكيفيات فيه تقدير به لكن في كلام الشارح مئى وهو أن كلام الشارح في التكبير والرضوان ذكره المصنف مثلا للتقليل وحينئذ فلا يناسب قوله كافي الرضوان الا أن يقال ان التمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقدير به فلا ينافي أن التنوين فيه لتقليل كما فعل المصنف أو يقال ان جعله مثلا للتكبير باعتبار الكميات تقدير لا ينافي كونه في الآية لتقليل فليس المراد بقول الشارح كل رضوان الرضوان الواقف في الآية

كله في نفس الامر وفي عهد
الحكيم أن جعل التنوين
في قوله تعالى ورضوان من
الله أكبر للتقليل كما قال
المصنف أولى من جعله
للتعظيم وان المعنى ولهم
رضوان عظيم من الله أكبر
من ذلك كله لعدم حصول
الرضوان العظيم لجميع
المؤمنين والمؤمنات ولان
جعله للتقليل يشير الى كمال
كبريائه والوعد لا بطريق
الجزم كما هو شأن المسالك
اشارة الى أنه غنى عن
العالمين (قوله والفرق الخ)
انما فرق رد اعلى من لم يفهم
الفرق فاعترض على المصنف
بأنه لا حاجة لذكر التكبير
والتقليل بعد ذكر التعظيم
والتحقير لان التكبير هو
التعظيم والتقليل هو التحقير

وقد سئل عن التعظيم والتكبير جميعاً كقوله تعالى وان يكذوبك فقد كذبت رسل من قبلك أي رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك والسكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكبير ولا بين التحقير والتقليل ثم جعل التكبير في قولهم شرأهراً فاب التعميم (قوله وكذا التحقير والتقليل) أي فالاول يرجع للكيفيات لانه عبارة عن الخطاط الشأن ودون المرتبة وهو يرجع للامتنان ودنائه السدر والثاني يرجع للكميات لانه عبارة (٣٥٢) عن قلة الافراد والاحكام حقيقة كقولك فلان رب غنيمة وامان تقديرها كما

في قوله قد يكون لفلان رضوان عن أهل عداوته (قوة ولاشارة الخ) أي لان العطف يقتضي المغايرة والميل الى أن بينهما أي بين الإعظيم والتكبير (قوله أي ذوو عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لافادة التكبير والتكبير وقد يجب أن المراد بالتكبير المبالغة في الكثرة لأصلها الاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالأخذ من التكبير خلاف المأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يعمل ورسل عظام مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفاً لهم لا الآيات لان كون آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاماً فهو من الكناية أطلق المألوم وأراد اللازم وهي أبلغ من الحقيقة لان محصلها إثبات الشيء بالدليل (قوله وقد يكون التحقير والتقليل) أي فكما أن التعظيم والتكبير قد

وكذا التحقير والتقليل ولاشارة الى أن بينهما قرا قال (وقد جاء) التكبير (للتعظيم والتكبير نحو وان يكذوبك فقد كذبت رسل) من قبلك (أي ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكبير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون التحقير والتقليل معاً نحو حصل لي منه شيء أي حقير قليل (ومن تكبير غيره) أي غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء)

وقد أشار المصنف الى أن بين التعظيم والتكبير فرقاً بقوله (وقد جاء) أي التكبير (للتعظيم والتكبير نحو) قوله تعالى (وان يكذوبك فقد كذبت رسل من قبلك) فتكبير رسل هنا يناسب التكبير (أي ذوو عدد كثير) فأفاد كثره عدد الرسل ويناسب التعظيم أيضاً أي (و) ذوو (آيات عظام) فان عظم آية الرسالة مما يدل على عظمة شأن الرسول في رسالته فالاول ينظر الى التكبير والثاني ينظر الى التعظيم والغرض نسبية النبي صلى الله عليه وسلم في عدم إيمان الكفرة وأمره بالناسي عن قبله في عدم المبالغة والاسف عليهم ولا يقتضي هذا كون من قبله أعظم منه ولا أن الآية لمن قبله أعظم من آيته لان المراد أن هذا الذي فعل معك من الاتكار وعدم التصديق شأن الكفرة مع الانبياء فتناس بهم بالصبر حتى يأتي الفتح ثم وصف الانبياء بما هم عليه في نفس الامر من الكثرة وظهور الآيات للاشارة الى أن مثل هذا التكذيب قد وقع من الكفرة كثيراً وليس فيه دلالة على أنهم أعظم منك ولأن آياتهم أعظم من آياتك فإن الناسي يكون بحصول مثل الواقعة في الجملة ولا يلزم من ذلك كون صاحب الواقعة أعظم من المتأسي به ولا توجه كون الكلام حينئذ خطاباً اذ كله على هذا التقدير يقال كيف لا تصبر وقد صبر من هو أفضل منك وليس هذا النبي الاكرم جعل لهذا الخطاب ولا مناط لهذا العتاب ولو كان للملك الاعلى ان يقول ما شاء اذ خطابه تعالى كله صواب فاذا حقق له المنزلة العليا وأوجب له فضلاً وكرماً في الدنيا والآخرة المحل الاسنى كان المعنى الامر بالاعتدال عن قبله التكبير والتسلي عن مضي وكفر به مع ظهور دليله لان ذلك وصف من قبله لأنه أرفع في ذلك من بعده والحاصل ان النسبية بالرسل مع وصفهم بما هم عليه في نفس الامر لا يقتضي أنهم أعلى منه صلى الله عليه وسلم فليفهم وقد يكون التكبير لمقابل التعظيم والتكبير وهما التقليل والتحقير كقولك حصل لي من فلان شيء أي حقير قليل حيث يقتضي المقام ذلك * ثم لما مثل صاحب المتناج بأمثاله من غير المسند اليه في هذا المقام ونوهم بعضهم أنهم مائلون للسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أشار المصنف الى ان مراد التمثيل كغيره لا ينوهم اختصاصه بالسند اليه فقال (ومن تكبير غيره) أي غير المسند اليه (للافراد أو النوعية) لمناسبة كل منهما المقام الذي ورد فيه ذلك التكبير (نحو) قوله تعالى (والله خالق كل دابة من ماء) فيصح فيه كل فرد من أفراد الدواب من فرد نطفة معينة لا يسه هذا اذا أريد

بالاعتبار الاول وبعض ليل بالاعتبار الثاني ثم قال ان التكبير قد يأتي لمعنيين وسد جاه الله تعظيم والتكبير في نحو وان يكذوبك فقد كذبت رسل أي عظيمون ذوو عدد كثير ثم قال المصنف ان من التكبير لا افراد والنوعية والله خلق كل دابة من ماء وقد سبق وانما أمر المصنف ذلك عن شمله لانه فصد أن يذكر المتردد

يجمعون وقد يشرطان فكذلك التحقير والتقليل (قوله ومن تكبير غيره الخ) لما مثل صاحب المتناج في هذه المقام بأمثاله لتكبير غير المسند اليه ونوهم بعضهم أنهم مائلون للسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل أفاد المصنف أن مراد السكاكي التمثيل لتكبير غير مائلينوهم اختصاص تلك الامور بتكبير المسند اليه فقال ومن تكبير غيره الخ (قوله أي غير المسند اليه) أي لان حاجة مجرور بالاضافة وما مجرور بمن

وفي قوله تعالى واثن مستهم نفحة من عذاب ربك لخلافه وفي كلامناظر أما الاول فلما سألني وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للثرة ومن نفس الكلمة لانها ما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أي هبة أو من قولهم سم نفخ الطبيب اذا فاح أي فوحة كما يقال شهة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة اذا صله أن يستعمل في الخيرية لانه نفحة طيبة أي هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله تعالى يا أبت اني أخاف أن يعسك عذاب من الرحمن بالتشكيرون عذاب الرحمن بالاضافة اما للتحويل أو لخلافه والظاهر انه لخلافه واليه ميل المحمدي فانه ذكر ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حيث لم يصرح فيه ان العذاب لاحق له لانه في به ولكنه قال اني أخاف أن يعسك عذاب من الرحمن فذكر الخوف والمس وذكرا العذاب وأما التنكير في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فيحمل النوعية والتعظيم أي ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة أو احدى متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص فان الانسان اذا هجم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود قد سبب الحياة لنفسه ومن تنكير غير المسند اليه للسوعية وأمطرنا عليهم مطرا أي وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا يعني الخجارة لأنزلنا الى قوله تعالى فساء مطر المنذر

(قوله أى كل فرد الخ) حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء اللوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني أن خلق النوع من النوع فالتنكير في دابة وماء اللوحدة النوعية وأورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الغراب والبرغوث والعقرب والفأر والدود على ما صرح حوايه من أنها قد تخلق (٣٥٣) من التراب وأجيب بأن هذه في حكم المستثنى وسكت

عن استثنائها الشهرة أمرها
وقيل ان الكلام محمول
على الغالب فهو من قبيل
تزييل الاكثر منزلة الكل
أو أن قوله من ماء متعلق
بمحذوف صفة اداة لاصلة
لخلق وحينئذ فلا يراد شيء
من ذلك وإنما عدل
الشارح عما قاله البيضاوي
من أن المعنى خلق كل فرد
من أفراد الدواب من ماء
هو جزء مادته مع أنه لم يرد

أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياة وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكيره غيره (للتعظيم فحواه) أذنوا بحرب من الله ورسوله (أى حرب عظيم

بالماء المطففة ولكن يجب حينئذ حمله على الكبير والجل لخروج آدم وعيسى عليهما السلام ويحتمل أن يراد بالماء الفرد الذي هو جزء مادة ذلك الحيوان لأن الحيوان من الرباب والماء والهواء والمار وهذا عي ارادة الفردية وأما على السوعية فيكون المراد كل نوع من أنواع الأب من كل نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع والموع به صخ خلقه والتلقى منه باعتبار أفرادها لكن ليس الغرض الاشعار بالنوعية بل بالنوع في ضمن الفرد ولا بد من الاستثناء على هذا التقدير أيضا (و) من تكبير عبره (للتعظيم فحواذ نوابح رب من الله ورسوله) أي حوب عظيم لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل فيه وحده وقصد أن يفرد ما ليس مسندا إليه وقد جعل من تكبير التعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله

(٤٥ - شروح التلخيص أول) عليه هذا الاشكال المتقدم لان ما قاله مبني على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعة وهي الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهي نقطة أبيه) أراد بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من أبيه وأمه على طريق المجاز المرسل من إطلاق اسم الخاص وإرادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نقطة أبيه يتوقف على مخالطة نقطة أمه لنطفة أبيه فكان الاولى أن يقول وهي النطفة الممزجة من ماء أبيه أو يقال تخصيص الاب بالذكور وان كان محسوبا من نطفتي الاب والام لتكونه منسوب اليه (قوله أو كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله فثم من عشي الخ اذ هو تفصيل للانواع وجملة على الافراد تكلف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع أمر كلي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق الخلق به ولا منه أجب بأن الحكم بخلفه والخلق منه باعتبار تحفقه في الافراد والحاصل أن المرامي على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثاني النوع لكن من حيث تحفقه في الافراد فهم مختلفان من جهة المهورط أو لا وبالذات (قوله من نوع من أنواع المياه) اعترض بأن هذا يقتضي أن كل نوع من أنواع المياه لا يخلق منه الا نوع واحد من أنواع الحيوان مع أنه قد يخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهم يخلقان من ماء الحمار وأجب بأن المراد بنوع الماء الممزج من ماء الذكور وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غير مع ماء الحمار هذا وترد الشارح حل التشكيك في الاول على النوعية والثاني على الفردية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرس ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استعماله في شيء منهم ما خلا الفاسد كره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد أن يحل نوع من شخص من الماء (قوله وهو نوع النطفة) أي فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة (قوله أي حرب عظيم) انما جعل التشكيك هنا لانعظم لان الحرب القتلية تذهبن بالتساها في الكثرة .

موجب الحرب الذي هو الرأب وهو غير مناسب للام لان اما مقام تنفير عنه فالمناسب له اجل الحرب على العظيم للدلالة على أن النهي
عن موجب الحرب أكيد جازاوية فتمثل أن التكبير يجب للموعبة أي نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند العيب (قوله ان نفل)
أي بالساعة (قوله للنوع) أي هم لتوكيد ذلك لان التركيب ليس كيد مجردا فانه انما عيسى فاه فافعل المطلق لا يملك
عن التوكيد وانما يكرر للتوكيد الجبرر فاه لموعبة ثم يلزم استثناء ما لا شيء من ذلك وهو انما من ابناء الطن الذي من اولاء والدي
أثبت ثابا قوله بهذا الاعتناء أي مع الموالاة والامانة فاما الجبرر فانه من ابناء الطن الذي من اولاء والدي
هذا التركيب وهو ان المنة تتنفي عن غير ذلك (ب) بدني من منة فانه مستعمل حتى بدني فانه المستثنى من منة بالاسماء

وليس مصدر تظن مضملا
غير الظن مع الظن حتى
يخرج الظن من نفسه
وحيث قد قبلتم استثناء
الشيء من نفسه مع التناقض
وبما ذكره الشارح نحل
الاشكال ولا حاجة لما
ذكره بعض النحاة من حمل
الكلام على التهميد
والتأخير أى ان نحن الا
تظن ظنا وكذا يقال فى
ظنائه (قرناه مفرغا) أى
استثناء مفرغا مفرغا
لمصدر محذوف وهو مصدر
نوعى ولا يصح جعله حالا
من الاستثناء لفقدان
شرط مجيء الحال من
المضاف اليه المعتبر عند
النحاة (قوله على أن يكون
المصدر لتأ كيد) أى وأما
على جعله مبنيا للوعبة
أى ضربا كثيرا أو قليلا
فيصح فلا فرق بين قولاك
ما ضربت الا ضربا وبين

(والله اعلم) أي ظاهراً وباطناً مما يدل الشدة وضيق القول لما طاق
ههنا، وعجبة لا تترك يدوب هذا الاعتبار مع أنواعه بعد الامتناع من نظام المصالح نحوه انزبه
الانزباء إلى أن يكون الممدد لما كبذلان في دهر ضربه لا يهتمل عبر العسر والميسر، فمن سبب أن
يذكر من بعد ذلك قبل المتشبه به، وأعلم أنا كما التمسك الذي في معنى البعده في التعليم
أنه كذلك مريح أعني البصيص كما نزل إلى وروح من ربه رجات أراد محمداً صلى الله عليه وآله وسلم
هذا الإجماع

في التمسى عن مرجب - 'رب فكان' ما يجب في الحرب اليم (ر) درته ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥

اداسٽ مهينا ۽ مڪين ، اطوار ا لاءِ شمال

[illegible]

قوله تعالى ان نطق الاظفار انه ان ارد بالمصدر مبداء بالانوعية دمج
الاستثناء وان ارد به مجر دالاً كيدامسح للروم استثناء الشيء من نفسه والتناقض (قوله والمشيء به يجب الـ) أية لا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ويلزم التناقض لان ما ضرب به مسلاية تضيئ في الضرب والاضرب باق في جوابه (قوله الذي) من بعض البعضية
وهو المراد به نوع من الجسود وانه اذا تعظم ان اواله تيرا والتكبير ان ايل رذله لان التكبير اسير به وكل من العلم به
والتحقير والتكثير والتعليق ل نوع (قوله كذلك) صريح لفظه بالهض (قوله انما لا يلزم) باب اول وكما قد قد سلبها بتحقيق
والتقليل فمثال التعظيم مذاهب السار ومثال التمهيد مذاهب كلاله كيد في حب العلم واداءه الى قولهم كفي هذا
الامر بعض اهتمامه وبذلك انما الى رامي به سبحانه في تسمية الاصل في قوله انما لا يلزم من هذا الاصل لانه

من تفخيم فضله واعلاء قدره لا يخفى

والجهل بالمسمى كافي قوله تعالى أو اطرحوه أرضا أي منكورة مجهولة وكان التنكير الذي هو في معنى البعض لان الفردية بعض مبهم من الحنفية فبعد التعظيم بالمزيد السابق كذلك لعنا البعض لاهل ودلائه على أن المبرع عند بلوغ البعض أظم رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به فاستلزم التنكير والبعضية في افادة التعظيم من طريق الابهام ويصح أن يعمدوا بهما بلا بسطة واستلزامه للآخر وذلك كقوله تعالى ورد ارفعهم فوق بعض درجات أراد بالبعض شيئا أصلى أنه عليه وسلم فني إبهامه بالتعريف عنه بالبعض من تعظيم قدره واعلاء فضله واعزاز شأنه لا يخفى والذوق السليم شاهد صدق على ذلك مع القرائن الدالة على المراد

يكفيه بعض ذلك الاهتمام
(قوله من تفخيم فضله الخ)
أي لان إبهامه يدل على أن
المعبر عنه أعظم في رفعة
وأجل من أن يعرف حتى
يصرح به والذوق السليم
شاهد صدق مع القرائن
الدالة على المراد اه يعقوبى

ذلك والسكاكى خلط اليمين بالتنكير والتحقير بالنسبة ليل والذي فيه المصنف أموب لانه لا ذكر بينهما قال
انه نفوس السكاكى التنكير في نواهم شر هذا انما اعظم وفي قوله تعالى الى ربهم ترجعون نفخة من
عذاب ربك خلط وفي كليهما انظر اما الاول فلما سبأى وأما الثاني فلان خلاف التعظيم من معادن
البها للربوس نفس الكلمة انهم الامام من فوقهم نفخت الرشح اذا هبت اوه من قولهم رفع الطبيب
اذا فاح أي فوحت كما يقال شمه واستعماله في المعنى في الدراسة ارة دأصله أن يستعمل في الخبر في ال
له نفخة طابحه أي هبته من الخير وذهب أيضا الى ان قوله يابث انى احاف ابى بل مذاب من الرحمن تنكر
العذاب فيه للتمويل أرسله في الظاهر والخلل واليه مال الزمخشري فلهذا كان ابراهيم عليه الصلاة
والسلام لم يزل هذا الكلام من حسن الالوهية حيث لم يصرح به في آية داب لاحق له لا صفي به
لكمه قال انى أخاف أن يمس عذاب من الرحمن قد كرسوف والى ذكر اسد اب ٨ كلام وهو
ضعيف أما قوله فلما سبأى في فسد حكم عليه في موضعه وأما قوله ان الالوهية تعظيم مستفاد من المرة
قد منع دلالة المرة على التحقير فانه لا يلزم من بين الواحد والتعظيم بل بين سبعة مائة ومائة مائة من
وجه وأما التفاضل فيجوز أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة لافراد وهو غير الالوهية الثاني
العظيم الواقع مرة واحدة لا يقال له تأويل وقوله انما مستفاد من نفس اسكاه ذكر الزمخشري وليس له
في كلمة الرفع وفيها ما يدل على ذلك بنسب مستفاد من المسمى بل لا بد من معنى فاح ووجب وثم نفخة وهبة
وشبه بل الأعم من ذلك راعى الذي قد يقال ان يدل على الوحدة واسمه وفعله استعارة لانه اعما
يستعمل في الخبر محتاج لمقل ذلك عن الالوهية وكورد له كبر ليس ويل ان خلا في سبعة استمال
الرحمن فعلى الارز تكون انكم به الاسارة الى ان من هز ذنير الرحمة لا بد من الالوهية ذنير عظم
لا مجال للتحقير به على الثاني يكون ذكره للتلفظ به بينان في الاول انما يتكبر الواحد والقليل
والتعظيم والتعظيم ليس بماء ان مع كل ذكره سبعة مائة فادانها كرم رجل تريد واحد افاد
أطلعت الرجل وردت بقيمته بالوحدانية وليس في الالوهية واحدة واحدة حذفنا كما فاعها بالموصوف
وانما نبهت على ذلك لاد من الحياة من جعل المسوخ لا يتدأ بالسكره في قوله شراد ابا ان تقديره
من عظيم فالمسوخ الصفة المحذونة وليس كذلك البان قال ابن زمكشى وعبره ان الالوهية في الاثبات
قد تكون العموم لسباق امة ان أو غيره أخذ من قول البيهاتين ان السكره أي في كثير من ظاهرات التنكير
هو التعظيم أو بالارمه وليس كما طبعه ايرى ان كثير والتعظيم في هذا لا يلزم الالوهية استعمل الالوهية
في سياق الامتنان للتعظيم محمول وفي كلام الشيخ تقي الدين الشيرازي ما يقتضيه في قوله تعالى
بالتعريف والتنكير كثيره النفع في كل علم اداد كرا لا من حسن تبيينه فان كلامه مرتين الأولى رؤية
والاولى نكرة والثاني هو الاول وان كانا نكرتين فالسابق غير الاول وان كان الاول معرفة والثاني نكرة

فقولان فالاول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولذلك
ورد ان يغلب عسر يسرين والثالث كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول
والرابع كقوله

عفونا عر بني ذهل * وقلنا القوم انخوان
عسى الايام أن يرجعش قوما كالذي كانوا

وقال ابن الخياط في أماليه في قوله تعالى غدو هاهنا ثم رور واحها شهر الفائدة في إعادة لقن الشهور الاعلام
بمقدار رن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تأتي مبيدة للقادر لا يحسن فيها الا شمار ولو أنشمر الضمير
انما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب العدول عن المضمير الى الظاهر الا ترى انك
لو أكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلا وكسوته ولو أكرمت رجلا وكسوته غيره
كانت العبارة أكرمت رجلا وكسوته رجلا فبين ان هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمير لانه لو أتى
بالمضمير لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى
وهو الذي في السماء له وفي الأرض له فان فيه تكريرين والثاني هو الاول وأجاب عنه بأنه من باب
التكرير لانا طئة أمر زائد ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب
السموات ورب الأرض رب العالمين والذي اسند على هذا التكرير بمقام تنزيه عروج عن نسبة الولد
اليه وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالى لفلان ثم قال في ذلك
المجلس أربع سدس مالى لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكره مرفقا بالاضافة والمعرفة متى أعيدت
براد بالثاني عين الاول وهذا المعهود في اللغة وقال في النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق
نصف تطليقة وربع تطليقة المنكرا اذا أعيد منكر فالثاني غير الاول وان قال أنت طالق نصف
تطليقة وثلاثها أو سدسها لم تطلق إلا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرا اذا أعيدت
معرفة كانت الثانية الاولى دلالة العهد ~~قلت~~ وهذه القاعدة الظاهر انها غير محررة والتحقيق
أن يقال ان كان الاسم عاما في الموضع عين فالثاني هو الاول لان من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني
غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين أم نكرتين عامتين كوقوعهما
في حبز النبي أما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه
ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كان معرفا أم منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف
واللام العهدية أم منكرا ويلحق بهما هذا الاسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة
كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق أى لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله
كل رزق وكذلك عكسه وان كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهديه فذلك بحسب القرينة
الصارفة الى المعهود فان صرفتم اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله وان كانا
مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في
قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان معنى العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعة لا تأتي لها معنى
ان الجنس كالمركب لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر ان الثاني غير الاول لانه
لو كان اياه لكان إعادة النكرة وضعها لظاهر موضع المضمير وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولاجل
الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به
منكر مع ترده في انه الاول أو غيره كما ورد مع رجاءه في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل ولا أدري
الاول أم غيره وان كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني
خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل الاخص على الاعم

هذا والتحقيق فيها ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه فن ذلك ما يرد على قولهم
 اذا كانا معرفتين فالثاني هو الاول وهو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فانهم معرفتان
 والثاني الثواب والاول العمل والثاني غير الاول لانهم معا هديتان لمعهودين أو جنسيتان وقوله
 تعالى حتى اذا اتى اهل قرية استطعنا اهلها اننا تكلم عليهم في وضع الظاهر موضع المضمرة وقوله تعالى
 وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء معرفتان والثاني عام والاول خاص فالاول داخل في الثاني
 وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس أي القابلة بالمقتولة وقوله تعالى الحرب بالحر لا آية وقوله
 تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ثم قال فن شهد منكم الشهر فليصمه فهم ما وان اختلفا يكون
 الاول خاصا والثاني عاما متفقان بالجنس وكذلك ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا
 ولذلك استدل بها على ان الاصل الغناء الظن مطلقا ومن ذلك ما يرد على قولهم اذا كان الثاني معرفة
 فالثاني هو الاول وذلك قوله تعالى فلا جناح عليهم ما ان يصالحا بينهم ما صلحا والصلح خير فان الناس مطبقون
 على الاستدلال بالآية على استحباب كل صلح فالاول داخل في الثاني وليس عينه وكذلك وما يتبع
 أكثرهم الا ظنان الظن لا يغني من الحق شيئا وكذلك ويؤت كل ذي فضل فضله الفضل الاول العمل
 والثاني الثواب وكذلك ويزدكم قوة الى قوتكم وكذلك ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم وكذلك زدناهم عذابا
 فوق العذاب بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه وكذلك ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة ومن ذلك ما يرد
 عليهم في النكرتين قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثاني هو الاول
 الا ان يقال أحدهما محكي من كلام السائل والثاني محكي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما
 الكلام في وقوعهما من متكلم واحد وكذلك الله الذي خلفكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف
 قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء ومن محيى ما له في ذكره قوله صلى الله عليه وسلم
 التائب من الذنب كمن لا ذنب له فالراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له ولا يستقيم ان يراد التائب من
 ذنب ما كمن لا ذنب له الا ان يراد بالذنب الثاني الخصوص فخالصه انه لا بد من تساويهما عموما وخصوصا
 في هذا المثال وقوله تعالى فجاءته احدى امهاتنسي على استحبابه بعد قوله تعالى قالت احدهما ما يحتمل
 ان تكون الاولى هي الثانية وأن لا تكون وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الاول كقوله تعالى ويوم
 تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وكذلك قوله تعالى يسألك اهل الكتاب ان تنزل عليهم
 كتابا من السماء وأما قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فليس الجواب عنه ما قاله
 الطيبي بل ان اله بمعنى معبود والاسم المشتق انما يقصد به ما تضمنه من الصفة فانت اذا قلت زيد ضارب
 عمرا وضارب بكر الا يتخيل أن الثاني هو الاول وان أخبرهم ما عن ذات واحدة فاذن المذكور بالحقيقة
 انما هو الضربان لا الضاربان ولا شك ان الضربين مختلفان ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ولقد آتينا
 موسى الهدى وأورثنا بنى اسرائيل الكتاب هدى قال الزحشر المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين
 والمجربات والشرائع ويهدي الارشاد وأنشد في الاساس

دع عنك سلى قد أتى الدهر دونها * وليس على دهر لشيء معول

ومنه * اذا الناس ناس والزمان زمان * ومما نحن فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان
 الله هو الدهر قيل الدهر الثاني غير الاول وانما هو مصدر بمعنى الفاعل أي الله هو الدهر المتصرف وقال
 الراغب معناه الله فاعل ما يضاف الى الدهر فاذا سببتم الذي تعتقدون انه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى
 والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقي الذي تعتقدون أنه الدهر فان الله هو الفاعل الحقيقي فحينئذ
 الدهر في الموضعين واحد فهو على القاعدة وهذا الذي قاله الراغب حسن الا أن الجمع بينه وبين قوله
 صلى الله عليه وسلم حين بلغه سبب المشركين له إنهم يسبون مذمما وانا محمد يحتاج الى تأمل ومما أعيدت

فيه المعرفة معرفة والثاني غير الاول بالقراين قوله تعالى وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم
 الكتاب يؤمنون به ومن ذلك قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء فالملك الذي يؤتيه الله
 العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهما معرفتان لكن يصدق أنه إياه باعتبار أصل الاشتراك
 في الاسم كما صرح به قوله تعالى قل ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فقد أعاد الضمير في الفضل
 المستغرق باعتبار أصل الفضل وبما ذكرناه يعلم ان قول بعض البيهقيين ان يؤتي الملك من يشاء لا يمكن
 أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمير لا تحقيقه وتطيرها قوله تعالى أيتغنون عندهم العزة فان
 العزة لله جميعا لأن العزة الاولى نظير الملك الثاني والعزة الثانية نظير الملك الاول وأما قوله تعالى في سورة
 البقرة بالمعروف وقوله تعالى فيها أيضا من معروف فهي من إعادة النكرة معرفة لان من معروف وان
 كان في التلاوة بعد المعرف فهو في الانزال متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الأصوليون في نحو صل
 ركعتين صل ركعتين هل يكون أمرين والثاني تأسيس أولا وفيه اختلاف مشهور وبما ينبغي على هذه
 القاعدة اذا قال ان رأيت رجلا فانطالق وان رأيت رجلا فعبدى سر الظاهر انه لا يجب أن يكون الثاني
 غير الاول بل اذا رأيت رجلا حصل العتق والطلاق ولو تخللت رؤية رجل بين التعليقين ثم وجدت رؤية
 ذلك الرجل بعد التعليق الثاني عتق العبد بلا توقف ذكر الفرعين الوالد في بعض تعاليقه وبما يجب
 التنبه له أن المراد بكرا الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد أو كلامين بينهما ما واصل بأن
 يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح فان قلت لما نزل قوله تعالى
 الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم حرثت الصحابة رضي الله عنهم وقالوا أينالم يظلم نفسه ففسره النبي صلى
 الله عليه وسلم بالشرك وقرأ ان الشرك لظلم عظيم فهذان نكرتان في كلامين متفاضلين وفسر أحدهما
 بالآخر فهو ينقض قولكم ان النكرتين تكون احدهما هي الاخرى وينقض قولكم ان من شرط كون
 احدهما الاخرى في المعرفتين أو في النكرة مع المعرفة أن يكونا في كلام متصل ببعضه ببعض قلت
 النكرتان في كلامين متباعدين لا يمنع أحدهما أن يراد باحدهما الاخرى بدليل يقوم عليه وهذا الحديث
 دليل على أن المراد باحدهما الظاهر الآخر وانما المدعى هنا ان النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف
 احدهما لغير الاخرى أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما ان احدهما هي الاخرى أو غيرها لا بدليل هذا
 عند الاطلاق أما الظلم في ولم يلبسوا فانه عام دللت السنة على تخصيصه بالآية الاخرى وينبغي أن تنسبه الى
 أن هذا التفسير النبوي قطع مادة النظر فليس اسائل أن يسأل عن دليل لقطي في احدي الآيتين
 خصص الاخرى ولا ان يقبس على ذلك فيقول في نحو لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل أو رجلا يريد زيدا
 أن المراد بالاول زيد فقط ولا ان يقول في قوله تعالى لا ظلم اليوم ان المراد بالشرك وان كان وزان ولم يلبسوا
 ايمانهم بظلم ولا ان يقول في نحو الانسان حيوان انه يقتضي أن كل حيوان انسان بل القرآن يفسر
 بعضه بعضا حيث لا تعارض والسنة دللت على ذلك اما بوجه أو دليل لقطي فليتنا مسل وكان خطري
 قديما أن في الآية الكريمة ما يشير الى أن المراد بالظلم فيها الكفر وهو قوله تعالى ولم يلبسوا لان الذي
 يلبس الايمان هو الشرك فانه كالمازج له فان عبادة الله ايمان وعبادة غيره ظلم بخلاف الظلم بالمعاصي
 غير الكفر فانها لا مزج ولا تلبس بالايمان وعرضت هذا المعنى على والدي بدرس الشامية بدمشق
 فأرتضاه وفرح به وبما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى أن تضل احدهما فاقصد كرا احدهما الاخرى
 فان كانت احدهما الثانية مفعولا فالاسم الاول هو الثاني الى قاعدة المعرفتين وان كانت فاعلا فهما
 واحد باعتبار الجنس كما سبق وأكثر النجاة على أن الاعراب اذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين أن
 يكون الاول فاعلا خلا لما ذكره الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعاؤهم وقد رأيت لابن الحاجب في
 أماليه كلاما في ذلك غالبه حسن وفي بعضه مشاحة وهما أنا ذكره بلفظه فاعتبره قال قوله تعالى أن تضل

احداهما فتد كراحداهما الاخرى فيه اشكالان أحدهما ان تضل ذكر تعليلا لا استشهاد
 المرأتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلا لا استشهاد وانما العلة التذكير
 والاشكال الثاني قال فتد كراحداهما الاخرى وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتد كرها الاخرى
 لانه قد تقدم الذ كرفلم يحجج الى اعادة الظاهر والجواب عن الاول أن التعليل في التحقيق هو التذكير
 ومن شأن لغة العرب اذا ذكر واءة وكان العلة علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها
 بالفاء لتحصل الداللتان معا بعبارة واحدة كقولك أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعجها فالادعج هو
 العلة في اعداد الخشبة والميل هو سبب الادعج فتد كرها على نحو ما ذكرناه فقبل أن يميل الحائط فأدعجها
 ولو قبل ان الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب لم يكن ذلك يعيد لان الضلال المعلوم من
 احداهما يكثر وقوعه فصح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل وانما يجيء الالبس ههنا اذا توهم
 ان وقوع الضلال هو السبب فيؤدي الى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل
 واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المقنضية لذلك المعلوم ألا ترى الى قولك فعدت عن
 الحرب من أجل الخوف فالخوف ههنا ليس مراد وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للعود
 فكذلك ههنا المقصود ان الضلال المعلوم هو السبب المقنضي في المعنى استشهادهما في موضع رجل
 وذلك مستقيم على هذا التأويل وكذلك يمكن أن يقال في ميل الحائط انه أيضا هو السبب على الوجه
 الذي ذكرناه في الآية وهذا الوجه الثاني يصلح أن يكون الاول ليجيء الثاني بعده بعد تقديم التسليم
 وأما الجواب عن الاشكال الثاني فهو اننا نقول أصل الكلام على الوجه الاول أن تد كراحداهما الاخرى
 عند ضلالها فقدم على ما ذكرناه في أن تد كراحداهما الاخرى على ما كان عليه (١) الثاني هو أن
 لا يستقيم في المعنى الا كذلك ألا ترى انه اذا قال ان تضل احداهما فتد كرها الاخرى وجب أن يكون
 ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا لها كما اذا قلت جاءني رجل وضربته بتعين أن يكون الخاطئ هو
 المضروب وذلك محال بالمعنى المقصود لانها قد تكون الضالة الآن في الشهادة وهي اذا كره فيها في زمان
 آخر فالمذكورة هي الضالة فاذا قبل فتد كرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة
 واذا قبل فتد كراحداهما الاخرى كان بهما في كل واحدة منهما فلو ضلت احداهما الآن وذكرتها
 الاخرى فتد كرها كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بهما في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لو فزع
 قوله فتد كراحداهما الاخرى غير معين ولو قبل فتد كرها الاخرى لم يستقيم أن يكون مندرجا تحتها
 الا للتقدير الاول فعلم ان العلة هي التذكير من احداهما الاخرى كونهما قد رواوا اختلاف وهذا المعنى
 لا يفيد الا ما ذكرناه فوجب لذلك أن يقال فتد كراحداهما الاخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح
 أن يكون جاريا على الوجهين المذكورين أولا وانه في التحقيق هو الذي وجب لاجله مجيئهما ظاهرين
 وأما الوجه الذي قبله فلا يستقيم الاعلى التقدير الاول لان التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا
 يستقيم مع ذلك أن يقال ان أصل الكلام ان تد كراحداهما الاخرى عند ضلالها مع القول بأن الضلال
 هو العلة فنثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هي عليه وانه لو غير الى المضمحل
 المعنى المقصود واختص ببعضه اه وفي بعضه نظر والسؤال الذي ذكرناه أولا وما أجاب به عنه من أن
 المعطوف عليه ذكره للتوسط ثم عطف عليه المقصود بآتيان في قوله تعالى ما كان لبشر أن يؤتيه الله
 الكتاب الا به وقوله تعالى واذ كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فان ابتاه الله الكتاب لم يقصد نفسه
 وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عدمه من النعمة وانما المعنى ما كان لبشر أن يقول للناس ذلك وقد آتاه الله
 الكتاب واذ كروا نعمة الله عليكم اذ ألف بينكم بعد العداوة ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى أنا همرون
 الناس بالبر وتنسون أنفسكم المراد تنسون وأنتم تأمرون اذ الامر لا يصلح أن ينكر وبقى مما يتعلق بما

(١) قوله الثاني الخ هكذا
 في الاصل وحرر العبارة
 كتبه معجمه

وأما وصفه فلكون الوصف تفسيره كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل

(قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعته (قوله أي وصف المسند إليه) أي سواء كان معرفا أو منكرا فالوصف من جملة أحوال المسند إليه مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد لتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل لأن الذي يعلل انما هو الأحداث لا اللفاظ (قوله وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الإبدال منه) أي فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى أعني تعقيبه بالتابع المخصوص وأما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف بيان وبديل (قوله أي أما ذكر النعته) هذا تفسير الوصف بالمعنى المصدرى (قوله يعني المصدر) أي ذكر الصفة (قوله والاحسن أن يكون) أي الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت لأن المبين والكاشف المسند إليه انما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره وانما يبدل والصواب لأنه يمكن صحة المعنى المصدرى أي فلكون المذكور للوصف مبينا بواسطة النعت لكن لما كان النعت مبينا وكاشفا أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض كان الاول أحسن (قوله على أن يراد) أي وهذا الوجه مبني على أن يراد باللفظ كل وصف أحده معنييه كالعنى المصدرى وقوله معناه الآخر أي كل وصف (٣٦٠) بمعنى التابع في الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك يجعل

الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعتدوا هو أقرب التقوى قلت ربح الشارح احتمال الاستخدام لأنه من الصنائع البدعية المحسنة للكلام (قوله مبينا) أي موضحا له (قوله كاشفا عن معناه) أي عما يعنى منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا أو مجازيا وهذا تفسير للمراد من قوله مبينا لأنه لا يبينه قد يكون بيان لازم له أو صفة مع أن المراد كشف معناه فأتى به إشارة إلى أن بيانه من حيث كشف

(وأما وصفه) أي وصف المسند إليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الإبدال منه أي أما ذكر النعته (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحده معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجي في البديع (مبينا) أي المسند إليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل

(وأما وصفه) أي الاتيان المسند إليه بالوصف الذي هو النعت وليس المراد نفس الوصف الذي هو النعت إذ لا يناسب التعليل إلا أني بعد لأن المعلن فعل المتكلم الذي هو الاتيان بالوصف لا نفس الوصف ولا يوافق أيضا ما تقدم وما يأتي في قوله وأما تنكيره مثلا وقوله وأما بيانه (فلكونه) أي الاتيان بالوصف الذي هو النعت أول كون الوصف نفسه وهو الأول لأنه هو الموصوف عرفا بالبيان إلا أني بعد والكشف وغير ذلك مما يذكروا لو كان الاتيان به قد يوصف بذلك أيضا وعلى الأول يكون الضمير عائدا على ما تقدم من غير المختار من معناه السابق فيكون من باب عندي درهم ونصفه وهو الاستخدام إلا أني في البديع إن شاء الله تعالى (مبينا) أي المسند إليه (كاشفا عن معناه) ومفسر له بذاتيته أو بولازم الذاتيات والمقام يقتضي التفسير لجهل المخاطب بحقيقة المسند إليه أو لتزيله منزلة الجاهل (كقولك) في خطاب من لا يعلم معنى الجسم وقد يكون ذلك سببا لانكار الحكم (الجسم الطويل

سبق قوله تعالى إذا مهلكوا أهل هذه القرية إن أهلها كانوا ظالمين وقوله تعالى حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها وما في الكلام عليه في وضع الظاهر موضع الضمير ص (وأما وصفه الخ) من يأتي المسند إليه موصوفا وذلك لأحد أمور الأول أن يكون يحتاج إلى كشف معناه أو زيادة كشفه كاشفا تاما نقول الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله وقوله يحتاج خبر الجسم وهذا

الوصف

معناه لا من حيث نفسه ويحتمل أن المراد مبينا له في حد ذاته كان

هناك سامع أولاد كاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهماء تغايران والوصف إذا كان مبينا لما به الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لأن بيانه لها وكشفه عنها ما بذاتيها كما في المثال أو بعرضيات لازمة لها كما في البيت بعده كما يأتي بيانه ثم أنه لا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مبينا له عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه أعم كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم أن كل واحد من الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق وصف كاف في الكشف والبيان للجسم لما علمت أنه يكفي الكشف ولو بوجه أعم وربما كان قول الشارح فان هذه الأوصاف الخ يشير لذلك وإن احتمل أن المراد فان مجموعها ولا ينافيه قول المصنف وأما وصفه فلكونه الخ لأن الإضافة للجنس الصادق بالوحد والمتعدد وقيل وهو الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه أنه صفة واحدة بحسب المعنى وإن كان متعدد بحسب اللفظ والأعراب كما أن حلول حامض خبر واحد في الحقيقة لا يما معنى من وكذلك الأمور الثلاثة هنا في تأويل الممتد في الجهات الثلاث كذا قال بعضهم وقيل الوصف الكاشف في المثال هو

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قول أوس

الطويل المقيد بصفته أعني العريض والعريض فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذا العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ولا يحق بعد القولين الأخيرين والثاني منهما أبعد من الأول لأنه يلزم أن لا يكون الطويل والعريض متداخلين في الكشف وأن يكون ذلك كهما استطراداً قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولاً وبالعرض أنقص الامتدادين أو الامتداد المفروض ثانياً وبالعمق ما يقاطعهما قال الفخاري وفيه نظر لأن الأول من تعريفي الطويل والعريض يستدعي أن لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلاثة جسمًا تاماً وفي ابن يعقوب أن تفسير الجسم بما ذكرنا هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو ما ترصص من الهيولى أي المادة والصورة وعند أهل السنة ما تركب من جوهرين فأكثر أو اثنين القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعمق وأما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجز لا يتجزأ والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهي جزء الجسم وعند أهل السنة أن تركيب الجسم إنما هو من الجواهر المفردة والصورة عرض اعتباري أو حقيقي ولا مدخل لها في جزئية الجسم اه كلامه وعبارة السيرا في قوله لكونه مينا الخ التبيين بالنظر الى نفسه سواء كان غصنة سامع أولاً والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان مينا لاهية كاشفاً عنها كان معرفاً لها بمعنى أنه متضمن لتعريفها (١٣٦) وإشارة اليه لأنه عنه فيكون نفس الموصوف أوجارياً مجزأ كالمعرف لانه

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضع الجسم ويقع تعريفه (ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والابضاح وإن لم يكن وصفاً للسند اليه

العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله أي الجسم الذي حقيقته ما ذكر يحتاج الى الفراغ وهو الخ لانه لا يفي به أبعاد الثلاثة بها قبل القسمة من ثلاث جهات فلا بد له مما تغذيه تلك الأبعاد وهو الفراغ ومعنا لو أن الكشف هنا مجموع الاوصاف وعليه فالمجموع هو النعت المبين ولا يصدق على كل أنه نعت مبين ويحتمل أن يكون النعت الأول هو المبين وما بعده قيد في بيانه والخطب سهل ثم أن تفسيره بما ذكرنا هو على المذهب الاعتزالي وأما عند الحكماء فالجسم هو المركب من الهيولى أي الجواهر المفردة ومن الصورة وعند أهل السنة هو ما تركب من جوهرين فأكثر والفرق بين المذهب السني ومذهب الحكماء أن الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب وهي جزء الجسم وعند أهل السنة أن التركيب للجواهر والصورة عرض اعتباري أو حقيقي ولا مدخل لها في جزئية الجسم (ونحوه في الكشف) أي ومثل هذا القول في مجرد كون الوصف فيه الكشف والابضاح لا في كون الوصف يسمى بياناً ويسمى كشفياً ونحوه في الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم يرفى فضالة

(٤٦ - شروح التلخيص أول) حد الجسم الطبيعي عندهم وإن قالت المعتزلة أنه من كبر من أجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهيولى والصورة فاندفع بمعنى كون الوصف معرفاً واعتراض من قال إن المعارف مع المعارف من كبر تام والموصوف مع صفته من كبر ناقص لانه لا يتبدى وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثري يدفع اعتراض من قال إن النعت لا يكون الا مفرداً والمذكور متعدد ومما تقدم من أن الاحسن اشتغال الوصف على المميز والمشتترك يدفع اعتراض من قال إن ذلك كذا العميق كفي في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل والعريض ثم إن الجسم عند الاشاعرة المتخير القابل للقسمة وإن لم يكن فيه عرض وعمق فيشمل المركب من جزئين وعند المعتزلة ما تركب من ثمانية أجزاء جزآن الطويل وجزآن يجنبهما للعرض وأربعة فوقهما للثخن وقيل ما تركب من ستة بأن يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام من كبر من أجزاء غير متناهية اه (قوله محتاج الى فراغ) خبر عن قوله الجسم وفيه أن الاحتياج الى فراغ ليس خاصاً بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى النزاع خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعرفون بالجواهر الفردة ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يحق أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل العريض العميق (قوله ويقع تعريفه) إشارة الى أن المراد بكون الوصف يبين المسند اليه أن يقع تعريفه (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وإن لم يكن وصفاً للسند اليه) فيه إشارة الى حكمة فاعله عما قبله وأيضاً في الفصل تنبيه على التفاوت بينهما في الكشف

أوجارياً مجزأ كالمعرف لانه
يكون بالذاتيات أو
بالعرضيات أو بهما ولا فرق
بين أن يكون الوصف
باعت واحد أو أكثر
والاحسن أن يكون بمشترك
ومميز كما في التعريفات
فالوصف في هذه الفنون
أعم من أن يكون عام
حقيقته الموصوف أو
جزأها وأجزاها حقيقياً
أو اعتبارياً أو سلبياً والمثال
المذكور من القسم الأول
عند المعتزلة والحكماء لانه

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدمهما

حكى أن الأصمى سئل عن الاملى فأنشده ولم يزد وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشري الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المسع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد مرهاته تعالى انتهى كلام الزمخشري

فان لوصف الاول مبين للوصف بدانياته وأما الوصف مما تأنه بسبب الوصف بلاره كما يأتي بيانه (قوله قوله) أو قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الخيم في مرتبة (٣٠ - ٣١) فنه لئس كادته بفتح فاء مضاللة وكسر كاي كادته وسكون لامه أو بفتح الكاف واللام وأول هذه المرتبة

(قوله) الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدمهما

فالاملى معناه الذى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه

الموصوف مسند اليه لان الوصف فى الشاهد لغير المسند اليه (قوله)

ان الذى جمع السجاعة والنجدة والبر والتقى جمعا

(الاملى) وهو خبر ان قبله وقوله (الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدمهما) تفسير الاملى بلازمه ولما سئل الاصمى عنه لم يزد على انشاده هذا البيت وهو مسند لا مسند اليه وانما قلنا بلازمه لان الاملى هو الذى المتوقد لفطنة ومن لازمه أنه اذا مضى عقله على شئ ليجتنبه أدرك من حاله الحكم

ابن كادته الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدمهما

قال السكاكى قال الجوهري الاملى منصوب بفعل متقدم وجوز أن يكون بدلا لأن قبله

أيها النفس أجلى جزعا * ان الذى تحذرين قدوقعا

ان الذى جمع الشجاعة والنجدة والبر والتقى جمعا

الاملى الذى يظن بك الظن كأن قدرأى وقدمهما

المخلف المتنب المسررا لم يهجمه ضعف ولايت طبعا

والمراد بالمخلف السلف بالله بالعدة والمرز في ماله بالكرم والطبع أقوى الطمع وخبر ان قال الانفس هو محذوف نهديره مان وليت مذكور في الكامل للبرد ورأيت هذه الابيات في ديوان أوس بخط علي بن أبي الفتح بن جنى وكتبه فان ما تحذرين وكتب ان الذى جمع السماحة وضبط بخطه الا ان بالرفع وقال يظن لك الظن وضبط المرز بكسر الراء وكتب لم تمنع بضعف بالنساء المشاهير من فوق مفتوحة ووقول المصنف نحوه محتمل أن يكون لانه من غير باب المسند اليه ان كان منصوبا بفعل وقد يكون لان هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الاملى بل يتضمن لاره بما فان الاملى هو الذى المتوقد كما قال في الصحاح وذلك يستلزم هذا الوصف وبعبارة الايضاح ويحويه في الكشف قال في الايضاح وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال الزمخشري الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسر الله تعالى اه وهذا ايضا من غير باب المسند اليه

أيها النفس أجلى جزعا

ان الذى تحذرين قدوقعا

الى أن قال ان الذى جمع

الخ (قوله الاملى الخ)

من المنسرح وأجزاؤه

مستعملان مفعولات مفتعلتان

مرتين (قوله الذى يظن

الخ) هذا تفسير للاملى

بالايزم لان الاملى معناه

الذى المتوقد لفطنة

ومن لازمه أنه اذا ظن

بك ظنا كان ظنه موافقا

للواقع لان متوقد لفطنة

اذا وجهه عقله نحو شئ

ليجتنبه أدرك من حاله ما

هو عليه وكان ظنه لذلك

صوابا موافقا للواقع كأنه

رأى موجبه ان كان من

المشاهير ان أوسمه ان

كان من المشهورات فارصف

هنا مبين للوصف بلازمه

(قوله الذى يظن) بحمل

أن مفعولى يظن محذوفان

أى الذى يظن بك الظن

بصفة ويحتمل أنه مرزله منزلة الاردم وقوله بك بيان لموضع الظن

(قوله كأن قدرأى الخ) كأن محففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل يظن أى يظن فى حال كونه مشبه بالروية

والسمع أى لى الروية والسمع أو للرائى والسمع ويصح أن يكون حالا من الظن أى حاله كون ظنه مشابها لروية شخص راء وسماع

شخص سامع أو صفة للظن أى ظنا كائنا مثل الروية والسمع ولا يقال الجار والمجرور بعد المعرفة حال لاصفة كالجملة لان أن فى الظن

للعهد الذهبى والمعرف بها كالمعرف بلام الجنس فى جواز الحسابية والصفة فى الجار والمجرور اذا وقع بعدهما (قوله المتوقد الخ)

كناية عن شدة فهمه فشيبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أى بالزوم

(قوله لكنه ليس مسند اليه) اعاده نوطته لما بعده والافتد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان اخصر لكنه اتى به لمقابلة قوله بعد او منصوب بصفة لاسم ان او بتقدير اعنى تأمل (قوله على انه خبر ان) الذي يساعد السوق ان الخبر قوله بعد عدما يرات اودى فلا تنفع الاشاعة من امر ليس بمجازل البدعا

فالاولى جعله منصوب بصفة لاسم ان او بتقدير اعنى كما قال الشارح بعد ذلك الا ان يجعل قوله اودى على الاعراب الاول مستأنفا وودى بمعنى هلك والاشاعة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب بمعنى لا يتفق طالب الامور الغريبة كدوام وجود شخص او غيره الحذر من امر كائن لا محالة فيه وهو الموت (قوله والنسبة) أى القوة والشجاعة (قوله جمعا) تؤكد الاربعة قبله فهو معنى جمعا (قوله او مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص (٣٧٣) تخصيص اللفظ بالمراد ومن المبين كشف المعنى

(قوله أى مقالا اشتراكه)

أى مقالا للاشتراك الواقع

فيه اذا كان نكرة وأراد

بالاشتراك هنا الاشتراك

المعنوي والمشارك المعنوي

ما وضع معنى واحدا مشترك

بين أفراد فتقول رجل تاجر

عندنا فتاجر قليل الاشتراك

في رجل لا يشمل التاجر

وغيره لانه موضوع الذكر

البالغ العاقل من بنى آدم

وقد اشترك في ذلك المعنى

التاجر وغيره والمراد

بتقليل الاشتراك بتقليل

مقتضى الاشتراك وهو

الاحتمال والافاشراك

اللفظ بين أفراد مفهومه أو

بين مفهوماته لا يندفع

بشيء (قوله أو رافعا

احتماله) أى رافعا

لاحتمال الواقع فيه اذا

كان معرفة والمراد

لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق اعنى قوله

ان الذي جمع السماحة والجمدة والبر والتقى جمعا

او منصوب بصفة لاسم ان او بتقدير اعنى (أو) لكون الوصف (مخصصا) للسند اليه أى مقالا

اشراكه أو رافعا احتماله

الواقع فيه كان ظنه صوابا كما أنه رأى موجباً أو جمعه ان كان محاسن مع ويحتمل أن يكون الالهي منصوب بصفة لاسم ان والخبر هو قوله بعد اودى فلا تنفع الاشاعة الخ أى هلك أو منصوب بصفة بتقدير

اعنى وعلى كل حال فليس مسندا اليه (أو مخصصا) أى يؤتى بالوصف للسند اليه لكون الوصف

مخصصا أى مقيداً له بتأويل الاشتراك في النكرات فاذ قلت جاعلى رجل كان لكل فرد دخل

في ارجولة لاشترائه اذ فرادى معناه فاذ قلت عام أخرجت الجاهل فيه من الاشتراك لتخرج

جنس الجاهل أو برفع الاحتمال في المعارف التى لا اشتراك في استعمالها فاذ قلت جاعلى زيد احتمل

أن يكون المراد به فلان أو آخر مما به رضى له الاشتراك في التسمية فاذ قلت التاجر خرج المحتمل الآخر

وانما قلنا في المعارف التى لا اشتراك في استعمالها بالخروج المعرف بلام الجنس والمشار إليها فردا

باعتبار عهدية جنسه فان فيها تقليل الاشتراك كنكرة ويدخل في كلام المصنف النكرة

المشركة كاعنى فيقلل اشتراكه بالوصف المعيد فاذ قيل عندي بين جارية فقد قلنا اشتراكها في

مسمياتها بالوصف بالجارية فالتخصيص على ما عليه المصنف شامل لما ذكرنا وما في عرف النحويين

فالتخصيص بمحصول بتقليل الاشتراك في النكرات وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو مخصوص

بالتوضيح وينبغي أن يحمل كلاهما على أن المراد بالاشتراك الاشتراك المعنوي وأما لو جئنا على

اللفظي دخل العلم المشترك فتخصيص الاشتراك بالنكرات يكون محكما وعليه يلزم أن التقييد بنحو

الجارية في العين فيما تقدم لا يسمى بتخصيص الاختصاص به بالاشتراك المعنوي ولا توضيحا لاختصاصه

الثاني أن يقصد بتخصيصه بصفة تميزه

بالاحتمال الذي يقضيه الاشراك اللفظي والمشارك المعنوي ما وضع له من فائ كثر بأوضاع متعددة كزيد فانه وضع للشخص التاجر واقفيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافعا لاحتمال الفقيه فتصل من ذلك أن التخصيص يدخل للمعارف والنكرات وأن

التخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع احتمال وهذا اصطلاح البيهقيين بخلاف النحويين فان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك

في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص ويرد عليهم الوصف في قولنا عيني جارية فلا يصح

أن يكون مخصصا لان الاشتراك فيه لفظي ولا موضحا لانه نكرة وأجيب أن المراد بالاشتراك عند النحاة ما يعنى المعنوي واللفظي

فيكون النعت في هذا المثال من قبيل المخصص لا الموضح وذلك لانه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظي وعين معنى

واحد اقل يبنى في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى أفاده الفرعي

وَزَيْدٌ تَابِعٌ عِنْدَنَا أُولَئِكَ كُنْهَ مَدَامَهِ كَقَوْلِنَا جَاهِزٌ بِدَالِ الْعَالَمِ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ زَيْدٌ قَبْلَ ذِكْرِ الْعَالَمِ وَنَحْنُ مِنْ غَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ أُولَئِكَ كُنْهَ ذِمَامِهِ كَقَوْلِنَا ذَهَبَ زَيْدٌ الْفَاسِقُ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ زَيْدٌ قَبْلَ ذِكْرِ الْفَاسِقِ وَنَحْنُ مِنْ غَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَانْزِلْنَا نَارَ آتِ الذَّرَّاءِ فَاسْهَدْ بِنَارِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ

(قوله التخصيص عبارة عن تقابل الشتران في الكرات) هذا ظاهر ان كانت الشكوة موضوعاً للفهوم الكلّي لان المفهوم الكلّي فيه شتران حقيقة وان كانت موضوعاً لا مورد لما شترانه شتران من حيث صدق الشكوة على كل فرد فرد على سبيل البطل اذ لا تعين في شكوة بـ حيث يمنع من الاشتراك لان التبيين الذي فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد الانثى لا يعني ان معين شخصاً ما لا يطلب فانه ليس بفردم (قوله التماس في المعارف) سواء كانت أعلاماً أو غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركة كاشتراكاً كالمطابق في القياس الى معانيه

وفي عرف النهاء التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والنوذج عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في العارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره (أو)
ان يكون الوصف (مذموماً) كما في زيد العالم او الجاهل حيث يتعين المرصوف أغنى زيدا (قبل
ذكره) أي ذكر الوصف

بشتمل أن يقر في ذهن
كل منها إلا أن يقول زيد
بسمي زيد فيكون حينئذ
في حكم المكرات (كذا)
أما ما أثر للعارف من
أسماء الأشرار والوسولات
وغررها في من ينفقه

فان المخرج بلام...
الخارج كترجل وكا
اسم الاشارة والموصول
يصح لأن ينسب إلى كل
فرد من اليهوديات
الخارجية والمشار إليها
حكم عليه بالصلة لما لا
موضوع بأزاء تلك
الأفراد ومنعها عما
لأنه موضوع لمعنى كلى

يستعمل في جزئياته. وأيا ما كان لا احتمال لثبوتها في اللفظ وإن لم يكن بوضوح ثبوتها
ما ذكره انشراح لا يأتى في تعريف الاسم الجاهل من مداراه ابن من ومنه الاشتراك في اللفظ كثير من ذرعه لا يوشك به
كالسكرات بل في المعرف بآدم العهد الذي له قديم كثير من ذرعه بل بدل ذرعه لا يوشك به أيضا بل يوشك به
بالمدرك ما هذا من قاته سم وعبار الابدتوبى رفع الاحتمال من المعارف التي لا اشتراك في استعمالها يخرج المعرف بلام الجنس
والاشارة بها لفردها باعتبار مدية جنسه فان يمتد بغير الاشتراك كالسكرات (فوله أول كون الوصف بها أو ذما) أى مادما
أو ذما أو ذما أو ذما وأنه جعل الوصف بها أو ذما بالثبوت (فوله يجب أن يعنى الموصوف (بلى ذكره) أى إذا كان يعنى الخ
بأية تملأ تيمم والى تيمم كونه لا يربط في ذلك الاسم أو كونه المحال عليه فيه بل ذكر الو

اول كونه تا كيداله كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما أول كونه بياضه كقوله تعالى لا تخذوا إليهن اثنين انما هو واحد قال
 الرعشمي الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعديد والخصوص فاذا أردت الدلالة على أن المعنى
 به منهم والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت انما هو واحد ولم تؤكده
 بواحد لم يحسن وحيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية

(قوله لكار الوصف محله) فيه نظر لانه يقتضى أن الموصوف اذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون صامعا
 أنه ليس كذلك بل يصح أن يكون للدم أو الذم أيضا بحسب تصدد المتكلم وأجيب بأن المراد أن الظاهر منه ذلك عند عدم التعيين
 وان صح أن يراد منه المرح أو الذم (قوله أول كونه تا كيدا) ليس المراد التوكيد الاصطلاحي لا اللفظي والمعنوي بل أراد به المقرر وذلك
 فيما إذا كان المراد اليه تضمن المعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقرر لذلك المسند اليه (قوله أمس الدابر الخ) أمس
 مبتدأ مفعلى الكسر والدابر نعت مر كده مرفوع نظرا للحمل وجملة كان خبره (٥٠: ٤٠) (قوله مما يدل على الدور) أى المضى

فوصفه بالدابر تا كيدا ثم
 ان كان الامر الواقع في
 الامس مما يسره لغرض
 من ذلك تا كيدا لتأنيث
 على ذلك الوصف اتنى
 الدور ولغرض وتغنى بثنائه
 وأهلية ما دبر وان كان
 الواقع فيه مما يكدر كان
 الغرض من ذكره الإشارة
 الى الفرح بدور ومضيه
 والحاصل أن الوصف
 بالدور وشيئره مما هو مؤكد
 انما يكون من البلاغ اذا
 كان لامر اقتضاء المقام
 كدخاوض المذكورة والا
 لم يكن من التبع في شئ
 كذا ذكره شيخنا الحنفى
 وقوله بيان المعسود) أى
 من المسند اليه وقوله
 وتفسيره عطف تفسير أفاد

والا لكان الوصف محضا (أو) له كونه تا كيدا المحرر أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظا أمس
 مما يدل على الدور وقد يكون الوصف له بيان المقصود في تفسيره

ان العلم بالجليل يسند انما دبر والدم لروح كده من حيث لا يشعرون الموصوف في ايها (أول كونه) أو
 الوصف (أأ كيدا) باعتبار ان دمه موصوفه مناه لا كيدا استغناء به فهو أمس الدابر كونه
 عضميا) لان لفظ الامس يدل على الدور وايضا لما ورد في الدور اتصاله تمام كان يشار به
 الى تدكيره ببقائه والتأنيث على مضي ان كان في تفسيره زمانه يتهدد بمرآة كبره في كره على
 مضيه رتد كبره من انصهر را تحريف عليه لفظا من رتد ان كيدا به غير محبوب رأيا ان تكن
 نكتة في ذلك تا كيدا كونه من اية دغية في شئ فاهم دمه يكون معسود من اصف بيان بعض
 الاحتمال في التفسير وبفسر به من غير ادلاء على وجه التخصيص يستدل به من وجه
 التفسير السابقة ووصوف بأجزائها ولو ازم بالبحر في كنهه بل غنى رجا ابيس بعض محلات
 الاستعمال وهو الذي فيه موم لا خصوص فادا كان اللفظ قد يستدل عرفا في معنى جارث بوصف

الشيء الرجيم في الرابع أن يزيد التا كيدا كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما دية ن أن يكون منه
 من غير دية المسند اليه ولا طائر بصير بجناحيه قال السكاك كذا كرا لانه دال على الجنس قال
 الزم شري مناه زيادة التعميم والحاطة تهرز ريب من كذا السكاك كرا كرا برب زيادة التعميم قوة
 العمود لا تسمى غير افراد العام اما قولك انما لا تخذوا اليهن اثنين فتقال برحشش الاسم
 الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعديد والخصوص فاذا أردت الدلالة على
 أن المعنى به منهم والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به
 ألا ترى أنك لو قلت انما هو واحد ولم تؤكده بواحد لم يحسن وحيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية قلت

به ان المراد ببيان المقصود افراده وتبينه عن غيره ثم ان كلام السارح يقتضى أن الوصف المبين المقصود مغاير للوصف المؤكد والوصف
 الكسوف والوصف المخصص مع أن كذا منها في بيان المقصود به سيرة فبحسب حاج الى التفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين
 الوصف المؤكد أن المؤكد بلا ظرف به بالامه رد الى شئ بل الالهية فيه مجرد انمو كيد واثقوية في بيان المقصود به حاصل غير
 منه وبخلافه الوصف دون الظرف فيه بيان المقصود به دالة في يده بين السكاكف أب الغرض هنا بين أحد المحتملين للفظ أو
 المحتملة دون له بل يستعمل اللفظ في كبره في بيان المقصود به من مرسى الالهية كذا في غاية في احتمالها انفراد الجنس
 بين لاف الوصف المكشف عن لاهيه به به اصباح الحنفى به به لاهيه دون التفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين
 بالمقصود بيان أحد المحتملات اللفظ ورفع غيره من المحتملات دون التفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين
 قلت رجل تابع عندنا ارتفاع الوصف الالهية لا الوحدانية فرددتم من الالهية فانه من نوع ذكر البائع وهو امر كل تحت افراد الفقيه
 أمدها

وأما قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فقال السكاكي شفع دابة في الأرض وطار يطير بجناحيه لبيان أن
 القصد من ما إلى الجنس وقال الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من
 طائر قط في جوار السماء من جميع ما يطير بجناحيه * واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة بشرط أن تكون خبرية لأن في المعنى
 حكم على صاحبها بالخبر فلم يستقم أن تكون انشائية مثله وقال السكاكي لأنه يجب أن يكون المشكك به لم تحقق الوصف الموصوف لأن
 الوصف انما يثبت به ليميزه انوصوف مما عداه وتميز المشكك شيئا من شيء بما لا يعرفه له محال فلا يكون عنده محققا للموصوف فيمتنع أن
 يجعله وصفا له بحكم عكس النفي ومضمون الجملة الطلية كذلك لأن الطلب يقتضي مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا
 يقع شيء منها صفة لشيء والتعليل الاول أعم لأن الجملة الانشائية فلا تكون طلية كقولنا نعم الرجل زيدو بشي صاحب عمرو
 وربما يقوم بكونه غلام ملكك وعسى أن يجي بشر وما أحسن خالدا وصيغ العقود نحو بيعت واشتريت فان هذه كلها انشائية وليس
 شيء منها بطلي ولا امتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل في قوله * جاؤا عذق هل رأيت الذئب قط * تقديره جاؤا عذق
 مقول عنده هذا القول أي عذق يحمل رأيه أن يقول لمن يريد وصفه هل رأيت الذئب قط فهو مثله في اللون لا يراد في خيال الراي
 لون الذئب لورقته وفي مثل قولنا زيد (٣٦٦) اضربه أو لا تضربه تقديره مقول في حقه اضربه أو لا تضربه

ان قلت النعت المختص
 كما يرفع به احدا أفراد المعنى
 الواحدين به أحد محتملات
 اللفظ ويرفع به غيره من
 محتملاته كما في زيد التاجر
 عندنا فيلزم أن يكون
 الوصف المبين المقصود
 أحده فسمى المختص قلت
 رفع المختص للاحتمال
 مخصوص بالمعارف والوصف
 المبين المقصود انما يكون
 النكرات وحيث لا يلزم
 المنذور ممنوع (قوله
 وما من دابة في الأرض)
 أي سواكم بقرينة قوله
 أمثالكم لان المماثل غير
 المماثل أفاده في الاطول

كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطارا بما هو من خواص
 الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار

بوصف لبيان أن المراد منه غير ما يراد به عرفا من مخصوص فيفيد أن المعنى عام فلا يكون هذا الكلام
 تكرارا مع ما تقدم وذلك كقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فان النكرة في
 سياق النفي للعموم لكن العموم ربما يكون عرفيا فيختص بما يراد به عرفا فلو لم يوصف الطائر والدابة
 بوصف جنسهما فلا يراد به أن المراد الدابة والطائر بالدين العرفيين لان عموم العرف بحسب ما يتفاهم
 فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فلما وُصف كل منهما بوصف جنسه أفاد في الاول أن المراد بالدابة
 جنس الدابة لوصفها بوصف الجنس الذي هو السكون على الأرض عرفة كانت أو غيرها وأفاد الثاني

قوله التوكيد لا يعني الاصطلاح الذي هو أحد التوابع بل يعني المعنوي اللغوي ولعله يريد أنه نعت
 مؤكد مثل نعمة واحدة والسكاكي جعل اثنين عطف بيان وفيه نظر لان عطف البيان كالصفة فاذا
 امتنع أن يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر ومن جهة ان عطف البيان غالبا لا يكون الا
 عن معرفة والهيئ نكرة ولان اثنين ليس أشهر من الهين وعطف البيان عندهما الجمهور ويكون غالبا أشهر
 الا أن يقال هو أشهر في العدد من التثنية ولان عطف البيان لا يكون الا معرفة على قول مشهور وسيأتي
 الكلام على ذلك ان شاء الله وقد بقي من أسباب الوصف أمور ذكرها في التسهيل منها بالترحم مثل زيد
 المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح وكذلك الابهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة وفيه نظر

(قوله حيث وصف) أي لأنه وصف الخ فلهذا علمه ليكون النعت هنا مبينا المقصود من المسند اليه وبيان ما ذكره الشارح لان
 أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لا سيما اذا اقترنت بمن الزائدة لكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العرفي بأن يراد
 دواب أرض واحدة وطيور رجب واحد فذكر الوصف المختص بالجنس دون المختص بطائفة لينبه على أن المراد دواب أي أرض
 كانت من الأرضين السبع وطيور أي جوار كانت من دواب السبع وطيور لا فاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وأن المراد الاستغراق الحقيقي فيتناول
 كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) أي وهو السكون
 في الأرض بالنظر لدابة والطيران بالجناحين بالنظر للطائر فان هذا نسبته إلى جميع أفراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد (قوله
 إلى الجنس) أي متوجه إلى الجنس فهو متعلق بمحذوف والمراد متوجه إلى الجنس المحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه أن
 الفرد هنا ليس بمحتمل أصلا حتى يحتاج انفسه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطيور فكان الأولى أن يقول دون طائفة
 من الأفراد مخصوصة وأجيب بأن مراده بالفرد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي (قوله وبهذا الاعتبار) أي اعتبار أن
 الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس

وأما وكيدته فالتقرير كإسائي في باب تقديم الفعل وتأخيره

(قوله أفاده هذا الوصف زيادة الخ) أي بحسب تحقق الجنس في جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وأفاده زيادة التعميم الذي في الأفراد (قوله زيادة التعميم) أي وأما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بنفي وقصد الشارح بهذا الكلام أعني قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان أن ما دل عليه صاحب الكشف الأتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلافنا وتوضيح ذلك أنه اختلف كلام الكشف والمفتاح في تقرير الآية النكرة وبيان معنى زيادة قوله في الأرض ويطير بجناحيه فقال في الكشف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جوف السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها وبيان ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد به نادواب أرض واحدة وطيور جو واحدة فيكون الاستغراق عرفيا يتناول من الأفراد ما هو المتعارف فقد كره وصف يستوي نسبتها إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان فيكون الاستغراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور جميع الآفاق فقد أفاد كرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعين كون الاستغراق حقيقيا وقال في المفتاح ذكر في الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن (٣٦٧) القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو إلى الجنسين وتقريرهما وتوجيه ذلك

أن اسم الجنس حامل لمعنى النسبية والفردية فإذا أضيف إليه ما هو من خواص الجنس علم أن القصد به إلى الجنس وذلك كالدابة والطائر في الآية المذكورة فانه لما أضيف إليه ما هو من خواص الجنس تعين أن القصد انما هو إلى الجنس وتقريره فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة ولا خفاء أن مؤدى كلامه ما يختلف

أفاده هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما وكيدته) أي تو كيد المسند إليه (فللتقرير) أي تقرير المسند إليه

أن المراد بالطائر جنس الطائر لوصفه بوصف الجنس الذي هو مطلق الطيران بالجناح متعارفا كان أولا ولهذا أفاد الوصف فيهما من بدعهم فليفهم لينمين الفرق بين هذا وبين ما تقدم (وأما وكيدته) فللتقرير أي تو كيد المسند إليه يكون لأغراض منها التقرير بالمسند إليه إذا اقتضى المقام ذلك ومعنى تقرير به جعله في ذهن السامع مقرونا وذلك حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلا عن سماعه أو لا يفكر به لسمعه ثانيا فيتقرر ويبلغ الحكم إلى السامع كما أريد وكذلك حيث يخاف بعد سماعه أن يحمله على غير معناه غلطا أو تحجوزا فيقال مثلا جاني زيد يزيد فعلا لحداد المحذوران والثاني منهما ما لو كان قد يستلزمه دفع توهم التجوز لكن قد يكون الذي خطر في بال المتكلم وراعا مناسبا للمقام

لأن الإيهام حاصل قبل الوصف وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء وفيه نظر لأن التعميم حاصل قبل الوصف ولهذا أهمل المصنف ذلك كما وان ذكره الناس قبله ص (وأما وكيدته الخ) من تعلقات المسند إليه أن يؤكده وذلك لأحد أسباب الأول إرادة التقرير بنحو أنت وأنت فت وسأتي في باب تقديم الفعل أو تأخيره ان شاء الله تعالى وبهذين المثالين مثل المصنف وفيه نظر لأن كلامه في التأكيده الذي هو من التوابع وهذا المثالان ليسا كذلك وقد اعترض هو على السكاكي

لأن صاحب الكشف جعل الوصف من أول الأمر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره لأن المآل واحد وهو إفادة زيادة التعميم والاحاطة وذلك لأنه على تقدير جله على بيان الجنس وتقريره كما قال السكاكي يكون الاستغراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستغراقية عليه ويكون معنى الآية حينئذ وما من جنس دابة من أجناس الدواب ولا جنس طائر من أجناس الطيور إلا أم أمثالكم لكن يجوز أن يراد بها ما هو المتفاهم في العرف من دابة وهي ذوات القوائم الأربع ومن طائر الطيور التي يعتبرها الناس ويعتدون بها كالطائر الذي يصيد مثلا ولقطة من الاستغراقية وان دلت على استغراق الجنس لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز أن يراد الاستغراق العرفي فذكر في الأرض ويطير بجناحيه وان كان لبيان أن القصد انما هو إلى بيان الجنس وتقريره كما لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المقاد من من الاستغراقية فقد ظهر لك أن مآل الكلامين واحد وان هذا أشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار أفاد الوصف زيادة التعميم والاحاطة وليس مراده بيان أن كلامهما متحد أفاده القرشي بقي شيء آخر وهو أن تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب الكشف أو كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذلك نوع لا يكون أمما لأن كل نوع نوع واحدة لا أم وأجيب بأن النكرة هنا محمولة على المجموع أي مجموع الافراد والأنواع من حيث هو مجموع وان كان بخلاف الظاهر فبقرينة

انظروا (قوله أي تحقيق مفهومه) أي وليس المراد بتقريره كره أو لا ثم ذكر ما يقرر ويثبت فأن هذا شامل لنحو أو أوسع في حاجتك وهو غير مراد هنا ثم أن المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي وأما المدلول فهو ما دل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا أو مجازيا نحو رمي الأسد نفسه وحينئذ قطع المدلول من عطف العام وأتى به بعد الخاص إشارة إلى أنه المراد (قوله أعني الخ) لما كان ينوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بإزالة الخفاء عنه وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله أعني الخ ومحط العناية قوله بحيث الخ وحاصله أن المراد بتحقيق مفهومه إزالته احتمال الغير بأن يجعل ذلك المفهوم محققا وثابتا في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أعني جعله) أي جعل ذلك المفهوم وقوله مستقرا أي قار في ذهن السامع وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله (قوله لا يظن) أي السامع وقوله به أي منه أو بدله والمراد بالظن ما يشمل التوهم (قوله إذا ظن) أي يقال ذلك إذا ظن الخ فهو ظرف لمحذوف (قوله عن سماع لفظ المسند إليه) أي لشاغل شغل مجع (قوله أو عن جعله على معناه) أي أو ظن المتكلم غفلة السامع عن جعل المتكلم له على معناه وعن جعل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من فهم المعنى ففاعل الجمل إما المتكلم أو السامع مثلا إذا قلت جاء أسد و ظننت أن السامع غفل عن ~~ككونك~~ جلتك على معناه الحقيقي بأن ظن أو اعتقد أنك جلتك على خلافه قلت ثانيا أسد فتفسيده أن مرادك به الحيوان (٣٦٨) المقتبس لا الرجل الشجاع وكذا إذا ظننت أن السامع غفل عن جعله على

معناه الحقيقي تقول له
ثانياً أسد فتبينه أن
المراد الحيوان المفترس
وتقرر عنده وقوله أو عن
حمله على معناه لا يخفى أن
هذا الغرض كما يؤدي
بالأ كيد اللفظي يتردى
بالمعنوي كما يفيد كلام
الشارح في المطول فإن
قلت إذا كان المراد بالتقرير
ما ذكر كان عيب قول
المصنف الآتي أو دفع توهم
التجوز إذا المتكلم انما يأتي
بالتوكيد لدفع توهم التجوز
إذا ظن غفلة السامع عن
حمله على معناه الحقيقي فقد
يجاب أن المراد هنا غفلة
السامع عن الوجه إلى ما أراد

به حقيقة أو مجازا بأن ظن المتكلم أن السامع لم يحمله على معنى أصلا أو يحمله على معنى غاطيا والمراد بما يأتي غفلة السامع مع
عن جهله على معناه الخاطئ بأن يحمله على معناه المجازي فتأمل أو يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد
دفع التوهم فالاول المقصود منه أولا وبالذات التقرير وديم الترهيم وإن كان حاصله لكن من غير قصد والثاني بالعكس أي المقصود منه
أولاً وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وقرئ بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل
لقوله أي تقرير المسند إليه وحاصله أن الشارح يقول إن مراد المصنف بقوله التقرير رأي تقرير المسند إليه فقط وهذا القول يقول ليس
مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط بل تقريركم أرا المحكوم عليه الذي هو المسند إليه ومثل لتقرير الحكم بأننا عرفت ومثل لتقرير
المحكوم عليه بقوله أنا سمعت في حاجتك وحدي أولا غيري فترد عليه الشارح بالنظر إلى الأول أن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم
وتقرير الحكم في أنا عرفت إنما حصل من تقديم المسند إليه المقابلة لذكر الاسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه لو أكد المسند إليه
مع كونه مؤخرا كما في سمعت أنا في حاجتك لم يدل على أن الشارح ينفرد بتقريره وتقوية ورد عليه بالنظر إلى الثاني بأن تأكيد غير صحيح لأن قولك
أنا سمعت في حاجتك وحدي أولا غيري ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه لأن وحدي ولا غيري تأكيد التخصيص الحاصل من التقديم

فلا اعتراض على هذا القائل بالنظر لشيء الثاني انما هو من حيث المثال (قوله فهو انما عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الاسناد وذلك لانه اسند المعرفة التي هي الحكم مرتين للضميرين اللذين هما المتكلم فلما ائذنت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء تقرير الحكم الا بواسطة كيد المسند اليه لان الضمير الثاني مؤ كدلاول (قوله وحدي اولاً غيري) أي فقدأ كد المحكوم عليه وهو أنا وحدي وبلا غيري لافادة تقريره (قوله لانه) أي ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله أو المحكوم عليه فهو أنا سميت الخ وحاصله أنا لان سلم أن أنا سميت في حاجتك وحدي أو لا غيري من أنا كيد المسند اليه لان وحدي حال ولا غيري عطف على المسند اليه وليس من أنا كيد الاصطلاح كما هو المراد على أنه لو سلم أن المراد أنا كيد هنا ما هو أعم من الاصطلاح فلا نسلم وجوداً كيد المسند اليه في المثالين بل الموجود قديم سماناً كيد التخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه لرد على المخالف في زعمه أن معك مشاركا في السعي أو أن الساعي غيرك ويسمى الاول قصر المراد والثاني قصر قلب فالخاصل أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن غيبه لتأ كيد (٣٦٩) المسند اليه المقيد لتقريره بأنا سميت في حاجتك

وحدي غير صحيح (قوله) وتأ كيد المسند اليه لا يكون الخ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله أنا لان سلم أن تأ كيد المسند اليه بقيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو أنا عرفت انما هو من تقديم المسند اليه المستدعي لتكرار الاسناد لان تأ كيد المسند اليه والاما اختلاف الحال بتقديم المسند اليه وتأخير مع أنه لو أخر فقبل عرفت أنا وعرفت أنت لم يفسد تقرير الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا أن تأ كيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم أصلاً بل لتقريره نفسه وأنه لا يصح أن يمثل

نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه فهو أنا سميت في حاجتك وحدي أو لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأ كيد المسند اليه في شيء وتأ كيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بما

أيضاً لان وحدي حال ولا غيري عطف مع انه لا يسلم وجوداً كيد المسند اليه في الوجهين بل تأ كيد التخصيص الذي يستفاد من التقديم لرد على المخاطب في زعم المشاركة أو الغيرية ويسمى الاول قصر افراد والثاني قصر قلب على ما يأتي ان شاء الله تعالى فالخاصل ان تأ كيد الحكم كافي أنا عرفت ليس من تأ كيد المسند اليه قطعاً فان تأ كيد المسند اليه لا يقرر الحكم أصلاً وانما المقر له تقديم المسند اليه على الفعل ليقيد الاسناد مرتين كما يأتي في كلام المصنف وأما كيد وحدي ولا غيري ليس من التأ كيد الاصطلاح ومع ذلك فهو من تأ كيد التخصيص لان تأ كيد المسند اليه فليفهم

مع تأ كيد وكذا في مسجد الملائكة كلهم ان كان الاستثناء متصلاً وان تخيل في جوابه ان التأ كيد مفرد حصوله بعد الاخراج فالمراد انما هو غير المخرج ورد في قوله تعالى ولقد آتيناك كلها والاستغراق فيه متعذر لان آيات الله تعالى لا تنهاى وبعد أن كتبت ذلك بحثاً وأبته منقولا قال الامام في البرهان ومما زل فيه التأمل ان عن الأشعري ومتبعيه ان صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة وهذا وان صح يحمل على نوابغ العموم كالصبيغ المؤكدة اه فقد صرح بأن التأ كيد لا يرفع احتمال التخصيص لكن وجدت ما يبدل لما قاله وهو قوله تعالى يقولون هل لنا من الأمر شيء قل ان الامر كله لله في فرائض من نصب كله لانه لو لم يعينه للعموم لما قابل هل لنا من الأمر شيء وهذا يدخل في الجواز لان التخصيص مجاز قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ورد عليه في الايضاح بأن كل هذه التأسيس لا تأ كيد فائمه بقية للشمول بنفسها بخلافه في فام السام كلهم فان العموم مستفاد من غيرها فلذلك افادت التأ كيد وهذا الذي فاه صحيح الا أن كلام السكاكي لعله يشير الى ما قلناه من أن لفظ كل وان أكدت لكنها لا تنفي ارادة التخصيص بل تبعده لانها صريحة في العموم بخلاف لفظ الناس المؤكد

(٤٧ - شروح التخصيص أول) لتأ كيد المسند اليه بقولك أنا سميت في حاجتك وحدي أو لا غيري بل يمثل بما قاله الشارح وعلم أن هذا الرديني على أن التأ كيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاح بأن أريد به مطلقاً كيد المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت لكن يلزم منه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بما سماه لان المصنف انما صرح به في التأ كيد الاصطلاح الا أن يقال انه يعلم منه غيره فالمراد أنه سيصرح بما يعلم منه هذا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) اعترض بأن قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحينئذ فلا يعمل في عوض الفعل مستقبل وفي قط الماضي وقوله لا كلاً قط عدوهم من الخطا لما به من التناقض لان قط ظرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وحينئذ فقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لمن ورده ابن جماعة بأن غاية ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً قال الشيخ يس وفيه نظر وامل وجه النظر أن محل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائز اذا لم يخالف استعمال العرب والافلا يجوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق أن المجاز

أول دفع توهم التجوز أو السهو

لا يشترط سماع شخص بل سماع النوع كاف فتأمل قررر شيخنا العدوي عليه صاحب الرحمة والرضوان (قوله أول دفع توهم التجوز) أي أول دفع توهم السامع أن المتكلم يجوز في الكلام وإنما عدل عن الظن إلى التوهم لأن ذلك المسند إليه لا يوجب ظن التجوز أو غيره فإنه التوهم فإن قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلاً للتقرير يدل على أنه لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيدي تابع بقدر أمر المتوهم في النسبة أو لشمول قلت التقرير وإن كان لازماً للتوكيد إلا أن القصد إلى مجرد التقرير بمفارقة القصد إلى الأمور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فللتقرير رأي فالقصد إلى مجرد التقرير كما سبق (قوله أي التكلم بالمسند إليه على جهة المجاز لأن توكيد المسند إليه إنما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز في المسند وإنما يدفع التجوز فيه توكيده « واعلم أن المجاز مشترك بين العقلي والغوي والتأكيدي يدفع توهم إرادة كل منهما كما أفاده بعض المحققين بل يدفع توهم إرادة مجاز النقصان أيضاً فقول الشارح أي التكلم بالمجاز مراده ما هو أعم (قوله أو نفسه أو عينه) أشار إلى أن كلام التأكيدي اللفظي والمعنوي يدفع توهم المجاز (قوله لئلا يتوهم الخ) أي يقال ذلك لدفع توهم الخ أي ويلزم من (٣٧٠) التأكيدي دفع التوهم المذكور تقرير المسند إليه لأنه حاصل غير

مقصود وقوله لئلا يتوهم الخ أي فيكون التأكيدي دافعاً لتوهم المجاز العقلي أي أولاً لا يتوهم أن المراد بالأمير بعض علمائه مجازاً لغوياً والعلاقة المشابهة في تعلق القطع بكل من حيث أن أحدهما أمر والآخر مباشر أو لئلا يتوهم أن في الكلام مجازاً بالحذف لأن التأكيدي يدفع توهمه أيضاً ثم إن المراد بدفع التأكيدي توهم المجاز اضعافه لذلك التوهم والاحتمال لدفعه بالمرة واللامص في البلاغة تعدد التأكيدي فتأمل (قوله أول دفع توهم السهو) أي

(أول دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن استناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض علمائه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجاني غير زيد وإنما ذكر زيد على سبيل السهو

(أول دفع توهم التجوز) أي بدون التوكيد لدفع توهم السامع أن المتكلم يجوز أي تكلم بالمجاز فيقول المتكلم مثلاً قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن القاطع بعض علمائه وإنما استند القطع إلى لفظ الأمير مجازاً فاطلاقه على العلمان من إطلاق السبب الأمر على المسبب ولا شك أن دفع توهم التجوز في المسند إليه مما يفرض معناه حتى لا يظن به غيره كما تقدم في التقرير ولكن ذكر لما تقدم من اختلاف القصد باعتبار فيهما وإن الفرض قد يكون هو نقص التقرير بدفع ما ينافيه من الغفلة في السماع أو الخطأ في الجمل وقد يكون دفع خصوص توهم التجوز (أو) لدفع توهم (السهو) بأن يخشى المتكلم أن يعتقد السامع أنه إنما ذكر هذا المسند إليه سهواً وإن صاحب الحكم غيره فيقول جاءني زيد زيد لدفع توهم السامع أن الجاني غير زيد وإنما ذكر المتكلم زيداً سهواً فالسهو المذكور في التقرير سهو السامع عن سماع المسند إليه وغفلة عنه والمذكور هنا سهو المتكلم في إثبات الحكم لغير من هو له بهامك أنه يقول أفادته الناس كلهم العموم كإفادة كل إنسان في القوة وإن كان قابلاً للتخصيص فكأنها للعموم المؤكد كما يقال إن التأكيدي لا يثبت أو يقال أراد أن يثبت أو كدلالة التكرار على شائع في جنسه وإن أفادت الاستغراق فإن إنساناً دال على قيام رجل فإذا قلت كل إنسان تأكدت الدلالة على الواحد لأنهم موجودون مع كل فرد من أفراد التي دل اللفظ عليها أو يريدان كل هذه أصلاً كل الواقعة تأكيدياً

لكنها

لدفع توهم السامع أن المتكلم به في ذكر زيد مثلاً (قوله لئلا يتوهم) أي يقال ذلك لدفع

توهم السامع (قوله وإنما ذكر زيد) أي وإنما ذكر المتكلم زيداً سهواً فقول الشارح على سبيل السهو واضافته بيانية ثم إنه يؤخذ من هذا المثال ولذي قبله أن التوكيد اللفظي يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم السهو بخلاف المعنوي فإنه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمال أنه أراد أن يقول جاءني عمرو ونفسه فسهاً فلفظ زيد مكان عمرو وبني التوكيد على سهو بخلاف توهم التجوز فإنه يدفع زيداً كما قال الشارح في المطول وبحث فيه بعض الأفاضل بأن التأكيدي المعنوي لما حفظ الكلام عن توهم التجوز كان مبنياً على مزيد الاحتياط ومبعد المتكلم عن مظنة السهوية وحيث شذفلا يثاني بناء التوكيد على سهوه ولأنه ينافي ما حقق من أن التأكيدي قولك جاءني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لأن المثني نص فيه بل يدفع توهم أن الجاني واحد منهما أو الاستناد إليهما وقع سهواً وهذا وإنما ترك المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة رجع في الافتتاح بينهما جرياً على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسماً لزال صورة الشيء عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان اسماً لزال صورة الشيء عن الحافظة والمدر كونه معاني

كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيدا وعدم الشمول كقولك عرفني الرجلان كلاهما والرجال كلهم السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان وفيه نظران كلمة كل نارة تقع تأسيسا وذلك اذا فادت الشمول من أصله حتى لو لا مكانها لماعقل ونارة تقع تأكيدها وذلك اذا لم تفده من أصله بل تنوع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا في غيره أما الاول فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى كل حرب مما لديهم فرحون وقوله وكل شيء فصلناه تفصيلا وقوله وهم من كل حذب ينسلون وأما الثاني فماعد ذلك كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم وهي في قوله كل رجل عارف وكل انسان حيوان من الاول لا الثاني لانها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا

يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاناة (قوله أو لدفع توهم عدم الشمول الخ) أي لدفع توهم السامع عدم الشمول وليس المراد يكون التوكيد مفيدا للشمول أنه يوجب من أصله وأنه لو لا ما فهم الشمول من اللفظ واللام يسمنا كبديل المراد أنه يتبع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجاوزا فيه وقوله عدم الشمول أي في المسند اليه أو في النسبة أي الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيسند درج التجوز العقلي والغوي في كلامه (قوله لم تعتد بهم) أي وأنت أطلقت القوم على الاعتبارين منهم من اطلاق اسم الكل على البعض (٣٧١) فالجواز المدفوع على هذا الغوي (قوله أو أنك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في أن ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وحيث لا يكون اسناد الفعل الواقع من البعض لكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأكيدي دافعا لتوهم المجاز العقلي وما

(أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءني القوم كلهم أو أجعون ثلثايتوهم أن بعضهم لم يجي الا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد

وهذا السهم ولا يدفعه التأكيدي المعنوي اذ لو قال جاءني زيد بنفسه احتمل أن يكون المراد عمرو ونفسه فسها فذكر زيدا مكان عمرو واعلم أن تأكيده المسند اليه بأن يقرر أن المراد باللفظ مدلوله لا غيره مجازا وأنه لا سهو في اطلاقه لا ينافي كون الاسناد اليه مجازا فاذا قبل جاءني زيد بنفسه ثلثايتوهم أن المراد غير زيد فسها وأن المراد به غلبته مجازا فذكر ليتحقق أن المراد به معناه الحقيقي صرح أن يكون الاسناد اليه مجازا لكونه سببا في محي الغيرة ولكن هذا المعنى يبعد الاستعمال لاسمائي التأكيدي المعنوي وانما هو احتمال عقلي وانما قلنا كذلك لان المتبادر من قولنا جاءني زيد او زيد بنفسه دفع توهم التجوز في اسناد الفعل لغير من هو له لدفع توهم التجوز في اطلاق اللفظ على غير معناه وان كان هو الذي قررنا به دفع توهم التجوز ليطابق ما ذكر من جواز التجوز في الاسناد فافهم (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) فهو كذا المسند اليه بكل وأجمعين وما في معناه لان المؤكد ولو كان أصله الدلالة على العموم بجوز أن

لكنها قدمت وفيه نظر وان معنى ذلك في المضافة لجمع في نحو كل الرجال في الدار لا يمتشي له في المضافة لمفرد نكرة مثل كل رجل في الدار لانه ليس أصله رجل كله في الدار اما لامتناع تأكيده النكرة واما لان

يقال ان الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع بديل قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فاما يناسب المجاز الغوي وقد ذكره أولا واعترض على الشارح بأن الاولى حذف قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لا مبرر في الامر الاول انه يقتضى أن توهم عدم الشمول في المسند دون المسند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في المسند اليه فلا معنى لذكره * الامر الثاني أنه يقتضى أن التوكيد بكل وأخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع أنه انما يدفع توهم المجاز الغوي وذلك أنه اذا أريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا أريد بالفعل المسند الى الكل الفعل المسند الى البعض كان في الكلام مجازا عقليا والتوكيد بكل وأخواته انما يدفع المجاز الغوي دون العقلي لانك اذا قلت جاءني القوم كلهم فهم منه الشمول في أحاد القوم قطعوا ودفع المجاز الغوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لثلاث الاحاد لاحتمال أن يكون الفعل المنسوب الى الجميع صا راعين بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلي وقد أجيب عن الامر الاول بأن كلام الماتن ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في المسند اليه بل يصح أن يجعل متنازلا لتوهم عدم الشمول في النسبة أيضا وقد أشار اليهما الشارح فإشاري الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم وأشار الى الثاني بقوله أو أنك جعلت الخ فيسند درج التجوز الغوي والعقلي في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذلك التأكيدي وعلى هذا فقول المصنف أولا أو لدفع توهم التجوز أي الغوي أو العقلي مقيد بغير المجاز العقلي والغوي في الشمول وأجيب عن الامر الثاني بأن لا نسلم أن كل وأخواته لا يؤكدهم الدفع توهم المجاز العقلي بل يؤكدهم بذلك

يراد به البعض مجازاً من إطلاق الكل على البعض لأن من لم يصدر منه الحكم في حكم العدم
فيتوهم عدم شمول المسند اليه في نفس الأمر لجميع الأفراد فيدفع ذلك بأن يقال جاء القوم كلهم أو
أجمعون أو يراد به الكل على أصله ولكن الحكم انما يصدر من البعض فجعل الصادر من البعض كالصادر
من الكل لرضاهم به وموافقهم عليه وتعصم فيه فكاه صدر من الكل كما يقال قتل بنو فلان بنو فلان
ولو كان القاتل والمقتول واحدًا فيتوهم أن الحكم في نفس الأمر يشمل الكل وانما أسند إلى الكل
بهذا التبريل مجازاً اسناداً فيدفع ذلك التوهم بالكل فيقال قتل أولاد فلان كلهم فلانا فقد علم أن
دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز لأن ذلك التجوز المتوهم محتمل أن يكون من المجاز
المرسل بالتأويل الأول أو من المجاز في الاسناد بالتأويل الثاني لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم
عدم الشمول لا نفس دفع توهم المجاز ولو كان هو مستند عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان
المسائل في قصد البليغ ولا يذهب عنك ما تقدم من أن أمثال هذه الأشياء لو كانت ذكرت في النحو
تفسيراً وذكرها مراعاة مناسبة المقام فافهم وأورد هنا أن التأكيدي بكل يفيد قصد الإحاطة في دلالة
اللفظ المؤكد وأنا كان المجاز في نسبة الحكم إلى ذلك الكل صحيح مع ذلك التأكيدي فلا يدفع التأكيدي بكل
ذلك التجوز فأنك إذا قلت كلهم فعلتم كذا تعني حيث أعنتم عليه صحيح هذا التجوز في النسبة مع وجود

ولانسلم أن الشمول في
آحاد القوم لا يستلزم شمول
النسبة لتلك الآحاد إذا لفظ
الشمول المؤكدها تقتضي
أن يكون ما نسب اليه
عاماً لأجزائه شاملاً لها
بخلاف قولك جاء كل القوم
فانه انما يفيد الإحاطة
والشمول في آحاد القوم لا في
النسبة أفاده العلامة
عبد الحكيم

التأكيدي بكل انما يكون في أجزاء فاذ أردت بقولك رجل كله في الدار أجزاء الرجل الواحد فهو معنى
غير المعنى في قولك كل رجل في الدار ثم قال المصنف ان محل كونها للناسيس اذا أضيفت لشكره مثل كل
حزب بما لديهم فرحون فقلت وهو يقتضي انما أضيفت لمعرفة لانكون مؤسسة لفائدة التعميم
مثل كل الرجال قام وليس كما قال بل هي للعموم مطلقاً في جزئيات ما دخلت عليه ان كان نكرة أو في
أجزائه ان كان معرفة هذا في نحو قولك كل زيد مثلاً أما نحو كل الرجال فهمل تقول الالف واللام هنا
تفيد العموم وكل تأكيدي لها أوليان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالاً لأن ذكرهم الوالد في تصنيفه
في مسئلة كل ثم قال ويمكن أن يقال ان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلت عليه وكل تفيد
العموم في أجزاء كل من تلك المراتب فاذا قلت كل الرجال أفادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من
مراتب جميع الرجال وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل في أجزاء العشرة فيصير لكل منهما معنى
وهو أولى من التأكيدي ومن هنا علم انها لا تدخل على المفرد المعروف بالالف واللام اذا أريد بكل منهما
العموم وقد نص عليه ابن السراج في الأصول ومن هنا كثرت دخولها على المضمرة وقد أدخلوها على
ما فيه الالف واللام لفائدة الفائدة فيه والتزام التأكيدي والمضمرة سالم من ذلك لان مدلوله الجمع فاذا
دخلت كل عليه أهدت كل فرد قلت ومن دخولها على الاسم المعرفة مفرداً قوله تعالى كل الطعام
كان حلالاً بنى إسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم في سنن الترمذي كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه
المغلوب على عقله تنبيهه كالمجاز في نحو قام زيد ثلاثة أقسام أحدها في الحديث بأن
تكون أطلقت قام وأردت مفقومات القيام الثاني في الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم في
المستقبل الثالث فيهما بأن تطلقه على أنه يستعاطى أسباب القيام وفي اسناده إلى فاعله الخاص
المفرد احتمال مجاز رابع وهو أن يكون الاسناد مجازاً وفيه ان كان عاماً احتمال مجاز خامس وهو أن
يكون أريد بالخصوص فالمجازات الثلاثة الأولى لا يدفعها التأكيدي بالنفس والعين لأنهما تأكيديان
الفاعل للفعل انما يدفع الأول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه ويدفع
الثاني فيما يظهر الطرف وأما النفس والعين فأنما يدفعان الرابع وهو المجاز الاسنادي والخامس انما
يدفعه كل ونحوها فيجمل كلامهم على ذلك فاذا أردت دفع المجازات الخمسة فقل قام الناس كلهم

وأما بيانه وتفسيره فلا يصاحبه باسم مختص به كقولك قدّم صدقك خالد

(قوله وأما بيانه) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى أى كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقريته المقام فقوله الشارح أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان فى كلامه المعنى الاسمى أعنى التابع المخصوص لأنه لا يعقل إلا الأفعال (قوله فلا يصاحبه الخ) المراد بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة أو نكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لأنه على الصحيح يكون فى النكرات فهو من ماصدبد ولعل الإيضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال فى المعرفة وإذا عرفت الحاجة عطف البيان بأنه تابع غير صفة بوضع متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف اهـ يس (قوله مختص به) أى بملوه (قوله نحو قدّم صدقك خالد) اعلم أن كل موصوف أجرى على صفة محتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا وإنما النزاع فى الأحسن منهما فاختار الشارح عطف البيان لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه بدلا لأن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وكأن المصنف رجع احتمال كونه عطف بيان بقتله (قوله ولا يلزم الخ) هذا شروع فى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلا يصاحبه الخ واجواب عن كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح) أى كما يدل له قول سيبويه فى هذا إذا الجسة أن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف أى الأداة خلافا لما ظاهرا المصنف يقتضى اشتراط كونه أوضح وهذا الاعتراض إنما يتوجه على المصنف إذا جعلت الباء فى قوله باسم للتعسدية وأما إذا جعلت للسببية فلا يتوجه هذا الاعتراض (قوله لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) (٣٧٣) فهو جازم بأبو عبد الله إذا كان كل واحد من

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلا يصاحبه باسم مختص به نحو قدّم صدقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله

مدلول كل فتأمل (وأما بيانه) أى وأما إيراد عطف البيان للمسند اليه (فلا يصاحبه) أى لا يصاحبه المسند اليه (باسم مختص به) أى بالمسند اليه أعنى بمصدوقه سواء كان الإيضاح بذات الاسم الثانى أو به مع المعبر به أولا ولهذا لا يجب أن يكون الثانى أوضح ولا أخص من الأول بل يجوز أن يثبت الاختصاص والإيضاح بمجموعهما فيعرب الثانى منهما عطف بيان (نحو قدّم صدقك خالد) فيما يكون الثانى أخص إذا فرض أنه لا يسمى من الأصناف بخالد الواحد فكون

أنفسهم أمس قياما فليتببه ذلك من (وأما بيانه الخ) من يؤتى بعطف البيان على المسند اليه لقصد إيضاحه باسم مختص به نحو صدقك خالد جافى وجعل السكاكى من ذلك لا تتخذوا الهين اثنين وفيه نظر لما سبق وأيضا قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند اليه واثنين ليس مختصا بالهين وابن الحاجب يرى أن اثنين من الهين اثنين صفة وقولك خالد ليس متعينا لعطف البيان لجواز أن يكون بدلا وقوله باسم مختص به معكوس وصوابه باسم مختص به المسند اليه الآن يجعل الضمير فى مختص بالمسند اليه

الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيدا مشتركا بين أشخاص لم يكن أبى عبد الله منهم إلا واحد وكذلك الكنية مشتركة بين أشخاص ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد ففى ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثانى مع الأول إن قلت إن الثانى حينئذ غير مختص بالأول قلت الاختصاص نسبي أى بالنسبة لمن لم يكن به والحال أن اسمه زيد (قوله وقد

يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) التقي منصب على الاختصاص به أى قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به أى وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله كقوله والمؤمن الخ) ليس هذا المثال من بيان المسند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال أنه غير مختص بالأول وإن كان ذلك الأول غيره سند اليه والواو فى والمؤمن واو القسم والمراد بالمؤمن المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الأمان أى والله الذى آمن العائذات بجمع عائذة من العوذ وهو الاتجاه والطير عطف بيان على العائذات أى والله الذى آمن الطير المتجهة للحرم والسكاكنة به لا من من الاصطيد والاختوذ قد حصل إذ لا يجوز لأحد أخذها بل الركب أن تمسحها ولا تعرض لها والغيل بفتح الغين وسكون الباء والسند بفتح السين والنون موضعان فى جانب الحرم فيهما الماء والعائذات محتمل أنه مفعول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل أن المؤمن مضاف والعائذات مضاف اليه فيكون مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار الحذف لأن الإضافة من قبيل إضافة الوصف إلى مفعوله وجواب القسم ما أن أثبت الخ فى البيت بعده وهو ما أن أثبت بشئ أنت مكرهه * إذا فلا رفعت سوطا إلى يدى وقوله فلا رفعت الخ نعم على نفسه

(قوله يمسحها ركبنا مكة) أي الركبان القاصدون مكة المسارون بين القبل والسند وقوله يمسحها أي يمسح عليها أي يمسحونها من غير إيذاها ولو بالتفجير والا كان المسموح حراما (قوله مع أنه ليس اسم مختصا بها) لأن العائذات صادق على الطير وغيره مما يعوذ بها بالحرم ويلتجى إليه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائذ بالحرم وبغيره ولكن قد حصل مجموعهما البيان (قوله وقد يجي عطف البيان بعد الإيضاح) أي خلافاً لغير المصنف وهو هذا الاعتراض ثالث عليه (قوله للدح) أي لأن فيه اشعاراً باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محترماً إليه لقتال والتعرض لمن التجأ إليه (٣٧٤) وإن كان هنا مستعملاً في معناه العلى وإذا جعل المجموع عطف بيان فما

قبيل أنه يجوز أن يكون
أي بيت نعنا موطناً للحرام
كما جعل قرآناً حلالاً موطنة
لغيره من ضمير أنزلناه ليس
بشيء كما أن جعله بدلاً
كذلك لأنه على نية تكرير
العامل وليس المقصود
تكرير نسبة الجعل إليه
وابتداء النسبة إلى الثاني
مقصوداً أصلاً أفاده عبد
الملكيم (قوله لا للإيضاح)
أي لأن الكعبة اسم مختص
ببيت الله لا يشاركه فيه
شيء فإن قلت إن النجاة
جعلوا عطف البيان بعد
أعرفة للإيضاح فمت هذا
بأنه تغرر للغائب أو يقابل المراد
بقوله لا للإيضاح يعنى
التحقيق فلا ينافي أنه
للايضاح التقديرى وحينئذ
لا ينافي جعل النجاة
عطف البيان بعد المعرفة
للايضاح ومما يدل ذلك ما
ذكره العصام في الأطول
من أن الإيضاح لازم لعطف
البيان لأنه إما تحقيق أو

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبنا مكة بين القبل والسند

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسم مختصا بها وقد يجي عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس ذكر صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جى به للدح لا للإيضاح كما تجي الصفة لذلك (وأما الإبدال منه) أي من المسند إليه (فلزيادة التقرير)

بيان الأول وهو قوله

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبنا مكة بين القبل والسند

فما يحصل الاختصاص والإيضاح بمجموع الأول والثاني فيعرب الثاني بياناً وذلك لأن العائذات صادق على الطير وعلى غيره مما يعوذ بها بالحرم ويؤمنه الله تعالى فيه من سائر الوحوش والطير صادق بالعائذ بالحرم المؤمن وبغيره فحصل من مجموعهما البيان وأنه أقسم بالرب الذي آمن الطير التي عانت بحرم الله تعالى حتى لا تخاف فيمسحها الركبان ولا يتعرضون لها بمكره والقبل والسند موضعان بهما ما بالحرم وهذا المثال ليس من العطف للسند إليه بل هو مثال لطلق ما يحصل البيان بمجموعهما وقد يكون عطف البيان للدح كالنعت كما قبيل في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام إن البيت الحرام عطف به إن للدح لا للبيان لأن الكعبة أظهر من نار على علم وإنما كان للدح لأن فيه دلالة على أن هذا البيت موصوف بالحرم ومنهوت بتعظيم الاحترام والتمسك من كل امتنان وانتهاك وإنما جعل عطف بيان لأن البيت ليس مشتقاً ولكن هذا الوجه ينافي قولهم في تفسير عطف البيان هو الذي يوضح منبوعه الآن رادان ذلك أصله (وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير) أي يدل من المسند إليه ليزاد على الغرض الذي يستعمله الكلام تقريراً أو لزيادة التقدير فالإضافة على الأول على أصلها

ص (وأما الإبدال منه الخ) ش الإبدال من المسند إليه يكون زيادة التقرير وعبارته في الإيضاح زيادة التقرير والإيضاح والتطاهراته يربده ما صرح به صاحب المفتاح من تكرار الحكم وهذا إنما يصح إذا قلنا إن العامل في البديل فعل مقدر أما إذا قلنا إن العامل فيه هو العامل في المبدل منه فلا تكرار ثم قد ورد عليهم ما أنه إذا سلمنا أن البديل على نية تكرار العامل وإن المراد بذلك تقدير عامل فالتقرير حينئذ للحكم لا لتجمل من أحوال المسند إليه ويجاب عنه بأن تكرار الحكم لم يحصل إلا لتقريبه المسند إليه ولزم منه تأكيد النسبة فإن قلت قد جعل المصنف كلاماً من عطف البيان والبديل للتوضيح لأنه قال في

تقدير ذلك إذا كان المتبوع لاجتماع فيه فهو الأبعد له أقوم هو قدوم هو بيان لعدم كونه علماً مختصاً بالإيضاح

بهم لاجتماع فيه أي بدفع الابهام التفسيري إما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وإما من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياهم فيها أشهر وأبه من العنود والفساد فإن قلت جعل عاد علماء على قوم هو مختص بهم ينافيه قوله تعالى وإنه أهلك عاد الأولى فإنه يفيد أنهم عادان قلت معنى الأولى أي القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة لآية على التعدد (قوله وأما الإبدال منه) جعله المبدل منه هو المسند إليه بحسب الصورة وإن لم يكن الإسناد إليه مقصوداً بالذات بل المقصود بالذات الإسناد للبديل (قوله فلزيادة التقرير) أي تقرير المسند إليه

(قوله من اضافة المصدر الى المفعول) اعلم أن الزيادة في مصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول فالاضافة لازمة الى الفاعل
أوالى المفعول لان الزيادة لازمة ومنعقدة وعلى الثاني فالاضافة بيانية فقول الشارح من اضافة المصدر الى المفعول أي ان جعلت
الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بأن تكون من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله أي ليزيد تقرير المسند اليه أو ليزيد المنكح
تقرير المسند اليه وصدق المفعول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل (٣٧٥) الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله مشكل

ونك لان التقرير يحصل
بذكر الشيء مرتين والزيادة
تحصل بشئ آخر بعد ذلك
مع أن المسند اليه لم يذكر
مرتين حتى يتقرر ويكون
البديل بعد ذلك لزيادة
التقرير قلت مراد المصنف
أن البديل يؤتى به لاجل
أن يكون تقرير المسند اليه
أمرا زائدا على شئ وهو
النسبة للبديل المقصودة
وليس المراد أن الأبدال
يزيد في التقرير بأن يكون
التقرير يحصل بغيره
وزيادته حصلت بالبديل
والحاصل أن الأبدال
يحصل به أمر زائد على أهله
النسبة المقصودة وذلك
الامر الزائد هو تقرير المسند
اليه (قوله أو من اضافة
البيان) أي ان جعلت
الزيادة بمعنى الحاصل
بالمصدر (قوله أي الزيادة
التي هي التقرير) فيه
أن قولهم البديل منه في
نية الطرح والرحى والمنظور
له البديل يقتضي أن
البديل منه لم يقرر ولم يحصل
بالبديل تقريره قلت
التقرير يحصل من حيث

من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير ووهذا من عادة افتنان
صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وهما الزيادة التقرير ومع هذا فلا يخفى عن نكتة

وهي من اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني بيانية وعلى كل حال ففي الكلام على هذا التقرير
إيماء الى أن المقصود الأصلي من البديل النسبة وقصد التقرير بالمسند اليه زيادة على ذلك والاشارة لهذا
المعنى عبر صاحب المفتاح في التأكيد بالتقرير وهذا زيادة التقرير وانما أفاد التقرير لان مصدوق
البديل والبديل واحد ولو اختلف مفهومهما على ما يأتي ان كان مطابقة وان كان بعضا واشتمالا
فقد ذكرنا في المعنى كلا أو اجمالا ثم ذكر بعضا وتفصيلا فاني اقتصر من هذا ان البديل مقصود
بالحكم قبل انه هو المقصود حقيقة والبديل منه واسطة ووصلته وفيه شئ لانه يلزم أن يكون المقرر وهو
الثاني لا الاول الذي هو المسند اليه لان ما أتى به لغيره فهو تابع مقر لغيره والواقع في نفس الامر
العكس فان البديل هو المقرر للبديل منه وجوابه أن المراد ان الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل
به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الا به لانه هو المقصود بالذات حتى يكون
الاول مقررا له بل هو المقرر الاول ويدل على ذلك ان الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الاول ولا
يتم المعنى الا به وبهذا يعلم أن معنى قولهم البديل منه في نية الطرح انه في نية الطرح عن المقصد الذي
يتم به الغرض لانه هو رفض بالكلية فان قيل هذا يقتضي أنهم معا مقصودان بالحكم والبديل
يدل على المعنى المراد بالبديل منه ولا معنى لقصد اثبات الحكم للفظين معناه ما واحد لان الحكم
عليه في التحقيق هو المعنى كما أن المحكوم به هو المعنى واللفظ واسطة فحينئذ ان أريد الحكم على
الثاني من حيث مفهومه وخصوصه وغلط في الاول أو نسي فأتى به كان الثاني بدل غلط أو نسيان وان
قصد الاول كان الثاني اضرا باولاء قلت قصد الاول والثاني مع توجه عظم القصد الى الثاني لا ينافيه
اتحاد المعنى فقد يكون الغرض التعبير به معا ما اقتضى المقام اعتبارا ما يشعر به كل منهما كأن
يكون الاول علما يقتضي المقام تعيين المعنى به والثاني مضافا يقتضي المقام ما تضمنه من استعطاف أو
ترهيب أو نحو ذلك كقولنا جاعلا زيدا أخوك أو أتى زيدا أولك والاضراب والبداء في مختلفي المصدوق
متباين المعنى فالبدل يراعى فيه نسبة الحكم الى المسند اليه بكل من اللفظين والثاني بالقصد أولى لان
به تم القصد في الاسناد الاول كالوجه في هذا هو الغرض الأصلي في البديل ثم زيادة التقرير غرض حاصل
مقصود بالتبع بخلاف عطف البيان فلمجرد التفسير لا قصد الحكم بواسطة اللفظين وكذا التوكيد

الايضاح ان الأبدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح فاعلمنا قلت انما جعل عطف البيان لتوضيح خاص
وهو التوضيح باسم مختص به وجعل البديل لتكرير الحكم المستلزم لطلاق الايضاح ثم قسمه المصنف الى
اقسام يبدل كل من كل ويقال شئ من شئ واليه أشار بقوله نحو جاعلا زيدا أخوك وبديل بعض من كل أشار
اليه بقوله نحو جاء القوم أكثرهم وبديل اشتمال أشار اليه بقوله سلب عمرو ثوبه وهو مثال سبقه اليه

ان المراد منه ما واحد وهذا لا ينافي أن البديل منظوره من حيث المزية التي فيه فكونه بالتقرير بلانية في كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره
شكنا العدوي واعلم أن قولهم البديل منه في حكم السقوط ليس بكلي كما قال الرضي بدليل عود الضمير اليه في بديل البعض والاشتمال
وأيضافي بديل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني اه فتأري (قوله وهذا) أي التعبير هنا بهذه العبارة (قوله من عادة افتنان)
أي تفنن والاضافة بيانية (قوله ومع هذا) أي التفنن أي ارتكابه فنيين وطريقتين في التعبير

نحو جاني زياد ثوبه وجاني القوم أكثرهم سلب عروق

(قوله هي الأعم) أي الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة أي والمبدل منه وصلته وهذا الإجماع إنما حصل بذكر الزيادة فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا من البديل بل أمر زائد على المقصود منه فإن قلت (١) كون المبدل منه وصلة للبديل أن يكون المقرره هو الثاني لا الأول الذي هو المسند إليه لأن ما أتى به لاجل غيره فهو التابع المقصر لغيره والواقع بالعكس فإن البديل هو المقرره للبديل منه أجب بأن الثاني هو الذي تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصار كأنه المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد إلا به لأنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول مقررا له بل هو المقرر للأول وبذلك أن الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الأول ولا يتم المعنى إلا به ومن هنا تعلم أن قولهم المبدل منه في نية الطرح (٣٧٦) والرمي معناه أنه في نية الطرح عن المصدر الذي يتم به الغرض لأنه

مرفوض بالكسبة أفاده العلامة العقبوي فإن قلت حيث كانت مخالفة السكاكي في التعبير لئلا تكن لم يكن ذلك تقننا لأنه لم يتعد المراد من العبارتين إذ لا يكون تقننا إلا لو اتحد المراد منهما فالجواب أن جعل تلك المخالفة لاجل التفنن بالنظر لبادي الرأي قبل ظهور تلك التكنة وإن كان في الحقيقة ليس هناك تقنن أو يقال إن جعل ذلك تقننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه التكنة غير مقصودة أفاده شيخنا العلامة العدوي (قوله تحصل تبعا) أي بحسب أصل الكلام فلا ينافي أن البليغ بقصد ذلك (قوله نحو جاني أخوله زيد في بدل الكل) الأحسن أن يسمى هذا النوع من البديل ببديل المطابق كما سماه بذلك ابن

وهي الأعماء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضاعفا بخلاف التنا كيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاني أخوله زيد) في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور

المراد به مجرد التحقيق ورفع الاحتمال فإن قلت هذه اعتبارات عقلية خفية كيف يصح بناء قاعدة عربية عليها وما الدليل على أن العرب لها هذه القصد وهذه التفرقات التي بنيت عليها أن هذا بديل وهذا عطف بيان وهذا تأكيد قلت حكم العربية وإن كانت سليقة أدوم من هذا والمجموعون على التقرير في هذه الأشياء أمدا على فهم المقاصد بالممارسة وتتبع التراكييب ومقتضاها ودقائق النحوكها على هذا النمط تأمل ثم أشار إلى أمثلة أنواع البديل فقال (نحو جاني أخوله زيد) هذا بديل المطابقة وقد حصل فيه التقرير بذكر ما دل على مصدوق الأول ولو اختلف مفهومهما (وجاني القوم أكثرهم) هذا بديل البعض وقد حصل فيه التقرير بذكر ما اشتمل عليه الأول بالدلالة الكلية فإن لا أكثر بعض القوم ولا يخفى بديل البعض من بيان أجل وتوضيح المقصود (وسلب زيد ثوبه) هذا بديل اشتمال وقد حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه إجمالا ويشعر به في الجملة بمعنى أن النفس قبل ذكره تتشوف إلى طلبه الكلام السابق ويشغل عليه بالتفاضي وينزع من الاستلزام قد ذكره بعد تحقيقه تفصيلا فيكون كأنه ذكر إجمالا ثم تفصيلا وهذا الاقتضاء هو المراد بالاشتمال لأن يكون

الجرجاني وابن الشجري في الجزء الأول من أماليه ثم السكاكي ثم بد الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه نظرا لأن سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيد ثوبه قال الله تعالى وإن يسلمهم الذباب شيئا قال أبو البقاء وغيره سلب يتعدى لمفعولين وشيا هو الثاني وقال الجوهري في كل من الاستلاب والاختلاس أنه الآخر وصرح في الحكم بتعديهما للمفعولين فقال تقول استلبته إياه واختلسته إياه اه فإذا نبهته للمفعول فقلت سلب زيد ثوبه أي أن تقول ثوبه منصوبا فإن قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بدل الاشتمال صار معنى الكلام سلب ثوب زيد فتحتاج حينئذ لمفعول ثان وبصر المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد ثم إن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس فلا يصح نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ صرح بذلك والاولى التمثيل بقوله أعجبي زيد علمه فإن قلت لماذا كرر بدل الغلط وبديل البداء قلت

مالك في ألفيته لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الخبير الله فمن قرأ بالجر

فإن المتبادر من الكل التبعية والتجزؤ وذلك لأنواعه هنا فلا يليق هذا الإطلاق بحسن الأدب وإن جعل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع وهو بدل الكل بالتكرير أي لأن المراد من الأول ومن الثاني واحد غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا بأخوله فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل التقرير (قوله وبيان التقرير بالخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما أي في بدل البعض والاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتمالا وإنما لم يسم أيضا بديل اشتمال فرأين القسمين وإنما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتبعية

(١) قول النسوي كون المبدل منه الخ هكذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا وإلا أصل مقتضى كون المبدل منه الخ كتبه معجمه

عليه لغائه بخلاف الاشتمال في بدل البعض فإنه ظاهر على (قوله أما في البعض) أي أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) أي لأن الكل يشتمل على البعض وذلك كافي المثال فإن القوم مشتملون على أكثرهم فقد حصل للاكثر تكرار في الذكر لخصات التقوية والتقرير (قوله وأما في الاشتمال) أي وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل الاشتمال فعناء أي ذلك الاشتمال الإجمالي (قوله لا كاشتمال الطرف على المطروف) أي فقط بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الطرف على المطروف كما في شرب الأنا ماءه ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فإن الشهر الحرام طرف الامثال والامثال طرف النساء وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الطرف كما في سرق زيد ثوبه والحاصل أن الاشتمال انطرق في غير مشروط بقول الشارح لا كاشتمال الطرف الخ أي لا يشترط خصوص ذلك بل ما هو أعم وليس المراد أن ذلك لا يكفي (قوله بل من حيث) أي بل أن يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هي أن يكون المبدل منه مشعرا بالبديل إجمالا أي (٣٧٧) لأن من حيث خصوصه كافي سلب زيد فاه إذا قيل

ذلك أشعر بأن المسلوب شيء له تعلق بزيد إما ثوبا أو علامة أو مال إذا الذات لا تلب فلا قيل ثوبه علم ذلك الأمر الذي حصل الاشعار به فصار التوب منكرا من حيث أنه ذكر أولا ضمنا وثانيا صريحا وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي شرب الأنا ماءه ثم إن اشعار المبدل منه بالبديل إجمالا من حيث تعلق العامل به لا من حيث ذاته كما عرفت مما قلناه (قوله ومتقاضيا) أي مقبدا له بوجه ما أي وهو العموم (قوله منتظرة له) تفسير لما قبله (قوله وبالجملة) أي وأقول فصولا ملتبسا بالجملة أي الإجمال أي وأقول فولا بجملا (قوله المتبوع فيه) أي في بدل

أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلا نفعنا أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتمال الطرف على المطروف بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة إلى ذكر منتظرة وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيدا إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره ولهذا صرح جوابا أن نحو جافني زيدا أخوه

مشتملا عليه كاشتمال الطرف على المطروف ولو كان قد يتفق فيه كقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فإن الشهر الحرام طرف القتال الذي هو بدل اشتمال من الشهر وإذا علم هذا علم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح إفادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الفائدة بالاول على وجه الإجمال لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح إطلاق الاول على الثاني القطع بأن ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولكن لو قبل سرق ثوب زيد صح المعنى فعلى هذا لا يكون قول القائل ضربت زيدا غلاما به بدل اشتمال لأن ضرب الغلام لا يشعر به ضرب زيدا لا يصح استعماله مكانه وقد علم من تقرير وتمثيل بدل البعض والاشتمال أنهما لا يخلوان من بيان بعد إجمال وتفصيل بعد عموم كاتقدم ففهم ما يوضح للبديل منه وبديل المطابقة قد يكون كذلك كما قيل في قوله تعالى اهذهنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم بالاعمال والرضوان والهدى من كل ضلال فكان من حق المصنف أن يقول لزيادة التقرير والايضاح كما قال غيره فان قلت قد قررتم

لأنهما كالمتقلين بأنفسهما عن المبدل منه فلا نسبة بينهما ما يشكم عليهما على أن في ثبوت بدل الغلط في كلام العرب خلافا ثم نقول ليسا قاصحين فليس من موضوع هذا العلم ومن البديل في غير المسند إليه اهذهنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وهذه أقسام البديل لا غيرها بالاستقراء وما ينوهم بعضهم من أن ثم قسم ما يقال به بدل كل من بعض في نحو رأيت القمر فلانة وهم فان وقع شيء من ذلك في كلام معتبر فهو بدل كل من كل غايته أن البديل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل وذلك لا ينافي

(٤٨ - شروح التلخيص أول) الاشتمال (قوله بحيث) أي ملتبسا بحالته وهي جهة أن يطلق ذلك

المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا بهذه الحالة إلا إذا كان الاول مقتضيا للثاني ومشعرا به لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى به عنه (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بذروعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المنكلم لم يصرح بذلك (قوله نحو أعجبني زيدا الخ) أي لأن الذات لا تعجب من حيث هي ذات وإنما تعجبهم من الأوصاف والمتبوع مشعر بالتابع على سبيل الإجمال (قوله بخلاف ضربت زيدا الخ) أي لأن ذات زيد تضرب فقوله ضربت زيدا لا يشعر بضرب حماره وحينئذ تضرب زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومشه رأيت زيدا غمامته أو ثوبه وهذا بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لأن اسناد الركوب إلى زيد يقتضي غيره مما يناسب أن يسند إليه الركوب كالحمار فهو يطلبه إجمالا (قوله ولهذا) أي ولاجل قولنا يجب الخ

ومنه في غيره قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم أو أما العطف

(قوله بدل غلط) أي بدل سببه الغلط بأن كان قاصدا للتلفظ بالأخ فالتلفظ لسانه لا كزيد غلطا فأنقصوه بعد ذلك (قوله لا بدل اشتغال) أي لأن المتبوع ليس مشغرا بالتابع إذ لا يصح أن يطلق زيد ويراد أخوه أي ولا يصح أن يكون بدل كل لاشتماله على ضرب المبدل منه ومثل جاءني زيد أخوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتغال ضربت زيدا غلامه لأن ضرب زيدا لا شعارة بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيفاه وبنى الأمير وكلاؤه وذلك لأن بدل الاشتغال شرطه أن لا يستغاد البديل من المبدل منه تعيينا بل لا بد وأن تبقى التفسير مع ذكر الأول متوقفة على البيان للأجمل الذي فيه ولا اجبال في الأول هنا إذ يفهم عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفاه وكذا يقال في الباقي (قوله كازعم بعض النحاة) راجع لثني والمراد بالبعض ابن الحاجب وجوز العماد في أطوله أن يكون الشرط المنقذه شرط لا اعتبار بدل الاشتغال عند البديع لا الحقيقة (قوله ثم بدل الخ) مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول كما قال غيره لزيادة التقرير والابضاح فيجيب بأن التقرير يستلزم الإيضاح فهو ليس مقصودا بل حصل تبعا للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف عطف البيان فإن المقصود منه بالذات الإيضاح أو ما جرى مجراه (قوله لا يخلو عن إيضاح) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال وقوله وتفسير لما فيه من التفسير بعد الإيهام (٣٧٨) كذا في المطول قال العلامة السيد يحتمل أنهم ما عني واحد ويحتمل أن

يكون الأول أي التفصيل بعد الاجمال إشارة إلى بدل البعض فإن الكل معطوف على المستداليه

ان حاصل الفرق بين عطف البيان والبديل أن الأول للإيضاح والثاني للاستناد لغرض من الأغراض مع الزيادة التي هي التقرير وقد أفضى بكم الأمر إلى نوعين من البديل لا يخلو عن من إيضاح والثالث قد يكون فيه أيضا فهذه اندفاع وتهافت قلت الفرقان عطف البيان ليس إلا للإيضاح أو ما جرى مجراه والبديل إيضاحه تابع للاستناد وزيادة التقرير وليس هو المقصود بالذات مختصا كما في عطف البيان فنأمل في هذا المقام والله أعلم هذا كله في بدل المطابقة والبعض والاشتغال وأما بدل البداء فحكمه حكم المعطوف ببل فادخل اعتبار فيه وأما بدل الغلط فلم يقع في فصيح الكلام فلم يتعرض له (وأما العطف) أي وأما جعل الشيء معطوفا على المستداليه

البديعية وهذا التخريج أحسن من حله على بدل الغلط وحكم المصنف بأن جاء زيدا خولا بدل وان جاء صديقا زيدا عطف بيان مع صلاحية كل منهما له ما فيه نظر ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام فكان الخاص بياناً وإذا عكس لم يتجه البيان لأن العام في هذا المثال أريد به زيداً الخاص ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلا من الخاص ومبداً منه ص (وأما العطف الخ) ش يريد عطف النسق ويكون

يكون الأول أي التفصيل بعد الاجمال إشارة إلى بدل البعض فإن الكل معطوف على المستداليه

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان أن

لصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم عليهم بالإيمان والرضا والهدى من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبديل الغلط الخ) أي لا بدل لاجل الغلط أو لتداركه ان غلط أول بدل المغلوط وهو المبدل منه قاله عبد الحكيم أي ولم يتعرض لبديل البداء أيضا وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يبدل ذلك كالمبدل فتوهم أنك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا بالغة وتقننا وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى أعلى كقولك همد نجم بدر أو بدر شمس فكانت وإن كنت متعمدا في الأول ذكر النجم تغلط نفسك وتريد أنك لم تقصد الاستشهاد بالبدر لأن حكمه حكم المعطوف ببل فادخل اعتبار فيه قاله ابن يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) أي انه لا يقع فيه إذا كان غلط حقيقى وأما إذا كان عن تغلط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح وهو بدل البداء المتقدم وفيه نذاري قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بأنه تدارك الغلط وأنه لا ينافى الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءني بدل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بعب تعالى القصد أولا بالمعطوف عليه وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود الذي صغ عطفه ولا يخلو عن جعل شيء وأشار بقوله جعل إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص لانه لا يعمل إلا الاحداث قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المستداليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء

فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جافني زيد وعمرو ونحوه

معطوفاً على المسند اليه كون المسند اليه معطوفاً عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) أي فليكون المقصود تفصيل المسند اليه أي جملة مفصلاً بأن يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ مختص به مع الاختصار والحال أن المقام يقتضئ ذلك أدولم يعطف على بلفظ يشملهما كما في جافني رجلان أو اثنان من بني فلان (٣٧٩) فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله

مع اختصار) انما نكره ولم يقل مع اختصاره لان الاختصار ليس راجعاً للسند اليه بل راجع للكلام (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) أي لان

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جافني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جافني زيد وجافني عمرو فان فيه تفصيلاً للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل وما يقال من انه احتراز عن نحو جافني زيد وجافني عمرو من غير عطف فليس بشئ اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه

الواو انما هي لطلق الجمع (قوله بأن المجيئين الملح) تصور بتفصيل الفعل (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم (١) وفتحها معناه التراخي (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) الاوضح أن يقول ليس من العطف على المسند اليه أي التي كلاماً فيه كما قال سابقاً أي جعل الشيء معطوفاً على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والحاصل أن العلة في العطف على المسند اليه مجموع أمرين التفصيل للمسند اليه والاختصار وفي قولك جافني زيد وجافني عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذلك لم يجعل ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المناسب لتأرجح في التعبير أن

(فلتفصيل المسند اليه) بأن يذكر كل فرد منه بما يختص به (مع اختصار) ذلك (نحو جافني زيد وعمرو) فان كلاماً من المسند اليه ما لم يعطف أحدهما على الآخر بأن ذكر بلفظ يجمعهما كان يقال جافني رجلان من القوم القلائيين أو اثنان من بني فلان كان في ذكرهما اجمال واشتراك بخلاف ذكرهما بالعطف ففيه تفصيل يلزم الى أنهما زيد وعمرو وقوله مع اختصار احتز به عما يفيد هذه النكتة وهي تفصيل المسند اليه بذكر كل فرداً ريد منه بلفظ يفصله عن غيره مع تطويل نحو جافني زيد وجافني عمرو فان فيه تفصيل المسند اليه الى أنه زيد وعمرو وليكنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ونحو هذا ولو كان خارجاً يكون الكلام مفروضاً عطف المسند اليه وهذا من عطف الجمل لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين في النكتة وأما جعل قيد الاختصار الاحتراز عن نكتة التفصيل الحاصلة في نحو جافني زيد جافني عمرو فلا تتم الحاجة اليه الا ان كان من لازم هذا الكلام تفصيل المسند اليه وليس ذلك من لازمه لجواز كونه للاضرب بمعنى أن المشكك أضرب عن محي من يدالي الاخبار عن محي وعمرو فلا يكون زيد مسنداً اليه أصلاً بل يكون مضروباً عن الحكم عليه فلا يكون ثم تفصيل للمسند اليه نعم ان أريد الاخبار بمحي زيد ومحي عمرو دخل في الاحتراز عنه مما فيه تطويل مع التفصيل وبهذا ذهب لم أن المنقح عن مثل هذا هو تأكيد الحاجة الى الاحتراز عنه لا مطلق الاحتراز عنه فهو موجود لصحة وجود التفصيل فيه مع التطويل وقد علم مما قرر أن تفصيل المسند اليه مرجعه الى التعبير عن كل مسند اليه بلفظ يفصله عن الغير ولا يتضمن تفصيل المسند الذي هو الحكم ببيان أن تعلقه بأحد المسند اليه ما أو اليهم كان قبل غيره أو بعده مع مهلة أو بدونها فان هذا أمر آخر زائد على مطلق الجمع بين المسند اليه ما في الحكم الذي يفيد العطف بالواو فاذا أريد المعنى الزائد عطف بحرف آخر وإلى أن العطف قد يفيد تفصيل المسند

لأحد أشياء * الاول أن يقصد تفصيل المسند اليه مع الاختصار نحو جافني زيد وعمرو وبكر * الثاني أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار نحو جافني زيد وعمرو لان عطفه بالفاء يقتضي اسناد فعلين اليه ما هكذا نقل عن سيويه وينبغي أن يسمى هذا تعدد المسند اليه والمسند معاً ويلزم من تعدد المسند اليه تعدد المسند في جافني زيد وعمرو ولا شك انهم ما يجبان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين الا اذا حصل التعاون فيه مثل جل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكلف فيه فان كل واحد انما جعل بعضها لكن يصدق أن جلها فعل صدر من جماعة اشتر كوافيه فأما قول سيويه في نحو مررت بزيد وعمرو انه مرور

بقول فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من أنه) أي قوله مع اختصار

(١) وفتحها ليس فيما يبدى من كتب اللغة ذكر لفعل بل المهلة بوزن غرة فقط خرف كته معججه

أو تفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد فعمر أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تدرج كما ينبغي عنه قوله
و كنت فتي من حنابلة يدس فارقي . بي الحال حتى صار ابليس من جندي

(قوله بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام لا قول) (٣٨٠) أي فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه من جوعا عنه لم يبق فيه المسند

بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام لا قول نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (أو) لتفصيل (المسند)
بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا ومن الآخر بعد مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أي مع
اختصار واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد فعمر وبعد يوم أو سنة (نحو جاءني زيد فعمر و
أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب
من غير تراخ و ثم على التراخي

اليه مسندا اليه وحيد
فهو - وخارج من قوله
فالتفصيل المسند اليه وإذا
كان خارجا منه فكيف
يحترز عنه بما بعده أي
ويحتمل أن يكون الذاطف

الذي هو الحكم إذا كان بغير الواو التي هي للجمع المطلق أشار بقوله (أو لتفصيل المسند) وذلك أن
مفاد العطف قد يكون هو مجرد الاجتماع في ذات واحدة كقام زيد وقعد فقد أضاف العطف فيه اجتماع
القيام والقعود في ذات زيد من غير تعرض لأزيد من ذلك أو في وصف واحد كذلك كقام زيد فعمر و
فان فيه اجتماع ذات زيد وذات عمر في وصف واحد هو القيام أو في الوجود كذلك كقام زيد وقعد
عمر و فان فيه اجتماع قيام زيد وقعود عمر في الوجود وذلك في عطف الجمل وقد يكون مع افادة
خصوصية أخرى من بيان أن ذلك الاجتماع كان باصطحاب أو بان أحد المجتمعين كان قبل الآخر
أو بعده مهلة أو بدونها كما تقدم وافادة هذه الخصوصيات في الجملة إما بتطويل أو باختصار والمفادة
بالتطويل لا يجب أن تحصل بالعطف بل قد تكون زيادة ما يدل عليها والمفادة بالاختصار هي المفادة
بالعطف وإلى هذا أشار بقوله (كذلك) أي كما تقدم في تفصيل المسند اليه من كون ذلك بالاختصار
واحترز بذلك عن نحو جاء زيد فعمر وقبله أو بعده بسنة أو بشهر أو بآثره فقد أفاده هذا الكلام
أن اتصاف أحد المسند اليه بالحكم إنما هو قبل الآخر أو بعده مهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل
لكن تلك الافادة بزيادة القبلية والبعدية بسنة أو شهر والآثرية وهو تطويل فإذا أريد افادة ذلك
بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك (نحو جاءني زيد فعمر) فان العطف بالفاء يفيد أن
تعلق الحكم بالثاني بعد الأول بلا مهلة وهو تفصيل (أو) جاءني زيد (ثم عمرو) فان العطف بـ
يفيد البعدية مع المهلة (أو) فهو (جاءني القوم حتى خالد) إذا كان خالد أعلى القوم أو أدناهم فان
العطف بـ يعني يفيد أن معطوفه نافية لما قبلها في الرفع كما كان الناس حتى الانبياء أو في النافعة كغلبك
الناس حتى النساء وقد تبين التفصيل بالترتيب الكائن في العطف بالفاء و ثم وأما الكائن في العطف
بـ يعني فهو وهمي تقديري بمعنى أن المعطوف فيها لا بد وأن يكون بعضا مما قبله ولا بد مع ذلك أن يكون
ما قبله بحيث إذا التفت إليه ألهم يجد فيه من الأجزاء ما فيه ترتيب بسبب التفاوت بالضعف والقوة
إلى أن ينتهي إلى أقواها أو أدناها وهو المعطوف ففي العطف بـ ترتيب وهمي بحسب استحقاق
واحد منهما بخلاف مرتب زيد فعمر وفيه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك وقد يقال أنك إذا قلت
قام زيد فعمر فقد جردت من فاعلهما حقيقة كلية واحدة أخبرت بها ولذلك كان العامل في المعطوف
عليه هو العامل في المعطوف ولا يتضح هذا المعنى في العطف بالفاء لأن الترتيب يبنى إرادة الحقيقة
الكلية وإن كان يمكن القول به بأن يحجز بالقيام ويريد به ما يشمل القيام معا وكذلك يتعدد المسند إذا
كان العطف بـ أو حتى غير أنه لا بد في حتى من تدرج قال المصنف كما ينبغي عنه قول الشاعر

ملاحظا فيه فيكون
تفصيلا للمسند اليه لكن
ليس فيه اختصار فيصح
الاحتراز والحاصل أن
جعل هذا المثال متعبنا
للإحتراز لا يصح لما فيه من
الاحتمال هذا مراد الشارح
وفيه أنه حينما جعله ذلك
القائل احترازا كان بابا
مستكلاما على ملاحظة
العاطف ولا شئ أسمى
لوحظ العاطف كالكلام
مفيد التفصيل المسند اليه
لكن لا مع اختصار
وحينئذ فيكون كلامه
صحيحا لا غبار عليه قرره
شيخنا العلامة العبدوي
عليه معائب الرحمة (قوله
بأنه قد حصل) تصوير
لتفصيل المسند أي المصور
بحصوله من أحد الخ (قوله
واحترز بقوله كذلك عن
نحو جاءني الخ) أي فانه وإن
فاد تفصيل المسند من
حيث تعلق الفعل بأحد
المذكورين أو لا وبالأخر

و كنت

فد يوم أو سنة لأنه لا اختصار فيه وأما المسند اليه فقد أفاد المثال تفصيله

مع الاختصار لعدم تعدد العامل فهو فائدة العطف في المثال وقوله يوم أو سنة لم يرد بهما تعيين المهلة فكأنه قال بعده مهلة (قوله
الثلاثة) أي فالحروف الثلاثة وقوله تشترك في تفصيل المسند أي في حصوله من أحد المذكورين أو لا ومن الثاني بعده

(قوله على أن أجزاء ما قبلها) أي ما قبل حتى وهو المتبوع مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أي الأشرف نحو
 • قهرناكم حتى الساعة • فبتعقل أي يلاحظ في الذهن أن القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى أن تعلق
 بالشجعان حتى لترتيب الذهني بخلاف الماء وشم فأنهم بالترتيب الخارجي وقوله أو بالعكس نحو قدم الحاج حتى المشاة يلاحظ في
 الذهن تعلق القدم بالحاج واحدا بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة ثم ان النعرض للأجزاء فرض مثال لا للحصر إذا اعتبر في
 حتى كافي المعنى وغيره أن يكون معطوف بها بضم جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو كات السمكة حتى رأسها أو
 كالجرف نحو أجهنني الجارية حتى حديثها وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترطت
 الجزئية بخصوصها لاحتجج إلى نأويل قولنا مات كل أبي حتى آدم بأن المراد مات أبي حتى آدم اه فترى ويمكن إدراج الأبعاض وما
 كالأجزاء في عبارة الشارح بأن يراد بالأجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية (٣٨١) والتزوية والإبعاض (قوله فيها) أي في حتى

(قوله أن يعتبر) أي
 يلاحظ في الذهن (قوله
 تعلقه) أي المسند (قوله
 من حيث أنه) أي التابع
 أقوى أجزاء المتبوع أي
 أشرفها كافي المثال الأول
 وقوله أو أضعفها كافي
 المثال الثاني (قوله ولا
 يشترط فيها الترتيب
 الخارجي) أي وإنما يشترط
 فيها الترتيب الذهني سواء
 طابقه الترتيب في الخارج
 أولا وذلك بأن كانت
 ملازمة الفعل لما بعدها
 قبل ملازمته لأجزاء
 ما قبلها نحو مات كل أبي
 حتى آدم فبتعقل أن الموت
 تعلق بكل أبي من آباءه أولا
 ثم بآدم ثانيا ولا شك أن
 هذا مخالف للترتيب الواقع
 في الخارج أو كانت ملازمة
 الفعل لما بعدها في أثناء

وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ففي تفصيل المسند
 فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا والتابع ثانيا من حيث أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط
 فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند إليه فلم يقل أولا تفصيلهما معا
 قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصل من شيء وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند إليه في هذه
 الثلاثة وإن كان حاصل لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام إذا اشتمل على قيد
 زائد على مجرد الاثبات أو النفي

الاتصاف باعتبار القوة أو الضعف لا بسبب ما في نفس الامر يجوز الاصطحاب في الحكم فيه كقولك
 جاني الآن بنوعى حتى خالد ويجوز كون المعطوف قبلها كقولك مات كل أبي حتى آدم أو اثنا ثانيا
 كقولك مات الناس حتى الانبياء أو تأخيرا نحو قولك مات كل أبي حتى أبي عمرو إن تأخر موته عن
 الجميع وههنا نكتة وهو أن التفصيل في الحكم لا يتخلو عن تفصيل المسند إليه اذ متى رينا تعلق الحكم
 على الوجه المخصوص فقد بينا كل مسند إليه بلفظ يفصله فكان الاحق على هذا أن يقول المصنف
 أول تفصيل المسند إليه والمصنف انما لم يقل ذلك لان الخصوصية متى وجدت في الكلام انصرف النفي
 والاثبات لها غالبا وههنا لما وجدت الخصوصية التي هي كون حكم هذا قبل هذا أو بعده جملة أولا
 كان الغرض تلك الخصوصية بعينها ولا تعتبر في الغالب حتى يكون مطابق الاتصاف بالحكم معلوما وانما

وكنيت في من جند ابليس فاربعي .. بي الحال حتى صار ابليس من جندي
 فلومات قبلي كنت أحسن به سده .. طرائق فسوق ليس يحسنها به سدى
 وأورد على المصنف ان حتى هذه ليست عاطفة .. قلت لا يجنى على المصنف ذلك لكنه أراد أن يمثل
 دلالة حتى على التدريج وهي تدل عليه عاطفة كانت أم غير عاطفة وهذا قال كما ينبغي عنه قوله ولم يقل
 ومنه قوله أو يكون بناء على ان حتى تعطف الجمل لكن فيه بعد لان ارغى بي الحال لا يستقل بمعنى الكلام
 • الثالث أن يقصد رد السامع من الخطأ إلى الصواب كقولك جاني زيد لا عمرو لن اعتقد محبي وعمرو فقط

ملازمته لأجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء فبتعقل أن الموت تعلق بكل واحد من الناس ثم بالانبياء ولا شك أن هذا خلاف
 الواقع اذ الواقع تعلق الموت بهم في أثناء تعلقه بالناس أو كانت ملازمة الفعل لما قبلها أو ما بعدها في زمان واحد نحو جاني القوم حتى
 خالد اذا جئت جميعا ويكون خالد أقواهم أو أضعفهم (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهم ما قصد ان معالا أن يجاب بأنه ترك ذلك لعله
 مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند
 إليه وما لتفصيل المسند قاله سم (قوله بين أن يكون الشيء) هو هنا تفصيل المسند إليه وقوله من شيء وهو هنا العطف وقوله حاصل
 من شيء يعني من غير قصد (قوله في هذه الثلاثة) أي الامثلة الثلاثة (قوله وان كان حاصل) يعني من العطف (قوله بهذه الثلاثة)
 أي بهذه الحروف الثلاثة وقوله لاجله أي لاجل تفصيل المسند إليه (قوله على قيد زائد) القيد هنا هو الترتيب بين المجهتين من الملازمة
 أو غيرها فقولك جاني زيد وعمرو القيد الزائد على اثبات الجي مزيد وعمرو الترتيب بين المجهتين من غير مهلة وكذلك هو القيد الزائد على
 النفي في قولك ما جاني زيد وعمرو

أورد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب كقولك جافني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جافا دون زيد وأنها جافا لك جميعا وقولك
ما جافني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جافا دون عمرو

(قوله هو الغرض الخاص) أي منصب النبي والاثبات على ذلك المبدأ ويكون هو المقصود من الكلام (قوله فليتنامل) أمر بالتأمل
الشارح إلى أن هذا القاعدة أعينية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ إذ قد يكون النبي داخلا على مقبده بقيد ويكون منصبا على المقيد وحده
أو على غيره من المبادئ بواسطة الصيرنة (قوله وهذا البحث) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسئلة المبحوث عنها والمفتش عليها
وهي أنه فرق بين الحاصل المنصود والحاصل من غير قصد ويحتمل أن المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
الاثبات والنفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام (قوله أورد السامع إلى الصواب) لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع
اختصار يخرج عنه ما جافني زيد ولكن جافني غيره فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذلك لم يكن من العطف على
المسند إليه بل من عطف الجملة على الجملة (٣٨٢) (قوله عن الخطأ في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح

ففي المطول بعد ذكر المثال
فتدني الحكم عن التابع
بعد إيجابه للتبوع وانحشا
في الحكم به من حيث
نسبته إلى المحكوم عليه
فلحكم بمعنى المحكوم به
وصوب بالخطأ والصواب
في النسبة وأما الحكم بمعنى
الايقاع بنفسه خطأ أو
صواب إذا علمت هذا
فقول من قال الصواب أن
يفسر الخطأ والصواب في
المصنف بالاعتقاد الغير
المصانق بالاعتقاد المطابق
لأنهما قسمان للحكم وأما
يدف الشارح قوله في
الحكم لأنه يشعريان الخطأ
والصواب صفتان للحكم
لا قسمان له لم يتبدر حق
التدبر أفاده عبد الحكيم

الكلام مثلا والتزاع في أن الحكم على وجه كذا أو على وجه كذا ولو تسلط النبي لم يتسلط الا عليها
ونافق القائل ما جافني زيد وعمرو فالنبي خصوص كون محبي وعمرو عقب محبي زيد لا حصوله في الجملة
فلهذا لم يقل أول تفصيلهما نعم إذا قصد امعالي وجه التدور أني بالعطف المذكور لتفصيلهما فإما
والله أعلم (أورد السامع إلى الصواب) أي يكون العطف على المسند إليه لرد السامع عن الخطأ
الواقع في انتقاده إلى الصواب والمراد بالاعتقاد هنا الظن فافرقه ولا عبرة بالوهم في الرد بالعطف وكذا
السلوك على ظاهر عبارة المصنف لأنه لا خطأ معه حتى يرد إلى الصواب فقصر التعيين على هذا الظاهر
لا يصر في العطف وسيأتي إن شاء الله تعالى في ذلك وإنما يجري فيه قصر أفراد أو قصر قلب (نحو
جافني زيد لا عمرو) رداعلي من زعم أن عمرا جافا دون زيد فترده إلى الصواب ببيان أن الأمر بالعكس
ويسمى هذا قصر قلب على ما سيجي وتحقيقه أن شاء الله تعالى أورداعلي من زعم أنها جافا لك معاقرده

أشار كنهه لزيد كذا قالوه وفيه نظر لأن من اعتقد محبي وعمرو فقط حصل رده عن الخطأ بقولك جافني زيد
وقولك ما جافني زيد لكن عمرو لمن اعتقد محبي زيد دون عمرو وكذلك العطف بيل الرابع أن يقصد
الشك أو التشكيك نحو جافني زيد وعمرو أو ما زيد وعمرو أو ما زيد وعمرو وزاد في الإيضاح أو أن
يقصد إيهام نحو وإنا وإياكم على هدى أو في ضلال مبين ولك أن تقول هذا تقريب من التشكيك
أو الإباحة أو التخيير والفرق بينهما أن الإباحة لا تنع كلاً منهما مثل جالس الحسن أو ابن سيرين والتخيير

(قوله لمن اعتقد) أي بغير ذلك لمن اعتقد أي أو ظن أو توهم أن عمرا جافا دون زيد أي فيكون حينئذ قصر
انقلب فالمراد بالاعتقاد هنا تناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد كما قاله السيد والفريوع عبد الحكيم (قوله أو أنها جافا لك
جميعا) أن يكون قصر الأفراد والحاصل أن العطف بلا يستعمل في قصر الأفراد والقلب وخالف في الأول الشيخ عبد القاهر في
دلائل الإجماع كراهي العطف بلا إنما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لأنه لم يجرئ له شيء من حروف العطف
وذلك لأن المخاطب فيه شال لا حكم عنده لا على جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ إلى الصواب لأن الخطأ والصواب انما يقالان
في الأحكام وإذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأق رده عن الخطأ إلى الصواب فلا يجري العطف فيه بقي شيء آخر وهو أنه يفهم من
كلام الشارح في بحث القصر أن العطف بلا إنما يطبق به من اعتقد محبي أحد هما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع عن الخطأ
إلى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلتكن هذه ملاحظة أخرى للعطف والحاصل أن العطف بلا أن لوحظ كونه لرد الخطأ جازا استعماله في
قصر القلب والأفراد وأن لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جازا استعماله لقصر التعيين فقامل

ولصرف الحكم عن محكومه الى آخر نحو جاني زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو ٤

(قوله الا انه) أي لكن وذ كر باعتبار كونه حرفاً أو فقه هذا الاستدراك دفعاً لما ينوهم أن لكن مثل لمن كل وجهه (قوله لا يقال لنفي الشركة) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد أن زيد اجابك دون عمرو) أي فهو لقصر القلب (قوله لا لمن اعتقد أنهم اجابا لك جميعاً) أي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النجاة الخ) انما جعلوا لقصر الافراد لانهم جعلوا للاستدراك وعرفوه بأنه رفع ما ينوهم من الكلام السابق كافي نحو ما جاء في زيد فيسألونني عني وعمرو أيضاً ينسبوا من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والغرض من نقل كلام النجاة المعارضة بينه وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرره أولاً أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النجاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشركة في الانتفاء والذي قرره أولاً كلام المفتاح والابضاح وقد يقال في الجواب ان الاول اصطلاح لاهل هذا الفن وحينئذ فلا يعترض باصطلاح على غيره * واعلم أنه حينما جعلت لكن عنداً في هذا الفن لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان الخطاب في قصر القلب يعنفد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده (٣٨٣) وهو منشأ التوهم الذي يستدل عليه بل لكن ولا استدراك حيث اتقى منشأ التوهم وبهذا يدفع الاشكال الوارد على قوله تعالى ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل الاشكال أن لا يمكن للاستدراك ونفي الابوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في زعم الخطاب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب أن لكن مجرد قصر القلب من غير استدراك فالمشركون لعنة الله عليهم كانوا يعتقدون فيه الابوة لزيد ونفي الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً)

الا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاء في زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيد اجابك دون عمرو ولا لمن اعتقد أنهم اجابا لك جميعاً وفي كلام النجاة ما يشعر بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الي) محكوم عليه (آخر نحو جاني زيد بل عمرو أو ما جاء في زيد بل عمرو) فان بل للانصراف عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل الى الصواب بيان انفراد زيد بالمجيء دون عمرو ويسمى هذا قصر افرادي يأتي هذا أيضاً ان شاء الله تعالى هناك ومما يستعمل للرد الى الصواب من حروف العطف لا يمكن فهمي في قصر القلب كلاً الا أنها تعاكسها في الاستعمال فلا تنفي بعد الاثبات كما تقدم في نحو جاني زيد لا عمرو ولكن للاثبات بعد النفي كما جازي بل لكن عمرو رداعلي من زعم أن زيد اجاب دون عمرو وأما استعمال لقصر الافراد فلا قائل به في الايجاب فلا يصح أن يقال جازي بل لكن عمرو بمعنى أن الجاني زيد وحده دون عمرو رداعلي من اعتقد اشتراكهما كما لا يصح في الاثبات لقصر القلب كما تقدم من أنها تعاكس في الاستعمال لا وأما في السلب ففي كلام النحويين ما يشعر باستعمالها فيه بل باختصاصها به فيقال ما جازي بل لكن عمرو لمن اعتقد نفي مجيئهما معاً فانه يقال زيد ما جاء كما زعمت وأما عمرو ففسد جاء لا كما زعم (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الي) محكوم عليه (آخر) سوا حكمك على الاول بالاثبات (نحو جاني زيد بل عمرو) قبل لما كانت الاضراب أضافت صرف الحكم الذي هو المجيء عن زيد وأثبتته لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه محتملاً للاثبات أو النفي وهذا هو المشهور وقيل يجوز نفي الحكم عن زيد (أو) حكم عليه بالسلب (نحو ما جاء في زيد بل عمرو) فتعديبل في النفي أيضاً صرف الحكم الذي هو نفي المجيء عن زيد يمنع نحو خذ من مالي درهماً أو ديناراً وانكم هذه الاخت أو هذه وفيه نظر سند كره في باب الامر * واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالاً آخر مذكورة في علم النحو تركها لانا نأخذ كره في هذا العلم

أي وحينئذ فهي عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا استعمال لقصر القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانين في كون لكن لقصر الافراد أو القلب انما هو في النفي وأما كونها لقصر الافراد أو القلب في الاثبات فلا قائل به كما قاله في المطول لأن المفهوم من كلام النجاة اختصاص لكن العاطفة بالنفي كما أن لا يختص بالاثبات قال في الخلاصة * وأول لكن نفياً أو نفياً * ونهي في معنى النفي فتحصل من كلام السارح أن لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد أو القلب وأما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر انقب فقط عند البيانين أو لقصر الافراد فقط عند النجاة ولكن تخالف لافي الاستعمال من حيث ان لا انما تستعمل بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين ولكن انما تستعمل لاحدهما وتوافقها من جهة أن كلامهما يرد به السامع عن الخطأ الى الصواب (قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعاً) أي وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهم اجابا لك على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد وذلك لأنه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه نفي الاثبات الذي بعد لكن لغو كونها معطوفاً للخطاب (قوله أو صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله فان بل للاضراب عن المتبوع) أي الاعراض عنه

أو الشك فيه أو التشكيك نحو جاني زيد أو عمرو أو إمام زيد أو عمرو

وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم على ملزوم (قوله في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب فإنه صرح بذلك في الامالي كما قال القناري فقول العلامة السيد معترض على الشارح أن هذا لم يوجد في كتبه المشهورة وإنما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم انه على تفسير الاضرب بما قال الجمهور يخرج العطف بيل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على ما ذكره ابن الحاجب لأن كلام من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالاثبات والاخر بالنفي كما في العطف بالأول كـ (قوله في المنيب) أي في العطف بيل في الكلام المنبى ظاهر لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل فإذا ثبت جاني زيد بل عمرو فقد أثبت الجبي لعمرو قطعا وصيرت زيد في حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار مجبؤه على الاحتمال هذا عند الجمهور وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت الجبي لعمرو وتحقيقا ونفيته عن زيد تحقفا وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف (٣٨٤) عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر (قوله وكذا في المنق) أي وكذا

صرف الحكم في العطف بيل في الكلام المنسني ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله أو منصف الحكم له أي للتبوع كما هو مذهب ابن الحاجب فإن قلت إن ابن الحاجب لم يقل أنه بمعنى تحقق الحكم للتبوع وإنما قال إنه نفي الحكم عنه قطعا قلت هو إنما صرح بما ذكر في الإيجاب وحيث أنه يعلم بطريق القياس أن صرف الحكم عن المتبوع في النفي جعل الحكم محققا له (قوله ومجبؤه على الاحتمال) أي على مذهب المبرد وقوله أو مجبؤه محقق كما هو مذهب

في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المنبى ظاهر وكذا في المنق إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو منصف الحكم له حتى يكون معنى ما جاني زيد بل عمرو أن عمر المبيى وعدم مجي زيد ومجبؤه على الاحتمال أو مجبؤه محقق كما هو مذهب المبرد وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاني زيد بل عمرو أن عمر إياه كما هو مذهب الجمهور وفيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك للسامع) أي إيقاعه في الشك

وتثبت ذلك النفي لعمرو ويكون زيد في حكم المسكوت عنه أو محقق الجبي وعلى سبيل ما تقدم في الإثبات وهذا مذهب المبرد وعليه يجري كلام المصنف وأما على مذهب الجمهور وهو أن مفاد ما جاني زيد بل عمرو وتحقيق الجبي لعمرو مع تقرير نفيه لزاد أو احتمال نفيه أو ثبوته لزاد فلا يصح كلام المصنف في النفي إلا لصرف الحكم الذي هو النفي لتقريره أو بقاء أمره مجمل مع ثبوت ضده للتابع وهو ظاهر اللهم إلا أن يراد بالحكم الجبي وهو تعسف (أو الشك) أي يكون العطف على المسند اليه للشك من المتكلم كقولك حصل لي عشرة أو اثنا عشر إذا شكك في الحاصل (أو التشكيك للسامع) أي ويكون التشكيك المتكلم السامع أي إيقاعه في شك كقولنا إن اعتقد أن ليس له إلا الريح باتسك الريح أو الخسارة فإن العادة جارية بكل ذلك ويكون أيضا للإيهام أي إخفاء الواقع عن السامع من غير قصد إلى إيشاعه في شك وشبهة بل مجرد إخفاء الواقع لغرض كقطع الججاج

ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني فإن أحكام الحروف واستعمالها من موضوع علم النحو وأيضا فالظاهر أن تلك الاستعمالات غير مسموعة

ابن الحاجب فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الأول أن يقدمه على قوله أو مجبؤه محقق (قوله كما هو مذهب الجمهور) ص راجع لقوله وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم صار الحاصل أن المبرد يقول إن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم ونفيه عنه وأما ابن الحاجب فيقول إني نفي عن الحكم قطعا وأما الأول أثبت له الحكم قطعا فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها وأما الجمهور فيقولون إن الثاني ثبت له الحكم تحقيقا وأما الأول فيحتمل ثبوت الحكم له وانتفاء عنه فعلى هذا بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر وإنما الذي صرف ضد ذلك الحكم هذا حاصل الاشكال الذي أشار إليه الشارح ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك أنه هنا نسب الجبي إلى الأول نفيًا ثم صرف أي غير بأن نسب إلى الثاني إثباتا وجعل الأول في حكم المسكوت عنه (قوله أو التشكيك للسامع) أي وإن كان المتكلم غير شك (قوله أي إيقاعه في الشك) أي

أولاهم كقوله تعالى وإنا أوياكم على هدى أو في ضلال مبين أو الإباحة أو التخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشئيين أو
الاستيغناء عنهما قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما واضح فإن الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بهما جميعا في وأما
فوسط الفصل بينهما وبين المسند

في أصل الحكم (قوله جاني زيد أو عمرو) هذا المثال صالح للشك والتشكيك لأن المتكلم إن كان غير عالم بالحيثي منهما فالعطف للشك
وإن كان عالم بعينه ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجاني منهما كان العطف للتشكيك (قوله أولاهم) هو إخفاء الحكم
عن السامع لغرض كقطع اللجاج والفرق بينهما وبين التشكيك أن القصد من الثاني إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه
والقصد من الأول إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد إلى ابتاعه في الشك وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود
وفرق بين الحاصل المتصود والحاصل من غير قصد والحاصل أن أمر موضوعه لأحد الأمرين أو لأمور والادعي لا يرادها ما شك المتكلم
في الحكم أو تشكيكه للسامع أي إيقاعه في الشك أو إخفاء الحكم على السامع من غير قصد لإيقاعه في الشك الخ (قوله وإنا أوياكم) إن
حرف نو كيد واسمها مدغم فيها وقوله أوياكم عطف على اسم إن الذي هو مسند إليه فهو محل الشاهد وقوله أو في ضلال مبين عطف على
هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على إيهام في المسند إليهما والمسندين معا فكان قبل أحدنا ثابت له أحد الأمرين
الهدى أو الضلال وههنا بحث وهو أن السكا في جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطب في الحق على وجه لا يشترط ضمهم وهو أن يترك
تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلال لينظروا في أنفسهم (٣٨٥) فيؤتوهم لنقرا صحيح إلى أنه يعرفوا أنهم هم
الذين ثبوت في الضلال المبين

(نحو جاني زيد أو عمرو) أولاهم نحو وإنا أوياكم على هدى أو في ضلال مبين أو التخيير أو الإباحة
ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير (وأما قوله)
أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند إليه لا يقرن به ولا

فالناسب أن يعمل بهذه
لأنه لا يوصف بالجهل
الركب لا يتأني منه النظر
كما يوصف بالعدم اليقين
كما صرح به في المسوالت
وغیره حتى جعل بعضهم
الشك من شرائط النظر
فلما أراد أن يجمعهم ورطة
الجهل المركب هذا هم
إلى طريق التشكيك إتياني
منهم النظر الصحيح الموصل

أولكون المخاطب لا يواجه من المتكلم أو كونه يزداد بعد ما باتت صريح أو نحو ذلك كقوله تعالى وإنا
أوياكم على هدى أو في ضلال مبين خبرين مستقلين وأوفيهما التتر بع في الخبر كان الإيهام في
أوياكم وكان الكلام جملتان فكأنه يقال وإنا أوياكم على هدى وإنا أوياكم على ضلال مبين
والخبران متلازمان وإن كانت أو في الموضعين بمعنى واحد وإنهما من عطف لمفرد اشتمل الكلام على
إيهام في المسند إليهما والمسندين معا فكأنه يقال أحدنا ثابت له أحد الأمرين وهذا شأن ما
والله أعلم وقد يكون التخيير كقولك لتسكن هذه دار بنتي زوجة والإباحة كقولك ليدخل الدار
زيد أو عمرو والفرق بين التخيير والإباحة أن الأول لا يصح به الجمع بين المتعاضدين والثاني يصح
معه الجمع بينهما (وأما قوله) أي الاتيان بمسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند
ص (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند) ش المراد بمسند الابتداء من الخبر بضمير الفصل ويحمل

(٤٩ - شروح التخصيص أول) إلى الحق (قوله والتخيير أو الإباحة) أي عطف على المسند إليه لإفادة
التخيير أو الإباحة وذلك إذا وقع بعد الأمر ولذا نسب إلى الإباحة وتخيير إلى الأمر وقصد ينسبونها إلى كلمة أو وإنما ترك المصنف ذلك
لأن كلاهما في الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والإباحة وأما في قوله فثبتت على طلب أحد
الأمرين فقط كان العطف للتخيير والإباحة (قوله يجوز الجمع) أي بشرط خارجة لأن مدلول اللفظ ثبوت الحكم لأحد ما
مطلقا فإن كان الأصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والاستيفاء بالإباحة وجواز الجمع (قوله بخلاف تخيير)
أي فلا يجوز فيه الجمع إن قلت إن أو في آية كفارة اليمين لتخيير مع أنه يجوز الجمع بين تلك التعاطفات قلت الجمع بينهما أن كان على أن
الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لأنه استظهار على الشارع وإن كان الجمع بينهما على أن أحدهما كفارة والآخر مدونة أو تطوع فهذا
لا يراد لأنه لا يقال حينئذ أنه جمع أقسام الكفارة فتأمل (قوله أي تعقيب الخ) أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف يعني ضمير الفصل
المعنى الصدري واد على حذف مضاف أي إيراد الفصل وإنما قال أشار أي تعقيب الخ حظه مضاف إلى المصدر وبيان لحاصل
المعنى (قوله وإنما جعله من أحوال المسند إليه) أي حيث ذكرني جمعه ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما ومقترن
بهما (قوله لا يقرن به أولا) أي اقترانا أولا أو قبل ذكر المسند لأنه ذكر المسند إليه أولا فيقال زيد وذكركم الفصل تأنيقا

فلتخصيصه كقولك زيد هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه أو هو يذهب

هو يذهب كالمسند نا التام فبقا قرن ضمير الفصل بالمسند اليه أو لا قبل اقترانه بالمسند (قوله ولان في المعنى عبارة عنه) فهو في قولك زيد هو القائم نفس زيد (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الأفراد والتبعية والجمع فهو زيد هو القائم والزيدان هما التثانان والزيدون هم القائمون اذ قاتل ان يلزم من ابقته قوله مطابقا في الابدان الحية للمسند قلنا لا لم الزوم لجواز أن يكون الخبر فعلا فمضيه وهو لا يصح ما قبله بعد ان هو لزيدان هما أفضل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد بخلاف المسند فمضيه قد رطب به ما ذكره الشارح من أن ضمير الفصل عبارة عن المسند اليه في المعنى انما أتى على القول المربوح من أن ضمير الفصل اسم و جمع وأنه يربط مبتدأ أو بدل أو قبله والحق أنه حرف جر مبه على صوز الاسم ليس بضمير ولا مرجع له وانما يسمى ضميرا على الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من أن المشاكلة الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العصام من علاقات لجواز المرسل ان قلت (١٠/٨٦) ذكره الشارح من توجيه كونه من أحوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام

الابتداء في نحو ان زيدا له هو القائم اذا اقترانه بـ ايدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه نوطنة وتعيدها للمسند لكونه عبارة عنه وقائم مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا عما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند)

ولان في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتبعه غيره الى غير وفاء الباء في قوله فلتخصيصه بالـ لانه في قولهم خصصت فلانا بالذكر

اليه لانه يقترب به ويأبه وهو في اللفظ مطابق له لانه على القول بأن له محلا من الاعراب وأنه ضمير حقيقة عبارة عن المسند اليه وأما على القول بأنه صورة ضمير ولا يعمل فلا يتبعه هذا لانه ان اقترانه باللام في نحو قولنا ان زيدا هو القائم يدل على أنه من حيز المسند لانه يقول دخول اللام عليه لكونه نوطنة للمسند لكونه عبارة عنه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ ولانه معرفة صورة فلا يناسب الخبر الذي الاصل فيه أن يكون نكرة (فلتخصيصه بالمسند) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل لتخصيصه أي المسند اليه ان يريدوا ما نبين ضمير الفصل والفصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر وأما اصلهما كذلك وهما الذي يسميه الكوميون عمادا وبعضهم يسميه دعامة والبصريون فصلا والمندائيون رابطة وله أحكام بطول ذكرها فثابت كذا كره المصنف افادة اختصاص المسند اليه بالمسند فانما قامت زيد هو القائم معناه انه لا قائم غيره وقد مر ح به الزمخشري عند قوله تعالى وأولئك هم المفلحون واستدل له السمعاني بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى الى غير الله تعالى ولم يوثق به حيث يدعى وذلك في قوله تعالى وأنه هو أضل وأبكي الى آخر الآية وذكر نحوه التنوخي غير انه جعل الضمير مبتدأ كـ ولم يذكر الحصر وفيما قاله نظر لقوله تعالى وأنه هو أمات وأبكي اسمع قوله تعالى وأنه خالق الزبرجيد الذي كروا لا تثنى فالاحياء خلق وان كان الخلق لم ينسب به احد غير الله تعالى فقد أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه وأنه هو أمات وأحياء على خلاف ما زعموا وان كان الامانة والاحياء قد نسبوا لغير الله تعالى كما تنهت نزل النمرود أنا أحبي وأبست فقوله تعالى وأنه خلق الزوجين لم يوثق به بالفصل مع أنه لم يثبت قط لا ليس بجميع لان هذا الضمير لا يصح اعرابه فسلالان الفصل لا يقع قبل

الابتداء في نحو ان زيدا له هو القائم اذا اقترانه بـ ايدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه نوطنة وتعيدها للمسند لكونه عبارة عنه وقائم مقامه بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ أو بدلا عما قبله (قوله فلتخصيصه بالمسند) رعباً أو هم كلامه المحض نكاته في التخصيص المسند كدر مع أنه قد يكون لغير ذلك كالتمييز بين كون ما بعده خبراً أو نعتاً وكالتا كيدا اذا حصل الحصر بغيره كالأذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف على أن التخصيص من نكاته

(قوله يعني لقصر الخ) لما كانت عبارة توهم الباء على المقصود أنه بين الشارح خبر أنها دخلت على المقصور من تصير الصفة على الموصوف لان المسند منتهى الابدان عليه واعلم أن دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالف السيد ختم الغالب دخولها على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الأمرين لغة والتزام بينهما في الاستعمال لانه سمى رقبته ونهائه السيد الخ ناقش فيه بس لان الذي في حواشي الكشف للسيد وحواشي على القول وافقته الشارح حيث قال في المتن الباء التخصيص على المفسرين أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص شيء بآخر قوة تمييز لا خبرية عن نفاذ الأمر فاستعمل فيه على طريق الجواز الشهيرة ما كان له حقيقة في أي طريق التفسيرين وان كان التخصيص بغيره الأصلي يقتضي دخولها على المقصور ونسبته الى اختصاص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا عرف جيد إلا أن أكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كـ (قوله مثلها في قولهم الخ)

أي ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكرة أي متفردا به والمعنى ههنا جعل
المسند إليه من بين ما يصح انصافه بكونه مسندا إليه

بالمسند بمعنى جعل المسند مختصا بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسنده آخر كقولنا زيد هو الساعي في
ما جئت فذكره الفصل ليفيد أن المسند هو الساعي بخصوص المسند إليه وهو زيد بحيث لا يتعداه
إلى أن يكون غير زيد ساعيا فالباء دخلت هنا على المقصور لا على المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها

خبره هو فعل ماض وقد توجده دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن منها قوله تعالى فاما
توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم لأنه لو لم يكن الحصر لما حسن لأن الله لم ير رقيبا عليهم وإنما الذي
حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى وينبغي لهذا أن يتبعن أعرابه فصلا ومنها قوله تعالى
لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون فإنه ذكر اثنين عدم الاستواء

وذلك لا يحسن إلا بان يكون الضمير للاختصاص وبهذا تعين أعرابه ههنا فصلا لا تاء كيدولا مبتدأ
ثانيا لأن يقال في هذا كله أن الحصر يحصل من تعريف الخبر ومثله في الإيضاح بقوله زيد هو
يقوم وليس به شيء لأنه ليس بفصل لأن بعده فعلا مضارعا وأما المصنف والبيانون فاتبعوا فيه

الخبر جاني فإنه ذكر ذلك في شرح الإيضاح والجمهور على خلافه وعمد بدل على الحصر أيضا قوله
تعالى إن شئت هو الأبر وقوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فإنه هو الولي لأن الإنكار في الآيتين
لا يحصل إلا بالحصر **تتبعه** فائدة الحصر غير منحصرة في التخصيص بل يفيد أيضا التاكيد
كما صرحوا به ويفيد أيضا دلالة على أن ما بعده من لاصقة على شيء في ذلك محله عم الخمولان هذه

الفائدة من هنا النحرى لأن حظ البياني وهذه الفوائد الثلاث ذكرها الرخشري عند الكلام على
قوله تعالى وأولئك هم المفلون **تتبعه** قال ابن الحاجب في شرح الفصل أن الفصل ضمير
مؤكدا لما قبله وقال في أماليه أن ضمير الفصل ليس تأكيذا لأنه لو كان تاما أن يكون لفظيا ومعنويا

لا جاز أن يكون لفظيا لأن اللفظ أعاد اللفظ الأول مثل زيد زيداً ومعناه مثل قلت أنا والفصل
ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكيا به عن المسند إليه وإنما يفسره **و** جاز أن يكون معنويا
لأن المعنوي التأكيدي بالفاظ محصورة كأنفس والعين **وقلت** وما قاله من كون الفصل لا يعود

لما قبله حسن دقيق ولا سيما إذا قلنا أن الفصل حرف غير أنه قد يخدم فيه أنه يشترط مطابقة له في
أفراد وتثنية وجمع لأن يقال حوطة على المابقة الصورية وأما قوله أنه ليس تأكيديا ففيه نظر
ولا يسلم أن التأكيدي منحصرا بما ذكره لأن التأكيدي الذي ذكره هو أن يكون الذي تكلم عليه النحاة

في باب التابع ولكنه تأكيديا بمطالاح الأصوابين وأهل المعاني وهذا كما أن التأكيدي يكون بان واللام
وكأنه توهم أن المراد أن الفصل تأكيدي بالمسند إليه وليس كذلك بل هو تأكيدي بالجملة كما في
أوائل هذا الشرح وبمجموع ما ذكرناه وما ذكره ابن الحاجب **تتبعه** شكل في قول النحاة أن الفصل
لا يجتمع مع التأكيدي فلا يقل زيد بنفسه هو القائم **لنا** نقول بنفسه تأكيديا لتدال بالجملة فلم يجتمع

تأكيديا على شيء واحد ثم ما المانع من اجتماع **لنا** كيدوا تفصل وأنت نقول جازي بنفسه عنه
وجازي بنفسه ولا حاجة بعد ثبوت كيان في استعمالين إلى معاهما من التعرّب مجتمعين ولهذا نقول
جاء الزيدون كلهم أجمعون أجمعون أجمعون من غير توقف عن ورود السماع بها مجتمعة
واعلم أن الفصل اتفق بهم والنحاة على أنه حرف لا اسم والقائلون بأنه اسم أكثرهم على أنه لا أصل له من
الأعراب والقائلون بأن له صلا منهم الكسائي قال إن محو باعتبار ما قبله وأقرأ فاعبأ ما بعده فاعبأ
ذكرنا من أنه تأكيدي للحكم واضح على قول الجمهور وأنه حرف وأسم ولا وضع له وان قلنا بذهب

أي في كونها داخلة على
المقصور (قوله أي ذكرته
دون غيره) أي فائدة ذكر
مقصور على فلان (قوله
كأنك الم) كأن للتحقيق
أي بمعنى أنك جعلته وقوله
من بين الأشخاص متعلق
بمختصا مقدم عليه (قوله
من بين ما) أي من بين
الأفراد التي يصح أي يمكن
عقلا (قوله بكونه مسندا
إليه) أي لذلك المسند
المختص

مختصاً بأن ثبت له المسند كما قال في أدلة تعبد

على أنه من غير أن يكون له مسند في أدلة تعبدية بل هو من أدلة تعبدية
بأنه من أدلة تعبدية بل هو من أدلة تعبدية بل هو من أدلة تعبدية بل هو من أدلة تعبدية

السكاني أنه اسم محمل لارابه ما قبله فتدفع ما في شرح التوسيل أنه يجعله كيداً لما قبله وأنه
باطل والذي فيه من هذا القول أنه انكار حقيقة الفصل بالكلية وادعى أن ما يسميه غيره فصلاً نوع

من نوع كيداً تظن وأنه تركيد الظاهر بالمضمر لذلك كان باطلاً لأن غيره لا يجزئاً كيداً الظاهر
بالمضمر وإذا كان كذلك فلا بد من إعادته حيث ذهب السكاني لأنه انكار للفصل ولم يثبت لنا من أثبت

الفصل وجده ما كيداً المسند إليه فلم يبق الا قول القراء أن له اعتباراً ما بعده وهو مذهب شاذ لا علينا منه
وليس يلزمه من انقضائه اعتباراً ما قبله أن يكون تأكيده له فليأمل وأما قول الخطيب في شرح المفتاح

أنا المصنف تأكيده المسند إليه لأن أعرابه أعراب المسند إليه على المختار فليس يصح واختياره ذلك
يرجع إليه فيه لا يتبين قول المصنف تخصيص المسند إليه بالمسند وهذه العبارة هي

اصوب وأما قول السكاكي في المفتاح تخصيص المسند بالمسند إليه فهو سهو منه فليأمل وقال الخطيب
في التبيين الفصل تخصيص المسند بالمسند إليه أو عكسه وهو وهم أيضاً والظاهر أنه وجد كلاماً من

المعبرين في كلام المصنفين فجمع بينهما ما هما فيهما من المعاني التي لا بد من تخصيص الأول
بالثاني بكل حال ويعني بالمسند إليه الاسم الجامد وبالمسند المشتق تقدم أم تأخر فقوله زيد هو القائم

بتخصيص المسند إليه وهو زيد قائم وهو المسند لأن معناه القائم لا زيد وقوله القائم هو زيد بتخصيص
المسند ورأى قائم المسند به وهو زيد لأن التخصيص يبدأ بالأول والمخصص هو الأخير لكن القول

بأن الصفة هي ليست ثابتة متأخرة خلاف قول الجمهور والراجح أن السابق من المعرفتين مبتدأ

(قوله بأن ثبت له المسند)
أي ذلك المسند بخصوصه
وحاصله أن ذلك المسند
بخصوصه يتم مقصداً
أسنده إلى أقراء عدة فإذا
أسند به واحد وأتى بضمير
النصل كان ذلك المسند
مقصوداً على هذا المسند
إليه بخصوصه وقوله بأن
ثبت الخ على صيغة المعلوم
من الثبوت لا على صيغة
المجهول من الإثبات لأن
المستفاد من ضمير النصل
هو القصر في الثبوت لا
الإثبات والفرق ظاهر
اه فتاوى

معناه نخصك بالعبادة لا بعد غيرك (وأما تقديمه) أي تقديم المسند إليه (فلكون ذكره أهم)

العبادة مقبولة وهو ظاهر والله أعلم ولا يذهب عنك أيضاً أن هذه المباحث المذكورة في العطف والفصل ولوفاته في النحوت كفي البيان باعتبار استعلاء المناسبة المحل والمحافظة عليها في مقاماتها إما لذاتها لأن المقام لا ينفد فيه غيرها ولا غرض ترتب عليها وقد تقدم نحو هذا غير ما مر (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم) أي يقدم المسند إليه على المسند لأن ذكر المسند إليه أهم والمراد بالتقديم هنا أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطبق به أو لا لأن له مرتبة التأخير فتقدم عنها كالمفعول باعتبار الفاعل وكثيراً ما يطلق التقديم على المعنى الأول وهو المراد هنا ثم كون الذكر أهم لا يكتفي في عليه التقديم لذاته لأن الأهمية بنفسها حكم يقتضي أن لا توجهها إذا الأهمية في الشيء في الاعتناء به والاعتناء لا بد له من سبب فلذلك قيل هذا أهم من ذلك كان هذا القائل بصد أن يقال له لماذا كان أهم ومن أي وجه كانوا أعني فلذلك فصل الوجه الأهمية على حسب ما رآه كافي الحال فقال

فإنه مبني على قساد ثم في كلامهم السابق نقود كثيرة منها قول الخطيب أن الاقتران اللفظي لا أثر له في جعل الفعل من أحوال المسند إليه وليس كما قال بل الاقتران اللفظي بأحد الطرفين إذا كان المعنى بالنسبة إليهما على السواء يرجح به ويرجح به مع التفاوت في المعنى ألا ترى أن قولاً الفاعل يزيد بكون القائم هو المبتدأ والمسند إليه نسبة فقط ثم أن الخطيب ناقض هذا الكلام في مجتمعه مع الكاشي واعتبر قول النجاة أن فائدة الفصل به أن أن ما به خبر وذلك اعتباراً فلفظي أيضاً ومنها قول الخطيب الفصل عبارة عن المسند إليه وهو كذا وتكراره وأعرابه وأعرابه كل ذلك ممنوع (قوله وبذلك على أن المسند إليه معني (١) يوجد في المسند ولا يوجد في غيره معارض ما يقال هو معنى يوجد في المسند إليه ولا يوجد في غيره كما فعل هو في جواب الكاشي سواء بسواء وإذا تقر فساد هذا السؤال وجوابه فلذلك ذكر في السؤال على التحقيق بالعكس مما ذكره ونقول الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه أولى المسند أولى الأسناد ولا شأن أن هذا يلتفت (٢) عن أن تأكيد الفصل للجملة أو للفرد فقتضى ما سبق أن يقال للفصل ثلاث فوائد التأكيد والتخصيص وإن ما بعده خبر فإن نظراً للفائدة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الأسناد لأنه توكيد للحكم كما جعل التأكيد بيان من اعتباراته ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند إليه والمسند والتأكيد به من اعتبارات الأسناد كما سبق وإن نظراً إلى فائدة التخصيص فالأولى أن يجعل من اعتبارات المسند إليه لأن الفصل تخصيص المسند إليه بالمسند فالفصل مخصص بالكسر والمسند إليه مخصص بالفتح والمسند مخصص به فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند إليه ويصير قائماً بالمسند إليه فعلم أن نسبته إلى المسند إليه أولى ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا العلم انما عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص ولم يعولوا على التأكيد جعلوه من أحوال المسند إليه وإن نظراً إلى الفائدة الثالثة وهي أن ما بعده ليس تابعاً صريحاً أن يجعل من أحوال المسند إليه لأنه يسرع إعطاء خبره وصرح أن يجعل من أحوال المسند لأنه يبين خبره ص (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم الخ) ثم تقديم المسند إليه بكون لأحد أمور ١- الأول أنه الأصل ولا مقتضى العدول عنه ٢- قلت في بريد التقديم المعنوي فإن المسند إليه محكوم عليه والمحكوم عليه متقدم في ذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف فإن الأصل في المسند إليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت فعلية إلا إذا قلنا أن الفاعل فرع والمبتدأ أصل فإنه حينئذ أصل التقديم فما ذكره المصنف لا يأتي على القول بأن الفاعل أصل ٣- الثاني أن يتمكن الخبر من ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه كقول

﴿ وأما تقديمه فلكون ذكره أهم ﴾

(قوله معناه نخصك بالعبادة)

أي وليس معناه أنك تختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها (قوله وأما تقديمه الخ) المراد بتقديمه إرادته ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر للزال عن مكانه لا لاقتران في مكانه وحاصل الجواب أن في لفظ التقديم هنا تجاوز والمراد ما عرفته (قوله فلكون ذكره أهم) أي فلكون ذكره أهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره

(١) يوجد في المسند

الخ كذا في الأصل

وتصر هذه العبارة مع

عبارته السابقة اه

(٢) يلتفت عن الخ هكذا

في الأصل ولعل يلتفت

محرف فتأمل كتبه معصمه

(قوله ولا يكتفى في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم مجرد الخ أي لا يكتفى صاحب علم المعاني أن يقتدر في بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول قدّم المسند إليه مثلاً للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه أي علم المتعلم الكتاب لإبلاغ الجهات المتبعة عند البلاء المقتضية للاهتمام والافتيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ أنه للاهتمام إذ لا يخفى أن ما دعاه للاهتمام أمر معتبر في البلاغة (قوله وبأي سبب) العطف تنسيري (قوله فلذا فصله) أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه (قوله إمالة) أي وثبتت الأهمية ذكره أما لكون تقديم الأصل أي الراجح في نظر الواضع وقوله إمالة أي تقديم المسند إليه بمعنى اللفظ وقوله لأنه محكوم عليه أي المسند إليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحقيقه قبل الحكم) اعترض بأنه إن أراد وقوع النسبة أولاً وقوعها فهو مسبق بتحقيق المسند إليه والمسند بها (٣٩٠) في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تحققها

لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند وإن أراد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به لأنه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب إذا أراد بتحقيقه

ولا يكتفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (إمالة) أي تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه محكوم عليه ولا بد من تحقيقه قبل الحكم فقصّدوا أن يكون في الذكر أيضاً مقدماً

(إمالة) أن تقديم المسند إليه (الأصل) من جهة المعنى وفي الخارج معي أن المسند إليه المحكوم عليه من شأنه أن يكون ذاتاً خارجية ولا يضر خروجها من ذلك في بعض الصور كاقضاب الذهب والمحكوم به من شأنه أن يكون وصفاً ومن شأن الذات المعروضة التفرق قبل الوصف العارض ولا يضر انشراح أيضاً عن هذا الأصل في بعض الصور كالأوصاف الملازمة وأما جعله على أن تعقل الذات المحكوم عليه سابق عن تعقل الحكم فلا يصح إذ لا يسلم تقدم المسند إليه على المسند في التعقل لأن تعقل الذات من حيث هي لا يجب سبقه على تعقل الوصف من حيث هو فلا يوجب ذلك تقدم أحدهما على الآخر والتعقل من حيث الحكم مما فيه سواء لأن النسبة الحكمية تتوقف عليهما معاً فلا يوجب ذلك تقديم أحدهما على الآخر وأنا كالأصل تقديم المسند إليه على المسند إليه بالتقديم الذي كرى على التقديم المعنوي فالخاتمة على ما وافق الأصل تقتضي أهمية الذي كرى ولكن الجري على الأصل إنما هو عند انتفاء سبب التعذر لأن معنى الإصالة هنا كون الشيء متمسكاً به عند انتفاء جميع العوارض

قبل الحكم تحقيقه في التعقل وإن أراد بتحقيقه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان المحكوم عليه من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب اللفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في

المعنى ولدى حارت البرية فيسه به حيوان مستحدث من جاد قال البطليموس في شرح سقط الزند معناه مقصوده الإنسان والخبرة الواقعة فيه من قبيل اتصال النفس بالجسم إذا انفكس جوهرية والجسم عرضي فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقته النفس والخبرة الواقعة في نباتها به وقبل معناه أن الله خلق طائر في بلاد الهند اسمه فقنس يضرب به المثل في البياض وله منقار طويل وهو حسن الالوان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله الموت فيجمع الطاب حواله ويضرب بجناحيه الطاب فتخرج نار فيشتعل فيحترق فيخلق الله من رماده بعد مدة مثله وهذا القول الثاني لغير البطليموس وقيل أراد آدم صلى الله عليه وسلم وقبل أراد ناقة صالح وقيل عصا موسى صلى الله عليه وسلم ومثل ذلك السكاكي بقوله صديق الفاعل الصانع صدوق تريد بالفاعل الصانع معناه من صانع

الخارج وأجيب بأنه يصح أن يراد بالتحقق قبل الحكم التقدم

في التعقل ويراد بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لابد الوجوب الاستحسان وهو الأولوية لا الحقيقة في ولا شك أن تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب وإن أمكن انعكس وإن ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى أمر لا يثنى فصعح التعليل به لتقديم المسند إليه وحاصله أن المسند إليه لما كان محكوماً عليه كان المسند مطلوباً بالأجله فالأولى أن يلاحظ قبله ويصح أن يراد بالتحقق المذكور التقدم في الوجود الخارجي والوجوب حيث شد حقيقى ومختص بالموجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على ما في الخارج ترتيبه على ما في الذهن لأن ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن مدلول اللفظ لأن اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج

مدح

ولامقتضى العدول عنه وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويهاً إليه

(قوله ولا مقتضى العدول عنه) أي والحال أنه ليس هناك نكتة تقتضي العدول عن ذلك الأصل أمالو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لأن الأصل نكتة ضعيفة يرجع غيرها عليها بمجردها ثم إن (٣٩١) هذه الجملة حال من المصدر المسبب من أن

ومعمولها والتقدير لكونه
الأصل في حال عدم
المقتضى للعدول عنه قبل
ولا يصح أن تكون حالا
من خبر إن وهو الأصل
لما يلزم عليه من عمل إن
في الحال لأن العامل في
الحال هو العامل في صاحبها
وإنه عامل ضعيف لأنه عامل
معنوي وفيه نظر لأن
العامل المعنوي انما يتبع
عمله في الحال مؤخر الامدما
قال في الخلاصة

وعامل ضمن معنى الفعل لا
حروفه مؤخر الن يعمل
فالحسن جواز ذلك الوجه
أيضا ويصح أن تكون
الجملة عطفا على خبر إن
وهو الأصل (قوله فإن
مرتبة العامل التقديم على
المعمول) أي لأنه لما أثر
فيه رجع جانبه عليه
بالقديم ولأن العامل
علة في العمولية والعلة
مقدمة على المعلول (قوله
لأن في المبتدأ تشويهاً
إليه) أي لما معه من الوصف
الموجب لذلك أو الصلة
كذلك كقوله حارت في
المثال والحاصل أن في
قوله حارت البرية تشويهاً
لنفس إلى عدم الخبر فإما

(ولامقتضى العدول عنه) أي عن ذلك الأصل أدلو كل أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل
فإن مرتبة العامل التقديم على المعمول (وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويهاً
إليه) أي إلى الخبر (كقوله

كما تقدم ولهذا قال (ولامقتضى العدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم كأن يكون
المسند إليه مبتدأ كقولنا زبد قائم وأمالو كان المسند إليه فاعلا لوجب تأخيره عن الفعل أو ما يجري
مجرأ لوجب تقديم العامل عن المعمول وكذا إذا استوجب المسند التقديم لكونه المصدر كأن يذ
وكيف عمرو فإن قلت أما كون المسند استفهاماً فقد يتجه كونه مقتضياً للعدول لأن العرض مما فيه
الاستفهام نفس المستفهم عنه فمادل عليه فهو بالتقدم أحق وأما كونه فعلاً فتعليل اقتضائه العدول
بكونه عاملاً لتعليل باعتبار اصطلاح لا سلق فإن العرب لا يدركون أن موجب تقديم الفعل على
الفاعل كونه عاملاً والتعليل في هذا الباب يجب أن يكون مما يعتبر به البلغاء بالسليمة فإن غيرهم
لا يعتبر شيئاً إلا بالتبع لهم فكيف يصح جعله علة للعدول عن التقديم قلت الأمر كذلك لكن قولهم
يتقدم لكونه عاملاً من وإشارة إلى أن العرب استعملوه كذلك وتزولوه منزلة تقديم العامل الحسي على
المعمول في وجوب تقدمه عليه وأنهم اعتبروه كالسبب في إيجاد ما بعده لم يتركب إلا لاجل الفعل
المقصود تسليطه عليه ونسبته له ولهذا يقال الأخبار في الجملة الفعلية الأهم فيه الفعل وما بعده لم يثبت
به إلا بسببه فصار السبب الذي كرى عندهم كالسبب الحسي تأمل (وإما يتمكن الخبر في ذهن السامع)
أي في حق أهمية تقديم المسند إليه لأن في ذلك التقديم ما يوجب عكس الخبر في ذهن السامع لا احتمال
المسند إليه على تنويل ما بحيث يوجب الشوق إلى الخبر والحاصل بعد الشوق الدوام في النفس
وهذا معنى قوله (لأن في) قديم (لمبتدأ تشويهاً إليه) أي إلى الخبر لما معه من الوصف الموجب لذلك

(كقوله) أي المعري بان أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهادي

مدح نذ كر لا تريد هذا اللفظ فانه يستعمل غالباً في الذم كما أشار إليه الزمخشري فاد رد على السكاكي
فساد هذا المثال نعم قد يقال إن التشويق هنا انما يحصل للمبتدأ من ذكر الصفات قال السكاكي
إن التشويق إلى الخبر انما يحصل من كون المبتدأ موصولاً وهو واضح لأن الصلة وهي حيرة البرية فيه
شوقاً إليه فاستدتم موصولاً بحرى عليه والمصنف جعل في الإيضاح هذا القول خلاف الأولى
وفيه نظر ولم يرد السكاكي من التشويق في كون المبتدأ موصولاً بل كونه موصولاً يقتضي ذكر صلة
تشرق النفس بها إلى المسند الثالث إن يقصد به ميل المسند أن كان في ذكر المسند إليه نقاؤل فهو سعد
في دارك أو المسألة إن ذكر فيه ما فيه نظير به مثل السفاح في دار صديقك وإن شئت نقل السفاح
في دار عدوك لتفاضل وسعد في دار عدوك للطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خلفاء بني العباس
يقال سفحت دمه أي سفكته وهول المصنف في ميل المسند أحسن من قول المصنف لأنه يتفاهل به لأن
التعجيل هو ما سبب التقديم لا نقاؤل لأنه يصل بأخوه أيضاً الرابع إيهام أن المسند إليه من ذلك على ذكر
ولا يعزب عن خاطر كقولك الله ربى إنا إلهام أنك تستلذذ كره فلا تقدم بمره عليه (قوله وإما
الحوادث) قال الله سبحانه في الإيضاح قال السكاكي وإما لأن كونه منصوباً بالخبر هو الدواب ذمة من الخبر

قبل حيوانه كنى النفس لأن الحاصل بعد الطاب أعز من المساق بلا تعب وقد يقال إن كون المبتدأ مشوقاً للخبر انما يدعو إلى
التقديم لكونه أهم اه أطول

كقوله

والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من جملاد

وهذا أولى من جعله شاهد الكون المسند إليه موصولا كما فعل السكاكي

(قوله حاربت البرية فيه) أي في أنه بعباد أولاد بعباد أي (٣٩٢) اختلفت فيه البرية فأطلق الملزوم وأراد اللازم لأن الحيرة في الشيء

(والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من جملاد) يعني فحيرت الخسلا في المعاد الجسماني والشور الذي ليس بنفساني

(والذي حاربت البرية فيه * حيوان مستحدث من جملاد)

فكون المسند إليه موصوفا بحيرة البرية فيه بوجوب الاشتياق إلى أن الخبر عنه ماهر وقوله حيوان مستحدث من جملاد خبر مسوق بعد التشويق إليه فيمكن في ذهن السامع والحال قد اقتضى مزيد اهتمام يتمكن في أذهان السامعين ليحترزوا عن الضلال فيه ويرداد المهتدي فيه هدى ولكونه أمرا عجيبي في نفسه تفرع الذنوس إلى المهم بتصوره والابقاف عليه والمراد باستحداث الحيوان من الجملاد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة وبدل عليه قوله بأن أمر الإله الخ مع ما شدم وتأخر عنه وقيل المراد بالحيوان المذكور ثعبان موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وقيل ناقة صالح وقيل آدم عليه السلام وقيل طائر بالهذيع يش طويلا فإذا انتهى أجله دخل عشا ونفخ فيه فحدث في العنص أصوات طرية فحترق الدش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر في العنص حتى يصير رمادا ثم يخلق الله تعالى من ذلك الرماد ذلك الطائر مرة أخرى ثم إذا انتهى أجله فعل مثل ما فعل أولادهم جرا والاحتمالات غير الأولى ضعيفة وسيرة البرية إما معني الاضطراب والاختلاف لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور فيكون من إطلاق الملزوم إلى اللازم وإما معني أن مذهب الهادي يحتاج إليه دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يحتاج غالبا عن حيرة فيكون إطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله إلا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أي معاد حيوان وقوله مستحدث من جملاد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجملاد ما ليس بحيوان وإن انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جملاد باعتبار أصله وهي طينة آدم بناء على أن المراد بالجملاد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الأجسام الخارجية من القبور وهي مستحدثة من

يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال إن الفرق القائل بالبعث جازم به والبعض المنكر له جازم بعدمه وإذا كان كل من أهل المذهبين جازما بمذهبه فأي الحيرة أو يقال إن الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع أثر حيرته وإن كان كل واحد جازما بمذهبه أو يقال إن مذهب الهادي لما كان يحتاج إلى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يحتاج غالبا عن حيرة فيكون إطلاق الحيرة واردا على أصله فكأنه قال والذي وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار على حاله إلا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) أي معاد حيوان وقوله مستحدث من جملاد أراد به النطفة بناء على أن المراد بالجملاد ما ليس بحيوان وإن انفصل عنه أو أن المراد مستحدث من جملاد باعتبار أصله وهي طينة آدم بناء على أن المراد بالجملاد ما ليس بحيوان ولا منفصل عنه أو المراد بالحيوان الأجسام الخارجية من القبور وهي مستحدثة من

كما إذا قيل كيف الزيادة قول الزاهد يشرب رطب واهو دعابه وقوله لا تنس الخبر يتعبر بها أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبرية لا تدعيق والمطلوب بها أن يكون نصديقا وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا غير صحيح لأن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه كثرة وقوع القيام في ذلك وما ذكره ضعيف لأن السكاكي لم يرد أن نفس الخبر منفك عن الحكم مقصود حتى يقر هو تصور وانما قيل في كلامه أن المراد أن المسند إليه يستدعي مسندا غير معين فإذا لم يقم له طاق الأجبار عنه بل الأخبار عنه بأمر مستغرب خذف ما كان الذين قدم المسند إليه لينظروا حال النطق المسند ليس المسند إليه فيكون ذكره بعد ذلك أو وقع في النفس لغرابته ولذلك مثله بقول الزاهد يشرب لانه يستعرب الحكم على الزاهد بذلك ولو لم يشرب الزاهد لسرى الذهن إلى أن المسند إليه ليس زاهدا وقيل مراده أن يقصد الانصاف الدائم لا محذور ووقع الفعل فإن قوله الزاهد يشرب يشبه إلى المسألة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يشبه إلى الاستبعاد الفعل كذا قيل وفيه نظر لأن يشرب أيضا قد يعلى التكرار لكونه فعلا مضارعا كما يأتي الآن في الدلالة المضارع على التكرار أنه هي إذا وقع خبرا كما هو ظاهر كلام الزمخشري وينبغي أن تشمل بقوله يشرب الزاهد دلالة الجملة الاسمية على الثبوت وإفعلية التجدد ويحتمل كلامه وجها ثالثا وهو أن يكون المراد

أنه

جملاد وهو التراب الذي تنبت منه (قوله في المعاد جسماني) أي في العود إلى خلق بالجماد وكذا

بالأرواح (قوله والنشور) أي انتشار الخلق من قبورهم وبقرة بهم في الذهاب إلى الحشر وقوله الذي ليس بنفساني أي الذي ليس منعقلا بالنفس فقط بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معا

أو التطير فهو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وإما الإيهام أنه لا يزول عن الخاطر وأنه يستلذه فهو إلى الذكرا أقرب وإما المعونتك

(قوله عنه لتجيب المسرة) أي انما تجلب المسرة للسامع لاجل أن يتفائل ويحلمت المسافة لاجل أن يتطير وذلك لان السامع انما يتفائل او يتطير بأثر ما يفتحه الكلام فان كان يشعر بالمسرة فتأمله أي تبادر انهمه حصول الخير وان كان يشعر بالمسافة تطير به أي يبادر لفهمه حصول الشر (قوله سعد في دارك) المراد به العلم والالهي بجزا ابتداء به لانه نكرة بالمستوع والشاعر فيه أنه قدم المسند اليه لكونه ذكره أهم لاجل تجيب المسرة لا للمسرة انهي حاصله مع التخيير وانما تجلبت المسرة لاجل تفائل السامع أي تبادر حصول التطير ففهمه بخلاف السفاح في دار صديقك فان التقديم فيه لتجيب المسافة ويحلمت المسافة لاجل تطير السامع وهو أن يتبادر اني ذمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا الوصف وهو سفاح الماء والعلم وهو في الأصل لقب أول خليفة من بني العباس (قوله وإما لا يهمل الخ) أي وإما لا يهمل أن يقع المشكك (١٠٤) في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت فخر به لم يجد أول منه أي والشان

عنه لتجيب المسرة (أو التطير) عنه لتجيب المسافة (فخو سعد في دارك) لتجيب المسرة (والسفاح في دار صديقك) لتجيب المسافة (وإما لا يهمل أنه) أي المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذه) لكونه محبوباً (وإما نحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره

أن لا يزول عن الخاطر
يقدم أولاً في الذكر عن
غيره والمراد بالخاطر
القلب لا ما خطر وحل
فيه وهو الهاجس فهو
محاذ مرسل من اطلاق
اسم الحال وإرادة المحل
فاذا قيل الحبيب جاء قدّم
المسند اليه نية لا يهمل أنه
لا يزول عن الخاطر وانما
غير بالإيهام لان عدم
زواله عن الخاطر أمر غير
ممکن بحسب العادة لانه
يزول في بعض الاوقات
كوقت النوم (قوله أو أنه
يستلذه) أي ايهام
الاستلذذه والمراد بالذلة
الذلة الحسية ولذا عبر
بالايم اشارة الى عدم
تحقق ذلك (قوله اظهار
تعظيمه) فهو رجز فاضل

(أو) لما قيد من (التطير) فيفيد نية تعجيل المسافة لاجل هاتين الافادتين كان لذكر المسند اليه المفيد لاحدا مما مر زيادة تمام فالاول وهو ما قيد تعجيل المسرة للسامع لاجل النشأول (فخو سعد في دارك) ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل (و) الثاني وهو ما قيد تعجيل المسافة للتطير فهو (السفاح في دار صديقك) ولا يخفى أيضاً ما في لفظ السفاح الدال على سفح الماء من التطير لانه داله بالقتل والاذلال (وإما لا يهمل أنه لا يزول عن الخاطر) أي يحصل الاهتمام بتقديم المسند اليه لما في التقديم من ايهام أنه لا يزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت فخر به لم يجد أولى منه فهو بالنسبة الى الخاطر كاللزم بالنسبة الى المزوم وذلك لكونه مطلوباً والمسلوب لا يفارق تصور الذهن كقولك العدو أولى ما يسر بقتله اولاً تنقل عن أمره وانما قال لا يهمل لان عدم زواله عن الخاطر أمر غير ممكن عادة وانما اصل ايهام عدم الزوال وبديل على عدم الزوال على وجه الإيهام كون المذكور مطلوباً صريحاً وان المرغوب من شأنه ان لا يزول عن التمسك (أو) ايهام (أنه يستلذه) لكونه محبوباً كقولك ليلى أشهى ذكراً (١) من كل كما ولهذا بكر راسم الحبيب لا لانه ذكره ويحضره به بالاذلة فقال ليلى الذي في ذكر عامه العسل وليس هذا تكرار مع ما قبله ادريس كل مطلوب محمداً (وإما نحو ذلك) أي يتصل

نفسكم عليه ان شاء الله قال رقبوا هم خنوف تفسير لشيء بأداة انظروا ثم قلت في اعمار الدنيا سير معنى لكن على كل تقدير بما قام السكاكي فيه تارة لانه ان ذلك ففائدة تختص لازيادة في بعض وقد حوز بعضه في كلام السكاكي أنه يريد تخصيص المسند بالمسند اليه لانه يختص المسند اليه بالمسند اليه لانه يختص بالاختصاص فواو يقرب به زيادة لخصيص لان الحقة لازادة هي افلوق على خوف وادل على

عندي وقوله أو تحقيره فخر رجل جاهل بذلك واعترض بأن هذا الغرض الذي هو اظهار التعظيم في التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصاً بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف اذ لو حذف الوصف لم يستفد شي منهما أصلاً فقدم المسند اليه أو أن لا يدخل التقديم في شيء من ذلك وأجيب بان في الكلام حذف ضمني أي مثل تعجيل اظهار تعظيمه مع ولا شك أن تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا يحصل ما في الفناري ونسبه بس وسم وفي عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيمه أي التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند اليه شعوب الفضل أو من الاساقفة فهو ابن السلطان حاضر أو يوسف فهو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعرا به واظهاره يحصل بتقدمه لانه يدل على أن الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التحقير اذا كان المسند اليه لفظاً مشتملاً على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا اذا قلنا اظهار ولم يقل تعظيمه أو تحقيره اه وجه انتم له لا حاجة لما

(١) من كل كما كذا في النسخ وانظر في التركيب وحرر اه كنهه مصححه

قال السكاكي وإمالان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لأن نفس الخبر كما إذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب ويطرب وإمالانه يفيد زيادة تخصيص كقوله
مضى ثم رزني فطن تجدهم * سيوفاني عواتقهم سيوف
يلوس في مجالسهم رزان * وأن ضيف ألم فهم خفوف

والمرادهم خفوف وفيه نظر لأن قوله لا نفس الخبر بشعر تجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها أن يكون تصديقا وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سألني أن العبارة من مثله لا ينعرض فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده لا تخصيص نظرا لما سألني أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا وقوله والمرادهم خفوف تفسير الشئ بأعادة لفظه وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي

قوله أرباب الخواشي من التكلف السابق (قوله أو ما أشبه ذلك) أي كالاخترا عن أن يحصل في قلب السامع غير المحكوم عليه كقولنا زيد قائم الذوقيل قائم زيد فربما نخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض من ذلك التخييل لأنه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد (قوله قال عبد القاهر) قدر الفعل إشارة إلى أن عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل فالأولى جعله متصفا بالخبر محذوف كما فعل في المطول (٣٤٥) حيث قال عبد القاهر أو رد كلاما حاصله ما أشار

إليه المصنف بقوله (قوله وقد يقدم الخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا في المتن لأنه من جهة مكانته (قوله بالخبر الفعلي) أي بنى الخبر الفعلي فهو على حذف مضاف بدليل قوله أن ولي الخ وأيضا المقصود على المسند إليه المقدم في المثال الذي ذكره في القول وأما الفعل الذي هو القول فهو ثابت لغيره فالخاصل أن المسند إليه مخصص بنى الخبر الفعلي والمخصص بالخبر ذاته على أنها هو غير المسند إليه فلا بد من تقديم ما في آخر الكلام كما

أو ما أشبه ذلك قال عبد القاهر وقد تقدم المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلي) أي فصر الخبر الفعلي عليه (أن ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع بعدها بلا فصل

الاهتمام بذكر المسند إليه لكون ذلك فيجب تقديمه كتجليل الظاهر تعظيمه بخبر رجل فاضل عندنا أو تحقيره كرجل جاهل عندنا وإنما قلنا تعجيب لأن الظاهر التعظيم والتحقير حاصل بالتأخير أيضا والتخصيص بالتقديم تعجيب الظاهر أو شبه ذلك كالاخترا عن أن يحصل في قلبه تخيل غير المحكوم عليه كقولنا زيد قائم الذوقيل قائم زيد فربما نخيل من أول وهلة أن المراد بالقائم غير زيد والغرض من ذلك التخييل لأنه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد قال (الشيخ عبد القاهر) في كناية دلائل الإيجاز (وقد تقدم) المسند إليه (ليفيد) ذلك التقديم (تخصيصه) أي تخصيص المسند إليه (بالخبر الفعلي) يعني بنفيه بمعنى إفادة أن نفي الفعل مخصوص بالمسند إليه على الوجه الذي أثبتته المحاطب أن أثبتته عاما أفاد النفي تخصيص المسند إليه بنفي الفعل الثابت عاما فقتضي ثبوت ذلك الفعل للغير عاما فثبت تخصيص المسند إليه بالسلب والغير بالاثبات على الوجه المدعى (١) وإن أثبتته خاصا وبديل على أن المراد التخصيص بالسلب قوله (أن ولي) المسند إليه (حرف النفي) أي وقع المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل

نفي الرزاقه إنما قدم المسند إليه تأكيد ذلك لا اختصاص وذكر السكاكي من أسباب التقديم أن يكون ضمير الشأن أرفصة وتركا المصنف لأنه يدل في إرادة التشريع (٥) (عبد القاهر) وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي الخ) ثم عبد القاهر الجرجاني قال قد تقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر

قلنا أو في أوله بأن يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي اللهم إلا أن يراد بالخبر الأخبار أعني مضمون الجملة لا خبر المبتدأ ولا شك أن مضمون الجملة في المثال نفي القول وحديث فلا حاجة لحذف المضاف أو يقال مراده بالمسند إليه غير المذكر كورالاهمة ند إليه في الكلام ضمنا إذ كل كلام اسم على الحصر كان مسملا على اثنين من المسند إليه أحدهما ماضى والآخر مصرح به لأنه يشتمل على حكيتين إيجابى وسلبى ولكل منهما مسند إليه والمراد بالخبر الفعلي ما في أوله فعل وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل فنصير به أن الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علمنا بعز يز ليست خبرا فعليا لأنه انفرى رفى الأطول أن المشتقات كلها مشتركة في سبب إفادة التخصيص كما في قوله تعالى وما أنت علمنا بعز يزوه هم منها بمنزلة من العزة في الأولى مختص بالمسند إليه ثابتة لغيره وكذا نفي الخبر في الثانية مختص بالمسند إليه هو الكفار وإنه وجه منها ثابتا فيهم (قوله أي ضمير إليه) أي في بابها داخل على المقصور (قوله أي رفع دعوى) أي الفهم إلى ما على حرف النفي نظرا إلى إمامة أو كلمة (أثر بلائع على) ليس قدسها هنا وإنما أتى به لا اعتبارا في حقيقة الأولى اصطلاحا وإن لم يشر في حقيقةه فلهذا روى في الأصل مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعولات مثلا فنحو ما زيد أنا ضربت زهرا في الدار أبا جاست وكقولك ما إن أنا قلت لزيد هذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح

(١) وإن أثبتته عاما هكذا في المتن وأول في الكلامية ما خور كنهه معصيه

كقولك ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول فأفادني الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريدني
كونك قائلاً له ومنه قول الشاعر
وما أنا أسقت جسمي به ولا أنا أضربت في القلب نارا
إذا لمعني أن هذا السقم الموجود بالضم الثابت، أنا جانا ما أنا قاله في شيء ثبت أنه مقول فإنا لا نقول ما لا نقول

صورة لفصل المد كوزم... لا... كذا... (قوله ما أنا قلت هذا)
أي فأنا مبتدأ دخلت خبره ما أسند... كذا... (قوله ما أنا قلت هذا)
مقصود على وثابت لعدم... كذا... (قوله ما أنا قلت هذا)
انفرد... كذا... (قوله ما أنا قلت هذا)

لغيره فيقول له انتكلم ما أنا
فعلت لنتي ما رعبه الخاطب
فكيف يكون التقديم
مفيد الثبوت الفعل لغير
مع أن ذلك التغير ليس
ملاحظا أصلا كذا بحث
السيد الصفوي وقد يقال
ما في المتن هو الأصل وقد
يخالف لتريته كذا أجاب
بعضهم لكن تسد بقل
مقتضى قول الشارح في
المطول ولا يقال هذا
الكلام أعني ما أنا قلت
هذا إلا في شيء ثبت عند
المخاطب أنه مقول لتغيرك
وأنت تريدني كونك القائل
فقط لأنني القول مطلقا
لا تراعى فيه بل في قائله أن
هذا البحث لا يرد وأن
المخاطب إذا نسب الفعل
إلى المتكلم من غير تعرض
لغيره لا يقول له ما أنا قلت
بل أنا ما فعلت فتأمل
(قوله فالتقديم يفيد) أي

بينهما لأن أصل اللفظ اتصال ذلك (فخر ما أنا قلت هذا) فهذا كلام مع من يعتقد أن هذا القول
صدد من ذلك فلهذا أوردنا مع غيرك أن ما له ثبوت أصل القول وخطأته في كون الفاعل أنت فقط إذا
اعتقدنا أنه يصرف في أن نصرا لا بـ أنا مع المشاركة إذا اعتدنا المشاركة فيكون تفسير افراد فالمراد
في الفاعل عن الثاني بالجملة بالوحدة بالاشتراك على حسب اعتماد المخاطب دون في أصل القول فتقول
ما أنا قلت هذا القول (أي أنا) إذا دلت غيري إذا ادعى المخاطب الانفراد ولم أوفيه مشاركا لغيري إذا
ادعى المشاركة (مع أنه مقول لغيري) أي لم أقله كما تزعم أي المخاطب عني الوجهين ولكنه مقول لغيري
دون اختصاصي بالثاني فالأول قصر قلب وإشغاف تفسير افراد ولا يلزم من هذا ثبوته لكل من سأل قبل
يكفي في اختصاصي لنتي عند ثبت التغير أن يكون على حسب اعتماد المخاطب أن اعتقد أن الغير
المشارك والمفرد أنت منه بالفعلي معين كان الأثبات معين أو غير معين كان الأثبات فلهذا تحقق بهذا
الفعل في ذلك قسمين أحدهما أن يكون مثبتا وقد ساءله الحالة وإن أخرها المنصف لان عليها تبني
حالة لنتي فيكون تقر بعبارة أي الجرحاني إما أن يكون المسند إليه معرفة أو منكرة فإن كان معرفة
فأما أن يكون مسندا أيضا بما أوردنا من كونه متناهما في الحان الأول أن يراد به التخصيص فحسب أن
قلت أنا سمعت في الجنب ما أنا قام إلا أنا وما في حاجتك غيري فهو بدل على نسبة الفعل إليه
بالمطوق ونفيه عن غيري بغيري وقد يستدل لها بقوله لا بل أنتم لم تسم تفرحون فإن ما قبلها
من فوا تعاد اعتدلت في اللفظ بالضمير بالاضرابية بأن المراد بل أنتم لا غيركم فإن ما بعد
من الآية الكريمة أنتم فرحتم في الله عليه وسلم بالاضرابية لا بالاثبات الفرح لهم مديتهم فليست أميل
وهذا الذي يأتي ردائي على سرز شاذكة غيره فيه يؤكد ما ذهبنا إليه وحدي فقط وقد يأتي ردا
على من زعم انفرد غيري يؤكد ما ذهبنا إليه لا غير غيري غيري في الأول حصل بالرد والقديم
في الثاني حصل الرد بغير شكته ردعا بـ وزاد هذا طاهر عبارة المنصف ويحتمل أن يقال إن كان
التخصيص انما يخص به يرد انما بـ أنا كذا في الأولى والثورة الثانية لا يفسد صحتها
في الرد بدونه وعلى الأول ما ذهبنا إليه انما يخص كل بوجه من أنا كذا لا بدوي التاكيد

بالمطوق وقوله وثبوته أي يفيد ثبوت يوم سوت (ترى إلى أرجه أي) متعلق بقوله وثبوت وقوله الذي في
أي الفعل وقوله عنه أنتم انتكلم وثبت أرجه أي زيد... (قوله وثبوته)
أو مصرف الموصول إذا كان محذورا... (قوله وثبوته)
معنى أو لفظ بمعنى ولم يبعد... (قوله وثبوته)
بيان لوجه فادنا كان السقم... (قوله وثبوته)
أحد والذي أثبت لغيره روي كل أحد... (قوله وثبوته)
بخصوصه وأثبت لغيره قول ذات... (قوله وثبوته)

الأساطة
أي الفاعل وقوله عنه أنتم انتكلم وثبت أرجه أي زيد... (قوله وثبوته)
أو مصرف الموصول إذا كان محذورا... (قوله وثبوته)
معنى أو لفظ بمعنى ولم يبعد... (قوله وثبوته)
بيان لوجه فادنا كان السقم... (قوله وثبوته)
أحد والذي أثبت لغيره روي كل أحد... (قوله وثبوته)
بخصوصه وأثبت لغيره قول ذات... (قوله وثبوته)

ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الاول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد غيري ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس

أن المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم الخ) أي لأن التخصيص المستفاد من المثال المذكور انما هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافي لا بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقيا وقوله الى من توهم الخ أي فيكون قصر افراد وقوله أو انفرادك به أي فيكون قصر قلب ثم ان هذا (٣٩٧) يشمل المتردد كما في قصر التعيين لأن المتردد يجوز الانفراد والشركة

لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم الخطاب اشتراكا معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت) هذا (ولا غيري) لأن مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول للغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان (ولما أنا رأيت أحدا) لأنه يقتضي أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية

ان الاختصاص المصريح به اختصاص بالنفي وفي ضمنه اختصاص الغير بالاثبات (ولهذا) أي ولأن التقديم مع مولاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوت له للغير على وجه العموم أو الخصوص (لم يصح) ان يقال (ما أنا قلت هذا ولا غيري) لأن في ضمن ما أنا قلت هذا أن الغير قاله ليتحقق الاختصاص بالنفي والتصریح بأن الغير لم يقله يناقضه اذ لا يختص المسند اليه بالنفي حينئذ (ولا) صح (ما أنا رأيت أحدا) لأن أحد انكسرة في سياق النفي فهو في قوة ما أنا رأيت زيدا وعمر أو خالد الخ واختصاص المسند اليه بسلب الرؤية المتعلقة بجميع الافراد يقتضي ان ثم من رأى جميع الافراد ثبت اختصاص المسند اليه بالسلب لأن الفعل في هذا الباب يسلب كما اثبتته الخطاب ان ما أفعام وان خاصا خاصا لكن هذه المادة غير صحيحة في نفسها وهو أن يكون ثم من رأى كل أحد فاستعمال هذا اللفظ لنفيها عن بعض الناس واثباتها للبعض فاسد ولو قيل ما أنا رأيت رجلا لم يصح أيضا لاقتضائه أن ثم من رأى كل رجل ولو مثل المصنف بقولنا ما أنا رأيت كل أحد كان أصرح لأن الصيغة الاولى في اناداتها هذا المعنى نوع خفاء حتى وقع فيها الغلط لكثير من الناس وذلك لأنهم سوا بين ما تقدم فيه المسند اليه على حرف السلب وما تارة وجعلوا قول القائل ما أنا رأيت أحدا كقوله ما أنا رأيت أحدا وليس كذلك بل الاول خطاب مع من اعتقد أن غيرك فقط ما رأى أحدا وقصدت الرد عليه

اماطة الشبهة الواقعة في قلب السامع وكانت الشبهة في الثابتة أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال لا غيري وكانت في الاولى انه صدر منك ومن غيرك ومعناه لم تفعله وحده فناسب أن يقال وحدي لأن التأكيدي مما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام ومنه قوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم أي لا يعلمهم الا نحن القسم الثاني أن يراد به تقوية الحكم فهو يعطى الجزيل لا يريد أن غيره ليس كذلك بل أن يقوى في ذهن السامع انه يفعل ذلك وعمل المصنف تقوية الحكم بأن المبتدأ من حيث كونه مبتدأ يستدعي أن يستند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فيعقد بينهما حكم ورمما استمر ذلك أو يتبين فساده كقولك زيد قام أبوه فان زيدا يصرف الى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه فلا شك أن المبتدأ يصرف بعده الى نفسه ثم اذا كان فيه ضمير صرفه ذلك الضمير اليه تابعا

الذي نفي عن المتكلم فلا بد من اعتباره في الالة لتوقف انتاج عدم صحة المسائل الاخيرة على ذلك (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصيص وأما اذا قصد الاخبار بمجرد عموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غيري قرينة على ذلك (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) أي لا يسمع من المثال ايضا منه على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق المعرفي بأن يحمل الاحد على الاحد الذي يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل أحد من الناس) أي وهو باطل وقوله لأنه أي المتكلم وقوله قد نفي عن المتكلم اظهر في محل الاضمار أي قد نفي عن نفسه

ولما أناضربت الأزيد بل يقال ما رأيت أو ما رأيت أنا أحد من الناس وماضربت أو ماضربت أنا الأزيد لأن المنى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور وهو ما نفي عن المذكور فيكون الأول مقتضيا لأن أنا غير المتكلم قدر أي كل الناس والثاني مقتضيا لأن أنا غير المتكلم قد ضرب من عدد زيدا

وله على وجه العموم منتهى منى بالرؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا القديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص وقوله في المفعول صفة للعموم أي لأن الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكاثر في المنفرد لأن التكرار في سياق النفي تعم (قوله ليتحقق الخ) على لقوله فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم واعترض على هذا التعليل بأن تحقق تخصيص المتكلم بهذا (٣٩٨) النفي لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت

رؤية غيره ولو كان ذلك الغير واحدا فقط وذلك لأن قوله ما أنا رأيت أحدا سلب كلي معناه نفي الرؤية الواقعة لكل فرد من أفراد الناس فيفيد عموم النفي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي أن يكون غيره ليس ملتبسا بهذه الصفة أي انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد بل يكفي فيه أن يكون رأى واحدا لأن السلب الكلي يرتفع بالإيجاب الجزئي ويستند فيصح هذا المثال أعني ما أنا رأيت أحدا فالنعتيل المذكور يقتضي معناه مع أن المراد عدم معناه فالماصل أن التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب وأجيب بأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي إنما يقال في

على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولما أناضربت الأزيد) لأنه يقتضي أن يكون انسان غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد

باعتصاصك بأنك لم تر ولو واحدا ويتحقق ذلك بأن الغير دونك رأى ولو واحدا والثاني خطاب مع من اعتقد أنك فقط رأيت كل أحد فسلته أصل الفعل وخطأته في الفاعل وبينت أنه غيره بمعنى أن الذي رأى كل أحد غيره هذا في قصر القلب فيما ومثله يجيء في قصر الأمراد فيما ووجه إفادة ما أنا رأيت أحدا ما ذكر أنه في قوة ما أنا رأيت زيدا ولا عمر أو لا خالد ولا بكر إلى آخرها كما تقدم وبهذا يعلم أن صيغة النفي لا يجب أن يتسلط النفي فيها على صيغة الإثبات وقد بين الفرق بين العبارتين وأن مفاد الأولى وهي متأخر فيها السلب الاختصاص بالسلب العام ويكفي في ذلك الاختصاص الثبوت في الجملة للغير وأن مفاد الثانية الاختصاص بالسلب المتعلق بالثبوت العام والخاص ولا يكفي فيه الثبوت ذلك العام بعمومه أو ذلك الخاص بخصوصه لغيره المختص بالنفي والشاهد على الفرق استعمال البلغاء هكذا حرر هذا المحل والحق أن إفادة الاختصاص بالسلب المتعلق بالإثبات العام إنما يتبادر بحكاية صيغة الإثبات كان يقال ما أنا رأيت كل أحد وأما ما رأيت أحدا فإفادته ما ذكره بعيد عن الطبع ولو تقول بما ذكر لأن القضية فيه من باب الكلية ويكفي في نقضها الموجب للاختصاص بالسلب ثبوت جزئية بأن يرى الغير البعض نعم لو تعلقت الرؤية بالكل المجموعي لم ينقض نفيها المختص بالثبوت المجموع لصيرورة كالفرد الواحد فمثل (ولا) صح أيضا (ما أناضربت الأزيد) لأن الاستثناء يقتضي أن قبله مقدر أعني ما فيكون معنى الكلام ما أنا رأيت أحدا الأزيد وهو في قوة ما أنا رأيت عمر أو لا خالد

بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه إليه وحاصله أن الضمير بعين ما كان ظاهرا أو محذورا على إفادة التأكيد أن هذا يأتي فيما سبق فيه انكار نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بهذا فتقول أنت تعلم أن الأمر كذلك وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون وفيما اعترض فيه شك نحو أن يقال كأنك لا تعلم ما صنع فلان فتقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع نحو وإذا جاءكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وهو من الأول وكثيرا ما يستعمل ذلك في الوعد والوعيد والمدح والافتخار وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد غير متميز عن الآخر إلا بما يقتضيه الحال وسياق

الكلام

اصطلاح البلغاء أن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم أو الخصوص

وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الأحاد كإفادته ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير فاض ونحصل أن هذا المثال وهو ما أنا رأيت أحدا أن قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤية ذلك لكل أحد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لأن التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي إنما يقال في عرفه لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم أو الخصوص وأخطأ في تعيين فاعله وأن فيسأل جوابا لمن اعتقد رؤية بعض الأحاد مخطئا في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولما أناضربت الأزيد) أي لأن هذا ينبغي أن ينطوقه أن نفي الضرب لكل أحد غير زيدا ضرورة على المتكلم ويفيد بنفسه أنه أن يكون انسان غيره ضرب كل أحد غير زيد وهو باطل لعدم

منهم وكلاهما محال وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالابتغاض أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه وذلك تناقض وفيه نظر لا بالنسبة إلى إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك فإن قيل الاستثناء الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا قلنا إن لم ذلك فليس للتقديم لجر ياءه في غير صورة التقديم أيضا كقولنا ما ضربت إلا زيدا (٣٩٩) هذا إذا ولي المسند إليه حرف النفي والافان

كان معرفة كقولك أنا فعلت كان القصص إلى الفاعل وينقسم قسمين أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم أنفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك أنا كذبت في معنى فلان وأنا سعت في حاجته

لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفى عنه المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر إن عام أو خاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشعنا بها الشرح (والا) أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص رد على من زعم أنفراد غيره) أي غير المسند إليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سعت في حاجتك) لمن زعم أنفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصرا فراد

إلى آخره أفراد ما سوى زيد وقد تقدم أن النفي في هذا الباب يتسلط على مثبت المسلم للمخاطب بثبوته لغيره وإنما خطأ في ثبوته للمسند إليه على الوجه الذي أثبتته من عموم وخصوص فالمثبت على هذا التقدير هو رأيت كل أحد إلا زيدا وعليه تسلط النفي وهذا المعنى فاسد في نفسه على وجه الحصر لأن المعنى حيث ذنا أنا اختصت بسلب الرؤية المتعلقة بكل أحد إلا زيدا وغيري اختص بثبوت رؤية كل أحد إلا زيدا لا كما زعمت من أنها إلى لأن الفعل هنا مسلم عموما وأخصوصا وإنما نفي الفاعل عن الانصاف به فقط ولهذا لو قلت ما أنا قرأت سورة إلا الفاتحة صح لأن غايته أن ثم من قرأ كل سورة إلا الفاتحة وهو صحيح فليتامل (والا) بل المسند إليه المندم على الفعل حرف نفي وهو صادق بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أصلا أو يكون ولكنه متأخرا عن المسند إليه (فقد يأتي) تقديم المسند إليه عن الفعل الذي هو المسند (للتخصيص) أي لتخصيص مضمون الفعل بالمسند إليه (رد على من زعم أنفراد غيره) أي غير المسند إليه (به) أي بضمون ذلك الخبر الفعلي (أو) رد على من زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير للمسند إليه (فيه) أي في مضمون الخبر الفعلي ويسمى الرد على الأول بذلك التخصيص قصر قلب كما تقدم وسيأتي أيضا أن شاء الله تعالى ويسمى الرد على الثاني بقصر إفراد ذلك (نحو أنا سعت في حاجتك) بمعنى أنا اختصت بالسعي في حاجتك فإن كان خلتا بامع من زعم أن الغير هو الساعي دونك

الكلام في القسم الثاني من قسمي المسند إليه المثبت المعربة أن يكون المسند منفيًا فهو أن لا تكذب فإنه أبلغ لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أن لا تكذب لا يكذب المحكوم عليه لا المحكم وعليه قرأه تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فإن فيهم من التأكيد ما ليس في والذين لا يشركون بربهم أو والذين بربهم لا يشركون وقوله تعالى فهم لا يتساءلون وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعاً وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سيأتي وقواهم في مثله هذا التخصيص بالخبر الفعلي لا يقال عليه إنما حصل تخصيصه بنفي الخبر الفعلي لأن المسند منفي فإنا نقول التقييم الخبر به مثلاً قد يفيد برب نفسه وقد يفيد إثباته وكلاهما خبر فعلي في القسم الثاني من قسمي المسند إليه أن يكون نكرة فهو رجل جاني وهو التخصيص عند الشيخ وذلك على حالتين أحدهما أن يراد به تخصيص الجنس كما إذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاه آن وهو لا يدري جنسه فتقول رجلاً جاء أي لا امرأة والثانية أن يراد به تخصيص واحد من الجنس بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال ولا يدري وحدته فتقول

تأتي ذلك (قوله لأن المستثنى منه) أي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) أي فلو كان المستثنى منه بقدر خاصا صح الكلام كما في نحو ما أنا قرأت إلا الفاتحة فإنه يفيد أن أنسا غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) أي كما هنا لا ما وإلا يفيد أن الحصر (قوله بأن لا يكون الخ) بنى ما إذا كان حرف النفي مقدما لأنه مفصول من المسند إليه وهو داخل تحت قوله وإلا بالنظر لقوله أولاً أي وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يحاب بأن مراد الشارح فثبت تقدم النقيض لعدم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لا تفسير

المرا إذا المراد بقوله سابقا أن ولي المسند إليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاعمل أولاً ولذا أسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله وإلا شرط جزاء وقوله فقد يأتي الخ ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف النفي (قوله فقد يأتي للتخصيص) أي ويلزمه التقوى وإن كان غير مفصود وغير ملحوظ (قوله ردًا) مفعول لأجله عامله يأتي أو التخصيص (قوله فيكون) أي التخصيص قصر قلب

ولذلك اذا أردت التأكيدها في الوجه الاول أنا كتبت في معنى فلان لاغيري ونحو ذلك وفي الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدي فان قلت أنا فعلت كذا وحدي في قوة أنا فعلته لاغيري فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيده دون وجه قلت لان جدي التأكيدها كانت إما طه شبة خالجت قلب السامع وكانت في الاول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأعطت الشبهة في الاول بقولك لاغيري وفي الثاني بقولك وحدي لانه محزه ولو عكست أحلت ومن البين في ذلك المثل أن علي بن بضع أنا حرشته وعليه قوله تعالى من أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم أي لا يعلمهم الا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لا بطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم ﴿ الثاني ما لا يفيد التقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه

(قوله ويؤكد) أي المسند اليه (قوله على تقدير كونه) أي كون التخصيص (قوله بنحو لاغيري) أي بلاغيري ونحوه وليس المراد بمثل لاغيري ولا يؤيد كذب لاغيري أو يقال المراد بنحو (٤٠٠) لاغيري كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجوز

(ويؤكد على الاول) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم انفراد الغير (بنحو لاغيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريح على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه رداعلي من زعم المشاركة (بنحو وحدي) مثل منفردا ومنوحد او غير مشاركا لانه الدال صريح على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتأكيدها يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقرره في ذهن السامع دون التخصيص

كان قصر قلب وان كان خطابا مع من زعم ان الغير مشاركا لك في السعي كان قصرا فإفراد (ويؤكد على) التقدير (الاول) وهو ان يكون الكلام للرد على من زعم انفراد الغير بالسمي دونك (بنحو لاغيري) ولا سواي ولا زيد ولا عمرو ولا من زعم ونحو ذلك لانه دال بالمطابقة على نفي الحكم عن الغير الذي جعل مستغلا به دونك والدلالة على نفي المعقود بالمطابقة أن نفي الشبهة وأدفع للظن لفساد الخلق للقلب (و) يؤكد (على) التقدير (الثاني) وهو أن يكون الخطاب للرد على من زعم مشاركة الغير للسند اليه في الحكم (بنحو وحدي) ومنفردا وغير مشاركا وليس معي غيري ونحو ذلك لأن الانفراد المدلول لما ذكره نفي الاشتراك المتوهم اذ لا واسطة بينهما وما يقتضي نفي المشاركة بالزوم البين أنسب في الاستعمال لان الغرض نفي الشبهة المخالفة أي المخالطة لقلب السامع وما هو في دفعها أسرح كالانفراد أولى بالتأكيده بخلاف ما لو قيل في الاول وحدي وفي الثاني لاغيري ولو كان ذلك فيفيد ما ذكره فليس كما ذكر في الصراحة (وقد يأتي) تقديمه (لتقوى الحكم) فهو مقابل قوله فقد يأتي التخصيص ومعنى تقوى الحكم تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقه فيها به فإلزامهم كون

رجل جامعي أي لارجلان ثم اذا وقع المسند في هذا القسم منفي كان كوقوعه منفي في القسم قبله ﴿ القسم الثاني من اقسامه الاولى ان يكون المسند اليه قد ولى حرف النفي شيئا ما أنا قلت هذا ومما القسم الاول في كلام المصنف أي لم أقله مع أنه مقول فأدنى الفعل عنك ونحوه لاغيرك فلا نقول ذلك الا في شيء ثبت أنه مقول وتريد نفي كونك فإلزامه ومنه في اسم الفاعل قوله تعالى وما أنت علينا بعزير وفي الفعل قول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا جلنكم ولكن الله جلنكم وقال النبي

النحو عن المماثلة فيكون من قبيل الجواز المرسل وعلاقته الاطلاق فيضرب متناولا لاغيري ولا سواي ولا زيد ولا عمرو (قوله مثل لا زيد الخ) بيان لنحو لاغيري (قوله لانه) أي بنحو لاغيري وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريح على أي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ أي والشبهة تدفع بالصريح (قوله شبهة أن الفعل الخ) الاضافة بيان شبهة أي على نفي شبهة هي أن الفعل صدر عن الغير كما ينظره المخاطب أو المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) أي لان وحدي وقوله الدال صريح على أي وان كان لاغيري يدل عليه

وما

التزاما (قوله على ازالة) أي على نفي (قوله والتأكيدها يكون لدفع شبهة خالجت

أي خالطت قلب السامع أي والغرض دفعها وما هو في دفعها أصح أولى بأن يكون تأكيدها بخلاف ما لو قيل في الاول وحدي وفي الثاني لاغيري فانه وان كان فيفسد ما ذكره بالزوم لكنه ليس كما ذكر في الصراحة (قوله والتأكيدها يكون الخ) هذا من تنمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله أعني قوله لانه الدال صراحة على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير ويحتمل أنه حذفه من الاول لدلالة هذا الثاني عليه (قوله وقد يأتي لتقوى الحكم) أي ولا يلزمه التخصيص وأشار بقوله وتقريره أي تثبيته الى أن المراد

بالتقوى التقوية

كقولك هو يعطى الجزيل لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولأن تعرض بالناس ولكن تريد أن تقر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند اليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فينقد بينهما حكم كان خالبا عن ضميره نحو زيد غلامك أو متضمنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ثم إذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه فأيضا كذا في الحكم قوة ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه انكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذي تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون لأن الكاذب لا سيما في الدين لا يعرف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف باسئله بأنه كاذب وفيما عترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كالم لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم وفي تكذيب مدع كقوله تعالى وإذا جاءكم قوم بال كفر وهم قد خرجوا به فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون كقوله تعالى والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذها مخلوقا وفيما يستغرب كقولك ألا تعجب من فلان يدعي العظيم وهو يعيا باليسير وفي الوعد والضمن كقولك للرجل أنا كفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعرضه الشك في انجاء الوعد والوفاء بالضمن فهو من (٤٠١) أخرج شيء إلى التأكيد وفي المدح والافتخار لأن

من شأن المدح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر أما المدح فكقول الجاسي * هم بفرشون البديل طمرة * وقول الجاسية * هما بلبسان المجد أحسن لبسة * وقول الجاسي * فهم بضربون الكباش يرق بيضه * وأما الافتخار فكقول طرفة * نحن في المشتاة ندعو الجفلى * وعما لا يستقيم المعنى فيه الأعلى ما جاء عليه من بناء

(نحو هو يعطى الجزيل) قصد إلى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا)

النسبة مظنة النفي وكونها محاربي بها من غير تحقق ولا يلزم من هذا التقوى وجود التخصيص إذ ليس في تحقق النسبة على الوجه المذكور ما يقتضي انتفاء ما عن غير المسند اليه وذلك (نحو) قول القائل (هو يعطى الجزيل) بمعنى أن اعطاء الجزيل أمر محقق من المسند اليه وانما أفاد مزيد التفسير لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائدا على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا إذا كان الفعل مثبتا (وكذا إذا كان الفعل منفيا) بحرف مؤخر عن المسند

وما أنا أسفمت جسمي به * ولا أنا أضربت في القلب نارا المعنى أنه ليس الجالب السقم بل غيره جلبيه ولذلك لا يصح ما أنا فعلت ولا أحد غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الاول ولا يقال ما أنا رأيت أحدا من الناس ولا ما أنا ضربت إلا زيدا بل يقال ما رأيت أنا أحدا من الناس وما ضربت أنا إلا زيدا لأن المنفي في الاول الرؤية الواقعة على كل واحد وفي الثاني الضرب الواقع على سوى زيد وقد سبق أن ما يفيد التقديم بثبوته لغير المذكور وهو ما نفي عن المذكور فبكون الاول مقتضيا لأن انسا غير المتكلم قدر أي ككل الناس والثاني مقتضيا لأن انسا

(٥١ - شروح التلخيص أول) الفعل على الاسم قوله تعالى ان وحي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله تعالى وقالوا أساطير الاولين اكتبها فهي تلى عليه بكرة وأصيل وقوله تعالى وحشر سليمان جنوده من الجن والانس والاطير فهم يوزعون فانه لا يخفى على من له ذوق انه لو حى في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم لوجد اللفظ قد نبأ عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها وكذا إذا كان الفعل منفيا

(قوله نحو هو يعطى الجزيل) انما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيد التقوى لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائدا على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا حاصل ما يأتي للشارح (قوله قصدا) أي يقال ذلك للقصدي تحقيق الخ لا لقصداً غير لم يفعل ذاك (قوله أنه يفعل اعطاء) فيه أن الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل وأجيب بأن الفعل الاول عام والثاني خاص وبصح تعلق العام بالخاص أو أن الفعل الاول بالمعنى المصدرى والثاني بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) أي في بحث كون المسند جملة خبرية (قوله وكذا إذا كان الفعل منفيا) أي بحرف نفي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسند وهو عطف على محذوف أي فقد يأتي لكذا وكذا إذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا

تقول أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك لا تكذب

البيان المذكور في أناسيت وفي هو يعطى الجزيل والمعنى وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيًا (قوله فقد بآي التقديم الخ) هذا تفسير المعنى التشبيه في قول المصنف وكذا أن كان الفعل منفيًا لكن قول المصنف وكذا إذا كان منفيًا مستفاد من قوله السابق والابحاشية له فكان يكفي هذا كرامته لانه قطع لما إذا كان الفعل منفيًا ولعله اعماز كره لزيادة التوضيح اهـ سم (قوله نحو أنت ما سميت الخ) مثله نأما قلت هذا التقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما ناقشت هذا كما مر فعم يفترق من جهة أن ما ناقشته إنما بقي من اعتد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في نسبته لكلمة إما انفرادا أو على سبيل المشاركة وأما ما فتنه فإنه يلحق من اعتد عدم القول وأصاب في ذلك ونسبه لغير المتكلم ولكنه أخطأ في ذلك (قوله قصد إلى تخصيصه بعدم السعي) أي واثبات السعي لغيره (قوله لتقوية الحكم المنفي) الأول حذف المنفي لأن الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وإنما المراد تقوية نفي الكذب بذلك قول المصنف فإنه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد لنفي الكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان محالًا لأن المراد بالحكم (٤٠٣) حيث نفي الكذب وكذا لو قال تقوية نفي الحكم لأن المراد بالحكم حيث نفي

المحكوم به وهو الكذب
الا أن يجاب بأن مراد
الشارح المنفي من حيث
نفيه فالمحوظ حيث نفي
لأذاته (قوله فإنه أشد)
هذا تعليل لكون أنت
لا تكذب مفيدًا لتقوى
وقوله أشد أي أقوى ثم إن
أفعل ليس على باب لان
لا تكذب ليس فيه شدة لنفي
الكذب بل مفيد لنفي
الكذب (قوله لما فيه من
تكرار الاسناد) أي لان
الفعل في أنت لا تكذب
مسند مرتين مرة إلى
المبتدأ ومرة إلى الضمير
المستتر فهو بمثابة أن يقال
أنت لا تكذب أنت

فقد بآي التقديم للتخصيص وقد بآي التقوى فالأول نحو أنت ما سميت في حاجتي قصد إلى تخصيصه بعدم السعي والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره (فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد المقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفترع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله

إليه فقد بآي أيضا التقديم للتخصيص وقد بآي التقوى فتقديم التخصيص نحو أنت ما سميت في حاجتي إذا قصد المتكلم تخصيص المخاطب بعدم السعي في حاجته وإن غيره هو الساعي في حاجته وتقديم التقوى (نحو أنت لا تكذب) حيث لا يقصد المتكلم تخصيص المخاطب بنفي الكذب بمعنى أن غيره هو الكاذب دون بل قصد تقرير الحكم وتحقيقه لما فيه من الاشتغال على الاسناد مرتين على ما تقدم (فإنه) حيث يقصد التقوى دون التخصيص (أشد لنفي الكذب) عن توهم السامع (من) قول النائل (لا تكذب) يازيد لان الأول قد اشتمل على اسناد مرتين أحدهما إلى المبتدأ والآخر إلى المعامل على ما تقدم بخلاف الثاني فإنه يشتمل إلى اسناد واحد وهذا المثال ولو كان صالحا للاختصاص لكن الغرض منه هو التقوى ليتفرع عليه بيان الفرق بين التأكيدي والنسبي وأما تأكيد غير المتكلم ضرب غير زيد وكلاهما محال في قولك وفيه نظر لان ما اقتضاه ما أيا ضربت أحدا من عدم ضربه العام واضح لان أحدا مذكورة في سياق النفي لكن اقتضاؤه لان غيره ضرب أحدا اثبات فالتكرار بالنسبة إليه في جانب الثبوت وليست عامة بل تقتضي أن غيره ضرب شخصًا ما لان نقيض السلب الكلي اثبات جزئي وسؤال آخر على عبارة الإصحاح فإنه قال إن المنفي بالأول الرؤية الواقعة

لا تكذب قال العلامة البعقوبي وقد فهم من بيان قوة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلًا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي ولابد كرمثال التخصيص أيضا مع أن الفعل المنفي يحتاج للمثالين (قوله ليفترع الخ) قد يقال إن التفرع المذكور متأخر مع كرمثال التخصيص أيضا بان يذ كرمثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك لأن يقال قصد المصنف الاختصار على أحد المثالين اختصارا لانه معلوم من أول الكلام أن النفي يأتي لهما فلما دار الأمر بين ذكر أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفترع عليه وحيث قد قول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعا بقى شيء آخر وهو أنه قد يقال إن هذا المثال الذي ذكره المصنف مثال للأمرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فإنه أشد لاجل أن يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيده المسند إليه لانه محل اشتباه باعتبار أن كلا فيه دلالة على عدم الكذب ومحتوم على ضمير المخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره إذا علمت ذلك فقوله الشارح واقتصر الخ أي أنه لم يبين التمثيل إلا بالتقوى باعتبار قوله فإنه أشد الخ وليس المراد أنه لم يورد مثال التخصيص لما علمت أن المثال المذكور صالح لهما

وكذا من قولك لا تكذب أنت لانه لنا كيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فانه يفيد من التأكيد في اني الاشراك عنهم ما لا يفيد قولنا والذين لا يشركون ربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون وكذا قوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا ينسألون وقوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون هذا كله اذ اني الفعل على معرف فان بنى على مذكر افاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

قرره سبحانه العدول (قوله وكذا من لا تكذب أنت) فأي وكذا عواي أنت لا تكذب أشد في نفي الكذب من لا تكذب أنت (قوله مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت تأكيد أي للسند اليه (قوله أولان لفظ لا تكذب أنت لنا كيد الخ) أي باعتبار اشتماله على أنت وحينئذ فالاختمال الأول أولى (قوله أنه ضمير المخاطب) متعلو بتأكيد وضمير أنه للمحكوم عليه أي بسبب أن المحكوم عليه ضمير المخاطب (قوله لعدم ذكر الاسناد) أي الموجب أكيد الحكم وتأكيد الحكم أقوى من تأكيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى أن يكون الاسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه (٣٠٤) فان الاسناد فيه واحد وفائدته دفع توهم تجوز

أو غلط أو نسيان أو قسيل لا تكذب لربما توهم أنه تجوز في الاسناد لضمير المخاطب وأن المعنى الحقيقي لا يكذب أي فلان الغائب فأي بقوله أنت أي لا غيرك (قوله هذا الخ) إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى (قوله الذي ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم احتمالا ليوافق ارجاع اسم الإشارة إلى ما قبل قوله والا أيضا كما يدل عليه عبارته في الايضاح أفاده عبد الحكيم فاندفع ما قبل كان الأولى للشرح أن يقول من أن التقديم للتخصيص جزما وللتخصيص تارة والتقوى أخرى (قوله

(وكذا من لا تكذب أنت) يفي انه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيد (لانه) أي لان لفظ أنت أولان لفظ لا تكذب أنت (لنا كيد المحكوم عليه) بأنه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهولة والتجوز أو النسيان (لا) لنا كيد (الحكم) لعدم ذكر الاسناد هذا الذي ذكر من أن لتقديم التخصيص تارة والتقوى أخرى إن بنى الفعل على معرف (وان بنى) الفعل (على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل

للمحكوم عليه كما أشار إلى ذلك بقوله (وكذا) أي وكذا أن أنت لا تكذب أشد لنفي الكذب من لا تكذب فهو أيضا أشد لنفي الكذب (من) قول القائل (لا تكذب أنت) وانما كان أشد منه مع أن فيه التأكيد في الجملة (لانه) أي لان مفيد التأكيد وهو لفظ أنت من لا تكذب أنت انما سبق (لنا كيد المحكوم عليه) وتقديره حتى لا يتوهم أنه غير ضمير المخاطب وانه انما أسند الحكم للضمير تجوزا أو سهوا أو نسيانا (لا) لنا كيد (الحكم) لعدم اشتماله على تكرار الاسناد على الوجه السابق وانما فيه تقرير المسند اليه لئلا يتوهم أن المحكوم عليه غيره وليس فيه التعرض للنسبة التي هي الحكم المرأة واحدة وفدفعهم من بيان أنه التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأب يكون حاصلا بالتبع وهذا التفصيل وهو أن ما يقدم فيه حرف المعنى على المسند اليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى بحسب قصد التكلم انما هو اذ ان بنى الفعل على معرف مضمرا كان أو ظهرا (وان بنى الفعل على منكر) أي أخبره عن منكر (أفاد) التقديم حينئذ (تخصيص الجنس) بالخبر الفعلي دون الجنس المقابل لجنس المسند اليه (أو) أفاد تخصيص (الواحد) من ذلك الجنس (به) أي بالخبر الفعلي دون اثنين أو

على كل واحد من الناس وفيه نظر لان نفي رؤية كل الناس جزئي لا كلي لانه سلب عموم الناس أي ولما نقرر في المنطق من ان ليس كل من أسوار السالبة الجزئية ويمكن الجواب بان هذا مشاحة في العبارة

ان بنى الفعل على معرف أي ان كان المسند اليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله وان بنى على منكر أفاد الخ) أي سواء ولى المنكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد بان ينس الفعوى وهو ما دل على متعدد في شمل النوع ولصنف (قوله أو الواحد) أو ما زعمه خلو فتجوز الجمع كما اذا كان المخاطب جازما بمحصل الخ ولم يعلم دل الجنس من جنس الرجال أو النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هو واحد أو أكثر فيقال رجل جاني أي لا امرأة ولا رجلان أي أن المعنى مقصور على الواحد من ذلك الجنس ثم ان قول المصنف أو الواحد مراده العدد المعين من اطلاق الخاص وإرادة العام أو هو من باب الارتفاع والاصل أو الواحد أو الاثنين أو الاكثر واقصر على الواحد لانه أقل ما توجب فيه الحقيقة ويقوم غيره بطريق المقايضة فاندفع قول بعضهم انظر لم سكنت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جاني) المجوز لو وقع النكرة مبتدأ كونها فاء لا في المعنى لان المعنى ما جاءني الارجل وكان على المصنف أن يزيد ما رجل جاني ورجل جاني على ما تقدم في المعرفة

كقولك رجل جاني أي لا امرأة أو لرجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدرك جنسه أرجل هو أم امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدرك رجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان

(قوله محور رجل جاني أي لا امرأة) أي أن الجني منه ضروري على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظوره (قوله فيكون تخصص جنس) أراد به الصنف فلا يقال إن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنفان من النوع أو المراد الجنس اللغوي وهو ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وببيان ذلك الاختصاص (قوله حامل لمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد منهم فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية والوحدة أو مثني ففيه الاثنينية والجنس أو جمع ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيجوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون (ع . ع) ما انتفى عنه الفعل هو الجنس المقابل للحكم عليه فيقال في المفرد رجل جاني

(محور رجل جاني أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لرجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعني الواحدان كان مفردا والاثنين كان مثني والزائد عليه أن كان جمعا

ثلاثة من ذلك الجنس وذلك (محور رجل جاني أي لا امرأة) حيث يقصد المنكلم أن الجاني من جنس الرجال لا من جنس النساء فيكون من تخصيص الجنس (أو) محور رجل جاني (لرجلان) حيث يقصد أن الجاني واحد من جنس الرجال لا اثنين منه فيكون من تخصيص الوحدة وانما صرح بالتخصيصان فيما فيه البناء على منكر لأن اسم الجنس مشعر بمعنيين عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا أنه موضوع للحقيقة أو لفرد منهم منها الجنسية والعدد فإن كان مفردا ففيه الجنسية والوحدة أو مثني ففيه الاثنينية والجنس أو جمع ففيه الجمعية والجنس فإذا حكم عليه على وجه تخصيص الفعل به فقد ينصرف التخصيص إلى الجنسية فيكون ما انتفى عنه الفعل هي الجنسية المتبالة للحكم عليها فيقال في المفرد رجل جاني أي لا امرأة وفي المثني رجلان جاني أي لا امرأتان وفي الجمع رجال جاني أي لا نساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجاني من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو مع جنس الرجل فيكون قصر أفراد وقد ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاني أي لا اثنين أو رجلان جاني أي لا واحد ولا جماعة أو رجال جاني أي لا واحد ولا اثنين إذا كان اعتقاد المخاطب عدديته مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والأفراد على حسب الاعتقاد كما تقدم الآن ظاهر عبارة المصنف أن الفعل متى بني على منكر تعين فيه التخصيص والذي يشعر به كما

وانما أراد أن المنفي بالاول الرؤية الواقعة على أحد وعلى الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض الثاني لا يقتضي أن يكون القائل قد ضرب زيدا وإيلا الف ليس حرف النفي يقتضي أن لا يكون قد ضرب به وهو تناقض قال المصنف وفيه نظر لأن إيلا الضمير لا يقتضي ذلك فإن قيل الاستثناء

أي لا امرأة وفي المثني رجلان جاني أي لا امرأتان وفي الجمع رجال جاني أي لا نساء إذا كان اعتقاد المخاطب أن الجاني من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص قصر قلب أو هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر أفراد ويجوز أن ينصرف إلى العدد فيقال في المفرد رجل جاني أي لا اثنين ولا جمع أو رجلان جاني أي لا واحد ولا اثنين إذا كان اعتقاد المخاطب عدديته مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والأفراد على حسب الاعتقاد كما مر

وانما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لأن إفادة المنكر للعدد انما هي عند ذلك الاستعمال وأما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتأتى تخصيص العدد فإن قلت انه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن إفادة العدد وحينئذ فالخصر أن الجنسي والعددي لا يفترقان وظاهر المصنف انهما قلنا فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا من غير قصد فالقصر الجنسي وإن كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المصنف بالذات الأشعار بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس (قوله أعني) أي بالعدد المعين الواحد من الجنس أي من أفراد وجه له الواحد عددا باعتبار العرف وإن كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله إن كان) أي اسم الجنس مفردا (قوله والاثنين) أي فإنه عدد معين كما أن الواحد كذلك وأما الجمع فإنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعينه اضافي والافعال لا يدل على عدد معين لانه لا نهاية له (قوله والزائد عليه) أي على الاثنين وأفراد الضمير لتأويلهما بأعداد

الذي

وانما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لأن إفادة المنكر للعدد انما هي عند

(قوله فاصل النكرة الخ) الفاء فاء الفصيحة أي إذا أردت تحقيق المقام فنقول لك أصل النكرة الخ وليست تفر بعبارة أذ لم يتقدم ما يتفرع عليه هذا لأن غاية ما يفيد الأول أن اسم الجنس متحمل لمعنيين يصح أن يراد منه هذا وأن يراد منه هذا وكون أحدهما الأصل لم يعلم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله فاصل النكرة أي اسم الجنس المنكر المفرد وقوله أن تكون لواحد من الجنس أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين الواحد والجنس وإن كانت موضوعة للفهوم (قوله وقد يقصد به) أي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار أنها اسم جنس وقوله الجنس فقط أي ولا يقصد الواحد لعدم العلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالمًا بأن الجاني واحد ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) أي من غير أن يقصد به الجنس لعدم العلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالمًا بأن الجاني واحد لكن لا يعلم هل الجاني من جنس الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر فإذا (ع . هـ) قيل له رجل جاني كان المعنى الجاني واحد من هذا الجنس لا امرأة ولا

فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الإيجاز صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة وقد علم من هذا التقرير أن العبارة الشاملة للرادان يقال بدل الواحد العدد وقد نابقوا ناعدا استعماله في الماصدقات لأن أفادة المنكر للعدد عند ذلك الاستعمال وأما عند الاستعمال في الحقيقة بناء على وضع المنكر لها فلا يتصور تخصيص العدد فإن قلت متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن أفادة العدد في قولك بعمل في المصروف لقضاء حق القصر يفيد القصر باعتبار العدد وظاهر العبارة أن الحصر أعني الجنس والعددي يفترقان قلت فرق بين أن يكون الشيء مقصودا وبين أن يكون موجودا فاقصر الجنس ولو كان لا يخلو عن العددي بذلك الاستعمال لكن المقصود بالذات الأشعار بالتخصيص الجنس الرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات وكذا العكس وقد تقدم مثل هذا أدلة تأمل (ووافقه) أي الشيخ عبد القاهر (السكاكي على ذلك) أي على أن التقديم يفيد الاختصاص لكن خالفه في معنى

الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحد من الناس قلنا إن لزم ذلك فليس للتقديم لمجرب في غير صورة التقديم أيضا كقولك ما ضربت الأزيدا (وقال) المنع الذي فاء المصنف أولا واضح لأن إيلاء الضمير انما يقتضي نفي ما عدا المستثنى وقوله بعد ذلك فإن قيل كلام ساقط وقوله بعد ذلك أن لزم لا أدري ما أراد به وكيف يفيد تفرغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ص (ووافقه السكاكي الخ) ش فصل السكاكي في المسند إليه المتقدم فقال أما أن يكون لا يجوز تقديره في الأصل فاعلام مؤخر في المعنى لا اللفظ ثم قدم مثل زيد قام فإنه لا يجوز أن يقدر فاء على المعنى فقط أن

هذا الجنس لا امرأة ولا رجلا (قوله والذي يشعر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صميمه أن الفعل مقيى بني على منكر تعدى فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوى فيه كالمعرفة فإذا قيل رجل جاني فالعنى أنه جاني لا بد وهذا لا ينافي أن المرأة جاءت أيضا وليس القصد بالتخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القاهر شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل إفادة تقديم المنكر للتخصيص أو التقوى أن يقصد بالمنكر الجنس أو الواحد أما أن لم يقصد شيئا منهما بأن

جعل التنوين على التعظيم والتحويل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير الصحيح لا ابتداء أي لا تلك إذا جعلت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود لا الجنس ولا الواحد (قوله في أن البناء عليه) أي في أن بناء الفعل على المسند إليه معرفا أو منكرًا قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وحاصل مذهب التعويل على حرف النفي وأنه ان تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو ما رجل قال هذا أو معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا أو ضمير نحو ما أنا قلت هذا وإن لم يتقدم حرف النفي بان لم يكن أصلا أو كان وتأخر فتارة يفيد التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجسلة تسمة فقول السارح في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لا ينافي ما قلناه لأن قد قد صادق مع تعين بعض الأقسام للتخصيص (قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص) انما لم يقل والتقوى لأن التخصيص محل النزاع بينهما وأما التقوى فوجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها

(قوله في شرائط) هي ثلاثة الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان مؤخرًا في الاصل فقدم لافادة الاختصاص والثالث أن لا يمنع من التخصيص مانع فهذه الشروط لا تقول بها عبد القاهر اذا مدارعته على تقدم حرف النفي فتي تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم للتخصيص (قوله وتفاعيل) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون لا تنوين فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يختلف ما وقع اشار اليها الشارح بقوله ومذهب السكاكي الخ ونبه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعل المراد أنه خالفه في مجموعها وفي بعضها أي أن السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر (قوله فان مذهب الشيخ الخ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح بأن المسند اليه اما نكرة واما معرفة طاهرة أو ضميرة فهذه ثلاث وفي كل منها اما أن يتقدم على المسند اليه حرف النفي أو لا بأن لم يكن حرف نفي أصلاً أو تأخر حرفاً لثلاثة فتي تقدم حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مذهباً للتخصيص كان المسند اليه نكرة أو معرفة طاهرة أو مضمرة وان لم يكن نفي أصلاً أو كان وليكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة أو معرفة طاهرة أو مضمرة فتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست هذا حاصل مذهبنا اما علمت هذا تعلم أن قول الشارح مضمراً كان الاسم أو مظهر معرفة أو منكر أراجع لما قبل الاول ما بعده ما على ما ذكره الشارح سابقاً في قوله والذي يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتاً كان الفعل أو منفي أراجع لما بعد الا فقط (قوله ان كان نكرة فهو) أي التقديم للتخصيص جزماً أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلاً فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاثة وهي ما اذا تقدم حرف النفي وخالفه فيما اذا تأخر أو لم يكن نفي لانهما عند عبد القاهر من صور (٤٠١) الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في

الاحوال الثلاثة لوجود الشرطين الاتيين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهراً) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي وهو مخالف لعبد القاهر في هذه الصور الثلاثة لان الاولى عنده من صور التخصيص جزماً والاخيرتين عنده من صور الاحتمال وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة

في شرائط وتفصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعاً والافقيد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمراً كان الاسم أو مظهر معرفة أو منكر مثبتاً كان الفعل أو منفيًا ومذهب السكاكي أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص وان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهراً فليس الا للتقوى وان كان مضمراً

التخصيص وفي جوار التقوى فان الشيخ عبد القاهر معنى التخصيص عنده هو تقديم حرف النفي من غير تفرقة بين معرف ومنه ولا بين مظهر ومضمراً وغير ما تقدم فيه حرف النفي يجوز فيه التقوى والتخصيص والسكاكي معنى التخصيص عنده هو كون المسند اليه يجوز تأخره على أنه فاعل معنى مع تقدير أنه تقدم عن تأخير مع شرط ان لا يمنع من التخصيص مانع استعمالاً أو عقلياً ان كان المسند لو كان مؤخرًا نه لو تأخر لكان فاعلاً لفظاً وهذا لا يفيد الاختصاص بل قلت وقد تقدم عن السكاكي في الكلام على ذكر المسند خلاف هذا وكذلك صرح الزنجشيري أنه يفيد الاختصاص ذكره

عند السكاكي للتقوى فقط لانفسه أحد الشرطين الاتيين بعد وهو جواز تقدير كونه مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (قوله وان كان مضمراً) أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي فقد وافق عبد القاهر فيما اذا تأخر حرف النفي أو لم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير احتمال فصار الحاصل أن صور موافقة الشيخين ثلاثة الاولى ما رجحنا قال هذا فانه يفيد تخصيص جزماً عند الشيخ لتقديم حرف النفي وعند السكاكي لتأكيد المسند اليه وثانيتها وثالثتها أنا ما قلت هذا وان قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الوقوع المسند اليه ضميراً ولم يسبق نفي وصور اختلافهما السنة الباقية * احداها الضمير الواقع بعد النفي نحو ما تأملت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ بتقديم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسند اليه ضميراً * ثانيتهما الاسم الظاهر المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * ثالثتهما النكرة الواقعة قبل النفي نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ * رابعتهما الاسم الظاهر الواقع قبل النفي نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ ومتعين للتقوى عند السكاكي * خامسهما النكرة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ * سادسهما المعرفة المظاهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال هذا فهو متعين للتقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا انه ليس عند الشيخ قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول انه يدم النفي فقط وحاصل مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى ما يجوز فيه الاخران وشرطه في الاول جواز تأخير المسند اليه على أنه فاعل في المعنى فقط مقدار التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالصة من المانع الذي يمنع من التخصيص

في افادة التقديم الاختصاص امرين * أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا بأن يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك أناقت
فانه يجوز أن تقدرا أصله قلت أنا على أن أنا كيد للفاعل الذي هو التاني في وقت تقديم أنا وجعل مبتدأ * وثانيهما أن يقدر كونه كذلك
فإن اتنى الثاني دون الاول كالمثال المذكور إذا أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الاصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم
وتأخير أو اتنى الاول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهرا

(قوله وقد يكون التقوى الخ) نحو أنا عرفت فانه يجوز أن يقدر ذلك الضمير (٢٠٧) مؤخرا على أنه تو كيد وهو فاعل في المعنى ثم إن

فقد يكون التقوى وقد يكون للخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله
(الأنه) أي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص إن جازت تدبر كونه) أي المسند إليه (في الاصل
مؤخرا على أنه فاعل بمعنى فقط) لا قضا (نحو أناقت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا فيكون
أنا فاعلا بمعنى تا كيد اللفظا (وقدر) عطف على جار بمعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين
أحدهما جواز التقدير والاخر أن يعتبر ذلك
اليه منكرا وما غيره فلا يستعمل مقدما لاجتلاب مانع من التخصيص فإذا انتفى هذا الوجه
وجب التقوى فليس عنده ما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشيخ حاصل
مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرط في الاول
تقديم النفي فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه
التقوى وشرط في الاول كون المسند اليه فاعلا بمعنى فقد در التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع
فالسكاكي خالف الشيخ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل والى هذا أشار بقوله (الا
أنه قال) أي السكاكي (التقديم) المسند اليه عن الخبر الفعلي (يفيد الاختصاص) أي اختصاص
المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (إن جازت تدبر كونه) أي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على أنه فاعل بمعنى
فقط) لا لفظا بمعنى أنه إذا قدر مؤخرا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل تا كيد كما إذا كان ضميرا منفصلا
والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لأن مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (لنحو أناقت) فانه
يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا عليه يكون أنا فاعلا من جهة المعنى لانه مرادف للفاعل وهو التاء لكنه
في الاصطلاح تو كيد لافعال والسرف في افادة هذا التقديم للاختصاص إن تأخير الضمير في نحو هذا
الكلام صحيح للعطف والعطف يقتضي المشاركة والتقديم ينفي جهة المشاركة التي تحصل بالعطف
ونفي المشاركة تخصيص ولا يخفى أن هذه ملحمة محسنة لا لتحقيقية فإن المنى بالتخصيص هو الاشتراك
في الاعتقاد أو هو الانفراد بالكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي هو جبه العطف والاختصاص القصير
بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز يعني أن افادة التخصيص تتوقف على شيئين أحدهما
جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى والاخر حصول ذلك التقدير من المنكلم ومضى ليجز التقدير أو
جاز وغفل المنكلم عن التقدير لا يفيد التخصيص بل يفيد التقوى والى هذا أشار بقوله

فقد يكون التقوى وقد يكون للخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله
(الأنه) أي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص إن جازت تدبر كونه) أي المسند إليه (في الاصل
مؤخرا على أنه فاعل بمعنى فقط) لا قضا (نحو أناقت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا فيكون
أنا فاعلا بمعنى تا كيد اللفظا (وقدر) عطف على جار بمعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين
أحدهما جواز التقدير والاخر أن يعتبر ذلك

اليه منكرا وما غيره فلا يستعمل مقدما لاجتلاب مانع من التخصيص فإذا انتفى هذا الوجه
وجب التقوى فليس عنده ما يجوز فيه ارادة التقوى والتخصيص فقد تبين بهذا أن الشيخ حاصل
مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرط في الاول
تقديم النفي فقط والسكاكي حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه
التقوى وشرط في الاول كون المسند اليه فاعلا بمعنى فقد در التقديم عن تأخير مع كون النكرة بلا مانع
فالسكاكي خالف الشيخ في التفصيل وفي شروط تحقيق طرفي ذلك التفصيل والى هذا أشار بقوله (الا
أنه قال) أي السكاكي (التقديم) المسند اليه عن الخبر الفعلي (يفيد الاختصاص) أي اختصاص
المسند اليه بذلك الخبر الفعلي (إن جازت تدبر كونه) أي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على أنه فاعل بمعنى
فقط) لا لفظا بمعنى أنه إذا قدر مؤخرا لا يكون فاعلا في الاصطلاح بل تا كيد كما إذا كان ضميرا منفصلا
والفعل متصل بمرادفه فهو فاعل من جهة المعنى لأن مدلوله هو مدلول مرادفه وذلك (لنحو أناقت) فانه
يجوز أن يقدر أن أصله قلت أنا عليه يكون أنا فاعلا من جهة المعنى لانه مرادف للفاعل وهو التاء لكنه
في الاصطلاح تو كيد لافعال والسرف في افادة هذا التقديم للاختصاص إن تأخير الضمير في نحو هذا
الكلام صحيح للعطف والعطف يقتضي المشاركة والتقديم ينفي جهة المشاركة التي تحصل بالعطف
ونفي المشاركة تخصيص ولا يخفى أن هذه ملحمة محسنة لا لتحقيقية فإن المنى بالتخصيص هو الاشتراك
في الاعتقاد أو هو الانفراد بالكم في الاعتقاد لا الاشتراك الذي هو جبه العطف والاختصاص القصير
بالافراد تأمله (وقدر) معطوف على قوله جاز يعني أن افادة التخصيص تتوقف على شيئين أحدهما
جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى والاخر حصول ذلك التقدير من المنكلم ومضى ليجز التقدير أو
جاز وغفل المنكلم عن التقدير لا يفيد التخصيص بل يفيد التقوى والى هذا أشار بقوله

في قوله تعالى الله يسطر زوى في سريرة الردى في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث كما بامتساجها منى
* الثاني يجوز أن يكون فاعلا في المعنى لو تأخر ولو كان لا يقدره كذلك أي لا يعتقد ذلك كقولك أناقت إذا
قدرت أنا مثبتة في مرضعه ولم يكن مؤخرا فهذا لا يفيد الاختصاص * الثالث أن يجتمع الامر بان
يجوز ويعتقد ذلك كقولك أناقت معتقدا أن أنا كان تا كيد للفاعل وقدمته ثم استثنى السكاكي من

الى أنه إن كان مضمرا قد يكون بقدمه التخصيص بقوله إن جاز تقدير كونه في الاصل الخ (قوله لالفظا) وذلك بأن يكون تو كيد للفاعل
الاصطلاحى أو بدلالة فانه إذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لافي اللفظ (قوله ويمكن أنا فاعلا بمعنى) أي لانه مرادف للفاعل
الاصطلاحى (قوله وقدر) أي وقدر أنه كان مؤخرا في الاصل ثم قدم لاجل افادة الاختصاص ويعلم السامع أن المنكلم قد در ذلك بالقرائن
ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جازا للتأخير
لأن الحال يقدر (قوله أحدهما جواز التقدير) أي تقديره مؤخرا

فانه لا يفيد التقوى الحكم واستثنى المنكر كما في نحو رجل جافى بل جافى بان قدر اصله جافى رجل لا على ان رجل فاعل جافى بل على انه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جافى

(قوله اي يفيد انه كان في الاصل مؤنرا) لم يقل على انه فاعل معنى فقط لعلمه محاسن (قوله سواء جاز تقدير التأخير) أي على انه فاعل معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولم يقدر أي ولم يلاحظ التدبير (قوله أول مجز تقدير التأخير) أي وان قدر مؤنرا بالانفصال بالاقواعد وهذا مفهوم الشرط الأول فهو فاعل ونشره شوش (قوله لما سذك) أي عند قوله بخلاف المعرف من انه يكون اذا آخر فاعلا لا ظلاما معنى فيلزم على كون اصل زيد قام زيد بتقديم الماعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) أعني قوله والا فلا يفيد التقوى الحكم فانه يدل على ان لا يجوز تقديره مؤنرا على انه فاعل في المعنى انما يفيد تقديره التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جافى اذا لم يكن تقديره مؤنرا على انه فاعل معنى لانك اذا قلت جافى رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام زيد وحيث قد مضى ان يكون تقديره التقوى فقط (٤٠٨) لا تخصيص فأنخرجه من ذلك الحكم (قوله ان لا يكون نحو رجل جافى)

أي ان لا يكون التقديم في نحو رجل جافى مفيدا اختصاص في الكلام حذف والمراد بنحو رجل جافى كل منكر اذا أخر كان فاعلا لفظا لا معنى (قوله فهو فاعل لفظا) أي ومعنى وقوله لا معنى أي فقط فادفع ما يقال انه يلزم من كونه فاعلا في اللفظ ان يكون فاعلا في المعنى فلا وجه لذلك انتهى (قوله وأخرجه من هذا الحكم) عطف تفسيرا على قوله استثناء إشارة الى ان المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجوز على النكل وهي كل ما لا يجوز تأخير على انه فاعل معنى لم يفد تقديره تخصيص

(والا) (١) يجوز تقديره مؤنرا على انه فاعل معنى أو جاز لم يحصل ذلك التفسير صدأ أو عطفه (فلا يفيد) التقديم حيث قد (التقوى الحكم) كما مر من انما له على الاسناد مرتبة التقوى منى انتفى أحد الامر من متعبر (سواء جاز) تقديره التأخير على انه فاعل معنى (كما مر) في نحو انا قلت (الا انه لم يقدر) ذلك الأخير (أول مجز) تقديره التأخير على انه فاعل أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز ان يقدر ان أصله قام زيد وسبب ذلك ثم ان مقتضى هذا الكلام ان نحو رجل جافى لا يفيد اختصاص لان السبب عند السكاكي على هذا هو انه قد ير تقديره عن الفاعل المعنوي به ورجل في رجل جافى لو قدر تأخير جافى عطف لفظا مع انه لا يسلم حوار تقديره أخيره أصلا كما في زيد قام حاول السكاكي حيث اقتضى الاستعمال عدمه كون المنكر مفيد التخصيص الالتماع واقتضى التعليل كونه غير مخصص جعله منحرفا في ذلك الفاعل المعنوي بتجمل والى هذا أشرفه فبقوله (واستثنى المنكر) أي أخرجه المبتدأ النكرة الذي أسد اليه الفعل عن حكمه ما لو أخر كان فاعلا لفظا لان الحكم فيه وجوب تحقيق

القسم الاول ما اذا كان المسند اليه مذكرا نحو رجل جافى فقال انه لا يفيد الاختصاص وان كان له يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معنويا فقط بل لو تأخر لكان فاعلا لفظيا فقال يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا بل على تقدير انه بدل من الضمير في قام كقوله تعالى وأسروا البحرى الذين ظلموا وانما لم يقدر مثل

كذا قرر ويصح ان راد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجوز تقدير كونه في الاصل مؤنرا على انه فاعل معنى فقط ذلك ويقدر ذلك اسم وانما خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديره مفيد التخصيص (قوله بان جعله) أي بسبب ان جعل وهو متعلق بأخرجه (قوله على انه فاعل معنى) أي فقط (قوله بان يكون بدلا الخ) أي ولا شك ان البدل من الماعل فاعل في المعنى فقط فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود التفسير على متأخر لفظا ورتبة وذلك مجموع قلت أجاز واداك في مواضع منها البدل كزره لهذا (قوله واستثنى السكاكي المنكر) أي استثناء من قبله ان لا يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا التقوى وأورد عليه ان الاستثناء مع الدخول وهذا المستثنى غير داخل في المسند منه أعني قوله والا فلا يفيد الا التقوى لان المستثنى منه المد كور لم يوجد فيه الشرطان بخلاف هذا فقد وجد فيه على ما قرر السكاكي لانه اذا أخر كان فاعلا معنى عطف لانه بدل من الضمير وحيث قد مضى فلا وجه للتعبير بالاستثناء وانجيب بان التعبير بالاستثناء نظر الظاهر من أن العمل عند التأخير المنكر يكون مسندا لظاهر لا للضمير وان كان في الحقيقة ليس استثناء أصلا اذا النكرة موجودة فيها الشرطان (١) قوله والا يجوز هكذا في السخ والناسب والا يجوز لما لا يخفى اه مصححه

كما قيل في قوله تعالى وأسروا الجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا ابدل من الواو في أمروا وفتح ياءه وبن المعرف أنه لو لم يندرج في
فيه انتفى تخصسه ادلا سبب تخصيصه سواء ولو انتفى تخصسه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لو حوشرط الالة ادفعه وهو التعريف

غاية الامر أنه أوّل ثم ان المراد بالمشكر الذي استثناء السكاكى المشكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تمكينه وهو الحالى عن مستوغ
للإبتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المشكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو بقره مكات
وكوكب انقص الساعة ووجوه يومئذ ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بعده (قوله فجعله من باب وأسروا
الجوى الخ) اى فجعله من باب الذين ظلموا في قوله تعالى وأسروا الجوى الذين ظلموا أى أنه جعله مثله في أنه بدل من الضمير (قوله على
القول بالابدال الخ) أى أنه جعله مثله على احد الاقوال في اعراب الآية (١٠٠ ع) وهو أن الذين بدل من الواو وأما على القول بأن

الذين ظلموا مبتدأ وأسروا
فجعله من باب وأسروا الجوى الذين ظلموا) اى على القول (بالابدال من الضمير) بمعنى قدروا أن أصل
رجل جاني جاني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير جاني كما ذكر في قوله تعالى
وأسروا الجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وما جعله من هذا الباب (لأنه لا يفتى
التخصيص ادلا سببه) أى للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير كونه مؤخر في الاصل على أنه فاعل
معنى ولو أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ

التقوى فقط والحكم في المـ كرو وجوب تحقيق التخصيص بالتقديم (هـ) لذلك (بجعله) أى المنكر المسند
إليه فعل (من باب) ما عرّب مؤخر على أنه فاعل معنى فقط لا لفظا أيضا لتحقيق الفرق بينه وبين
ما يفيد الاتوى وذلك كقوله تعالى (وأسروا الجوى الذين ظلموا) فانه فيه أعمار بقبيل الدين
ظلموا مبتدأ وأسروا الجوى خبر وقبل فاعل أسروا الواو علامة لجهة فاعل ظلموا على هذا فاعل
لفظا وقبل بدل من الضمير موضحا لكونه على هذا القول بناء على معنى لا لفظا وعلى اعراب هذا القول
الاخير يقع الحاق المنكر به على أنه فاعل معنى فقط وهذا معنى قوله (أى على القول بالابدال) أى
ابدال الذين ظلموا (من الضمير) في وأسروا وانما جعل المبتدأ المنكرة الذى استند اليه من باب
وأسروا الجوى الذين ظلموا على القول بالابدال الذين ظلموا من الضمير (لأنه لا يفتى في التخصيص) عن الكلام
الذى ابتدئ فيه بالـ كرو مجرّا منها فاعل لا لولم يكن كذلك انتفى عنه التخصيص (ادلا سببه) أى
للتخصيص (سواء) أى سوى تقدير التقديم عن تأخير كان فيه باعلام معنى لا لفظا لکن التخصيص
لا بد منه ففتح مراعاة موـ الذى هو تقدير التقديم المذكور في لوجه الإبتداء بالـ كرو في محذوف ذلك
التركيب الا ذلك التخصيص المتوقف على تقدير كونه مؤخر على أنه فاعل معنى (بجمله المعرّف)
المجبر عنه بالفعل فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير رعاية التخصيص المذكور في ذلك لوجه التعيد الذى
هو تقدير كونه مؤخر على أنه فاعل مع ما جازئه على طريق وأسروا الجوى الذين ظلموا كقوله

ذلك في المعرفة فحور يدقام لعدم المرجح لانه في رجل قام اضطر الى تقديره متأخرا به بعد الاحتساس
ليكون مستوعبا لابتداء بالـ كرو في زيد قام لاحاجة لذلك فلو قد كان زيدا بالـ كرو (قلت)
قد حور أن يقدر في انما قام أحجم مع كونه لا دليل عليه ثم ما ذكره يودى الى حوار لا ابتداء بالـ كرو في

(٥٣ - شروح التخصيص أول) أتى اسماء التخصيص على تقدير عدم جعل من الباب المذكور - صول التخصيص
بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتعليل والتكثير فتألى (قوله ولولا أنه) أن جعل جاني محض لما صح وقوعه مبتدأ أى
فالسكاكى اضطر الى التخصيص في المشكر لاجل صحة الآية اية أى التخصيص لا يحل من الجوى الذين ظلموا لأن
يجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان الاولان التخصيص عند احاطة وقد يسأل الى انما تخصيص المـ رغب لا ابتداء بالـ كرو بقايل
الافراد وليسوع لآنى اثبات الحكم المذكور ونسبه عن غيره الذى كلاما فيه فقد اثنى عليه الخا اى تقرير شيخنا العدوى (قوله
بخلاف المعرف) ظاهر المصنف انه سبب سوء ولا يحصل لهذا الكلام ادلا شيوخه حتى يخصص ولهذا حاول الشارح تصحيح عبارة
المصنف بجعل قوله بخلاف المعرف محرجا من محذوفه مالم من الكلام السابق

ثم قال بشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أي لامرأته أو لأبيه لأن دون قولهم شرأه زاناب أما على التقدير الأول فلا متناع إن يراد المهر شر لا خير وأما على الثاني فلأنه لا يكون نابيا عن مكان استعماله

قال ذلك أنه مجرد اعتبار أنه بالوجه على أي نوبى (قوله ثم قال السكاكى الخ) ثم هذا الترتيب في الد كروا الاخبار أي ثم بعد ما تقدم عن السكاكى أخبرك بأن السكاكى قال الخ رتب للترتيب الزمانى وأن القول الثانى بعد الأول فى الزمان لأن قول السكاكى إذا لم يمنع مانع متعلق ببيان التخصيص والاستثناء اه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأسر والنجوى وقوله واعتبار التقدير الخ من عطف السبب على المسبب (قوله أن لا يمنع الخ) هذا وظنه لبيان انتفاء (٤٩١) التخصيص فى قولهم شرأه زاناب وبيان وجه

التوبيخ والافكون (ثم قال) السكاكى (وشرطه) أي بشرط كون المذكر من هذا الباب واستبعاد التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أي لامرأته أو لأبيه لأن دون قولهم شرأه زاناب) قال فيه مانع من التخصيص (أما على التقدير الأول) يعنى تخصيص الجنس (فلا متناع أب يراد لمهر شر لا خير) لأن المهر لا يكون شرأ (وأما على) التقدير الثانى (يعنى تخصيص الواحد) فلنبقوه عن مطلق استعماله) أن لم يتوخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام

الابتداء المقيد بالحدس والعرف والمذكرفيه هو افتداء تأمل ثم لما انتضى جعل المنكر عند الابتداء من غير طافى سلك ما يكون مقيداً ما عن الفاعلية المنوية كون كل مسكر محجب عنه فالقيد على التخصيص وعد السكاكى أن بعض الجزئيات منه خارجة عن تلك المانع أشار إلى تقييد السكاكى بنفى المانع بفرله (ثم قال) أذ السكاكى (وشرطه) أي بشرط كون المنكر المسند إليه الفعل مقدر التقديم بن التأخير الذى يكون على أنه فاعل معنى لافادة التخصيص (أن لا يمنع من التخصيص مانع) من معنى الكلام تمامه أنه لا يشترط إلا لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لأن الموجب له قصد التخصيص المصحح الابتداء على ما استقر رتبته من الجرح ذلك (كقولنا رجل جاءني على مامر) ن انه يجوز أن يكون التخصيص الجنس فيكون هو الممر ل جاءني لامرأته أو لأبيه فيكون عنده رجل جاءني لأبيه لأن مثله هذا المثال ونحوه لا مانع فيه من التخصيص (دون قولهم شرأه زاناب) فان فيه مانعاً من التخصيص (أما) المانع من التخصيص (على التقدير الأول) وهو ارادة تخصيص الجنس (ولا تنافاً فائدة العلم به من كل عال فلا يرد أحد) (لا متناع إن يراد المهر) أي الحامل للكلمة وهو زاناب إلى المهر (شر لا خير) اذ المعلوم أنه لا يهره الا الشر دون التخيير والحصر لا يكون الا بما يمكن فيه الانكار دون المعلوم لكل أحد وفيه نظر لاراد التخصيص قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وفيه يكون مجرد التأكيده (وأما) المانع (على) التقدير (الثانى) مقام استعماله اذ لا يستعمل هذا الكلام فى مقام تخصيص الوحدة (لنبوة) أي لارتفاع تخصيص الوحدة وبعده (من مطلق استعماله) أي عن مواضع استعمال هذا الكلام فإنه لو استعمل فيه كان معناه المهر شر واحد شر إن فيكون كلاماً ماضياً لا تراخى فى اتخاذ الخذر من مهر الكلب حيث كان شرأ واحداً لا شرين وهذا الكلام أصله ان يستعمل لاخذنا الحزم من أحد روايته وللحفاظ ولا يستعمل فى معنى

د (ثم قال بشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع الخ) شرط السكاكى ثانياً فإنه التخصيص أن لا يمنع مانع من رجل جاءني رجل مانع مانع لم يمنع مثله قولهم شرأه زاناب لا يمكن أن يكون التخصيص

قد يكون فى المنزل منزلة المجهول وقد يكون مجرد التأكيده فاختصاص الشر بالمهر يروا أن كان مع الما كل أحد فيجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه التخصيص وأنه استعمل نيباً على سبيل التأكيده وأولغوه الخطاب عن كون المهر لا يكون الا شرأ بل يحتمل عنده أن يكون خيراً أيضاً وفيه باب أن الاء ل فى التخصيص أن يكون فيما يمكن فيه الإنكار واستعماله فيما ذكر خلاف الأصل فيه تأمل أن قلت كون المهر لا يكون الا شرأ انما يقتضى عدم الاحتياج لتخصيص لامتناعه كما دعاه المصنف قلت اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط الآن ما لا يحتاج له بمنع عند البغاه الذين كلامهم موضوع الفن (قوله فلنبقوه) أي هذا التقدير عن مطلق أى موارد استعماله

واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاتاب الاشر فالوجه تقطع شأن الشر بتسكيره كما سبق هذا كلامه وهو مخاف لما ذكره الشيخ عبد القاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف انسي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معر فأن منكر من غير شرط كما لم يثبت في المتن بل هو كذا في السكاكي صريح في أن يفيد إذا كان مضمرا أو منكر شرط تقدير التأخير في الاصل فهو مزيد قام يفيد التخصيص على إطلاقه لا يردل للشيخ ولا يردل في قول السكاكي وهو ما أضافت يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرطه في الاشر كلام الشيخ المرفع الميقن بعد النفي وخبره مثبت أو مرفق يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يثبت بأنه مرفق وكذا في السكاكي صريح في أنه لا يفيد المضمرة فهو مزيد قام قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي

(أول ما في نسخة) ولا ذكر هذا الكلام (١٢٧ ج) انما يقال في مقام الحث على شدة الحرز لدفع هذا الشر والتحرر بض على قوة

الاعتناء به لعظمه وكونه شررا الاشرين مما يوجب تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحيث فلا يصلح قصد من ذلك الكلام (قوة) واذا قد صرح الأئمة الخ الطرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب وجهه للتخصيص وثبت صريح الأئمة الخ حيث تأولوه أن لانهم تأولوه أشر أهر ذاتاب أي فيسروه (قوله) ما أهر ذاتاب الاشر أي لا يلائم أن ما ولا يفيد أن الاختصاص بقوله ذلوجه يجوز أن تكون الفاء لتفريع على متعلق الطرف الذي قدرناه وأنه أجرى إذ مجرى ما انما وافقه إياه في المسركة والكون وعدد الحروف فأدخل

لأنه لا يفيد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (وا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذاتاب الاشر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقوله بالمانع من التخصيص (تقطع شأن الشر بتسكيره) أي جعل التذكير لتعظيم وانهمويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذاتاب الاشر عظيم فيكون تخصيصه بأنواعا شر لا شرين ولو كان هذا المعنى مما يكره أن يجهل لكن ليس مما يمكن أن يفيد دلالة الغرض جنس الشر الصادق بالقليل والتكثير لأفراءه والا كما ذكر الفرد الواحد مفرا عن الحذر كما ذكرنا وهو ظاهر هذا إذا أريد به محصورة وهي حقيقة تكون عند رؤية الكلب ما يعاديه على قرب ساحة أربابه وتكون مقدمة لبياحه وإذا أريد بالهزيمة التي هي صوته ليرد أصابه وإذا به بالته عند مجزئه عن دفاعهما كما يدل أن ذلك معناها لغة فالعلم بأنما شر باعتبار الكلب أمر ضروري فيكون المانع حينئذ كما تقدم في الوجه الأول وقد تقدم ما فيه وعلى كذا الاحتمالين فهو كلام يضرب مثلا لوجود دليل الشر ثم قال السكاكي (وا قد صرح الأئمة) أي ولا جمل أن أئمة اليمين صرحوا (بتخصيصه) أي بأهلاته التخصيص (حيث تأولوه) أي بنموافقه (ب) قولهم إن معناه (ما أهر ذاتاب الاشر) فلا بد من إبداء وجهه بقوله الجمع بين حكمه بالانتاج بتخصيص الجنس والفرد فيه وحكمه بهم بوجوه التخصيص بالتأويل السابق (والوجه) في ذلك (تقطع شأن الشر) أي جعل شأن الشر مدلول على قطاعته وشاعته (بتسكيره) لا التذكير يفيد التعظيم وانهمويل فإذا كان المراد وصف الشر بالعظمة كان التعدي بشر عظيم أهر ذاتاب الاشر خير فيكون في هذا الكلام تخصيص النوعي المستفاد من الوجه المصحح لا بداهة أن التخصيص اما الفرد أو الجنس لا جائز أن يكون للجنس لأنه يصير تقديره ما أهر ذاتاب الاشر فيكون فيه في الأهرار عن الخير ذلك لأنه لا ينافي فيه فلا يصح أن يبقى الشيء عن الشيء حتى يصح انصافه به ولا جائز أن يكون الواحد لأنه يصير المعنى شر ذاتاب الاشر واحد وذلك غير مقصود غير أن الأئمة قالوا أن التقدير في شر أهر ذاتاب الاشر ما من تلخيص بين الكلامين بأن يقال المراد نوع غريب من أنواع

الفاء في جوابه كما قارأ قوله تعالى واذا لم تأتوا بالشهاد فقولوا لا عند الله هم الكاذبون ومحصل ما في المقام الشر أن السكاكي ذكر أن شر أهر ذاتاب الاشر التخصيص والتحرر بين تأويل هذا الكلام بما أهر ذاتاب الاشر ولا شك أن ما ولا يفيد أن الاختصاص في معنى الكلامين تنافي فإشار المنصف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نعاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد وما قاله النجاشي ص لتويع فلا منافاة لعدم بوارده والاحتجاب على شيء واحد (قوله أي وجه الجمع الخ) في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو ولا زيادة المبدأ التخصيص وإن كان يلزم ذلك الجمع بين الكلامين ضرورة سببنا العدوى (قوله) قوله بالمانع من التخصيص أي قول السكاكي ذلك لان قوله واذا صرح الخ من كلامه (قوله بتسكيره) أي سبب تسكيره أن تقطع مع شأن الشر وتعظيمه جاء من تسكيره أي من جعل تسكيره للتعظيم (قوله ليكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيضح قولهم ما أهر ذاتاب الاشر أي الاشر فظيع أي عظيم لا شر حقير لان التقييد باره مفني للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين (قوله فيكون تخصيصه بأنواعا) أي ليكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد

ثم فيما اختلف به المذهب اليه نظر اذا الفاعل وتا كيد وسواء في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والنا كيدا كيدا

(قوله والمنازع انما كان من تخصيص الخ) اي انما كان يمنع من تخصيص الجنس أو الواحد حيث فلا منافاة بين قول السكاكي ان فيه مائة من التخصيص وبين كلام القوم المفيد ان فيه تخصيصا لكل واحد فاعلا من جهة فاعلا ومن جهة فاعلا ومن جهة فاعلا وهو المصحح للابتداء وغيره توقف على تقدير التقديم من تأخير والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد الذين لا سبيل لهما الا بتقديم كون المسند اليه مؤخر في الاصل ثم قدم قال العلامة ايتوبي ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير في الاصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف لا يحقق جواز (١٣) الابتداء مع التخصيص لدواعي هو المعنى عن

تقدير التقديم فيه ونحوه
الابتداء في ما يمكن بتقدير
الوصف أو الموصوف بأن
يكون المعنى في الافراد
مثلا رجل واحد جاني وفي
الجنس مثلا واحد من
جنس الرجال جاني (قوله
اي في ذنب اليه السكاكي)
اي من دعواه ان التقديم
لا يفيد التخصيص الا اذا
كان ذلك المقدم يجوز
تقديره مؤخرا في الاصل
على أنه فاعل معن في فعل
وقد ذكر بالفعل كونه في
لاصل مؤخرا ومن أن رجل
جاني لا سبب للتخصيص
فيه سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل ومن
انتفاء تخصيص الجنس في
شر أهراذ ناب (قوله اذ
الفاعل اللفظي) اي كافي زيد
قام وهذا رد لقوله لتقديم
يفيد الاختصاص ان جاز
الخ فانه يفهم منه انه يجوز
تقديم الفاعل المعنوي
دون اللفظي (قوله

والمنازع انما كان من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) اي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا الفاعل اللفظي والمعنوي) كائنا كيدا والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا لي حالهما) اي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابع ابل امتناع تقديم لسابع أولى

من غير حاجة الى تكلف تقدير التقديم والمنازع انما كان من تخصيص الجنس والفرد الذين لا سبيل اليهما الا بتقديم التقديم ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم في التزم تقدير التقديم فيهم مادون النوع فان اعتبار تقدير الوصف لا يحقق جواز الابتداء مع التخصيص الوصفي هو المعنى من تقدير التقديم في النوع دونهم ما فتجوز الابتداء في تقدير الوصف أو الموصوف فيهما ايضا بان يكون المعنى في الافراد مثلا رجل واحد جاني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاني زباني ما بد التزم هذا المعنى في كلام المصنف ومع ذلك فلا بد مما ذكره في تعيين كلام السكاكي والاثمة وان حصل كلامه ببيان تخصيص بسوغه الابتداء وعلى تقدير وجوده في التخصيص في مفهوم الوصف الذي يكون مع التقديم والتأخير ايضا وكلام الاثمة مريح في ان تخصيصه في جنس التزم بل في التخصيص ما والا كما ذكر السكاكي حكاية عنهم فتأمل (وفيه) اي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذا الفاعل اللفظي والمعنوي سواء) اي متساويان (في امتناع التقديم ما بقيا لي حالهما) فان الفاعل المعنوي هو ما يكون تا كيدا أو بدلا عند الأخير فيكون تابع والتابع مادام تابعه كالفاعل مادام فاعله امتناع التتابع مادام تابعه أولى لان المراد بالتقديم هذا التقديم على العامل وتقديم الفاعل انما فيه التقديم على العامل فقط وتقديم التابع فيه التقديم على المتبوع وعلى العامل في المتبوع الذي هو في السبقة عامل في التابع فان الشراهر ذاتا فيصح. ينشد ويحل بغير هذا المثال لما قام معه مانع يمنع من الاختصاص لشيء أو خارجي ص (وفيه نظر) ش كل ما سبق ومن كلام السكاكي وقد تضمن كلامه مخالفة به القاهر فان ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف التثني الاختصاص بكل حال بخلاف السكاكي فانه يقتضي انه لا يفيد الا مضمرا مقدرا متأخرا أو منكر ان هو ما زيد قام به التخصيص عند الشيخ عند السكاكي ونحو ما ألقاه يفيد مطاوعة الى قول عبد القاهر وبشرط التقديم الى رأي السكاكي فظاهر كلام الشيخ ان المعرف اذا لم يقع بعد التثني وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أم مظهرا لكنه لم يثل الا بالمضمير وكلام السكاكي مصرح بان لا يفيد الا المظهر فحوز زيد قام قد يفيد عند الشيخ لا عنده هذا كلام المصنف في ثلث وفيه ظرأ ما قوله ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف التثني الاختصاص بكل حال فصح ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص لا قبله لانه موضوع للتخصيص حتى اذا استعمل في

كائنا كيدا والبدل مثال لا. نود ولنا كيدا كافي أنما في البدل كافي رجل جاني (غيره سواء في امتناع التقديم) اي على العامل (قوله أولى) اي من امتناع تقديم الفاعل ووجه الأول به تأخر تقدم التابع بدون متبوع الذي هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه اي هو الفاعل فلا امتناع بينه في ما اذا قدم الفاعل فاعلا من جهة واحدة وهو في على تأخره لان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعه لان الفاعل قد أجاز بعض الكوفيين تأخره ولان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم بخلفه مضمرا بخلاف التابع اذا قدم فانه لا يخلفه شيء واحترز المصنف بقوله ما بقيا لي حالهما اذا استعمل ما بقيا لي حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما

(قوله وجعل مبتدأ) أى وجعل ضميره فاعلا بـده وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما اذا قدم التابع بعد انسلاخه عن التبعية (قوله وامتناع تقديم الخ) هذا رد لما يقال جوابا عن السكاكي وحاصل ذلك الجواب قولكم ان نحو التقديم فى المعنوى دون الفاعل اللفظى تحكم ممنوع لان التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما فى قوله ألا يا نخله بن ذات عرق . عليك ورحمة الله السلام

فإن قوله ورحمة الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتدبر فأفيا على تبعيته في العطف فيتماس عليه التوكيد والبديل إذا لفرق
بمخالف الماعل اللفظي فلا يجوز بعده على أنه فاعل فانهول بالتحكم محدود وحاصل ما أشاره الشارح من رده هذا الجواب أن الجملة
أوجه على امتناع عدم التابع مادام تابع في الاختيار وما وقع في هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فنعلم أن متابع مقدم التابع مادام تابعا
كجاءه أي عماد ودعوى بلا دليل (وله الاى العطف في ضرورة الشعر) ان كما البيت السابق بقى أنه قد سبق التوكيد أيضا في
الضرورة كعوله
بنيت بمقابل الحاق بليلة . وكان محققا كله ذلك الشهر

فان كل واحد كذا شهر وقد قدم عليه راعى الشارح اسقط ذلك احتمال الاول في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به يجعل
كاهنا كيدا للضمير المستترى كان الائد على الشهر وهو وان لم تقدم له ذكر (١٥) لكن يدل عليه قوله قبل المحاق وقد تقدم مره
حكم وقوله ذلك الشهر
بدل من ذلك الضمير ونفسه
له وانما دلما بعد ثبوت الخ
بأنه في حالة تقديم الماعل ليجهل ما أتى من خلو الماعل عن الماعل وهو محال

[illegible]

وما عرني لألحباب بكها وكل بيت أو أوابم السفر

بما يتبعه اقبل المحقق الخ في شيء آخر وهو ان امانة ان ذكرنا اننا اشافا بدا انا ص والاشتمال بشد ان نحوأ قلت ذلكم الرغيف
وأعجبني حسنة زيا لكس الاحسن الاصابة فنحوأ كما قلت الرغيف وأبعد في حسن ريدو راد في الشارح اللهم الا أن يكون
الشارح لا سلم ذلك باد الاجماع الذي ذكره ان روح كافي الما هو في الله ايم على الله في واداء راجع وهو مما لم يصل به احد في السعة
لا في التوكيد ولا في البديل وأما ما رويهم على المتبوع فقد سكت في الحاصل ان درل انشا ح. واجمع لي به النكاح بحسب ان يفسد ب دا
بقدم التابع على كل من المتبوع وعامه وأما ان ييم على التبوع فقط دون عا لته سكت في البديل رانه كيد وهو غير عربي (قوله
والقوا بانه انا) أي والقول في نفي التحكم بأنه الخ وهذا رد على جواب عن التحكم من طرف السكاكي وحاصل ذلك الجواب ان قبلكم
تجوز التقديم في المسمى دون المسمى فكم مخرج رالك لان المسمى في لاصه باب التقديم انا ان جعل مبداء المسمى في مسمى
اذغاية يلزم عليه حل المتبوع من باب وهذا لانه فيه فلذا قبل بجزارة تقديم بخا ن ان على اللفظ فان بعدى ليجب له ان يلزم
عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحول وهو حال ويلزم عليه أيضا الادلال بالجملة وخرجهما من كونها جملة فلذا
قبل بامتناع تقديمه ففرق بين الامرين وحينئذ فلا تحكم

ثم لان سلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقديره انه كان في الاصل مؤخر اقدم لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كذا ذكر
وغير التهويل

(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي قايض محال (قوله فاسد) خبر القول أي هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لان هذا
الخلو غير محال حتى يحسن الفرق اه مع وعلى هـ هذا فقول اشارح لان هـ أي الفسخ من كونه فاعلا في اصل ومبتدأ الا ان لازم
عليه ان المولد كور اعتبار محض ايرادته وهو محض لا بحسب الواقع وحده بل لا يضر ذلك الخلو لانه ليس أمرا حقيقيا والمفرد انما
هو خلو الفعل عن الفاعل لئلا التركيب اللفظي ويحتمل وهـ المتبادر ان هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لان خلو
الفعل عن الفاعل حالة الخوين اعتبار محض غير لازم ادعى ان ادعاءه باعتبار ان الصيغة ما رن لا اعتبارا لفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل
في لحظة من اللحظات وحينئذ فلا فرق بين التابع وبين انشاء اللفظ في جوار الفسخ بينهما (قوله ثم لان سلم الخ) عطف على مدخول
ان بحسب المعنى كأنه قيل وبه نظر ان لا نسلم جوار تقديم الفاعل المعنوي ثم نسلم انتفاء الخ كذا في الفري وهذا منع لقول السكاكي
لأنه لا ينتفي التخصيص اذا سببه سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذا لمقدر التأخير لا التقديم والجواب أن
راد بالتقديم ما هو متبادر منه وهو ما يكون في الاصل () مؤخر اقدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لفرض التأخير

أفاده عبد الحكيم (قوله بخلاف الخلو عن التابع فاسد) من هذا اعتبار محض (ثم لان سلم انتفاء التخصيص) في فخر رجل جائني (لولا
تقدير التقديم لمصولة) أي التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم (كذا ذكر) السكاكي بن التهويل
وغيره كالتحقيق والتكثير والتثنية والسكاكي وان اصرح بأن لا سبب لتخصيص سواء اكن (ثم ذلك
من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر

العربية المبينة على السواعد اذ متفرقة الالطيه دون الاعتبارات الوهمية فيدعي أن امتناع حصول
الفعل عن الفاعل اعاء وعند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم لا عند التقدير ارمي فانه
لا يناسب لاحكام على ان لا نسلم الخلو لحظة مابل في لحظة التهويل يحصل وجود الضمير كافي لحظة وجود
الممكن عند انتفاء عدمه اذ كما تنزل هذه الاعتبارات فلا يعزى على مثل هذا المثال (ثم لان سلم انتفاء
التخصيص) المؤنوف ابيه جوار الابداء عند السكاكي في فخر رجل جائني (لولا تقدير التقديم) من رتبة
الفاعلية له نوبة حتى يرتكب ذلك الوجه البعيد في الابداء اياه كره واما انساه (لمصولة) أي حصول
التخصيص (بغيره) أي بغير تقدير التقديم من الفاعلية انعمونا (كذا ذكر) السكاكي في بيان وجه
دون اخرى ثم قال ان سنف ثم لان سلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أي في رجل قام بلوازان
يكون الموضع للابداء اياه كره انعمونا كذا ذكره السكاكي في فخر رجل جائني (كذا ذكر) السكاكي في بيان وجه

التخصيص يحصل بهذه الامور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز ان يقال ان رجل جائني
فيه تخصيص باعتبار الموهوب أي المعظم أو انه غير لا باعتبار التقديم وينتد الفاعل بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا بل لم
وقد يجاب بأن سراد السكاكي بقوله لولا اعتمد التقديم لا انتفي عنه التخصيص من خصوص لا يصل بدون اعتبار التقديم
ودون تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو اذ احد أي لا رسلان والتخصيص بهذا المعنى توقف على عدم اعتبار البعيد ولا يحصل
بغيره كتنقيد النوعية أو النعظيم أو الحقير أو غير ذلك انقيا هذا الجواب بما فيه ما تقدم من ان الاحتياج الى التخصيص انما هو لاجتماع
الابتداء بالانكسرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان ايراد مطلق التخصيص لا يصح الابتداء لا تترقب على تخصيص الجنس أو لولا حد بل
على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية أو غير ما ذبحوا ابأ المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لاجتماع
الابتداء أي مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو احد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار اذ لم يحصل المطلوب مع مطلق
التخصيص اه سم (قوله واه) أي سوء تقدير التقديم (قوله اكن لازم ذلك من كلامه) أي فتقول انما نف فيما سبق نقلا عن
السكاكي ان لا سبب له سواء باعتبار ما لم من كلام السكاكي وليس نقولا عليه بما لم بتل وهذا شارة لجواب اعتراض على المسنف يعلم
قريره مما قلناه (قوله حيث قال) أي لانه قال (قولا انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) أي تقدير كونه مؤخر اذ لا على انه فاعل
معنى ثم قدم

(قوله لفوات شرط الابتداء) أي بالنكرة وذلك الشرط هو التخصيص أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه أنه لا سبب للتخصيص في المنكر سواء وعلم مما قاله هنا ومما قاله الشارح عنه سابقا من أن التخصيص يكون بغيره أنه قد وقع في كلام السكاكي تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يدفع ذلك التناقض (قوله ومن المجائب) من هنا إلى قوله فافهم يوجد في بعض النسخ دون بعض ولعله في الأصل حاشية لا من أصل الشارح اهـ بس (قوله ومن المجائب الخ) لا يخفى أن الذي من المجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ لأن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فبما ذكرناه كرفكان حق العبارة أن يقال ومن المجائب زعم بعضهم أن المنكر في مثل رجل جاءني بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية مع أن السكاكي مصرح بأنه مبتدأ حيث قال إنما ارتكبت ذلك لوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ (٢١٧) نكرة محضة وقد يجاب بأن قوله وبعضهم يقرأ

بالنسب عطف على السكاكي ويجعل الذي من المجائب هو المجموع والحاصل أن ذلك البعض بقول أن المنكر في مثل رجل جاءني بدل مقدم عند السكاكي لا مبتدأ والجملة فعلية مع أنه عند السكاكي مبتدأ والجملة اسمية لأن السكاكي نفسه قال إنما ارتكبت هذا الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكي شيئا لم يقل به (قوله نكرة محضة) أي خالية عن المسوغ (قوله) ويتمسك في ذلك أي ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكي) صفة لتلويحات أي يتمسك بإشارات من كلام السكاكي بعيدة من جملها قوله أن جاز تقدير كونه مؤخرافي الأصل على أنه فاعل معنى

لفوات شرط الابتداء ومن المجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهل والشارح العلامة في مثل زيد قام وعرف بعد أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ولا يلتفت إلى نصريحتهم بامتناع تقديم التوابع

الخصوص في قولهم شرأه زانا من التحويل والتفطير ومثله التحقير والتكبر والتقليل فإذا كان التخصيص يحصل بتقدير الوصف ليسير التخصيص نوعا ويكتفي في صحة الابتداء بمثله بتصور في تخصيص الجنس والواحد كما قدم فيكفي ذلك عن ارتكاب ذلك الوجه البعيد في المنكر ثم إن ارتكاب التخصيص بالوجه المدكور أن لم يحتمل عليه إلا التوصل للابتداء بالنكرة فعلوم بالضرورة مكانه بوجوده فائدة ما ولو لم يكن من طريق التخصيص أصلا ومع ذلك فالخصيص اعتبارا زائدا على أصل المراد يجب في مقامه بعد صحة الابتداء الذي هو أصل المراد وعلى تقدير تسليم كون المقام قد يقتضي ابتداء بالنكرة مفقرا إلى وسيلة بالخصوص فهو أمر جزئي لا يجب رعايته دائما ومع ذلك فطلق التخصيص يحصل بالتقدير التقديم كما ذكرنا ثم ليت شعري لو افتقر إلى الابتداء بالنكرة مع حصر الوسيلة إليه في التخصيص الحصري فلا شيء أوقف على تقدير التقديم عن الفاعلية المعنوية حتى يرتكب فيه ما ذكرنا من جملة ما يحصل به تدبير العطف ولذلك كان من المجائب أن السكاكي ارتكب ذلك الوجه البعيد لا ابتداء بالنكرة وأعجب من هذا أن بعضهم بعد تصريح السكاكي بما يؤخذ من كلامه أن لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم والتخصيص يفتقر إليه للابتداء بالنكرة يفهم منه السكاكي في نحو رجل جاءني على أن رجلا بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية قدم فيها البدل ويتمسك في ذلك بإشارات بعيدة على ما ذكر من كلام السكاكي وبما وقع من السهل والشارح المفتاح في نظير هذا من الكلام الذي تقدم فيه المعرف مخبر عنه بالفعل كزيد قام وعرف بعد (١) فإنه فيه احتمال كون زيد وعرف ولا مقدما والمبدل منه ضمير مستتر في الفعل كما يدل من واو وأسر والنحو ولم ان ارادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس في كل صفة تأتي القطع للدح كما نص عليه سيوبه

(٥٣ - شروح التلخيص أول) فقط وقد رفقنا ذلك البعض في هذا الكلام إشارة إلى أن المرفوع بدل وأن الجملة فعلية ووجه البعد أن هذا الكلام إنما يفهم أنه أمر تقديرى لأنه بدل حقيقة مقدم (قوله وبما وقع) أي ويتمسك بما وقع أي ابتداء البعض يتمسك بالتلويحات البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكي بقوله لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة فإنه صريح في كون المقدم مبتدأ وأن الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازي شارح المفتاح ومحل التمسك قوله أو بدلا مقدما (قوله أن المرفوع) أي من أن المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهولة فلا يعارض قوله الاتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) أي ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم أي يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الخ (١) قوله فإنه فيه احتمال الخ المناسب فإنه طرق فيه احتمال الخ كما نظير كتبه معجزة

حق قال الشارح العلامة في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا ويقدم وأما الاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فانهم (ثم لانسلم)

يلتفت ذلك الفاهم له هذا الخطا الى تصريح النحويين بمنع تقديم التابع مادام تابعا ولا التفت الى تصريح الشارح المذكور بنقيض ما طرق من الاحتمال حيث قال تقديم التابع منسوخ التبعية يمكن كما في جرد قطبقة وتقديم الفاعل منسوخا لا يجوز كما لا يجوز بالنسخ وأما تقديم التابع وهو على حاله فلا يجوز قطعا لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع على متبوعه يعني لان الغرض حينئذ كونه تابعا وتقدمه بزيل التبعية وبصيرته في حكم المتبوع وكون الشيء تابعا في حكم المتبوع بالتقديم متناقضان وقد عات ما في قول الشارح بمنع تقديم الفاعل منسوخا دون التابع من التحكم فليأمل (ثم لانسلم)

ثم قال المصنف ولانسلم انه يمتنع ان يقال المهر شر لا خير واجيب عنه بان نسبة الاهر الى الخبر اذا استعملت مجاز فنفيه عنه كذلك وفيه نظر وقد ظهر بما ذكرناه ان المسند اليه اقسام أحدها نكرة وليت حرف النفي فيفيد الاختصاص عند الجمع بكل حال الثاني ضمير ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني والمصنف ويشترط تقديره مؤخر عند السكاكي الثالث اسم ظاهر ولي حرف النفي فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني ولا يفيد أبدا عند السكاكي على ما نقله المصنف الرابع مثبت مضر والمسند غير منفي فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع الخامس مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائما عند الجرجاني والسكاكي والمصنف السادس معرفة وهو اسم ظاهر مثبت والمسند غير منفي فلا يفيد دائما الا التقوية عند السكاكي وعند الجرجاني والمصنف يفيد تارة دون أخرى السابع ان يكون مثبتا ظاهرا معرفة والمسند منفي فلا يفيد نهما الا التقوية على مقتضى ما فهمنا عنه وعلى ما فهمه المصنف يكون عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى الثامن مثبت والخبر منفي فلا يفيد الا التقوية عند الجرجاني على ظاهر عبارة التخصيص المقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الايضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى عنده السكاكي يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى التاسع مثبت نكرة والخبر منفي فيفيد التخصيص عند السكاكي وعند عبد القاهر فلنرجع حينئذ الى عبارة المصنف بقوله عبد القاهر أي عبد القاهر قائل قد يقدم أي المسند اليه ليفيد تقديمه تخصيصه أي تخصيص المسند اليه بالمسند وقولا بالخبر الفعلي يدخل فيه الخبر الذي هو فعل مثل انما أنت اصفه مثل وما أنت علينا عزيز وانما أدخلنا الصفة لان الخبر اذا كان وصفا صادق عليه انه فعلي لانه يعمل عمل الفعل فان قلت قد قال المصنف فيما سبق ان ذلك شروط يكون الخبر فعليا ورتبه على قول السكاكي انه التخصيص في فهم خفوف قلت ذلك وهم بلا اشكال ويكفي في تخطئه انه مثل ههنا بقوله تعالى وما أنت علينا عزيز وسيأتي في عبارة المصنف وقوله ان ولي حرف النفي قيد يخرج ما اذا لم يل فانه قد يفيد التخصيص وقد لا يفيد كما سيأتي ودخل في اطلاقه المسند اليه نكرة كان أم معرفة ضميرا أم ظاهرا سواء كان المسند منفيا أم مثبتا وان لم يمثل الا بالضمير (قوله نحو ما أنا قلت هذا أي لم ألقه مع انه مقول) الاحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا جلتكم ولكن الله جلتكم ولك ان تقول أنا قلت يقتضي مجموع أمرين اثبات القول منه ونفيه عن غيره والذي اذا ورد على مجموع الشئين كان أعم من نفيهما معا ونفي كل منهما مائة فن أين دل ما أنا قلت على نفي قوله واثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعد عدم قول واحد منهما

(قوله حتى قال الخ) غاية في السهو والسهو في هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع ونجويته الفسخ في الثاني دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في نصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الاعلى طريقة الفسخ الخ (قوله وأما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فانهم) من كلام شارحنا أشار به للتناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا لا يقدم ما وقال ثانيا وأما الاعلى طريقة الفسخ فيمتنع تقديمهما فتأمل ومن المعلوم أن غاية الشئ إما أعظم منه أو أدنى وهنا أعظم أي انه سها حتى انه قال هذه المقالة الشنيعة وهي أن الفاعل لا يتقدم بوجه ما ولا شك أن هذا الكلام سهو منه ومخالف للصواب والصواب أن الفاعل مثل التابع قرره شيخنا العدوي (قوله ثم لانسلم الخ) هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصيص الجنس في شر أهذا تاب

وبقول غيره فقط غير أين تعين الثالث (قوله ولهذالم يصح ما أنا قلت ولا غيري) لقائل ان يقول ما الذي يمنع ذلك وانما منعه فرع هذه الدعوى ولو سلمنا انه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما ان قولك لا تضرب رجلا جاهلا لا يقتضي بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل ويصح ان يصرح بخلافه فيقول لا تضرب عالما ولا جاهلا نهذا التعليق لا يصح والذي يظهر في تعليقه بعد تسليم أن ما أنا قلت معناه أنا مختص بعدم انقول أن قولك ولا غيري تقديره ولا غيري قال فيناقض منطوق ما قبله فان معنى ما غيري قال اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذي هو دأب كل المعطوف عليه وانما قلنا ذلك لان الاتيان بلا في مثله يفيد الحكم على كل فرد فاذا أثبت الاختصاص في كل منهما تناقضا كل ذات على رأى الجرجاني الذهاب الى ان نحو زيد قال يفيد الاختصاص وبهذا يعلم انه لا فرق في الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيري وما أنا قلت ولا زيد ويعلم أيضا انه لا يمتنع ان تقول ما أنا قلت وزيد فان المعنى حينئذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيري فلو جعلنا المراد أنا وغيري مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله والا) أي وان لم يكن حرف النفي مع المسند اليه فهو منقسم الى قسمين فعلمنا منه أنه متى ولى المسند اليه حرف النفي كان للتخصيص مطلقا (قوله رداعلى من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه نظري ينبغي أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعى المشاركة والتقوية حيث قصد الرد على مدعى انفراد غيره إلا أن بقصد المبالغة في اثباته بالتخصيص الادعائى وقوله وقد يأتي لتقوى الحكم نحو أنت لا تكذب فانه أبلغ من لا تكذب ومن لا تكذب أنت فان التأكيدي له للعكس عليه لا الحكم والتأكيدي في أنت لا تكذب للحكم هـ. هذا يدل على انه حيث جعله للتقوية لاية تدرفيه تقدما ولا تأخيرا كما صنع السكاكي وهذا يقتضى أن الفعل المثبت فيما نحن فيه لا يكون الا للتخصيص كما اذا كان المسند اليه منقيا مثل ما أنا قلت لانه جعل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون المسند اليه منقيا وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين في ذلك هـ هذا ظاهر العبارة لكنه قال في الايضاح ان عبارة الشيخ تقتضى أنه لا فرق بين نفي المسند واثباته وقوله وان بنى الفعل على منكر أفاد أي أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير وان لم يل حرف النفي فهو على قسمين تعريف وتنكير ويحتمل ان يقدر ان ولى حرف النفي وكان مبنيا على معرفة فيكون معطوفا والاول أولى فانه يقتضى انه متى ولى المسند اليه حرف النفي كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه في الايضاح والافان كان نكرة فكذلك والافان كان المسند منقيا فالتقوية والا فيحتمل وقوله أفاد تخصيص الجنس أو الواحد يعنى انه حاشي ويتعين المقصود منهم ما بسؤال أو غيره (قوله ووافقه السكاكي الا أنه الخ) قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك ثم اذا مشينا على ما نقله عنه فالسكاكي لا يفرق بين تقديم النفي وتأخير بخلاف عبد القاهر فقد خافه بغير ما ذكر (قوله ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخر فاعلام معنى فقط) أي لا لفظا فخرج بذلك ما لو تأخر اسكان فاعلا لفظا مثل زيد قام أولا يكون فاعلا لفظا ولا معنى مثل زيد قام أبوه وخرج بقيد التأخر أنا قلت غير ممنوى التأخير نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامى لا يفيد اختصاصا لانه لو تأخر لما كان فاعلا معنويا وفيه نظر والظاهر انه يفيد وكذلك أنت قام غلامك وهو قام غلامه (قوله وقدر) أي ان جاز كونه فاعلا وقدر والا أي ان فقد شرط منهما فليس للاختصاص عند جاز كونه كما مر في أنا قلت أم لم يجز نحو زيد قام وقوله من باب وأسر والنحو الذين ظلموا اذا أريد الاقوال في الآية الكريمة ويعزى لسيبويه والمبرد والثاني للاخفش أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلوني البراغيث الثالث أن أسروا خير والذين مبتدأ ويعزى للسكاكي الرابع انه فاعل فعل محذوف أي يقول الذين ظلموا فانه الخامس الخامس لابي البقاء

امتناع أن يراد المهر ثم لا خير قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المراد أن يعلم أن الذي أهرز اناب هو من جنس الشر لان من جنس الخير
بهرى مجرى أن تقول رجل جاني تريد أن رجل لا امرأة وقول العلماء انه انما صليح لانه بمعنى ما أهرز اناب الاشرى بيان لذلك وهذا صريح
في خلاف ما ذكره ثم قال السكاكي وبقر من قبيل هو عرف

(قوله كيف وقد قال الخ) أي كيف يكون ممنوطا واحال أن الشيخ الخ (قوله لا من جنس الخير) أي فقد نفي الأهرار عن الخير فيفيد
ثبوت الأهرار له، لكن الحق مع السكاكي لأن الحصر لا يكون إلا الرد على متوهم لأن الشيء انما ينفي اذا توهم ثبوته ومعلوم أن السكاكي
اذا حصل له الخير لا يتوصل منه أهرار فلا يتوهم (٣٠) ثبوت الأهرار منه، وحينئذ فيقع الحصر وقول بعضهم أن من عادة السكاكي
أن يرددون أهرار ويذب
عنهم من يتوهم به - وه
فالهر برحينئذ لا جمل
الخبر أعني إيقاظ أهله
مردود لأن المتبادر من
قولهم شر أهرز اناب كون
الشر بالنسبة إلى ذلك
السكاكي فيكون الخبر أيضا
معتبراً بالنسبة إليه لا إلى
غيره كذا قرر شيخنا العدوي
وفي عبد الحكيم التحقيق
أن صحة أقصر وعدمها
مبنية على معنى الهر يرفان
كان معناه التباح الغير
المعتاد فلا صحة له إذ من
المعلوم عند العرب أن من
أمارات وقوع الشروان
كان معناه مطلق الصوت
كافي مقدمة الزمخشري
فهو قد يكون للخبر وقد
يكون لشر فيصح الفصير
(قوله ثم قال الخ) عطف
على قال الاول أو الثاني
وكلمة ثم لترتيب في الذكر
والاخبار والمعنى بعدما
أخبرتك عن قول السكاكي

امتناع أن يراد المهر ثم لا خير (الذي هو تخصيص الجنس فان الشيخ عبد القاهر وهو قدوة الفن
صرح بذلك فقال ان المعنى ان المهر من جنس الشر لان من جنس الخير وذلك لان هذا الكلام اذا
استعمل على ظاهره فلا مانع عقلا ولا نقلا ان يكون المخاطب معتقدا لكون المهر خيرا باعتبار غير
السكاكي فيقال له المهر شر لا خيرا أو ينزل منزلة الجاهل ويقصد مجرد التاكيد كما في سائر الاخبار بالمعلوم
أعرض سوى التنزيل وان استعمل مضر وبامثلة فيجوز ان يجهل المخاطب ويعتقد سدا انتفاء الشر
فيما قام دليله فيضرب له هذا الكلام مثلا وهو ظاهر (ثم قال السكاكي) بعد تقرير التقوى في
نحو هو قام لما فيه من الاسناد مرتين (وبقر من) قول القائل (هو قام) الوصف الخبرية عن
مبتدأ نحو (زيد قائم)

اب الذين مبتدأ خبره هل هذا المعنى يقولون هل هذا هذه عبارة الشيخ أبي حيان وفيه نظر لان هذا
عبارة عن حذف الخبر وإبقائه معه ولا عن جعل هل هذا خبرا السادس أنه فاعل فعل مشتق مما سبق
التقدير أسرها الذين ظلموا السابع أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين الثامن أنه منصوب على الذم قاله
الزجاج التاسع أنه منصوب على ضمير أعني العاشرانه مجرور نعتا للناس من قوله تعالى اقرب الناس
قاله الفراء وكثير من هذه التخارج متأن في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم (قوله واستثنى المنكر)
أي قال انه يفيد الاختصاص واستثناء من كون ما ليس بفاعل معنوي مفعلا للاختصاص فيجوز رجل
قام ليس بفاعل معنوي فقط انما هو آخره كان فاعلا لفظيا لا معنويا ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده
وعدم كونه فاعلا معنويا فقط إما لكونه فاعلا لفظيا مثل رجل قام وإما لانه لا يكون فاعلا لاللفظا
ولا معنى مثل رجل قام أبوه فلا يرد عليه فيه ما أوردناه عليه في القسم الاول نعم يرد عليه ان يقال هو
يقول ان الاختصاص في رجل قام لانه بقدره مؤخر ابد لا هو فاعل معنوي فقط فلا يصح الاستثناء
(قوله لئلا ينفي التخصيص ادلا بسببه سواء) قد تقدم ما يرد عليه (قوله وشرطه) أي شرط افادة التقديم
الاختصاص (أب لا يمنع مانع) عليه مؤاخذة لفظية لان عدم المانع ليس شرطا كما هو قرر في علم الجدل
(قوله لا امتناع ان يراد المهر شر) تقدم ما عليه وقوله ثم لان سلم انتفاء التخصيص لولا تقديم أي في
المكر والمضمر وغيرهما وقوله لخصوه بغيره كما ذكره أي من التحويل (قوله وبقر من هو قام زيد قائم

التقديم فيبدأ الاختصاص بشرطين أخبرك عن قوله وبقر الخ فلا يرد أن
حديث اقرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكامة ثم كذا في بس وفي عبد الحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع
لمجرد الترتيب في الذكر وانما دمج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قدما كما في قوله
إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فلا يرد أن قوله وبقر الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل أن ثم لترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم
إذا فائدة في ذلك

في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت يقرب دون أن أقول تطيره لانه لما يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في أنا عارف وانت عارف وهو عارف أشبه الخالي عن الضمير

(قوله في التقوى) انما اقتصر عليه ولم يقل والتخصيص افقد شرطه عنده في هذا المثال ونحوه وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخر تعين كونه مبدءا عنده من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عنده من لم يشترط الاعتماد فهو نظيره قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما أراده بقوله ويقرب الخ أن هو قام فيه تقوى من غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله في التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان لو حظ انه كان مؤخرا في الاصل على أنه تأكيده للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع أنه المناسب لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا لانه (٤٣١) يوههم أن زيد قائم يحتمل التخصيص قلت انما

قال ذلك لان المذكور في كلام السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمر المتفرد افاده عبد الحكيم (قوله مثل قام) صفة مصدر محذوف أي تضمننا مثل تضمن قام له (قوله فيه) أي فبسبب تضمنه الضمير وقوله يحصل للحكم تقوى أي لتكرار الاسناد لان القيام مسند مرتين مرة زيد ومرة لضميره (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو انخطاطه في التقوى عن هو قام كما أن قوله تضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيئا من

في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقوى (وشبهه) أي شبه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالي عنه) أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو أنا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل تطيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم

في التقوى) أي في تقوى الحكم لما شتمل على ضمير المبتدأ وقد أسند اليه ففيه الاسناد مرتين قال السكاكي وانما قلت يقرب ولم أقل هو كهو في التقوى لانه يشبه الخالي عن الضمير في اذا أخبر به في التكلم والخطاب والغيبة لا يختلف فيقال أنا قائم وهو قائم وانت قائم كما بارجل وانت رجل وهو رجل والفعل يختلف في اسناده الى الضمير مع هذه الاحوال فلتحملة الضمير ثبت فيه مطابق التقوى كالفعل حالة الاخبار لما فيه من الاسناد مرتين ولشبهه بالخالي فيما ذكره من الفعل ولم يلحق درجته وهذا معنى قوله (لتضمنه الضمير وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة) فقوله وشبهه مجرور بالعطف على مدخول اللام ليفيد عدم بلوغه درجة الفعل في التقوى كما قررنا وفي بعض النسخ وشبهه بشدة الباء مفتوحة بصيغة الماضي وهو استئناف اي ان ما ذكر

في التقوى) يعني أن اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الاشارة له ومعنى كلامه أن السكاكي قال ويقرب زيد قائم من هو قام في التقوى لان المبتدأ بوضعه يستدعي الخبر والضمير بصرفه وهذا القدر موجود في الخبر وقال ولم أقل مثله لانه يشبه الخالي من الضمير من جهة انه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوى الخاصة بالضمير الذي يصرفه للبند اضعف لعدم ظهورها تقول زيد عارف وأنا عارف وانت عارف

التقوى هذا على ضبط شبه بصيغة الماضي كما هو ظاهر الشارح اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابقين لافى قوة التعليل له (قوله مثل قائم) أي قائم ومثاله (قوله بالخالي عنه) أي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضمير البتة (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) أي وهو شبهه بالخالي قال ويقرب وحاصله ان قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير وجهة يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة فكانه لا ضمير فيه فبالجهة الاولى قرب من هو قام في تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن تطيره فلاجل هذا جعله قريبا ولم يجعله تطيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ) أنت خير بان هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلامعنى نسبة أحدهما لبعض النسخ والمعروف عنه من المصنفين في مثل هذا أن يقال قوله وشبهه يحتمل أن يكون بصيغة الفعل الماضي وأن يكون بلفظ الاسم ايسر وقد يقال مراد الشارح وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح كذا قررنا العدوى (قوله بلفظ الاسم) أي بفتح الشين الموحدة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاءه بمعنى المماثلة لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهمه بعضهم لانه بهذا الضبط معنى مثل وهو لا يتعدى بالباء

ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جلة ولا عومل معاملة في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبو يعنى أتبع عارف عرف في الافراد اذا أسند الى الظاهر مفردا كان أو مثني أو جموعا ثم قال ومما يفيد التخصيص ما يحكيه علمت كلفته عن قوم شعيب عليه السلام وما أنت علينا بعزيز أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لأنك لست لكونهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام في جوابهم أرهطى أعز عليكم من الله أى من نبي الله ولو كان معناه معنى ما عززت علينا لم يكن مطابقا وثبه تارة لانه قوله وما أنت علينا بعزيز من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت والتمسك بالجواب ليس بشئ لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قومهم ولولا رهطنا لرجلنا وقال الزحسري دل اياه ضميره حرف النفي على ان الكلام في التناعل لاني انزل كلفته فسر وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظرا لانه لا نسلم ان ابناء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا

(دوله مجرورا) أى لا منصوبا على أنه مفعول معه لانه مقصور على السماع عند سيبويه وهذا وجه التعسف الذي ذكره في المطول كما أفاده الفري ورده العلامة عبد الحكيم بأن ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره أن الصحيح أن المفعول معه قياسي فلا يظهر أن يكون هذا وجه التعسف ووجه التعسف المذكور (٤٣٣) بأمور كلها قابله للجدش مذ كورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس

مثل التقوى) أى وليس ذلك الشيء الذي فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) أى فالتقوى الذي فيه لاجل تضمنه الضمير فتضمن الضمير علة الاول (قوله والثاني) أى كون التقوى الذي فيه ليس مثل التقوى في هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضمير كرجل فالشبه بالجامد علة اشأني (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) أى نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جلة ولا

مجرورا عطف على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قام فالاول لتضمنه الضمير والثاني اشبهه بالخالي عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جلة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (في البناء) حيث أعرب

(ولهذا) أى ولا لاجل شبهه بالخالي عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى قائم وشبهه (جلة) مع الضمير في نحو زيد قائم ولا مع الظاهر في نحو زيد قائم أبوه الخ فالرفع الظاهر برفع المنبر ليكون الباب واحدا ولو كان رفع الظاهر يشبه الفعل في عدم التغير في أحوال الخطاب والتكلم والغيبة الكائنة في المسند اليه وأما انكم عليه بأنه مع صرفه جلة ولو كان معربا بنفسه فيما اذا كان صلة لال أو وقع موقع ما أغنى عن المنبر لوقوعه في ذلك ونحوه موقع ما طلبه للفعل والجملة أشد لانه في الاصل صلة والاصل فيها الجملة وشبهه بها فهو فعل في صورته الاسم كراهية دخول ما صورته مخصصة بالاسم على صورة الفعل والفعل مع الفاعل جلة تامة وفي الثاني في موضع يحسن السكوت عليه مع فاعله بخلاف ما اذا أخبر به مع فاعله الظاهر والمضمر فهو في محل المفرد (ولا عومل معاملة في البناء) أى ولهذا أيضا لم يعامل معاملة في البناء بل أعرب كجزاء الجملة لا كنفسها ووصف الجملة بالبناء لا يخلو عن تسامح قائمها

(قوله ولهذا) أى ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جلة وان كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة في البناء يعنى أن الجمل من شأنهم أن تكون مبنية لا يظهرونها أعراب وهذا يظهر فيه فتقول جنى رجل

ولذا مع أن هذا التعليل لا يتأني فيه بل اسم الفاعل اذا رفع الظاهر كان كالفعل في أن كلامهم لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد جلاله على المسند للضمير كما أوضح ذلك في المطول والحاصل أن قائم اذا رفع الضمير حكمه له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة وانما رفع اسم الظاهر احكموا عليه بالافراد جلاله على ما اذا رفع ضميرا ولم يتطروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جلة ولا يستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جلة صورته وانما اذا وقع مبتدأ فاعل سد مسد الخبر نحو قائم الزيدان أو وقع صلة للوصول نحو جاء القائم أبوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفي يس أن المقرر في النحو أن صلة أشبه جلة لاجلة فتأمل (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثاني دلالة الاول (قوله في البناء) فيه نظرا لان الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناءا حاصل الجواب أنه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها أى أنه لم يعامل معاملة الجملة في عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا يتأني أن الجملة قد تكون معرفة بخلاف نفي الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر لفظها

بفيد الحصر فان قيل الكلام واقع فيه وانهم الاعزة عليهم

(٤٣٣)

دونه فكيف صح قوله أرهطى أعز

في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

لا توصف اصطلاحاً من حيث هي بأعراب ولا بناء نعم في محل ما يعرب أو يبنى ولكن القصد أن أصل الفعل البناء لتضمنه في الأصل النسبة التامة مع فاعله فصارت في غاية الافتقار والارتباط بفاعله فيبنى في الأصل لأن الافتقار من أسباب البناء بخلاف المشتق ففيه شبه بالخالي عن هذه النسبة وبهذا يدفع ما يتوهم من أن الجملة الجامة الجزأين هي في الثبوت أكد عما فيه مشتق فكيف يحكم بأن المشتق أقوى في التأكيد لأن المراد أن طلبه لما نسب له أقوى كأنه فعل بخلاف الجامة فهو مستقل والتأكيد الموجود في جملة من جهة كون معناه وصفا ذاتياً ولا زماً في الأصل للخبر عنه لا من جهة كونه وضع

عارف ورأيت رجلاً عارفا ومررت برجل عارف ولأنه لو كان جملة لوقع صلة لكنه لا يقع الابتداء بمبتدأ قبله قلت ذلك أن تقول لم يظهر الأعراب في جمل عارف في مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذي يشبه الجملة بل في عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه أعراب فالأولى أن يقال لو كان جملة لما تغير جزؤه فان الجمل لا يتغير جزؤه ما بدخول العامل عليه قال ابن الحاجب في أماليه لم يختلفوا في أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لا من أحد من أحدهما أن الجملة هي التي تستقل بالاقادة وهذه ليست كذلك الثاني أن وضعها أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها لذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على إخراجها عن وضعه الأصلي جاز أن يكون مع مرفوعه جملة مثل أقام زيد والذين يخالفون في زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب غلامه جملة فليسوا يخالفون في الذي ذكرناه بل الخلاف في أنه هل ثبت أن ضارب غلامه مثل ضارب الزيدان أولاً فن جوزه آخرج الصفة عن موضوعها الأصلي واستعملها استعمال الفعل اه * وأعلم أن السكاكي يريد أن اسم الفاعل يقرب من الفعل في اقادة التقوية التي هي أعم من التخصيص والمصنف يوهم أنه إنما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكي ما عارض عليه فيه وهذا أنا أذكره مبيناً ما فيه قال المصنف ما كيان عن السكاكي وما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام وما أنت علينا بعزير أي العزيز علينا أرهطك لأنك قال عليه السلام أرهطى أعز عليكم من الله أي من نبي الله ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقاً قال المصنف وفيه نظر لأن قوله ما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت قلت وهذا هو الذي يريد السكاكي وباب أنا عارف وأنا عرفت شئ واحد وقد صرح السكاكي في فصل القصر باقادة أنا عارف للحصر قال واتمسك بالجواب ليس بشئ بل جواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ولولا رهطك لرجناك قال وقال الزمخشري دل إياه ضميره حرف النقي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل كأنه قال وما أنت علينا بعزير بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظر لأننا لنسلم أن إياه الضمير حرف النقي إذا لم يكن الخبر فعلاً يفيد الحصر قلت في الخبر هنا فعلى لأن الفعل أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق وانما يريد الزمخشري إياه الضمير حرف النقي مع كون المسند فعلياً نعم في النفس وقفة من أن السكاكي اشترط في اقادة الاختصاص أن يكون فاعلاً معنواً لا لفظياً بتقدير التأخير وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير كان فاعلاً لفظياً لأنه يصير وضعه ما عارف أنا وهو فاعل لفظي إلا أن يقال يعر به حيث أنه مبتدأ مؤخر والمبتدأ فاعل معنوي لكن كيف يقال مبتدأ أنه كان مؤخراً ثم قدم والفرض أن تقديمه الآن هو الأصل لأننا عر بناءً مبتدأ فهو بتقدير تأخيره في قولنا ما عارف أنا متأخر عن محله فإذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقدماً بل وضعاً للشئ في محله وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوي المؤكد مثل قلت أنا فانه بتقدير تأخيره يكون واقعاً في

عليكم من الله قلنا قال

السكاكي معناه من نبي

الله فهو على حذف المضاف

وأجود منه ما قال

الزمخشري وهو أن تهاونهم

به وهو نبي الله تهاون بالله

فحين عز عليهم رهطه دونه

كان رهطه أعز عليهم من

الله ألا ترى إلى قوله تعالى

من بطع الرسول فقد أطماع

الله ويجوز أن يقال

لا شك أن هذه الاستفهام

هنا ليست على بابها بل هي

لأنكاراً للتوبيخ فيكون

معنى قوله أرهطى أعز

عليكم من الله إنكاراً أن

يكون مانعهم من رجه

رهطه لا تنسأ به إليهم دون

الله تعالى مع انتسأ به إليه

أي أرهطى أعز عليكم

من الله حتى كان امتناعكم

من رجي بسبب انتسأ به

إليهم بأنهم رطى ولم

يكن بسبب انتسأ به إلى الله

تعالى بأن رسوله والله أعلم

(قوله في مثل رجل قائم

ورجلاً قائماً ورجل قائم)

أي فان الوصف قد أعرب

مع تحمله للضمير في هذه

الاحوال أي أجرى عليه

أعراب المتبوع انطوائاً

فيل رجل قائم ورجلاً قائم

ورجل قائم كانت تلك

الجملة الواقعة صفة مبنية

معناه أنه لم يحد علماء أب المنة لفظاً ١٠ ١١

وعماري تقدمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير تعريض كافي قولنا مثل لا يخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضف اليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكن المعنى هذا قال الشاعر ولم أقل مثلك أعني به * سؤالي يا فردا بلا مشبه

وعليه قوله مثلك يفتي الحزن من صوبه * ويسترد اللمع عن غربه وكذا قول القبيعي للحجاج لما توعد به بقوله لا جلتك على الأدهم مثل الأمير جل على الأدهم والأشهب أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فقبل غيري بفعل ذلك على معنى أني لا أفعله فقط

(قوله وعماري) على صيغة المتكلم المبني للفاعل أو الغائب المبني للجهول كذا في الأطول وفيه أيضا أن قوله وعماري تقدمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الجازأ يضاهي تقديم المسند اليه في أنت تقدم رجلا ونحو أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو اراد (ع ٢٤) الحكم على وجه أبلغ اذا الجازأ ببلغ من الحقيقة (قوله كاللازم) سال من

تقديم أي حالة كون ذلك (وعماري تقدمه) أي ومن المسند اليه الذي يرى تقدمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعمال على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يخل وغيرك لا يوجد

طالب النسب اليه فالمستحق أقوى منه في هذا المعنى لشبهه بالفعل فالجاءد الثبوت فيه من جهة المدلول فهو خارج عن افادة التقوية باعانة وضع اللفظ والتأكيدي في المشق باعانة دلالة اللفظ لا بنفس مدلوله لذاته كافي الجاءد فليتأمل (ومما) أي ومن المسند اليه الذي (يرى تقدمه) على المسند من غير قصد ارادة التخصيص حال كون ذلك التقديم (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعمال اللفظان على سبيل الكناية في اثبات الحكم وذلك في (نحو) قولك (مثلك لا يخل وغيرك لا يوجد) حيث يقصد ان مثلك الكائن على اخص وصفك لا يتصف بالخل من غير ارادة مثل معين فيلزم تصافا لا يفتي بالخل لان لازم المثل لازم لمثله فيكون مثلك لا يخل كناية عن اثبات حكم في

محل لان وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد فليست في ذلك (تنبيهه) قال الزمخشري في قوله تعالى وما هم بخارجين من النار هم هنا عزلتها في قول الشاعر * وهم يفرشون الله كل طمرة * في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص اهـ وهي دسيسة اعترزال لانه لو جمعاهما هنا للاختصاص

لزمه تخصيص عدم خروج الكفار فيه بلزم خروج أصحاب الكبار من المسلمين فذهب أهل السنة والزمخشري أكثر الناس أخذا بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد البيانين فادعاه راضه الاعتزال فزع من قواعدهم اليه (قوله وعماري تقدمه كاللازم الخ) يريد أنه اذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير افادة الحكم لأضف اليه وانما يريد أن مقتضى القياس ان من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل وعليه قول الشاعر ولم أقل مثلك أعني به * سؤالي يا فردا بلا مشبه

وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فتقول غيري بفعل ذلك أي لا أفعله فقط

مثلك ولا يوجد غيرك كان كلاما متبوعا وطبعوا واقتضت القواعد جواز (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو معناه ما كالمائل والمغاير والاشبه والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة للكاف ليست قيد ابل كذلك مثلي أو مثله وغيري وغيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله على سبيل الكناية) أي من اطلاق اسم المزموم وارادة اللازم وبيان ذلك أنك اذا قلت مثلك لا يخل فتدنفيت الخل عن كل مماثل للخاطب أي عن كل من كان متصفا بصفاته والخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يخل للزم حكم الخاص لحكم العام فقد أطلق اسم المزموم وهو تقي الخل عن المائل وأريد باللازم وهو نقيبه عن الخطاب وكذا اذا قيل غيرك لا يوجد لانه اذا تقي الجود عن الغير على وجه العموم في الغيبة يراخص الجود فيه لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ومحلها إما الخطاب أو غيره وقد تقي قيامها بكل فرد غير الخطاب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المعنى الموضوع وهو تقي الجود عن كل مغاير وأريد لازمه وهو اثبات الجود للخطاب (قوله مثلك لا يخل الخ) المجوز لو وقع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا به التوغلها

من غير ارادة التعريض بالإنسان وعليه قوله * غيرى بأكثر هذا الناس يتخذه * فانه معلوم انه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصغى به بأنه يتخذ بل اراد انه ليس ممن يتخذ وكذا قول أبى تمام وغيرى بأكل المعروف ممحاً * وشجب عنده يبيض اليا بى فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواء فيزعم أن الذى عرف به عند المدوح من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لانه بل اراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم لا غير واستعمال مثل وغيره كذا مركوز فى الطباع واذا انصفت الكلام وجدت ما يقدمان أبدأ على الفعل اذا نحى بهما فحوماً ذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدمما والسرفى ذلك أن تقدّم بهما فيفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسياق أن المطلوب بالكنية فى مثل قولنا مثلك لا يخل وغيره لا يجوز هو الحكم

فى الابهام قاله الفترى (قوله بمعنى أنت لا تخل وأنت تجود) لى ونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) أى من غير ارادة التعريض بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى المثالين ولقظ من زائد فى الاثبات لتضمنه النسبى لانه فى قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه أنه لو اراد التعريض بأن أريد بالمثل أو الغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان كاللازم عند ارتكاب الكنية لكونه أعون على اثبات الحكم بالطريق البالغ وهو طريق الكنية واذا اراد التعريض فلا كنية (قوله بأن يراد بالمثل) تصوير للنفي وهو ارادة التعريض فاذا قلنا مثلك (٤٣٥) لا يخل مراد من المثل شخص معين اجوادا

مماثلة للمخاطب أو قلت غيرك لا يجوز مراد بالغير بخيلا آخر معيناً كان الكلام من قبيل التعريض لامن قبيل الكنية لانه لا يلزم من نفي بخل شخص معين مماثلة للمخاطب نفي بخله ولا يلزم من نفي الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر مغاير لذلك المعين والمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضاً فيه نظر اذ لا تعريض فى الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه

بمعنى أنت لا تخلص وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثلة للمخاطب أو غير مماثلة بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكنية لانه اذا نفي عن كان على صفته البخل عن المخاطب (بمعنى أنت لا تخلص) ويقصد أن من اتصف بغيرتك على وجه العموم من غير تعيين لغير معين لا يتصف بالجود واذا نفي الجود عن المتصف بغيرتك والجود لابد من محمل لوجوده لزم اتصافك أيم المخاطب به فيكون غيرك لا يجوز كناية عن اثبات حكم الجود للمخاطب (و) يكون بمعنى (أنت تجود) وكون التوكيد للكناية التى هى على ما سيجىء أن يعسر بالمزوم ويراد به اللازم مع صحة ارادة ذلك اللازم وقد تبين معناها فيما على ما قررنا انما ذلك اذا اريد بلفظ المثل والغير مطلق المماثل والمغاير فى الجملة أى من اتصف بأحدهما مطلقاً (من غير ارادة تعريض ب) إنسان معين (غير المخاطب) وأما اذا اراد التعريض أى الاشارة بالاجمال اللفظى الى مثل معين كقولك لمن قالك من أعطاك هذا الفرس مثلك أعطانيه مراد اجواد امثلك أو الى غير معين كقوله * غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم * فان مراده غير معين لم يكن تقديم لفظ المثل والغير حيث لا لزماً اذ ليس

من غير ارادة التعريض بالإنسان وعليه قول المتنبي * غيرى بأكثر هذا الناس يتخذ * لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه يتخذ بل اراد انه ليس ممن يتخذ واستعمال غير ومثل هكذا قال المصنف انه مركوز فى الطباع ويقدمان أبدأ على الفعل اذا قصد هذا والسرفى أن تقدّم بهما فيفيد تقوى الحكم

(٥٤ - شروح التلخيص أول) بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما كون التركيب من

قبيل التعريض اذا قصد وصف المخاطب بالبخل وأما على ما ذكره الشارح من ارادة واحد معين بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضاً وأجيب بأنه ليس المراد بالتعريض الاصطلاحى الآتى فى الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه بل المراد التعريض الغوى وهو الاشارة الى وجه الاجمال والابهام وعدم التصريح ولا شك أنك لم تصرح بالمعرض به بل أجملته وأهمته وبهذا الجواب اندفع أيضاً ما يقال التعريض من قبيل الكناية فيلزم أن يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل وأجيب عنه أيضاً بأن التعريض لا يلزم أن يكون نوعاً من الكناية بل هو أعم من ذلك اذ قد يكون كناية ومجازاً وحققة (قوله إنسان آخر) أى معين وقوله مماثلة للمخاطب راجع لقوله بالمثل (قوله أو غير مماثلة) بالاضافة راجع لقوله والغير (قوله بل المراد) أى بقوله مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز وقوله نفي البخل عنه أى عن المخاطب وهذا ضرب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكنية لم يجعل على طريق المجاز من ذكر المزوم واردة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضاً (قوله لانه اذا نفي الخ) لانه توجيه الكناية فيه وبيان لزوم المحقق لها وقوله لانه أى البخل وقوله عن كان على صفته أى عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لا يخل من كان على الصفات التى أريد عليها لا يخل والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه لا يخل لان الحكم على العام

وان الكناية ابلغ من التصريح فيما قصد به افكان تقديمهما أعون للغي الذي جلبا لاجله

ينسحب على كل فرد من أفراد (قوله من غير قصد الى مماثل) أي بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أي انسان آخر غير الخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يؤذن بعلة المشتق منه والمشتق منه موجود في الخطاب فيسلم أنه لا يخل لا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه في العرف علة الوصف وهو المماثلة بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أي انسان آخر غير الخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفاً منه علة الوصف فلا يلزم فيه أن يكون الخطاب لا يخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم اهـ سم (قوله واثبات الجود) عطف على نفي الخيل لا على قوله نفيه عنه أي والمراد من غيرك لا وجود اثبات الجود للخطاب بسبب نفيه الخ وهذا توجيه (٤٣٦) الكناية في التركيب الثاني وبيان لزوم المحقق لها وقوله عن غيره أن عن

كل مغايرة بخلاف ما اذا أريد به معين فإنه لا يلزم انحصار الجود في الخطاب لانه يتحقق في شخص آخر غير الخطاب وقوله مع اقتضائه محلاً من جملة الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك فلا يله من موصوف أي محل يقوم به ثم انه ليس له الاحتمال ان الخطاب والغير فاذا اتى عن الغير تعين أن يقوم بالخطاب (قوله في مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز تركيب واحد وكلام القوم صريح في أنهم ما تركبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لاعانة فيه على

من غير قصد الى مماثل لزوم نفيه عنه واثبات الجود بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلاً من جملة الدليل ووجه الاقتضاء أن الجود صفة موجودة في الخارج وكل ما هو كذلك فلا يله من موصوف أي محل يقوم به ثم انه ليس له الاحتمال ان الخطاب والغير فاذا اتى عن الغير تعين أن يقوم بالخطاب (قوله في مثل هذه الصورة) كان الظاهر أن يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى إذ المتبادر من كلامه أن قوله مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز تركيب واحد وكلام القوم صريح في أنهم ما تركبان (قوله أعون على المراد بهما) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لاعانة فيه على

الكلام على طريق الكناية بل على طريق الحقيقة وجه ما يعلم أن ليس المراد بالتعريض هنا التعريض الآتي الذي هو من أنواع الكناية أو المجاز أو الحقيقة بل المراد التعبير عن الشيء بطريق الاجمال الموجود في أصل لفظ مثل وغير ولهذا فسرنا التعريض بقولنا الاشارة بالاجمال الخ فلا يرد ان يقال التعريض من الكناية وأول الكلام يدل على ان الاعتبار الثاني ليس فيه كناية وآخره يحقق التعريض الذي هو من الكناية ولما فهمه بعضهم كذلك احتاج الى تكلف الجواب بما يتبرأ منه كلام المصنف وانما كان التقديم كاللزام اذا سبق الكلام على وجه الكناية (لكونه) أي ذلك التقديم (أعون) أن اشد اعانة (على المراد بهما) أي بالتركيبين الموجود في اللفظ مثل ولفظ غير وذلك لا لما كان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من الحقيقة لان في الانتقال من اللزوم الى اللزوم فائبات الحكم بها كاثبات الدعوى بالدليل على ما أتى ان شاء الله تعالى كان التقديم الذي فيه نفوذاً للحكم مؤكداً لذلك الاثبات البليغي فهو أعون على التقرير والتثبيت على وجه الناكيد اصل بطريق الكناية وانما قال كاللزام ولم يقل لازماً مع انه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق عدم الاستعمال الامع التقديم فاشبه

ومما ذكرناه من اشترائط التقديم يعلم عدم صحة التأويل عليه في قوله تعالى ليس كمثل شيء ويعلم منه فساد قول الطيبي في قول الشاعر * فمن مثل ما في الكأس عبي تسكب . انه من هذا الباب * واعلم أنه يقع في عبارة كثيران مثلك لا يفعل معناه أنت لا تفعل وفيه تسامح والتحقيق ان مثل في هذا لا يراد بهما الذات بل حقيقة المثل ليكون نقيضاً عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المدوحة مثل في الخارج حصل الشيء عنه ومن باب التخييل الذي يأتي في الاستعارة وقوله ولم أقل مثلك أعني به سؤال لا ينافي ما قلناه فان معناه أعني أداة الحكم على سؤال بل غيب افادة الحكم عليك مراد الاستعمال في سؤال وهذا المعنى انما يفتى في لا اذا زاملت ما استرأه في باب الكناية فان قلت انما يكون مثلك لا يفعل كذا انقباله عن الخطاب بطريق برهاني أن

المراد لان التقوى الذي يحصل له الاعانة على المراد انما يتأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير بأعون لو قلت أفعل ليس على يابه أي لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا (قوله اثبات الحكم) أعني الجود واثباته الخيل عن الخطاب وفي هذا اشارة الى أنهم ما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حي مستوى القامة عريض الانطفاق في الكناية عن الانسان فإنه غير نسبة وغير صفة (قوله أبلغ) أي من التصريح لانهم من باب دعوى الشيء بيئته اذ وجوده للزوم دليل على وجوده للزوم فقولك فلان كثير الرما في قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرما وكذا هنا قولك غيرك لا يجود في قوة أنت تجود لان غيرك لا يجود فالحاصل أن المقصود من التركيبين اثبات الحكم على وجه أبلغ

(قوله لا فادته التقوى) على قوله أعون مقدمة عليه أي والتقديم معين على ذلك لا فادته التقوى وإنما كان معينا له لأنه من ناحيته لأن الكناية تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ وكذلك التقرير (قوله على ذلك) أي على إثبات الحكم بالطريق الأبلغ (قوله أنه كان مقتضى القياس الخ) أي وذلك لأن المطلوب وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء الخلل عنه يحصل بالكناية وهي حاصلة مع التأخير كأن تقدم فكان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لحصول المقصود معه (قوله الأعلى التقديم) أي فأنشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بأن قيل لا يخل مثلك ولا يجوز غيرك كان كلاما منبؤا طبعيا وان اقتضت القواعد جوازه (قوله قبل وقد يقدم الخ) قائله ابن مالك وجماعة وإنما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التبريض وهو قيل للبحث في دليبه والاف الحكم مسلم كما يأتي (قوله وقد يقدم) الواو من جملة المحكي وهي إمالة عطف على ما قبله في (٢٧٤) كلام القائل أولا استئناف وما قيل أنه معطوف

على مقول قول عبد القاهر عطف تلقين كما يقال سأ كرمك فنقول وزيدا أي قل وزيدا فليس بشئ إذ لا معنى لتلقين القائل الشيخ هذا الكلام وأيضا لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه فانه لا يمكن أن يكون فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل) فيه ميل لمذهب المناطقة القائلين الموضوع هو المضاف إليه لفظه كل وأما هي فهي دالة على كمية الافراد والا فالجاء محمولون كل هي المسند إليه وقوله المسور بكل أي أو ما يجري مجرا في افادة العموم لجميع الافراد كالم الاستغراقية ولفظ جميع وإنما اشترط أن يكون مقسوما على كل لا يخلو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه

لا فادته التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الأعلى التقديم نص عليه في دلائل الإيجاز (قبل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي

ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحذور بالاحتيا لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يخل مثلك ولا يجوز غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبؤا طبعيا ولو اقتضت القواعد جوازه (قبل وقد يقدم) المسند إليه إذا كان غير جزئي وسور بالسور الكل على المسند المقرون بحرف

لو كانت المماثلة تستدعي التساوي في الصفات الذاتية وغيرها من الافعال فان اتفاق الشخصين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد افعالهما قلت ليس المراد بالمثل هذا المصطلح عليه في العلوم العقلية بل المراد من هو على مثل حاله في الصفات المناسبة لمسبق الكلام ولا نقول معناه من هو مثلك في كل شيء لأن لفظ مثل لا يستدعي المشابهة من كل وجه كما سيأتي تحفيقه في علم البيان (تبيينه) بقي من الكلام على تقديم الاختصاص فوائده ذكرها عند الكلام على تقديم المفعول ان شاء الله تعالى (قبل وقد يقدم الخ) من ذهب كثير من أهل هذا العلم الى أن تقديم المسند إليه قد يكون لافادة العموم فقوله قد يقدم لانه يعني لان التقديم دليل على العموم نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد أي عن مجموعها لا عن كل فرد أي لا ينفي سائر كل فردا يعني المجموع وهو يصدق بنفي فرد واحد أما الدليل على أن كل انسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا انسان لم يقم مهمله لانها غير مسؤولة وهي موجبة معدولة المحمول والموجبة المعدولة المحمول المهمله في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة دون كل فرد أي لا تدل على نفي الحكم عن كل فرد لأنها تدل على عدمه وإذا كانت دالة على النفي عن الجملة كانت في قوة الجزئية لان معناها ليس كل انسان بقائم فلو كانت كل انسان لم يقم لان نفي غير نفي الحكم عن الجملة لمكانت التاكيد فيلزم ترجيح التاكيد على التأسيس وأما الثاني فلأن قولنا لم يقم انسان وهي سالبة مهمله في قوة سالبة كلية وهي لاشئ من الانسان بقائم وهي تقتضي نفي الحكم عن كل فرد فلو كان

نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم المسند إليه أو آخر وبقي شرط ثالث وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو آخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لو آخر كل انسان بأن قيل لم يقم أبوك انسان لم يكن فاعلا لفظيا لاخذ المسند فاعله فلا يجب التقديم في تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم المسند إليه أو آخر بقي شيء آخر وهو أن الكلام في بيان أحوال المسند إليه مطلقا وحيث تدفن أن أخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال أخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفي كلام بعضهم أن الضمير في قول المصنف وقد يقدم ان جعل راجعا للمسند إليه في الجملة كانت كلمة قد لتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره وان جعل الضمير راجعا للمسند إليه المقيد بما قاله الشارح بقرينة سياق الكلام كانت المحققة

لانه دال على العموم كما
تقول كل انسان لم يقم

٤٢٨

(لانه) اي التقديم (دال على العموم) اي على نفي الحكم عن كل فرد (فحوكل انسان لم يقم)

النفي (لانه) اي التقديم على الوجه المذكور (دال على العموم) اي على عموم السلب وشمول النفي
لكل فرد من افراد الموضوع والمقام يقتضي ذلك (فحوكل انسان لم يقم) فان تقديم كل انسان على
لم يقم يفيد سلب القيام عن كل فرد فرد وذلك معنى عموم السلب

(قوله لانه دال على العموم)
اي على عموم النفي وشموله
يعني أن المسند اليه اذا
كان مستوفيا للشروط
المذكورة وكان المتكلم
قصده في تلك الحالة افادة
العموم فانه يجب عليه أن
يقدم المسند اليه لأجل
أن يفيد الكلام قصده إذ
لو أخو لم يطابق مقصوده لانه
لم يفد العموم حيث
فأفترض من قول المصنف
لانه دال الخ بيان الحال
التي لأجلها ارتكب
التقديم لاستدلال عقلي
أنهذا أمر تقلي والواجب
اثباته بالنقل وبعض
الأفاضل قول المصنف
لانه دال الخ أي من دلالة
المقتضى بالفتح على مقتضى
بالكسر فهي غاية مترتبة
على التقديم وان أريد الدلالة
على قصد العموم كان على
باعثة (قوله أي على نفي
الحكم) أي المحكوم به
وقوله عن كل فرد أي من
أفراد ما أضيف اليه كل
(قوله فحوكل انسان لم يقم)
أي كل فرد اتصف بعدم
القيام ومحكوم عليه به
ولا يقال الضمير في لم يقم
عائد على كل انسان فيكون
العموم واقعا في حيز النفي
فيكون هذا التركيب من
سلب العموم لانا نقول
مراعاة الاسم الظاهر أولى

دخول كل يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون التام كيد فليجعل كل انفي الحكم عن جملة الافراد ليفيد
فائدة تأسيسية هذا مضمون ما نقله المصنف وهو من كلام بدر الدين بن مالك ولم يمنع المصنف شيئا من هذا
الحكم بل نازع في صحة التعليق فقال وفيه نظروا كرامورا أحدها أن النفي عن الجملة في قولنا انسان
لم يقم إنما أفاده الاسناد الى انسان فإذا أضيف اليه كل انقلب الاسناد اليها فزال ذلك فيكون النفي الوارد
على الافراد مستغادا من كل لامن الانسان لانه حينئذ غير مسند اليه والنفي عن كل فرد مستغاد من
لم يقم انسانا كما كان من الاسناد الى انسان فإذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالة لانه حينئذ
تأسيسية لزال الاسناد الى انسان حينئذ فيكون تأسيسا فيهم اعلى التقديرين وأجيب بان المسند
اليه في انسان لم يقم وفي لم يقم انسان هو الانسان وكذلك المسند اليه في كل انسان لم يقم وفي لم يقم
كل انسان إنما اختلف التعبير فكل انسان لم يقم اذا كان معناه جملة الامراد كان تامة كيد لانه عبر بكل
عن انسان وهذا تامة كيد لان التامة كيد أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضي التقوية ^{بمطلوع} وهذا
ينبغي على ان المسند اليه في الكلية هو المضاف أو المضاف اليه وقد ذكر جماعة من المنطقيين انه المنضاف
اليه وهو انسان لاكل فاد قلنا بذلك فواضح لان الاسناد الى انسان في لم يقم كل انسان باق في المعنى فلو
استمر العموم لكانت كل تامة كيدا وان لم نقل به وهو الحق وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب والذي
قاله المجيب لاشد انه مراد هذا القائل فيكون لم يقم كل انسان اذا جعلنا النفي عن الافراد تامة كيدا
باعتباره عبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن ان يعبر عنه بغيره لكن لانسمله حينئذ ان التأسيس باللفظ
غير المؤكد خير من التأسيس باللفظ المؤكد لان ما ذكره المجيب ينحل الى أنه صيغة تأسيس تامة كيدية
فحينئذ يصح اعتراض المصنف الثاني أن لم يقم انسان اذا اقتضى النفي عن كل فرد فقد اقتضى النفي عن
جملة الافراد فاذا دخلت عليه كل فهي التامة كيدا أيضا وأجيب عنه بان دلالة لم يقم انسان على عدم قيام
الجملة بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان على نفيه عن الجملة بالمنطوق ^{وقلت في} لمن ينارع ابن مالك
ويدعي أن لم يقم كل رجل للنفي عن ^{كل} فرد فرد أن يمنع أن دلالة لم يقم كل انسان على نفي القيام عن
الجملة بالمنطوق بل دل على نفي القيام عن كل فرد فرد ويصبر كأنك قلت لم يقم كل فرد فرد فهو أيضا عموم
سلب ويلزم منه نفيه عن الجملة بالالتزام أيضا استويا ثم ان ابن مالك قدم ان كل انسان لم يقم لولم يكن
للعوم لكان تامة كيدا لان انسانا يفيد نفي الحكم عن الجملة باعتبار ما تزامنه فقد تضمن هذا الكلام
ان كل انسان لم يقم لولم يكن دالا على الافراد وكانت دلالاته انما هي على المجموع لكانت دلالاته على الجملة
مطابقة ودلالة انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة التزاما وجعل الاول تامة كيدا الثاني فكذلك هنا
يلزم أن يكون لم يقم كل انسان تامة كيدا بالنسبة الى لم يقم انسان وان كان نفي الحكم عن الجملة في الاول
مطابقة وفي الثاني التزاما الثالث أن قوله ان لم يقم انسان في قوة السالبة الكلية لا يصح لانه اذا عم كل
فرد فرد كانت سالبة كلية لافي قوتها وأجيب عنه بان اصطلاح المنطقيين ان السالبة الكلية ما كان
مسورا بلا شيء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاما لكن ذهب كبار من الاصوليين الى أن
عموم النكرة في سياق النفي معناه أن النفي فيها مطلق الحقيقة فاستأنم نفي الافراد فيحسن على هذا ان

يقال

من مراعاة ضميره وأيضا يلزم على مراعاة الضمير أنه لم يتحقق عموم السلب أصلا ولا قائل بذلك

فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس لان الموجبة المندولة المهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل واحد منها فاذا سورت بكل وجب أن تكون لأفادة العموم لالتا كيد نفي الحكم عن جملة الافراد لان التأسيس خبر من التاكيد ولو لم تقدم فقلت لم يتم كل انسان كان نفيا للقيام عن جملة الافراد دون كل واحد منها لان السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لو روي موضوعها في سياق النفي فاذا سورت بكل وجب أن تكون لأفادة نفي الحكم عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس

(قوله فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد) الجار والمجرور متعلق بنفي لا بالقيام أي فانه يفيد أن انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم في عموم السلب بلا حظ مطلقا وأن متعلق النفي فيه الافراد (قوله بخلاف ما لو آخر) ما زائدة كافي قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وفروع الجملة الاسمية جوابا للوكافي المعنى ومحدوف ان لم يحز كافي الرضى أي لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير نصبصاعلي بيان مخالفة التقديم والتأخير (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي المحكوم به كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد أي عن الافراد المجملة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كالأو وبعضا بل أقيمت على شمولها للأمريين (قوله لاعت كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الإيجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي وابطاح المقام ان تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظريهما انما هو لافراد لا للجملة أعني الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي أو متعلقا للنفي فان كان الاول (٤٣٥) فهو عموم السلب وان كان الثاني فهو سلب العموم

فادا قلت كل انسان لم يتم فعناه القيام انتفي عن كل فرد من افسراد الانسان فالقيام ملحوظ على وجه الاجمال والنفي متعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه واذ اقلت لم يتم كل انسان فعناه أن قيام كل انسان انتفي فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجمال بل ملحوظ تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد لانه رفع الإيجاب

فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان (بخلاف ما لو آخر) فمحمول يتم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد (عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيد للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التاكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون

(بخلاف ما لو آخر) المسند اليه في هذا التركيب (نحو) قولك (لم يتم كل انسان فانه) أي التأخير فيه (يفيد نفي الحكم) الذي هو القيام (عن جملة الافراد) أي عن مجموعها الصادق بالسلب عن البعض وهو تحقق فيحصل عليه معنى التركيب تفريقا بين التقديم والتأخير فيكون المعنى السلب عن البعض (لا عن كل فرد) كافي التقديم فترتكب ذلك التأخير ليفيد السلب عن البعض اذا اقتضاه المقام وقوله وقد يقدم ان أعيد الضمير على المسند اليه المعين في المثال بدليل قوله بخلاف ما لو آخر كانت قد التحققت وان أعيد على المسند اليه في الجملة فهي للتقليل لان هذا التركيب باعتبار غيره قليل وانما كان التقديم فيما ذكر لعموم السلب وشمول النفي والتأخير لسلب العموم ونفي الشمول النفي فقط أي لبيان ان هذا النفي لم يتم جميع الافراد ولا شملها جميعا بل البعض (لئلا يلزم) لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بان يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي (ترجيح التاكيد على التأسيس) ومعلوم يقال لم يتم انسان ليس سالبة كلية لا لفظا ولا معنى وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل وقد

الكلي ورفعه يتحقق بكل من السلب الكلي والجزئي وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئي ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك أن قول المصنف فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على أي يفيد أن الحكم على جميع الافراد انتفي والمراد بالجملة الافراد المجملة التي لم تعين بكونها كالأو وبعضا لا الهيئة الاجتماعية فتأمل (قوله يفيد عموم السلب) أي نفي الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد إلا سلب العموم) انما أتى بأداة الحصر في الثاني دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان عموم السلب من قبيل السلب الكلي وسلب العموم من قبيل السلب الجزئي والسلب الكلي مستلزم السلب الجزئي لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض الافراد فلذا لم يأت فيه بأداة الحصر لئلا يقتضي أن التقديم انما يفيد عموم السلب دون سلب العموم مع أنه لازمة بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب لاحتمال الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه بأداة الحصر وما قلناه من أن سلب العموم لا يستلزم عموم السلب لا ينافي ما مر من أن سلب العموم يتحقق عند عدم حصول المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك) أي وانما كان ذلك أي تقديم المسند اليه المسؤول بكل على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب وتأخير عنه مفيد لسلب العموم ولم يعكس الامر لاحتمال أن ينتهز لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس الخاصة

انه كما في المفاد وحاصل ما ذكره المصنف من الدلائل أن تقول لولم يكن التقديم مفيد للعموم النفي والتأخير مفيد للنفي العموم بل كان الامر بالعكس لازم ترجيح التأكيدي على التأسيسي لكن اللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيدي لان الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فلم يلزم مثله فقول الشارح مع أن التأسيس الخ اشارة للاستثنائية وقوله وبين لزوم الخ بيان للضرورة والشرطية وحاصله أن تقديم المسند اليه المنكر بدون كل نحو انسان لم يعم لسلب العموم ونفي الشمول وتأخير نحو لم يعم انسان لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا لتكون كل للتأسيس راجح للتأكيدي كيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفي وافادة التأخير لسلب العموم أمر لغوي والامور اللغوية (٢٠٤) انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال فقول ذلك القائل ان لا يلزم الخ دليل

لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبين لزوم ترجيح التأكيدي على التأسيس أما في صورة التقديم فلا لأن قولنا انسان لم يعم

أن التأسيس الذي هو انشاع معنى لم يكن حاصل قبل أرجح من التأكيدي الذي هو افادة ما قد حصل وانما يرجح التأسيس على التأكيدي حيث يحتمل ما المقام وأما ان عين المقام أحدهما تعين لاجل المقام لا لذاته والكلام في الترجيح الذاتي واللفظ الذي هو معروض افادة التأكيدي والتأسيس هنا اللفظ كل لا يقال حينئذ يقال أصل استعماله للتأكيدي فبرجح فيه خصوصاً لا بالنقول التأسيسي لذاته أرجح على كل حال فلا يقاومه استعمال لفظ كل فحيث لا مانع من التأسيس فالتأسيس أرجح جزماً لان الافادة خير من الاعادة والانشاء في طريق الاخبار خير من ارتكاب سبيل التكرار وهذا النوجيه من هذا القائل لبيان السرب بعد تحقق الاستعمال والافادة لا تثبت بالاستدلال العقلي وبين الزعم في التقديم أن قولنا انسان لم يعم مهملة موجبة معدولة أما هـ ما لها ظاهراً لان المراد من الموضوع مصدوقه لاحقية حتى تكون ذهنية كقولنا الانسان نوع واذا كان المراد الماسد فان في الجملة من غير ان يوجد سور يدل على كمينها كانت مهملة من السور الدال على الكمية وأما عدوله فلا لأن المحمول اقترن بحرف السلب والرابطة قبله اذ لا يمكن تسديرها بعد لم الشدة ارتباطها بالفعل فكانت معدولة المحمول واذا كانت كذلك كان معناها السلب عن جملة الافراد من غير تعرض لكتبتهم اولا

تقرر بما ذكرناه ان الاعتراضين الاولين على ابن مائث صحيحان لكن قد يقال ان لم يعم كل انسان وان كان نفيه عن الجملة تأكيدياً الدال عليه لم يعم انسان من نفي الجملة فهو تأسيسي باعتبار أنه أزال ما دل عليه لم يعم انسان من نفي القيام عن الافراد لان لم يعم كل انسان لم يتعرض للحكم على الافراد بنفي ولا اثبات ويرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها ان قوله ان المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية ممنوع لان الحكم في المهملة ان كان على الطبيعة كاذب اليه بعضهم فالمهملة ليست في قوة الجزئية ولا يلزم التأكيدي لان مدلول انسان لم يعم الطبيعة من حيث هي ومدلول كل انسان لم يعم الافراد وان كان الحكم في المهملة على الافراد كاذب اليه بعضهم فقد يقال ليست في قوة الجزئية لانه ان أراد ان معنى المسند اليه فيهما واحد فممنوع لان المسند اليه في السالبة الجزئية (١) مثل كل انسان قام فتأمل نفي

لغالب أو بالنظر انفس الامر وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذا لا اصل لعدم الاعتراض بالعارض الحكم فان قلت ما ذكره من أن الافادة خير من الاعادة معارض بأن استعمال كل في التأكيدي كذا كثر فالحمل عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد ممنوع لان استعمالها فيه مشروط باضافتها للضمير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية اهـ بحسب الحكم (قوله وبين لزوم ترجيح الخ) أي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن كان مفاد التقديم نفي العموم والشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبين مبتدأ خبره محذوف أي تذكره لك أو ظاهر (قوله أما في صورة التقديم الخ) أي أما لزوم الترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير (قوله فلا لأن قولنا انسان لم يعم) أي في المثال الاول قبل دخول كل

(١) قوله مثل كل الخ هكذا في الاصل وفي الكلام خلل ظاهر فخره كتبه معصمه

باطل لا يفيد شيئاً أجب بأن ذلك القائل متمسك في أصل دعواه أن المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخير يفيد سلب العموم باستعمال البلغاء لذلك والاستعمال دليل اللغة وأما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيدي الخ فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللناسبة بين التقديم والعموم وبين التأخير وسلب العموم (قوله لافادة معنى جديد) أي لم يكن حاصل قبله (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فيه نظر لان الاعادة قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال التأكيدي كما اذا كان المخاطب منكراً وليس معه ما يزيل انكاره فانه يحب التأكيدي والاعادة واجب بأن تكون الافادة خيراً من الاعادة بالنظر

(قوله موجبة مهمل) كلامه يقتضي أنه يتعين فيها ذلك ولا يصح أن تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك أن قدرت الرابطة بعد حرف السلب على حد قولهم في الانسان ليس يكتب انهما موجبة معدولة أن قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزأ من المحمول وسالبة أن قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط وأجيب بأن الرابطة لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لأن لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يجوز الفصل بينهما ما تعين أن تكون موجبة معدولة (قوله لأن حرف السلب وقع جزأ من المحمول) أي فهي موجبة معدولة المحمول وهذا الذي ذكره الشارح وجهه لقطي الفرق بين المعدولة والسالبة لكنّه جار في لم يقم انسان أيضا مع أنه سالبة على ما سياتي والتحقيق أن الحكم أن كان بسلب الربط فهي سالبة وإن كان بربط السلب فهي معدولة فالحكموم به في انسان لم يقم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي لم يقم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم (قوله مع أن الحكم الخ) هذان من تمة الدليل على أنها مهملة ولولم يذكره لوردت الطبيعية كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن (٤٣١) ليس الحكم فيها على ما صدق عليه

الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفرق بينهما أن المهمل لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق أي الافراد وأما الطبيعية فهي وإن كان لم يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد لكن ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة (قوله وإذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهمل (قوله يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد) أي عن الافراد مجملاته وانتفاء

موجبة مهمل أما الايجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا ينفي القيام عنه لأن حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما الاله مال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيه على ما صدق عليه الانسان وإذا كان انسان لم يقم موجبة مهمل يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لأن الموجبة المهمل المعدولة المحمول

لجزئيتها والمحقق منها السلب عن البعض كالجزئية ففادها فاد الجزئية والى هذا أشار بقوله (لأن الموجبة المهمل) من السور (المعدولة المحمول) كما في قولنا انسان لم يقم بخلاف معدولة الموضوع كقولنا لا قائم قاعدة فلا يبحث لنا عنها لانها في حكم الموجبة الحقيقية ففاد كل منه ما كمفاده فيها

الحكم عن بعض الافراد وطلق الشمول أعم من العددي والجموعي أو من المجموعي والمسندي اليه في المهملة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض فحينئذ كل انسان يحتمل كل فرد والمجموع وانسان لم يقم يحتمل البعض ويحتمل الافراد ولا يحتمل المجموع فقد أسست كل احتمال النفي عن المجموع فقد صارت للناسيس وإن لم تكن عامة في كل فرد فرد (قلت) وفيه نظر لان انسان لم يقم أفاد الحكم على المجموع أيضا فان قال انه باللازم قلنا فكل انسان لم يقم أفاده باللفظ ونقل الدلالة من اللازم الى موضوع اللفظ تأكيد كما سبق ومنها ان قوله دلالة كل رجل لم يقم على العموم انما كان لان الناسيس خير من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل وهو بعيد والذي يظهر ان دلالة على ذلك بالوضع * ومنها ان ما ذكره وينتقض بقوله ما انسان الا قائم فانه لنفي كل فرد ولو فاد ما كل انسان الا قائم كان كذلك لنفي كل فرد كما سياتي * ومنها أن هذا ان شئ لهم في السكر لا يعيش في المعرفة مثل كل ذلك لم يكن فان تعدد المذكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهي للتأكيد أيضا

قيام الجملة به بدق بعدم حصوله من بعض وجه عدم حصوله من كل واحد وأيًا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق فقول الشارح لا عن كل فرد أي فقط فلا ينافي قوله الاتي أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها ثم ان الاولى أن يقول يجب أن يكون معناها ثبوت نفي القيام عن جملة الافراد ليوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم فيها بثبوت عدم القيام والافتنى القيام عن جملة الافراد ليس معني الموجبة المهمل المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذي هو ثبوت عدم القيام لجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفائه وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي يجب أن يكون محمول معناها والمراد يجب أن يكون معناها أي اللازم لا المطابق واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على الناسيس على هذا البيان أفاده عبد الحكيم (قوله لأن الموجبة الخ) على لازم ترجيح التأكيد على الناسيس لانعكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التي ذكرها الشارح (قوله لأن الموجبة المهمل) أي وهي التي لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول أي التي جعل حرف النفي جزأ من محمولها كقولنا انسان لم يقم

(قوله في قوة السالبة الجزئية) أي وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض لمحول يقوم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية أعم من الموجبة المعدولة المهمة لأنها تصدق عند وجود موضوعها في الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة فإنها لا تصدق الا عند وجوده. وحينئذ فكيف تكون في قوتها وحاصل الدفع أن المراد أن في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كما في هذه التي مثل بها المصنف وهذا لا ينافي أنها عند عدمه لا تكون في قوتها بل أعم (قوله بمعنى أنهم ما تلازمان) أي أن معنى كون الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية أنهم ما تلازمان في الصدق أي التحقق فكما تحقق معنى أحدهما تحقق معنى الأخرى ثم إن ما ذكره الشارح من تلازمهما في الصدق بيان للواقع والافتي في ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله لمحول يقوم بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فعنها سلب القيام عن بعض أفراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفاءه عن كل فرد (قوله لأنه قد حكم في المهمة بنفي القيام) الاولى أن يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من أن الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفي القيام ويمكن أن يجاب بأن المراد بالنفي الانتفاء أي حكم فيها بانتفاء القيام (٤٣٣) على أن النفي مصدر المبنى للفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت

عدمه أو أن الباطن في قوله بنفي ليست داخلية على المحكوم بل المعنى حكم فيها بطريق نفي القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات أي أنه يفتقر في ضمن هذا النفي الحكم الذي هو ثبوت عدم القيام أفاد ذلك العلامة الفاضل (قوله عما صدق عليه الانسان) أي عن الافراد التي يصدق أي يحمل عليها الانسان حمل مواطاة (قوله أعم من أن يكون) أي ذلك الماصدق (قوله وأياتا كان الخ) ما زائدة وكان تامة والتنوين

في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع لمحول يقوم بعض الانسان بمعنى أنهم ما تلازمان في الصدق لأنه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته البعض

(في قوة السالبة الجزئية) أي المعدولة المذكورة في قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) قطعاً وذلك لأن مفهوم الجزئية السالبة سلب الحكم عن بعض الافراد كقولنا ليس بعض الانسان بقاتم وهذا المعنى يصدق عند انتفاء الحكم عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفاءه عن كل فرد وأيا ما كان يصدق النفي عن جملة الافراد أي عن مجموعها على طريق السلب المطل على الاثبات الكلي

تنبه في إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما قدمناه من الفرق بين سلب العموم في لم يقوم كل رجل وعموم السلب في كل رجل لم يقوم حق لا إشكال فيه واختلف في الاستدلال عليه على أقوال أحدها ما قدمناه مما ذكره المصنف وقد علمت ما فيه الثاني أن النفي متوجه الى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الاول الثالث قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فإن معناه لم يكن واحداً منهما وكذلك قول أبي النجم قد أصبحت أم الحيات تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

عوض عن المضاف اليه أي وأي حال ثبت وهو كون الماصدق المنفي عنه القيام بجميع الافراد أو بعضها يصدق الخ لأنه على التقدير الاول يكون بالنسبة وعلى الثاني يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض أي وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بيان للملازمة المهمة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية أي كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان أي الذي هو مدلول الموجبة المهمة المعدولة المحمول وكأنه قال صدقت أي تحققت الموجبة المهمة المعدولة المحمول وقوله في الجملة أي مجمل من غير تعرض لكيفية أو بعضية (قوله فهي في قوة الخ) تفريع على الدليل تشبيه أي فظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهم ما تلازمان في التحقق (قوله المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم المراد بالجملة الافراد مجملة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها أي المستلزمة لتكون المحكوم به على جملة الافراد منتفياً أو أن عن على حالها ملاحظة للنفي أي المستلزمة لتكون المحكوم به منتفياً عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الإيجاب الكلي كما يشير به تقرير الشارح وليس المراد أنها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لأنهم قد تحقق من غير تحقق النفي عن الهيئة الاجتماعية ألا ترى إلى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة قائم بالسالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الجمل عن الهيئة الاجتماعية قررته شيخنا العدوي (قوله لأن صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمة نفي الحكم الخ

(قوله عن جملة الافراد) أي عن الافراد المهمة بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها (قوله دون كل فرد) أي دون النقي عن كل فرد (قوله) وإذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله سابقا وإذا كان انسان لم يقم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعتبار كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الاولى أن يقول ثبوت عدم القيام (٣٣٣) عن الافراد بجملة الا أن يقال في الكلام حذف

مضاف أي محصل معناه أو المسراد معناه اللازمي لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب أن يصح الخ) قد يقال أن الضمير الراجع الى النكرة تنكرة كما صرح به الرضي وحينئذ فالضمير الذي في انسان لم يقم في المعنى تنكرة واقعة في سياق النقي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بعد دخول كل له لزم ترجيح التأكيد على التأسيس وأجيب بأن عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عاما نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير في يعلم عائدا على الرجل السابق وليس الضمير في يعلم معنى كل رجل أعاده العلامة عبد الحكيم (قوله) وأما في صورة التأخير أي وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد لعكس المقاد بالتأخير والتقديم في صورة التأخير (قوله لا سور فيها) تفسير لقوله مهمة (قوله) المقضية للنقي عن كل فرد) انما عبر هنا بالمقضية وبما صير بالمستلزمة لان السالبة

وأما كان يلزمه نفي الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منقيا عن البعض ثابتا للبعض وإذا كان انسان لم يقم دون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعتبار كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لنا كيد المعنى الاول فيجب أن يصح على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر ترجيح التأسيس على التأكيد وأما في صورة التأخير فلا نفي قولنا لم يقم انسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقضية للنقي عن كل فرد) فهو لا شيء من الانسان بقاء ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية

وانما قال المستلزمة لان مفهوم النقي عن البعض الذي هو مفاد السالبة الجزئية خلاف مفهوم النقي عن الجملة وانما قلنا في تفسير عن جملة الافراد أي عن مجموعها الخ احترازا عما يكون على طريق تسليط النقي على حكم المجموع كقولنا كل أهل البلاد لا يحملون الصخرة فليس من السلب عن الجملة الذي يكون في قوة الجزئية بل هو في حكم الشخصية ولا يعتبر فيها كلية ولا جزئية ولو كانت الشخصية في حكم الكلية من وجه آخر وقد تبين في غير هذا المحل وإذا تحقق ان النقي في الجزئية مستلزم للنقي عن الجملة وقد علم فيما سمر أن المهمة حاصلها ثبوت السلب لما صدق عليه الموضوع الموجود لان الموجبة مطلقا تقتضي وجود الموضوع فعند وجود هذا الموضوع كافي هذا المثال تتلازمان أعني الجزئية السالبة والموجبة المهمة المعدولة المحمول لانه كلما صدق السلب عن البعض الذي هو مفاد الجزئية السالبة صدق ثبوت السلب للصدق في الجملة الذي هو مفاد المهمة وكلما صدق ثبوت السلب للصدق في الجملة صدق السلب عن البعض وانما تكون السالبة الجزئية أعسم اذا لم يعرض وجود الموضوع اصدقه في عدم الموضوع دون الموجبة المعدولة لانها في اصطلاح الحكماء تقتضي وجود الموضوع فيحقق بهذا أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول كقولنا انسان لم يقم للسلب عن الجملة لاعتبار كل فرد فيعدورود كل على موضوعها يجب ان يفيد الكلام النقي عن كل فرد لاعتبار الجملة فيكون لفظ كل مفيد المعنى مجدد فيكون تأسيسا لذو أفاد الكلام بعد وروده النقي عن الجملة كان لفظ كل مفيدا للمعنى الحاصل قبلها فيكون تأكيد التأسيس خير من التأكيد لان الافادة خير من الاعادة كما تقدم هذا وجه لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس ان لم يفد تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وأما وجه لزومه ان لم يفد في التأخير سلب العموم ونفي الشمول فلا نفي قولنا لم يقم انسان مهمة سالبة أما سلبها فظاهر لان حرف الساب متقدم عن الموضوع فلا عدول فيها حتى تكون موجبة وأما اهمالها فلعدم وجود السور الدال على كمية الافراد مع كون الموضوع كليا وإذا كانت هذه القضية مهمة سالبة (والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقضية للنقي عن كل فرد) فقولنا لم يقم انسان

وسبب ذلك أن الحكم على كل فرد وقبل سببه في الحديث ان الله قال عن أحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فخواه بالتعيين أو نقي كل منهما وبأن ذا الدين قال قد كان بعض ذلك والموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية وفي البيت ان الشاعر عدل عن النصب الفصح الى الرفع الذي هو ضرورة عند سبويه وغيره مع عدم الضرورة وليس هذا الا لئلا يتركب ما ذكره والتحقيق في ذلك ما ذكره الوالد في تصنيفه في أحكام كل وهما أنا ذكره لمخصا قال لا بد من تقديم مقدمة وهو أن قولنا زيد قائم حكم على

(٥٥ - شروح التلخيص أول) الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوت بعض وعلى كل تقدير هذه تلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشارة باللفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصر بمكان نفي الحكم عن كل فرد فلذا عبر في جاتهم بالمقتضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله ولما كان هذا) أي الحكم بأن السالبة المهمة

في قوة السالبة الكلية وقوله مخالف لما عندهم أي لما تقر وعندهم وقوله من أن الخ بيان لما عندهم وهذا إشارة إلى وجه تعديل هذا الحكم بقوله لور ودموضوعها في سياق النفي وعدم تعديل كون الموجبة المهمة العدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله يدينه) أي ذلك الحكم بقوله الخ أي فيكون هذا مخصصا (٤٣٤) لقولهم المهمة السالبة في قوة الجزئية فاعندهم من أن المهمة السالبة

في قوة الجزئية انما هو في
غير ما موضوعها في سياق
النفي وهو نكرة غير مصدرة
بكل وهذا صادق بصور
ثلاث ما اذا كان موضوعها
معرفة نحو الانسان لم يقيم
او نكرة ولم يتقدمه نفي نحو
انسان لم يقيم او تقدمه نفي
واكن كانت النكرة مصدرة
بكل نحو لم يقيم كل انسان
فالمهمة السالبة في هذه
الصور في قوة الجزئية واما
لو كان موضوعها نكرة غير
مصدرة بكل واقعا في
سياق النفي فانها تكون في
قوة السالبة الكلية نحو
لم يقيم انسان (قوله لورود
موضوعها في سياق النفي
حال كونه نكرة غير مصدرة
بلفظ كل) أي وكل نكرة
كذلك فهي مفيدة عموم
النفي وأشار الشارح بقوله
حال كونه نكرة الخ الى
أن حكم المصنف بأن ورود
الموضوع في حيز النفي يفيد
عموم السلب مفيد بقيد
أن يكون الموضوع نكرة
وأن لا يصدر باللفظ كل ولا
كان مفيدا لسلب العموم
(قوله فانه يفيد) أي
النكرة في سياق النفي أو

الموضوع المتكررة في سياقاته
فأثبت أن لفظ كل الخ و دفع
غيرهما عند دخول كل وح
(قوله في هذا المقام) أي قام
أي نفي القيام عن كل فرد ونفي

بينه بقوله (لورود موضوعها) أي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه ضرورة غير مصدرية بلفظ
كل فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد وإذا كان لم يفهم انسان بدون كل معناه في الصيام عن كل فرد فإن
بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لنا كبد المعنى الاول فيجب أن يعمل على نفي التمام عن جملة
الأفراد لتكوين كل تأسيس معنى آخر وذلك لأن انظر كل في هذا المقام لا يبيد إذا أحسن معنى
فعند انقضاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة

[illegible]

زيد بالقيام وهي موجبة محصله وقولنا لا بد من كذا م' م' . . . دولة
ويشترط في القسدين وجوده موضوعها وقوله البصر زيد م' م' . . . يد
بعدم القيام والالساوت الموجبة المعدولة ولكن عند ادراك ما م' م' . . . وادراك
تصدق مع وجود الموضوع وعدمه والسالبة المحصلة لا تغير الم' م' . . . الموجبة المعدولة
ومدلول الـ البية المحصلة تقيض مدلول الموجبة المعدولة ايادى ذلك م' م' . . . يد كل انسان

الموضوع المتكررة في سياق المتن (قوله وذلك) أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملته وإذا كان كذلك فثبت أن لفظ كل الخ ودرج الشارح به عندما يقال أنه لا يلزم من نفي أحده هذين المعنيين نفي الآخر بل إن ثبت معنى أحدهما غيرهما عند دخول كل واحد من دفعه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين معنيين في أحدهما بل ثبت أن الآخر هو (قوله في هذا المقام) أي مقام دخولها على السند اليه المتكرر فمما أو مؤخر أو الحال أن المسند به هو المفعول به في المعية أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الأفراد

وفيه نظر لان النفي عن جملة الافراد في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة المهمة كقوله انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى انسان فاذا اضعف كل الى انسان وحول الاسناد اليه فافاد في الصورة
الاولى نفي الحكم عن جملة الافراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لا تا كيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد
لفظ آخر وما نحن فيه ليس كذلك

(قوله ان التقديم) اي للسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله اسلب العموم اي اسلب الجزئي (قوله التاخير) اي للسند اليه المنكر
نحو لم يقم انسان وقوله لعموم السلب اي السلب الكلي (قوله وفيه نظر) (٤٣٥) اي فيما قاله ذلك القائل نظرا من حيث الدليل

اعني قوله لا يلزم ترجيح
التاكيد على التأسيس
فالمصنف لم يمنع شيئا من
الحكم الذي ادعاه ذلك
القائل وانما اثاره في صحة
دليله ولذا رجع بعضهم ضمير
فيه لقوله لا يلزم الخ
وحاصل ما ذكره المصنف

والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد
دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجع دون التاكيد المرجوح (وفيه نظر لان
النفي عن الجملة في الصورة الاولى) يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد
في الصورة الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (انما افاده الاسناد الى ما اضعف اليه
كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) اي الى كل
لان انسان ما مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل
ايضا مفيد للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تا كيدا) لان التاكيد

ثلاث منوطات الاول مشترك
بين الصورة الاولى والثانية
وهذا المنع قد ابطاله
السارح واما المعان
الآخرون فخاصان بالصورة
الثانية (قوله يعني الخ)
عبر بالعناية في الموضعين
لكون المصنف لم يعبر فيما
سبق بعنوان الصورة الاولى
والصورة الثانية فحسني
المراد منهما اياه اتي بالعناية
هنا لان الصورة الاولى في
كلام المصنف محتملة لها مع
كل وبدونها والمراد الثاني
فالذا قال يعني وكذا يقال
فيما بعده (قوله الى ما
اضعف اليه كل) اي في
التركيب الاخر الذي لم

الكلام لسلب العموم وان اعتبر كل مسلطا على السلب كان لعموم السلب والقيد ان لا بد من تسليط
احدهما على الآخر لوجودهما في حكم واحد (وفيه نظر) اي وفيما ذهب اليه هذا القائل من
توجيه افادة تقديم كل وتأخير واحد المعنيين نظرو به يعلم ان المصنف لم يعترض الحكم وانما اعترض
التعليل على ما سطره في كلامه ووجه النظر ان بعد تسليم ان المهمة الموجبة المعدولة كقوله انسان لم
يقم تفيد النفي عن الجملة والسالبة المهمة كقولنا لم يقم انسان تفيد النفي عن كل فرد نقول لا يلزم من
افادة الاسناد الى كل للمعنى الاول في الاولى والمعنى الثاني في الثانية كون كل تا كيدا عند وروده في
الجمتين فيلزم ترجيح التاكيد على التأسيس وذلك لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) وهي
الموجبة المهمة المعدولة المحمول التي هي نحو انسان لم يقم (و) النفي (عن كل فرد في) الصورة
(الثانية) وهي السالبة المهمة التي هي نحو لم يقم انسان (انما افاده) اي انما افاد النفي المذكور في
الصورتين قبل ورود كل (الاسناد الى ما اضعف اليه كل) وهو في المثالين لفظ انسان (وقد زال ذلك
الاسناد) الكائن الى ما اضعف اليه كل المفيد للمعنى المذكور في الصورتين (بالاسناد اليها) اي زال الاسناد
الى ما اضيفت اليه كل بالاسناد الى كل واذا زال (ف) حينئذ (يكون) افادة المعنى باسناد آخر لا بالاسناد
الاول ولو كان المعنى المفاد واحدا والتاكيد لفظ افاد تحقيق ما افاده لفظ آخر موجود معه في اسناد واحد
ولم تكن كل مفيدة بهذا الوجه فلا يكون تا كيدا بل يكون (تأسيسا) لانه افاد معنى باسناد آخر ليس فيه
الترجيح احد التأسيسين على الآخر لا ترجيح التاكيد على التأسيس وهذا المنع متجه ان اريد بالتاكيد

سالبة محصلة معناها تقيض المعنى الموجبة المحصلة وهي قام كل انسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون
المحكم به في السالبة المحصلة تقيض قيام كل فرد ونقيض الكلي جزئي فيكون مدلوله سلب القيام عن

يؤثر فيه بكل (قوله وقد زال ذلك بالاسناد اليها) الضمير عائد على كل وانه لكون المراد اللفظة اوتاب لها بالكلية او الاداة اي
وشرط التوكيد ان يكون لاسناد واحد او ما هنا اسناد ان لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعتراض بان هذا الرد لا يناسب
قواعد المنطقيين لان الموضوع عندهم ما اضعف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تا كيدا ان
جل الكلام على المعنى الاول قبل دخولها او تأسيسا ان جل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بان المصنف بني كلامه في النظر
على اصطلاح التحويلين لكن انت خبير بان المستدل بني كلامه على اصطلاح المناطقة الاتريثا تقدم في صدر البحث من قوله قد
يقدم المسند اليه المقرون بكل قرره شيخنا العلامة العدوي (قوله لان التاكيد) اي الاصطلاح في حذف الصفة العلم بها

وإن سلطنا به نفي تأكيد قولنا لم يقم انسان اذا كان مفيد للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الافراد لا محالة فيكون كل في لم يقم كل انسان اذا جعل مفيد للنفي عن جملة الافراد تأكيداً كيداً لتأسيساً كما قال في كل انسان لم يقم فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس ثم جعله قواماً لم يقم انسان سالباً مهملته في قوة سالبة كلية مع السؤل مجموع موضوعها لوروده منكرة في سياق النفي خطأ

(قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر) أي في تركيب واحد واستناد واحد كجاء القوم كلهم لفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيد به القوم وما هنا ليس كذلك (قوله وهذا) أي لفظ كل ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى) أي وهو الذي عن كل فرد في الصورة الثانية والذي عن الجملة في الصورة الاولى وتوله حينئذ (٤٦٦) حول الاسناد الى لفظ كل (قوله وحاصل هذا الكلام) أي النظر ان الانسليم

لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيداً وحاصل هذا الكلام ان الانسليم انه لو جعل الكلام بعد كل على المعنى الذي جعل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التأكيد الاصطلاحى أما لو أريد بذلك أن يكون كل لفظة معنوية كان حاصله لا بد منه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا جلت) كل (على الثانى) أي على أفادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا من كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً) بل تأكيداً لان هذا المعنى كان حاصله لا بد منه وحينئذ لو جعلنا لم يقم كل انسان لمعوم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلاً بل انما يلزم ترجيح أحدهما كيداً من على الآخر

ما ذكر وهو الاصطلاحى بان يكون لفظ أفاد تحقيق ما أفاده لفظ آخر في اسناد واحد وان أريد بالتأكيد انقطاع عن التركيب أفاد الكلام بالاسناد الى غيره ما يفيد بالاسناد اليه ولا يتصور كون الاسناد الى كل تأسيساً لانه لو سقط واستند الى ما أضفت اليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه فلا تكون الا تأكيداً بهذا الاعتبار ولكن حينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) وهى السالبة المهمة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد) لوروده موضوعها منكرة في سياق النفي على ما تقدم (فقد أفادت النفي عن الجملة) أي عن المجموع الذى انما تحقق فيه النفي عن البعض وذلك لان السلب عن كل فرد يتضمن السلب عن البعض (فاذا جلت) كل (على المعنى الثانى) وهو النفي عن الجملة الصادق بالبعض فكان معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة الذى تحقق فيه النفي عن البعض لان نفي القيام عن كل فرد (لا يكون) كل هذا الحاصل (تأسيساً) لان

بعضهم ولذلك يقول المنطقيون ليس كل انسان بقائم سالبة جرتية وقولنا كل انسان لم يقم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد وقد تقرران مدلول كل انسان كل فردية كون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل انسان ليس بقائم سالبة جرتية لانهم انما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا ان مدلولها عند العرب الافراد فالحكم بالنفي على كل الافراد فهذا هو السرى الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك واستقام به كلام الافويين والنحويين وكلام المنطقيين ونظروا ان العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعتها الحجة ما تعجب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه وتحرروا من كل والحمد لله الذى وفقنا لنهيم ذلك اد كلامه وقد أردف ذلك

انه لو جعل الخ أي لانه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واستناد الى انسان فلا تأكيد حتى يلزم ترجحه على التأسيس (قوله ولا يتحقق أن هذا) أي المنع المشاره بقول المصنف وفيه نظر (قوله أما لو أريد بذلك) أي بالتوكيد (قوله كان حاصله لا بد منه) أي سواء كان الاسناد واحداً أو متعدداً (قوله فاندفاع المنع) أي الذى هو حاصل تنظير المصنف (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان المنع المذكور مندفعاً (قوله يتوجه) أي عليه ما أشار إليه بقوله أي فقط دون البحث السابق فخط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله فقد أفادت) أي لزم أفادتها النفي عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ووجه الزوم أن الخاص

يستلزم العام (قوله فاذا جلت كل) أي بعد دخوله (قوله حتى يكون) أي بحيث يكون حتى للتفريع (قوله بل تأكيداً) أي للمعنى المضاد بطريق الزوم (قوله لان هذا المعنى) أي نفي القيام عن الجملة (قوله كان حاصله لا بد منه) أي بدون كل (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصله لا بد منه (قوله لم يلزم ترجيح التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القيل السابق (قوله اذ لا تأسيس أصلاً) لان لفظة كل لما كيد على كل حال (قوله بل انما يلزم ترجيح أحدهما كيداً من) أي وهما تأكيداً كيداً للنفي عن كل فرد وتأكيداً كيداً للنفي عن الجملة واما اذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة فادخل دخول

كل فبعد دخول كل تكون لنا كيد سواء كانت النفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد فان جعلناها النفي عن كل فرد وهو عموم السلب لم
 ترجح أحدنا كيد بن وهو نأ كيد النفي عن كل فرد على النأ كيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد وان جعلناها النفي عن جملة الأفراد
 وهو سلب العموم لم ترجح أحدنا كيد بن وهو النفي عن جملة الأفراد على النأ كيد الآخر وهو النفي عن كل فرد وسيتخذ فلا يصح قول
 المستدل انه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة لانه لو حمل على النفي عن كل فرد لم يلزم عليه ترجيح النأ كيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا
 (قوله وما يقال) أي من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض المصنف أنا لا نسلم انه لو حمل كل على الثاني
 وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هو نأ كيد وحاصل ذلك الجواب أن لم يعم (٣٧٤) انسان مدلوله المطابق نفي الحكم عن كل فرد أو ما

النفي عن الجملة فهو لازم
 لان السلب الكلي يستلزم
 رفع الإيجاب الكلي فلو قلنا
 مدلوله بعد كل النفي عن
 الجملة كان مدلوله مطابقا
 فالنفي عن الجملة بعد كل
 مدلول مطابق والتزامي
 قبلها وحينئذ فلا يكون
 حمل لم يعم كل انسان على
 نفي الجملة نأ كيد لعدم اتحاد
 الداليتين (قوله اذ لو اشترط
 الخ) حاصل ذلك الرد أن
 اشتراط اتحاد الداليتين في
 النأ كيد وان نفع هنالك
 بعكز عليه ماسبق فلم يكن
 حائما المادة الشبهة بالكلية
 وتوضيحه أن ذلك القائل
 يقول ان انسان لم يعم نفي
 الحكم عن الجملة فاذا دخلت
 كل يجب أن تكون لنفي
 الحكم عن كل فرد ولا تجعل
 لنفي الحكم عن الجملة مثل
 انسان لم يعم اذ لو جعل مثله
 لزم ترجيح النأ كيد على
 التأسيس فلو كان هذا

وما يقال ان دلالة لم يعم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يعم كل انسان عليه بطريق
 المطابقة فلا يكون نأ كيد اذ لو اشترط في النأ كيد اتحاد الداليتين لم يكن كل انسان لم يعم
 على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة نأ كيد لان دلالة انسان لم يعم على هذا المعنى التزام

التأسيس معنى به اللفظ الذي لو سقط عن الجملة لم يبق فيه ما يفيد معناه ولا شك أن كلا على تقدير افادته
 النفي عن الجملة في هذه الصورة الثانية لو سقط أفاد ما أضيفت اليه النفي عن الجملة ضمنا أيضا فيكون
 كل نأ كيد على كل حال فلا يكون في الجمل المذكور ترجيح تأسيس على نأ كيد كما قال ذلك القائل
 بل ترجيح نأ كيد على نأ كيد لان كلا ان أفادت النفي عن كل فرد فقد صحت افادته بدونها صراحة
 لتكون المسند اليه نكرة في سياق النفي فتكون نأ كيد وان أفادت النفي عن الجملة فقد صحت افادته
 بدونها ضملا لان النفي عن كل فرد فيه النفي عن الجملة فتكون نأ كيد أيضا ولا يفرجها عن النأ كيد
 كون الافادة فيما اذا لم تكن كل ضمنية وفيما اذا كانت مطابقة لان حاصله اختلاف الداليتين
 ولو اعتبر ذلك في تحقق التأسيس ونفي النأ كيد كان كل انسان لم يعم اذا حمل على النفي عن الجملة تأسيسا
 بالنسبة الى قولنا انسان لم يعم المفيد لنفي عن الجملة كهو أيضا لان وجه الدلالة مختلف لان الاول
 فيه تحقق النفي عن الجملة صريحا والثاني مدلوله النفي عما صدق عليه انسان صريحا مستلزما
 للنفي عن الجملة فعليه يكون كل انسان لم يعم على تقدير دلالة على النفي عن الجملة تأسيسا لاختلاف
 الداليتين ولا يقول بذلك القائل وأنت خبير بأن المنع الاول المردود بعم الصورتين والمنع الثاني
 يختص بالثانية ولقائل أن يقول ليس هنأ نأ كيد على كل حال واتمنا هذا العدول عن اطباب
 وتطويل الى ايجاز اذ ليس هنأ الأجملة واحدة يستفاد منها بدون كل ما يستفاد منها مع هذا أني بهامع
 كل كانت تطويل أو بدونها كانت ايجازا والمعنى واحد وليس هنأ القطان يؤكدا أحدهما الآخر لا أفرادا
 ولا تركيبا ولو تصور في مثل هنأ نأ كيد كان كل تطويل نأ كيد ولا يقول به أحد فليس هنأ اسناد قبل
 كل زال بها ولا كان لغیرها معها فامت مؤكدة وهذا يتأيد به الرد الاول بل يغني عنه نعم عند المنطقيين
 أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وعلى كل حال فليس هنأ اسنادان وعليه تكون كل إمات نأ كيد
 أو تأسيسا لان الاسناد واحد فليتمل ثم أشار الى بحث آخر وهو ضعيف في توجيه هذا القائل فقال

بفوائد تتعلق بما نحن فيه وغالب ما سأذكره في هذه المسئلة هو من كلامه ذلك

القائل يشترط في النأ كيد اتحاد الداليتين لورد عليه أن انسان لم يعم معناه المطابق ثبوت النفي عن انسان تأ أي عن بعض مبهم ويلزمه
 النفي عن الجملة فدلالة انسان لم يعم على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام وعلى فرض لو جعلنا كل انسان لم يعم لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم
 ترجيح النأ كيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يعم على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فيلزمه أن يكون ليس هذا
 من باب التوكيد مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على أن ذلك القائل لا يشترط في النأ كيد اتحاد الداليتين (قوله لم يكن
 الخ) أي وقد جعل فيما سبق نأ كيداف هذا الجواب وان نشعه هنأ لا يتبعه لما تقدم (قوله لنفي الحكم) أي ثبوت نفي الحكم عن الجملة
 (قوله على هذا المعنى) أي النفي عن الجملة وقوله التزام أي لان مدلوله المطابق ثبوت النفي عن انسان تأ ويلزمه النفي عن الجملة

لأن التكرار في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعها سالبة كلية فكيف تكون سالبة مهمة ولو قال
 لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل فبعد الخلاف ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها ثمة ثبات مطلوبه في السورة الثانية دون
 الأولى لجواز أن يقال فائدة في الالة على نفي الحكم عن جملة الافراد بالمطابقة واعلم ان ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي
 مبنية للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهورة وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلف في النفي ان أدخلت حيزه
 ر قوله ولأن التكرار الخ هذه مناقشة فظنية مع صاحب التعليل في التسمية فقط واعتبر من عليه بمخالفة اصطلاح النجوم والمناقشة
 واردة على قوله لأن السالبة المهمة في قوله الكلي لو ردد موضوعها الخ وحاصله أن التكرار المنفية اذا عمت كانت قضية لهذوبة عما
 سالبة كلية لا مهمة فتسمية ذلك القائل لها مهمة لا يصح فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهمة فقوله كما ذكره هذا القائل
 راجع للنفي (قوله لانه قد بين فيها) أي في القضية التي وقع موضوعها تسمية عامة وقوله من الافراد أي من أفراد الموضوع
 أي وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لا مهمة (٤٣٨) (قوله والبيان) أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بد من

مبين بصيغة اسم الفاعل
 وقوله ولا محالة أي وقطعا
 ههناشي بدل الخ أي وهو
 وقوع التكرار في حيز النفي
 وقوله سوى هذا أي سوى
 الشيء الدال على كمية
 الافراد لا خصوص لاشئ
 ولا واحد متسلا في السلب
 الكلي بل المراد بالسورما
 يشمل قرينة الحال ووقوع
 التكرار في حيز النفي وقول
 بعض المناطقة ان السور
 هو اللفظ الدال على كمية
 الافراد فهو إما تعريف
 للسور اللفظي أو مراده
 اللفظ المذكور وما يقوم
 مقامه (قوله وحينئذ)
 أي وحينئذ أردنا بالسور
 ما يدل على كمية الافراد
 وان لم يكن لفظا يندفع ما
 قبل اعتذارا عن صاحب

(ولأن التكرار المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهمة) كما ذكره هذا القائل لانه
 قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد من مبين ولا محالة ههناشي يدل
 على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع ولا نفي بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قبله ما
 مهمة باعتبار عدم السور وقال (عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخل في حيز النفي

(ولأن التكرار المنفية اذا عمت) بسبب ورودها في سياق النفي فلا مانع من التعميم مع قرينة ارادته (كان
 قولنا لم يقم انسان) الذي معناه ذلك القائل سالبة مهمة (سالبة كلية) لعموم حكم السلب فيها (لا)
 سالبة (مهمة) كما سمعنا ذلك القائل وذلك لأن المهمة في الاصطلاح ما يحتمل التعميم والتبعيض وإذا نفي
 فيها التبعيض وعليها تحمل في المعقول ولهذا يقال المهمة في قوة الجزئية وهذا القائل بين بما ذكره من
 ورود موضوعها في سياق النفي عمومها ومتى وجد ما أفاد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المنفية سور العموم
 ادلا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا فلا ينفعه الجواب بأن تسميتها مهمة باعتبار عدم وجود السور
 المخصوص فيها ادلا يختص بالسور بشئ بل كل ما أفاده العموم ولو كان غير مفيد انما فهو سور وأنت
 خير بان هذا البحث في التسمية ويجوز التجوز فيه كما أشيرنا اليه فيما تقدم فهذا البحث اغضى لاه عنوى
 فليتأمل ثم أشار الى كلام عبد القاهر في تقرير مفاد كل مع النفي وهو يشمل ما تقدم وينضم من بعده
 حكما ولو بحث تعليلا لقل (عبد القاهر) أي قال عبد القاهر (ان كانت) لنبذة (كل داخل) أي
 موجودة (في حيز النفي) وذلك

من (وقال عبد القاهر الخ) ش هذا الكلام المنقول عن عبد القاهر موافق في الحكم لما قاله ابن
 مالك إلا أنه مخالف في الاستدلال وانما اخبر المصنف ليتبين انه انما ارد بهما تقدم الدليل ولم يرد المدلول
 ثم في كلام عبد القاهر تحريروا هو أن كلان كانت في حيز النفي بان أخرت عن أدائها الن كانت لفظ الشمول
 للنفي كل فرد مثل قوله

القبيل في تسميتها مهمة وحاصله أن قول المعارض وهو المصنف هذه القضية أعني لم يقم
 انسان قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لا
 أنما بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظا يدل على ذلك ولم
 يوجد هنا لفظ دال على ذلك تسميتها مهمة لعدم السور وحاصل دفع ذلك الاعتراض أننا لا سلم أن القضية التي بين فيها أن الحكم
 مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الموجود في كتب النجوم أن
 المهمة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهمل في بيان كمية أفراد الموضوع أي لم يبين فيها أن الايجاب أو السلب لكل أفراد
 الموضوع أو بعضها والكلي هي التي بين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك أو بغيره كوقوع
 التكرار في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قبل وقد تقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره

بأن قدم عليها القطا كقول أبي الطيب * ما كل ما يتنى المرء يدركه * وقول الآخر * ما كل رأى الفتي يدعو إلى رشد *

صاحب القيل السابق وحينئذ فائدة أعادته قلت فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق وأن الباطل دليله وأنه لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول كذا أجيب وفي ذلك الجواب نظر لأن هذا معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبية على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو صحيح فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لأن تقديم النفي على كل كافٍ لم يبق كل إنسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد بالنفي عن البعض فقط وبغير ذلك النفي عن بعض الأفراد والتبوت لبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فينبغي ما العموم والخصوص فلا يراد السؤال من أصله على أن في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة لابدت في كلام صاحب القيل السابق إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند إليها وكلام الشيخ عبد القاهر أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في أعادته هذه القوائد الأربعة (قوله بأن آخرت) أي لفظاً ورتبة وقد مثل (٤٣٩) المصنف الثاني فيما يأتي بقوله كل الدراهم لم آخذ

(قوله أولاً) أي بأن كانت

معمولة للابتداء (قوله ما كل

الخ) يحتمل أن تكون

ما مجازية وأن تكون

تعميمية فعلى الأول تكون

كل معمولة لاداة النفي لا على

الثاني لأنها عليه معمولة

لعاملها وهو الابتداء

وهذان صورتان أعني

ما إذا كانت معمولة لاداة

النفي أو غير معمولة وعلى كل

حال الخبر فعل (قوله

تجري الرياح الخ) هذا

دليل على ما ادعاه في الشطر

الأول وذات لأن كون

أرباب السفن يشبهون

جريان الرياح لسميتهم مع

السلامة معلوم وربما جاءت

الرياح مخالفة لشهوتهم

باجريان لما فيه عظيمهم

أومشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون

مخالفات شهواتهم الجريان مع السلامة

وحيث فلا معنى لقوله تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي

تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم إلى عكس

المراد فالسبب مع وما واقعة على حالة ثم إن أسناد الشهوة للسفن مجاز على أي أهل

السفن هو وألم أن قوله تجري الخ قضية هامة في قوة الجزئية فاندفع ما قبله من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيد قوله ما كل

الخ لا يسح أن يكون له لاله فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما مجازية ويصح الرفع على أنها تعمية والخبر على كل حال اسم فها بان

صورتان أعني ما إذا كانت كل معمولة لاداة النفي أو غير معمولة والخبر فيها اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي

(قوله الظاهر) أي المتبادر وإنما كان هذا متبادراً لأنه عطف صفة على مثابها (قوله وليس بسديد) أي لما فيه من عطف الخناس

على العام بأو وهو ممنوع (قوله لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضرب في شموله لذلك نفسه بوجه قوله بأن آخرت عن أداته

بأن آخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي أو لا وسواء كان الخبر فعلاً

(نحو) ما كل ما يتنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متنى المرء حاصل (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخله وليس

بسد لاداة الدخول في حيز النفي شامل لذلك

(بأن آخرت) لفظاً أو حكماً (عن أداته) أي أداة النفي وتشمل أداة النفي ما يصح عملها في كل كما المجازية

وما لا يصح كالم وان وسواء حينئذ كانت مبتدأ أو خبرها فعل (نحو) قوله

(ما كل ما يتنى المرء يدركه) * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو كانت مبتدأ أو خبرها

اسم كقوله ما كل ما يتنى المرء حاصل بالرفع والنصب على أعمال ما أو أفعالها فان قيل الشطر الثاني في

البيت دليل على ما ادعاه في الأول فان كون أرباب السفن يشتهون جريان الرياح لسميتهم مع السلامة

معلوم وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم بجريانها لما فيه عظيمهم أو مشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون

ولكن ما معنى قوله تجري الرياح بما لا يشتهون فان المقدار أن تجري بانها مخالفة لشهوتهم لأن جريانها يأتي

بشيء مخالف لشهوتهم قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم

إلى عكس المراد فليفسهم (أو) كانت كل (معمولة للفعل المنفي) باداة من أدوات النفي ويشمل عمل

الفعل عمله في ما على أنها فاعل أو مفعول مقسداً أو مؤثراً عن الاداة أو وكذا لا أحد هما لأن العامل

في المؤثر كعامل في التأكيذ وعلى أنه غايه بذلك ككونه مجرورة أو ظرفاً ونائباً أمثلة بعض هذه الأقسام

ما كل ما يتنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

هذا على تقدير رواية الرفع وقد جوز فيه ابن جني النصب على أنهما فعل على شريطة التفسير فعلى هذا

يكون من القسم الآخر وسنكلم عليه إن شاء الله تعالى وكذلك إذا كانت معمولة للفعل المنفي ولك أن

أومشقتهم فلم يدركوا ما يشتهون أن قوله تجري الخ يفيد أن جريانها آت بشيء مخالف لشهوتهم مع أن المراد أن جريانها لا يكون

مخالفات شهواتهم الجريان مع السلامة وحيث فلا معنى لقوله تجري الرياح بما لا تشتهي السفن قلت المراد أنها تجري مع الحالة التي

تخالف شهوتهم وهي كونها ذاهبة بهم إلى عكس المراد فالسبب مع وما واقعة على حالة ثم إن أسناد الشهوة للسفن مجاز على أي أهل

السفن هو وألم أن قوله تجري الخ قضية هامة في قوة الجزئية فاندفع ما قبله من باب عموم السلب وهو مخالف لما يفيد قوله ما كل

الخ لا يسح أن يكون له لاله فتأمل (قوله حاصل) بالنصب على أن ما مجازية ويصح الرفع على أنها تعمية والخبر على كل حال اسم فها بان

صورتان أعني ما إذا كانت كل معمولة لاداة النفي أو غير معمولة والخبر فيها اسم (قوله أو معمولة للفعل) أي أو الوصف بدليل ما يأتي

(قوله الظاهر) أي المتبادر وإنما كان هذا متبادراً لأنه عطف صفة على مثابها (قوله وليس بسديد) أي لما فيه من عطف الخناس

على العام بأو وهو ممنوع (قوله لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك) أي ولا يضرب في شموله لذلك نفسه بوجه قوله بأن آخرت عن أداته

والحال أن المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى الثاني لما تقدم أن المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي أي الربوبي

وقولنا ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقدير بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها لأن العامل يرتفعه التقديم على المفعول كقولك كل الدراهم لم آخذ

(قوله وكذا الوعطف الخ) أي ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتمل أن جعلت المتدرج هو الماعطوف حذف وبقى معمولة وهو الذي صرح به في المطول مقتصر عليه لكن يرد على هذا الثاني أن فيه فسادا آخر وذلك لأن حذف العامل المعطوف وإبقاء معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر * علمها تنادوا به باردا * كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انفردت بعطف عامل الخ (قوله شامل له) أي لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أو فلاول نحو ما (ع ع) أخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل متبني المرء حاصل (قوله اللهم الخ)

وكذا الوعطفها على آخرت بمعنى أو جعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم الآن ينحصر التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو ناكدا لاحدهما أو غير ذلك (لنحو ما جاء القوم كلهم) في تأكيده الفاعل (أو ما جاء كل القوم) في الفاعل وقدم التأكيده على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ

في كلام المصنف ونحن نعمل بالباقي فعمولة على هذا التقرير بمعطوف على قوله داخلية ويحتمل أن يكون على تقدير فعل محذوف معطوف على قوله آخرت والتقدير أو جعلت معمولة للفعل وعلى كل تقدير يرفق الكلام تداخل مع ما في الوجه الثاني من التكافؤ في عطف عامل محذوف مع بقاء معمولة وانما قلنا به التداخل لأن المراد كما قررنا التأخير لفظا أو حكما كونها معمولة لا يخرج عنهما وأما محل الكلام الأول على ما لا يكون فيه الفعل عاملا بشهادة المثال السابق فإن الفعل فيه ليس عاملا في كل أو على ما يكون فيه التأخير لفظا أو حكما لا يدخل فغير سديد لأن المثال لا ينحصر والتأخير الحكمي حكمه حكم اللفظي ولو اندفع التداخل عما ذكر لم يرد تداخل أبدا لا مكان اندفاعه بمثل ذلك التأويل فاما كونها معمولة للفعل المنفي مع كونها ناكدا كيد الفاعل (فتمو) قولك (ما جاءني القوم كلهم) أما كونها فاعلا فكقولك (ما جاءني كل القوم) أما كونها مفعولا فكقولك (لم آخذ كل الدراهم أو) قولك (كل الدراهم لم آخذ) الأول في المفعول المؤخر والثاني في المقدم وأما كونها ناكدا لاحد المفعولين فكذلك لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ وأما كونها مجرورا أو ظرفا فكقولك ما حررت بكل القوم أو ما سرت كل اليوم وقدم تثنيها على كيد الفاعل لأن الأصل في لفظ كل ورودها لتأكيده كيد مع كون الفاعل عمدة ومثل بل ليتأني التقديم عندهم معها كل ولا بخلاف ما

تقول إذا كانت معمولة للفعل كانت في حيز النفي فلا ينبغي أن يجعل اسمها بآس وكونها معمولة لا ماعلى جهة الفاعلية نحو ما جاء كل القوم وعبد القاهر مثله بما جاء القوم كلهم وفيه نظير لا كالا يست معمولة

القوم أو ما سرت كل اليوم (قوله وقدم التأكيده) أي قدم المصنف المثال الذي فيه كل فاعلا لأن الكلام في تثنيها كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه أظهر من عمله في التأكيده (قوله لأن كلا أصل فيه) أي في التأكيده لا في النفي وهذا لا ينافي أن الفاعل أصل في نفسه وإن غير كل من أدوات التأكيده أول فيه أيضا فاندفع ما يقال إن ظاهره يقتضي أن كلا أصل في التأكيده وأن غيرها كاجعين فرع عنها وليس كذلك (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بأن آخرت عن أداته بناء على قول السراح السابق اللهم الخ لأنه حيث يشذ يكون مثلا لقول المصنف أو معمولة وأما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد التأخير الرئي لا اللفظي (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار إلى أن المصنف ترك المثال التأكيده اعتمادا على فهمهما مما سبق

وان أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن معمولة للفعل المنقى توجه النقي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو البدين أقصرت الصلاة

(قوله كل محتال) أي متكبّر مهجّب وقوله نفور أي كثير الفخر على الناس بغیر حق (قوله كل كفار) أي جاحد بتصریم الزنا وقوله أثيم أي كثير الأثم كذا في الفري (قوله كل حلاف) أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل الرأي والتعيز أو حفيظ عند الناس لأجل كذبه كذا في الفري وأورد الشارح (٤٤٣) هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه إشارة إلى أن

التمهي كالنسي في الحكم السابق (قوله بأن قدمت على النبي الخ) فيه إشارة الى أن النسي المستفاد من

لغة ولا موجب له في
القيء أعني الدخول في حبز
النفي فينبى وجود النفي
في الكلام مع تقدم كل
عليه ولا يرد أن انتفاء
الدخول في حبز النفي قد
يكون بانتفاء النفي من
الكلام أصلاً فلا يصح
حينئذ بقاء قوله عم النفي
على إطلاقه (قوله ولم تقع
معمولة الخ) قيده ليخرج
كل الدراهم لم آخذ فإنها
مقدمة على النفي لكنها
معمولة للفعل المنفي ولو زاد
ورتبة بعد قوله لفظاً لاستغنى
عن قوله ولم تقع الخ تأمل
(قوله اسم رجل الخ) المراد
بالاسم اللقب أي أنه لقب
لرجل من الصحابة اسمه
الخزرج أو العر باض بن

كل رجل أفاد علق الضرب بعضهم وكذلك في الوصف من كل ليس الصائم كل رجل ليس أرب
كل أحمد قلت وأفادة ذلك الشبوت للبعض فيه نظر وإن ثبت ذلك فهو عطفه وماله من تفسير
موضوع اللفظ (قوله والإعم) أي أن لم يكن كل في حيز النفي عم. فراد كقوله صلى الله عليه وسلم

كان أضيف أي يعمل بكتابه عليه على السواء (قوله أفصرت الصلاة) أي الظهر والعصر كما في رواية مسلم والبخاري والفرل بأنها إحدى الأشياء وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتي العشاء والمراد إحدى صلاتي وقت العشاء وهما من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية أبي هريرة صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشاء في الحديث وهو تركه في مقام ذي اليسدين وقال أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليسدين بعضهم ذلك فدان قال النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم أبو بكر وعمر فقال أحق ما يقوله ذو اليسدين فقال نعم فقام عليه الصلاة والسلام وأمام الصلاة ثم دعا بهما فقال هو

أم نسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يكن واحدا منهما لا القصر ولا التسيان

(قوله بالرفع) أي لا بالنصب يجعل أقصرت كما كرمت فاعله نهي النبي (قوله فاعل) أي لا نائب فاعل يجعل أقصرت مبنيا للجهول وانما أتى بهذا الضبط دفعا لما يتوهم أن الصلاة مفعول أقصرت يجعله كما كرمت لماسبته لقوله أم نسبت أو نائب فاعل يجعل أقصرت مبنيا للهول اذهذا لم يثبت عند الشارح رواية (قوله كل ذلك لم يكن) فيه دليل على أن من قال ناسيا لم يفعل وكان قد فعله أنه غير كاذب لأن كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرماني إن قيل لاجاز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد في ظني لم يصح رد ذي الدين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بل بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين أن المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الامر وإذا كان المراد ذلك فلا يحسن أن يكون كلام ذي اليسدين رد القول كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لأن المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذي (٣٤ ٤٤) اليسدين الكون في نفس الامر وإذا لم يتحد المحمول

فلا تناقض فلا يصح الرد وأجيب بأن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فبين ذوي الدين أن الظن لم يطابق نفس الامر واعتراض بأن ظن الخطأ نقص وهو لا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأن ظن الخطأ وكذلك التسيان انما يكونان نقصا في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بامور الدنيا وأما اذا كانا من الله لاجل تعيين الاحكام للامة فلا يكونان نقصا والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث اني لا أنسى ولكن أنسى لأن سن أي ليس من طبعي التسيان كما هو طبع من

بالرفع فاعل أقصرت (أم نسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والتسيان على سبيل شمول النبي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم ما يتعين من أحد الامرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بأن الكائن أحدهما والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذوي اليسدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت لبعض انما ينافي النفي عن كل فرد

(أم نسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن) فقوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن لما كانت كل فيه خارجة عن حيز النبي أفادني التسيان والقصر معافوه في قوله أن يقال لاشئ من ذلك الواقع كما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر ويدل على أن المراد عموم السلب زيادة على هذا الوجه الواردان السائل انما يسأل عن التعيين بعد اعتقاده ثبوت أحد الامرين المرديينهما في السؤال فالجواب المطابق لسؤاله تعيين أحد الامرين ولم يوجد في الحديث أو نفي كل من الامرين تخطئة للمستفهم وهو الموجود في الحديث وأما جملة على أن المجموع لم يقع بل وقع أحدهما من غير تعيين فيقتضي كون الجواب لم يفد السائل اذ لم يدل على زائد على ما عنده وكذلك يدل على أن المراد العموم قول ذي اليسدين بل بعض ذلك وقع لانه فهم عموم النبي لكلا الامرين فلذلك قال بعض ذلك وقع وهذا عري يفهم مدلول الخطاب كما هو فتعقبا بما ذكر أن الحديث لعموم السلب

كل ذلك لم يكن وقد تقدم الكلام عليه ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل وهو سلب عموم سعة قد لها فرعا (تبيينه) اذا قلت انتني كل رجل أو كل رجل منتف أو نفيت كل رجل فعموم النبي حاصل ويكون النفي لكل واحد لانه متوجه على معنى كل وهو كل واحد لا الاستغراق والاستغراق الذي أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت اليه كل فان قلت كل رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد

لا يتحفظ بشغل الفكر بامور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله لا شرع قرر ذلك شيخنا العلامة العدي عليه سبحانه الرحمة والرضوان (قوله هذا قول النبي الخ) هذا ايضا فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ (قوله لوجهين) على لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والتسيان ومما يدل على هذا المعنى أيضا ما ورد في بعض الطرق لم أنس ولم تقصر وخبر ما فسرته بالوارد (قوله أو بنفيهما جميعا) أي وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لأحد الامرين فلم أن مراده نفي كل منهما (قوله تخطئة المستفهم) أي في اعتقاده الثبوت لأحدهما (قوله لا بنفي الجمع بينهما لانه) أي المستفهم عارف أي مقتضى ثبوت أحدهما وإذا كان كذلك فلا يصح أن يجاب به لانه لم ينفه فائدة والحاصل أنه اذا قيل أزيد قام أم عمرو فانه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال قام عمرو وأبني كل منهما بأن يقال لم يقوم واحد منهما ولا يجاب بنفي الجمع بان يقال لم يقوم معا بل القائم أحدهما لان هذا الجواب لا يفيد السائل شيا لانه عالم أن أحدهما قائم ولم يعلم عينه فكذلك هنا لا يصح أن يكون مراد النبي لم يقع جميعا أي بل الواقع أحدهما لانه لا يصلح جوابا (قوله أن الثبوت لبعض) أي الذي هو موجبة جزئية وقوله انما ينافي أي يناقض النفي عن كل فرد أي الذي هو السالبة الكلية

وقول أبي النجم قد أصبحت أم الخبار (٤٤٤) تدعى * على ذنبا كله لم أصنع ثم قال وعنده ذلك أنشد

لا النبي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النبي عن كل فرد (قوله) أي قول أبي النجم (قد أصبحت أم الخبار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

وهذا الحديث الشريف ورد فيه اشكال وهو انه قال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين فيما تحقق أنه وقع بعض ذلك وهو خلاف القصر كل صلاته فسجد بعد السلام فلم يحسب انظارا قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع حيث دل على عموم السلب لم يطابق ما في نفس الامر وهذا الاشكال لا يرد على مذهب من يجوز الخلف في القول الذي ليس من باب ابلاغ الوحي وهو مذهب غير مرضي وأما على مذهب من لا يجوز الخلف في القول ولو سهوا فقد أجيب بأن النسيان المنفي بهذه الكلمة هو النسيان الذي نفاه عن نفسه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع حيث قال اني لا أنسى ولكن أنسى لأن أي ليس من طبعي النسيان كما كان من طبع من لا يتحافظ بشغل الفكر بأمور الدنيا ولكن أنسى بشغل الفكر بالله تعالى لأن الكلام حينئذ صدق والنسيان المنفي هو الذي دل عليه ظاهر كلام السائل وهو النسيان المعتاد الحاصل بشغل القلب بأمور الدنيا أو المنفي لفظ النسيان تأديا والمثبت بقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول السائل هو الممكن ثبوته الذي لا ينافي به كلام السائل وهو النسيان الطبيعي المعتاد (١) أو المنفي لفظ النسيان تأديا فإنه على هذا يقول لم يقع مني ما هو ظاهر لفظ من النسيان الطبيعي النبوي أو من لفظ النسيان المنافي للأدب وقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول ذو اليمين رجوع الحقيقة وهو وجود مطلق النسيان الذي يكون بالتنسية الصحيحة في حقه صلى الله عليه وسلم أو رجوع إلى الله وتوكله سواء الأدب اللفظي المنهي عنه ليرتب على المعنى ما شرع فيه ونسب المرجوع إليه إلى الذي اليمين لأن لفظه ولو فهم عن ظاهره يقبل جملة على المراد بان يكون التقدير أم نسبت بالتنسية فيكون قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يقع زجرا عن الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول رجوع للمعنى الممكن وجوده في نفس الامر الذي لا ينافي به كلام السائل كل المناقاة بحسب الباطن والتأويل فتأمله وأجيب أيضا بان نفي النسيان باعتبار الاعتقاد أي في طبعي لا نسيان ولا قصر فطابق الظن في نفي القصر دون النسيان وهذا أول نفي الخلف في القول ولكن يقتضي جواز الخلف في الظن ويقتضي ذلك الجواز الخلف في الاخبار الظنية والصواب المتزبه للمقام الاعظم عن كل ذلك فالوجه الجواب الاول وقد أجيب بغير هذا مما هو مذكور في محله (وعليه) أي وعلى افادة التقديم عموم النبي (قوله) أي أبي النجم

(قد أصبحت أم الخبار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع)

فقوله كله مرفوع بالابتداء وعدل عن نصبه بقوله لم أصنع ليخرج عن حيز النفي فيفيد عموم السلب فالمحكوم به مستغرق أي اسم فاعل ومدلول كل مستغرق أي اسم مفعول وسواء كان المحكوم به اثباتا أم نفيا كالاحباب المعدول محموله ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم لأن معناه ان نفي كل ذلك فالنفي محكوم به على كل فرد نعم جميع أفرادها وفي قولك لم يقع كل رجل دخل النبي على قام كل رجل وقام هو المستند وكل رجل مستند اليه فقبل دخول النبي دل قام على شمول القيام بخفاء النبي لسلب الشمول فزال استغراق المحكوم به وهو القيام كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد تنبيهه علم مما سبق التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أو لا فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالنصب فهو سواء في استغراق كل فرد ولو نصب على الاشتغال فكذلك قال والله لا نثبت الكلام على كل وحكمة بالنفي عليها لأن لم أصنعه في معنى تركه كأنك قلت تركت كله لم أصنعه فان قدرت منه بتركه متقدمة على كله أو متأخرة أو لم أصنع متأخرة محذوفة أو لم أصنع المنطوق فهو عموم سلب وان قدرته

وقول أبي النجم بدأت بكل كنت قد نبت النبي عليه وسلطت الكلمة على النسيان وأعلمتها فيه وأعمال معنى الكلمة في النبي يقتضي أن لا يشذئي عن النبي فأعرفه هذا لفظه وفيه نظر وقيل انما كان التقديم مفيد للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب طرق المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات وفيه نظر أيضا لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل انسان كاتباً مفيدة لنفي كاتب هذا ان جل كلامه على

(قوله لا النبي عن المجموع) أي عن الهيئة الاجتماعية الذي هو سلب جزئي وحيث شذوذ اليمين انما قال النبي بل بعض ذلك قد كان لعلمه أن النبي مراده نفي كل واحد من الامرين فلو كان ليس مراد النبي نفي كل فرد لم يصح أن يكون قول ذي اليمين بل بعض ذلك قد كان رداه وما يقال انه يمكن أن مراد النبي النبي عن المجموع ونفي المجموع صادق بنفي كل واحد ونفي أحد الامرين مع ثبوت الآخر وانذا اليمين قد أخطأ في فهمه مراد النبي عليه السلام ففهم

معمولا

انه أراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال على انه عليه السلام أراد نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد

(١) قوله أو المنفي لفظ النسيان تأديا وهذا الجمل مكررة مع صدر العبارة كما ترى كتبه محمده

مراده أن التقديم بقيد
 سلب حقوق المعلوم عن
 كل فرد والتأخير بقيد
 سلب حقوقه لكل فرد
 اندفع هذا الاعتراض
 لكن كان مصادرة على
 المطلوب وأعلم أن المتمد
 في المطلوب الحديث وشعر
 ألى النجس وما نقلناه عن
 الشيخ عبد القاهر وغيره
 لبيان السبب وثبوت
 المطلوب لا يتوقف عليه
 والاحتجاج بالخبر من
 وجهين أحدهما أن
 السؤال بأم عن أحد
 الأمرين لطلب التعيين
 بعد ثبوت أحدهما عند
 المسكلم على الإبهام فخواه
 إما بالتعيين أو بنفي كل
 واحد منهما وثانيهما
 روى أنه لما قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل ذاك

(قوله برفع كله) أى على أنه مبتدأ خبيرة جملة لم أصنع والرابط محذوف لا يقال إن في الرفع تهية العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح في المعنى وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لانه نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل السارح في مطوله عن سيديويه ان قول الشاعر ثلاث كلهن قتلن عمدا برفع كلهن بدل على جواز التركيب المسذ كورأفاده الفغزى (قوله من القنوب) أشار بذلك الى أن ذنبا

برفع كله على رءوفى لم أصنع شيئا تدعبه على من الذنوب

فنعناه لم أصنع شيئا ندعيه على أم الخيلار وليس المراد قطعنا في بعض الذنب وإثبات البعض وأبو النجم
عربي فصيح يستدل باستعماله ولكن يرد كما قبل على هذا أن عدوله إلى الرفع لا يتعين أن يكون لكونه
معمولا لم أصنع متقدمة فهو سلب عموم ولذلك يقدر تركت كله لم أصنعه فلو نصبت ولم تأت بضمير فقد
علم مما سبق أنه إذا وقعت معمولة تفيد سلب العموم فقطضي ذلك الاطلاق أنها هذا السلب العموم
فقط كقولك لم أصنع كله لأنه إن كان معمولا لفعل سابق فعامله متقدم أو لماطوق به فلم أصنع في قوة
التقدم لأنه عامل لكن في كتاب سيبويه عند ذكر كله لم أصنع أن قال وهذا ضعيف أي حذف الضهير
وهو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخجل به تزل أضمار الهاء كأنه قال كله غير
مصنوع اه وهو يقتضي أنه لا فرق بين الرفع والنصب في التقدير كله غير مصنوع ويلزم منه أن
النصب أيضا يفيد عموم السلب فيه بكل البعد جل كلام سيبويه على أنه فهم ما السلب العموم وقد اختار
الوالد صحة ما قاله سيبويه وجهه على ظاهره وعاله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها كل فرد فعاملها
المتأخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول تشوق الى عامله تشوق سامع المبتدئ الى الخبر
فكان كله لم أصنع منصوبا ومرقعا سواء في المعنى (فرع) انا قلت صنع كل فرد منتفأ ولم يكن لم
يدل على نفى كل صنع بل على نفي الصنع المستغرق لانه المحمول على كل قبل دخول السلب فانهم ذلك فانه
قد يحتمل ويظن انه لا محل تقدم كل على النفي يحصل عموم السلب وذلك انما يكون اذا كان مدلولها محكما
عليه بالنفي والحكم بالنفي على محمولها الاعلى موضوعها غير ان الصيغة محتملة لذلك وغيره * (فرع) انتهى
كالنفي فلا تضرب كل رجل معناه لا تضرب المجموع ولذلك قالوا وقال والله لا كنت كل رجل انما
يحدث بكلامهم فلو كلم واحد لم يحدث وهذا وان لم يكن نهيا فهو في حكمه فان قلت قوله تعالى ولا
تقتلوا النفس وقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم ثبت الحكم فيه لكل فرد قلت بقريئة او يجعل الاداة
والاضافة للجنس فان قلت فما تصنع في قوله تعالى والله لا يجب كل محتال خور وخور من قوة تعالى ان
الله لا يجب كل خوران كفور وقوله تعالى ان الله لا يجب من كان محتالا خورا وقوله تعالى ولا تطع كل
حلاف مهين قلت السلب عن المجموع أهم من السلب عن كل فرد فقدي دل دليل من خارج على عموم
السلب خلافا لعبد القاهر * (فرع) هذه الاحكام السابقة لا تختص بها كل بل غيرها من صيغ العموم
كذلك في الغالب فنظر كل انسان لم يقم الرجال لم يقوموا في النفي وان الانسان لن يفسر في الاثبات
ومن قام فاكرمه وتفسير لم يقم كل انسان لم يقم الرجال ولم يقم من في الدار أو الرجل مراد به العموم
وان كانت كل أدل على التفصيل من غيرها وقد حققنا هذا الموضوع في شرح مختصر ابن الحاجب امام
يقوم انسان فلا يقال تأخرت فيه صيغة العموم وهي النكرة عن النفي لان النفي هو صيغة عموم النكرة
فلينأمل * (فرع) ماذ كرناه لا يختص بصيغ العموم بل كل ما دل على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك
فاذا قلت ما رأيت رجلا أو ما رأيت رجلين أو ما رأيت رجلا أو ما رأيت زيدا وعمرا كل ذلك سلب
للمجموع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب * (فرع) ما قدمناه من أنه اذا تقدم النفي على كل لا يفيد
الاستغراق هو فيما اذا لم ينتقض النفي بالا فان انتقض قبل المحمول فالاستغراق باق كقوله تعالى ان كل
من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا فهو للعموم السلب وسبه ان النفي للمحمول وما بعد الا
لا يسقط النفي عليه لانه مثبت وهو في المفسر مستند لقبليها وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفي
والاستثناء وعلى قياس هذا ما كل أحد الا قائم وما كل ذلك الا يكون وكذلك لو كان ما بعد الاستثناء مثل
ما كل رجل الام يقيم وان وقعت الابدالمحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل انسان قائم الا في الدار

ذكر مقامه بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق الاثبات أو ان ذنباً اسم جنس يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام

أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان تقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أفرغ التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم
الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك فأنم زيد وضرب عمر أزيد فان فأنم وعمر المخرجان التقديم عما كالأعلى من كون هذا
مسنداً ومرفوعاً بذلك وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله وتقديم لأعلى نية التأخير ولكن أن ينقل الشيء عن حكمه إلى حكم ويجعل
له أعراب غير أعرابه كإني اسمين يجعل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخرة خبراً فيقدم تارة هذا على هذا وأخرى هذا على هذا كقولنا
زيد المنطلق والمنطلق زيد فان المنطلق لم يقدم على أن يكون منروكاً على حكمه الذي كان عليه مع أنه خبر فيكون خبراً بمبدأ كقولنا
على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ وكذلك في تأخير زيد في وأما (٥٤٧) تأخير المقتضى المقام تقديم المسند
هذا كله مقتضى الظاهر

(وأما تأخير المسند إليه) أي تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسجي ويانه (هذا) أي الذي
ذكر من الحذف والمذكور الانهيار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحذف

وانما عدل عنه لما ذكر فليتاقل (وأما تأخير المسند إليه) أي المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسباق
إن شاء الله تعالى بيان ما يقتضي تقديم المسند قبل تأخير المسند إليه وفي هذا إشعار بأن الخبر ليس
من مقتضى الحال بل هو لازم مقتضاه وتليسه به في أن لا ينصرف في مقام هذه مقتضيات الأحوال
والخطب سهل (هذا) يحتمل وهو الأظهر أن يكون إشارة إلى ما تقدم من المذكور والحرف والاضمار
وغير ذلك من مقتضيات الأحوال ويكون قوله (كله) تأكيداً لقوله (مقتضى الظاهر) خبره
ويحتمل أن يكون على تقدير أي الأمر هذا ويكون قوله كلاً مبتدأ ومقتضى الظاهر خبره وعلى كل

لم يتم كل رجل يقتضي قيام البعض وليس كذلك بل مسكوت عنه ولازم في قوله تعالى والله لا يحب كل
مخالخفور ونحوه وكذلك في نحو ولا تقنوا أنفس التي حرم الله الأباقي الرابع عشر أن قرأهم
الحكم عن كل فرد فيفيد النفي عن الجملة وقيل الخطيبي أنه لا يثبت بنفسه وانما يثبت بالضرورة لا يمنع
وبالنتي عن الأمر في بعض الصور لا يلزم منه النفي عن الجملة لأن قولنا ليس كل رجل يحمل
الضرورة العظيمة صادق باعتبار الأفراد كذب باعتبار الجملة فقد صح النفي عن الأفراد ولم يصح
عن المجموع فالنفي عن الأفراد لا يلزم من الجملة بخلاف نفي الأفراد فإنه يستلزم نفي الجملة
الخاص عشران قول عبد التاخر إما أن تكون في حيز النفي أو جمول الفعل المنفي تقسم متداخلة
لأنها إذا كانت جمولة لفعل المنفي كانت في حيز النفي وتجب أن تكون في حيز النفي محله وهو المنفي فقط
والنكرة المنفية أقوى في الدلالة على المبرم من النكرة في سبأ أو المنفي ولذلك قال لا يثبت في الأمر
الافكار أن السكر في سياق النفي لا تعني نعم وانما تعني مسكرة المنهية من راحة تأخير المسند
تقديم المسند) ش أي تأخير المسند إليه يكون لقيام بسبب مقتضى تقديم المسند وسبب
إن شاء الله تعالى ص (هذا كله مقتضى الظاهر

ما يأتي فان فأن هلا أن بالسكان مداراً إلى ما يأتي على ما لو يكون حلاً في يومه لا ما في يومه
فأجاب كما أفاده العلامة يس نعلاس الأمل أن المذهب المتأخر لا إلى أن لا يثبت في يومه لا ما في يومه
وانما هو من ضرورياتها ولو أوزمها ووقته في الحال فما هو المقدم له من ذلك فيجوز ويصح جعل التأخير مقتضى التأخير
وانتقديم المسند لازماً له (قوله أي الذي ذكرنا) فيه إشارة إلى أن الأمر باسم التأخير من حيث هو لا من حيث هو
المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما عود خلاف مقتضى الظاهر حيث ورد اسم التأخير موضعاً فيقولون وضع
الجمع تنهياً على أن جعل الأحوال المتقدمة بحسن لبيان ولطف المزج واحد أو زيادة أو انقضاء كونه من حيث هو
وهي ذلك إلى صفة القرب إلى انقضاء الظاهرة بسبب ولا أن يقول هو أقساماً من حيث هو كالأصلية من حيث هو
المقامات) منعاً ذكر وفيه جمع من أواخر الظاهر في زيادة التأخير إلى أن لا يثبت في يومه لا ما في يومه
ومقابلها لما مات بالذكور والخلفاء ولا يمارى في ذلك من مقابلة إليه بأية من ذلك من حيث هو لا ما في يومه
(قوله كلاً مقتضى الظاهر من الحال) نية بإيراد كلاً تأكيداً أو مبتدأ على أن المشار إليه محدد وأما أن لا يكون هو الأمر الذي

وقد يخرج المسند اليه على خلافه في موضع المضمرة موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جري ذكر لفظاً أو قرينة حال نعم رجلان يدوبش
وجلا نعم ومكان نعم الرجل وبش الرجل

اراد الكلام مكيفا بكيفية متساوية كان ذلك الامر الداعي ثانياً في الواقع او كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الامر
الداعي الى اراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الامر ثانياً في الواقع فقط فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص
من الحال وحيث أنه يكون مقتضى ظاهر الحال (٤٤٨) أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي على خلاف مقتضى ظاهر لاقضاء الحال ايام (في موضع المضمرة
موضع مظهر تقولهم نعم رجلا زيد) مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الابداء لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه

حال فافراد اسم الاشارة خلاف مقتضى الظاهر لان المتقدم متعدد والعدول عن صيغة البداهة هي ذلك
الى صيغة القرب وهو هذا الالغاء الى ان مقتضى الظاهر قريب ثم لا يتخلو ما في التأكد بكل مقتضى
لكون كل فرد مما تقدم مقتضى الظاهر من التسامح لان من جملة ما تقدم ما ليس من مقتضى الظاهر
ككون الخطاب غير معين وكثرة بل المنكر كغيره وغير ذلك ومقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال
فان كل مقتضى ظاهر مقتضى الحال ولا ينعكس الا جزئياً لان مقتضيات الاحوال مقتضى باطن الحال
والى ذلك اشارة بقوله (وقد يخرج الكلام) أي يجري (على خلافه) أي خلاف الظاهر لا قضاء
اسأل ذلك الخلاف لعروض اعتبار آخر اللفظ من ذلك الظاهر (في موضع المضمرة) بسبب ذلك (موضع
مظهر) ومعلوم ان الاصل وضع كل من المضمرة والمظهر مكانه (كقوله نعم رجلا) فان قال نعم
نعمه غير رجل ولم يتقدم له ما دلالات القرينة عليه حتى يكون جارياً على أصله من مقتضى
الظاهر فهذا الكلام وضعوه (مكان) أي موضع (نعم الرجل) ومقتضى هذا أن معنى المضمرة
نعم رجلا هو معنى المظهر في نعم الرجل وهذا اختلاف في اللام في الرجل هل هي للابتداء أم هي
في نه من فرد ما بهم الوجود على ما في ادخل في السوق حيث لا يخرج خارج فيكون معنى قولهم اللام
في فاعل نعم الجنس أقم "لاشارة الى الجنس اليهودي الجملة" في نمن زرد اريد هذا بيانه
بمخصوص معز وباشي والجموع وهي لاشارة الى الجنس لغة المبالغة في المدح لكونه مخصوص هو
الجنس الجامع لجميع الافراد وعليه يجاب عن تخصيصه بمعين بان المانع من التخصيص هو ارادة الجنس
حقيقاً لا اراءه ادعاء لدى هو لقدمنا وعن تخصيصه بالمتن والجموع بان المراتب ليس المتن وحسن
الجموع لا الجنس المفرد وعلى الاول يكون المعنى أن المدح وح زرد ن امراد ايسر المعنى في الذهن
وعلى الثاني يكون المعنى ان المدح هو الجنس المدح في الدهن الجامع بجميع الاراد بالغة
او ذكر المخصوص في ماسر الايام بعد الالهام المناسب لوضوح باب نعم لان المدح العام
من غير تخصيص يخص بهنا ونما انهم يفسرون تفسيراً مكررة في قرانهم نعم رجلا مع كون لا عقل

وقد يخرج الكلام على خلافه في موضع المضمرة موضع المظهر (الخ) ش أي ما ذكرناه من هذا الامر
هو الجري على مقتضى ظاهر أي مقتضى القياس الوصفي وقد يخرج المسند اليه على خلافه في موضع
المضمرة موضع المظهر والمراد بعرض المظهر ان تقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلا زيد نعم رجلا

(قوله كقولهم) أي العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند اليه لفظاً أو نقدياً (قوله نعم رجلا مكان نعم الرجل) وكان
أي ونعم رجلان مكان نعم الرجلان ونعم رجلا مكان نعم الرجل (قوله وعدم قرينة تدل عليه) أي بخصوصه وفيه اشارة الى ان الواجب
لا ضميراً أحداً من إمامة قدم المرجع أو قرينة تدل عليه فإذا قلنا كالمقتضى الظاهر والابان بالاسم الظاهر لا بالان. نعم نعم
الرجل مقام اظهر لعدم وجود الاسمين الذين يقتضيان لانهم اذا قلنا نعم رجلا زيد اشارة الى ان المسند اليه كان كلاماً مضمراً على
خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر اللفظ من ذلك الظاهر وهو حصول الالهام ثم التفسير المناسب بوضع هذا الباب للمدح
والتم العامين أي من غير تعيين خصلة

على قول من لا يرى الاصل زيد نعم رجلا وهو وبش رجلا

(قوله عائد الى متعلق معهود في الذهن) أي الى شيء معقول في الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شيء صادق بأن يكون رجلا أو أكثر أو امرأة أو أكثر فإذا أتى برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعلق دون شخصه فما زال الابهام حاصلا في الجملة فإذا ذكر المخصوص به ذلك تعين شخصه وانما اعتبر في ذلك المتعلق كونه مبهما لاجل أن يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعني باب نعم وقوله عائد الى متعلق الخ في كلام غير واحد من النحاة كالدماميني أنه عائد على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسرا له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيره بلا واسطة تفسيره لمربعه (قوله معهود في الذهن) أي لا في الخارج وهذا أحد قولين في الضمير والقول الثاني أنه للجنس والقولان مبنيان على القولين في آل من قولنا نعم الرجل الواقع فاعلان نعم المحل محل الضمير فقبل إنها العهد وقبل إنها الجنس واعتراض القول بأن الضمير للجنس بثلاثة أشياء الأول أن الجنس لا يهيم فيه فلا يناسب تمييزه الثاني أن الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه يقال نعم الرجلان (٥٤٩) زيدون الثالث أنه يخصص بعين كزيد مثلا وهو

غير الجنس وأجيب بأن من جعلها للجنس أراد الجنس الادعائي لا حقيقة وحينئذ فالابهام موجود

كافي المعهود الذهني وضح تفسيره بعين وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا إشكال لأنه ثني أولا أو جمع ثم عطف بلام الجنس (قوله والزم تفسيره بنكرة) أي لا بعرفة وما في صحيح مسلم من حديث جابر من أن ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه يساق الحسد إلى أن قال ثم يحييهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فبذره منه وفيه قول نعم أنت فخرج

وهذا الضمير عائد الى متعلق معهود في الذهن والتميز تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلق وانما يكون هذا من وضع المضمير موضع المظهر (في أحد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره

فهنا المشار اليه بالالف واللام لان النكرة كافية في الاشعار بعوم الجنسية المفيدة للدح الذي لا يخصص بخبر له وكلما وجد ما أفاد الغرض فالزائد عليه ملغى لكن ما تقرر من أن نعم رجلا زيد مثلا مما وضع فيه المضمير موضع المظهر انما يتحقق (في أحد القولين) وهو القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وأما القول الآخر وهو القول بأن المخصوص مبتدأ والخبر جملة نعم رجلا فيحتمل أن يكون الضمير على هذا القول في نعم عائد على المخصوص فيكون الضمير في محله فيجري الكلام على مقتضى الظاهر ولكن على هذا الاحتمال وهو كون الضمير عائد على المخصوص يلزم ثبته ان كان مني كذا رجلا زيدان وجمعه ان كان جمعا كنعم ورجلا لا زيدون ولم يرد الامفردا وبجواب عن هذا بان فعل هذا الباب لوجوده وعدم تصرفه حتى ادعيت فيه الاسمية الجامة له خواص فيحصل أن يكون من خواصه أفراد الضمير وهو ظاهر وانما قلنا يحتمل لا مكان ان يدعى على هذا القول أيضا أن الضمير عائد على متعلق ذهنا هو معنى اسم الجنس ويكون الربط بين الجملة والمخصوص حاصلا بكون ذلك المتعلق صادقا على المخصوص فيكون الكلام جاريا على خلاف مقتضى الظاهر أيضا لكن عليه يكون من باب جعل المضمير العائد على غير معين مكان العائد على معين لامن باب وضع المضمير موضع المظهر فليفهم

وكان أصله نعم الرجل وزيد خبر مبتدأ أي هو زيد أو مبتدأ محذوف خبره أي زيد هو أما إذا قلنا زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب لان الضمير يعود على متقدم في الرتبة وهذا الذي ذكره هو مثال فان كل ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلامه زيد اذا جوزه قام وكالحجور ورب

(٥٧ - شروح التلخيص أول) ذلك الحديث على أن يكون فاعل نعم ضمير مستتر فيها ميم بنكرة محذوفة بدل عليها السياق أي نعم فانتا أو نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالدح (قوله ليعلم جنس المتعلق) أي فقط دون شخصه فيحصل الابهام فإذا أتى بالمخصوص به ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فانها يعلم شخص المتعلق كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين كذا قيل وتأمله (قوله وانما يكون هذا) أي نعم رجلا (قوله في أحد القولين) أي المشهورين فلا ينافي أن هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف (قوله في قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله أي قول من يجعل الخ) أي وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد المدح وفي المخصوص أقوال ثلاثة في اعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) أي لانه لما تقدم ذكر الفاعل بهم اندرس سؤال عنه عن هو فأجيب بقوله هو زيد

(قوله فيجتمل عنده أن يكون الخ) أي وعليه فلا يكون نعم رجالا زيد من هذا الباب أعني باب وضع المضمير موضع المظهر أي ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى المتعقل الذهني لا على زيد المبسود وعليه فيكون من هذا الباب كذا قبل وفيه نظر أنه على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع المضمير المبهم العائد على غير معين مكان المضمير العائد على معين لأن باب وضع المضمير موضع المظهر كذا قال يس وفي الاطول ما وافقه غان قلت على هذا الاحتمال أين الرابطة التي يربط الجملة الواقعة خبرا بالجملة الداخلة الرابطة العموم الذي في الضمير الشامل للبند الخ في صورة الذاعل المظهر فكانه قبل زيد نعم هو أي مطلق أي الذي زيد من جلته فزيد كمرتين أو لا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا على المخصوص فيلزم تشبيه الضمير بوجهه إذا كان المخصوص منقضي أو مجموعا مع أنه ليس كذلك (قوله حيث لم يقل نعم) أي في قولك نعم رجلان الزيدان وقوله ونعموا أي في قولك نعموا رجلا الزيدون (٤٥٥) (قوله لكونه من الأفعال الجامدة) المشابهة للأسماء الجامدة فهي ضعيفة وإذا

كانت كذلك فلا تتصل بأجزاء الملا بتقلها ويرد على هذا التعليل أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل به بالرجوع فتأمل (قوله مكان الشان أو القصة) لفونشر مرتب يعنى كقولهم هو مكان الشان وهي مكان القصة فهو راجع إلى الشان المفعول وهي راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لأن القصة والشان هو مضمون الجملة بعد لما فقول المصنف مكان الخ يشير إلى أن التذكير باعتبار

فيجتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديره أو يكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقل نعموا ومن خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم هو أو هو زيد عالم مكان الشان أو القصة) فالأضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان انما يثبت إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم

(و) (كرقولهم) أيضا في وضع المضمير موضع المظهر (هي أو هو زيد عالم مكان الشان أو القصة) زيد عالم أما وضع هو مكان الشان في قولهم هو زيد عالم فوارد ما وضع هي مكان القصة في قول المصنف هي زيد عالم فهو بالقياس على قولهم هي هندة لمحة وانما ثبت رئيسهم جملة لأن المضمير عائدا على القصة في المذهب لا على المؤنث فقيس عليهم ما هي زيد عالم لأن مفاد الضمير فيه قصة كهما وانما قلنا ليس لأن تأنيث الضمير فيما يراى به القصة مخصوص عند العرب بما فيه مؤنث غير فضلة وغير شبيهة بالفضلة كالمثاليين وخصوه بذلك للسان كلمة اللفظية لا لكونه عائدا عليها كما ذكرنا واحترزنا بغير الفضلة والشبيهة بها من المحو قولهم هو زيد بنى غرقه هو القرآن كان معجزة لأن معجزة شبيهة بالفضلة انصبه فلا يثبت الضمير فيهما ثم أشار إلى الوجه الذي به يقتضى المقام إقامة المضمير مقام المظهر فقال وانما يوضع ضمير وكالعمول لأول المتنازعين وكذا إذا بدل منه المفسر أو جعل خبره وقوله هو أي زيد عالم يريد ضمير الشان مثل قل هو الله أحد أصله الشان الله أحد وقوله أو هي زيد عالم صريح على رأي البصريين أما الكوفيون فعندهم أن تذكر هذا الضمير لازم ووافقه ابن مالك واستثنى ما إذا وليه مؤنث أو مذكرة شبهة بمؤنث

الشان والتأنيث باعتبار القصة فإن قلت كيف يصح هو زيد عالم متلامع أو أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا نلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا تحتاج رابط لأن فائدة الرابط أن يربط الخبر بالمبتدأ لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالأداة فقام بوجودها رابط لم تربط بالمبتدأ والجملة المفسرة للضمير الشان عين المبتدأ فهي في حكم المفعول لا تحتاج رابط فالعنى الشان أن الحدث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج الرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قوله لي زيد منطلق (قوله لعدم التقدم) أي لعدم التقدم لسند إليه يقتضى إيراد اسم ما طاهر أو إرادته ضميرا محالفا لمقتضى الظاهر الآن الحال يقتضيه لعروض اعتبار الأسماء ثم التفسير (قوله واعلم الخ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو أو هي زيد عالم المقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله على أن الخ) متعلق بمحذوف أي جار على أن ضمير الشان انما يثبت الخ وفيه إشارة إلى أن ضمير الشان والنحو واحد في المعنى وانما اصطلاحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيهة بالفضلة فإن الضمير يثبت ويقال له ضمير القصة والأذكر ويقال له ضمير الشان (قوله إذا كان في الكلام) أي في الجملة المفسرة للضمير (قوله غير فضلة) أي ولا شبيهة بالفضلة وذلك كقولك هي هندة لمحة فانها لا تسمى الإصطلاح وانما أثبت الضمير بقصد المطابقة اللفظية لأن مفسره ذلك المؤنث لما عرفت أن مرجعه قصة المعقولة ففسره الجملة بتمامها واحترز بالفضلة والشبيهة بها من نحو انما بنيت غرفة وانما كان القرآن معجزة لأن معجزة شبيهة بالفضلة لتسببه فلا يثبت الضمير فيها بل يقال إنه في المثاليين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة ولا شبيهة بها لأن الضمير موصوفهم فلا تراعى مطابقتها

ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بنى مستظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيمكن المستوع بعد في ذهنه فضل تمكن وهو السرفى التزام تقديم ضمير الشأن والقصة قال الله تعالى قل هو الله احد وقال انه لا يفلح الكافرون وقال فانها لانعى الابصار

للفضلات (قوله مجرد قياس) أى قياس على قولهم هي هند مليحة بجامع عود الضميرى كل الى القصة مجرد عن الاستعمال والسماع وحينئذ لا يصح قول المصنف وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع (قوله فى (٢٥١) البابين) أى باب نعم وباب ضمير الشأن (قوله

ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع) انقلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشأن يحصل بقولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الاضمار بالتشويق قلت هذا ممنوع اذا السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو اجابا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا أن له مرجعا فى ذهن المتكلم وأما أن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الابهام فى الاسم المظهر مثل الضمير وحينئذ فلم يتحقق فيه التشويق ثم ان ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشويق انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير وملح وطرف تحجب مراعاتها ولولم يحصل بالفعل وربما يؤخذ من ذلك أن ما راعيه البليغ يكنى فيه تخيل وجوده وعلى كل حال فلا بد من كون المفسر مما له خطر اذا تمكن فى النفس اهادنلا يجرى هذا الاعتبار فى نحو نعم ذبا بالظائر ولا فى نحو هو الذباب يطير فان قبل هذا التمكن كيف كان غرضه مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الاغراض الراجعة الى المتكلم أو السامع أو اليهما قلت قد يكون فى حفظ مفسر الضمير أو تعظيمه صلاح للتكلم أو الخطاب أو كليهما فكون المقام معام التمكن فافهم * ثم أشار الى عكس ما تقدم فقال

مجرد قياس ثم علل وضع المفسر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أى يعقب الضمير أى يحجب على عقبه (فى ذهن السامع لانه) أى السامع (اذالم يفهم منه) أى من الضمير (معنى) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب ولا يفتى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع

الغيبه مكان المظهر (ليتمكن ما يعقبه) أى ليتكن ما يحجب على عقب الضمير (فى ذهن السامع) وانما اقتضى الاضمار قبل الذكر التمكن (لانه) أى لان السامع (اذالم يفهم منه) أى من الضمير (معنى) لكونه ضمير غيبه لم يتقدم له معاد (انتظره) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير وهو ما يعين المراد منه فاذا جاء بعد الانتظار والتشويق كان وقوع فى النفس وذلك لان حصول العلم بعد التشويق فيه لذة العلم ودفع ألم الشوق واللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من مجرد اللذة الحاصلة بدونها وهذا ظاهر فى ضمير الشأن مثلا وأما باب نعم فلم يعبه فيه ما ذكر لان السامع ما لم يسمع المفسر لا يعتقد أن ثم ضمير ينتظره مفسرا واقضاء الفعل عند سماعه لفاعل ينتظره أو يجب انتظارا بوجوب التمكن لم يختص بسباب نعم ولا بالضمير وما يقال من ان القرينة قد تدل على ان ثم ضمير ينتظره معاد غير مستقيم لان القرينة ان دلت على معاده وبذلك علم أن ثم ضمير فهو مقتضى الظاهر والألم تصفق دلالتها وانما اختص الاضمار بالتشويق لشدة ابهامه بخلاف نحو الشأن كذا فقد فهم منه مدلوله ولو جليا فلم يشتد فيه الابهام كما فى الضمير فلم يتحقق التشويق ثم ان ما عللوا به التمكن من الانتظار والتشويق انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلا ولا قائل بأن مفسر الاضمار قبل الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير وبه علم ان هذه ملح وطرف تحجب مراعاتها ولولم يحصل بالفعل وربما يؤخذ من ذلك أن ما راعيه البليغ يكنى فيه تخيل وجوده وعلى كل حال فلا بد من كون المفسر مما له خطر اذا تمكن فى النفس اهادنلا يجرى هذا الاعتبار فى نحو نعم ذبا بالظائر ولا فى نحو هو الذباب يطير فان قبل هذا التمكن كيف كان غرضه مطابقا لمقتضى الحال وهل هو من الاغراض الراجعة الى المتكلم أو السامع أو اليهما قلت قد يكون فى حفظ مفسر الضمير أو تعظيمه صلاح للتكلم أو الخطاب أو كليهما فكون المقام معام التمكن فافهم * ثم أشار الى عكس ما تقدم فقال

أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن والمقصود من ذلك ان يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لانه بالضمير يتبهاه ويتشوق ويقال فى معنى ذلك الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بلا تعب وسأبقى مثله فى باب التشبيه

ولولم يحصل بالفعل ويؤخذ من هذا أن ما راعيه البليغ يكنى تخيل وجوده (قوله أى يحجب على عقبه) انما عبر به على ولم يقل أى يحجب عقبه لاشعار على بشدة اللصوق لانها تشعر بالاستعلاء والتكبر وبان ذلك أن عقب حال جرحا على ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فيضد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وانه لا فاصل بينهما بخلاف تركها فانه وان أشعر باللصوق لكن لا يشعر بشدة (قوله فضل تمكن) أى تمكنا فضلا أى زائدا (قوله لا الحصول) أى لان ذا الحصول أو الحاصل (قوله) أعز من المساق بلا تعب وجهه الاعز به أن فيه أمرين لذة العلم ولذة دفع ألم التشويق بخلاف المساق بلا تعب فان فيه الاول فتطولا شك أن اللذة المشتملة على دفع الألم أحلى من اللذة الموجودة بدونها (قوله أن هذا) أى التعليل وقوله فى باب نعم أى وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيدا قائم

وقد يعكس في موضع المظهر موضع المضمير فان كان المظهر اسما اشارت فذلك لاما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكمه يدعي كقوله

(قوله ما لم يسمع المفسر) أي أن السامع مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم أن فيه تمييزا لانه قبل سماعه المفسر يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر لشيء لانه حصلت له معرفة بنفس الضمير بانسداد (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي وحيدة لتعليل وضع المضمير موضع المظهر في باب نعم بما ذكره من البيان غير سديد وقد يجاب بأن مراد المصنف لتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر بل هو أن يعلم بالقرينة ولعل ذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نعم كذا في عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) أي فلا جعل افادة أن المتكلم اعترف بتمييز المسند اليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله لاختصاصه) أي وانما يعنى المتكلم اعتناء كاملا بتمييزه لاختصاصه أي لاختصاص مدلوله أي ليكون مدلوله مختصا في العبارة بحكم أي بأمر محكوم به عليه يدعي أي بحجب (قوله كقوله) أي قول أحمد ابن يحيى بن اسحق الراوندي بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى سامان قريبة من أصبهان والاكثر على أنه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود الخيل والشبه اتفقوا أنه أخذ منهم ألف دينار وألف لهم كتابا رقه فيه على القرآن وسماه الدامغ للقرآن وقيل أنه كان من الاولياء أهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم (٤٥٢) اليهود والشبه وغير ذلك لم يصح كما قال الفري وفي البيت المذكور

سبحان من وضع الاشياء
موضعها

وفسرق العز والاذلال
تفريقا

ومن قيل كلام ابن
الراوندي قول بعضهم

أعطيتني ورقا لم تعطني
ورقا

قل لي بلا ورق ما تنفع
الحكم

نخدم من العلم شطرا واعطني
ورقا

ولا تكني الى من جوده
عدم

ولما قال هذا الغائل ما
ذكر مع هاتفا بقوله

ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمير موضع المظهر أي موضع المظهر موضع المضمير (فان كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (اسم) إشارة فلكمال العناية بتمييزه أي تمييز المسند اليه (لاختصاصه) بحكمه يدعي كقوله كم عاقل عاقل

(وقد يعكس) ما تقدم وهو وضع المضمير موضع المظهر وعكسه هو أن يضع المظهر موضع المضمير (فان كان) ذلك المظهر الذي وضع موضع المضمير (اسم إشارة) يكون وضعه موضع المضمير (لكمال العناية بتمييزه) أي يكون اسم إشارة لان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييز المسند اليه واسم الإشارة يفيد ذلك التمييز وانما كان المتكلم في غاية الاعتناء بتمييزه (لاختصاصه) أي المسند اليه (بحكم يدعي) أي بحجب فيقتضي الحال تمييزه لان السلبية السلبية تنسار ع الى تمييز العجيب الحكم فيكون الجواب بذلك مناسباً للراحة من التشويق اليه ما هو ذلك (كقوله) أي ابن الراوندي (كم) (١) عاقل عاقل ووصف العاقل بالعاقل ليفيد كماله فان تكرار اللفظ لفصد الوصفية يفيد ذلك ولو في الجوامد

ص (وقد يعكس الخ) ش أي قد يوضع الظاهر موضع المضمير فان كان ذلك الظاهر اسما اشارت ففائدته كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر الى غيره ومنه قول ابن الراوندي

سبحان من وضع الاشياء موضعها * وفسرق العز والاذلال تفريقا

كم

لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما * عدا لا خبيره في خلقه قسم

هلا تطرت بعين الفكر معتبرا * في مع عدم ماله مال ولا حكم

وقدر العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين علي ابن الراوندي بقوله

كم عاقل عاقل قد كان ذا عسر * وجاهل جاهل قد كان ذا يسر

تجبر الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي أوجب الايمان بالقدر

كم من قوى قوى في قلبه * مهذب الراي عنه الرزق مخزوف

كم من ضعيف ضعيف في قلبه * كانه من خليج البحر يغترف

هذا دليل على أن الاله * في الخلق سر خفي ليس ينكشف

ولبعضهم في هذا المعنى

ولبعضهم كم عالم يسكن بيتا بالكر * وجاهل في قصور وفري لما سرأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زوال المرا (قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها محبزلها وعاقل الثاني نعت الاول بمعنى كامل العقل لان تكرار اللفظ لفصد الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد كروت برجل رجل أي كامل في الرجلين والبرجولة أعيت

(١) قول ابن بعقوب كم عاقل في بعض النسخ زيادة من بين كم وعاقل وكذلك في وكم جاهل الآتي والمعنى مستقيم عليهما كنه معصية

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذي ترك الأوهام حائرة * وصير العالم التحرير زنديقا

(قوله هو وصف) أي وليس تأ كيد اللفظ كما يسبق إلى الوهم إذ لا محل لنا كيد هنا لأنه انما يكون دفع وهم سهواً وتجوز ولا ينافي شيء من ذلك هنا ثم إن مغايرته للوصف بجمل الأوهام المستفاد من التنكير على الكمال وكما قيل كم عاقل كامل العقل (قوله أي أعيت) أشار بذلك إلى أنه يستعمل متعدياً وقوله وأعجزته عطف تفسير أي أنه لم ينل منها إلا قليلاً وقوله وأعيت عليه أشار بذلك إلى أنه يستعمل أيضاً لازماً فهو هنا محتمل لأن يكون متعدياً ولازماً (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) أي وجاهل كامل الجاهل وفي إبقائه جاهل جاهل مقابلاً لعاقل عاقل مع أن المقابل للعاقل حقيقة المجنون والمقابل للجاهل العالم إشارة إلى أن العقل بلا علم كالعدم وأن الجاهل يلزمه المجنون فالعاقل ينبغي له أن يتعلم بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعد عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الأول أن يقول في الأول كم عالم عالم أو يقول (٤٥٣) في الثاني ومجنون مجنون (قوله هذا) أي الحكم

السابق وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً (قوله ترك) أي صير لأن ترك إذا تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما في التسهيل (قوله الأوهام) أي العقول أي أهل العقول فسمى المحل باسم الحال فيه وحذف المضاف وانما لم يهر بالعقول للاشارة إلى أن الحيرة في ذلك انما تقع للعقلاء من طريق الوهم أي بسبب غلبة الغضايا الوهمية على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقول تأمل أه يس (قوله حائرة) أي متحيرة في ثبوت اصانع ونفيه لأن مقتضى المناسبة العقلية أن الصانع الحكيم رزقذا التدبير والعقل دون العكس

هو وصف عاقل الأول بمعنى كامل العقل متناهية (أعيت) أي أعيتته وأعجزته وأعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أي طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة * وصير العالم التحرير) أي المتقن من نحر الأمور علماً أنقنها (زنديقا) كافر ناقباً للصانع العدل الحكيم فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً فكان القياس فيه الاضمار فعدل إلى اسم الاشارة

كما يقال مررت برجل رجل أي كامل في الرجولية (أعيت مذاهبه) أي أعيتته طرق معاشه فلا ينال منها الا قليلاً وأعيت عليه مذاهبه فلا تأنبه بخير فأعيت يستعمل متعدياً ولازماً (و) كم (جاهل جاهل تلقاه مرزوقا) الوصف الثاني للكمال كما تقدم وكم فيهما التكثير ولما كان هذا الحكم وهو وجدان كامل العقل محروماً وكامل الجهل مرزوقاً محتصاً بحكم يدع عبرته باسم الاشارة للكمال العناية بتمييزه ولو كان المقام مقام التعبير عنه بالضمير لتقدمه فقال (هذا) الحكم السابق وهو وجدان العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً هو (الذي ترك الأوهام) أي العقول وعبر عنها بالأوهام لأن تحير العقل من غلبة القضايا الوهمية عليه (حائرة) اذ لم تفهم السر في ذلك لأن مقتضى المناسبة ادراك الذي التدبير والعقل المراد دون العكس (و) هذا الذي (صير العالم التحرير) أي المتقن للعلوم من نحر العلوم أنقنها وعبر عن الاتقان بالنحر الذي فيه ازهاق النفس وتطهير الخور من الفضلات لأن اتقان العلم فيه التطهير من الشكوك والشبهات (زنديقا) أي كافر ناقباً للصانع العدل الحكيم فإلا ذلك العالم لو وجد كان من

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه * وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة * وصير العالم التحرير زنديقا

ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الأوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يصير من أين يصير زنديقا أي جازماً بنفي الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفي الصانع بل تحصل بالترويض فيه الا لازم ذلك التحير قالوا (قوله وصير العالم الخ) قيل أراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد أخطأ في الأول وأصاب في الثاني أما في الأول فلا مقتضى كونه عالم أن لا يعترض عليه تعالى فانه العالم عالم الخ على العباد المتصرف في ملكه بما يريد ولانه لو كان عالمًا نحر براما اعترض على الله بذلك وغفل عن كون الرزق حساباً ومعنوياً وأن الثاني أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وأما في الثاني فلا زنديق ملحد اه وفيه أن هذا يبعد قوله سبحانه من وضع الاشياء موضعها الخ فانه يقتضي أنه غير زنديق فلهذا أراد غيره (قوله من نحر الأمور علماً) تميز محمول عن المفعول والاصل نحر علم الأمور أي أنقنه ففعل به كما فعل بقوله تعالى ونحرنا الارض عيوناً ثم ان النحر في الاصل هو الذكوة على وجه مخصوص فتفسيره بالاتقان مجاز علاقته المشابهة في ازالة ما به الضرر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبة التي في الحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله ناقباً للصانع) فإلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك وكن على الشارح أن يزيد ومنكر الاخر لقول القاموس الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولا على الشارح اقتصر على ما ذكره وترك انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله إشارة إلى حكم سابق) أي إلى أمر محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) أي بأن يقال هما مثلاً وانما كان القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس

والله اعلم بالصواب

والإشارة حقيقة في المحسوس (قوله لكالم العناية الخ) أي لإفادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث أبرزه في معرض المحسوس (قوله أن هذا الشيء) أي الذي هو كونه المحسوس وما به الجاهل به زوتما (قوله وهو مرجع الخ) التمهيد للحكم العجيب وفيه إشارة إلى أن المراد بذلك الأوهام حادثة جملتها كذا (قوله في الحكم البديع هو الذي أثبت) أي وهو مرجع الأوهام حادثة وأشار بذلك إلى قوله بعضهم أن الحكم البديع هو كونه محسوسا بالجاهل (ج ٢٠٤) مرزوقا على اختصاص المسند إليه بحكم بديع على هذا القول كونه

عبارة عنه بمعنى سر
... الحكم بديع ...
... كل يرجع ...
... لا بد ...
... الشيء بنفسه فخلق ما قاله
... الشارح من اختلاف
... المسند إليه المعبر عنه باسم
... الإشارة والحكم البديع
... المختص به فالمسند إليه هو
... كونه العاقل محروما والجاهل
... مرزوقا والحكم البديع
... المختص به أي الباطن له
... جعل الأوهام حادثة والعلم
... زنديقا (قوله عطف على
... كمال العناية) أي لا على
... قوله لاختصاصه لإفادته
... أن التهمك بمن لا بصير له
... يقتضي كمال العناية بتمييز
... المسند إليه كما أن اختصاصه
... بحكم بديع يقتضي ذلك
... مع أن التهمك بمن لا بصير له
... انما يقتضي إيراد المسند
... إليه اسم إشارة سواء قصد
... كمال العناية بالتمييز أولا
... قال عبد الحكيم وفيه
... تعريض صاحب المفتاح
... حيث جعل التهمك داخل
... تحت كمال العناية مقابلا
... لاختصاص بالتمييز

الحكم بديع بتمييز يرى أن هذا الشيء المميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل
الأوهام حادثة والعالم الخبير بزميقا الحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة
(أر التهمك) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقدا البصر)

حكيمه رزق العاقل لم يدر على رزقه من المصالح دون الجاهل فالحكم البديع الذي اختص به المشار
إليه وهو كونه العاقل محروما والجاهل مرزوقا هو تركه الأوهام حادثة وتصويره العالم الخبير بزميقا
وأما جعله على أن الحكم البديع هو كونه الجاهل مرزوقا والعاقل محروما واختصاص المسند إليه كونه
عبارة عنه فهو تعسف لانه كاختصاص الشيء بنفسه والمتبادر من الحكم خلافه ولذلك جزم بأن الحكم
البديع هو تركه الأوهام حادثة وتصويره العالم الخبير بزميقا أما كون المشار إليه تركه الأوهام حادثة
فهو ظاهر وتخييرها في أنظمة الصانع الحكيم وحفاظه ممكنة عن السفور حتى لا يتفقد في استفادة أرزاقه
عقل ليب ولا حيلة لأرب ولا أدرك القواص في فهم الحكم التفرق بين المصالح في وجه بعيد
ولا قريب وأما تصويره العالم الخبير بزميقا المذكور فالأمر لا يحصل التوفيق بما عكس فإن كون العالم
محروما والجاهل مرزوقا مما يدل على وجود الصانع العدل الحكيم وأنه لا يتفقد العقل في أمره ولا يضر
الجاهل في فضله فسمية هذا القائل العالم الزنديق فحريرا غلط في حكمه وحيد في علمه والله الموفق
بمنه وكرمه إذ ينشئ الخبير بالحكمة عن الصانع بما ذكره وانما يتصوره النقي من الناظر في بادي الشبهة
على ما نردنا قوله لا يكون حيث نذكره والحاصل أنه مما يدل على ثبوت الصانع ما ذكره ومن أثبت
بشبهه حكيم تأمل واما فاد اسم الإشارة ما ذكره لأن الإشارة فيه في الأصل إلى محسوس في التعبير به
عنه اظهره في صورة المحسوس كما أنه يقول هذا المتعين الذي صار كالمحسوس المشار إليه هو المختص
بهذا الحكم البديع فليتهم (أو التهمك) هو معطوف على كمال العناية (بالسامع) أي يكون وضع
اسم الإشارة موضع المضمحل كمال العناية والتهمك بالسامع (كما إذا كان) السامع (فاقدا البصر)
فيقال له مثلا استهزاه وتهكبا بأمرة عند قوله مثلا من ضربني هذا ضاربك مكان هو زيد مثلا لأن المقام
مقام الضمير لتقدم معادلهما تقدم السؤال وسواء كان المشار إليه حسا أو لم يكن أصلا يقال له ذلك مشيرا
إلى خلافا مثلا وانما قلنا معطوف على كمال العناية لئلا ينوهم عطفه على قوله لاختصاصه فبنوهم أن التهمك
على كمال العناية وأنه متى أريد التهمك فلا بد من كمال العناية كما قلناه كلام المفتاح ضمن المعلوم أن التهمك
يحصل باسم الإشارة من عب شرط كمال العناية ولو كان يراد التهمك زاد كمال العناية بتمييزه كمال
أن أصله هو أمره ما ذكره من إصباح مذهب العاقل ورزق الجاهل (قوله وإما لإرادة التهمك
السامع) أي الاستهزاء وأصل التهمك فعلى كمال السامع أعني أوضاع البصر فتشبه بالشيء
موضع الاستهزاء كما لا يكون مشار إليه

البديع فإنه قال ذلك كانت العناية بتمييزه لا كما حصص بحكم بديع عجيب
الشان وأما لإفادة التهمك بالسامع (قوله كما إذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الأعني من ضربني فقلت له هذا ضاربك فكان مقتضى
الظاهر أن يقال له هو زيد تقدم المراجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير فسد التهمك
والاستهزاء به حيث يراد به ما هو وضوح المحسوس بحاسة البصر وترتبه منزلة إليه بغير تهكاه

وإما النداء على كمال بلائته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال فطائته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره
وإما الادعاء أنه كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر

(قوله أولاً يكون الخ) هذا مقابل المحذوف والأصل سواء كان ثم مشار إليه محسوس أو لم يكن ثم مشار إليه أصلاً أي محسوس فالمتنى
المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقاً كما إذا قال لك الأعلى من ضربتي فقلت له هذا ضرب بك مشير بالخلاء مثلاً استمرزاه به مكان هو
زيد لتقدم المرجع في السؤال كذا فقرر بعض الأشياخ وقرر شيخنا العدوي أن قوله أولاً يكون مقابل لقوله فاقد البصر أي أو لم يكن
فاقد البصر لم يكن ثم مشار إليه أصلاً يعني محسوس كما إذا قال لك البصر من ضربتي فقلت هذا ضرب بك مشير بالامر عدوي كالتحلاه
وانما كان التعبير باسم الإشارة منبهة للتميز والاستمرزاه لأن الإشارة إلى الأمر العدوي بما يشار به إلى المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء
بذلك الشخص وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حساً لا يمنع من كون المتنام متمماً لعمارة اسم المرجع في السؤال وبهذا
اندفع ما يقال إذا لم يكن ثم مشار إليه أصلاً لم يكن هناك مرجع للضمير فلا (ن) يكون المتنام ماضياً يتوقفه على المرجع ولا يصح
جعل ذلك من وضع الظاهر

موضع المضمير (قوله
أصلاً) تميز بحول عن اسم
كان أي أولاً يكون أصل
المشار إليه تمة (قوله أي
النداء) عطف على التكميم
أي يوضع اسم الإشارة
موضع المضمير لأجل النداء
أي الإعلام والنداء على
بلادة السامع وتتم الكلام
في اسم الإشارة الذي أصله
أن يكون محسوساً ومن إيماء
إلى أن السامع لا يدرك
الاحسوس فإذا قال قال
من عام البلد مثلاً فقبله
د. يد كالمات ليقول
كان هو زيد لأن الحمل
لضمير تقدم المرجع
والإيمان باسم الإشارة
خريف مقتضى الظاهر
وعدل أنك الخلاف إيماء

أولاً يكون ثم مشار إليه أصلاً (أو النداء على كمال بلائته) أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس
(أو) على كمال (فطائته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أي ظهور
المسند إليه

تميز ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع المضمير بخلاف الحذف في الجملتين إذ ليس من شرط الوضع
الذي كورحه بقاء خبر المضمير كما هو وقد علم مما قررناه أن كون المشار إليه غير حاضر حساً لا يمنع
من كون المتنام مقام الانتماء وقد عيّن له أيضاً بأن يقول لك الأعلى على وجهه لتقرير أن تشهد
أن زيدا ضربتني فتقول على وجهه التكميم نعم ذلك الذي تراه في ذلك الجانب ضاربك كما قولك نعم هو
ضاربك وقد أتت الخبر في الجملتين في هذا المثال فليفهم (أو النداء) أي يوضع اسم الإشارة مكان
المضمير لنداء أي البيان (والتنبيه على كمال بلائته) أي السامع لأن في اسم الإشارة الذي أصله أن
يكون محسوساً إيماء إلى أن السامع لا يدرك الاحسوس فإذا قال مثلاً من عام البلد فيقال له ذلك زيد
مكان هو زيد للإشارة إلى كمال البلائته (أو) النداء أي التنبيه (على كمال فطائته) أي السامع
فيستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض إيماء إلى أن السامع قد كانه صارت
المعقولان له كالمحسوسات ولهذا تجد المدرس بعد تقريره مسألة غامضة يقول وهذا عند فلان
ظاهر مدح فلان رتق أيضاً بغيره كاد وهو ظاهر (أو ادعاء كمال ظهوره) أي يوضع اسم الإشارة
مكان المضمير في باب المسند إليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو المنكح ولم يكن تدويراً في نفسه
ومنه قول العائل عند الجدال وتقرر بمسألة أنكرها الخصم وهذه ظاهرة أو مسألة مكان وهي ظاهرة أو

أو الإعلام بكمال بلائته أو فطائته كما سبق أي لأنه لا يدرك غير المحسوس أولاً، فطائته تكون
الأشياء بالنسبة إليه كالمحسوس فيشار إليها أو ادعاء كمال الظهور فلا يخفى ونعم غير باب المسند
إليه قول عبد الله بن الدمينه

إلى كمال بلائته ذلك السائل (قوله أو على كمال فطائته) أي السامع وحاصل ما تقدم من إشارة نفي المحسوس في
المعنى الغامض الخفي إيماء إلى أن السامع قد كانه صارت المعقولان عنده كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة
وعنده عند فلان ظاهرة ما حاله وتعرض بغيره فكان مقتضى الظاهر أن يكون في ظاهره عند فلان تقدم المرجع لكنه عدل
عن مقتضى الظاهر لحلافه التنبيه على كمال فطائته ذلك السامع وإن ادعاء كمال فطائته كالمحسوس (قوله أو ادعاء كمال ظهوره)
أي يوضع اسم الإشارة مكان المضمير باب المسند إليه لادعاء كمال الظهور عند السامع أو المنكح ولم يكن تدويراً في نفسه
ومنه قول السائل عند الجدال وتقرر بمسألة أنكرها الخصم وهذه ظاهرة أو مسألة مكان وهي ظاهرة
لكنه عدل إلى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء كمال الظهور

ومنه في غير باب المسند اليه قوله

تعالى كى أشجى وما بك علة * تريد من قتلى قد ظفرت بذلك

(قوله وعليه) خبر مقدم وتعالى مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعالى (قوله تعالى الخ) هو من كلام عبد الله بن ديس
من قصيدة مطلعه بها

وبعد هذا البيت المذکور تعالى الخ وبعده

وشك البين قرب التفرق والخطاب للمحبوبة (قوله أى أظهرت العلة) أى لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كنعارج أى
أظهر العرج ولم يكن به عرج (قوله أى أحن) لما طبع عليه من التوجع لنوهم علك وان كان التوهم فاسدا (قوله لامن
شجاء العظم) هو بالفتح وانما لم يكن أشجى هنا مأخوذا منه لعدم المناسبة (قوله تشب في حلقه) بكسر الشين أى رفق العظم في
حلقه (قوله وما بك علة) حال من التاء في تعالى مؤكدة لان المراد وما بك علة في الواقع ولا شك انه يفهم من التعالى عدم العلة في
الواقع (قوله تريد من قتلى) أى باظهار العلة وهو حال من (٤٥٦) التاء في تعالى أيضا وبذلك اشتمال من تعالى واستئناف وكان

الظاهر ان يقول أردت الا
أنه عبر بالمضارع ارادة
لحكاية الحال الماضية
(قوله قد ظفرت بذلك)
مستأنف استئنافا بيانا
بحوايل ما يقال هل ظفرت
بذلك المراد وهو تلك أولا
فأجاب بقوله قد ظفرت
بذلك وانما صح ترتيب قوله
على اظهار العلة مع جزم
المفتول بانتظام الانيدي
مونه بنوهم العلة ولو
كان التوهم فاسدا بل
بتصويرها فكيف به لو
حققت العلة وهذا من
الطرافة بمكان (قوله كان
مقتضى الظاهر ان يقول
به لاه) أى القتل ليس
بمحسوس أى وأصل الاشارة
أن نكون لمحسوس وقوله
لانه ليس بمحسوس أى

(وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب
المسند اليه (تعالى) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحن من شجى بالكسر أى صار
حزينا لامن شجاء العظم معنى تشب في حلقه (وما بك علة * تريد من قتلى قد ظفرت بذلك) أى
بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قوله قد ظفرت بظهور
المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمير (غيره) أى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين)

مسئلة ادعاء كمال الظهور (وعليه) أى وعلى استعمال اسم الاشارة كان الضمير لادعاء كمال
الظهور (من غير هذا الباب) وهو باب المسند اليه قوله (تعالى) أى أظهرت العلة والمرض
لان التفاعل يستعمل في اظهار ما لم يكن كنعارج اذا أظهر العرج ولم يكن (كى أشجى) أى أحن
بسبب علك لما طبع عليه من التوجع لنوهم وجعلك وهو من شجى بكسر الجيم أى حزن لامن
شجاء أى أحنه أو شجاء بالعظم تشب في حلقه بفتح الجيم فيهما اذ لا يناسب أحدهما هنا (وما بك علة) فى
نفس الامر (تريد من) باظهار العلة (قتلى قد ظفرت بذلك) المراد وهو قتل ومعلوم ان المحل
محل اضممار لتقدم المعاد فالاصل قد ظفرت به وعدل الى اسم الاشارة لادعاء ظهور القتل وانه في غاية
الوضوح بحيث لا يشك فيه ويحتمل أن يكون مع ذلك اشارة الى بعد قتله عن غيرها وظفرت به هى
واضما مع بعده في نفسه عن غيرها وانما صح ترتيب قوله على اظهار العلة مع جزم المفتول بانتظام لانه
يدعى مونه بنوهم العلة بل بتصويرها ولو كان التوهم فاسدا فكيف به لو حققت العلة وهذا من الطرافة
بمكان فليفهم (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمير (غيره) أى غير اسم الاشارة (ف) وضع ذلك
المظهر مكان المضمير يكون (لزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أى الزيادة الى

تعالى كى أشجى وما بك علة * تريد من قتلى قد ظفرت بذلك

وقد قلت للعواد كيف نرويه * فقالوا قيس لا قلت أيسر مالك

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به ص (وان كان غيره فلزيادة التمكين الخ) ش أى ان كان

الظاهر

ولكونه متقدما والحاصل أن المحل للضمير لتقدم المرجع ولكون القتل غير محسوس (قوله فعدل الى ذلك)

بكسر الكاف أى الى لفظ ذلك (قوله اشارة الى أن قتله قد ظهر ظهورا محسوسا) اعترض بأنه كان الاولى أن يقول قد ظهر كمال ظهور
المحسوس لاجل أن يطابق قول المصنف أو ادعاء كمال ظهوره وردبانه لا حاجة لذلك لان كمال ظهورا المعانى كالقتل أن يكون كالمحسوس
قطهورها ظهورا محسوس كمال في ظهورها غاية الامر أن هذا الكمال الذى هو ظهورا محسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله أو ادعاء
كمال ظهوره أعلى مراتب الكمال بل حاصلة اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه (قوله اشارة الى أن قتله الخ) أى ويحتمل
أن يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد الدل لانه كمال شجاعته يبعد عن قتله كل أحد وهى قد ظفرت به بمجرد التعال (قوله
أى غير اسم الاشارة) أى بان كان علما أو معرفا بال أو بلاضافة (قوله لزيادة التمكين) أى فوضع ذلك المظهر موضع المضمير يكون
لزيادة التمكين

ولما هو ذلك وان كان المظهر غير اسم اشارة فالعدل اليه عن المضمير اما زيادة التمكن كقوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد ونظيره من غيره قوله وبالخلق أنزلناه وبالخلق نزل وقوله فبذل الذين ظلموا قولا لاغير الذي قبل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا وقول الشاعر * ان نساوا الحق فخطا الحق سائله * بدل نعظكم اياه

(قوله أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع) لم يقل أي جعل المسند اليه زائدا في التمكن عند السامع اشارة الى أن اضافة زيادة التمكن بزيادة أي زيادة هي التمكن أي قوة الحصول في ذهن السامع وبيان ذلك أن المسند اليه يفيد فهم معناه في الجملة وكونه مظهرا في موضع المضمير يفيد زيادة على ذلك وهي التمكن وهذا وجه تسمية التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمير ان المضمير لا يخلو عن ايهام في الدلالة بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالمعلم إذا أتى السامع ما لا ايهام فيه تمكن من ذهنه أو لان الظاهر لما وقع في غير موقعه كان كحدث شئ غير متوقع فأنشأ النفس تأثيرا بلغا (٥٧) وقد كن منها زيادة تمكن أولان في الاظهار

من الفخامة والتعظيم ما ليس في الضمير واعلم أن المقام الذي يقتضي التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند

اليه وافراده بالحكم ولاشك أن ما لا يخل بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد (قوله الله الصمد) عرف الصمد لا افادة الحصر المطلوب ولعلم المخاطبين بصمدية ونكر أحد لعدم علمهم بأحدية الله فترى ولم يوث بالاعاطب بين الجنتين لكمال الازدواج بين الجنتين فان الثانية كالتيمة الاولى (قوله ويقصد في الحوائج) تفسير لما قبله (قوله لم يقل هو الصمد) أي مع أنه مقتضى الظاهر لثمة عدم المرجع (قوله زيادة التمكن)

أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (فحوقل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد زيادة التمكن (ونظيره) أي تطير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمير زيادة التمكن (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (وبالخلق) أي بالحكمة المقتضية لا نزال (أنزلناه) أي القرآن (وبالخلق نزل) حيث لم يقل وبه نزل

هي التمكن أي جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع أو تكون على أصلها لان المضمير لا يخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكن وعلى الاول يكون تسمية التمكن زيادة لان المسند اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمير يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكن واسم الاشارة ولو كان مفيدا للتمكن أيضا لما ينبغي أن يذكر من أسرار ما يختص به كمال العناية كما تقدم ثم ان هذا أمر جلي لانه يقال ما وجه افادة الظاهر دون المضمير تمكينا وما مقام التمكن أما الاول فيبانه ان المضمير لا يخلو عن ايهام في الدلالة بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك في أصله كالمعلم وأما الثاني فكان يكون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم فيكون المقام مقام التمكن لان ما قد يخل بالفهم والتعيين لا يناسب التعظيم والافراد وذلك كافي المثال وهو المشار اليه بقوله (فحوقل هو الله أحد الله الصمد) فان الغرض اعتقاد عظمة المسند اليه وافراده بالصمدية فاقضى المقام الاظهار يدل عن الانتماء الذي هو الاصل في قوله الله الصمد اذ لو قيل هو الصمد كان في الانتماء ايهام ما والمظهر يدل على التمكن لا سيما وهو علم والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية كما بينا فلفهم (ونظيره) أي ومثل قل هو الله أحد الله الصمد في كون الاظهار فيه في موضع المضمير زيادة التمكن لاقتضاء المقام اياه ولكن ذلك النظير (من غيره) أي من غير باب المسند اليه قوله تعالى (وبالخلق) أي وبالأمر الثابت المحقق وهو الحكمة المقتضية لا نزال من هداية الخلق ونحقيق حجة السعادة والشقاوة (أنزلناه) أي القرآن (وبالخلق) أي وبذلك الحكمة (نزل) يقتضي الظاهر

الظاهر غير اسم الاشارة فيؤتي ببديلا عن الضمير لزيادة التمكن أي التقرير والتثبيت حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال فحوقل هو الله أحد الله الصمد في إعادة لفظ الجلالة هذا المعنى ونظيره من غير المسند

أي لانه لو قال هو الصمد كان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه

(٥٨ - شروح التلخيص أول) أي لانه لو قال هو الصمد كان فيها استحضار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه يمكن وتقرر لان في الضمير ايهام ما لا يخلو المظهر فانه أدل على التمكن لا سيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من أصله أي والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية الذير هما الغرض من هذا الخطاب (قوله ونظيره) مبتدأ وقوله وبالخلق خبر وقوله من غيره حال منه أي حال كون تلك الآية من غيره وهي حال مؤكدة اذ كونه من غيره معلوم من كونه انظيرا (قوله أي بالحكمة المقتضية الخ) وهي هداية الخلق لكل خير وصلاح معاشهم ومعادهم وسمى هذه الحكمة حقا لانها أمر ثابت محقق (قوله أنزلناه) أي أردنا أنزلناه (قوله حيث لم يقل وبه نزل) أي مع أنه مقتضى الظاهر لثمة عدم المرجع وكونه دذامن قبيل وضع انتماء موضع المضمير اذا كان المراد من الحقين معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة المعرف معرفة وأن المعنى وما أردنا أنزال القرآن الامقرونا بالحكمة المقتضية لا نزاله

واما لادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة واما التقوية داعي المأمور مثالهما قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا .

وما نزل الا ملتبساً بالحكمة أي الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبساً بالحق لا تستلزم مصاحبة الحق في النزول لجواز أن يعرض خلل حال النزول أكذب ذكر وبالحق نزل وتقدم الجار والجرور في الموضعين لا فائدة لمصرهما اذا كان المراد منهما ما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده أعني وضع الظاهر موضع المضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كالوجه الثاني على الاوامر والنواهي كما قبل والمعنى وانزلنا القرآن ملتبساً بالحق أي الحكمة المقتضية لازالة وبالاولاوامر والنواهي نزل أو أريد به جبريل عليه السلام كما قيل أيضاً قيل انه لا حاجة لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير بأصل يكون من باب الاستخدام ورد بأن هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من وضع المضمير موضع الظاهر والكلام نفسه (قوله أو ادخال الروح) بفتح الراء الخوف وأما بالضم فهو القلب فلو قال بدل في ضمير (٤٥٨) في روع لكان أحسن لما فيه من الجتناس بالحرف (قوله في ضمير السامع) أي في قلبه فأطلق الحال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وانما عطف بالواو المقيدة للجمع بين الامرين اشارة الى قوة ذلك الداعي والباعث وذلك لان الخوف خشية حقوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في فلوب الناطرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما ما بلغ في المقصود (قوله هذا كائناً كيد) أي لان خشية حقوق الضرر من شئ يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كائناً كيد ولم يقل ناكيد

(أو ادخال الروح) عطف على زيادة التمكين (في ضمير السامع وتربية المهابة) عنده هذا كائناً كيد لادخال الروح (أو تقوية داعي المأمور مثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا)

ان يقال وبه نزل فعديل عنه الى الظاهر زيادة التمكين لان المقام مقام تقرير بحكمة الانزال لك لا بغفل عن كون نزوله لها ورد التوهم نزوله لغيرها بسبب كونه من غير الله تعالى كما هو مذهب الكافر وهذا ظاهر ان أريد بالحق في الجملة من معنى واحد كما هو الظاهر من تعريفيه في الموضعين وأما ان أريد بالثاني خلاف الاول كان يراد بالاول اقامة الحجج وبالثاني الاوامر والنواهي والمواظ على مقتضى الظاهر لان وضع المضمير حيث ذم موضع الثاني لا يصح الاعلى طريق الاستخدام وهو خلاف الاصل فافهم (أو ادخال الروح) هو معطوف على زيادة التمكين أي يكون وضع ظاهر غير اسم الاشارة موضع مضمير اقصا ادخال الروح أي الخوف (في ضمير السامع وتربية المهابة) أي لتحديد الاجلال والروح أي الخوف من الشئ يستلزم الاجلال له فترينه من ادخال الروح ولو كان ظاهراً الاول ابتداءه والثاني درامه واقرب الاول من الثاني عطفه عليه بالواو فهو كعطف المماثل فيكون كائناً كيد الاول (أو تقوية داعي المأمور) على امثال الامر ولما كانت تقوية داعي المأمور قد توجد من غير ادخال الروح كما يوجد ادخال الروح بدون التقوية كأن يكون الغرض ادخال الروح لا لدرها ب وكسر القلب مثلاً كما قد يجتمعان عطفهما بأو (مثالهما) أي مثال اجتماع التقوية وادخال الروح الصادق بالتربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا) فان مقتضى الظاهر ان أمره بكذا لان المقام للتكلم ومعلوم ان

اليه وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ان كان الحق الثاني هو الحق الاول وقد يؤتى بالظاهر لادخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور ومثالهما قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمره بكذا والاصل ان أمره (قوله ومن غيره) أي غير المستد اليه على وضع الظاهر موضع المضمير لتقوية داعية المأمور لا الروح فاذا عزمت فتوكل على الله أي على قول المصنف ومثالهما بعد أن عطف تربية المهابة

فأطلق الحال وأراد المحل (قوله وتربية المهابة) أي زيادتها وانما عطف بالواو المقيدة للجمع بين الامرين اشارة الى قوة ذلك الداعي والباعث وذلك لان الخوف خشية حقوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة التي تكون في فلوب الناطرين للملوك والسلاطين والجمع بينهما ما بلغ في المقصود (قوله هذا كائناً كيد) أي لان خشية حقوق الضرر من شئ يلزمها اجلاله وتعظيمه في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم ولذا قال الشارح كائناً كيد ولم يقل ناكيد

كذا قيل وفي جعل العطف من عطف اللازم على الملزوم نظراً لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة تأمل (قوله أو تقوية داعي المأمور) لما كانت تقوية الداعي قد توجد من غير ادخال الروح عطف بأو وازداده داعي المأمور من اضافة اسم الفاعل لمفعوله أو تقوية ما يكون داعياً لأموره بشئ الى الامثال والاتيان به وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات الخليفة مثلاً تقتضي الداعي المذكور والتعبير عن أمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكين من فعل المكره بالمأمور بقوى ذلك الداعي كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا العلامة القدوي أن المراد بالداعي نفس الامر وحينئذ فالمراد بتقويته كون تلك الذات تقوية متصفة بالصفات العظيمة أي أن الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع موضع المضمير لاجل الدلالة على قوة الذات الامر للشخص المأمور بشئ (قوله أمير المؤمنين بأمره بكذا) أي فاستناد الامر الى امضاء أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو تام موجب لدخول الخوف في قلب السامع للدلالة لفظ الامر على السلطان والفهر يشع بالخوف منه وانه يملك العاصي بقوته وموجب لازماً للمهابة الحسام لانه من رؤيته ومشافهته

وعليه من غيره فاذا عزم فتوكل على الله وإما الاستعفاف كقوله * الهى عبدك العاصى أنا كما * وإما التوكل

وموجب لتقوية داعى الأمور ذات الخليفة تقتضى حالة نفسانية تدعو للمأمور على الامتنال والتعبير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلطة والبطش بالأمور ولو خالف يقوى ذلك الداعى هذا على أن المراد بالداعى حالة نفسانية وأما على أن المراد بالداعى نفس الأمر فتقول إن لفظ أمر المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعى أى الأمر وإنه ذات عظيمة لا تصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف أنا أمرك فإنه لا يدل على أن تلك الذات الأمر عظمة (قوله مكان أنا أمرك) أى الذى هو مقتضى الظاهر لأن المقام للتكلم (قوله لتقوية داعى الأمور) أى دون ادخال الروح وذلك لأن التعبير بالتوكل لا يناسب الروح من المطمأن اليه وأيضا لو كان المراد أن لا يهمن من قبيل تقوية الداعى وادخال الروح لقال المصنف وعليهما وأما أصل أن أفراد ضمير عليه ويرجوعه (٥٥٩) لاحد المذكورات مع كون ساق

الآية المستغيب في التوكل
مناسب لتقوية داعى الأمور
دون ادخال الروح (قوله
فاذا عزم) أى بعد المشاورة

وظهور الأمر (قوله لم يقل
على) أى مع أن المقام
بقتضيه لأن المقام مقام
تكلم (قوله لما فى لفظ الله
الخ) حاصله أن الذات
العلية تقتضى الداعى أى
تقتضى حالة نفسانية فأتت
بالنبي داعية له على أمثاله
الأمر بالتوكل والأوصاف
المذكورة علم باللفظ الجلالة
تقوى ذلك الداعى أو تقول
النبي مأمور بالتوكل والداعى
له على ذلك هو الذات العلية
وقد عبر عن تلك الذات
بالاسم الظاهر الدال على
قوة تلك الذات وعظميتها
لأن لفظ الجلالة موضوع
للذات الموصوفة بالقدرة
وسائر الكمال بخلاف
ضمير المتكلم فإنه لا يدل على
قوة الذات المذكورة عليها
لأنه موضوع لكل متكلم
(قوله العطف) بفتح العين

مكان أنا أمرك (وعليه) أى على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعى الأمور (من غيره) أى
من غير باب المسند اليه (فاذا عزم فتوكل على الله) لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى
التوكل دلالة على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعفاف)
أى طلب العطف والرجة (كقوله * الهى عبدك العاصى أنا كما) * مقرا بالذنب وقد دعا كما *

اسناد الأمر إلى لفظ أمر المؤمنين دون الضمير الذى هو أنا موجب لتقوية الداعى على الامتنال ولا ادخال
الروح حيث دل لفظ الأمر على السلطان والقهر فيشعر بالخوف منه وإليه الهى العاصى بقوته والداعى
إلى الامتنال موجود فى كل دال على الذات الإلهية ولفظ الأمر يتقوى به ذلك الداعى (وعليه) أى وعلى
وضع المظهر الذى هو غير اسم الإشارة موضع المضمير لكن لتقوية داعى الأمور على الامتنال فقط دون
ادخال الروح حال كون ذلك المظهر (من غيره) أى من غير باب المسند اليه قوله تعالى (فاذا عزم
فتوكل على الله) ومقتضى الظاهر أن يقال فتوكل على لأن المقام للتكلم فعديل عن ضمير المتكلم إلى
المظهر وهو لفظ الجلالة لما فيه من تقوية الداعى على امتثال أمر التوكل لما فيه من الإعلام بمعدله
الذى هو الذات الموصوفة بأوصاف الإلهية الكاملة من القدرة والارادة وغيرها والتوكل على من
هو كذلك يجب واتماثل لدون ادخال الروح لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسب الروح من المطمأن اليه
(أو الاستعفاف) عطف على قوله لزيادة التمكن أى ويوضع للمظهر غير اسم الإشارة موضع المضمير
للاستعفاف وهو طلب العطف أى الرجة (كقوله * الهى عبدك العاصى أنا كما) أى أى باب توبتك
وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أى باب سؤالك حال كونه (مقرا) أى معترفا (بالذنب)
وأنه لا حجة له ولا عذر فى ارتكابها (وقد دعا كما) أى سألتك غفرانها وبعده * فان ترحم فانت لذل
أهل * وان تطرد فن يرحم سوا كما * وسكن يرسم المناخر ضرورة الوزن معاملة للوصول معاملة
الوقف ومقتضى الظاهر أن يقال أنا أبتنى عاصيا وضوءه وعدل إلى الظاهر الذى هو لفظ العبد لما فى

بالواو وتقوية الداعية بأدليل أنه يوهم أن الروح والمهابة واحد وليس كذلك بل الروح الفرع والمهابة
الاجلال قال أهابك إجلالا وما بك قدرة * على ولكن مل عين حبيها
وقد قصد به الاستعفاف كقوله

الهى عبدك العاصى أنا كما * مقرا بالذنب وقد دعا كما
فان تغفر فانت لذل أهل * وان تطرد فن يرحم سوا كما

والرجة عطف تفسير (قوله أنا كما) أى أى باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك إلى طاعتك أو أى باب سؤالك (قوله مقرا) حال
من فاعل أنا كما أى حال كونه معترفا بالذنب ولا عذره فى ارتكابها (قوله وقد دعا كما) أى سألتك غفرانها وبعده هذا البيت
فان تغفر فانت لذل أهل * وان تطرد فن يرحم سوا كما

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ وقوله فانت لذل أى الغفران المفهوم من الفعل وقوله فن يرحم من استفهامية مبتدأ
وجهه يرحم خبر وتسكين الفه لالوقف المقدرا جارا مل مجرى الوقف على حمد قراء الحسن ولا تمن تبتنى بالسكون فى الوصل أو أنه

لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخص

الاشعار بالعبودية المنسوبة لربوبية المسؤول من ترقب الرحمة واستحقاق العطف والشفقة من الموصوف بالربوبية لان من حق السيد عند تخضع العبد المنسوب له ورجوعه له أن يعطف عليه

أصل أنا أنتك ولقائل أن يقول في هذا المثال وكثير مما سبق بل في هذا الباب كله لا جعل ذلك من باب التجريد فلا يكون الظاهر موضوعا وموضع المضمرة فان معنى الضمير هو مجرد منه ومعنى الظاهر المجرد وهما مختلفان قطعاً بقي على المصنف من أسباب هذا القسم أن يقصد التوصل بالظاهر الى الوصف نحوفاً منوا بالله ورسوله النبي الأبي بعد قوله اني رسول الله أو تعظيم الآخر مثل أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله يسير فل يسيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق أو التنبيه على العلية قال تعالى فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا ومنه ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لان شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان **تبيينه** ر بما كان وضع الظاهر بغير لفظ الاول مثل ما يورد الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خبر من ربكم والله يخص برحمة من يشاء لان انزال الخبر مناسب للربوبية وأعاد بلفظ الله لان تخصص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للالهية **تبيينه** أنكر بعض اليبانيين أن يكون قوله تعالى قل اللهم مالك الملك من وضع الظاهر موضع المضمرة وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند اليه فليراجع **فائدة** تتعلق بوضع الظاهر موضع المضمرة مثل عنما والدي رحمه الله وأجاب فأحييت ذكر السؤال والجواب بنصيهما أما السؤال وهو تظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدي فهو أسيدنا قاضي القضاة ومن اذا * بدأ وجهه استجابة القمران ومن كفسه يوم التدي ويراعه * على طرسه بهران يلتقيان ومن إن دجنت في المشكلات مسائل * جلاها بفكر دائم العنان رأيت كتاب الله أكبر معجز * لأفضل من يمدى به الثقلان ومن جملة الابعاز كون اختصاره * بإيجاز ألفاظ وبسط معاني ولكنني في الكهف أبصرت آية * بها الفكر في طول الزمان عناني وما هي الا استطعما أهلها انقصد * ترى استطعما هم مثله بيان فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر * مكان ضمير إن ذلك لسان فأرشد على عادات فضلك حبري * فإلى بها عند البيان يدان

وأما الجواب فهو الحمد لله قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعما هم لان استطعما صفة لقصرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك أثبت أهل قرية مستطعم أهلها لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه ضمير المبحر فكذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا جعلت استطعما صفة لقصرية وجعله صفة لقصرية سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل أقول ان المعنى عليه أما كون الصناعة لا ترده فلا يثبت فيه الا وصف ذكره بجملة كما وصف سائر النكرات بسائر الجمل والتركيب محتمل لثلاثة أمور ارب أحدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جواب اذا والاعراب بالممكنة منصرف في الثلاثة لارابع لها وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال استطعما هم وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم ينأمل الآية كأنما ملأنا اطن ان الظاهر وقع موضع المضمرة والمحمول ذلك وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله لتقصودنا ونحن نعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملها التركيب

سكنه الوزن لما ذكرنا في كتب النحو انه يصعد ورفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

فاليوم أشرب غير مستحقب
أثما من الله ولا واغسل
وسوا كما ظرف نصب على
الحلل أي كائنا مكانك في
الرجة (قوله لم يقل أنا) أي
أنا العاصي أثبتك على أن
العاصي بدل من ضمير
المتكلم كما هو مذهب
الاخفش والجمهور بأن
إبدال الظاهر من ضمير
المتكلم والمخاطب مستدلين
بأنه يلزم أنقصية البديل عن
المبدل منه وهو لا يجوز
عليهم يجوز إبدال المفعول
باللام من ضمير الغائب
بالإجماع مع كون المفعول
باللام أنقص من الضمير
مطلقا وعلى كلامهم فيقال
ان مقتضى الظاهر في
البيت أنا أنتك عاصيا وعبارة
الشارح هنا وفاق كلام
المذهبيين

بعد ان عن مغزاها أما الثالث وهو كون الجملة جواب اذا فلا تته تصيرا لجملة الشرطية معناها الاخبار
 باستطعامها عند اتيانها وان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجريد
 قصدهما وان يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الامور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك
 أن يبلغ اليقين أشدهما ويستخرجا كثرهما رجة من ربك واطهار تلك الهجائب لموسى عليه السلام
 فجواب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا نصير العناية
 الى شرح حال الاهل من حيث هم هم ولا يكون القرية أثر في ذلك ونحن نجذب بقية الكلام مشير الى
 القرية نفسها ألا ترى الى قوله فوجدنا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصدا اصلاحه وحفظه
 وحفظ ما تحته جزء من قرية مذموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الابداء عن حق الضيف مع طلبه
 والبقاع نأثر في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقويت بالاصلاح لمجرد
 الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذه بقول الاهل الذين منهم غادر وأخ فلذلك قلت ان
 الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من
 الفوائد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم والغالب أن من أتى
 قرية لا يجسد جملة أهلها دفعة بل يقع بصره أولا على بعضهم ثم قد يستقر ثم لمعل هذين العبدین
 الصالحين لما أتياها قدرا لله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقرا جميع أهلها على التسديد يجلتین
 به كمال رحمة وعدم مؤاخذه بسوء صنيع بعض عباده ولو أعاد الضمير فقال استطعمهم تعين أن يكون
 المراد الاولين لا غير فأتى بالتأثير اشعارا بتأكيدهم فيهم وانهم لم يتركوا أحدا من أهلها حتى استطعموا
 وأبى ومع ذلك فابلهم بأحسن الجزاء فانظر هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين
 واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيدهم على بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض
 لذلك رأسا وبلغني عن شخص أنه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستنقل فلذلك لم يقل
 استطعمهم وهذا شيء لم يقله أحد من النحاة ولا دليل والقرآن والكلام الفصيح عمتلي بخلافه وقد قال
 تعالى في بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى فخانتاهما وقال تعالى حتى اذا جاء آتاني قراءة الحرمين وابن
 عامر والف موضع هكذا وهذا القول ليس بشيء وليس هو قول حتى يحكي وانما لما قبل نهيت على رده
 ومن تمام الكلام في ذلك أن استطعموا اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل أن
 يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وكرت تعريفها وتبيينها على أنه لم يحكمها على عدم الاتيان لقصد التفسير
 وقوله فوجدنا معطوف على آتيا وكتبته في ليلة الثلاثاء ثالث ذي القعدة سنة خمس وسبع مائة بدمشق
 ثم بعد ذلك استحضرت آية أخرى وهي قوله تعالى انما هلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين وان
 كانت هذه جملتين ووضع الظاهر موضع المضمير انما يحتاج الى الاعتذار عنه اذا كان في جملة واحدة
 ولكن سئل عن سبب الاظهار هنا والا ضمار في مثل قوله تعالى الى فرعون وملئه انهم كانوا قوما
 فاسقين وخطرت في الجواب أنه لما كان المراد في مدائن لوط اهلا له القرى صرح في الموضعين بذكر
 القرية التي يحل بها الهلاك كأنها كنسبت الظلم منهم واستحققت الاهلاك معهم ولما كان المراد في
 قوم فرعون اهلا لهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أي بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هي
 لا تختص بمكان ولا يدخل معهم مكان وقد قلت

لا سرار آيات الكتاب معاني * تدق فسلات تبدول كل معاني
 وفيها السر ناض ليب عجائب * سني برقها يعنوله القميران
 اذا بارق منها لقلبي قسيدا * همت قير العين بالطيران
 سروروا بها جوا وصولا على العلاء * كاتي على هام السمال مسكاني

(قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسيب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو مجعنى الاستعطفاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب الاستعطفاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل الخ) هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولا ذلك لم يكن جعل المشار اليه مطلقا النقل دفعا للتسامح الا في فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم يقل بعني وأطرد (٤٦٣) بهذا التفسير ان الاشارة لما يفهم ضمنا من ايراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله

واللهي عبدك العاصي أنا كما
مثالا لوضع الظاهر موضع
المضمر فانه يتضمن نقل

الكلام من الحكاية الى الغيبة
(قوله عن الحكاية) أي
التكلم لان التكلم يحكي
عن نفسه (قوله الى
الغيبة) أي الاستفادة
من الاسم الظاهر لانه
عندهم من قبيل الغيبة
(قوله غير مختص بالسند
اليه) أي بل تارة يكون في
السند اليه كما مر في قوله
واللهي عبدك العاصي أنا كما
وفي قول الخلفاء أمير المؤمنين

يا مراك بكذا مكان أنا
العاصي وأنا آمرلك بكذا
وتارة يكون ذلك النقل في
غير السند اليه كما مر في
قوله فتوكل على الله مكان
فتوكل على فهذا كله من
الالتفات عند السكاكي
* واعلم أن قوله غير مختص
بالسند اليه غير محتاج له
لا في كلام المصنف ولا في كلام
السكاكي لانه قد علم مما سبق

في التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر فاء التفريع كان ذلك ظاهرا هكذا اعترض أبواب الحواشي وأجاب العلامة ش
عبد الحكيم بأن المفهوم صريح بما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر بالسند اليه لا عدم
اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان ذلك مفهوما منه ضمنا والتصریح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا
القدر) ظاهره أن المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية الى الغيبة ولا يفتني فساد لا استلزامه سلب
اختصاص الشيء بنفسه لان محصله أن النقل المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال أن توجد نفس الشيء في غيره وهذا حاصل
التسامح الذي في العبارة وحامل الجواب الذي أشاره الشارح بقوله ولا النقل مطلقا أنا فخرج النقل الاول عن قيده أي أن النقل حال
كونه مطلقا عن التقييد يكون من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر أعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون النقل في غيره ككونه
من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى الخطاب أو من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد

وهاتيك منقاد أبعث كآثرى * فشكر المسن أولي بديع بيان
وإن جاني في غموج أبحر * من العلم في قلبي قد لسانى
وكم من كناس في حياي مخدر * الى أن أرى أهلا ذكي جنان
قيطاد منى ما يطبق اقتناصه * وليس له بالشاردات بدان
منى سليم الدهن ريض ارتوى * بكل علوم الخلق ذو لسان
فذاك الذي يرجى لا يضاح مشكل * ويقصد للتحرير عند عبان
وكم لي في الآيات حسن تدبر * به الله ذو الفضل العظيم جاني
بجاء رسول الله قد نلت كل ما * أتى وسبباني دائما بأمان
فصلى عليه الله ما تشارك * وسلم ما دامت له الملوآن

٥١ كلام الوالد من خطه نقلته من (السكاكي هذا غير مختص بالسند اليه ولا بهذا القدر الخ)

بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منهما الى الآخر ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني

بكونه من الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد بظاهر العبارة وبديل على هذا المراد قول المصنف بل كل من التكلم الخ (قوله بأن يكون الخ) هذا تفسير لهذا القدر (قوله ولا تخلو العبارة) أي عبارة المصنف عن ناسخ أي قبل التأويل السابق وأما بعده فلا (قوله أي سواء كان الخ) لا يكثر على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جهة قول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله وادرا في الكلام) أي بأن عبر به أولا كافي الامثلة الآتية وقوله أو كان الخ أي كافي الامثلة التي مضت (قوله ستة) أي وان ضربت هذه الستة في الحالتين وهما أن يكون قد أورد كل منها في الكلام ثم (٤٦٣) عدل عنه ولم يورد لكن كان مقتضى

الظاهر ايراده صارت اثني عشر فسمي فان ضربت في المسند اليه وغيره صارت أربعة وعشرين (قوله) حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين (أي من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخر) فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنان ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً الى غيره (قوله) بحسب ما علم من مذهبه (أي من أنه لا يشترط تقديم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً) (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم وفي بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أي بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط

بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن ناسخ (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أي سواء كان في المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها وادرا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا)

والظاهر عطفه على قوله بالمسند اليه فيكون التقدير ان نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير محتص بهذا القدر الذي هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة لان هذا هو القدر المتقدم فيكون مدلول الكلام أن هذا النقل لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ولا معنى له ولهذا وجب ان يحصل على معنى أن النقل في الجملة لا يختص بهذا القدر الذي هو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل يكون النقل في غيره كنقله من الخطاب الى التكلم أو الغيبة أو من الغيبة الى التكلم أو الخطاب أو من التكلم الى الخطاب ولهذا كان في الكلام ناسخ حيث ضمن العطف ما هو كالاستئناف وبديل على هذا ما أشار اليه بقوله (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر) فالاقسام المتصورة هي ثمانية من ضرب ثلاثة في اثنين لان كلام من الثلاثة ينقل للآخرين المتباينين له اذ لا يصح نقل كل لنفسه والمراد بالاطلاق أن النقل يجري في الثلاثة في باب المسند اليه وفي غيره وأنه يعتبر حيث مضى التعبير بأحد الثلاثة ثم عبر بالآخر وحيث اقتضى المقام ذلك الاحد ولو لم يعبر به ثم عبر بالآخر ولا يخفى انه ادخال المعنى الاول في الاطلاق غير محتاج اليه بعد قوله غير محتص بالمسند اليه ولكن انما لا يحتاج اليه بالنسبة الى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا يقال كلام السكاكي ليس فيه النصريح بهذا الاطلاق فكيف حكا المصنف عنه لانه علم من مذهبه اعتبار معناه فصيح نسبته اليه (ويسمى هذا النقل) بجميع اقسامه (عند علماء المعاني التفاتا) أخذ من التفات الانسان عينا وشمالا وبالعكس فان قلت لا يوجه خصص تسميته

ش الاشارة بقوله هذا إما الى نقل الكلام عن ضمير المتكلم الى اسم ظاهر كما سبق في قول الخليفة أمير المؤمنين بأمره بكذا أراي كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أي سواء كان مسندا اليه أم غيره وسواء كان من كلامه أم غيره ويسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الاثير في كثر البلاغة ويسمى

تقدم التعبير والنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامر بن ما علم من مذهبه والامثلة (قوله ويسمى هذا النقل) أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كما يأتي أنه يورث الكلام طرافة وحسن نظرية أي تجسيدا وابتداع فيصفي اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحيث أن الذي يسميه بهذا الاسم أهل البديع لأهل المعاني وأجيب بأنه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لفائدة من طلب من يد الامعاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو اقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك بالنقل بالالتفات عند علماء المعاني لا تنافي تسميته بذلك أيضا عند غيرهم

كقول ربيعة بن مقروم

بانت سعاد فامسى القلب معمودا * واخلفت ابنة الحرام واعيدا

فالتفت كثرى حيث لم يقل واخلفتني وقوله

تذكرت والذكري تهيجك زينيا * وأصبح باقي وصلها قد تقصبا

وحل بفلج فالابا تراهلنا * وشطت خلت غمرة قنقبا

فالتفت في البيت

(قوله مأخوذ) أي منقول من التفت الانسان الخ أي أن لفظ التفت نقل من التفت الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضي أن الالتفات الحسي لا بد فيه من تحويل يده عن الحالة الاصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وأن الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقال من انتقالي ولا يتحقق ذلك الا بثلاث تغييرات مع أنه يكفي في الاول تحويل واحد (٤٦٤) وفي الثاني انتقال واحد فالاولى أب يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى

أو (قوله قول امرئ القيس) أي في مرئية أبيه (قوله خطابا لنفسه) أي لذاته وشخصه وليس الخطاب على حقيقة اذ لم يرد الخطاب من يغاره بل أراد ذاته أي فهو يتكسر الكافي لان الشائع في خطاب النفس التائب ويصح الفتح نظر الكون النفس متخصا أو بمعنى المكروب الأثرى الى قوله ولم تر قد بالتد كبر وقوله التفات أي على جهة الالتفات أي ان لم يجعل تجردا والام يكن التفاتا اذ معنى التجريد على المغايرة والالتفات على اتحادا لمعنى هذا هو التحقيق

بمعاني المعاني مع ان عذ الالتفات من البديع أقرب لان حاصل ما فيه على ما يأتي أنه بفساد الكلام ظرافة وحسن تطرية فيصنف اليه لطرافته وابتدائه ولا يكون الكلام بمطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من علم المعاني فضلا عن كونه يختص بهم ليسمونه به دون أهل البديع قلت أما كونه من الاحوال التي تذكر في علم المعاني فصحيح كما اذا اقتضى المقام فأنه من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو اقامة حجة أو غير ذلك فهو من هذا الوجه من علم المعاني ومن جهة كونه شيا طريفا مستبدا عما يكون من علم البديع وكثيرا ما يوجد في المعاني مثل هذا في فهم وأما تخصيص علماء المعاني بالتسمية فلا يحرف فيه والله أعلم وذلك (قوله) يعني امرأ القيس (تطاول ليلك) بفتح الكاف خطابا لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي لان المقام التكم فعدل عنه الى الخطاب وقد تقدم أن من الالتفات عند السكاكي أن يكون المقام لاحد الطرق الثلاثة فيعدل عنه الى غيره ولولم يقدم التعبير بغير المذ كور فهذا الشاهد بطابق مذهب السكاكي وقوله (بالأند) بفتح الهمزة وضم الميم اسم مكان وتمايه * ونام الخليلي ولم تر قد ولا شك ان ما ذهب اليه السكاكي من عدم اشتراط تقدم تعبير آخر يتحقق فيه معنى الالتفات من جهة التكم لانه التفت من مقتضى المقام الى غيره لكن الفائدة المذ كورة على وجه العموم الالتفات وهي ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى غيره كان أكثر ايقاظا للاصغاء اليه لا يظهر رويما اذا لم يتقدم تعبيراً آخر فان التعبير الاول يردع الباقي لارتقابه ما يصلح للمقام فلا يتحقق تجديد ما لا يرتقب فليتنا مل

شجاعة العرب اه ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة الى أخرى مطلقا وجعل منه ابن النفيس في طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضي وعكسه وجعل غير منه الالتفات من خطاب الواحد والاثنتين أو الجمع لغيره وهو أقرب شئ للالتفات المشهور لمشابهته في الالتفات من أحد أساليب ثلاثة لا آخر وفي انقسامه الى سنة أقسام وستفرد به بالذكر وفسر السكاكي الالتفات بنقل واحد من التكم والخطاب والغيبة الى الآخر يعني أنه التعبير بأحدى هذه الطرق عما عر به أو كان

وبات وبانت ليله * كلمة ذي العار الارمد وذلك من نبا جاني * وخبرته عن أبي الاسود من

واعلم أن في هذه الايات التفتين اتفاق في بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفي جاني لعدوله بعدها الى التكم وأما قوله تطاول ليلك فالسكاكي يجعله التفاتا من التكم للخطاب ان لم يكن تجريدا وأما الجمهور فيستعين عندهم أن يكون تجريدا اذ لم يقع قبله التعبير بطريق التكم وقوله تطاول ليلك كناية عن الدهر وقوله وبانت تامة بمعنى أقام ليل لا تزل به نام أول يوم فلا ينفى في لم تر قد وبانت ما ناقصة وله خبرها وتامة وله حال وعطف بانت على بات من عطف المبين على المبين من حيث اللفظ ومن عطف المقسد على المطلق من حيث المعنى والخطي هو الخالي عن الهم والحزن والعار بهمة وهمة قذى العيب ومن لا ابتداء الغاية أو للتعليل والنبأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنة العلم أو ظن فهو أخص من مطلق الخبر

والشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريقين من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها

(قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي يسمى الخ (قوله أي عن ذلك المعنى) هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين والمراد بالاتحاد في الماصدق فيدخل فيه نحو أن أزيد ويحتاج إلى إخراج به بالقيد الذي ذكره الشارح (قوله ويرقبه) أي ينتظره عطف على قوله يقتضيه من عطف اللازم على المألوم وقوله بشرط أن يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر أي ظاهر الكلام أي ولو كان موافقا لظاهر المقام كافي قوله تعالى وما يدريك لعله يزكي فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضوعين فالعبر بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات لانه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسرف العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولا نعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لما فيه من اللطف في مقام العتاب (٤٦٥) بالعدول عن المواجهة إلى الخطاب (قوله ولا بد

من هذا القيد) أي وهو قوله بشرط أن يكون الخ وإغما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم (قوله ليخرج مثل قولنا) أي أن أزيد وأنت عمرو) أي لانه وان كان يصدق على كل منهما انه قد عبر عنه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويرقبه السامع لان التكلم اذا قال أنا وأنت رقب السامع أن يأتي بعده باسم ظاهر خراغته لان الأخبار عن الضمير انما يكون بالاسم الظاهر فالأخبار بالاسم

(والشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريقين من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي عن ذلك المعنى (بآخر منها) أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أن أزيد وأنت عمرو * نحن الذنون صبحوا الصبا * وقوله تعالى

(والشهور) عند علماء البيان خلاف مذهب السكاكي وهو (ان الالتفات) عندهم (هو التعبير عن معنى) من المعاني (بطريقين من) الطرق (الثلاثة) وهي التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أي الالتفات هو التعبير عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى نفسه (بطريقين) آخر منها) أي من ثلاث الطرق الثلاثة كان يعبر عنه أولا بالغيبة ثم يعبر عنه ثانيا بالخطاب كإتي في الأمثلة ولكن لا يكتفى في تحقق الالتفات بمجرد تعبير مخالف لتعبير آخر عن المعنى لان ذلك قد يكون على حسب ما يناسب سوق الكلام فلا يكون من الالتفات في شيء بل لا بد بعد مخالفة التعبير الثاني الأول مع اتحاد المعنى من كون الثاني جاريا على خلاف ظاهر سوق الكلام بأن يكون على خلاف ما يرتقبه السامع ليخرج عن معنى الالتفات ما جرى على ظاهر ما ينبغي في سوق الكلام مثل قول القائل أنا أزيد وأنت عمرو فان الأخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يرتقبه السامع لصحة الأخبار بالظاهر عن الضمير مطلقا فلا يكون من مقتضى الظاهر انه يعبر عنه بغيره والمشهور ان الالتفات التعبير عن معنى بأحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخرى وهو أخص من الأول لان نحو قول الخليفة أمير المؤمنين بأمره بكذا التفات عند السكاكي دون غيره وقول السكاكي خلاف الظاهر أعم من ان تكون مخالفة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه فان سقناه على وفق الظاهر معنى لانه جاء على الأصل وعلى خلاف الظاهر لفظا لان لفظ الجلالة الغيبة أو تكون مخالفة لظاهر معنوية لالفظية مثل أمير المؤمنين بأمره بكذا أو معنوية ولفظية مثل أنا أعطيتك الكوز فصل لربك وانحر

(٥٩ - شروح التلخيص أول) الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام (قوله ونحن الذنون الخ) أي فقد انتقل من ضمير التكلم وهو نحن إلى الغيبة وهو الذنون لأنه يقتضيه الظاهر لان الأخبار بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير التكلم أو الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يرتقبه السامع فإلا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لان الذنون اسم غيبة فالطابق له الغيبة والظاهر أن الصباح صريح بجزءه معنى صبحوا تأكيدها من صبحه اذا أتاه صبا * ويجوز أن يراد بالبيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباح مفعولا مطلقا صبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبدل تبسلا ومفعول صبحوا محذوف أي صبحوهم ونعمام البيت * يوم النخيل غارة ملحاحا * والنخيل بضم النون وبالهاء المحجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لاجل الإغارة والملحاح صيغة مبالغة من الإلحاح اه فترى

(قوله وإياك نستعين) أي فانه وإن عبر عن المعنى وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بأخر وهو الغيبة في قوله مالك إلا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر لأن الالتفات حصل أولاً بقوله إياك نعبد والثاني وهو وإياك نستعين أي على أسلوبه كما قال الشارح (قوله فان الالتفات انما هو في إياك نعبد) أي لانه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو مالك يوم الدين إلى الخطاب في قوله إياك نعبد وأما قوله وإياك نستعين فليس فيه الالتفات لانه (٤٦٦) انتقل من خطاب وهو إياك نعبد إلى خطاب آخر وهو وإياك نستعين فكل

واحد من قوله وإياك نستعين واحدنا وأنت نعبدنا وأنت إذا نظرت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه أنه انتقل من طريق إلى طريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الأسلوب فيه هو خارج بهذا القيد وان دخل في كلام المصنف (قوله) والباقي جار على أسلوبه أي على طريقة إياك نعبد وإن صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريقين بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت للخطاب صار الأسلوب فيه (قوله التفاتاً) أي لأن الذين هو المنادى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسله آمنتم (قوله) على ما يشهد به كتب النحو أي من أن عائداً للموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وإن عررض له الخطاب

وإياك نستعين واحدنا وأنت نعبد وإياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم أن في مثل يأيها الذين آمنوا التفاتاً والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو

من الالتفات ولو صدق عليه أن التعبير الثاني صادق على معنى عبر عنه بطريق آخر قبله ولكن في الحاجة إلى زيادة قيد كونه على خلاف ظاهر سوق الكلام لاخراج هذا المثال نظر كافي لأن المراد بالحمول المفهوم والموضوع المصدق فلم يعبر بالثاني في هذه القضية عن نفس ما عبر عنه بالاول فلم يصدق عليه حد الالتفات حتى يحتاج لإخراجه بالقيد وكان المقيد ينظر إلى اتحاد المصدق وكذا يخرج عن معنى الالتفات حقوقه الذين صبحوا المسباح فان إعادة الضمير من الصلة على الموصول لكونه اسماً ظاهراً لا يصل فيه أن يكون بطريق الغيبة ولو عبر عن مصدوقه أولاً بطريق التكلم وهذا هو المقرر في قواعد النحو ولهذا كان قول القائل إن في مثل يأيها الذين آمنوا التفاتاً وان الأصل يأيها الذين آمنتم سهواً يئس لأن كون المقام للتكلم بعد النداء كافي في قول القائل بإزيدة انما هو في غير الصلة التي يتم بها الموصول لأن ما يعود من الصلة إلى الموصول كما تقدم من باب الغيبة ويخرج أيضاً عن معنى الالتفات قوله تعالى وإياك نستعين واحدنا وأنت نعبد لانه وقع الالتفات قبله في قوله تعالى إياك نعبد فجري ما بعده على ما يرتقبه السامع لكونه على أسلوب ما قبله وبهذا أيضاً بان البعدية أن جلت على الاتصال لم يحتاج إلى هذا القيد لاخراج ما ذكر لأن الموجود فيه بعدية الاتصال فلا يصدق عليه بهذا الاعتبار أنه عبر عن معنى بعد التعبير عنه بمعنى آخر لأن البعدية الأصل فيها الاتصال ولم يوجد ولا يخفى ضعف هذا البحث وقولنا في هذا القيد خلاف ظاهر سوق الكلام إشارة إلى أن التعبير الثاني يكون التفاتاً مني خالف ما يرتقبه السامع ولو كان موافقاً لأصل ظاهر المقام كافي في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكي فانه خطاب موافق لأصل ظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر الكلام لانه عبر عنه أولاً بالغيبة في قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى على خلاف مقتضى الحال فناسب إجراؤه على مقتضى الغيبة فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصل التفات لانه مخالف لظاهر سوق الكلام وذلك ظاهر والسرفى العذر عن الخطاب إلى الغيبة أولاً تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم لانيه من

والسكاكي لم يصرح بما أراد به قوله خلاف الظاهر هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى لكن دلالة على أن ذلك مراده جعله في أيان امرئ نفيس التي ستأتي ثلاث التفاتات لكن مخالفة الظاهر في المعنى لأن اللفظ شرط كونها التفاتاً أن لا يوافق لفظاً سابقاً فان وافقه فليس التفاتاً فاصلة ان الالتفات عند السكاكي بيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطلقاً أو ليس به غيره والمعنى يقتضي خلافه وقد قسموا الالتفات إلى ستة أقسام الاول الالتفات من التكلم إلى الخطاب ومثله بقوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون الأصل وإليه أرجع فالتفت من التكلم إلى الخطاب فالتفت فيه

بسبب النداء وحينئذ فأنما جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة وأما قبل تمامه ففقه الغيبة والأصل متممة للمنادى الذي هو الموصول فهي كجزء منه فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا علي أنا الذي سميت أمي حيدر أ كملكم بالسيف كمل السندره لا نقيم كافي المطول لكن في المعنى في بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط أن نحو أنت الذي فعلت مقبوس لكن قليل اه لكن مقبوسه

وهذا أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغير منها فكل التفات عندهم التفات عندهم من غير عكس مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني وإليه ترجعون

على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لأن قلته تفيد كونه خلافه (قوله أخص منه) أي من نفسه (قوله لأن النقل عنده) أي المسمى بالالتفات (قوله من غير عكس) أي لغوي بحيث يقال كل (٢٦٧) التفات عند السكاكي التفات عند الجمهور

والمراد من غير عكس لغوي عكسا معهما وأما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي التفات عند الجمهور فهو صحيح (قوله وما لي لأعبد

اللطيف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب (وهذا) التفسير الجاري على مذهب الجمهور الالتفات (أخص) من تفسير السكاكي لأنه لا يشرطوا تقدم التعبير وهو لم يشترط كما يفيد ما تقدم الاقتصار الظاهر بخلافه فيصدق عنده بالتعبير الواحد حيث يكون مقتضى الظاهر خلافه كما في قوله طحايا قلب ولا يصدق عند الجمهور إلا في التعبير بن فكل التفات عندهم التفات عند السكاكي ولا يتعكس الاخر ثانيا وهو ظاهر ثم شرع في أمثلة الأقسام الستة المنصورة في الانتقال من أحد الطرق الثلاثة إلى الطريقين المتباينين له وبدأ بمثال النقل من التكلم إلى غيره ثم بمثال النقل من الخطاب إلى غيره ثم بمثال النقل من الغيبة إلى غيره على حسب ما تقتضيه الأعراف في مقامات التفسير فقال (مثال الالتفات) أي النقل (من التكلم إلى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن حبيب النجار في موعظة قومه في الإيمان (وما لي لأعبد الذي فطرني) أي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم أي خلقكم فنسب (١) انكار ترك العبادته إلى نفسه تعريضا للخاطبين وإشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه وإن ما يلزمهم من انكار ترك العبادته يلزمه في جملتهم على تقدير تركها وهو من الملاحظة في الخطاب ولما عدل عن الخطاب المعترض به لأجل هذا إلى التكلم ناسب أجراء الكلام على طريق التكلم فيقول وإليه أرجع ليكون الكلام جاريا على نسق واحد فلما عدل إلى الخطاب فقال (وإليه ترجعون) كان التفاتا على المذهبين في آخره والتفاتا على مذهب السكاكي في أوله وإذا اعتبر هذا التحقيق وهو المراد بقوله وما لي لأعبد ما لكم لا تعبدون تحقق أن هنا خطبا بعبارة عنده أو لا بطريق وثانيا أن التحقيق الالتفات فلا يريد ما يقال من أنه لا التفات هنا لأن المراد ثانيا للخاطبين والمراد أولا بالتكلم فليس هنا معنى واحد يعبر عنه بطريقين لا يقال فالخطاب على هذا التحقيق جار على أصله فلا التفات لانا نقول الالتفات لا ينافيه موافقة المقام وإنما تنافيه موافقة ظاهر سوق الكلام كما تقدم ولا يقال المراد بالاول قطعاً التكلم والخطاب إنما يريد بطريق التعريض الثابت بالزوم فلم يصدق وجود تعبير بن عن معنى نظريا وإن كان يكون أراد بقوله ترجعون الخاطبين ولم يرد نفسه ويؤيده ضمير الجمع ولو أراد نفسه لقال يرجع وعلى قول السكاكي يحتمل أن يكون المراد وما لكم والثاني في ترجعون لأن وما لي مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر لفظا وقد قدمنا أن مخالفة الظاهر بأهم ما كان التفات واعلم أنه سباني

أولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لأن قوله وما لي لأعبد الخ تعريض للخاطبين لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق في قوله وما لي التفات على مذهب السكاكي فقط لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله وإليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قيل ولا وجه تخصيص السكاكي بل في قوله وما لي التفات عند الجمهور أيضا قد سبق طريق الخطاب في قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وأما على خلاف التحقيق في الكلام التفات واحد على المذهبين في قوله وإليه ترجعون

(١) قول ابن يعقوب فنسب انكار وقوله بعده من انكاره كذا في النسخ ولا حاجة إلى لفظ انكار في الموضوعين كتبهم معجمه

ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عتبة
طعابك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب

(قوله ان المراد مالكم لا تعبدون) أي لان المتكلم حبيب التجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل الا أنه أقام نفسه مقام
المخاطبين قسم ترك العباداة الى نفسه تعريضا بالمخاطبين اشارة الى أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وأن ما يلزمهم في ترك العباداة يلزمه في
جاءهم على تقدير تركه لها وهو من الملاحظة في الخطاب فالفائدة المحتمة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بأن المراد المخاطبون
من أول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافي الالتفات اذ لا يشترط فيه التعريض بالمطابقة بل يصح بالزوم
أيضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح إما مجازاً أو كناية وهما مجاز لا متاع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملاً
في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحداً نعم على ما حققه العلامة السيد من أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب
واللفظ ليس مستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى (٤٦٨) المعنى المستعمل فيه إما حقيقة أو مجازاً أو كناية رد أن اللفظ ليس مستعملاً في

المخاطبين فلا يكون المعنى
المعبر عنه في الاسلوبين
واحداً فلا التفات أفاده
عبد الحكيم (قوله انا
اعطيناك الكوثر) أي
الخير الكثير أو خير رافي
الجنة يسمى بالكوثر (قوله
ومقتضى الظاهر لنا) أي
لان اعطيناك تكلم وقوله
لربك غيبة لان الاسم
الظاهر من قبيل الغيبة كما
هو وقائدة الالتفات في
الآية أن في لفظ الرب حنا
على فعل المأمور به لان من
يريد يستحق العباداة وفيه
ازالة الاحتمال أيضا لان
قوله انا اعطيناك الكوثر
ليس صريحا في افادة
الاعطاء من الله وأيضاً كلمة
انما تحتل الجمع كما تحتل

أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السون اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتاً على المذهبين (و) مثال الالتفات
من التكلم (الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات
(من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طعابك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب

في الحسان

واحد باعتبار المطابقة لانا تقول المقصود لاهم الخطاب والتكلم وسيأتي وليس من شرط الالتفات
وجود التعريض بالمطابقة بل يصح بالزوم أيضا ففهم (و) مثال الالتفات من التكلم أيضا (الى
الغيبة) قوله تعالى (انا اعطيناك الكوثر) أي الخير الكثير أو خير رافي الجنة يسمى الكوثر وهو من
الخير الكثير (فصل لربك وانحر) فقول انا اعطيناك تكلم وقوله لربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبيل
الغيبة فهو التفات الى غيبة والاصل فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول
الشاعر (طعابك قلب في الحسان طروب) أي ذهب يد القلب الموصوف بأنه طربا
أي نشاطا وفرحا في طلب وصال الحسان وفي مرادة الظفر بهم ومعنى ذهب القلب به انه غيبه وألقاه
عن غير طلب الحسان والكاف ضمير الخطاب وأراد به نفسه وفيه التفات على مذهب السكاكي لان المقام
على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط الثاني التفات
من التكلم الى الغيبة كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر كذا قالوه قلت وفيه نظر
سأذكره في آخر الكلام الثالث التفات من الخطاب الى التكلم ومنه قول علقمة بن عتبة الشاعر
صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفعل وليس عبدة بفتح الباء غيره

طعابك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب

الواحد المعظم نفسه فلما التف بقلوبه فصل لربك زال هذان الاحتمالان اه قناري (قوله قول الشاعر) تكافى

هو علقمة بن عتبة الجهلي من قصيدة يمدح بها الحوث بن جبلة القسائي وكان أسيراً حاه فساقر اليه بطلب فكذب بعد اليقين

منع ما استطاع كلامها * على بابها من أن تزار رقيب
اذ اغاب عنها البعل لم تنفس سره * ورضى اياك البعل حين يوث
فان تسألوني بالنساء فاتي * خيب يربادوا النساء طيب
اذا شاب رأس المرء أو قل ماله * فليس له في ودهن نصيب

(قوله أي ذهب بك) الباء التعدية على حد ذهب يزيد أي أذهبك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت
خطاب النفس باعتبار أن نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر أن يقول طعابك قلب في الغيبة التفات عند السكاكي وفي الاطول جواز
فتح الكاف وكسرهما

تكملي ليلي وقد سطولها * وحدث عواد بيننا وخطوب

(قوله أن له طربا في طلب الحسان) أي في طلب وصالهن وأشار الشارح بذلك إلى أن قوله في الحسان متعلق بطروب وأن في الكلام حذف مضاف لا متعلق بطما وحينئذ تقدم المفعول لأفادته الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعزى الإنسان لشدة سرور أو حزن أي أذهني وأتلفي قلب موصوف بأن له طربا ونشاطا في طلب (٤٦٩) وصال الحسان دون غيرهن (قوله ونشاطا في

مرادونهم) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطلبه تفسير مراد وقوله في مرادونهم أي مطالبينهم بالوصل تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله بعيد الشباب) ظرف لطروب (قوله لا طما) (قوله لا قرب) أي للدلالة على أن زمان أذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه (قوله أي حين ولي الخ) فيه نظر لأن قوله حين ولي يقتضي أن الشباب ذهب بالمرء وقوله وكاد يتصرم أي يتقطع يقتضي أنه بقي منه بقية وأن المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه فقيه تناف وأجيب بأن قوله حين ولي بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان للسراد فيكون قد جعل بعيدا لا كثر بعيدا لكاه وزل ذهاب الغالب منزلة ذهاب الجميع والقرينة على ذلك قوله عصر حان مشيب وهذا إنما يحتاج له إذا اعتبر أن الشباب والمشيبي متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب كاذب

أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مرادونهم (بعيد الشباب) تصغير بعدد القرب أي حين ولي الشاب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب) بكلفي ليلي) فيه التفات من الخطاب في بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر بكلفي وفاعل بكلفي ضمير القلب

للتكلم والاصل أن يقال طماني (بعيد الشباب عصر حان مشيب) بعيد تصغير بعد وهو متعلق بطما وقوله عصر بدل منه وانما صغره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قريب من عنفوان الشباب والمحقق أن ذلك الوقت أدركه أو آخر الشباب فالمراد بعدية العنفوان وقرب انصرام الشباب وبدل عليه قوله عصر حان أي قرب المشيب وهذا المعنى ظاهر في معنى البيت أي جعلت الكهولة من المشيب والافاق بعدية حقيقة ويكون المراد بانظر في الكهولة وتصغيره لإدخال القرب من الشباب ولما عبر بضمير الخطاب عن التكلم ناسب أن يساق الكلام بطرب إلى الخطاب إلى آخره ولما عدل عنه إلى التكلم في قوله (بكلفي) ذلك القلب (ليلى) والاصل أن يقول بكلفك كان التفاتا على المذهيين وقوله ليلي مفعول بكلف أي يلزمي طلب وصالها وروى تكلفني بالفوقانية والفاعل هو ليلي فيكون المفعول محذوفا أي تكلفني شدا تدفراقها ويحتمل على هذا أن يكون الخطاب للقلب أي تكلفني بالقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة التي هي مقتضى القلب لانه ظاهر وهو من قبيل الغيبة إلى الخطاب وعلى كل من كون الفاعل ليلي (١) أو مفعول يكون

تكملي ليلي وقد سطولها * وحدث عواد بيننا وخطوب

فالتفت في قوله تكلفني عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم وهذا ما خالف فيه الظاهر لفظا ومعنى وفي هذين عند السكاكي التفاتان أحدهما بك المخالفة للظاهر معنى والثاني تكلفني لمخالفة لفظا قلت وقد قيل إن الرواية بكلفني بالياء والضمير للقلب ولبلى مفعول فلا التفات في ناء التكلم لأن الظاهر أن بكلفني حينئذ صفة لقلب ويكون من تمام الجملة الأولى والاتفات لا يكون إلا في جملتين مستقلتين كما سيأتي ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه في تكلفني حينئذ التفاتان أحدهما في ناء الخطاب لانتقاله إليه عن أسلوب الغيبة السابق في قوله قلب والثاني في ناء التكلم المنتقل إليها عن بك الرابع من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى حتى إذا كتم في القلب وجرين بهم فقد التفت عن كنتم إلى جر بن بهم وفيه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى الخامس من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى مالك يوم الدين أياك بعد فقد التفت عن الغيبة وهي مالك إلى الخطاب وهو أياك تعبد وفي أياك خروج عن الظاهر لفظا ومعنى وعلى قول السكاكي يكون فيه التفاتان وستكلم عليه السادس من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه وفي التمثيل به نظر لما سيأتي وفي فسقناه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى وقد وقعت التفاتات في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالأعد * ونام الحسلى ولم ترقد وبات وباتته ليله * كليلة ذي العار لا لومد

إليه بعض أهل اللغة وأما على تقدير الفصل بذلك وجعله واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج إلى هذا الاعتبار بل يحمل الكلام على المتبادر منه وهو أن المراد بعيد الشباب زمان ذهابه بالمرء وتصمره بالكلية وزمن هذه البعديّة هو زمن الكهولة ولا يتأقبه قوله عصر حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا أقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالأولى حذفه فتأمل (قوله عصر) بمعنى زمان أو حين بدل من قوله بعيد (قوله إلى التكلم) أي لأن ياء بكلفني لتكلم فالالتفات من الجرور الذي في بك إلى المفعول

(١) أو مفعوله هكذا في النسخ والاحسن في العبارة وعلى كل من كون ليلي فاعلا أو مفعولا الخ كتب معجمه

الذي في تكلفي (قوله وليلى مفعوله الثاني) أي بتقدير الباء والمفعول الاول الباء وانما قلنا بتقدير الباء لأن كلف لا يتعدى المفعول الثاني بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيد أبكذا والى تقديره هاتين قول السارح والمعنى بطلاني الخ كما أنه يشير الى أن في الكلام حذف مضاف وأن التكليف على هذا المعنى بمعنى الطلب فالفاعل على غير بابها (قوله وروى تكلفي) أي وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب الى التكلم انه مقتضى الظاهر تكلف ليلى وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التعميل (قوله والمفعول محذوف) أي المفعول الثاني وأما الاول فهو الباء وقد يقال حيث كان تكلفي مسند اليلى فالانطباق أن يكون بين تكلفي وشط تنازع في وليها ويكون المعنى تكلف ليلى أي حبها المفرط وليها قد شط وليها ولا حذف (قوله أي شدا نداء فراقها) أي انها تحمله الشدا نداء المترتبة على فراقها (قوله أو على أنه خطاب للقلب) أي والمفعول على هذا أيضا ليلى أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب (قوله فيكون التفتان آخر) أي غير المقررا ولا فيكون في البيت (٤٧٠) على هذا الاحتمال الاخير التفتان وقوله من الغيبة الى الخطاب أي

لأنه عبرا ولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفي أي أنت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في بك الى التكلم في تكلفي وهذا تقريب على قوله أو على أنه خطاب للقلب والحاصل انه على رواية تكلفي بالياء التسمية ليس فيه الالتفات واحدا عند الجمهور والسكاكي من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفي بالياء الفوقية أن جعل الفاعل ليلى وأما أن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفتان باتفاق الجمهور والسكاكي أحدهما في الكاف في بك مع ياء

وليلى مفعوله الثاني والمعنى بطلاني القلب وصل ليلى وروى تكلفي بالياء القوافية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أي شدا نداء فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفتان آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها) أي قريبا (وعادت عواديتنا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادة

قوله (وقد شط) حالا أي والحال ان ليلى قد شط أي بعد (وليها) أي قريبا العوائق أوجبت بعد نيل وصلها حسا أو معنى ودين وجه البعد بقوله (وعادت) يحتمل ان يكون فاعلت من المعادة أو من عاد يعود (عواد) أي شدا نداء عوائق حائلة (ينشا وخطوب) أي وأمر عظيمة وعلى الاحتمال الاول يكون المعنى عادت عواد أي صيرتنا العوادى الحائلة بيننا أعدا وقاتلنا تلك الخطوب بالمنع وعلى الثاني يكون المعنى رجعت العوادى التي تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة

وذلك من نياجاني * وخبرته عن أبي الاسود

ففيصل فيه ثلاث التفتات في كل بيت واحدة وهذا ظاهر على قول السكاكي فان قلت ينبغي ان يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لان في ولم تر قد التفتان الى الاول التفتان قلت قد قدمنا ان يجيء على خلاف الظاهر معنى اذا كان موافقا للظاهر لفظا لا يعتبر نعم يرد عليه انه يمكن ان يقال ان في الثالث التفتان أحدهما في ذلك والثاني في وخبرته فيكون في الايات الثلاثة أربع التفتات ولم أقبل والآخرة في جاهني لاسيما في ولاجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس الى أن في الايات سبع التفتات ليلك وترقد وبات وله وذلك وجاهني وخبرته وقبل أربعة وهي ليلك وذلك وجاهني وخبرته وأما على رأي المصنف فلا التفتات في البيت الاول وفي الثاني التفتان واحدة فتعجب ان يكون في الثالث التفتان فيفصل هما في قوله جاهني أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة والثاني باعتبار انتقاله عن الخطاب وفيه نظر لان الالتفات انما يعتبر بالنسبة الى الاسلوب الذي يليه وقيل أحدهما في قوله ذلك والآخرة في قوله جاهني قال المصنف وهذا أقرب قلت يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات في جملتين

ولا

التكلم في تكلفي ثانيهما في قلب مع فاعل تكلفي المقدر بأن يا قلب وفي

البيت التفتان غير ما ذكر عند السكاكي على كلا الاحتمالات في قوله طعابك فان مقتضى الظاهر طعابى قلب أي أذهبنى وأفتانى قلب موصوف بأن له طريا ونشاطا وفرحاني طلب وصال الحسان وانما يجعل الخطاب في طعابك للحبيبة أعني ليلى أي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفي التفتان من الخطاب الى الغيبة لأنه مخالف للاستعمال الشائع وهو طعابه قلبه فاه القنرى (قوله قد شط وليها) جملة حالية من ليلى سواء كانت فاعلا أو مفعولا ليلى تكلفي وقوله وليها أي أيام وليها (قوله أي قريبا) أي أيام القرب منها أي وقد صارت أيام القرب من وصال ليلى بعدة لامورا وحيث ذلك وبين أسباب البعد بقوله وعادت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك عنه كافي القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والمرادف والخطوب الفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله أن يكون فاعلت) أي بوزنها في الاصل نأصل طادت طادت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت (قوله من المعادة)

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد وقول عبد الله بن عمة

ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم * ككما يراهم بنوكوز وهرهوب

ان تسالوا الحق نعط الحق سائله * والدرع محففة والسيف مقروب

وأما قول امرئ القيس تطاول ليك بالاعمد * ونام الخطي ولم ترقد

وبان وباتته ليلة * كليله ذي العار والارمد

وذلك من نبا جاني * وخبرته عن أبي الاسود

فقال الرخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفاتة لا يقال الالتفات عند من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لا يمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى لما تقدم وأما على المشهور فلا التفات في البيت الاول وفي الثاني (٤٧١) التفاتة واحدة فيشعب أن يكون في الثالث

التفاتان فقبلهما في قوله

جاني احداهما باعتبار

الانتقال من الخطاب في

البيت الاول والاخرى

باعتبار الانتقال من الغيبة

في الثاني وفيه نظر لان

الانتقال انما يكسبون من

شي حاصل ملتبس به واذ

فد حصل الانتقال من

الخطاب في البيت الاول

الى الغيبة في الثاني لم يبق

الخطاب حاصل ملتبس به

فيكون الانتقال الى التكلم

في الثالث من الغيبة وحدها

لامنها ومن الخطاب جميعا

فلم يكن في البيت الثالث الا

التفاتة واحدة وقبل

احداهما في قوله وذلك

لانه التفات من الغيبة الى

الخطاب والثانية في قوله

جاني لانه التفات من

كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه أي ساق الله ذلك السحاب وأجراه (الى بلد) ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه

(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فقد عبر بطريق الخطاب في قوله كنتم ثم بطريق الغيبة في قوله بهم فبهم فبهم الالتفات على المذهبين (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) فقد عبر أولا باسم الجلالة موصوفا بالوصول وعاد عليه ضمير الغيبة فكان الاصل ان يساق الكلام على طريق الغيبة فيقال فساقه أي فساق الله ذلك السحاب الى بلد ميت اياه ثم عدل عنها الى التكلم فقال فسقناه فكان التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) فقوله مالك يوم الدين وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف بظاهر أيضا فاقضى الظاهر سوق الكلام على طريق الغيبة ثم عدل الى الخطاب في قوله اياك نعبد ومقتضى الظاهر ان يقال اياه نعبد فكان التفاتا على المذهبين أيضا * ثم أشار الى السر العام لاستعمال الالتفات

ولا يكون في جملة واحدة وانما قلنا انه يلزم الالتفات في جملة واحدة لان جاني ان كان خبر ذلك فواضح والا فهو معمول لما قبله وقد رده هذا بانه لا مفر من الالتفات في جملة واحدة لان ذلك خطاب وجاني تكلم فلزم الالتفات في جملة واحدة بكل حال وسنتكلم على جواز الالتفات في جملة واحدة فان قلت هل يجوز ان يكون الالتفات الثالث في قوله عن أبي الاسود فانه يعني اياه فالتفت عن التكلم الى الغيبة

الخطاب الى التكلم وهذا أقرب * واعلم ان الالتفات من محاسن الكلام

أي مأخوذا من المعاداة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله كان الصوارف والخطوب) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الا ان يقال تركها من جانب القائل اظهر وهامنه والاصل تعاديه وهو يعاديهما فنصفت المفاعلة من الجانبين والمعنى على هذا الاحتمال عادت عواد أي صارت العوادي الحائلة بيننا وبينها أعدا ملنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز أن يكون من عاد) أي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا اذا حذف فيه ووزنه فعلت وأصله عودت فحركات الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالألف منقلبة عن واو هي عين الكلمة (قوله أي عادت عواد) أي رجعت العوادي التي تحول بيننا الى ما كانت عليه أولا من الحيلولة فنقول الشارح الى ما كانت متعلق بقوله عادت وقوله قبل أي من الحيلولة بيننا (قوله والقياس الخ) تعبيرة تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل

ووجهه سنة على ما ذكر المختصر في هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية -

الغنية والموصوف ظاهرا أيضا (قوله أي وجه حسن الالتفات) أي في أي تركيب كان وأشار الشارح بتقدير حسن إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف ثم إن قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل والالتفات حسن ووجهه حسنه أن الكلام الخ (قوله اذا نقل) أي حول من طريق كالغنية إلى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة لتقل الحقيق كما هو مذهب الجمهور وكذا في انقل التقدير كما هو مذهب السكاكي لأن السامع (٤٧٣) اذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور

(ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي تجديد واحد أو اثنين من طريقت الثوب

في جميع مواقفه فقال (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل) أي حول (من أسلوب) أي طريق (إلى أسلوب) كأن ينقل من طريق التكلم إلى الخطاب مثلا (كان) أي ذلك الكلام (أحسن نظرية) مصدر طربت الثوب بالياء أي أتيت بهجدا أو طرأت بالهمزة أي أحدثت فاجمع بينهما بمادة الياء خلاف النقل

قلت لا لأن أبا الأسود علم وأيضاً أبو الأسود لم يقع موقع به المنكلم في قوله أي بل موقع الاسم المضاف اليه وهو أبوالحسن ان يجعل الالتفات الثاني في ذلك والثالث في خبرته من (ووجهه) أن الكلام اذا نقل من أسلوب إلى أسلوب الخ) ش أي وجه الالتفات أن الكلام اذا نقل من أسلوب لاخر كان أحسن نظرية أي أشبه القلب لأن لذات النفوس في التقلبات لما جبلت عليه من الضمير ويكون ذلك أكثر اصغاء وقال في المثل السائر في قول الرمنحشري ان الالتفات بحمل به الفرائض المثل لا يسبح لأن الكلام الحسن لا يمل ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستند قد عمل لكثرة ورجع باختصار مواقفه أي مواضع وقوعه بلطائف كما في الفائدة فان العبد اذا ذكر الله تعالى ووجهه ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الاقبال والخطاب يجرد من نفسه حاملا لا يقدر على دفعه فخطاب من هذه صفاته مستعينا على قضاء مهماته وقد ذكر في الالتفات في ابدال لطائف غير هذه (توسيعه) أعلم اني لم أرم أن أضع العبارة عن حقيقة الالتفات ورجع توهم قوم أنه لفظي ورجع أشكل التمييز بين حقيقة وحقيقة التجريد وحقيقة وضع الظاهر موقع المضمير وعكسه ثم في كونه حقيقة أو مجازا قال الكلام في أربعة أمور الأول في كشف الغطاء عن حقيقة اعلم أن الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق وهو نقل معنوي لا لفظي فقط وشرطه ان يكون الضمير في المنتقل اليه قائدا في نفس الامر إلى الالتفات عنه يحترز عن مثل أكرم زيدا وأحسن اليه فضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير الضمير في اليه وليس الالتفاتا وإنما قلت في نفس الامر لأنه بطريق الادعاء يعود لغيره فحينئذ اذا كان الضمير الأول في محله باعتبار الواقع في نفس الامر فقلت اني أنا طيب فأجب الخطاب كنت أعدت الضمير في الخطاب وهو ضمير غيبة على نفسك وليس ذلك وضع الضمير الغائب موضع ضمير المنكلم بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يحببه فضمير الغيبة واقع موقعه وكذلك وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون جرد من نفسه حقيقة مناهها وخطابها وفي قوله طمأنيك على رأي السكاكي جرد من نفسه حقيقة مثلها وخطابها الضمير واقع في محله فهو الالتفات ونحوه على رأي غيره هو تجريد فقط وفي قوله تكلفني الالتفات على القولين ولا نقول انه أعاد الضمير على غير الأول فيلزم ان يكون الضميران وهما الكاف والياء لشبهين بل أعاده

رغبة في الاصغاء إلى الكلام
الأن هذه الفائدة التي
ذكرت الالتفات لا تنطبق
على مادة يكون الخطاب
فيها حضرة الباري جل
وعلا كما في آيات بعد
لتنزهه عن النشاط والإيقاظ
والاصغاء فلو ذكر المصنف
فائدة غير هذه تصلح حتى
بالنسبة في حقه تعالى
لكن أحسن وقد يقال
المراد أن الكلام الالتفات
أي ما وقع صالح لأن يراى به
هذا الفائدة بالنظر لنفسه
مع قطع النظر عن
العوارض الخارجية
ككون الخطاب به المولى
محله أو غيره (قوله
أحسن نظرية) النظرية
بالهمز الاحداث من طرأ
عليهم أمر اذا حدث وبالياء
المشاة التحية التجديد من
طريقت الثوب اذا علمت به
ما يجعل له طريا كأنه جديد
اذا علمت ذلك فجمع الشارح
بين التجديد والاحداث في
مادة الياء حيث قال أي
تجديدا واحدا أو اثنين من طريقت
الثوب خلاف النقل كذا

اعترض وهو ظاهر على النسخة التي فيها الواو في قوله واحدا أو اثنين في بعض النسخ واحدا أو اثنين
بأوهذه ظاهرة لأن المراد من النظرية التجديدان قرئت بالياء أو الاحداثان قرئت بالهمز لكن قوله بعد حذف من طريقت الثوب
راجع لقوله تجديد او هو ما قبل أو فقط ولو قال من طريقت الثوب أو من طرأ عليهم لكان ذلك أظهر هذا يحصل ما ذكره أبواب الحواشي
وفي عبد الحكيم أن قوله تجديد بيان المعنى الغوى وقوله واحدا أو اثنين بالمراد فان احداث هبة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر

افتتح حمد مولاهم الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذا كرامة هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به

الشارح هنا أخذ من طرأ بالهمز معنى ورد لان بناء النظرية من طرأ مجرد قياس غير مدكور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) اللام للتعليل أي كان ذلك الكلام الذي فيه النقل المنذر كورا حسن قطرية لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره وحاصله أن الكلام عند النقل من طريق إلى أخرى أحسن تجديد مما ليس فيه نقل وان كان في إيراد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديد لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره (قوله وكان (٤٧٣) أكثر ابقاظا أي وكان أكثر الكلام تنبها

(قوله للاصغاء) أي

لاجل الاصغاء أي الاستماع

اليه وهذه العلة أعني

الاصغاء غاية العلة الأولى

أعني النشاط في المفهوم

لكنهما امتلا زمان لان

النشاط الكلام يلزمه

الاصغاء اليه (قوله لان لكل

جديد الخ) علة لمصلحة أي

وأنما كان السامع يحصل

له نشاط واصغاء للكلام

عند النقل المذكور لان

الخ (قوله على الاطلاق)

أي في كل موضع سواء

كان في الفاتحة أو غيرها

(قوله وقد تختص الخ) قد

لتحقيق وتختص بصيغة

المجهول أو المعلوم لانه

يستعمل لازما ومتعديا

يقال اختصاصه فاختص

أفاده عند الحكم وقوله

مواقعه أي مواقع الالتفات

أي المواضع التي يقع ويوجد

فيها الالتفات واختصاص

مواقعه كناية عن اختصاصه

هو كإشرا إليه كلام الشارح

(النشاط السامع و) كان (أكثر ابقاظا للاصغاء اليه) أي إلى ذلك الكلام لان لكل جديد له وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلفظ) غير هذا الوجه العام (كافي) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر

(النشاط السامع) أي استحضاره للكلام واللام إما للتعدية منعلاقة بالنظرية أي يكون الكلام في إيجاد النشاط وتجديده أحسن مما ليس فيه ذلك النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد في الجملة تسمع والنشاط له وإما للتعليل أي يكون الكلام عند النقل أحسن تجديد مما ليس فيه النقل ولو كان في إيجاد كل كلام تجديد لما يسمع وإنما كان أحسن تجديد من أجل ان النقل فيه نشاط السامع بخلاف غيره (و) كان ذلك الكلام (أكثر ابقاظا) أي تنبها (لاصغاء) أي الاستماع (اليه) أي إلى ذلك الكلام ومعلوم ان النشاط للكلام يلزمه الاصغاء اليه فتجديد النشاط يلزمه الايقاظ في العبارة تطويل ما وإنما كان في نقل الكلام تجديد النشاط وكثرة الايقاظ لما علم من ولوع النفس بكل جديد وتلذذها بكل طرى وهذا الوجه عام في كل الالتفات وهو ظاهر على مذهب الجمهور وقد تقدم ان وجوده على مذهب السكاكي فيما لا يتقدم فيه التعبير ضعيف لعدم لزوم ارتقاب التعبير بأسلوب مخصوص ثم هذا الوجه في توجيه الكلام لمن يصح في حقه الايقاظ والنشاط وانهم وأما من لا يصح في حقه ما ذكر كافي حق الباري تعالى فالالتفات بالنسبة اليه لازم هذا الوجه كإظهار الرغبة لقبول الكلام أو لوجه آخر فافهم وذكرا الالتفات في علم المعاني صحيح لان المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء إلى الكلام واستحضاره فيتوصل إلى ذلك بالالتفات فان أراد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع وقد تقدم نحو هذا ثم أشاء إلى ان الالتفات قد يكون فيه مع هذا الوجه لطائف أخرى فقال (وقد تختص مواقعه) أي قد تختص بعض مواضع الالتفات (بلفظ) أي محاسن ودقائق أخرى زيادة على هذا الوجه لا توجد في غيرها وجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع لأن المراد ان كل موضع يختص فيه لطائف عديدة غير ذلك الوجه فالكلام على وجه التوزيع فليفهم (ك) أي كالطيفة (في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا) تلا سورة الفاتحة لقصد التعبد لله والثناء فيه اذ ذلك هو المقصود من نزولها و (ذكر) في أولها (الحقيق) أي الجدير (بالحمد عن قلب حاضر) فلا محالة

على الاول مدعياته غير الثاني فان الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرده عنها وباعتبار التجريد غيره اذ ذلك الذي يرد في قوله بك هو نفس الامر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار وبهذا علنا ان

(٦٠ - شروح التلخيص أول) في المطول (قوله بلفظ) أي بجمع اللطائف باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد أي أن بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة تختص بطيفة زائدة على الطيفة السابقة وتلك الطيفة الزائدة تختلف باختلاف المواضع ولبس المراد ان كل موضع يقع فيه جملة من اللطائف ولأن كل موضع يقع فيه طيفة زائدة والا لا يجب ذلك أن لا يكون في الالتفات بالنسبة العامة كذا قيل لكن قد يقال أي مانع من أن يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعبه وغيره ثم ان الباقي قوله بلفظ داخلة على المقصور (قوله كافي سورة) أي كالاتفات الذي الخ أو كالطيفة التي في سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) أي اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله بقوله الحمد لله وأخذ الحقيق من اعتبار كون اللام في الله للاستحقاق (قوله عن قلب) أي ذكرنا شاعن قلب لا ذكرنا مجرد اللسان

ويجوز أن تسمى لا محالة محرراً كالاقبال عليه فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك العالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وروبوته قوي ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأفواج النعم جلائلها وذوائفها انصاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك الأمر كله يوم الجزاء انتهت قوته

(قوله يجد ذلك العبد الخ) العبد بدل من اسم الإشارة وقوله من نفسه ظرف انغمس بغيره مستقراً من قوله محرراً الذي هو صفة المحذوف أي معنى محرراً كالأقبال من نفسه (قوله وكلما أجرى عليه) أي على المستحق للجد أي وكلما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التي هي قوله رب العالمين الخ وإنما كانت تلك الصفات عظيمة لا فائدة الأولى أنه المتولى لترسية جميع العالمين وتدير أمورهم ولا فائدة الثانية أنه المنعم بجميع النعم الدينية والأخوية ولا فائدة الثالثة أنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوله إلى أن يؤل) أي إلى أن ينتهي الأمر أي أمر الجزاء (٤٧٤) الصفات وأمر العبد وحاله ولو قال حتى يؤل الخ لكان أولى وذلك

لأن تصاعف المحرك إنما حصل من إجراء الصفات وإجرائها تدريجي لكونه حاصلًا بالقرارة فالتصاعف تدريجي لا دفعي وحتى تدل على التدرج يردون إلى أفاده السراحي (قوله أي خاتمة تلك الصفات الخ) اعترض بأنه إن أراد الصفة المعنوية فالأمر ظاهر وإن أراد الصفة الخوية فلا يتم بالنظر لما لك يوم الدين لأنه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لأن مالك وصف عام فلا يتعرف بالاضافة فلا يكون تعال المعرفة واجب بأن المراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالحدوث وجهه نثذ فيتعرف بالاضافة لأن الصفة المشبهة عند المحققين

يجد ذلك العبد (من نفسه محرراً كالاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالجد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الخ إلى أن يؤل الأمر إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالجد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) لأنه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

(يجد ذلك العبد (من قلبه) معنى (محرراً كالاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق بالجد وإنما قال الحقيق بالجد لأن اللام في الله لا تستحق (وكلما أجرى عليه) أي على ذلك الحقيق بالجد (صفة من تلك الصفات العظام) المفيد أولها أنه المتولى لتدبير جميع العالمين وبما يليها أنه المنعم بجميع النعم الدينية والأخوية وفوائده مالك جميع الأمور في يوم الجزاء (قوى ذلك المحرك) مع تلك الصفة الجزاء (إلى أن يؤل الأمر) في إجراء تلك الصفات (إلى خاتمتها) أي خاتمة تلك الصفات يعني قوله تعالى ملك يوم الدين (المفيدة أنه) أي ذلك الحقيق بالجد (مالك الأمر كله في يوم الجزاء) وقد تقدم في ضمن ذكر الصفات ذكر معنى هذه الخاتمة وإنما أفادت ملك الأمور كلها لأن مفعول مالك محذوف والحذف مما يقيد العموم وليس يوم الدين مفعولاً بل هو ظرف أضيف إليه الوصف على وجه التوسع وتزليل الظرف منزلة المفعول كقولك صيام النهار أحسن من أكل اللذائذ وإنما قلناه على وجه التوسع لأن الإضافة إلى الظرف المحض بان يبنى على أنه محل بالمبالغة التي هي أبلغ من اعتبار الحقيقة وقولنا إن الحذف مما يقيد العموم فيه توسع والأفاد العموم من عموم المقدر المدلول للقرينة نعم بقيد الإيجاز فليتهم وصرح وصف المعرفة بمالك مضافاً لأن

الالتفات في بك على رأي السكاكي أوضح من الالتفات الذي في تكلفي على قوله حالاً في بكسر وجاعن ضمير المنكلم إلى شيء لا وجود له بالكسبة وفي تكلفي خروج عن الحقيقة المجردة إلى الحقيقة الجرد عنها فهو عدول إلى الأصل وبك عدول إلى الفرع والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل وقوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرن بهم جرد فيه من المخاطبين مثلهم وعادوا لنعيم عليهم فهو تجرد والتفات

فالضميران

تتعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق

بمحذوف أي وجعل اليوم ملوكاً على طريق الاتساع أي التوسعة في الطرف فأنهم وسعوه فجوزوا فيه ما لم يجز في غيره حيث نزله منزلة المفعول به كافي قوله * ويوما شهدناه سلباً وأمرأياً * والمراد بالاتساع إجماع العقلي وهو هنا واقع في النسبة الإضافية حيث أضيف اسم الفاعل إلى الطرف وحقه أن يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملازمة نزل الطرف منزلة فظهر لك من هذا أن الإضافة على معنى اللام وإنما لم تجعل حقيقة على معنى في كسر اليوم لأجل تحصيل غرض المبالغة لأن قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان إن قلت حيث جعلت الإضافة بمعنى اللام فلم لم تجعل حقيقة قلت أجاب عن ذلك بأن اليوم أمر اعتباري لأنه عبارة عن مقارنة متجدد موهوم لمجهول معلوم إزالة اللابهايم والامور الاعتبارية لا تتعلق بها قدرة المولى فلا يكون اليوم ملوكاً بل ما يقع فيه أفاده شيخنا العدوي (قوله والمعنى) أي الحقيق على الظرفية فإصله أن التوسع في مجرد حذف في (قوله والمفعول محذوف) أي وهو الذي قدره المصنف بقوله الأمر كله

وأوجب الأقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات وكان في قوله تعالى ولولأنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريق الالتفات بنفسه الشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيما لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله يمكن وذكر السكاك لالتهفات امرئ القيس في الايات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدها أن يكون قصدهم ويل الخطاب واستقطاعه فنسبه في التفاته الاول على أن نفسه وقت ورود ذلك الخطاب عليها ولها في الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا ينسب على بعض النسل الا بتفجيع الملوكة لم يخرجهم عليه وخطابه بتناول تلك تسليته أو على أنها القضاة شأن السبا بدت قلعا شديدا ولم تنصير فعل الملوكة فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخطابه بذلك تسليته وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو به في الاول على ان النبال شدة تركه حائرا فحافظن معه لمقتضى الحال بخفى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمر او غيرها وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الاولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفي الثالث على ما سبق أو به في الاول على انها حين لم تثبت ولم تنصير غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخطبها على سبيل التوبيخ والتعسير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الاول ولحقها الوجه وهو بد مدم (٤٧٥) فائلا وباتت وباتته وفي الثالث على ما سبق

هذا كلامه ولا يخفى على النصف ما فيه من التعسف

(قوله دلالة على التعميم) إما علة لحذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق في المقام الخطابي الى العموم للتلازم الترجيح بلا مرجح كما يأتي وأورد عليه أنه لو قال مالك الامر كله لحصلت الدلالة على التعميم وأجيب بالنوع مستندا باحتمال حمل الامر

دلالة على التعميم (حينئذ يوجب) ذلك الحركة لتناهيها في القوة (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالجد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات) فالباء في تخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول

اضافة الوصف الى الطرف معنوية أولان الوصف الثبوت لا التجدد وهو ظاهر (حينئذ) أى حين انتهى العبد في اجرائه تلك الصفات العظام على الحقيق بالجد عن قلب حاضر الى خاتمتها المفيدة ما ذكر أى في حين ما ذكر (يوجب) ذلك الحركة لتناهيها في القوة (الاقبال عليه) أى اقبال من العبد على ذلك الحقيق بالجد (و) يوجب (الخطاب) أى خطاب العبد ذلك الحقيق بالجد (بتخصيصه) متعلق بالخطاب وقوله (بغاية الخضوع) متعلق بالتخصيص وغاية الخضوع هي العبادة والباقي مما للتعدية يقال خاطبته بكذا اذا كلمته به مواجهة (و) يوجب الخطاب بتخصيصه (بالاستعانة في) جميع (المهمات) وذلك في قوله اياك نعبد واياك نستعين في تقديم المنسوب فيهما ما استفيد فالضمير ان في نفس الامر شئ واحد وبالدعاء لشئين وقوله تعالى والله الذي ارسل الرياح في لفظ

على المعهود والتأكيدي بكل بالنسبة لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار وإما علة قوله أضيف على طريق الانساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شعول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله حينئذ) أى حين افادة الخاتمة أنه مالك الامر كله في يوم الجزاء أو حين ازدياد قوة الحركة (قوله والخطاب) أى ويوجب ذلك الحركة أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالجد بما يدل على تخصيصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) أى وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة وأورد على التخصيص أن الاستعانة كثير ما تقع بغيره تعالى وأجيب بأوجه أحدها أن الحصر اضافي بالنسبة للاصنام ونحوها والثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها وكل من التيسير والتحصيل يختص به سبحانه وتعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير موصورة حتى ان قولهم يا فلان أعني بعزة يا الله أعني بواسطة فلان وأما الاستعانة باسمائه تعالى في قولهم باسم الله على فقد يراد بالاستعانة فاما انه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله وإما انها استعانة بترك لانها استعانة بتحصيها تحصيل الاسباب وقول النصف في المهمات التقييد بذلك الاهتمام لا الاحتراز عن غيرها لا فرق (قوله متعلق بالخطاب) أى كما أن الباء في بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) أى وحينئذ فالعنى يوجب ذلك الحركة أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالجد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا غيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره (قوله هو معنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) أى حذف مفعوله الثاني

(قوله فالطيفة المختص بها الخ) أي فالطيفة الداعية الالتفات في هذا الموضع وهو الفاتحة التنبية على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته الخ أي بنا كد عليه ذلك (قوله أن فيه تنبيهها) أي من الله تعالى وقوله يجب أن تكون قراءته على وجه أي مشتملة على وجه وهو حضور القلب وانتفاعه لمستحق الحمد لأجل أن يجحد من نفسه ذلك المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه أن المأخوذ من كلام المتن أن الطيفة الداعية الالتفات في (٢٧٦) هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من إبراء الصفات عليه لا التنبية على أن

القارئ ينبغي أن تكون قراءته كذا في ذكر العلامة عبد الحكيم أن الشارح أشار بقوله فالطيفة المختص بها الخ إلى أن ما ذكره المصنف قاصر لأن حاصله أن إبراء تلك الصفات - موجب لوجود المحرك الذي موجب أن مخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد لما ورد بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجحد ذلك المحرك لتكون قراءته

بالخطاب واقعة موقعها (قوله ولما انفجر الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادي ذكر في غير محله لمما سببه وذلك لأن كلامه كان أولاً في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر وانفجر الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في المسند إليه فأورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه (قوله أو رد عدة أقسام) هي ثلاثة تلي

الخطاب بغير ما ترقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والقلب وأما قوله أو السائل الخ فهو من جهة تلي الخطاب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تكن من مسند إليه) أي وإذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه وفي غيره من إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن الجواز والكتابة أيضاً من خلافه

فالتفت إلى رأي السكاكي التفت وتجريد على رأي غيره وتجريد فقط وقوله تعالى فسقناه التفت على رأيهم ما لأنه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام في تكلفي ليلي وقوله تعالى الحمد لله التفت على رأي السكاكي وتجريد وإياك التفت لتجريد على بحث فيه وسيأتي بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى * الثاني في الفرق بين التجريد والالتفات وقد علم مما سبق أن بينهما مجموعاً وخصوصاً من وجه فبوجود التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسداً ومثل تطاول ليلك على رأي الجمهور والالتفات دون التجريد نحو تكلفي ليلي ونحو فسقناه والتفت وتجرى بدو نحو فصل ربك ولا واحداً منهما كغالب القرآن * الثالث في وضع الظاهر موضع المضمير وعكسه بالنسبة إلى الالتفات فعند السكاكي قد يجتمع وضع الظاهر موضع المضمير مع الالتفات في نحو والله الذي أرسل الرياح وأمير المؤمنين يا حرك بكذا وقد يفرد الالتفات نحو تطاول ليلك وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمير بل وضع مضمير موضع مضمير وقد يفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى إن أبا ناني ضلال مبين فإن أصله أنه تقدمه في قوله أحب إلى أينا وأما وضع المضمير موضع الظاهر فينفرد عن الالتفات في نحو نعم رجالاً زبدور بهر جلالان الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة وينفرد الالتفات عنه كثيراً نحو إياك نعبد ونحو * وبات وبانت له ليلة * ويجتمعان في نحو قول الطليعة نعم الرجل أمير المؤمنين وأما على رأي السكاكي فوضع الظاهر موضع المضمير والالتفات قد يجتمعان مثل فصل ربك وقد يفرد

الخطاب بغير ما ترقب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والقلب وأما قوله أو السائل الخ فهو من جهة تلي الخطاب فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تكن من مسند إليه) أي وإذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه وفي غيره من إشارة إلى أن أقسامه لا تنحصر فيما ذكره فإن الجواز والكتابة أيضاً من خلافه

على أن العبد ينبغي له أن يكون منه الحضور ليوقع الالتفات القلي مطابقا لفظي لأن ذلك هو الأدب
وذلك ظاهر فتأمل في هذا المقام فإنه من السهل للمتبع الابتغى الله تعالى * ولما انجز الكلام
في أحوال المسند إليه إلى بيان حال ذكره على خلاف مقتضى الظاهر ذكر من خلاف مقتضى
الظاهر في الجملة أقساما وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال

الالتفات وهو الغالب مثل أياك نعبد وقد ينفرد وضع الظاهر مثل الحمد لله ونحو ذلك الذي أرسل
الرياح ووضع المضمرة موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات لأن الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت
عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر ولكن ينفرد وضع المضمرة في نعم ربنا لا زيد وينفرد الالتفات في غير ذلك
الرابع في أن الالتفات حقيقة أو مجاز إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد
وحيث لم يكن فستكلم إن شاء الله على كون التجريد حقيقة أو لا في موضعه وإذا تأملت ما حققناه
وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره السكاكي من أسباب الالتفات في آيات امرئ القيس يتضح لك
ما قلناه وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ التجريد وصرح الخطيب في باب التجريد بأن الالتفات تجريد
والتحقيق ما تقدم من التفصيل (تنبيه) قالوا لا يكون الالتفات إلا في جملتين وقد صرح بذلك الزمخشري
في أوائل تفسيره والظاهر أنهم انما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط
وجوابه مثلا وكلام البيهقي في إيجاز الحذف وغيره يبين أنهم انما يريدون بالجملة الكلام المستقل بنفسه
فأما قول الشاعر

أأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والآخر المقلب

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى وشيخنا أبو حيان توهم أن ذلك من
الالتفات لأنه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمر لفظي وكذلك ظن أن منه قراءة من قرأ أياك نعبد
بالياء مضمومة في يعبد وليس منه والظاهر أنها مبنية على جواز أن أقام بالقياس على جواز أن رجل قام
ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف نعم قد
ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال إن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وإن لم يكن من جمل
الجملة منها قوله تعالى والذين كفروا ما بات الله وولعائه أولئك يئسوا من رحمتي ومنها قوله تعالى وما كان
ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهر رسولاً يتلو عليهم آياتنا ومنها قوله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت
نفسها للنبي بعد قوله أنا أحسن الناس التقدير إن وهبت امرأة نفسها للنبي أحسن الناس وجعلنا الشرط
والجزاء كلام واحد فإن قلت قد وقع الالتفات أيضا في الشرط والجواب في قول كثير

أسبغى بنا أو أحسن في لاملومة * لدينا ولا مقلبة إن قلت

قال الجوهري خاطبها ثم غاب قلت لأن سلم أن هذا التفات بل روعي فيه لفظ مقلبة فجاء على الغيبة
كقولك أنت رجل قام وأنت مقلبة قلت كما تقدم في قوله * أنت الهلالي الذي كنت مرة *
سمعنا به وقول الجوهري أنه خاطبها ثم غاب يمكن جملة على ما قلناه ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس
قوله لا ملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في
الخطاب والغيبة ولو امتنع ذلك أو قلنا أنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع
بقوله لا ملومة والتقدير لا هي ملومة ومنها قوله تعالى ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول
ومنها قوله تعالى أنا أرى لمنالك شاهدا ومبشرا ونذير المؤمنين بالله ورسوله بل فيه التفاتان أحدهما
بين أرسلنا والجلالة والثاني بين الكاف في أرسلناك ورسوله وكل منهما في كلام واحد ومنها قوله تعالى
سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ومنها فن اتبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جز

الزحشرى فيه أن يكون ضمير جراً أو كيهود على التابعين قال على طريق الالتفات وهو بنافى ما تقدم عنه وعن غيره ومنها قوله تعالى وانقوا يوماً يرجعون على قراءة الباء قال الزحشرى على طريقه الالتفات وهو أيضاً بنافى ما تقدم ثم كان الزحشرى مستغنياً عن ادعاء الالتفات بأن بعيداً للضمير في يرجعون إلى جنس الناس فلا يكون التفاتاً ومنها ما قاله التنوخى في (١) الأقصى القريب أن الواو في وبعثناهم اسم اثني عشر تقيماً أو واحداً يلزم وقوع الالتفات في كلام واحد ومنها ما لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون لأن فطرني وترجعون كلام واحد فإن كان القائل أن الالتفات لا يكون في جملة واحدة يعني به جملة طرفها مفردان ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد معولتين لشيء واحد أو بين جملة ومتعلقيهما لم ينتقض كلامه بشيء مما سبق (وتنبه) قوله تعالى الحمد لله وقوله اياك نعبد اتفقوا على أنه التفات واحد وفيه نظر لأن الزحشرى ومن تابعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقاً يلزمهم أنه ان كان التقدير قولوا الحمد لله ففيه التفاتان أعني في الكلام بالأمور بقوله أحدهما في لفظ الجلالة فإن الله تعالى حاضر فاصله الجدل والثاني اياك لمحبه على خلاف الأسلوب السابق وإن لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفات عن التكلم إلى الغيبة فإن الله سبحانه جده نفسه ولا يكون في اياك نعبد التفات لأن قولوا مدة معها قطعوا أحد الأمرين لازم للزحشرى والسكاكي إما أن يكون في الآية التفاتان أو لا يكون فيها التفات بالكيفية هذا إن فرغنا على رأي السكاكي وهو مقتضى كلام الزحشرى لأنه جعل في أبيات امرئ القيس ثلاثاً وإن فرغنا على رأي الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأننا نقدر قولوا اياك نعبد وإن قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد في اياك ويطل قول الزحشرى أن في أبيات امرئ القيس ثلاث التفاتات (تنبيه) ما تقدم يقتضي أن أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أو لا بدليل تشبههم كما سبق بقوله تعالى والله الذي أرسل الرأح فقد جعلوا لفظ الجلالة ملقاً عنه وهذا كثير في كلامهم وفيه نظر ينبغي أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملاً على ضمير غائب أولاً فإن كان مشتملاً على ضمير مستتر وكان في الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو إليه التفاتاً وإن كان في الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فإن أسلوب الغيبة ونسبة الاسم إلى المسمى والمخاطب والغائب على السواء وإنما ينبغي أن يندرج الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زبد إلى أنه غير المتكلم والمخاطب لعلية الاستعمال ولأن العدول عن الضمير الصريح في تكلم أو خطاب إلى الاسم الجامد قرينة إرادة الغيبة فإن الإعلام وضعها إنما كان للتمييز والذي يحتاج التمييز بالها هو الغائب فإن ضميره لا يستقل لاحتياجه إلى مفسر وأما عود ضمير الغيبة على العلم والاستقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لما فيه من التنافر ولذلك لم تتمتع رعاية المعنى في جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وفعلت رعاية المعنى لا الالتفات فليس في تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم إلا وضع الظاهر موضع الضمير غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها (وتنبه) ذكر التنوخى في الأقصى القريب وكذلك ابن الأثير في كثر البلاغة وابن النفيس في طريق الفصاحة فواعر بيا من الالتفات وهو بناء الفعل لأفعل بعد خطاب فاعله أو تكلمه فيكون التفاتاً عنه كقوله تعالى غير المغضوب عليهم بعد أنعمت فإن المعنى غير الذين غضب عليهم وفيه نظر ونحن إذا كنا توقفنا في أن الانتقال إلى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل في المغضوب مثلاً لم يذكر بالكيفية فكيف يقال انتقلنا إليه على سبيل الالتفات وإن صح ذلك فعلى رأي السكاكي يلزمه أن تكون جميع الأفعال المبينة للفعل فيها التفات (وتنبه) نوههم بعضهم أن في نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا التفاتاً وليس كذلك لأنه إذا أراد التفاتاً ركعوا عن آمنوا لم يصح لأن الصلة بآتي ضميرها غائباً وإن كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها القطر معنى كما تقول

(١) هكذا في الأصل
والذي في كشف الظنون
أقصى القريب في صناعة
الأدب للشيخ زين الدين
محمد بن محمد التنوخى
كتبه معجده

ومن حصر في المعنى ما سماه السكا في الاسلوب الحكيم وهو تلقى الخطاب بغير ما يتقرب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبها على انه الاول بالقصد والسائل بغير ما يتطلب بتزليل سؤاله منزهة غير تنبها على انه الاول بجماله او المهمه اما الاول فكقول القبعثي للحجاج لما قال له متوعدا بالقيده

(قوله تلقى الخطاب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده أي تلقى المتكلم بالكلام الثاني الخطاب به وهو المتكلم بالكلام الاول والتلقى المواجهة يقال تلقاه بكذا واجهه به (قوله بغير ما يتقرب الخطاب) أي بغير ما ينظره الخطاب من المتكلم (قوله والباء في غير الخ) دفع بهذا ما يقال ان في كلام المصنف تعلق حرفي بمرمضى اللفظ والمعنى يعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع انهما مختلفان في المعنى فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بأنه ان أراد التعدية العامة وهي اتصال معنى العامل الى المعمول فهذا لا يعدم معنى مستقلا وان أراد بها الخاصة فهي غير موجودة هنا لان شرطها أن يكون مجرورا فاعملوا به في (٤٧٩) المعنى والتلقى انما يتعدى لواحد ولا يتعدى لثاني

لا بنفسه ولا بالحرف وأجيب بأنه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدى لثاني بالحرف (قوله على خلاف مراده) أي مراد الخطاب وانما جعل كلامه أي الكلام الصادر عن الخطاب (على خلاف مراده) أي بالقياس الى قوله (كقول القبعثي للحجاج وقد قال) أي الحجاج (له) أي القبعثي حال كون الحجاج (متوعدا) اياه

(ومن خلاف مقتضى الظاهر) أي مقتضى الظاهر (تلقى الخطاب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقى المتكلم الخطاب (بغير ما يتقرب) الخطاب والباء في غير التعدية وفي (بحمل كلامه) للسينة أي انما تلقاه بغير ما يتقرب بسبب أنه جعل كلامه أي الكلام الصادر عن الخطاب (على خلاف مراده) أي مراد الخطاب وانما جعل كلامه على خلاف مراده (تنبها) للخطاب (على أنه) أي ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثي للحجاج وقد قال) أي الحجاج (له) أي القبعثي حال كون الحجاج (متوعدا) اياه

(ومن خلاف مقتضى الظاهر) أي مقتضى الظاهر (تلقى الخطاب) هو من اضافة المصدر الى المفعول أي ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المتكلم الخطاب (بغير ما يتقرب) ذلك الخطاب من ذلك المتكلم يقال تلقاه بكذا اذا واجهه به (سبب) جعل كلامه أي كلام ذلك الخطاب (على خلاف مراده) أي مراد ذلك الخطاب فالباء في غير وجهه يحمل متعلقان بالتلقى والاولى التعدية والثانية للسينة كما يفهم من التقرير وانما يحمل المتكلم كلام الخطاب على خلاف مراده فيلقاه بغير ما يتقرب حيث راعى مقتضى الحال (تنبها) من ذلك المتكلم لذلك الخطاب (على أنه) أي على ان ذلك الغير الذي لا يرتقبه الخطاب من المتكلم هو (الاولى بالقصد) أي ذلك الغير هو اولى ان يقصد ويراد دون ما يرتقب وذلك (كقول القبعثي للحجاج وقد قال) أي والحال ان الحجاج قال القبعثي (متوعدا اياه) أي حال كون الحجاج متوعدا

أنت الذي قام وأنت الذي قت وان أراد الالتفات الى كعوا عن الذين فان الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح لان المنادى مخاطب في المعنى فان الاقبال عليه بالنداء كذا كرضيه ولهذا يجوز ان تقول يا غيم كلمك وهذا قريب مما توهمه شيخنا ابو حيان في قوله أنت الهالكي الذي كنت مرة سمعناه (تنبيه) مما هو قريب من الالتفات وليس منه اذ ليس فيه انتقال من أحد الاساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد اساليب ثلاثة وهي التنبية والجمع والانسداد الى الآخر واقسامه كالالتفات ستة من أساليب لاسلوب وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى (ومن خلاف مقتضى تلقى الخطاب الخ) ش هذا هو الذي سماه السكا في الاسلوب الحكيم وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

على أن المنبه على كونه اولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذي هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يتقرب كما يفهم من جعل الشارح جعل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى الخطاب بغير ما يتقرب فتأمل (قوله والارادة) عطف تفسير (قوله متوعدا اياه) أي لان القبعثي كان جالسا في سنان مع جماعة من اخوانه في زمن الحصر أي الغيب الا خضر قد كره بعضهم الحجاج وقال القبعثي اللهم ستود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له أنت قلت ذلك فقال نعم ولكن أردت الغيب الحصر ولم أرد له فقال له لا حملك على الادهم فقال القبعثي مثل الأمير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج وبك انه لا يد فقال ان يكن حديد اخر من أن يكون بليدا يحمل الحديد أيضا على خلاف مراده فان الحجاج أراد بالحديد المعدن المعروف فقه القبعثي على ذي السدة فقال الحجاج لا عوانه اجاوه فلما اجاوه قال سبحان الذي مضى لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما اطرحوه قال منها خلفنا كم وقفنا عنده كم نصبر عنه الخاخر فقد شهد الحجاج هذا الاسلوب حجة فحاشا له

لاجلتك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه أبرز وعنده في معرض الوعد وأراء بالطف وجهه

من رؤساء العرب وفصحاءهم وكان من جهة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله وجهه وقوله انما أردت العتب الحصرم أي والمراد يتسود وجهه استواءه ويقطع عنقه قطفه ويدهم انحر المتخذ منه (قوله لاجلتك على الادهم) ان قلت كان المناسب لغرض الجحاح أن يقول لاجلن الادهم عليك لان القيد (٤٨٠) يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال والتعديبة أمر وضعي

يقال جل على الادهم أي فيسلبه ولوسلم فليكن من قبيل القلب كما تعرفه أو أنه شبه القيد كوب بجامع الممكن في كل على طريقة الاستعارة بالكناية وأثبت الجمل تخيل هذا وقرر شيئا العلامة العدوي أن معنى قوله لاجلتك الخ لا لجلتك الى القيد أي إلى أن تصير مقيدا به فعلى بمعنى إلى والقلب ولا شيء وهذا غير الوجه الاول (قوله بمعنى القيد) أي يعني الجحاح في هذا القول بالادهم القيد الحديد (قوله وعبد الجحاح) أي بالجل على الادهم الذي هو القيد الحديد (قوله في معرض الوعد) أي في صورة الوعد بالجل على الادهم الذي هو الفرس (قوله وتلقاه) أي وواجهه بغير ما يترقب يجوز أن يفسر ما يترقبه الجحاح بوقوف العقوبة كما في سم والظاهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على العقوبة وترك العقوبة به لان الذي يترقبه الجحاح مراجعته في الجمل على القيد

(لاجلتك على الادهم) يعني القيد هذا مفعول قول الجحاح (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مفعول قول القبعري أي برز وعبد الجحاح في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن جمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض

القبعري (لاجلتك على الادهم) يعني الجحاح في هذا القول بالادهم القيد الذي هو الحديد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا قول القبعري كما ان ما قبله قول الجحاح فالقبعري أبرز وعبد الجحاح بالجل على الادهم الذي هو القيد في معرض الوعد بالجل على الادهم الذي هو الفرس وتلقاه في ذلك بغير ما يترقب بسبب جل الادهم في كلامه على الفرس الادهم وهو الذي غلب سواده حتى ذهب بياضه وأكذلك الجمل بما يناسبه من ذكر الاشهب وهو الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده وترك مراد الجحاح بالادهم وهو القيد تبيها على ان الجمل على الفرس الادهم هو الاول أن يقصده مثل

وهو من خلاف المقتضى بالفتح أي مقتضى الظاهر وهو فسيان * الاول تلقى مخاطب بالكسر بغير ما يترقب وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تبيها على انه الاول بالقصد اليه وانما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير في كلامه اليه لانه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع انه مخاطب بالفتح حقيقة كقول القبعري للجحاح وقد قاله الجحاح منوعا بالقتل لاجلتك على الادهم مثل الامير من جل على الادهم والاشهب فأراد الجحاح أن يقصده فتلقاه القبعري بغير ما يترقبه من فهمه التوعد بالطف وجهه مشير الى ان من كان مثله من السلطنة انما يناسبه ان يجود بأن يحمل على الادهم والاشهب من الخيل ويكون حديثا بأن يصدق بضم الباء أي يعطى لأن يصدق بفتحها أي يشد ويوثق وكذا قوله حين قاله في الثانية انه حديث قال لأن يكون حديثا خيرا من أن يكون بليدا وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل المعارف بزيادة إشارة الى سفسه رأي المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسبأ ثمان في البديع والقيد يسمى ادهم سمي بذلك لسواده قال * أوعدني بالسجن والادهم * وقال جرير

هو الميزان القين لاقين مثله * لتقطع المساحي أو لجلل الادهم قال ابن سيده كسروه تكسيرا لاسماء وان كان في الاصل مصفلة لانه غلب عليه الاسم ومن هذا قوله أنت نشكي عندي مزاولا لقري * وقد رأت الضيفان ينحون منزلي فعلت كائني ما سمعت كلامها * هم الضيف جدي في قراهم وعجلي كذا جعله المصنف منه وفيه نظر (تبيه) مصدبة عن أوثق وأصفد بمعنى أعطى خلاف الثالب فان الغالب استعمال الرباعي والخماسي في الشر والنسائي في التحير إما جزما أو على راجع ومرجوح مثل وعدني التحير وأرعدني الشر وشني وأشني كذا على قول وقري البناء اذا اشتد وأقوى اذا انهدم وخفرت الرجل أجرته وأخفرتة تركه وكسب واكتسب قال الله سبحانه وتعالى إلهاما كسبت وعليها ما اكتسبت وجل واحتمل قال

الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير (قوله بأن جمل الادهم) الباء السببية (قوله أعلت الذي غلب سواده الخ) أي أنه يولد وفيه شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرّة بأن ينقلب البياض سوادا ولما منع من ذلك كما أن السواد ينقلب بياضا في مثل الشعر ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبإحدى الرأي لقلته

أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد لمدير أن يصفداً أن يصفداً وكذا قوله لما قاله في الثابتة أنه حديد لا أن يكون حديد أخير من أن يكون بليداً وعن سلوك هذه الطريقة في جواب الخطاب عبر من قال مقصراً
أنت تشكي عندي من أولاء القرى * وقد رأيت الضيفان يخبون مني
فقلت كاني ما سمعت كلامها * هم الضيف جدي في قراهم وعجلي
وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة

يوتق به وهذا عكس وعد
وأوعد والنكته في ذلك
أن مصفداً للفيد وهو ضيق
فناسب أن تقلل حروفه
الدالة عليه وأصفداً لا عطاء
المطلق المطالب فيه

الفرق بين تلقي السائل
وتلقى المخاطب أن تلقي
السائل مبني على السؤال
بخلاف تلقي المخاطب
(قوله بغير ما يتطلب) في
الصحاح التطلب هو الطلب
مرة بعد أخرى فالاولى بغير

وضع اليه الاشهب أي الذي غلب بياضه ومراد الحاج انما هو القصد فنبه على أن الحل على القوس
الادهم هو الاول بأن يقصده الامير (أي من كان مثل الامير في السلطان) أي الغلبة (وبسطة اليد) أي
الكرم والمال والنعمة (بخدير بأن يصفد) أي يعطى من أصفده (لأن يصفد) أي يقيد من صفده أو
السائل عطف على مخاطب أي تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتزيل سؤاله منزلة غيره) أي غير ذلك
السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أي ذلك الغير (هو الاول بجاه أو المهم له

أعلنت يوم عكاظ حين لميتني * نحن العجاج فاشفقت غباري

وأما في الشر وأما طرنا عليهم مطر أو مطر في الخير قال ابن سيده الثلاثي للأعم وجاء على العكس ترب إذا افتقر وأرب إذا استغنى على قول وجبسته عن حاجته واحتبست الفرس في سبيل الله وفسط إذا جار وأفسط إذا عدل ص (أو السائل الخ) ثم القسم الثاني من هذا الباب تلقى السائل بغير ما يطلب وذلك بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو اللهم وعندي أن هذا من القسم

(٦١ - شرح التلخيص اول)

وأما الثاني فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزياد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ

الثاني لا الأول الذي سأل عنه وإنما استفاد هذا المعنى من التعبير بالأهمل وعطف المهم على ما قبله من عطف الملام على اللازم لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى أي أنسب بحال دون العكس لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولاً ولا يكون في نفسه من جهة المهمات التي بنا كد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة) مثال التنبيه على أنه الأول يدل على قوله في شرحه للتنبيه على أنه الأول والابق الخ والآية الآية أي يسألونك ماذا يتفقون الخ مثال التنبيه على أنه الأهم بدليل قوله في شرحه تنبيه على أن المهم في كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله سألوا عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع ما فوق الواحد فقد روي أن معاذ بن جبل وريعه بن غنم الانصاري قال يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا (٤٨٣) ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي مواقيت الخ وذلك لأن

كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فأجيبوا

(كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فقد روي أن معاذ بن جبل وريعه بن غنم الانصاري قال يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزد حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ وهذا بظاهره سؤال عن السبب وقد أجيبوا ببيان الغرض أي الفائدة المآلية في ذلك في قوله قل هي مواقيت للناس والحج وهو أن ذلك الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز كل شهر عما سواه ويجمع من ذلك اثنا عشر شهراً هي مجموع العام ويتميز كل عن الآخر باسمه وخاصته فيعين به الوقت للحج والعيام ووقت الحث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن نور القمر لما كان مستفاداً من نور الشمس فنصف دائرة الموازية لمركز العالم إذا سامت القمر الشمس لم يظهر في ذلك النصف شيء من نور الشمس وإذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء من طرف نصف الدائرة كالقوس نور الشمس فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقاً مطلقاً كالقوس ثم كلما ازداد البعد زادت المقابلة فيعظم النور حتى يعاينها جميع نصف الدائرة فيرى النور فيها جميعاً ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره في تلك البروج كان الانتفاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل جميعاً ثم لا يزال كذلك تديراً للحكيم الجبر وانما لم يجابوا بذلك لعدم تعلق الغرض به مع أن تعلم الاطالة فيه تكافأ ذهون أسرار علم الهيئة والاطلاع الأول إلا أن فيه سؤالاً فهو أخص من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه جل الكلام على غير ظاهره فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذي قبله بقوله أنت تستكي البينين وحاصله يرجع إلى العدول عن الجواب إلى غيره وذلك كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج لما قالوا ما بال

الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فيتميز به كل شهر عما سواه ويجمع من ذلك اثنا عشر شهراً هي مجموع العام ويتميز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيعين به الوقت للحج والعيام ووقت الحث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو أن القمر جرم أسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فإذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها لحيولة الأرض بينهما فإذا انحرف القمر عن الشمس قابل شيء منها فيبدو فيه نورها ولذلك يرى دقيقاً مطلقاً كالقوس ثم كلما ازداد البعد من المسامسة ازدادت المقابلة

فيعظم النور ثم إذا أخذ القمر في القرب من الشمس في سيره كان الانتفاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها

الهِلال فيضمحل جميعاً (قوله سألوا عن سبب اختلاف القمر) أي عن السبب الفاعلي في اختلافه ان قلت لم يحمل السؤال الواقع منهم على أن المسؤول عنه فيه السبب الفاعلي ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب قلت ان تصدرهم السؤال بما بال يدل على أن المسؤول عنه السبب الفاعلي لأنها إنما تستعمل في السؤال عن ذلك لا في السؤال عن السبب الفاعلي كذا ذكر بعض أرباب الحسوانى وعبارة عبد الحكيم اعلم أن ما يسأل بهما عن الجنس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشأه وهو اختلاف تشكلا له النورية ثم يعود لما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقة نفسه محتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعقله فيسبب النزول لا اختصا ص له بأحد ههنا وكذا لفظ القرآن إذ يجوز أن يفهم ما سبب اختلاف الأهلة وأن يفهم ما حكمة اختلاف الأهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والغاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراج الكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب بالحكيم اه ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكذلك بغيره

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصروف

على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله ببيان الغرض) أي الغاية والفائدة المأكنة والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال إن كبر القدر صفوه وزيادة فوره ونقصانه من أفعال الله وهي لا تعلل بالأغراض عندنا وحاصل الجواب أن الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار أن كلاً منهما منزه على طرف القفل وأطلق عليها اسمها على جهة الاستعارة وقوله ببيان الغرض أي لا ببيان السبب والأفعل مثل ما تقدم (قوله معالم) أي علامات وقوله يفت أي يعين الناس الخ (قوله ومحال الديون) أي زمن حلولها (قوله وغير ذلك) أي كدّة الجمل والحيض والنفاس والعدة (قوله وذلك) أي أجابهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلي لتبسيط الخ (قوله عن ذلك) أي عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف (قوله لأنهم ليسوا) (٤٨٣) الخ) فيه أن السائل بعض العصابة وهم لا كانوا يعلمون على ذلك ويدفع

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهل بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك التنبيه على أن الأولى والألبق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم بغرض (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد بها

عليه بسهولة وهو الاطلاع بالوحي ليس إلا للأنبياء وليسوا من أهل السبوة فعدل إلى الجواب بالغرض تنبيهاً على أن الأولى بحالهم أن يكون عندهم هذا الغرض وهذه الفائدة لأن يسألوا عن السبب في نفس الأمر وهذا بناء على أن المسؤول عنه هو السبب الموجب للوقوع وهو السبب الفاعلي ولو كان الفعل هنا عادياً وأما أن جعل على أن المسؤول عنه إنما هو السبب الغرضي والفائدة لم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما يتطلب وهو ظاهر فليفسم ثم مثل الثاني بقوله (وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون) فهذا يدل على أن المسؤول عنه هو نفس المنفق والسؤال يحتمل أن يكون عن مقدار المنفق أو عن جنسه أو عن كليهما فكان المطابق على هذا أن يقال أنفقوا كذا وكذا من كذا وكذا ولما كان مما لا يخفى أن كل خير ينفق منه وإن كل ما ينفق منه مقبول فلأكثر أجيبوا ببيان المصروف في قوله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) تنبيهاً على أن الأهم هو السؤال عن المصروف لأن النفقة إذا أخطأت محلها لم يعتد بها كذا ذكرنا ولكن يرددها

الهلل بالبدور فيصا ثم يزدح حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما بدأ وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين الآية والسبب في هذا تنبيه السائل على أنه كان لا يحري به أو الأهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين تضعها فقلت فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن

فقال ماذا تنفق من أموالنا وأين تضعها فقلت هذه الآية فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من فيسأل الجواب عن البعض وهو المصروف صراحة وعن البعض الآخر ضمناً لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع يتفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن المراد عن بيان مقداره ويحتمل أن المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل أن المراد عن كليهما (قوله فأجيبوا ببيان المصارف) أي لا ببيان المنفق ولو أنهم أجيبوا ببيان ما ينفقون لفسل أنفقوا مقدار كذا وكذا أو أنفقوا من كذا وكذا أو مقدار كذا وكذا من كذا وكذا (قوله لأن النفقة لا يعتد بها الخ) اعترض بأنه إن كان المراد بالنفقة صدقة الغرض أشكل ذكر الوالدين لأنه يجب نفقتهما ولا يجوز دفعهما من تجب النفقة عليهما وإن جلا على من لا تجب نفقتهما ففيه بعد لعدم اللفظ وعموم الخطاب وقد يجب أن المراد بهما من لا تجب نفقتهما واللفظ وإن كان عاماً لكنه مخصص بالقواعد الشرعية وإن كان المراد بالنفقة صدقة النقل أشكل في الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقاً الآن فحمل الصدقة على صدقة النقل ويرادني كمال الاعتداد

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى وإن الدين واقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مستهزأ

(قوله بمعنى يصعق) أي فالصعق معنى يقع في المستقبل وعبر عنه بالماضي تنبيها على تحقق وقوعه ثم أن قول الشارح بمعنى الخ بناء على ما رفع في نسخ المتن ويوم بنسخ في الصور فصعق لكن نظم الترتيل ففزع والموضع الذي فيه فصعق نظمه ونسخ في الصور فصعق والشارح موجود في كل من الآيتين وذلك لأن كلام من الفزع والصعق معنى استقبالي عبر عنه بصيغة الماضي على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على تحقق وقوعه لأن الماضي يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك أن ما في المتن مخالف لنظم القرآن قال الفريسي وقد يقال إن مراد المصنف مجرد التنبيه لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ٤٨٥) (ومثله التعبير الخ) المثلية من حيث التعبير عن المعنى

المستقبل بغيره لا بالماضي وبهذا يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما كذا في عروس الافراح وفي بعض الحواشي أن فصلهما عما قبلهما لما فيه ما من الاشكال الذي ذكره الشارح وانما فصل الثاني عن الاول بانقط نحو

بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وإن الدين واقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلام من اسمي الفاعل والمفعول نديكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما أهنا واقع في موقعه وأرداء على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلامهما

السموات ومن في الارض وكذا عكس هذا وهو أن يعبر عن المضي بلفظ المضارع احضار صورته أو اشارة لتجدده شيئا فشيئا كقوله تعالى والله الذي أرسل الرياح فتشيدح باوقوله تعالى واتبعوا ماتسوا الشياطين أي ماتت ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي يحتمل أن يكون من الجواز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والاضداد أقرب خطورا بالبال فينهما شبه الجواردة لتقارنهما في الخيال وعليه فتنتهي المبالغة المقصودة وهي الاشعار بتحقيق الوقوع وإن هذا المستقبل كالماضي لأن الجواز المرسل ليس فيه الأبلغية كون التعبير فيها كانت الدلالة فيه انتقالية صار كدعوى لشيء يدل على ما سياتي ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما وهو في المضي أظهر لبر وزم إلى الوجود فيفيد المبالغة السابقة لكن المعهود في الفعل أن استعارته تبعية فيكون التشبيه في المصدر وهو في الماضي والمستقبل واحد فيجد المشبه والمشبه به ويمكن أن يجاب بأن المصدرين الواقع التشبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع في المضي ومصدر مقيد بالوقوع في المستقبل وتكون التبعية في مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصول داخلين في التشبيه وأردى أن الاستعارة الحقيقية تجري في الافعال ولا تجري في الاصطلاح فتأمل في هذا المقام (ومثله) أي ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي في كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير باسم الفاعل عن المستقبل وذلك كقوله تعالى (وإن الدين واقع) فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لأن وقوع الدين أي الجزاء استقبالي أن أريد الجزاء الاخرى وأن أريد الدينوى أمكن كون التعبير على أصله (ونحوه) أي لمحو ما تقدم في كونه تعبيراً عن المستقبل بلفظ غيره التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) فقد عبر بمجموع مكان يجمع لأن الجمع استقبالي ولما كان الأصل أي الحقيقة في اسم

فزع من في السموات الآية وفي نسخ التخصيص فصعق وهو من طغيان القلم وفي آية الزمر ونسخ في الصور فصعق وكذلك يوم تسير الجبال وترى الارض بارزة وحسرتاهم وقوله تعالى ونادى أصحاب الاعراف بأن لأم الابتداء هنا في الآية لمجرد التأكيد كما أشاره الشارح بقوله مكان يقع فهي هنا كهي في قوله تعالى وإن دينك ليحكم بينهم وليست لنا كيد وتخلص المضارع للحال وإن كانت تفيد محسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أي وإذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله وأرداء على حسب الخ) أي وحيثما جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسل (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصلها بالانتماء أنه إذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعاً موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

بأن لأم الابتداء هنا في الآية لمجرد التأكيد كما أشاره الشارح بقوله مكان يقع فهي هنا كهي في قوله تعالى وإن دينك ليحكم بينهم وليست لنا كيد وتخلص المضارع للحال وإن كانت تفيد محسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تفريع على قوله قد يكون بمعنى الاستقبال أي وإذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله وأرداء على حسب الخ) أي وحيثما جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسل (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالمنع لقوله فيكون كل منهما الخ وحاصلها بالانتماء أنه إذا استعمل أحدهما بمعنى الاستقبال على خلاف أصل الوضع يكون واقعاً موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر

ان كلام من اسمي الفاعل والمفعول مدلوله الزمان (٤٨٦) ولا فائز بذلك واجب بأن في الكلام حذفاً والاصل حقيقة في ذات

حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازاً تنبيهاً على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام

الفاعل واسم المفعول اطلاقاً على ما تحقق فيه الحدث إما حالاً أو إماماً ضياعاً على المشهور واطلاقاً على ما لم يتحقق فيه الحدث مجازاً كان التعبير به ما عن الحدث المستقبل خلاف مقتضى الظاهر لأنهم مجاز فيه ولو كانا يستعملان فيه أيضاً ولا يلزم من كونها حقيقة فيما تحقق فيه الحدث دخول الزمان في مفهومهما لأن الزمان لازم الحضور والمضي عند التحقق لأنفسه فبتدفع ما يقال من أن كونها حقيقة في الحال أو المضي يقتضي دلالة على زمان معين هو الحال أو المضي وذلك لا نقول مدلولها حدث متحقق فقط كما قررنا لا الزمان ولو لم يكن الزمان نعم يلزم على هذا أن كل تعبير مجازي يكون من خلاف مقتضى الظاهر إذا لفرق وهم لا يقولون به ومثل هذا يلزم في التعبير عن المستقبل بالمضي فلينأمل (ومنه) أي ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر

ودخل عبد الرحمن بن حسان عليه وقد أسعده رتبور وهو طفل فقال وهو يكي لسفنى طوبى كأنه ملتف في بردى حبرة فضمة إلى صدره وقال له يا بني قد نلت الشعر * وأعلم أن ما ورد من ذلك على نفسي تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر المستقبل بصيغة الفعل الماضي مراد به المضي تارة بالتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بل فقط الماضي بل يكون فيه جعل المستقبل ماضياً ومنه قوله تعالى أي أمر الله فلا تستعجلوه ونادى أصحاب الجنة ونحوه فاما أن يريد أن أتت مقدماته فيكون التجوز حصل في الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان واما أن يريد بالادعاء أن الاتيان المستقبل وقع في الماضي وهو أبلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضي مراد به المستقبل فهو مجاز لفظي وحصل التجوز في هيئة الفعل من غير أن تكون أردن وقوعه في الماضي وذلك احتمال مرجوح في نحو ونادى وإن كان مشهوراً فإن المعنى على الأول أمكن وأنصح ويتعين القسم الثاني فهو يوم ينتفخ في الصور ففرع لا يمكن أن يراد به المضي لما فاة ينتفخ الذي هو مستقبل في الواقع في الإرادة ويحتمل أن يراد أنهم لم يبادرهم المنتفخ بالصق كأن صفة ماض عن زمن التفتخ على سبيل المبالغة وتطير الآية الكريمة قوله تعالى وري الظالمين لما رأوا العذاب يقولون وفي مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضي الإشارة إلى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحقيقه أن تعبر عنه بالماضي وإن لم يزد معناه والقسم الأول مجاز وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط (قوله ومنه) أي ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى وإن الدين لواقع وقوله تعالى ذلك يوم مجروح له الناس وذلك يوم مشهود فإن اسم الفاعل ليس حقيقة الاستقبال فهو من خلاف مقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فإن فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو المضي فيحمل كلام المصنف على أنه مثله في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمضي فإن اسم الفاعل حقيقة في الحال اتفاقاً مجاز في الماضي على الصحيح والقسمان السابقان في الفعل بآنيان في اسم الفاعل قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل في الحال أو في الماضي ص (ومنه القلب فهو عرضت الناقة على الخوض الخ) ش اعلم أنه لا بد من تقديم مقدمتين أحدهما أن القلب تارة تعني به قلباً قطعياً فقط وتارة

متصفة بوصف واقع في زمان تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال أو هو الماضي فقوله بعد وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق الخ لا بد فيه أيضاً من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا في ذات متصفة بوصف واقع فيما أي في زمان لم يتحقق أي لم يحصل وهو المستقبل والحاصل أن معنى قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي في الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل في الحال وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل يحصل بعد ذلك فإذا كان الحدث متحققاً صلاً بالفعل كان الوصف حقيقة لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لم يزد حضور الزمان وفارق بين الزمن الغيب في المفهوم واللازم للمفهوم وإذا لم يكن الحدث حاصلًا بالفعل كان الوصف مجازاً لا لكون الزمان مستقبلاً بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل في الحال فظهر من هذا أن اسمي الفاعل

والمفعول انما وضعا لما وقع في الحال والماضي لأنهما موصوران له مع الحال والماضي وشان ما بين المعنويين وحينئذ لا ينتقض تعريف الاسم والفعل طرداً ومنعاً (قوله مجازاً الخ) أي والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا أمر أدبه أنه يقتضي أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسلم بل قد يكون المجاز مقتضى الظاهر إذا اقتضاه المقام كذا بحث أرباب الحواشي

وفي عيب الحكيم نقلا عن الشارح في شرحه على المفتاح أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بموضع (قوله مكان الآخر والآخر مكانه) أي مع إثبات حكم كل لا لا يجوز تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقة والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليه أو قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بواسطة وبالعكس ونخرج بقولنا (٤٨٧) مع إثبات حكم كل لا لا خبر بعض أفراد العكس

المستوى وفولنا في الدار زيد وضرب عمارا زيدا لا به بثبت حكم كل لا لا خبر كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير ونخرج أيضا ضرب عمارا ببناء للمفعول لأنه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر من القلب حقيقة أو مجاز أو كناية وهل هو من مباحث المعاني أو البدع أو يفرق بين اللفظي منه والمعنوي أم والظاهر أن من الحقيقة لأن كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى ته من قبيل المجاز العقلي وأنه من مباحث المعاني والبدع باعتبارين مختلفين كما في (قوله مكان عرضت أخ) أي لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور

مكان الآخر والآخر مكانه (فهو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة

والآخر مكان ذلك الأحده على وجه يثبت حكم كل منهما الآخر وهو قسمان ما يكون موجه تصحيح حكم لفظي ولولا ذلك الحكم اللفظي لم يدع القلب لأن المعنى يصح به الكلام على ظاهره كأن يكون ما هو في موضع المبتدأ انكروا ما هو في موضع الخبر وعرفه كقوله * ولايك موقف منك الوداع * فانه لو نكر الوداع صح المعنى على ظاهره ولما عرقه وهو في موضع الخبر ونكر موقف منك وهو في موضع المبتدأ جعل من باب القلب لتصحيح مقتضى الأصل من تعريف الأول وتنكير الثاني فيكون المعنى على أن الأصل الأخبار بالاول عن الثاني فالتقدير ولا يكن موقف الوداع موقفا منك وما يكون موجه تصحيح المعنى وإجراؤه على صفة (نحو) قولهم (عرضت الناقة على الحوض) وأدخلت الفلنسة الرأس وأدخلت الخاتم الأصبع والأصل عرضت الحوض على الناقة وأدخلت الرأس الفلنسة والأصبع الخاتم أما الأول فلا لأن المعروض عليه هو الذي يكون له ميل لتناول المعروض وأما بعده فلا لأن الطرف هو المدخول والمطروف هو الداخل والسبب في جريان نحو هذا القلب أن الأصل أن يجاء بالمعروض إلى المعروض عليه وأن ينقل المطروف إلى الطرف وهما تفصل الطرف وهو الفلنسة والخاتم إلى المطروف وهو الرأس والأصبع وحيث بالمعروض عليه وهو الناقة إلى المعروض وهو الحوض فاعتبر ذلك فنزل أحدهما منزلة الآخر وقولنا على وجه يثبت حكم كل منهما الآخر أيضا جبه نحو في الدار زيد وضرب عمارا زيد بتقديم المفعول فإن كلا ولو جعل في محل الآخر باق على حكمه ويدخل في هذا القلب العكس المستوي عند المناطقة وذلك عند تحقق أن القصد إلى الأخبار بالأصل

معنويا مثال الأول قطع الثوب المسمار نفي بدان الثوب مفعول وترفعه والمسما فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية ومثال الثاني قطع الثوب المسمار تريد أن الثوب هو لمبادرته بالتقطع كأنه هو الذي قطع المسما فهذا قلب معنوي لأن نحيات الفعل وانعاش الثوب على المسما وأسندته على سبيل المجاز وكذلك إذا قلت الأسد كزيد تارة تقصد أن زيد أمشبهه والأسد مشبه به وانما أدخلت كاف التشبيه على المشبه قلبا لقطبان مع هذا التركيب لهذا المعنى وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبها في المعنى فيكون قلبا معنويا في المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل قطع الثوب المسما وتارة بين المفعولين مثل جعلت الخرف طينا وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل الأسد كزيد وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل عرضت الناقة على الحوض وأدخلت الفلنسة في رأسه وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتي في قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ

واختيار لا جعل أن يعمل للمعروض أو يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو أن المعتاد أن يؤثر بالمعروض للمعروض عليه وهما لما كانت الناقة يؤثر في الحوض والحوض باق في محله نزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقة كأنها معروضة والحوض كأنه معروض عليه ومن تظاهرها فقولهم أدخلت الخاتم في الأصبع والفلنسة في الرأس فانه مكان أدخلت الأصبع في الخاتم والرأس في الفلنسة وذلك لأن المدخل هو الأصبع والرأس فالطرف هو المدخول فيه والمطروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب أن المطروف ينقل إلى الطرف وهما تفصل الطرف وهو الخاتم والفلنسة إلى المطروف وهو الرأس والأصبع فنزل أحدهما منزلة الآخر

ورقة مطلقا لوم وثبته مطلقا قوم منهم السكا كي والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيف قبل

(قوله أنه ظهرته عليها) على معنى اللام أي أظهرته (٤٨٨) لها بمعنى أربها إياه (قوله مطلقا) أي سواء تضمن اعتبار الطيف أولا (قوله

أي أظهرته عليها التشرب) (وقبله) أي القلب (السكا كي مطلقا) وقال أنه مما يورث الكلام ملاحه (ورده) (غيره) أي غير السكا كي (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحه التي أوردتها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أي مفارقة (مغيرة) أي مملوئة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كان لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أي لونها) يعني لون السماء فالصراع الأخير من باب القلب والمعنى كأن لون سماؤه لغبرته لونها أرضه والاعتبار الطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبهه لون الأرض في ذلك

(و) هذا القلب (فيه السكا كي مطلقا) لان قلب المراد مما يحوج الى التنبه للأصل وذلك يورث الكلام ملاحه فان قصد بها المطابقة كن من فن المعاني والأصح ان يعد من فن آخر وانك يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البديع والسرفات الشعرية على ما يأتي ان شاء الله تعالى وظاهره بقوله عند السكا كي ولواؤهم خلاف المراد كقوله

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب * جذع البصيرة قارح الاقدام
يقال فلان جذع اذا كان حديث السن وقارح اذا كان قد عجز عن البصيرة هي كونا القائل لم يجرب
الامور وقروح الاقدام كونه مقسما لاقدام أهل العقل والسن القديم والقائل يمكن انساقه بالآخرين
وهو عكس المراد لان المقصود وصفه ببصيرة القارح واقدام الجذع لان ذلك هو المدهح ولذلك يتدح
باقدام الغرور أي المجرب فالأصل على هذا أن يقال ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام والخال اني
أصبت أي جرحت ولم أجرح فهو قلب يوههم خلاف المراد ويحتمل ان يكون جذع البصيرة وقارح
الاقدام متعلقين بقوله ولم أصب بمعنى لم أوجد فيكون الكلام على ظاهره أي لم أجد موصوفا يجذوع
البصيرة وقروح الاقدام بل وجدت بالعكس (ورده) أي القلب (غيره) أي غير السكا كي
(مطلقا) أي سواء تضمن اعتبار الطيف أو لا على مجرد ملاحه القلب المحوج الى التنبه أو لم يتضمنهم أو هم
خلاف المراد لالان الكلام اعم اوضع لافادة ما يصح لافادة ما لا يصح (والحق) أي المختار عندنا
(أنه) أي القلب (ان تضمن اعتبار الطيف) زائد على مجرد ملاحه القلب العامة (قبل) وذلك
(كقوله ومهمه) أي ورب مهمه أي مفارقة (مغيرة) أي مملوئة بالغبرة (أرجاؤه) أي أطرافها
ونواحيها والارجا جمع رجا ناقص (كان لون أرضه سماؤه) فله يشبهه لون أرض المهمه بلون

بأنه وغير ذلك اذا تقرره هذا فذوق حكي النجاة فيه أقوالا أحدها ان ذلك لا يجوز في الكلام والشعر انسا
لفهم المعنى كقوله تعالى ما ان مفاخحه لتسره بالعصبة المعنى لتسره العصبية بهم او كقوله تعالى وحرمتنا
عليه المراضع من قبل وكقولهم عرضت المافقة على الخوض وأدخلت القلب وفي رأي وقول الشاعر
كانت فریضة ما تنول كما كان الزناه فریضة الرجم

واليه ذهب أبو عبيدة وأجازة أبو علي في قوله تعالى فعبت عليهم أي (١) فعبت عابها الثاني انه لا يجوز
لمجرد الضرورة الثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه التلث الرابع انه لا يجوز
في غير القرآن ولا يجوز ان يحمل القرآن عليه هذا ما ذكره النجاة وأما البيانون فقد قال المصنف ان
السكا كي قبله مطلقا وورده غير مطلقا والحق أنه ان تضمن اعتبار الطيف قبل كقوله
ومهمه مغيرة رجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

بها فالشبهه محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار الطيف) أي الزائد على الملاحه مجرد القلب
(قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي متناسخا له هي كونه يشبهه لون الأرض في ذلك أي في الغبرة
(١) أي فعبت عليها كذا في الأصل وفي العبارة خلا ولما الناس أجمعون كذا

أنه مما يورث الكلام ملاحه) أي لأن قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم انه ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعاني والأصح أن يعد من فن آخر وذلك يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البديع (قوله ورده) (غيره) أي وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) أي رتبة بن الهجاء (قوله ومهمه) أي ورب مهمه (قوله أي مفارقة) هي الأرض التي لأماء فيها ولا نبت سميت مفارقة تفاؤلا بأن السالك فيها يفوز بمقصودهم وبالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة (قوله بالغبرة) يفتح الغين أي التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أي بمعنى الناحية وأما الرجا بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل في المستقبل مع الأخذ في الأسباب (قوله على حذف المضاف) أي لانه لا مناسبة بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالشبهه محذوف هو لون السماء (قوله والاعتبار الطيف) أي الزائد على الملاحه مجرد القلب (قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي متناسخا له هي كونه يشبهه لون الأرض في ذلك أي في الغبرة (١) أي فعبت عليها كذا في الأصل وفي العبارة خلا ولما الناس أجمعون كذا

المراد

والأرد أما الأول فكقول رتبة ومهمه مغيرة أرباؤه * كأن لون أرضه سماءه أي كأن لون سماءه مغيرة لون أرضه
فكس التشبيه بالبالغة وهو قول أبي تمام يصف قلم المدوح لعاب الأفاعي القاتلات لعابه * وأرى الجنى اشتارته أيدعوا صل
وأما الثاني فكقول القطامي * كما طينت بالفدن السباعا * وقول حسان * يكون من أجهاعسل وماء *
وقول عروة بن الورد * فديت بنفسه نفسى ومالى * وقول الآخر * ولا يك موقف منك الوداعا *

(قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فقه أن يجعل مشباهه لون السماء مشبهاً بأن يقال كأن
لون سماءه لون أرضه واعتراض بأن هذا لا ينبغي إجراء الخلاف فيه لأن قلب التشبيه متفق عليه كيف وقدر رد في القرآن أنما البيع
من الربا والأصل أنما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالأولى للصف أن يمثل بقول الشاعر

(١) رأيت شيخاً قد نحى صلبه * عيشي فيعس أوبك فيعثر

أراد أوبك فيك وبالقوس خروج الصدر ودخول الظهر عند الحذب والأكباب السقوط على الوجه والعثرة الزلزال أي رأت الغواني شيخاً
مخنياً قد صار أحذب إذا مشى بتكلف مشية الأفعى خوف السقوط أوبك فيك في القلب تخيل انهم غاية ضعفه يسقط على
وجهه قبل عثاره ومن القلب المنضمين لا اعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فإلا صل ويوم تعرض النار على
الذين كفروا لما هم من أن المعروض عليه لا بد أن يكون له ادراكه فيلجأ إلى المعروف ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الإشارة إلى أن
الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالتناع (٤٨٩) التي يتصرف فيها من يعرض عليه (قوله أي

وان لم يتضمن اعتبار الطبقا)
أي زائد على مجرد لطافة
القلب (قوله بعند بها)
أشار بذلك إلى أن الملاحظة
التي يوجبها القلب غير معتد
بها على هذا القول (قوله
كقوله) أي قول القطامي
عمر بن سليم النعالي من
قصيدة يمدح بها زقرين
حارث الكلبي وقد كان
أسيراه فأطلقه وأعطاه
ماله وزاده مائة من الأبل
ومطلع القصيدة

مع أن الأرض أصل فيه (والا) أي وان لم يتضمن اعتبار الطبقا (رد) لأنه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أي القصر (السباعا)
سمائه أي جوده والأصل كأن لون سماءه لون أرضه لأن الأرض هي الأصل في العبارة فهو المشبه به وقد
تضمن هذا التشبيه المقلوب اعتبار الطبقا زائداً على لطافة مجرد القلب وهو الأشعار بكثرة العبارة في
سمائه حتى صار هو الذي ينبغي أن يكون مشبهاً به فيكون أصلاً والأرض هو المشبه فيكون هو الفرع
(والا) أي وان لم يتضمن ذلك القلب اعتبار الطبقا (رد) ولم يقبل لأنه عكس المراد وعدول عن
الظاهر لأن نكتة يعتد بها وذلك (كقوله) وهو يصف الناقة بالسمن (فلما أن جرى سمن عليها * كما
طينت بالفدن السباعا) فقد شبه الناقة في سمنها بالفدن وهو القصر المطين بالسباع وهو الطين
المراد أنه بالغ في العبارة حتى صار لون الأرض كأن لون السماء من شدة الغبار وكان الأصل كأن لون سماءه
أرضه وان لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي
فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السباعا

(٢٣ - شروح التلخيص أول) قتي نبل التفرق يا ضباعا . ولا يك موقف منك الوداعا

قتي واقدى أسيرك إن قوى * وقومك لا أرى لهم اجتماعا ومنها أكرها بعدد الموت عني وبعد عطائك المائة الرقا
والالف من ضباعا لا إطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للمدوح (قوله فلما أن جرى) أن رائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام
استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجري وقوله سمن بكسر السين وفتح الميم عند الهزال وما
في قوله كما طينت مصدرية وجواب لما في البيت الواقع بعده وهو أمرت بها الرجال ليأخذوها . ونحن نظن أن لن تستطاعا
وقوله ليأخذوها أي لجل الانعزال والضمير في قوله عليها وفي يأخذوها للثانية فإن بعض أبيات القصيدة صريح في أنه يصف ناقته وهو قوله
فلما أن مضت ثنتان عنها * وصارت حقة تعلوا الجداعا عرفنا ما يرى البصر أفيها . فآلينا عليها أن تباعا
وقلنا مهساوا لتئينها * لكي تزداد السعرا طلالا فلما أن جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السباعا
ومما ذكرنا أن قول بعضهم أن قصد الشاعر وصف جفنة مملوئة بالزبد المدهن وان قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش أماده
الفناري (قوله السباعا) بفتح السين وكسرهما

(١) قوله رأيت شيخاً قد نحى صلبه ورأيت شيخاً قد نحى صلبه ورأيت شيخاً قد نحى صلبه ورأيت شيخاً قد نحى صلبه

وهذا يظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ليس وادع على القلب الذي في نفسه بالقلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم ذاقوه نكالي واذقوه نكالي اذهب بكتابي هذا فان الله اليهم ثم قول عنهم فانظروا ماذا يرجعون فاصل الاول اوردنا اهلكها فجاءها بأسنا أي اهلكنا واذقوه نكالي ثم اوردنا القوم من محمد صلى الله عليه وسلم فتعلق عليه في الهواء ومعنى الثالث تمنع عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه يسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال انه دخل عليهم من كوة قال في الكتاب اليها وتوارى في الكوة وأما قول خدش * وثني الرماح بالضيافة الحمر * فقد ذكره سوى القلب وجهان أحدهما ان يجعل شفاء الرماح بهم استعادة عن كسر ما يطعمهم بها والثاني أن (٤٩٠) يجعل نفس طعمهم شفاء لها فيخبر الشائمهم وانهم ليسوا أهلا لان

يطعموا بها كما يقال شقي الخبز يحسم فلان اذا لم يكن أهلا لبسه وفيل في قول قطري بن العيص ثم انصرف وقد أصبت ولم أصب جذع البصرة فادح الاقدام

أي الطين بالطين والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولما قيل أن يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله كما طينت الفدن بالسياع لا يهاجمه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار

بالطين فصار متينا أملس لاحفرة فيه ولا ضعف وقد عكس جعل المطين هو السياع وهو المطين والمطين به هو الفدن وهو القصر ولم يتضمن مبالغة كما في المصراع الثاني في البيت الاول لكن يمكن تحقيق المبالغة هنا أيضا فان جعل الطين هو المطين بالفسدن يقتضي النهاية والمبالغة في كثرة الطين حتى كأنه

يصف ناقته بالسمن والفسدن القصر والسياع الطين بالطين أصله كما طينت بالسياع الفدن فليس في القلب معنى لطيف ويروي بطن كذا رأيت في الصحاح للجوهري وحلية الهاشمية للحاقي والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظرا لانه يجوز ان يريدانه جعل القصر بطنه الطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطنه وبعد ان كتبت ذلك رأيت في حلية الهاشمية أن الاصمعي قال ليس هذا قلبا انما يريد (١) أن الحافرة التي تملأ ومنعه أن يخرج من اليد والرجل قلت والذي يظهر ان الخلاف ان كان في القلب القضي فهذا يتعلق بالنساء لا بالبيانين والظاهر حينئذ انه ضرورة بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه بل لا تكاد تجلده دليلا لانه ما من محل يدعي فيه ذلك الا جاز ان يكون القلب فيه معنويا وان كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه ومن يمنع الجازم مع العلاقة الواضحة الامن شذ وظاهر كلام النجاة جريان قولين بالنوع والجواز مطلقين وان القول الثالث السابق مفصل بين القضي فيجتمع والمعنوي فيجوز والظاهر انه لا يتحققه وان الخلاف منزل على حالتين وكذلك الاقوال التي حكاها المصنف فيها نظرا لانه لا يكاد أحد يمنع ذلك مطلقا وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سأتى وقد وقع في قوله تعالى أفن يخلق من لا يخلق وقوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وقوله تعالى لستن كأحد من التساعان اتبعين وقال ابن السكيت في قوله تعالى خلق الانسان من عجل معناه خلق العجل من الانسان ثم في صحيح البخاري في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ ان المعنى اذا استعذت فاقرأ وقوله تعالى أفرايت من اتخذ الهه هواه وبأبي الكلام على هذه الآية الكريمة في باب قلب التشبيه من علم البيان (تنبيه) قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار جعله الرجحشري من القلب مثل عرضت الناقة على الخوض وانكره شيخنا أبو حيان وقال لا ينبغي جعل القرآن على القلب اذا أصبح انه ضرورة واذا كان المعنى صحاحه فانه في الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الخوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الخوض والخوض على

(قوله أي الطين بالطين) أي المخلوط بالطين وهذا المعنى الذي ذكره الشارح هو ما في الصحاح وفي الاساس أن السياع بالكسر ما يطيب به أعنى الآلة وأما ما بالغ فيه فهو الطين (قوله والمعنى الخ) أي المراد فيكون القصر تشبيه الناقة في منها بالفسدن وهو القصر المطين بالسياع أي الطين المخلوط بالطين حتى صار متينا أملس لاحفرة فيه ولا وزن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كما تضمنها في قوله كأن لون أرضه سمائه (قوله يقال طينت السطح والبيت) أي أصله وسؤيته بالطين

(قوله انه) أي القلب في هذا البيت (قوله لا يهاجمه) أي القلب أن السياع الخ لا يقال هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا اعتدابه وذلك لان كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف به لانقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة للقصور المترتب عليه وهو اذاعة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك أن القلب يدل على عظم السياع وكثرته حتى صار كأنه الاصل ومن الناقة مشبه بالسياع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن حتى صار الشحم لكثرة بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل (١) ان الحافرة الخ لعل في العبارة تحريفها فالتحريف ركنه مصحح

وانه من باب القلب على ان لم أصب بمعنى لم اجرح أي قارح البصيرة جذع الاقدام كما يقال اقدام غرور أي مجرب واجب نفسه بان لم أصب بمعنى لم ألق أي لم ألق بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على ان قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستوفى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله

لا يركن أحد إلى الاجام * يوم الوغى متخوفا لجمام

فلقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني مرزا وأماي

حتى خضبت بما تحذر من دمي * أكناف سرجي أو عنان بلامي (٤٩٩) فان الخطاب بما تحذر

من دمه دليل على انه جرح وأيضا خضوي كلامه أن مراده أن يدل على انه جرح ولم يمت اعلاما أن الاقدام غير علة للجمام وحناء على الشجاعة وبغض الضرار

(قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمها المشبه بالطين حتى صار النهم لكثرة بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل واعلم أن هذا الايراد الذي ذكره الشارح لا يرد على المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعا للصحيح من أن السباع هو الطين المختلط بالطين وأما على ما ذكره الزمخشري في الاساس من أن السباع بالكسر الالة التي يطين بها فلا يرد ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف فيتمثل أن يكون المصنف جرى على ما في الاساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل (حاشية) قد أهمل

بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى القدن

الاصول والقدن هو الفرع وإذا كان المشبه به في هذه المثلة من المبالغة انجرت المبالغة الى التافهة حيث شئت بقصر مطين بالسباع العظيم الذي بلغ في قوته منزلة القدن وهو ظاهر فليفهم

التافهة صهيحان قلت لم ينفر الزمخشري بجعل عرضت التافهة على الحوض فلا يابل ذكره بل هو هري وغيره وحكمته ان المعروف ليس له اختيار والاختيار انما هو للعروض عليه فإنه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على التافهة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد زده وعرضها عليه مقاب لفظا وعرض الكفار على النار كما قال ابن عباس رضي الله عنهما وهو الذي يظهر رأيي بمقاب لفظا للمعنى الذي أشرنا اليه وهو أن الكفار متهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط فالنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت التافهة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه ان شاء الله تعالى على ان ابن السكيت قال في كتاب التوسعة في كلام العرب تقول عرضت الحوض على التافهة وانما وعرضت التافهة على الحوض وهذا يقتضي ان عرضت التافهة على الحوض غير مقاب وان العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد حذف غيره نقلا ومعنى (تنبية) قال الخفاجي في سر الفصاحة ان قوله تعالى ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة ليس من القلب في شيء والمراد والله تعالى أعلم أن المفاتيح تنوء بالعصبة أي تميلها ونقله عن الفراء وغيره قال وكذلك وانه لحب الخير لشديد ليس المراد ان حبه للخير لشديد بل انه لحب المال لشديد والشدة البخل وانه لا قلب في قول أبي الطيب

وعذلت أهل العشق حتى ذقته * فحجبت كيف يحون من لا يعشق

ليس معناه عجبت كيف لا يموت من بعث حتى بل معناه كيف المنية غير العشق أي الامر الذي تقر في النفوس انه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الصعب المتفق على شدته غير العشق وكيف يجوز أن لا يعم غلبته حتى تكون منايا الناس كلهم به وقال أيضا في قول أبي الطيب الذي سنكلم عليه في علم البيان * نحن قوم ملجن في زى تأس * انه استعارة كما قال غير ما ابن جني حمله على القلب وان المعنى نحن قوم من الانس في زى الجن (تنبية) أهمل

المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد والاثني أو الجمع لخطاب الاخر نحو قوله تعالى قالوا اجئتنا لنلقنكنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن ربيكم اموسى وأوحينا اليه موسى وأخيه أن تبوا القوم كما يصبر بيوتنا واجعلوا بيوتكم قبلة واقبلوا الصلاة وبشر المؤمنين يا معشر الجن والانس ان استطعتم ان تقولوا فباي آلام يكذبون روجه حسن هذه الانشام ما ذكر في الاتفات لان اقربيه منه ومنها التعبير بواحد من الفرد والمثنى والجمع والمراد الاخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه فهو * اذا ما القارظ العزى آبا * وانما هما القارظان وفنائبك والقيافي جهنم وحنائبك وأخواته

المصنف أمورا كثيرة من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة . منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ذكره التنويني وابن الأثير وهو ستة أقسام الأول الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين فهو قوله تعالى قالوا اجئتنا لتلقنا عموما وجدنا عليه آياتنا ونكون لكما الكبيراء في الأرض الثاني الانتقال من خطاب الواحد إلى الجمع كقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء الثالث من الاثنين إلى الواحد كقوله تعالى قال بن ربك يا موسى الرابع من الاثنين إلى الجمع كقوله تعالى ورجعنا إلى موسى وأخيه أن نبؤا القوم كما يصرون وجعلوا بيوتكم قبلة الخامس من الجمع إلى الواحد فهو واقفوا الصلاة وبشر المؤمنين السادس من الجمع إلى انتبهة فهو قوله تعالى يا معشر الجن والإنس إن استطعتم إلى قوله تعالى فبأى الأمر يكذبون ووجهه ما سبق في الالتفات وهذا القسم قريب من الالتفات لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر وأقسامه كالالتفات ستة وليس الالتفات إلى الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهي التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره . ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تنبيه ولا عكسه بل استعمل كل في معناه ثم انتقل عنه لغيره وما نحن فيه يعبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره وهو أقسام الأول التعمية بالمفرد وإرادة التنبيه وجعل منه الحامى في حلية الماضرة قول الاعشى
فريحي الخير وانتظري الأجر * إذا ما القارظ العزى آبا

وانما هما فارطان من عزة وانما قالوا كذلك لأنهما صارا كالشبيين الذين لا يغنى أحدهما عن الآخر فانهما يعبر عنهما بصيغة المفرد إما في المسند كقولهم عينا حسنة أو في المسند إليه كقولهم عينا حسنتان وجعلوا من هذا الباب * قد سالم الحيات منه القدماء . على رفع الحيات أى القدمين على أحد الأعراب ومنه

ومية أجمل الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قدالا

وقد ورد ذلك بين الشبيين وإن لم يكن يتم ما شدة اتصال مثل قوله

ولكن هما ابن الأربعين تتابعت * أنابيه مردي حروب على بعد

أنشده الفارسي مع أنه كان يمكن أن يقول ابنا وذهب ابن مالك إلى أن ذلك يتقاس ومنعه غيره ووجهه الإشارة إلى أن الشبيين امتزجا وصارا كالشيء الواحد الثاني التعبير بالمفرد وإرادة الجمع ووجهه ما سبق أنشد الحامى * وذيان قد زلت بأقدامها النعل * وجعل منه استعمال من الموصولة لجمع ويوافق قول ابن مالك أنهم في اللفظ مفرد مذكر وقبه نظروا والظاهر أن لفظها ليس فيه أفراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما قال وأنشدوا

كأواني بعض بطنكم نغفوا * فان زمانكم زمن خيصر

ومنه وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم بألم خالد

على أحد الأقوال الثالث التعبير بالمثنى عن المفرد ووجهه إرادة التأكيد بقسم الشيء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه والأشعار بإرادة تكرار الفعل وإن الفعلين امتزجا وصارا حضورا أحدهما حضورا الآخر وجعلوا منه

أأطمت العراق ورافديه * فزاريا أحزينا القميص

يريد رافده لأن العراق ليس فيه إلا رافدا واحدا وأنشد الحامى

عشيمة سال المربدان كلاهما * بحاجة موت بالسيوف الصوارم

وهو غريب لئلا كيد بكلاهما ومنه قول الخنجر بحري أضربا عنقه ومنه فغانك ومنه ألقيا في

جهنم على أحد الأقوال الثلاثة ومنه

فان تزجرائي يا ابن عفان أتزجر * وان تتركاني أحم صرنا عنما

الرابع التعبير بالمشي عن الجمع وجعل النخامة خائيل وأخواته الخامس التعبير بالجمع عن المفرد مثل قولهم شابت مفارقة وقول امرئ القيس

بزل الغلام الخف عن صهواته * ويلاوي بأثواب العنيفة المنقل

ومنه * ومثلك محببة بالشبابة * بصال البعير بأجبالها

ومنه على قول قال رب ارجعون السادس التعبير بالجمع عن التثنية ووجهه ما سبق الا انه يجوز ان تكون قصيدة المبالغة بتقسيم كل من الشيتين الى أشياء أو ان تكون قصيدة المبالغة في أحدهما بتقسيمه دون الآخر لان الجمع يحصل بثلاثه ومنه المناكب والمرافق والحواجب وانما هما من كتابان

وينقاس منه كل شيتين بينهما تواصل مثل ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما وجعل على التعبير بالجمع عن التثنية انما معكم مستهزون واذا تسوروا الخراب وقد ذهبت طائفة من الناس الى ان الجمع يطلق على

الاثنين حقيقة بل وقيل على الواحد ولا تفريع عليهما وغالب ما سبق من الشواهد يمكن تأويلها بما لا يكاد يخفى ومنها تذكير المؤنث وعكسه فالاول لتفخيجه كقوله تعالى فن جاءه وعظته من ربه وذلك

يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه * ولا أرض أبقل إبقالها * لانه أراد تفخيخ الأرض فعبّر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك نجلى لك أنه لا شذوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذ اذا أريد بالضمير

المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما اذا تجوز بالمؤنث المجازي عن مذكرفاه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليأمل والثاني لارادة تسمية

كل جزء منه بأسمه كما سبق ومنه جاءته كتابي فاحتقرها إشارة الى انه جاءه منه كتاب في معنى الكتب المتعددة والنخامة يقولون أنفسه على ارادة الضميمة وقد يقال أحد القطنين المترادفين كيف يراد بالآخر

انما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظا مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد نعم قد يعطى أحد القطنين حكم اللفظ الآخر وعلى ذلك تحمل قولهم أنه على معنى الضميمة والآخر الضميمة هو غير معنى

الكتاب وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع في العربية وهو اعطاء إحدى الكلمتين حكم الأخرى فليأمل ذلك فانه حسن دقيق ومنها في الاخص والمراد في الاعم وعكسه ولو فصحنا هذا الباب لطل

ولكن ذكرنا ما أشار اليه أهل هذا العلم (وتنبه) لذلك نقول غالب ما سبق

أو كله من أنواع المجاز ومجمل علم البيان كما سيأتي فالجواب أن الامر كذلك

ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم

فتبعناهم وتداخل علم البيان وعلم

المعاني كثير والله تعالى

أعلم

م

ثم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله أحوال المستند



(فهرست الجزء الأول من شروح التلخيص)

صفحة	صفحة
٢٣١ تعريف الجوارح العقلية	٢ خطبة الكتاب
٢٤٨ أقسام الجوارح العقلية	٦٥ المقدمة
٢٧٢ أحوال الاستدالة	٧٠ بحث الفصاحة والبلاغة
٢٧٣ بحث حدقه	٧٥ تعريف الفصاحة في المفرد
٢٨٢ بحث ذكره	٩٥ تعريف الفصاحة في الكلام
٢٨٧ بحث تعريفه	١١٧ تعريف الفصاحة في المنكلم
٣٤٧ بحث تشكيكه	١٢٢ تعريف البلاغة في الكلام
٣٦٠ بحث وصفه	١٤٢ تعريف البلاغة في المنكلم
٣٦٧ بحث توكيده	١٥١ الفن الأول علم المعاني
٣٧٣ بحث بياته	١٦٣ بحث الخبر والانشاء
٣٧٤ بحث الابدال منه	١٧٣ تنبيه على تفسير الصدق والكذب
٣٧٨ بحث العطف	١٩٠ أحوال الاستدالة الخيرية
٣٨٥ بحث قصده	٢٢٤ تقسيم الاستدالة الى حقيقة عقلية ومجاز
٣٨٩ بحث تقديمه	عقلي
٤٤٧ بحث تأخيرده	٢٢٥ تعريف الحقيقة العقلية

بوقت

